المملكـــة العـربيـــة السَّعُوديَّـة
وزارة التـعلـيـم العـــالي
الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة
كُليَّـة اللُّغَـة العَربيَّـة
قِسْم اللُّغويَّات

كتابُ
المُقْتَبَس في تَوْضِيْحِ مَا الْتَبَس

(شرح المفصَّل)

تأليف :

أبي عاصمٍ فَخْرِ الدِّينِ عليِّ بنِ عُمَرَ الفَقِيْهِيِّ الإسْفَنْدَرِيِّ
(٦٢١ ــ ٦٩٨ هـ)

من أول الكتاب حتى نهاية فصل « حذف المفعول به »

دراسة وتحقيق :

سعـد بن محمَّـد بن عبـدالله الرشيـد

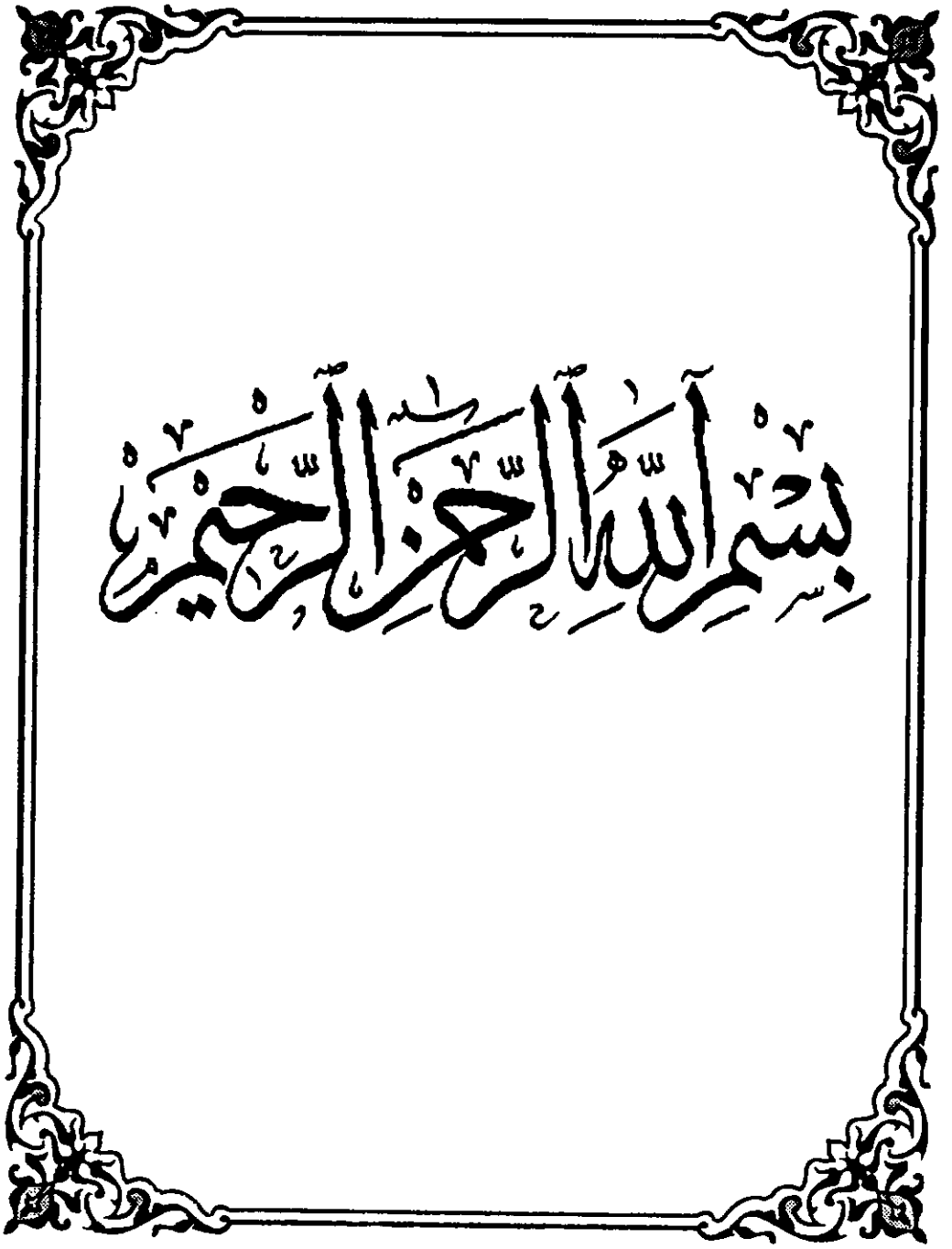
رسالة مقدمة لنيل درجة العالميَّة العالية « الدكتوراه »

إشـراف :

فضيلة الأستاذ الدكتور / علي بن سلطان الحكميِّ
الأستاذ في كليَّة اللُّغة العربيَّة

(١٤١٦هـ)

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أحسنَ كُلَّ شيءٍ خَلَقَهُ وبدأَ خلقَ الإنسانِ من طينٍ ، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد بن عبد الله النبي الأمينِ ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبِه ومن سارَ على نهجه إلى يومِ الدينِ ، وبعد :

فلقد أكرمَ اللَّهُ البشريَّةَ بالقرآنِ الكريمِ ، الذي أنزله الله على نبيِّه محمدٍ ـ ﷺ ـ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ ، وتعهَّد اللهُ بحفظِه فقال ـ وهو أصدق القائلينَ ـ : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ﴾ (١) ، فحفظه اللهُ لهذه الأمةِ وحَفِظَ به لهذه الأُمَّةِ فصاحتَها ولغتَها العربيةَ السليمةَ ، فَلَمَّا فَسَدَتْ الأَلْسِنَةُ وتفشَّى اللحنُ بين الناسِ ، وضَعُفَتْ السلائقُ العربيةُ ، أضجرَ ذلك العلماءَ وخافوا على لغةِ القرآنِ الكريمِ من الضَّياعِ والفسادِ ، فانبرت طائفةٌ من النحاةِ للمحافظةِ على هذه اللغةِ ، فحصروا قواعدَها ، وتتبعوا شوارِدَها ، ورسموا حُدُوْدَها ، ووضعوا قيودَها ، فكان من بينِ أولئك العلماءِ أبو القاسم الزمخشري الذي صَنَّفَ كتابَ المفصَّلِ في صَنْعَةِ الإعرابِ ، وقد جاء كتابُه هذا بعبارة مُخْتَصَرة حاويًا لأبوابِ النحوِ وفصولِه بترتيبٍ جديدٍ ، وقد أقبلَ عليه العلماءُ شرحًا وتدريسًا ، فكانَ من بينِ أولئك العلماءِ الذين عُنُوا بشرحِه فخرُ الدينِ أبو عاصم عليُّ بنُ عُمَرَ الإِسْفَنْدَرِيُّ الفَقِيْهِيُّ المُتَوَفَّى سنةَ (٦٩٨) هـ ، فقد شرحَه شرحًا واسِعًا نافعًا وسَمَّى شَرْحَه «المُقْتَبَس في تَوْضِيْحِ مَا الْتَبَسَ» .

وقد وقعَ اختياري على هذا الكتابِ ليكونَ موضوعَ دراستي ، وذلك بعدَ أَنْ اقتنعتُ به قناعةً تامَّةً ، فاستشرتُ أهلَ الثقةِ من أساتذتي وزملائي واستخرتُ اللَّهَ ـعَزَّ وجَلَّ ـ ، ثم أقدمتُ على تسجيلِه مستعينًا باللهِ ، وكان من أَهَمِّ الأسبابِ التي دفعتني إلى تسجيلِه ما يلي :

(١) سورة الحجر من الآية (٩) .

أولاً : القيمةُ العلميَّةُ لكتابِ المفصَّل ، وقِلَّةُ ما خَرَجَ من شروحِه .

ثانيًا : أَنَّ كتابَ المُقْتَبَسِ على قيمتِه العلميةِ ومكانَتِهِ بينَ شروحِ المفصَّلِ لَمْ يخرجْ إلى النورِ ولم يُحَقَّقْ أو يُطْبَعْ .

ثالثًا : أَنَّ شخصيةَ الإِسْفَنْدَرِيِّ لا زالتْ غامضةً ، فأحببتُ أَنْ أُجَلِّيَهَا وأكشفَ ما يحيطُ بها من غموضٍ .

رابعًا : أَنَّ هناك تقاربًا بينَ الزمخشريِّ وبين الإسفنديِّ، فكلاهما من بيئةٍ واحدةٍ، كما أَنَّ بينَهُما في التَّلَقِّي ثلاثةَ رجالٍ، فقد تَلَقَّى الإسفنديُّ عن سيفِ الدينِ الرَّوْزَنَانِيِّ ، وتَلَقَّى الروزنانيُّ عن المطرِّزِيِّ وتَلَقَّى المطرِّزِيُّ عن ضياءِ الدينِ المَكِّي ، وتَلَقَّى ضياءُ الدينِ المَكِّيُّ عَنْ الزمخشريِّ .

* * *

خطَّة البحث

قَسَّمْتُ عَمَلِي في دراسةِ كتابِ المقتبسِ وتحقيقِهِ قسمينِ هما :

القسم الأول : قسمُ الدراسةِ .

القسم الثاني : قسمُ التحقيقِ .

* * *

القسمُ الأولُ : قسمُ الدراسةِ

وتَضَمَّنَتْ هذه الدراسةُ مقدِّمةً وثلاثةَ فصولٍ وخاتمةً .

الفصلُ الأولُ : الزمخشريُّ وكتابُه المفصَّلُ ، وفيه ثلاثةُ مباحثَ :

الأول : ترجمةُ الزمخشريِّ .

الثاني : كتابُ المفصَّلِ وقيمتُه العِلْمِيَّةُ .

الثالث : شروحُ المفصَّلِ.

الفصل الثاني : فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ (حياتُه ونشاطُه العِلْمِيُّ)، وفيه ثمانيةُ مباحثَ :

الأول : عصرُ الإِسْفَنْدَرِيِّ .

الثاني : اسمُه ونَسَبُهُ.

الثالث : مَوْلِدُهُ ووَفَاتُه.

الرابع : موطنُه.

الخامس : مكانتُه العلميةُ .

السادس : شعرُه ونظمُه.

السابع : شيوخُه وتلاميذُه.

الثامن : مؤلفاتُه .

الفصل الثالث : كتابُ المُقْتَبَسِ في تَوْضِيْحِ ما الْتَبَسَ، وفيه تسعةُ مباحث :

الأول : توثيقُ عنوانِ الكتابِ ونسْبتِه إلى مؤلفه.

الثاني : منهجُ الإسفندريِّ في المقتبسِ.

الثالث : عرضُ مادةِ الكتابِ العلميةِ.

الرابع : شخصيةُ المؤلفِ العلميةُ.

الخامس : مصادرُ الكتابِ.

السادس : شواهدُ الكتابِ.

السابع : أَثَرُ الكتابِ فيمنْ بعدَه .

الثامن : موازنةٌ بينَ كتابِ المُقْتَبَسِ وشَرْحَي ابنِ يعيشٍ الحَلَبِيِّ والجَنْدِيِّ.

التاسع : تقويمُ الكتابِ .

الخـاتمـةُ .

* * *

القسمُ الثاني : قسمُ التحقيقِ

ويشتملُ على التالي :

أولاً : مقدّمةُ التحقيقِ ، وفيها :

أ ـ وصفُ النسخِ الخَطِّيَّةِ للكتابِ.

ب ـ منهجُ التحقيقِ.

ثانيًا : النصُّ المحقَّقُ.

ثم خَتَمْتُ البحثَ بالفهارسِ الفنيةِ اللازمةِ.

هذا وإنّني أشكرُ اللهَ ـ عزَّ وجَلَّ ـ أولاً وآخِرًا على ما مَنَّ به عليَّ من توفيقِه وتيسيرِه حتى اكتملَ هذا البحثُ ، وأسأله ـ جَلَّ وعلا ـ المزيدَ من فضلِه وتوفيقِه.

ثم أَتَوَجَّهُ بالشكرِ لهذه الجامعةِ المُبَارَكَةِ على ما قَدَّمَتْ لي ولزملائي وللباحثينَ بعامَّةٍ من مُسَاعَدَةٍ في مجالِ البَحْثِ .

كما أشكرُ القائمينَ على هذه الجامعةِ وعلى رَأْسِهِم معالي مديرِها المُوَقَّرِ ، وأشكرُ كُلِّيَّةَ اللغةِ العربيةِ ممثَّلَةً في عميدِها وكافَّةِ المسئولينَ فيها وأخصُّ بالشكرِ قسمَ اللُّغَوِيَّاتِ.

كما أَتَوَجَّهُ بالشُكرِ إلى كلٍّ من أُسْتَاذَيَّ الفاضلَيْنِ فضيلةِ الأستاذِ الدكتورِ أحمد عبدِ اللَّه هاشم وفضيلةِ الأستاذِ الدكتورِ عبدِ العزيز محمد فاخر ، اللَّذَيْنِ أشرفا على هذه الرسالةِ في مراحِلِها الأولى ، وتابعاني بآرائِهما الصائبةِ ، وتوجيهاتِهما القَيِّمَةِ ، وأفاداني من عِلْمِهما وتَجَارِبِهما ، فأسألُ اللَّهَ أَنْ يجزيَهُما خَيْرَ الجزاءِ ، وأَنْ يمدَّ في عُمُرِهما.

ثم أَتَوَجَّهُ بالشكرِ ـ بعدَ شُكْرِ اللَّهِ ـ إلى فضيلةِ أستاذي الفاضلِ الدكتورِ علي بن سلطان الحكمي ، الذي أشرفَ على هذه الرسالةِ ، وأمدَّني بتوجيهاتِهِ المفيدةِ ، وآرائِهِ

السديدةِ ، ومَنَحَنِيْ خُلَاصَةَ تَجَارِبِه ، ولمْ يَأْلُ جُهْدًا في تقويم هذا البحثِ ومتابعتِهِ حتى استوى على سوقِهِ ، فأسألُ اللَّهَ له الأجرَ والمثوبةَ ، وأَنْ يبارِكَ له في عِلْمِهِ وأَنْ يُمِدَّ في عُمُرِه .

كما أَتَوَجَّهُ بجزيلِ الشكرِ إلى كافَّةِ أساتذتي وزملائي الكرامِ الذينَ مَدُّوا لي يَدَ العونِ في هذا البحثِ ، وأخصُّ منهم فضيلةَ الدكتورِ عبدِ الرحمن بن سليمان العثيمين الذي اسْتَفَدْتُ من تجربتِهِ في تحقيقِ أَحَدِ شروحِ المفصَّلِ ، وأسألُ اللَّه للجميعِ التوفيقَ والقبولَ .

هذا مَبْلَغُ جُهْدِي ، فما كانَ من توفيقٍ فمِنَ اللَّهِ وحدَه ، وما كانَ من تقصيرٍ فمِنْ نفسي ، وأسألُ اللَّهَ ـ سبحانَه وتعالى ـ السدادَ والتوفيقَ ، وأَنْ يجعلَ أعمالي خالصةً لوجهِهِ الكريمِ ، وأَنْ يتقبَّلَ عني أَحْسَنَ ما عملتُ ، وأَنْ يتجاوزَ عني أسوأَ ما عملتُ ، إِنَّه ـ سبحانَه وتعالى ـ وليُّ ذلك والقادرُ عليه ، وصلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين .

الباحث

سعد بن محمد بن عبد الله الرشيد

القسم الأوَّلُ : قسمُ الدراسةِ

ويشتمل على الفصولِ التالية :

الفصل الأول : الزمخشريُّ وكتابُه المفصَّل .

الفصل الثاني : فخرُ الدينِ الإسْفَنْدَرِيُّ (حياتُه ونشاطُه العلميُّ) .

الفصل الثالث : كتابُ المُقْتَبَسِ في توضيحِ ما التَبَس .

الفَصْلُ الأَوَّلُ : الزمخشريُّ وكتابُه المفصَّلُ

ويشتمل على المباحثِ التاليةِ :

المبحثُ الأولُ : ترجمةُ الزمخشريِّ.

المبحثُ الثاني : كتابُ المفصَّلِ وقيمتُه العِلْمِيَّةُ .

المبحثُ الثالثُ : شروحُ المفصَّلِ .

المبحثُ الأوَّلُ : ترجمةُ الزمخشريِّ[1]

اسمُه ونَسَبُه :

هو أبو القاسم محمود بن عُمَر بن محمد بن عُمَر ـ وفي بعضِ المصادرِ ابنُ أحمد ـ الزمخشريُّ ، نسبةً إلى «زَمَخْشَر» وهي قريةٌ من قُرَى خُوَارِزْم كانَ مولدُه بها ، الخوارزميُّ ، نسبةً إلى «خُوَارِزْم» .

كنيتُه أبو القاسِم ، ويُلَقَّبُ بـ«جار الله» ، لأنَّه جاورَ بمكةَ زمانًا ، كما يُلَقَّبُ بـ«فَخْر خُوَارِزْم» .

مولِدُه ونَشْأَتُه :

وُلِدَ الزمخشريُّ في يومِ الأربعاءِ السابعِ والعشرينَ[2] من رجب سنة (٤٦٧)هـ بقرية «زَمَخْشَر» ، وكانتْ وِلادتُه ونَشْأَتُه في عهدِ السلطانِ جلالِ الدولة أبي الفتح «ملكشاه بن السلطان ألب أرسلان محمد بن جغريبك السلجوقي التركي» ، الذي تولَّى السلطةَ بعد موتِ أبيه سنة (٤٦٥) هـ ، وامْتَدَّ حكمُه حتَّى سنة (٤٨٥) هـ ، وكانَ

(١) الزمخشري من مشاهيرِ العلماءِ وقد أكثر من التأليفِ ، وتَرْجَمَه عَددٌ من الدارسينَ ، كما ترجمه عددٌ ممَّنْ حَقَّقُوا كتبَه ، من أجلِ ذلك رأيتُ أنْ أترجمَه ترجمةً موجزةً ؛ تكشِفُ عن أبرزِ ملامحِ شخصيتِهِ ، وعُدْتُ في ترجمَتِهِ إلى المصادرِ التالية : الأنساب للسمعاني ٣/ ١٦٣ ، ونزهة الألِبَّاء ص ٢٩٠ ، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٦ ، ومعجم البلدان ٣/ ١٦٥ ، ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨ ، وإشارة التعيين ص ٣٤٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١ ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٢٨ ، وتاج التراجم ص ٢٥١ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ ، وطبقات المفسرين للداوُدي ٢/ ٣١٤ ، وشذرات الذهب ٤/ ١١٨ .

ومن الدراسات التي تناولتْ الزمخشريَّ «منهج الزمخشريِّ في تفسيرِ القرآنِ وبيانِ إعجازِه» للدكتور مصطفى الجويني ، وكتاب «الزمخشري» للدكتور أحمد الحوفي ، و «جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية» لعبد الرحمٰن محمد شاهين .

(٢) ذكر الإسفندريُّ أنَّ مولدَه في الرابعِ والعشرين ـ كما جاء في مقدمة المقتبس ـ ، ينظر ص (١٤٩) من قسم التحقيق .

السلطان ملكشاه عالمًا جوادًا عادلاً وَرِعًا دينًا، وكان مجلسه عامرًا بالقراء والفقهاء وأئمة المسلمين وأهل الخير والصلاح ، وقد أمر ببناء المدارس في سائر الأمصار وأجرى لها الجرايات العظيمة ، وكان وزيره نظام الملك « أبو علي الحسن بن علي الطوسي » الذي عرف بتقواه وصلاحه وحبِّه للعلم والعلماء، وإنشاءِ المدارس والترغيب في العلم ، واستمرت وزارته حتى سنة (٤٨٥) هـ ، فكانت نشأة الزمخشري في عهد علت فيه منابر العلم ، ورُفِعَ من شأن العلماء، وازدهرت فيه العلوم والآداب ، كل ذلك أتاح للزمخشري أنْ ينشأ نشأةً علميةً مُبَكِّرَةً ، يضاف إلى ذلك ما عُرِف عن الزمخشري من شغفه بالعلم وانصرافه إليه منذ صغره .

شخصيَّتُه العلمية ورحلاته :

كان الزمخشري ذكيًّا شغوفًا بالعلم مولَعًا بالدرس منذ صغره ،ويُعدُّ إمام عصره بلا مدافع ، يُضْرَبُ به المثل في علم الأدب والنحو واللغة ، وقد اشتهر الزمخشري بتواضعه ولطف معاملته ، كما عُرِف عنه مناوأته للشعوبية ، ومنافحته عن الإسلام واللغة العربية .

وهناك حادثة يذكرها له أكثر من ترجمه ؛ تدل على حرصه الشديد على طلب العلم، وهي أنَّه كان في بعض أسفاره فسقط من دابته فكسرت رجله اليُسْرى ، وقيل: أصابه خُرَّاج في رجله فقُطِعَتْ ، وقيل : أصابه برد الثلج في بعض أسفاره فسقطت رجله ، فاتَّخَذَ رِجْلاً من خشب ، ولما سئل عن سبب ذلك قال : دعاء الوالدة ، وذلك أني في صباي أمسكت عصفوراً وربطته بِخيْطٍ في رجله ، وأفلت من يدي ، فأدركته وقد دخل في خرق فجذبته فانقطعت رِجله في الخيط .

فهذه الحادثةُ التي جَرَتْ له تَدُلُّ على إصرارِهِ الأكيدِ على طَلَبِ العلمِ ، حيثُ لَمْ تَثْنِهِ هذه الإصابَةُ عن مواصَلَةِ مَسِيْرَتِهِ العلميَّةِ ، بلْ إنَّه تَنَقَّلَ طالبًا للعلمِ بينَ عَدَدٍ من الأمصارِ.

وقد بدأَ الزمخشريُّ الرحلةَ في طَلَبِ العلمِ مُبَكِّرًا ، وتَنَقَّلَ بين عددٍ من البلدانِ طالبًا للعلم ، فَقَدْ قَدِمَ بغدادَ قَبْلَ سنةِ (٥٠٠)هـ ، وسَمِعَ بها من شَيْخِهِ أبي الخَطَّابِ بنِ البَطِر ، ثم تَوَجَّهَ إلى الحجازِ فحَجَّ وأقامَ بِمَكَّةَ مُجَاوِرًا ؛ فلذلك لُقِّبَ بـ «جار الله» ، وفي مكةَ الْتَقَى بالأميرِ عَلِيِّ بنِ عيسى بنِ حمزةَ بنِ وَهَّاس أَحَدِ أشرافِ مَكَّةَ ، فأخذَ كُلٌّ منهما عن الآخَرِ ، كما الْتَقَى بعبدِ اللَّهِ بنِ طلحةَ اليابريِّ بمكةَ وقرأَ عليه ، ثم عادَ إلى خوارزمَ وأقامَ بها ، ثم قَدِمَ بغدادَ ثانيةً في طريقِهِ إلى الحَجِّ ، وفيها الْتَقَى بالشريفِ أبي السعاداتِ بنِ الشجريِّ ، ثم تَوَجَّهَ إلى مَكَّةَ حَاجًّا وجاورَ بها ثانيةً ، وهناك صنَّفَ تفسيرَه الكشَّاف .

وذَكَرَ بعضُ من تَرْجَمَه أنَّه دَخَلَ بخارَى وخراسانَ وغيرَهما ، وما دَخَلَ بلدًا إلا واجْتَمَعُوْا عليه ، وتَلْمَذُوا لَهُ ، واستفادُوْا مِنْهُ .

شيوخُـه :

تَتَلْمَذَ الزمخشريُّ على جَمْعٍ من العلماءِ ، مِمَّنْ لَقِيَهُمْ في رَحَلَاتِهِ ، وكُلُّهُم من كبارِ علماءِ عصرِهِ ، ومنهم :

١ ـ أبو الخطَّابِ ناصر بن أحمد بن عبد الله بن البَطِر ، الْتَقَى به الزمخشريُّ في بغدادَ وسَمِعَ منه الحديثَ ، تُوُفِّيَ سنة (٤٩٤)هـ[1] .

٢ ـ أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن خِضْر الجَوَالِيْقِيُّ ، الْمُتَوَفَّى سنةَ (٥٤٠)هـ ، الْتَقَى به الزمخشريُّ سنةَ (٥٣٣) هـ ببغدادَ ، وقرأَ عليه بعضَ كُتُبِ اللغةِ

(١) ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٦ ، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، شذرات الذهب ٣/ ٤٠٢ .

والأدبِ [1] .

٣ ـ شيخُ الإسلامِ أبو منصور نصر الحَارِثِيُّ ، سَمِعَ الزمخشريُّ منه الحديثَ في بغدادَ[2] .

٤ ـ أبو السعاداتِ هبةُ الله بن علي بن محمد بن حمزةَ العَلَوِيُّ ، المعروفُ بابن الشَّجَرِيِّ المُتَوَفَّى سنةَ (٥٤٢) هـ ، نحويٌّ مُتَمَكِّنٌ ، أَخَذَ عن ابنِ طباطبا العَلَوِيِّ ، وأَخَذَ عنه جَمْعٌ من العلماءِ منهم : أبو البركاتِ بنِ الأنباريِّ الذي تَرْجَمَهُ وأثنى عليه ، كما أَخَذَ عنه الزمخشريُّ عندَما قَدِمَ بغدادَ في طريقِهِ إلى الحجِّ[3] .

٥ ـ أبو سَعْدٍ الشَّقَّانِيُّ ـ نِسْبَةً إلى «شَقَّان» من ـ قرى نَيْسابور ـ سَمِعَ منه الزمخشريُّ الحديثَ في بغدادَ[4] .

٦ ـ أبو مُضَر محمودُ بنُ جريرٍ الضبِّي الأصبهانِيُّ ، كانَ عالمًا في النحوِ واللغةِ والطبِّ ، يُلَقَّبُ بـ «فريد العصر» ، أقامَ بخوارزمَ زَمَنًا ، أخذَ عنه اللغةَ والنحوَ جمعٌ من العلماءِ منهم الزمخشريُّ ، لـه مُصَنَّفَاتٌ منها : زادُ الراكِبِ ، تُوُفِّيَ بمرو ، سنةَ (٥٠٨)هـ[5] .

٧ ـ أبو بكرٍ عبدُ الله بن طَلْحَةَ بن محمد بن عبد الله اليابُرِيُّ ، نِسْبَةً إلى «يَابُرَة» ، نَحْوِيٌّ أصوليٌّ فقيهٌ مُفَسِّرٌ ، رَوَى عن أبي الوليدِ الباجيِّ ، وقَرَأَ عليه الزمخشريُّ كتابَ سيبويهِ بمَكَّةَ ، له مُصَنَّفَاتٌ منها : المَدْخَل ، والرَّدُّ على ابنِ حَزْمٍ ، تُوُفِّيَ سنةَ (٥١٨)هـ[6] .

(١) ينظر : البدايةوالنهاية ١٢/ ٢٢٠ ، تاج التراجم ص ٢٥٢ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ .

(٣) ينظَر : نزهة الألباء ص ٢٩١ و ٢٩٩ ، وفيات الأعيان ٦ / ٤٥ .

(٤) ينظَر : معجم الأدباء ١٩ / ١٢٧ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ .

(٥) تنظَر ترجمته في تاريخ حكماء الإسلام ص ١٣٩ ، معجم الأدباء ١٩/ ١٢٣ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٦ .

(٦) تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/ ٤٦ ، نيل الابتهاج ص ١٣١ ، ١٣٢ .

وذَكَرَ بعضُ مَنْ ترجموا الزمخشريَّ؛ أَنَّه أَخَذَ الأدبَ عن أبي الحَسَنِ عَلِي بنِ المظفَّرِ النيسابوريِّ ، على حينِ ذَكَرَ ياقوتُ الحَمَوي [1] في ترجمةِ أبي عَلِي الحَسَن بنِ المظفَّرِ النيسابوريِّ، المُتَوَفَّى سنة (٤٤٢)هـ أَنَّه شيخُ أبي القاسمِ الزمخشريِّ ، وذلك غيرُ مقبولٍ عَقْلاً ؛ لِأَنَّ الزمخشريَّ وُلِدَ سنةَ (٤٦٧)هـ ، أي : بعدَ وفاةِ أبي عَلِيٍّ هذا بـ «٢٥» سنةً .

تلاميـــذُه :

ذَكَرَ القِفْطِي أَنَّ أبا القاسمِ الزمخشريَّ دَخَلَ خراسانَ ووَرَدَ العراقَ ، وما دَخَلَ بَلَدًا إلَّا واجتمعوْا عليه وتَلْمَذُوا له واستفادوْا منه، فتَلَامِذَةُ الزمخشريِّ كثيرٌ ، ولكنَّ أَبْرَزَ تلامذتِهِ؛ الذينَ نَصَّتْ عليهم كُتُبُ التراجمِ والنحوِ ما يلي :

١ ـ أبـو المَحَاسِنِ عبدُ الرحيم بنُ عبـدِ الله البَـزَّازُ ، لَقِـيَ الزمخشريَّ وتَتَلْمَذَ عليه بـ «أَبِيْوَرْد» [2] .

٢ ـ أبو الفَضْلِ محمدُ بنُ أبي القاسمِ بايجوك البقَّالي الخُوَارِزْمِي المُلَقَّبُ بـ «زين المشايخ» ، أَخَذَ عن الزمخشريِّ الحديثَ واللغةَ وعِلْمَ الإعرابِ ، وجَلَسَ بعدَه مكانَه، تُوُفِّيَ سنةَ (٥٦٢)هـ [3] .

٣ ـ أبو يوسف يعقوبُ بنُ عَلِيٍّ بن محمد بن جعفر البَلْخِي الجَنْدَلِي ، إمامٌ في النحوِ والأدبِ ، لَازَمَ الزمخشريَّ وأَخَذَ عنه [4] .

٤ ـ أبو عَمْرو عامرُ بنُ الحُسَيْنِ السِّمْسَارُ ، تَتَلْمَذَ عليه بـ «زَمَخْشَر» [5] .

(١) في معجم الأدباء ٩ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) ينظر : الأنساب للسمعاني ٣/ ١٦٤ .

(٣) تنظر ترجمته ص (١٨١) من التحقيق .

(٤) ترجمته في : معجم الأدباء ٢٠/ ٥٥، بغية الوعاة ٢ / ٣٥١.

(٥) ينظر : الأنساب للسمعاني ٣ / ١٦٤ .

٥ـ أبو سَعْد أحمدُ بنُ محمودٍ الشَّاشِيُّ ، تَتَلْمَذَ عليه بسَمَرْقَنْد [١] .

٦ ـ أبو المحاسِنِ إِسْمَاعِيْلُ بنُ عبدِ اللَّه الطَّوِيْلِيُّ ، تَتَلْمَذَ على الزمخشريِّ بطبرستانَ [٢] .

٧ ـ أبو الحَسَن علي بن محمد العمراني المُلَقَّبُ بـ «فَخْر المَشَايخ » ، من أكبرِ تلامذةِ الزمخشريِّ ، قَرَأَ عليه الحديثَ والأَدَبَ ، تُوُفِّيَ سنةَ (٥٦٠) هـ [٣] .

٨ ـ أبو طَاهِر سامانُ بنُ عبدِ المَلِك الفقيهُ الخوارزميُّ ، لَقِيَ الزمخشريَّ بِخُوَارِزْمَ وتَتَلْمَذَ عليه [٤] .

٩ ـ ضياءُ الدينِ الموفَّقُ بنُ أحمدَ بن أبي سعيد إسحاق المَكِّيُّ «أبو المؤيَّد »، يُعْرَفُ بـ «أَخْطَب خُوَارِزْم » ، تُوُفِّيَ سنةَ (٥٦٨) هـ [٥] .

١٠ ـ الأميرُ الشريفُ أبو الحَسَن عَلِيُّ بنُ عيسى بن حمزةَ بن وهَّاس الحسني ، تَتَلْمَذَ على الزمخشريِّ بمكَّةَ حينَ كانَ مجاورًا ، كما أَخَذَ الزمخشريُّ عنه ، ولكنَّ استفادةَ ابنِ وهَّاس مِنَ الزمخشريِّ كانتْ أكثرَ ، وقد تُوُفِّيَ الأميرُ أبو الحَسَنِ سنةَ (٥٠٦)هـ [٦] .

ومن تلامذةِ أبي القاسمِ الزمخشريِّ، الذينَ نَصَّ عليهم الإِسْفَنْدَرِيُّ في المقتبسِ عبدُ الصمدِ بن أبي الحَسَنِ اللباديُّ الأصوليُّ الخوارزميُّ، أستاذُ سيفِ الدينِ الرَّوْزَنَانِي الذي أَخَذَ عنه فخرُ الدين الإِسْفَنْدَرِيُّ ، لَقِيَ الزمخشريَّ وأَخَذَ عنه، أثنَى عليه

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) تنظَر ترجمته ص (٤٣٧) من التحقيق .

(٤) ينظر : الأنساب للسمعاني ٣/ ١٦٤ .

(٥) تنظر ترجمته ص (١٣٧) من التحقيق .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٦٨ ، معجم الأدباء ١٤/ ٨٥ .

الإِسْفَنْدَرِيُّ ، ولَمْ أَقِفْ على سَنَةِ وفاتِهِ[1] .

ومنهم رَضِيُّ الدين عَلِيُّ بنُ محمدٍ الطَّبَاخِيُّ[2] ، وأفضلُ القضاةِ يعقوبُ بنُ شيرينَ الجَنْدِيُّ[3] ، وتاج الأئمة الحَدَّادِيُّ[4] ، وأبو حنيفةَ ، ذَكَرَ الإسفندريُّ أنه من كبارِ تلامذتِهِ[5] ، ومِمَّنْ أجازَهُمْ الزمخشريُّ أُمَّ المؤيَّدِ بنتُ عبدِ الرحمنِ بنِ الحَسَنِ بنِ أحمدَ الجرجانيِّ النيسابوريِّ المعروفِ بالشَّعْرِيِّ ، وأُمَّ المؤيَّد قد أجازتْ ابنَ خِلِّكَان[6] ، ومنهم الحافظُ أبو طاهر أحمدُ بنُ محمد السلَفيُّ[7] ، ورَشِيْدُ الدينِ الوطواطُ[8] .

مصنفاتُه :

تَرَكَ الزمخشريُّ عَدَدًا من المصنفاتِ في علومٍ مختلفةٍ، في التفسيرِ واللغةِ والأدبِ والنحوِ والفقهِ والحديثِ والأصولِ ، وقد كشفتْ هذه المؤلفاتُ عن عِلْمِهِ الغزيرِ وسَعَةِ اطِّلَاعِهِ .

وهذه المصنَّفاتُ التي تَرَكَها الزمخشريُّ تزيدُ على الخمسينَ مُصَنَّفًا ، منها ما هو موجودٌ ومنها ما هو مفقودٌ ، ومن كُتُبِهِ الموجودةِ ما هو مطبوعٌ ومنها ما لا يزالُ مخطوطًا، وهي كالتالي :

أولاً : كُتُبُهُ الموجودةُ :

وهي على قسمين : مطبوعٍ ومخطوطٍ .

(١) ينظر ص (١٤١) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (١٥٢ ، ٣٦٩) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٩٩٥) من التحقيق ، والمجلد الأول من المقتبس ق (١٦٠ب) .

(٤) ينظر ص (٣٥٦) من التحقيق .

(٥) ينظر : المجلد الأول من المقتبس ق (٢٠٢ب) .

(٦) ينظر : وفيات الأعيان ٢/ ٣٤٤ و ٥/ ١٧١ .

(٧) ينظر : وفيات الأعيان ١/ ١٠٥ و ٥/ ١٧٠ .

(٨) هذه الإجازه تضمنتها رسائله المطبوعة ، وترجمة رشيد الدين الوطواط ص (٢٧٦) من التحقيق .

أ ـ كُتُبُه المطبوعةُ :

١ ـ أساسُ البلاغةِ ، وهو معجمٌ لُغَويٌّ ، طُبِعَ عدَّة طبعاتٍ ، منها طبعةُ بيروت سنة (١٣٦٥) هـ .

٢ ـ أطواقُ الذهبِ في المواعظِ والخُطَب ، ويسمَّى النصائح الصغار أيضًا ، طُبِعَ عدة طبعاتٍ آخرُها طبعةُ دار الكتب العلمية ببيروت سنة (١٤١٤) هـ بتحقيق : أسماء أبو بكر .

٣ ـ أعجبُ العَجَبِ في شرحِ لاميةِ العربِ ، طُبِعَ بتحقيقِ الدكتور : محمد إبراهيم حُوَّر سنة (١٤٠٨) هـ بدمشق .

٤ ـ الأنموذجُ في النحوِ ، وهو اختصارٌ للمفصَّل ، طُبِعَ عدَّةَ طبعاتٍ آخرُها ـ فيما أعلمُ ـ طبعةُ دارِ الآفاقِ الجديدةِ ببيروت سنة (١٤٠١) هـ ، مع كتابِ نزهة الطرفِ في علمِ الصرفِ للميدانيِّ ، كما طُبِعَ مع شرحِ الإربليِّ سنةَ (١٤١١هـ) بتحقيق الدكتور : حسن شاذلي فرهود، بمطبعةِ دارِ العلومِ .

٥ ـ الجبالُ والأمكنةُ والمياهُ ، وهو أشبهُ بالمعجمِ الجغرافيِّ ، طُبِعَ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ ، آخرُها ـ ببغدادَ ـ سنةَ (١٩٦٨) بتحقيقِ د : إبراهيم السامَّرائي .

٦ ـ خصائصُ العشرةِ الكرامِ البررةِ ، نُشِرَ في بغدادَ سنة (١٩٦٨) م .

٧ ـ الدرُّ الدائرُ المنتخبُ في كناياتِ واستعاراتِ وتشبيهاتِ العَرَبِ ، نُشِرَ في المجلدِ السادسِ عَشَر من مجلةِ المجمعِ العلميِّ العراقيِّ .

٨ ـ ربيعُ الأبرارِ ونصوصُ الأخبارِ رَتَّبَهُ على اثنينِ وتسعينَ بابًا ، وهو في المسامراتِ الأدبيةِ ، صَنَّفَهَ بعدَ سنةِ (٥٢٨) هـ ، وطُبِعَ بتحقيقِ الدكتورِ : سليم النعيمي سنةَ (١٩٧٦)م بمطبعةِ العاني ببغدادَ .

٩ ـ رسالةٌ في كَلِمَةِ الشهادةِ ، نُشِرَتْ هذه الرسالة في المُجَلَّد الخامس عَشَر من

مجلةِ المجمعِ العلميِّ العراقيِّ .

١٠ ـ شرحُ مقاماتِ الزمخشريِّ ، المقاماتُ والشرحُ كلاهما من تأليفِ الزمخشريِّ ؛ وقد أَلَّفَ هذه المقاماتِ سنةَ (٥١٢) هـ ، وهي خمسونَ مقامةً في النُّصْحِ والإرشادِ ، طُبِعَتْ هذه المقاماتُ مع شرحِها سنةَ (١٤٠٧) هـ بدارِ الكتبِ العلميةِ ببيروت .

١١ ـ الفائقُ في غريبِ الحديثِ ، فَرَغَ من تأليفِه سنةَ (٥١٦) هـ ، طُبِعَ أكثرَ من مرَّةٍ، ومن أفضلِ طَبَعَاتِهِ طَبْعَةُ بتحقيقِ : علي البِجَاوِي ومحمد أبو الفضل إبراهيم بمطبعةِ عيسى البابي الحلبي .

١٢ ـ القِسْطَاسُ في علمِ العَرُوْضِ ، طُبِعَ ثلاثَ طَبَعَاتٍ آخرُها بتحقيقِ : فخر الدين قباوة بمكتبةِ المعارفِ ببيروت سنةَ (١٤١٠) هـ .

١٣ ـ القصيدةُ البعوضِيَّةُ ـ نُشِرَتْ في مجلةِ الأستاذِ ببغدادَ سنةَ (١٩٦٧)م .

١٤ ـ الكَشَّافُ عن حقائقِ غوامضِ التنزيلِ، وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التأويلِ، وهو تفسيرٌ للقرآنِ الكريمِ ؛ أَلَّفَهُ حينَ كانَ مجاوراً بمكَّةَ المجاورةَ الثانيةَ ، وفَرَغَ من تأليفِهِ سنةَ (٥٢٨) هـ ، وهو من أَشْهَرِ مصنفاتِهِ ، وقد طُبِعَ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ مع حاشيةِ ابنِ المُنَيِّرِ وبدونِها ، ومن أَوَاخِرِ طَبَعَاتِهِ طبعةُ دارِ الريانِ للتراثِ بمِصْرَ في أربعِ مجلداتٍ وذلك سنةَ (١٤٠٧) هـ .

١٥ ـ الكَلِمُ النوابغُ ، أو : نوابغُ الكَلِمِ ، وهي مجموعةُ نصائحَ وحِكَمٍ ، طُبِعَ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ في باريس وبيروت والقاهرة ، وطُبِعَ مع شرحِه النِّعَمِ السوابغِ في شرحِ الكَلِمِ النوابغِ لسَعْدِ الدينِ التفتازانيِّ ـ بتحقيقِ : جاك الأسود بمطبعةِ الدارِ العالميةِ.

١٦ ـ المحاجاةُ بالمسائلِ النحويةِ ، طُبِعَ بتحقيقِ الدكتورةِ : بَهِيْجَةَ باقر الحسني بمطبعةِ أسعد ببغدادَ سنةَ (١٩٧٣) م .

١٢ ـ مرثيةٌ في شيخِهِ أبي مُضَرٍ ، منها نُسْخَةٌ في القاهرةِ ـ كما أشارَ بروكلمان ـ .

١٣ ـ المنهاجُ في أصولِ الدينِ ، منه نسخةٌ في مكتبةِ برلينَ برقمِ (٦١٥) .

ثانيًا : كُتُبُه المفقودةُ :

أما كُتُبُ الزمخشريِّ التي أَشَارَتْ إليها مصادِرُ تَرْجَمَتِهِ ولا نَعْلَمُ لها وجودًا فهي كما يلي :

كتابُ الأجناسِ ، والأسماءُ في اللغةِ ، والأمالي في النحوِ ، وتسليةُ الضريرِ ، وجواهرُ اللغةِ ، وديوانُ التمثيلِ ، وديوانُ خُطَبٍ ، وديوانُ رسائلَ ، والرائضُ في الفرائضِ ، ورسالةُ الأسرارِ ، ورسالةُ المَسْأَمَةِ ، والرسالةُ الناصحةُ ، وروحُ المسائلِ ، وسوائرُ الأمثالِ ، وشَافِي العِيِّ من كلامِ الشَّافِعِيِّ ، وشقائقُ النعمانِ في حقائقِ النعمانِ (في مناقبِ أبي حنيفةَ) ، وصميمُ العربيةِ ، وضالَّةُ الناشِدِ ، وكتابُ عقلِ الكُلِّ ، ومتشابِهُ أسامي الرواةِ ، والمُخْتَلِفُ والمُؤْتَلِفُ ، ومعجمُ الحدودِ ، والمفردُ والمركَّبُ في العربيةِ .

وفاةُ الزمخشريِّ :

تُوُفِّيَ جارُ اللَّهِ الزمخشريُّ بَعْدَ عُمُرٍ حافلٍ بالتأليفِ والعطاءِ للعلمِ ليلةَ عرفةَ من سنةِ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمائةٍ ، وقد بَلَغَ من العُمُرِ إحدى وسبعينَ سنةً ، وكانتْ وفاتُه بجرجانيةِ خُوَارِزْمَ وهو عائدٌ من مَكَّةَ ورثاه بعضُهم بقولِه :

فأرضُ مَكَّةَ تذرى الدمعَ مقلتُها ... حُزْنًا لفرقةِ جارِ اللَّهِ محمودِ

المبحثُ الثاني : كتابُ المُفَصَّلِ وقِيمَتُهُ العلميَّةُ

التَّعريفُ بكتابِ المفصَّلِ:

كتابُ «المفصَّل في صَنْعَةِ الإعرابِ» أشهرُ المصنَّفاتِ النحويةِ لأَبي القاسِمِ الزمخشريِّ ، وقد بدأَ في تأليفِ المُفَصَّلِ بكرةَ يوم الأَحَدِ غُرَّةَ شَهْرِ رمضانَ المبارَكِ من سنةِ (٥١٣)هـ حينَ كانَ مجاوراً بمكَّةَ ، وفَرَغَ منه غُرَّةَ محرَّم من سنةِ (٥١٥) هـ[١] .

وقد ذَكَرَ الزمخشريُّ أَنَّ الذي دعاه إلى إنشاءِ هذا الكتابِ ما بالمسلمينَ من الحاجةِ إلى معرفةِ كلامِ العَرَبِ ، وشَفَقَتُه على أَتْبَاعِهِ من حَفَدَةِ الأدبِ[٢] .

ونُسَخُ المفصَّلِ الخَطِّيَّةِ كثيرةٌ جِدًّا في أماكنَ مختلفةٍ من خزائنِ المخطوطاتِ في العالَمِ، مِمَّا يدلُّ على أَنَّه نالَ شهرةً واسعةً ، وطَارَ في الآفاقِ على امتدادِ العصورِ، وذلك منذ أَنْ أَتَمَّ الزمخشريُّ تأليفَه .

وقد طُبِعَ كتابُ المُفَصَّلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ سنةَ (١٨٥٩) م بعنايةِ المسيو : ج . ب . بروخ في كريستيانا ، وتُرْجِمَ إلى الألمانيةِ وطُبِعَ سنةَ (١٨٧٢) م ، ثم طُبِعَ في دلهي سنةَ (١٨٩١) م ، كما طُبِعَ في مطبعةِ الكوكبِ بالإسكندريةِ سنةَ (١٢٩١) هـ ، وطُبِعَ أيضًا في مطبعةِ التقدُّمِ بالقاهرةِ سنةَ (١٣٢٣) هـ ، وبذيلِهِ كتابُ «المُفَضَّل في شرحِ أبياتِ المفصَّلِ» لبدرِ الدينِ النعسانيِّ الحلبيِّ ، وأُعِيْدَ نَشْرُه بعدَ ذلك في مطبعةِ دارِ الجيلِ ببيروتَ ، ثم طُبِعَ في طَهرانَ سنةَ (١٩٦٩) م[٣] .

منهجُ الزمخشريِّ في ترتيبِ أبوابِ المفصَّلِ :

اتَّبعَ الزمخشريُّ في ترتيبِهِ طريقةً لَمْ يُسْبَقْ إليها ـ فيما نَعْلَمُ ـ ، حيثُ بدأَ بمقدمةٍ

(١) ينظَر ص (١٤٩) من قسم التحقيق ، وكشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ .

(٢) ينظر : مقدمة المفصل ص ٥ .

(٣) ينظَر : معجم المطبوعاتِ العربيةِ والمعرَّبةِ ١/ ٩٧٥ ، وفِهْرِسْت الكتبِ النحويةِ المطبوعةِ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

تَضَمَّنَتْ فَضْلَ اللغةِ العربيةِ، وسَبَبَ تأليفِهِ المفصَّلَ، ثم بَيَّنَ منهجَه في تقسيمِ الكتابِ وهو أَنَّه جَعَلَهُ على أربعةِ أقسامٍ [١] : القسمُ الأولُ في الأسماءِ ، القسمُ الثاني في الأفعالِ ، القسمُ الثالثُ في الحروفِ ، القسمُ الرابعُ في المُشْتَرَكِ .

وبالفعلِ سارَ الزمخشريُّ على هذا المنهجِ الذي رَسَمَهُ ، فَبَدَأَ بقسمِ الأسماءِ[٢] بعدَ أَنْ قدَّمَ بِفَصْلٍ تَكَلَّمَ فيه عن معنى الكلمةِ والكلامِ [٣] ، ثم تلاه بقسمِ الأفعالِ [٤] ثم بقسمِ الحروفِ [٥] ، ثم بقسمِ المُشْتَرَكِ [٦] ، وفي قسمِ المشترك تناولَ الزمخشريُّ أشياءَ تشتركُ فيها الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ وهى : الإمالةُ ، والوقفُ ، والقَسَمُ ، وتخفيفُ الهمزةِ ، والتقاءُ الساكنينِ ، وأَحْكَامُ أوائلِ الكَلِمِ ، وزيادةُ الحروفِ ، والإبدالُ ، والإعلالُ ، وأحكامُ الواو والياء؛ فاءَين وعينينِ ولامينِ ، والإدغامُ .

القيمةُ العلميةُ لكتابِ المفصَّلِ :

تَرْجِعُ القيمةُ العلميَّةُ لكتابِ المفصَّلِ إلى كونِ مادَّتِهِ هي مادَّةُ كتابِ سيبويهِ ، فالمسائلُ التي أوردَها الزمخشريُّ من المسائلِ التي وَرَدَتْ في كتابِ سيبويهِ ، والشواهدُ ـ على اختلافِها ـ من شواهدِ كتابِ سيبويهِ ، والأمثلةُ ـ في الغالبِ ـ من أمثلةِ سيبويهِ ، سوى أَنَّ الزمخشريَّ عَرَضَهَا في ترتيبٍ جديدٍ، حيثُ يقولُ في مقدِّمةِ المفصَّلِ [٧] : «مُرَتَّب ترتيبًا يبلغُ بِهِم الأَمَلَ البعيدَ بأقربِ السَّعْيِ ، ويملأُ سِجَالَهُمْ بِأَهْوَنِ السَّقْيِ » .

(١) ينظر : مقدِّمة المفصل ص ٥ .

(٢) المفصل من ص ٦ حتى ص ٢٤٣ .

(٣) المفصَّل ص ٦ .

(٤) المفصل من ص ٢٤٣ حتى ص ٢٨٢ .

(٥) المفصل من ص ٢٨٣ حتى ص ٣٣٥ .

(٦) المفصل من ص ٣٣٥ حتى آخر المفصَّل .

(٧) المفصل ص ٥ .

وفي تقارب المادّةِ العلميّةِ والمسائلِ النحويّةِ ، بين المفصّلِ وكتابِ سيبويهِ يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ [1] عن الزمخشريِّ وكتابِهِ المفصّلِ : «وكانَ يزعمُ أنّه ليسَ في كتابِ سيبويهِ مسألةٌ إلاّ وقد تَضَمّنَها هذا الكتابُ ، ويُحْكَى أنّ بعضَ أهلِ الأدبِ أنْكَرَ عليه هذا القولَ ، وذَكَرَ له مسألةً من كتابِ سيبويهِ ، وقال : هذه لَيْسَتْ فيه ، فقال : وإنّها إنْ لَمْ تكنْ فيه أيضًا ، فهي فيه ضِمْنًا ، وبَيّنَ له ذلك . . .» .

ومن خيرِ الشواهدِ على هذا التقاربِ بين الكتابينِ مسائلُ «حذف خبرِ «إنّ» وأخواتِها» في الكتابينِ [2] ، ومسائلُ حذفِ ناصبِ المفعولِ بِهِ [3] ، ومَنْ يتتبّعْ المسائلَ التي في المفصّلِ ؛ يَجِدْ أنّها قد وَرَدَتْ في كتابِ سيبويهِ إمّا مجتمعةً وإما مُتَفَرِّقةً ، نَصًّا أو ضِمْنًا .

و قد أدركَ العلماءُ والنحاةُ هذا التقاربَ بينَ كتابِ سيبويهِ والمُفَصّلِ ، فَوَجّهُوا عنايةً كبيرةً واهتمامًا بالغًا بِكتابِ المفَصّلِ وذلك منذُ أوائلِ القرنِ السادسِ الذي أُلّفَ فيه المفَصّل حتى عصورٍ متأخرةٍ ، تَظْهَرُ هذه العنايةُ في تَلَقّيْهِ ؛ فَقَدْ قَرَأَهُ جمعٌ من العلماءِ على مشايِخِهِمْ ، ومِمَّنْ قَرَأَهُ على الزمخشريِّ نفسِه ؛ ضياءُ الدينِ الموفّقُ بنُ أحمدَ المكّيُّ [4] ، وأفضلُ القضاةِ يعقوبُ بن شيرينَ الجَنْدِيُّ [5] ، ومن العلماءِ الذين قرؤوا كتابَ المفصّلِ فخرُ الدينِ الإسفنديُّ الذي تَلَقّاه بروايتينِ مُتَّصِلَتَيْنِ بالزمخشريِّ وقرأه على أستاذِهِ سيفِ الدينِ الرَّوْزَنَانِي [6] ، وقرأه أيضًا المطرزيُّ على ضياءِ الدينِ المَكّي [7] ، وقرأه المَلِكُ الأفضلُ ابنُ صلاحِ الدينِ على أبي اليُمْنِ

(١) في نزهة الألباء ص ٢٩٠ .

(٢) في الكتاب لسيبويه ٢ / ١٤١ والمفصّل ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) في الكتاب لسيبويه ١ / ٢٥٣ ـ ٢٥٨ ، والمفصل ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) ينظر ص (١٣٧) من التحقيق .

(٥) ينظر : المجلد الأول من المقتبس ق (١٦٠ ب) .

(٦) ينظر ص (١٣٧ ، ١٣٨) من التحقيق .

(٧) ينظر ص (١٣٧) من التحقيق .

الكنديِّ بدِمَشْق [1] .

ومن مظاهرِ العنايةِ بكتابِ المفصَّلِ؛ أنَّ المَلِكَ المُعَظَّمَ شَرَفَ الدينِ عيسى بنَ المَلِكِ العادلِ سيفِ الدينِ أبي بكرٍ بنِ أيوبَ المُتَوَفَّى سنةَ (٦٢٤) هـ؛ قد شَرَطَ لكلِّ مَنْ يحفظُه مائةَ دينارٍ وخِلْعَةً، فحَفِظَهُ لهذا السببِ جماعةٌ من العلماءِ، حتى إنَّه قِيلَ: إنَّه لَمَّا تُوُفِّيَ كانَ قد انتهى بعضُهم إلى أواخِرِه، وبعضُهم في أثنائِهِ [2]، ومن هؤلاء العلماءِ الذين كانوا يحفظونَ كتابَ المفصَّلِ عن ظهرِ قَلْبٍ أحمدُ بنُ الحُسَيْنِ بن أحمدَ بن أبي المعالي المُتَوَفَّى سنةَ (٦٣٩) هـ [3] .

ومن مظاهرِ العنايةِ بكتابِ المفصَّلِ أيضًا أنَّه كانَ يُدَرَّسُ للطلبةِ خَاصَّةً في القرنينِ السادسِ والسابعِ في كثيرٍ من البلدانِ كخُوَارِزْمَ وخراسانَ والشامِ ومِصْرَ والعراقِ، ومن العلماءِ الذين أقرؤوه تلامذتَهُم؛ كمالُ الدينِ ابنُ يونسَ المَوْصِلِيُّ [4] المُتَوَفَّى سنةَ (٦٣٩)هـ، وممَّنْ كانَ يُقْرِئُه أَيْضًا فخرُ الدينِ الإسفندريُّ ـ كما صَرَّحَ بذلك في كتابِهِ المقتبسِ في أكثرَ من مَوْضِعٍ ـ [5] .

ومن مظاهرِ العنايةِ بكتابِ المفصَّلِ أيضًا اتِّجَاهُ عَدَدٍ كبيرٍ من العلماءِ إلى شَرْحِهِ ووَضْعِ الحواشي عليه، فقد شَرَحَهُ وحَشَّى عليه ما يزيدُ على سبعينَ عَالِماً، سوى مَنْ قاموا بشَرْحِ شَوَاهِدِه واخْتِصَارِهِ ونَظْمِهِ، ومُعْظَمُ شُرَّاحِ المفصَّلِ من علماءِ القرنِ السابعِ، ومنهم عَدَدٌ من علماءِ خُوَارِزْم من بينِهم فخرُ الدينِ الإسفندريُّ، وسيأتي ـ إنْ شاءَ اللَّهُ ـ مبحثٌ خاصٌّ عن شروحِ المفصَّلِ .

(١) ينظر : البداية والنهاية ١٣/ ١٠٨ .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان ٣/ ٤٩٥ .

(٣) ينظر : إشارة التعيين ص ٢٩ .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان ٥ / ٣١٢ .

(٥) ينظر ص (٤٠٩ ، ٤٥١) من التحقيق .

ثناءُ العلماءِ على كتابِ المفصَّلِ وتقريظُهُمْ له :

أثنى بعضُ العلماءِ على كتابِ المفصَّلِ ، وقَرَّظُوْهُ في نثرِهِم وشعرِهِم ، فَمِنْ تقريظِه نَثْرًا قولُ الإِسْفَنْدَرِيِّ [1] فيه : «من ذلك هذا الكتابُ المُتَلَقَّى بالقبولِ والتسليمِ، الذي هَبَّ في أفئدةِ الوَرَى مَهَبَّ النسيمِ ، كتابٌ عَقُمَتْ بمِثْلِهِ أمهاتُ الأفكارِ ، واحْتَجَبَتْ بضوئِهِ أقمارُ الأبكارِ ، كتابٌ أُحْكِمَتْ مبانيْهِ ، وتَنَاسَبَتْ ألفاظُه ومعانيْهِ، تَمْتَزِجُ عباراتُه بالأرواحِ ، امتزاجَ الماءِ العذبِ بالراحِ ، لم يتردَّدْ قَطُّ في أوديةِ التكلُّفِ ، وما تَقَلَّبَ في أنديةِ التصلُّفِ، بل خَبَّ في مجالِ فسيحٍ ، من المَنْطِقِ العذبِ الفصيحِ ، ينالُ به الجادُّ من الطَّلَبَةِ أَقْصَى المَرَامِ ، كأَنَّه منه موضوعٌ على طَرَفِ الثُّمَامِ ، إِنْ أَنْعَمْتَ في ترتيبِهِ النَّظَرَ قَضَيْتَ العَجَبَ ، وأَفْرَغْتَ عليه من الثناءِ ما وَجَبَ ، لَمْ يُنْسَجْ لَعَمْرِي على منوالِهِ من حَبِيْرٍ ، ولا يُنَبِّئُكَ مثلُ خبيرٍ» .

ومِمَّا قِيْلَ فيه شِعْرًا قولُ بعضِهِم :

إذا ما أَرَدْتَ النحوَ هاكَ مُحَصَّلاً ... عليكَ من الكُتْبِ الحِسَانِ مُفَصَّلاَ [2]

وقولُ الآخَرِ :

مُفَصَّلُ جارِ اللَّهِ في الحُسْنِ غَايَةٌ ... وألفاظُــه فيها كَـدُرٌّ مُفَصَّـلِ

ولَوْلاَ التُّقَى قُلْتُ المفصَّلُ مُعْجِزٌ ... كآيٍ طوالٍ من طوالِ المفصَّلِ [3]

وقولُ الإسفندريِّ :

لم يُحْرِزْ القَوْمُ جَمْعًا حَقَّ إِحرازِ ... مثلَ المفصَّلِ في ضبطٍ وإيجازِ

عبـارةٌ كَصَفَاةٍ فُجِّـرَتْ فَجَـرَى ... زُلاَلُ تركيبِها صَفْوًا عن الجازِي

(١) ينظر ص (١٣٨ ، ١٣٩) من التحقيق .

(٢) ينظر البيت في : كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤ .

(٣) المصدر السابق .

حوى الأصولَ بألفاظٍ تَجَنَّبَها تَكَلُّفُ شَانَ بعضَ القولِ أَوْجَازِ [1]

إلى آخِرِ الأبياتِ ، وستأتي القصيدةُ بِتَمَامِها ـ إنْ شاء الله ـ في قسمِ التحقيقِ .

(١) ينظر ص (٤٤) من الدراسة ، وينظَر ص (١٤٠) من التحقيق .

المبحثُ الثالثُ : شروحُ المُفَصَّل

لَقِيَ كتابُ المفصَّلِ عنايةً كبيرةً من العلماءِ وذلك منذُ تأليفِه، فَقَامَ بِشَرْحِهِ عددٌ منهم، ابتداءً من الزمخشريِّ نفسِه ثم تلامذتِهِ ، وقد زادَ من عنايةِ العلماءِ به تَشْجِيْعُ المَلِكِ المُعَظَّمِ شَرَفِ الدينِ عيسى بنِ أبي بَكْرٍ بنِ أيوبَ المُتَوَفَّى سنةَ (٦٢٤) هـ لِمَنْ يحفظُ متنَ المفصَّلِ [1] ؛ ومِنْ أَجْلِ ذلك تسابقَ العلماءُ في حفظِهِ وشرحِهِ ، وقد ازدهرتْ عنايةُ العلماءِ به وبَلَغَتْ قِمَّتَها في القرنِ السابعِ بالذاتِ ، حيثُ بَلَغَتْ شُرُوْحُه في هذا القرنِ ما يقاربُ أربعينَ شَرْحًا ، أَمَّا في القرنِ السادسِ فشُرِحَ المفصَّلُ على أيدي تلامذةِ الزمخشريِّ ومَنْ هُمْ في طَبَقَتِهِم ، واستمرَّ اهتمامُ العلماءِ به ولكنَّه قَلَّ شيئًا في القرنِ الثامنِ؛ لانشغالِ طائفةٍ من العلماءِ بمتونٍ أخرى كالكافيةِ لابنِ الحاجبِ، والألفيةِ لابنِ مالكٍ ، وفي القرنِ التاسعِ ظَهَرَ الاهتمامُ بكتابِ المفصَّلِ عند علماءِ اليَمَنِ حيثُ شرحَهُ عَدَدٌ مِنْهُم .

وقد شُرِحَ المفصَّلُ في أقطارٍ متباينةٍ في خُوَارِزْم والرَّيِّ والشامِ والعراقِ والأندلسِ واليَمَنِ، على أيدي كبارِ علماءِ تلك الأقطارِ .

وقد تَتَبَّعَ شروحَ المفصَّلِ وما كُتِبَ عليه من الحواشي فضيلةُ الدكتورِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ سليمانَ العثيمين، في مقدِّمةِ تحقيقِهِ لكتابِ التخميرِ ، وذَكَرَ من شروحِه ثمانينَ شرحًا ، سِتَّةٌ منها مطبوعة ، وسبعةٌ وثلاثين مخطوطة ، ومن بينِ هذه الشروحِ المخطوطةِ أَحَدَ عَشَرَ شرحًا مجهولةَ المؤلِّفِ ، وسبعةٌ وثلاثين مفقودة ، وقد أبانَ عن أماكنِ وجودِ الشروحِ المخطوطةِ ، كما ذَكَرَ من شروحِ شواهدِهِ أربعةَ عَشَرَ شَرْحًا ، المطبوعُ منها شرحٌ واحدٌ ، وهو شرحُ بدرِ الدينِ النعسانيِّ ، وقد طُبِعَ بهامشِ المفصَّلِ، وعَشَرَةٌ من هذه الشروحِ مخطوطةٌ ، وثلاثةٌ مفقودةٌ ، وذَكَرَ ثلاثةً من مختصراتِهِ ،

(١) ينظر ما تقدم ص (٢٤) من هذه الدراسة .

من بينها الكافيةُ في النحوِ لابنِ الحاجبِ ، وذَكَرَ أيضًا أَرْبَعَةَ كُتُبٍ في نَظْمِ المفصَّلِ ، واثنينِ في تقليدِهِ ، وواحدًا في الرَّدِّ عليه .

وقد أَحْسَنَ صُنْعًا فضيلةُ الدكتورِ في تَتَبُّعِهِ لهذه الشروحِ والمؤلَّفاتِ حولَ المفصَّلِ ، واستخراجِها من مظانِّها من كُتُبِ التراجمِ والفَهارِسِ وبَذَلَ في ذلك جُهْدًا مشكورًا ، ونَحْنُ نضيفُ على ما ذَكَرَهُ ما يلي :

١ ـ شرحُ فخرِ المشايخِ عَلِيِّ بنِ محمد العمرانيِّ المُتَوَفَّى سنةَ (٥٦٠) هـ ، واسمُ هذا الشرحِ : المُحَصَّلُ ، ذَكَرَه الإسفنديُّ ونَقَلَ منه في عدَّة مواضِعَ [١] ، والكلامُ الذي نَقَلَه منه في شرحِ بعضِ عباراتِ المفصَّل ، مِمَّا يؤذنُ بأَنَّ كتابَ المُحَصَّلِ هذا من شروحِ المفصَّلِ ، ولَعَلَّ تَنَاسُبَ السجعِ بينَ «المُحَصَّل» و «المُفَصَّل» يؤيِّدُ ذلك .

٢ ـ الكفايةُ لحُسَامِ الدينِ الزاهديِّ [٢] ، ذَكَرَه الإسفنديُّ في مواطنَ من كتابِهِ المُقْتَبَسِ ، ونَقَلَ منه تعليقًا على قولِ الزمخشريِّ في المفصَّلِ : «وقد يُتَأَوَّلُ العَلَمُ بواحدٍ من الأُمَّةِ المسمَّاةِ بِهِ» ، ولم أقفْ على هذا الشرحِ ، ولا على تَرْجَمَةِ حُسَامِ الدينِ الزاهديِّ .

٣ ـ حاشيةٌ للمفصَّلِ لبعضِ الأدباءِ الخُرَاسِيَّةِ ، وثَّقَهَا الإسْفَندريُّ ولم يَنْسِبْهَا [٣] .

٤ ـ من مُخْتَصَرَاتِ المفصَّلِ كتابُ «الأنموذج» ، ذَكَرَ حاجي خليفةَ وغيرُه أَنَّه اقْتَضَبَهُ من المفصَّلِ ، وقد تَعَدَّدَتْ شروحُه ، وتَقَدَّمَ الكلامُ عليه من ضِمْنِ مؤلفاتِ الزمخشريِّ [٤] .

(١) ينظر ص (٨٢٢ ، ٨٥٥) من قسم التحقيق .

(٢) ينظر ص (٤٢١ ، ٨٩٥) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٢٩٧) من التحقيق .

(٤) ينظر ما تقدم ص (١٦) من هذه الدراسة .

الفصلُ الثاني

فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ (حياتُهُ ونشاطُه العلميُّ)

ويشتملُ على المباحثِ التالية :

المبحث الأول :عَصْرُ الإسْفَنْدَرِيِّ.

المبحث الثاني: اسمُه ونَسَبُه.

المبحث الثالث: مولدُه ووفاتُه.

المبحث الرابع: موطنُه.

المبحث الخامس: مكانتُه العلميَّةُ.

المبحث السادس: شعرُه ونظمُه.

المبحث السابع: شيوخُه وتلاميذُه.

المبحث الثامن: مؤلفاتُه.

المبحثُ الأولُ: عَصْرُ الإسْفَنْدَرِيِّ

عاشَ الإسْفَنْدَرِيُّ في القرنِ السابعِ بينَ سَنَتَي (٦٢١- ٦٩٨هـ) وفي هذا القرنِ شَهِدَتْ بلدانُ المشرقِ بعامَّةٍ أَحْدَاثًا عظيمةً، واضطراباتٍ كثيرةً، ونِزَاعَاتٍ إقليميَّةً مُتَعَدِّدَةَ الأطرافِ.

فَقَدْ كانتْ خُوَارِزْم وما حولَها تحتَ حكمِ الخُوَارِزْميينَ، وقد عاصرَ الإسفنديُّ آخرَ سلاطينها وهو: جلالُ الدينِ منكوبري بن علاءِ الدينِ محمد بن تكش، وكانَ السلطانُ جلالُ الدينِ قد تَوَلَّى السلطةَ بعدَ موتِ أبيه علاءِ الدينِ الذي تُوُفِّيَ سنةَ (٦١٧)هـ؛ وهو فَارٌّ من جيوشِ التتارِ، وقد استطاعَ جلالُ الدينِ أَنْ يَلُمَّ شَمْلَ جُيُوشِ أبيهِ، ويحاولُ استردادَ المُلْكِ بعدَه، ولكنَّه بَدَلاً من مواجهةِ التتارِ أَخَذَ يحاولُ الاستيلاءَ على بعضِ مُدُنِ العراقِ والشامِ، فاستولَى على كثيرٍ من المدنِ التابعةِ للمَلِكِ الأشرفِ السلطانِ مظفَّرِ الدينِ موسى ابنِ المَلِكِ العادلِ صاحبِ دِمَشْقَ، فاتَّفَقَ المَلِكُ الأَشْرَفُ مع كيقَبَاذ صاحبِ الروم، فحاربوا الخوارزميينَ، وألحقوا بهم هزيمةً مُنكرةً، فرَجَعَ جلالُ الدينِ وقد ضَعُفَتْ قوَّتُه، وهنا وَجَدَ التتارُ الفرصةَ المناسِبَةَ للقضاءِ على دولة الخوارزميينَ، فتعقَّبوه وفَرَّ من بينِ أيديهِمْ حتى لَقِيَ مصرعَهُ سنةَ (٦٢٩هـ) على يَدِ فلاَّحٍ كرديٍّ، وبمقتلِه انقرضَ ملوكُ خوارزمَ، وبَسَطَ التتارُ نفوذَهم على مملكةِ الخوارزميينَ، وانفتحَ الطريقُ أمامَ جيوشِ التتارِ الجرَّارَةِ إلى بغدادَ[1].

كما عَاصَرَ الإسفنديُّ الدولةَ العباسيةَ في العراقِ، وكانتْ في أواخِرِ أَيَّامِها وقد دَبَّ إليها الوَهَنُ، وتزامَنَ مولدُ الإسفنديِّ مع آخِرِ خِلَافَةِ الناصرِ لدينِ اللَّهِ أبي العباسِ أحمدَ بن المستضيءِ بأمرِ الله الذي تُوُفِّيَ سنة (٦٢٢)هـ، وتتابعَ بعدَه مِنَ

(١) ينظر: الكامل لابن الأثير ٩/ ٢٢٣، ٢٢٤، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٧- ٣٢٩، والبداية والنهاية ١٣/ ١٤٢- ١٥٦.

الخُلَفَاءِ:

- ابنُه الظاهرُ بأمرِ اللهِ أبو النَّصْرِ، تُوُفِّيَ سنةَ (٦٢٣هـ).

- المستنصرُ باللَّهِ منصورُ بنُ الظاهرِ بأمرِ اللَّهِ، تُوُفِّيَ سنةَ (٦٤٠هـ).

- المستعصمُ باللَّهِ عبدُاللَّهِ بنُ المستنصرِ باللَّهِ، استمرَّ حُكْمُه حَتَّى سنة (٦٥٦هـ)، وفي هذه السنةِ دَخَلَتْ جيوشُ التتارِ الحاقِدَةُ بغدادَ في مائتَي ألفِ جنديٍّ يَقْدُمُهُمْ هولاكو، فأعملوا السيفَ فيها، فقتلوا العلماءَ والفُقَهَاءَ والأمراءَ والحُجَّابَ وكِبَارَ الدولةِ، كما قُتِلَ الخليفةُ رَفْسًا بالأقدامِ، واستمرَّ القتالُ أربعينَ يومًا، حَتَّى بَلَغَ عددُ القتلَى مايزيدُ على أَلْفِ أَلْفِ نَسَمَةٍ،وَدَمَّرَ التتارُ معالمَ حضارةِ المسلمينَ، وأغرقوا الكُتُبَ في نهرِ دجلةَ، وأنهوا تاريخَ دولةٍ من أعظمِ دُوَلِ الإسلامِ(١).

كما عاصرَ الإسفندريُّ دولةَ الأيوبيينَ في مصرَ والشامِ واليمنِ، وكانَ حُكْمُ هذه الدولةِ بَيْنَ سَنَتَي (٥٦٤- ٦٤٨هـ)، وعَاصَرَ عَدَدًا من سلاطينِها(٢).

وعلى إِثْرِها قامتْ دولةُ المماليكِ الأولى، التي تَوَلَّتْ الحُكْمَ بينَ سَنَتَي (٦٤٨- ٧٨٤هـ)، وعَاصَرَ الإسفندريُّ عددًا من سلاطينِها كانَ من أَبْرَزِهِمالسلطانُ المُظَفَّرُ سيفُ الدينِ قُطْز، بَطَلُ عينِ جالوتَ الذي طَهَّرَ الشَّامَ من التتارِ، تُوُفِّيَ سنة (٦٥٨هـ)(٣).

وقد كانَ هذا القرنُ مليئًا بالأحداثِ المُؤْلِمَةِ، والاضطراباتِ السياسيةِ، والحروبِ الطاحنةِ التي كان من أَشْهَرِها حروبُ الصليبيينَ والتتارِ، ورغمَ هذه الفتنِ والقلاقلِ شَهِدَ هذا القرن نشاطًا فكريًّا، فقد كانتْبلدانُ المشرقِ بعامَّةٍ تشهدُ نهضةً عِلْمِيَّةً

(١) ينظر في ذلك: العبر للذهبي ٣/ ٢٧٧، ٢٧٨، والبداية والنهاية ٣/ ٢١٣- ٢١٨، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص٤٤٨- ٤٧٢.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٣/ ١٩٠- ١٩٢، والوافي بالوفيات ٩/ ٤٦٩- ٤٧٠.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٠٠، ٢٠١، وحسن المحاضرة ٢/ ٣٨، ٣٩.

كبيرةً في علومِ اللغةِ والنحوِ والقراءاتِ والتفسيرِ والحديثِ والفِقْهِ، كما بَرَزَ في هذا القرنِ جَمْعٌ من العلماءِ منهم القُرْطُبيُّ المفَسِّرُ، والإمامُ النَّوَوِيُّ من علماءِ الحديثِ، والعزُّ بنُ عَبْدِالسلامِ، وابنُ خلِّكَان المؤرخُ، وابنُ يعيش، وبهاءُ الدينِ بنُ النحَّاسِ، وابنُ مالكٍ وابنُه بدرُ الدينِ، وفخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ.

وقد شَهِدَ هذا القرنُ حركةَ تأليف واسعةً، حيثُ أُلِّفَ فيه عَدَدٌ كبيرٌ من المؤلفاتِ في مُخْتَلِفِ العلومِ، وظَهَرَتْ فيه الموسوعاتُ العِلْمِيَّةُ مثلُ لسانِ العَرَبِ، والفتاوى لابن تيميةَ، ونهايةِ الأَرَبِ للنَّوِيْرِيِّ وغيرِها.

وقد كانَ لتشجيعِ الخُلَفَاءِ والسلاطينِ للعلماءِ، وتقريبِهم للفُقَهَاءِ والقُرَّاءِ والحُفَّاظِ، وحِرْصِهم على إِنْشَاءِ المدارسِ وخزائنِ الكُتُبِ أَثَرُه البالغُ في وَفْرَةِ المُصَنَّفَاتِ وتَنَوُّعِها في ذلك القرنِ.

المبحثُ الثاني: اسمُه ونَسَبُه

ذَكَرَ الإسفندريُّ اسمَه ونَسَبَهُ وكُنْيَتَهُ ولَقَبَهُ في مقدِّمَةِ كتابِهِ: «المُقْتَبَس في توضيحِ ماالْتَبَس»[1] حيثُ يقولُ: «فأقولُ وأنا العبدُ الفقيرُ إلى عَفْوِ ربِّه الكريم المليِّ أبو عاصمٍ عليُّ بنُ عُمَرَ بنِ الجَلِيْلِ بنِ عَلِيٍّ الفقيهيُّ، المدعوُّ بالفَخْرِ الإِسْفَنْدَرِيِّ. . .»

وساقَه بهذه الصورةِ أيضًا حُسَامُ الدينِ السِّغْنَاقِيُّ في مقدِّمةِ كتابِه: المُوَصَّلِ[2]، والسغناقيُّ قد الْتَقَى بالإِسْفَنْدَرِيِّ.

فاسمُ المؤلِّفِ: عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ الجَلِيْلِ بنِ عَلِيٍّ الفقيهيُّ.

وجاءَ في كَشْفِ الظنونِ[3]: عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ الخَلِيْلِ - بالخاء-، بدل «الجَلِيْل»، والذي أثبتناه «الجَلِيْل» -بالجيم- قد أجمعتْ عليه نُسْخَتَا المُقْتَبَسِ المعتمدَتانِ في التحقيقِ.

وكنيتُه: «أبو عاصِم» كما ذَكَرَ هو، وذَكَرَها أيْضًا حُسَامُ الدينِ السِّغناقيُّ، وحاجي خليفة، وإسماعيلُ البغداديُّ[4].

ولقبُه: «فخرُ الدينِ»، وأَمَّا قولُه في مقدِّمة كتابِه: «المدعوُّ بالفَخْرِ الإِسْفَنْدَرِيِّ»، فهذا من بابِ الاختصارِ، لأَنَّ الغالبَ في لَفْظَةِ «فَخْر» أَنْ تُضَافَ إلى «الدِّيْن»، وقد شاعَ هذا اللقبُ في كثيرٍ من علماءِ المشرقِ من نواحي خُوَارِزْمَ وخراسانَ وما وراءَ النهرِ، وكذلك جميعُ الألقابِ المُضَافَةِ نحو: مجد الدينِ، وزين الدينِ، وشمسِ الدين، وشمسِ الأئمة، وقاضي القُضَاة، وما أشبهَهَا.

(١) ينظر ص (١٣٦) من التحقيق.

(٢) الموصل ق (٢ ب).

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦.

(٤) ينظَر: الموصَّل ق (٢ ب)، وكشف الظنون ٢/ ١٧٧٦، وهدية العارفين ١/ ٧١٥.

وجاء لقبُه: «فَخْرُ المِلَّة» في بيتٍ قالَه محمدُ بنُ أبي القاسمِ بن صالح بن أبي القاسمِ المَعَرِّي في مدحِه حيثُ يقولُ:

والفضلُ لم يَنْقَدْ عواصِي شَمْلِهِ إلَّا لِفَخْرِ المِلَّةِ الإِسْفَنْدَرِي[1]

ولَعَلَّ هذا من بابِ التسامُحِ في التعبيرِ، حَيْثُ إنَّ الدينَ والمِلَّةَ بمعنًى واحدٍ، يُضَافُ إلى ذلك أنَّ الوزنَ الشِّعْرِيَّ يستقيمُ بلفظةِ «المِلَّة» ولا يستقيمُ بلفظةِ «الدين».

أما «الإِسْفَنْدَرِيُّ» فهي نسبةٌ إلى قريتِهِ «إِسْفَنْدَرِيَّة»، فقد جاءَ في كلامِهِ ما يفيدُ أنَّهَا قريتُه حيثُ يقولُ عن تاجِ الدينِ العَلَوِيِّ[2]: «أَقَامَ عندَنا بإِسْفَنْدَرِيَّةَ سنينَ» كما صَرَّحَ أيضًا بأنَّ كلمةَ «إِسْفَنْدَرِي» نِسْبَةٌ إلى «إِسْفَنْدَرِيَّة» إذْ يقولُ في بابِ النَّسَبِ[3]: «أَلَا تَرَى أَنَّ «إِسْفَنْدَرِيَّةَ» اسمٌ لقريةٍ من أُمَّهَاتِ قُرَى خُوَارِزْمَ، وقولُك: «إِسْفَنْدَرِي» للرجلِ المنسوبِ إليها . . .».

وفي هديةِ العارفينَ[4]: «الأَسْفِيْذَارِي»، ويظهرُ أَنَّ إِسْفَنْدَرِيَّةَ وأَسْفِيْذَارَ اسمانِ لقريةٍ واحدةٍ، وقد انتسبَ إلى هذه القريةِ عُلَمَاءُ آخرونَ، وسيأتي تفصيلُ ذلك -إِنْ شاءَ اللَّهُ-[5].

وزادَ بعضُهُم في نِسْبَتِهِ «الخُوَارِزْمي»[6]، وهذه النسبةُ إلى «خُوَارِزْم»، لِأَنَّ إِسْفَنْدَرِيَّةَ تابعةٌ لخوارزمَ.

(١) سَيَرِدُ هذا البيتُ إِنْ شاءَ اللَّه في مبحثِ: «مكانته العلمية».

(٢) ينظر ص (٩٦٢) من التحقيق.

(٣) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٢٠٣أ).

(٤) هدية العارفين ١/ ٧١٥.

(٥) ينظر: مبحث «موطنه».

(٦) ينظر: أسماء الكتب لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده ص٢٨٦.

المبحثُ الثالثُ: مولدُه ووفاتُه

جاءَ على ورقةِ العنوانِ من نُسْخَةِ مكتبةِ جارِ اللَّهِ ما نَصُّه: «تُوُفِّيَ الشيخُ الأستاذُ، خاتمةُ النحاةِ صاحبُ المُقْتَبَسِ فَخْرُ الحَقِّ والدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ ـ قَدَّسَ الله رُوْحَه ونَوَّرَ ضريحَه ـ وقتَ الضحوةِ الصغرَى من يومِ الأربعاءِ التاسعِ عَشَرَ من رَجَبٍ في سنةِ ثمانٍ وتسعينَ وسِتِّمِائَةٍ، وعاشَ[1] سبعةَ وسبعينَ سنةً».

وهذا يعني أَنَّ مولِدَه -تقريبًا- كانَ في سنةِ إحدى وعشرينَ وسِتِّمِائَةٍ، يُعْلَمُ ذلك من حاصلِ طرحِ عمرِه (٧٧) سنةً من تاريخِ وفاتِه (٦٩٨) هـ.

أما سنةُ وفاتِه فَقَدْ أجمعَ عليها كُلُّ مَنْ تَرْجَمَه[2]، وهيَ سنةُ (٦٩٨)هـ، وذلك وقتَ الضحوةِ الصُّغْرَى من يومِ الأربعاءِ التاسعِ عَشَرَ من شَهْرِ رجبٍ، والمرادُ بالضحوةِ الصغرى بعدَ طلوعِ الشمسِ.

(١) هكذا جاءت العبارة، والصواب: سبعًا وسبعين سنة.

(٢) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦، وهدية العارفين ١/ ٧١٥، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٥٨.

المبحثُ الرابعُ : موطنُه

تقدَّمَ عندَ الحديثِ عن نسبةِ الإِسْفَنْدَرِيِّ أَنَّه يُنْسَبُ إلى «إِسْفَنْدَرِيَّة»[1] موطِنِه الأصليِّ، ووَرَدَ في المقتبس ما يفيدُ أَنَّها بلدتُه حيثُ يقولُ في شأنِ تاجِ الدينِ العَلَوِيِّ[2] : «أَقَامَ عندَنا بإِسْفَنْدَرِيَّةَ سنينَ».

ويبدو أَنَّه قَضَى بها شَطْرًا كبيرًا من حياتِهِ، فقد ذَكَرَ أَنَّه تَلَقَّى على شَيْخِهِ سيفِ الدينِ الرَّوْزَنَانِيِّ في مسجدِ إِسْفَنْدَرِيَّة[3]، إِضَافَةً إلى ما تُفِيْدُهُ العبارةُ المتقدِّمةُ.

ولمْ يذكرْ الإسفنديُّ في تحديدِ هذه القريةِ أَكْثَرَ من أَنَّهَا اسْمٌ لقريةٍ من أُمَّهَاتِ قرى خُوَارِزْمَ[4].

ولَمْ أَقِفْ على ضَبْطٍ لاسمِ هذه القريةِ، إِلَّا ما وَرَدَ في نُسْخَةِ مكتبةِ جَارِ اللَّهِ حيثُ ضَبَطَهَا الناسِخُ ضَبْطَ قَلَمٍ لا ضَبْطَ حروفٍ، فَقَدْ ضُبِطَتْ في هذه النسخةِ بكسرِ الهمزةِ الأولى وإسكانِ السينِ[5].

وذَكَرَ إسماعيلُ باشا البغداديُّ[6] أَنَّ اسمَ قريتِهِ «أَسْفِيْذَار» حيثُ قالَ في ترجمتِهِ: «. . . المدعوُّ بفخرِ الأَسْفِيْذَارِيِّ، (أَسْفِيْذَارُ - بالفتحِ وكسرِ الفاءِ - بلدةٌ كبيرةٌ في ما وراءَ النَّهْرِ. . .».

وهكذا ضَبَطَهَا ياقوتُ الحَمَوِيُّ[7] فقالَ: «أَسْفِيْذَار» - بالفتحِ ثم السكونِ وكَسْرِ

(١) ينظر ما تقدم ص (٣٤) من الدراسة.

(٢) ينظر: ص (٩٦٢) من التحقيق، وينظر ما تقدم في مبحث اسمه ونسبه.

(٣) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٢١٣ ب).

(٤) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٢٠٣ أ).

(٥) ينظر: ق (٨٦ أ) من نسخة جار الله.

(٦) في هدية العارفين ١/ ٧١٥).

(٧) في معجم البلدان ١/ ٢١٤.

الفاءِ وياءٍ ساكنةٍ وذالٍ مُعْجَمَةٍ وأَلِفٍ وراءٍ - اسمُ وِلَايَةٍ على طَرَفِ بَحْرِ الديلم، تشتملُ على قُرًى واسعةٍ وأعمالٍ، وصاحبُها عَاصٍ لايعطي لأحدٍ طاعةً، لأنَّها جِبالٌ وَعِرَةٌ ومَسالِكُ ضَيِّقةٌ».

واللفظانِ «إِسْفَنْدَرِيَّة» و «أَسْفِيْذَار» متقاربانِ، فلَعَلَّ هذه القريةَ كانتْ تُسَمَّى أَسْفِيْذَار ثُمَّ سُمِّيَتْ إِسْفَنْدَرِيَّةَ بعدَ ذلك، إذْ كثيرًا ما يحدثُ مِثْلُ هذا التغييرِ في أسماءِ البلدانِ، وخاصَّةً غير العربيةِ نحو: أنطيوخيا وأنطاكيَّة[1].

وقد انتسبَ إلى «إِسْفَنْدَرِيَّة» علماءُ آخرونَ منهم: شَرَفُ الأَئِمَّةِ الإِسْفَنْدَرِيُّ الفَقِيهُ[2]، وشَرَفُ الأَئِمَّةِ الإِسْفَنْدَرِيُّ المُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٤١)هـ[3].

(١) ينظر: مُعْجَم البلدان ١/ ٣١٦، والروض المعطار ص٣٨.

(٢) ينظر: الجواهر المضية ٢/ ٢٨١.

(٣) ينظر: الجواهر المضية ٢/ ٣٧٤.

المبحثُ الخامسُ: مكانتُهُ العِلْميَّةُ

بدأَ الإِسْفَنْدَرِيُّ تَلَقِّيَهُ العلمَ على أساتذتِهِ منذُ الصِّغَرِ، فقدْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَ على شيخِه سيفِ الدينِ الروزنانيِّ في سنةِ (٦٣٧)هـ[١]، وهذا يعني أَنَّهُ تَلَقَّى العِلْمَ عن الروزنانيِّ وعمرُه (١٦) سنة، لِأَنَّ مولدَه كانَ سنةَ (٦٢١)هـ، كما ذَكَرَ أيضًا أَنَّهُ قَرَأَ على شيخِه نجمِ الدينِ الزاهديِّ سنةَ (٦٤٢هـ)[٢]، أَيْ: وعمرُه (٢١) سنة، فمِنْ هنا نعلمُ أَنَّهُ بدأَ في طلبِ العلمِ مبكِّرًا، ودَأَبَ على ذلك مما أتاحَ له ثقافةً عِلْمِيَّةً واسِعَةً، ومكَّنَهُ من كثيرٍ من العلومِ ظَهَرَ أثرُها في مؤلَّفَاتِهِ.

وقد صَرَّحَ فخرُ الدينِ الإسفنديُّ أَنَّهُ قَرَأَ الكشَّافَ على شيخِه سيفِ الدينِ الروزنانيِّ[٣]، كما قَرَأَ عليه المفصَّلَ بروايتينِ مُتَّصِلَتَيْنِ بالزمخشريِّ[٤]، هذا عدا الكتبِ التي ذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَها أو اطَّلَعَ عليها، وهي كثيرةٌ جِدًّا ومتنوِّعةٌ، ومنها: كتابُ الغريبينِ لأبي عُبَيْدٍ الهَرَويِّ، وأنسابُ المشايخِ لزينِ العَرَبِ، ونهايةُ الإيجازِ للرازيِّ، والمفتاحُ لعبدِالقاهرِ، وشرحُ الحَمَاسَةِ للمرزوقيِّ، وشرحُ ابنِ جنِّي لشعرِ المتنبي، ومناقبُ أبي حنيفةَ، وكُتُبُ الزمخشريِّ -على اختلافِها- كالفائقِ وشرحِ المقاماتِ والمُسْتَقْصَى، ومنها نُسَخٌ وحواشٍ صَرَّحَ بأَنَّهُ اطَّلَعَ عليها وهي عِنْدَه غيرُمنسوبةٍ، كما أَنَّهُ سَمِعَ من أَسَاتِذَتِهِ سماعاتٍ كثيرةً، وكانَ يُدَوِّنُهَا في نُسَخِهِ -كما ذَكَرَ[٥]-، وقدْ أشارَ إلى سماعاتِهِ تِلْكَ في مواطنَ عِدَّةٍ من كتابِهِ المقتبسِ[٦].

(١) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٣٣ أ).

(٢) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٩٣ ب).

(٣) ينظر ص (٩٦٩) من التحقيق، وينظر أيضًا ق (١١٢أ) من المجلد الأول.

(٤) ينظر مقدمة المؤلف صـ (١٣٧ ، ١٣٨) من التحقيق.

(٥) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٢٤٣) وفيها أكثر من مثال.

(٦) ينظر مثالاً على ذلك ص (٨٢٢ ، ٨٦٧ ، ٩٦٢).

كلُّ هذه الثقافةِ الواسِعَةِ والعِلْمِ الغزيرِ الذي حازَه فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ من قِراءَتِهِ على أَسَاتِذَتِهِ وسَمَاعِهِ عنهُم، ومن اطِّلاعِهِ الواسع بَوَّأَه مَنْزِلَةً عاليةً ومكانةً مرموقةً بين أفرادِ مجتمَعِهِ وأقرانِه، فتَصَدَّرَ للتدريسِ وانْتَفَعَ به الطلبةُ، ومِنَ الكُتُبِ التي قُرِئَتْ عليه كتابُ المفصَّلِ حيثُ يقولُ[1]: «قُلْتُ: داخَلَنِي بعضُ الإِخْوَةِ مِمَّنْ كانَ يسمعُ عَلَيَّ هذا الكتابَ...» -ويعني بهذا الكتابِ المفصَّلَ-.

وكان الإِسْفَنْدَرِيُّ حَظِيًّا بثقةِ أساتذتِهِ وإعجابِهِمْ، حيثُ كانَ يُسْأَلُ بِحَضْرَةِ بعضِهم فيجيبُ بإجاباتٍ سديدةٍ تنالُ إعجابَهم، فقد ذَكَرَ أَنَّهُ كانَ يقرأُ على أُستاذِهِ نجمِ الدينِ الزاهديِّ سنةَ (٦٤٢) هـ في الجامعِ الجرجانيِّ فَسَأَلَهُ بعضُ أصحابِ أستاذِهِ الأذكياءِ عن مسألةٍ والشيخُ نجمُ الدينِ يَسْمَعُ فَأَجَابَ عنها بجوابٍ حَسَنٍ، فاستجادَ الشيخُ قولَه[2].

كماذَكَرَ مَوْقِفًا آخَرَ مع شيخِهِ نجمِ الدينِ وهو في بعضِ أَسْفَارِهِ يقولُ[3]: «كنتُ أنا وعِدَّةٌ من الشركاءِ في صُحْبَةِ شيخِنا الإمامِ الأَجَلِّ الكبيرِ العَلاَّمةِ الأستاذِ نجمِ الدينِ الزاهديِّ الخوارزميِّ على الطريقِ في بعضِ أسفارِه فَسَأَلَنَا عن ناصبِ الظرفِ في: ﴿**إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ**﴾[4]، فقلتُ: ناصبُه: ﴿**فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ**﴾[5]، فقالَ الشيخُ: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ «جَاءَ» ناصِبَه؟، فذكرتُ ما ذُكِرَ هُنا، فاسْتَحْسَنَ جوابي، وبَخْبَخَ[6] بصحبتي، فجازاه اللَّهُ عَنَّا وعن كافَّةِ أهلِ الإسلامِ خَيْرَ الجزاءِ، فكانَ من عادَتِهِ الإفادةُ أَبَدًا، حَضَرًا وسفرًا».

(١) ينظر: ص (٤٠٩) من التحقيق.

(٢) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٩٣ ب).

(٣) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١١٩ ب).

(٤) سورة النصر، آية (١).

(٥) سورة النصر، من الآية (٣).

(٦) في اللسان (بخخ): «بَخْبَخَ الرَّجُل: قال: بَخٍ بَخٍ» وبَخٍ: كلمه مَدْح.

وكانَ فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ أيضًا مَوْضِعَ ثِقَةِ التلامذةِ، فقد كانَ منهم مَنْ يسألُه في دَقَائِقِ المسائلِ، وقد ذَكَرَ في كتابِهِ المقتبسِ بَعْضًا من هذه الأسئلةِ التي كانَ تلامذتُه يطرحونَها عليه، يقولُ[1] : «سُئِلْتُ عن الرفعِ في «أَيُّهَا الرَّجُلُ» وأخواتِهِ في هذا الموضعِ، وأَجَبْتُ من ذاتِ نَفْسِي: إِنَّ ذلك على الحكايةِ لصُورَةِ المُنَادَى الحقيقيِّ...»، ويقولُ في موضِعٍ آخَرَ[2] : «قُلْتُ: لبعضِ الطلبةِ في هذا التركيبِ مطالبةٌ لكيفيَّتِهِ...».

وقد اتَّصَفَ فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ بصفاتِ العلماءِ من تَوَاضُعٍ جَمٍّ وأَدَبٍ رفيعٍ مع أساتذتِهِ، وتوقيرٍ واحترامٍ للعلماءِ، يقولُ عنه السِّغْنَاقِيُّ[3] : «... الموصوفِ بِحُسْنِ التواضُعِ مع فضلِهِ الباهِرِ، المنعوتِ بأكرمِ الشمائلِ مع عِلْمِهِ الزاهرِ...»، ثم ذَكَرَ حكايةً له معه تدلُّ على تواضُعِهِ حيثُ يقولُ[4] : «... ومما هو من فرطِ تواضعِ صاحبِ المقتَبَسِ ومُبَيِّنِ ما استَبْهَمَ من عِلْمِ الفضلِ وما انْطَمَسَ هو أَنِّي لَمَّا زُرْتُه وَقْتَ مجتازي بالخانقاه العباسيِّ بتاريخِ سنةِ (٦٩٣)هـ بكاث بَعْدَ استتمامِ الوافي إِمْلاءً بخُوَارِزْمَ من غيرِ انتقاضٍ وانتكاثٍ، تَفَوَّهَ بكلامٍ للإجازةِ بعدَما اخْتَصَرَ[5] من الأطعمةِ الشَّهِيَّةِ من غيرِ رَيْثٍ، والتمسَ مِنِّي أَنْ أَكْتُبَ له إجازةَ ما بلغني من الأساتذةِ بغيرِ لُبْثٍ، فرادَدْتُه في ذلك مرادَّةً بليغةً، وما نَعْتُه مُمَانَعَةً فريغةً[6]، فَقُلْتُ : أَنْتَ اليومَ مُقْتَدَى الفضلاءِ أجمعَ، وأَنْتَ المستجازُ لِمَنْ استجازَ من أَكْيَسَ وأَسْمَعَ، فكيفَ اجْتَرِئُ بكتبي للإجازةِ لِمَنْ هو مُغْنٍ عنها ما حَازَه، ولم يرضَ عنِّي إلا بالإجابةِ، فأجبتُه

(١) ينظر ص (٩٦٣) من التحقيق.

(٢) ينظر ص (٤٥١) من التحقيق.

(٣) ينظر: المُوَصَّل للسغناقي في ق (٢ب).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) لعلَّ المرادَ بقولِه: «اخْتَصَرَ»: أكل من الأطعمة غَضَّها ونا عِمَها وهنيئَها.

(٦) فريغه: واسعه، ينظر: الصحاح (فرغ).

وكتبتُ له من رسمِ الإجازةِ ما أَطَابَه، وسَمِعْتُه غِبَّ انصرافي كانَ يذكرُ ذلك افتخارًا، ويَعُدُّه مما يكونُ هواصطِناعًا واختبارًا».

ومن صِفاتِهِ الحميدةِ إنصافُه للعلماءِ فعلى حينِ نَجِدُهُ يَرُدُّ رَدًّا عنيفًا على ابنِ الحاجبِ في تَخْطِئَتِهِ للزمَخْشَرِيِّ[1] نجدُ أيضًا أَنَّه يثني عليه في مقدمةِ المقتبسِ ويَصِفُهُ بالإمامِ الأفضلِ المُدَقِّقِ المتبحِّرِ[2]، وعلى حينِ يوجِّهُ الردودَ القَوِيَّةَ والساخِرَةَ أحيانًا إلى صدرِ الأفاضلِ الخُوَارِزْمِي[3] نَجِدُ أَنَّه يثني عليه ويَصِفُهُ بالإمامِ الخطيرِ والبارعِ النحريرِ، ويَصِفُه بالمُحَقِّقِ[4]، ويحترمُ نقلَه عن العَرَبِ حيثُ يقولُ[5]: «وسَمَاعُ مثلِه على العينِ والرأسِ».

ولمَايَتَحَلَّى به فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ من صفاتٍ حَسَنَةٍ وعلمٍ وفَضْـــلٍ أَثْنَى عليه بعضُ العلماءِ مِمَّنْ لَقِيَهُم ومِمَّنْ استفادوا من عِلْمِهِ، فقدْ أثنَى عليه حُسَامُ الدينِ السِّغْنَاقِيُّ في مُقَدِّمَةِ كتابِه المُوَصَّلِ ووَصَفَ لقاءَه به فَقَالَ[6]: « . . . العَالِمِ النحريرِ ذي الفَضْلِ الغزيرِ سُلْطَانِ الأفاضلِ، رئيسِ الأَمَاثِلِ، الموصوفِ بِحُسْنِ التواضُعِ مَعَ فَضْلِهِ البَاهِرِ، المنعوتِ بأكرمِ الشَّمَائِلِ مع عِلْمِهِ الزاهرِ، الإِمَامِ المُحَقِّقِ والحَبْرِ المُدَقِّقِ، فَخْرِ الدينِ أَبي عَاصِمٍ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ بنِ الجَلِيلِ بنِ عَلِيٍّ الإسفندريِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-».

كما أثنى عليه مُحَمَّدُ بنُ أبي القاسمِ بن صالح بن أبي القاسمِ المعَرِّي في تقريظٍ لكتابِ المقتبسِ كَتَبَهُ في ذيلِ نُسْخَةِ عاطف أفندي يقولُ[7]: « . . . الإِمَامُ الكبيرُ والعَلاَّمَةُ النحريرُ، حاوي الفروعِ والأصولِ، ناقدُ المعقولِ والمنقولِ، مُقْتَدَى البَشَرِ،

(١) ينظر ص (١٥٦) من التحقيق، وينظر المجلد الأول من المقتبس ق (١٧١ ب).
(٢) ينظر مقدمة المقتبس ص (١٤٦) من التحقيق.
(٣) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٩٠، ٩١).
(٤) ينظر: مقدمة المقتبس ص (١٤٦) من التحقيق، وينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٨٧أ).
(٥) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٨٧ أ).
(٦) ينظر: الموصَّل ق (٢).
(٧) ينظر: المجلد الثاني من المقتبس ق (١٤٦ أ).

منشي العقدِ والنَّظَرِ، وَلِيُّ النظمِ والنثرِ، والي عِلْمَي المعاني والبيانِ، فَخْرُ المِلَّةِ والدينِ، سيفُ الإسلامِ والمسلمينَ، أبو عاصمٍ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ الجليلِ بنِ عَلِيٍّ الفقيهيُّ الإِسْفَنْدَرِيُّ -أدامَ اللهُ إمتاعَ أَهْلِ العِلْمِ بفوائِدِه، وبارِكَ تَبَرُّكَ ذوي الفضلِ بعوائِدِه. . .»-ثم قال بعد كلامٍ: «ولَمْ أتمالكْ أَنْ جَرَى على لساني بإملاءِ جناني قولي فيه، وإنْ كانَ دونَ معاليه:

المُلْكُ لَمْ يبلغْ قَوَاصِيَ شَأْوِهِ مُذْ كانتْ الدنيا سِوَى الإِسْكَنْدَرِ

والفَضْلُ لَمْ يَنْقَدْ عَوَاصِي شَمْلِهِ إلاَّ لِفَخْرِ المِلَّةِ الإِسْفَنْدَرِي»[1]

ووَرَدَ على ورقةِ العنوانِ في نُسْخَةِ جارِ اللَّهِ عباراتٌ ثناءٍ على الإِسْفَنْدَرِيِّ كَتَبَها أحدُ مُتَمَلِّكِي هذه النسخةِ يَصِفُ فيها الإِسفنديَّ بالأستاذِ وخاتمةِ النحاةِ.

وجميعُ هذه العباراتِ التي قِيلَتْ في الثناءِ على فخرِ الدينِ الإسفنديِّ تكشفُ عَمَّا كانَ يحظَى به من منزلةٍ عاليةٍ، ومكانةٍ كبرى بينَ أقرانِهِ ومعاصريه.

(١) في البيتينِ مبالغةٌ ممقوتةٌ حيثُ قَصَرَ الشاعرُ حيازةَ المُلْكِ منذُ كانتْ الدنيا على الإسكندرِ، وقَصَرَ حيازةَ الفضلِ على الإسفنديِّ، وذلك بعيدٌ كُلَّ البعدِ عن الواقعِ.

المبحثُ السادِسُ: شِعْرُه ونَظْمُه

فخرُ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيُّ يجيدُ نَظْمَ الشِّعْرِ، ومن علومِهِ التي حازَها عِلْمُ العَرُوْضِ الذي تُعْرَفُ به أوزانُ الشِّعْرِ، وقد تَمَكَّن من ذلك العلم[1]، واستفادَ مِنْ معرفتِهِ تلك بعلمِ العَرُوضِ في رَدِّ ما حُمِلَ على ضرورةِ الشِّعْرِ وهو غيرُ مُحْتَمِلٍ لها عندَ التحقيقِ[2].

قالَ عَنْه مُحَمَّدُ بنُ أبي القاسم بن صالح بن أبي القَاسِم المَعَرِّي في التقريظِ الذي كَتَبَهُ في ذيلِ نسخةِ مكتبةِ عاطف أفندي: «وَلِيُّ النَّظْمِ والنَّثْرِ...»[3]، فهو من أدباءِ عَصْرِه شِعْرًا ونَثْرًا.

ولم أَقِفْ على الكثيرِ من شِعْرِ الإِسْفَنْدَرِيِّ إِلاَّ في حُدُوْدِ ما ذَكَرَهُ هو في كتابِهِ المقتبسِ، وماسْتَطَعْتُ جَمْعَه من شِعْرِه يمكنُ تَصْنِيْفُه إلى نوعينِ: شِعْرٍ ونَظْمٍ.

أولاً: شِعْرُه:

الأغراضُ التي طرقَها الإسفندريُّ في شعرِه هي الوصفُ والتقريظُ، وكلُّ ما تَوَفَّر لنا من شعرِه إما مقطوعاتٌ قصيرةٌ وإمَّا أبياتٌ مفردةٌ بيتٌ أو بيتانِ، وقد رتَّبْتُ ما وجدتُه من شعرِه بترتيبِ حروفِ الهجاءِ، وهي كالتالي:

- ١ -

قالَ من قصيدةٍ يَصِفُ فيهاعَمَلَه في «المقتبس» ويَعْتذرُ عَمَّا وَقَعَ فيه من عيوبٍ،

(١) ينظَر: ص (٥٧١) من التحقيق.

(٢) ينظر ما قاله تعليقًا على قول الشاعر:

لَمْ تتلفعْ بفضلِ مئزرها ... دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

في فصلِ الممنوعِ من الصرفِ ص (٥٧٠ ، ٥٧١) من التحقيقِ.

(٣) ينظر: المجلد الثاني من المقتبس ق (١٤٦ أ).

ويَطلُبُ من قارئِهِ ألاَّ يعجلَ عليه باللومِ، وأنْ يُظْهِرَ محاسِنَه، ويَسْتُرَ ما يراه من نقصٍ وخَلَلٍ[1]:

أمَـا وأبِيْ لَقَـدْ أقْـدَمْت فـيـه ... عَلى مـا ليسَ في التأليفِ يَجْـرِي
فـمـا قـدَّمْتُ شـيـئًـا من سـوادٍ ... وبعضُ القـومِ يخلقُ ثم يفـرِي
وكنت مُـقَـدِّرًا حـولاً قـمـيطًا ... له فـيـمـا احـتـوى طَيِّيْ ونَشْـرِي
فـجـاءَ -كـمـاترى- في نِصْفِ عـامٍ ... -بعـونِ اللهِ- مـوصـولٍ بشَـهْـرِ

والقصيدةُ بتمامِها في موضِعِها من قسمِ التحقيقِ.

- ٢ -

وقال في تقريظِ كتابِ المفَصَّلِ- وقد الْتَزَمَ في هذه الأبياتِ حرفَ الجيمِ قَبْلَ ألِفِ الردفِ على طريقةِ لزومِ ما لا يلزمُ[2]:

لم يُحْـرِزِ القـومُ جَـمْـعًـا حقَّ إحْـرَازِ ... مـثلَ المفـصَّلِ في ضَـبْطٍ وإيْجَـازِ
عـبـارةٌ كـصَـفَـاةٍ فـجُـرَتْ فَـجَـرَى ... زُلَالُ تركـيـبِـهـا صَـفْـوًا عن الجـازِي
حـوى الأصـولَ بألفـاظٍ تَجَنَّبَـهـا ... تكلفٌ شـانَ بعضَ القـولِ أوْجَـازِ

إلى آخرِ القصيدةِ، وسوفَ تأتي -إنْ شاءَ اللَّهُ- بتمامِها في موضِعِها من قسمِ التحقيقِ.

- ٣ -

وقالَ في تقريظِ كتابِهِ «المُقْتَبَس في توضيحِ ماالْتَبَس» الذي هو موضوعُ هذه الدراسةِ[3]:

(١) وردت هذه الأبياتُ في مقدمةِ المؤلفِ ص (١٤٢ ، ١٤٣) من التحقيق، وقد أوضحنا معانيَ مفرداتِها في التعليق عليها هناك.

(٢) وردتْ هذه الأبياتُ في مقدمةِ المؤلفِ ص (١٤٠ ، ١٤١) من التحقيقِ، وقد بيَّنَّا معانيَ مفرداتِها في التعليقِ عليها هناك.

(٣) وردتْ هذه الأبياتُ في مقدمةِ المؤلفِ، ينظر ص (١٤٨) من التحقيق.

مـــا إنْ رأيتَ ولا تَرَى كـــالْمُقْـتَـبَسْ يا صـاحِ في شـرحِ المفـصَّلِ ما الْتَـبَسْ
جَـمْعٌ أحـاطَ بكُلِّ شيءٍ شَـرْحُـه مـمَّـا اقـتنَى مَـتْنُ الكِتَـابِ ومـا اقْتَبَسْ
غَـمَـرَتْ فـوائِدُهُ الشـروحَ كَـأنَّه بَحْـرٌ يموجُ ومـا عـداه كـاليَـبَسْ
لَوْ كـانَ في الماضـيْنَ هَذَا الْمُقْـتَنى لَكَفَـاهُمُ ونَقِـيْلَ نِعْمَ الْمُقْـتَـبَسْ

وقد وَرَدَتْ هذه القصيدةُ بتمامِها في موضعِها من قِسْمِ التحقيق.

- ٤ -

ومما قال في المدحِ -ولم أَهْتَدِ إلى الممدوحِ بهذه الأبياتِ-[١] :

سَـيَّـرْتُ فـيـه وفي عُـلَاه قَـوَافِـيـاً سَـيَّـرْنَ مُـشْـئِـمَـةً بِهِنَّ ومُـعْـرِقَـه
قـافِـيَّـةً بَيْنَ القـوافي أصْـبَـحَتْ كـالشـمسِ مـا بَيْنَ الكواكبِ مُـشْـرِقَـه
فـيـهـا الوَلِيُّ يَظَلُّ في خـيـرِ المُنَى والخَـصْمُ يُصْلَى تحتَ حُـمَّى مُـحْـرِقَـه

- ٥ -

وقالَ أيضًا في المدحِ -ولَمْ أَهْتَدِ إلى ممدوحِهِ بالبيتِ[٢] :

وَجَـدْنَاهُ أَسْـخَى الناسِ يَوْمَ نَوَالِهِ إذا ضَـنَّ بـالمـالِ الـضَّـنِـيْـنُ بِمَـا لِـهِ

- ٦ -

وقالَ في تقريظِ مقاماتِ الحريريِّ[٣] :

ظَلَّتْ مـقـامـاتُ الحَـرِيْرِي للوَرَى بلطائفٍ قـدْ أَيْنَعَتْ ومـعـانِي
حـقَّـا عَلَيْنَا أَنْ نُحَـرِّرَ لَفْظَهـا بِسَـوَادِ مُـقلتِنَا أو الإنْسـانِ[٤]

(١) وردت هذه الأبيات ص (٢٢٤) من التحقيق، وقدوَضَّحْنَا ما يحتاجُ إلى التوضيحِ من مفرداتِها هناك.

(٢) ورد هذا البيت ص (٦٤٦) من التحقيق.

(٣) ورد البيتانِ على ورقةِ العنوانِ من كتابِ التوضيحِ في شرحِ المقاماتِ الحريريةِ لصدرِ الأفاضلِ الخوارزميِّ، بخطِّ مسعود بنِ مُظَفَّر بن مؤيَّد تلميذِ الإسفنديِّ.

(٤) أَيْنَعَتْ: أثمرتْ، المُقْلَة: العين، الإنسانُ: إنسانُ العينِ، وهو موضعُ البصرِ من سوادِ العينِ.

ثانيًا : نظمُه :

النظمُ هو : تأليفُ الكلامِ على وَجْهٍ مخصوصٍ، وفي الغالبِ أَنْ يكونَ النظمُ على بحرِ الرَّجَزِ، ويكونُ موضوعُه عِلْمًا من العلومِ، أو سَرْدًا لبعضِ الوقائعِ، ويكونُ خاليًا من العواطِفِ والخيالاتِ؛ لأَنَّ الغرضَ منه ضبطُ القواعدِ والأحداثِ فَحَسْبُ، وكَمَا أَنَّ لِلإِسْفَنْدَرِيِّ شِعْرًا فإِنَّ له نَظْمًا أيضًا، وما اسْتَطَعْتُ الوصولَ إليه من نظمِه كالتالي :

- ١ -

نَظَمَ مِصْبَاحَ المُطَرِّزِيِّ، وقد ذَكَرَ ذلك حيثُ يقولُ[1] : «ولي في هذه الحروفِ (يعني حروفَ المُضَارَعَةِ) مَجْمُوعَةٌ في نَظْمِي لِمِصْبَاحِ شيخِنا المُطَرِّزِيِّ :

وأَحْرُفُ المضارعِ المؤتَلِفَه ... «أتين» في أَوَّلِهِ مُخْتَلِفَه

- ٢ -

وقَالَ بعدَ أَنْ ذَكَرَ مصادِرَهُ التي صَدَرَ عنها في كتابِهِ المُقْتَبَسِ واصِفًا أَصَالَةَ مصادِرِه، ومُبَيِّنًا منهجَه[2] :

وما عَسَى يَشِذُّ غَيْرُ مُتَّسِمْ ... فَخُذْهُ مَأْمُونَ العُرَى لا يَنْفَصِمْ

فإِنَّها وَثِيقَةُ الأَسَاسِ ... مبنيةٌ على قُوَى القِيَاسِ

جاريةٌ على سَوِيِّ السَّمْتِ ... خاليةٌ عَنْ عِوَجٍ وأَمْتِ

والمنظومةُ بِتَمَامِها في مَوْضِعِها من قسمِ التحقيقِ.

(١) ينظر : المجلد الثاني من المقتبس ق (١٣أ).

(٢) وَرَدَتْ هذه الأبياتُ في مقدمةِ المؤلِّفِ، ينظَر ص (١٤٧، ١٤٨) من التحقيقِ.

المبحثُ السابعُ: شيوخُه وتلاميذُه

أوّلاً: شيوخُه:

تَلَقَّى فخرُ الدينِ الإسفنديُّ العلمَ عن كبارِ علماءِ عَصْرِهِ، وهؤلاءِ العلماءُ الذينَ تَلَقَّى عنهم من المتبحِّرينَ في علومٍ شَتَّى، وقد ظَهَرَ أثَرُ ذلك في كتابِهِ المقتبسِ، حَيْثُ أَوْرَدَ فيه أطرافًا من علومٍ مختلفةٍ كالتفسيرِ والفِقْهِ واللغةِ والأدَبِ والبلاغةِ والعَرُوضِ، كما استعانَ في شرحِ كثيرٍ من عباراتِ الزمخشريِّ بِسَمَاعاتِهِ عن مشايخِهِ، وقدْ أطالَ الأخذَ عن بعضِ أساتذتِهِ، إذْ إنَّه بدأ الأخذَ عن مشايخِهِ وعُمُرُه ست عشرةَ سنةً، وربَّما قبلَ ذلك.

وقد استطعتُ التعرُّفَ على عددٍ من المشايخِ الذينَ تَلَقَّى عنهم فخرُ الدينِ الإسفنديُّ، وذَكَرَهُم في كتابِهِ «المقتبس» مُثْبِتًا سَمَاعَه عنهم ولِقَاءَه بهم، وهم كالتالي:-

١- سيفُ الدينِ عبدُاللَّهِ بنُ محمودِ بنِ أبي سعيدٍ الروزنانيُّ الخوارزميُّ: أشهرُ أساتذةِ فخرِ الدينِ الإسفنديِّ على الإطلاقِ، وُلِدَ سنةَ (٥٦٩) هـ تقريبًا، أَخَذَ عن تاجِ الدينِ الكنديِّ وعن عبدِالصَّمَدِ بنِ أبي الحَسَنِ اللبَّادِيِّ الأصوليِّ، طَوَّفَ بلادَ العَرَبِ وبخاصَّةٍ الجزيرةَ العربيةَ والشَّامَ والعراقَ، ذَكَرَ الإسفنديُّ عنه سماعاتٍ كثيرةً، وأطلقَ عليه «شيخنا» و «أُسْتَاذنا» وأثنَى عليه في مقدِّمةِ المقتبسِ، ووَصَفَهُ بـ «الإمام الأَجَلِّ الكبيرُ الزاهدُ الأستاذُ البارعُ العلَّامةُ بقيَّةُ المشايخِ أُسوةُ الحاجِّ . . .»، قرأَ عليه المفصَّلَ بروايتينِ متصلتينِ بالزمخشريِّ، كما قرأَ عليه الكشافَ، ولسيفِ الدينِ الروزنانيِّ مصنَّفاتٌ منها: حاشيةٌ على المفصَّلِ وشَرْحٌ لمصباحِ المطرِّزيِّ، كانتْ وفاتُه ليلةَ الجمعةِ من رَجَبٍ سنةَ (٦٤١)هـ، وعاشَ اثنتينِ وسبعينَ سنةً- على ما ذَكَرَ الإسفنديُّ-[1].

(١) ينظر: ص (١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٥٠، ٦٥٢) من التحقيق، وق (١٠٩ ب، و١١٢أ، و١٣٣أ) من المجلد الأول.

٢- نجمُ الدينِ أبو الرَّجاءِ مختارُ بنُ محمودِ بنِ محمدٍ الزاهديُّ الغزمينيُّ، نسبةً إلى «غَزْمين» من قَصَباتِ خوارزمَ، عالمٌ من كبارِ الأئمةِ وأعيانِ الفقهاءِ، أَخَذَ العلومَ عن كبارِ العلماءِ من أمثالِ سِرَاجِ الدينِ السكَّاكيِّ، وناصرِ الدينِ المطرِّزيِّ، ومحمد بن عبدالكريم التركستانيِّ المُلَقبِ بـ «برهان الأئمة» وسَديدِ بنِ مُحَمَّدٍ الخيَّاطيِّ، وأَخَذَ القراءةَ والرواياتِ عن رشيدِ الدينِ القَنْديِّ، وعن سَنَدِ الأئمةِ يوسفَ بنِ محمد الخوارزميِّ، كما أَخَذَ عن فخرِ الدينِ القاضي بديع، رَحَلَ إلى بغدادَ وغيرِها، وناظَرَ العلماءَ والفضلاءَ، ذكرَ الإسفندريُّ أَنَّه قَرَأَ عليه سنةَ (٦٤٢)هـ في الجامعِ الجرجانيِّ، وذَكَرَ أنَّه رافَقَهُ في بعضِ أسفارِه، وكان الإِسْفَنْدَرِيُّ ذا منزلةٍ عند شيخِه نجمِ الدينِ حيثُ نَوَّهَ بِصُحْبَتِهِ، واسْتَجَادَ بعضَ أجوبتِهِ، وقد أثبتَ عنه سماعاتٍ كثيرةً في كتابِهِ المقتبسِ، وللزاهديِّ مُصَنَّفَاتٌ منها: زادُ الأئمةِ، وهو من مصادرِ الإسفنديِّ، ومختصرُ القدُّوري، والمُجْتَبَى في الأصولِ، والجامعُ في الحيضِ، والفرائضُ، وقُنْيَةُ المُنْيَةِ وهو من مصادرِ الإسفنديِّ، وله رسالةٌ سَمَّاها: الناصريَّةَ، كانَتْ وفاتُه سنةَ (٦٥٨) هـ[1].

٣- نجمُ الدينِ الصَّلَاحِيُّ، عالمٌ أديبٌ، أَثْبَتَ الإسفنديُّ عنه سماعاتٍ كثيرةً، وأثنَى عليه، وكانَ يُجِلُّه ويحترمُه، يقولُ عنه[2]: «وهذا التقريرُ بعينِهِ سَمِعْتُه عن شيخِنا الصَّلَاحِي، وقد سألني عن بيانِهِ، فَفَوَّضْتُ إليه الجوابَ تعظيمًا، وكانَ من عادَتِهِ امتحانُ أصحابِهِ في بعضِ أوقاتِ دَرْسِهِ»، وذَكَرَ لَهُ الإِسْفَنْدَرِيُّ بعضَ الأبياتِ يقولُ[3]: و«لِشَيْخِنا نجمِ الدينِ الصَّلَاحِي في قصيدةٍ بها[4] في غرضٍ له:

تبًّا لدهرٍ يضيعُ الأذكياءُ بِهِ ... وصَرْفُهُ نَقَضَ الآمالَ أو عَكَسَا

(١) تنظر ترجمته في: المجلد الأول من المقتبس ق (٩٣٦ ب، ١٠٦، ١١٩ب)، وينظر أيضًا: الجواهر المضية ٢/ ١٦٦، وتاج التراجم ص٢٥٦، والفوائد البهية ص٢١٢.

(٢) ينظر ص (٨٢٢) من التحقيق.

(٣) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٢٢ أ).

(٤) أي: بمدينة «فَسَا»، وهي من مدنِ فارس كما في: معجم البلدان ٤/ ٢٩٦.

ذُوْ الجَهْلِ نتَّنَ أمصاراً مُقدَّسةً وقد تَعطَّرُ من ذِي الفَضْلِ أَرْضُ فَسَا»

ويقولُ في موضعٍ آخرَ[1]: «وأنشدني الأستاذُ نجمُ الدينِ الصلاحيُّ لنفسِه:

إِذَا بَدَا ذَنَبُ السرحانِ أبرزَ لي من كلِّ وَجْهٍ وُجُوهًا كالسراحينِ[2]»

٤- تاجُ الدينِ العَلَوي، بغداديُّ الأَصْلِ، أثنَى عليه الإسفندريُّ وأَخَذَ عنه حينَ كان مقيمًا بإِسْفَنْدَرِيَّةَ، يقولُ تعليقًا على قولِ الرسولِ ﷺ: «سلمانُ منَّا أَهْلَ البيتِ»: «ومما سَمِعْتُ في اختصاصِهِ بهذه الأثَرَةِ العظيمةِ ما أخبرني به السيِّدُ الأَجَلُّ تاجُ الدينِ العَلَويُّ، وكانَ من المشايخِ البغداديةِ، أقامَ عندَنَا بإِسْفَنْدَرِيَّةَ سنينَ، وكنتُ أَخْتَلِفُ إليه زائرًا . . .»[3].

٥- تاجُ الدينِ الكاثيُّ -نسْبَةً إلى «كاث»-، وهي بلدةٌ كبيرةٌ من نواحي خُوارزمَ، تقعُ شرقيَّ نَهْرِ جَيْحُونَ[4]، وتاجُ الدينِ الكاثيُّ من أساتذةِ الإِسْفَنْدَرِيِّ حيثُ أثبتَ سَمَاعَه عنه في مواضعَ من كتابِهِ المقتبسِ، وأثنى عليه وأَضْفَى عليه عباراتِ التبجيلِ والاحترامِ حيثُ يقولُ عنه[5]: «وحَكَى لي مولاي الإِمَامُ الأجَلُّ الكبيرُ بقيَّةُ المشايخِ الأستاذُ تاجُ الدينِ الكاثيُّ»[6].

ثانيًا: تلاميذُه:

امتدَّ العُمُرُ بالإسفنديِّ طويلاً فأدَّى رسالتَه في هذه الحياةِ بعدَ أَنْ نَهَلَ من شتَّى العلومِ والمعارفِ، فقعَدَ للتدريسِ والْتَفَّ حولَه التلامذةُ، وقد أشارتْ عباراتُه إلى أَنَّه

(١) في المجلد الأول من المقتبس ق (١٨٤ أ).

(٢) ينظر أيضًا ص (٣٧٦، ٤٨٤) من التحقيق، والمجلد الأول من المقتبس ق (١١٠أ، ١٢٠ب، ١٦٣ب).

(٣) ينظر ص (٩٦٢) من التحقيق.

(٤) ينظر في ذلك: معجم البلدان ٤/ ٤٨٤، والمشترك وضعًا ص٤٦.

(٥) ينظر: المجلّد الثاني من المقتبس ق (٤٠ أ).

(٦) ينظر سماع الإسفندري عنه أيضًا ص (١٨٩، ٣٥٦) من التحقيق.

دَرَّسَ المفصَّلَ حيثُ يقولُ في مقدمةِ المقتبسِ[1]:

كَمْ من أخٍ لي صالِحٍ قد قَالَ لي لَوْلَاكَ لا نُتَسَخَ المُفَصَّلُ وانْطَمَسْ

أحييتَ رَسْمًا لِلْمُفَصَّـلِ دَارِسًا بالشرحِ والتدريسِ منه فلا انْدَرَسْ

ويقولُ في موضعٍ آخَرَ: «داخلني بعضُ الإخوةِ مِمَّنْ كانَ يسمعُ عَلَيَّ هذا الكتابَ...»، ونحوها من العباراتِ التي تدلُّ على أنَّه جَلَسَ للتدريسِ، وقصدَه الطلَّابُ.

وقد استطعتُ التَّعَرُّفَ على اثنينِ من تلامذتِهِ الذين استَفادوا من علمِه وهم كالتالي:

١- حُسَامُ الدينِ الحُسَيْنُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحَجَّاجِ بنِ عَلِيٍّ السُّغْنَاقِيُّ، نسبةً إلى «سِغْنَاق» وهي بلدةٌ في تركستانَ، تفَقَّهَ على حافظِ الدينِ محمدِ بنِ محمدِ بن نَصْرٍ البخاريِّ الذي فَوَّضَ إليه الفتوى وهو شابٌّ، وتَفَقَّه أيضًا على فخرِ الدينِ محمدِ بنِ محمدٍ المايَمَرْغيِّ، وأَخَذَ عن الإسفندري حيثُ يقولُ في مقدمةِ المُوَصَّلِ[2] - بعد أَنْ ذَكَر الجَنْدِيَّ مؤلِّفَ الإقليدِ وفَخْرَ الدينِ الإسفنديَّ-: «فإنِّي أدركتُهُما في حياتِهما، وصادفتُهُما كما وَصَفْتُ بل أَزْيَدُ، وأحمدتُهُما كما نَعَتُّ بل أمجدُ»، وأثنى على الإسفندري ثناءً بالغًا، ووصَفَهُ بأوصافِ التبجيلِ والاحترامِ، وقد تَقَدَّم نَصُّ كلامِه في ذلك[3]، كما ذَكَرَ السغناقيُّ أَنَّه حينَ كان مُجْتازًا بالخانقاه العباسيِّ بكاث سنةَ (٦٩٣)هـ زارَ الإسْفَنْدَرِيَّ، ثم ذَكَرَ أَنَّ الإسفنديَّ طَلَبَ منه الإجازةَ، ولَكِنَّه لم يُجِبْهُ أوَّلَ الأمرِ، فلما أَلَحَّ عليه أجابَه إلى طَلَبِه، ولا إشكالَ في ذلك، إذْ يحدثُ أحيانًا أَنْ يطلبَ الشيخُ الإجازةَ من أَحَدِ تلامذتِهِ النابهينَ إعجابًا به، وإيذانًا باكتمالِ بنائِهِ

(١) ينظر ص (١٤٨) من التحقيق.

(٢) الموصَّل ق (٢ أ).

(٣) تقدم ذلك النص في مبحث: «مكانته العلمية».

العلميّ، وقد عَدَّ السِّغْنَاقِيُّ هذا الموقفَ من شَيْخِهِ الإِسْفَنْدَرِيِّ دليلاً على فُرْطِ تواضُعِهِ[1].

وقد تَتَلْمَذَ على السغناقيِّ جَمْعٌ من التلاميذِ منهم: ناصرُ الدينِ بنُ العديمِ، وقوامُ الدينِ الكاكِي، وجلالُ الدينِ الكرلانيُّ، كما تَرَكَ مصنفاتٍ منها: الوافي شرحُ المنتخَبِ، والنهايةُ شَرْحُ الهِدَايَةِ، والمُوَصَّل شَرْحُ المُفَصَّلِ، وشرحُ التمهيدِ في أصولِ الدينِ، تُوُفِّيَ بحلب سنةَ (٧١١)هـ، وقِيْلَ: (٧١٤)هـ[2].

٢- مسعودُبنُ مُظَفَّر بنِ مؤيَّد، ناسخُ كتابِ «التوضيح في شرحِ المقاماتِ الحريريةِ»، جاءَ بخطِّه على ورقةِ عنوانِ التوضيحِ تعليقٌ نَقَلَهُ عن خَطِّ الإسفندريِّ ذيَّلَهُ بقولِه: «نَقَلْتُ هذه الفائدةَ عَنْ خَطِّ مولانا صاحبِ المقتبسِ -سَلَّمَهُ اللَّهُ-»، ووَصَفَهُ في تعليقٍ آخرَ بـ«الأستاذ»[3].

(١) ذكرهذه الحكاية السغناقي في الموصَّل ق (٢أ)، وتقدمتْ بنصِّها في مبحثِ «مكانته العلمية».

(٢) ينظر أيضًا في ترجمته: الجواهر المضية ١/ ٢١٢، وتاج التراجم ص٩٠، وبُغية الوعاة ١/ ٥٣٧، والفوائد البهية ص٦٢.

(٣) ينظر: التوضيح في شرح المقامات الحريرية ق (١)، وينظر أيضًا ما ذكره الدكتور عبدالرحمن العثيمين في دراسته للتخمير ١/ ٣٠.

المبحثُ الثامنُ: مؤلَّفاتُه

كانتْ ثمرةُ هذه الثقافةِ العريضةِ التي حازَها الإسْفندريُّ، وتلك السماعاتِ التي نَقَلَها عن شيوخِه، وذلك التَّلَقِّي الذي بَدَأَهُ في مرحلةٍ مبكِّرةٍ من حياتِهِ على أساتذتِهِ مؤلفاتٍ علميةً صَنَّفَها الإسْفَنْدَرِيُّ استجابةً لرغبةِ تلامذتِهِ وأقرانِه، ومُشاركةً منه في إيْصَالِ ما حازَ من علمٍ إلى أجيالٍ جاءتْ بعدَه، ومؤلفاتُ الإسْفَنْدَرِيِّ كلُّها في النحو، ولم أَقِفْ له على مُؤَلَّفٍ في غيرِ علمِ النحوِ مع أنَّه أَخَذَ من كلِّ عِلْمٍ بطرفٍ، وهذه المؤلفاتُ النحويةُ التي تَرَكَها الإسفندريُّ:

١- **حَوَاشِي المفصَّل**، ذَكَرَها في مقدمةِ المُقْتَبَسِ حيثُ يقولُ[١]: «وما كانَ يومَئِذٍ عندي في هذا الفنِّ من المُحَصَّلِ إلا المثبتُ بِخَطِّي في حَوَاشِي المفصَّلِ...»، وهذه الحاشيةُ أَلَّفَهَا قبلَ تأليفِ المقتبسِ -كما ذَكَرَ في المقدمةِ-، وجَعَلَها مصدرًا من مصادرِه في المقْتَبَسِ، ورَمَزَ لها برمزِ «حم»، ونَقَلَ منها نقولاتٍ كثيرةً جدًّا، وهي تعليقاتٌ على كتابِ المفصَّلِ، يبدو أنَّه سَجَّلَها أثناءَ قراءتِهِ للمفصَّلِ على أساتذتِهِ، كما ضَمَّنَها فوائدَ من المفصَّل وحواشيه المتقدِّمةِ عليه.

٢- **المُقْتَبَسُ في تَوْضِيحِ ما الْتَبَسَ**، هو أشهرُ مؤلفاتِهِ وأَوْسَعُها -على الإطلاقِ- وقد ابتدأَ تأليفَه بِمَكَّةَ[٢]، وهو موضوعُ الدراسةِ والتحقيقِ، وسوفَ نفردُ له فَصْلاً خاصًّا به -إنْ شاءَ اللهُ- في هذه الدراسةِ.

٣- **نَظْمُ مصباحِ المطرِّزِيِّ**، وهو نَظْمٌ علميٌّ نَظَمَ فيه كتابَ: «المصباح في النحوِ» لأبي الفتحِ ناصرِ بنِ أبي المكارمِ المُطَرِّزِيِّ، وقد أشارَ الإسفندريُّ إلى نظمِه هذا في المقتبسِ عندَ حديثِهِ عن أحرفِ المضارعةِ، يقولُ[٣]: «ولي في هذه الحروفِ مَجْمُوعَةً

(١) ينظر: مقدمة المؤلف ص (١٣٦) من التحقيق.

(٢) ينظر: مقدمة المؤلف ص (١٤٩) من التحقيق.

(٣) في المجلد الثاني من المقتبس ق (٣ أ).

المبحثُ الأولُ: توثيقُ عنوانِ الكتابِ ونِسْبتِه إلى مؤلفِه

أوَّلاً : تَوْثِيْقُ عُنْوَانِ الكتابِ :

عنوانُ الكتابِ كما ذَكَرَ مؤلفُه: «المُقْتَبَسُ في تَوْضِيْحِ ما الْتَبَسَ» ، وقَدْ سَمَّاهُ بهذه التسميةِ الإسفنديُّ نفسُه حيثُ يقولُ في المقدمةِ[1] : «حتى تَأَتَّى وتحقَّقَ التمامُ بعد الاحتمالِ، وانْجَلَى عن سَوَادِ الناقصِ بَيَاضُ الكَمَالِ وترجمتُه بكتابِ المُقْتَبَسِ في تَوْضِيْحِ ما الْتَبَسَ» وذَكَرَهُ بهذا الاسمِ حاجي خليفة[2] وعُمَر رِضا كَحَّالة[3] ، وجاءَ اسمُه «المقتبسُ في شرحِ ما الْتَبَسَ» في تقريظٍ لكتابِ المقتبسِ كَتَبَهُ محمدُ بنُ أبي القاسمِ بنِ صالح بن أبي القاسمِ المَدْعوُّ بـ«شمس المَعَرِّي»، وهذا التقريظُ قد جاءَ في ذيلِ نسخةِ عاطف أفندي حيثُ يقولُ[4] : «وقد نَجَحَتْ لَكُمْ تلك الأماني في سنةِ ستِّمائةٍ وسبعينَ وثماني بكتابِ «المُقْتَبَسِ في شرحِ ما الْتَبَس»، ولا ريبَ أَنَّ العنوانَ الذي أطلقَه المؤلفُ هو العنوانُ الصحيحُ للكتابِ، وأَمَّا ما ذَكَرَه شمسُ المعرِّي فهو من بابِ التساهلِ في التعبيرِ، وربَّما أَطْلَقَ عليه بعضُهم: «المُقْتَبَس»[5] وهذا الإطلاقُ من باب الاختصارِ ، كما يَقَعُ في كثيرٍ من أسماءِ الكُتُبِ .

والمُقْتَبَسُ -بضمِّ الميمِ وفتحِ التاءِ والباءِ - اسمُ مفعولٍ من «اقْتَبَسَ»، وتَنَاسُبُ السَّجْعِ مع قوله «ما الْتَبَس» دليلٌ على هذا الضبطِ، وسمَّاه الإسفنديُّ بذلك لأَنَّ موادَّه مقتَبَسَةٌ من كُتُبٍ جَرَتْ مجرَى الشروحِ للمفصَّل - كما ذَكَرَ في المقدمةِ - .

(١) ينظر : مقدمة المؤلف ص (١٤٥) من التحقيق.

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦ ، وهدية العارفين ١/ ٧١٥.

(٣) ينظر : معجم المؤلفين ٧/ ١٥٨ .

(٤) ينظر : المجلد الثاني من المقتبس ق (١٤٢أ).

(٥) ينظر : الموصَّل للسغناقي ق (٢) والمقاليد للنسفي ق (٢ب) وشرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق (١)، وربما وَرَدَ في بعضِ حواشي البحثِ بهذه الصورةِ اختصاراً.

ثانيًا: توثيقُ نسبةِ الكتابِ للمؤلِّفِ :

نِسْبَةُ كتابِ المقتبسِ في توضيحِ ما الْتَبَسَ إلى فخرِ الدينِ الإسفندريِّ ثابتةٌ لا ريبَ فيها وذلك لأمورٍ منها:

أولاً : أَنَّ المؤلفَ ذَكَرَ اسمَه في مقدمةِ كتابِهِ صَرِيْحًا، حيثُ يقولُ[1] : «فأقولُ وأنا العبدُ الفقيرُ إلى عَفْوِ رَبِّهِ الكريمِ المليِّ، أبو عَاصِمٍ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بْنِ الجَلِيْلِ بنِ عليٍّ الفقيهيِّ، المدعوُّ بالفخرِ الإسفندريِّ ـ أصلحَ اللهُ سبحانَه بفضلِهِ عَمَلَه ـ . . . » ، كما وَرَدَ اسمُه أيضًا على ورقةِ العنوانِ في النسختينِ الْمُعْتَمَدَتَيْنِ في التحقيقِ بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ.

ثانيًا : أَنَّ هناك بعضَ العلماءِ الذين ذَكَرُوا الكتابَ باسْمِهِ منسوبًا إلى الإسفندريِّ كالسغناقيِّ في مقدِّمةِ كتابِهِ الْمُوَصَّل،والسغناقيُّ قد الْتَقَى بالإِسْفَنْدَرِيِّ سنةَ (٦٩٣) هـ أي بعدَ تأليفِ الكتابِ بـ (خَمْسَ عَشْرَةَ) سنة[2].

ومِمَّنْ ذَكَرَهُ باسمِه منسوبًا إلى الإِسْفَنْدَرِيِّ حاجي خليفة[3] وعُمَر رِضَا كَحَّالة[4].

ثالثًا : نَقْلُ طائفةٍ من العلماءِ عن الكتابِ كالسِّغْنَاقِيِّ وابنِ دَهْقَانَ النسفيِّ وفَخْرِ الدينِ الخُوَارِزْمِيِّ الذي شرحَ شواهدَ المفصَّلِ والكِرْمَانِيِّ وعبدِالقادرِ البغداديِّ[5]، وهذه النصوصُ التي نقلوها موجودةٌ في كتابِ المقتبسِ.

رابعًا : أَنَّ كِتَابَ المقتبسِ أُلِّفَ بينَ سَنَتَي (٦٧٧ - ٦٧٨) هـ،فقدْ جَاءَ في نهايةِ المجلَّدِ الأوَّلِ من المقتبسِ[6] : «قِسْمُ الاسمِ مفروغٌ منه ضحوةِ يَوْمِ الأربعاءِ لتسعٍ بقينَ

(١) ينظرمقدمة المؤلف ص (١٣٦) من التحقيق.

(٢) ينظر:الموَصَّل ق (٢).

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦ ، هدية العارفين ١/ ٧١٥.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ٧/ ١٥٨.

(٥) ينظر مبحث : أثر الكتابِ فيمن بعدَه.

(٦) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٢٤٥).

من المحَّرمِ الواقعِ في شهورِ سنةِ ثمانٍ وسبعينَ وسِتَّمائَةٍ هجرية ، واللَّهُ المستعانُ في الباقي والموفِّقُ الواقي».

وجاءَ في نهايةِ المجلَّدِ الثاني[1] : «واتَّفَقَ الفراغُ بعونِهِ تعالى ضحوةَ يومِ الأربعاءِ الكُبْرَى لستٍّ ليال بقينَ من شوال الواقعِ في سنةِ ثمانٍ وسبعينَ وسِتَّمائةٍ هجرية»، والإسفندريُّ تُوُفِّيَ سنةَ (٦٩٨)هـ فيكونُ زمنُ تأليفِ الكتابِ قبلَ وفاتِهِ بـ (٢٠) سنةً، فمِنَ الناحيةِ التاريخيةِ تكونُ نِسْبَةُ الكتابِ إليه نِسْبَةً يُطْمَأَنُّ إليها.

وعلاوةً على ما تَقَدَّمَ من أمورٍ فإنِّي لم أَجِدْ في مادَّةِ كتابِ المُقْتَبَس أو في كلامِ العلماءِ الذين ذكروه ما يدفعُ نسبتَه إلى الإسفنديِّ.

(١) ينظر : المجلد الثاني من المقتبس ق (١٤١ب).

المبحثُ الثاني : مَنْهَجُ الإِسْفَنْدَرِيِّ في المُقْتَبَسِ

بدأَ الإسفنديُّ كتابَه «المُقْتَبَس في تَوْضِيْحِ ما الْتَبَس» بمقدمةٍ تَضَمَّنَتْ سَبَبَ تأليفِ الكتابِ، وتَلَقِّيَ مؤلفِهِ المفصَّلَ بروايتينِ كلاهما عن الزمخشريِّ، كما تَضَمَّنَتْ أبياتًا في تقريظِ المفصَّلِ، بعدَ ذلك أَشَارَ إلى مصادرِه في المقتبسِ، وأوجزَ منهجَه في الشرحِ، ثم أَوْرَدَ أبياتًا في تقريظِ كتابِهِ المقتبسِ.

بعدَ ذلك شَرَعَ في شرحِ المفصَّلِ مبتدئًا بشرحِ خطبتِه، ثم تَنَاوَلَ أبوابَ المفصَّلِ بالشرحِ، ويتلخَّصُ منهجُ الإسفنديِّ في شرحِهِ للمفصَّلِ في التالي:

- يوردُ مَقْطَعًا أو فَصْلاً من متنِ المفصَّلِ.

- يبدأُ في شرحِ ذلك المقطعِ أو الفَصْلِ بإيرادِ نُقُوْلٍ من مصادِرِه الأساسيةِ التي حَدَّدَها في مقدمتِهِ، وربَّمَا أوردَ نقولاً من مصادِرَ أُخْرَى.

- بعدَ ذلك يُعَقِّبُ على ما أَوْرَدَهُ من نقولٍ أحيانًا مُصَدِّرًا تعقيبَه بقولِه: «قلتُ»، وقد عَبَّر عن منهجِه ذلك باختصارٍ في قوله[1]:

«أَثْبَتُّها منقولةً عــن النُّسَــخ ... فلا تَرِبْ فيها وَثِقْ بِمَا رَسَخ

وقد نَثَرْتُ فيه أيضًا ما حَضَرَ ... عندِيَ من مقالتي بَعْدَ النَّظَر»

وفي قوله[2] أيضًا: «ثم اعْلَمْ أيُّها الأَخُ -أَظْفَرَك اللَّهُ بمراضيكَ، ويَسَّرَ عليكَ مباغيَكَ- أَنَّ هذا الجمعَ قد الْتَزَمْتُ فيه أَنْ يَقَعَ في كلِّ فَصْلٍ من الأَصْلِ ما يَخْتَصُّ به من حواشيه، على حَسَبِ حُصُوْلِهِ، بترتيْبِ أصنافِهِ وفصولِهِ، خَلاَ أَنَّه اتَّفَقَ في بعضِها ما عداه الترتيبُ، ولَمْ يَلُمَّ شَعَثَه التهذيبُ . . .».

(١) ينظر: مقدمة المؤلف ص (١٤٨) من التحقيق، وقد مَرَّ البيتان في مبحثِ «شعره ونظمه».

(٢) ينظر: مقدمة المؤلف ص (١٤٢) من التحقيق.

وفيما يلي عَرْضٌ لمنهجِ الإسفنديِّ في كتابِهِ المقتبسِ بِشَيْءٍ من التفصيلِ:

أولاً: يُوْرِدُ مَقْطَعًا من متنِ المفصَّلِ مُصَدَّرًا بقولِه: «قَالَ -رَضِيَ اللَّهُ عنه-»، وقد قَسَّمَ خُطْبَةَ المفصَّل إلى سبعةِ مقاطعَ، وحينَ وَصَلَ إلى مادَّةِ المفصَّل صارَ يوردُ كلَّ فصلٍ على حِدَةٍ، ثم يتلوه بالشرحِ بعدَ ذلك متحرِّيًا الدقةَ في متنِ المفصَّلِ، فلا يُثْبِتُ إلا ما انتهى به التحقيقُ أنَّه لَفْظُ الزمخشريِّ[1]، وقد الْتَزَمَ في ذلك المتنِ أَنْ يُوْرِدَ المَقْطَعَ أو الفَصْلَ المُرَادَ شَرْحُه بِتَمَامِهِ، ولا يَكْتَفِي ببعضِ العباراتِ -كما يفعلُ بعضُ الشارحينَ-، لِأَنَّه يرى أَنَّ الشرحَ مع المشروحِ إذا اجْتَمَعَا كانَ لِكُلٍّ منهما فائدةٌ لا تكونُ لِكُلِّ واحدٍ منهما على انفراده[2].

ثانيًا: يبدأُ بشرحِ ذلك المقطعِ أو الفَصْلِ جُمْلَةً جُمْلَةً، مُوْرِدًا النقولَ من المصادرِ الأساسيةِ التي حَدَّدَهَا في مقدمتِه، وقد اتَّخَذَ رموزًا لهذه المصادرِ لِكثرةِ نقلِه عنها، وهذه الرموزُ هي: «شح» و«تخ» و«شم» و«عق» و«حم» و«صح»[3]، ورُبَّما أَوْرَدَ نُقُوْلاً من غيرِ هذه المصادرِ مُصَرِّحًا بأسمائِها وأسماءِ مُؤَلِّفِيْها، يقولُ في المقدمةِ -بعدَ أَنْ ذَكَرَ رموزَ مصادرِه الأساسيةِ-: «والبواقي من الكُتُبِ غيرُ مرقومةٍ، وهي بأسماءِ أصحابِها مَوْسُوْمَةٌ».

وحينَ يُوْرِدُ نَقْلاً فإنَّه -في الغالبِ- يَتَصَرَّفُ في عِبَارَتِه إمَّا باختصارٍ[4] وإمَّا بزيادةٍ[5]، وإمَّا بتأديتِه بالمعنَى[6]، وفي أحيانٍ قَلِيْلَةٍ يَلْتَزِمُ

(١) ينظر من الأمثلة على ذلك ص (٣٠٥-٨٢٢) من التحقيق، وينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٠٠ب).

(٢) ذكر ذلك في: المجلد الأول من المقتبس ق (١٣٠ب).

(٣) ذكر هذه الرموز في مقدمتِه، ينظر ص (١٤٦، ١٤٧) من التحقيق، وسيأتي -إن شاء الله- ذكر مصادرِه الأساسيةِ مع ذِكْرِ رموزِها في مبحثِ «مصادر الكتابِ».

(٤) ينظر ص (٥٩٩) من التحقيق.

(٥) ينظر مثالاً على ذلك ص (١٥١، ٨٥١) من التحقيق.

(٦) ينظر مثالاً على ذلك ص (١٧٣، ١٠٠٠) من التحقيق.

المبحثُ الثالثُ : عَرْضُ مادَّةِ الكتابِ العلميةِ

حَوَى كتابُ المقتبسِ في تَوْضِيْحِ مَاالْتَبَسَ مَادَّةً عِلْمِيَّةً غزيرةً ، فالكتابُ في أصلِهِ كتابٌ نَحْوِيٌّ ؛ لأنَّه شَرْحٌ لكتابِ المفصَّلِ ، وهو من كُتُبِ النَّحْوِ المشهورةِ ، وقد اسْتَدْعَى تحليلُ المؤلِّفِ للمسائلِ النحويَّةِ ـ على اخْتِلافِها ـ بعضَ علومُ العَرَبِيَّةِ ومنها الصرفُ واللغةُ والبلاغةُ والأَدَبُ ، وأطرافاً من علومٍ أُخْرَى ، وكُلُّها علومٌ مساعدةٌ على تَجْلِيَةِ المادَّةِ النحويةِ وتوضيحِها .

واتَّسَمَتْ المادَّةُ العِلْمِيَّةُ لكتابِ المُقْتَبَسِ بالسِّمَاتِ التاليةِ :

أولاً : العُمْقُ في مناقشةِ المسائلِ والتَّوَسُّعُ فيها .

ثانياً : الاستعانةُ بالنقولِ عن عَدَدٍ كبيرٍ من المصادرِ ، إضافةً إلى تعليقاتِ الإِسْفَنْدَرِيِّ نفسِه .

ثالثًا : تَنَوُّعُ المادَّةِ العلميَّةِ حَيْثُ شَمِلَتْ عِلْمَ النَّحْوِ وغَيْرَه من عُلُومِ العربيَّةِ المساعدةِ .

رابعاً : الاستطرادُ أحياناً والخُرُوْجُ عن المادَّةِ المشروحةِ .

خامساً : اشتمالُ الكتابِ على بعضِ العباراتِ والمُصْطَلَحَاتِ التي قَلَّ استعمالُها عندَ غيرِه من النحاةِ ، وبَعْضِ العُقُوْدِ والقوانينِ والضوابطِ النحويةِ .

المادَّةُ النحويَّةُ في الكتابِ :

المادَّةُ النحويَّةُ في كتابِ المقتبسِ هي المادةُ الأصليةُ ـ كما تَقَدَّم ـ ، فَقَدْ شَرَحَ الإِسْفَنْدَرِيُّ كتابَ المفصَّلِ من أَوَّلِهِ إلى آخرِه ، فجاءتْ أَبْوَابُ المقتبس وفُصُوْلُه مُرَتَّبَةً

بترتيبِ المفصَّلِ ، وتَنَاوَلَ شَرْحَها بتوسُّعٍ وعُمْقٍ ، ومن الأمثلةِ على ذلك الفَصْلُ الأولُ « فصلُ معنَى الكلمةِ والكلامِ » [1] ، ساقَه الزمخشريُّ في أربعةِ أَسْطُرٍ وشَرَحَهُ الإسْفَندريُّ فيما يقاربُ عشرينَ صَفْحَةً ، ومن الأمثلةِ أيضًا « فَصْلُ الاسمِ الممنوعِ من الصرفِ » [2] ساقَه الزمخشريُّ في صفحةٍ ونِصْفٍ وشَرَحَهُ الإسفندريُّ فيما يقاربُ تِسْعينَ صفحةً ، والسَّبَبُ في هذا التوسُّع أَنَّ الإسفندريَّ يتناولُ المسألةَ مُوْرِداً عليها نقلاً أو نقلينِ أو أكثرَ ، ويُحَلِّلُ التراكيبَ النحويةَ ، ويسوقُ العِلَلَ ، ويناقشُ المسائلَ ، ويَطْرَحُ أحياناً ماوَرَدَ في المسألةِ الواحدةِ من آراءٍ ، وقد يُصَحِّحُ مايراه صحيحاً ، ويَرُدُّ مايستحقُّ الردَّ في نَظَرِهِ ، وأحياناً يستطردُ استطراداً ربَّما أخرجَه عن المسألةِ التي يشرحُها [3] .

واعتمدَ الإسْفَنْدَرِيُّ في مناقشتِهِ للمسائلِ النحويةِ والصرفيةِ على أَدِلَّةِ النحوِ المُعْتَمَدَةِ ، ومن أَدِلَّتِهِ تلك :

١ ـ السماعُ :

السماعُ هو : ماثبتَ في كلامِ مَنْ يُوْثَقُ بفصاحتِهِ ـ كما عَرَّفَه السيوطيُّ [4] ـ ، فَشَمِلَ كلامَ اللَّهِ تَعَالَى ، وكَلَامَ رسولِه ـ ﷺ ـ (ماثَبَتَ أَنَّه مِنْ لَفْظِه) ، وشَمِلَ كلامَ العَرَبِ في عصورِ الفصاحةِ نَثْراً وشِعْراً .

وجاءتْ عباراتُ الإسْفَنْدَرِيِّ صريحةً في اعتدادِهِ بالسماعِ عن العربِ ، واحْتَجَّ به في مواطنَ كثيرةٍ من المقتبسِ ، ومن عباراتِه :

ـ « « ومَوْظَبُ » اسمُ موضعٍ ، ورأيتُ في نُسْخَةِ الطبَّاخِيِّ بخطِّه :

(١) ينظر ص : (٢٦٦) من التحقيق .

(٢) ينظر ص : (٥٠٤ ـ ٥٨٢) من التحقيق .

(٣) ينظر نماذج من استطراداته تلك ص (٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨) من التحقيق .

(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٨ .

وهو غيرُ منصرفٍ ، قُلْتُ : والسماعُ هو الصرفُ » [1] .

ـ « قُلْتُ : السماعُ في « لاحِق » على الصرفِ »[2] .

ـ « ونَعامَ عينٍ ـ بالفتحِ ـ هو السماعُ » [3] .

ـ « قُلْتُ : قوله : « كاليومِ » مجروراً هو السماعُ » [4] .

وفي غيرِها من المواضعِ ، وقَدْ طَبَّقَ ذلك عَمَلِيًّا في مُنَاقَشَتِهِ للعديدِ من المسائلِ حيثُ نَجِدُه يسوقُ الأَدِلَّةَ السماعيَّةَ من شواهدَ قرآنيَّةٍ أو شواهدَ من كلامِ فُصَحَاءِ العَرَبِ نَثْراً وشِعْراً في مقامِ الاحتجاجِ بها .

٢ ـ القياسُ :

القِيَاسُ هو : حَمْلُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ إذا كانَ في معناه [5] ، ومُعْظَمُ مسائلِ النحوِ مُسْتَنْبَطَةٌ بالقياسِ لِتَعَذُّرِ الاستدلالِ بالسماعِ على جَمِيْعِ التراكيبِ المُحْتَمَلَةِ في الكلامِ ، يَقُوْلُ الإِسْفَنْدَرِيُّ [6] : « المَعْنِيُّ بالمطَّرِدِ جَرْيُ البابِ قياساً من غيرِ حَاجَةٍ إلى السماعِ » .

واسْتَدَلَّ الإِسْفَنْدَرِيُّ بالقياسِ في مَوَاطِنَ متعدِّدةٍ من المقتبسِ ، ومن عباراتِهِ في ذلك :

ـ « . . « حَيْوَةُ » اسم رَجُلٍ ، وقِيَاسُهُ « حَيَّة » . . . » [7] .

(١) ينظر ص (٣٥١) من التحقيق .

(٢) ينظر ص : (٣٦٢) من التحقيق .

(٣) ينظر ص : (٨١٠) من التحقيق .

(٤) ينظر ص : ٨٦٤) من التحقيق .

(٥) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص ٩٤ .

(٦) ينظر : المجلد الثاني من المقتبس ق (١٠٩أ)

(٧) ينظر ص (٣٥٢) من التحقيق .

ـ « . . . القياسُ في « مَكْوَزَة » « مَكَازَة » » [1] .

ـ قالَ في لفظِ « ثُلاَثَ » : « فَكَانَ قِيَاسُ ذلك أَنْ يقالَ : ثَلاَثَة ثَلاَثَة ، فَلَمَّا غَيَّرُوا الصيغةَ كانَ عَدْلاً مُحَقَّقًا » [2] .

ـ « فاقْتَضَى القياسُ أَنْ يكونَ إِعرابُ الصِّفَةِ مشاكلاً لِلَّفْظِ الموصوفِ » [3] .

وفي غيرِها من المواضعِ ، وقَدْ قَرَنَ بين دَلِيْلَي السماعِ والقياسِ في مواضعَ منها :

قوله : « وَقَدْ حُكِيَ « اُسْمٌ » ـ بِضَمِّ الهمزةِ ـ ، ولَيْسَتْ بِقَوِيَّةٍ في سماعٍ ولاقياسٍ » [4] .

٣ ـ الإِجْمَاعُ :

والمقصودُ به إِجْمَاعُ نُحَاةِ البَلَدَيْنِ البصرةِ والكوفةِ ، وإِنَّما يكونُ حُجَّةً إذا لَمْ يخالفْ المنصوصَ ولا المَقِيْسَ على المنصوصِ ـ كما ذَكَرَ ابنُ جِنِّي ـ [5] ، واستدلَّ الإِسْفَنْدَرِيُّ بالإِجماعِ في مواضعَ مُتَفَرِّقَةٍ من المقتبسِ ومن عباراتِهِ في ذلك :

ـ قالَ في الفعلينِ المتنازعينِ في معمولٍ واحدٍ : « وإذا امْتَنَعَ إعمالُهُما مَعاً تَعَيَّنَ إِعمالُ أحدِهِما ؛ لأَنَّ إِهْمَالَهُما جميعاً مع قِيَامِ الأَوْلَوِيَّةِ في أَحَدِهِما بالإجماعِ مُنْتَفٍ » [6] .

(١) ينظر ص (٣٥٢) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (٥١٨) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٩١١) من التحقيق .

(٤) ينظر ص (٢٨٩) من التحقيق .

(٥) ينظر: الخصائص ١/ ١٨٩ .

(٦) ينظر ص (٦٢١) من التحقيق .

ـ « ومسائلُ « ما » ستٌّ : ثنتانِ مُتَّفَقٌ عليهِمَا وهما : « مازيدٌ إلا قائِمٌ » ، و « ماقائمٌ زيدٌ » ، وثنتانِ ممتنعٌ جوازُهُما بالإجماعِ : « ما زيدٌ إلا قائماً » و « ماقائماً زيدٌ » . . . » [1] .

ـ وأما المضمرُ فممتنعٌ نداؤُه بالإجماعِ » [2] .

٤ ـ الاتِّساعُ :

والاستدلالُ بالاتِّساعِ في المسائلِ التي لادليلَ عليها من السماعِ ولايحتملُها القياسُ ، ولامَحْمَلَ لها إلا على التوسُّعِ ، ومن عباراتِ الإسْفَنْدَرِيِّ في الاستدلالِ بالاتِّسَاعِ :

ـ قولُه ـ في تعديةِ « عَلَّقَ » بـ « على » ـ : « فكأنَّه من نوعِ المجازِ،ونظيرُه « المرورُ »، يقالُ : مَرَّ به وعَلَيْه ، وهو واردٌ على الاتِّسَاعِ » [3] .

ـ « اعلمْ أنَّ كلَّ شيءٍ يُقَدَّرُ معه الفِعْلُ مما فيه حَرْفُ الجَرِّ لفظاً أو تقديراً سُمِّيَ ظرفاً في اصطلاحِهم تَوَسُّعـاً » [4] .

ـ قولُه ـ في « كاليومِ رَجُلاً » ـ : « جَعَلَ اليومَ رَجُلاً على سبيلِ التَّوَسُّعِ نحو : « نهارُه صائمٌ » . . . » [5] .

٥ ـ استصحابُ الأَصْلِ :

عرَّفَه ابنُ الأنباريِّ [6] بقولِهِ : هو إبقاءُ حالِ اللفظِ على مايستحقُّه في الأصلِ عندَ

(١) ينظر ص (٧٧٤ ، ٧٧٥) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (٩١٣) من التحقيق .

(٣) ينظر ص : (٣٠٩) من التحقيق .

(٤) ينظر ص : (٦٨٢) من التحقيق .

(٥) ينظر ص :(٨٦٣) من التحقيق .

(٦) ينظر : الإغراب في جَدَل الأعراب ص ٤٦ .

عَدَم دليلِ النقلِ عن الأصلِ .

وهـو من الأصولِ المُعْتَبَرَةِ في الاستدلالِ ، واسْتَدَلَّ به الإِسْفَنْدَرِيُّ في مواطنَ منها :

ـ قولُه : « السَّبَبُ في إعرابِ « جَوَارٍ » في الحالينِ أَنَّ منعَ الصرفِ كَانَ يؤدِّي إلى أَحَدِ أمرينِ ممتنعينِ في كلامِهم ، وهو إمَّا تَحَرُّكُ الياءِ بالضمِّ والكسرِ أو تسكينُها ، فلم يَبْقَ إلا الردُّ إلى الأصلِ الذي هو الإعرابُ » (١) .

ـ قولُه : « السَّبَبُ الواحدُ إِنَّمَا لَمْ يؤثِّرْ لِأَنَّ الاسمَ معه وحدَه يكونُ متمايلاً بينَ الأصلِ والفرعِ لِتَجَاذُبِ الطرفينِ إِيَّاه فيجذِبُه الأصلُ لِقوةِ الأصالةِ »(٢) .

ـ قولُه ـ في خبرِ « إِنَّ » ـ : « فَتَبْقَى رَفْعِيَّتُهُ على أصلِ الابتداءِ ؛ لِأَنَّه لم يَتَغَيَّرْ ، والأَصْلُ هو البقاءُ » (٣) .

٦ ـ الاسْتِحْسَانُ :

وهـو أَحَـدُ أدلةِ النحـوِ ، ولكنَّ دَلَالَتَهُ ضعيفةٌ غيرُ مُسْتَحْكِمَةٍ ـ كما ذَكَرَ ابنُ جِنِّي (٤) ـ ، وبه اسْتَدَلَّ الإسفنديُّ في المقتبسِ ، ومن ذلك :

ـ قولُه ـ في « اسْمٌ » ـ : « حذفوا الواوَ منه تخفيفاً اسْتِحْسَاناً » .

ثم قالَ : « ووَجْهُ الاستحسانِ أَنَّ فيه خُرُوجاً من الكسرةِ إلى أُخْتِ الضمَّةِ وهي الواوُ . . » (٥) .

(١) ينظر ص (٥٣١) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (٥٥٥) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٧٣٨) من التحقيق .

(٤) ينظر : الخصائص ١/ ١٣٣ .

(٥) ينظر ص (٢٩٠) من التحقيق .

وقولُه : « عَدَمُ الصرفِ في « نوح » قياسٌ لوجودِ السببينِ فيه ، والصرفُ اسْتِحْسَانٌ عَمَلاً بمقاومةِ الخِفَّةِ فيه الثِّقَلَ الناشِئَ من سَبَبِ مَنْعِ الصرفِ » (١).

الأُصُولُ النحويةُ :

عَوَّلَ الإسفنديُّ في مناقشتِهِ للمسائلِ النحويةِ في الكتابِ على الأصولِ النحويةِ التي بَنَى عليها النحاةُ قواعدَهم ـ سوى الأَدِلَّةِ المتقدِّمةِ ـ ، ومن هذه الأصولِ :

١ ـ التعليلُ :

عُنِيَ الإسفنديُّ عنايةً كُبْرَى بالعِلَّةِ النحويَّةِ ، فَعَلَّلَ لكثيرٍ من المسائلِ النحويةِ ، ومن هذه العللِ :

ـ « أُعْرِبَ المضارعُ لِلْمُشَابَهَةِ بينَه وبينَ الاسمِ مِنْ حيثُ اللَّفْظ والمعنَى والاستعمال » (٢).

ـ ساقَ تعليلاً لإعرابِ الأسماءِ الستةِ بالحروفِ يقولُ : « وقِيْلَ : هذه الأسماءُ مُتَضَمِّنَةٌ للاثْنَيْنِيَّةِ ، فالأَبُ يَتَضَمَّنُ الابنَ ، والأَخُ يَتَضَمَّنُ الأَخَ ، و « ذو » بمعنَى الصاحبِ يَتَضَمَّنُ المملوكَ ، فعُوْمِلَ بها معاملةَ المثنَّى . . . » (٣).

ـ ساقَ خِلافاً في تعليلِ جوازِ قولِهم : « في الدارِ رَجُلٌ » ، وعَدَمِ جَوَازِ « رَجُلٌ في الدارِ » (٤).

وستأتي ـ إِنْ شاءَ اللَّهُ ـ بعضُ العِلَلِ التي عَلَّل بها الاسفنديُّ نفسُه في مبحثِ

(١) ينظر ص : (٥٦٨) من التحقيق .

(٢) ينظر ص : (٤٥٥) من التحقيق .

(٣) ينظر ص : (٤٧٦) من التحقيق .

(٤) ينظر ص : (٦٧٥) من التحقيق .

« شخصية المؤلفِ العِلْمِيَّةِ »[1] .

٢ ـ قَوَاعِدُ أصوليةٌ :

ومن القواعدِ الأصوليةِ التي وَرَدَتْ في كتابِ المقتبسِ مايلي :

« أَنَّهُمْ يُجْرُونَ النقيضَ على النقيضِ كما يَحْمِلُوْنَ النظيرَ على النظيرِ » [2] .

« مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يُنَزِّلُوا فَرْعَ الفرعِ منزلةَ الأَصْلِ ، كما فَعَلُوا في « لا » النافيةِ للجنسِ ، فإِنَّهُم أَعْمَلُوْهَا إعمالَ الفِعْلِ وإِنْ لَمْ تَكُنْ من مشابهةِ الفعلِ في شيءٍ » [3] .

الحُكْمُ لايتقدَّمُ على العِلَّةِ ، وفي ذلك يقولُ : « ولَوْ بَنَيْتَ المضافَ كنتَ قد بنيتَه قَبْلَ أَنْ يَحْصُلَ على الوَصْفِ الذي يقتضي فيه البناءَ ، وقدَّمْتَ الحُكْمَ على العِلَّةِ » [4] .

المصطلحاتُ العِلْمِيَّةُ :

استعملَ الإسفندريُّ المُصْطَلَحَاتِ البصريةَ في الغالبِ ، والْتَزَمَ بها في عامَّةِ الكتابِ ، ولم يَخْرُجْ إلى المصطلحِ الكوفيِّ إلا قليلاً ، كإِطْلاقِهِ « الكنايةِ » على « الضمير » [5] ، وإطلاقِه « نون العمادِ » على « نون الوقايةِ » [6] .

وهناك مصطلحاتٌ وَرَدَتْ في الكتابِ لَمْ يتداولْها النحاةُ ، وإِنَّما اسْتَعْمَلَ طائفةً منها صَدْرُ الأفاضلِ الخوارزميُّ في كتابِهِ « التخمير » ، ومن هذه المصطلحاتِ :

(١) ينظر ص : (٧٧) من هذه الدراسة .

(٢) ينظر ص (٧٥٥) من التحقيق .

(٣) ينظر : المجلد الأول من المقتبس ق (١٣٤ب) .

(٤) ينظر ص (٨٨٢) من التحقيق .

(٥) ينظر ص (٣٤٠) من التحقيق .

(٦) ينظر ص (٧٣٨) من التحقيق .

١ ــ مصطلحُ « تَدْرِيس » والمرادُ به : كلامٌ ظاهريٌّ يقالُ في مجالسِ التدريسِ ، لا كلامٌ تحقيقيٌّ [١] .

٢ ــ مصطلحُ « الحَاكِي » والمرادُ به : المتكلِّمُ [٢] .

٣ ــ مصطلحُ « مُسْتَبِدّ » و المرادُ به : مُنْفَرِدٌ [٣] .

٤ ــ مصطلحُ « حَرُمَ » والمرادُ به : امْتَنَعَ [٤] .

٥ ــ مصطلحُ « تَمْشِيَة » والمرادُ به : توجيهٌ وتخريجٌ [٥] .

عقودٌ وقوانينُ وضوابطُ :

تَبِعَ المادَّةَ النحويةَ في كتابِ المقتبسِ بعضُ العقودِ والقوانينِ والضوابطِ النحويَّةِ، ومنها :

١ ــ البَدَلُ في حُكْمِ تكريرِ العاملِ [٦] .

٢ ـ بعضُ الشيءِ أَخَفُّ وأيسرُ من كلِّه [٧] .

٣ــ الحروفُ نَسَبٌ وروَابِطُ [٨] .

٤ ــ حقُّ المتبوعِ أنْ يكونَ أقوى من التابعِ [٩] .

(١) ينظر ص :(٢٢٣ ، ١٠٤٤) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (٦٠٦) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٢٧٨ ، ٥٠٤ ، ٦٠٧) من التحقيق .

(٤) ينظر ص (٨٠٣) من التحقيق .

(٥) ينظر ص (٧٤٤ ، ٨٣٥) من التحقيق .

(٦) ينظر ص (٨٩١) من التحقيق .

(٧) ينظر ص (٤٧٤) من التحقيق

(٨) ينظر : ص (٢٨٢، ٢٨٣) من التحقيق، والمجلد الثاني من المقتبسِ ق (١٤٢أ) .

(٩) ينظر ص (٤٩١) من التحقيق

٥ ــ شيءٌ واحدٌ لايعملُ عملينِ مختلفينِ [١] .

٦ ــ العِوَضُ لايَقْوَى قوةَ الأَصْلِ [٢] .

٧ ــ ليسَ في كلامِ العَرَبِ شيءٌ يعملُ النصبَ في الأسماءِ ولايَعْمَلُ الرفعَ [٣] .

٨ ــ النكرةُ في سياقِ النفيِ تَعُمُّ [٤] .

المادةُ الصرفيَّةُ في الكتابِ :

من المعروفِ أنَّ عِلْمَ الصرفِ قسيمُ علمِ النَّحْوِ ومُتَمِّمٌ له ؛ لأنَّهُ يُعْنَى بالكلمةِ المفردةِ كما أنَّ عِلْمَ النحوِ يُعْنَى بالكلامِ المركَّبِ .

وقد اشتملَ كتابُ المقتبسِ على مادَّةٍ صرفيَّةٍ جاءَتْ ضِمْنَ تحليلِ الإسفنديِّ لبعضِ الأمثلةِ الواردةِ في أصلِ المفصَّلِ ، أو الكلماتِ الواردةِ في بعضِ النصوصِ المُسْتَشْهَدِ بها ، ومن هذه المسائلِ الصرفيةِ :

ــ « والكنيةُ أصلُها : كُنَّةٌ أُبْدِلَ الياءُ من أَحَدِ حَرْفَي التضعيفِ » [٥] .

وإبدالُ الياءِ من أَحَد حَرْفَي التضعيفِ واردٌ كقولِهم : « تظنَّيتُ » ، والأَصْلُ : تَظَنَّنْتُ[٦] ، ولكنْ لم أَجِدْ من أَجْرَى هذا الإبدالَ في « كنية » ــ كما ذَكَرَ الإسفنديُّ ــ سِوى الزمخشريِ .

ــ ذكرَ في وزنِ « مَعْدِي » ــ من قولِهم : «مَعْدِ يكَرِب» ــ قولينِ هما :

الأولُ : أنَّه « مَفْعِل » ، **والثاني** : أنَّهُ « مَفْعُول » [٧] .

(١) ينظر ص (٧٥٦) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (٩٣٩) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٧٤٠) من التحقيق .

(٤) ينظر ص (٦٦٨) من التحقيق .

(٥) ينظر ص (٣١٨) من التحقيق .

(٦) ينظر في ذلك : المفصل ص ٣٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٥ .

(٧) ينظر ص : (٣٢٩) من التحقيق .

ـ « . . . « حَيْوَة » اسمُ رجلٍ ، وقياسُه : حَيَّةٌ ، لاجتماعِ الياءِ والواوِ وسَبْقِ إحداهما بالسكونِ» (١) .

المادّةُ اللغويةُ في الكتابِ :

استعانَ الإسفنديُّ بعلمِ اللُّغةِ في توضيحِ كثيرٍ من المفرداتِ الواردةِ في أصلِ المفصَّلِ ، سواءٌ كانتْ من كلامِ الزمخشريِّ نفسِه أو في مثالٍ من الأمثلةِ ، أوفي نَصٍّ من النصوصِ المُسْتَشْهَدِ بها ، وقد عَوَّلَ الإسفنديُّ في المادّةِ اللغويةِ كثيراً على كتابِ الصحاحِ للجوهريِّ ، واتَّخَذَه مصدراً من مصادرِه الأَسَاسِ (٢) ، ونَقَلَ عنه أكثرَ من (١٠٠)مَرَّة في القِسْمِ المُحَقَّقِ من هذه الرسالةِ ، إلى جانبِ نَقْلِهِ من كُتُبِ اللُّغةِ الأخرى كديوانِ الأَدَبِ للفارابيِّ والمُغْرِبِ في ترتيبِ المُعْرِبِ ، وغيرِها من كتبِ اللُّغةِ الأخرى .

كما استعانَ الإسفنديُّ بعلمِ اللُّغةِ في ضَبْطِ بَعْضِ الكلماتِ المشروحةِ ، وفي تصريفِ بعضِ الأفعالِ ، وفي معرفةِ الإفْرَادِ والجَمْعِ والتذكيرِ والتأنيثِ ، وغيرِها من المسائلِ الأُخْرَى (٣) .

المادّةُ الأدبيةُ في الكتابِ :

اشْتَمَلَ كتابُ المقتبسِ على مادَّةٍ أدبيَّةٍ وافرةٍ ، جَاءَتْ هذه المادَّةُ تَبَعاً لتحليلِ الإسْفَنْدَرِيِّ للشواهدِ من الأمثالِ والأقوالِ والأبياتِ الشعريَّةِ ، إذْ نَجِدُهُ أحياناً يوردُ قِصَّةَ المَثَلِ ويُبَيِّنُ مَضْرِبَه ويُفَسِّرُ معناه ، وربَّما ينظِّرُ لَهُ (٤) ، وحينَ يشرحُ شاهداً

(١) ينظَر ص (٣٥٢) من التحقيق .

(٢) ينظَر ماسيأتي ـ إنْ شاءَ اللَّه ـ ص (٨٧) من هذه الدراسةِ .

(٣) ينظَر نماذج من ذلك ص (١٩٨ ، ٣٤٢ ، ٤٣٦ ، ٦٢٣ ، ٨١٩) من التحقيق .

(٤) ينظَر مثالاً على ذلك ص : (٨٠١) من التحقيق .

شِعْرياً يتناولُ مناسبةَ البيتِ ، ويوضِّحُ معناه ، ويذكرُ بيتاً قبلَه أوبعدَه [1] ، كما أنَّه يُوْرِدُ أبياتاً للتمثيلِ كأبياتِ أبي الطيِّبِ المتنبي وأبي العَلاءِ المَعَرِّي والأَبِيْوَرْدِي [2] ، وقد يُعَلِّقُ عليها .

وفي بعضِ المناسباتِ يُوْرِدُ بعضَ الطَّرائفِ الأدبيَّةِ والحكاياتِ والأَخْبَارِ [3] ، كلُّ ذلك أَثْرَى كتابَ المقتبسِ بالمادَّةِ الأدبيةِ .

المادَّةُ البلاغيَّةُ في الكتابِ :

هناك مسائلُ مُشْتَرَكَةٌ بين علمِ البلاغةِ وعِلْمِ النَّحْوِ ، منها : التقديمُ والتأخيرُ ، والتعريفُ والتنكيرُ ، وأحوالُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه ، وقد استعانَ الإسفنديُّ في تحليلِه لهذه الموضوعاتِ وأشباهِهَا بعلمِ البَلَاغَةِ [4] ، كما أوردَ بعضَ الفوائدِ البلاغيَّةِ المتَّصِلَةِ بعلمِ البديعِ في بعضِ المواطنِ [5] .

وهناك أطرافٌ من علومٍ أُخْرَى اشتملَ عليها الكتابُ منها التاريخُ والسِّيَرُ والخَطُّ والعَرُوضُ [6] .

(١) ينظر مثالاً على ذلك ص (٨٢٨ ، ٩٣١ ، ٩٣٢) من التحقيق .

(٢) ينظر أمثلة على ذلك ص (٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ١٠٠١) من التحقيق .

(٣) ينظر نماذج على ذلك ص (٢٧٠ ، ٤٣٨ ، ٨٢٨) من التحقيق .

(٤) ينظر ص (٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٥٩٤ ، ٦٦٤) من التحقيق .

(٥) ينظر ص (٨٥٧) من التحقيق .

(٦) ينظر ص (٢١٢ ، ٤٨٤ ، ٥٧١) من التحقيق .

المبحثُ الرابعُ: شَخْصِيَّةُ المؤلفِ العِلْمِيَّةُ

تبدو شخصيةُ فَخْرِ الدينِ الإِسْفَنْدَرِيِّ العلميَّةُ في كتابِهِ المقتبسِ في توضيحِ ما الْتَبَسَ شخصيَّةً ظاهرةً جَلِيَّةً يلمسُها القارئُ بوضوحٍ، وذلك أنَّه لم يكتَفِ بترديدِ ما قالَ النحاةُ قبلَه، ولم يَكْتَفِ بإيرادِ النقولِ عن العلماءِ، وإنَّمَا عَقَّبَ - في كثيرٍ من المواضِعِ - على ما ينقلُه من نصوصٍ وأقوالٍ بما يُبَيِّنُ موقِفَه من هذا المنقولِ، فَتَجِدُهُ أحيانًا يصحِّحُ قولاً أو يَسْتَحْسِنُهُ، وأحيانًا يردُّه أو يَسْتَضْعِفُهُ، وقد يضيفُ عليه، وقد يوضِّحُ ويُعَلِّلُ، وربَّمَا شَرَحَ بعضَ العباراتِ التي يراها غامِضَةً، وأحيانًا يَطْرَحُ اعتراضًا واردًا ثم يُجِيْبُ عليه [1]، كما أنَّه يُعْنَى عنايةً كبيرةً بالتحقيقِ في متنِ المفصَّلِ، ويُعْنَى أيضًا بالروايةِ عن الزمخشريِّ، وضَبْطِ الكلماتِ ضَبْطًا دقيقًا.

ومن تَتَبُّعِ تعليقاتِ الإسفندريِّ الخاصةِ بِهِ في كتابِ المقتبسِ نَجِدُ من خلالِها أنَّ شخصيتَه العلميةَ تظهرُ جليَّةً في الأمورِ التاليةِ:

أولاً: آراؤُه واختياراتُه:

يَنْزِعُ الإسفندريُّ مَنْزَعًا بَصْرِيًّا، ويتبينُ ذلك من أمورٍ:

الأول: أنَّه وافقَ البصريينَ في أغلبِ المصطلحاتِ، إذْ نَجِدُهُ - على سبيلِ المثالِ - يستعملُ «ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ»، و «الظرف» و «البَدَل» و «الصِّفَة والموصوف» و «التمْيِيْز»، وكلُّها مصطلحاتٌ بصريَّةٌ.

الثاني: أنَّه يطلِقُ أحيانًا على البصريينَ كلمة «أصحابنا»[2].

الثالث: أنَّه وافقَ البصريينَ صَرَاحةً في بعضِ الآراءِ، ومن هذه الآراءِ التي وافَقَهُم فيها: أنَّ أصلَ المشتقاتِ هو المصدرُ[3]، ومنها: أنَّ «اسْم» مشتقٌّ من

(١) ينظر ما تقدَّم في منهجِه في الكتابِ ص (٦٠) من هذه الدراسةِ.

(٢) ينظر: المجلد الثاني من المقتبس ق (٥أ).

(٣) ينظر: ص (٦٠٥) من التحقيق.

السمُوِّ بدليلِ تصريفِه كـ «أَسْمَاء» و «سُمَيّ» و «سَمَّيْتُ»[1]، ومنها: أَنَّ إضافةَ الموصوفِ إلى الصفةِ غيرُ جائزةٍ[2].

ومن اختياراتِ الإسفنديِّ أَنَّ حرفَ التعريفِ هو اللامُ وحدَها، ولذلك عَبَّرَ عنها بـ «لام التعريفِ» بَدَلَ «الألف واللام»[3]، وما اختارَه يوافقُ مذهبَ جمهورِ النحاةِ خلافًا للخليلِ وسيبويهِ في ادِّعَائِهما أَنَّ أَدَاةَ التعريفِ هي الألفُ واللامُ معًا، وتابَعَهُما ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ[4].

ومن اختياراتِهِ أَنَّ نحوَ «جَوَارٍ» غيرُ منصرفٍ، وِفَاقًا لسيبويهِ ومَنْ تَابَعَهُ، وخَالَفَ في ذلك ابنُ أبي إِسْحَاق وأبو عمرو بن العلاءِ والخليلُ والزجَّاجُ وابنُ السرَّاجِ، فذهبوا إلى أَنَّه منصرفٌ[5].

ومن آراءِ الإسفنديِّ أَنَّ الأَصْلَ في الكلامِ ألاَّ يُحْمَلَ على الضرورةِ إلاَّ عندَ التعذرِ، حَيْثُ يقولُ تعليقًا على قولِ الشاعرِ:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بفضلِ مئزرِها ... دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

«فإِنْ قُلْتَ: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ تنوينُ «دَعْدٌ» في البيتِ للضرورةِ؟، قُلْتُ: لا ضرورةَ فيه؛ لِأَنَّ «مُفْتَعِلُنْ» - وهو الذي يُسَمَّى المَطْوِيَّ - و «مُسْتَفْعِلُنْ» جائزانِ في هذا البَحْرِ، ولِأَنَّ الأصلَ في الكلامِ - لاسيَّما إذا كانَ مُحْتَجًّا به - أَلاَّ يُحْمَلَ على

(١) ينظر: ص (٢٨٩ ، ٢٩٠) من التحقيق.

(٢) ينظر ص (٣١٣) من التحقيق، وأجاز الكوفيون في هذه المسألة إضافة الموصوف إلى صفته، وينظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٣، ٢٤٤، والتصريح ٢/ ٣٣.

(٣) ينظر: ص (٢٩٣ ، ٣٠٥) من التحقيق.

(٤) ينظر في هذه المسألة: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥و ٤/ ٢٢٦، التسهيل ص٤٢، أوضح المسالك ١/ ١٧٩.

(٥) ينظر: ص (٥٣١) من التحقيق، وينظر أيضًا: الموصَّل ق (١٣٦أ).

الضرورةِ إلَّا عندَ التعذُّرِ، ولولا الروايةُ مُجْمَعًا عليها لَمَا كَانَ بالبيتِ احتجاجٌ؛ لِمَا قُلْنَا من جوازِ الطَّيِّ فيه»[1].

ورأْيُهُ هذا في حدودِ ضرورةِ الشعرِ يوافقُ رأيَ ابنِ مالكٍ حَيْثُ ذهبَ إلى أَنَّ الضرورةَ ماليسَ للشاعرِ عنه مندوحةٌ[2].

ومن آرائِهِ الصرفيةِ أَنَّ «كُنْيَة» أصلُها: كُنَّة، أُبْدِلَ من أحدِ حَرْفَي التضعيفِ ياءً، وتَقَدَّمَ نصُّ كلامِهِ في ذلك[3]، وهو في هذا الرَّأْيِ متابعٌ للزمخشريِّ.

ومن الآراءِ اللغويَّةِ التي رَدَّدَهَا في المقتبسِ كثيرًا أَنَّهُ يَرُدُّ جميعَ اشتقاقاتِ المادَّةِ الواحدةِ إلى معنًى عَامٍّ يجمعُ بينَها، ومن ذلك قوله: «جَبَلَ اللَّهُ الخلقَ: طَبَعَهُمْ على أمرٍ يثبتونَ عليه، قلتُ: كَأَنَّ (ج. ب. ل) ـ على هذا التركيبِ ـ دَالٌّ على الثبوتِ، ومنه الجَبَلُ، ومالٌ جِبْلٌ أي: كثيرٌ، وشيءٌ جِبْلٌ: غليظٌ، وجُبْلَةٌ: سنامٌ؛ لأَنَّ هذه أشياءُ لا تخلو عن معنَى الثبوتِ والاستقرارِ»[4].

وعلى هذا النحوِ أدارَ مادَّةَ (عصب) حولَ معنَى الشِّدَّةِ والقُوَّةِ[5]، ومادَّةَ (عجم) حولَ معنَى الإبهامِ[6]، ومادَّةَ (عرب) حولَ معنَى الظهورِ والبيانِ[7]، ومادَّةَ (لفظ) حولَ معنَى الجمعِ والدفعِ[8]، ومادَّةَ (ضرع) حَوْلَ معنَى الضَّعْفِ والقُصُوْرِ[9]، وهذا

(١) ينظر: ص (٥٧١) من التحقيق.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٠٠

(٣) ينظر: ص (٧١) من هذه الدراسة.

(٤) ينظر: ص (١٦٧) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (١٦٩) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٢٠٠) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٢٠٠) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٢٧١) من التحقيق.

(٩) ينظر: المجلد الثاني من المقتبس ق (٣).

النوعُ من الاشتقاقِ أَشَارَ إليه ابنُ جِنِّي، وسَمَّاهُ الاشتقاقَ الصغيرَ[1].

ثانيًا: تعليلاتُه:

اهتمَّ الإسفنديُّ بالتعليلِ لكثيرٍ من المسائلِ النحويةِ اهتمامًا بيِّنًا، ومن هذه العِلَلِ التي سَاقَها ما نَقَلَه عن بعضِ النحاةِ، ومنها ما عَلَّلَ به هو، ومما عَلَّلَ به ما يلي:

- عَلَّلَ لاختصاصِ الجَرِّ بالإضافةِ بقولِهِ: «قُلْتُ: ومِنَ الجِهَاتِ عندي في اختصاصِ الجرِّ بالإضافةِ أَنَّ المضافَ إليه - الذي هو مَحَلُّ الجَرِّ - لا يخلو من تقديرِ حالِ رفعٍ أو نصبٍ في نحوِ «ضَرْبُ زيدٍ» - على الاقتصارِ -، ونحوِ: «الحَسَنُ الوجْهِ» و«ضاربُ الرَّجُلِ»، وحركةُ الجرِّ شيءٌ متوسِّطٌ بين أختَيْها ثِقَلاً وخِفَّةً، فاختيرَتْ لِتَرَدُّدِها بينَهما في كلمةٍ قابلةٍ للأمرينِ وهما: الثِّقَلُ والخِفَّةُ، فاعرفْه»[2].

- عَلَّلَ لعَدَمِ بناءِ المنادَى المضافِ والشبيهِ بالمضافِ بقولِهِ: «أَنَّ المضافَ مع المضافِ إليه حقيقتانِ متغايرتانِ، ثمَّ إنَّهُما كشيءٍ واحدٍ حُكْمًا - على ما عُرِفَ في غيرِ موضعٍ بأحكامٍ تدلُّ على ذلك -، ثم بعدُ لا جائزٌ أَنْ يَحِلَّ البناءُ في الأولِ لأَنَّ آخِرَه تنزَّلَ منزلةً شطرِ الكلمةِ من وجهٍ، والأوساطُ لا يَتَعَلَّقُ بها بناءُ النداءِ، ولا جائزٌ أَنْ يَحِلَّ في الثاني لأنه ليس بمنادى حقيقةً، فارتفعَ من بينِهما حكمُ البناءِ لقيامِ الشبهةِ القويَّةِ، فلم يَبْقَ إلا الإعرابُ الذي هو أصلُ كلِّ واحدٍ منهما، وما ضارعَ المضافَ أُعْرِبَ أيضًا عَمَلاً بالمضارَعَةِ، واللهُ الموفقُ»[3].

- عَلَّلَ لِقَلْبِ ياءِ المتكلِّمِ في النداءِ ألفًا في نحوِ: «ياغُلَامَا» بأَنَّ الياءَ حرفٌ يَسْتَفِلُ فيه الصوتُ، وأَمَّا الألِفُ فيعلو ويرتفعُ فيه الصوتُ والموضِعُ موضعُ نداءٍ، وهو من مظانِّ رَفْعِ الصوتِ، فكانَ الألِفُ فيه أليقَ مناسبةً[4].

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/ ١٣٤.

(٢) ينظر: ص (٥٨٩) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٨٨٤) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٩٣٦) من التحقيق.

وله تعليلاتٌ أخرى في مواطنَ متفرِّقةٍ من كتابِ المقتبسِ ظاهرةُ القوَّةِ[1].

ثالثًا: رُدُوْدُه:

تميزتْ شخصيةُ فخرِ الدينِ الإسفندريِّ في المقتبسِ بِعَدَمِ التسليمِ لأيِّ عالمٍ من العُلَمَاءِ، فلذلك نَجِدُهُ ينبري للردِّ على مَنْ يستحقُّ أَنْ يُرَدَّ عليه في نَظَرِهِ، وأَشَدُّ ردودِهِ وأعنفُها موجَّهَةٌ إلى مَنْ يُخَطِّئُ الزمخشريَّ أو يستضعفُ قولَه، كما في بعضِ ردودِهِ على ابنِ الحاجبِ وصدرِ الأفاضلِ الخوارزميِّ.

واتجهتْ ردودُ الإسفندريِّ إلى كثيرٍ من العلماءِ، فمنها ما هو مُوَجَّهٌ إلى عالِمٍ بِعَيْنِه، ومنها ما هو مُوَجَّهٌ إلى طائفةٍ من العلماءِ.

ومن ردودِهِ ردُّه على صدرِ الأَفَاضِلِ الخوارزميِّ في إِبْطَالِهِ إجماعَ النحاةِ على أَنَّ «زُفَر» غيرُ منصرفٍ للعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ عن «زافر»، وزَعْمِهِ أَنَّهَ منصرفٌ، وأَنَّ ما وَرَدَ منه غيرُ منصرفٍ فإمَّا أَنْ يكونَ في الشعرِ فحينئذٍ يحملُه على مذهبِ الكوفيينَ في منعِهم الاسمَ من الصرفِ بالعَلَمِيَّةِ المجرَّدةِ، وإِمَّا أَنْ يكونَ خارجَ الشِّعْرِ فيردُّه ولا يقبلُه، فقالَ الإِسْفَنْدَرِيُّ رَدًّا عليه: «قُلْتُ: ما نَتَجَتْهُ خواطرُ ابنِ أُخْتِ خَالَةِ هذا الإمامِ الألمعيِّ معارَضٌ بمثلِهِ، لأنَّا نمنعُ كونَه منقولاً من الزُّفَرِ (السيد) حَتْمًا . . .» إلى أَنْ قالَ: «فما أطبقَ عليه الأئمةُ أَوْلَى لِأَنَّه أعمُّ وأَتَمُّ، والمُشْتَرَكُ بين النَّظَرَيْنِ الناشئُ من الاشتقاقِ حاصلٌ فيهما، فالخلافُ على جماعةِ الأسلافِ بلا موجبٍ عدولٌ عن الإنصافِ، وسَفَهٌ مغرٍ للأَخْلَافِ»[2].

ويُلْحَظُ مماتقدَّمَ أَنَّ هذا الردَّ لَمْ يَخْلُ من نقدٍ جارحٍ، وردودُ الإسفندريِّ على صدرِ الأفاضلِ الخوارزميِّ كثيرةٌ جِدًّا[3].

(١) ينظر: ص (٦٩٣، ٩١٢)، وينظر أيضًا: المجلد الثاني من المقتبس ق (٣، ٦)

(٢) ينظر: ص (٥٥٠، ٥٥١) من التحقيق.

(٣) ينظر: نماذج من هذه الردودِ ص (٨٧٢) من التحقيقِ، وينظر أيضًا: المجلد الأول من المقتبس ق (٩٠، ٩١، ١٣١أ، ٢٢٦أ).

ومن ردودِهِ رَدُّه على ابنِ الحاجبِ في تَخْطِئَتِهِ للزمخشريِّ واستضعافِهِ لقولِه حينَ زَعَمَ أَنَّ تقديمَ لفظِ الجلالةِ في قولِه: «اللَّهَ أحمدُ» يفيدُ الحَصْرَ وأنَّه نظيرُ قولِه تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾[1]، فقالَ الإسفندَريُّ ردّاً على ابنِ الحاجبِ[2]: «قولُه: لا دليلَ عليه . .»، قُلْنَا: نَعَمْ، وقِيلَ: كما زَعَمَ، لكنْ لو كانَ المنقولُ أنَّه للحصرِ حتمًا كالمحتومِ به على الثباتِ في حَرْفَي النفي والإثباتِ، أَمَّا إذا كانَ النقلُ على الصِّحَّةِ والاحتمالِ، فنفيُ الدلالةِ عنه أَصْلاً ليسَ من التحقيقِ في الاستدلالِ . . .» إلى أَنْ قالَ: «. . . . هذا وإنَّ لِلْمُتَخَرِّجِ المتحرِّجِ، الواقفِ بينَ الصفاءِ والوفاءِ، المتجافي عن العنادِ والكِبَارِ على الأئمةِ الكِبَارِ أَنْ يقولَ على وجهِ الإجمالِ: المُتَشَبِّثُ بهذا الاستدلالِ كمتعنِّتٍ غيرِ محقٍّ، أو نازلٍ من التزيُّدِ في شِقٍّ، ومَنْ أَنْعَمَ النَّظَرَ من ذوي السلامةِ، وأفرغَ في قَالَبِ الإنصافِ كلامَه، عَلِمَ زيغَه في دعواه، وأَنَّه ينطقُ عن هواه . .»

وتَصِلُ ردودُه على ابنِ الحاجبِ أحيانًا إلى درجةِ العُنْفِ كقولِه: «قُلْتُ: لا أدري مالَهُ أَمُتَغَابٍ هو فيما كَتَبَ أَمْ غَبِيٌّ، حيثُ يتوهَّمُ في لفظِ الشيخِ ما لا يَتَوَهَّمُهُ صبيٌّ»[3].

ومن ردودِهِ رَدُّه على كثيرٍ من النحاةِ في اشتراطِهِم أَنْ تكونَ الحالُ مشتقةً، إِذْ يجوزُ عندَه أَنْ تأتيَ الحالُ جامدةً ومشتقةً[4].

ومن رُدُودِهِ رَدُّه على بعضِ كُتَّابِ الصكوكِ والسِّجِلَّاتِ في نَحْوِ قولِهِم: «ذَكَرَ المُدَّعِيْ هذا» أو «المُدَّعَى عليه هذا» أو «المنزِلُ هذا . . .»، وقالَ: الصوابُ: هذا المُدَّعِي، و: هذا المُدَّعَى عليه، و: هذا المَنْزِلُ[5].

(١) سورة الزمر، من الآية: [٦٦].

(٢) ينظر: ص (١٥٥ ـ ١٥٨) من التحقيق.

(٣) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٧١ب).

(٤) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٩٢أ).

(٥) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٣٠ب).

ومن ردودِهِ رَدُّه على مَنْ جَحَدَ فَضْلَ العربيةِ[1]، وله ردودٌ أيضًا على بعضِ العلماءِ كرَدِّهِ على أبي عَلِيٍّ الطبرسيِّ[2]، ورَدِّه على رشيدِ الدينِ الوطواطِ[3]، كما رَدَّ على صاحبِ حاشيةٍ لم يُسَمِّهِ[4].

ومع أنَّ ردودَ فخرِ الدينِ الإسفندريِّ على بعضِ العلماءِ كصَدْرِ الأفاضلِ الخوارزميِّ وابنِ الحاجبِ تَصِلُ أحيانًا إلى دَرَجَةِ العُنْفِ والشدَّةِ، إلا أَنَّنَا نَجِدُهُ يثني عليهما ـ كما جاءَ في مقدِّمَةِ المقتبسِ[5] ـ

رابعًا: تحقيقُه في متنِ المفصَّلِ وعنايتُه بالروايةِ عن الزمخشريِّ:

حَرِصَ الإسفندريُّ في المقتبسِ على التدقيقِ في مَتْنِ المفصَّلِ، واعتمادِ الروايةِ التي يَصِلُ به التحقيقُ إلى أَنَّها ثابتةٌ عن الزمخشريِّ، ولَعَلَّ من مظاهرِ حرصِه على متنِ المفصَّلِ أَنَّه تَلَقَّاهُ بروايتينِ متصلتينِ بالزمخشريِّ، ومن المواضعِ التي حَقَّقَ فيها في متنِ المفصَّلِ ما يلي:

ـ قالَ في شرحِهِ لقولِ الزمخشريِّ ـ في فَصْلِ المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ مضمرةٍ ـ: «هذا زيدٌ غيرَ ما تقولُ» ـ: «قُلْتُ: وقد يَقَعُ في النُّسَخِ: «هذا أُرِيْدُ غيرَ ما تقولُ»، وليستْ بالروايةِ الصحيحةِ، وكأَنَّه تصحيفُ «هذا زيْدٌ »[6].

ـ وقالَ تعليقًا على قولِ الزمخشريِّ ـ في مسائلِ الاستثْناءِ ـ: «وتجيزُ فيه الرفعَ والنصبَ» ـ: «وُجِدَ في نسخةٍ مقروءةٍ على الشيخِ سراجِ الدينِ السكاكيِّ لفظةُ «البَدَل»

(١) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٩٨ب).

(٢) ينظر: ص (٤٦٤) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٧٦) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣١٤) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (١٤٦) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٨٢٢) من التحقيق.

مكانَ لفظةِ «الرفع»، ومكتوبٌ تَحْتَه: هذا من خَطِّ المصنِّفِ، ونُقِلَ من حاشيةٍ موثوقٍ بها»[1].

ـ وقالَ تعليقًا على فقرةٍ وَرَدَتْ في بعضِ نُسَخِ المُفَصَّلِ ـ في فَصْلِ الظروفِ ـ: «قالَ يعقوبُ الجَنْدِيُّ: لَيْسَتْ هذه الألفاظُ في كثيرٍ من النُّسَخِ، وهي من المتنِ، لأنِّي وجدتُها بخطِّ الشيخِ جارِ اللَّهِ في النسخةِ التي نقلتُها منها، وهي مقروءةٌ عليه وفيها إجازَتُه»[2].

وتَبَعًا لتحقيقِ الإسفنديِّ في متنِ المفصلِ عُنِيَ بالروايةِ عن الزمخشريِّ في ما يَتَّصِلُ بهذا المتنِ، كما عُنِيَ بالروايةِ عنه أيضًا في توضيحِ مقاصدِهِ، فذهبَ يلتمسُ توضيحَ عباراتِهِ من كُتُبِهِ، وبخاصَّةٍ من حاشيتِهِ على المفصَّلِ.

ومن أمثلةِ عِنايتِهِ بالروايةِ عن الزمخشريِّ ما يلي:

ـ قالَ ـ في شرحِ قولِ الزمخشريِّ: «نَعَمْ ونعمةَ عينٍ» ـ: «والسماعُ «نَعَمْ» حَرْفُ تصديقٍ، وفي حواشي الشيخِ هكذا مُفَسَّرًا..»[3].

ـ وقالَ ـ جوابًا عن استدراكِ بعضِ تلامذةِ الزمخشريِّ عليه في ذِكْرِهِ «فَقْعَس» و«حَنْتَف» من ضِمْنِ الأعلامِ المرتَجَلَةِ مع أنَّ «فَقْعَس» عَلَمٌ منقولٌ بمعنى: البلادة، و«حَنْتَف» عَلَمٌ منقولٌ بمعنَى: الجراد المنتَّف ـ: «قُلْتُ: ولَعَلَّ الشيخَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لم يَعْتَدَّ بِهِما، إذا لَمْ يثبتا عندَه لغةً صحيحةً في القوانينِ الموثوقِ بها»[4].

ـ وقالَ في شرحِهِ لقولِ الشاعرِ:

يا لعنةَ اللَّهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ ... والصالحينَ على سِمْعَانِ من جَارِ

«و «سِمْعَانُ» بكسرِ السينِ من أسماءِ الرجالِ، كذا الروايةُ عن جارِ اللَّهِ..»[5].

(١) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٠٠ب).

(٢) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (٨٧ب).

(٣) ينظر: ص (٨١٠) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٥١) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٩٩٢) من التحقيق.

ـ قال تعليقًا على قولِ الزمخشريِّ: «أزيدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وأَخَاه»: «**حم**: قالَ صاحبُ الكتابِ: ينبغي أَنْ يَتَعَلَّقَ الضميرُ بنَفْسِهِ أو بما هو من سَبَبِهِ، فقولُه: «أزيدًا» إنما جازَ مع كونِ «عَمْرًا» أجنبيًّا من «زيد»، وذلك لأَنَّ «عَمْرًا» لَمَّا كَانَ ملتبسًا بما هو من سَبَبِهِ ـ وهو «أخاه» بالعطفِ ـ صارَ كأَنَّهُ من سَبَبِهِ . .»[1].

خامسًا: عِنَايَتُهُ بضَبْطِ الكلماتِ:

وَجَّهَ الإِسْفَنْدَرِيُّ عِنايةً خَاصَّةً بضَبْطِ ما يفتقرُ إلى الضَّبْطِ من كلماتٍ، سواءٌ في ذلك الكلماتُ المشروحةُ في أصلِ المفصَّلِ، أو الكلماتُ الواردةُ في نصٍّ من النصوصِ، وسَوَاءٌ في ذلك ضَبْطُ بِنْيَةِ الكلمةِ، أو ضَبْطُ آخِرِها ضَبْطًا إعرابيًّا، ومن الأمثلةِ على ذلك:

ـ قولُه: «. . . «لَيْسَ بثَبَتٍ» ـ بفتحتينِ ـ أَيْ: ليسَ بِحُجَّةٍ»[2].

ـ وقوله: «هَوَى في الجَبَلِ هُوِيًّا ـ بالضَّمِّ ـ، وهَوَى في البِئْرِ هَوِيًّا ـ بالفتح»[3].

ـ وذَكَرَ في ضبطِ الميمِ من قولِ الشاعرِ:

أنا ابنُ سَعْدٍ أكرمِ السَّعْدِينَا

ثلاثَ رواياتٍ: الجرَّ والنصبَ والرفعَ[4].

ـ وقالَ في شرحِهِ لقولِ الزمخشريِّ: «وأسماءُ الأفعالِ والأصواتُ»: «ورِوَايَتِيْ عن الشيخِ سيفِ الدينِ: «والأَصْوَاتِ» ـ بالجَرِّ ـ، وهكذا صَحَّحْتُهُ عندَه يومَ قراءتي بالجرِّ في نسختي، ولا مَغْمَزَ في كلتا الروايتينِ»[5].

(١) ينظر: ص (١٠٣٠) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٥٥٦) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٥٨٩) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٤٣٧) من التحقيق.

(٥) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٣٥ب).

ويَعْني بالروايتينِ: الرفعَ والجرَّ.

- ومن ضَبْطِ الأعلامِ قولُه: «وهَزَمَةُ - بفتح الهاءِ والزاءِ -، هكذا في نُسَخِ المفصَّلِ»[1].

- وقولُه: «. . . و «عَطَّافُ» و «رِيَاحُ» اسما رَجُلينِ، وهو بِكَسْرِ الراءِ والياءِ المثنَّاةِ التحتيَّةِ والحاءِ غيرِ المعجمةِ»[2].

ومن عنايةِ الإِسْفَنْدَرِيِّ بِضَبْطِ الكَلِمَاتِ أنَّه أحيانًا يُوْرِدُ نظائرَ للكلمةِ في وَزْنِها وضبطِها، ومن أمثلةِ ذلكَ قولُه - في ضَبْطِ النونِ من كلمةِ «نِكَات» -: «ويُقَالُ: «النِّكَاتُ» بالكسرِ، قِيَاسًا على «نُطْفَة» و «نِطَاف»، و «بُقْعَة» و «بِقَاع» ونحوِهما»[3].

وقولُه: «والحَفَدَةُ: الخَدَمُ، جَمْعُ «حَافِد» كـ «طَلَبَة» و «فَسَقَة» جَمْعَي «طَالِب» و «فَاسِق» . . »[4].

وقولُه: «. . . . «الخَصِيْصَةُ» تأنيثُ «الخَصِيْص» بمعنَى: المُخَاصِّ، كـ «العَشِيْرَة» تأنيثُ «العَشِير» بمعنَى: المُعَاشِر»[5].

هذه أبرزُ المظاهرِ التي تَجلَّتْ فيها شَخْصِيَّةُ فَخْرِ الدينِ الإسفنديِّ في كتابِهِ المقتبسِ، ونظائرُ هذه الأمثلةِ المذكورةِ كثيرةٌ جِدًّا لمَنْ يتأمَّلُ في الكتابِ.

(١) ينظر: ص (٤٣٦) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٨٧٩) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٥٤) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٢٥٨) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٢٩٨ ، ٢٩٩) من التحقيق.

المبحثُ الخامسُ: مصادرُ الكتابِ

مصادرُ الإسْفَنْدَريِّ في كتابِهِ «المقتبس في توضيح ما الْتَبَس» مصادرُ مُتَعَدِّدَةٌ ومُتَنَوِّعَةٌ، فقد أفَادَ من جهودِ سابقيه من العلماءِ من لدنْ سيبويهِ حتى علماءِ عَصْرِه وبِخَاصَّةٍ أساتذته الذينَ سَمِعَ مِنْهُم كثيرًا وقَيَّد سماعَه عَنْهُم في مواضِعَ كثيرةٍ من كتابِ المقتبسِ.

وبنظرةٍ مُتَأَنِّيَةٍ في مصادرِ الإسفندريِّ في كتابِ المقتَبَسِ نَجِدُها تتميَّزُ بما يلي:

١ـ وَفْرَتُها وتَعَدُّدُها، فقدْ عادَ إلى عَدَدٍ كبيرٍ من المصادرِ التي أُلِّفَتْ ما بينَ القرنِ الثاني والقَرْنِ السابعِ الذي أُلِّفَ فيه كتابُ المقتبسِ.

٢ـ تَنَوُّعُها حيثُ شَمِلَتْ علومًا مُخْتَلِفَةً فمنها مصادرُ نحويَّةٌ، ومصادِرُ لُغَويَّةٌ، ومصادِرُ أدبيَّةٌ، ومصادِرُ بلاغيَّةٌ، ومصادِرُ في التفسيرِ وعلومِ القرآنِ، ومصادِرُ في غريبِ الحديثِ والأثَرِ، ومصادرُ فِقْهِيَّةٌ، ومصادِرُ في الأنسابِ والسِّيَرِ والمناقبِ، وغيرِ ذلك.

٣ـ أصالةُ هذه المصادرِ فَقَدْ عادَ في المسائلِ النحويةِ إلى كُتُبِ النحاةِ المتقدمينَ والمتأخرينَ والمحققينَ مِنْهُمْ بالذاتِ، كما عادَ في شرحِ مادةِ المفصَّلِ إلى شروحِهِ وحواشيه على اختلافِها، وعادَ في المسائلِ اللغويةِ إلى كُتُبِ اللغةِ، وفي المسائلِ البلاغيةِ إلى كُتُبِ البلاغةِ، وهكذا صَدَرَ في مسائلِ كُلِّ عِلْمٍ عن مصادِرِه الأصيلةِ.

٤ـ التوثيقُ، فهو يُعْنَى كثيرًا بِتَوثيقِ مصادِرِه، واختيارِ النُّسَخِ التي بِخَطِّ مؤلفيها أو بخَطِّ عالمٍ من العلماءِ، أو التي ينتهي به التحقيقُ إلى تَصْحِيْحِها وتوثيقِها.

٥ـ العنايةُ بكُتُبِ الزمخشريِّ نَفْسِهِ وكُتُبِ تلامذتِهِ، إدراكًا مِنْه بِأَنَّ خَيْرَ ما يُوَضِّحُ مقاصدَ الزمخشريِّ في المفصَّلِ هو كلامُ الزمخشريِّ نفسِه، وكلامُ تلامذتِهِ الذينَ

باشروا الأخذَ عنه وتَلَقَّوْا عنه كُتُبَه؛ ولذلك فَقَدْ صَدَرَ عن أكثرِ كُتُبِ الزمخشريِّ وبِخَاصَّةٍ الكشَّاف، كما صَدَرَ عن كُتُبِ تلامذةِ الزمخشريِّ.

ومن تَتَبُّعِنَا لمصادِرِ الإسفندريِّ في المقتبسِ نَجِدُ أَنَّها تنقسمُ - في الجملةِ - قِسْمَين: مصادرُ مباشرةٌ، ومصادرُ غيرُ مباشرةٍ.

القسمُ الأوَّلُ: المصادرُ المباشرةُ، والمرادُ بمصادِرِه المباشِرَةِ أساتذتُه الذينَ سَمِعَ مِنْهُمْ ودَوَّنَ سَمَاعَه عَنْهُمْ، وأفادَ من تلك السَّمَاعَاتِ كثيراً في كتابِهِ المقتبسِ، وبخَاصَّة ما سَمِعَهُ عن أستاذِهِ سيفِ الدينِ الروزنانيِّ في أثناءِ قراءَتِهِ كتابَ المفصَّلِ عليه؛ إِذْ نَجِدُهُ في مواطنَ كثيرةٍ من شَرْحِهِ لمادَّةِ المفصَّلِ يَصْدُرُ عن مسموعِهِ مِنْ شيخِه سيفِ الدينِ، وكذلك ما سَمِعَه عن أساتذتِهِ الآخرينَ مثلِ: نَجْمِ الدينِ الزاهديِّ، ونَجْمِ الدينِ الصلاحِيِّ، وتاجِ الدينِ الكائِنِيِّ، وتاجِ الدينِ العَلَوِيِّ - وقد تَقَدَّمَتْ الإِشارَةُ إلى سَمَاعَاتِهِ تلك عندَ الحديثِ عن أساتذتِهِ [1]..

القسمُ الثاني: المصادِرُ غيرُ المباشرةِ، والمرادُ بها الكُتُبُ التي رَجَعَ إليها ونَقَلَ منها، وهي كثيرةٌ جِدّاً، ومصادِرُهُ تلكَ من الكُتُبِ تُقَسَّمُ - بِحَسَبِ إِفَادَتِهِ منها - قِسْمَيْنِ: مصادِرُ أَسَاسٌ، ومصادِرُ غيرُ أَسَاسٍ.

أولاً: مَصَادِرُه الأَسَاسُ: والمرادُ بها المصادرُ التي أَكْثَرَ من النَّقْلِ عَنْها، ونَصَّ عليها صراحةً في مقدِّمَةِ المقتبسِ، واقْتَبَسَ مادَّةَ الكِتَابِ منها، يقولُ في ذلكَ[2]: «مُقْتَبَسَةٌ موادُّهُ ومُقْتَنَصَةٌ نَوَادُّهُ من كُتُبٍ جَرَتْ مَجْرَى الشروحِ للمفصَّلِ، كـ «التَّخْمِيرِ» و«الإِيْضَاحِ» و «العَقَارِبِ» و «المُحَصَّلِ»، واستصفيتُ أيضًا ما أَثْبَتُّ في نسختي من الحواشي الصِّحَاحِ، ونَقَلْتُ ما تَضَمَّنَهُ من معاني الألفاظِ اللُّغَوِيَّةِ من كتابِ

(١) ينظر: ص (٤٧ - ٥٠) من هذه الدراسة.

(٢) ينظر: مقدمة الكتاب ص (١٤٥، ١٤٦) من التحقيق.

«الصِّحَاحِ....» .

ولِكَثْرَةِ نقلِهِ عن هذه فَقَدْ رَمَزَ لِكُلٍّ منها برمزٍ كما نَصَّ على ذلك في المقدمةِ[1]، ومصادِرُه الأساسُ على نوعينِ :

أ- مصادِرُه النحوية: وكلُّها من شروحِ المفصَّلِ، وهي خَمْسَةُ مصادِرَ على النحوِ التالي :

١- **التخميرُ** لصَدْرِ الأفاضلِ مَجْدِ الدينِ أبي مُحمَّدٍ القاسمِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ محمدٍ الخوارزميِّ المُتَوَفَّى سنةَ (٦١٧)هـ، وقد رَمَزَ الإسفنديُّ لكتابِ التخميرِ بـ «**تخ**»، وهذاالرمزُ اختصارٌ لكلمةِ «تخمير» .

٢- **الإيضاحُ في شَرْحِ المفصَّلِ** لجمالِ الدينِ أبي عَمْرو عثمانَ بنِ عُمَرَ الكرديِّ المعروفِ بابنِ الحاجبِ، المُتَوَفَّي سنةَ (٦٤٦)هـ، ورَمَزَ الإسفنديُّ له بـ «**شح**»، ويبدو أنَّ الشينَ من كلمةِ : «شَرْح» والحاء من:«ابن الحاجب» .

٣- **العقاربُ** لنَجْمِ الدينِ عثمانَ بنِ الموفَّقِ الأَذْكَانِيِّ، ورَمَزَ له بـ «**عق**» ، وهذا الرمزُ اختصارٌ لكلمةِ «عَقَارب»[2] .

٤- **المُحَصَّلُ** لأبي الفَتْحِ منتجبِ الدينِ محمدِ بنِ سَعْد المروزيِّ الديباجيِّ المُتَوَفَّي سنةَ (٦٠٩هـ)، ورَمَزَه الإسفنديُّ بـ «**شم**»، ويبدو أنَّ الشينَ من «شَرْح»، والميم من «مروزي»[3] .

٥- **حواشي المفصَّلِ** للإسفنديِّ نَفْسِهِ، وقد رَمَزَ لها بـ «**حم**» ، ويظهرُ أنَّ الحاءَ من «حواشي»، والميم من «المفصَّل» .

(١) ينظر : مقدمة الكتابِ ص (١٤٦ ، ١٤٧) من التحقيقِ.

(٢) كتابُ العقاربِ هذا من الكُتُبِ المفقودةِ.

(٣) لكتابِ المحصَّلِ هذا نسختانِ خطِّيتانِ، الأولى في مكتبةِ تشستربيتي، وقد طلبتُها بالمراسلةِ وتعذَّرَ علي الحصولُ عليها ، والثانيةُ في مكتبةِ جامعةِ برنستون وهي ناقصةٌ حيثُ بَدَأَتْ بقسمِ الحروفِ.

ب ـ مصادرُه من كُتُبِ اللُّغَةِ، اقتصرَ من كُتُبِ اللُّغَةِ على مصدرٍ واحدٍ هو: **الصِّحاحُ** لأبي نَصْرٍ إسماعيلَ بن حمَّادٍ الجَوْهَرِيِّ الفارابيِّ، المُتَوَفَّى سنةَ (٣٩٣)هـ، ورَمَزَ له الإسفنديُّ برمزِ «صح»، وهذا الرمزُ اختصارٌ لكلمةِ «صِحَاح».

ثانيًا: مصادِرُه غيرُ الأَسَاسِ: والمرادُ بها المصادرُ التي عَادَ إليها في بعضِ المواطنِ، ولم يُكْثِرْ من النقلِ عنها، ولَمْ يَنُصَّ عليها في مقدمتِهِ، بَلْ أشارَ إليها بعبارةٍ عامَّة حيثُ يقولُ: «والبواقي من الكُتُبِ غيرُ مرقومةٍ، وهي بأسماءِ أصحابِها موسومةٌ»، ومن تَتَبُّعِ مصادِرِه تلكَ أمكنَ تقسيمُها ـ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ كثرتِها ـ إلى المجموعاتِ التاليةِ:

المجموعةُ الأولى: مَصَادِرُ نحويةٌ، وهي أكثرُ مصادِرِه في كتابِ المقتبسِ، لأنَّه يَشْرَحُ كتابًا من كُتُبِ النَّحْوِ وهو كتابُ المفصَّلِ، ومن مَصَادِرِه تلك: الكتابُ لسيبويهِ[١]، والمُقْتَضَبُ للمبرِّدِ[٢]، ومِنْ كُتُبِ أبي عَلِيٍّ الفارسيِّ الإيضاحُ العَضُدِيُّ وبَعْضُ حواشِيْه[٣]، واللُّمَعُ لابنِ جنِّي[٤]، ومنها كُتُبُ عبدِالقاهرِ الجرجانيِّ كالمُقْتَصَدِ في شرحِ الإيضاحِ العَضُدِيِّ[٥]، والجُمَلِ لعَبْدِ القَاهِرِ[٦] وشَرْحِه المسمَّى التلخيص[٧]، ومنها حاشيةُ المفصَّلِ للزمخشريِّ[٨]، والهادِي للشادِي للميدانيِّ[٩]، وأسرارُ العربيَّةِ لابنِ

(١) ينظر: ص (٣٠٤) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٦٠٠) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٦٣١) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٨٩٠، ٩٨٦) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٢٩٢) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٨٦٥) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٨٩٤، ٩٢١) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (١٥١، ٣٠٥) من التحقيق.

(٩) ينظر: ص (٩٥٩) من التحقيق.

الأنباري[1]، والمِصْبَاحُ للمُطرزيِّ[2]، وشرحُ الأنموذجِ لِصَدْرِ الأَفَاضِلِ الخُوَارِزْمِيِّ[3]، والمفتاحُ للسكاكيِّ (القسمُ النحويُّ والقِسْمُ الصرفيُّ[4])، والغُرَّةُ المَخْفِيَّةُ لابنِ الخبَّازِ[5]، وحواشي المفصَّلِ للرَّوْزَنَانِيِّ[6]، والمُحَصَّلُ لفَخْرِ المَشَايخِ[7]، والكِفَايَةُ لحُسَامِ الدينِ الزاهديِّ (وهو شرحٌ للمفصَّلِ[8])، كما صَدَرَ الإِسْفَنْدَرِيُّ في بعضِ المسائلِ النحويةِ عن الكشَّافِ للزمخشريِّ وعن بعضِ كُتُبِ الأَدَبِ.

المجموعةُ الثانيةُ: مَصَادِرُ أدبيةٌ، وهذه المصادرُ من كُتُبِ الأدبِ عادَ إليها الإسفنديُّ عند معالجتِهِ لبَعْضِ الشواهدِ من كلامِ العَرَبِ شِعْرًا ونَثْرًا، وعِنْدَ إيرادِهِ أمثلةً على بعضِ القضايا النحويةِ من شِعْرِ المُحْدَثِيْنَ.

ومن مصادِرِه الأدبيَّةِ: البُخَلاءُ للجاحِظِ[9]، وكِتَابُ الحماسةِ لأبي تمَّامٍ[10]، وبعضُ شروحِ الحماسةِ كشَرْحِ المرزوقيِّ[11]، وسَقْطُ الزَّنْدِ لأبي العَلَاءِ المَعَرِّيِّ[12]، وبعضُ شروحِه كشرحِ التبريزيِّ[13] وضِرَامِ السَّقْطِ لصَدْرِ الأفاضِلِ الخوارزميِّ[14]،

(١) ينظر: ص (٤٧٥ ، ٤٧٦) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٢٦٣ ، ٤٨٤) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٤٧٥) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (١٩٢ ، ٤٧٤) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٤٩٩) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٩٧٥) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٨٢٢، ١٠٢٦) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٤٢١، ٨٩٥) من التحقيق.

(٩) ينظر: ص (٤٣٦) من التحقيق.

(١٠) ينظر: ص (١٠٤٣) من التحقيق.

(١١) ينظر: ص (٣٣٦ ، ٥٥٥) من التحقيق.

(١٢) ينظر: ص (٣٥٦، ٩٥٣) من التحقيق.

(١٣) ينظر: ص (٨٣٧) من التحقيق.

(١٤) ينظر: ص (١٨٤ ، ٦٢٦) من التحقيق.

وشرحُ شِعْرِ المتنبي لابنِ جنِّي[1]، وشَرْحُ شِعْرِ المتنبي للواحِدِيِّ[2]، وثِمَارُ القلوبِ للثعالبيِّ[3]، ومقاماتُ الحريريِّ[4] وبعضُ شروحِها كالإيضاحِ للمُطَرزيِّ[5] والتوضيحِ لصَدْرِ الأفاضلِ الخوارزميِّ[6]، ومنها بعضُ كُتُبِ الزمخشريِّ كشرحِ مقاماتِهِ[7] وربيعِ الأبرارِ ونصوصِ الأخبارِ[8] والمُسْتَقْصَى في أمثالِ العربِ[9].

المجموعةُ الثالثةُ: مَصَادِرُ لغويةٌ: وهذه المصادرُ من كُتُبِ اللُّغَةِ استعانَ بها الإسفنديُّ في شرحِ المفرداتِ الغريبةِ في متنِ المفصَّلِ أوْ في بعضِ الشواهدِ النثريَّةِ والشعريَّةِ، كما استعانَ بها في بَيَانِ اشتقاقِ بعضِ الكلماتِ وفي بيانِ ضبطِ بعضِ الصِّيَغِ.

ومن مصادِرِه اللُّغَوِيَّةِ تلك: النوادرُ في اللُّغَةِ لأبي زيدٍ الأنصاريِّ[10]، وكتابُ ما تَلْحَنُ فيه العوامُّ للسجستانيِّ[11]، وديوانُ الأَدَبِ للفارابيِّ[12]، وسِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ لابنِ جِنِّي[13]، ومُجْمَلُ اللغةِ لابنِ فارسٍ[14]، وأَسَاسُ البَلَاغَةِ للزمخشريِّ[15]،

(١) ينظر: ص (٢٤٥) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٥٥٣) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٨٠، ٤٣١) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٥٧، ٦٠٢) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٣٣١) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٣٩٢) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (١٥٢) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٣١٩) من التحقيق.

(٩) ينظر: ص (٣٢٤) من التحقيق.

(١٠) ينظر: ص (٣٠٠) من التحقيق.

(١١) ينظر: ص (٩٨٨) من التحقيق.

(١٢) ينظر: ص (٣٤٢، ٤١٠) من التحقيق.

(١٣) ينظر: ص (٥٩٧) من التحقيق.

(١٤) ينظر: ص (٩٥٤) من التحقيق.

(١٥) ينظر: ص (٣٦٩) من التحقيق.

والمغربُ في ترتيبِ المُعْرِبِ للمُطرزيِّ[1]، والإقناعُ لِمَا حُوِيَ تَحْتَ القِنَاعِ للمُطرزيِّ أيضًا[2]، وفِصَاحُ اللُّغَةِ مُخْتَصَرُ الصحاحِ[3].

المجموعةُ الرابعةُ: مَصَادِرُ فِقْهِيَّةٌ، وهذه المصادِرُ الفقهيَّةُ استعانَ بها الإسفنديُّ في توضيحِ بعضِ القضايا الفقهيةِ التي تَنْبَنِي على مَسَائِلَ نحْوِيَّةٍ.

ومن مصادِرِه الفقهيةِ: الفَتَاوَى الكُبْرَى لأبي يُوْسُفَ صاحبِ أبي حنيفةَ[4]، والجامعُ الصغيرُ لمحمدِ بنِ الحَسَنِ صَاحِبِ أبي حنيفةَ[5]، وشرحُ الجامعِ الكبيرِ للجَصَّاصِ[6]، وطِلْبَةُ الطَّلَبَةِ لنَجْمِ الدينِ النسفيِّ[7]، وأَذْكَارُ الصلاةِ لزينِ المشايخِ[8]، وقِنْيَةُ المُنْيَةِ لنَجْمِ الدينِ الزاهديِّ[9].

المجموعةُ الخامسةُ: مصادِرُ من كتبِ التفسيرِ وعلومِ القرآنِ، استعانَ بهذه المصادرِ في توضيحِ مسائلَ نحويةٍ تَتَّصِلُ ببعضِ الآياتِ القرآنيَّةِ ـ على اختلافِ القراءاتِ الواردةِ فيها ـ، كما استعانَ بها في بَيَانِ أحكامِ الوقفِ وفي بعضِ الفوائدِ التفسيريةِ الأُخْرَى.

ومن مصادِرِه تلك: الحُجَّةُ للقراءِ السبعةِ لأبي علي الفارسيِّ[10]، وتفسيرُ نَجْمِ

(١) ينظر: ص (١٦٦ ، ٥٧٢) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٣٩) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٣٩) من التحقيق ، وق (١٢٠) من المجلد الثاني.

(٤) ينظر: ص (٢٤٠) من التحقيق.

(٥) ينظر: ق (١٠٠ب) من المجلد الأول.

(٦) ينظر: ص (٢٠٥) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٤٢٦) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (١٨١) من التحقيق.

(٩) ينظر: ص (٩٦٨) من التحقيق.

(١٠) ينظر: ق (٨٨أ) من المجلد الأول.

الدينِ النسفيِّ[1]، وتفسيرُ الكَشَّافِ للزمخشريِّ[2]، وعِلَلُ الوقوفِ للسجاوندِيِّ[3].

المجموعةُ السادسةُ: مَصَادِرُ من كتبِ الأنسابِ والسِّيَرِ والمناقبِ، وهذه المصادرُ استفادَ منها فيما يتَّصِلُ ببعضِ الأَعْلَامِ والقَبَائِلِ.

ومن مصادِرِه تلك: كتابٌ في الأنسابِ لزَيْنِ المشايخِ اسمُه «منازلُ العَرَبِ[4]»، والمواهبُ الشريفةُ في مناقبِ أبي حَنِيْفَةَ لأبي الحَسَنِ البيهقيِّ[5]، ومناقبُ أبي حنيفةَ (هكذا وَرَدَ في المُقْتَبَسِ بلا نسبةٍ[6]).

المجموعةُ السابعةُ: مصادرُ من كُتُبِ الحديثِ والأثرِ، وتَشْمَلُ كُتُبَ غريبِ الحديثِ، وقد استفادَ من هذه المصادرِ في فوائدَ حديثيةٍ ولُغَوِيَّةٍ.

ومن مصادِرِه تلك: صحيحُ مُسْلِمٍ[7]، وكتابُ الغريبينِ للهَرَوِيِّ[8]، والفائقُ في غريبِ الحديثِ للزمخشريِّ[9].

المجموعةُ الثامنةُ: مصادرُ بلاغيَّةٌ، وهذه المصادرُ من كُتُبِ البلاغةِ استفادَ منها الإسفندريُّ في بعضِ التراكيبِ النحويَّةِ المُنْطَوِيَةِ على أسرارٍ بلاغيةٍ.

ومن مصادِرِه تلك: دلائلُ الإعجازِ لعبدِ القاهرِ الجرجانيِّ[10]، ونهايةُ الإيجازِ في

(١) ينظر: ص(٢١٨)من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٦١، ١٠٢٧) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٩٦٦) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٧٦٧) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٣١٧) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٢٠٥) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٥٥٨) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٢١٩، ٢٢١) من التحقيق.

(٩) ينظر: ص (١٨٨، ٤١٢) من التحقيق.

(١٠) ينظر: ص (١٠٢٣) من التحقيق.

درايةِ الإعجازِ لفَخْرِ الدينِ الرازيِّ[1]، كما نَقَلَ بعضُ الفوائدِ البلاغيةِ عن الكشَّافِ للزمخشريِّ[2] وعن بعضِ كُتُبِ النحوِ.

المجموعةُ التاسعةُ: مصادِرُ مجهولةُ المؤلِّفِ عندَ الإِسْفَنْدَرِيِّ، وهذه المصادرُ مُنَوَّعَةٌ، فمنها ما هو في النحوِ، ومنها ما هو في الأدبِ ومنها ما هو في التاريخِ، وهي مجهولةُ النسبةِ لَدَى الإسفنديِّ، لَمْ يَتَمَكَّنْ من نسبتِها إمَّا لِخُلُوِّها من اسمِ المؤلِّفِ، وإما لِبَتْرٍ ذَهَبَ باسمِ المؤلِّفِ، ولذلك فهو يذكرُها بأوصافِها كقولِه: «وقدْ عثرتُ في كتابٍ مكسورٍ على بعضِ حِكَمِ الشِّعْرِ والمعاني قديمِ الخَطِّ..[3]»، وكقولِه: «وفي بعضِ الحواشي الموثوقِ بها خَطًّا»[4]، ولَمَّا فاتَه التعرُّفُ على مؤلِّفي هذه المصادرِ تَحَرَّى فيها التوثيقَ والأصالةَ[5].

كما صَدَرَ الإسفنديُّ في بعضِ المسائلِ المُتَعَلِّقَةِ بالخَطِّ عن كِتَابِ الكُتَّابِ لابنِ درستويهِ[6]، وفي مسألةٍ عَروضيَّةٍ عن كتابِ القِسْطَاسِ في عِلْمِ العَرُوضِ للزمخشريِّ[7].

تلك هي أَهَمُّ مصادِرِ الإسفنديِّ التي أفادَ منها وقَيَّدَ عنها مادَّةَ كتابِهِ المقتبسِ في توضيحِ ما التبسَ، وهي مصادِرُ أَصِيْلَةٌ غنيةٌ بمادَّتِها العلميَّةِ.

* * * * *

(١) ينظر: ص (٥٩٤، ٦٦٤) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٢٨٥) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٤١) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (١٠٢١) من التحقيق.

(٥) ينظر نماذج من مصادره المجهولة المؤلف ص (٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٤٨٤) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٩٧٠) من التحقيق.

المبحثُ السادسُ: شواهدُ الكتابِ

استشهدَ فخرُ الدينِ الإسفندريُّ في كتابِ المقتبسِ في توضيحِ ما الْتَبَسَ على مُخْتَلِفِ القضايا النحويةِ واللُّغَوِيَّةِ بالشواهدِ الفصيحةِ المعروفةِ عندَ النحاةِ المُسْتَمَدَّةِ من السماعِ، وقدْ أمكنَ تقسيمُ شواهدِهِ إلى أربعةِ أنواعٍ:

أولاً: الشواهدُ القرآنيَّةُ:

لاشَكَّ أَنَّ القُرآنَ الكريمَ هو أوثقُ نَصٍّ يُطْمَأَنُّ إليه في بناءِ القاعدةِ النحويَّةِ، ولذا نَجِدُهُ يحتلُّ الصدارةَ في أعمالِ أكثرِ النحويينَ، وقد استشهدَ فخرُ الدينِ الإسفنديُّ في المقتبسِ بآياتٍ قرآنيَّةٍ كثيرةٍ، تجاوزتْ في الجُزْءِ المُحَقَّقِ (١٧٠) آيةً، وجاءَ استشهادُه بالقراءاتِ القرآنيةِ على اختلافِها من متواترةٍ وشاذَّةٍ، ومن القراءاتِ القرآنيةِ المتواترةِ ما أجمعَ عليه قراءُ المتواترِ كقوله تَعَالَى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1]، وقُرِئَ في الشوَاذِّ: ﴿وَالظَّالِمُونَ﴾[2].

ومنها ما اختلفوا فيه كقولِه تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[3] فقدْ قرأَها عاصمُ والكسائيُّ ويعقوبُ بالتنوينِ، وقرأَها الباقونَ بدونِ تنوينٍ، ورُوِيَ عن أبي عَمْرٍو الوجهانِ[4].

ومن القراءاتِ الشَّاذَّةِ التي استشهدَ بها قِرَاءَةُ ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ...﴾[5]، فقد قرأها بنصبِ «الزانيةَ» عيسى بنُ عُمَرَ ويَحْيَى بنُ يَعْمُرَ وعَمْرُو بنُ فائِدٍ وشيبةُ

(١) سورة الإنسان، الآية: (٣١).

(٢) ينظر التعليق على هذه القراءة ص (١٠٢١) من التحقيق.

(٣) سورة التوبة، الآية: (٣٠).

(٤) ينظر: ص (٩٠٥) من التحقيق.

(٥) سورة النور، الآية: (٢).

وأبو السمَّالِ وغيرُهم[1].

وحينَ يسوقُ قراءةً من القراءاتِ سَوَاءٌ كانتْ متواترةً أو شاذَّةً فالغالبُ ألاَّ ينسبَها إلى مَنْ قَرَأَ بها كقولِه: «ومثالُه قولُه: ﴿والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ..﴾[2] قُرِئَ بالرفعِ والنصبِ»[3]، وكقولِه: «والدليلُ على تخفيفِهِ بحذفِ الهمزةِ قراءَةُ من قَرَأَ: ﴿بَيْنَ المَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[4]...»[5].

وقد يَنْسِبُ القراءَةَ إلى مَنْ قَرَأَ بها، ولكنَّ ذلك قليلٌ[6].

ومن الآياتِ القرآنيَّةِ ما اسْتَشْهَدَ به الإِسْفَنْدَرِيُّ استشهادًا لُغَوِيًّا، كاستشهادِهِ على اللفيفِ بمعنَى: الاجتماعِ بقولِه تعالى: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾[7] أي: مُجْتَمِعِيْنَ مُخْتَلِطِيْنَ[8]، وكاستشهادِهِ بقولِه تعالى: ﴿وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ..﴾[9] على الحَفَافِ بمعنَى الاستدارةِ حَوْلِ الشيءِ[10].

ثانيًا: شواهدُه من الحديثِ والأَثَرِ:

وَقَعَ خلافٌ بينَ مُتَأَخِّرِي النحاةِ في جوازِ الاحتجاجِ بحديثِ الرسولِ ﷺ - حاصِلُه أنَّ مِنَ العلماءِ مَنْ أَجَازَ الاحتجاجَ بالحديثِ النبويِّ مطلقًا، وعليه ابنُ مالكٍ والرَّضِيُّ

(١) ينظر: ص (١٠٣٤) من التحقيق.

(٢) سورة يس، من الآية: [٣٩].

(٣) ينظر: ص (٢٣٤) من التحقيق.

(٤) سورة الأنفال، من الآية: [٢٤].

(٥) ينظر: ص (٩٠٢) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٩٣٧، ٩٧٦) من التحقيق.

(٧) سورة الإسراء، من الآية: [١٠٤].

(٨) ينظر: ص (١٧٠، ١٧١) من التحقيق.

(٩) سورة الكهف، من الآية: [٣٢].

(١٠) ينظر: ص (١٨٢) من التحقيق.

وغيرُهما، ومِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ مطلقًا، وعليه أبو حَيَّانَ وابنُ الضائعِ، وطائفةٌ ثالثةٌ جوَّزوْا الاحتجاجَ بما ثَبَتَ أَنَّ الرسولَ ـ ﷺ ـ قَالَه على الوَجْهِ المَرْوِيِّ، وذلك نادِرٌ جِدًّا، وعليه الشاطبيُّ والسيوطيُّ[1].

واسْتَشْهَدَ الإسفنديُّ في الجُزْءِ المُحَقَّقِ من المقتبسِ بما يقاربُ (٣٠) نَصًّا من الحديثِ والأَثَرِ، ولكنَّ الملاحظَ أَنَّ أكثرَ استشهادَه بالحديثِ والأثرِ على مسائلَ لُغَوِيَّةٍ كاستشهادِهِ بقولِ الرسولِ ـ ﷺ ـ: «إِنَّ الجَفَاءَ والقَسْوَةَ في الفدَّادِيْنَ» على أَنَّ معنَى فَدَّادٍ: شديدُ الصوتِ[2]، وكاستشهادِهِ بقولِه ـ ﷺ ـ: «بَلْ عرشُ كعرشِ موسى خشباتٌ وثُمَام» على أَنَّ المرادَ بالثمامِ: نَبْتٌ ضعيفٌ[3].

ورُبَّمَا اسْتَشْهَدَ بالحديثِ على مسألةٍ نحويَّةٍ، كاستشهادِهِ بقولِ الرسولِ ـ ﷺ ـ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجاهليَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيهِ...» على أَنَّ الأَفْصَحَ في «هَنٌ» النقصُ[4].

ورُبَّمَا أوردَ الحديثَ للتمثيلِ، كتَمْثِيْلِهِ بقولِه ـ ﷺ ـ: «سلمانُ مِنَّا أَهْلَ البيتِ» على الاختصاصِ[5]، فقدْ دَلَّتْ عبارتُه على أَنَّه ساقَه للتمثيلِ لا للاحتجاجِ.

ورُبَّمَا استدلَّ بالحديثِ على المعنَى فَحَسْب، كاستدلالِهِ بقولِه ـ ﷺ ـ: «أَعْرِبُوْا القرآنَ والتمسوا غَرَائِبَهُ» على فَضْلِ تَعَلُّمِ علومِ العربيَّةِ[6].

ثالثًا: الشِّعْرُ:

الشعرُ العربيُّ الفَصِيْحُ من أقوى الدعائمِ التي قَامَ عليها الاحتجاجُ النحويُّ

(١) ينظر هذا الخلاف في: الاقتراح للسيوطي ص ٥٢ - ٥٥، خزانة الأدب ١/ ٩-١٥.

(٢) ينظر: ص (٣٢٧) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٤٥) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٤٧٢) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٩٦٢) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٢٦٨) من التحقيق

واللغويِّ، وتَكْمُنُ قُوَّتُه في كونِه كَلاَمًا موزونًا مُقَفًّى يَنْدُرُ أَنْ يَتَعَرَّضَ للزيادةِ أو النقصِ.

وقد حَدَّدَ أَئِمَّةُ النحوِ وعُلَمَاءُ اللُّغَةِ عَصْرَ الاحتجاج بأنَّه يبدأُ من العصورِ الجاهليَّةِ ويمتدُّ حتَّى منتصفِ القرنِ الثاني أو بَعْدَه بقليلٍ في الحواضِرِ، ويستمرُّ في البوادِي حتى نهايةِ الثالثِ، وبعدَ ذلك لَمْ يأخذُوْا عن حَضَرِيٍّ ولا بَدَوِيٍّ.

وجاءتْ شواهدُ الإسفندريِّ في المُقْتَبَسِ من شِعْرِ الفصحاءِ الذينَ وُجِدُوا في عُصُوْرِ الاحتجاجِ، وقَدْ بَلَغَتْ شواهدُه في الجُزْءِ المُحَقَّقِ أكثرَ من (٢٠٠) شاهد، منها (٤٧) شاهدًا في أَصْلِ المفصَّلِ.

وساقَ الإِسْفَنْدَرِيُّ أبياتًا كثيرةً لِشُعَرَاء جاؤُوا بعدَ عصورِ الاحتجاجِ كأبي العلاءِ المَعَرِّيِّ وأبي الطيِّبِ المتنبِّي والأَبِيْوَرْدِيِّ والزمخشريِّ، كما أوردَ أبياتًا من شِعْرِهِ هُوَ، وهذه الأبياتُ إِنَّمَا ساقَها للتمثيلِ لا للاحْتِجَاجِ، ولذلك يقولُ بعدَ أَنْ أنشدَ بيتًا من شعرِه: «وإِنَّمَا أثبتُّه للتأنيسِ لا للاحْتِجَاجِ بنحوِ قولِ رؤبةَ والعَجَّاجِ أو أبي سَعِيْدٍ الحَسَنِ والحَجَّاجِ»[1].

واستشهدَ الإسفندريُّ بعددٍ من الأبياتِ لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ من النحاةِ إلى الاستشهادِ بها كقولِ الشَّمَّاخِ:

ولَمَّا رأيتُ الأَمرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ ... تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الفؤادِ بِشَمَّرَا

استشهدَ به على مجيءِ «شَمَّر» عَلَمًا لناقةٍ منقولاً عن فعلٍ ماضٍ[2].

ومن شواهدِ الإسفنديِّ ما هو شاهدٌ على قَضِيَّةٍ لُغَوِيَّةٍ، ومن ذلك استشهادُه على النَّصِّ بمعنَى: الرفعِ بقولِ امرئِ القَيْسِ:

(١) ينظر: ص (٢٢٥) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٣٦) من التحقيق.

وجيدٍ كجيدِ الـرئمِ ليـسَ بفاحـشٍ إذا هـي نَصَّتْـهُ ولا بِمُعَـطَّـلِ

أَيْ: إذا هي رَفَعَتْه[1].

ومن شواهدِهِ ما هو شاهِدٌ على المعنَى لا على قضيَّةٍ نَحْويَّةٍ، ومن ذلك قولُ الحماسِيِّ:

أكنيـهِ حينَ أناديـهِ لِأُكْرِمَـه ولا أُلَقِّبُـه والسـوءةَ اللَّقَـبَا

استشهدَ به على أنَّ الكنيةَ للتكريمِ واللقبَ للإهانةِ[2].

ومن ذلك أيضًا قولُ الشاعرِ:

ومختبطٍ قدْ جاءَ أوذي قرابةٍ فما اعْتَذَرَتْ إبِلي إليه ولا نَفْسِي

استشهدَ به على إسْنَادِ الاعْتِذَارِ للإبِلِ[3].

وقد حرصَ الإسفندريُّ على إتمامِ البيتِ إنْ كانَ ناقِصًا، وذِكْرِ بيتٍ قبلَه أو بعدَه إنْ احتاجَ الأمرُ إلى ذلك، يقولُ في شرحِهِ لقولِ امرئِ القيسِ:

فلو أَنَّ ما أَسْعَى لأدنَى معيشـةٍ كَفَانِي ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ:

«ثمَّ بعدَه:

ولكنَّمـا أَسْعَـى لمَجْـدٍ مُؤَثَّـلٍ وقـدْ يُـدْرِكُ المجـدَ المؤثَّلَ أمثالي

قلـتُ: لابـُـدَّ مـن حِفْـظِ البيتِ الثانـي؛ لأَنَّ بـه يَظْهَـرُ تَصْحِـيْحُ البـيتِ الأولِ»[4].

وحينَ يتناولُ الإسفنـدريُّ شاهدًا بـالشرحِ فإنَّه يوضِّـحُ معانِيَ مـفرداتِهِ، وقـد يَعْزُوْهُ

(١) ينظر: ص (٢١٧) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣١٧) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (١٠٤٣) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٦٢٩) من التحقيق.

إلى قائِلِه ويُنَظِّرُ له[1].

رابعًا: أَقْوَالُ العَرَبِ:

تحتلُّ أقوالُ العَرَبِ النثريةُ المسموعةُ من فُصَحَاءِ العَرَبِ مكانةً في الاستشهادِ عندَ النحاةِ، والمرادُ بأقوالِ العَرَبِ ما نُقِلَ عنهم من مَثَلٍ سَائِرٍ أو قَوْلٍ مأثورٍ أو حكايةٍ مسموعةٍ.

وقد بَلَغَتْ شواهدُ الإِسْفَنْدَرِيِّ في الجُزْءِ المُحَقَّقِ من المقتبسِ ما يزيدُ على (٦٠) شاهدًا، ما بينَ مَثَلٍ سائرٍ وقولٍ مأثورٍ وحكايةٍ مسموعةٍ، من بينِها حَوَالَي (٣٣) شاهِدًا في أَصْلِ المفصَّلِ.

وقد أَوْلَى الإسفندريُّ أمثالَ العَرَبِ عنايةً كُبْرَى في الاستشهادِ، واهتمَّ بها اهتمامًا واضِحًا لِأَنَّ المَثَلَ لا يقبلُ التغييرَ، ولذلكَ فهو يقولُ: «الكلامُ إذا ثَبَتَتْ مَثَلِيَّتُه حَرُمَتْ فيه التغييراتُ كما في: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبَنَ» - بكسرِ التاءِ - وإِنْ كانَ المُخَاطَبُ رَجُلاً»[2].

ونَقَلَ عن أبي عَلِيٍّ الفارسيِّ أنَّ النَّظْمَ والمَثَلَ كالأخوينِ في تَحَمُّلِ الضرورةِ؛ لِأَنَّ الغرضَ منهما التسييرُ والتشهيرُ[3].

ومن الأمثالِ التي اسْتَشْهَدَ بها قولُهُم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذانَابٍ» استشهدَ به مَرَّةً على أَنَّ تنكيرَ الكلمةِ قد يأتي للتفخيمِ[4]، ثم استشهدَ به تَبَعًا للزمخشريِّ على أَنَّ المبتدأَ قد يأتي نَكِرَةً غيرَ موصوفةٍ، وإِنَّما حَسُنَ الابتداءُ بالنكرةِ لأَنَّها في حُكْمِ المنفيِّ، إِذْ المرادُ: مَا أَهَرَّ ذانَابٍ إِلَّا شَرٌّ[5].

(١) ينظر: ص (٣٩٠، ٣٩١، ١٠١٧، ١٠١٨) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٨٠٣) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٩٥٦) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٢٣٢) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٢) من التحقيق.

وليستْ جميعُ الأمثالِ مَسُوْقَةً للاحتجاجِ النحويِّ، بَلْ إنَّ منها ما أَوْرَدَهُ الإِسْفَنْدَرِيُّ بِمُنَاسَبَةِ شرحِه لكلمةٍ لُغَوِيَّةٍ، مِثْل: «الحَقُّ أبلجُ والباطلُ لَجْلَج»، ذَكَرَه بمناسبةِ شرحِه لكلمةِ «أَبْلَج»[1]، ومنها ما ذَكَرَه بمناسبةِ حديثِهِ عن عَلَمٍ من أعلامِ الحيواناتِ، مثلُ: «دُوْنَ عُلَيَّانَ خَرْطُ القَتَادِ»[2] ومِثْلُ: «على أهلِهَا دَلَّتْ براقشُ»[3]، ذَكَرَهُمَا بمناسبةِ حديثِهِ عن «عُلَيَّان» عَلَمًا على جَمَلٍ، و «بَرَاقِش» عَلَمًا على كَلْبَةٍ، ومنها ما ذَكَرَهُ للتَّمَثُّل به نَحْوُ: «القولُ ما قَالَتْ حَذَام»[4]، ومنها ما ذَكَرَهُ للتنظيرِ به على مَثَلٍ آخَرَ نَحْوُ: «رُهْبَانَكَ خيرٌ من رُحْمَانَكَ» و «رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوت»، فقدْ نظَّر بِهِما لقولِهِم في المَثَلِ: «أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ»[5].

ومن الأقوالِ المأثورةِ التي احتجَّ بها قولُهم: «لِكُلِّ فرعونٍ موسى»[6]، وقولُهُم: «شُلَّتْ بعضُ أَنَامِلِه»[7].

ومن الحكاياتِ المسموعةِ حكايةُ الخليلِ وسيبويهِ: «لا أَدْرِ» ـ على الاجتزاءِ بالكسرةِ عن الياءِ [8] ـ.

فهذِهِ الشواهدُ التي احْتَجَّ بها الإِسْفَنْدَرِيُّ أَعْطَتْ كتابَ المقتبسِ قِيْمَةً عِلْمِيَّةً تَمَثَّلَتْ في وَفْرَةِ الشواهدِ، ودَعْمِ القواعِدِ النحويةِ بأدِلَّةِ النقلِ القويَّةِ.

* * * * *

(١) ينظر: ص (٢٠١) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٦٤) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٥٣٥) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٤٢، ٨١١) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٨٠١، ٨٠٢) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٤٢٢) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٩٤٥) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٩٣٤) من التحقيق.

المبحثُ السابعُ: أَثَرُ الكتابِ فِيمَنْ بعدَه

فرغَ الإِسفنديُّ من تأليفِ كتابِ المقتبسِ في توضيحِ ما الْتَبَسَ في ضحوةِ يومِ الأربعاءِ الرابعِ والعشرينَ من شوال سنةَ (٦٧٨)هـ، كما صَرَّحَ بذلك في نهايةِ المجلَّدِ الثاني[١].

وقد لَقِيَ كتابُ المقتبسِ اهتمامًا من العلماءِ منذُ أَنْ فَرَغَ منه مؤلِّفُهُ وخَرَجَ للناسِ، فقدْ نَقَلَ عنه طائفةٌ من العلماءِ عاشوا بين القرنينِ السابعِ والثامنِ، كما نَقَلَ عنه علماءُ آخرونَ جاؤوا بعدَ ذلكَ، وظَهَرَ أَثَرُ كتابِ المقتبسِ جَلِيًّا في مُؤَلَّفاتِ هؤلاءِ العلماءِ، ومِمَّنْ تأَثَّرَ بكتابِ المقتبسِ واستفادَ منه:

١- **حُسَامُ الدينِ السغناقيُّ** المُتَوَفَّى سنةَ (٧١٤)هـ، وهو أَحَدُ تلامذةِ المؤلِّفِ، نَقَلَ عنه في كتابِهِ المُوَصَّلِ في شَرْحِ المفصَّلِ، يقولُ في مقدِّمتِه[٢]: «وما وَقَعَ من بينِ الشروحِ مثلُ الشرحينِ الآخِرَيْنِ المنسوبينِ إلى العالمينِ الباهِرَينِ، أحدُهُما: الإقليدُ...» إلى أَنْ قالَ: «... والثاني: المقتبسُ المنسوبُ إلى العالمِ النحريرِ ذي الفضلِ الغزيرِ، سلطانِ الأفاضلِ رئيسِ الأماثلِ، الموصوفِ بِحُسْنِ التواضعِ مع فَضْلِه الباهرِ، المنعوتِ بأكرمِ الشَّمَائلِ مع عِلْمِهِ الزاهرِ، الإمامِ المُحَقِّقِ والحَبْرِ المدقِّقِ فَخْرِ الدينِ أبي عاصمٍ عليِّ بنِ عُمَرَ بنِ الجليلِ بن عَلِيٍّ الإسفنديِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -...».

ثم ذَكَرَ أَنَّه جَبَرَ نُقْصَانَ ما فَاتَ عن أحدِهما بما ذُكِرَ في الآخَرِ، وجَمَعَ بينَهما فيما اتَّفَقَا فيه.

ونَقَلَ السغناقيُّ من المقتبسِ نُصُوْصًا كثيرةً جِدًّا، وفي كثيرٍ من المواضعِ التي نَقَلَها

(١) ينظر: المجلد الثاني من المقتبس ق (١٤٥ب).

(٢) ينظر: الموصَّل ق (٢).

من مَصْدَرَيه لَمْ يُصَرِّحْ بنقلِه اعتماداً على ذِكْرِ هذينِ المصدرينِ في المقدِّمَةِ، وفي بعضِها يُصَرِّحُ بالنقلِ، ومن النصوصِ التي نَقَلَها عن المقتبسِ مُصَرِّحًا بها ما يلي:

ـ قالَ في فَصْلِ معنَى الكلمةِ والكلامِ: «ثُمَّ قالَ صاحبُ المقتبسِ: قُلْتُ: ولا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ في «الرجل» أو «المسلمونَ»: إنَّهُما كلمتانِ؛ لأَنَّ دلالةَ اللَّامِ في قولِنا: «الرجل» كدلالةِ التنوينِ في قولِنا: «رَجُل» في كونِ كُلِّ واحدٍ منهما حَرْفًا دالًّا على معنًى، وإنْ كَانَا لا يستقِلاَّنِ استقلالَ الكلماتِ المُسْتَبِدَّةِ، ألا تراهُمْ قالوا في «ذَلِكَ» ـأَيْ: في لَفْظِ «ذَلِكَ»ـ: إنَّه ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ اسمُ الإِشَارَةِ واللَّامُ والكافُ، فلا عليكَ أيضًا أَنْ تقولَ في نحو «مُسْلِمُوْنَ»: إنَّه كلمتانِ....»[1].

وهذا النصُّ موجودٌ في المقتبسِ[2]، إلَّا أَنَّ السغناقيَّ تَصَرَّفَ فيه تَصَرُّفًا يسيرًا.

ـ وقالَ في فَصْلِ المنصوبِ بالمستعملِ إظهارُه: «وقولُه: «شَرَّ الناسِ» «زَيْدًا» يَصِحُّ أن يكونَ مثالينِ على طريقةِ اللَّفِّ، الأول منهما متعلقٌ بقوله: «أخذ يضرب»، والثاني ـ وهو «زيدًا» ـ متعلقٌ بقوله: «أو قال: أضْرِبُ...»، قال صاحب المقتبس: فكأني به مسموعًا عن شيخنا..»[3].

وهذا النص موجودٌ في المقتبس[4].

٢- **عَلِيُّ بنُ محمدِ بنِ دهقانَ النَّسَفِيُّ الكَبَنْدِيُّ**، كانَ حَيًّا سنةَ (٧١٩)هـ، نَقَلَ عن المقتبسِ في كتابِهِ المَقَالِيدِ شَرْحِ المُفَصَّلِ، يَقُوْلُ في مقدِّمَتِهِ مشيرًا إلى مصَادِرِه: «وَجَمَعْتُ نُخَبَ ما في الإيضاحِ والمقتبسِ والمُحَصَّلِ والعقاربِ والإقليدِ ...»[5].

(١) ينظر: الموصَّل ق (٩ب، ١٠أ).

(٢) ينظر: ص (٢٧٧، ٢٧٨) من التحقيق.

(٣) ينظر: الموصَّل ق (٧٤أ).

(٤) ينظر: ص (٨٥٦) من التحقيق.

(٥) ينظر: المقاليد للنسفي ق (٢ب).

وأكثرُ النقولِ التي نَقَلَها عن الإسفندريِّ وغَيْرِهِ لَمْ يُصَرِّحْ بنسبتِها إلى أصحابِها، وبَعْضُ نُقُوْلِهِ عن المقتبسِ جَاءَتْ في مَقَامِ رَدِّهِ على الإسفندريِّ، ومِنَ المواضعِ التي نَقَلَها عن المقتبسِ:

ـ قالَ تعليقًا على قولِ الشاعرِ:

على أَطْرِقَا باليـاتُ الخِيَـا ... مِ إلا الثُّمَامُ وإلاَّ العِصِـيّ:

«وما أجابَ به بعضُ الشارحينَ عَنْه من أَنَّ معنَى «أَطْرِقا»: أَطْرِقْ أَطْرِق كما قالوا في تأويلِ «قِفَانَبْكِ...»ـ: معناه: قِفْ قِفْ، وفي ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[1] أَلْقِ أَلْقِ، جوابٌ لايسمِنُ ولا يُغْنِي من جوعٍ، ولا ينقذُكَ من الإشكالِ المسموعِ..»[2] إلى آخرِ كلامِهِ، ويعنِي ببعضِ الشارحينَ الإسفندريَّ حَيْثُ أَجَابَ عن البيتِ المذكورِ بقولِهِ: «قُلْتُ: ويَصِحُّ أَنْ يكونَ «أَطْرِقْ» أَمْرًا للواحدِ، وتثنيتُه تثنيةُ الفِعْلِ لا الفَاعِلِ، كأَنَّهُ قال: أَطْرِقْ أَطْرِقْ...»[3] إلى آخرِ كلامِه.

ـ وقولُه: «في بعضِ الشروحِ: أَنَّهُ حُكِيَ عن المُصَنِّفِ أَنَّ «لا إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ» مبتدأٌ وخَبَرٌ، من غيرِ تقديرِ خَبَرٍ محذوفٍ، فقِيْلَ له: كَيْفَ ساغَ كونُ المبتدأِ نكرةً والخَبَرُ معرفةٌ؟، فقالَ: إِنَّ للمبتدأِ مع المنفيِّ حُكْمًا وحالاً ليسَ له بغيرِ النَّفْيِ، وهَكَذَا وُجِدَ هذا الكلامُ بعينِهِ في حاشيةٍ للإيضاحِ منقولةٍ عن الشيخِ عبدِالقاهرِ[4]».

وهذا النصُّ موجودٌ في المقتبسِ[5].

(١) سورة ق، من الآية (٢٤).

(٢) ينظر: المقاليد للنسفي ق (٢٤ب).

(٣) ينظر: ص (٣٤٤، ٣٤٥) من التحقيق.

(٤) ينظر: المقاليد للنسفي ق (٩٢أ).

(٥) ينظر ص (٧٦٥) من التحقيق، وينظَر نموذج آخر لنقلِ ابنِ دهقانَ النسفيِّ عن المقتبسِ ص (١٠٢١، ١٠٢٢) من التحقيق.

٣- **فخرُ الدينِ الخُوَارِزْمِيُّ** المُتَوَفَّى قَبْلَ سنةِ (٧٥٠)هـ، نَقَلَ في كتابِهِ شَرْحِ أبياتِ المفصَّلِ عن المقتبسِ وعَنْ التخميرِ نُصُوْصًا كثيرةً جِدًّا، كما نَقَلَ عن غيرِهما.

ومن النصوصِ التي نَقَلَها فخرُ الدينِ الخُوَارِزْمِيُّ عن المقتبسِ ما يلي:

- قَالَ في شرحِهِ لقولِ الشاعرِ:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ:

«قالَ صاحبُ المقتبسِ: و «عَلَيْنَا» مُتَعَلِّقٌ بـ «ظُلْمًا»، أي: لظلمِهم علينا، و «فَدِيْدُ» لا يجوزُ أَنْ يكونَ عامِلاً في «ظُلْمًا»؛ لأَنَّهُ مصدرٌ، والمَصْدَرُ لا يعملُ مؤخَّرًا، ولكنَّهُ دَلَّ على «فَادِّينَ»....»[١].

وهذا النصُّ موجودٌ في المقتبسِ[٢].

- وقالَ في شرحِهِ لقولِ الأَعْشَى:

إِنَّ مَحَـلاً وإِنَّ مُـرْتَحَـلاً وإِنَّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مَهَلَا:

«وفي المقتبسِ: ورُوِيَ: «ما مَضَوْا» وهي مصدريَّةٌ، أَيْ: في أصحابِ السَّفَرِ سَعَةٌ، منذُ قديمٍ مَضَوا على هذا السَّنَنِ»[٣].

وهذا النصُّ موجودٌ في المقتبسِ[٤].

٤- **محمدُ بنُ يوسفَ بنِ عَلِيِّ بنِ سَعِيْدٍ الكرمانيُّ**، المُتَوَفَّى سنةَ (٧٨٦)هـ، نَقَلَ عن المقتبسِ في كتابِهِ شرحِ شواهدِ المُوَشَّحِ للخبيصيِّ، ومن المواضعِ التي نَقَلَها عن المقتبسِ:

قولُه - تعليقًا على قولِ عُبَيْدِاللَّهِ بن قَيْس الرقياتِ -:

(١) ينظر: شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق (١ب).

(٢) ينظر: ص (٣٢٦) من التحقيق.

(٣) ينظر: شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (٩أ).

(٤) ينظر: ص (٧٤٩، ٧٥٠) من التحقيق.

لَنْ تراها ولَـوْ تَأَمَّلْـتَ إلاَّ ولَهَـا في مفارِقِ الرأسِ طِيبًا:

«قالَ صاحبُ المقتبسِ: هذا إذا كانَ الرُّؤْيَةُ بمعنَى الإبصارِ، وإذَا كانَ بمعنَى العِلْمِ فـ«لها» مفعولٌ ثانٍ، و «طِيبًا» مفعولُه الأوَّلُ»[1].

وهذا الكلامُ موجودٌ في المقتبسِ[2]، إلاَّ أَنَّ الكرمانيَّ تَصَرَّفَ في عبارتِهِ.

وقولُه ـ تعليقًا على قولِ الشاعرِ ـ:

وكـلُّ أَخٍ مفـارِقُه أخـوه لَعَمْـرُ أبيكَ إلاَّ الـفَرْقَـدَانِ:

«قالَ صَاحِبُ المقتبسِ: وفي البيتِ تخريجٌ سَنَحَ لي غيرُ بعيدٍ عن الصوابِ وهو أَنْ يُجْعَلَ «مفارِقُهُ أخوه» صِفَةَ «كلٌّ»، وساغَ ذلك لكونِهِ نكرةً إذْ إضافتُه لفظِيةٌ، ثم يُجْعَلُ «إلاَّ الفَرْقَدَانِ» خَبَرًا للمبتدأِ الموصوفِ، ولا تَخْرُجُ بِجَعْلِها خَبَرًا عن الوصفيةِ؛ لأَنَّ الخبرَ أيضًا صِفَةٌ حقيقةً، فتكونُ «إلاَّ» صفةً معنويَّةً لا نحْويَّةً...»[3].

وهذا النصُّ موجودٌ في المقتبسِ[4]، وقد تَصَرَّفَ فيه الكرمانيُّ قليلاً.

٥- عبدُالقادِرِ بنُ عُمَرَ البغدادِيُّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٩٣)هـ، نَقَلَ عن المقتبسِ في عِدَّةِ مواضعَ من كتابِهِ خِزَانَةِ الأَدَبِ، ومن هذه المواضعِ:

ـ قولُه تعليقًا على قولِ الشاعرِ:

علـى أَطْرِقَـا بَالِيَـاتُ الخِيـا مِ إلاَّ الثمـامُ وإلاَّ العِصِـيّ:

«قالَ صاحبُ المقتبسِ: ويُرْوَى: «بالِيَاتٍ» مرفوعًا ومنصوبًا، على أنَّه خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أَيْ: هِيَ، وعلى الحالِ، وقولُه: «على أَطْرِقَا» مُتَعَلِّقٌ بـ«عَرَفْتُ»...»[5]،

(١) ينظر: شرح شواهد الموشح للكرماني ق (٧٦أ).

(٢) ينظر: ص (٨٦٢) من التحقيق.

(٣) ينظر: شرح شواهد الموشح للكرماني ق (١٠٣أ).

(٤) ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٠١أ).

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٧/ ٧٤٣.

وهذا النصُّ موجودٌ في المقتبسِ[1].

ونَقَلَ عنه في ستةِ مواضعَ[2] أُخْرَى غيرِ الموضعِ المتقدِّمِ، وقد تَتَبَّعْتُ هذه المواضعَ جميعًا فَوَجَدْتُ أَنَّ البغداديَّ نَقَلَها عن المقتبسِ بواسطةِ فَخْرِ الدينِ الخُوارزميِّ.

وفي نَقْلِ هذا العَدَدِ من العلماءِ عن كتابِ المقتبسِ دليلٌ واضِحٌ على شُهْرَةِ الكتابِ بين العلماءِ، وما يَحْظَى به مِنْ مكانةٍ عِلْمِيَّةٍ عندَهُم.

(١) ينظر: ص (٣٤٧) من التحقيق.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٣/ ٤٢٢، ٥/ ١٧٥، ٣٠٩، ٧/ ٤٨١، ٨/ ٢٢٣، ١٠/ ٢٦٧.

المبحثُ الثامنُ

موازنةٌ بينَ المُقْتَبَسِ وشَرْحَي ابنِ يَعِيْش الحَلَبِيِّ وأحمدَ بنِ محمودٍ الجَنْدِيِّ

ماأَصْعَبَ أَنْ يَتَصَدَّى الباحثُ لموضوعٍ كموضوعِ الموازنةِ بينَ كتابٍ وآخَرَ ، وذلك لأَنَّ مثلَ هذا الأمرِ يحتاجُ إلى دِقَّةٍ وإحاطةٍ بالكُتُبِ المُوَازَنِ بينَها .

وقد وَقَعَ الاختيارُ لعَرْضِ هذه الموازنةِ على شَرْحِ المفصَّلِ لابنِ يعيش ، وشَرْحِ أحمدَ بنِ محمودٍ بنِ عُمَرَ الجَنْدِيِّ ، المُسَمَّى بالإقليدِ ، أما سَبَبُ اختيارِ شَرْحِ المفصَّلِ لابنِ يعيش فلِأَنَّه من أشهرِ شروحِ المفصَّلِ على الإطلاقِ ، ولِأَنَّه من أقدمِ شروحِ المفصَّلِ طباعةً حَيْثُ طُبِعَ لأولِ مَرَّةٍ سنةَ (١٨٨٦) م في ليبسيك بتحقيقِ : جوستاف ياهن [١] ، وأمّا سَبَبُ اختيارِ الإقليدِ للجَنْدِي ، فلأَنَّ مُؤَلِّفَه معاصرٌ للإسفنديِّ ومن نَفْسِ بيئتِهِ ، حيثُ إِنَّه من جَنْد وهي مدينةٌ عظيمةٌ من بلادِ ماوَرَاءَ النَّهْرِ .

وقَبْلَ عرضِ الموازنةِ بينَ المقتبسِ وهذينِ الشرحَيْنِ نُعَرِّفُ بِكُلٍّ من ابنِ يعيشَ وأحمدَ بنِ محمودٍ الجَنْدِي .

أولاً : ابنُ يَعِيْش الحَلَبِي : هو موفَّقُ الدينِ أبو البقاءِ يعيشُ بنُ عَلِيِّ بنِ يَعِيْشَ بنِ محمدِ بنِ أبي السَّرَايا ، مَوْصِلِيُّ الأصلِ ، حَلَبِيُّ المولدِ والمَنْشَأِ ، وُلِدَ بحَلَب سنةَ (٥٥٣)هـ ، أَخَذَ عن جماعةٍ منهمْ : أبو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ وأبو الفَضْلِ الطوسِيُّ ـ خطيبُ الموصلِ ـ ، له مصنَّفاتٌ منها : شَرْحُ المفصَّلِ وشَرْحُ الملوكيِّ في التصريفِ ، تُوُفِّيَ بحلب سنةَ (٦٤٣هـ) [٢] .

ثانياً : أحمدُ بنُ محمودٍ الجَنْدِيُّ : هو تاجُ الدينِ أَحْمَدُ بنُ محمودِ بنِ عُمَرَ الجَنْدِيُّ ،

(١) ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ١/ ٢٨٨ .

(٢) تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٤/ ٤٥ ، إشارة التعيين ص ٣٨٨ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

نِسْبَةً إلى جَنْد ـ بالفَتْح ثم السكونِ ـ ، وهي مدينةٌ عظيمةٌ من بلادِ ماوَرَاءَ النَّهْرِ ، قريبٌ من نَهْرِ سَيْحُوْنَ ، له مُصَنَّفَاتٌ منها : الإقليدُ شَرْحُ المفصَّلِ ، والمَقَالِيْدُ في شرحِ المصباحِ لِلْمُطَرِّزِيِّ ، وعقودُ الجَوَاهِرِ في علمِ التصريفِ ، تُوُفِّيَ في حدودِ سنةِ (٧٠٠)هـ (١) .

عرضُ الموازنةِ :

هذه الشروحُ الثلاثةُ شَرْحٌ لكتابٍ واحدٍ هو المفصَّلُ في صَنْعَةِ الإعرابِ ، ولكنَّها تَتَبَايَنُ في بعضِ الأمورِ ، ومن الأشياءِ التي تَبَايَنَتْ فيها مايلي :

أولاً : أَوْسَعُ هذه الشروحِ الثلاثةِ شرحُ ابنِ يَعِيْش ، فقدْ طُبِعَ في (١٥٠٠) صفحةٍ من القَطْعِ الكبيرِ ، وجاءَ في مُجَلَّدَيْنِ ، ويليه كتابُ المقتبسِ في توضيحِ ماالْتَبَسَ ، وأقلُّ الشروحِ الثلاثةِ الإقليدُ للجَنْدِيِّ .

ومن الأمثلةِ على ذَلِكَ فَصْلُ « ماأُضْمِرَ عاملُه على شريطةِ التفسيرِ » ، فقد شَرَحَهُ ابنُ يعيش في مايعادِلُ (٥) لَوْحَاتٍ ، وشَرَحَه الإسفندريُّ في حَوَالَي (٣) لوحاتٍ ، وشرحه الجَنْديُّ في لوحةٍ وثلاثةِ أرباعِ اللَّوْحَةِ .

ثانياً : يسوقُ الاسفندريُّ فَصْلاً تَامًّا من متنِ المفصَّلِ مع التحقيقِ وتَحَرِّيْ الدقةِ في ذلك المتنِ ، ثم يتناولُه بعدَ ذلكَ قطعةً قطعةً بالشرحِ والتحليلِ ، أما ابنُ يعيش فيُوْرِدُ فَصْلاً أومَقْطَعاً من فَصْلٍ ثم يتناولُه بالشرحِ جُمْلَةً واحدةً ، ولايكادُ يُعْنَى بالتحقيقِ في متنِ المفصَّلِ ، أَمَّا الجَنْدِي فيُوْرِدُ كُلَّ قطعةٍ من المتنِ مع شرحِها ، ولايسردُ المتنَ كاملاً ، ورُبَّمَا تجاوزَ بعضَ عباراتِ المفصَّلِ دونَ إيرادٍ وشرحٍ .

ثالثاً : المادَّةُ العِلْمِيَّةُ في المقتبسِ مادَّةٌ متنوِّعةٌ ، فَقَدْ اشتملَ على مَادَّةٍ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ ولغويةٍ وأدبيةٍ وبلاغيةٍ ، وهذه العلومُ من صرفٍ ولغةٍ وأدبٍ وبلاغةٍ علومٌ

(١) تنظر ترجمته في : الجواهر المضية ١/ ١٢٤ ، تاج التراجم ص ٥٣ ، هدية العارفين ٥/ ١٠٢ .

مساعِدَةُ استعانَ بها الإسفندريُّ في مناقَشتِهِ للمسائلِ النحويةِ ، أَمَّا المادَّةُ العلميَّةُ في شرحِ ابنِ يعيشَ فهي مادَّةٌ نحويَّةٌ خالِصَةٌ ، ولايكادُ يخرجُ عن المادةِ النحويَّةِ إلاَّ قليلاً، كأَنْ يُوَضِّحَ معنَى كلمةٍ أو يشرحُ معنَى بيتٍ شعريٍّ ، كما تمتازُ مادَّتُهُ العِلْميَّةُ بالعُمْقِ والاستقصاءِ وحُسْنِ الأسلوبِ ووضوحِهِ وعَدَمِ الاستطرادِ أو الحَشْوِ ، على حينِ جاءَتْ المادَّةُ العلميَّةُ في الإقليدِ مادَّةً نحويَّةً غيرَ متوسِّعَةٍ ، حيثُ نَجِدُه لايتعمَّقُ في مناقشةِ المسائلِ النحويَّةِ بَلْ يقتصرُ في شرحِهِ لِعِبَارَةِ الزمخشريِّ على توضيحِ ماتنطويْ عليه بدونِ تَوَسُّعٍ ، ولكنَّه يُكْثِرُ من طَرْحِ الاعتراضاتِ ثُمَّ يجيبُ عليها بعبارةِ: « فإنْ قُلْتَ كذ . . . قُلْتُ كذا . . . ».

رابعاً : مصادِرُ الإِسْفَنْدَرِيِّ في المقتبسِ كثيرةٌ جداً ، وقدْ صَرَّحَ بها وبأسماءِ أصحابِها ، كما نَقَلَ كثيراً عن أساتِذَتِهِ ومَنْ هُمْ في طَبَقَتِهِم ، أما ابنُ يعيشَ فَلَمْ يُصَرِّحْ بمصادِرِه مع أَنَّه يُكْثِرُ من ذِكْرِ أقوالِ العلماءِ ويَعْرِضُ خلافَهُمْ في بعضِ المسائلِ إلاَّ أَنَّهُ لايُصَرِّحُ بمصادرِهِ ، وإذا اتَّفَقَ نَقْلُه لِنَصٍّ من النصوصِ فإنَّه لايعزُوه لصاحِبِه ، كما أَنَّه اقتصرَ على نَقْلِ أقوالِ المتقدِّمينَ ، ولم يعتدَّ كثيراً بأقوالِ المتأخرينَ ، أَمَّا الجَنْدِيُّ فإنَّ عَرْضَه لأقوالِ النحاةِ قليلٌ ، وذِكْرُه للخلافاتِ قليلٌ أيضاً ، وفي الغالبِ أَنَّه يدورُ مَعَ المفصَّلِ ، فما وَرَدَ في المفصَّلِ من إشارةٍ إلى خلافٍ أو قولٍ لأَحَدِ العلماءِ فإنَّه يُوَضِّحُهُ ويفصِّلُه ، ولايكادُ يُصَرِّحُ بمصادِرِهِ .

خامساً : شَوَاهِدُ الإِسْفَنْدَرِيِّ من الآياتِ القرآنيَّةِ أَقَلُّ من شَوَاهِدِ ابنِ يَعِيْشَ وأَكْثَرُ من شواهدِ الجَنْدِيِّ ، وشَوَاهِدُه من الحديثِ أَكْثَرُ من شَوَاهِدِ ابنِ يعيشَ والجَنْدِيِّ ، ولكنَّه استشهدَ بالحديثِ ـ في الغالبِ ـ استشهاداً لُغَوِيّاً ، وشَوَاهِدُهُ من الشِّعْرِ كثيرةٌ ، ولكنَّه كثيرُ التمثيلِ بِشِعْرِ المحدَثِيْنَ ، وأَمَّا شواهِدُه من أقوالِ العَرَبِ وأَمْثَالِهِم فكثيرةٌ جِدّاً فاقَتْ شواهدَ ابنِ يعيشَ والجَنْدِيِّ ، وحينَ يشرحُ شاهِداً شعريّاً فإنَّه يُتَمِّمُهُ إنْ كانَ ناقصاً ، ويذكرُ بيتاً قبلَه أو بعدَه ، ويشرحُ مفرداتِهِ ، ويوضِّحُ معناه وربَّمَا نظَّر له ، ومن شواهِدِه ما هُوَ شاهدٌ على المعنَى، ومنها ما هو شاهِدٌ لُغَوِيٌّ، أَمَّا ابنُ يعيشَ

فشواهدُهُ من الآياتِ القرآنيَّةِ كثيرةٌ جِدّاً ، وشواهِدُهُ من الحديثِ قليلةٌ لَمْ تَتَجاوَزْ (١٧) شاهِداً ، وأكثرُها لَمْ يستشهدْ بِهِ على مَسْأَلَةٍ نحويَّةٍ ، وشواهدُه من الشِّعْرِ كثيرةٌ جِدّاً وجميعُها من الشعرِ الفصيحِ ، ولم يَرِدْ عندَه من شعرِ المُحْدَثِيْنَ إلا أبياتٌ قليلةٌ جِدّاً ، وشواهدُه من الأمثالِ والأقوالِ قليلةٌ ، وحينَ يَتَصَدَّى لشرحِ شاهدٍ شعريٍّ فإنَّه ـ في الغالبِ ـ يُتَمِّمُه إنْ كانَ ناقِصاً ، ويشرحُ مفرداتِهِ ، وقَدْ يَنُصُّ على الشاهدِ فيه ، أمّا الجَنْدِيُّ فشواهِدُهُ قليلةٌ ، إذْ لَمْ يخرجْ عن الشواهِدِ الواردَةِ في أَصْلِ المفصَّلِ إلاَّ قليلاً ، كأَنْ يُتَمِّمَ آيةً أو يُنَظِّرَ لها ، أو يُتَمِّمَ بيتاً من الشعرِ ، ولَمْ يتوسَّعْ في شرحِه للأبياتِ الشعريَّةِ ، وإنَّما يديرُ كلامَه ـ في الغالبِ ـ حَوْلَ موضعِ الشاهدِ ، وأحياناً يذكرُ موضِعَ الشاهدِ من البيتِ المشروحِ ولايتمُّه .

ومما تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ لنا أَنَّ المقتبسَ حوى متنَ المفصَّلِ تامّاً ، وجاءتْ مادَّتُه العلميَّةُ مُتَنَوِّعَةً ، كما أَنَّ مصادِرَهُ كثيرةٌ متنوِّعَةٌ وقد صَرَّحَ بها ، وشَواهِدُهُ وافرةٌ ، غَيْرَ أَنَّهُ أَكْثَرَ من التمثيلِ بأشعارِ المحدَثِيْنَ .

وشرحُ ابنِ يعيشَ شَرْحٌ تَوَسَّعَ وَحَوَى متنَ المفصَّلِ تامّاً ، وتَمَيَّزَ بالعُمْقِ في مادَّتِهِ العلميَّةِ مع وُضُوْحٍ في الأسلوبِ وبُعْدٍ عن الاستطرادِ والحَشْوِ ، وحَوَى أقوالَ العلماءِ وخِلافاتِهم دُوْنَ تصريحٍ بالمصادرِ ، وجاءَتْ شواهدُه كثيرةً جِدّاً ، ولم يعتمدْ على أشعارِ المحدَثِيْنَ .

أمَّا الإقليدُ لِلْجَنْدِيِّ فإنَّه أَقَلُّ الشروحِ الثلاثةِ مَادَّةً ولم يَحْوِ متنَ المفصَّلِ تامّاً ، ولم يَتَوَسَّعْ مؤلِّفُه في مناقشتِهِ للمسائلِ النحويَّةِ ، ولكنَّه أكثرَ من طرحِ الاعتراضاتِ المُحْتَمَلَةِ مع دَفْعِها ، ولم يصرِّحْ بمصادِرِه ، وشواهدُه قليلةٌ ، إذْ لَمْ يخرجْ عن الشواهدِ الواردةِ في أَصْلِ المفصَّلِ إلاَّ في حالاتٍ قليلةٍ .

المبحثُ التاسعُ
تقويـمُ الكتـــابِ

لكتابِ المُقْتَبَسِ في تَوْضِيْحِ ماالْتَبَسَ ميزاتٌ ومناقبُ تُعَدُّ لصاحِبِه ، كَمَا أَنَّ عليه مآخِذَ قَلَّ أَنْ يَسْلَمَ منها كتابٌ وبخَاصَّة إذا كانَ شرحاً متوسِّعاً ، وفيما يلي نذكرُ مالَه من ميزاتٍ وماعليه من مآخذَ .

أولاً : ميزاتُ الكتابِ :

تَمَيَّزَ كتابُ المقتبسِ بميزاتٍ رَفَعَتْ من مكانتِهِ بينَ نظرائِهِ من الكتبِ ، ومن أبرزِ تلك الميزاتِ مايلي :

١ ـ التوثيقُ وتحرِّي الدقَّةِ وتَحَرِّي الروايةِ الصحيحةِ عن الزمخشريِّ ، سواءٌ فيما يتعلَّقُ بالمتنِ ، أو فيما يَتَعَلَّقُ بشرحِ بعضِ المسائلِ (١) .

٢ ـ نقلُه عن كُتُبٍ مفقودةٍ ككِتَابِ العقاربِ للأذكانيِّ ، وحاشيةِ المفصَّلِ للإسفنديِّ نفسِه ، وفِصَاحِ اللغةِ مُخْتَصَرِ الصِّحَاحِ ، والمحصَّلِ لفخرِ المشايخِ ، وحواشيْ بعضِ تلامذةِ الزمخشريِّ .

٣ ـ العنايةُ باختيارِ النُّسَخِ الجيِّدةِ والصدورِ عن النُّسَخِ الموثَّقَةِ ، ولذلكَ فَقَدْ جاءَتْ بعضُ النصوصِ في بعضِ مصادرِهِ مُضْطَرِبَةً أو ناقصةً ، فاجتهدَ في تصحيحِها وإقامتِها من نُسَخٍ مُوَثَّقَةٍ (٢) .

٤ ـ تَنَوُّعُ مادَّتِهِ حيثُ حَوَى إلى جانبِ المادَّةِ النحويةِ مادَّةً صرفيَّةً ولُغَوِيَّةً وأدبيَّةً

(١) ينظر ص (٨٠ ـ ٨٢) من هذه الدراسة .

(٢) ينظر ص (٨٢٦ ، ٩٢٠ ، ٩٢١) من التحقيق .

وبلاغيَّةً ، وكلُّها جاءَتْ مُسَخَّرةً لخدمَةِ المادَّةِ النحويَّةِ (١) .

٥ ـ وفرةُ مَصَادِرِ الكِتَابِ وتَنَوُّعُها ، واختيارُ تلكَ المصادِرِ من الكُتُبِ الجَامِعَةِ النافِعَةِ (٢) .

٤ ـ الأَمَانَةُ العِلْمِيَّةُ في عَزْوِ النصوصِ المنقولةِ إلى أصحابِها ، فَقَدْ عَزَا المؤلِّفُ أغلبَ النصوصِ إلى أصحابِها ، وصَرَّحَ بمصادِرِهِ إلاَّ في القليلِ النادرِ .

٧ ـ ظهورُ شَخْصِيَّةِ المؤلِّفِ العِلْمِيَّةِ بشكلٍ واضحٍ ، وقد بَرَزَتْ شخصيتُه في آرائِهِ واختياراتِهِ ، وفي تعليلاتِهِ التي أَبْدَعَ فيها ، وفي ردودِهِ التي وجَّهَهَا إلى بعضِ العلماءِ ، وفي ضَبْطِهِ لبعضِ الكلماتِ (٣) .

٨ ـ اشتمالُ الكتابِ على بعضِ الضوابطِ النحويَّةِ التي تُعَدُّ بمثابةِ قَوَاعِدَ عامَّةٍ ، ومنها : « البَدَلُ في حُكْمِ تكريرِ العامِلِ » ، ونَحْوُ « حَقُّ المتبوعِ أَنْ يكونَ أَقْوَى من التابعِ » ، وغيرُها من الضوابطِ (٤) .

ثانياً : المآخِذُ على الكتابِ :

أَبَى اللَّهُ سبحانَه وتعالى أَنْ يكونَ التمامُ والكمالُ إلاَّ لِكِتَابِهِ الكريمِ ، ولَقَدْ أَحْسَنَ الإِسْفَنْدَرِيُّ حِيْنَ أبدَى اعتِذَارَهُ بتواضعٍ عمَّا وَقَعَ في الكتابِ من تقصيرٍ وذلك في قولِه :

ولستُ أَرَاه يخلوْ من هَنَاتٍ ... فإنْ وارَيتَها تُؤْجَرْ بِشُكْرِيْ (٥)

(١) ينظر ص (٦٢) من هذه الدراسة .

(٢) ينظر ص (٨٤) من هذه الدراسة .

(٢) ينظر ص (٧٤ ـ ٨٣) من هذه الدراسة .

(٤) ينظر ماتقدم ص (٧٠ ـ ٧١) من هذه الدراسة .

(٥) ينظر مقدمة المؤلف ص (١٤٣) من التحقيق .

فعلى الرغم من الميزاتِ الحَسَنَةِ لكتابِ المقتبسِ إلاَّ أَنَّه لَمْ يَخْلُ من بعضِ المآخِذِ التي لاتُؤَثِّرُ ـ إنْ شاءَ اللَّهُ ـ على قيمتِهِ ، ومن هذه المآخذِ مايلي :

١ ـ خَطَؤُه في بعضِ الآياتِ القرآنيَّةِ ، وهذه الأخطاءُ أَجْمَعَتْ عليها النسختانِ مِمَّا يجعلُ احْتِمَالَ كَوْنِ الخَطَأِ من المؤلِّفِ وَارِداً ، ومن ذلك خَطَؤُهُ في قولِه تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴾ (١) حيثُ أوردَ الآيةَ هكذا : «فأرسلنا إلى فرعونَ»(٢) ، وقولِه تعالى : ﴿ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ العَزِيْزُ الرَّحِيْمُ ﴾ (٣) وَرَدَتْ عندَه : « وهو العزيزُ الحكيمُ »(٤) .

٢ ـ ضَعْفُ الأسلوبِ وركَاكَتِهِ في بعضِ تعبيراتِ المؤلِّفِ ، ومن ذلك قولُه : «لأَنَّ المنادَى لَمَّا وَقَعَ موقعَ المضمرِ عُوْمِلَ بِهِ مُعَامَلَتَهُ » (٥) ، والصوابُ : عُوْمِلَ معامَلَتَه ، وقد كَثُرَ عندَه هذا التعبيرُ ، ومن ضَعْفِ الأسلوبِ عندَه أَنَّه حينَ يجتمعُ القَسَمُ مع الشَّرْطِ يَجْعَلُ الجوابَ للمُتَأَخِّرِ منهما مَعَ أَنَّ الصوابَ جَعْلُ الجَوَابِ للمتقدِّمِ ، ومن ذلك قولُه : « ولَئِنْ نَصَبْتَهُ في المثالينِ على الحكايةِ كانَ وَجْهاً صحيحاً » (٦) ، ومنها إعَادَتُه الضميرَ المذكَّرَ على المؤنَّثِ كقولِه : « لِأَنَّ كلمةَ « أَيّ » يكونُ من جنسِ مايُضَافُ إليه لعُمُوْمِهِ » (٧) ، ولَعَلَّ سَبَبَ مِثْلِ هذا الضعفِ عجمةُ المؤلِّفِ .

(١) سورة المزمل ، آية (١٥) .

(٢) ينظر ص (٢٣٧) من التحقيق .

(٣) سورة الروم ، من الآية (٥) .

(٤) ينظر ص : (٨٢٥) من التحقيق .

(٥) ينظر ص (٨٧٩) من التحقيق .

(٦) ينظر ص (٨٦٤) من التحقيق .

(٧) ينظر ص (٧٨٨) من التحقيق .

٣ ـ نقلُه نصوصاً من مصادِرَ معروفةٍ ، ومنها بعضُ مَصَادِرِه التي يَرْجِعُ إليها كثيراً ، مِنْ غيرِ أَنْ يُصَرِّحَ بهذه النقولِ ـ على خلافِ مَنْهَجِهِ الذي سارَ عليه ـ (١) .

٤ ـ يَتَصَرَّفُ أحياناً في النصِّ المنقولِ تَصَرُّفاً يُخِلُّ بِهِ ، ويؤدِّيهِ بعبارَةٍ ضعيفةٍ غَيْرِ واضِحَةٍ (٢) .

٥ ـ متابعتُه للزمخشريِّ في وَهْمِهِ حينَ نَسَبَ قَوْلَ عبدِ اللَّهِ بنِ رَوَاحَةَ :

يازَيْدُ زيدَ اليَعْمُلَاتِ الذُّبَّلِ

إلى بَعْضِ وَلَدِ جَرِيْرٍ ، والصوابُ أَنَّه لعبدِ اللَّهِ بنِ رَوَاحَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْه ـ (٣) .

٦ ـ تَرَضِّيْهِ عن الزمخشريِّ في كلِّ مَقْطَعٍ يوردُهُ من مَقَاطِعِ المفصَّلِ ، مع أَنَّ الزمخشريَّ معتزليُّ المذهبِ مناوئٌ لأهلِ السنَّةِ والجماعةِ ، لاينبَغِيْ التَّرَضِّيْ عن مِثْلِه .

هذه هي أبرزُ المآخِذِ على كتابِ المقتبسِ في توضيحِ ماالْتَبَسَ ، ولَعَلَّها لاتُقَلِّلُ من قيمةِ الكتابِ العِلْمِيَّةِ إذا قُوْبِلَتْ بمالَه من حَسَنَاتٍ ، وكفى المرءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ معايبُه .

* * * *

(١) ينظر أمثلة على ذلك ص (٦٩٦ ، ٨٥٦ ، ٨٩٥) من التحقيق .

(٢) ينظر ص (٧٦٠ ، ٧٧٣) من التحقيق .

(٣) ينظر ص (٩٢٨ ، ٩٣٢) من التحقيق .

الخاتمَـةُ

بعـدَ هذه الدراسـةِ التي تَضَـمَّنَتْ الزمخشـريَّ وكتـابَه المفصَّل ، وفـخرَ الدين الإسفندريَّ حياتَه ونَشَاطَهُ العِلْميَّ ، وكِتَابَ المُقْتَبَسِ في تَوْضِيْحِ ماالْتَبَسَ ، أُسَجِّلُ أَهَمَّ النتائجِ التي خَرَجْتُ بها ، وهي :

أولاً : أَنَّ مادَّةَ كتابِ المفصَّلِ العلميةَ هي مادَّةُ كتابِ سيبويهِ سوى أَنَّ الزمخشريَّ قدَّمَ هذه المادَّةَ في ترتيبٍ جديدٍ لَمْ يُسْبَقْ إليه .

ثانياً : أَنَّ كِتَـابَ المفصَّلِ لَقِيَ عنايةً خَاصَّـةً من عُلَمَاءِ خُـوَارِزْمَ إِذْ إِنَّ كثيراً من شُرَّاحِهِ من علماءِ خُوَارِزْمَ وماحَوْلَها .

ثالثاً : أَنَّ القرنَ السابعَ شَهِدَ نَشَاطاً عِلْمِيًّا رغمَ الأحداثِ العاصفةِ التي تتابعتْ في ذلك العَصْرِ .

رابعاً : أَنَّ بيئةَ خُوَارِزْمَ وماوراءَ النَّهْرِ أَخْرَجَتْ عَدَداً من العُلَمَاءِ الذين لم يُكْتَبْ لهم الظهـورُ من أمثـالِ : يعـقـوبَ الجَنْدِيِّ وسَيْفِ الدينِ الروزنانيِّ ونَجْمِ الدينِ الصلاحِيِّ وأحمدَ بنِ محمودٍ الجَنْدِيِّ صاحبِ الإقليدِ والإِسْفَنْدَرِيِّ والسغناقيِّ وابنِ دهقانَ النسفيِّ وغيرِهم .

هذا وأسألُ اللَّهَ سبحانَه وتَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بما عَلَّمَنَا ، وأَنْ يُعَلِّمَنَا ماينفعُنا ، واللَّهُ تعالى أَعْلَمُ ، وصلَّى اللَّهُ وسَلَّمَ على نبيِّنَا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ .

القِسْمُ الثاني : قِسْمُ التحقيقِ

ويشتملُ على التالي :

أولاً : مقدّمةُ التحقيقِ ، وفيها :

أ ـ وَصْفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ للكتابِ .

ب ـ منهجُ التحقيقِ .

ثانيًا : النَّصُّ المُحَقَّقُ .

أ ـ وصفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ للكتابِ

لكتابِ «المُقْتَبَس في تَوْضِيْحِ ما الْتَبَسَ» ثلاثُ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، وهي كالتالي :

النُّسْخَةُ الأولى : نُسْخَةُ مكتبةِ جَارِ اللَّهِ الملحقةِ بالمكتبةِ السليمانيةِ بإستنبولَ بتركيا، وهذه النسخةُ في مُجَلَّدينِ، الأولُ برقمِ (١٩٤٨)، ويتكوَّنُ من (٢٣٧) ورقةً، والثاني برقمِ (١٩٤٩)، ويتكوَّنُ من (٢٦٣) ورقةً، وقد سَقَطَتْ الورقةُ الأخيرةُ من المجلَّد الثاني فَذَهَبَ معها اسمُ الناسخِ وتاريخُ النَّسْخِ .

وأبرزُ صفاتِ هذه النسخةِ ما يلي :

أولاً : ورقةُ العنوانِ تَحْمِلُ عنوانَ الكتابِ مُخْتَصَرًا، كما تَحْمِلُ بعضَ التَّمَلُّكَاتِ وأختامَ وَقْفٍ لبعضِ المُتَمَلِّكينَ، ويظهرُ عليها بَعْضُ التعليقاتِ، ومنها تعليقٌ يَتَضَمَّنُ تاريخَ وفاةِ الإسفندريِّ وعُمُرَه عند وفاتِهِ، وأقدمُ تَمَلُّكٍ يظهرُ على ورقةِ العنوانِ كانَ سنةَ (٧١٧) هـ .

ثانيًا : كُتِبَتْ هذه النسخةُ بِخَطٍّ نسخِيٍّ معتادٍ مُعْجَمِ الحروفِ، وقدْ ضُبِطَتْ بعضُ الكَلِمَاتِ بالشكلِ .

ثالثًا : في الوَجْهِ الوَاحِدِ من كُلِّ ورقةٍ (٢٩) سَطْرًا، وعَدَدُ الكلماتِ في كلِّ سطرٍ ما بينَ (١٣) إلى (١٥) كلمة .

رابعًا : يظهرُ على الورقةِ الأولى خَرْمٌ ذَهَبَ ببعضِ الكلماتِ تَمَامًا، وذَهَبَ بجُزْءٍ من بعضِ الكلماتِ .

خامسًا : أَخَلَّتْ هذه النسخةُ بمتنِ المُفَصَّلِ، حيثُ يَكْتَفِي ناسِخُها بِمَطْلَعِ عباراتِ الزمخشريِّ في المفصَّلِ ثم يقولُ : «إلى آخِرِهِ»، وقد استدركَ أَحَدُ المُصَحِّحِينَ ذلك، وأَثْبَتَ المتنَ على هامِشِها في أولِ موضعٍ فَقَطْ، ثم تَرَكَهُ بعدَ ذلكَ .

سادسًا : توجَدُ على هوامِشِ النسخةِ تصحيحاتٌ واستدراكاتٌ وتعليقاتٌ أخرى مما يدلُّ على أنَّ هذه النسخةَ لَقِيَتْ عنايةً ومُرَاجَعَةً واهْتِمَامًا من بعضِ العلماءِ، كما قوبلتْ بنُسخٍ أخرَى حَيْثُ أَثْبَتَ أحدُ قُرَّائها بإزاءِ بعضِ الكلماتِ كَلِماتٍ منافسةً من بعضِ النُّسَخِ .

وقد رمزتُ لهذه النسخةِ بالحرفِ (ج) .

النسخةُ الثانيةُ : نسخةُ مكتبةِ عاطف أفندي الملحقةُ أيضًا بالمكتبةِ السليمانيَّةِ بإستنبولَ، وهذه النسخةُ في مُجلَّدين، الأولُ برقمِ (٢٥٧٠) ، ويتكوَّنُ من (٣٤٧) ورقةً، والثاني برقمِ (٢٥٧١) ، ويتكوَّنُ من (١٤٢) ورقةً ، وقد سَقَطَتْ صفحةُ (أ) من اللوحةِ الأولى من المجلَّدِ الأوَّلِ ، ومن هذه النسخةِ مُصَوَّرَةٌ بمركزِ البَحْثِ العِلْمِيِّ بجامعةِ أُمِّ القُرَى تحتَ رقمِ (٥٦٩) و (٥٧٠) .

وأَهَمُّ صفاتِ هذه النسخةِ ما يلي :

أوَّلاً : ورقةُ العنوانِ تَحْمِلُ عنوانَ الكتابِ كاملاً واسمَ المؤلِّفِ ، وعليها تعليقٌ منقولٌ من كشفِ الظنونِ عن المفصَّلِ وعن المقتبسِ ، كما تَحْمِلُ تَمَلُّكَيْنِ ، وخَتْمَ عُمَرَ حسام الدينِ واقفِ هذه النسخةِ ، وهو حفيدُ مصطفَى عاطِف أفندي ، وقد وَقَفَ هذه النسخةَ على مكتبةِ جَدِّه .

ثانيًا : كُتِبَتْ هذه النسخةُ بِخَطٍّ نَسْخِيٍّ معتادٍ وواضحٍ ، وهي خاليةٌ من الشَّكْلِ إلاَّ في حالاتٍ قليلةٍ ، وهذه النسخةُ كثيرةُ السقطِ كثيرةُ التحريفِ والتصحيفِ.

ثالثًا : في الوجهِ الواحدِ من كلِّ ورقةٍ (٣١) سَطْرًا ، وفي السطرِ ما يقاربُ (١٦) كلمةً .

رابعًا : الصفحةُ اليمنَى من كلِّ لَوْحَةٍ مذيَّلةٌ بكلمةِ الرَّبْطِ ، وهي أولُ كلمةٍ في الصفحةِ اليُسْرَى .

خامسًا : هذه النسخةُ حافَظَتْ على مَتْنِ المفصَّلِ تامًّا ، ولَمْ يقتصرْ الناسِخُ على بعضِ العباراتِ دونَ بعضٍ .

سادسًا : تَخْلُوْ هذه النسخةُ من الحواشِي والتعليقاتِ ، إلَّا من تعليقاتٍ قليلةٍ مُقْتَبَسَةٍ من بعضِ شروحِ المفصَّلِ أُثْبِتَتْ في حواشِي بعضِ اللوحاتِ ، كما جَاءَ في حاشيةِ ق (١٠٢أ) من المجلَّدِ الأوَّلِ عبارةُ «مَطْلَبٌ مُهِمٌّ جِدًّا» .

سابعًا : ينتهي المُجَلَّدُ الأوَّلُ من هذه النسخةِ بفهرسٍ لمحتوياتِ المُجَلَّد ، كما يبتدئُ المجلدُ الثاني بفهرسٍ لمحتوياتِهِ أيضًا .

ثامنًا : الورقةُ الأخيرةُ تَحْمِلُ تاريخَ الفراغِ من تأليفِ الكتابِ ، وتاريخُ الفراغِ من هذه النسخةِ وهو سنةُ (٦٧٨)هـ، كما تَحْمِلُ اسمَ الناسخِ وهو : أحمدُ بنُ محمدٍ الحسينيُّ المدعوُّ بـ«سيِّد كمَال» .

تاسعًا : في ذيلِ النسخةِ ورقةٌ تحملُ تقريظًا لكتابِ المقتبسِ وأبياتًا في مدحِ الإسفندريِّ بِخَطِّ محمدِ بنِ أبي القاسمِ بنِ صالحٍ بن أبي القاسمِ المدعوِّ بـ«شمس المعرِّي» .

وقد رَمَزْتُ لهذه النسخةِ بالحرفِ (ع).

النسخةُ الثالثةُ : نسخةُ مكتبةِ الحكيمِ العامَّةِ بالنَّجَفِ بالعراقِ ، ورقمُها (٢١٣)، وبها بعضُ النقصِ ، وقد تَعَذَّرَ عَلَيَّ الوقوفُ على هذه النسخةِ [1] .

* * *

وقد اعتمدتُ في إخراجِ كتابِ المقتبسِ على النُّسْخَتَينِ الأُوْلَيَيْنِ وهما : نسخةُ مكتبةِ جارِ اللَّه التي رمزتُ لها بالحرفِ (ج) ، ونسخةُ مكتبةِ عاطف أفندي التي

(١) ينظر ما ذكره فضيلة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين عن هذه النسخة في : التخمير ١/ ٥٣ .
وقد حاولت الحُصُول على هذه النسخة فلم أتمكَّن من ذلك .

رمزتُ لها بالحرفِ (ع) ، ولم أَتَّخِذْ إحداهُما أَصْلاً دونَ الأُخْرَى ؛ لِأَنَّ نسخةَ (ج) رَغْمَ تَمَامِها وتَصْحِيْحِها ومراجعتِها إلاَّ أَنَّ تاريخَ نسخِها متأخِّرٌ عَنْ تاريخِ نَسْخِ نُسْخَةِ (ع)، كما أَنَّها أَخَلَّتْ بمتنِ المفصَّلِ ، ونسخةُ (ع) رَغْمَ تَقَدُّمِ تاريخِ نَسْخِها ، حَيْثُ نُسِخَتْ في حياةِ المؤلِّفِ ، ورَغْمَ وضوحِها واشتمالِها على متنِ المفصَّلِ إلاَّ أَنَّ بها سَقْطًا وتحريفًا وتصحيفًا ، ولهذا فَقَدْ تساوتْ أمامي ميزاتُ هاتينِ النسختينِ ـ كما تَرَى ـ ، ولم أطمئنَّ إلى اتِّخَاذِ إحداهُما أَصْلاً دونَ الأُخْرَى، فجعلتُ كُلاًّ منهُما أصْلاً، واخترتُ النصَّ الصحيحَ الذي انْتَهَى بي التحقيقُ إلى أَنَّهُ وِفْق مرادِ المؤلفِ من كِلاَ النسختينِ .

النصف الاول من المقتبس شرح المفصل

لقوام الدين الاسفندري

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM: V. Carullah ef.
ESKİ KAYIT No.: 1948
YENİ KAYIT No.:
TASNİF No.

١٩٤٨

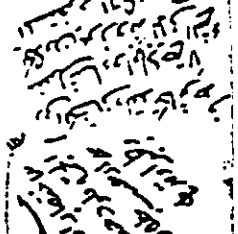
ورقة العنوان من نسخة مكتبة جار الله ، ويظهر عليها عنوان الكتاب

بسم الله

واياه اجعلها ... طول الحيوة ونزل الوسم ...
حياته مزايدة ... العلم الى غاية ... العلم ونوالي مفضل ...
اللسان العربي ... المنطوب اعلاه شيأ فشيأ مرفوع القراءة الى لسان المجود بعلمه ...
القرآن الحكيم الذ ... بنية مجهد عبده ورسوله الكريم المنعوت بالكتاب المسجع العزيز بيضاء عليه
صلى تخطيني الرقا ... الا طهم وصلى على آله الاخيار واصحابه الابرار الكرام وسلم وبعد
فلما كان يخطر لي ... مساعدة الاحوال ومساعدة الاشغال والتمتع من النفس
النفيسة والتمتع ... كنها الرئيسة مافتراح بعض الاعزة على قرأة الاخ المحافظ الماجد ...
قدم صدوق الجزيرة ... ثاني الدراية والرواية ... وقد تحققت منهم خلوص النية وصفاء الطوية
ان اكتب لهم مجملة ... التي محاورة مجرى الحواشي على كتاب المفصل صنعة عالم
كذلك ولكل لعلة ... تصدى الوقوف على ابراز الصناعة اقدم رجلا واوخر اخرى
متبدأ في اعتيامها ... ينا انا بحمد عمر هذا التردد في تحج الاكمة والبلدة
والزمان صاف الامان واد ... غلو والبال خلو اذا غابت جلثة القرش ابتياك الفاسق
واضطربت ... انطراد الا ... بجلاس كان في دار الجبن ومعروفا انك شيبانا فاقعدت
على عقبهم غارات الاعراب ... ملت قلب درع نزيه الاتراب الاجناب وذرعا وبدله
في الرجل عنها بدلا فاها ... ليس لكل بلدة تخذت للرحلة غرارا العزم متوجها الى
بلدتنا خوارزم وكتاب اذ ... اصولة بحمد الله من جمع المفصل والحرمة واخوان صدق الله
قد الفتهم جمة العلم و ... حصل وتاجرت منهم في المدارة والحدب كنت على شيمهم
في صحبة مناهنا ... ايام امس وشكرت لبعدي الغربة ما كشفت على شيمهم
من شف الكريم لما ... رعة الدهر والعلة راعني في مذا الحرمون منهم ياعين بلوت
عليهم بعد كل السو ... تعلمهم مفتاح المستون فصوتوا راي النجاح لبلبة
الافتراح وراجعهم ... كان بها في هذا الحي بستر في كان ما عند عالم ان يعلم
وما كان يوميذ عند ... هذا الغرض المحصل الا المشرح كما في حواشي المفصل فعلت
ما نسي هذا هو الذي ... تبادل المراح المتبدل ليس ما في الا كل الا جزء المقدم فقلت عليه
اقبال الهنات في الخط ... ان انابت للكتابة راست الاذهب في الدراية والصبوت في
الصباغة قبل الشروع ... فيما انا بصدده ذكر رواته الاصل الاعتصاد بمدده اذ هو مستمد
على ايثار الاجيا ... لمشارح الكباد الذين كانوا عمدة الانام وعدة الاسلام
عليهم سلام الله ... ما دام الوقار وانا العهد المعتبر الى شعور رب الكرم
الذي لو عاصمة ... عوز الجبان على المدعو الغرر الا يسعد ذلك اصل اسجاح بفضله

علم وحسن كرمه الله وعم تعالى الموفوق كن وعلى وصونع الوضع لتعليم وكتاب
المفصل للشرح الامام السيد شرح للعرب والعجم اسبغ الدعاء جار الله العلامة فخر
خوارزم الى الفهم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي مولاي الشرح الرضا بالكمال
الناهد الاستاذ البارع العالم بقية المشايخ اسير الحارث سيف الدين حجة الاسلام
عبد الله بن محمود بن ابي عبد الرزاق الخوارزمي تغمدهما برحمته وبلغهما
والشرح الظاهر الطاهر الكبير العلامة البارع المحقق سلطان الدنيا ... مدارس العرب والعجم
مرهاز الدين شرح الاسلام ناصر لواء المكارم بن عبد الستار ... الخوارزمي فرأه
عليه وكتب اخبرني مولاي الصدر الكبير الرئيس العالم ... محط خطباء الاسلام
صدر الائمة صياد الدين ابو المفاخر ... الكرماني الخوارزمي قراءة عليه وكتب اخبرني
المصنف قراءة عليه ... عنهم وعن اشياخهم وعن اشياخهم ... نصر ولشيخنا الامام
رحمه الله عليه اخبرني ... ابتداء واخرا ... ما اجرى الله الراجي الخير ... الاخلاص ... علمك الله ما ينفعك ويزيدك المزيد والاخلاص ...
في تطوافه بالديار ... تبتلة ... من اقصى الحاج الى الاخر ... ما العلم والحج زينة تبرك
لمثل صفي الميامين الحجازية فاك ... خالد ... مشمر في عرض الاطراف
الى الشام ... عظيم ... فهو كان قلب ... هذا الباب ... طلبت في صحبته ما ان الله
وادلاني بحبهما الله ... اولاه ... راحات ... لمثلها اخذ الشوق جار الله اعلى الله
شانه وانار برهانه ... مجموعه ومنتظم ... ذلك هذا الكتاب المتلقى
بالقبول والتسليم الذي هت في افيدة الولي مهابه ... كما تخشى له اتهاب
الاوكار واجتنب ... ضوء اختيار الاكباد كبار احكمته ... وتنايه بالحاظ ومعاقد
تمترع عبارات ... بالارواح امتراح الماء العذب بالراح ... تردد قط في اودية
الكلام ... تقلب ... الصنعة ... في غير ... المنطوق ... الفصيح
يتلاه الجلام الطالب اقصى المراح كان منه موضوع ... الهام ان ... ترجمه
النظر قضيت العجب ... ارغد علم الشرب ما وجد ... لعمري ... مفعوله
رحيبة ... يكد ... خيس ... الجزر التوع ... اجرار ... المفصل ... ايجاز
عبارة كصفاء ... جرى ... لا ترى ... صنعة عن الجاني ... الفصيح الخليط ...
حلت ... نعت ... جان ... لواذ ... تبتوصاحبه ... دنا ... جان
اني ... لواصبحت ... عبدة ... يحتهما ... الدنا ما ... جان ... والصبا ...
وما سواه لعمري ... عجان ... لم يبت ... اقربه ... ثنى عليه ... جاء
ولو راى مثله ... لاجزاه ... عن الكتاب ... لاه عنا الجازي ... الله ... عاجزه

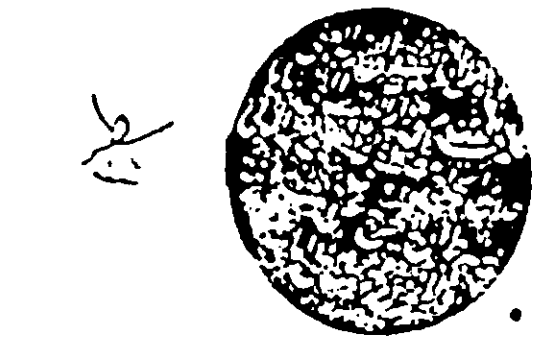
اللوحة الأولى من نسخة مكتبة جار الله ، ويظهر في هذه اللوحة خروم
ذهبت ببعض الكلمات

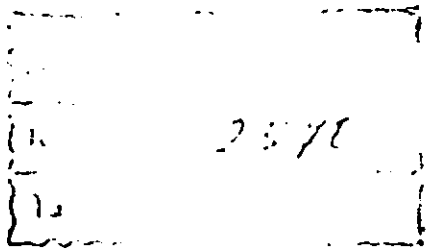


اللوحة رقم (٩٤) من نسخة مكتبة جار الله ، وينتهي الجزء المحقق قرب نهاية وجهها الأيمن

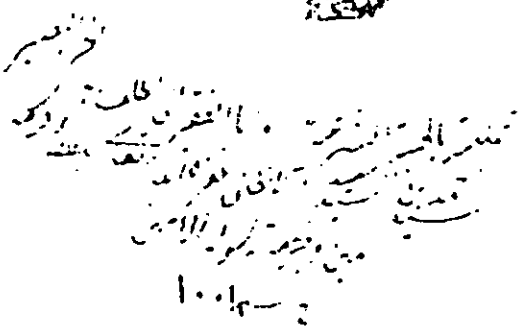
ظلك وطلك قلت لعله انما قال ذلك لان الصورتين اتفقتا على ان المجتمع فيهما مثلان
وكل الامرين كان كذلك من هذا الوجه فهو مناسب لما ورد فيه ايضا من وجه الفرد ومن المجتمع
في كلمتين كما في بعير وبعرة وكله وارد هنا اذ في مرتاب مناسبة لما ورد عنده
اذ المحذوف فيهما مثله اشياء ولذلك تم واعلم ان الحذف هنا اضعف من الحذف في
مستمع لانهما في كلمتين هناك وهنا في كلمة وكان الاستعمال الزم فيها فترى الضعف
ويكثر وايل قبله من قبايلهم ولذلك اشبه في البيت قوله وعلى صدور الخيل
الرواية بضم التاء على ان الفعل للخيل وما وقع في بعض النسخ من تصحيح النقط على ان يكون
عاج مستعدا من قولهم عاج البعير معاجا وعوجا اي عطف راسه فانعاج اي
انعطف لبيد بن سعيد ورواية ابن جني وعجنا تؤيد من حيث اللغة اما من حيث المعنى
وكالمستصعف لما ذكر في معنى السانه اعلك مولا وقيد الى هذا ولذلك والبيت
للعطوي هذا الفجاه وصدور الخيل اذا بلها ٭ وفي كتاب الكتاب لابن درستويه الحذف
اذا كان الكثير واجبا مطردا علته الحذف حتى يقع على حرف واحد مسلم من دعامي اذا
بقي الميم كلمة موصولا بالاسم قياسا على الحروف المفردة كالباء والكاف واللام ولا يجوز
حذف الف الوصل في الخط بل تجب الوصل في الاثبات فتكتب مثلا ماذا وعالما قلت
واما الحذف في نحو قول ابي الطمحان ابن ركب ملحن في زي ناس فوق طير لها شوس الجمال
واصله من الجن وذاك لان التقاء الساكنين نون من ولام الجن وسلمه في استعمالهم عن
عربي ذكر ابن جني منه قوله انما ولديه ملعقيان والادي المعار
والمحياة وملهيات ناهل وقوله الحماسي ما انس لا شيا لا انس قولها
واذ منها نذير حشر المكاحل قوله واذا كانوا ممن يحذرون الى الخ فوه معناه
انهم قد يحذفون بالحذف مع امكان ذلك بالادغام هربا من احتماعها على الادغام
هربا لاجل الموضوع في رفع الثقل باجتماع المثلين اي المستقار من فلان لخففوا
في موضع امتناع الادغام لعلة حدثت فيه بالطريق الحادي والذي يسوغ فيه
ادغام قولهم تتسع وتتقي للاصل تتسع وتتقي يعتقل من الوسع والوقاه
معتلي العين بالواو وتدغم الواو في الياء فيصار الى تتسع وتتقي بالياء المشددة
فهذا سبيل الحذف بالادغام ثم ان منهم من لم يعتبر على سلوك هذه الطريقة
العويصة المطروقة قياسا بل يعدل الى طريقة الحذف التي ليست ممتلئة على
معنى ان الغرض من الحذف فللناظر الخبيره في طريقة اتاسا سلك والذي لا
يسوغ فيه الادغام ولا تاتي اصلا مسلمه للعثر واخواته متعين للحذف طريقا
صالحا متسع وتتقي بفتح التاء مخففه وبها لفظ الكتاب هنا وذكر ابن حني رحمه الله

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة جار الله ، وقد سقط الوجه الأيسر
منها ، وذهب معه اسم الناسخ وتاريخ النسخ









ورقة العنوان من نسخة مكتبة عاطف أفندي ، ويظهر عليها عنوان الكتاب واسم المؤلف وختم الواقف وبعض التَملُّكات

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين وأكرمنا بالنظر إلى وجهك الكريم في جنات النعيم ونعوذ بك من الشيطان الرجيم ونسألك بحق بسم الله الرحمن الرحيم وبحق الحمد لله رب العالمين وبحق الرحمن الرحيم وبحق مالك يوم الدين وبحق إياك نعبد وإياك نستعين وبحق اهدنا الصراط المستقيم وبحق صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وبحق الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين وبحق حم عسق كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم وبحق كهيعص وبحق طه وبحق طسم وبحق يس والقرآن الحكيم وبحق حم والكتاب المبين وبحق ق والقرآن المجيد وبحق ن والقلم وما يسطرون وبحق الذاريات ذروا والطور وكتاب مسطور وبحق والنجم إذا هوى وبحق اقتربت الساعة وانشق القمر وبحق الرحمن علم القرآن وبحق الواقعة إذا وقعت وبحق الحديد وبحق المجادلة قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وبحق الحشر لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وبحق الممتحنة يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وبحق الصف سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم وبحق الجمعة هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين وبحق المنافقون إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون وبحق التغابن يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم وبحق الطلاق يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا وبحق التحريم يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم الحكيم وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا وبحق الملك تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور الذي خلق سبع سموات طباقا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين وأعتدنا لهم عذاب السعير وللذين كفروا بربهم عذاب جهنم وبئس المصير إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهي تفور تكاد تميز من الغيظ كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير إن الذين يخشون ربهم بالغيب لهم مغفرة وأجر كبير وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور أأمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يمسكهن إلا الرحمن إنه بكل شيء بصير أمن هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن إن الكافرون إلا في غرور أمن هذا الذي يرزقكم إن أمسك رزقه بل لجوا في عتو ونفور أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى أمن يمشي سويا على صراط مستقيم قل هو الذي أنشأكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون قل هو الذي ذرأكم في الأرض وإليه تحشرون ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين قل إنما العلم عند الله وإنما أنا نذير مبين فلما رأوه زلفة سيئت وجوه الذين كفروا وقيل هذا الذي كنتم به تدعون قل أرأيتم إن أهلكني الله ومن معي أو رحمنا فمن يجير الكافرين من عذاب أليم قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا فستعلمون من هو في ضلال مبين قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين ن والقلم وما يسطرون ما أنت بنعمة ربك بمجنون وإن لك لأجرا غير ممنون وإنك لعلى خلق عظيم فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين فلا تطع المكذبين ودوا لو تدهن فيدهنون ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم عتل بعد ذلك زنيم أن كان ذا مال وبنين إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين سنسمه على الخرطوم إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون فأصبحت كالصريم فتنادوا مصبحين أن اغدوا على حرثكم إن كنتم صارمين فانطلقوا وهم يتخافتون أن لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين وغدوا على حرد قادرين فلما رأوها قالوا إنا لضالون بل نحن محرومون قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون قالوا سبحان ربنا إنا كنا ظالمين فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون قالوا يا ويلنا إنا كنا طاغين عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها إنا إلى ربنا راغبون كذلك العذاب ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون أم لكم كتاب فيه تدرسون إن لكم فيه لما تخيرون أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون سلهم أيهم بذلك زعيم أم لهم شركاء فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وأملي لهم إن كيدي متين أم تسألهم أجرا فهم من مغرم مثقلون أم عندهم الغيب فهم يكتبون فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم فاجتباه ربه فجعله من الصالحين وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر ويقولون إنه لمجنون وما هو إلا ذكر للعالمين ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عزة وشقاق كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص وعجبوا أن جاءهم منذر منهم وقال الكافرون هذا ساحر كذاب أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إن هذا لشيء يراد ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق أأنزل عليه الذكر من بيننا بل هم في شك من ذكري بل لما يذوقوا عذاب أم عندهم خزائن رحمة ربك العزيز الوهاب أم لهم ملك السموات والأرض وما بينهما فليرتقوا في الأسباب جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب إن كل إلا كذب الرسل فحق عقاب وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة ما لها من فواق وقالوا ربنا عجل لنا قطنا قبل يوم الحساب اصبر على ما يقولون واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق والطير محشورة كل له أواب وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب ردوها علي فطفق مسحا بالسوق والأعناق ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب قال رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب فسخرنا له الريح تجري بأمره رخاء حيث أصاب والشياطين كل بناء وغواص وآخرين مقرنين في الأصفاد هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الشيطان بنصب وعذاب اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب ووهبنا له أهله ومثلهم معهم رحمة منا وذكرى لأولي الألباب وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولي الأيدي والأبصار إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار واذكر إسماعيل واليسع وذا الكفل وكل من الأخيار هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب وعندهم قاصرات الطرف أتراب هذا ما توعدون ليوم الحساب إن هذا لرزقنا ما له من نفاد هذا وإن للطاغين لشر مآب جهنم يصلونها فبئس المهاد هذا فليذوقوه حميم وغساق وآخر من شكله أزواج هذا فوج مقتحم معكم لا مرحبا بهم إنهم صالوا النار قالوا بل أنتم لا مرحبا بكم أنتم قدمتموه لنا فبئس القرار قالوا ربنا من قدم لنا هذا فزده عذابا ضعفا في النار وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار اتخذناهم سخريا أم زاغت عنهم الأبصار إن ذلك لحق تخاصم أهل النار قل إنما أنا منذر وما من إله إلا الله الواحد القهار رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار قل هو نبأ عظيم أنتم عنه معرضون ما كان لي من علم بالملأ الأعلى إذ يختصمون إن يوحى إلي إلا أنما أنا نذير مبين إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من طين فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس استكبر وكان من الكافرين قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت أم كنت من العالين قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها فإنك رجيم وإن عليك لعنتي إلى يوم الدين قال رب فأنظرني إلى يوم يبعثون قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين إن هو إلا ذكر للعالمين ولتعلمن نبأه بعد حين حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا فلا يغررك تقلبهم في البلاد كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل إلى خروج من سبيل ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا فالحكم لله العلي الكبير هو الذي يريكم آياته وينزل لكم من السماء رزقا وما يتذكر إلا من ينيب فادعوا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء لمن الملك اليوم لله الواحد القهار اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور والله يقضي بالحق والذين يدعون من دونه لا يقضون بشيء إن الله هو السميع البصير أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا هم أشد منهم قوة وآثارا في الأرض فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم بالبينات فكفروا فأخذهم الله إنه قوي شديد العقاب ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب فلما جاءهم بالحق من عندنا قالوا اقتلوا أبناء الذين آمنوا معه واستحيوا نساءهم وما كيد الكافرين إلا في ضلال وقال فرعون ذروني أقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد وقال موسى إني عذت بربي وربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبا فعليه كذبه وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الأرض فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد وقال الذي آمن يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلما للعباد ويا قوم إني أخاف عليكم يوم التناد يوم تولون مدبرين ما لكم من الله من عاصم ومن يضلل الله فما له من هاد ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا كذلك يضل الله من هو مسرف مرتاب الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل وما كيد فرعون إلا في تباب وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها ومن عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب ويا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار تدعونني لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لي به علم وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار لا جرم أنما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة وأن مردنا إلى الله وأن المسرفين هم أصحاب النار فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد فوقاه الله سيئات ما مكروا وحاق بآل فرعون سوء العذاب النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب وإذ يتحاجون في النار فيقول الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعا فهل أنتم مغنون عنا نصيبا من النار قال الذين استكبروا إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد وقال الذين في النار لخزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوما من العذاب قالوا أولم تك تأتيكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين إلا في ضلال إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب هدى وذكرى لأولي الألباب فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه فاستعذ بالله إنه هو السميع البصير لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون وما يستوي الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء قليلا ما تتذكرون إن الساعة لآتية لا ريب فيها ولكن أكثر الناس لا يؤمنون وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو فأنى تؤفكون كذلك يؤفك الذين كانوا بآيات الله يجحدون الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات ذلكم الله ربكم فتبارك الله رب العالمين هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين قل إني نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله لما جاءني البينات من ربي وأمرت أن أسلم لرب العالمين هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلا مسمى ولعلكم تعقلون هو الذي يحيي ويميت فإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ألم تر إلى الذين يجادلون في آيات الله أنى يصرفون الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ثم في النار يسجرون ثم قيل لهم أين ما كنتم تشركون من دون الله قالوا ضلوا عنا بل لم نكن ندعو من قبل شيئا كذلك يضل الله الكافرين ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فاصبر إن وعد الله حق فإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا يرجعون ولقد أرسلنا رسلا من قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك وما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله فإذا جاء أمر الله قضي بالحق وخسر هنالك المبطلون الله الذي جعل لكم الأنعام لتركبوا منها ومنها تأكلون ولكم فيها منافع ولتبلغوا عليها حاجة في صدوركم وعليها وعلى الفلك تحملون ويريكم آياته فأي آيات الله تنكرون أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون حم تنزيل من الرحمن الرحيم كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون بشيرا ونذيرا فأعرض أكثرهم فهم لا يسمعون وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب فاعمل إننا عاملون قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فاستقيموا إليه واستغفروه وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فقضاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم فإن أعرضوا فقل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود إذ جاءتهم الرسل من بين أيديهم ومن خلفهم ألا تعبدوا إلا الله قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة فإنا بما أرسلتم به كافرون فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من أشد منا قوة أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وكانوا بآياتنا يجحدون فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا في أيام نحسات لنذيقهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أخزى وهم لا ينصرون وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فأخذتهم صاعقة العذاب الهون بما كانوا يكسبون ونجينا الذين آمنوا وكانوا يتقون ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم يوزعون حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم أول مرة وإليه ترجعون وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين فإن يصبروا فالنار مثوى لهم وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين وقيضنا لهم قرناء فزينوا لهم ما بين أيديهم وما خلفهم وحق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس إنهم كانوا خاسرين وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون فلنذيقن الذين كفروا عذابا شديدا ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون ذلك جزاء أعداء الله النار لهم فيها دار الخلد جزاء بما كانوا بآياتنا يجحدون وقال الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم فيها ما تدعون نزلا من غفور رحيم ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحيي الموتى إنه على كل شيء قدير إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم وإنهم لفي شك منه مريب من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد إليه يرد علم الساعة وما تخرج من ثمرات من أكمامها وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه ويوم يناديهم أين شركائي قالوا آذناك ما منا من شهيد وضل عنهم ما كانوا يدعون من قبل وظنوا ما لهم من محيص لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وإن مسه الشر فيئوس قنوط ولئن أذقناه رحمة منا من بعد ضراء مسته ليقولن هذا لي وما أظن الساعة قائمة ولئن رجعت إلى ربي إن لي عنده للحسنى فلننبئن الذين كفروا بما عملوا ولنذيقنهم من عذاب غليظ وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض قل أرأيتم إن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضل ممن هو في شقاق بعيد سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ألا إنهم في مرية من لقاء ربهم ألا إنه بكل شيء محيط حم عسق كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم له ما في السموات وما في الأرض وهو العلي العظيم تكاد السموات يتفطرن من فوقهن والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن في الأرض ألا إن الله هو الغفور الرحيم والذين اتخذوا من دونه أولياء الله حفيظ عليهم وما أنت عليهم بوكيل وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنة وفريق في السعير ولو شاء الله لجعلهم أمة واحدة ولكن يدخل من يشاء في رحمته والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب فاطر السموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير له مقاليد السموات والأرض يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إنه بكل شيء عليم شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير والذين يحاجون في الله من بعد ما استجيب له حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعل الساعة قريب يستعجل بها الذين لا يؤمنون بها والذين آمنوا مشفقون منها ويعلمون أنها الحق ألا إن الذين يمارون في الساعة لفي ضلال بعيد الله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوي العزيز من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير ذلك الذي يبشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا إن الله غفور شكور أم يقولون افترى على الله كذبا فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته إنه عليم بذات الصدور وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله والكافرون لهم عذاب شديد ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد ومن آياته خلق السموات والأرض وما بث فيهما من دابة وهو على جمعهم إذا يشاء قدير وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير وما أنتم بمعجزين في الأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ومن يضلل الله فما له من ولي من بعده وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل إلى مرد من سبيل وتراهم يعرضون عليها خاشعين من الذل ينظرون من طرف خفي وقال الذين آمنوا إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ألا إن الظالمين في عذاب مقيم وما كان لهم من أولياء ينصرونهم من دون الله ومن يضلل الله فما له من سبيل استجيبوا لربكم

اذ لا مانع منع من دعوى ان الحذف لا لالتقاء الساكنين بما استدل فيه الجماع ويعزز الادغام وانضا
فانه معنى اتحد فلو كان على اسفل لاختلف معناه الظاهر واحتمل ان يكون من اتخذ مسند السين
مكان التاء الاولى كما ابدلوا ظاء اظطبر التاء وفيهما خلاف لكن اذا كان ولا بد من الحرفين مهموس ولان محلها
ومخرجها طرف اللسان واصل الثنايا ولذلك جاز ادغام التاء واختها وهما الطاء والدال السين واختها
وهما الصاد والزاي فحسن فيها مقام السين لذلك ... ومنه قولهم مسطيع معناه انهم استفلوا
اجتماع مقاربين استدعاهما وافرط وكرهوا الادغام التاء فيها لتحركها فعلها وهو السين وهي لتحرك
فانظروا الى الحذف الذي هو احد الحرفين فاعرفه فلت وسالتني عن الحذف الواقع في المضارع
من اعمر يعمد ويسطيع ومن قولهم الجمزى وما يحصى العد حيث سقطوا الهمزة منه والقول
حركتها على لام التعريف وهي ساكنة ابدا ولم تفعلوا هذا الحصى هنا اعني نقل حركة التاء الى ما قبلها وهو
السين وان كانت هي لا تتحرك ابدا والموضعان من باب التخفيف فعلت الجواب الفرق بين الهمزة ولام
التعريف اشبه ما الهمزة من السين لانها كالمستقل بنفسها متحركا فيها الهمزة ولهذا وقعوها عاما دخل
عليه ... بعض منظومهم وكفى بهول الحمل فيها دليلا على ان حرف التعريف الف ولانها ابدا لا تكون غير
مسبوقة لها وهو اليوم يخالف السين فيما ذكرناه كله والتحرك لعارض ولا يتوهى فيه الهمزة نوع من
المستقل فلا يلزم من جواز التحرك في مثل ما هذه صفته جوازه فيما لم يجر اك به اصلا على ان الالف
حرف مسبوق عليه المشار والذاكر اللام فاعرفه ... وقولهم مستقع الرجل ... يحتمل ان يكون من باب
هو الطاء والمروك بالمستعمل كان الحذوف والمسهل المسقط منه فاء المستعمل والمتروك هو الطاء
وان كان الحذوف هو المستعمل كان اصله مستعمل فاء المستعمل والمتروك هو الطاء
ولان الطوامس المحمود وهي عندهم احب من الحروف المهموسة ولذلك جاءت المحمود صعفي المهموسة
في حروفهم فيكون من ايراد المستطاء فسطاط مدلل فساطيط ولم يقولوا فساطيط ... فالوا
في تصغير الرجل انما حذف النون من يرجيع بمعنى الغنى وامثاله لانها مع اللام مقاربان ولذلك اذا عمت
كلا او بعضا منها صاحبتها نحو من لك والناقد وما شابهك عليه لعلي والواقع او حذفوا النون
عند اللام كما حذفوها عند السين والعلة واحدة واسمع الادغام فيها هذه المسئلة لان اللام اذا تحركت
وهو النون من يرجى والباقي ساكن وهو اللام من الصبر وحكم الادغام عكس ما بدا له وهو الحذف واذا ثبت
قلت لعمان سحنا وحمدان الصحى ساكنا الياء الساكنة من يرجى واللام الساكنة بعدها فسقطت الياء
لفظا فاجتمع النون مع اللام واراد الادغام فمنعه عكس فحسنته فيه وهو حركة الاول وسكون الثاني
واحتاج الى علم اعمال احدهما فسكن المتحرك وهو النون وعلمنا انها بحركة الساكن وهو اللام وذلك انا لما علمنا
ذلك للادغام فولى حذف النون اهون من ذلك كله فعال المعنى هذا اجتماع المقاربين وعلمنا ان يجتمع
مثلان وهما اللامان ينبغي الواجب اركون حوله ظللت وطلت فلت لعلة انما دار ذلك الا لصورتين استقما
على ان المجتمع فيهما مثلان لكن الامر والاكثار لذلك من هذا الوجه هو ما ناسبنا اولا وان هذا ضعف
وجه آخر وهو ان المجتمع في كليهما مجانس بمعنى الجنس وهو في كلمة واحدة هنا اولى بزوال ما ناسبنا اولا
عند اذ المحذوف فيها مثل الساكن لا لذلك ... واعلم ان الحذف هنا اضعف من الحذف في يستع لانهما

بمعنى هنا وهناك كلمة فكان الاستعمال الدوم فيها اقوى للتخفيف وبكثرة وامثلة قبيلة من ثبات
الكلمة اشبه البيت ... وعاجت صدور الحل الرواه بفتح الراء على الفعل المحل وما وقع في بعض
النسخ من تصحيح المصنف على ان يكون عاج متعديا من قولهم عاج المعير معاجا دعوجا اي عطف
راسه فاعاج اي اعطف ليس بجيد ورواه ابن حوى وبخطنا نوادر من حيث اللغة اما من حيث المعنى
فكالمستضعف لما ذكرنا من معنى البيت انه اهلك هولاء وقصد الى قتلاء ولذلك والبيت للعطوى بن الضحاك
وصدور الخيل اعالها ... وفي كتاب الكتاب لابن درستويه الحرف اذا كان اكثر من احد عشر حرفا
الحرف حتى يبقى على حرفين لم يجز ان يحذف منه على اذا بقي الاسم كسبوحا لا ملوسم فيا ساعلى الحروف المفردة
فالتاء والكاف والهاء لا يجوز حذفها لانها اوصلة الخط ما بين الوصل والهاءات كقولك مثلا يا أمة
وغلامه ... اذا كانوا يحذفون الى الاخر معناه انهم لم يحققوا الحذف مع امكان ذلك في الادغام
حيث ما اجتماعا على ان الادغام هو الاصل الموضوع وهو الثقل باجتماع المثلين او المقاربين
بلا ان يحققوا موضع امتناع الادغام لعلة حدثت فيه كما بدا لهم في الوقف على الادغام ولم يوقفوا
تسع وسقى والاصل توتسع وتوتقى بسكون الواو والتاء معتلى لهما الواو وادغم الواو في
ليا صارا في تسع وسقى التاء المشددة هذا سبيل التخفيف بالادغام ثم ان منهم من لا يعتد على ساكن
هذه الطريقة العريقة المطردة فيأتي بالمثل على طريقة الحذف الذي ليست مثلث على معوار التعريف
والتخفيف فللناطق الخيرة في طريقة اقتاشا سلك والذي لا يسوغ فيه الادغام ولا ساقي اصلا سلكه
لعنس ولهواه فعنس الحذف طريقها صالح الحاء مسع وسقى مسح الالف التخفيف وهذا لفظ الكتاب وذكر
من حوى رحمه الله مسع وسقى ما سكان الالف فيهما ووجهه انه لما ادغمه صار مسع ثم اراد الحذف
فدل الادغام لحذف المدغم فيه وهي المدغم وهو الموصول المدلول بالواو وكذلك رواه ابن العريف عنه
وان التخفيف لا يطرد اذا حاء اتحه واتحد واتسع واتقى وال حفاف من قوله جل ذكره
تصيبهم واخلصوها حماها كلها سقى ماثر وقال خداش تغوه انها العشيات اقتراب فاتقه
ملبا الجدودا والله الموفق هذا العربا جوست من اوائل العلاء وردت مما وقع على الناظر
لكلمة او اخترته الخاطر العليل فيخبر الله ان شاء اطالع ما استجمع بيديك وادعاه لي ولوالدي انه
سميع الدعاء ولي الرجاء والمعين ان شاء اليه والمرجع والمآب ... وانفع الفراغ يوم الاحد
الاربعا الكبرى لست ليال بقين من شهر الرابع من سنة ثمان وتسعين وسبعمائة هجرية والحمد لله رب العالمين
والصلاة على نبيه محمد وآله

بلغ من مسودة المصنف وبمضه بعون الله تعالى وحسن توفيقه صاحب الانوف
والمراحم عمر بن محمد الكرخي الامام الخير محمد الحسيني الشنقيطي
المدعو مسيد كمال صحبه يوم السلاما الكبرى السلام عليه
من حوى العدد منه ...

والحمد لله اولا وآخرا والصلاة على رسوله المصطفى وعلى آله وصحبه اجمعين

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة عاطف أفندي وتحمل اسم الناسخ
وتاريخ الفراغ من تأليف الكتاب

الله الموفق

هنالكم ما تضلا العبير بحوارزه وما درآه الهدى ملء طالبه الصدق الراتق من كل فتح مبهم بعد ما زال عنه رجاليكم الهما متوجه وصدور تتسلم لتصورها مشروحه وهي ان نظفر بشرح كتاب المعجل في صنعة الاعراب جامع لجمع ما صنف في هذا الباب يبرد للوارد من الغلل ويسقي الوافد من العلل قد بولغ فيه حتى لم يترك في القوس منزع ولا في الكنانة مرماه ولو أعنزع وحق لمثل هذا المرتبي ان يعز وزره المساعف ومثاله ولا مرفع الحجاب الا بعد مطال مطال ولا يكشف النقاب الا مالف الف دلال وقد نجح لكم بكلم الاماني سنة ست ماه وسبعين وثماني فكتاب المقتبس في شرح ما البس الذي اعتنى بالفه وتصنيفه وتعنى بترتيبه وترصيفه الامام الكبير والعلامة البحر حاوي الفروع والاصول فاقد المعقول والمنقول معدن الشرف مبنى العقد والنظم ولي النظم والنثر والي على المعاني والبيان محرز الملة والدين سيد العلماء والمسلمين ابو عامر علي بن عمر بن الجلد بن علي الفقيهي الاسعردي ادام الله امتاع اهل العلم بفوائده وبارك للمتعلم في تركه ذوي الفضل بعوائده ولما طالعته اطلعت فيه على افلاك للمحاسن دائره وكواكب للدراري سائره ولمعوز معاد للطلاب معرضه وابكار معار للخطاب متعرضه فاستنشطت نفسي لاخذه اقلام الفضل وجدت ايام توالي الهجر ام هي عن حسن القلوب وردت وظلمات العتب ولم اتمالك ان جرى على لساني باملاء جناني قولي فيه وان كان دون محتاليه

الملك سلغ مواعي شاوه مدكات الدنا سوى الاسكندر
والفضل لم يسقد عوالي شمله الا لنجم الملة الاسعردي

واولى ما سلغي بالسول وهبت به الاهوا مهت العبول اصل منتج عن الخلط سالم عن دمي الافد والتفريط الا فاعتمه اعتسام المسفر للوابل الصيب وازدحموا عليه ازدحام العطاش على الورد الطيب واسعفوا به عاجم صاحب النجم فلانه لا يحلو عن اطناب او يعسر ولا شعبوا الماء صنع ارتد فقد اخذ بعض الوجب وقابلوا هذا الصنع الجميل والنيل الجزيل بالثنا المستطاب والدعاء المستجاب

وهذا خط المبارك باخاه المعجز بودان وولده محمد ابو العامر صالح بن ابي القاسم المذكور نسبا المرتضى اصلح الله شانه وصانه غماشانه عورة الدهر عن هو كهه

مزينة البالف حامدا ومصليا



Arabic Manuscript
Kayit No. 2571
Tasnif No.

الورقة التي ذُيّلتْ بها نسخةُ مكتبةِ عاطف أفندي ، وتحملُ ختمَ الواقف
وتاريخَ نسخِ النسخةِ

ب ـ منهجُ التحقيقِ

رغبةً مِنِّي في إخراجِ كتابِ المقتبسِ في توضيحِ ما الْتَبَسَ إِخْرَاجًا سليمًا ، وِفْقًا لِمَا وَضَعَهُ عليه مؤلِّفُه ، فقد التزمتُ في تحقيقِهِ بالأسسِ العلميَّةِ السليمةِ ، والمنهجِ المتَّبَعِ في إخراجِ النصوصِ ، ويتمثَّلُ المنهجُ الذي اتبعتُه في تحقيقي لهذا الكتابِ في التالي :

١ ـ نَسَخْتُ نَصَّ الكتابِ مُتَحَرِّيًا في ذلك الدقَّةَ والأمانةَ فما أجمعتْ عليه النسختانِ أثْبَتُّه ، إلَّا إذا كانَ خَطَأً بَيِّنًا فإنِّي أصوِّبُه مبينًا ذلك في الحاشيةِ ، وما اختلفتْ فيه النُّسختانِ من عباراتٍ أو كلماتٍ فإنِّي أختارُ أوفاهما وأدقَّهُما وما يطابقُ ما في المصادرِ ، وأُثْبِتُ الأخرى في الحاشيةِ منبِّهًا على ذلك ، وقدْ راعيتُ في نسخي لنَصِّ الكتابِ قواعدَ الإملاءِ وعلاماتِ الترقيمِ الحديثةَ .

٢ ـ حصرتُ نَصَّ المفصَّلِ بينَ علامتي تنصيصٍ ، وأشرتُ في الحاشيةِ إلى موضِعِهِ من المفصَّلِ ، كما أَثْبَتُّ الفروقَ بينَ نَصِّ المفصَّلِ في نسخةِ (ع) وبينَ المطبوعِ ، مشيرًا إلى ما جاءَ في بعضِ الشروحِ المطبوعةِ أحيانًا .

٣ ـ أعدتُ النصوصَ المُسْتَشْهَدَ بها إلى مظانِّها ، فقد عزوتُ الآياتِ القرآنيةَ إلى سُوَرِها ، وخَرَّجْتُ الأحاديثَ النبويَّةَ والآثارَ من كُتُبِ الحديثِ والأثرِ ، وخَرَّجْتُ الأمثالَ من كُتُبِ الأمثالِ واللُّغةِ والنحوِ مُبَيِّنًا مَضْرِبَ المَثَلِ والشاهدَ فيه ـ إنْ كانَ ساقَه للاستشهادِ ـ ، كما خَرَّجْتُ أقوالَ العَرَبِ من كُتُبِ اللغةِ والنحوِ .

٤ ـ خَرَّجْتُ الأبياتَ الشعريَّةِ من شواهدَ وغيرِها من دواوينِ أصحابِها ـ إنْ وُجِدَتْ ـ وإلَّا فَمِنْ كُتُبِ المجاميعِ الشعريَّةِ واللُّغةِ والأدَبِ ، كما بَيَّنْتُ بحورَها الشعريَّةِ واختلافَ رواياتِها ـ إنْ وُجِدَ ـ ، وأتممتُ في الحاشيةِ ما لَمْ يُتِمَّه المؤلِّفُ ، ونَسَبْتُ ما لم يَنْسِبْه ، ثم بَيَّنْتُ ما يحتاجُ إلى بيانٍ من مفرداتِ البيتِ ـ إنْ لم يبيِّنْها

المؤلفُ ـ ، كما أَشَرْتُ إلى الشاهدِ ووَجْهِ الاستشهادِ ـ إنْ كانَ البيتُ مَسُوقًا للاستشهادِ ـ ، ثم تلوتُ ذلك بالمصادِرِ مرتَّبَةً ترتيبًا زمنيًّا .

٥ ـ خَرَّجْتُ القراءاتِ القرآنيةَ من متواترةٍ أو شاذَّةٍ من كُتُبِ القراءاتِ والاحتجاجِ لها وكُتُبِ التفسيرِ وإعرابِ القرآنِ ، مع نِسْبَةِ كُلِّ قراءةٍ إلى مَنْ قرأَ بها .

٦ ـ خَرَّجْتُ النقولَ التي أَوْرَدَها المؤلِّفُ من كُتُبِ أصحابِها ـ إنْ وُجِدَتْ ـ ، مع التنبيهِ إلى ما نُقِلَ بالنَّصِّ وما نُقِلَ بِتَصَرُّفٍ يسيرٍ ، وما نُقِلَ بالمعنَى .

٧ ـ عَلَّقْتُ على المسائلِ والقضايا النحويةِ التي تحتاجُ إلى التعليقِ بما يجلِّيْها ويكشفُ غموضَها ويُتَمِّمُ ما نَقَصَ منها ، كما عَزَوْتُ الآراءَ والأقوالَ إلى أصحابِها ، وعَرَضْتُ الخلافَ في بعضِ المسائلِ مُرَجِّحًا منها ما تَرَجَّحَ عندي .

٨ ـ عَرَّفْتُ بالأعلامِ الذينَ تَمَسُّ الحاجةُ إلى التعريفِ بهم بإيجازٍ .

٩ ـ أَضَفْتُ عناوينَ تَوْضِيْحِيَّةً بينَ معقوفَيْنِ ـ إذا دعَتْ إلى ذلك الحاجةُ ـ واكتفيتُ بالتنبيهِ على ذلك في أَوَّلِ موضعٍ .

١٠ ـ شَرَحْتُ الكلماتِ الغريبةَ والمُصْطَلَحَاتِ التي تَحْتَاجُ إلى شرحٍ في الحاشيةِ ، كما عَرَّفتُ بما يحتاجُ إلى التعريفِ من الأماكنِ والبلدانِ ، مع الإحالةِ على كُتُبِ اللُّغَةِ وغيرِها من المظانِّ .

١١ ـ ضَبَطْتُ من الكلماتِ ما يَفْتَقِرُ إلى الضبطِ .

١٢ ـ أَثْبَتُّ أرقامَ صَفَحَاتِ نُسْخَةِ (ج) على الجانبِ واضِعًا هذه العلامةَ « / » بينَ نِهَايةِ كُلِّ صفحةٍ وبدايةِ الصفحةِ التي تليها ، وقد رَمَزْتُ للصفحةِ اليُمْنَى بالحرفِ (أ) ، وللصفحةِ اليسرى بالحرفِ (ب) .

١٣ ـ أَحَلْتُ على المسائلِ والقضايا التي تَقَدَّمَتْ في الكتابِ أو التي سَوْفَ تأتي ، وجَعَلْتُ الإحَالَةَ على الموطنِ الأكثرِ تفصيلاً .

١٤ وضَّحْتُ ما وَرَدَ في الكتابِ مُبْهَمًا من إشارَةٍ أو ضميرٍ ونَحْوِ ذلك.

١٥ ـ ذيَّلْتُ الكتابَ بفهارِسَ شاملةٍ تُيَسِّرُ للباحثينَ سبيلَ الاستفادةِ من مادَّةِ الكتابِ.

هَذَا وَاللَّهُ ـ سُبْحَانَه وتَعَالى ـ وَلِيُّ التوفيقِ والسَّدَادِ،

وصَلَّى اللَّهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ

وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ

ثانيًا : النَّصُّ المُحَقَّقُ

[مقدمة المؤلف] (١)

١/٢ /(٢) بسم الله الرحمن الرحيم

وإيَّاه أحمدُ على أنْ خوَّلَني (٣) بِطَوْلِهِ (٤) الجسيمِ ، ونَوْلِه (٥) الوسيمِ (٦) نعمةً (٧) عنايته من مدارجِ (٨) التَّعَلُّمِ إلى معارجِ (٩) التعليمِ ، ونوَّلَني بفضلِ التوفيقِ (١٠) اللسان العربي الصميم (١١) ، المنصوب إعرابُهُ سُلَّمًا مرفوعَ القواعِدِ إلى البيانِ ، المجرور بعِلْمِه منافعُ القرآنِ الحكيمِ ، المُنَزَّلِ على نبيِّهِ محمدٍ عبدِه ورسولِه الكريمِ ، المبعوثِ بالدينِ السَّمْحِ القويمِ ، مُصَلِّيًا عليه صلاةً تحظِيني بالزُّلفَى والتعظيمِ ، ومُسَلِّمًا على آلِهِ الأخيارِ ، وأصحابِهِ الأبرارِ أكرمَ تسليمٍ ، وبعدُ :

فإنَّه كانَ يخطُر لي ... (١٢) في مساعَدَةِ الأحوالِ ومباعَدَةِ الأهوالِ ،

(١) إضافة من المحقق لم يردْ في النسختين ، وكذلك جميع العناوين المضافة بين معقوفين في هذا الكتاب .

(٢) من هنا حتى قوله : «الفائت ، لكنِّي . .» يمثِّلُ الوجهَ الأيمنَ من اللوحةِ الأولى من نسخةِ (ع) وقد سقطَ بكاملِهِ من الأصلِ .

(٣) خَوَّلني : ملَّكني ، كما في الصحاح (خول) .

(٤) الطَّوْلُ : الفضلُ والمَنُّ ، ينظَر : مفردات الراغب ص ٣١٢ .

(٥) النَّوْلُ : العطاءُ ، ينظَر : تهذيب اللغة ١٥ / ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٦) الوسيمُ : الثابتُ الحُسْنِ ، ينظر : تهذيب اللغة ١٣ / ١١٥ .

(٧) مكانُ النقطِ خرم في الأصلِ بقدرِ خمسِ كلماتٍ بسببِ تلفِ جزءٍ من الورقةِ .

(٨) المدارجُ : جمعُ مدرجةٍ ، وهي المَذْهَبُ والمسلكُ ، ينظر : الصحاح (درج) .

(٩) المعارجُ : جمعُ مَعْرَجٍ ، وهو المصعدُ والسلَّمُ ، ينظَر : الصحاح (عرج) .

(١٠) مكانُ النقطِ خرمٌ في الأصلِ بقدرِ ثلاثِ كلماتٍ .

(١١) صميم الشيء : خالصُه ، والمعنى : اللسان العربي الخالص ، وسوفَ يأتي تفسيرُ معنى الصميمِ في صلبِ الكتابِ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ ، ينظر ص ١٧٠ .

(١٢) مكانُ النقطِ كلمةٌ غيرُ واضحةٍ في الأصلِ بسببِ خرمٍ في الورقةِ .

والتمنُّع[1] بقوَّةِ النفسِ النفيسةِ[2] ، والتَّمَتُّعِ بصِحَّة مدركتِها الرئيسةِ ، باقتراحِ بعضِ الأعِزَّةِ عَلَيَّ ، مِنَ الأخوةِ المختلفةِ إِلَيَّ ، مِمَّنْ لهم قَدَمُ صِدْقٍ في الحِوَايَةِ لمرْتَبَتَي الدرايةِ والروايةِ[3] ، وقد تحقَّقْتُ منهم خلوصَ النيَّةِ ، وصَفَاءَ الطويَّةِ أَنْ أكتبَ لهم مَجَلَّةً[4] من الفوائدِ النحويَّةِ ، جاريةً مَجْرَى الحواشي على ترتيبِ الكتابِ ، كتابِ «المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإِعْرَابِ» ، فكنتُ في ذلك لِقِلَّةِ البضاعةِ ، وقِصَرِ الوقوفِ على أَسْرارِ الصناعةِ أُقَدِّمُ رِجْلاً وأُأَخِّرُ أُخْرَى[5] ، مُتَدَبِّرًا في اعتيامِ[6] ما هو أَحْرَى ، فَبَيْنَا أَنَا تحتَ غَمْرَةِ هذا التردُّدِ ، في تَجَمُّعِ الرأيِ فيه والتبدُّدِ ، والزمانُ صافٍ والأمانُ وافٍ ، والوَيْنُ[7] حُلْوٌ ، والبالُ خِلْوٌ[8] ، إِذْ انْتَابَتْ خُلَّتَنَا[9] الفِتَنُ انْتِيَابَ الغَاشِيَةِ ، واضْطَرَبَتْ بنا اضْطِرَابَ الأَرْحَـ[10]ـيَـةِ ، فَحَلَّ مَـنْ كانَ فـي دِيَارِنَـا الحُبَا[11] ، وتَفَرَّقُـوْا أَيْدِيَ

(١) التَّمَنُّع : الاحتماء .

(٢) النفيسةُ : التي لها خَطَرٌ وقَدْرٌ ، ينظَر : اللسان (نفس) .

(٣) الدِّرَايةُ هي : العلمُ المقتبسُ من قواعدِ النحوِ وقواعدِ العَقْلِ ، كما في : الكليَّات لأبي البقاءِ ص ٤٥١ .
والروايةُ هي : النقلُ ، وخَصَّها الفقهاءُ بنقلِ المسائلِ الفرْعيَّةِ عن السلفِ ، وخَصَّها المحدِّثونَ بنقلِ الحديثِ بالإسنادِ ، ينظَر : كشَّاف اصطلاحاتِ الفنونِ ٣/ ١٠٣ .

(٤) المجَلَّةُ : الصحيفةُ ، وعن أبي عبيدٍ : كلُّ كتابٍ عن العرب مجلَّةٌ ، ينظَر في ذلك : مقاييس اللغة (جل) ١/ ٤١٩ والصحاح (جلل) .

(٥) عبارةُ «أقدمُ رجلاً وأُأَخِّرُ أخرى» أُخِذَتْ من قولِ يزيدَ بنِ الوليدِ لمروانَ بنِ محمدٍ لَمَّا تأَخَّرَ عن بيعتِهِ : «أَمَّا بعدُ فإِنِّي أَراك تقدِّمُ رِجْلاً وتُؤَخِّرُ أخرى» ، وهي عبارة تقالُ لمن يتردَّدُ في أمرٍ من الأمورِ ، ومثلُ هذا الأسلوبِ يُعْرَفُ عند البلاغيينَ بالتمثيلِ أو التشبيهِ التمثيليِّ ، ينظَر في ذلك : البيان والتبيين ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، جواهر الألفاظ ص ٧ ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١٠٦ ، ٢٣٠ .

(٦) الاعتيامُ هو : الاختيارُ والاصْطِفَاءُ ، ينظَر في ذلك : العين ٢/ ٢٦٩ ، اللسان (عوم) .

(٧) الوَيْنُ : العنبُ الأسْوَدُ ، وسيأتي معنى الوَيْنِ ـ إِنْ شاءَ اللهُ ـ في صلبِ الكتابِ ، ينظر ص ٦٩٥ .

(٨) خِلْوٌ : أي خالٍ .

(٩) الخُلَّةُ : الصداقة والصُّحْبَةُ ، ينظَر : المحكم ٤ / ٣٧٤ .

(١٠) الراء والحاء من « الأرحية » ، غير واضحة في الأصل ، وقد اجتهدت في تقديرها.

(١١) الحُبَا : جَمْعُ حُبْوَةٍ وهي ثوبٌ يَضُمُّ الإنسانُ به رجليه إلى بطنِهِ ويجمَعُهُما مع ظَهْرِهِ ، ويشدُّه عليها ، وقد يكونُ الاحتباءُ باليدينِ عِوَضًا عن الثوبِ ، ويُقَالُ في جَمْعِها : «حُبَا» ـ بضَمِّ الحاءِ ـ ، و « حِبَا » =

سَبَا (١) ، فاقتعدتُ على عقبِهِمْ غاربَ الاغْتِرَابِ (٢) ، وقُلتُ : يا قلبُ دَعْ تُرْبَةَ الأترابِ (٣) والأَحْبَابِ ، وذَرْها وبَدِّلْهُ في الرحيلِ عنها بَدَلَه ، فإنَّها الآنَ لَيْسَتْ لك بِدَلَه (٤) ، فَشَحَذْتُ للرحلةِ غِرَارَ العَزْمِ (٥) ، متوجِّهًا إلى بلدتِنا «خُوارزْم» ، وكانتْ (٦) صولة ـ بحَمْدِ اللهِ ـ بِمَنْ جَمَعَ الفضلَ والحَزْمَ ، من إخوانٍ لي في اللَّهِ قد أَلَّفَتْهُم لُحْمَةُ العِلْمِ والأَدَبِ ، وسَاوَتْ بينَهم في المُدَارَاةِ (٧) والحَدَبِ (٨) ، وكنتُ عاشرتُهُمْ في صُحْبَةِ مشايِخِنا سنينَ وأَيَّامًا آمنينَ ، فَشَكَرْتُ لَعَمْري يَدَ الغُرْبَةِ ، بما كَشَفَتْ عنِّي رؤيتُهُمْ من قَشَفِ (٩) الكُرْبَةِ ، ثُمَّ لَمَّا وَجَدْتُهُمْ للعهودِ القديمةِ راعينَ ،

=ـ بكسرِها ـ ، وعَبَّرَ بِحَلِّ الحُبَا عن الرحيلِ ، ينظَر : الكامل للمبرد ١/ ١٦٥ ، إصلاح المنطق ص ١١٦ ، مجمل اللغة ١/ ٢٦٢ ، اللسان (حبا) .

(١) يقالُ : «تَفَرَّقوا أيديْ سَبَا» و «.. أيادِيْ سَبَا» ، كما يُرْوَى : «ذَهَبُوا أيدي سَبَا» ، وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ للتفرُّقِ في جهاتٍ متباينةٍ ، أَيْ : تفرَّقوا تفرُّقًا لا اجتماعَ بعدَه ، ويُرْوَى بتسكينِ الياءِ من «أَيْدِيْ» للتخفيفِ ، وذلك لِثِقَلِها بالتركيبِ ، وكلمة «سَبَا» بتخفيفِ الهمزِ والأَصْلُ تحقيقُه ، وسَبَأ هو : سَبَأُ بنُ يشجبَ ، والمرادُ بالأيدي أولادُه وأسرتُه ، ينظَر هذا المَثَل في : المقتضب ٤/ ٢٥ ، الألفاظ الكتابية ص ١٣٧ ، ثمار القلوب ص ٣٣٧ ، مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥ ، المستقصى ٢/ ٨٨ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ١٤٠ .

(٢) اقْتَعَدْتُ : اتخذتُهُ قعودًا ، وغاربُ الشيءِ أعلاه ، وغَارِبُ الدابةِ ما تَقَدَّم من ظهرِها وارتفعَ ، وهذه العبارةُ قد وَرَدَتْ في مقاماتِ الحريريِّ ، تنظَر هذه العبارة مع شرحِها في : مقامات الحريري ص ١٠ ؛ الإيضاح في شرح مقامات الحريري ١/ ١٨٩

(٣) الأَترابُ : الأقرانُ ومَنْ هم في سنٍّ واحدةٍ ، ينظَر : غريب القرآن للسجستاني ص ١٩ .

(٤) دَلَه : سلوة ، يُقَالُ : دَلَهَ الرجلُ يَدْلَه إذا سَلاَ ، ينظَر : القاموس المحيط (دله) .

(٥) شَحَذَ : أَحَدَّ ، يقالُ : شَحَذَ سيفَه بمعنَى : أَحَدَّهُ ، وغِرَارُ كلِّ شيءٍ : حَدُّه ، يقالُ شَحَذَ غِرَارَ السيفِ إذا أَحَدَّ حَدَّه ، وهذا التعبيرُ وَرَدَ في مقاماتِ الحريريِّ ، ينظَر : العشرات في اللغةِ ص ٢٣٣ ؛ مقامات الحريري ص ١٩ .

(٦) مكان النقطِ خرمٌ في الأصلِ ذَهَبَ بكاملِ الكلمةِ .

(٧) المداراةُ : الملاينةُ وحُسْنُ الصحبةِ مع الناسِ ، ينظَر : الصحاح واللسان (درا) .

(٨) الحدَبُ : العطفُ والشفقةُ ، ينظَر : تهذيب اللغة ٤/ ٤٢٩ .

(٩) القَشَفُ : الشِّدَّةُ ، ينظر : اللسان (قشف) .

وفي بَذْلِ المجهودِ بَيْنَهُمْ ساعينَ ، تَلَوْتُ عَلَيْهِم بَعْدُ تلك السورةَ ، وألقيتُ عليهِمْ مفتاحَ المشورةِ ، فَصَوَّبُوا رَأْيَ الإِنْجَاحِ لِطَلَبَةِ الاقتراحِ ، ورَاجَعْتُهُم . . . [1] بها في هذا الجمعِ ، فبشَّرني كُلٌّ بما عندَه على كرامةٍ وسَمْعٍ ، وما كَانَ يَوْمَئِذٍ عندي في هذا الفَنِّ من المُحَصَّلِ ، إلاَّ المثبتُ بِخَطِّي في : «حَوَاشِي المُفَصَّلِ» [2] فقُلْتُ في نفسي : هذا هو المُرَادُ المُقْبِلُ والمَرَادُ [3] المُبْقِلُ ، وليسَ ما وراءَ ذلك إلاَّ جُهْدُ المُقِلِّ ، فأقبلتُ عليه إِقْبَالَ المُتَهَافِتِ [4] المَظْنُونِ [5] الفائتِ ، لكنِّي رأيتُ الأَذْهَبَ في الديانةِ والأصوبَ في الصيانةِ قَبْلَ الشروعِ فيما أَنَا بِصَدَدِهِ ، ذِكْرَ روايةِ الأَصْلِ [6] لأَعْتَضِدَ [7] بِمَدَدِهِ ، إِذْ هُوَ مشتملٌ على أسماءِ الأَحْبارِ [8] من المشايخِ الكِبَارِ ، الذينَ كانوا عمدةَ الأَنَامِ ، وعُدَّةَ الإسلامِ ، عليهِمْ سَلَامُ المَلِكِ السَّلَامِ .

فأقولُ ـ وأنا العبدُ الفقيرُ إلى عَفْوِ رَبِّهِ الكريمِ المليِّ [9] ، **أبو عَاصِمٍ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بْنِ الجَلِيلِ** [10] **بنِ عَلِيٍّ الفَقِيْهِيُّ ، المَدْعُوُّ بالفخرِ الإِسْفَنْدَرِيِّ** [11] ـ أصلحَ سبحانَهُ بفضلِهِ / عملَه ، وحَقَّقَ بكرمِهِ أَمَلَه ـ ، وبه تعالى التوفيقُ ، وذِكْرُهُ رفيقي وهو نِعْمَ الرفيقُ . ٢/ب

(١) مكان النقطِ غيرُ واضحٍ في الأصلِ بِسَبَبِ خَرْمٍ .

(٢) حواشي المفصَّلِ من مصنفاتِ الإسفندريِّ ، وهو مِنْ مصادرِهِ في هذا الكتابِ ، وتَقَدَّمَ الكلامُ عليه في الدراسة (ص ٥٢) .

(٣) المَرَاد ـ بفتح الميم ـ : الموضعُ الذي يرتادُه الناسُ للنجعةِ وطَلَبِ الكَلَإِ ، ينظَر ذلك في : اللسان (رود) .

(٤) المتهافتُ : المتساقطُ .

(٥) هذه الكلمةُ غيرُ واضحةٍ بسببِ خَرْمٍ في الأصلِ ، وقد استطعتُ استدراكَها من كلامِ المؤلفِ نفسِه في قسمِ الفعلِ .

(٦) يعني بروايةِ الأصلِ روايةَ كتابِ المفصَّلِ ، وهو الأَصْلُ المشروحُ .

(٧) أعتضدُ : أستعينُ ، ينظر : العين ١/ ٢٦٨ .

(٨) الأحبارُ: جمع حَبْرٍ وهو : العالمُ ، ينظَر : مجمل اللغة ١/ ٢٦٠ .

(٩) المليُّ : أصلها المليءُ من (مَلُؤ) بمعنى : الغنيّ المقتدر، وينظَر : المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٢٧٢ .

(١٠) في النسختين «الجليل» كما أثبتُّ ، وفي بعضِ المصادرِ الأخرى : «الخليل» ، وينظَر ص (٣٣) من الدراسةِ .

(١١) تَقَدَّمَتْ ترجمتُه في الدراسةِ ينظر ص (٢٩) .

أخبرني بكتابِ : « المفصَّل » للشيخِ الإمامِ الأَجَلِّ السيِّدِ شَيْخِ العَرَبِ والعَجَمِ، أستاذِ الدنيا جَارِ اللَّهِ العَلاَّمَةِ فخرِ خُوَارِزْمَ أبي القاسم محمودِ بنِ عُمَرَ بنِ محمدٍ الزمخشريِّ الخوارزميِّ [1] مولاي الشيخُ الإمَامُ الأَجَلُّ الكبيرُ الزاهدُ الأستاذُ البارعُ العَلاَّمَةُ بقيَّةُ المشايخ أسوةُ الحَاجِّ سيفُ الدينِ حُجَّةُ الإسلامِ عَبْدُ اللَّه بنُ [2] محمودِ بنِ أبي سعيدٍ الرَّوْزَنَانِيُّ [3] الخوارزميُّ بقراءَتِي عليه عن آخِرِه ، قال : أخبرني به [4] الشيخُ الإمامُ الأَجَلُّ الكَبِيْرُ العَلاَّمَةُ البارعُ المُحَقِّقُ سلطانُ الأفَاضِلِ شيخُ العَرَبِ والعَجَم برهانُ الدينِ نَصْرُ [5] الإسلام نَاصِرُ بنُ أبي المكارمِ [6] عبدِ السَّيِّدِ بنِ عليٍّ المُطَرِّزِيُّ [7] الخوارزميُّ قراءةً عليه ، قَالَ : أخبرني به مولاي الصَّدْرُ الكبيرُ الزاهدُ العَلاَّمَةُ أخطبُ خطباءِ الإسلامِ صَدْرُ الأَئِمَّةِ ضياءُ الدينِ أبو المؤيَّدِ [8] المُوَفَّقُ بنُ أحمدَ المَكِّيُّ [9] الخوارزميُّ قراءةً عليه ، قال : أخبرني به المصنفُ قراءةً عليه ، ـ رَضِيَ اللَّهُ

(١) تقدَّمَتْ ترجمتُهُ في الدراسةِ ، ينظر ص (٩) .

(٢) « ابن » ساقطة من (ع) .

(٣) تقدَّمتْ ترجمتُهُ في مبحثِ شيوخِه وتلاميذِه ص (٤٧) من الدراسةِ .

(٤) « به » ليستْ في نسخةِ (ع) .

(٥) في (ج) : نصرة الإسلام

(٦) في (ج) : ابن عبد السيد . . . ، وعبد السيد هو أبو المكارم في جميع المصادر التي ترجمتْ له .

(٧) هو أبو الفتحِ ناصرُ بنُ عبدِ السيدِ بنِ عليٍّ المطرِّزيُّ الخوارزميُّ ، وُلِدَ بخوارزمَ سنةَ (٥٣٨) هـ ، وقيلَ : (٥٣٦) هـ ، وتُوُفِّيَ سنةَ (٦١٠) هـ بخوارزمَ ، من تلامذتِهِ نجمُ الدينِ الزاهديُّ أحدُ أساتذةِ الإسفنديِّ ، له من المؤلفاتِ : « المصباحُ » في النحوِ ، والإيضاحُ في شرحِ مقاماتِ الحريريِّ ، والمغربُ في ترتيبِ المعربِ وغيرُها ، ترجمتُه في : إنباه الرواة ٣/ ٣٣٩ ، إشارة التعيين ص ٣٦١ ، البلغة ص ٢٣١ ، بغية الوعاة ٢/ ٣١١ ، وفيات الأعيان ٥ / ٣٦٩ ، معجم الأدباء ١٩ / ٢١٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٨ ، فوات الوفيات ٤/ ١٨٢ .

(٨) في (ع) أبو الفضلِ ، وكذلك في (ج) إلَّا أنَّها صُحِّحَتْ على الهامشِ وهو ما في المصادرِ التي ترجمتْ لـه .

(٩) هو أبو المؤيَّدِ ، وقد يُكْنَى أبا الوليدِ الموفقُ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ المكيُّ ضياءُ الدينِ ، له معرفةٌ بالفقهِ والنحوِ والأدبِ ، وُلِدَ سنةَ (٤٨٤) هـ تقريبًا ، تتلمذَ على الزمخشريِّ وغيرِه ، وتتلمذَ عليه جمعٌ من=

عنهم وعن أسلافِهم وعن مشايِخِهِمْ [1] أجمعينَ ـ .

ولشيخِنا الأستاذِ [2] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على ما أخبرني به أيضًا روايةٌ أُخْرَى ، هي بِتَقَدُّمِها [3] على غيرِها أَحْرَى ، لَكِنْ لأمرٍ مَّا أُخِّرَتْ سورةُ الإخلاصِ ، وقد عَلِمْتَ ما لها من مزيدِ المزيَّةِ والاختصاصِ ، روايةٌ مُوثوقٌ بها عَلِيَّةٌ [4] ، ظَفِرَ بها في تطوافِهِ بالديارِ القِبْلِيَّةِ [5] ، ومن أَصْلَحَ أيها الأخُ الصالحُ بِالعِلْمِ والحِجَا [6] زِيَّهُ [7] ، تَبَرَّكَ بمثلِ هذه الميامنِ [8] الحِجَازِيَّةِ ، قالَ : أَدَّتْنِي خاتمةُ المَطَافِ مُنْصَرَفي عن تلك الأطرافِ [9] إلى إمامٍ بالبصرةِ عظيمٍ فيها أمرُه ، وكانَ قَدْ [10] نَاهَزَ المِائَةَ عُمُرُه ، فلَبِثْتُ في صُحْبَتِهِ ما شاءَ اللَّهُ ، وأولاني بحمدِ اللَّهِ ما أولاه ، من إجازاتٍ لي [11] بمثلِها أَجَازَ له الشيخُ جارُ اللَّهِ أعلى اللَّهُ شَأْنَه ، وأنارَ برهانَه ، بجميعِ [12] مَسْمُوْعِهِ ومُصَنَّفِهِ ومَجْمُوْعِهِ ، من ذلك هذا الكتابُ المُتَلَقَّى بالقبولِ والتسليمِ ، الذي هَبَّ في

=الطلبةِ منهم المطرِّزِيُّ ، له الكفايةُ في علمِ الإعرابِ شرحُ الأنموذجِ ، ومناقبُ الإمامِ أبي حنيفةَ ، وله أيضًا خُطَبٌ وشِعْرٌ ، تُوُفِّيَ في خوارزمَ سنةَ (٥٦٨) هـ ، ترجمتُه في : إنباه الرواة ٣/ ٣٣٢ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨ ، وهدية العارفين ٢/ ٤٨٢ .

(١) في (ع) : وعن مشايِخِهم وعن أسلافِهم . . .

(٢) يعني به أستاذَه سيفَ الدينِ الروزنانيَّ .

(٣) في (ج) : بِتَقْدِمَتِها . . .

(٤) عليَّةٌ ؛ أي : رفيعةُ القَدْرِ من عَلِيَ ، وينظَر : مفردات الراغب ص ٣٤٥ .

(٥) الديارُ القبليةُ بالنسبةِ إلى خوارزمَ وما وراءَ النهرِ هي العراقُ وبلدانُ الشامِ ، وبعضُ الجزيرةِ العربيةِ .

(٦) الحِجَا : العقلُ ، وينظَر في ذلك : نظام الغريب للرَّبَعي ص ٢٧ .

(٧) زِيَّهُ ؛ أي:هيأته ومظهره ، ينظَر في ذلك : الجمهرة لابن دريد ١/ ٩٣ .

(٨) الميامن : جمعُ «ميمون» وهو المُبَارَكُ ، ينظَر في ذلك : مفردات الراغب ص ٥٥٣ .

(٩) في (ع) : الأطماف . . . ، وهو تحريف للكلمة .

(١٠) في (ع) : وقد كان ناهز . . . ، ومعنى ناهز : قَارَبَ .

(١١) في (ع) : في بمثلها . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(١٢) في (ع) : بجمع . . .

أفئدةِ الوَرَى مَهَبَّ النسيم ، كِتَابٌ عَقُمَتْ بمثلِهِ أُمَّهَاتُ الأَفْكَارِ (١) ، واحْتَجَبَتْ بضوئِهِ(٢) أقمارُ الأبكارِ (٣) ، كِتَابٌ أُحْكِمَتْ مبانِيهِ ، وتَنَاسَبَتْ ألفاظُهُ ومعانِيه ، تمتزجُ عباراتُه بالأرواحِ امتزاجَ الماءِ العذبِ (٤) بالراحِ ، لم يتــردَّدْ قَطُّ في أَوْدِيَةِ التَّكَلُّفِ ، وما تَقَلَّبَ في أَنْدِيَةِ التَّصَلُّفِ (٥) ، بل خَبَّ (٦) في مَجَالٍ فسيحٍ ، من المنطقِ العذبِ الفصيحِ ، ينالُ بِهِ الجَادُّ من الطَّلَبَةِ أقصى المَرَام ، كأَنَّهُ منه موضوعٌ على طَرَفِ الثُّمَامِ(٧) ، إنْ أَنْعَمْتَ في ترتيبِهِ النَّظَرَ قَضَيْتَ العَجَبَ ، وأَفْرَغْتَ عليه من الثناءِ ما وَجَبَ ، (٨) لم يُنْسَجْ لَعَمْرِي على مِنْوَالِهِ من حَبِيرٍ (٩) ، ولا يُنَبِّئُكَ مثلُ خَبِيرٍ .

نَظْمٌ (١٠) :

(١) المشهورُ إضافةُ كلمةِ « بِنْت » إلى الأفكارِ ، فَيُقَالُ لما يبتكرُه الإنسانُ من رأيٍ وخواطرَ : هذه من بناتِ أفكارِهِ ، وهذه بِنْتُ فكرِه ، والمُؤَلِّفُ هنا عَبَّرَ بـ« أمهات الأفكارِ » لِمُنَاسِبِ « عَقُمَتْ » وينظَر : ثمار القلوب ص ٢٧٤ ، والمرصع ص ٢٢١ .

(٢) الهاء ساقطة من « بضوئه » في نسخة (ع) .

(٣) الأبْكَارُ : جمع « بُكْرَة » وهي أولُ النهارِ ، وينظَر : مفردات الراغب ص ٥٧ ، واللسان (بكر) .

(٤) في (ع) : امتزاجَ القراحِ بالراحِ . . ، والقراحُ : هو الذي لا يشوبُه شيءٌ ، وينظر : العين ٣ / ٤٤ ، والصحاح (قرح) .

(٥) من معاني التَّصَلُّفِ : الغلوُّ ، ومجاوزةُ الحدِّ ، ينظر في ذلك : تهذيب اللغة ١٢ / ١٩١ ، واللسان (صلف) .

(٦) الخَبَبُ : ضربٌ من ضروبِ العَدْوِ ، وينظَر في ذلك : نظامُ الغريبِ للرَّبَعي ص ١٥٥ ، ومجمل اللغة ٢/ ٢٧٧ .

(٧) الثُّمامُ : شجرٌ ضعيفٌ له خُوْصٌ ، وقِيْلَ : الثمامُ ما كُسِرَ من أغصانِ الشجرِ فوُضِعَ نَضَدًا للثيابِ ، فإذا يَبِسَ قيلَ له الثمامُ ، وينظَر في ذلك : العين ٨/ ٢١٨ ، وأدب الكاتب ص ٥٤ .

ومن قولِ المؤلِّفِ « كتابٌ عَقُمَتْ بمثلِهِ أمهاتُ الأفكارِ . . . » إلى هذا الحدِّ قد نقلَه السغناقيُّ في كتابِهِ « الموصَّل » ق ٢ .

(٨) في (ج) : نَعَمْ لم يُنْسَجْ . . .

(٩) الحبيرُ هو : الثوبُ الجديدُ الحَسَنُ ، وينظَر : مقاييس اللغة ٢ / ١٢٧ ، والصحاح (حبر) .

(١٠) عبارةُ « نظم » ليستْ في (ج) ، وهذه الأبياتُ للمؤلِّفِ ، وقد مَرَّتْ ص (٤٤) في الدراسةِ ، والمؤلِّفُ في هذه الأبياتِ قد التزمَ حرفَ الجيمِ قبلَ ألِفِ الردفِ ، على طريقةِ لزومِ ما لا يلزمُ .

لم يُحْرِزْ القومُ جَمْعًا حَقَّ إِحْرَازِ ... مثلَ المفصَّلِ في ضبطٍ وإيجازِ

عِبارَةٌ كَصَفَاةٍ [1] فُجِّرَتْ فَجَرَى [2] ... زُلَالُ تركيبِها صَفْوًا عن الجازِي [3]

حَوَى الأصولَ بألفاظٍ تَجَنَّبَهَا ... تَكَلُّفٌ شَانَ بَعْضَ القولِ أَوْجَازِ [4]

لو ادَّعَى قَصَبَاتِ السَّبْقِ [5] صاحبُه ... كفى به آيةً دَلَّتْ بإِعْجَازِ

أتى بِمُنْفِسَةٍ [6] لو أَصْبَحَتْ عِدَةً ... لَعَيَّ [7] فيها بنو الدنيا بإِنْجَازِ

حدائقُ الفضلِ منه رَوْضَةٌ أُنُفٌ [8] ... وما سواه لَعَمْرِي مثلُ أَعْجَازِ

لَمْ يَبْقَ في الخَلْقِ إلاَّ مَنْ أَقَرَّ بِهِ ... يُثْنِي عليه بأَسْجَاعٍ وأَرْجَازِ

ولو رَأَى مِثْلَه عَمْرُو [9] لَأَجْزَأَهُ ... عن «الكتاب» وَوَلَّاهُ قَفَا الجازِي [10]

(١) في (ع) لصفاةٍ، والصفاةُ هي: الحَجَرةُ العريضةُ الملساءُ، وجَمْعُها صَفَا، ينظَر: تهذيب اللغة ١٢ / ٢٤٩.

(٢) في (ج) وجرى...

(٣) الجَازِي: أصلُها الهمزُ إلاَّ إنَّها خُفِّفَتْ فالأصلُ الجازِئُ، وهو اسمُ فاعلٍ من (جَزَأَ) بمعنى: قَسَمَ، فالجازئُ هو المُقَسِّمُ، وينظَر في ذلك: الصحاح (جزأ).

(٤) أَوْجَازٍ: جَمْعُ وَجْزٍ، يقالُ: لَفْظٌ وَجِيزٌ ووَجْزٌ بمعنى واحدٍ، وهو الكلامُ القصيرُ أو البليغُ أو الخفيفُ، وينظر في ذلك: الجمهرة ٢/ ٩٢ والصحاح واللسان (وجز).

(٥) تقولُ العربُ: حازَ فلانٌ قَصَبَةَ السبقِ، إذا سَبَقَ إلى أقصى القَصَبَةِ في الغايةِ، والقَصَبَةُ عَصًا تُرْكَزُ عندَ أقصى غايةِ السباقِ فَمَنْ سَبَقَ إليها أخذَها، وينظَر في ذلك: تهذيب اللغة ٨ / ٣٨٢، مبادئ اللغة للخطيبِ الإسكافيِّ ص ١٢٩.

(٦) يقالُ: شيءٌ مُنْفِسٌ ومتاعٌ مُنْفِسٌ إذا كانَ مرتفعًا كريمًا ذا قَدْرٍ، وينظَر: النوادر لأبي زيد ص ٥٥٠، اللسان (نفس).

(٧) عَيَّ بالشيءِ؛ أَيْ: لَمْ يهتدِ إلى وِجْهَةٍ فيه، ينظَر في ذلك: إصلاح المنطق ص ٢٤١، الصحاح (عيي).

(٨) روضةٌ أُنُفٌ: لم تُرْعَ، وينظَر في ذلك: القاموس المحيط (أنف).

(٩) يعني به سيبويهِ (عمرو بن عثمانَ بنِ قَنْبَر)، وسوفَ تأتي ترجمتُه ـ إنْ شاءَ اللَّهُ ـ عن المؤلفِ ص (٢٠٦ـ٢١١).

(١٠) لَعَلَّها من جَزَأَ بالشيءِ بمعنَى: اكْتَفَى به، فيكونُ الأَصْلُ: الجَازِئ ثم خُفِّفَتْ الهمزةُ، وينظَر=

فـاللَّهُ جَـازَاهُ عنَّا خَـيْـرَ أَجْـزِيَةٍ / فيما سَعَى وهو نِعْمَ المُحْسِنُ الجَازِي ١/٣

ومَنْ يُؤَمِّنْ على الإخلاصِ مُحْتَسِبًا فـجـازِهِ رَبٌّ أَيْضًـا بالرِّضَـا جَـازِ

ولقد لَقِيَ أستاذُنا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مشيخةً مِمَّنْ صادفوا عَصْرَ العَلاَّمَةِ (١) ، ولَقُوْهُ (٢) مغتنمينَ أَيَّامَه ، منهمْ الشيخُ الكبيرُ الإمامُ (٣) الزاهدُ المُتَبَحِّرُ قدوةُ المَشَايخِ رُكْنُ الإسلامِ ناصرُ المِلَّةِ (٤) عبدُ الصَّمَدِ بنُ أَبِي الحَسَنِ اللَّبَّادِيُّ الأصولِيُّ (٥) الخوارزميُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ، والشيخُ الإمامُ الأَجَلُّ العلامةُ فريدُ العَصْرِ إمَامُ الحديثِ والأَدَبِ تَاجُ الدينِ نَاصِرُ السُّنَّةِ أبو اليُمْنِ زَيْدُ بنُ الحَسَنِ الكِنْدِيُّ (٦) الدمشقيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ (٧) ، وهو الذي قِيْلَ فيه (٨) :

=في ذلك : الصحاح (جزأ) .

(١) يعني بالعلاَّمَةِ هنا جارَ اللهِ الزمخشريَّ .

(٢) «لقوه» ليست في (ع) .

(٣) في (ع) : الشيخ الإمام الكبير

(٤) « ناصر الملة » ليست في (ع) .

(٥) لم أعثرْ له على ترجمةٍ ، وتَبَيَّنَ من كلامِ المؤلِّفِ عنه أنه عاشَ بينَ القرنينِ السادسِ والسابعِ ، وأنَّه تتلمذَ على الزمخشريِّ ، وأخذَ عنه الروزنانيُّ المُتَوَفَّى سنةَ (٦٤١) هـ ، وذَكَرَ السمعانيُّ في الأنسابِ ٥/ ١٢٥ : أَنَ اللَّبَّاديَّ ـ بفتحِ اللامِ والباءِ الموحدةِ المشدَّدةِ بَعْدَهُما الألفُ وفي آخرِها الدالُ المهملةُ ـ نسبةٌ إلى «سِكَّة اللبَّادينَ» وهي محلَّةٌ بِسَمَرْقَنْدَ .

(٦) هو أبو اليُمْنِ زيدُ بنُ الحَسَنِ بنِ زيدٍ الكنديُّ ، مقرئٌ نَحْوِيٌّ لغويٌّ ، وُلِدَ سنةَ (٥٢٠) هـ ببغدادَ ونَشَأَ بها ، ثم أقامَ بدمشقَ وتُوُفِّيَ بها سنةَ (٦١٣) هـ ، من تلامذتِهِ عَلَمُ الدينِ السَّخَاوِيُّ ، له من المؤلفاتِ : حاشيةٌ على شرحِ ديوانِ المتنبي للحَلَبِيِّ ، وشَرْحُ خُطَبِ ابنِ نَبَاتَةَ ، وله ديوانُ شِعْرٍ ، ترجمتُه في : إنباه الرواة ٢ / ١٠ ، بغية الوعاة ١/ ٥٧٠ ، سِيَر أعلام النُّبلاء ٢٢/ ٣٤ ، شذرات الذهب ٥/ ٥٤ .

(٧) في (ع) : رحمة الله عليه . . .

(٨) هذانِ البيتانِ من الرَّمَلِ ، وهما لعَلَمِ الدينِ السخاويِّ تلميذِ تاجِ الدينِ الكنديِّ ، وتنظرَ في : سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩ ، غاية النهاية ١/ ٢٩٨ ، بغية الوعاة ١/ ٥٧١ . =

لم يَكُنْ في عَصْرِ عَمْرٍو[1] مثلُه وكذا الكِنْدِيُّ في آخرِ عَصْرِ
وهما زيدٌ وعَمْرٌو ، وكذَا بُنِيَ النَّحْوُ على زَيْدٍ وعمرِو

ثم اعلمْ أيها الأَخُ ـ أَظْفَرَكَ اللَّهُ بمراضِيْكَ ، ويَسَّرَ عَلَيْكَ مَبَاغِيَكَ ـ أَنَّ هذا الجمعَ قَدْ الْتَزَمْتُ فيه أَنْ يَقَعَ في كُلِّ فَصْلٍ من الأَصْلِ[2] ما يَخْتَصُّ به من حواشِيْهِ على حَسَبِ حصولِهِ ، بترتيبِ أصنافِهِ وفصولِهِ ، خلا أَنَّه اتَّفَقَ في بعضِها ما عَدَاهُ الترتيبُ ، ولَمْ يَلُمَّ شَعَثَهُ[3] التهذيبُ ، إِذْ لَمْ يساعدني الزمانُ بفراغِ الفُؤَادِ للجَمْعِ بَيْنَ البَيَاضِ والسوادِ .

أَمَا وَأَبِيْ لقدْ أقدمتُ فيهِ على ما لَيْسَ في التأليفِ يَجْرِي[4]
فما قَدَّمْتُ شَيْئًا من سَوَادٍ وبعضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ يَفْرِي[5]
وكُنْتُ مُقَدِّرًا حَوْلاً قَمِيْطًا[6] لَهُ فيما احْتَوَى طَيِّيْ ونَشْرِي
فجَاءَ ـ كما تَرَى ـ في نِصْفِ عامٍ ـ بعونِ اللَّهِ ـ مَوْصُوْلٍ بِشَهْرِ

= وروايةُ الثاني منهما في هذه المصادرِ : « إِنَّمَا . . . »بدل : «وَكَذَا» .

(١) يعني بعمرٍو هنا : سيبويهِ .

(٢) المقصودُ بذلك الأَصْلُ المشروحُ وهو «المُفَصَّلُ» .

(٣) لم يَلُمَّ شَعَثَهُ أَيْ : لَمْ يَجْمَعْ ما تَفَرَّقَ منه ، ويُنْظَر في ذلك : مقاييس اللغة (شعث) ٣/ ١٩٢ .

(٤) هذه الأبياتُ من الوافرِ ، وهي من شِعْرِ المؤلفِ .

(٥) يَخْلُقُ ثم يَفْرِي : بمعنَى يُقَدِّرُ ثم يَقْطَعُ ، وهذا التعبيرُ أُخِذَ من قولِ زهيرِ بنِ أبي سُلْمَى :

وَلأَنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي

والمعنى : يُقَدِّرُ الأَمْرَ ثم يَمْضِيْ فيه ، ويُنْظَر في ذلك : ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٨٢ ، الكامل للمبرد ٢/ ١٠٠٩ ، والعِقْد الفريد ٥/ ٢٥٨ .

(٦) قميطٌ : بمعنَى تام ، وينظرَ في ذلك : الصحاح (قمط) .

على غُـمَمٍ [1] يُغَلْغِلُهُنَّ [2] صـدري ... وفي هِمَمٍ [3] يُقَلْقِلُهُنَّ [4] فِكْـرِي

ولـسـتُ أراه يـخلـو مـن هِـنَـاتٍ [5] ... فـإنْ وَارَيْتَـهَـا تُؤْجَـرْ بِشُكْرِي

ولا تعـجلْ بلومِ أخـيكَ فـيـهـا ... فَـقَـدْ يَكْبُـو جَـوَادٌ في المِكَرِّ [6]

ولا يَرْعَى ذِمَـامَ الفَـضْلِ إلاَّ ... كـريمٌ قـدْ أشَـادَ بِحُـسْنِ ذِكْـرِي

يُشِيْدُ فضائلي [7] كَـرَمًـا ويَزْرِيْ [8] ... عـلى مَنْ لا يَشُـدُّ بِهِنَّ أَزْرِي

فـذاكَ أخي - جَـزَاهُ اللَّهُ خَـيْـرًا - ... وصـانَ مَكَانَهُ عَنْ كُلِّ مَكْرِ

ومَنْ يَكُ كـابْنِ [9] فَـاعِلَةٍ أَبَاحَتْ ... حِـمَـايَ لِسَـانُه [10] وأَضَـاعَ قَـدْرِي

فـذاك بِفِـيْـهِ ثَالِثَـةُ الأَثَافِي [11] ... أُصَـرِّحُ عـن كـنـاهُ ولا أُوَرِّي

(١) غُمَم : جمع غُمَّةٍ وهي الكُرْبَةُ ، ينظَر في ذلك : اللسان (غمم) .

(٢) الغَلْغَلَةُ هي : دخولُ الشيءِ في الشيءِ حَتَّى يُخَالِطَه ، فيكونُ المعنَى : على كُرَبٍ تَغَلْغَلَتْ في صَدْرِي ، وينظَر في ذلك : الجمهرة ١/ ١٦١ .

(٣) الهِمَمُ جَمْعُ هِمَّةٍ وهي : ما هُمَّ بِهِ من أَمْرٍ لِيُفْعَلَ ، ينظَر : القاموس المحيط (هم) .

(٤) يُقَلْقِلُهُنَّ : يضطربُ بِهِنَّ بِشِدَّةٍ ، وينظَر في ذلك : تهذيب اللغة ٨/ ٢٩٠ .

(٥) هِنَات : عيوب وخِصَال سُوْءٍ ، ينظَر : أساس البلاغة ص ٧٠٧ .

(٦) يقال : كَرَّ يَكِرُّ كَرًّا ، إذا رَجَعَ بعدَ فرارٍ ، والمِكَرُّ هو الميدانُ الذي يُكَرُّ فيه ، يُنْظَر : الجمهرة ١/ ٨٧ .

(٧) يشيدُ فضائلي : يشيعُها ويرفعُ من قَدْرِها ، يقال : أَشَادَهُ وأَشَادَ بِهِ ، وينظَر في ذلك : اللسان (شود) .

(٨) زَرَى عليه : عابَه وعَنَّفَه ، ينظَر : أساس البلاغة ص ٢٧٠ .

(٩) في (ع) : ومن يكُنْ ابنَ فاعلةٍ . . .

(١٠) اللسانُ يجوزُ تذكيرُه وتأنيثُه ، ولذلك أَنَّثَ لـه الفِعْـلَ «أَبَاحَـتْ» ، ومِنَ اللغويينَ مـن يَرَى أَنَّ اللسانَ - في الأصلِ - يُذَكَّرُ ، ورُبَّمَا يؤنَّثُ إذا قُصِدَ بِهِ الرِّسَالَةَ أو القصيدةَ من الشعرِ أو اللُّغَةَ ، وينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٠٦ ، المقتضب ٢/ ٢٠٤ ، المذكَّر والمؤنَّث لأبي بكرٍ الأنباريِّ ص ٢٩٤ ، المذكَّر والمؤنَّث لابن التستري ص ١٠٢ ، المذكر والمؤنث للفرَّاء ص ٦٤ .

(١١) الأثافي : جمعُ أُثْفِيَةٍ ، وهي : الحجارةُ التي يُوْضَعُ عليها القِدْرُ ، وثالثةُ الأثافي هي القطعةُ من الجَبَلِ =

أبو جَـهْلٍ يَخَـالُ الجَـدَّ فِـيـهِ ... فَأَمَّ[1] أَخَـا لَـهُ بِـهَـنٍ[2] ونُـكْـرِ

على أَنِّي رَضِـيْتُ بما دَعَـتْنِي ... إليـه صَـبَـابَةٌ[3] عَـلِقَتْ بِصَـدْرِي

فـإِنْ خَـيْـرًا جُـزِيْتُ بِهِ وإِلاَّ ... فَـرَبِّيْ عَـفْـوُهُ وَزَرٌ لوِزْرِي

فـدونك عِـذْرَتِي[4] يا صَـاحِ أَوْ لَا ... فـدَعْنِي والهَـوَى العُـذْرِيُّ[5] عُـذْرِي

وتلـك كَـرِيْمَةٌ أَهْـدَيْتُ منهـا ... إِلَيْكَ بِوَجْـهِـهَـا الوَضَّـاحِ[6] فـادْرِ

فَـخَـرْتُ[7] بهـا رِجَـالاً فـاخـروني ... فَـيَـالَكِ من مُـفَـاخَـرَةٍ وفَـخْـرِ

على أَنَّ أيامَ الجَمْعِ كانتْ لَيَـالِيَ التـفـريقِ، بطَوَارِقَ[8] مُدْلَهِمَّةٍ كَـدُخَانِ نَارِ الحريقِ، إذْ[9] حَزَّبَ الطاغوتُ[10] أشياعَهُم الأمويَّةَ الطاغيةَ، من الذئابِ الطاوية

= يُوْضَعُ إلى جنبها حَجَرانِ ويُنْصَبُ عليها القِدْرُ، وفي المَثَلِ: «رَمَاهُ اللَّهُ بثالثةِ الأَثَافِي» يريدونَ: رماه اللَّهُ بالشرِّ كُلِّهِ، ومرادُ المؤلِّفِ هُنَا: فذَاكَ بفيه الحَجَرُ، ويُنْظَر: الأمثال لأبي عُبَيْد ص ٧٥، فصلُ المقالِ للبكري ٩٦، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٨٧، المستقصَى ٢/ ١٠٢، اللسان (ثقا).

(١) أَمَّ: قَصَدَ.

(٢) هَنٌ: كنايةٌ عمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ، وينظَر في ذلك: اللسان (هنو).

(٣) الصَّبَابَةُ: رِقَّةُ الشوقِ وحرارتُه، ينظَر: الصحاح (صبب).

(٤) في مقاييس اللغة (عذر) ٤/ ٢٥٤: «... وتقولُ: اعْتَذَرَ يَعْتَذِرُ اعْتِذَارًا وعِذْرَةً من ذَنْبِهِ فَعَذَرْتُهُ».

(٥) الهَوَى العُذْرِيُّ: هو الهَوَى العفيفُ البعيدُ عن الريبةِ.

(٦) الوضَّاحُ: الأبيضُ الحَسَنُ اللونِ، وينظَر: الصحاح (وضح).

(٧) فَخَرْتُ بها رجالاً؛ أَيْ: كنتُ أَفْخَرَ منهم، وينظر: اللسان (فخر).

(٨) في (ج): وطوارق...

(٩) «إذ» ساقطة من (ج).

(١٠) من معاني الطاغوت: الجبَّار العنيد، ومن معانيه: الطاغي الذي لا يبالي ما أتى، ومن معانيه أيضًا: الأحمق المستكبر الظالم، ولفظ الطاغوت يطلق على الواحد وعلى الجمع بلفظٍ واحد، وهو هنا مرادٌ به الجمع، ولذلك أعاد إليه ضمير الجمع. وينظر: تهذيب اللغة ٨/ ١٦٨.

وأَتْبَاعَهُم الأمويَّةَ الباغِيَةَ من الكلابِ العَاوِيَةِ ، وهَيَّجُوا أولئِكَ النفوسَ الملعونةَ الفَوَاجِرَ، مُشْرِعَةً نَحْوَ الزمرةِ الموحدةِ العَدْلِيَّةِ [1] الأَسِنَّةَ[2] والخَنَاجِرَ ، ونارُ الحَرِّ مُوْقَدَةٌ في أيامِ شَهْرَي «ناجِر» [3] ، وشُنَّتْ [4] على خُوارزمَ فتنةُ الأَسْرِ والغاراتِ، وتألَّبَتْ حَنِقَةً على أهلِها من كلِّ أَوْبٍ [5] تاراتٍ، حتَّى كَادَ الفَزَعُ الأكبرُ فَتَقَ [6] على بعضِهم المَرَارَةَ ، وأتَتْ على البعضِ من شِدَّةِ تَمُّوز الحرارةُ ، ثم لَمَّا أَعَادَ اللَّهُ بفضلِهِ الأمانَ ، وجَلاَ [7] من تلك الظُّلَمِ المُدْلَهِمَّةِ الزمانُ ، عُدْتُ ـ بتوفيقِهِ ـ إلى التَّتِمَّةِ ، وصَرَفْتُ فيها باقِيَ / الهِمَّةِ ، حَتَّى تَأَتَّى وتَحَقَّقَ التمامُ بعدَ الاحتمالِ ، وانْجَلَى [8] عن سَوَادِ الناقصِ بياضُ الكَمَالِ، وترجمتُه بكتابِ : «**المُقْتَبَس في تَوْضِيْحِ ما الْتَبَس**» ، مُقْتَبَسَةٌ مَوَادُّهُ ومُقْتَنَصَةٌ نَوَادُّه [9] من كتبٍ جَرَتْ مَجْرَى الشروحِ للمُفَصَّلِ ، ٣/ب

(١) العَدْلِيَّةُ : لَقَبٌ يطلقه المعتزلةُ على أَنْفُسِهم ، فالمؤلِّفُ معتزليٌّ ، وقد تَبَجَّحَ بمذهبِهِ وصَرَّحَ بانْتِسَابِهِ إليه كما فَعَلَ الزمخشريُّ في مقدمةِ الكشَّافِ صفحة (س) .

(٢) في (ع) : لو أسنه . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(٣) قال الزجَّاجيُّ في أماليه ص ١٢٢ : « . . . وتقولُ العَرَبُ لِشَهْرَي البَرْدِ : شَيْبَان ومِلْحَان . . . » ثم قالَ : « . . . وتُسَمِّي العَرَبُ ضِدَّي هذينِ الشهرينِ في الحرِّ واشتدادِهِ أيامَ ناجِر ، مأخوذٌ من النَّجَرِ ، وهو : شِدَّةُ العَطَشِ . . . » ، والنَّجَرُ عطشٌ يصيبُ الإبلَ والغَنَمَ فلا تَكَادُ تَرْوَى من الماءِ، يُقَالُ : نَجِرَتْ الإبلُ ومَجِرَتْ ، وينظَر في ذلك أيضًا : الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص ١٤٤ ، الإبدال لابن السكيت ص ٧٩ ، الصحاح واللسان (نجر) .

(٤) في (ع) : وشبَّت . . .

(٥) من كلِّ أوبٍ ؛ أَيْ : من كلِّ جِهَةٍ ، ينظَر في ذلك : المنجد في اللغة ص ١٣٤ .

(٦) هكذا في النسختين «فَتَقَ» بصيغةِ الماضي ، على أَنَّ خبرَ أفعالِ المقاربةِ يَجِبُ كونُه فِعْلاً مضارعًا، وما جاءَ مُخَالِفًا لذلك فَقَدْ عَدَّه بعضُ النحاةِ نادِرًا ، وبعضُهُمْ جَعَلَهُ شَاذًّا ، وينظَر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، التصريح ١/ ٢٠٥ .

(٧) جَلَا بمعنَى : وَضُحَ ، ينظر : مجمل اللغة ١/ ١٩٣ .

(٨) في (ع) : وأعلى . . . ومعنى انْجَلَى : انكشفَ ، وينظر : الصحاح (جلا) .

(٩) نَوادّ : جَمْعُ نادٍّ ، وهو الشاردُ ، ينظَر : تهذيب اللغة ١٤ / ٧١ .

كـ «التَّخْمِيْر» و «الإِيْضَاح» و « العَقَارِب » و «المُحَصَّل » ، واستصفيتُ أَيْضًا ما أثبتُّ في نسختِي من الحواشي الصِّحَاحِ ، ونَقَلْتُ ما تَضَمَّنَه [1] من معاني الألفاظِ اللغويَّةِ من كتابِ «الصِّحَاح » ، ولَمْ أُخْلِ عن غيرِها من الكُتُبِ [2] نَظَرِي ، حَتَّى قَضَيْتُ بعونِ اللهِ منها وَطَرِي .

وأعلمتُ «التخمير» وهو مُصَنَّفُ الإِمَامِ الخطيرِ البارعِ النحريرِ مجدِ الدينِ القاسمِ بنِ الحُسَيْنِ [3] الطرائفيِّ [4] الخوارزميِّ المعروفِ بِصَدْرِ الأفاضلِ بعلامة (تخ) ، و «الإِيْضَاح» و هو مُؤَلَّفُ الإمامِ الأفضلِ المُدَقِّقِ المُتَبَحِّرِ جَمَالِ الدينِ أبي عَمْرٍو عُثْمَانَ ابنِ أبي بكرٍ المالِكِيِّ الدمشقيِّ المدعوِّ بابنِ الحاجبِ [5] بعلامة (شح) ، و «العَقَارِب» وهو جَمْعُ الإمامِ العَالِمِ المُحَقِّقِ نجمِ الدينِ عُثْمَانَ بنِ [6] المُوَفَّقِ الأذكانيِّ [7] بعلامةِ (عـق) ،

(١) في (ع) : يضمنه . . .

(٢) في (ع) : من الكتاب . . . ، وهو خطأ نُسْخِيٌّ .

(٣) في (ع) : الحسن . . .

(٤) هو صدرُ الأفاضلِ مَجْدُ الدين أبو محمدٍ القاسمُ بنُ الحسينِ بنِ محمدٍ الخوارزميُّ ، أديبٌ نحويٌّ شاعرٌ ، وُلِدَ سنةَ (٥٥٥) هـ ، وتُوُفِّيَ بخوارزمَ سنةَ (٦١٧) هـ ، له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ في النحوِ والأدبِ منها : التخميرُ في شرحِ المفصَّلِ ، وشرحُ سَقْطِ الزَّنْدِ ، وغيرُها ، وانظر ترجمتَه في : معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨ ـ ٢٥٣ ، تاج التراجم ص ١٧٧ ، البلغة ص ١٧٥ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٥) هو أبو عَمْرٍو عثمانُ بنُ عُمَرَ الكرديُّ ، يُلَقَّبُ بـ «جمال الدين » ، ويُعْرَفُ بابنِ الحَاجِبِ ، وُلِدَ بـ «إِسْنا» سنةَ (٥٧٠)هـ تقريبًا ، ونَشَأَ بالقاهرةِ ثم تَحَوَّلَ إلى دمشقَ ، وتُوُفِّيَ سنةَ (٦٤٦)هـ بالإسكندريةِ ، من مصنفاتِهِ : الإيضاحُ في شرحِ المفصَّلِ ، والكافيةُ في النحوِ ، والشافيةُ في الصرفِ ، وغيرُها ، وانظر : إشارة التعيين ص ٢٠٤ ، البلغة ص ١٤٣ ، بغية الوعاة ٢/ ١٣٤ ، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ .

(٦) «ابن » ساقطة من (ع) .

(٧) لم أَجِدْ له ترجمةً ، ويظهرُ من نَقْلِ المُؤَلِّفِ عنه ، ومن تَرَحُّمِهِ عليه في بعضِ المواضعِ أَنَّه تُوُفِّيَ قَبْلَ سنةِ (٦٧٨)هـ ، وهو زَمَنُ تأليفِ المقتبسِ ، وقدْ ذَكَرَهُ حاجِّي خليفة في كتابِهِ كشفِ الظنون ٢/ ١٧٧٧ ، في مَعْرِضِ حديثِهِ عن مصادرِ الإسفنديِّ في المقتبسِ ، ويبدو أَنَّه نَقَلَ ذلك من هذا الموضعِ .

و «المُحَصَّل» وهو وَضْعُ الإمامِ الحَبْرِ المُتْقِنِ مُنْتَجِبِ [1] الدينِ مُحَمَّدِ بنِ سَعْدٍ المَرْوَزِيِّ الديباجيِّ [2] بعلامةِ (شم) ، و «حواشي المفصَّلِ» مِنْ نسختي بعلامةِ (حم) ، وصِحَاح الجوهريِّ [3] بعلامةِ (صح) ، والبواقِيْ من الكُتُبِ غَيْرُ مرقومةٍ [4] ، وهي بأسماءِ أصحابِها موسومةٌ .

وما عَسَى يَشِذُّ غَيْرُ مُتَّسِمْ ... فخُذْهُ مأمونَ العُرَى لا يَنْفَصِمْ

فإنَّها [5] وثيقةُ الأساسِ ... مَبْنِيَّةٌ على قُوَى [6] القِيَاسِ

جاريةٌ على سَوِيِّ السَّمْتِ [7] ... خاليةٌ عن عِوَجٍ [8] وأَمْتِ [9]

(١) في (ع) : منتخب الدين . . .

(٢) «الديباجي» ساقطة من (ع) .

والديباجيُّ هو : أبو الفَتْحِ محمدُ بنُ سَعْدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ الديباجيُّ المروزيُّ ، نحويٌّ أديبٌ كاتِبٌ وُلِدَ سنةَ (٥١٧) هـ تقريبًا ، وتُوُفِّيَ بمَرْوَ سنةَ (٦٠٩)هـ ، له من المصنفاتِ : المحصَّلُ في شَرْحِ المفصَّلِ ، وشرحُ الأنموذجِ ، وتهذيبُ مقدمةِ الأدَبِ وغيرُها ، ترجمتُه في : إنباه الرواة ٣/ ١٣٩ ، الوافي بالوفياتِ ٣/ ٨٩ ، بغية الوعاة ١/ ١١١ ، ١١٢ ، التكملة لوفياتِ النَّقَلَة ٢/ ٢٤١ .

(٣) هو أبو نَصْرٍ إسماعيلُ بنُ حمَّادٍ الجوهريُّ الفارابيُّ ، أصلُه من فاراب ، كانَ إمامًا في النحوِ واللغةِ ، طافَ بلادًا كثيرةً طَلَبًا للعِلْمِ ، وتُوُفِّيَ بنيسابورَ سنةَ (٣٩٣) هـ ، له من المؤلَّفاتِ : صِحَاحُ العربيَّةِ ، وعَرُوْضُ الورقةِ ، وانظر ترجمتَه في : نزهة الألباء ص ٢٥٢ ، إنباه الرواة ١/ ١٩٤ ، إشارة التعيين ص ٥٥ ، البغية ١/ ٤٤٦ .

(٤) رَقْمُ الشيءِ بمعنى : وضعُ علامةٍ له يُوْسَمُ بها ، وانظر : العين ٥ / ١٥٩ .

(٥) الضمير في «فإنَّها» يَرْجِعُ إلى المصادرِ التي أشارَ إلى أنَّه اقتبسَ مَوَادَّ الكتابِ منها .

(٦) قُوَى : جمعُ قُوَّةٍ مثلُ : أُمَّة وأُمَم ، وانظر : تهذيب اللغة ٩ / ٣٦٨ .

(٧) السَّمْتُ : الطريقُ ، ومَعْنَى على سَوِيِّ السَّمْتِ ؛ أي:على الطريقِ المعتدلِ ، وانظر : المغرب ١/ ٤١٣ .

(٨) العِوَجُ : عَدَمُ الاستقامةِ ، وينظَر في ذلك : أساس البلاغة ص ٤٣٨ .

(٩) الأَمْتُ : من معانيه الوَهَنُ والضَّعْفُ ، وينظر ذلك في : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٩١ .

(١) أثبتُّهـا منقـولةً عن النُّسَخْ ... فـلا تَرِبْ (٢) فـيـهـا وثِقْ بمارَسَخْ

وقـدْ نَثَـرْتُ فـيـه أيْضًـا مـا حَـضَـرْ ... عِنْدِيَ من مَـقَـالَتي بَعْـدَ النَّظَرْ

فـالحَـمْـدُ لِلَّهِ على مَـا أيَّدَا ... وحَلَّ من حِكْمَـتِـهِ وقَـيَّـدَا

(٣) ومن قَوْلِيْ فيه :

مـا إن رَأَيْتَ ولا تَرَى كـالمُقْـتَـبَسْ ... يا صَاحِ في شَرْحِ المُفَصَّلِ مَا الْتَبَسْ

جَـمْعٌ أَحَـاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ شَـرْحُـهُ ... مِمَّا اقْتَنَى مَتْنُ الكِتَـابِ ومَـا اقْـتَـبَسْ

غَـمَـرَتْ فـوائدُه الشـروحَ كـأنَّه ... بَحْـرٌ يَمُـوجُ ومـا عَـدَاهُ كـاليَـبَسْ

لَوْ كَـانَ في الماضِيْنَ هذا المُقْـتَنَى ... لَكَفَـاهُمُ ولَقِـيْلَ نِعْمَ المُقْـتَـبَسْ

كَمْ مِنْ أَخٍ لي صَـالِحٍ قَـدْ قـالَ لي ... لَوْلَاكَ لا نْتَسَخَ (٤) المُفَصَّلُ وانْطَمَسْ

أَحْيَيْتَ رَسْمًا (٥) للمفصَّلِ دَارِسًا (٦) ... بالشرحِ و(٧) التَّدْرِيْسِ منه فَلَا انْدَرَسْ

وكَـشَـفْتَ عَنْ أَبْحَـائِهِ وَلُغَـاتِهِ ... حـتَّى تَجَلَّى الكُلُّ أَضْـوَأَ مِنْ قَـبَسْ

وكَمْ ارْتِكَاضٌ (٨) للأفَاضِلِ فيـه لَمْ ... يبلغْ مَـدَاه ، كَـأَنَّه مـا إِنْ نَبَسْ (٩)

(١) قبلَ هذا البيتِ في نسخةِ (ج) : كلمةُ « نَظْم » ـ على أنَّ ما قبلَها نَظْمٌ أيضًا ـ ، ولَيْسَتْ في (ع) ، وقد أسقطتُها لاحتمالِ أنْ تكونَ زِيْدَتْ سَهْوًا من الناسخِ .

(٢) لا تَرِبْ : لا تَشُكَّ .

(٣) من هذا الموضعِ حتى نهايةِ الأبياتِ التاليةِ ساقطٌ من (ج) .

(٤) انْتَسَخَ : تَغَيَّرَ وزالَ ، وانظر في ذلك : الصحاح (نسخ) .

(٥) الرَّسْمُ : أَثَرُ الشيءِ ، وانظرْ في ذلك : مُجْمَل اللغة ٢/ ٣٧٦ .

(٦) دَارِسٌ : مُنْمَحِي .

(٧) الواو ساقطة في (ع) .

(٨) ارتكاضٌ : اضْطِرَابٌ ، وينظَر في ذلك : اللسان (ركض) .

(٩) ما إِنْ نَبَسَ ؛ أَيْ : ما تَكَلَّم ، وينظر في ذلك : العين ٧ / ٢٧٢ .

فَجَمَعْتُ لِلْإِخْوَانِ ما الْتَمَسُوْا فَجُدْ يارَبِّ لي بِرِضَاكَ فهو المُلْتَمَسْ

هذا وحينَ صَمَّمَ العزمُ على الشروعِ في بِداءَةِ[1] هذا المجموعِ ، أَحْبَبْتُ أَنْ يكونَ ذلك في مَزَارِ[2] جارِ اللَّهِ ، الذي هو مُقَبِّلُ الشِّفَاهِ ، ومُلْتَجَأُ كُلِّ عَبْدٍ مُنِيْبٍ أَوَّاهٍ ، تَبَرُّكًا بتلكَ التربةِ ، وتَمَسُّكًا بهذِهِ القُرْبَةِ،وليكونَ مُفْتَتَحُ الشَّرْحِ حيثُ وَقَعَ المشروحُ ، وذلكَ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ بل فُتُوْحٌ ، فَفَعَلْتُ قَاصِدًا[3] قِبلَهُ ونَحْوَه ، وكانَ ذلكَ يا صاحِ وَقْتَ الضحوةِ ، مستعينًا بتقديمِ سُبْحَتِها مِنَ الربِّ اللطيفِ القديرِ،في تحريرِ ما اعْتَمَدْتُ من الكَشْفِ والتقريرِ ، وهو بإجابةِ العَبْدِ جَدِيْرٌ ، ونِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصِيْرُ.

* * *

أَخَذَ الشيخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تصنيفِ الأَصْلِ[4] بُكْرَةَ يَوْمِ الأَحَدِ غُرَّةَ شَهْرِ رَمَضَانَ الواقعةَ في سنةِ ثَلَاثَ عشرةَ وخَمْسِمِائَةٍ ، وفَرَغَ منه غُرَّةَ المُحرَّمِ الواقعِ سنةَ خَمْسَ عَشْرَةَ[5] .

ووُلِدَ يَوْمَ الأربعاءِ الرابعِ والعشرينَ من رجبٍ سنةَ سبعٍ وستينَ وأربعمائةٍ ، وتُوُفِّيَ ليلةَ عرفةَ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمائةٍ ، فَقَدْ عَاشَ إحدى وسبعينَ سنةً وأربعةَ أَشْهُرٍ ويومًا .

(١) في (ع) بداة ، وما أثبتُّه من (ج) ، وهو الصوابُ ـ إنْ شاءَ اللَّهُ ـ في هذه الكلمةِ ، قالَ في المغربِ ١/ ٦٠ : « . . . «البِدَايَةُ» عاميَّةٌ ، والصوابُ : البِدَاءَةُ وهي فِعَالَةٌ من «بَدَأَ» كالقِراءَةِ والكِلَاءَةِ وإِنْ لَمْ يَثْبُتْ في الأصولِ» .

(٢) مَزَارُ جَارِ اللَّهِ : مكةُ المكرَّمةُ ، وقد لُقِّبَ الزمخشريُّ بجارِ اللَّهِ لمجاورتِهِ الحَرَمَ المَكِّيَّ مُدَّةً من الزمانِ .

(٣) في (ع) ما صدا . . . ، وهو تحريفٌ من الناسخِ .

(٤) يعني بالأَصْلِ : كتاب المفصَّلِ في علمِ العربيةِ .

(٥) هكذا في النسختين ، ومراد المؤلف قَطْعًا : خَمْسَ عَشْرَةَ بعدَ الخمسمائةِ للهجرةِ ، والذي في كَشْفِ الظنونِ ٢/ ١٧٧٤ أَنَّ الزمخشريَّ أَتَمَّ شَرْحَهُ في غُرَّةِ المحرَّمِ من سنةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وخمسمائةٍ ، ينظر : كذلك : الموصِّل للسغناقي (مخطوط) ق (١٣أ) .

وتُوُفِّيَ شَيْخُنَا الأُسْتَاذُ [1] لَيْلَةَ الجُمُعَةِ مِنْ رَجَبٍ سَنَةَ إحدى وأربعينَ وستّمائةٍ، وعَاشَ ـ فيما بَلَغَنِي ـ اثنينِ وسبعينَ عامًا ، اللَّهُمَّ بَلِّغْهُمَا مِنَّا تَحِيَّةً وسَلَامًا يا كريمُ.

(٣) يعني أستاذَه سَيْفَ الدينِ الروزنانيَّ.

[شَرْحُ خُطْبَةِ المُفَصَّلِ]

قالَ الشَّيْخُ جَارُ اللهِ فَخْرُ خُوَارِزْمَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ (١): «اللَّهَ أَحْمَدُ على أَنْ جَعَلَنِيْ من عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ، وَجَبَلَنِيْ على الغَضَبِ لِلْعَرَبِ والعَصَبِيَّةِ، وأَبَى لِيْ أَنْ أَنفَرِدَ عن صَمِيْمِ أَنْصَارِهِمْ وأَمْتَازَ، وأَنْضَوِيَ إلى لَفِيْفِ الشُّعُوْبِيَّةِ وأَنْحَازَ، وعَصَمَنِي مِنْ مَذْهَبِهِمْ الَّذِيْ لَمْ يُجْدِ عَلَيْهِمْ إلاَّ الرَّشْقَ بِأَلْسِنَةِ اللَّاعِنِيْنَ، والمَشْقَ بِأَسِنَّةِ الطَّاعِنِيْنَ، وإلَى أَفْضَلِ السابقينَ والمُصَلِّينَ، أُوَجِّهُ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ المُصَلِّيْنَ، مُحَمَّدٍ المَخْفُوْفِ من بَنِيْ عَدْنَانَ بِجَمَاجِمِها وأَرْحَائِها(٢)، النازلِ من قُرَيْشٍ في سُرَّةِ بَطْحَائِها، المَبْعُوْثِ إلى الأَسْوَدِ وَالأَحْمَرِ، بالكِتَابِ العَرَبِيِّ المُنَوَّرِ، ولآلِهِ الطَّيِّبِيْنَ أَدْعُو اللَّهَ بِالرِّضْوَانِ، وأَدْعُوْهُ على أَهْلِ الشِّقَاقِ لَهُمْ (٣) والعُدْوَانِ ...».

حم : صاحبُ الكتابِ / فيما أَمْلَى على أصحابِهِ من حواشِيْهِ (٤) : إنَّمَا بَدَأَ ١/٤
بقوله : « اللَّهَ » ولَمْ يبدأْ بالفِعْلِ لِأَنَّهُ أَهَمُّ ، والجملةُ سِيْقَتْ لِذِكْرِهِ ، والعَرَبُ يبدأونَ بالأَهَمِّ بيانًا لِقَصْدِ الاختصاصِ ، كأَنَّهُ قِيْلَ : ما أَحْمَدُ إلاَّ إيَّاهُ ، ولَوْ قَالَ : أَحْمَدُ اللَّهَ . . ، لَكَانَ خَبَرًا سَاذِجًا لا تأكيدَ فيه ولا اخْتِصَاصَ لفظًا .

قال : وعلى هذا : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ...﴾ (٥) ، ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوْنِّي أَعْبُدُ...﴾ (٦) ،

(١) المفصَّل ص ٢ ، وقد دَرَجَ المؤلِّفُ في سائرِ المقاطِعِ التي يُوْرِدُها من مَتْنِ المُفَصَّلِ على إطلاقِ عبارةِ «قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عنه» ، ومن المعلومِ أَنَّ الترَضِّيَ لا يكونُ إلاَّ عن صحابةِ الرسولِ ـ ﷺ ـ ، أما الزمخشريُّ فإنَّهُ معتزليُّ المذهَبِ ، لا ينبغيْ الترضِّيَ عن مثلِهِ .

(٢) في (ع) : وأرحاسها . . . ، وذلك تحريفٌ من الناسخِ .

(٣) في (ع) : الشقاب بهم . . . ، وذلك تحريفٌ من الناسخِ .

(٤) حاشية المفصَّلِ للزمخشري ق(١ أ) بتَصَرُّفٍ من المؤلفِ بالزيادةِ .

(٥) سورة الفاتحةِ من الآية (٥) .

(٦) سورة الزُّمَرِ من الآية (٦٤) .

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِيْ...﴾ (١) ، ﴿قُلْ أَغَيْرَ (٢) اللَّهِ أَبْغِيْ...﴾ (٣) ، ذَكَرَهُ في الكشافِ (٤) .

وفي نسخةِ الإمامِ رَضِيِّ الدينِ الطَّبَّاخِيِّ (٥) بخطِّه : قالَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عنه ـ «اللَّهَ . . . » مفعولٌ مقدَّمٌ ، وفعلُه «أَحْمَدُ» فسألتُه (٦) عن قولِهِ تَعَالَى : ﴿...وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ...﴾(٧) فقالَ : الفِعْلُ المُؤَخَّرُ هناك (٨) مُشْتَغِلٌ بالضميرِ ، وفي قوله : «أَحْمَدُ» مُهَيَّأٌ ، والمُهَيَّأُ ما يكونُ فارِغًا (٩) .

قلتُ : وفي شَرْحِ الشيخِ لمقاماتِهِ (١٠) : فإنْ قلتَ : لِمَ وَجَبَ تقديمُ ما هُوَ أَهَمُّ؟ قُلْتُ : هو أمرٌ معقولٌ يشهدُ لوجوبِهِ كُلُّ نَفْسٍ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ نفوسَ الناسِ تَتَنَازَعُ أَبَدًا في كِفَايَةِ ما أَهَمَّهُمْ من أَوْطَارِهِم أَنْ يُقَدِّمُوا (١١) كفايةَ الأَهَمِّ فالأَهَمِّ ، وكانَ العَبَّاسُ بنُ

(١) سورةُ الأنعامِ من الآية (١١٤) ، وهذه الآية في (ج) فقط ، ولم تَرِدْ في (ع) .

(٢) في (ع) : قل أفغيرَ اللهِ . . . ، وليستْ الآية كذلك .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٦٤) .

(٤) في الكشاف ١/ ١٣ ، وأوردَ الحديثَ عن هذه الآياتِ ضِمْنَ الكلامِ عن قولِهِ تعالى «إِيَّاكَ نَعْبُدُ . . » ولم يذكرْ من بينِها الآيةَ الثانيةَ «أفغيرَ اللَّهِ أبتغي » .

(٥) لم أعثرْ له على ترجمةٍ ، واسمُه عَلِيُّ بنُ محمدٍ الطباخيُّ ، وهو من تلامذةِ الزمخشريِّ ، وأحيانًا يذكرُ أنه من أصحابِ الزمخشريِّ ، ويعني بذلك أنه من الملازمينَ له ، له حاشيةٌ على المفصَّلِ ، ذَكَرَ الإسفنديُّ أَنَّه اطَّلَعَ عليها ، وأَوْرَدَ بعضَ النقولِ عنها ، ينظر : ص ٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ وينظر : المجلد الأول من المقتبس ق (١١٥ب) .

(٦) المسؤولُ هو الزمخشريُّ .

(٧) سورة يس من الآية (٣٩) .

(٨) أي : في الآيةِ المذكورةِ ، والفِعْلُ المُؤَخَّرُ هو «قَدَّرْنَاهُ» .

(٩) فعلى هذا لا يكونُ في «اللَّهَ . . » إلاَّ النصبُ .

(١٠) شرح مقاماتِ الزمخشريِّ له ص ١٨١ ، في شرحِ المقامةِ النحويةِ .

(١١) في (ع) : أن تقدموا . . .

عبدِ المطَّلِبِ [1] يَتَمَثَّلُ بهذينِ البيتينِ :

أَبَى دَهْرُنا إِسْعَافَنَا في أُمُورِنَا ... وأَسْعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ ونُكْرِمُ

فَقُلْتُ له نُعْمَاكَ فِيهِمْ أَتِمَّهَا ... ودَعْ أَمْرَنَا إِنَّ الأَهَمَّ المُقَدَّمُ [2]

شح [3] : « اللهَ أَحْمَدُ » : كـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [4] في تقديمِ الأَهَمِّ ، وما يُنْقَلُ أَنَّهُ لِلْحَصْرِ فلا دَلِيلَ عليهِ [5] ، والتَّمَسُّكُ فيه بِمِثْلِ : ﴿بَلِ [6] اللَّهَ فَاعْبُدْ...﴾ [7] ضعيفٌ ، لأَنَّهُ قَدْ جاءَ : ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ...﴾ [8] .

قلتُ [9] : قولُه : لا دليلَ عليه . . . ، قُلْنَا : نَعَمْ ، وقِيلَ : كما زَعَمَ ، لَكِنْ لو

(١) هو أبو الفضلِ العَبَّاسُ بنُ عبدِ المطَّلِبِ بنِ هاشمٍ ، عَمُّ الرسولِ ـ ﷺ ـ أسلمَ بعدَ غزوةِ بدرٍ ، إلاَّ أَنَّه كَتَمَ إسلامَه حتى فَتْحِ مَكَّةَ ، تُوُفِّيَ بالمدينةِ سنةَ (٣٢) هـ ، وانظر ترجمتَه في : الاستيعاب ٣/ ٩٤ ، صفة الصفوة ١/ ٥٠٦ ، الإصابة ٢/ ٢٦٣ ، سير أعلام النبلاء ٢/ ٧٨ .

(٢) البيتانِ من الطويلِ وهما لعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ طاهرٍ المُتَوَفَّى سنةَ (٣٠٠) هـ ، وقد وَرَدَ البيتانِ في : البصائر والذخائر ٨/ ٢٠٣ ، زهر الآداب للحُصَرِيِّ ٤ / ٩٤٣ ، العمدة لابن رشيق ١/ ٦٣٢ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٢١ ، معاهد التنصيص ٣/ ١٣٦ ، ديوان المعاني ١/ ١٠٨ .

وروايةُ الأوَّلِ منهما في المصادرِ الخمسةِ الأخيرةِ : « أبى دهرُنا إسعافَنَا في نفوسِنَا » .

وروايةُ الثاني منهما في جميعِ المصادرِ المذكورةِ : « . . . إِنَّ المُهِمَّ المُقَدَّمُ » .

وأَمَّا تمثُّلُ العبَّاسِ بنِ عبدِ المطلبِ بالبيتينِ فلا صِحَّةَ له ، لِتَقَدُّمِ عَصْرِ العباسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ على عصرِ عُبيدِ اللهِ بنِ طاهرٍ .

(٣) الإيضاح في شرحِ المفصَّلِ ١/ ٤٧ .

(٤) سورة الفاتحة من الآية (٥) .

(٥) نُقِلَ كَوْنُ التقديمِ للحَصْرِ والتخصيصِ عن الزمخشريِّ في الكشَّافِ ١/ ١٣ ، وحاشيةِ المفصَّلِ ق (١أ) .

(٦) « بل » ليست في (ع) .

(٧) سورة الزمر من الآية (٦٦) .

(٨) سورة الزمر من الآية (٢) ، وقد تابعَ ابنَ الحاجِبِ في اعتراضِهِ هذا يَحْيَى العلويُّ في الطرازِ ٢/ ٦٦ .

(٩) تعقيبُ المؤلفِ ـ هنا ـ للردِّ على ابنِ الحاجبِ والانتصارِ للزمخشريِّ في ما ذَهَبَ إليه ، وقد أَوْرَدَ هذا الردَّ مُخْتَصَرًا السغناقيُّ في المُوَصِّلِ في شرحِ المُفَصَّلِ (مخطوط) ق(٣ ب) نَقْلاً عن المؤلفِ .

كانَ المنقولُ أَنَّـهُ لِلْحَصْرِ حَتْمًا [1] كـالمحتـومِ بِـهِ على الثبـاتِ في حَرْفَي النَّفْيِ والإثـباتِ [2] ، أَمَّا إِذَا كَانَ النَّقْلُ على الصِّحَّةِ والاحْتِمَالِ [3] ، فنَفْيُ الدلالةِ عنه أَصْلاً ليسَ من التحقيقِ في الاستدلالِ ، إِذْ السلفُ مَضَوا على صِحَّةِ إِرَادَتِهِ ، وأَمَّا استدلالُه بفَصْلِ التأخيرِ لِرَدِّ الحَصْرِ مع التقديمِ أو لاسْتِضْعَافِهِ فمنظورٌ فيه نَظَرًا لاختلافِ الجملتينِ والمواقعُ مختلفةٌ ، فعَسَى أَنْ يكونَ القَصْدُ إلى الحَصْرِ في إِحْدَاهُما لمعنًى مقتضاه التأكيدُ ، وقَدْ خُصَّ به الكلامُ بأبلغِ [4] وجهٍ لِبَيَانِهِ وتَقْرِيْرِهِ بتركيبِ مُنْبٍ [5] عنه بالذوقِ الصحيحِ لِمَنْ له قَدَمٌ في نَهْجِ البَلَاغَةِ ، والأُخْرَى مَوْقِعُها غَيْرُ منظورٍ فيه إلى تلك المبالغةِ ، وقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مواقعَ الكلامِ البليغِ يُسَاقُ إليها التركيبُ [6] مناسِبًا لها على حَسَبِ المقاصدِ ، وهذا لا قَدْحَ فيه ، فالمُتَكَلِّمُ إِذَنْ فيما نَحْنُ بِصَدَدِهِ على عنايةِ قَصْرِ العِبَادَةِ بمعبودٍ حَقٍّ وإرادتِهِ ولكنْ بعبارتينِ ؛ إِحْدَاهُما مع التأكيدِ ،

(١) مرادُ المؤلِّفِ ـ كما بَيَّنَه السغناقيُّ في الموصَّلِ ـ : أَنَّ اعتراضَ ابنِ الحاجبِ على جَعْلِ تقديمِ المفعولِ مُرَادًا به الحَصْرَ يمكنُ أَنْ يَتَّجِهَ لو كانَ المنقولُ أَنَّ التقديمَ يرادُ به القَصْرُ وَضْعًا كما وُضِعَ الحرفانِ (ما) و (إِلاَّ) في نَحْوِ : ما أَحْمَدُ إِلاَّ اللَّهَ لإفادةِ القَصْرِ ، وينظَر في ذلك المعنَى : الموصَّل للسغناقيِّ ق (٣ ب) .

(٢) يقصدُ بِحَرْفَي النفي والإثْبَاتِ (ما) و (إِلاَّ) .

(٣) يعني استدلالَه بتأخيرِ المفعولِ في قوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ ... ﴾ لِرَدِّ إرادةِ الحَصْرِ مع تقديمِ ذلك المفعولِ في قولِهِ تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ .

(٤) في (ع) : فأبلغ . . . ، وهو تحريفٌ للكلمةِ .

(٥) هكذا في النسختين «منبٍ» ، والقياسُ في اسمِ الفاعلِ من « أَنْبَأَ » : مُنْبِئٌ ـ بالهمزِ ـ ولكنْ وَرَدَ في لسانِ العربِ (نبا) في قولِ العَرَبِ : «الصدقُ ينبي عنك لا الوعيدُ» أَنَّه يقالُ : إِنَّ أصلَه الهَمْزُ من الإنباءِ، أَيْ : إِنَّ الفِعْلَ يخبرُ عن حقيقتِكَ لا القول .
وقد ذَكَرَ بعضُ اللغويينَ أَنَّه قد يُتْرَكُ الهَمْزُ ، فيبدلُ من الهمزةِ ياءً مثل «نَبِيّ» وأصلُها الهمزُ من الإنباءِ .
فعلى هذا يكونُ التعبيرُ بـ «مُنْبٍ» له وَجْهٌ صحيحٌ ، وانظر : الزاهر للأنباريِّ ٢/ ١١٣ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٤٨٧ .

(٦) في (ع) : التراكيب . . .

والأُخْرَى لا مَعَهُ[1] ، فالتفاوتُ بينَ الكلامَيْنِ إذَنْ يَنْشَأُ من قَصْدِ المبالغةِ ، مَعَ تَصَرُّفٍ يدلُّ عليه ، وإلاَّ فالتَّنَافِي في أصلِ المعنَى منتفٍ من بينِهما ، فاعرفْهُ .

أو يقالُ ـ بعبارةٍ أَخْصَرَ وأَقَلَّ ، وعلى المعنَى المطلوبِ أَدَلَّ ـ : حَصْرُ العبادةِ على المعبودِ الحَقِّ ثابتٌ في الآيتَيْنِ بدلالةِ العَقْلِ ، تَقَدَّمَ المنصوبُ أو تَأَخَّرَ ، لكنَّه عندَ التقديمِ يَتَأَكَّدُ بشهادةِ النَّقْلِ ، واخْتِلَافُ التركيبِ في الموضِعَيْنِ في الإفادةِ على حَسَبِ اختلافِ الغَرَضِ والإرادةِ[2] .

وللشيخِ[3] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في قسمِ الفِعْلِ ـ في بعضِ الآيِ المَتْلُوَّةِ نَحْوٌ من هذا الاستدلالِ ، على ما سَتَرَاهُ ـ إنْ شَاءَ اللَّهُ ـ[4] .

هذا و[5] إنَّ لِلْمُتَخَرِّجِ[6] المُتَحَرِّجِ[7] ، الواقفِ بين الصَّفَاءِ والوَفَاءِ ، المُتَجَافِيْ[8] عن العِنَادِ والكِبَارِ[9] على الأَئِمَّةِ الكبارِ أَنْ يقولَ على وَجْهِ الإِجْمَالِ :

(١) أسلوبُ المؤلِّفِ هنا فيه ضَعْفٌ ، إذْ المُرَادُ : والأخرى ليستْ مَعَهُ .

(٢) ينظَر في اختلافِ التركيبِ لاختلافِ الغَرَضِ والإرادةِ : دلائل الإعجاز ص ٨٠ ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٢٩٩ .

(٣) يعني للزمخشريِّ .

(٤) لم أَجِدْ في قسمِ الفِعْلِ في المفصَّل أيَّ حديثٍ عمَّا تَقَدَّم من آياتٍ ، ولا عن نظائرَ لَهَا ، ولَعَلَّ المؤلِّفَ يريدُ حديثَه التالي عن بعضِ الآياتِ ص ١٥٩ ، وقد نَقَلَ كلامَ الزمخشريِّ عليها من الكشَّافِ .

(٥) في (ع) : هذا أو إن . . .

(٦) المُتَخَرِّجُ : المُتَعَلِّمُ ، يقالُ : فلانٌ خريجُ فلانٍ إذا خَرَجَ من تَحْتِ يَدِهِ وتَعَلَّمَ من عِلْمِهِ ، وينظَر في ذلك : الجمهرة ٢/ ٦٢ .

(٧) المُتَحَرِّجُ : المُتَأَثِّمُ ، ومعناه : تَجَنُّبُ الحَرَجِ ، لِأَنَّ «تَفَعَّل» تأتي بمعنَى تَرْكِ الشيءِ وتَجَنُّبِهِ ، وينظَر في ذلك : المُغْرب ١/ ١٩٢ .

(٨) المتجافي : المرتفعُ ، يقالُ : تَجَافَى عن الفِرَاشِ إذا ارتفعَ عنه ينظَر : الصحاح (جفا) .

(٩) الكِبَارُ : المُكَابَرَةُ والجُحُودُ .

المُتَشَبِّثُ بهذا الاستدلالِ كَمُتَعَنِّتٍ [1] غير مُحِقٍّ ، أو نازلٍ من التَّزَيُّدِ [2] في شِقٍّ [3] ، ومَنْ أَنْعَمَ النَّظَرَ من ذَوِي السلامَةِ ، وأَفْرَغَ في قَالَبِ الإنصافِ كَلَامَهُ ، عَلِمَ زَيْغَه في دعواه ، وأَنَّه يَنْطِقُ [4] عن هواه ، فكَمْ [5] من مُتَزَيِّدٍ مرتابٍ في مَوَاضِعَ من هذا الكتابِ ، لم يَجْلِبْ في سوقِ مآخِذِه إلا السَّقَطَ [6] ، وما رَبِحَ منه إلاَّ اللائمةَ فَقَطْ .

وهَبْهُ يقولُ:هذا الصبحُ لَيْلٌ أيعمى العَالَمُونَ عن الضياءِ [7]

أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ صاحبَ الكتابِ هو المحيطُ بكافَّةِ تَصَارِيْفِ اللُّغَةِ والإعرابِ ، أَلَيْسَ هو مَنْ قَتَلَ العربيَّةَ وأَكَلَها وذَاقَ [8] القَوْمُ ، وغَاصَ

(١) في (ع) : كمتعد . . .،وما أثبتُّه من (ج) ، وهو موافقٌ لما في نَقْلِ السغناقيِّ عن المؤلفِ من هذا الموضعِ، ومعنَى المُتَعَنِّتِ : المتشدِّدُ ، ويقالُ : تعنَّتَ فلانٌ فلانًا تَعَنُّتًا إذا سألَه عن شيءٍ أرادَ به اللَّبْسَ والمشَقَّةَ عليه ، وينظرَ في ذلك : العين ٢/ ٧٢ ، اللسان (عنت) .

(٢) في (ع) : من التنزيل . . . وهو تحريفٌ للكلمةِ ، والتزَيُّدُ : هو التَّكَلُّفُ ومجاوزةُ ما ينبغي، ينظَر في ذلك : تهذيب اللغة ١٣/ ٢٣٥ .

(٣) في شِقٍّ ؛ أي : في مَشَقَّةٍ، وينظر : مجمل اللغة (شقَّ) ٢/ ٤٩٨ .

(٤) في (ع) : منطقٌ . . .

(٥) في (ج) : وكم . . .

(٦) السَّقَطُ : هو رَدِيْءُ المتاعِ ، وقد يُطْلَقُ على الخَطَأِ من القَوْلِ والفِعْلِ ، وانظر : مقاييس اللغة (سقط) ٣/ ٨٦ .

(٧) هذا البيتُ من الوافرِ ، لأبي الطيبِ المتنبِّي ، وهو في : معجز أحمد ١/ ٢٨٠ ، من قصيدتِهِ التي مَطْلَعُها :

أَتُنْكِرُ يابنَ إسحاقَ إخائي وتحسبُ ماءَ غيري من إنائي

وروايةُ البيتِ في ديوانِهِ : «وهَبني قلتُ . . . » ، والمؤلِّفُ ـ هنا ـ قد تَصَرَّفَ في البيتِ بما يناسبُ سياقَ الكلامِ قَبْلَه وبَعْدَه .

(٨) في (ع) : وذاب القوم . . .،الحرفُ الثالثُ من الكلمةِ غيرُ معجَم ، وما أثبتُّه من (ج) .

ولعلَّ مُرَادَ المؤلِّفِ بهذا التعبيرِ ؛ أَنَّ نِسْبَةَ معرفةِ الزمخشريِّ بعلومِ العربيةِ إلى معرفةِ غيرِه بها كنِسْبَةِ مَنْ يأكلُ الشيءَ إلى مَنْ يذوقُه ذوقًا بلسانِهِ ، و « أَكَلَ » وَ «ذَاقَ» قد يُسْتَعْمَلَانِ استعمالاً مجازيًّا في غيرِ ما يُؤْكَلُ ويُذَاقُ مِنَ الأطعمةِ ، وانظر في ذلك : أساس البلاغة للزمخشريِّ ص ٢٠٩ .

قاموسَ [1] بحرِها وأَعْجَزَهُمْ العَوْمُ ، أَلَمْ يَكُنْ وَالِيَ كَلَامِ / العَرَبِ ، والفاروقَ بينَ ٤/ب
النَّبْعِ منه والغَرَبِ[2] ، أَلَمْ يَسْمَعْ به رَبُّ نَقْدِهِ ، ومالكُ حَلِّهِ وعَقْدِهِ ، أَلَمْ يَرَ هؤلاءِ كيفَ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ من فَضْلِ تَصَانِيفِهِ ، وأَسَامَهُمْ [3] رَتْعًا في رِيفِ [4] تَعْرِيفِ إِعْرَابِهِ وتصريفِهِ ، ثُمَّ لَمَّا مَلَؤُوا منه حَوَاشِيَ [5] الأَحْشَاءِ ، واسْتَوْلَوا على نَوَاشِئِ [6] الفَضْلِ والإنشاءِ ، عَادُوْا وهُمْ له مُعَادُوْنَ ، وكأَنَّهُمْ - بقولِ مَنْ قَالَ - مُرَادُوْنَ :

أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كُلَّ يومٍ فَلَمَّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي [7]

(١) قاموسُ البحرِ : هو قعرُه الأَقْصَى ، وقِيْلَ : وَسَطُهُ ومُعْظَمُه ، وقِيْلَ : هو عَرْضُ البَحْرِ ، وقِيْلَ : عَامٌّ في جميعِ الماءِ ، وتنظَر هذه المعاني في : العين ٥ / ٨٨ ، الصحاح (قمس) ، المخصص ١٠/ ١٧ .

(٢) في (ع) : المغرب . . .

والغَرَبُ هو : ما انْصَبَّ من الماءِ بينَ البِئْرِ والحَوْضِ فَتَغَيَّرَتْ رائحتُه ، وقدْ وَرَدَتْ مِثْلُ هذه العبارةِ في التخميرِ ، حيثُ قالَ : « . . . أَيْنَ الغَرَبُ من النَّبْعِ ؟ . . . » وانظر : الصحاح (غرب) ، مقاييس اللغة (غرب) ٤/ ٤٢٠ ، التخمير ٢/ ٩١ .

(٣) أَسَامَهُمْ : جَعَلَهُم يَرْعَونَ ، لأَنَّ مِنْ معاني يُسِيْمُ : يَرْعَى كما في قولِهِ تَعَالَى : ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ أَيْ : تَرْعَوْنَ أَنعامَكُمْ ، وعلى هذا فـ « رَتْعًا » في كلامِ المؤلفِ مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ ، وينظَر في ذلك : مجمل اللغة (سوم) ٢/ ٤٧٩ .

(٤) الريفُ : أرضٌ فيها زرعٌ وخصبٌ ، وينظَر في ذلك : الصحاح (ريف) .

(٥) حواشي الشيءِ : جوانبُه ، وينظَر في ذلك : المحكم لابن سيده ٣/ ٣٥٧ .

(٦) في (ع) قواشي . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

والنواشئُ : السُّحُبُ في أولِ ظهورِها ونشوئِها ، وينظَر في ذلك : الجمهرة لابن دريد ٣/ ٢٥٩ ، اللسان (نشأ) .

(٧) البيتُ من الوافرِ ، وهو لمَعْنِ بن أوس المُزَني ، وهو في ديوانه ص ٧٢ .

ونَسَبَهُ ابنُ دريدٍ إلى مالكِ بنِ فَهْمٍ الأزديِّ في موضعينِ من كتابِهِ الاشتقاقِ ص ٤٩٧ ، ٥٤٢ ونُسِبَ في كتاب التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٧ إلى عقيل بن علفةَ ، والصحيحُ نسبتُه إلى مَعْنِ بنِ أَوْسٍ المزنيِّ .

ويُرْوَى البيتُ : « اسْتَدَّ » - بالسين - من السَّدَادِ - وهو الصوابُ - ، ويُرْوَى : « اشْتَدَّ » - بالشينِ - من الشِّدَّةِ ، وهذا البيتُ يَكْثُرُ التَّمَثُّلُ بِهِ ، ينظَر : البيان والتبيين ٣/ ٢٣٢ ، البصائر والذخائر =

(١) وقريبٌ منه قولُ الحماسيِّ :

تَرَاهُ مُعِدّاً لِلْخِلَافِ كَأَنَّهُ بِرَدٍّ على أَهْلِ الصَّوَابِ مُوَكَّلُ(٢)

ومن شاءَ فلينظرْ بعينِ الإنصافِ ، في تقريرِ حقائقِ « الكَشّاف » ، فهو الشاهدُ وكَفَى به على تمهيدِ المَبَانِي ، وتَشْيِيْدِ رُكْنَي (٣) البيانِ والمَعَانِيْ ، على أَنَّ أربابَ التحقيقِ مِنَ الأَئِمَّةِ الأَثْبَاتِ المفاليقِ (٤) ، أَحَالُوا هذا الفَنَّ على الذَّوْقِ السَّلِيْمِ ، ولا يُنَبِّئُكَ بِهِ مِثْلُ عَلِيْمٍ.

وإِنَّمَا تَعَرَّضْتُ لِمَا صَرَّحْتُ وعَرَّضْتُ لِمَكَانِ تحريمِ حَرِيْمِ (٥) ذلكَ النقابِ الكريمِ.

=٢/ ١٨٠ ، التمثيل والمحاضرة ص ٦٦ ، أساس البلاغة ص ٢٩٠ ، الحماسة البصرية ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، اللسان (سدد).

(١) من هذا الموضع حتى آخر البيت التالي ساقط من (ع) .

(٢) البيتُ من الطويلِ ، وهو لأُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ في ديوانه ص ٤٣٣ في عتابِ ابنِه ، ونُسِبَ إلى ابنِ عَبْدِ الأَعْلَى في : الحماسة لأبي تمام ١/ ٣٦٣ ، وشرح الحماسةِ المنسوبِ إلى أبي العلاء المعرِّيِّ ٢/ ٤٤٥ ، وشرح الحماسةِ للتبريزيِّ ٢/ ١٣٣ .

كما نُسِبَ إلى أبي العَبَّاسِ الأعمى في شرحِ الحماسةِ للتبريزيِّ ٢/ ١٣٣ .

و هُنَاك أبياتٌ وَرَدَتْ في عيونِ الأخبَارِ ٣/ ٨٧ ليس من بينها هذا البيتُ منسوبةً إلى يَحْيَى بنِ سعيدٍ مولى تَيْم .

ومعنَى «مُعِدّاً» : مُتَّخِذاً عُدَّةً . . . ، وينظرَ البيتُ أيضًا في : شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٥٥ ، الحماسة البصرية ٢/ ٣٠٦ ، العَقَقَةُ والبَرَرَةُ لأبي عبيدة (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/ ٣٨٠ ، بِرُّ الوالدين للطرطوشي ص ١٠٩ .

(٣) في (ع) : رُكن . . .

(٤) المفاليقُ : جمع مُفْلِقٍ ، والمُفْلِقُ هو : الجَيِّدُ ، وأَفْلَقَ في الأمرِ : إِذَا كانَ حَاذِقًا به ، وينظَر : اللسان (فلق) .

(٥) الحريمُ : ما حَرُمَ مَسُّه فلا يُدْنَى منه ، ينظَر : اللسان (حرم) .

وقد ذَكَرَ ـ كما سَبَقَ آنفًا في مُمْلاه ـ[1] : كأنَّهُ قِيْلَ : ما أحمدُ إلاَّ إيَّاه ، وهكذا فَسَّرَ ـ رَحِمَهُ[2] اللَّهُ ـ في الكشَّافِ قولَه تعالى:﴿ ثُمَّ الجَحِيْمَ صَلُّوْهُ ﴾[3] أيْ : لا تصلُّوه إلا الجحيمَ[4] ، وحَمَلَ أيضًا على هذا التأويل قولَه : ﴿ثُمَّ[5] فِيْ سِلْسِلَةٍ...﴾[6] إلى أنْ قالَ : ﴿...فَاسْلُكُوْهُ﴾ ، أيْ : لا تسلكوه إلاَّ في هذه السلسلةِ[7] ، وقالَ في قولِهِ[8] : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ... ﴾[9] كأنَّهُ قِيْلَ : لا تَقْتَدِ إلاَّ بِهِمْ ، وهذا معنَى تقديمِ المفعولِ[10] ، وهذا التركيبُ أدَلُّ شيءٍ على الحَصْرِ ، وهو مُسْتَفَادٌ من التقديمِ على القَصْرِ ، فَنَضَّرَ[11] اللَّهُ امْرَءًا نَظَرَ بعينِ الحقِّ حولَه ، وأَحْسَنَ في السلفِ مع التوقيرِ قَوْلَه .

ومِمَّا قَضَيْتُ منه العَجَبَ ، وهو من عَجَائِبِ رَجَب أنَّ خاطِرًا فَاجَأَنِي في هذا الحرفِ لَيْلَتَه التي تُسَمَّى لَيْلَةَ الرغائبِ[12] ، قريبًا من صُبْحَتِها ، وكُنْتُ قَضَيْتُ حَقَّها

(١) انظر ما مَرَّ ص (١٥١) نَقْلاً عن حاشيةِ الزمخشريِّ على المفصَّلِ .

(٢) في (ع) : رضي الله عنه . . .

(٣) سورة الحاقةِ الآية (٣١) .

(٤) انظر : الكشاف ٤/ ٦٠٤ .

(٥) «ثم» ساقطةٌ من (ع) .

(٦) سورة الحاقة ، الآية (٣٢) .

(٧) انظر كلامَ الزمخشريِّ هذا في : الكشاف ٤/ ٦٠٥ .

(٨) في (ع) : وقال في هذه . . .

(٩) سورة الأنعام من الآيةِ (٩٠) .

(١٠) انظر كلامَ الزمخشريِّ هذا على الآية في : الكشاف ٢/ ٤٣ .

(١١) في (ع) : فنظر . . . ـ بالظاء ـ وما أثبتُّه من (ج) ، ومعنَى نَضَّرَ : حَسَّنَ ، من النَّضَارَةِ وهي الحُسْنُ والرونقُ ، وينظَر : العين ٧/ ٢٦ ، تهذيب الصحاح للزنجاني (نَضَرَ) .

(١٢) الرغائبُ : جَمْعُ رغيبةٍ ، وهي العطاءُ الكثيرِ ، وليلةُ الرغائبِ هي : ليلةُ أوَّلِ جُمُعَةٍ من شهرِ رَجَب ـ عندَ أصحابِ هذه البدعةِ ـ ، وفي ليلتِها صلاةٌ تُسمَّى صلاةَ الرغائبِ تُصَلَّى بينَ العشاءين عَدَدُها ثِنْتَا عشرةَ ركعةً ، وقد خَصَّصَ أصحابُ هذه البدعةِ لتلكَ الصلاةِ قراءةً وتسبيحًا يخالفُ غيرَها من الصلواتِ .

وهذه الصلاةُ المسمَّاةُ بصلاةِ الرغائبِ مبتدعَةٌ في الإسلامِ ، لا أَصْلَ لها ، وما وَرَدَ فيها من أحاديثَ فهي موضوعةٌ لا تثبتُ أَصْلاً ، وقد ابتُدِعَتْ هذه الصلاةُ وتعظيمُ ليلةِ الرغائبِ بعدَ المائةِ الرابعةِ ، وتَكَلَّمَ عن بِدْعِيَّتِها جَمْعٌ من علماءِ الأمةِ كالإمامِ الطرطوشيِّ وأبي شَامَةَ وشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ والسيوطيِّ

الله ـ حَيْثُ قالَ [1] : ما ضربتُ زيداً ولا أَحَداً من الناسِ كلامٌ [2] صَحِيْحٌ ، و «ما زيداً ضربتُ ولا أَحَداً من الناسِ » كلامٌ فاسدٌ ، وسِرُّه ما مَرَّ فاعرفْهُ .

وفيه أيضًا ـ وهو القولُ الوَسَطُ الأَيِّدُ [3] ، ولِمَا قَدَّمْتُ من حديثِ المُدَاخَلَةِ مؤيِّدٌ ، فتأمَّلْ في الموضعينِ تَعُدْ به قريرَ العَيْنِ ـ [4] : إذا قَدَّمْتَ الاسمَ فقلتَ : زيدٌ فَعَلَ ، أو : أَنَا فعلتُ ، اقْتَضَى الكلامُ أَنْ يكونَ قصدُك إلى الفاعلِ ، وهذا القَصْدُ [5] يَحْتَمِلُ وجهين [6] :

أحدهما : أَنْ يكونَ الغرضُ تخصيصَ ذلك الفِعلِ بذلك الفاعلِ ، وقَصْرَه عليه ، نحو أَنْ يقولَ : أنا كتبتُ فاتحةَ كِتَابِهِ ، أو : أنا شَفَعْتُ في بابِهِ ، فالمرادُ بذلك أَنْ تدَّعِيَ انفرادَك بالأمرينِ وحَصْرَهما عليكَ ، وتَرُدَّ على مَنْ وَهِمَ أو زَعَمَ أنَّه كانَ ذلك من غَيرِكَ .

والثاني : أَلَّا يكونَ الغَرَضُ هو الحَصْرَ والتخصيصَ ، بل ذلك لأَجْلِ أَنَّ تقديمَ المُحَدَّثِ عنه بكلامٍ آكدُ وأَقْوَى لإثباتِ ذلك الفِعْلِ له ، كما لَوْ قُلْتَ : هو يباشرُ الجميلَ ، ويُعْطِي الجزيلَ ، ويكرمُ النزيلَ ، فلا تريدُ الحَصْرَ ، بل أَنْ تحقِّقَ على السامعِ

=العلوم ، وُلِدَ بالريِّ سنةَ (٥٤٤) هـ تقريبًا ، وتُوُفِّيَ سنةَ (٦٠٦) هـ بهراةَ ، له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ منها : مفاتيحُ الغيبِ ، وهو تفسيرُه المشهورُ ، والمحَرَّرُ وهو شرحٌ للمفصَّلِ ، ونهايةُ الإيجازِ ، وانظر ترجمته في : التكملة لوفياتِ النَّقَلَة ٢/ ١٨٦ ، ١٨٧ ، وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨ ، سِيَر أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠٠ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٠ ، شذرات الذهب ٥/ ٢١ .

(١) في : نهاية الإيجاز ص ٣٠٧ .

(٢) من هنا حتى قوله : «كلامٌ» ساقط من (ع) بسببِ انتقالِ النظرِ .

(٣) الأَيِّدُ : القَوِيُّ ، وانظر: تهذيب الصحاح (أيد) .

(٤) نهاية الإيجاز ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ وينظر : كذلك:دلائل الإعجاز ص ٩٢ .

(٥) في (ع) : وهذا الفصل . . .

(٦) انظر هذين الوجهين أيضًا في : دلائل الإعجاز ص ٩٢ ، ٩٣ .

أَنَّ إعطاءَ الجزيلِ وإكرام النزيل [1] دَأْبُه ، وأَنْ تُقَرِّرَ هذا المعنَى في نفسِ المخاطَبِ وتُمَكِّنَه فيه ، واللَّهُ الموفِّقُ.

في الكشافِ [2]: الحمدُ والمدحُ أَخَوَانِ [3] ، وذلك هو الثناءُ على الجميلِ، نعمةً كانَ أو غيرَها.

شـح [4] : والحَمْدُ هنا وَقَعَ على النعمةِ ؛ لِأَنَّ قولَه : «جَعَلَنِي من علماءِ العربيَّةِ» نعمةٌ محمودةٌ ، لِمَا في ذلك من فَهْمِ معاني كتابِ اللَّهِ على وَجْهِهَا ، وفَهْمِ معاني كلامِ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ ـ ﷺ ـ [5] وكلامِ الصحابةِ والتابعينَ والعلماءِ من المجتهدينَ ، والتَّوَصُّلِ بها إلى إدراكِ الأحكامِ الشرعيةِ ، التي بها سَعَادَةُ الدارينِ وكرامَتُهُمَا ، وأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مفتقرٌ إليها ، وكَلٌّ عليها ، من البَيِّنِ [6] من علومِ الدنيا والآخرةِ فيما بَيْنَ الثقلينِ .

في الكشافِ ـ في أوَّلِ سورةِ الأنعامِ ـ [7] : «جَعَلَ» يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا

(١) في (ع) : وإكرام التنزيل . . . ، زيدتْ التاءُ خَطَأً.

(٢) الكشاف ١/ ٨ .

(٣) ومَعَ تقارُبِهِما في المعنَى إلَّا أَنَّ بينَهما فَرْقًا ، فالمدحُ أَعَمُّ من الحَمْدِ ، لأَنَّ المدحَ يكونُ بالفِعْلِ وبالصفةِ ، كأَنْ يُمْدَحَ الشخصُ بإحسانِهِ وشجاعتِهِ وعِلْمِهِ وبَذْلِ مَالِهِ ، كما يمدحُ بطولِ قامتِهِ وصَبَاحَةِ وجْهِهِ وغيرِها من صفاتِهِ الخَلْقيَّةِ ، أَمَّا الحمدُ فَخَاصٌّ بالمحامِدِ من أفعالِ الشخصِ دُوْنَ صفاتِهِ الخَلْقِيَّةِ ، وينظر في ذلك : الفروق اللغوية لأبي هلال العَسْكَري ص ٣٧ ، مفردات الراغب ص ١٣١ ، الدر المصون ١/ ٣٧ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٤٧ .

(٥) في (ج) : عليه السَّلام . . .

(٦) في (ع) : من الدين . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(٧) الكشاف ٢/ ٣ بتصرُّفٍ يسيرٍ في النقلِ.

كانَ بمعنى : أَحْدَثَ وأَنْشَأَ(١) ، نحو قولِهِ : ﴿وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّوْرَ...﴾(٢) ، وإلى مفعولينِ بمعنَى : صَيَّرَ(٣) ، كقولِهِ : ﴿وَجَعَلُوْا المَلاَئِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا...﴾(٤) ، والفَرقُ بين الخَلْقِ والجَعْلِ ، أَنَّ الخَلْقَ فيه معنَى التقديرِ على استواءٍ ، وفي الجَعْلِ معنَى التضمينِ ، كإنشاءِ شَيْءٍ من شيءٍ ، أو تصييرِ (٥) شَيْءٍ شَيْئًا ، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلى مكانٍ (٦) ، ومن ذلكَ : ﴿...وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (٧) ، ﴿..وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّوْرَ...﴾ (٨) ؛ لِأَنَّ الظلماتِ من الأَجْرَام (٩) المُتَكَاثِفَةِ ، والنُّوْرَ من النارِ ، ﴿...وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوْبًا ...﴾(١٠) ، ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا .﴾(١١) .

(١) وكذلك إذا كانَتْ بمعنى «خَلَقَ» ، كما في قولِهِ تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أَيْ:خَلَقْنَا ، فإنْ كانتْ «جَعَلَ» بمعنَى الشروعِ في الأمرِ فَهِيَ من أفعالِ المقاربةِ العَاملةِ عَمَلَ «كانَ» فترفعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ نحو : جَعَلَ يقولُ كَذا . . . ، وانظر في ذلك : تفسير الطبري ١٠/ ٢٠ ، كتاب سيبويه ٣/ ١٦٠ ، أوضح المسالك ١/ ٣٠١ .

(٢) سورة الأنعام من الآية (١) .

(٣) عَدَّ الزمخشريُّ «جَعَلَ» فِعْلاً من أفعالِ التصييرِ في هذه الآية التي مثَّلَ بها ، وهو في ذلك مخالفٌ لرأيِ النحاةِ لأنَّهُمْ يجعلونَها في الآية بمعنى «سَمَّوْهُم» أو «اعتقدُوْهُم» ، ولذلك فَقد رَدَّ عليه أبو حيان وغيرُه ، وأجابَ السمينُ الحلبيُّ عن الزمخشريِّ في ما ذَكَرَهُ هنا من أنَّها للتصييرِ بأنَّ مرادَ الزمخشريِّ التصييرُ بالقولِ وليسَ التصييرُ بالفعلِ ، ولذلك فإنَّ الزمخشريَّ عند حديثِهِ عنها في موضِعِها في سورةِ الزخرفِ قال : « . . . ومعنى جَعَلُوا : سَمَّوا وقالوا : إِنَّهُمْ إناثٌ . . . » وينظَر في ذلك : الكشاف ٤/ ٢٤٤ ، البحر المحيط ٤/ ٦٨ ، الدر المصون ٤ / ٥٢٤ .

(٤) سورة الزخرف من الآية (١٩) .

(٥) في (ع) : أو تصيين . . . ، وهو تحريف .

(٦) ينظَر معنَى الخلقِ والجَعْلِ ، وما يختصُّ بِهِ كُلٌّ مِنْهُما في :
الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ١١٠ ، ١١١ ، الكليَّات لأبي البقاء الكفوي ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٧) سورة الأعراف من الآية (١٨٩) .

(٨) سورة الأنعام من الآية (١) .

(٩) في (ع) : من الأجزاء . . .

(١٠) سورة الحجرات من الآية (١٣) .

(١١) سورة «ص» من الآية (٥) ، وهذه الآية والتي قَبْلَهَا من المعنَى الثاني وهو تصييرُ شيءٍ شَيْئًا .

صـح [1] : جَعَلَهُ نَبِيًّا : صَيَّرَهُ ، وقولُه : ﴿وَجَعَلُوْا الْمَلَائِكَةَ...﴾ [2] أَيْ : سَمَّوْهُم، وحقيقتُه : نَقَلُوْهُم من حالٍ إلى أُخْرَى .

[3] ورأيتُ في الغريبين [4] : يُقَالُ : جَعَلَ فلانٌ زَيْدًا أعلمَ النَّاسِ ، أَيْ : وَصَفَهُ بذلك وحَكَمَ به ، ومنه قولُه : ﴿وَجَعَلُوْا الْمَلَائِكَةَ..﴾ [5] أَيْ : وَصَفُوْهُم بذلكَ .

حم : العربيَّةُ ، أَيْ:اللغةُ العربيَّةُ ، والفرقُ بينَهما أَنَّ اللغةَ يَقَعُ على كُلِّ مفردٍ [6] ، والعربيةُ يَقَعُ على كُلِّ مُفْرَدٍ ومُرَكَّبٍ [7] ، وكذا في تخ [8] .

صح[9] : العَرَبُ جِيْلٌ من الناسِ ، وإليهم النسبةُ عَرَبِيٌّ ، والعربيَّةُ هذه اللغةُ ، ويَعْرُبُ بن قَحْطَانَ [10] أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بها [11] ، وهو أبو [12] اليَمَنِ كُلِّهِم .

(١) الصحاح (جعل) ٤ / ١٦٥٦ .

(٢) سورة الزخرف من الآية (١٩) .

(٣) الواو ساقطة من (ج) .

(٤) الغريبين لأبي عبيد الهروي ١/ ٣٥٥ .

(٥) سورة الزخرف من الآية (١٩) .

(٦) أي : علي المفردات اللغوية كما في المعاجم اللغوية .

(٧) هذا الكلام منقولٌ عن حاشيةِ المفصَّل للزمخشري ق (١ أ) .

(٨) التخمير ١/ ١٣٥ .

(٩) الصحاح (عرب) ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١٠) هو يعربُ بنُ قحطانَ بنِ عابر ، من وَلَدِ سامِ بنِ نوحٍ ، أَحَدُ ملوكِ العَرَبِ في الجاهليةِ ، وبنوه هم العَرَبُ العاربةُ ، وَلِيَ إمارةَ صنعاءَ ، وغزا الآشوريينَ في العراقِ وبابلَ ، وحاربَ العَمَالِقَةَ ، وانظر ترجمته في : المختصر في أخبار البشر ١/ ٢٥٦ ، المعارف لابن قتيبة ص ٢٧ ، ١٠١ ، ٦٢٦ .

(١١) ذَكَرَ ذلك أيضًا ابنُ قتيبةَ في المعارفِ ص ٢٧ ، ٦٢٦ ، والمرادُ بذلكَ أَنَّ يعربَ بنَ قحطانَ هو أولُ مَنْ انْعَدَلَ لسانُه من السريانيةِ إلى العربيَّةِ كما ذَكَرَ ابنُ دريدٍ ، أَمَّا أولُ من تَكَلَّمَ باللغةِ العربيةِ ابتداءً ففي أشهرِ الأقوالِ أَنَّهُ إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ـ عليهما السلامُ ـ وينظَر في ذلك : البيان والتبيين ٣/ ١٩٠ ، الجمهرة لابن دريد ١/ ٢٦٦ ، المزهر ١/ ٣١ ، ٣٢ ، البلغة في أصول اللغة للقنوجي ص ٨٨ ، ٩٢ .

(١٢) «أبو» ساقطة من (ع) .

وفي المغرب[1] : العربيّ واحدُ العَرَب ، وهُمْ الذينَ اسْتَوْطَنُوا المدنَ والقُرَى العربيةَ ، والأَعْرَابُ أَهْلُ البَدْوِ ، واخْتُلِفَ في نِسْبَتِهِمْ[2] ، والأصحُّ أَنَّهُم / نُسِبُوْا إلى ٥/ب «عَرَبَة» ـ بفتحتينِ ـ وهي من تُهَامَة ؛ لأنَّ أَبَاهُم إسماعيلَ نَشَأَ بها ، فاعْرِفْهُ ، واللَّهُ أعلمُ[3] .

عـق : [4] العلماءُ جَمْعُ عَالِمٍ ، وهو من قبيلِ لابنٍ وتَامِرٍ[5] ، لأَنَّ العِلْمَ أَمْرٌ يَدُلُّ على أَنَّ صاحبَه تَعَاطَاهُ حَتَّى أَفْضَى إليه ، وليسَ بِجَمْعِ «عَلِيْم»[6] ، وإنْ كانَ

(١) المُغْرِب في ترتيب المعرب ٢/ ٥٠ .

(٢) أَيْ : اخْتُلِفَ في نسبةِ العَرَب ، وهذا الخلافُ بينَ طائفةٍ من اللغويينَ ، وحَاصِلُ هذا الخلافِ :

ـ قِيْلَ : سُمُّوا عَرَبًا ؛ لأَنَّ أباهُم إسماعيلَ بنَ إبراهيمَ ـ عليه السلامُ ـ نَشَأَ بين العَرَبِ العاربةِ فَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِم ، فهو وأَوْلَادُهُ العَرَبُ المستعربةُ .

ـ وقِيْلَ : إنَّ أولادَ إسماعيلَ نشؤُوا بـ «عَرَبَةَ» ـ وهي من تُهَامَةَ ـ فَنُسِبُوا إلى بَلَدِهِم ـ كَمَا ذَكَرَ المؤلِّفُ هنا .

ـ وقِيْلَ : سُمُّوا عَرَبًا باسمِ بَلَدِهِمْ «العربات» ، وهي بلادُ العَرَبِ ، وهذا القولُ لأبي مَنْصُوْرٍ الأزهريِّ صاحبِ تهذيبِ اللغةِ ، وانظر في ذلك : تهذيب اللغة ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، اللسان (عرب) ، معجم البلدان لياقوت الحموي ، مراصد الاطلاع ٢/ ٩٢٧ .

(٣) «فاعرفه ، والله أعلم» ليستْ في (ج) .

(٤) في (ع) : عن . . . وهو تحريفٌ .

(٥) يشيرُ إلى أَنَّ «عَالِم» صيغةُ نَسَبٍ إلى مَن يَتَعَاطَى العلمَ ، لأَنَّه قد يُسْتَغْنَى عن ياءِ النَّسَبِ بصوغِ «فَاعِل» مقصوداً به صاحب الشيءِ ، يقولُ سيبويه : « . . . أمَّا ما يكونُ ذا شَيْءٍ وليسَ بِصَنْعَةٍ يعالجُها فإنَّه مما يكونُ فاعِلاً ، وذلك قولُك لِذِي الدرعِ : دَارِعٌ ، ولذي النَّبْلِ : نَابِلٌ ، ولذي النُّشَّابِ : ناشِبٌ ، ولِذِي التَّمْرِ : تَامِرٌ ، ولِذِيْ اللَّبَنِ : لَابِنٌ » ، وينظَر في ذلك : كتاب سيبويه ٣/ ٣٨١ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ٦ / ١٣ ، شرح الأشموني ٤/ ٢٠٠ .

(٦) في (ع) : جمع عليهم . . . ، وهو تحريفٌ للكلمةِ .

يجيءُ في هذا كـ[1] «حُكَمَاء» وفي ذاك كـ «شُعَرَاء»[2] .

قولُه : «وجَبَلَنِيْ على الغَضَبِ للعَرَبِ والعَصَبِيَّةِ» تقديرُه : على الغَضَبِ[3] والعَصَبِيَّةِ للعَرَبِ ، أَيْ : طَبَعَنِي[4] على الانتصارِ لأَجْلِهِمْ مِمَّنْ يُعَادِيْهِم .

حـم : جَبَلَ اللَّهُ الخلقَ : طَبَعَهُمْ على أمرٍ يثبتونَ عليه .

قُلْتُ : كَأَنَّ (ج . ب . ل) ـ على هذا التركيبِ ـ دَالٌّ على الثبوتِ ، ومنه الجَبَلُ ، ومَالٌ جِبْلٌ أي : كثيرٌ ، وشيءٌ جِبْلٌ : غليظٌ ، وجُبْلَةٌ : سَنَامٌ ؛ لِأَنَّ هذه أشياءُ لا تخلو عَنْ معنَى الثبوتِ والاستقرارِ[5] ، صح[6] .

(١) في (ع) : لحكماء . . .

(٢) تَطَّرِدُ «فُعَلاَء» في «فَعِيْل» صِفَةً لمذكَّرٍ عاقلٍ بمعنَى «فَاعِل» غيرِ مُضَعَّفٍ ولا مُعْتَلِّ اللام نحو : حكيمٌ وحُكَمَاءُ ، وظريفٌ وظُرَفَاءُ ، وكريمٌ وكُرَمَاءُ ، وبخيلٌ وبُخَلاَءُ ، وتكثرُ «فُعَلاَءُ» في «فَاعِل» دَالاًّ على غريزةٍ أو سجيةِ مدحٍ أو ذَمٍّ نحو : شاعرٌ وشُعَرَاءُ ، وعاقِلٌ وعُقَلاَءُ ، وجَاهِلٌ وجُهَلاَءُ ، وينظر في ذلك : التكملة ص ٤٦٦ ، شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٧٨ ، أوضح المسالك ٤/ ٣٢٠ .

(٣) في (ع) : . . . على العَرَبِ والعصبيَّة . . . ، وهو تحريفٌ للكلمةِ .

(٤) انظر جَبَل بمعنى : طبع في : تهذيب اللغة ١١/ ٩٦ ، المحكم ٧/ ٣٠٨ .

(٥) هذا النوعُ من الاشتقاقِ عند اللغويينَ يُسَمَّى : الاشتقاقَ الصغيرَ ، أو الاشتقاقَ الأصغرَ ، كذا أَطْلَقَ عليه ابنُ جنِّي ، ويُرَادُ به : إِدَارَةُ المادَّةِ اللغويَّةِ الواحدةِ حَوْلَ معنًى واحدٍ مَهْمَا تَعَدَّدَتْ الصيغُ مع المحافظةِ على ترتيبِ الحروفِ في كُلِّ مشتقٍّ .

وإذا أُطْلِقَ الاشتقاقُ عندَ النحاةِ فإلى هذا النوعِ ينصرفُ ، وقَدْ عَوَّلَ المؤلِّفُ كثيراً على هذا النوعِ من أنواعِ الاشتقاقِ في رَدِّ كافَّةِ اشتقاقاتِ الكلمةِ إلى معنًى عامٍّ تدلُّ عليه ـ كما فَعَلَ هنا ـ وينظَر في هذا النوعِ من أنواعِ الاشتقاقِ ، الخصائص ٢ / ١٣٤ ، المزهر ١/ ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، البلغة في أصول اللغة ص ١٩٨ ، العَلَم الخفَّاق من علم الاشتقاق ص ١٣٣ ، ١٤٠ .

(٦) الصحاح (جبل) ٤/ ١٦٥٠ ، ١٦٥١ .

لخلوصِ كلِّ واحدٍ [1] منهما عن شائبةِ ضِدِّهِ [2] .

وفي إيضاحِ [3] شيخِنا برهانِ الدينِ المطرِّزِيِّ [4] : الصميمُ [5] ـ في الأصلِ ـ لِلْعَظْمِ الذي هو قوامُ العُضْوِ ، ثمَّ قِيْلَ للرَّجُلِ : هو صميمُ قومِهِ إذا كانَ من أَصْلِهِم وخَالِصِهِم .

عـــق : أُضِيْفَ إلى جَمْعِ القِلَّةِ [6] ؛ لأَنَّ أَهْلَ الحقِّ قليلٌ .

شـــح [7] : «أَبَى لِي » أَيْ:مَنَعَنِي وصَانَنِي عن هذه المعاني الذميمةِ ، وهي الانفرادُ والامتيازُ والانضواءُ والانحيازُ المخصوصةُ .

قلتُ : والأفعالُ الثلاثةُ أعني : «جَبَلَنِي » و «أَبَى» و «عَصَمَنِي» ، في مَحَلِّ الجَرِّ لكونِها معطوفةً على «أَنْ جَعَلَنِي » ، وهو مجرورُ المَحَلِّ بـ «على» ، وهي بجملتِها داخلةٌ تحتَ الحَمْدِ الواقعِ [8] على الجَعْلِ،فاعْرِفْهُ .

صح [9] : ضَوَى إليه وانْضَوَى ، أَيْ : انْضَمَّ وأَوَى ، واللَّفِيْفُ: ما اجْتَمَعَ من القومِ من قبائلَ شَتَّى ، يُقَالُ : جاؤوا بِلَفِّهِمْ ولفيفِهِمْ ، أَيْ : أخلاطِهِم ، و ﴿...جِئْنَا

(١) «واحدٍ» ليستْ في (ع) .

(٢) هذا التعليلُ لم يردْ في الصحاحِ .

(٣) في (ع) : وفي الإيضاحِ شيخنا . . . ، والنصُّ من الإيضاحِ في شرحِ مقاماتِ الحريريِّ ١/ ٢٩٣ .

(٤) في (ع) : شيخنا برهانِ الدينِ . . . ، وفي (ج) شيخِنا المطرزي ، وقد جمعتُ ما فيهما معًا .

(٥) في (ع):هو العَظْمُ الذي به قوامُ العضوِ . . .

(٦) يعني : أُضِيْفَ لفظُ «صميم » إلى «أنصار» .

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٤٧ ، والذي فيه : أَبَى لي ، أي مَنَعَنِي ، وما بَعْدَ ذلك فهو إضافةٌ من المؤلِّفِ وليسَ من الإيضاحِ في شرحِ المفصَّلِ .

(٨) في (ع) : لواقع . . . ، الألف ساقطة .

(٩) الصحاح (ضوى) ٦/ ٢٤١٠ ، و (لفف) ٤/ ١٤٢٧ .

بِكُمْ لَفِيفًا »[1] أَيْ : مُجْتَمِعِينَ مُخْتَلِطِينَ .

وفيه[2] : الشَّعْبُ ـ بالفتح[3] ـ ما تَشَعَّبَ من قَبَائِلِ العَرَبِ والعَجَمِ ، وجَمْعُه «شُعُوْبٌ» ، و «الشُّعوبيَّةُ» ـ بالضَّمِّ ـ نِسبةً إلى الجَمْعِ[4] ، وهم فِرْقَةٌ لا يَرَوْنَ[5] للعَرَبِ على العَجَمِ فَضْلاً ، وأَمَّا الذي في الحديثِ : «أَنَّ رَجُلاً مِنَ الشَّعُوْبِ أَسْلَمَ ...»[6] يعنِي من العَجَمِ .

قلتُ : وهكذا في الغريبينِ[7] : أَنَّ الشعوبَ من العَجَمِ ، كما أَنَّ القبائلَ من

(١) سورة الإسراء من الآية (١٠٤) .

(٢) أَيْ : في الصحاح (شعب) ١/ ١٥٥ .

(٣) أي : بفتح الشين .

(٤) انظر الحديث عن النسبةِ إلى الجمعِ ص (١٧٣) .

(٥) في (ع) : . . لا فروق . . ، وهو تحريفٌ للكلمةِ .

(٦) الحديثُ بتمامِهِ كما في تهذيب اللغة ١/ ٤٤٢ واللسان (شعب) : «أَنَّ رجلاً من الشعوبِ أَسْلَمَ فكَانتْ تُؤْخَذُ منه الجزيةُ ، فأمَرَ عُمَرُ بألاَّ تؤخذَ منه» ، والحديثُ يُرْوَى عن مسروق ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ، ولم أجِدْه بهذه الصيغةِ في كتبِ الحديثِ ، وإنما وَرَدَ في المصنَّفِ لعبدِ الرزاقِ الصنعانيِّ ، في موضعين ٦/ ٩٤ برقم (١٠١١١) ، وفي ١٠/ ٣٣٦ برقم (١٩٢٨٥) بروايةٍ أخرى وإسنادٍ آخرَ ، وروايتُهُ فيه :
أخبرَنا عبدُ الرزَّاقِ قال : أخبرَنا مَعْمَرٌ عن أيوبَ : أَنَّ رَجُلاً من أهلِ نجرانَ أسلمَ فأرادوا أَنْ يأخذوا منه الجزيةَ ـ أو كما قال ـ فأَبَى ، فقالَ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ : إنما أَنْتَ متعوِّذٌ ، فقالَ الرَّجُلُ : إنَّ في الإسلامِ لَمَعَاذًا إنْ فَعَلْتَ ، فقالَ عُمَرُ : صَدَقْتَ ، واللَّهِ إنَّ في الإسلامِ لَمَعَاذًا» .
وبالروايةِ التي أوردَها المؤلِّفُ وَرَدَ الحديثُ في بعضِ كتبِ اللغةِ وغريبِ الحديثِ والتفسيرِ شاهدًا على معنَى «الشعوب» ، وانظر : تهذيب اللغة ١/ ٤٤٢ ، اللسان (شعب) ، كتاب الغريبين لأبي عبيدٍ الهرويِّ ٣/ ٢٦٧ ، الفائق للزمخشري ٢/ ٢٥٣ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤٧٨ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦/ ٣٤٤ ، وسيردُ الحديثُ ـ إنْ شَاءَ اللَّهُ ـ ص (١٧٤) .

(٧) كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي ٣/ ٢٦٦ .

العربِ، / قال : وإليه ذهبَ بعض المتأولينَ في معنَى الشعوبيّ [١] . ١/٦

وعن الكلبي [٢] : شعبٌ ثم قبيلة ثم فصيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ، فالشعب العظمة التي تجمع القبائل كلها [٣] .

حم : [٤] نسبة الشعوبية إلى الجمع كنسبة «أبناوي» و «أنصاري» إلى «أبناء فارس» والأنصار [٥] ، وإنما قيل لهم ذلك لتشبثهم بظاهر قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا﴾[٦] الآية [٧] ، قالوا : إنَّ الله ـ تعالى ـ ما أثبت الفَضْلَ إلاّ للتقوى .

وقال صاحب الكتاب [٨] : لم يُرِد ـ عزَّ وجَلَّ ـ بهذه الآية إلا العرب خاصةً .

قلتُ : وكأنَّه هو الحق ، إذ الخطابُ لمَنْ يتعارفونَ بالقبائلِ ويحامونَ على

(١) ممَّنْ تأوّل معنى الشعوب بالعجم خاصة الجوهري ـ كما تقدم في النقل السابق عنه ـ .

(٢) الكلبيّ هو : أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي مفسّر عالمٌ بالأنساب والأخبار ، إلاّ إنه متهم بالكذب والرفض ، ولذا ترك حديثه ، روى عنه ابنه هشام والشعبي وغيرهما ، له : تفسير القرآن ، وناسخ القرآن ومنسوخه ، توفي سنة (١٤٦) هـ بالكوفة . وانظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٥٨ ، سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٤٨ ، العبر ١/ ١٥٨ ، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٤٩ .

(٣) لم أجد هذا الترتيب للكلبي في جمهرة النسب لابنه ، على أنّ كتب اللغة تناقلت ذلك عن أبي عبيد عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه ، وقد تعقبَ ابن برّي هذا الترتيب وأثبت أن الصحيح في ذلك ما رتّبه الزبير بن بكّار وهو : الشعب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة . وينظر في ذلك : تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٤٤٢ ، الصحاح (شعب) ، حاشية ابن بري على الصحاح ١/ ٩٩ ، اللسان (شعب) .

(٤) في (ع) : لنسبة . . . ، زيدت اللام خطأً .

(٥) في (ج) : . . . والأنصاب . . . ، وهو تحريف .

(٦) سورة الحُجُرات من الآية (١٣) .

(٧) «الآية» ليست في (ع) .

(٨) لم أجد هذا النص في الكشاف ، ولا في كتب الزمخشري الأخرى التي اطلعتُ عليها .

الأنساب بطنًا بعد بطن إلى أولاد العمومة والخؤولة ـ وإنْ بعد وا ـ ، ولا يتباعدون في الأحماء والمنازل ، وتلك عادةٌ لم يحيها إلاَّ جماعة العرب ، فإنهم يُبَالُوْن [1] بذلك أشَدَّ المبالاة ، وربما يعدُّون إلى مائتين في النسبه على الموالاة ، وأمَّا العجم فأفئدتهم عن ذلك هواء ، وهم عن آخرهم في ذلك سواء .

تـخ [2] : «الشعوبي» ليس بنسبة إلى الجمع ، لأنه ليس بنسبة إلى معنى «الشعوب» كما في : «مضري» و «تميمي» ، وإنما هو نسبةٌ إلى لفظه من غير نظر إلى معنى الجمع ، فهو إذَنْ نسبةٌ إلى مفرد [3] ، مثالُه : الرَّجُل يأمر الناسَ كثيراً بالاخْشيْشَان [4] تمسكًا بما رُوِيَ عن [5] عُمَرَ بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : «اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا . . .» [6] فيقول فيه : « اخشوشِنيٌّ » ، فيجوز ـ وإن كانت

(١) يبالون بمعنى : يهتمون ويكترثون ، وقد نصَّ صاحب المصباح المنير على أن هذا الفعل لا يستعمل إلاَّ مع النفي ، ولم يذكر ذلك صريحًا أئمة اللغة ، إلا أن الأزهري قال في التهذيب : «بالى بالشيء إذا اهتم به» ، ولم يدخل عليه حرف النفي ، وغيره من اللغويين استعملوه مع النفي ولم ينصوا على ملازمته للنفي في كل حال ، إلا صاحب المصباح المنير ـ كما قدمنا ـ ، وينظر في ذلك : تهذيب اللغة ١٥/ ٣٩٢ ، الصحاح (بلا) ، أساس البلاغة ص ٥١ ، المغرب ١/ ٨٦ ، المصباح المنير للفيومي ص ٦٢ ، اللسان (بلا) .

(٢) التخمير ١/ ١٣٦ .

(٣) أي : مفرد في التقدير ، وإلا فهو في الحقيقة جمع «شعب» .

(٤) الاخشيشان : مصدر اخشوشن ، وهو بناءٌ يدل على المبالغة والتأكيد ، وانظر : الكتاب لسيبويه ٤/ ٧٥ .

(٥) «عن» ليست في (ع) .

(٦) جزء من خطبة لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، ومعنى تمعددوا : أي تشبهوا بمَعَدِّ بْنِ عدنان في قشفهم وخشونة عيشهم ، ويروى : «اخشوشبوا» ـ بالباء ـ بدل النون ، بمعنى : تخشبوا ، من الجَبَل الأخشب وهو الخَشِن ، كما يروى : «تمعززُوا» بدل «تمعددوا» وهو من العزة بمعنى : القوة والشدة ، وانظر في ذلك : تهذيب اللغة ٢/ ٢٥٩ ، المخصص ١٢/ ٢٩٤ ، الفائق ٣/ ١٠٦ ، اللسان (خشب ـ معد ـ عزز ـ خشن) .

النسبة إلى الأمر لا تجوز ـ ؛ لامتناع النسبة إلى الأفعال [1] .

شـح [2] : الشعوبية قومٌ متعصبون على العرب ، وإن كان الشعوب جيل العجم، إلا أنَّه غلبت النسبة إليه لهذا القبيل .

ورأيتُ في كتاب الغريبين [3] في حديث مسروق [4] : «أنّ [5] رجلاً من الشعوب أسلم فكانت تؤخذ منه الجزية » [6] قال أبو عبيد [7] ـ رحمه الله ـ : الشعوب هنا العجم [8] ، وبعضهم يتأول [9] ـ في الآية [10] ـ الشعوبَ بالعجم ، والقبائلَ بالعرب

(١) علل ابن يعيش للنسبة إلى الجمع هنا بأنَّ هذا الجمع غلب إطلاقه على الجيل الواحد ، فهو مثل «أنصاري» ، ومعنى ذلك أنّه أجري مجرى اسم القبيلة ـ كما ذكر صاحب عرائس المحَصَّل ـ ، وانظر : شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ٥ ، عرائس المُحَصَّل ق (٣أ) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧ .

(٣) كتاب الغريبين للهروي ٣/ ٢٦٧ .

(٤) هو مسروق بن الأجدع الهمذاني الكوفي أبو عائشة من حُفَّاظِ وكبارِ التابعين ، أخذ عن كثير من صحابة الرسول ـ ﷺ ـ وأخذ عنه جماعة من التابعين ، عرف بالعلم والتقوى، توفي سنة (٦٣)هـ، وانظر ترجمته في : أسد الغابة ٥/ ١٥٦ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٤٩ ، غاية النهاية ٢/ ٢٩٤ ، الشذرات ١/ ٧١ .

(٥) في (ع) : أنت رجلاً . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(٦) تقدم الكلام عن الحديث وتخريجه ص (١٧١) .

(٧) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي الباشاني ، لغوي أديب ، أخذ عن أبي منصور الأزهري وغيره، وأخذ عنه طائفة منهم : أبو عثمان الصابوني ، له : كتاب الغريبين ، وولاة هراة ، توفي سنة (٤٠١) وانظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١/ ٩٥ ، ٩٦ ، سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٤٦ ، العبر ٢/ ١٩٩ ، بغية الوعاة ١/ ٣٧١ .

(٨) من أول هذه الفقرة «ورأيت . .» إلى هذا الموضع ، لم يرد بهذه الصيغة في (ج) وإنما جاء بدله : في الغريبين فَسَّر أبو عبيد الشعوب في حديث مسروق وهو : «أنّ رجلاً أسلم من الشعوب فكانت تؤخذ منه الجزية » بالعجم ، ثم قال : وبعضهم يتأول ، وقد أثبتُّ ما في (ع) ، لأنه أكثر مطابقةً لما في كتاب الغريبين .

(٩) في (ع) : يتناول . . . وهو تحريفٌ للكلمة .

(١٠) يَعني قوله تعالى : ﴿وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا ...﴾ .

(١) ويقال (٢) : إنَّ منْهم مَعْمَر بن المثنّى (٣) ، ولـه كتابٌ مكسورٌ(٤) على مثالب العرب ، وقد أنشد بعض الشعوبية (٥) الصاحبَ (٦) ـ رحمه الله ـ يمدحه ويذم العرب(٧) :

غنينا بالطبول عن الطلول ... وعن عَنسٍ عُذَافِرة ذمولِ (٨)

(١) من أول هذه الفقرة تابع للنقل السابق من الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٢) ذكر ذلك كثيرٌ ممن ترجموا له ، ومنهم : ابن قتيبة وأبو الطيب اللغوي والزبيدي ، وانظر : المعارف لابن قتيبة ص ٥٤٣ ، مراتب النحويين ص ٧٨ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٧٥ .

(٣) هو : أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنّى التيمي ـ بالولاء ـ البصري ـ ، ولد سنة (١١٠) هـ تقريبًا ، روى عنه القاسم بن سلام والمازني وغيرهم ، له : مجاز القرآن ، وغريب الحديث وغيرها ، توفي سنة (٢١٠)هـ وانظر ترجمته في : مراتب النحويين ص ٧٧ ، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٨٠ ، نزهة الألباء ص ٨٤ ، إنباه الرواة ٣/ ٢٧٦ ، الشذرات ٢/ ٢٤ .

(٤) لعل معنى مكسور : مُؤَلَّف ، فقد جاء في أساس البلاغة ص ٥٤٣ : «ومن المجاز . . . كَسَر الكتاب على عدة أبواب وفصول» .

(٥) بحثتُ في المظان فلم أهتد إلى اسم ذلك الشعوبي .

(٦) هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني ، ولد بـ «طالقان» أو بـ «إصْطَخْر» سنة (٣٢٦)هـ تقريبًا ، تولي الوزارة لمؤيِّد الدولة بن بويه ، وصحبه فترةً طويلةً ولذا لقب بالصاحب ، اشتغل بكثير من العلوم ، أخذ عن أحمد بن فارس وغيره ، له : المحيط في اللغة ، والوقف والابتداء ، توفي سنة (٣٨٥) هـ بالري ، وانظر ترجمته في : يتيمة الدهر ٣/ ١٨٨ ، نزهة الألباء ص ٢٣٨ ، إنباه الرواة ١/ ٢٣٦ ، الكامل لابن الأثير ٧/ ١٦٩ ، معاهد التنصيص ٤/ ١١١ .

(٧) هذه القصيدة من الوافر ، وقد وردت في : معاهد التنصيص للعباسي ٤/ ١١٨ ، وبلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب للألوسي ١/ ١٦١ .

(٨) عَنْس : ناقة صلبة ، ويقال : هي الناقة التي تم سنها واشتدت قوتها ، وانظر : العين ١/ ٣٣٦ ، الصحاح (عنس) .

والعذافرة : الصلبة الشديدة ، وينظر : المحكم ٢/ ٣٢٤ .

وذَمُول : ليِّنة السير ، وينظر : تهذيب اللغة ١٤ / ٤٣٤ ، والجمهرة ٢ / ٣١٨ .

فلست بتـــارك إيوانَ كـــسرى ... لتُـوضِح أو لحـومَل فـالدَّخـول[1]

وضبٍّ بـالفـــلا ســـاعٍ وذئبٍ ... بهـا يعـوي وليثٍ وسطَ غِـيلِ[2]

إذا نَحَـرُوا فـذلك يوم عـيـدٍ ... وإن ذبحـوا فـفي عـرسٍ جليلِ[3]

بأية رتبـةٍ قـدَّمـتـمـوها ... على ذي الأصل والشـرف الأصـيلِ

أمـــا لو لـم يكن لـلفـــرس إلاَّ ... نجـار الصـاحب العـدل الجليلِ

لكان لهم بذلك خـيـر عِـزٍّ ... وجـيلُهُمُ لـذلك [4] خـيرُ جيلِ

فقـال لـه الصاحـب : قـدْكَ ، ثـم قـال لِبَدِيْعِ الزمان [5] : أجبه ، فقال

(١) توضح وحومل والدَّخُول أسماء مواضع ، وقد وردت في مطلع معلقة امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بِسِقْط اللوى بين الدَّخُول فحومَلِ

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها ... لـما نسجتها مـن جنـوبٍ وشمألِ

(٢) الغيل : هو الشجر الملتف ، ينظر ذلك في : مجمل اللغة ٣/ ٦٨٩ .

(٣) في (ج) : ففي عرس الخَليل . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في المصدر المنقول عنه الإيضاح في شرح المفصّل .

وجاءت رواية هذا البيت في المصادر التي أوردته ، وكذلك في الإيضاح في شرح المفصل :

إذا ذبحوا فذلك يوم عيدٍ ... وإن نحروا ففي عرسٍ جليل

والنَّحر : ذبح البعير والبقرة في مناحرها ، والنحر للإبل والبقر دون الغنم .

والذبح : قطع حلقوم الذبيحة وأوداجها ، والذبح للبقر والغنم دون الإبل .

فالإبل تنحر ولا تذبح ، والبقر تنحر وتذبح ، والغنم تذبح ولا تنحر .

وانظر : غريب الحديث للحربي ٢/ ٤٤٣ ، الفتوحات الإلٰهيه ٤/ ٥٩٥ .

(٤) في (ج) : بذلك . . . ، وما أثبتّه من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصّل .

(٥) هو أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد الهمذاني يلقب بـ «بديع الزمان» ، برع في علوم كثيرة ، أخذ عن أحمد بن فارس وعيسى بن هشام الإخباري ، وأخذ عنه طائفة منهم عبد الله بن الحسين النيسابوري ، له كتاب المقامات ، ومجموعة رسائل ، توفي بـ «هراة» سنة (٣٩٨) هـ ، وانظر ترجمته =

مرتجلاً[1] :

أراك على شفا خطرٍ مهولِ ... بما أودَعْتَ رأسك[2] من فضولِ

طلبت على مكارمنا دليلاً ... متى احتاج النهارُ إلى دليل[3] ؟

ألسنا الضاربينَ جزىً عليكم ... وإنَّ الجِزْيَ[4] أقعدُ بالذَّليلِ

متى فَرَعَ[5] المنابرَ فارسيٌّ ... متى عَرَفَ الأغَرَّ[6] من الحَجُولِ[7] ؟

متى علقت ـ وأنتَ بها زعيمٌ ـ ... أكفُّ الفرسِ أطرافَ[8] الخيول؟

فخرت بملء ما ضغتيك[9] فَخْراً ... على قحطان والبيت الأصيل

=في: معجم الأدباء ٢/ ١٦١ ، الأنساب للسمعاني ٥/ ٦٥٠ ،وفيات الأعيان ١/ ١٢٧ ، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٧ .

(١) هذه القصيدة من الوافر ، وليست في ديوان بديع الزمان المجموع ، وقد وردت القصيدة في: معاهد التنصيص للعباسي ٤/ ١١٨ ، ١١٩ ، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ١/ ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) في الإيضاح في شرح المفصَّل : «رآيكَ» بدل «رأسك» .

(٣) هذا البيت يشابه بيتًا للمتنبي في العجز ، ولعلّ بديع الزمان استعمله على سبيل التضمين ، يقول المتنبي:

وليس يصح في الأفهام شيءٌ ... إذا احتاج النهارُ إلى دليل

وينظر : معجز أحمد ٣/ ٢٩١ .

(٤) في اللسان (جزى) : الجزيَةُ خراج الأرض ، والجمع جزَى ، وجزْيٌ .

(٥) فَرَعَ الشيءَ يفرَعه ، وتَفَرَّعه بمعنى : علاه ، وانظر : المحكم ٢/ ٨٨ .

(٦) الأغَرُّ : الفرس الذي في وجهه بياض ، والغُرَّة: بياضُ الجبهة ، وانظر : شرح ديوان ذي الرمة ٢/ ٦٢٧ ، العين ٤/ ٣٤٥ .

(٧) الحَجُول: يسمَّى الفرسُ مُحَجَّلاً إذا كانت قوائمه بيضاء ما فوق الرسغ ، وانظر : شرح ديوان ذي الرمة ٢/ ٦٢٧ ، العين ٣/ ٧٩ .

(٨) في الإيضاح في شرح المفصَّل : «أعراف» بدل «أطراف» .

(٩) الماضغتان : أصول اللحيين عند منبت الأضراس ، وانظر : العباب الزاخر (مضغ) .

/ فخرت بذكر [1] مأكولٍ ولبسٍ وذلك فخْر ربَّاتِ الحجولِ ٦/ب

تفاخرهن [2] في خدٍّ أسيلٍ وشعرٍ عن مفارقها رَسِيْلِ

فقال الصاحب للشعوبي : كيف ترى؟ فقال: أسْمَعَ وصَدَقَ [3]،ثم قال له : جائزتك جوازُك ، إن وجدتك بعد هذا في مملكتي ضربت عُنُقَك .

من قصيدة الشيخ ـ رحمه الله ـ التي تسمى «العربيَّة» [4] :ـ

وقل هل فشا في الأرض غير لسانهم لسانٌ ، فشوَّ الضوء[5] واليوم شامس

به عجَّ [6] في أمصارها كلُّ منبَرٍ وطنَّت [7] به في الخافِقَيْنِ المدارسُ

على ظهرها لم يخلق الله أُمَّةً تناسبهم في خصلةٍ أو تلابِسُ

يقايس [8] بينَ الناس حتى إذا انتهى [9] إلى العرب القيَّاس طاح المقايسُ[10]

وواحدة تكفيك هاتيك حُجةً بساطعها تنشق عنك الحنادسُ [11]

(١) في الإيضاح في شرح المفصّل : فخرت بأنّ مأكولاً ولبسًا . . .

(٢) في الإيضاح في شرح المفصل : «ففاخِرْهُنَّ» بدل «تفاخرهن» .

(٣) في الإيضاح في شرح المفصل ، وكذلك في المصادر التي وردت فيها القصه : «لو سمعت به ما صدقت» بدل : «أسمع وصدق» .

(٤) هذه القصيدة من الطويل ، وهي للزمخشري ـ كما ذكر المؤلف ـ في ديوانه (مخطوط) ق (١٠٥ب، ١٠٦أ).

(٥) في (ع) : فشو الصنور اليوم وهو تحريفٌ .

(٦) العَجُّ : رفع الصوت ، وانظر : تهذيب الصحاح (عج) .

(٧) الطَّنِيْنُ : هو الصوت الخفيف كصوت الذباب ، وانظر : القاموس المحيط (طنن).

(٨) في (ع) : يقاليس . . . ، وهو خطأ نسخي .

(٩) في (ع) : حتى إذا لهى . . . ، وهو تحريف للكلمة .

(١٠) في (ع) : المقاليس . . . ، وهو خطأ نسخي .

(١١) الحنادس : جمع حِندِس ، وهو الليل الشديد الظلمة ، وانظر : اللسان (حندس).

أجَلُّ رســـــولٍ منهم ، وبِلَسْنِهِم أَجَلُّ كـتـابٍ ، فـاعـتـبـر يا منافسُ

وقل للشـــعـــوبيين إن حـــديثَكم أضـاليل من شـيطانكم وَوَسَـاوِسُ

لكم مـــذهبٌ فـسلٌ[1] يُغَـرُّ بمثله أشـايب حـمـقى لا الرجال الأكـايسُ

قوله : «لم يُجْدِ عَلَيْهم . . .» أي : لم يأتهم بجدوى ، أي : بنفعٍ .

و «الرَّشْقُ» ـ بفتح الراء ـ : الرمي ، يقال : رَشَقْتُه بالنبل أرشقُه ، وبالكَسْرِ[2] الاسم ، وهو الوجْه من الرمي ، فإذا رمى القوم بأجمعهم قالوا : رمينا رِشقًا[3] .

صـح[4] : « . . . « المشق » السرعة في الطعن والضربِ والأكل والكتابة . . . » .

قلت : هذا الكلام[5] جاء على طريقة قولِهم : ـ

. تحية بينهم ضربٌ وجيعٌ[6]

(١) في (ج) : فصل . . . ، والفَسْل : كل مسترذَلٍ رديء ، وانظر : أساس البلاغة ص ٤٧٣ .

(٢) أي : بكسر الراء « رِشق» .

(٣) ينظر في ذلك : تهذيب اللغة ٨ / ٣١٥ ، الصحاح (رشق) ، المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٨ .

(٤) الصحاح (مشق) ٤ / ١٥٥٥ والنقل منه بالنص .

(٥) في (ج) : هذا كلامٌ . . . ، ويريد بهذا الكلام قول الزمخشري : «لم يُجْدِ عليهم إلا الرشق بألسنة اللاعنين ، والمشق بأَسِنَّةِ الطاعنين » .

(٦) عجز بيتٍ من الوافر ، وصدره :

وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ

والبيت لعمرو بن معد يكرب الزُّبيدي ، وهو في : شعره ص ١٤٩ .

ومعنى دلفت : زحفت ودنوت ، ووجيع بمعنى : موجع .

وغرض المؤلف من إيراد البيت : أن الشاعر جعل الضرب تحيةً ، وهو في ذلك نظير كلام الزمخشري حيث جعل الرشق بألْسنة اللاعنين والضرب بأسِنَّة الطاعنين هو النفع الذي يستفيده الشعوبية من مذهبهم . =

ولا عيبَ فيهم [1] البيت

قوله : «وإلى أفضل السابقين . . . » إلى آخره ، هذا أيضًا على أسلوب قوله : «اللَّهَ أحمد . . . » في تقديم المفعول تعظيمًا ، ولكونه أهمَّ في فضل الصلاة ، والجار والمجرورِ كالمفعول [2] ؛ لكون كلٍّ منهما فَضْلةً .

وقوله : «السابقين والمُصَلِّيْنَ » أي : الأوَّلين والآخرِيْن ، أخذه من السابق والمُصَلِّي في الحلبة ، وهي خيل السباق ، ومنه قيل [3] : « أبو بكرٍ السابقُ وعُمَرُ المُصَلِّي » .

= وقد ورد البيت في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٢٣ و ٣/ ٥٠ ، النوادر لأبي زيد ص ٤٢٨ ، المقتضب ٢/ ٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٠٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ١٩٧ ، الخزانة ٩/ ٢٥٧ .

(١) قطعة من بيتٍ من الطويل ، والبيت بتمامه :

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائبِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٣ .

ومعنى فلول : ثلوم ، والقراع : القتال والمجالدة ، والكتائب : جمع كتيبة وهى الفرقة من الجيش .

ومراد المؤلف من الاستشهاد بالبيت : أنَّ الشاعر قد جعل تثلُّمَ سيوف هؤلاء القوم من الضرب بها من العيوب التي فيهم ، وهذا نظير جعل الزمخشري الرشق بألسنة اللاعنين والمشق بأسنَّة الطاعنين من النفع الذي يأتي به تمسك الشعوبية بمذهبهم ، وهذا إنما يتجه عند من جعل «غير» في البيت بمعنى «إلاّ» ، أما عند من جعلها بمعنى «لكن» فلا شاهد في البيت .

والبيت عند البلاغيين شاهد على تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وانظر البيت وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٦ ، الصاحبي في فقه اللغة ص ٤٥٢ ، الأزهية في علم الحروف ص ١٨٠ ، همع الهوامع ٣/ ٢٨١ ، معاهد التنصيص ٣/ ١٠٧ .

(٢) «كالمفعول » ساقطة من (ع) .

(٣) ورد هذا القول منسوبًا إلى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بلفظ «سبق رسول الله ـ ﷺ ـ وصلى أبو بكر ، وثلَّث عمر » ، كما ورد بالصيغة التي ذكرها المؤلف ، وانظر : تهذيب اللغة ١٢ / ٢٣٨ ، الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥١ ، المغرب ١/ ٤٨٠ .

تـــخ [1] : حقيقته الذي يلي رأسُه صَلَوَي [2] السابق ، ومنه الصلاة لأنها تالية الإيمان .

قلت : وفي «أذكـار الصـلاة » لزين المشـايخ [3] : هو من الصــلاة التي بمعنى الدعاء، سُمِّيَ الفرس بذلك على طريقة قولهم : نهاره صائم ، لأنّ صاحبه يصلي عليه ، أي : يدعو له بأن يَلْحَقَ المُجَلِّي ، فهو في الحقيقة صاحب الفرس، كما أنّ الصائمَ هو [4] الرّجل .

ومعنى «صلوات المصلين » دعاء الداعين .

وفي ديباجة شرح الطحاوي [5] : الصـلاة مِنَ الله الرحـمـة ، ومن الملائكة

(١) التخمير : ١/ ١٣٧ .

(٢) الصلوان مثنى «صلا » وهما : مكتنفا ذنب الفرس وغيره ، أو هما مآخير الفخذين ، وبعضهم يقول : المُصَلِّي هو الذي يكون رأسه عند صلا السابق ، فيكون الصلا : مغرز الذنب، وينظر في ذلك : العين ٧/ ١٥٣ ، أدب الكاتب ص ١١٤ ، تهذيب اللغة للأزهري ١٢/ ٢٣٧ ، شروح سقط الزّند ١/ ٤٦٠ ، حدائق الأدب لابن شاهمر دان ص ١٢٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥ .

(٣) هو أبو الفضل محمد بن أبي القاسم بايجوك البقالي الخوارزمي الملقب بزين الدين ، نحوي أديب مفسر محدّث أخذ عن الزمخشري وغيره ، لَهُ : مفتاح التنزيل ، وأذكار الصلاة وغيرهما، توفي سنة (٥٦٢) هـ ، وانظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٩/ ٥ ، بغية الوعاة ١/ ٢١٥ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص١٠٢ ، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٣١ .

(٤) « هو » ليست في (ع) .

(٥) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي ، ولد سنة (٢٣٧) هـ ، كان فقيها محدثًا ثقةً ثبتًا ، أخذ عن القاضي أبي خازم وهارون بن سعيد الأيلي وغيرهما ، وأخذ عنه طائفة منهم الطبراني ، له : معاني الآثار وأحكام القرآن وغيرها ، توفي سنة (٣٢١) هـ، وانظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، غاية النهاية ١/ ١١٦ ، حسن المحاضرة ١/ ٣٥٠ ، الشذرات ٢/ ٢٨٨ .

الاستغفار ، ومن[1] الثقلين الدعاء[2] .

و « محمدٍ » ـ بالجر ـ بيانٌ للأفضل الأول[3] .

صح[4] : ومعناه[5] الذي كثرت خصاله المحمودة .

شح[6] : المحفوف أي : المستدار حولَه ، من الحفاف وهو الجانب ، يقال : دخلت عليه وهو محفوفٌ بِخَدَمِه ، وقال : ﴿**وحففناهما بنخلٍ ...**﴾[7] .

و « عدنان » ابن أد[8] أبو العرب الذين فيهم نسبةُ نبينا ـ عليه السلام ـ .

قلت[9] : قوله : «من بني عدنان » واقعٌ موقع المنصوب حالاً من الضمير المرفوع في «المحفوف » ، أي : الذي حُفَّ كائنًا أو حاصلاً منهم ، ونحوُه قول الأبِيْوَرْدي[10] :

(١) «من » ساقطة من (ع) .

(٢) لم أجد القول في كتب الطحاوي المطبوعة ، ولعلّ المؤلف نقله من أحد الشروح على كتب الطحاوي ، وهذا القول مشهور تناقلته كتب اللغة وغيرُها ، وزاد عليه بعضهم : ومن الطير والهوام التسبيح ، وانظر القول في : العين ٧ / ١٥٤ ، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، تاج العروس (صلا) .

(٣) أي بيان للفظ «أفضل » الأول ، في قوله : «وإلى أفضل السابقين . . » .

(٤) الصحاح (حمد) ٢/ ٤٦٦ .

(٥) الضمير يرجع إلى لفظ «محمد » المتقدم .

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٥١ ، وفي النقل زيادة ليست في الإيضاح في شرح المفصّل .

(٧) سورة الكهف من الآية (٣٢) .

(٨) قال ابن عبد البر في كتابه الإنباه على قبائل الرواة ص ١٧ : « . . وكل الطوائف تقول : عدنان بن أُدَد ، إلا طائفة قالوا : عدنان بن أدّ بن أدد » .

(٩) « قلت » ليست في (ج) .

(١٠) الأبيوردي هو : أبو المظفَّر محمد بن أبي العباس بن أحمد الأبيوردي المُعَاوي ، شاعر أديبٌ راوية نسّابة لغوي ، أخذ عن إسماعيل بن مسعدة الإسماعيلي وغيره ، له : العراقيات والنجديات ، وهو=

سما نحوَها في غلمةٍ ناشريَّةٍ [1] البيت

في رائيته الأولى ، وفي شعر أبي العلاء [2] : ـ

وسريت[3] تحت المدجنا ت ممارسًا أهوالَها [4]

في فتيةٍ تزجي إلى الـ بيت الحرام نِعَالَها [5]

أو راكباً وجناء تَشـ كو بالفلاة كلالَها [6]

= ديوان شعره ، وله : تاريخ أَبِيوَرْدونَسَا ، وغيرهما ، مات مسمومًا بأصبهان سنة (٥٠٧) هـ ، وانظر : الأنساب للسمعاني ٥/ ٣٣٥ ، إنباه الرواة ٣/ ٤٩ ، المحمدون من الشعراء للقفطي ص ٤٧ ، وفيات الأعيان ٤/ ٤٤٤ .

(١) في ديوانه ١/ ١٦١ ، والمذكور صدر بيتٍ من الطويل وعجزه :

.... لهم في صهيل الخيل أو نقعها نُذْرُ

والضمير في «نحوها» يعود إلى الحرب في بيتٍ سابق ؛ وغِلمة ناشرية : نسبة إلى ناشِرَة ، وهي قبيلة الممدوح .

والمؤلف أورد البيت للتمثيل على وقوع الجار والمجرور مع متعلقهما حالاً من الضمير المرفوع .

(٢) الأبيات من مجزوء الكامل وهي في شروح سقط الزند ٥/ ٢٠٢٢ .

وأبو العلاء هو : أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي ، ولد في معرَّة النعمان سنة (٣٦٣) هـ ، برز في الشعر وشارك في كثير من العلوم ، أخذ عنه خلقٌ كثير منهم الخطيب التبريزي ، له : معجز أحمد ، وشرح كتاب سيبويه ، وله ديوان شعر ، وغير ذلك من المؤلفات ، توفي سنة (٤٤٩) هـ بمعرة النعمان ، وانظر : تتمة يتيمة الدهر ص ١٦ ، نزهة الألباء ص ٢٥٧ ، العبر ٢/ ٢٩٣ ، مفتاح السعادة ١/ ٢١٨ .

(٣) في (ع) : وشربت . . . ، وهو تصحيفٌ .

(٤) جاءت رواية البيت في شروح سقط الزند : وسريت نَحْوَ . . .

والمدجنات : جمع مدجنة وهي السحابة الكثيرة المطر .

(٥) تزجي : تسوق ، يريد الشاعر أنهم حَجُّوا مشاةً على أقدامهم .

(٦) الوجناء هي الناقة العظيمة الوجنات ، أو الناقة العظيمة الخَلق ، أو الناقه الصلبة .

قال صاحب الضرام [1] : « في فتية » في [2] محل نصب على الحال من الضمير في «سريتُ» ، وقوله : «أو راكبًا » عطفٌ على «في فتية » .

ثم لا يجوز وقوعها [3] حالاً عن «بجماجمها » ـ كما يُظَنّ ـ لِمَا [4] سيأتي في مسائل الحال [5] ـ إن شاء الله ـ فاعرفه .

تـــخ : [6] «الجماجم كالرؤوس تستعارُ للأشراف ، يقال : مُضَرُ من الجماجم» .

صـــح : [7] رحى القوم : سيدهم ؛ لأن مدار الأمر عليه .

شح : [8] الجماجم : السادة ، والأرْحَاء : الثابته ، لأنهم لا ينتجعون [9] غيرَ أرضهم ، وهكذا [10] قوم النبيّ ـ عليه السلام [11] ـ / لم يقلعوا عن مكانهم مدة أيامهم . ١/٧

قلت : وقد مَرَّ بي في بعض الحواشي [12] الصحيحة عند قوله ـ في باب الأدب

(١) ضرام السقط (ضمن شروح سقط الزند) ٥/ ٢٠٢٢ .

(٢) « في » ساقطة من (ع) .

(٣) الضمير في «وقوعها » يعود إلى جملة «من بني عدنان » في كلام الزمخشري .

(٤) في (ع) : «كما » بدل «لما » .

(٥) ذكر في مسائل الحال أنّ تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجروراً نحو : «مررت راكبًا بزيد» قد منعه البصريون وهو اختيار الزمخشري ، وانظر ذلك في المقتبس ق (٩١ ب) .

(٦) التخمير ١/ ١٣٨ والنقل منه بنصّه .

(٧) الصحاح (رحى) ٦ / ٢٣٥٣ والتعليل المذكور ليس في الصحاح وإنما من التخمير ١/ ١٣٨ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١ .

(٩) الانتجاع : طلب الكلأ والخير ، وانظر : العين ١/ ٢٣٣ .

(١٠) من هذا الموضع حتى آخر الفقرة لم يرد في الإيضاح في شرح المفصّل .

(١١) «عليه السلام » ليست في (ع) .

(١٢) لم أهتدِ إلى هذه الحاشية التي يشير إليها المؤلف .

من الحماسة [1] :

وتَحُلُّ في دار الحفاظ بيوتُنا رَتْعَ الجمائلِ في الدَّرِيْنِ الأسودِ [2]

قال أبو عبيدة : ليس للعرب كلِّها تلك الذخائر ، وهي دار الحفاظ ، إنما هي لِستٍّ قبائل تسمى الأرحَاء [3] ، لا تَبْرَحُ دُوْرَها لنجعة .

والأرحاء [4] سميت بتلك لقوتها وعددها ، وهم أكثر العرب دوراً ومراتع ، كأنها تدور على أرحائها دَوْر الرحى .

ومعنى البيت : إنا نصبر في دار المحافظة إذا اشتد الزمان ، ولا ننتجع في غير أرضنا لئلاَّ يتمكَّنَ أعداؤنا من حمانا ، والدَّرِيْنُ : اليابس من الكلأ [5] .

حـم : عن صاحب الكتاب [6] : الجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، وهي [7] أربع قبائل ، كل ربعٍ قبيلة ، وقبائل الرأس القِطَع المشعوب بعضها ببعض ،

(١) في الحماسة لأبي تمام ١/ ٦٠٨ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لمضرِّس بن ربعي الأسدي كما ذكر أبو تمام في الحماسة ١/ ٦٠٨ وجاءت رواية البيت في الحماسة : ونَحُلُّ ، وعلى هذا فـ «بيوتَنا» بالنصب ، وكذلك في شروح الحماسة ما عدا شرح التبريزي ٣/ ١٠٢ فقد جاءت فيه الرواية : «وتَحُلُّ» ـ كما وردت هنا ـ وعلى هذا فـ «بيوتُنا» ـ بالرفع . ومعنى تَحُلُّ : تنزل . ودار الحفاظ : دار المحافظة على الشرف .

ونصب «رَتْعَ» على أنه مصدر في موضع الحال . وانظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٨٤ ، شرح ديوان الحماسة المنسوب لأبي العلاء ٢/ ٧٣٢ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/ ١٠٢ .

(٣) في (ع) : الأرجاء . .

(٤) في (ع) : والأرجاء . .

(٥) انظر في ذلك : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٨٥ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/ ١٠٢ .

(٦) انظر حاشية المفصّل للزمخشري ق ١ .

(٧) وهي أي : الجماجم في قول الزمخشري : «المحفوف من بني عدنان بجماجمها . . .» .

قالوا : وأرحَاء[1] العرب خمسة ، وجماجمهم القبائل التي تجمع البطون ، فينسب إليها دونَهم ، نحو : كلب بن وبْرة [2] إذا قلت : كلبيٌّ ، استغنيتَ أن تَنْسِبَ إلى شيءٍ من بطونه ، وهي تسع .

تـــخ [3] : «السرة» : وَسَط الوادي ، وأصلها من سرة الآدميّ ، والبطحاء : المسيل الواسع ، وقريش البطاح : الذين يسكنون البطحاء ، وهي بطن مكة ، وهم الأفاضل ، وقريش الضواحي : من هو خارجٌ عنها ، فالنازلون [4] البطحاء خيرهم ، والنازلون [5] وسطها خيرُ الخير ، ومما غَنَّى به ابن سُرَيج [6] على أبي قبيس [7] :

يا عينُ جودي بالدموع السفاح وابكي على قتلى قريش الضواح [8]

(١) في (ع) : قالوا : الرجاء زيدت الألف واللام خطأً ، وصُحِّفَتْ الحاء .

(٢) كَلب بن وبرة بن تغلب ، إليه نسبة الكلبيين ، فحيثما قيل : كلبيٌّ فالنسبة إليه ، كان هو وأولاده ينزلون دومة الجندل ، ينظر : صبح الأعشى ١/ ٣٦٨ .

(٣) التخمير ١/ ١٣٨ .

(٤) في (ع) . . . والنازلون . . .

(٥) في (ع) . . . والنازلو وسطها . . .

(٦) في النسختين : « ابن شريح » والصواب ما أثبته ، وهو موافق لما في التخمير ، وابن سريج هو : أبو يحيى عبيد ، ويقال : عبد الله بن سُريج مولى بني نوفل بن عبد مناف ، كان من أحسن الناس غناءً ، تُوُفِّي في خلافة هشام بن عبد الملك سنة (٩٨) هـ تقريبًا ، وانظر ترجمته في : الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ١/ ٩٤ ، نهاية الأرب للنويري ٤/ ٢٤٩ .

(٧) أبو قبيس : جبلٌ مشرفٌ على مكة ، يقع شرقيّها ، ينظر : معجم البلدان ١/ ١٠٣

(٨) البيتان من الرَّجَز ، وهما لابن سريج ـ كما ذكر المؤلف ـ وانظر نسبتهما له أيضا في : الأغاني ١/ ٢٤٩ وجاءت رواية ثانيهما في الأغَاني :

. وابكى على قتلى قريش البطاح

ومعني الدموع السفاح : المنصبَّة ، وينظر البيتان في : المحصَّل في شرح المفصل للأندلسي (المجلد الأول) ق (٤) ، المقاليد لابن دهقان النسفي ق ٧ .

والمعنيُّ بالنازل في السُّرَّة : أنّه الشريفُ من كلّ وجه من جهات الآباء والأمهات، بل هو الخيِّر والأفضل من بينهم ، كأن فضيلة النسب والحسب دائرةٌ مستديرةٌ على السواء، هو [1] نازلٌ في نقطتها [2] .

و «قريش» هو ولد نضر [3] بن كنانة [4] ، سمُّوا بمُصَغَّرِ [5] القرش، وهو دابةٌ عظيمةٌ في البحر تعيث [6] في السفن ولا تطاق إلا بالنار ، فهي دابة تَأْكُلُ ولا تُؤْكَل ، وتعلو ولا تُعْلَى [7] ، وقيل : من القَرش وهو : الكسب ، ومنه رحلة الشتاء والصيف المنسوبة إليهم في التنزيل [8] .

قوله : «المبعوث إلى الأسْوَد والأحمر» .

(١) في (ع) : على الشواهد . . . ، وهو تحريف للكلمة .

(٢) يعني بنقطتها : وسطها الذي تحف به من كل الجهات .

(٣) في (ع) : . . ولد بن ضر ، وهو تحريف.

(٤) النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس ، من سلسلة نسب النبي ـ ﷺ ـ كنيته أبو يخلد ، سمي النَّضر لجماله ـ من النضارة ـ ينظر : جمهرة النسب للكلبي ص٢ ، الكامل لابن الأثير ٢/ ١٧ ، ١٨ .

(٥) في (ع) : سُمّوا مصغّر القرش . . . ، سقطت الباء.

(٦) في (ع) : تعبث . . .

(٧) في (ع) : ويعلو ولا يعلى . . .

وهذا القول أورده ابن منظور في اللسان (قرش) والقلقشندي في صبح الأعشى ١/ ٤٠٥ .

(٨) ورد ذلك في قوله تعالى : ﴿لإيلاف قريش ، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾ سورة قريش الآيتان (١ ، ٢).

وهذا القول ينسب إلى الفراء كما ذكر الجوهري في الصحاح (قرش) ، وثمة أقوالٌ أخرى في سبب تسمية قريشٍ قريشًا منها : أنهم سموا بذلك من التقرش وهو التجمع ، لاجتماعهم على قصي عند ولايته، أو لاجتماعهم في الحرم من بعد تفرقهم ، وقيل : سموا قريشًا لشدتهم وغلبتهم للقبائل ، أخذًا من قولهم : جمل قرش ، ، أي : شديد ، وقيل : لأن قصيًا كان يسمَّى : القرشيّ فهو أول من سُمِّيَ بذلك ، وتنظر هذه الأقوال في : الإنباه على قبائل الرواة ص ٤٣ ـ ٤٥ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٧٣٢ ، صبح الأعشى ١/ ٤٠٥ .

وأُرِيْدَ : البيضاء ، ذكره منقولاً عن مشايخه، ومما [1] يُسْتَأْنَسُ به لهذا المعنى قولهم في «حَمِيْر» : إنّه السير الأبيض يُشَدُّ به السرج [2] ، و[3] وجدته في الغريبين [4] ، فقال : امرأةٌ حمراء أي : بيضاء، وأوردَ حديث عائشة .

قلت : وتصغيره إمّا للطف والتقريب ، وإما لتقليل البياض ، ذكرهُ [5] في صح [6] .

قوله : « . . . بالكتاب . . . » الباء فيه مثله في قوله : ﴿ **نزل به الروح . .** ﴾ [7] ،

= حديث (١٢٠) .

كما ورد في حديث آخر وهو : « انظري يا حميراء ألاّ تكوني أنت » .

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ٣/ ١١٩ .

وورد أيضًا في حديث آخر عن عائشة زوج النبي ـ رضي الله عنها ـ قالت : دخل الحبشةُ المسجد يلعبون، فقال لي يا حميراء أتحبين أن تنظري إليهم» .

وهذا الحديث رواه النسائي في كتابه عشرة النساء ص ٩٨ حديث (٦٥) .

يقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٥١٥ إسناده صحيح ، ولم أرَ في حديثٍ صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا .

ونقل الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢/ ١٦٧ أنَّ كلَّ حديث فيه : «ياحميراء» لم يصحّ ، وقد ورد هذا الجزء من الحديث شاهدًا على إطلاق الحميراء على البيضاء في : تهذيب اللغة ٥/ ٥٦ ، المحكم لابن سيده ٣/ ٢٤٩ ، النهاية لابن الأثير ١/ ٤٣٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧ ، اللسان (حمر) .

(١) الواو ساقطة من (ع) .

(٢) ينظر ذلك المعنى في :

الصحاح واللسان (حمر) .

(٣) من هذا الموضع حتى قوله : « . . . لتقليل البياض » ساقطٌ من (ج) .

(٤) في (ع) : الغرنين . . . وهو خطأ .

(٥) في (ع) ذُكرَ . . .

(٦) لم يرد في الصحاح (حمر) مما ذكره المؤلف إلاّ الكلام عن معنى «حَمِيْر» .

(٧) سورة الشعراء ، من الآية (١٩٣) .

والكتاب مَصْدَرٌ وصف به بمعنى : المكتوب ، ثم غلبت عليه الاسمية [1] ، فلا يأتي في الاستعمال إلا محذوف الموصوف ، كـ«الإمام» ونحوه .

قوله : «ولآله الطيبين . . .» إلى آخره ، ـ كما قدَّم مفعول الحمد والتوجيه فيما تقدَّم [2] ـ ، كذلك قدَّم مفعول الدعاء ـ هنا ـ ، والفائدة واحدة شح [3] ، تخ [4] .

«الآل» في الأشراف والأماثل ، ولا يستعمل إلا في ذوي القرابة ، و«الأهل» يكون فيهم وفي عيال الرجل وأتباعه [5] ، لا [6] في الأشراف ، وذكر ابن جنّي [7] ـ رحمه الله ـ أنّ ألفَ «آل» بدلٌ عن همزة هي بدلٌ عن هاء أهْل ، يقال : آل النبيّ والسلطان ، وفي الحديث : «قريشٌ آلُ الله» [8] ، ولا يقال : آل الحائك

(١) انظر في ذلك : عرائس المحصَّل ق (٣ ب) .

(٢) يعني في قوله : اللَّهَ أحمدُ . . . ، وقد مرّ ذلك ص ١٥١ وما بعدها .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١ .

(٤) التخمير ١/ ١٣٩ .

(٥) ومن أوجه الفرق بينهما : أنّ «الأهل» عامٌ في إفادة النسب نحو : أهل الرجل لقرابته الأدنين، وفي إفادة الاختصاص نحو : أهل البصرة ، وأهل العلم ، أما «الآل» فخاصٌ بالرجل من جهة القرابة أو الصحبة ، فيقال : آل الرجل لذوي قرابته وأصحابه ، ولا يقال : آل البصرة ولا آل العلم ، فلا يفيد معنى الاختصاص ، وانظر في ذلك : الفروق اللغوية ص ٢٣٣ .

(٦) في (ج) : إلا في الأشراف . . . ، زيدت الألف خطأ .

(٧) في سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٠ ، ١٠١ ، ونُسِبَ إلى سيبويه وأتباعه كما في : الدر المصون ١/ ٣٤١ . وابن جني هو : أبو الفتح عثمان بن جني ، رومي الأصل ، ولد بالموصل سنة (٣٣٠) هـ تقريبًا ، وعاش في بغداد ، لازم أبا علي الفارسي ، له مؤلفات عدة منها : الخصائص وسر صناعة الإعراب ، واللمع ، توفي سنة (٣٩٢) هـ ببغداد ، وانظر : نزهة الألباء ص ٢٤٤ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ ، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢ ، شذرات الذهب ٣/ ١٤٠ .

(٨) رواية الحديث في الكتب التي وقفت عليها : «قريش أَهْل الله . . .» ، ولم أقف على رواية «آل الله» كما ذكر هنا ، والمذكور جزء من حديث يروى عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال : قال رسول الله ـ ﷺ ـ «أَمَانٌ لأهل الأرض من الغرق القوسُ ، وأمانٌ لأهل الأرض من الاختلاف الموالاة لقريشٍ =

والحجّام [1] ، قاله زين المشايخ، وفي المفتاح [2] أن هذا هو الصحيح ، ويقال: دعاه وبه وله وعليه ، والمعاني مختلفة ، إذا قيل : دعا له ؛ كأنّه أريد أن يكون الخيرُ ملكَه ومختصًا به ، ودعا عليه أن يستعليه الشر فيغلب عليه ، ومثاله : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [3] ، وقولهم : لا عليَّ ولا لي .

تـخ [4] : الشقاق هو العداوة والخصام والمجانبة [5] ، من الشِّقِّ وهو الجانب، قلت : وفي الأساس [6] : وسمعت بمكة مَنْ يقول لحامل الجوالق [7] : استشقَّ [8] به، أي : حرِّفه [9] على أحد [10] شِقَّيه حتى ينفذَ [11] الباب،

=أهلِ الله ، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صاروا حزبَ إبليس » .

والحديث رواه ابن حبان في الضعفاء ١/ ٢٨٠ .

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ٧٥ ، وفيه : « . . . وقريشٌ أهلُ الله . . . » ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٩٥ وضعفه ، كما خرجه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/ ١٢٨ ، قال : وهو ضعيفٌ جدًا .

(١) في (ع) : آل الحائك والندَّاف . . . ، والنَّداف : هو الذي يطرق القطن بالمندف ، وينظر في ذلك : العين ٨ / ٤٨ .

(٢) في مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٨٦) .

(٤) التخمير ١/ ١٣٩، ومن قوله : « قلت »، حتى قوله : « ينفذ الباب »، مقحم وليسَ نقلاً من التخمير .

(٥) في (ج) : . . . المخانبة . . . ، وهو تصحيف .

(٦) في أساس البلاغة ص ٣٣٤ .

(٧) في (ع) الخوالف . . . وهو تصحيفٌ للكلمة .

والجُوالق : وعاء من صوف أو شعر ، وهو أعجميٌ معرَّب ، وانظر : المعرَّب للجواليقي ص ١٥٨ ، حاشية ابن بري على المعرَّب ص ٦٨ ، اللسان (جلق) .

(٨) في (ع) : استنشق . . . وهو تصحيف للكلمة .

(٩) في (ع) : أي : خرقه . . . ، وهو تصحيفٌ .

(١٠) « على أحد » ساقطة من (ج) .

(١١) في (ج) : حتى ينفض . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

كـمـا أنَّ[1] الخصام[2] من الخُـصْم ـ بالضـم ـ[3] وهو : جـانب الوادي ، وكذلك العدوان من عدوة الوادي وهي جانبه ؛ لأنّ كلاًّ من الخصمين يكون في شقٍّ من الآخر ، وفي جانب منه ، وفي الكشاف[4] : وسُئلت في المنام[5] عن اشتقاق المعاداة[6] ، فقلت : لأن هذا في عدوةٍ وذاك في عدوة .

قلت : وفيه[7] في سورة «سبأ» أنّ العدو[8] من العَدواء ، وهي : البعد ، كما أنّ الوليَّ من الوَلْيِ وهو : القـرب ، فـالمعـاداة إذن والموالاة في طرفي نقـيض مـعنىً واشتقاقًا ، فاعْرفه .

(١) « أن » ساقطة من (ع) .

(٢) في (ج) : لخصام . . . سقطت الألف .

(٣) « بالضم » ليست في (ع) ، ويعني : بضم الخاء .

(٤) في الكشاف ٢/ ٢٠٥ عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ﴾ .

(٥) في (ج) : في المقام . . . ، ولعله تحريفٌ للكلمة ، وما أثبته من (ع) موافق لما في الكشاف .

(٦) في (ع) : عن اشتقاق العداوة . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الكشاف .

(٧) في (ع) : ومنه في سورة سبأ . والنقل من الكشاف ٣/ ٥٨٨ .

(٨) في (ج) : أن العدوة . . .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] : «ولعلَّ الذين يغضُّونَ من العربية [2] ويضعون من مقدارِها ، ويريدون أن يخفِضُوا ما رَفَعَ الله من منارِها ، حيث لم يجعل خِيْرَةَ رسلِه وخَيْرَ كتبه في عجم خلقِه ولكن في عربِه ، لا يَبْعُدون عن الشعوبيةِ منابذةً للحق الأبْلَج ، وزيغًا عن سواء المنهج ، والذي يُقْضَى منه العجب حالُ هؤلاء في قلةِ إنصافِهم ،وفرطِ جورِهم واعتسافِهم ، وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلومِ الإسلامية، فقهِها وكلامِها ، وعلمي تفسيرِها وأخبارِها ، إلاَّ وافتقارُه إلى العربية بيِّنٌ لا يُدْفَع ، ومكشوفٌ [3] لا يتقنَّع ، ويرون الكلامَ في معظم أبواب أصولِ الفقه ومسائلِها مبنيًّا على علم الإعراب ، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء ، وغيرِهم من النحويين البصريِّين والكوفيين ، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم ، والتَّشَبُّثَ بأهداب فسرِهم وتأويلهم».

صح : [4] «لعل» كلمة شكٍّ ، وأصلها : «عَلَّ» ، فاللامُ زائدة [5] .

(١) المفصّل ص ٢ ، ٣ .

(٢) في نسخة (ج) : «ولعلّ الذين يغضون من العربيه . إلى آخره» وقد درج ناسخ النسخة على هذه الطريقة بالنسبة لمتن المفصل ، يورد أول كلام الزمخشري ، ثم يقول : إلى آخره ، أما نسخة (ع) فقد ورد متن المفصل فيها تامًا ـ كما أثبته المؤلف ـ وقد أثبتُّ نصَّ المفصل منها .

(٣) في (ع) : مكشوبٌ . . . ، وهو تحريف .

(٤) الصحاح (علل) ٥ / ١٧٧٤ وليس فيه : «كلمة شك» ، وذكر ذلك فيها الهروي في الأزهية ص ٢١٧ .

(٥) القول بأن أصلها « عَلَّ » واللام زائدة هو قول البصريين ، على حين يرى الكوفيون أنَّ لامها أصليةٌ وحذفت مع «عَلَّ» لكثرة الاستعمال ، ومن النحاة منْ يرى أن «عَلَّ» لغة في «لعلّ» فليست إحداهما أصلاً للأخرى ، وينظر في ذلك : المقتضب ٣/ ٧٣ ، معاني الحروف للرماني ص ١٢٤ ، الإنصاف ١/ ٢١٨ ، رصف المباني ص ٣٢٢ ، المغني ص ٢٠٦ .

وفي الكتاب [1] : هو [2] لتوقُّع مرجُوٍّ أو مخوف ، نحو [3] : «لعلَّ اللَّهَ يرزقني صلاحًا» [4] ، و ﴿ لعلَّ الساعة قريب ﴾ [5] .

صح [6] : غَضَّ منه ، إذا وضع من قدرِه ونَقصَ ، وليس لك في هذا الأمر غضاضة ؛ أي : ذلَّةٌ ومنقصة .

والوَضْعُ خلاف الرفع ، وهو الحطُّ من درجة ، ومنهما : الوضيعُ والرفيع ، و «من» في [7] قوله : «من مقدارها» بمنزلتها في قول الحريري [8] : «يضع [9] مني لهذا الوضع» ، قال شيخنا برهان الدين [10] المطرِّزي [11] : قولهم : فلانٌ يضَعُ من فلان ؛ أي : يغض من شأنه ، ويحطُّ من درجته ، والأصل : يضعه ، وإنما زِيد حرف الجر ليدلَّ على أنه مجاز ، ومثله : «أشاد بذكره» ، «وجذب بضبعه» [12] .

(١) يعني بالكتاب ـ هنا ـ كتاب المفصل ، وجاء الحديث فيه عن لَعَلَّ ص ٣٠٢ .

(٢) «هو» ساقط من (ع) ، وهذا الضمير يرجع إلى الحرف «لعلّ» .

(٣) «نحو» ليست في (ع) .

(٤) هذا المثال لـ «لعلّ» إذا كانت لتوقُّعِ مرجوّ ، وهذا المثال كأنه شطر بيت من الوافر .

(٥) سورة الشورى ، من الآية (١٧) ، وهذه الآية مثالٌ لـ «لَعَلَّ» إذا كانتْ لتوقع مخوف .

(٦) الصحاح (غضض) ٣/ ١٠٩٥ .

(٧) «في» ساقطة من (ع) .

(٨) قول الحريري في مقاماته ص ٨ في المقدمة .

والحريري هو : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري الخزامي ، ولد بقرية المشان من قرى البصرة سنة (٤٤٦) هـ تقريبًا ، اشتغل باللغة والأدب والنحو ، له : المقامات ، وملحة الإعراب وشرحُها ، وله شعر ، توفي سنة (٥١٦) هـ بالبصرة . وينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣/ ٢٣ ، وفيات الأعيان ٤/ ٦٣ ، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٦٠ ، الوفيات لابن قنفذ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٩) في (ج) : تضع . . . وهو تصحيف .

(١٠) «شيخنا برهان الدين» ليست في (ج) .

(١١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي ١/ ١٨٧ في شرح المقدمة .

(١٢) بضبْعه أي : بعضده ، وينظر : تهذيب اللغة ١/ ٤٨٥ ، المحكم ١/ ٢٥٧ ، المصباح المنير ص ٣٥٧، ٣٥٨ .

هنا .

شـح [1] : ـ بالفتح [2] ـ اسم المختار [3] ، وأصله الاختيار ، و : محمدٌ خِيَرَةُ الله ؛ أي : مُخْتَاره ، و ﴿ **ما كَانَ لَهُمْ الخِيَرَةُ** ﴾ [4] أي : الاختيار ، و ـ بسكونها [5] ـ بمعنى الخيِّر .

صـح [6] : ـ بالسكون ـ اسمٌ من خار الله لك خِيْرةً ، و ـ بالتحريك [7] ـ اسم من اختاره الله اختياراً ؛ أي : اصطفاءً [8] ، وفي عبارة الكشاف [9] : الخِيَرَةُ تستعمل [10] بمعنى التخيُّر ، كالطِّيَرة [11] بمعنى : التَّطَيُّر [12] ، وتستعمل بمعنى المتخيَّر [13]

=المحصّل ق ٣ ب ، اللسان (خير) .

(١) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٥٢ .

(٢) يعني ـ بفتح الياء ـ كما صرَّح بذلك ابن الحاجب .

(٣) المُخْتَار ـ هنا ـ اسم مفعول ، أصله : المخْتَيَر ، لأن لفظ «مُخْتَار» يشترك فيه اسم الفاعل واسم المفعول ، مع اختلاف في التقدير .

(٤) سورة القصص ، من الآية (٦٨) .

(٥) في (ج) : وسكونها . . ، سقطت الباء ، ويعني هنا : بسكون الياء .

(٦) الصحاح (خير) ٢/ ٦٥٢ .

(٧) في الصحاح : «والخِيَرَةُ مثال : العِنَبَة : الاسم من قولك : اختاره الله » ، فالمؤلف يريد بالتحريك ـ هنا ـ تحريك الياء بالفتح .

(٨) في (ع) : أي : أصفى . . .

٩) الكشاف ٣/ ٤٢٧ .

(١٠) في (ع) : يُسْتَعْمَل . . .

(١١) الطِّيَرَة بمعنى التشاؤم ، ويُنظر في ذلك : المصباح المنير للفيومي ص ٣٨٢ .

(١٢) في (ج) : . . . كالطِّيَرَة من التَّطَيُّر . . .

وورد في العين ٧ / ٤٤٧ : « . . . ولم أسمع في مصادر «افتَعَل » على «فِعَلَة » غير : الطِّيَرة والخِيَرة ، كقولك : اخترته خِيَرَةً ، نادرتان » .

(١٣) في (ع) : المخيَّر . . . ، سقطت التاء .

كقولهم[1] : محمدٌ خيَرة الله .

قلت : ويؤيِّد روايةَ السماع [2] قوله :

خِيْرة الله من الخلق أبي ثم أُمِّي فأنا ابن الخيرتين [3]

وفي [4] شعر أبي الطيِّب [5] :

لقد رأت كلُّ عينٍ [6] منك مالئها وجرَّدَت خَيْرَ سيفٍ خَيْرة الدول [7]

قوله : « ولكن في عربه . . . » في نسخة الشيخ سراج الدين السكاكي [8] بغير

(١) ورد القول في : تهذيب اللغة ٧/ ٥٤٨ ، الصحاح (خير) ، أساس البلاغة ص ١٧٩ .

(٢) لعله يقصد بالسماع ـ هنا ـ سماعه هو الذي أشار إليه قريبًا .

(٣) هذا البيت من الرَّمَل ، وقد بحثت عنه في مظانه من كتب اللغةوالأدب والمجاميع الشعريه ، فلم أعثر عليه ولا على قائله .

(٤) من هذا الموضع حتى آخر البيت التالي ساقط من (ج) .

(٥) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي ، يعرف بالمتنبي ، له ديوان شعر شرحه بعض العلماء كابن جني والعكبري ، توفي سنة (٣٥٤) هـ قرب بغداد ، وينظر : يتيمة الدهر ١/ ١١٠ ، نزهة الألباء ص ٢١٩ ، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٩٩ ، حسن المحاضرة ١/ ٥٦٠ .

(٦) في (ع) : كل يمين . . . ، وهو تحريفٌ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للمتنبي ـ كما أشار المؤلف ـ في : معجز أحمد ٣/ ٧٧ من قصيدته التي مطلعها :

أعلى الممالك ما يبنى على الأَسَلِ والطعن عند مُحِبيهنَّ كالقُبَلِ

ورواية البيت في الديوان : « وجَرَّبَتْ . . . » بدل : «وجردت » .

ومعنى : « لقد رأت كلُّ عين منك مالئَها » ؛ أي : لقد رأت كل عين من جلالك ما ملأَها .

(٨) في (ج) : وعن الإمام السكاكي : لكن في عربه ، بغير واو العطف . . .

والسكاكيُّ هو : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكَّاكي الخوارزمي ، يلقب بسراج الدين ، ولد سنة (٥٥٥) هـ تقريبًا ، كان بارعًا في علوم شتَّى خصوصًا في المعاني والبيان ، له كتاب مفتاح العلوم ، اشتمل على اثني عشر علمًا ، توفي بخوارزم سنة (٦٢٦) هـ ، وتنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/ ٣٦٤ ، =

فاعرفه.

تخ : قوله [1] : «لا يدفع» أي : لا يُنْكَر ، وقوله : «لا يَتَقَنَّع» على البناء للفاعل ، أي : لا يتستَّر ولا يختفي ، قيل : قَنَّعْتُ [2] المرأةَ ، ألبستها القناعَ فتقنَّعَتْ.

قوله : «فِقْهِهَا . . . » ـ بالجَرِّ ـ بدلٌ من «العلوم» ، وعِلْمَي تفسيرِها وأخبارِها ؛ أي : علم تفسيرها وعلم أخبارها ، فنزَّلَ حرف التثنية منزلة واو العطف ، لاتفاق اللفظين معنىً ، وهو من بليغ الكلام بمنزلٍ ، ومثله ـ في آخر الخطبة ـ [3] : «ثمرتي دعاءٍ وثناءٍ . . . » ، و «يرون» من الرؤية بمعنى المعرفة على صفة [4] .

صح [5] : عُظْمُ الشيء ومعظمه : أكثره ، وإنما خصَّ أصول الفقه لأنَّ أكثرها مبنيٌّ على علم الألفاظ المنقولة عن صاحب الشرع ، والخلاف أولاً قام بينَ أَهْل هذه الصَّنْعة [6] ، ثم تَعَدَّى إلى الفروع ، فما اتفقوا فيه واختلفوا من المسائل الفرعية ـ في الأعم ـ فمادته الوِفاق أو [7] الخلاف في أصوله بينهم ، وهي لا تخلو عن لغةٍ عربيَّةٍ أو إعراب .

(١) في (ع) : قوله تخ : لا يدفع . . . ، والنقل من التخمير ١/ ٤١ بتصرف بالزيادة .

(٢) في (ع) : تنعت المرأة . . . ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(٣) أي : في آخر خطبة الزمخشري التي يشرحها المؤلف ، والعبارة في المفصل ص٥ ، وعبارته فيه : « . . . أرجو أن أجتني منها ثمرتي دعاءٍ يستجاب ، وثناءٍ يستطاب » وانظر الآتي ص ٢٦٢ .

(٤) يريد بذلك أن «رأى» ـ هنا ـ علميَّة ؛ وهي التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فمفعولها الأول هنا : «الكلامَ» ومفعولها الثاني « مبنيّاً » .

(٥) الصحاح (عظم) ٥ / ١٩٨٧ .

(٦) في (ع) : بالصنعه . . . ، زيدت الباء خطأً .

(٧) في (ع) : الوفاق والخلاف . . .

ورأيت في «مناقب أبي حنيفة» [1] ـ رحمه الله [2] ـ : قالوا : بلغت مسائل أبي حنيفة خمسمائة ألف مسألة ، وأودع فيها من المسائل المشكلة الغامضة [3] المبنية على دقائق النحو والحساب ما يُتْعِب في استخراجها أهلَ العلم بالعربية والجَبْر والمقابلة .

وذكر أبو بكر الرازي [4] في «شرح الجامع الكبير» : كنتُ أقرأ بعضَ مسائل الجامع بمدينة السلام [5] على أبي عليٍّ الفارسي [6] ، فكان يتعجب من تَغَلْغُلِ واضعه في النحو ـ يعني محمدَ بنَ الحسن [7] ـ رحمه

(١) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زُوطَى ، التيمي الكوفي ، إمام المذهب الحنفي ، وإليه ينسب ، ولد سنة (٨٠) هـ ، وتوفي سنة (١٥٠) هـ ، له : كتاب الفقه الأكبر ، والعالم والمتعلم ، وله مسندٌ في الحديث ، ينظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٦٨ ، وفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥ ، الطبقات السَّنِيَّة للغَزِّي ١/ ٧٣ .

(٢) في (ج) : رضي الله عنه . . .

وقد أورد ضياء الدين المكي ـ تلميذ الزمخشري ـ في كتابه : مناقب النعمان ص ٨٥ أنّ مسائل أبي حنيفة بلغت ثلاثًا وثمانين ألفًا ، أمّا ما ذكره المؤلّف هنا فقد ورد في مناقب أبي حنيفة للكردري ص ١٦١ ، وهو بَعْدَ عصرِ المؤلف .

(٣) في (ع) : من المسائل الغامضات المشكلة . . .

(٤) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجَصَّاص ، ولد سنة (٣٠٥) هـ ، وسكن بغداد ، انتهت إليه رئاسة الحنفيَّة ، له : أحكام القرآن ، وشرح الجامع وغيرُها ، توفي ببغداد سنة (٣٧٠) هـ ، ينظر : الفهرست لابن النديم ص ٢٩٣ ، العبر ٢/ ١٣٣ ، تاج التراجم ١٧ ، الطبقات السنية ١/ ٤١٢ .

(٥) مدينة السلام اسمٌ لبغداد ، وينظر : الروض المعطار ص ١١٠ ، ومراصد الاطّلاع ٣/ ١٢٤٦ .

(٦) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ولد سنة (٢٨٨) هـ بمدينة «فَسَا» قريبًا من شيراز ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرِهما ، ومن تلاميذه ابن جني والربعي ، له : الإيضاح في النحو ، والحجة في القراءات وغيرهما ، توفي سنة (٣٧٧) هـ ببغداد ، وتنظَر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص ٢٦ ، نزهة الألباء ص ٢٣٢ ، إشارة التعيين ص ٨٣ ، بغية الوعاة ١/ ٤٩٦ .

(٧) في (ع) : ابن الحسين

ومحمد بن الحسن هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء ، ولد بواسط سنة=

اللـه ـ[1] ، وإنَّما نقلها [2] من علم أبي حنيفـة ـ رضي الله عنه ـ[3] ، وقال : ما وضعها إلا مَنْ هو في درجة الخليل [4] وسيبويه ـ رحمهم الله ـ[5] في النحو ، وما شرع في بيانها إلا بعد ما بلغَ هذا المبلغ ، والله الموفق .

قوله : «والتفاسيرَ » و « الاستظهارَ » و «التَّشَبُّثَ » كلها معطوفة على قوله : «ويرونَ الكلامَ . . » [6] ، ومشحونة أي : مملوءة .

ولئن قلتَ : لِمَ خَصَّ هؤلاء العلماء الأربعة [7] ؟ ، قُلْتُ : لأنَّ الإعرابَ بصريٌّ وكوفي ؛ وسيبويه كان أستاذ البصرة بعد الخليل ، والأخفشُ [8] تلميذه ، والكسائيُّ

=(١٣١) هـ تقريبًا ، صحب أبا حنيفة وتلميذَه أبا يوسف وأخذ عنهما ، وأخذ عنه جماعة منهم يحيى بن مَعين وأبو عبيد وغيرهم ، له : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والآثار ، وغيرها ، توفي بالري سنة (١٨٩)هـ، ينظر : المعارف ص ٥٠٠ ، الأنساب للسمعاني ٣/ ٨٣ ، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤ ، تاج التراجم ص ١٨٧ .

(١) «رحمه الله » ليست في (ع) .

(٢) في (ع) : وإنما يقلنا . . . ،وهو تحريفٌ للكلمة .

(٣) «رضي الله عنه » ليست في (ع) .

(٤) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، أخذ عن عيسى بن عمر ، له من المصنفات كتاب العين ، توفي بالبصرة سنة (١٧٠) هـ وقيل : (١٧٥) هـ ، وتنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص ٥٤ ، الطبقات للزبيدي ص ٤٧ ، نزهة الألباء ص ٤٥ ، البلغة ص ٩٩ ، وينظر الآتي ص ٢٠٩ ، ٢١٦ .

(٥) «رحمهم الله » ليست في (ع) .

(٦) الحقيقة أن الألفاظ الثلاثة «التفاسيرَ » و «الاستظهارَ » و «التَّشَبُّثَ » معطوفةٌ على «الكلامَ » ، كما صرح بذلك السغناقي في : الموصَّل ق (٦ أ) .

(٧) يعني بالعلماء الأربعة : سيبويه وتلميذه الأخفش ، والكسائي وتلميذه الفراء ـ كما ورد في متن المفصل ـ ، وينظر ما تقدم ص (١٩٤) .

(٨) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، يعرف من بين الأخافشة بالأخفش الأوسط ، أقام بالبصرة ، أخذ عنه جماعة منهم الجرمي والمازني ، له : معاني القرآن ، توفي سنة (٢١٥) هـ ، ينظر : مراتب=

شيخ الكوفة ، والفراء تلميذه ، واسم الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة ، وكان من موالي بني أسد ، والفراء أبو زكريًا يحيى بن زياد ، أخذ عن الكسائيِّ ، وتقدم على جميع أصحابه ، وله تصانيفُ أملاها ببغداد على ظهر قلبه [1] ، وكان من أهل السنَّة .

ورأيت في بعض الحواشي الموثوق بها [2] : قالوا : الأخفشون [3] ثلاثة ؛ أبو الحسن علي بن سليمان [4] تلميذ المبرد [5] ، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة

=النحويين ص ١١١ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٦ ، إشارة التعيين ص ١٣١ ، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ .

(١) من تصانيف الفراء كتاب : معاني القرآن ، والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، تُوُفِّيَ في طريقه إلى مكة سنة (٢٠٧) هـ ، وتنظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ١٣١ ، تاريخ العلماء النحويين ص ١٨٧ ، إنباه الرواة ٤/ ٧ ، البلغة ص ٢٣٨ .

(٢) لم أستطع أن أجزم بهذه الحاشية التي نقل منها المؤلف ، ولكن الحديث عن الأخافشة في موضع واحد ورد عند الزجاجي في مجالس العلماء ص ١٦٣ ، وزاد عليهم أخفشاً رابعًا هو : عبد الله بن محمد البغدادي الأخفش من أساتذة ابن السكِّيت ، كما ورد الحديث عن الأخافشةأيضًا عند ياقوت الحموي في معجم الأدباء ١٣/ ٢٤٦ ، وزاد عليهم أخفشًا آخر هو : عبد العزيز بن أحمد المغربي الأندلسي ، وفي إنباه الرواة ٢/ ١٥٧ ، وهناك أخافشة آخرون ذكرهم السيوطي في المزهر ٢/ ٤٥٣ مع هؤلاء المذكورين .

(٣) الأخفشون جمع أخفش ؛ والخَفَش : ضِيقٌ في العينين وضعفٌ في البصر ، وقد يطلق الخَفَش على علَّة تجعل صاحبَها يبصر في الليل ولا يبصر في النهار ، وينظر في ذلك : العين ٤/ ١٧٢ ، المصباح المنير ص ١٧٥ ، اللسان (خفش) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، وقد يلقب بالصغير ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وأخذ عنه أبو جعفر النحَّاس وغيره ، له : كتاب الأنواء والمهذب ، وغيرهما ، توفي ببغداد سنة (٣١٥) هـ ، وتنظر ترجمته في : الطبقات للزبيدي ص ١١٥ ، نزهة الألباء ص ١٨٥ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦ ، بغية الوعاة ٢/ ١٦٧ .

(٥) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي المبرد ، من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرمي والمازني وغيرهما ، وأخذ عنه الزجاج وابن السراج وغيرُهما ، ألَّفَ : المقتضب في النحو ، والكامل في اللغة والأدب وغيرَهما ، توفي ببغداد سنة (٢٨٥) هـ ، وتنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص ١٠٥ ، =

تلميذ [1] سيبويه ، [2] وكان أسنَّ من سيبويه ولكن لم يأخذ من الخليل ، وأبو الخَطَّاب[3] أستاذ سيبويه ، وفي بعض الروايات ـ على ما يأتيك عن قريب [4] ـ أن أبا الخطَّاب كان من القدماء قبل سيبويه .

وسمعت شيخنا سيف الدين ـ رحمه الله ـ : قال الشيخ تاج الدين الكندي : سيبويه مركب من «سيبَ» و «وَيْه» [5] اسم صوت ، وكان فتىً [6] أعجميًّا يعتادُ شمَّ التفَّاح فَلُقِّبَ بذلك .

عق : سماعي عن شيخي : سُمِّي بذلك لنظافته ؛ لأنَّ التفَّاح من نظيف الفواكه[7] .

=مراتب النحويين ص ١٣٥ ، الفهرست ص ٨٧ ، إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ .

(١) في (ع) : تلماذ . . .

(٢) من هذا الموضع حتى قوله « . . . من الخليل » ليس في (ع) .

(٣) هو أبو الخَطَّاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة ، يعرف بالأخفش الأكبر أو الكبير ، أخذ عن عبد الله بن أبي إسحٰق الحَضْرَمِيِّ وعن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه يونس بن حبيب وغيرُه ، تُوُفِّي سنة (١٧٧) هـ ، وترجمته في : مراتب النحويين ص ٤٦ ، إشارة التعيين ص ١٧٨ ، بغية الوعاة ٢/ ٧٤ ، الخزانة ١/ ٢٣٧ .

(٤) انظر الآتي ص (٢١٦) .

(٥) وهذا هو قول أكثر النحاة فقد جعلوا «سيبويه» ونظائرَه نحو : «عمرويه» و «نفطويه» مركبًا من جزأين ثانيهما اسم صوت ، على حين ذكر صاحب اللسان أن «سيبويه» مركبٌ من «سيب» وهي كلمة فارسية معناها : التفَّاح ، و «وَيْه» كلمة فارسية معناها : الرائحة ، فيكون المعنى : رائحة التفاح ، وهذا يتمشَّى مع ما ذكره بعض أصحاب التراجم من أن معنى «سيبويه» رائحة التفاح ، وقد ردَّ الأستاذ : عبد السلام هارون قول من قال بأنَّ «وَيْه» تدلّ على الرائحة ، إذ لم يثبتْ ذلك ، وينظَر : الكتاب لسيبويه ١/ ٣ و ٣/ ٣٠١ ، ٣٠٢ ، المقتضب ٣/ ١٨١ ، ١٨٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩ ، الصحاح (ويه) ، اللسان (سيب) .

(٦) في (ع) : وكان مي . . . ، وهو تحريف .

(٧) عبارة «لأن التفاح من نظيف الفواكه» ليست في (ع) . =

قلت : شيخنا ـ رحمه الله ـ عن الشيخ الكندي يقول غيرَ مَرَّة : كأنَّ النحوَ أُوْحِيَ إلى سيبويه ، واسمه ونسبه ما ذكر في [1] شِعْرٍ قيل فيه ، وقائله ـ على ما بلغني ـ صاحب الكتاب :

ألا صَلَّى الإلهُ صلاةَ صدقٍ ... على عَمْرو بن عثمان بن قَنْبَرْ

فإن كتابَه لَـمْ يَغْنَ عنه ... بنو قَلَمٍ ولا أبناءُ مِنْبَرْ [2]

وكان شيخنا يقول ـ حاكيًا عن مشايخه ـ : لم يبلغ مَبْلَغَهُ في هذا الفن من تقدمه ومن تأخَّرَه [3] وهو ابن بضعٍ وعشرينَ سنةً ، ولما تُوُفِّيَ أستاذُه الشيخ الكبير الخليل ابن أحمد البصري قام مقامه في مُسْنَد درسه باتفاق أصحاب درسه أجمعين ، لَمَّا رأوه أفضلَهم بعد / تمام الامتحان ، وفي هذا الحَديث طُولٌ سمعته على لسان ١/٩ شيخنا ـ رحمه الله ـ [4] .

=وهناك عِلَلٌ أخرى لسبب التسمية منها : أنه مأخوذ من «سي» ومعناها بالفارسية : ثلاثون ، ومن «بويه» ومعناها بالفارسية : رائحة ، فكأنه في المعنى : ثلاثون رائحة ، ومنها : أنَّ وجنتيه كأنهما تفاحتان فلقب بسيبويه لهذا السبب ، وتُنظَر هذه الأقوال مع ما ذكره المؤلف في : أخبار النحويين البصريين ص ٦٣ ، طبقات الزبيدي ص ٧٢ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٥ ، معجم الأدباء ١٦/ ١١٥ ، سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٥٢ ، المزهر ٢/ ٤٢٧ ، مفتاح السعادة ١/ ١٤٦ .

(١) في (ع) : ما ذكرني . . . ، وهو تحريف .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما للزمخشري ـ كما ذكر المؤلف ـ في ديوانه ق (٧١) ورواية الأول فيه : «المليك» بدل : «الإله» ، وقد ورد البيتان أيضًا في البلغة للفيروزبادي ص ١٦٥ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٠ ، الموصَّل للسغناقي ق (٦ أ) .

ويَغْنَ بمعنى : يستغنِ يقال : رَجُلٌ غانٍ عن كذا ، فهو من «غَنِيَ» الثلاثي ، وينظر : تهذيب اللغة ٨/ ٢٠٢ .

(٣) في (ع) : ومن تأخر . . . ، سقطت الهاء .

(٤) لم يصرِّحْ أحدٌ ممن ترجموا سيبويه بأنه قام مقام الخليل في التدريس، إلا أنهم يذكرون أن سيبويه كان أبرز تلامذة الخليل ويشيدون بتقدمه في النحو على غيره ، ويذكرون أن له حلقةً في جامع البصرة . =

ورأيت في بعض الحواشي الثقة : قال الأزهري [1] : كان سيبويه عَلاَّمةً حسن التصنيف ، جالسَ الخليلَ وأخذ عنه ، وما علمت أحدًا سمع منه كتابه ؛ لأنَّه اختُضِرَ[2] ، وقد نظرتُ في كتابه فرأيتُ فيه علْمًا جَمّـًا ، وكان قَدِم بغداد ثُمَّ عاد إلى مسقطِ رأسه بالأهواز ، وتوفي فيها ـ رحمه اللهَ ـ وقد نيَّفَ على الأربعين [3] .

=أما ما ذكره المؤلف هنا فقد صَرَّح به تلميذُ المؤلِّفِ حسامُ الدين السِّغْنَاقِي في كتابه الموصَّل، ويبدو أنه نقل ذلك عن ما ذكره المؤلف هنا ، وينظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٦٧ ، ٧٢ ، تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٩٤ ، ٩٥ ، نزهة الألباء ص ٥٥ ، ٥٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ ، معجم الأدباء ١٦/ ١١٧ ، ١١٨ ، الموصَّل لحسام الدين السغناقي ق (٦ ب) .

(١) قول الأزهري في تهذيب اللغة ١/ ١٩ .

والأزهري هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهَرَوي ، ولد سنة (٢٨٢) هـ بهراة ، أخذ عن نفطويه وابنِ السراج وغيرِهما ، من أبرز تلامذته أبو عبيد الهَرَوي ، له : تهذيب اللغة ، وعلل القراءات ، توفي سنة (٣٧٠) هـ بهراة ، ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٣٧ ، معجم الأدباء ١٧/ ١٦٤ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣١٥ ، شذرات الذهب ٣/ ٧٢ .

(٢) في (ع) : حتى احتُضِر . . ، والصواب ما أثبتُه من (ج) لأنه موافق لما في تهذيب اللغة ، واختُضِرَ ـ بالبناء للمجهول ـ بمعنى : مات شابًّا ، وينظر في ذلك : العين ٤/ ١٧٦ ، تهذيب اللغة ٧/ ١٠٣ .

(٣) اختلف في سنة وفاته ، واختلف أيضًا في سنِّه عند وفاته ، وفي مكان وفاته وحاصل ما قيل في ذلك : أنه توفي سنة (١٨٠) هـ ، وهذا هو الصحيح ـ كما ذكر الذهبي ـ ، وقيل توفي سنة (١٦١) هـ ، وهو أبعد الأقوال عن الصواب ، وقيل : سنة (١٧٧) هـ ، وقيل : سنة (١٨٨) هـ ، وقيل : سنة (١٩٤) هـ .

أما سنِّه عند وفاته فقيل : نَيَّفَ على الأربعين ـ كما ذكر المؤلف هنا نقلاً عن الأزهري ـ وهو الراجح ، وقيل : كان سنُّه خمسين سنة ـ ذكر ذلك التنوخي ـ ، وقيل : توفي وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة ، وقيل : كانت سنُّهُ اثنتين وثلاثين سنةً ، وقيل : توفي وعمره خمسٌ وعشرون سنة ـ كما سيذكُر المؤلف ، أما مكان وفاته فقيل : توفي بشيراز ـ من بلاد فارس ـ ، وهو أرجح الأقوال ، وقيل : توفي بساوة ـ من بلاد خراسان ـ ، وقيل : بالبيضاء ، وقيل : بالبصرة ، وينظر الخلاف في ذلك في : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٧٠ ، ٧٢ ، الفهرست لابن النديم ص ٧٦ ، تاريخ العلماء النحويين ص ١٠٨ ـ ١١٢ ، نزهة الألباء ص ٥٧ ، ٥٨ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، معجم الأدباء ١٦/ ١١٥ ، =

وفيما يحضرني سماعًا من الشيخ أنه تُوُفِّي على خمسٍ وعشرين سنةً ـ كما مَرَّ ـ، وكَأَنَّ الأَوْضَحَ ما حُكِيَ عن الأزهري[1]، والله أعْلم .

ورأيتُ في بعض النسخ [2] أنّ كتابَ سيبويه تَخَرَّق في كُمِّ المازني [3] بضعَ عشرةَ مرَّة ، وغرض الرواة أنَّه كان من العزَّة ـ عندهم ـ بمنزلةٍ عظيمه ؛ للعِلْم الغزير [4] فيه[5] .

=سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥٢ ، البلغة للفيروزبادي ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٣٠ .

(١) انظر النص المتقدم عن الأزهري آنفًا .

وعلة ترجيح ما ذكره الأزهري من أن عُمُرَه عند وفاته كان نيِّفًا وأربعين سنة أنَّ سيبويه قد رَوَى في كتابه عن عيسى بن عُمرَ في مواضع متعدِّدة فهذا يعني أنَّه التقى به وأخذ عنه ، وعيسى بن عُمَر توفي سنة (١٤٩)هـ ، وسيبويه قد تُوُفِّي ـ في أصحِّ الأقوال ـ سنة (١٨٠) هـ ، فقد عاش بعده إحدى وثلاثين سنة ، وينبغي أن يكون سيبويه ـ عند تلقيه عن عيسى بن عُمَر ـ قد بلَغ الخامسة عشرة فأكثر ، فإذا أضيف هذا العدد إلى المدة التي عاشها سيبويه بعد وفاة عيسى بن عُمر بلغت نيِّفًا وأربعين سنةً وربما قاربَت الخمسين ، وينظر في ذلك : تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ١١٠ ـ ١١٢ ، معجم الأدباء ١٦/ ١١٥ .

(٢) ورد هذا الخبر في : البصائر والذخائر لأبي حيَّان التوحيدي ٦/ ١٢٨ ، وروايته فيه : «تَخَرَّق كتاب سيبويه في كم المازني نيفًا وعشرين سنة» .

وورد في ربيع الأبرار ٣/ ٢٣٤ برواية « . . . نيفًا وعشرين مرةً » .

كما ورد في الموصَّل للسغناقي ق (٦ ب) نقلاً عن المؤلف من هذا الموضع .

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، مولده بالبصرة ، أخذ عن أبي زيد والأخفش ، وأخذ عنه المبرد والرياشي ، له : علل النحو ، وكتابٌ في التصريف ، تُوُفِّي بالبصرة سنة (٢٤٩) هـ ، وترجمته في : مراتب النحويين ص ١٢٦ ، إنباه الرواة ١/ ٢٨١ ، بغية الوعاة ١/ ٤٦٣ ، مفتاح السعادة ١/ ١٢٨ .

(٤) في (ع) : العزيز . . .

(٥) « فيه » ساقطة من (ع) .

وعن القاسم بن الأنباري [1] أنّ الفراء قال [2] : خرج الكسائي ذات يومٍ مغمومًا، وقال : إنَّ هذا الرَّجلَ ـ يعني الرَّشيدَ [3] ـ يسألني عن القرآن وما فيه ، فإن قلت شيئًا بغير علمٍ هلكت ، فربما أقول : لا أدري فيشُقُّ عليه ، قال الفراء : فقلت له مُجَرِّبًا [4] : قل [5] فأنت [6] الكسائي ولا منازع لك في الأرض ، فصاحَ صيحةً وقال: مَهْ ، لَأَنْ أقولَ : لا أدري ، خيرٌ من أن أَهْلِكَ وأُهْلِكَ ، وما ظنك برجلٍ صارَ حُجَّةً في كلام ربِّ العالمين ـ يعني سيبويه ـ .

ورأيتُ في بعض التواريخ [7] أنّ الكسائيَّ مات بالري سنة اثنتين وتسعين ومائة[8] ، وعاش سبعين سنة ، وفي هذه التواريخ قال: مات الإمام محمد بن

(١) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشَّار الأنباري ، والد أبي بكر الأنباري ، أخذ عن سلمة بن عاصم وأخذ عنه قومٌ منهم ابنه أبو بكر ، له مصنفاتٌ منها : خلق الإنسان ، والمذكر والمؤنث ، توفي ببغداد سنة (٣٠٤) هـ ، تنظر ترجمته في : الفهرست ص ١١٢ ، إنباه الرواة ٣/ ٢٨ ، معجم الأدباء ١٦ / ٣١٦ ، غاية النهاية ٢/ ٢٤ .

(٢) وردت هذه القصة مختصرةً في : نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٦٣ ، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، وفيهما أن قصة الكسائي جرت مع الوزير يحيى بن خالد البرمكي بدلاً من الرشيد .

(٣) أبو جعفر هارون الرَّشيد بن محمد المهدي ، الخليفة العباسي الخامس ، توفي بطوس من خراسان غازيًا سنة (١٩٣) هـ ، وينظر : الكامل لابن الأثير ٥ / ١٢٩ ـ ١٣٤ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٨٣ .

(٤) في (ع) : عربا . . ، بدل « مجرِّبًا » ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(٥) « قل » ساقطة من (ع) .

(٦) في (ع) : وأنت

(٧) ينظر ما ذكره المؤلف هنا في معجم الأدباء ١٤ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٨) الصحيح أن وفاة الكسائي كانت سنة (١٨٩) هـ ـ كما صرَّح بذلك الحافظ الذهبي في كتابه معرفة القراء الكبار ١/ ١٢٨ـ ، وقد مات هو ومحمد بن الحسن في يومٍ واحدٍ ، ورُوِيَ أنَّ الرشيد قال : دفنتُ الفقة والعربية بالري .

أما ما ذكره المؤلف ـ هنا ـ من أن وفاة الكسائي كانت سنة (١٩٢) هـ فقد ورد في : معجم الأدباء ١٤/ ١٦٨ ، بغية الوعاة ٢/ ١٦٤ ، طبقات المفسرين للداوودي ١/ ٤٠٨ وهناك أقوالٌ أخرى في وفاة =

الحسن[1] ـ رحمه الله ـ سنة وفاة الكسائي بالري .

ورأيت في موضع آخر[2] : دخل الجاحظ [3] على الشيخ أبي هارون محمد بن عبد الملك الزيات [4] فقال له : ما أهديتَ إلينا يا أبا عثمان ، فقال : أطرفَ شيء ، كتابَ سيبويه بخطِّ الكسائيِّ وعَرْضِ الفرَّاءِ [5] ، فقال : دلَّني الفرَّاء على فضلِ سيبويه وكتابه .

قلت : ومَنْ قضى [6] من النظر حقَّه في المفصَّل ومجاري ذكر سيبويه في غير موضع منه ، أدرك مكانته من صاحبه توقيراً ، حيثُ أقام الرواية عنه وعن كتابه

= الكسائي وصفها الذهبي بأنها واهية وهي : سنة (١٨٠) هـ ، وسنة (١٨١) هـ ، وسنة (١٨٢) هـ ، وسنة (١٨٣) هـ ، وسنة (١٨٥) هـ ، وسنة (١٩٣) هـ ، وقيل : توفي بطوس ، وينظر في ذلك : الأنساب للسمعاني ٥/ ٦٦ ٦٧ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٦ ، معرفة القراء الكبار ١/ ١٢٨ ، غاية النهاية ١/ ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، بغية الوعاة ٢/ ١٦٤ .

(١) في (ع) : ابن الحسين . . . وهو تحريف . .

(٢) وردت القصة التي ذكرها المؤلف في : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢ / ١٩٦ ، نزهة الألبَّاء ص ٥٥ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٥١ ، معجم الأدباء ١٦ / ١٢٣ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ .

وفي جميع هذه المصادر أن قصة الجاحظ هذه جرت له مع محمد بن عبد الملك الزيات ، وليست مع ابنه هارون ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وإنما رواها ابنه هارون كما في : معجم الأدباء ١٦/ ١٢٣ .

(٣) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، ولد بالبصرة ونشأ ببغداد ، كان معتزليّاً ، له مؤلفاتٌ عدة منها : البيان والتبيين ، والبخلاء ، توفي بالبصرة سنة (٢٥٥) هـ ، وترجمته في : تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢ ، معجم الأدباء ١٦/ ٧٤ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠ ، سرح العيون ص ٢٤٨ .

(٤) هو أبو هارون محمد بن عبد الملك الزيات ، أديبٌ عالم باللغة والنحو ، وزرَ للمعتصم والواثق والمتوكل ، توفي سنة (٢٣٣) هـ . وترجمته في : الفهرست لابن النديم ص١٣٦ ، هدية العارفين ٢/ ١٢ .

(٥) في إنباه الرواة ٢ / ٣٥١ وفي وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ : « . . . بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ » .

(٦) في (ع) : ومن مضى . . .

وهو أعلم أهل البصرة ، وعنه أخذ أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب [1] وأبو الخطَّاب الأخفش وعيسى بن عُمَر [2] ، وهو أبرعهم [3] ، وعنه أخذ الخليل فلم [4] يكن قبله ولا بعده مثلَه ، وعنه جماعة من العلماء منهم حماد بن سلمة [5] والنضر بن شُمَيْل [6] وأبو محمد اليزيدي [7] وسيبويه ، ولم يكن فيهم [8] مثله ، وإليه انتهى النحو ، ونَجَمَ [9] من أصحابه سعيد الأخفش وكان أسنَّ من سيبويه ولم يأخذ من

=ص ١٥٢ ، نزهة الألباء ص ٢٦ .

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبِّيّ مولى بني ضبَّة ، من نُحاة الطبقة الخامسة البصرية ، أخذ عنه طائفةٌ منهم سيبويه ، وآراؤه في كتابه ، تُوُفِّي بالبصرة سنة (١٨٢) هـ ، ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ ، إنباه الرواة ٤/ ٧٤ ، إشارة التعيين ص ٣٩٦ ، غاية النهاية ٢/ ٤٠٦ .

(٢) هو أبو عُمَر عيسى بن عُمر الثقفي ، من نحاة الطبقة الرابعة البصرية ، له قراءة شاذة ، ذُكِرَ له كتابان في النحو وهما : الإكمال والجامع ، توفي سنة (١٤٩) هـ ، وتنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٠ ، البلغة ص ١٦٩ ، غاية النهاية ١/ ٦١٣ .

(٣) في (ع) : ابن عميم . . . بدل « أبرعهم » ، وهو تحريفٌ للكلمة .

(٤) في (ج) : ولَم . . .

(٥) هو أبو سَلَمَةَ حَمَّادُ بنُ سلمةَ بن دينار البصري ، مُحَدِّثٌ نحويٌّ عَدَّه الزبيدي من نحاة الطبقة الخامسة ، تُوفِّيَ بالبصرة سنة (١٦٧) هـ في خلافة المهدي ، ترجمته في : المعارف لابن قتيبة ص ٥٠٣ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ ، نزهة الألباء ص ٤٢ ، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤ .

(٦) هو أبو الحسَن النَّضْر بن شُمَيْل بن خَرَشة بصري الأصل ، من علماء الطبقة السادسة ، ذُكِرَ له من المؤلفات : كتاب الصفات ، وكتاب غريب الحديث ، توفي سنة (٢٠٣) هـ بمرو ، وينظر : طبقات النحويين واللغويين ص ٥٥ ، إنباه الرواة ٣/ ٣٤٨ ، إشارة التعيين ص ٣٦٤ ، بغية الوعاة ٢/ ٣١٦ .

(٧) هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، لُغويٌّ شاعِرٌ مقرئ ، من علماء الطبقة السادسة ، أَلَّفَ من الكتب : كتاب النوادر ، وكتاب النَّقْط والشكل ، توفي سنة (٢٠٢) هـ ، ترجمته في : طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢٧٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٦١ ، تاريخ العلماء النحويين ص ١١٣ ، معرفة القراء الكبار ١/ ١٥١ .

(٨) في (ع) : منهم . . .

(٩) نَجَمَ : برز وظهر .

الخليل، والله أعلم .

قوله : « والاستظهار في مآخذِ النصوص . . . » الاستظهار : الاستعانة ، والمآخذ : المُتَمَسَّكَات ، وهي مواضع الأخذ ، والنَّصُّ : الرفع ، قال :

. إذا هي نصَّتْه ولا بمعطَّلِ [1]

ومنه نَصُّ الحديثِ وهو رَفْعُه إلى المُحَدَّثِ عنه ، والتَّشَبُّثُ : التَّعَلُّقُ ، ومنه الشَّبَثُ ـ بفتحتين ـ لدويبَّةٍ كثيرة الأرجل .

صح [2] : هُدْبُ الثوب وهُدَّابُهُ : ما على أطرافه .

شح [3] : الأهداب : جمع هُدْب وهُدْبَة .

قلت : وصاحب الكتاب لم يورد أَفْعَالاً [4] في جموع الثلاثية المجردة التي فيها

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

وجِيْدٍ كجيد الرئم ليس بفاحش

والبيت لامرئ القيس ـ من أبيات معلقته ـ ، وهو في ديوانه ص ١٦ .

والجيد : العنق ، الرئم : الظبي الأبيض ، فاحش : كريه المنظر ، مُعَطَّل : لا حِليَ عليه . وغرض المؤلف من إيراد البيت : الاستشهاد على أنَّ النَّصَّ بمعنى الرفع ، وينظر البيت وما قيل فيه في : شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ص ٦١ ، شرح القصائد المشهورات للنحاس ص ٢٤ ، أشعار الشعراء الستة الجاهلين ١/ ٢٣٧ .

(٢) الصحاح (هدب) ١/ ٢٣٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٤ .

(٤) يريد أن الزمخشري لم يورد صيغة «أفعال» جمعًا لاسم ثلاثي مجرد لَحقَتْه التاء، وذلك أثناء حديثه عن ما لحقته تاء التأنيث من الثلاثي المجرد في المفصَّل ص ١٩١ ، ويجاب عن ذلك بأنَّ «أهداب» ـ عند الزمخشري ـ قد تكون جمع «هُدْب» ، فتكون مثل : رُكْن وأركان ، وقد ذكر في حديثه عن جموع الثلاثي المجرد الذي لم تلحقه تاء التأنيث أن من أوزانها «أفعال» ، وأنها تأتي جمعًا لعدة صيغ منها «فُعْل» ، وينظر ذلك في : المفصَّل ص ١٩٠ .

التاء .

عـق : الفسر [1] : الكشف ، والتفسيرُ مبالغةٌ فيه ، **تخ** [2] : ونحوهما[3] : كَشَفَ وكَشَّفَ .

قلت : وفي تفسير النسفي [4] : التفسير : علم نزول [5] الآية وشأنها وقصَّتها وأسباب / نزولها ، والأقوام المرادين بها ، والتأويل : صرف الآية إلى معنى تحتمله، موافق لما قبلها وما بعدَها ، أخْذًا [6] من تَفْسِرَة [7] الطبيب[8] ، والأَوْلُ بمعنى : الرجـوع . ٩/ب

وقال ابنُ عباس [9] : التفسير على أربعة أوجه ؛ ما تعرفه العرب بكلامها، وما لا يُعْذَرُ أحدٌ بجهله ، وما يعلمه العلماء ، وما لا يعلمه إلاَّ الله .

قالوا : فالأَوَّلُ : حقائق اللغة وموضوع الكلام ، والثاني : أصول التوحيد

(١) في (ع) : الفيسر . . . ، وهو تحريف .

(٢) التخمير ١/ ١٤٢ .

(٣) ونحوهما : أي مثل : فَسَرَ وفَسَّر ، لأن «التفسير» مصدر «فَسَّر» ـ بتشديد السين ـ .

(٤) هو أبو حفص عُمَر بن محمد بن أحمد النسفي ، يلقب بـ«نجم الدين» ، فقيه أديب مُفَسِّرٌ عالم بالحديث ، ولد سنة (٤٦٢) هـ ، أخذ عن إسماعيل النسفي وأبي اليسر البزدوي ، وأخذ عنه العقيلي ، له : طِلْبَة الطَّلَبَة والتفسير وغيرُهما ، تُوُفِّي سنة (٥٣٧) هـ بسَمَرْقَنْد ، تنظر ترجمته في : تاج التراجم ص ١٦٢ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٥٧ ، طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٧ .

(٥) في (ع) : نزل . . . ، سقطت الواو .

(٦) في (ع) : أُخِذَ . . .

(٧) في (ع) : تفسيرة . . .

(٨) تَفْسِرة الطبيب هي : البول الذي يُسْتَدَلُّ به على المرض ، ويَنْظُر فيه الطبيب ليستدلَّ بلونه على علة العليل ، وينظر في ذلك : العين ٧/ ٢٤٨ ، أساس البلاغة ص ٤٧٣ ، اللسان (فسر) ، بصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي ١/ ٧٨ .

(٩) قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في جامع البيان للطبري ١/ ٣٤ .

والشرائع ، والثالث : فروع الأحكام وتأويل المحْتَمِلات ، والرابع : الغيوب ، كوقت قيام الساعة .

ورأيتُ في كتاب الغريبين [1] : الفَسْر [2] : الكشف عن المُغَطَّى ، قال أبو العباس [3] : التأويل والتفسير بمعنى واحد ، وقال غيره [4] : التفسير : كشف المراد عن اللفظ المشكل ، والتأويل : رد أحد المُحْتَمَلَين إلى ما يطابق الظاهر ، هذا كلامه في المتن .

ورأيت في حاشيةٍ في هذا الموضع : التفسير : كشف ما اشتبه من لفظ الكلمة ، والتأويل : كشف ما اشتبه من معنى الكلمة ، والله أعلم [5] .

(١) كتاب الغريبين ٤/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢) في (ع) : الفيسر . . . ، وهو تحريف .

(٣) هذا القول نقله ثعلب عن ابن الأعرابي ، وينظر ذلك في : تهذيب اللغة ١٢/ ٤٠٧ ، واللسان (فسر) وأبو العباس هو أحمد بن يَحْيَى الملقَّب بثعلب ، من أئمة الكوفيين ، ولد سنة (٢٠٠) هـ تقريبًا ، له : كتاب الفصيح ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ومجالس ثعلب ، تُوُفِّي سنة (٢٩٩) هـ ، ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٥٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١ ، إنباه الرواة ١/ ١٧٣ ، البغية ١/ ٣٩٦ .

(٤) هذا القول في تهذيب اللغة ١٢ / ٤٠٧ ، واللسان (فسر) من غير نسبة .

(٥) « والله أعلم » ليست في (ج) .

قـــال ـ رضي الله عنه ـ [1] : «... **وبهـذا اللسـان مناقَلَتُـهم في العلم** [2] **ومحاورتُهم** [3]**،وتدريسُهم ومناظرتُهم ، وبه تَقْطُرُ** [4] **في القراطيسِ أقلامُهم ، وبه يُسَطِّرُ الصكوكَ والسجلاَّتِ حُكَّامُهم ، فهم ملتبسُون بالعربيةِ أيَّةَ سَلكوا ، غَيْرُ منفكينَ منها [أينما]**[5] **وَجَّهُوا ، كَلٌّ عليها حيثُ** [6] **سَيَّرُوا ...** »

صـــح [7] : « ناقلتُ فلانًا الحديثَ ، إذا حَدَّثْتَه وحدَّثك » ، وفي نسخة الطَّبَّاخي : المناقلة فـي الشـعر والكـلام شبـه [8] المناقضـة ، وذلك أن يُنْشِدَ أحدُهما بيتًا فـي معنًى ويُنْشِد [9] الآخر بيتًا ، وكذلك في الكلام ، والمحاورة : المجاوبة ومراجعة الكـلام .

شـح [10] : المناظرة ؛ إما من قولهم [11] : دورٌ متناظرة ، أي : متقابلة ؛ لأنهما يتقابلان ، وإمَّا من النظر وهو : البحث ؛ لأنَّ أحدَهما ينظر فيما ينظر فيه الآخَر ، وإمَّا من النظر وهو الرُّؤيَة ، وإمَّا من النظير وهو : المِثْل .

(١) المفصَّل ص ٣ .

(٢) في (ج) : في العلوم . . .

(٣) في (ع) : ومجاورتهم . . . وهو تصحيف .

(٤) في (ع) : وبه يقطر . . .

(٥) « أينما » ساقطة من (ع) واستدركتها من متن المفَصَّل .

(٦) في المفصل : «حيثما سَيَّروا » .

(٧) الصحاح (نقل) ٥/ ١٨٣٤ والنقل منه بالنَّص .

(٨) في (ج) سنة . . . ، وهو تصحيف .

(٩) « ينشد » ليست في (ج) .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٤ .

(١١) أي قـول العـرب ، نقل صـاحب اللسـان أن العـربَ تقـول : داري تَنْظُرُ إلى دار فـلان ، ودُوْرُنا تُنَاظِرُ . . . ، أي : تُقَابِلُ ، ينظَر في ذلك : اللسان (نظر) .

قلت : وهكذا في كتاب الغريبين [1] قال : المناظرة هي [2] مدافعة الحُجَّةِ بنظيرِها ، فاعرفه .

والصكوك والسِّجِلاَّت : الكتُبُ ، وفي صح [3] : « الصَّكُّ : كتاب ، وهو فارسِيٌّ مُعَرَّب [4] ، والسِّجِلُّ : الصَّكُّ » .

تخ [5] : ولبعضهم :

فعاشوا لترشيح الهدى ويراعُهم بصائبة الأحكام يَقطر في الطِّرْسِ [6]

شح [7] : مُلْتَبِسُونَ أي : مُتَّصِلُوْنَ ، وأصله الاختلاط [8] .

تخ [9] : « أَيَّةَ سَلَكُوا » ، أي : أيَّةَ طريقةٍ أو جِهَةٍ ، ومنه قول [10] زُهَيْر [11] :

(١) لم أجد النقل في مظانه من كتاب الغريبين للهروي .

(٢) « هي » ليست في (ج) .

(٣) الصحاح (صكك) ٤/ ١٥٩٦ و (سجل) ٥/ ١٧٢٥ ، والنقل بنصه .

(٤) ذكر الأزهري أن الصَّكَّ مُعَرَّبٌ وأصله « جك » ، وينظر في ذلك : تهذيب اللغة ٩/ ٤٢٨ ، وشفاء الغليل لشهاب الدين الخفاجي ص ٣٢٨ .

(٥) التخمير ١/ ١٤٣ .

(٦) في (ع) : تقطر في الطريق . . . ، وهو تحريفٌ .

والبيت من الطويل وهو لصاحب التخمير صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، فقد نَسَبَهُ له ياقوت الحموي في : معجم الأدباء ١٦ / ٢٤٢ ، من قصيدة قالها يمدح فيها أبناء شيخ الإسلام الرستاني ، ومعنى ترشيح الهدى : تقويته ، واليراع : القلم ، والطِّرس : الورق .

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٤ .

(٨) يقال في هذا المعنى : التبس الأمر إذا اختلط بعضه ببعض ، وينظر في ذلك : العين ٧/ ٢٦٢ ، مجمل اللغة ٣/ ٨٠١ ، تهذيب الصحاح (لبس) .

(٩) التخمير ١/ ١٤٣ ومن قوله « . . . أوجهة » حتى قوله : « يقع على الواحِدِ والجمع » مُقْحَمٌ وليس في التخمير .

(١٠) في (ع) : قوله زهير . . .

(١١) هو زهير بن أبي سُلْمى ربيعة بن رباح بن قرط ، أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، عده ابن سلاَّم في =

بانَ الخليطُ ولم يأووا لمن تركوا وزَوَّدُوْك اشتياقًا أَيَّةً سلكوا [1]

يقال : أوى له أيْ : رَحِمَهُ، والخليط يقع على الواحد والجمع .

وفي شعر البحتري [2] :

ألستَ محدِّثًا عن حز م [رأيك] [3] أَيَّةً ذهبا [4] ؟

قوله : « غيرُ مُنْفَكَّيْنَ » يُرْوَى بالرفع والنصب [5] ، وهو محكيٌّ عن الإمام السَّكَّاكي ، لكنَّ الأظهر هو الرفع ، بالنظر إلى ترادف الأخبار متباينةً [6] .

شح : [7] «أينما وَجَّهُوا » أي : أيَّ موضعٍ توجَّهُوا .

حم [8] : « وَجَّهَ » و « توجَّه » كـ « نَكَّبَ »

=الطبقة الأولى ، له ديوان شعر شرحه ثعلب ، وتنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلاَّم ١/ ٥١ ، مقدمة ديوانه بشرح ثعلب ص ١٣ ، معاهد التنصيص ١/ ٣٢٧ .

(١) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سُلْمَى ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في ديوانه بشرح ثعلب ص ١٢٧ ، ٢٤٠ ، ومعنى بانَ : ذهب ، والخليط : المجاورون .

واستشهد اللغويون بالبيت على أنّ «أَيّ» إذا لم تُضَفْ فإنها تؤنَّث ، أما إن أضيفت فإنها تفرد وتذكَّر ، وانظر البيت في : تهذيب اللغة ١٥/ ٦٥٥ ، عرائس المحصَّل ق (٤ب) ، اللسان (أوا) (أيا) .

(٢) هو أبو عُبَادة الوليد بن عُبَيْد بن يحيى الطائي ، ولد بمنبج من بلاد الشام ، ثم خرج إلى العراق وأقام ببغداد ، له ديوان شعر ، وله كتاب الحماسة ، توفي بمَنْبِج سنة (٢٨٤) هـ ، وترجمته في : طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٣٩٣ ، الموَشَّح للمرزباني ص ٤٠٦ ، وفيات الأعيان ٦/ ٢١ ، العِبَر ٤٠٩١ .

(٣) في النسختين : «عن حزم زيد » ، وهذا أشبه بالتحريف ، وما أثبته تصويبٌ من الديوان .

(٤) البيت من مجزوء الوافر ، وهو للبحتري ـ كما ذكر المؤلف ـ في ديوانه ١/ ٢٦٨ ، وروايته في الديوان : «أَلَسْتَ مخبِّري » .

(٥) يعني برفع «غيرُ» على أنها خبر ـ على تَعَدُّدِ الخبر ـ ، وبنصبها على الحال .

(٦) في (ج) : «متناسبًا » بدل «متباينة » .

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٤ .

(٨) ما أورده المؤلف نقلاً عن حاشيته ورد في حاشية الزمخشري على المفصل ق (١ب) .

وَ« تَنكَّبَ » [1] ، و «صَرَّح » و «تصَرَّح » [2] ، و «قَدَّم » و « تقدَّم » .

صح [3] : الكَلُّ : العيال والثقل .

حم [4] : « سارَ » و « سَيَّر » مبالغةٌ فيه [5] ، كـ « صَدَقَ » و « صَدَّق » ، ويجوز أن يكون متعديًا والمنصوب حُذِفَ حذفًا مُسْتَمِرًّا لِلْعِلْمِ بِهِ ، والمعنى : سَيَّرُوا دوابَّهُم ، وفي شعر الحماسة [6] :

بنو الصالحين الصالحون ومن يكن لآباءِ صدقٍ يَلْقَهُمْ حيثُ سَيَّرا [7]

وفي تخ [8]: سَيَّر بمعنى سارَ تَدْرِيسٌ [9] ، والتحقيقُ

(١) نكَّبَ عن الشيء وتَنكَّبَ عنه بمعنى : عَدَل عنه ، ينظر : المحكم ٧/ ٥٣ .

(٢) يقال : صَرَّحَ اللبن وتَصَرَّح إذا سَكَنَتْ رغوتُه ، وينظر : المخصص ٥/ ٤٠ .

(٣) الصحاح (كلل) ٥/ ١٨١١ .

(٤) ما أورده المؤلف هنا نقلاً عن حاشيته قد ورد في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (١ب) .

(٥) من معاني صيغة « فَعَّلَ » المبالغة والتكثير نحو : مَوَّتت الإبل ، وجَوَّل وطَوَّفَ ، ونحو : سَيَّر ـ كما ذُكِرَ هنا ـ وينظر في ذلك : التكملة ص ٥١٨ ، المنصف لابن جني ١/ ٩١ ، شرح الملوكي في التصريف ص ٧٠ ، ٧١ .

(٦) الحماسة لأبي تَمَّام ١/ ١٨٦ .

(٧) البيتُ من الطويل ، وهو لجميل بثينَة في ديوانه ص ١١٣ .

وينسب لنهشل بن حري كما في حماسة البحتري ص ٣٥٠ .

ورواية البيت في العقد الفريد ٦ / ١٣٠ وحماسة البحتري ص ٣٥٠ : «لآباءِ سُوْءٍ . . . » .

واستشهد المؤلف بالبيت على استعمال الفعل «سَيَّر » متعدِّيًا ، ومفعوله محذوفٌ للعلم به ، والمعنى حيثُ سَيَّرَ رواحلَه ، وينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٦ ، شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري ١/ ٢٣١ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٦٦ .

(٨) التخمير ١/ ١٤٣ ، وقوله : «والتحقيق ما مَرَّ . . . » إلى آخر البيت ، لم يَرِدْ في التخمير .

(٩) معنى « تدريس » ـ هنا ـ معنىً مولَّد استعمله بعض المصنفين مثل صدر الأفاضل الخوارزمي ـ كما في هذا النقل عنه ـ ، ومعناه : كلامٌ ظاهري يقال في مجالس التدريس ، لا كلامٌ تحقيقي يثبت في الكتب =

ما مَرَّ[1] ، وعليه[2] قول الأَبِيوَرْدِيِّ :

أعَتْبًا وقد سَيَّرْتُ فيكم مَدَائِحًا كما خَالَطَتْ ماءَ الغمامةِ قَرْقَفُ[3]

صـح[4] : «سار» لازمٌ ومتعدٍّ ، ومنه : سُنَّةٌ سِرْتَها[5] ؛ أيْ : جعلتها سائرةً بين الناس ، ومن قولي أنا مجتمعًا فيه الوجهان :

سَيَّرْتُ فيه وفي عُلاه قوافيًا سَيَّرنَ[6] مُشْئِمةً بِهِنَّ ومُعْرِقَة[7]

=والصحائف ، ونَقَل شِهَابُ الدين الخفاجي أن بعض شراح المفصَّل يقول: التدريسُ خلاف التحقيق، ونقل أنَّ الصدرَ الأوَّل يقولون : كلامٌ مَسْجِدِيٌّ ، لغير المحَقَّق ، وهو بمعنى تدريس ؛ لأن حلَق التدريس في المساجد .

ويؤيِّد ما ذكرناه هنا أن معنى تدريس : خلاف التحقيق قولُ المؤلف بعدَ ذلك : « والتحقيق ما مَرَّ »، وينظر : شفاء الغليل للخفاجي ص ١٧٥ ، ١٧٦،وقصد السبيل للمحبي ١/ ٣٣١ .

(١) يعني : ما تقدَّم من أنَّ « سَيَّرَ » مبالغة في « سار » .

(٢) من هذا الموضع حتى نهاية البيت التالي ليس في (ج) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأَبِيوَرْدِي ـ كما ذكر المؤلف ـ في ديوانه ١/ ٤٣٥ .

و « أَعْتَبًا » : أي : أَتَعْتَبُونَ عَتبًا ، وقَرْقَفُ : الخمر ، سميت بذلك لأن شاربها يقرقِفُ عليها ، أي : يرعد .

وغرض المؤلف من إيراد البيت : التمثيل على مجيء الفعل « سَيَّر » مرادًا به المبالغة .

(٤) الصحاح (سير) ٢/ ٦٩١ .

(٥) هذه العبارة التي أوردها المؤلف وردت في الصحاح جُزْءًا من بيت للهذلي وهو بتمامه :

فلا تجْز عَنْ من سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فأوَّلُ راضٍ سُنَّةً من يسيرُها

(٦) في (ع) : سيرت. . . ، وهو تصحيف .

(٧) « بهن ومعرقة » تكررت في (ج) مرتين خطأ من الناسخ .

والبيت من الكامل ، وقد نسبه المؤلف لنفسه ، وفي حاشية نسخة (ج) بإزاء هذا البيت أثبت مصحِّحُ النسخة بيتين نَبَّهَ على أنهما بعد البيت المذكور ، ونَبَّه على أنهما لا يكتبان في متن الكتاب ، وهذان البيتان :

قافيَّةٌ بينَ القوافي أصبحتْ كالشمسِ ما بينَ الكواكبِ مُشْرِقَة =

وإنما أثبتُّه للتأنيس [1] لا للاحتجاج ، بنحو قول رؤبةَ [2] والعجَّاج [3] ، أو أبي سَعِيْدٍ الحَسَنِ [4] والحجاج [5] .

=فيها الوَلِيُّ يَظَلُّ في خير المنى والخَصْم يَصْلى تَحْتَ حُمَّى محرقَة

ومعنى مُشْيِمَة : متجهة إلى الشام ، ومعرقة : متجهة إلى العراق .

والمؤلف قد مثل بهذا البيت على مجيء « سَيَّر » متعديةً ـ في الشطر الأول ـ ، وعلى مجيئها لازمة ـ في الشطر الثاني ـ .

(١) في الصحاح « أنس » : « . . . والإيناس خلاف الإيحاش ، وكذلك التأنيس » ، ومراد المؤلف هنا : للتمثيل .

(٢) هو أبو محمد رؤبة بن العَجَّاج بن رؤبة البصري التميمي السَّعْدِي ، راجز من المجيدين في الرَّجَز ، كان مقيمًا في بوادي البصرة ، له ديوان رَجَز ، توفي سنة (١٤٥) هـ ، وترجمته في : الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٣٧٦ ، المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٥٤ ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٣ .

(٣) هو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة ، والعجَّاجُ لقبه ، وهو والد رؤبة المتقدِّم ، ولُد في الجاهلية وامتد به العُمُر حتى عَهْد الوليد بن عبد الملك ، له ديوان رجز شَرَحَه الأصمعي ، توفي العَجَّاجُ سنة (٩٦) هـ ، وترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سَلاَّم ٢/ ٧٣٨ ، الشعر والشعراء ص ٣٧٤ ، ومقدمة ديوانه بشرح الأصمعي ص ٣ .

(٤) هو أبو سعيد الحَسَن بن يسار البصري ، تابعي جليل ولد في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، كان فقيهاً وَرِعاً زاهدًا ، توفي سنة (١١٠) هـ ، وتنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ١٥٦ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣ ، شذرات الذهب ١/ ١٣٦ .

(٥) في (ع) : والعجاج . . . ، وهو تحريف .

والحَجَّاج هو : الحَجَّاجُ بن يوسف الثَّقَفِيُّ ، ولد سنة (٤١) هـ ، كان سَفَّاحًا ظَلُومًا جَبَّارًا ، ولاَّه عبد الملك بن مروان إمرةَ العراق ، اشتهر بفصاحته وبلاغته ، توفي سنة (٩٥) هـ ، تنظر ترجمته في : المعارف لابن قتيبة ص ٣٩٥ ، سرح العيون ص ٧٠ ، شذرات الذهب ١/ ١٠٦ .

وقد خصَّ المؤلف الحسن البصري والحَجَّاج ؛ لاشتهارهما بالفصاحة ، فقد زَعم رؤبة وأبو عَمْرو بن العلاء أنهما لم يَرَيا أفصحَ من الحسن والحَجَّاج ، وينظر : البيان والتبيين ٢/ ٣١٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٧٨ .

الإصابةُ فقد أخطأَ[1] ، وتركيبه[2] يَدُلُّ على معنى القَطْع[3] .

شـم : التوقير : التعظيم ، مأخوذٌ من الوَقَار كالترزين من الرَّزَانة ، ومعناه : يفارقون تعظيمَها ، ويمزّقُوْنَ أديمَها ؛ أي : يُخَرِّقون جلدَها ، أي : يذمونَها .

عـق : يقال : مَزَّقَ أديمَه ، ونَحَتَ أَثْلَتَهُ[4] ، ومَضَغَ لحمه ، إذا اغتابه .

شـح[5] : مَضْغُ اللَّحْمِ هُنَا ؛ إما كناية عن الذمِّ ـ كما مَرَّ ـ[6] أو[7] كناية عن الانتفاع ، وأمَّا المثل[8] فيقال في ذمِّ المُحْسِن .

قلت : ومثله قولهم : «يجري بُلَيقٌ ويُذَمُّ»[9] ، وهو اسمُ فَرَسٍ كان يَسْبِق الخيلَ ويُعَابُ ، وهو تصغيرُ «أبلق» على الترخيم[10] .

(١) ينظر ما أورده المؤلف ـ هنا ـ نقلاً عن حاشيته على المفصل في : العين ٤/ ١٨٦ ، تهذيب اللغة ٧/ ١٤٢ ، المخصص ٦/ ٦٥ ، اللسان (خصل) .

(٢) في (ع) : وتركبه . . .

(٣) ذكر ابن فارس في مقاييس اللغة ٢/ ١٨٧ أنَّ الخاءَ والصاد واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على القَطع والقِطعَة من الشيء ، وجعل منه : سَيْفٌ مخْصَلٌ أي : قَطَّاعٌ ، والخَصْلَة من الشعر .

(٤) في (ع) : نحت لثلثه . . . ، تحريف .

وتنظر هذه العبارة في : الألفاظ الكتابية للهمذاني ص ٢٦ ، واللسان (أثل) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٤ ، ٥٥ .

(٦) كما مَرَّ في النقل السابق عن العقارب حيث جعل مَضْغَ اللحم كنايةً عن الغيبة .

(٧) في (ع) : وكناية . . . ، سقطت الألف خطأً من الناسخ .

(٨) يعني المثل المتقدِّم في متن المفصل : « الشعير يؤكلُ ويذم » .

(٩) هذا المثل يقال في ذمِّ المحسن كالمثل المتقدم ، وينظر المثل في : الأمثال لأبي عبيد ص ٢٦٧ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ٤٢٤ ، مجمع الأمثال ٢/ ٤١٤ ، المستقصى ٢/ ٤٠٩ ، اللسان (بلق) .

(١٠) تصغير الترخيم هو : أن تَحْذِفَ كُلَّ الزوائد ثم تصغِّر بعد ذلك نحو : حُمَيْد في : «أحمد» ، ونحو : دُحَيْرِج في « مدحرِج » ، ونحو : حُرَيْث في « حارث » ، وقُعَيْس في «مُقْعَنْسِس» ، وينظر في ذلك : شرح المفصَّل لابن يعيش ٥/ ١٣٧ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٨٣ .

تـخ [1] : قوله : «وأَنَّهم ليسوا . . . » ـ بفتح الهمزة ـ عطفًا على «الاستغناءَ» .

قلت : ويَصِحُّ الكسر ، وهكذا الرواية عن بعض الثقة ، والواو على هذا للحال ، والمعنى : يَدَّعونَ الاستغناءَ وحالُهم هذه ، والجملة مَنصوبة المَحَلِّ [2] .

حـم : شِقُّ الجبل : ناحيته ، أي : يُنْكِرُوْنَ أن يكونوا في جانبٍ منها ، أي : في جانبِها ، يقال : فلانٌ في جانب فلانٍ أي : مَعَهُ .

قلت : وهذا [3] يؤيِّد روايةَ الفَتْح ، وذُكِرَ [4] في الكشاف [5] ما يدلُّ على جوازِ الحركتين .

صـح [6] : «البال : الحال ، يقال : ما بالُكَ» .

قلت : معناه : أيُّ شيءٍ بالُك ، فهو مرفوعٌ بالابتداء ، و «أَيُّ شيءٍ» خبرُه ، وقُدِّمَ لتَضَمُّنِهِ معنى الاستفهام نحو : «أينَ زيدٌ؟» .

تـخ [7] : «رأْسًا» نُصِبَ على الحال ومعناه : منفردًا [8] ، و «الإعرابَ»

(١) التخمير ١/ ١٤٤ .

(٢) في (ج) : للحل . . . ، وهو تحريفٌ .

(٣) يعني : هذا التفسير المتقدم : أن معنى « وأنهم ليسوا في شقٍّ منها » أي : ينكرون أن يكونوا في جانبها ؛ لأن المعنى حينئذ : ويدَّعون الاستغناء عنها ، ويدَّعون عَدَمَ كونِهِمْ في جانبِها .

(٤) من هذا الموضع حتى قوله : « . . . على جواز الحركتين » ليس في (ج) .

(٥) في الكشاف ٢/ ٥٩٤ .

(٦) الصحاح (بول) ٤/ ١٦٤٢ والنقل منه بنصه .

(٧) التخمير ١/ ١٤٤ .

(٨) تابع صاحبَ التخمير في هذا الإعراب صاحبُ عرائسِ المحصَّل ، وخالفه آخرون لأنَّ المعنى لا يَدُلُّ على ما ذكر ، إذ يصبح المعنى : فما بالُهم لا يطلِّقُوْنَ اللغةَ منفردًا والإعرابَ ، وهو معنى غير متَّجهٍ ، والذي يتَّجهُ عليه نصبُ «رأسًا» أن يكونَ منصوبًا على المصدر ، أي : يطلِّقُونَ اللغة والإعراب طلاقًا قاطِعًا للوصلة ، وإما أن يكون منصوبًا على الحال ولكن على معنى : فَهَلَّا تركوا اللغة والإعرابَ=

ـ بالنصب ـ عطفٌ على « اللُّغَةَ » ، أو الواو بمعنى « مَع » .

صح[1] : السبب : الحبل ، وهو أيضًا كلُّ شيءٍ يُتَوَصَّلُ به إلى غيْره، وقَطْع السَّبَبِ مجازٌ عن قطع الوصال بالإعراض والانفصال.

تـخ[2] : انتصابُ «فَيَطْمِسُوا» على أنَّه جوابُ النفي، وأصولُ الفقهِ : مباني المسائلِ الشرعيةِ وأحكامُها ، وأصلُ الشيءِ : ما يُبْتَنَى[3] عليه .

صح[4] : والفقهُ : الفَهْمُ ، يقالُ: هو لا يفقَهُ ولا يَنْقَهُ[5] ، من : فَقِهَ الكلامَ : فَهِمَهُ ، ثم خُصَّ به علمُ الشريعةِ .

حـم : الاستثناءُ من النفي إثباتٌ ومن الإثباتِ نفيٌ[6] ، فلو قالَ : لفلان عَلَيَّ عشرةُ دراهم إلا تسعة إلاَّ ثمانيةَ لَزِمَهُ تسعةٌ ، وطريْقُه أَنْ تجعلَ المُثْبَتَات في يمينك والمنفيَّاتِ في يَسَارِك ثمَّ تطرحُ المنفيَّ من المثبتِ ، فما بقي فهو المطلوب[7] ، قيل: لو قال: لفلانٍ عليَّ عشرةٌ إلا تسعة إلا ثمانية إلى واحدٍ لَزِمَهُ خمسةٌ

=مبتدئين بذلك من أول أمرهم ، وإما أن يكونَ منصوبًا على التمييز ، وينظر في ذلك : غاية المحصَّل للزملكاني ق (٣ أ) ، عرائس المحصَّل ق (٤ ب) ، المحصَّل الكاشف لغوامض المفصل ق (٧) .

(١) الصحاح (سبب) ١/ ١٤٥ .

(٢) التخمير ١/ ١٤٥ .

(٣) في (ع) : ما ينسى عليه . . . ، وهو تصحيف ، وفي (ج) : ما يمتنى عليه . . . تحريف ، وما أثبته تلفيق من بين النسختين .

(٤) الصحاح (فقه) ٦ / ٢٢٤٣ .

(٥) لا ينقه : لا يفهم ، و « ينقه » جيءَ بها ـ هنا ـ إتباعًا لـ « يفقه » ، وهي من الإتباع الذي يكون فيه معنى الثاني عَينِ معنى الأول ، وينظر : الأمالي للقالي ٢/ ٢٠٨ ، اللسان (نقه) ، المزهر ١/ ٤١٨ .

(٦) تنظر هذه القاعدة في : الاستغناء في الاستثناء ص ٤٧٨ ، الكوكب الدري ص ٣٧٤ ، همع الهوامع ٣/ ٢٧٠ .

(٧) انظر نظيرًا لهذه المسألة في : التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٧٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٣، الهمع ٣/ ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

دراهم [1] ، وإن رَفَعْتَ كُلَّها لَزِمَكَ عَشَرَةٌ لوقوع «إلاَّ» وَصْفًا بمعنى «غير» ، وإن رفعتَ بعضَها ونَصَبْتَ البَعْضَ لَزِمَكَ خَمْسَةُ دراهم ، وعلى ذلك فقس .

/ **قلتُ** : وذُكِرَ على طريقةٍ أخرى ، سيأتيك بيانها في بـاب الاستثناء [2] ومسائله ـ إنْ شاء الله تعالى ـ [3] . ١٠/ب

قوله [4] : « وفي الفَرق بين المُعَرَّف والمنكَّر فإنه نَحْوٌ » .

حم : قالوا : إنَّ مَنْ حَلَفَ لا يَتَزَوَّجُ النساءَ فَتَزَوَّجَ واحدةً حَنِثَ ؛ لأَنَّ تَزَوُّجَ جميعِهِنَّ متعذِّرٌ ضرورةً ، فيُحْمَل اليمين على جنس النساء ، ولو حَلَفَ لا يتزوجُ نساءً لا يحنث ما لم يتزوجْ ثلاثًا منهن عَمَلاً بظاهر اللفظ وهو الجَمْع ، وأقلُّه ثلاثة ، والحمل عليه ممكن .

قلت : واعلم أنَّ تنكيرَ الكلمةِ [5] قد يأتي في بليغ الكلام لمبالغةٍ في التقليل كما في نحو قول أبي الطيب :

لو الفَلَكُ الدَّوَّارُ أبغضتَ سعيَه ... لَعَوَّقَهُ شيءٌ عنِ الدَّوَرَانِ [6]

(١) انظر هذه المسألة في : الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) في (ع) : باب الاستباق ، وهو تحريف .

(٣) الطريقة الأخرى التي ذكرها المؤلف في باب الاستثناء هي : أن تَعْهَدَ إلى المستثنى الأخير فتنقصه من الذي قبله فتنظر فيما بقي منه فتنقصه من الذي قبله فلا تزال هكذا إلى أن تنتهيَ إلى المستثنى الأول، ينظَر : المجلد الأول من المقتبس ق (١٠٣أ) .

(٤) في (ع) في قوله

(٥) انظر أغراض التنكير في : مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٩١ ـ ١٩٤ ، التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٦) في (ع) : من الحدثان . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الديوان .

والبيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ في : معجز أحمد ٤/ ١٣٣ من=

وقال تعالى : ﴿ولنبلونّكم بشيءٍ من الخوف والجوع﴾ [1] ، كأنّه قيل : بشيءٍ مُحَقَّرٍ يقع عليه اسم الشيء ، وقد يأتي للتَّفْخيم كقولِهم : « شَرٌّ أهَرَّ ذا ناب » [2] ، ولذلك يحمل التصغيرُ عليهما [3] ـ على ما عُرِف ـ ، وقد يأتي لمبالغة في التكثير [4] أو تعميم الجنس والموضع موضع الإثبات كما قال تعالى : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ ما أحْضَرَتْ﴾ [5] والمراد به كلُّ نَفْسٍ [6] ، قال في الكشاف [7] : هو من عكس كلامهم الذي يقصدون به الإفراط فيما يعكس عنه ، كما قال : ﴿رُبَمَا يَودُّ الذين [8] . . .﴾[9] ومعناه : كَمْ

=قصيدته التي مطلعها :

عَدُوُّكَ مذمومٌ بكلِّ لسانِ ولو كان من أعدائِكَ القَمَرَانِ

ورواية البيت في شروح الديوان التي وقفت عليها : « عن الدوران » .

ومعنى عَوَّقَه : منعه .

(١) سورة البقرة،من الآية (١٥٥) .

(٢) هذا المثل يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر ومخايله ، ومعنى أهَرَّ : حَمَله على الهرير ، وهو صوتٌ دون النباح ، وذاناب : الكلب ، أي : ما أهرَّ ذاناب إلا شَرٌّ ، والنحاة يستشهدون بالمَثَل على مجيءِ النكرةِ مُبْتَدَأً إذا سُبِقَتْ بنفيٍ مقدَّر ، وبعضهم يستشهد به على مجيء النكرة مبتدأً من غير مسوغ ، وذلك إذا أفادت ، وينظر المثل وما قيل فيه في : مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٧٠ ، المستقصى ٢/ ١٣٠ ، الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤ وينظر الآتي ص ٦٦٩ ـ ٦٧٢ .

(٣) عليهما ؛ أي : على التقليل نحو : دُرَيْهِمَاتٌ ، وعلى التفخيم نحو قول لبيد :

وكل أناسٍ سوف تدخل بينَهم دويهيةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

وينظر : شرح الشافية للرضي ١/ ١٩٠ , ١٩١ .

(٤) في (ع) : لمبالغة في التنكير

(٥) سورة التكوير ، آية (١٤) .

(٦) انظر في ذلك : البحر المحيط ١٠/ ٤١٧ .

(٧) الكشاف ٤/ ٧٠٩ .

(٨) « الذين » ليست في (ع) .

(٩) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

وأبلغ[1] ، وتقول لبعض قواد [2] العساكر : كم[3] عندك من الفرسان ؟ فيقول : ربَّ فارسٍ عندي وعنده المَقَانِبُ[4] ، وقصده التمادي في تكثيرِ فُرْسَانِه وتمامه هناك .

قوله : « وفي التعريفين . . . » إلى آخره ، الجنسُ نحو : ﴿الرجالُ قَوَّامُوْنَ على النِّسَاءِ ...﴾ [5] ، ﴿ وأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ...﴾ [6] ، «أَهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ والدِّرْهَمُ» [7] ، والعهد في نحو قوله تعالى ـ حكايةً عن عيسى ـ عليه السلام [8] ـ : ﴿والسَّلَامُ عَلَيَّ ...﴾ [9] هو عهد سلام يحيى في قوله : ﴿وَسَلَامٌ عليه ...﴾ [10] على أحد التفسيرين [11] ، ذكرهُ في الكشاف [12] ، قيل : والفرق بينهما شرعًا أنَّ مَنْ حلف لا

(١) في الكشاف : ومعناه معنى «كم» وأبلغ منه ، يريد بذلك : أن معني «ربَّمَا» في الآية معنى «كم» الخبرية ، إلا أنها أبلغ منها .

(٢) الدال من « قواد » ساقطة من (ع) .

(٣) « كم » ساقطة من (ع) .

(٤) المَقَانِبُ : جمع مِقْنَبٍ ، والمِقْنَبُ من الخيل زهاء ثلاثمائة ، وينظر : العين ٥/ ١٧٨ ، تهذيب اللغة ٩/ ١٩٤ .

(٥) سورة النساء من الآية (٣٤) .

(٦) سورة يوسف من الآية (١٣) .

(٧) هذه العبارة من أقوال النحاة وانظرها في : معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٠ ، الكامل للمبرد ٢/ ٧٩٥ ، الأصول لابن السراج ١/ ١٥٠ ، سر صناعة الإعراب ١/ ١٥ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٧٥ ، التخمير ٤/ ١٦٥ .

(٨) في (ع) : عليه الصلاة . . .

(٩) سورة مريم ، من الآية (٣٣) .

(١٠) سورة مريم ، من الآية (١٥) .

(١١) التفسير الأول هو ما ذكره المؤلف من أنَّ الألفَ واللام للعهد ، والتفسير الثاني : أن الألف واللام للجنس ، والمعنى أن جنس السلام عليَّ خاصَّةً وضدُّه عليكم ، وينظر : الكشاف ٣/ ١٦ ، البحر المحيط ٧/ ٢٥٩ .

(١٢) الكشاف ٣/ ١٦ .

قيل فيه : الله تعالى وَعَدَ عند كلِّ عُسْرٍ / يسرين [1] . ١/١١

قلت [2] : وفي نحوه بيتُ الحماسة [3] :

لكنْ ترى رَجُلاً في إِثْرِهِ رَجُلٌ قد غادرا رَجُلاً بالقاع مُنْجَدِلاً [4]

شم : العَلَم [5] في هذا النوع قولُهم في المَثَل : « أنا في وادٍ وأنت في وادٍ » [6] للمُتَبَايِنَيْنِ في المرادِ، و مما يتراءى [7] لي كالنادر ـ في هذا الفصل ـ قول أبي الطيِّب :

ولو قال هاتوا دِرْهَمًا لم أَجُدْ به على سائل أَعْيَا على الناس دِرْهمُ [8]

(١) وفي معنى ذلك حديث الرسول ـ ﷺ ـ : « لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يسرين » ، وينظر ما قيل في الآيتين في : جامع البيان للطبري ١٥/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ملاك التأويل ٢/ ١١٤٧ ، كشف المعاني لابن جماعه ص ٣٧٧ .

(٢) « قلت » ليست في (ع) .

(٣) الحماسة لأبي تمام ١/ ٣٠٩ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لجابر بن رألانَ السِّنْبِيِّ الطائي في : شعر صيّءٍ وأخبارها ٢/ ٣٦٩ .
ومعنى القاع : المستوي من الأرض . والمنجدل : المصروع .
واستشهد المؤلف بالبيت على أنَّ النَّكِرَة إذا تكرَّرَتْ كانت الأولى غير الثانية ، والشاعر هنا كرر النكرة «رجل» ثلاث مرات ، وكل واحدة غير الأخرى في المعنى ، وينظَر هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦١٠ ، شرح ديوان الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعري ١/ ٣٨٩ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ٨١ .

(٥) العَلَم لُغَةً : ما يُسْتَدَلُّ به ، وينظَر في ذلك : تهذيب اللغة ٢/ ٤١٨ ، واللسان (علم) .

(٦) ورد المثل في : لسان العرب (ودي) .

(٧) في (ع) : يتراي . . . ، بدون همزة .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وينظر : معجز أحمد ٢/ ٤٨ ، والبيت من قصيدته التي مطلعها :
نَرَى عِظَمًا بالصَّدِّ والبين أَعْظَمُ وَنَتَّهِمُ الواشينَ والدمعُ مِنْهُمْ
ورواية البيت في شرح الواحدي ص ١٨٠ : «على أَحَدٍ» بدل « على سائلٍ » .
ومعنى أَعْيَا على الناس : أَعْجَزَهُمْ .

و[1] قوله أيضًا :

إذا كَسَبَ الإِنسانُ من هَنِ عِرْسِهِ فَيالُؤْمَ إنسانٍ ويالُؤْمَ[2] مَكْسَبِ[3]

فاعرفه مُتَأَمِّلاً[4] ، وهذا على مقتضى الضرب الرابع[5] مخالفٌ لمبنى الباب .

وإنْ كان الأولُ نكرةً والثاني معرفة كان الثاني عينَ الأوَّل نحو قوله : ﴿كما[6] أَرْسَلْنا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُوْلاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ ..﴾[7] وكان القياس : فعصاه ، فوضع الظاهرَ موضعَ المضمر مبالغةً في استقباح[8] عصيان ذلك العلج الكذاب .

قلت : ومن هذا الوجه قول الحماسي[9] :

وَنِسْوَتُكُمْ في الرَّوْعِ بادٍ وُجُوْهُها يُخَلْنَ إِمَاءً والإِمَاءُ حَرَائِرُ[10]

(١) الواو ساقطة من (ع) .

(٢) في (ج) : فيالؤم مكسب ...

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في : معجز أحمد ٤/ ١٨٦ من قصيدته التي مطلعها :

لحا اللَّهُ وَرْدَانًا وأُمًّا أَتَتْ به له كَسْبُ خنزيرٍ وخرطومُ ثَعْلَبِ

والهَنُ : كناية عن الفرج ، وعرسه : امرأته .

(٤) «فاعرفه متأملاً» ليست في (ج) .

(٥) يعني الضرب الرابع من أضربِ الاسم المتكرر من حيث التنكير والتعريف ، فالقِسْمَةُ العقلية تقتضي أن يكون لهذين الاسمين أربعة أضرب ، وقد ذكرها المؤلف ، وبيَّنَ حكمَ كل ضرب منها .

(٦) في النسختين : «فأرسلنا . . . » وهو خطأ .

(٧) سورة المزَّمِّل ، من الآيتين (١٥ ، ١٦) .

(٨) في (ع) : مبالغةً لاستقباح . . .

(٩) في حماسة أبي تمام ١/ ١٣٤ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لسبرة بن عمرو الفقعسي ، كما في الحماسة لأبي تمام ١/ ١٣٤ ،وقد استشهد المؤلِّفُ بهذا البيت على أن الاسمَ إذا تكرَّرَ وكان الأول نكرةً والثاني معرفة كان الثاني عين الأول ، وينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٣٧ ، شرح ديوان الحماسة المنسوب للمعري=

أي : وَهُنَّ حرائرُ حَقّاً لا كما يُخَلْنَ .

وإنْ كان الأول معرفةً والثاني نكرةً كان الثاني غيرَ الأول ، فهذا الوجه عكس الوجه الثالث ، وحكمُه على عكسِ حكمه أيضًا ، ومثاله قول المتنبي :

باعِثُ النفسِ على الهول الذي ليس لنفسٍ وقَعَتْ فيه إيابُ[1]

أي : باعثُ نفسه وحامِلُها ، وقوله : «لنفْسٍ» غيرُ نفسه ضرورةً .

قلت : ومدار هذا النحو على أصلٍ واحد وهو : أنَّ الثاني تعريفه باللام لا يكون إلاَّ للعهد ، ومعنى المعهود أن يكون ذِكْرُهُ سابقًا فيكون هو الأول ، وهذا تقرير الكشاف في الآية المتلوَّة[2] ، قال : [3] « . . . فإن قلتَ : لِمَ نكَّرَ الرسولَ ثم عَرَّف؟ قلتُ: لأنه أراد : أرسلنا إلى فرعونَ بعضَ الرسلِ ، فلما أعاده وهو معهودٌ بالذكر أدخله لامَ التعريفِ[4] إشارةً إلى المذكورِ نفسه[5] »، هذه ألفاظه ، قالوا : ومِنْ مِثَالَي[6] الاختصار والتكرار : رجلٌ له أربعُ نسوةٍ مَثَلاً فَطَلَّق إحداهنَّ فقيل له : مَنْ

=١/ ١٦٩ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٢٧ ، شروح سقط الزند ١/ ٥٦ ، الخزانة ٩/ ٥١٠ .

(١) البيت من الرمل ، وهو للمتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في : معجز أحمد ٢/ ١٥٩ من قصيدةٍ مدح بها بدر بن عمار ومطلعها :

إنما بدر بن عمارٍ سحابُ هَطِلٌ فيه ثوابٌ وعِقَابُ

ورواية الشطر الثاني في معجز أحمد ، وفي شرح الواحدي ص ٢٢٤ :

. ما لنفسٍ وقعت فيه إيابُ

وعليها يستقيم وزن البيت ، أما الرواية التي أوردها المؤلف فقد وردت في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١/ ١٣٥ ، والوزن عليها غير مستقيم .

(٢) يعني قولَه تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ . . . ﴾ .

(٣) في الكشاف ٤/ ٦٤١ .

(٤) في (ع) : لام تعريف العهد . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الكشاف .

(٥) في الكشاف : إلى المذكور بعينه .

(٦) في (ع) : ومن مثال . . .

عَنَيْتَ[1] منهن ؟ ، فقال : هنداً ، أي : عَنَيْتُ هِنْدًا فاختصر الكلامَ ، ومثال التكرار أَنْ يقولَ : عَنَيْتُ هنداً ؛ لأنه كَرَّرَ لفظ السائل [2] ، والمعنى في الكلامين واحدٌ ، غير أنه بالتكرار يُسْتَدَلُّ على زيادة التأكيد ، وإلاَّ فلا يَحْسُنُ التكرار لاستغنائه عنه حِيْنَئِذٍ .

ورأيتُ في نُسْخَةِ الطبَّاخي : قوله : و « منْ » التبعيض . . . » فيه وَجْهَانِ : يجوزُ أنْ تُشَدَّدَ النونُ نحو «لَوٌّ» [3] لِصَيْرُوْرَتِهِ [4] اسمًا ، ويجوزُ أن تُخَفَّفَ على وَجْهِ الحكاية .

قولـه : «وفي التطليق بالمصدر . . . » .

حـم ، تـخ [5] : قال [6] لامرأته : أنْتِ طَلاَقٌ [7] ونوى الثلاثَ وقَعَتْ ، وفي «أنتِ طالقٌ» أيَّ شيءٍ نوى من العدد لم يكن عندنا [8] إلا واحدة ، وعند الشافعي [9]

(١) في (ع) : مَن عَيَّنْتَ

(٢) يعني الفعل والفاعل « عَنَيْت » .

(٣) وقد شُدِّدَتْ « لَـوٌّ » حين عُوْمِلَتْ معاملةَ الأسماءِ في قول الشاعر :

أَلاَمُ على لَـوٍّ ولو كنتُ عالمًا بأذنابِ لَـوٍّ لم تفتني أوائلُه

وينظر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٦٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٦٦ .

(٤) في (ع) : يصير وزنه اسما . . . ، وهو تصحيفٌ للكلمة .

(٥) التخمير ١/ ١٤٦ .

(٦) الذي في التخمير : رجلٌ قال لامرأته . . .

(٧) في (ع) : أنت طالق . . .

(٨) أي عند الحَنَفِيَّةِ ؛ لأنَّ صاحبَ التخمير حَنَفِيُّ المذهبِ ، والإسفندريُّ كذلكَ ، ويُنْظَرُ رأيُ أبي حنيفةَ في هذه المسألة في : التمهيد للإسنوي ص ٤٧ ، الكوكب الدرّي ص ٤٣٤ .

(٩) الشافعي هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي ، إمام المذهب الشافعي ، وإليه ينسب ، ولد سنة (١٥٠) هـ ، وتوفي سنة (٢٠٤) هـ بمصر ، من مصنفاته : الأمُّ والأمالي الكبرى ، ترجمته في : تاريخ بغداد ٢/ ٥٦ ، صِفَة الصفوة ٢/ ٢٤٨ ، الديباج المذهَّب ص ٢٢٧ ، حُسْن المحاضرة ١/ ٣٠٣ ، شذرات الذهب ٢/ ٩ .

تقع الثلاث في الفصلين ـ عند النية ـ ، ورُوِيَ ذلك عن أبي يوسف [1] ـ رحمه الله ـ [2] ذكره في الفتاوى الكبرى ؛ لأن اسمَ الفاعل يتضمَّن المصدر .

قوله [3] : «وفي الفرق بين « إنْ » و « أَنْ » . . . إلى آخره ، المكسورة [4] للشرط ، والمفتوحة للتعليل ـ على حذف اللام ـ ، فقولك : إنْ دَخَلْتِ الدار ـ بالكسر ـ تعليقٌ ، و ـ بالفتح ـ تنجيزٌ [5] ، ومعناه : لِأَنْ دخلتِ الدارَ [6] ، أي : لدخولك الدار .

والمسألة جرت بين أبي يوسف والكسائي بحضرة هارون ، وكانت [7] الغلبة للكسائي [8] .

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن سَعْد القاضي ، من أصحاب أبي حنيفة ، تولَّى القضاءَ ببغداد ، له مجالسٌ مع الكسائي وغيرِه ، توفي ببغداد سنة (١٨٢) هـ ، له مصنفاتٌ منها : الجامع والصيد والذبائح ، وله أمالٍ رُوِيَتْ عنه ، وتنظر ترجمته في : الفهرست ص ٢٥٦ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري ص ٩٠ ، تذكرة الحُفَّاظ للذهبي ١/ ٢٩٢ ، تاج التراجم ص ٢٨٢ .

(٢) « رحمه الله » ليست في (ع) .

(٣) في (ع) : وقوله . . . زيدت الواو .

(٤) أي : المكسورة الهمزة .

(٥) في (ع) : فتنحذف معناه . . . ، وهو تحريفٌ ، ومعنى تنجيز : تعجيل ، ينظر : مقاييس اللغة ٥/ ٣٩٣ .

(٦) « الدار » ساقطة من (ع) .

(٧) في (ع) وكان . . .

(٨) مُلَخَّصُ هذه المسألة التي جَرَتْ بين أبي يوسف والكسائي : أنَّ الكسائيَّ سَأَلَ أبا يوسف : ما تقول في رَجُلٍ قال لامرأته : أنت طالقٌ إنْ دَخَلْتِ الدارَ ، فقال أبو يوسف : إنْ دَخَلَتْ فقد طلقت ، فقال الكسائي : خَطَأ ، إذا فُتِحَتْ «أَنْ» فقد وَجَبَ الأمرُ ، وإن كُسِرَتْ فإنه لم يقع ، وتُنظر هذه المسألة في : مجالس العلماء للزجَّاجي ص ٢٥٧ ، الطبقات للزبيدي ص ١٢٧ ، معجم الأدباء ١٣/ ١٧٥ ، ١٧٦ .

وقد عَثَرْتُ في كتاب مكسور [1] على بعضِ حِكَمِ الشِّعْرِ والمعاني قديمِ الخط [2] : أَنَّ الكسائيَّ كَتَبَ إلى محمدِ بن الحسن :

فإنْ تَرْفِقِي يا هندُ فالرِّفْقُ أيمنٌ وإن تَخْرُقِي ياهند / فالخرق أشأمُ ١١/ب

فأنت طلاقٌ ، والطلاق عزيمةٌ ثلاثًا ، ومن يَخْرُق أعقُّ وأظلَمُ [3]

وأَعْجَمَ «ثلاثًا» بالنصبِ والرفع وقال له : ما الذي يُوْجَبُ بالرفع ؟ وما الذي يوجَبُ بالنصب؟ ، ولم يكن ذلك [4] من صناعته ، فقال الكسائيُّ : إنه يُوْجبُ بالنصب ثلاثًا إِذْ نَصْبُهُ على التفسير [5] ، وبالرفع واحدةً إِذْ كانَ على طريقِ الإخبارِ ، والله أعلم .

(١) مكسور : مُؤَلَّف ، وينظر ما تقدَّم ص (١٧٥) .

(٢) وردت الحكاية التي ساقها المؤلف في : مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٣٨ ، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، مغني اللبيب ص ٧٦ ، ٧٧ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٥/ ١٠٤ ، ١٠٥ ، الخزانة ٣/ ٤٦٠ ؛ ٤٦١ .

(٣) البيتان من الطويل ، ولم أعثرُ لهما على نسبَة ، ووردت رواية الأول منهما :

«أَلأَمُ» بدل «أَشْأَمُ» في شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٢ .

كما وردت رواية الثاني : «أليَّة» بدل «عزيمة» في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩ .

و « ومن يجني » » بدل «ومن يخرق» في موضع آخر من الخزانة ٣/ ٤٦١ .

والخُرق : عدم الرفق ، ومع البيتين بيتٌ ثالث ـ في أكثر المصادر ـ وهو :

فبيني بها إنْ كنتِ غيرَ رفيقةٍ وما لامريءٍ بعد الثلاثِ مقدَّمُ

وتُنْظَر الأبيات في : مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٣٨ ، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ١٤٨ ، المغني ص ٧٦ ، ٧٧ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٦٨ ، الخزانة ٣/ ٤٦١ .

وورد الثاني فقط في شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٦ ، والكوكب الدري ص ٤٣٤ .

(٤) في (ج) : ذاك . . .

(٥) التفسير : التمييز وهو مصطلح الكوفيين ، وقد يستعملون مصطلح التمييز أيضًا ، ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، مجالس ثعلب ٢/ ٤٢٥ ، المحلَّى لابن شقير ص ١٥ .

تـــخ[1] : لو قال : أَنْت طالقٌ إذا لم أُطَلِّقْكِ، فكما سكتَ وقع الطلاقُ عند أبي يوسف ومحمد[2] ، ولو قال: أنت طالقٌ إنْ لَمْ أطلِّقْك لا تطلق حتى يموتَ الزوجُ ، ولو قال: كُلَّمَا دخلت الدارَ فأنت طالق فدخلت الدارَ ثلاثًا ، فإنْ وُجِدَت الدخلتان وهي في العِدَّة طلقتَ ثلاثًا ؛ بخلاف «متى» ، وأما الفرقُ بين «إذا» و «متى» فسيجيءُ في مكانه[3] .

قلت : وفي حاشية نسختي منقولَةٌ عن موضع لا أعرفُ[4] قائلَها: قيل : وفي «إذا» خلافٌ حتى قال بعضهم : لا يكونُ الطلاقُ مُعَلَّقًا فيما إذا قال: إذا دخلت الدارَ فأنت طالقٌ[5] ؛ لأنَّه غيرُ مقتضٍ للجزاء ؛ لأنَّ السامعَ عالمٌ بما تدخل عليه كلمةَ «إذا» وشَاكٌّ فيما تدخل عليه «إنْ» ، حتى جازَ : إذا طلعت الشمس فائْتِنِي ، ولم يَصِحَّ : إنْ طلعتْ الشَّمْسُ[6] ، وقيل[7] : يقتضي الجزاء كقوله :

. وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فتَجَمَّلِ[8]

(١) التخمير ١/ ١٤٦ .

(٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وهما صاحبا أبي حنيفة .

(٣) الفرق بينهما أنَّ «إذا» للوقت المعيَّن و «متى» للوقت المبهم ، وقد ذكر ذلك الزمخشري في المفصل ص ١٧٣ في مبحث الظروف ، وجاء كلام المؤلِّف عليه في (المجلد الأول) من المقتبس ق (١٦٥أ).

(٤) في (ع) : لا أعرب . . . ، وهو تحريف .

(٥) ينظر طَرَفٌ من هذه المسألة في : الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ص ٣٥ ، ٣٦ ، والكوكب الدري ص ٢٦٧ .

(٦) « الشمس » ليست في (ع) ، وينظر الفرق الذي أشار إليه المؤلف بين « إذا » و «إنْ» في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٠ ، المقتضب للمبرد ٢/ ٥٥ ، ٥٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢ ، ٨٣ و ٣/ ١٤٩ .

(٧) هذا قول جمهور النحاة إلا أنهم جعلوا الجزمَ بها خاصًّا بضرورة الشِّعْر ، ويُنْظَر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٦١ ، ٦٢ ، الجمل للزجاجي ص ٢١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٠ ، ٢١١ ، الارتشاف ٢/ ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، المغني ص ١٢٧ .

(٨) عجز بيتٍ من الكامل ، وصدره : =

قلت : وهذا يوافق الكتاب[1] حيث قال : «وفي « إذا » معنى المجازاة دون «إذْ» . . . » .

قوله : «فإنَّ ذلك كلَّه من النحو . . . » «كُلَّه» بالنصب تأكيدٌ ، و «مِنَ النَّحْوِ» هو الخبر .

= واسْتَغْنِ ما أغناك رَبُّكَ بالغِنَى

وهو لعَبْدِ قَيْسِ بنِ خِفَاف البُرْجُمِي كما في : المفضليات ص ٣٨٥ والأصمعيات ص ٢٣٠ ، ونسب في : أمالي الشريف المرتضي ١/ ٣٨٣ إلى حارثة بن بدر الغداني ، والصحيح نسبته إلى قيس بن خفَاف ـ كما رُوِيَ ذلك عن أئمة اللغة والرواية ـ ويُرْوَى البيت : «وإذا تكونُ . . . » بدل «وإذا تصبْكَ . . » كما نَقَل السيوطي في شرحه لشواهد المغني ١/ ٢٧٣ ، وعلى ذلك لا شاهدَ في البيت ، ومعنى خَصَاصَة : حاجة وشِدَّة وفقر ، والتجَمُّل : التَّجَلُّد .

والشاهد في البيت : جزم المضارع بـ «إذا» لتضمُّنها معنى الشرط ، وقد قيَّد جمهورُ النحاةِ ذلك بضرورةِ الشِّعْر ، وينظَر البيت في : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٨٢ ، المغني ص ١٢٨ ، شفاء العليل للسلسيلي ١/ ٤٨٠ ، شرح المغني للدماميني ١/ ١٩٨ ، الدرر اللوامع ١/ ١٧٣ .

(١) يعني المفصَّل ص ١٧١ ، والعبارة فيه بنصِّها .

قال ـ رضي الله عنه [1] ـ : « وَهَلاً سَفَّهُوا رَأْيَ محمدِ بنِ الحَسَنِ الشيبانيِّ ـ رحمه الله[2] ـ فيما أودع كتابَ الأَيْمان[3] ؟ ،وما لهم لم يتراطنوا في مجالسِ التدريسِ وحِلَقِ المُنَاظَرَة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جَمَالاً وأُبَّهَةً ؟ ، وهل أَصْبَحَتْ الخاصَّةُ بالعامَّة مُشَبَّهَةً ؟ ، وهل انقلبوا هُزْأَةً للساخرين[4] ، وضُحْكَةً للناظرين؟ ...»

«هَلاً» حرف تَحْرِيْضٍ ، تـخ [5] : سَفَّهَهُ : نَسَبَهُ إلى السَّفَه ، نحو : جَهَّلَهُ[6] ، صح[7] : الرطانة : الكلام بالأعجمية ، وتراطُنُ القوم فيما بينهم ، قيل :

... أصواتُهم كَتراطُنِ الفُرْسِ [8]

ومعناه : ما لَهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بالعَجَمِيَّةِ .

(١) المفصَّل ص ٤ .

(٢) « رحمه الله » ليست في (ع) ، وإنما وردت في (ج) في الجزء الذي أورده الناسخ ، كما وردت كذلك في المفصل .

(٣) كتاب الأيمان هو أحد أقسام كتاب «الجامع الكبير » لمحمد بن الحسن الشيباني .

(٤) في (ع) : للمتأخرين . . . ،وهو تحريف .

(٥) التخمير ١/ ١٤٧ .

(٦) من معاني صيغة «فَعَّلَ» ـ بتضعيف العين ـ نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو : فَسَّقه وجَهَّله ، وينظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٩٤ ، شرح الشافيه لنقرة كار ص ٢٥ .

(٧) الصحاح (رطن) ٥/ ٢١٢٤ .

(٨) عجز بيت من الكامل وصدره :

فَأَثَارَ فارِطُهُم غَطَاطًا جُثَّمًا

والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٩٦ .

والفارط : السابق ، والغطاط : ضربٌ من القطا ، وجُثَّم : مُتَلَبِّدٌ بالأرض ، وينظر البيت في : شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٥ ، اللسان (رطن)

صـح [1] : الحَلْقَةُ ـ بالتسكين [2] : الدِّرْع ، وحَلْقَةُ الباب ، وحَلْقَةُ القوم ، والجمع : حَلَقٌ ـ بفتحتين ـ على غير قياس ، وقال الأصمعيُّ [3] : ـ بالكسر [4] ـ مثل : بَدْرَة [5] وبِدَر ، وقَصْعَة وقِصَع ، وعن أبي عمرو [6] : حَلَقَة ـ بالتحريك ـ في الواحد .

قلت : وقد مَرَّ بي في شرح ابن جني لشعر أبي الطيب في قوله :

..... يَخْبُبْنَ [7] بالحَلَقِ [8] المضاعَفِ والقَنَا [9]

حُكِيَ عن يونس [10] : حَلَقَةٌ ـ بالتحريك ـ ، وقال أبو عمرو [11] : ليس في

(١) الصحاح (حلق) ٤/ ١٤٦٢ .

(٢) : أي : بتسكين اللام .

(٣) ينظر قول الأصمعي هذا في : تهذيب اللغة ٤/ ٦٠ .

(٤) أي بكسر الحاء في الجمع .

(٥) في (ع) : مثل بدر . . . ، سقطت التاء المربوطة .

(٦) المراد به : أبو عمرو بن العلاء ـ كما صرح بذلك الجوهري في هذا الموضع الذي ينقل عنه المؤلف ـ . وقد حكاه عنه يونس بن حبيب .

(٧) في (ع) : يحين . . . ، وهو تحريف .

(٨) في (ع) : بالخلف . . . ، وهو تصحيف .

(٩) عجز بيت من الكامل ، وصدره :

أَقْبَلْتَ تَبْسِمُ والجيادُ عوابسٌ

وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في معجز أحمد ٢/ ١٩٢ من قصيدته التي مطلعها :

الحُبُّ ما مَنَعَ الكلامَ الألسنا وألَذُّ شكوى عاشِقٍ ما أَعْلَنَا

ومعنى يَخْبُبْنَ : من الخبب وهو السير السريع ، والحَلَق المضاعَف : الدروع الكثيرة .

(١٠) حكى ذلك يونس عن أبي عمرو بن العلاء ـ كما مر ـ .

(١١) المراد به أبو عمرو الشيباني ، وليس القول في كتابه الجيم ، وقد ورد في : إصلاح المنطق ص ١٨٣ .

وأبو عمرو هو : إسحاق بن مرار الشيباني ، جاور بني شَيْبَان فَنُسِبَ إليهم ، وهو من أعلم اللغويين الكوفيين وأحْفَظِهِم ، له كتاب الجيم ، وكتاب النوادر وغيرُهُما ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٠) هـ ، =

كلامهم بفتح اللام إلاَّ جمع «حالِق» مثل : كافِر وكَفَرَة ، وهذا يخالف رواية صح[1] .

تخ[2] : الأُبَّهَةُ ـ بضم الهمزة وتشديد الباء المفتوحة ـ : العَظَمة والكِبْر ، وفي حكيمة الشيخ[3] :

وأُبَّهَةُ المُلْكِ العواطِفُ واللُّهى وأَثْنِيَةٌ لا الطَّبْلُ والبوقُ والصَّنْجُ[4]

صح[5] : عن أبي زيد[6] : رَجُلٌ هُزْأَةٌ ـ بالتسكين ـ مَنْ يُهْزَأُ بِهِ ، أي : يُسْخَرُ منه ، وبالتحريك : مَنْ يَهْزَأُ بالنَّاسِ كـ «ضُحْكَة وضُحَكَة» .

=وترجمته في : مراتب النحويين ص ١٤٥ ، تهذيب اللغة ١/ ١٣ ، طبقات الزبيدي ص ١٩٤ ، إنباه الرواة ١/ ٢٥٦ .

(١) انظر ما تقدَّمَ نَقْلاً عن الصحاح .

(٢) التخمير ١/ ١٤٧ .

(٣) يعني الزمخشري .

(٤) البَيت من الطويل ، وهو للزمخشري في ديوانه ق (٣٢ ب) .

ورواية البيت في التخمير :

وأُبَّهَةُ الملك العواطف والَّذِيْ قد اوتِيْتَهُ لا الطبلُ والبوقُ والصَّنْجُ

وما أَثْبَتَهُ المؤلِّفُ يوافق روايةَ الديوان ، وقد أوضح المؤلف معنى الأُبَّهَةِ ، واللُّها : جمع لُهْوَة وهي العَطِيَّة ، وأَثْنِيَة : جمع ثِناء وهو عِقالُ البعير ، والصَّنْجُ : من آلات اللَّهْو تُتَّخَذُ من النحاس .

(٥) الصحاح (هزأ) ١/ ٨٤ .

(٦) في النوادر لأبي زيد ص ٤٠٢ .

وأبو زيد هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، ثقةٌ من كبار اللغويين ، عاش بالبصرة أخذ عنه جَمْعٌ من العلماء منهم سيبويه ، له مُصَنَّفَاتٌ منها : النوادر ، ولغات القرآن ، توفي سنة (٢١٥)هـ بالبصرة ، وترجمته في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٦٨ ، تاريخ بغداد ٩ / ٧٧ ، نزهة الألِبَّاء ص ١٠١ ، بغية الوعاة ١/ ٥٨٢ .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] : « هذا وإنَّ الإعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنةُ عديدُ الحَصَى ، ومن لم يتَّقِ الله في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غيرُ معربٍ ركبَ عَمْيَاءَ ، وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواء، وقال ما هو تَقَوُّلٌ وافتراءٌ وُهراءٌ[2] ، وكلام الله منه بَراءٌ ، وهو المَرقاة المنصوبةُ إلى عِلْمِ البَيَانِ ، المُطْلِعِ على نُكَتِ نَظْمِ القرآنِ، الكافلِ لإبرازِ محاسنه ، الموكَّلِ بإثارةِ معادِنِه ، فالصَّادُّ عنه كالسَّادِّ لطُرُقِ الخَيْرِ كَيْلاَ تُسْلَكَ ، والمريدِ بموارِدِهِ أَنْ تُعَافَ وتُتْرَكَ ...»

تـخ[3] : «هذا» إشارةٌ إلى ما قَرَّرَ من شَرَفِ علم الإعْرابِ سابقًا ، وهو في محل الرفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أي : هذا الذي ذكرتُه على ما ذكرتُه .

شـح[4] : « هذا » أَيْ : خُذْ هذا الذي ذكرتُ ، ثم ابتدأَ في أمر آخر فقال : «وإنَّ الإعرابَ . . .» ، ويجوز «أَنَّ» ـ بالفتح ـ[5] ، أو التقدير : هذا بابٌ ، ثم ابتدأ في بابٍ آخرَ فيه .

تـخ[6] : قوله : « وإنَّ الإعرابَ » جملةٌ في محلِّ النصبِ على الحالِ ، والعاملُ فيها ما في الخبر من معنى الفعل ، وكلمة «هٰذا» إذا وقع[7] مثل هذا الموقع فله عند البلغاء شأنٌ ، ولأبي العلاء :

فهذا وقد[8] كان الشريفُ أبوهُمُ أميرَ المعالي فارسَ النثرِ والنَّظْمِ[9]

(١) المفصَّل ص ٤ .

(٢) في (ع) : وهُزْءًا . . . ، وهو تحريف ، ويدلُّ على هذا التصويب كلام المؤلف في الشرح .

(٣) التخمير ١/ ١٤٧ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٧ .

(٥) فتكون « أنَّ » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ معطوف على مفعولِ «خُذْ» ـ على حسب التقدير السابق ـ فهي في محل نصب .

(٦) التخمير ١/ ١٤٧ .

(٧) في (ج) : إذا وقع في مثل . . . ، وما أثبته من (ع) مطابقٌ لما في التخمير .

(٨) في (ع) : وكان كان . . . ، وهو خطأ من الناسخ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري ـ كما ذكر المؤلِّف ـ ، وهو في : شروح سقط الزند ٣/ ٩٦٥ من قصيدة رثى بها أبا إبراهيم العلوي ، وخاطب بها أولاده . =

وقوله / أيضًا يصف الخيل : ١٢/أ

هذا وكم جَبَلٍ عصاها أَهْلُه فَهَوَتْ عليه مع الطيورِ الحُوَّمِ [١]

قلت : وقوله ـ عَزَّ وعلا ـ : ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ [٢] أوفق للاستشهاد .

قوله [٣] : « أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ العَصَا » [٤] .

حم : لِكَثْرَةِ منافعِ العَصَا تُضْرَبُ مَثَلاً في كلِّ شيءٍ كثيرِ المنافع ، [٥] وذلك لأنها تقطع سواجير [٦] للأسارى وللكلاب ، ثم تقطَّع السواجير أوتادًا ، ثم الأوتاد أَشظَّةً [٧]،فإن جعلوا رأسَ الشِّظَاظ كالفلكة صار للبختيِّ مِهَارًا ، وهو عود أنف

=وقد وردَ البيتُ مرةً أخرى في شروح سقط الزند ١/ ٣٣٤ برواية : «أميرَ المعاني » بدل «أميرَ المعالي» .

(١) البيت من الكامل ، وهو لأبي العلاء المعري ـ كما أشار المؤلف ـ ينظر : شروح سقط الزند ١/ ٣٣٣ ومعنى هَوَتْ عليه : نزلت كما تنزل الطير ، والحوَّم : جمع حائم ، يقال: حام الطيرُ حول الماء وغيرِه يحومُ ، إذا دارَ حولَه .

(٢) سورة « ص » آية (٥٥) .

(٣) في (ج) : وقوله

(٤) هذا المثل يُضْرَبُ في كل شيءٍ كثيرِ المنافع ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وقد اختلفت روايةُ المَثَل في كتب الأمثال واللغة والنحو ، فقد ورد برواية «أبقى من تفاريق العصا » كما في : جمهرة الأمثال ١/ ٢٥٢ ، وورد برواية : « خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيْقِ العَصَا » كما في : التمثيل والمحاضره ص ٢٩٦ ، وذكر أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال أن هذه الرواية هي المشهورة ، وورد برواية «أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ العَصَا » ـ كما ذكر المؤلف هنا ـ وكما في التخمير ١/ ١٤٨ .

ومعنى أجدى : أنفع ، وينظر المثل وقصته وما قيل فيه في : البيان والتبيين ٣/ ٤٩ ، سوائر الأمثال على أفعل للأصفهاني ص ٧٧ ، جمهرة الأمثال للعسكري ١/ ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ثمار القلوب ص ٦٢٧ ، مجمع الأمثال ١/ ٣٧ ، ١١٨ ، المستقصَى ١/ ٢٦ ، حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٢ أ)، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥ ، عرائس المحصل ق (٥ أ)، واللسان (سجر) .

(٥) ينظر هذا المعنى في : البيان والتبيين ٣/ ٤٩ ، سوائر الأمثال على أفعل ص ٧٧ .

(٦) السواجير جمع ساجور ، وهي خَشَبَةٌ تُجْعَلُ في عُنُقِ الكَلْبِ والأسير كما في : عرائس المحصل ق (٥ أ) اللسان (سجر) .

(٧) الأشظة : جمع شظاظ وهو العود الذي يُدْخَل في عروة الجُوالق ، وينظر في ذلك : جمهرة الأمثال ١/ ٢٥٣ .

البعير[1] ، فإن فُرِّقَتْ المهار صارت منه تَوَاد ، وهي خَشَبَاتٌ تُشَدُّ على خلْف[2] الناقة إذا صُرَّتْ ، الواحدة تَوْدِيَةٌ ، وإن كانت العصا قَنَاةً فكُلُّ شقة منها جُلَاهِق[3] ، فإنْ فُرِّقَتْ الشقة صارت سِهَامًا ، وإن فُرِّقَتْ السهام[4] صارتْ حظَاءً جمع حَظْوة - بالفتح - وهي سَهْمٌ صَغِيرٌ قدر ذراع ، ثم الحِظَاءُ مَغَازِل ، وإن فُرِّق المِغْزَلُ شَعَبَ[5] به الشعَّابُ قداحه المصدوعة .

وحُكِيَ أنَّه كان لغَنِيَّةَ الكلابية ولدٌ شاطر[6] فَقُطِعَتْ أُذُنُه فَأَخَذَتْ الأَرْشَ[7] ، ثم أَنْفُه فأَخَذَتْ ، ثم شَفَتَه فأخَذَتْ ، فأنشأت :

أَحْلِفُ بالمروةِ يَوْمًا والصَّفَا إِنَّكَ أَجْدَى من تفاريقِ العَصَا[8]

(١) أي : العود الذي يُدْخَل في أنف البختي كما في : البيان والتبيين ٣/ ٤٩ .

(٢) خلْف الناقة : ضَرْعُها ، ينظر في ذلك : المحكم ٥ / ١٢٤ .

(٣) الجُلَاهِقُ : فارسيٌّ مُعَرَّب معناه : قوس البندق ، ينظر : حاشية ابن برِّي على المعرَّب ص ٦١ .

(٤) « السهام » ليست في (ج) .

(٥) الشعب هو إصلاح الصدْع ، ينظر : الأضداد للسجستاني ص ١٠٨ .

(٦) الشاطِرُ هو : مَنْ أَعْيَا أَهْلَه ومؤدبَه خُبْثًا ، ينظر في ذلك : اللسان والقاموس المحيط (شطر) .

(٧) الأرش : الدية .

(٨) البيتان من الرجز ، وهما لغَنِيَّة الأعرابية من بني كلب - كما ذكر المؤلف - ونُسِبَا لها في : البيان والتبيين ٣/ ٤٩ ، اللسان (فرق) .

ويُرْوَى الأول منهما : « أُقْسِمُ » بدل « أَحْلِفُ » كما في : جمهرة الأمثال ص ٢٥٣ ، ويروى « حَقًّا » بدل « يومًا » كما في : ثمار القلوب ص ٦٢٧ ، وجمهرة الأمثال ص ٢٥٣ ، والمستقصى ص ٢٧ .

ويُرْوَى الثاني : « لَأَنْتَ » بدل « إِنَّكَ » ، ويُرْوَى « أَبْقَى » بدل « أَجْدَى » كما في سوائر الأمثال على أفعل ص ٨٧ .

ويُرْوَى « خَيْرٌ » بدل « أَجْدَى » كما في : البيان والتبيين ٣/ ٤٩ ، وثمار القلوب ص ٦٢٧ ، وينظر البيتان أيضًا في : مجمع الأمثال ١/ ٣٧ ، حاشية المفصل للزمخشري ق (٢ أ)، التخمير ١/ ١٤٩ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٥ .

أَنْضَجْتَه[1] حتى سقط من اللحم [2] .

تخ [3] : البُرَاءُ [4] ـ بضَمِّ الباء [5] ـ مبالغة في «بَريء» ، كـ « عُجَاب » و «كُرَام» في «عَجِيْب » و «كَرِيْم» ، ويُرْوَى بالفتح ، وهو في الأَصل مصدر كـ «ظَمَاء »[6] ، ولذلك لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، ويستوي فيه الواحد والجمع يقال : أنا بَرَاءٌ ، ونحن بَرَاءٌ ، ذكره في الغريبين [7] ، ثم قال في تخ [8] : والرواية هنا بالفتح .

قوله [9] : « وهو المَرقاة » أي : الإعراب ، شح [10] : المَرْقاة : الدَّرَجَةُ ـ بالفتح والكسر [11] ـ على الموضع وعلى الآلة [12] .

= أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٣٦٨ ، فعلت وأفعلت للزجاج ص ٩٨ ، ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي ص ٧٥ .

(١) في (ع) : إذ لأنضجته . . . ، تحريف .

(٢) هكذا في النسختين ، والذي في كتب اللغة : حتى يسقط عن العظم ، وهو الصواب ، ينظر : العين ٤/ ٨٥، فعلت وأفعلت للزجاج ص ٩٨ ، ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي ص ٥٧ .

(٣) التخمير ١/ ١٥٠ .

(٤) في (ع) : البر . . . ، سقطت الألف والهمزة .

(٥) في (ع) : بالضم . . .

(٦) مصدر ظَمِيءَ يظمَأ بمعنى : عَطِشَ ، ينظر في ذلك : تهذيب اللغة ١٤/ ٤٠٣ ، اللسان (ظمأ) .

(٧) في كتاب الغريبين للهروي ١/ ١٥٧ .

(٨) في التخمير ١/ ١٥٠ .

(٩) من هذا الموضع حتى قوله « . . . وعلى الآلة » ورد في (ع) هكذا: «والمرقاة بالفتح والكسر وعلى الآلة . . .»، سقطت عدة كلمات .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٨ .

(١١) أي : بفتح الميم وكسرها .

(١٢) بفتح الميم على الموضع ، وبكسرها على الآلة ـ كما صَرَّحَ به في الإيضاح في شرح المفصَّل ـ وينظر في ذلك : الصحاح (رقى) .

قال صاحب الكتاب [1] : علم / البيان هو : التمييز بين نظمٍ ونَظمٍ فاسده ١٢/ب
وصحيحه وفصيحه وأفْصَحِه ، وعلم المعاني هو : تمييز صحيح المعنى من فاسده ، والتفاوت بين صحيحه وأصَحِّه ، وعلم اللغة هو : المعرفة بأفْرادِ الكَلِمِ وكيفيةِ موضوعاتِها ، وعلم النحو هو : المعرفة بأحوال الكلم ، وكيفية تركيباتها ، وكل واحد منها [2] صَنْعةٌ على حِدَةٍ .

شح [3] : قوله [4] : «المُطْلِعِ» و «الكافلِ» و «الموكَّلِ» مجرورة على أنها صفاتٌ لـ «علم البيان» ، والكافل : الضامن ، والموكَّل : المجعول وكيلاً به ، ونُكَتُ نظم القرآن : المعاني الدقيقة المفهومة منه .

قلت : وفي المغرب [5] : النُّكْتَةُ كالنُّقْطَةِ ، ومنها النُّكْتَةُ [6] من الكلام وهي : الجملةُ المنَقَّحَةُ المحذوفةُ الفضولِ ، وأمَّا قولُهم ـ في جمعها ـ : نُكَاتٌ ـ بالضمِّ ـ [7] فأصله : نُكَتٌ ، ووجهه أن تجعل الألفَ للإشباع كما في «منتزاح» من قوله :

وأَنْتَ من الغوائلِ حين [8] تُرْمَى ... ومن سبِّ الرجالِ بمنتزاحِ [9]

(١) ينظر ما أورده المؤلِّف هنا من تعريف علْمَي البيان والمعاني في : التخمير ١/ ١٥٠ ، ولم أجده في كتب الزمخشري التي اطَّلَعْتُ عليها .

(٢) في (ع) : منهما . . .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨ .

(٤) في (ع) : قول المطلع . . . ، سقطت الهاء .

(٥) المغرب في ترتيب المعْرِب ٢/ ٣٢٥ .

(٦) عبارة « . . . كالنقطة ، ومنها النكتة . . » ساقطة من (ع) .

(٧) بضم النون .

(٨) في (ع) : حتى . . . ، وهو تحريف .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لإبراهيم بن هَرْمة في ديوانه ص ٩٢ .

ووردتْ رواية البيت في الديوان وفي جملة من المصادر «ومن ذم الرجالِ . . .» ومعنى الغوائل : نوازل الدهر . =

أي : بمُنتزَحٍ ، أي : مُبْتَعَد ، [1]أويقال : النِّكات ـ بالكسر ـ [2] قياسًا على نُطفة ونِطاف، وبُقعة وبِقاع ونحوِهما .

صح [3] : الإرادة : المشيئة ، وأصلها واوٌ بدليل : راودَهُ مُرَاوَدَةً ؛ أي : إِرَادَةً .

شم : يقال : أردته وأَرَدْتُ بِهِ بمعنىً .

[4] تـخ [5] : «أن تُعافَ » في محَلِّ النصب على أنه مفعول «مُرِيد» ، وصَحَّ إعمالُه [6] لاعتماده على اللام بمعنى «الذي » نحو : الضارب أباه زيدٌ .

قلت : وهو الصحيح ، وما سُمِعَ بالإرادة في معنى القول [7] ، اللهم [8] إلاَّ إذا قامَ المسبَّبُ مقام السبب ، والباء فيه بمنزلتها في قولك : أَرَدْتُ بِهِ كذا ، وظَنَنْتُ بك خيراً ، إذا جعلته مَحَلَّ الإرادة والظن بمنزلة « في » ظرفًا [9] .

=والشاهد في البيت : إشباع فتحة الزاي حتى تَوَلَّدَتْ منها الألف ، ونظيرُها في ذلك إشباع فتحة الكاف في «نُكَت » فأصبحتْ : «نُكَات » ، وينظر البيت في : المسائل الحلبيات ص ١١٢ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥ ، أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٤ ، أسرار العربية ص ٤٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٨٣ ، التخمير ٢/ ٣٩٨ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٣٢ .

(١) في (ح) : ويقال

(٢) أي : بكسر النون .

(٣) الصحاح (رود) ٢/ ٤٧٨ .

(٤) الذي في (ع) : قلت : تخ . . .

(٥) التخمير ١/ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٦) يعني صح إعمال اسم الفاعل «مُرِيْد » ، واسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إذا وقع صلةً لـ «أل » استوى هو والذي بمعنى المضارع في استحقاق العمل ، ينظر : شرح التسْهيل لابن مالك ٣/ ٧٥ .

(٧) ظاهر هذا التعبير أنَّه لم يسمع بالإرادة مستعملةً استعمال القول ، وعلى ذلك فـ «ما» نافية .

(٨) «اللهم » ليست في (ع) .

(٩) من معاني الباء الظرفية ، وعلامة ذلك أنْ يحسن في موضعها « في » نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ أي : في بدر ، واستعمالها بمعنى «في » كثيرٌ في الكلام ، وينظر في ذلك : الأزهية للهروي ص ٢٨٦ ، =

صح [1] : عاف الرَّجُلُ الطعام أو الشرابَ يعافه عيافةً ؛ أي : كَرِهَهُ فلم يَتَنَاوَلْهُ ولم يَشْرَبْهُ فهو عائفٌ ، والعَيُوفُ من الإبِل الذي يَشَمُّ الماءَ فيدعه وهو عَطْشَانٌ.

ذُكِرَ [2] لي على لسان بعض طلبة الفضل أنَّ في ترتيب هاتين الجملتين ، أعني : «كالسَّادِّ . . .» و « المريد . . . » بما يتعلق بهما نَحْوَ [3] اعتراض ؛ وذلك لأنَّ مِنْ حقِّ بَلِيْغِ الكَلَام أنْ يُتَرَقَّى فيه من الأدنى إلى الأعلى على التدريج فيما يُقْصَدُ فيه ، كمن أصابَتْهُ عِزَّةٌ [4] الماءِ في قَفْرٍ فَقُلْتَ فيه : كاد أنْ يَلْقَى شِدَّةً ويموتَ عَطَشًا ، ولو عَكَسْتَ كُنْتَ كاللاغي [5] في ذكرِ الوصف المتأخِّر ، إذ المتقدِّمُ أكملُ وأعمُّ وأشملُ ، فَقُلْتُ: هذا كالواردِ على طريقة : «الرَّحْمٰن الرحيم » [6] ، أو يقال : الواو لا تقبَلُ هذا

=جواهر الأدب للإربلي ص ٤٦ ، الجنى الداني ص ٤٠ .

(١) الصحاح (عيف) ٤/ ١٤٠٨ .

(٢) قوله «ذكرلي . . .» حتى « . . . طلبة الفضل » ليس في (ج) .

(٣) نحو اعتراض ؛ أي : مِثْلَ اعتراض .

(٤) عِزَّة ؛ أي : قلَّة .

(٥) اللاغي : المتكلم بالمطَّرَحِ من القولِ ، والساقطِ وما لا يعتد به ولا يحصل منه فائدة ، وينظر : اللسان (لغا) .

(٦) « الرحمن » أعم من « الرحيم »من وجهين :

الأول : أنه يقال : رحمٰن الدنيا والآخرة ، ويقال : رحيم الآخرة فقط .

الثاني : أن « الرحمٰن » اسمٌ عامٌّ في جميع أنواع الرحمة ، أما « الرحيم » فهو في جهة المؤمنين فقط كما قال تعالى : ﴿ وكَانَ بِالمؤمنينَ رَحِيْمًا ﴾ ، ومن هُنا كان في « الرحمٰن » من المبالغة ما ليس في « الرحيم» ، وقد أجاب الزمخشري عن الإشكال الناتج عن تقديم ما هو أبلغ وأعم في قوله تعالى:﴿ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ﴾ بقوله : « . . . فإن قُلْتَ : فَلِمَ قُدِّم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه ، والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم : فلانٌ عالم نحرير ، وشجاع باسل ، وجوادٌ فياض ؟ قُلْتُ : لَمَّا قَالَ «الرحمٰن» فتناول جلائلَ النِّعَمِ وعظائمَهَا وأصولَها أردفه «الرَّحِيْم» كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها =

الشَّفَقُ لبَقيَّة ضَوْء الشمس أو حُمْرَةِ غروبِها ؛ لأنه وقتُ رِقَّةِ حالها بعد القوَّة ، والأشياع : الأتباع .

قلت : يحتمل أن يكون جمعَ شِيْعَة «فِعْلة» كـ[1] «فرْقة» لطائفة شاعت ، أي : تَبِعَتْ ـ على ما ذُكرَ في الكشاف[2] ـ جَمعًا واردًا على غير قياسٍ[3] ، كما في مواضع ، أو جمع «شَيْع» مُخَفَّف «شَيِّع» كقَيْل[4] وأقيال ، ومنه : شَيْعُ الأسد لولده[5] ؛ لأنَّه يتبعه ، وأمَّا الأشياع بمعنى الأشباه فلأَنَّ شِبْهَ الشيءِ منجذبٌ إليه ، / فهو كأنَّه يَتْبَعُه . ١/١٣أ

والحَفَدَةُ : الخَدَم ، جمع «حافِد» ، كـ«طَلَبَة» و«فَسَقَة» جَمْعَي «طالب» و«فاسِق» ، من حَفْد البعير والظَّليم[6] ، وهو تَدَارُكُ سَيْرِهِما[7] ؛ لأنَّ الأعوان والخدم يتسارعون في الخدمة .

وفي المُغْرب[8] : عن أبي زيد[9] : الأَدَبُ اسمٌ يَقَعُ على كلِّ رياضَة محمودةٍ يَتَخَرَّجُ بها الإنسان في فضيلة من الفضائل ، قال الشيخ ـ رحمه الله ـ[10] : والأدبُ

=يدلُّ على رقَّة في الشيء ، وينظر : مقاييس اللغة ٣/ ١٩٧ .

(١) في (ع) : لفرقه

(٢) الكشاف ٣/ ٣٤ .

(٣) لأنّ القياس في «فعْلَة» أن تُجْمَع على «فعَل» نحو : فرْقَة وفرَق ، وكِسْرَة وكِسَر ، فَجَمْعُه على «أفعال» جاء على غير القياس ، يُنْظَر : شرح الشافية للرضي ٢/ ١٠٣ .

(٤) القَيْلُ : الملك من ملوك حِمْيَر ، ويُجْمَعُ على «أقيال» ، وأصل «قَيْل» «قَيِّل» مثل «سيِّد» فخفِّف ، وينظر في ذلك : إصلاح المنطق ص ١٠ ، ١١ ، وتهذيب اللغة ٩ / ٣٠٢ .

(٥) في (ع) : لوبره . . . ، وهو تحريفٌ .

(٦) في (ع) : والظلم . . . ، والظليمُ هو : ذكر النعام ، وينظر : العين ٨ / ١٦٣ .

(٧) ومن هذا المعنى ما جاء في الدعاء : «وإليكَ نَسْعَى ونَحْفِد» أي : نُسْرِعُ ، وينظر : الصحاح (حفد) .

(٨) المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٣٣ .

(٩) لم أجد قول أبي زيد هذا في النوادر ، وينظر في : المصباح المنير ص ٩ .

(١٠) يعني الزمخشري ، وقوله هذا في الفائق ١/ ٣١ .

ـ في الأصل ـ الدعاء إلى الطعام ، ومنه المَأْدبَة كالمدعاة ، ومن ذلك : الأديبُ ؛ لدعائه الناسَ إلى المحامد ، كذا ذكره الأزهريُّ[1] .

قلت : ثم غلب استعماله على علْمَي اللغة والإعراب وما يتَّصل بهما ، كالفقْه والكلام في اختصاصِهما بالنوعين المعروفَين من العِلْم بعد شيوعهما في بابيهما من الفهم[2] والتكليم .

واللام في «لإنشاء كتاب» متعلِّقٌ بـ«ندبني» ، والإنشاء : الاختراع ، والترتيبُ : وضع كل شيءٍ في رتبته ، أي : منزلته .

شح[3] : والشيخ بدا[4] ـ فيما ذَكَرَ ـ تصريحٌ منه بافتقارِ الناسِ قبل كتابِه إلى تَعَلُّمِ العربية بكتابٍ صالحٍ للتعليم .

قوله : « فأنشأتُ » معناه : فكان ما تقدَّمَ سببًا للإنشاء[5] .

صح[6] : « السَّجْلُ مُذَكَّرٌ وهو الدَّلْوُ إذا كان فيه ماءٌ قَلَّ أو كثرَ ، ولا يقال لها وهي فارغة : سَجْلٌ ولا ذَنُوب[7] . . » .

تخ[8] : فإنْ سألتَ : كيف يَمْلأُ سِجالَهم والسَّجْلُ مافيه ماء؟ ، أجَبْتُ : هذا

(١) في تهذيب اللغة ١٤ / ٢٠٩ .

(٢) في (ع) : من العميم . . . ، وهو تحريف .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٩ .

(٤) «بدا» ليست في (ع) .

(٥) هذه الفقرة من ضمن نقله عن الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٦) الصحاح (سجل) ٥/ ١٧٢٥ والنقل منه بنصِّه .

(٧) الذَّنُوب : الدلو الملأى ماءً ، أو التي فيها ماءٌ قريبٌ من الملء ، والذَّنُوب تُذكَّرُ وتؤنث ، ينظر في ذلك : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٦١ ، الصحاح (ذنب) .

(٨) التخمير ١/ ١٥٢ .

على الصفة المشارفة [1] نحو : «مَنْ قَتَلَ قَتِيْلاً . . .» [2] و ﴿ . . . أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْراً . . ﴾ [3] .

قلت : كَأَنَّ هذا السؤال مع جوابه مُسْتَغْنىً عنهما ، والتأويل غيرُ متوجِّه بعد أَنْ عُلِمَ أنَّ السَّجْلَ يُسْتَعْمَلُ في غيرِ المليء أيضًا ، على ما أَطْلَقَ الجوهري [4] ، اللهمَّ إلاَّ [5] إذا كانت رواية صاحب تـخ أنها المَلْأَى لا غير ، كما هو الواقع في بعض النُّسَخِ اللغوية [6] .

صح [7] : التَّرْجَمَه : التفسير [8] والبيان بلسانٍ آخر ومنه : التَّرْجَمَان .

(١) الصفة المشارفة هي التي يُنَزَّلُ فيها المقبل على الأمر المشارف له منزلةَ الشارع فيه،وينظر في ذلك : الكشاف ٤/ ٥٥٢ .

(٢) المذكور هنا وَرَدَ جُزْءًا من عدة أحاديث من أَصَحِّها قول الرسول ـ ﷺ ـ : « من قتل قتيلاً له عليه بَيِّنَةٌ فله سَلَبُه . . . » من حديث طويل رواه أبو قَتَادَةَ ، وهذا الحديث متفقٌ عليه فقد أخرَجه البخاري في صحيحه ـ كتاب فرض الخمس ـ باب من لم يُخَمِّسْ الأسلاب ، ومن قتل قتيلاً فله سَلَبُه من غير أن يخمِّس ، وحكم الإمام فيه ـ ينظر فتح الباري ٦ / ٢٨٤ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٣٧٠ ـ كتاب الجهاد ـ باب استحقاق القاتل سلب القتيل ـ .

وانظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٢/ ٢٠٥ .

واستشهد المؤلف بالحديث على الصفة المشارفة حيث نُزِّل المقبل على القتل منزلة القتيل ، واستشْهَدَ به على القضية نفسها الزمخشريُّ في الكشاف ١/ ٣٥ و ٤/ ٥٥٢ ، وأبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٥٣٤ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٣٦) .

(٤) انظر : النقل المتقدم عن الصحاح .

(٥) « إلا » ساقطة من (ع) .

(٦) ممن ذكر أنها الملأَى لا غير ابن السكيت وابن سيده ، ينظر : إصلاح المنطق ص ٣٦١ ، المحكم ٧/ ١٤٩ .

(٧) الصحاح (رجم) ٥/ ١٩٢٨ .

(٨) في (ع) : التفاسير . . .

قوله : «أربعةَ أقسامٍ» تـخ [1] : منصوبٌ على المصدر [2] نحو : ضربته أربَعَ ضربات.

قلت : ونظيره قوله تعالى : ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِم أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ..﴾ [3] على أحد التفسيرين [4] ـ على قراءة النصب [5] ـ لوقوعه موقع المصدر ، ذكر هذه الفائدة في الكشاف [6] .

حم : وفي نُسْخَةِ رَضِيِّ الأئمة الطَّبَّاخي : القسم الأوَّل فيما يختصُّ الأسماء، هكذا إلى آخر الأقسام .

تخ [7] : قوله « في المُشْتَرَكِ » أي : في المُشْتَرَكِ فيه ، ونحوه في شعره [8] أيضًا :

أضحى نوالُك بين الخَلْقِ مُشْتَرَكًا ... لَكنَّ عزَّك عزٌّ غيرُ مُشْتَرَكِ [9]

(١) التخمير ١/ ١٥٢ .

(٢) يعني لفظ «أربعةَ» ، وليس منصوبًا على المصدر أَصَالةً ، وإنما على أنه نائبٌ عن المصدر ؛ لأنَّ مما ينوب عن المصدر ـ عند حذفه ـ العددُ ، فالتقدير : مقسومًا أقسامًا أربعة . . . ، وينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٠٠ ، أوضح المسالك ٢/ ٢١٣ .

(٣) سورة النور ، من الآية (٦) .

(٤) التفسير الأول على قراءة الرفع ـ كما سيأتي ـ ، والتفسير الثاني ـ على قراءة النصب ـ كما ذكر المؤلف .

(٥) قرأ الآية بنصب «أربَعَ» ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه ، على أنها منصوبةٌ انتصابَ المصادر ، والعامل فيها «فشهادةُ . . .» ، وقرأ باقي القراء بالرفع على أنها خبر «شهادةُ» والمعنى : فشهادة أحدهم التي تدرأ حَدَّ القاذف أربعٌ ، وينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، النشر ٢/ ٣٣٠ ، حُجَّة القراءات لابن زنجلة ص ٤٩٥ ، المحرر الوجيز لابن عطية ١١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٦) الكشاف ٣/ ٢١٦ .

(٧) التخمير ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٨) يعني في شعر الزمخشري .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للزمخشري في ديوانه ق (١٦١ ب) .
والمراد بالنوال : العطاء والهبة .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] : «وصنَّفتُ كُلاًّ مِنْ هذه الأقسام تصْنِيفًا ، وفَصَّلْتُ كلَّ صِنفٍ منها تفَصيلاً حتى رَجَع كلُّ شيءٍ في[2] نصابِه ، واستقرَّ في مركَزِه، ولم أدَّخرْ فيما جَمَعْتُ فيه من الفوائِد المتكاثرةِ ، ونَظَمْتُ فيه [3] من الفرائدِ المتناثرةِ ، مع الإيجاز غيرِ المُخِلِّ، والتلْخيصِ غيرِ المُمِلِّ ، مناصحةً لمقتبسيه ، أرجو أنْ أجتنيَ منها ثمرتَيْ دُعَاءٍ يُسْتَجَابُ وثناءٍ يُسْتَطَابُ ، واللهُ ـ عزَّ سلطانه ـ وليُّ المعونةِ على كلِّ خيرٍ والتأييدِ ، والمليُّ بالتوفيق فيه والتسْديدِ[4]...» .

تـخ [5] : النِّصابُ والمنْصِبُ : الأصْلُ ، واشتقاقه من «نَصَبْتَه» إذا أقمْتَه .

صح [6] : «مركزُ الدائرة : وَسَطُها ، ومَرْكزُ الرَّجُل : موضعُه» ، وهو المرادُ هُنا .

صح [7] : الفريد [8] : الدُّرُّ إذا نُظِمَ وفُصِّل بغيره ، وفرائد الدُّر : كبارُها ، وأفرادُ النجوم : الدَّراري في آفاق السماءَ [9] .

صح [10] : « أخَلَّ الرجل بمركزه ؛ أي : تركه » ، والتلخيص : التبيين والتهذيب .

(١) المفصل ص ٥ .

(٢) في المفصل : إلى نصابه ، وما أثْبَتَه المؤلف ورد في شروح المفصل التي وقفت عليها .

(٣) « فيه » ليست في المفصل .

(٤) في (ع) : والتشديد . . . ، وهو تصحيف .

(٥) التخمير ١/ ١٥٣ .

(٦) الصحاح (ركز) ٣/ ٨٨٠ والنقل منه بنصه .

(٧) الصحاح (فرد) ٢/ ٥١٨ .

(٨) في (ج) : الفريدة . . .

(٩) في اللسان (فرد) : سُمِّيَتْ بذلك لِتَنَحِّيها وانفرادها من سائر النجوم .

(١٠) الصحاح (خلل) ٤/ ١٦٧٩ ، و (لخص) ٧/ ١٠٥٥ ، وما يختص بمادة (خلل) منقولٌ بنصِّه .

قوله : « غير المُخلِّ » ، شح [1] : مَعَ قِصَرِه ؛ لأنه لا يكاد يَنْفَكُّ عنه ، وغير المُمِلِّ بطولِه ؛ لأنه أيضًا لا يكاد يَنْفَكُّ عنه [2] .

تخ [3] : اشتقاق المَلاَل من المَلَّة وهي : الرَّمادُ الحارُّ ؛ لأَنَّ مَنْ مَلَّ شيئًا حَمِيَ قَلْبُه .

صح [4] : اقْتَبَسَ نارًا وعِلْمًا : استفاد ، ، وقيل [5] : أَقبَسَهُ [6] عِلْمًا وقَبَسَهُ نارًا ، وقيل [7] : اللغتان فيهما مَعًا .

و « مُنَاصَحَةً » منصوبٌ بـ « لَمْ أدَّخِرْ » على أنَّه مفعولٌ به ، وليس على حَدِّ اللاَّم [8] ، كما يُصَحَّحُ في بعض النسخ ، وعليه لفظ المصباح [9] في ديباجته .

تخ [10] : المناصحة والنصيحة لا يراد بهما / في مثل هذا المقام الموعِظَة ، بل يُرَادُ ١٣/ب

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٥٩ .

(٢) يريد أنَّ الإخلال لا يكاد ينفك عن القصر ، وأنَّ الملال لا يكاد ينفك عن الطول .

(٣) التخمير ١/ ١٥٣ .

(٤) الصحاح (قبس) ٣/ ٩٦٠ .

(٥) الذين فَرَّقوا بين لُغَتَيِ « فَعَل » و « أَفْعَلَ » هنا هم : اليزيدي وأبو زيد الأنصاري وثعلب وابن الأعرابي ، وينظر : إصلاح المنطق ٢٤٤ ، تهذيب اللغة ٨/ ٤١٩ ، التلويح في شرح الفصيح للهروي ص ٢١ اللسان (قبس) .

(٦) في (ع) : اقتبسته . . . ، زيدت التاء خطأً .

(٧) هذا القول قال به الكسائي وتابعه فيه الزجاج ، ينظر ذلك في : فعلت وأفعلت للزجاج ص ٧٧ ، تهذيب اللغة ٨ / ٤١٩ ، اللسان (قبس) .

(٨) أي : ليس مفعولاً له ، وممن أجاز أن يكون مفعولاً له صاحب عرائس المحصَّل ، ينظر : عرائس المحصَّل ق (٥ ب) .

(٩) المصباح للمطرِّزي ص ٣٥ وعبارته فيه « . . . غيرَ مُدَّخِرٍ فضلَ النصيحه . . . » .

(١٠) التخمير ١/ ١٥٣ .

إتقانُ العمل ، ومنه : نَصَحَ الخياطُ الثوبَ إذا أنْعَم خياطته ، ونَصَحَتِ الإبلُ الشُّرْبَ : صدقَتْهُ[1] .

صـح[2] : [3]والتوبـة النصوح مـن « نَصَحَ الثوبَ » اعتبـاراً بقوله ـ عليـه السلام[4] ـ : « من اغتاب خَرَق[5] ، ومن استغْفَرَ رَفَأَ »[6] ، وكل شيءٍ خَلُص فقد نصح ، ومنه : ناصح الجيب[7] : نقيُّ القلب .

قال ـ رضي الله عنه ـ[8] : الدعاء هو الثمرة ، وكذا الثناء ، والإضافة للبيان ، كـ «عَشَرَة دَرَاهم » و «مَنَواسَمْنٍ » .

قوله : « على كلِّ خَيْرٍ والتأييد » .

حـم : لمـا دخل « كلّ » على «خيـر » استغـرق الجنـس ـ كمـا لـو دخـل عليـه

(١) بمعنى : شَرِبَتْ حتى تَرْوى ، ويُنظر هذان المعنيان في : المحيط في اللغة ٣/ ١٨٤ ، مقـاييس اللغة ٥/ ٤٣٥ ، اللسان (صدق) .

(٢) الصحاح (نصح) ١/ ٤١١ .

(٣) الواو ليست في (ع) .

(٤) « السلام » ساقطه من (ع) .

(٥) في (ع) : خرب . . . ، وهو تحريف .

(٦) هكذا أورد الجوهري هذه العبارة على أنها حديث نبوي ، وتابعه صاحب اللسان في مادة (نصح) ، ولم أجدها في كتب الحديث والأثر ، وإنما وردت في كتب الأمثال على أنها مثلٌ يضربُ في الأمر بالاعتذار والتَّنصُّل ، وربما رُوِيَتْ «رَقَعَ» بدل «رَفَأَ» ، ورفأ بمعنى : رقع ، ينظر هذا المثل وما قيل فيه في : الأمثال لأبي عبيد ص ٤٠ ، مجمع الأمثال ٢/ ٢٩٧ ، المستقصى ٢/ ٣٥٣ .

(٧) الجيب : القلب ، ومعنى هذه العبارة : صافي القلب ، وهي عبارة مأخوذة من قول محمد بن حازم الباهلي :

رُبَّ غريبٍ ناصح الجيب وابن أبٍ متَّهَم الغيبِ

وينظر : ديوان الباهلي ص ٣٠ ، وأساس البلاغة ص ٦٣٥ .

(٨) لم أجد هذا القول في النسخة التي بين يَدَيَّ من حاشية المفصل للزمخشري .

اللام [1] ـ ، فصار كأنه قال : على الخير والتأييد .

صح [2] : « المَلِيُّ أصله الهمز من «مَلُؤَ الرَّجُل» صار مليئًا، أي : ثِقَةً فهو غَنِيٌّ مليءٌ بيِّنُ الملاءِ والملاءة ممدودان .

قلت : وأُرِيْدَ هنا : القادِرُ القوي ، وعليه بيت الأبِيْوَرْدِي [3] :

وأنا المليء بما يكُفُّ جِمَاحَهُ ... وَيَرُدُّ غَرْبَ العَضْب وهو مُثَلَّمُ [4]

قوله : « بالتوفيق فيه » في بعض النُّسَخ باللام [5] ، والأوَّلُ هو السماع ، ويؤيده قول صاحب الكتاب [6] : يقال : وفَّقَه فيه وله ، و « فيه » أولى ؛ لئلاَّ يلتبس المُوَفَّقُ بالموفِّقِ له ، من قِبَل أنَّ اللاَّم يجوزُ إِدْخَالُه على كلِّ مصدر [7] .

شح [8] : الضمير في « فيه » للكتاب في «فأنشأتُ هذا الكتابَ» ، أو للطالب لتَقَدُّمِ ما يَدُلُّ عليه ، أو لـ «كلِّ خير» [9] ، والله أعلم .

(١) يعني الألف واللام الدالة على استغراق الجنس ، وقد درج المؤلف على هذا التعبير كثيراً .

(٢) الصحاح (ملأ) ١/ ٧٣ .

(٣) عبارة « وعليه بيت الأبيوردي » ساقطة من (ج) .

(٤) في (ع) : وهو مسلم . . . ، وذلك تحريف .

وهذا البيت من الكامل ، وهو للأبيوردي ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في ديوانه ١/ ١٧٧ ، من قصيدة له في مدح بعض أصدقائه ، وفي ذمّ الزمان وأهله .

ورواية البيت في الديوان : « ويرد غَرْبَ الجهل . . . » .

والغربُ : الحدَّة ، والعَضْب : السيف .

(٥) يعني باللام بدل « في » .

(٦) قول الزمخشري هذا في أساس البلاغة له ص ٦٨٤ .

(٧) يعني بذلك المفعول له نحو : ضربته تأديبًا ، أي : للتأديب ، فَيَجِبُ جَرُّه باللام إذا فَقَدَ شَرْطًا من شروطه نحو : جئتك لإكرامك الزائر ، ويجوز جره باللام إذا استوفى الشروط ، وينظر : المفصَّل ص ٦٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧١ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩ ، والذي فيه : «والهاء في « له » . . . » .

(٩) عبارة « أو لكل خير » ليست في (ج) .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

«فصلٌ في معنى الكَلِمَةِ والكلام

الكَلِمَةُ: هي اللفظة الدالة على معنى مفردٍ بالوضع ، وهي جِنسٌ تحتَه ثلاثة أنواعٍ: الاسم ، والفعل ، والحرف ، والكلام : هو المُرَكَّبُ من كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يَتَأَتَّى إلاَّ في اسمين ، كقولِكَ : زيدٌ أخوك ، وبشرٌ صاحبُك ، أو في فعلٍ واسمٍ ، كقولِكَ : ضَرَبَ زيدٌ ، وانْطَلَق عَمْرو[2] ، وتُسَمَّى الجملة».

في مفتاح العلوم [3] للشيخ الإمام العَلاَّمة سراج الدين السكاكي الخوارزمي : علم النحو [4] : «أن تَنْحُوَ معرفة كيفية التركيب فيما بين الكَلِم ؛ لتأدية أصل المعنى مُطْلَقًا ، بمقاييسَ مستنبطة [5] من استقراءِ كلام العرب، وقوانينَ مبنية عليها ؛ لِيُحْتَرَزَ بها عن الخَطَأ في التركيب من حيث تلك [6] الكيفية » ، قال : « وأعني بكيفية التركيب تقديمَ بعضِ الكَلِم على بَعْض ، ورعاية ما يكون من الهيئات إذْ ذاك ، وبالكلم نوعيها : المفردة ، وما هو في حكمها » [7] .

قلت : وقد مَرَّ للشيخ ـ رحمه الله ـ كلامٌ فيه في حواشي [8] الخطبة[9] قريبٌ من

(١) المفصَّل ص ٦ .

(٢) في المفصَّل : وانطلق بكرٌ ، وهي كذلك في بعض الشروح .

(٣) مفتاح العلوم ص ٧٥ ، والنقل منه بنصِّه .

(٤) انظر جملةً من التعريفات التي عُرِّفَ بها علم النحو في : الاقتراح للسيوطي ص ٢٩ ـ ٣١ ، شرح الحدود للفاكهي ص ٥٢ ـ ٥٤ .

(٥) في (ع) : مستبطة . . . ، سقطت النون .

(٦) في (ع) : ملك الكيفية . . . ، وهو تحريف .

(٧) يعني بما هو في حكم الكلمة المفردة المركَّبات الإضافية والإسنادية والمزجيَّة .

(٨) في (ج) في حواشي أثناء الخطبة . . . ، وقد أَسْقَطْتُ كلمة « أثناء » .

(٩) انظر ما تقدم في شرح الخطبة ص ٢٥٣ .

نحو هذا معنىً ، وإنما اسْتَمَرَّتْ العادةُ في كُتُبِهِمْ في تَقْدِمَةِ قسمِ النحو على قسم الصرف، وإن كانت عامة [1] تَعَلُّقَاتِهِ في أَوَاخِرِ الكَلِمِ ، وتَعَلُّقات الصرف كالمتساوية الأقدام في الأوائلِ والأوساطِ [2] والأواخرِ منها، مَن قِبَلِ أنَّ النحوَ أغْلَبُ وأكثَرُ وُقُوعًا في الكلام ، فكانت الحاجة إليه أَمَسَّ ، فكان [3] أَهَمَّ ، وتقديم الأهم هو القياس الحُكْمِيُّ فاعرفه .

قلت : للناس في سببِ وضع علم [4] النحو اختلافٌ كثير [5] ، مع اتفاقهم [6] على أنَّ أوَّلَ مأخوذ عنه أبو الأسْوَد الدُّؤليُّ صاحبُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وهو ـ رحمه الله ـ أخذه عنه ـ كرَّمَ الله وَجْهَهُ ـ [7] .

ثم [8] اعلم أَنَّ الأَئِمَّةَ المُتْقِنَةَ المُنْصِفَةَ المُحَقِّقَةَ ذكروا في كتبهم [9] : أنَّ أولى ما

(١) « عامة » ليست في (ع) .

(٢) في (ع) : الأواساط . . .

(٣) « فكان » ساقطةٌ من (ع) .

(٤) « علم » ليست في (ج) .

(٥) ينظر الخلاف المشار إليه في سبب وضع علم النحو في : أخبار النحويين البصريين ص ٣٤ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢١ ، إنباه الرواة ١/ ٣٩ـ ٤١ ، ٥٠ ، إشارة التعيين ص ٦ ، ٧ .

(٦) أشارَ بعضُ النحاة وأصحاب التراجم إلى أن هناك خِلافًا في واضع علم النحو ، وأكثر الأقوال على أنَّ واضِعَهُ هو أبو الأسود الدؤلي بإشارة من علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يُنْظَر في ذلك : أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ ، الفهرست ص ٤٥ ، إنباه الرواة ١/ ٣٩ .

(٧) تخصيص علي ـ رضي الله عنه ـ من بين صحابة الرسول ـ ﷺ ـ بعبارة : « كرَّمَ الله وجهه » لا أَصْلَ له، بل يقال : « رَضِي الله عنه » ، وأوَّل من استعمل عبارة « كَرَّم الله وجهه » أبو حيان التوحيدى كما في : الإمتاع والمؤانسة ٢/ ٦٣ ، والبصائر والذخائر ١/ ٥ ، ٢٦ .

(٨) من هذا الموضع حتى قوله : « تَيَمُّنًا بلفظه ـ رضي الله عنه ـ » ساقط من (ج) ، وقد استدركه الناسخ على هامش النسخة في لوحة (١٤أ).

(٩) انظر مثالاً على ذلك : تنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني ص ٦٠ ، المقرَّب لابن عصفور ١/ ٤٣ وانظر ما تقدم ص ١٩٤ نقلاً عن المفصل للزمخشري .

يُعْنَى المرءُ باقتنائه ، ويَصْرِف الهِمَمَ[1] الصادقة في تحصيله وابتغائه ، علمُ النحو الذي هو عيارُ كلِّ كلام ، ومِلاكُ كلِّ تركيبٍ ونظام ، ليسَ لأحد أن يَشْرَعَ في استنباط المعاني والأحكام من كتاب الله ـ تعالى ـ ، وكلام رسوله العربي ، وصحابته الذين هم قدوة الشرع والإسلام بدون الوقوف على أنحاءِ كلام العرب ، والتَّمَسُّك بأوفر حَظٍّ من الأَدَب ، فإنَّ اللَّحْنَ يُفْسِدُ المعنى ، وربما يقحمه في الكفر ، وقد بَلَغَنَا[2] أنَّ أعرابيًا سَمِعَ إمَامًا يقرأ : ﴿ ولا تُنْكِحُوا المُشْرِكِيْنَ حتى يُؤْمِنُوْا . . . ﴾[3] ـ بفتح التاء[4] ـ فقال : يا سبحانَ الله ! ، هذا قبل الإسلام قبيح ، فكيفَ بَعْدَه ؟ ! ، فقيلَ له : إنَّه لَحْنٌ ، والمَتْلُوُّ في التنزيل بِضَمِّ التاء ، فقال : قَبَّحَهُ الله ، لا تجعلوه إمامًا بعدَها ، فإنه يُحِلُّ ما حَرَّم الله ، وصَحَّ وثبتَ في الرواية عن النبي ـ ﷺ ـ[5] : «أَعْرِبُوا القُرْآنَ وَالْتَمِسُوْا غَرَائِبَهُ »[6] ، وعن عُمَر ـ رضي الله عنه ـ : « تَعَلَّمُوْا القُرْآنَ وأَعْرِبُوْهُ قَبْلَ أَنْ يأتيَ أقوامٌ يَلُوكُونَه لَوْكَ البقر »[7] ، وكفى[8] بالنحو فضيلةً كامِلَةً[9] ، وشَرَفًا

(١) في (ع) : وتُصْرَفُ الهِمَّةُ الصادقةُ . . .

(٢) وردت الحكاية في : عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/ ١٦٠ ، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ١١٨ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٢١) .

(٤) « بفتح التاء » ساقطةٌ من (ج) .

(٥) في (ع) : « عليه السلام » .

(٦) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف ٦ / ١١٦ ، وأبو يعلى في مسنده ٦/ ٩١ ، حديث (٦٥٢٩)، والحاكم في المستدرك ٢/ ٤٣٩ ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٨/ ٧٧ ، ٧٨ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٦٣ وقال : « فيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبريّ ، وهو متروك » ، والحديث ضعيفٌ جدًّا كما ذكر الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٥٢٢ ، حديث رقم (١١٣٤٥) .

(٧) لم أقف على هذا الأثر فيما عدت إليه من المظان .

(٨) في (ع) : ولفى . . ، وهو تحريف .

(٩) في (ج) : فضيلةً فاضلةً

ظاهرًا، وعِلْمًا باهِرًا أنَّه أوَّلُ علمٍ كُسِرَ عليه كتابٌ ، وعُمِلَتْ [1] لإيضاحه فصولٌ وأبوابٌ ، وهو ما رُوِيَ [2] أنَّ أميرَ المؤمنين [3] عليًّا أَمَرَ أبا الأسود بأنْ يَضَعَ للمسلمين أُصُوْلاً فيه يَتَعَلَّمُوْنَها ويَعْمَلُوْنَ بها ؛ ليُحَصِّنُوا بها بهاءَ [4] الإسلام والشريعة ، فأشارَ إلى ذلك [5] : في باب الفاعل والمفعول والإضافه ـ في الحركات الثلاث ـ فَعَرَضَهُ عليه، فقال: نِعْمَ ما نحوت ، فسمِّيَ بذلك تَيَمُّنًا بلفظه ـ رضي الله عنه ـ .

وقد مَرَّ بي في بعض المُطَالَعَات : قيل : النحو هو : القصد [6] ، وإنما سُمِّيَ هذا العلم نَحْوًا تَبَرُّكًا بلفْظَةِ عَلِيٍّ بن أبي طالب ـ كرَّمَ الله وجهه ـ ، وبَدْءُ ذلك أن قُرَيْشًا كانت تتزوج في الأنباط ، فلما تناسلوا وقع في لغتهم الفساد ، حتى [7] إنَّ ابنةَ لخويلد [8] الأسدي [9] دَخَلَتْ على معاوية بالشام فقالت : أصْلَحَ الله الأمير ، إنَّ أَبَوِيْ مات وترك كذا وكذا ، فقال معاوية ـ رحمه الله ـ : أباك [10] هو الذي أفْسَدَ علينا هذا

(١) في (ع) ، وعلمت . . . ، وهو تحريفٌ .

(٢) انظر الخَبَر في : تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٨٢ ، ٨٣ ، نزهة الألباء ص ١٨ ، ١٩ ، إنباه الرواة ١/ ٣٩ ، إشارة التعيين ص ٦ ، ٧ .

(٣) في (ج) : أنَّ أميرَ المؤمنين ـ كرَّمَ الله وجهه ـ أمر . . .

(٤) « بهاء » ليست في (ج) .

(٥) في (ع) : في ذلك .

(٦) هذا أحد المعاني اللغوية لكلمة « النحو » ، ومنهُ سُمِّيَ هذا العلم نَحْوًا ، وينظر في ذلك : العين ٣/ ٣٠٢ ، المحيط في اللغة ٣/ ٤١٤ ، الاشتقاق لابن دريد ص ٥١٢ .

(٧) وردت الحكاية في عرائس المحصَّل ق (٦ أ) .

(٨) في (ع) : ابنة الخويلد . . . ، زيدت الألف خَطَأً .

(٩) الأسدي نسبة إلى « أسد » ، وهو اسم عَدَدٍ من القبائل ، منها : المنحدرة من قريش ، وخويلد هذا هو ابن أسد بن عبد العزَّى بن قصيٍّ القرشي ، وهو والد خديجة بنت خويلد زوج النبي ـ ﷺ ـ ومن بنيه الزبير بن العوَّام ، وكان يلقب بـ « آبي الخَسْف » ، وتنظر ترجمته في : جمهرة النسب للكلبي ص ٦٨ ـ ٧٠ ، الأنساب للسمعاني ١/ ١٣٨ ، الأعلام ٢/ ٣٢٥ .

(١٠) هكذا في النسختين «أباك » ، والكلمة في موضع رفع ، فلعلَّ حكاية اللحن مقصودةٌ في الكلام .

اللسانَ العربيَّ ، والله لا أذوق طعامًا ولا شرابًا حتى أَرُدَّه إلى أصله ، فبَلَغَ ذلك عَلِيًّا فدعا أَبَا الأسود، ورَسَمَ له رَسْمًا من الرفع والنَّصب والخفْض، ثم بسط ذلك أَبُو الأسود بعض البَسْط ، فلَمَّا تَقَدَّر له الفراغُ من بعض أوراقه عَرَضَهُ على أميرِ المؤمنين عَلِيٍّ - رضي الله عنه [1] - فقال : نِعْمَ النحو الذي نحوتَه ، فَسُمِّيَ لذلك [2] نَحْوًا .

وفي الكشاف [3] : ويُحْكَى [4] أنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ رَجُلاً يقرأ : ﴿**أَنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركين ورسولِه ..**﴾ [5] بالجَرِّ ، وهي قراءَةٌ على الجِوار أو على القَسَم [6] ، فقال [7] : إنْ كانَ الله بريئًا من رسوله فأنا منه بريء ، فَلَبَّبَه [8] / الرَّجُلُ إلى عُمَر ، ١٤ فحَكَى الأعرابيُّ قراءَتَه ، فعند ذلك أمَرَ عمر بن الخطاب بِتَعَلُّم العربيَّة ، والله أعلم [9] .

شح [10] : « وقُدِّمَ هذا [11] الفصلُ قبل الشروع في الأقسام - وإن كان خليقًا

(١) « رضي الله عنه » ليست في (ع) .

(٢) في (ع) : بذلك

(٣) في الكشاف ٢/ ٢٤٥ .

(٤) وردت الحكاية في : نزهة الأَلِبَّاء ص ١٩ ، ٢٠ ، الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٤ ، البحر المحيط ٥/ ٣٦٧، الدر المصون ٦/ ٩ .

(٥) سورة التوبة ، من الآية (٣) .

(٦) هذه القراءة تُنْسَبُ إلى الحَسَن البصري ، وتُنْظَر القراءة مع توجيهها في : إعراب القراءات الشواذ للعكبري (مخطوط) ق (٨٥أ) ، الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٧١ ، البحر المحيط ٥/ ٣٦٧ ، الدر المصون ٦/ ٨ .

(٧) « فقال » ساقطة من (ع) .

(٨) لبَّبَه : جَمَعَ ثوبه الذي هو لابسه عند صدره وقبض عليه يجُرُّه ، وينظر : تهذيب اللغة ١٥ / ٣٣٩ .

(٩) في (ع) « فاعرفه » بدلَ « والله أعلم » .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٥٩ والنقلُ منه بنصه .

(١١) « هذا » ساقطة من (ع) .

بالمُشْتَرَك باعتبارِها ـ ، وتَقْدمَتُه أَوْلَى [1] لِتَنَجُّزِ الحاجة إليه ؛ لأنَّ الكلامَ في الأنواع وتركيبِها مُتَوَقِّفٌ على معرفة الجنس » .

حم ، عق : قوله [2] : «هي » هو الضمير الذي يُسَمَّى فَصْلاً عند الأئمة البصرية ، وعِمَادًا عند الكوفية [3] ـ على ما سيأتيك [4] ـ ، واللفظ هو : ما يُتَلَفَّظُ به ، من قولِهم : أكَلْتُ التمرةَ ولَفَظْتُ النواةَ ، أَيْ : رَمَيْتَها من فيكَ ، ومنه : لَفَظَتْ الرحى الدقيقَ ، وسُمِّيَ الملفوظ لفظًا تسميةً لَهُ [5] بالمصدر ، نحو : هذا الدِّرْهَمُ ضربُ الأمير ، أي : مضروبُه ، وهذا الثوب نَسج اليمن ، أي : منسوجها ، والتركيبُ يدورُ على معنى الجمع والدفع [6] ؛ لأنَّ المتكلِّمَ يَضُمُّ الحروفَ ثم يرمي بها من فيهِ ، ومن أخواته [7] نحو : اللفُّ واللَّفَفُ [8] ، واللَّفْتُ [9] .

حم : صاحب الكتاب [10] : الأشياء التي تدلُّ على المعنى خمسة : الخَطُّ

(١) « وتقدمته أولى » ليست في (ع) .

(٢) « قوله » ليست في (ع) .

(٣) ينظر مصطلح البصريين ومصطلح الكوفيين في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٨٩ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٩ ، أمالي ابن الشجري ١/ ١٦١ ، ١٦٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٦ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٤) تحدَّثَ المؤلِّفُ عنه تبعًا لوروده في المفصل في مبحث المضمرات ق (١٣٩) من المجلَّد الأول .

(٥) « له » ليست في (ع) .

(٦) ذكر ابن فارس في المقاييس ٥/ ٢٥٩ : أن اللامَ والفاء والظاء كلمة صحيحة تدلُّ على طرح الشيء ، وغالب ذلك أن يكون من الفم .

(٧) يعني من أخوات «اللفظ » في المعنى ، لأن الكلمات المذكورة أوصافٌ للمنطق .

(٨) اللَّفُّ واللَّفَفُ : ثقل اللسان ، وبطء الكلام ، وينظر : إصلاح المنطق ص ٦٤ ، اللسان (لفف) .

(٩) اللَّفْتُ : هو إرسال الكلام من غير رَوِيَّة ولا تَبَصُّر ، ولا مبالاة به كيف جاء ، وينظر : أساس البلاغة ص ٥٦٨ ، اللسان (لفت) .

(١٠) يُنْظَر : حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٢ أ) .

والعَقْدُ[1] ، والإشارةُ ، والنُّصْبةُ[2] ، واللفظ ، فقوله[3] : «اللفظة» احترازٌ عَمَّا سواها من هذه الأشياء، وقد قال سيبويه[4] : اللفظة : كل ما يُتَلَفَّظُ به مهملاً أو مستَعْمَلاً ، ومعنى المُهْمَل ما تَعَرَّى[5] عن الدلالة ، والتاءُ فيها للإفراد ، وإنما اخْتيرَ اللفظُ من بين هذه الأشياء لأنَّه أشَدُّ تأثيرًا في فهم السامع ، وأظْهَرُ وأبين ، ولا يتعلق إلاَّ بالنطق .

شح[6] : اللفظُ : ما لَفَظَهُ الإنسان قَلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ ، و «اللَّفْظَةُ» إنْ أراد بها أقَلَّ ما يَنْطَلِقُ عليه اسم اللفظ كـ «ضَرْبَةٌ» ففاسدٌ ؛ لأنَّ أقَلَّهُ حرفٌ واحد ، وإن أرادَ عَدَدًا مخصوصًا يُنْتَهَى إليه فليس بمُشْعِرٍ به ، وإنْ أرادَ معنى اللفظ ، كان « اللفظُ» أولى للاختصار ، ورفع الاحتمال .

وقوله : « الدالة على معنى » احترازٌ عَمَّا لا يدلُّ ، كالألفاظ المهملة التي تجري مجرى الأصوات لا غير .

(١) العَقْدُ : هو عقد أصابع اليد دلالة على أعداد مخصوصة ، وهي عادة كانت العرب تفعلها ، وينظر في ذلك : حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل ١/ ١٥ .

(٢) في (ع) : النُّصَب

والنُّصْبة : هي العلامة المنصوبة كالمحراب للقبلة مثلاً ، وتجمع على « نُصَب » مثل غُرْفَة وغُرَف ، وينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٥ .

(٣) في (ج) : قوله . . . ، بدون فاء .

(٤) لم أَجِدْ في كتاب سيبويه ما يدل على ذلك صريحًا ، على حين أنَّ الزمخشري وابن يعيش نقلاه عنه بعبارات مختلفة ، يقول الزمخشري في حاشيته على المفصَّل ق (٢ ب) : «اللفظة : كل ما يتلفظ به ، سواءٌ كان مهملاً أو مستعملاً ، هكذا قال سيبويه . . . » ويقول ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٩ : « . . . ويسمى لفظةً ؛ لأنه جماعة حروف ملفوظ بها ، هكذا قال سيبويه . . . » .

(٥) في (ع) : ما يجري . . . ، وهو تحريفٌ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٥٩ ، ٦٠ .

وقوله [1] : «مُفْرَد» احترازٌ عَمَّا يدلُّ على معنىً ملفوظ بجزْأَيه أو بجزْئه [2] ، نحو : «قامَ زيدٌ» ، و «قُمْ» و «اقْعُدْ» [3] ، إذْ [4] نحو هذا لا يقال له كلمة .

وقوله : «بالوَضْع» احترازٌ عَمَّا يدلُّ على معنى مفرد بالعَقْل ، وذلك أَنَّا لو سَمِعْنا لَفْظًا مُهْمَلاً من وراء جدار لعلمناه بالعَقْل أنَّ [5] هذه اللفظة قامت بذاتٍ ، فهي لفظةٌ دالَّة على معنى مفردٍ بالعقلِ لا بالوضعِ ، فاعْرِفْهُ .

تـخ [6] : في تحديدِ الشيخِ للكلمة بَحْثٌ ، وهو : أنَّ قولَه : «بالوضع» غَيْرُ مفْتَقَرٍ إليه ، وأمَّا المُحَرَّف نحو : «مَيْشُوم» في «مَشْؤُوم» [7] ، وكـ «الشَّمْع» ـ بالتحريك وبالتسكين ـ [8] ، والعامَّة تقول : «شَعَم» ، ونحو : «المُشَبَّق» في «المشبَّك» [9] ، فقد خَرَجَ بقوله : «الدالة على معنى» ، وهذا لأنَّه مأخوذٌ في دلالة

(١) في (ج) قوله . . . ، بدون واو .

(٢) في (ع) : أو جزئه . . . ، بدون باء الجر .

(٣) المثال الأول : «قام زيدٌ» مثالٌ للملفوظ بجزْأَيه ، والمثالان الآخران بعده مثالان للملفوظ بجزئه ، إذ الجزء الثاني غير ملفوظ به وإنما هو مقدَّرٌ .

(٤) في (ع) : أي نحو هذا . . .

(٥) من هذا الموضع حتى قوله : «. . . بالعقل» ساقطٌ من (ع) .

(٦) التخمير ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ وهذا النقل ينتهي عند قوله : «كما بالملفوظ به حقيقةً» .

(٧) هذا اللفظ مما وقع فيه الغلط بالتحريف عند العامه ، وينظر في ذلك : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٩٥ ، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٥٠٣ .

(٨) بفتح الميم وبتسكينها ، والفتح هو الأفصح ، لأنه هو المسموع عن العرب ، أما التسكين فهو من كلام المولَّدين ـ كما نُقِلَ عن الفراء ـ وينظر ذلك في : إصلاح المنطق ص ٩٧ ، أدب الكاتب ص ٤٢٢ ، ٥٢٧ ، اللسان (شمع) .

(٩) ذكر شهاب الدين الخفاجي أن المُشَبَّكَ نوعٌ من الحلوى ، وهو مولَّد ، وينظر : شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص ٣٠٨ .

اللفظ على معنىً أنَّه لو أُرِيْدَ به ذلك المعنى وقعت الإرادة عاريةً عن الخَطَأ ، والمُحَرَّفُ وإنْ أُرِيْدَ به معنىً لم تَعْرَ إِرَادَةُ ذلك المعنى عَنْ الخطأ .

فإن سألتَ : ما الدليلُ على أنَّهُ لم يَعْرَ ؟ أَجَبْتُ : لأنَّ المحرَّفَ لا يخْلُو من أنْ يكونَ له سوى هذا المعنى الذي وقع فيه التحريف معنىً ، أو لم يكُنْ ، فلَئِنْ لم يكن فذاك ، ولَئِنْ كانَ قلنا : ما الدليل على أنَّ المحرَّف لا يسمَّى كلمةً ؟ .

وكذلك التاء في «اللفظة» غيْرُ مُفْتَقَر إليه [1] ؛ لأنَّه للإفراد ، وقد حَصَلَتْ الغُنْيَةُ بقوله : «مُفْرَدٌ» ، والحَدُّ الذي يَصْلُح للمذهب أنْ يقالَ : الكلمةُ لفظٌ له دلالةٌ مفردةٌ .

فإن سألت : « اللفظُ » غَيْرُ مأخوذ في حَدِّ الكلمة ، بدليل أنَّ المَنْويَّ في «ضربَ» يُسَمَّى كَلِمَةً ؛ لأنَّك متى نويتَ فيه الفاعل كان كلامًا ، والكلام هو : المركبُ من كلمتين [2] . ؟ / أجبْتُ [3] : المراد باللفظ ما كان ملفوظًا به إمَّا حقيقةً وإمَّا حُكْمًا ، وأنَّه ١٤/ب
مَلْفُوْظٌ به حُكْمًا ، بدليل أنَّ المَنْوِيَّ مما يجْتَزَأُ به فاعلاً ، كما بالملفوظ به حقيقةً .

ثم قال [4] : «والمُفْرَدُ» احْتِرَازٌ عنْ المركَّب نحو : المضاف والمضاف إليه ،

(١) اعترضَ ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ على استعمال كلمة « اللفظة » ـ بالتاء ـ في حَدِّ الكلمة وبيَّن أنَّ المعهودَ استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، إِذْ لَمْ يوجد في عبارات المتقدمين «اللفظة » وإنما استعملوا مكانها «اللفظ » .

واعترض ابن جماعةَ أيضًا على استعمال «اللفظة » بالتاء لأمرين :

الأول : أن « اللفظ » يدخل فيه النطق بحرف واحد فصاعدًا ، لأنه اسم جنس بخلاف «اللفظة » .

الثاني : أنه يُرَادُ منه المصدر القائم مقام المفعول ، لأن معناه «الملفوظ » ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث ، وينظر اعتراضاهما في : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤ ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٨ .

(٢) في (ج) : من الكلمتين . . ، وما أثبته من (ع) موافقٌ لما في التخمير .

(٣) في (ع) : أُجِيْبَ . . .

(٤) أي : صاحب التخمير ، وقوله في التخمير ١/ ١٥٥ .

والجملة، وقيل [1] : احترازٌ عمَّا يُؤْخَذُ من جهتين فَصَاعِدًا ، نحو : الرَّجُل ، الكتاب[2] ، وقولهم : كلمة الشهادةِ ، ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ... ﴾ [3] ، وكلمة الحُوَيْدِرَة [4] ـ لقصيدته [5] ـ ، وأمثالها ، من باب إطلاق اسم [6] البعض على الكُلِّ مجازًا ، وبهذا تَبيَّنَ أنَّ المنوَّنَ أيضًا مُرَكَّبٌ كالمُحَلَّى باللاَّم ، ومنَ الناس مَنْ ظنَّ أنَّ [7] «الرَّجُل» معرَّفًا باللام كلمةٌ واحدةٌ ؛ لِتَخَطِّي العامِلِ إليه ، فذلك منهم سُوْءُ ظَنٍّ [8] ، والحقُّ أنهما [9] كلمتان .

(١) ممن قال بذلك الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق ٢ .

(٢) وَجْهُ ذلك أن الألفَ واللامَ للتعريف ، و «رَجُلٌ» و «كتابٌ» لهما معنىً قبل التعريف ، وبدخول الألف واللام دلَّتْ كلُّ كلمة على معنيين هما : التعريف والمُعَرَّف ، وينظر في ذلك : المُحَجَّل في شرح مشكلات المفصَّل (مخطوط) ق ٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩ ، والمقاليد (مخطوط) ق (١٤أ) .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٤٠) ، والمراد بكلمة الله هنا : «لا إله إلا الله» كما في : المحرَّر الوجيز ٨/ ١٨٧ .

(٤) الحويدرة تصغير الحادرة ، وهو : قُطْبَة بن أوس بن محصن ، من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، شاعر جاهلي ، عَدَّه محمد بن سلاَّم في الطبقة التاسعة ، له قصائدُ رائعةٌ ، وله ديوان شعر ، ترجمته في : مقدمة ديوانه برواية اليزيدي عن الأصمعي ص ٣٣ ، ٣٤ ، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٨٦ ، الأغاني ٣/ ٢٦٨ .

(٥) المراد بذلك قصيدته التي مطلعها :

بَكَرَتْ سُمَيَّةُ غُدوَةً فتمتَّعِ وغَدَتْ غُدُوَّ مفارقٍ لم يَرْجِعِ

وأول مَنْ أطلقَ «كلمة الحويدرة» على قصيدته هذه هو حَسَّان بن ثابت فقد رُوِيَ عنه أنه كان إذا قيل له : تُنُوشِدَتْ الأشعار ، يقولُ : فهل أُنْشِدَتْ كلمة الحُوَيْدِرَة ؟ وينظر في ذلك : ديوان الحادرة برواية اليزيدي عن الأصمعي ص ٤٣ ، الأغاني ٣/ ٢٦٩ .

(٦) في (ع) : اطم البعض . . . ، وهو تحريف.

(٧) «أنّ» ليست في (ع) .

(٨) في (ج) ظَنُّ سَوْءٍ . . .

(٩) في (ع) : أنها . . .

وعن صاحب الكتاب ـ رحمه الله [1] ـ: إنْ حَقَّقْنَا فلا يُحْتَاجُ إلى «المفرد» ، وإنما ذكرناه زيادةً في البيان .

ورأيتُ للشيخ الإمام[2] الرشيد الكاتب البَلْخِيِّ [3] مقالةً بوَّاشَةً [4] سَمَّاها رسالةً، مشحونة بشيء من الغَمَاغِم ، ونُبَذ من الهَمَاهِم ، سَوَادٌ في صورة البياض ، على وجه الاعتراض ، لم يكن تحته إلاَّ طوائلُ مُطَوَّلَة ، وغوائل مُتَقَوَّلة ، في لفظ حَدِّ شيخِنا صاحبِ الكتاب، إمام أئمة الآداب ، ثم زحلفها [5] بهذه العبارة : «العَجَبُ كلُّ العَجَبِ أنَّ جارَ الله ـ رحمه اللَّه ـ بعد تصنيفِه كتابَ المفصَّلِ قال : إنَّ لفظة «مفرد»[6] زيادةٌ في الحد ، وأملاه على أصحابه أنَّه غَيْرُ مُحْتَاجٍ [7] إليه ، وإنما ذكرته زيادةً في البيان ، وهم كَتَبُوه على حواشي نُسَخِهم » ، فغفر الله لهذا الفاضل بما اعترض زَلَلَه ، ومَحَاعَنْ ديوانِ سرِّه خَلَلَه ، والله هو الهادي .

شم : قِيْل [8] : وإنما وصَفَهُ بالإفراد ؛ لأنَّ المعنى ينقسم إلى : وَضْعِيٍّ وحُكْمِيٍّ، فالوضْعِيُّ نحو : «رَجُل » و « غُلاَم » ، والحُكْمِيُّ أَشْيَاءُ مَحْوُزَةٌ في حكم المفرد ،

(١) لم أجد ذلك في حاشية المفصَّل للزمخشري .

(٢) « الإمام » ليست في (ع) .

(٣) هو رشيد الدين محمد بن محمد بن عبد الجليل ، يعرف بالوطواط ، أديبٌ كاتب شاعر نحوي ، ولد بَلْخ ، واشتهر بين أهل زمانه ، جالس الزمخشريَّ وأخذ عنه ، له مُؤَلَّفَاتٌ منها : حدائق السحر في دقائق الشعر بالفارسية ، وديوان رسائل بالعربية ، وله ديوان شعر ، تُوُفِّيَ بخُوَارِزْم سنة (٥٧٣هـ)، وترجمته في : معجم الأدباء ١٩ / ٢٩ ، بغية الوعاة ١/ ٢٢٦ ، معاهد التنصيص للعباسي ٢/ ٣٠٣ .

(٤) بَوَّاشَة : مُخْتَلِطَةٌ ، ينظر : اللسان (بوش) .

(٥) زَحْلَفَ ـ بالفاء ـ بمعنى زَحْلَق ـ بالقاف ـ ينظر في ذلك : المحيط في اللغة ٣/ ٤٤٣ ، ٤٦٧ ، اللسان (زحف).

(٦) في (ج) : مفردة ، زيدتْ التاء خطأً .

(٧) «مُحْتاج » هُنا اسم مفعول .

(٨) في (ع) : « قال » بدل « قيل » .

انْحَازَتْ كأنها شيءٌ واحد [1] ، ثم وُضِعَ لها ألفاظٌ مفردة كـ « إبل » و « رجال»، فإن قيل : هَبْ أنَّ نحو «إبل » كذلك ، فأمَّا نحو « رجال » فإنما بُنِيَ على لفظ «رَجُل » فَزِيْدَ فيه وبُدِّلَ للدلالة على الجمع ، فاللفظُ فيه يُنْبِيءُ عَنْ معنيين ؛ الجنس والجَمع [2] ، فهلاَّ قُلْتَ : هو كلمتان ؟ وهكذا « رُجَيْل » و « كوفي » [3] ، والجواب: هذا إنما يستقيم أنْ لو بَقِيَتْ الكلمة بعد هذا التصرف على ما كانت عليه قبله ، ولذلك تغيَّرَ المعنى والحكم عند تَغَيُّر اللفظ ، أمَّا المَعْنَى فلأَنَّ «كوفة » مثلاً كان اسم بقعَة ، فصار اسم رَجُل ، وكان مُكَبَّرًا فصارَ مُحَقَّرًا [4] ، وأمَّا الحكم فلأنه كان اسمًا فصار وَصْفًا ، وكان عَلَمًا فصار جنسًا [5] .

فإن قِيْلَ : الصيغة في «مسلمون » باقيةٌ فينبغي أن يكونَ كلمتين ، فإنَّ الواوَ تدلُّ على غيرِ ما يدلُّ عليه «مسلم » ، فهو كقولنا : «الرجل » سواء ، [6] فالجواب: أنَّ الواو في «مسلمون » بمنْزِلَة حركة الدال من «زيد» ، في الدلالة على اختلاف الحال [7] دون الذات ، فإذا [8] قلت : «جاء مسلمونَ » ، فهو بمنزلَة قولك : «جاءَ مسلمٌ»، فكما لم يُقَلْ في نحو : «جاء مسلمٌ » : هو كلامٌ مشتمل على ثلاث كلمات ، كذا هذا ، انتهى كلامهُ.

قلتُ : ولا يَبْعُدُ أنْ يقال فيهما : إنَّهُما كلمتان ؛ لأنَّ دلالة اللام في قولنا :

(١) يعني بذلك الجموع ـ كما يَتَّضِحُ من التمثيل ـ .

(٢) في (ج) : الجمع والجنس

(٣) يعني بهذين المثالين : المُصَغَّر والمنسوب بصفة عامة .

(٤) الذي كان مُكَبَّرًا فصار مُحَقَّرًا هو لفظ «رُجَيْل » .

(٥) هذا التغيير الحكمي الذي أشار إليه المؤلف يقال بالنسبة لـ «كوفي » .

(٦) في (ج) : والجواب . . . بالواو بدل الفاء ، والفاء هي الأصل لأنها واقعة في جواب الشرط وهو جملة اسمية .

(٧) يعني في الدلالة على اختلاف الحالة الإعرابية .

(٨) في (ج) : وإذا قلت . . . ، بالواو بدل الفاء.

«الرَّجُل» كدلالة التنوين في قولنا : «رَجُلٌ» ، في كون كلٍّ منهما حرفًا دالاً على معنى، وإن كانا لا يستقلاَّن استقلالَ الكلمات المُسْتَبدَّة [1] ، ألا تراهم قالوا في «ذلك» : إنه ثلاث كلمات ؛ اسم الإشارة ، واللام / والكاف ، فلا عليك أيضًا أن ١/١٥ أ
تقولَ في نحو «مسلمون» : إنه كلمتان ، وتحريرُ ذلك أنَّ الكلمة التي تُحَدُّ في كتبهم [2] هي الموضوعة على مُجَرَّد الجنس ، من غير نظر إلى شيء زائد على معناه ، نحو : «رَجُل» ، «كتاب» ، «غلام» وأشباهها مما يُعَدَّدُ [3] غَيْرَ مُرَكَّب تركيبًا إضافيًا [4] ، والواو والنون في «مسلمون» بمنزلة الضَّمة والتنوين في «مسلمٌ» ، و إنَّ في «مسلم» لتركيبًا إضافيًّا ، لأنَّ اللَّفْظَةَ قُصد بها الجنس مع التَّمَكُّنِ [5] ، وهما دلالتان مختلفتان، فكذلك «مسلمون» [6] حذوَ القُذَّة بالقُذَّة [7] ، فاعرفهُ.

قالوا [8] : وإنَّما سُمِّيَ هذا المحدود كَلِمَةً اعتبارًا بالكَلْمِ الذي هو الجرح ؛ لِمَا أنه يُؤَثِّر في قلب السامع بالتَّفَهُّم .

صح [9] : وعيسى كلمةُ اللهِ ؛ لأنَّه لما انْتُفِعَ به في الدين كما انتُفِعَ بكلامه المؤثِّرِ في

(١) المستبدَّة : المنفردة بنفسها ، ينظر اللسان (بدد) .

(٢) أي : في كتب النحاة .

(٣) ممَّا يُعَدَّد ، أي : مما يدخلُ تحته أفرادٌ عِدَّة .

(٤) يريد بالتركيب الإضافي ما تَرَكَّب من دلالتين مختلفتين ـ كما يدل عليه كلامه الآتي ـ .

(٥) في (ع) : مع المتمكن . . . ، زيدت الميم خطأً .

(٦) في (ع) : المسلمون . . . ، زيدت الألف واللام .

(٧) القذَّة : ريش السهم ، و «حذو القُذَّة بالقُذَّة» يضرَبُ مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان ، وقد وَرَدَتْ العبارة في حديث نبوي ، والمعنى : كما تُقَدَّرُ كل واحدة منهما على قدر صاحبتها وتقطع ، وينظر ذلك في : كتاب الغريبين للهروي ٤/ ٤١٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٨ ، اللسان (قذذ).

(٨) ممن قال بذلك ابن جني في باب «القول على الفصل بين الكلام والقول» من كتابه الخصائص ١/ ٢١ وذكر ذلك أيضًا العكبري في : مسائل خلافيه ص ٣٦ والرضي في : شرح الكافية ١/ ١٩ .

(٩) الصحاح (كلم) ٥/ ٢٠٢٤ .

أمته سُمِّيَ به .

في الكشاف [1] : سُمِّيَ بذلك لأنَّه لم يوجد إلا بكلمة الله وحدَها ، وهي «كُنْ» مِنْ غَيرِ سبَب آخر ، وسُمِّيَ الكتاب كَلِمَةً ، وكَلِمَة الحُوَيْدرة ـ لقصيدته [2] ـ ، والكَلْم : الوَسْمُ أيضًا ، وبهذا ثَبَتَ التناسُبُ بينهما [3] وبين الاسم في أحد القولين [4] .

قوله : « وهي جِنْسٌ » ، قيل في معنى الجنس [5] : هو الكُلِّي المَقُوْل على كثيرةٍ مختلفة بالحقائق في جواب «ما هو ؟» .

شح [6] : «الجِنْسُ : هو الذي يَدْخُلُ تحتَه أنواعٌ مختلفة بحقيقةٍ كُلِّيَةٍ [7] ، فالكلمة تُطْلَقُ على الاسم والفعل والحرف ، فهي بهذا الاعتبار جنس ؛ لشمولها كُلَّ [8] واحد منها ، وكلُّ واحد منها نوع إذْ حقيقةُ الجنسِ موجودةٌ فيه ، وهي الكلمة »، قال [9] : والدليل على الحصر أحدُ أمرين [10] ؛ وذلك أن يُقَالَ : الكلام وُضِعَ بإزاءِ الحاجةِ

(١) الكشاف ١/ ٥٩٣ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٧٥ .

(٣) في (ج) بينهما . . .

(٤) يعني بذلك : القولين في اشتقاق الاسم ، والقول المراد منهما ـ هنا ـ هو قول الكوفيين: إنَّه مشتقٌ من الوسم ، وسوف يأتي الخلاف في ذلك ـ إن شاء الله ـ ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠ .

(٥) ذكر هذا التعريف علي بن محمد الجرجاني في كتابه : التعريفات ص ٧٨ ، ونَصُّه فيه : «الجِنْسُ : كُلِّيٌ مقولٌ على كثيرين مُخْتَلِفِيْنَ بالحقيقة ، في جواب : ما هو ؟ من حيث هو كذلك » .

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٠ وهذا النقل منه بنصه .

(٧) في (ج) : بحقيقة كلمته . . . ، وهو تحريف .

(٨) في (ع) : لشمولها لكلِّ واحد

(٩) أي قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ، وهو تابع للنقل المتقدم بلا فاصل ، إلا أنَّ المؤلف نقل بتصرف .

(١٠) الذي ورد في الإيضاح في شرح المفصَّل من هذين الأمرين ، هو الثاني فقط ، أما الأول فقد أقْحَمَهُ=

الماسَّةِ إليه فيما بين الخَلْق ، وبهٰذا القَدْر من الأنواع وقَعَتْ الكِفاية ، فكان التعرُّضُ للزيادة عبثًا .

والثاني ـ وهو ما عليه الجمهور من العلماء [1] ـ : أنَّ الكَلِمَةَ إمَّا أنْ تَدُلَّ على معنى في نفسِها أَوْ لاَ ، فالثاني الحرف ، والأوَّلُ إمَّا أَنْ تَدُلَّ على الاقتران بأَحَدِ الأزمنةِ الثلاثة أَوْلاَ ، فالأوَّلُ : الفِعْل ، والثاني : الاسم ، وقد عُلِم بهذا التقسيم حَدُّ كُلٍّ واحدٍ منها .

ومعنى قولنا : « في نَفْسه » أنْ يَسْتَقلَّ بالمفهوميَّةِ ، والحرف لا يستقل بالمفهوميَّة ، ومعنى ذلك أنَّ نحو «منْ» و « إلى » مشروطٌ في وضْعه : الدَّالُّ على معناه الإفراديِّ [2] بذكرِ مُتَعَلَّقه لفظًا ، ونحو « الابتداء » و «الانتهاء» ، و «ابْتدأ» و «انْتَهَى» غَيْرُ مشروطٍ فيه ذلك ، قال : وقد اعترضوا على ذلك بنحو : «ذو» و « أولو » ، و«أَيٌّ» ، وكلِّ الجهات السِّتّ ، فإنها لا تُسْتَعْمَلُ إلا كذلك [3] وهي أسماءٌ ، فالجوابُ : إنَّها وإنْ لم يتَّفق اسْتعْمَالُها إلا كذلك لعارض إلاَّ أَنَّها غَيْرُ مشروط في وضعها تلك الدلالة ؛ ذلك لأنَّ وَضْعَ «ذو» بمعنى صاحب ، والتُزِمَ ذكرُ المضافِ إليه لأنها وُضِعَتْ ليُتَوَصَّل بها إلى الوصف بأسماءِ الأجْنَاس ، وَوَضْعُ «فوق» بمعنى : مكان له عُلوٌّ على غيرِه ، فالْتُزِمَ ذكرُ المضافِ إليه لِيَتَّضِحَ [4] المستَعْلَى عليه .

=المؤلِّف ، وقد أشار إليه بعض النحاة ، ويُنْظَر هذان الأمران في : المقاليد في شرح المفصل ق(١٦أ) .

(١) كَرَّرَ ذلك ابن الحاجب في الكافية ص ٥٩ ، وذكره طائفة من النحاة ، ينظر : التخمير ١/ ١٥٧ ، شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٠ .

(٢) في (ج) : الدالُّ على معنى الاقتران . . . ، وما أثبته من (ع) أقرب إلى ما في الإيضاح في شرح المفصل ، والنقل منه .

(٣) أي : لا تستقلُّ بالمفهومية ، فلابُدَّ لدلالتها على معناها أن تقترنَ بمُتَعَلَّقها .

(٤) في (ع) : لسفتَح . . . ، وهو تحريفٌ .

ووجه تسمية كل واحدٍ من هذه الأنواع الثلاثة مذكورٌ في أوَّل كُلٌّ واحد منها من قسْمه [1] ، وإنما قيل : «الاسمُ . . . » مُعَرَّفًا مع النوعين ؛ لأنَّ «الكلمة» لَمَّا اشتملت عليها [2] ـ وقد ذكرت [3] مع اللام ـ اتَّصَفَتْ معها باللام تَبَعًا .

قوله : «والكلام : هو المركب . . . » إلى آخره، المُركَّب احترازٌ عن المفرد.

قوله : « من كلمتين » احترازٌ عن / المركبِ مِنْ حرفين أو حروف . ١٥/ب

وقوله : « أُسْنِدَتْ إِحْدَاهما » احترازٌ عَمَّا لا إسنادَ فيه ـ وإن كان فيه تركيب ـ كنحو: سيبويه ، وأبي [4] زيد، ومعنى التركيب [5] : هو ضَمُّ شيءٍ إلى آخر مع [6] إدماج، والإسناد : جعل شيءٍ أَخَصَّ مذكور بشيء على وجه الإفادة في اصطلاحهم [7] ، وأمَّا التخصيصُ الإضافي فغير مُعْتَدٌّ [8] به بدليل حصوله فيه مفصولاً وغير مفصول.

وأما من حيث اللغة فهو : الإضافة ، يقال : أَسْنَدَ ظَهْرَه إلى الحائط ، وأضافها إليه، وهما بمعنى [9] .

(١) ذَكَرَ وجه تسمية الاسم في أول قسم الأسماء ص ٢٨٧؛ ٢٨٨ وما بعدها ، وذكر وجه تسمية الفعل في أول قِسْمِ الأفعال ق (١أ) من الجزء الثاني ، وذكر وجه تسمية الحروف في أول قسم الحروف ق (٤٢أ)من الجزء الثاني.

(٢) يعني على الأنواع الثلاثة : الاسم والفعل والحرف.

(٣) في (ع) : وقد ذكر . . . ، سقطت التاء .

(٤) في (ع) : وإلى زيد . . . ، وهو تحريف.

(٥) ينظر تعريف التركيب في : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٧٦ .

(٦) « مع » ساقطة من (ع) .

(٧) انظر تعريف الإسناد في اصطلاح النحاة في : حاشية الزمخشري على المفصل ق (٢ب)، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١ .

(٨) في (ع) : مُتَعَدٍّ بِهِ . . . ، وهو تحريف.

(٩) ينظر تعريف الإسناد في اللغة في : العين ٧/ ٦٨ ، المغرب ١/ ٤١٧ ، اللسان (ضيف) .

قالوا [1] : والإسنادُ أَعَمُّ من الإخبار ؛ لأنَّ كُلَّ إخبارٍ فيه إسنادٌ ، وقد يخلو الإسناد عن الإخبار ، كما في جملةِ الاستفهامِ ، والأمرِ ، والنهي ، ولذلك وَقَعَ اختيار الكتاب عليه .

وفي المُغْرِب [2] : «الكلامُ هو المفيد فائدةً مُسْتَقِلَّةً ، وأدناهُ مُسْنَدٌ ومسندٌ إليه» ، قال : « وللمتكلمينَ والفُقهاء في تحديده كلماتٌ [3] لاَ تخلو عن نَظَرٍ [4] فيها [5] » .

وقوله : « لا يَتَأَتَّى » أي : لا يتهيَّأُ بوَجْهٍ ، وإنما كان ذلك لأنَّ الإسنادَ يقتضي طرفين ؛ مُسْنَدًا ومُسْنَدًا إليه ضَرُوْرَةً .

وقد عُلِمَ من كَلاَمِهم أنَّ الاسمَ يَصْلُحُ للطرفين ، والفعل لا يصلح إلاَّ لكونه مُسْنَدًا ، وأمَّا الحرف فَبمَعْزِل [6] عنهما جميعًا ، فإذنْ لابُدَّ في الكلام من الاسم ليكونَ مُسْنَدًا إليه ؛ لتعيُّنه لهذا الطرف ، وأمَّا المُسْنَدُ فهو والفعل سواءٌ فيه ، فلا يَخْتَصُّ بأحدِهما ، ولا مجالَ للحرف في كلا الطرفين ، فلم يأتِ ذِكْرُه لذلك .

تخ [7] : الإفادة بالإسناد إنما تقع بينَ شيئين ، وأحدُ ذَيْنكَ الشيئين مستحيلٌ أنْ يكونَ حَرْفًا ؛ لأنَّ الحرف وُضِعَ لإيقاع العُلْقَة بين شيئين ، ولذا قيل : الحروف نَسَبٌ

(١) ممن قال بذلك ابن الشجري وابن الحاجب وابن يعيش والرضي الاستراباذي وغيرهم، ينظر في ذلك : أمالي ابن الشجري ٣/ ٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١ ، التخمير ١/ ١٥٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣ .

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٤٠٢ والنقل منه بالنص .

(٣) تعريف الكلام عند المتكلمين : هو عبارة عن المعنى القائم بالنفس ، كما في : التصريح ١/ ١٩ .

(٤) في (ع) : عن نظير . . . ، وهو تحريف .

(٥) اعترض شارح العقيدة الطحاوية على تعريف المتكلمين بعدة أمور تُنْظَر في : شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤١ .

(٦) في (ع) : وأما الحرف فمنعزلٌ منهما

(٧) التخمير ١/ ١٥٧ .

وروابط ، وإيقاعُ العُلْقَةِ بين شيئين ولا شيئين محالٌ ، فاعرفه .

شح [1] : فإن اعْتُرِضَ بـ « يا زَيْدُ » ، وهو حَرْفٌ مع اسم ، وقد أفاد معنى الإسناد، فالجواب : أنَّ «يا » قامَتْ مقامَ الجملة[2] ـ على قول أكثرهم ـ [3] ، وعلى قول البعضِ أنَّ « يا » اسم الفعل [4] ، فعلى كلا القولين لا يَرِدُ الاعتراضُ به على ما ذكرنا .

قال [5] : وقد اعْتُرِضَ على قول العُلَمَاء : إنّ الحرفَ لا يُخْبَر عنه ، أَنَّه تهافتٌ ؛ لأنَّ قولَهم : «لا يخبر عنه » خَبرٌ عنه ، وكَثُرَ الخبط فيه ، والجَوابُ : أنَّ المرادَ أنَّ نَفْسَ صِيَغِ الحروفِ مستعملةٌ في معناها لا يُخْبَرُ عنها ، والأمْرُ بهذه المثابة ، وهذا هو الجوابُ أيضًا في الفعل .

قلت : ولا يقال بأنَّ هذا الحد المذكور للجملة ينتقضُ بنحو : «مُنْطَلِقٌ » و«ضَارِبٌ غُلَامَه» في «زيدٌ مُنْطَلِق» و «مررت برجل ضارب غُلَامَه» ؛ لأنه مُرَكَّبٌ من اسمين [6] مع الإسناد وليس بجملة ؛ لأنَّا نقولُ : لا يُسَلَّمُ ، بل هو جملة ، لكنَّه غَيْرُ مستَبِدٍّ بفائدة الجملة المفيدة باستقلالِها ؛ لاقتضائه ما يعتمده في العمل ـ على ما سيأتي [7] ـ ،

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢ .

(٢) المراد بالجمله « أدعو » أو « أنادي » ونحوهما ، فهي جملة من فعل وفاعل ، وفاعلها ضميرٌ مستتر .

(٣) الذي قال : إن «يا» نابت مناب جملة «أدعو » أو «أنادي » ونحوهما هو سيبويه والمبرد ، وتَبِعَهُمْ في ذلك جمهور النحاة ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩١ ، المقتضب للمبرد ٤/ ٢٠٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧ ، شرح الكافية الرضي ١/ ٣٤٦.

(٤) ذهب إلى القول بأنَّ « يا » النداء اسم فعلٍ بَعْضُ الكوفيين ، كما نُسِبَ إلى أبي علي الفارسي ، وينظر ذلك في : الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٥٤ ، وتُنظر المصادر السابقة .

(٥) أي قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ، وهو تال للنقل السابق بلا فاصل .

(٦) التركيب في «ضارب غلامه » ظاهر ، أما في «منطلق » فالمراد به اسم الفاعل «منطلق » مع الضمير المستتر فيه ، وتقديره : « هو » .

(٧) يعني لاعتماده على مبتدأٍ أو موصوف ، ذَكَرَهُ المؤلف في مبحث اسم الفاعل من المقتبس (المجلد =

ونحوه الجملة الجزائية ، فإنها تُسَمَّى جملةً في اتفاقهم ، وإن لم تُفد إلاَّ بانضمام الشرطية إليها، ألا تراهم سَمَّوْهُما [1] جُمْلَتَي الشرط والجزاء، والمسألة القَسَمِيَّة تشهد لما ذَكَرْتُ [2] .

فالحاصل أنَّ الجملة على نوعين : مُسْتَقِلَّة ، وغير مُسْتَقِلَّة ، وبذلك يقع التَّقَصِّي [3] عن الاعتراض لمنْ يتأمَّل ، فاعرِفْهُ.

شح [4] : قوله : « وتُسَمَّى الجُمْلَةَ . . » يجوزُ بالياء والتاء ، وضابطه : أنَّ كُلَّ كلمتين وُضِعَتَا لذات واحدة ، وإحداهما مؤنَّثةٌ والأخرى مُذَكَّرَةٌ [5] ، وتَوَسَّطَهُما ضَمِيْرٌ جاز تأنيثُ الضَّمير وتذكيرُه ، والتأنيثُ ـ هنا ـ أَحْسَنُ ؛ لأنَّ «الجملةَ» مؤنثة، وهي خَبَرٌ عنه [6] ، فاعرِفْهُ. / ١/١٦أ

قيل : «الكلامُ» كـ «السلام» ونحوه في كونهما [7] بمعنى التكليم والتسليم ، وهو أعَمُّ من الجملة ؛ لأنَّ كُلَّ جملة كلامٌ ، ولا ينعكس [8] ، وهذا كأنَّه من

=الأول) ق (٢٢٦أ) .

(١) في (ع) سموها . . .

(٢) ينظر الحديث عن عدم إفادة هذه الجمل التي أشار إليها المؤلف في المغني ص ٤٩٠ .

(٣) يقع بمعنى : يسقط ، والتقَصِّي بمعنى : التتبع والطلب كما في اللسان (قصا) .

(٤) في (ع) : قوله : شح : وتسمى . . . ، والنقل من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٢ .

(٥) مراده بالمؤنثه كلمة «الجملة» ـ كما أشار ـ ، وأما المذكرة فيه «ذلك» ، وتقريب الأسلوب : وذلك الذي هذه صفته يسمى الجملة .

(٦) «الجملة» خبرٌ عن ضمير ذلك الاسم باعتبار الأصل ، أما في هذه الجملة فهي مفعولٌ ثانٍ لـ «تُسَمَّى» .

(٧) « في كونهما » تكررت مرتين في (ع) سهواً من الناسخ .

(٨) ينبغي أن يُوَجَّه كون الكلام أعم من الجملة على الاستعمال اللغوي للكلام ، إذ معنى الكلام في اللغة هو : القول مطلقًا ، ويطلق أيضًا على كل ما كان مكتفيًا بنفسه في أداء المقصود منه فقد يطلق على الكلمة المفردة ، وقد يطلق على الكلام الكثير نحو : القرآن كلام الله ، ولا يسمى مثل ذلك جملةً ، فمن هذه الناحية يُعَدُّ الكلامُ أعمَّ من الجملة .

أما من الناحية الاصطلاحية فإن الجملة أعم من الكلام ؛ لأنَّ شَرْطَ الكلام الإفادة ، ولا يشترط في=

المصطلح، أو لأنَّ الكلامَ لَمَّا كان ـ في أصله ـ بمعنى التكليم فَعَمَّ لذلك ، من قِبَلِ أنَّ التكليم له عمومٌ ، فكذا ما هو بمعناه ، وهذا المعنى معدومٌ في الجملة .

قلت : [1] وقد ذكر الشيخُ مِثَالَيْنِ للجُمْلةِ المركبة من اسمين ، ومثالين للمركبه من فعلٍ واسمٍ ، ولِكُلٌّ من المثالين في الفصلين فائدةٌ عَرِيَ عنها صاحبه ، أما : «زيدٌ أخوك» فالخَبَرُ فيه خالٍ عن الضمِّير ، وفي الآخر [2] مُتَضَمِّنٌ له ، وأما في الفصل الآخر فالفعْلُ ـ في الأول منهما [3] ـ مُتَعَدٌّ ، وفي الثاني [4] لازمٌ ، والظاهر أنَّ هذا هو الغرضُ مِنْ إيرادِهما ؛ لأنَّ الفعْلَ من المطاوعة التي يلازمها اللزوم ، فالأمثلة وإن تَعَدَّدَتْ فكُلٌّ منها لا يخلوْ عنْ طائلٍ تحتَه ، وهكذا جرت عادتُه في هذا الكتاب في عامَّة المسائل ، وربما يُقْصَدُ بالتكثير زيادة التخمير [5] والتقرير ، لا سيِّما إذا خرج المثالُ كالصادر على الوجه النادر .

وفي الكشَّاف [6] : « كما يجبُ على العالم البليغ في مظانِّ الإجمال والإيجاز

=الجملة أن تكون مفيدة كما في جملة الشرط وجملة الصلة ، فكلُّ كلام جملة وليس كل جملة كلام وينظر : المغني ص ٤٩٠ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥ ، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٦٦ ـ ٦٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣ ، اللسان (كلم) .

(١) الواو من « وقد » ليست في (ع) .

(٢) يعني قول الزمخشري : «بِشْرٌ صاحبك» وانظر ما تقدم ص ٢٦٦ .

(٣) يعني به : « ضرب زيدٌ » انظر ما تقدم ص ٢٦٦ .

(٤) يعني به : « انطلق عمرو » انظر ما تقدم ص ٢٦٦ .

(٥) التخمير : التغطية والشمول لحالات المُمَثَّلِ له .

(٦) الكشاف ١/ ٧٨ عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ..﴾ ، وهذا النقل منه بنصه ، وقد كَرَّرَ الزمخشري هذا الكلام في شرحه لمقاماته ص ١٨٩ ، عند شرحه لمعنى الإشباع .

أن يُجْمِلَ ويوجِز ، فكذلك الواجبُ عليه في موارد التفصيل والإشباع [1] أَنْ يُفَصِّلَ ويُشْبِعَ . . . »؛ إذ ليس الخبر كالعِيَانِ ، ولا ينبِيءُ عن النارِ مثلُ الدُّخان ، زادنا الله توفيقًا في الإيقان .

(١) الإشباع : هو إتباعُ الكلام بما يقرره ويُمكِّنُهُ ويزيد في توكيده ، كما في قوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ، وينظَر الحديث عن الإشباع في : الصاحبي لابن فارس ص ٤٦٢ ، فقه اللغة للثعالبي ص ٢٥٣ .

قال ـ رضي الله عنه [1] ـ :

« القِسْمُ الأوَّلُ من الكتابِ : في الأسماءِ [2]

[تعريفُ الاسمِ وذِكْرُ خَصَائِصِه]

الاسم ما دَلَّ على معنىً في نَفْسِه دلالةً مُجَرَّدةً عن الاقتران ، وله خصائِصُ منها: جوازُ الإسنادِ إليه ، ودخولُ حرفِ التعريفِ ، والجرِّ ، والتنوين ، والإضافةِ ..».

اعْلَمْ أنَّ الكلامَ في هذه الفاتحة في ثلاث مواقع :

أحدها : في تقديمِ قسمِ [3] الاسم .

وثانيها : في تسميته اسْمًا .

وثالثها : في حَدِّه ورَسْمِه .

ـ أمَّا تقديمه على النوعين فلأنَّه أصلٌ ، لأنَّ الأسماء ذوات ، والأفعال هيئات ، والحروف روابطُ ، وفي هذه الجملة إشارةٌ كافية إلى أصالته وتَقَدُّمِه تُغْنِيْ كلَّ ذي سلامة عن تفصيلِ ذلك بأدنى تأمُّل .

ـ وأما الثاني : وهو تسميتُه بهذا اللَّقَب ، فقد اخْتُلِفَ فيه [4] :

(١) المفصَّل ص ٦ .

(٢) في المفصل وفي شروحه التي وقفت عليها : « القسم الأول من الكتاب : وهو قسم الأسماء» .

(٣) في (ع) : وسم الاسم . . ، وهو تحريف.

(٤) قال أبو القاسم الزجَّاجيّ في كتابه اشتقاق أسماء الله ص ٢٥٥ : «أجمع علماء البصريين ، ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا مُحَصَّلاً مُسْتَنِدًا إلى من يُوْثَقُ به أنَّ اشتقاق «اسم» من سموتُ أسمو ، أي : علوتُ . . . » ثم قال : « . . . وحُكِيَ أنَّ بعضهم يذهب إلى أنَّ أصلَه من «وَسَمْتُ» كأنه جُعِلَ سِمَةً للمُسَمَّى » ، فإذن لم يقع الخلاف في هذه المسألة بين البصريين ومتقدمي الكوفيين ، فَلَعَلَّ المخالف في=

فَذَهَبَتْ الأئمة البصرية إلى أنَّه مشتقٌ من السُّمُوِّ ، وهو العُلُوُّ ، كأنَّهُ رُفِعَ أو علا كالعَلَم عليه [1] بالتقدُّم ، أو لأنَّه رَفَعَ مُسَمَّاه ـ عند ذكره ـ إلى الأذهان ، ذكره في شح[2] .

وفي الكشاف قال [3] : «الاسم» أحد الأسماء العشرة التي بَنَوْا أوائلَها على السكون[4] ، فإذا [5] نطقوا بها مبتدئينَ زادوا همزةَ وصلٍ ، ومنهمْ من لم يَزِدْها ، واستغنى عنها بتحريك الساكن فقال : «سِمٌ» و «سُمٌ» ـ بالكسر والضَّمِّ ـ ، قال :

باسْمِ الذي في كل سورةٍ سِمُه [6]

وعليه قَوْل أبي الطَّيِّب :

= ذلك الكوفيون المتأخرون ـ كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين ـ ويُنْظَر هذا الخلاف في : تهذيب اللغة ١٣/ ١١٧ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٠ ، أسرار العربية ص ٤ ، الإنصاف ١/ ٦ ، التبيين ص ١٣٢ ، مسائل خلافية في النحو للعكبري ص ٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٣ ، الدر المصون ١/ ١٩ ، ائتلاف النُّصرة للزبيدي ص ٢٧ .

(١) « عليه » أي : على مُسَمَّاه .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣ .

(٣) في الكشاف ١/ ٤ ، ٥ .

(٤) هذه الأسماء العشرة هي : اسْمٌ ، استٌ ، ابْنٌ ، ابْنَةٌ ، ابْنُمٌ ، اثْنِينِ ، اثْنتين ، امْرُؤٌ ، امْرَأَةٌ ، ايْمُنٌ ، وزِيْدَ عليها اسمان هما : «الْ» الموصولة ، و «ايْمٌ» ـ لغةٌ في «ايْمُن» ، وانظر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٤/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، التكملة لأبي علي الفارسي ص ١٨٦ ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٤/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧ .

(٥) في (ج) : وإذا

(٦) البيت من الرَّجز ، ونَسَبَهُ أبو زيد الأنصاري في النوادر ص ٤٦١ ، ٤٦٢ لرجلٍ من كلب ولم يُسَمِّه ونُسِبَ في شرح شواهد الكشاف ص ٢ إلى رؤبة وليس في ديوانه .

والشاهد في البيت : «سُمُه» حيث رُوِيت بكسر السِّين ، وبضمها ، وانظر البيت في : المقتضب للمبرد ١/ ٢٢٩ ، المنصف ١/ ٦٠ ، أسرار العربية ص ٨ ، الإنصاف ١/ ١٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤ ، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٨ ، الدر المصون ١/ ٢٠ ، شرح شواهد الشافية ص ١٧٦ .

أشاروا بتسليمٍ فجُدْنا بأنفُسٍ [1] تَسِيلُ من الآماق والسُّمُ أَدْمُعُ [2]

وفي شرح أبي الفتح عثمان بن جني ـ رحمه الله ـ لهذا البيت [3] : يريد به الاسم، يقال : اسْمٌ [4] ، وسِمٌ ، وسُمًا ـ مثل «هُدى» ـ حكاها أبو علي [5] ، وقد حُكِيَ : اُسْمٌ ـ بضَمِّ الهمزة [6] ـ ، وليست بقويةٍ في سماعٍ ولا قياس ، وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز ، كـ «يد» و «دم» ، وأصله : سِمْوٌ ـ بالكسر والسكون ـ ، بدليل تصريفه ، كـ «أسماء» و «سُمَيّ» و «سَمَّيْتُ» ، واشتقاقه من السُّمُوِّ ؛ لأنَّ التسمية تنويهٌ بالمسمَّى ، وإشادةٌ بذكره ومنه قيل للَّقَبِ : النَّبْزُ، من [7] النبز بمعنى : النَّبر ، وهو رفع الصَّوت ، والنبزُ : قشر النخلة الأعلى .

حـم : حذفوا الواوَ منه تخفيفًا استحسانًا ، لأَنَّ القياسَ في مثله التصْحيح نحو : «دَلْوٌ» / ، ونقلوا سكون الميم إلى السين ، فصار الميمُ معتقبَ الإعراب ، ١٦/ب

(١) في (ع) : بأنفين . . . ، وهو تحريف.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في : معجز أحمد ١/ ١١٠ من قصيدته التي مطلعها :

حشاشةُ نفسٍ وَدَّعت يومَ وَدَّعوا فلم أدرِ أيَّ الظاعنين أُشَيِّعُ

والآماق : جمع «مَأْق» أو «مُؤْق» ، وهو طَرَفُ العين مما يلي الأنف ، وهو مجرى الدمع في الغالب، ومعنى البيت : أننا ودَّعْنَاهُم بأرواحٍ تسيلُ حزنًا لفراقهم ، إلا أنَّ هذه الأرواح اسمها أدْمُع .

(٣) في الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني ص ٩٠ .

(٤) «اسم» ليست في (ع) .

(٥) في شرح الأبياتَ المشكلة الإعراب ص ١٩٦ وقد كرر ابن جني نقل هذه اللغات عن شيخه أبي علي في : تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٦) حكاها ابن السكيت والزجاج وغيرهم ، وحُكِيَتْ عن بني عمرو بن تميم ، ينظَر : إصلاح المنطق ص ٢٣٤ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٩ ، اللسان (سما) .

(٧) «من النبز» ليست في (ع) .

وعَوَّضُوْهُ همزةَ الوصلِ ، فوزنُه «افْعٌ» لسقوط لامه [1] .

قلتُ : ووجه الاستحسان أَنَّ فيه خُرُوْجًا من الكسرة إلى أختِ الضَّمة وهي الواو ، وبينَهما ساكنٌ غيْرُ حَصِينٍ ، وهذه جِهَةٌ جيِّدةٌ في الفرق بينَه وبين نحو «دَلْوٌ» [2] .

وذهبت الكوفية إلى أنَّه من السِّمَةِ [3] ؛ لأنَّه علامةٌ للمُسَمَّى ، وأصله : «وَسْمٌ» ، كـ «عِدَة» و «وَعْد» ، حُذِفَتْ فاؤُه وضُمَّتْ إليه همزة الوَصْلِ لسكونِ العين [4] ، ووزنه «اعْلٌ» ـ عندهم ـ ، والأوَّل هو الأصَحُّ بدليل ما صُغِّرَ وكُسِّر وبُنِي [5] منه الفعل، وذلك مُجْمَعٌ عليه ، ولو كان من الوَسْم لقيل : أَوْسَامٌ أو وُسُومٌ رَدًّا إلى الأصل، أو : سِمَاتٌ ، فاعرِفْهُ [6] .

ـ وأمَّا الثالثُ : وهو حَدُّه ورَسْمُه [7] ، أمّا الحَدُّ فهو : الكَشْفُ عن ماهية الشيء وحقيقته بعبارةٍ أَوْضَح ، ومن حُكْمِه أنْ يَدْخُلَ فيه [8] كلُّ ما هو منه ، ويخرج منه كلُّ

(١) ينظر في الحديث عن وزنه : المنصف ١/ ٦٠ ، تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني ص ٢٠٢ ، الصحاح (سما) ، أسرار العربية ص ٤ ، ٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨١ .

(٢) لأنَّ «دَلْو» مفتوح الدال ، والخروج من الفتحة إلى أخت الضمة وهي الواو أيسر من الخروج من الكسرة إلى هذه الواو ، وهذه علة إعلال «اسْم» دون «دَلْو» .

(٣) غَلَّطَ الزجَّاج هذا القول في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠ حيث يقول : «. . ومن قال : إنَّ اسْمًا مأخوذٌ من «وَسَمْتُ» فهو غَلَطٌ» .

(٤) يعني عينه في الميزان ؛ لأن وزن «وَسْم» فَعْل ، فالسين تقابل العين في الميزان .

(٥) «وبني» ساقطة من (ع) .

(٦) في (ع) : فأعربه ، وهو تحريف .

(٧) ينظر تعريف الحد والرسم ، والفرق بينهما ، وما يتصل بهما في : مفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٣٦ ، التعريفات للجرجاني ص ٨٣ ، ١١١ ، الكُلِّيَّات لأبي البقاء الكفوي ص ٣٩١ـ٣٩٣ ، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٣ ، ٢٤ و ٣/ ٨٠ .

(٨) «فيه» ليست في (ج) .

ما ليسَ مِنْه ، وهذا معنى قولِهم فيه : جامعٌ مانعٌ ، وهو مأخوذٌ من الحدِّ الذي هو المنع ، ويقال فيه أيضًا : يَطَّردُ وينعكس[1] ، فالاطِّرادُ كالجمع ، والانعكاسُ كالمنع ، وأمَّا الرَّسْمُ فهو يَتَّصِفُ بالجمع والاطِّراد لا غير ، وقد يقالُ : منه العلامة والخَصيصَة ، والمراد بالثلاثة واحد ، وحَدُّ[2] الشيء ليس إلاَّ واحدًا ؛ لأنه حقيقةٌ[3] ، والحقيقة[4] لا تَتَعَدَّدُ ، بخلاف الرَّسْم فإنه قد يكون للشيء علاماتٌ كثيرةٌ ، ولذلك يَخْتلفُ الناسُ في حدود الأشياء ، وَقَلَّ ذلك (أي : عَدَمُ الاختلاف)[5] في العلامات ، لما إنها تحتملُ التعَدُّد ، فاعْرِفْهُ.

وقد اخْتُلف في حَدِّ الاسم اختلافٌ كثيرٌ[6] ، حتَّى قيلَ : إنَّ العلماءَ اجتهدوا في إثبات حَدٍّ صحيحٍ للاسم ، وَدَقَّقوا النظرَ فيه حتى تناقضوا ، ولم يَحْصُلُوا منه على طائل ، حَتَّى أطبق أكْثَرُ المحققين على أنَّه لا حَدَّ لَهُ مُحَصَّلاً ، فإنَّه[7] لَمَّا حُدَّ النوعان الآخران صار ذلك كالحَدِّ لهذا النوع[8] ؛ لأنَّك لما عَرَّفْتَهُما عَرَفْتَ أنَّ ما

(١) الاطِّرادُ هو : وجود المحدود كُلَّما وُجد الحَد ، والانْعِكَاس : هو انتفاء المحدود كلما انتفى الحَدُّ ، أو وجود الحد كلما وُجِدَ المحدود ، وينظر في ذلك : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١٤٠ .

(٢) في (ع) : وأحد الشيء . . ، زيدت الهمزة خطأً.

(٣) في (ع) : لأنه حقيقية . . .

(٤) «والحقيقة» ساقطة من (ع) .

(٥) « أي : عدم الاختلاف » ليست في (ع) .

(٦) أشارَ بعضُ النحاةِ إلى كثرة تعاريف الاسم ، ومنهم من أورد بعضًا من هذه التعاريف ، ينظر في ذلك : الحُلَل في إصلاح الخلل ص ٥٩ ـ ٦٢ ، أسرار العربية ص ٩ ، ١٠ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٢٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٢ ، ٩٤ ، عرائس المحصَّل ق (٨أ).

(٧) في (ج) : وأنَّه . . .

(٨) ممن نحا هذا المنحى سيبويه في كتابه ١/ ١٢ حيث يقول : «فالاسم : رَجُلٌ ، وفرس . .» ولم يذكر له حدًا مُعَيَّنًا ، وإنما اكتفى بالمثال ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٥٣ ، النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٠٣ .

سواهما من الكلم اسمٌ ، إذ [1] الكلم لا تعدُو هذه الثلاثه .

قيل : وأولى ما يُحَدُّ به الاسم ـ وإنْ كان في الحقيقة إمارةً ورَسْمًا ـ قول ينبوع العلوم والإمام المعصوم [2] علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه [3] ـ حيث قال لأبي الأسود الدؤلي [4] : الاسم ما أَنْبَأَ عن المُسَمَّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المُسَمَّى ، والحرف ما أوجَدَ معنى في غيره ، وذكر الإمام عبد القاهر [5] ـ رحمه الله ـ في المقتصَد[6] : «قد ذُكرَ للاسم حُدُودٌ لم يسلم منها شيءٌ ، والصحيح في حَدِّه أنْ يقال : كلُّ لفظ عَرِيَ عن الدلالة على الزمان لا [7] من طريق الوضع ، وكان له إعراب لفظًا أو تقديراً فهو اسمٌ» ، والله الموفِّق .

(١) في (ع) : إذا الكلم

(٢) عبارة المؤلف هذه قد توحي بالرَّفْض ، لأن ادِّعاء العِصْمَةِ لِعَلِيٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أو لغيره من الأئمة إنما هو مبدأٌ من مبادئ الرافضة ، على حين أننا نجد في هذا الكتاب ما يبرِّئُ ساحة المؤلف من الرفض ، إذ نجده يترضَّى عن عُمَر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، وعن عائشة أم المؤمنين ، وهذا خلاف ما عليه الشيعة ، فإن من مبادئهم البراءة من أبي بكر وعُمر وعثمان ، وأكثر صحابة الرسول ـ ﷺ ـ وأمهات المؤمنين ؛ ينظر : الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٦ ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٠١ ـ ٣٠٣ ، وانظر ص ١٧٣ ، ١٨٩ ، ٢٦٨ .

(٣) في (ج) : كرم الله وجهه . . .

(٤) ينظر هذا القول المنسوب لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في : أمالي الزجّاجي ص ٢٣٨ ، نزهة الألباء ص ١٨ ، إنباه الرواة ١/ ٣٩ .

(٥) هو إمام العربية والبيان أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني ، وُلِدَ ونَشَأَ بجرجان ، هو أَوَّل من دوَّنَ علم البيان ، له : المقتصد في شرح الإيضاح العضُدي ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، وغيرها ، توفي بجرجان سنة (٤٧١هـ) ، وتنظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٦٤ ، إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ ، إشارة التعيين ص ١٨٨ ، فوات الوفيات ٢/ ٣٦٩ .

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٦ والنقل منه بالنص .

(٧) « لا » ساقطة من (ج) .

شح [1] : قوله في حَدِّ الاسم : « ما دلَّ على معنىً في نفسه دلالةً مُجَرَّدةً عن الاقتران » الحَدُّ لابُدَّ وأنْ يكونَ مُركَّبًا من جنس وفَصْل ، فالجنس يَحْصُرُ المحدودَ وغيرَه، والفصل ما يفصله عن غيره [2] ، وَرُبَّما يقال في حَدِّه : جامعٌ مانعٌ ، والمعنيُّ [3] بالعبارتين واحدٌ ، فالجِنْسُ [4] والجامع طَرَفٌ ، والفَصْلُ والمانع طَرَفٌ ، والأولُ من عبارات غالية المنطقيَّة .

[5] فقوله : «ما دَلَّ على معنى » حَصَرَ الأنواعَ الثلاثة ، وقوله : «في نَفْسِهِ » فَصَلَ الاسم والفعل عن الحرف ، وقوله : « دلالةً مُجَرَّدَةً عن الاقتران » فَصَلَ الاسمَ عن الفعل .

قلت : واللام في « الاقتران » للعهد ، عِوَضٌ عن المضاف إليه [6] ، والتقدير : عن الاقتران بالزمان ، وإنما اقتصرَ باللام لظهورِ شأنِ المعهودِ في بيانِ هذا الحدِّ وهو الزمان ، وأُرِيْدَ بالزمان أحدُ الأزمنة الثلاثة التي هي : الماضي ، والحالُ ، والمستقبلُ ، وإنما أُطْلِق اللفظُ وإنْ كان يرادُ به زمانٌ مخصوصٌ بصِفَةٍ ؛ لظهوره بتبادُر الأفهام إليه ، إذْ [7] في مقام التفرقة بين القبيلين [8] أو القُبُل الثلاثة [9] لا يُقْصَدُ إلاَّ أَحَدُ هؤلاء الثلاثة

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٣ .

(٢) سوف يُوَضِّحُ المؤلف مرادَه من ذلك على تعريف الاسم المذكور قريبًا .

(٣) في (ع) : والمعْنَى في العبارتين . . .

(٤) في (ع) : والجنس . . .

(٥) في (ج) : قوله . . . ، بدون الفاء .

(٦) لا يقصد المؤلف ـ بالإضافة هنا ـ الإضافة الاصطلاحيه ، بل يقصد مطلق الإسناد ، وهو تقييد الاقتران بالزمان .

(٧) في (ع) : أدني . . . بدل «إذ في » ، وهو تحريف .

(٨) في (ع) : القبيلتين . .

(٩) المراد بالقبيلين : الاسم والفعل ، لأن عبارة « ما دَلَّ على معنىً في نفسه » تجمعهما ، والمراد بالقُبُل الثلاثة : الاسم والفعل والحرف .

بالنقل والاستعمال.

وبما [1] ذكرنا من القيد خرج [2] اعتراضُ « الصَّبُوْح » و « الغَبُوْق » [3] وأسماء الزمان كلِّها ، ولا يقال : إنَّ / المضارعَ لا دلالة له على أحد الزمانين بحال ، فهو كما ١/١٧ أ يحتملُ الحال يحتمل الاستقبال ، كالصَّبُوْح في احتماله الأزمنة الثلاثة ، فيدخُلُ في حَدِّ الاسم وهو فعْلٌ بالإجماع ؛ لأنَّا نقول : المضارعُ يَدُلُّ على أحد الزمانين ، ولا يَنْطِقُ العربي ولا من يتكلم بكلامه إلا وهو قاصدٌ أحدَهما بِعَيْنِه ، وإنما اتَّفَق أنَّ دلالته مُشْتَرَكةٌ بينهما ، فيقع اللَّبْس عند عدم القرائن على السامع [4] فيوهم ، ولا كذلك «الصَّبُوْحُ» فإنه لا دَلالة فيه على أَحَدِ الأزمنة الثلاثة ، لا بتَعَيُّن ولا باشتراك ، وإنما احتمالُه لأحدِ الأزمنةِ احتمالٌ وُجُوْدِيٌّ ، وغَرَضُنَا الدلالة اللغوية ، لا الدلالات الوجودية[5] .

قال [6] : وأَشْكَلُ ما يَرِد على هذا الحَدِّ الأفْعَالُ غير المُتَصَرِّفة نحو : «نعْمَ» و «ليس» و «عسى» ، فإنها تدل على معنىً في نَفْسِها من غير زمان ، وهي أفعالٌ عند البصرية [7] .

(١) الاعتراض بكلمتي الصَّبُوْح والغَبُوق ، وبدلالة المضارع على زمانين ، والجواب عنهما منقولٌ بالمعنى من : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) في (ع) : خراج . . . ، زيدت الألف خَطَأً .

(٣) الصَّبُوْحُ هو : الشراب بالغداة يقال : اصْطَبَحَ الرجل ، والغَبُوق : شُرْبُ العَشِيِّ ، يقال : اغتبق الرجل ، وينظر ذلك في : التلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ١/ ٤١٤ .

(٤) في (ع) : على التسامع . . . ، زيدت التاء خَطَأً .

(٥) يُنْظَر الاعتراض بالصَّبُوح والغَبُوق ، وبالفعل المضارع ، والجواب عن ذلك في : غاية المحصَّل للزملكاني ق (٣أ) ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٤ ، المقاليد للنسفي ق (٢٠ب) ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩ ، التاج المكلل لابن هطيل اليمني ق (١٢ ب) .

(٦) أي : قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٤ .

(٧) ما ذكره المؤلف فيه تفصيل ، أما «نِعْمَ» فقد وقع الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون=

والجوابُ : أنَّ هذه الأشياء دالَّةٌ على الأزمنة في أصل الوَضْع دلالةَ تقديرٍ في بَعْضها ، ودلالةَ تحقيقٍ في البعض ، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر لا يُخْرِجُها ذلك عن حَدِّها وإعرابها ، ألا ترى أنَّ قولَك : ما أحسنَ زيداً ـ في الأصل ـ معناه : شيءٌ أَحْسَن زيداً ، فهذه صيغةٌ تَدُلُّ على ما تدل عليه سائرُ الأفعال في مثل هذا التركيب ، وبعد التَّعَجُّب وإرادته لا يُفْهَمُ منها ما كان له من المعنى الأصلي ، فصيغتُه وعملُه وإعرابُه باقيةٌ على حالها ، والمعنى مُتَغَيِّر ، والفعلية باقية نَظَرًا إلى الأصل ، وكذلك قولنا : أفْعِلْ به ، وكذلك إذا قلنا : « ضَارِبٌ » ، فإنَّه يدلُّ على معنىً في نفسه مِنْ غَيْرِ زمانٍ ، وقد يُسْتَعْمَلُ دالاً على الزمان [1] ولا يخرجُ عن الاسمية[2] .

=يرون أنها فعلٌ ماضٍ جامد ، والكوفيون يرون أنها اسم كما ذكر الفراء ، أما «لَيْسَ» فجمهور النحاة على أنها فعلٌ ماضٍ جامد ، وخالف في ذلك ابنُ شُقَير وجماعة من أصحابه ، وأبو علي الفارسي ، فزعموا أنها حَرْفٌ ، ونُسِبَ هذا القول أيضًا إلى ابن السراج ، وفي كتابه الموجز ما يخالف ذلك ، فهو يقولُ بقولِ جمهور النحاة ، أما « عَسَى » فذهب جمهور النحاة إلى أنها فعل مُطْلَقًا ، ونَقَل أبو عمرو الزاهد عن ثعلب القول بحرفيَّتِها ، كما نُسِبَ إلى ابن السراج القول بحرفيَّتِها وفي كتابه الموجز ما يخالف ذلك إذ جَعَلَها فِعْلاً ، ونُقِلَ عن بعض النحاة أنها تارةً تستعمل فعلاً وتارةً تستعمل حرفًا ورجَّحَه ابن هشام ، وينظر : معاني القرآن للفراء٢/ ١٤٠ ، الموجز في النحو لابن السراج ص ٣١ ، ٣٣ ، ٤٠ ، الحلبيات لأبي علي الفارسي ص ٢١٠ ، الإنصاف ١/ ٩٧ ، التبيين للعكبري ص ٢٧٤ ، ٣٠٨ ، الجنَى الداني ص ٤٦١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، أوضح المسالك ١/ ٣٣٢ ، المغني ص ٢٠١ .

(١) اسم الفاعل يستعمل دالاً على معنى الماضي والحال والاستقبال ، وينظر ذلك في : شرح الألفية لابن الناظم ص٤٢٣ ، الكوكب الدري ص ٢٣٣ ، التصريح ١/ ٤٤ .

(٢) ينظر الحديث عن الاعتراض بالأفعال الجامدة وباسم الفاعل على حدِّ الاسم والجواب عن ذلك الاعتراض في : الإقليد للجَنْدي ق (٩) ، المقاليد للنسفي ق (٢٠ب و ٢١ أ) ، التاج المكلل لابن هطيل ق (١٢ب و ١٣أ) ويبدو أنهم نقلوا ذلك عن ابن الحاجب كما نقله المؤلف هنا .

ومما يَعْتَرِضُونَ به أيضًا قولُهم : « الماضي » و « المستقبل » فإنَّه يَدُلُّ على الحدث والزمان ، والجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن « المستقبل » و « الماضي » يراد بهما نَفْسُ الزمان ، فإذا قيل للفعل : مُسْتَقْبَلٌ ، فالمعنى : مُسْتَقْبَلٌ زَمَانُه ، ثم حُذف للكثرة [1] .

والثاني : سَلَّمْنَا أنَّه صِفَةٌ للفعل ، لكنْ لا دلالة لَهُ على الزمان بالوَضْع ، وإنما لَزِمَ الزمانَ المستقبَل منْ حيث المعقول ، كقولك : الاستقبال ، والمضيُّ ، والانتظار ؛ لأَنَّ « المستقبل » إنما يدلُّ على ما يدلُّ قولك : مُتَعَلَّق الاستقبال[2] .

والاعتراض بنحو : « صَهٍ » وأخواته غير واردٍ ، لأنَّ قولَنا : « صَهٍ » اسمٌ لـ «اسكتْ» لا أنَّه بمعناه ، بدلالة أنهم سَمَّوه اسمَ الفعل [3] .

قوله : « في نَفْسِهِ » شح [4] : الضمير فيه راجعٌ إلى «معنىً» ، أَيْ : ما دلَّ على معنىً باعتبارِ ذلك المعنى في نفسِه ، وبالنظرِ إليه في نفسه لا باعتبار أمرٍ خارجٍ عنه ، كقولك : الدارُ في نفسِها حكمُها كذا ، أي : لا باعتبار أمرٍ خارجٍ عنها ، ولذلك قيل في حَدِّ الحرف : ما دَلَّ على معنىً في غيره ، أَيْ : حاصلٍ في غيرِه ، أي : باعتبار مُتَعَلَّقِه لا باعتباره في نفسِه ، قال : وَمَنْ رَجَعَه إلى « ما » لم يَتَخَلَّصْ عن اعتراضٍ معنويٍّ يلوح لك فيه إذا تأملْتَه [5] .

(١) يريد حذف لفظ «زمانُه» لكثرةِ الاستعمال .

(٢) الاعتراض بنحو لفظ « الماضي » و « المستقبل » والجواب عنه في : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩ ، ٤٠ ، المقاليد ق (٢١ أ) ، التاج المكلل ق (١٣أ) .

(٣) ينظَر الاعتراض باسم الفعل والجواب عنه في : الإقليد ق (٩) ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٦ .

(٥) أجاز صاحب الإقليد أن يرجعَ الضمير في «نَفْسِه» إلى «ما دَلَّ . . » وعَلَّلَ ذلك بأنَّ معنى الحَدِّ يصبح : الاسم هو اللفظ الدال على معنًى بنفسه من غير ضميمةٍ يُحْتَاجُ إليها في دلالته الإفرادية ، وينظر : الإقليد ق (٨ب) .

ورَأَيْتُ في بعض الحواشي المجموعة لهذا الكتاب عن الشيخ الحاتَمِيِّ[1] ـ رحمه الله ـ : الضمير في « نَفْسه » إما هو عائدٌ إلى الدَّالِّ ، وحينئذ [2] يصير التَقديرُ : الاسم شيءٌ دلَّ على معنىً حَصَلَ في ذلك الدَّالِّ ، لكنَّ حُصُوْلَ المَدلولِ في الدَّالِّ لا معنى له إلا كون المدلول مدلولاً لذلك الدَّالِّ ، فيصير التقدير : الاسم شيءٌ دلَّ على معنىً هو مدلُوْلُه ، وذلك كلامٌ لا طائل تحتَهُ ، وأما إنْ عاد/ إلى المدلولِ فصار التقديرُ : الاسم ١٧/ب ما دَلَّ على معنىً حاصلٍ في نفس ذلك المعنى ، وذلك باطلٌ ؛ لأنه يقتضي كون الشيء حاصلاً في نفسه ، وهو محالٌ .

فإن قُلْتَ : معنى كونِه حاصلاً في نَفْسه أنَّه ليس حاصلاً في غيرِه ، قلتُ : هَبْ أنه كذلك ، لكنه يَنْتَقِضُ بأسماء الصفاتِ والنِّسَبِ ، فإنَّ معانيَها حاصلةٌ في غيرها ، فاعرفه .

قلت : وقد مَرَّ بي في بعض حواشي المفصَّل الموثوق بها لبعض الأدباء الخراسيَّة[3] أنَّ ما ذكرَه الشيخ في الكتاب رَسْمٌ وليس بِحَدٍّ[4] ، واعترَض بأشياء على

(١) الحاتمي الذي ينقل عنه بعض النحاة وله كتبٌ في النحو واللغة هو : أبو علي محمد بن الحسن بن المظفَّر البغدادي المعروف بالحاتمي أخذ عن ابن دريد ، له مؤلَّفاتٌ منها : مُختَصَر العربية ، وحلْيَة المحاضرة في صناعة الشعر ، توفي سنة (٣٨٨هـ) وترجمته في : إنباه الرواة ٣/ ١٠٣ ، معجم الأدباء ١٨/ ١٥٤ ، وفيات الأعيان ٤/ ٣٦٢ ، بُغية الوعاة ١/ ٨٧ .

ولعلَّ مرادَ المؤلف بالحاتمي هنا حاتمي آخر غير هذا المترجم ؛ لأن النص المنقول عنه في شرح عبارة الزمخشري ، والزمخشري ولد سنة (٤٦٧هـ) ، إلا إذا كان كلامه شرحًا لتعريف ذكره أحدُ متقدمي النحاة ، واتفق مع تعريف الزمخشري في المعنى .

(٢) في (ع) : وح . . . ، بدل « وحينئذ » ، وهو تحريف .

(٣) لم أهتد إلى هذه الحاشية التي أشار إليها المؤلف .

والخُرَاسيَّة نسبةٌ إلى « خراسان » يقال : خُرسيٌّ ، وخُراسيٌّ ، وخُرَاسَاني ، وكلها لغاتٌ في النسب إلى « خُرَاسان » ، وينظر في ذلك : العين ٤/ ١٩٥ ، الصحاح (خرَس) ، معجم البلدان ٢/ ٤٠١ .

(٤) ينظر الكلام عن الحد والرسم ، والفرق بينهما ص (٢٩٠ ، ٢٩١) .

فصوله[1] المذكورة في الحَدِّ ، وزَعَمَ أنَّ حَدَّ الاسم عندَنا هو : كلُّ كلمةٍ يحصلُ منها معناها غيرَ موصولةٍ بشيءٍ ، وعُرِّيَتْ من الدلالة على الزمان المحَصَّل ، لا من طريق الوضع ، فقولنا : «غير موصولة » احترازٌ عن الحروف [2] والمصدر ، وزعم أنَّ «الضَّرْبَ » يفيدُ في : «الضارب» [3] ، وقولنا : «لا من طريق الوضع » احترازٌ عن نحو : «إذْ » و «إذا» ؛ لأنَّ الأوَّلَ للزمان الماضي ، والثاني للزمان المستقبل ، وكذلك : «الآن» ؛ لأنَّه للحال .

وذكر الإمام أبو علي الطبرسي [4] في الإيجاز : وحَدُّ الاسمِ : ما صَحَّ الإخْبَار عنه ، أو يكون في معنى ما يَصِحُّ الإخبار عنه ، ولفظ الشيخ برهان الدين [5] المُطَرِّزي في المصباح[6] يوافق هذا الحَدَّ معنىً ، وإن لم يُصرِّحْ بِهِ ، فإن عبارته فيه مما يُسْتَعْمَلُ مثله في الحدود .

قوله : « وله [7] خصائصُ » حم : الخَصِيْصَةُ : تأنيث «الخَصِيْصُ» بمعنى :

(١) يعني بالفصول ما اشتمل عليه التعريف من قيود تَفْصِلُه عن بقية أقسام الكلمة ، فكل قيد يُسَمَّى فصلاً .

(٢) في (ع) : عن الحرف . . .

(٣) في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢ ، ٢٣ : «ألا ترى أنَّ ضاربًا يفهم منه الضرب ؛ لأنَّه من لفظه . . . » فمراد المؤلف بذلك أن اسم الفاعل يدلُّ على المصدر .

(٤) هو : أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطَّبَرْسي نسْبَةً إلى طبرستان ، لُغَويٌّ مفسِّر ، له مصنفاتٌ متعددة منها : مجمع البيان في معاني تفسير القرآن ، ونثر اللآلئ ، توفي سنة (٥٤٨هـ) ، وتنظر ترجمته في : روضات الجنات ص ٥١٢ ، وهدية العارفين ١/ ٨٢٠ .

(٥) « الدين » ساقطة من (ع) .

(٦) المصباح في النحو للمطرزي ص ٣٧ ، ٣٨ يقول : «الاسم : ما جاز أن يُحَدَّثَ عنه ، كـ «زيد» . . . ، أو كان في معنى ما يُحَدَّث عنه كـ «إذْ » و «إذا » . . » .

(٧) « وله » ليست في (ع) .

المُخَاصّ؛ كـ «العَشِيرَة» تأنيث «العَشِير» بمعنى : المُعَاشِر [1] ، وهو كلُّ معنىً يختصُّ بشيءٍ [2] .

شح [3]:«الفرقُ بين الحَدِّ والخَاصَّة :أنَّ الحَدَّ لابُدَّ وأن يكون في جميع آحاد المحدود ، [4] والخاصَّةُ : هي التي تكون في بعض آحاده خَاصَّةً » [5] .

قوله : « منها : جواز الإسناد إليه » ذَكَرَ الإسنادَ دون الإخبار والحديث لِمَا مَرَّ [6] .

شح [7] : يُريدُ بالإسناد إليه ـ هنا ـ الإخبارَ عنه بأَنْ يَقَعَ مبتدأً أو ما هو في معناه، لأنَّ أَصْلَ وَضْعه لأنْ يُخْبَرَ به وعنه ، واختُصَّ بلام التعريف ليختَصَّ [8] فيفيد الإخبارُ عنه ، وقول الشاعر :

ما أنتَ بالحكم الترضى حكومَتُه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَلَدِ [9]

(١) في (ع) : المعاشرة . . ، زيدت التاء.

(٢) انظر في ذلك : حاشية الزمخشري على المفصل ق (٢ب) ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤ .

(٣) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/ ٦٦ والنقل منه بالنص .

(٤) الواو ساقطه من (ع) .

(٥) ينظر الفرق بين الحَدِّ والخاصَّةِ في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٣ ، الإقليد ق (٩ب) .

(٦) لأنَّ الإسناد أعمُّ من الإخبار ، وينظر ما تقدم في الفرق بينهما ص ٢٨٢ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٦ ، ٦٧ .

(٨) ليختص أي : ليتعَرَّفَ ؛ لأنَّ الأصلَ تعريف المبتدأ ، ينظر : الهمع ٢/ ٢٧ .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق كما في الإنصاف ١/ ٥٢١ ، واللسان (أمس) و (لو م) ولم يرد في ديوانه .

ورواية العَجُز في معظم المصادر التي أوردته : «ولا ذي الرأي والجَدَل» ، أما الرواية التي أوردَها المؤلف فقد وردت في : الإقليد ق (٩ ب) ، والمقاليد للنسفي ق (١٩أ) ومعنى الأصيل : ذو الحسب العريق، والجَلَد : الصبْر . =

ونحوه خارجٌ عن الحَدِّ ، مَرْدُوْدٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ .

حم : قال المصنف [1] : وما رواه أبو زيد في نوادره [2] :

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نافقَائه ومن جُحْرِه ذي الشيحة اليُتَقَصَّعُ [3]

قال عبد القاهر [4] : هو شاذٌّ قياسًا واستعمالاً ، والذي شجَّعه أنَّ اللامَ بمعنى «الذي» في الصفات ، ولكن مع ذلك مِثْلُه خطأٌ بإجماع .

=والشاهد في البيت : دخول الألف واللام على الفعل المضارع ، مع أنها من خصائص الاسم ، وذلك لا يُعْتَدُّ به ، لأنَّ الألف واللام لما كانت بمعنى «الذي» وُصِلَتْ بما توصل به «الذي» .

وينظر البيت في : المقرب ١/ ٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١ ، رصف المباني ص ١٦٢ ، جواهر الأدب للإربلي ص ٣١٩ ، تعليق الفرائد ٢/ ٢١٧ ، التصريح ١/ ٣٨ ، الهمع ١/ ٢٩٤ ، الدرر اللوامع ١/ ٦١ ، وكلها أَوْرَدَتْهُ برواية « والجدَل » .

(١) يعني الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (٣أ) .

(٢) النوادر لأبي زيد ص ٢٧٦ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لذي الخِرَق الطُّهَوي من بني طُهَيَّة ، كما صرَّح به في النوادر ص ٢٧٦ من قصيدة هجا فيها طارق بن دَيْسَق الثعلبي من بني ثعلبة بن يربوع ، ووردت رواية العجز : « بالشِّيْحَةِ » بدل «بذي الشيحة» كما في النوادر ، وكما في الخزانة ١/ ٣٥ ووردت روايته «المُتَقَصَّع» بدل : «اليُتَقَصَّع» كما في النوادر ، وعليه فلا شاهد في البيت .

واليَرْبُوعُ : دابة تحفر الأرض ، والنافقاء : هو الجُحْر الذي يكتمه اليربوع ويُظهر غيرَه ، فإذا أُتِيَ من قِبَلِ الجحر الظاهر هرب من النافقاء ، الشيحة : نباتٌ معروف ، وذي الشيحة صفة لـ «جُحْرِه» ، نقل عن ابن الأعرابي أن لكل يَرْبُوْعٍ شيحةً عند جُحْرِه ، اليتقصَّع : أي : الذي يتقصع فيه أي يدخل فيه .

والشاهد في البيت : ـ كالذي قبله ـ دخول الألف واللام على المضارع ، مع أنها من خصائص الاسم ، وذلك شاذٌّ ولا يقاس عليه ، وينظر البيت في : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٩ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص١٥٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٦٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ١٧٨ .

(٤) في المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٢ .

شح [1] : اللام مُنَزَّلٌ منزلةَ الصِّفَة ؛ لأنه في معنى المعرَّفِ المعهودِ بعينه ، والصفات لا تكونُ إلا للأسماء، والدليل عليه أنَّ العربَ وَضَعَتْ الأسماء وضعًا عامًّا، وهو كونُها يُخْبَرُ عنها ، وَوُضِعَ ما سواها ـ أعني الأفعالَ ـ وضعًا خاصًّا [2] ، فَلَم يَحْتَجْ إلى ذلك .

قوله : « والجَرِّ » شح [3] : وإنما اخْتُصَّ بالجرِّ لأنَّ المضافَ إليه مُخْبَرٌ عنه من حيثُ المعنى ، والأفعال وُضِعَتْ للخَبَرِ بها ، لا أَنْ يُخْبَرَ عنها ، فلو أضيفَ إليها لأُخْرِجَتْ عن الوضعِ الأصلي .

قوله : « والتنوين » قُلْتُ : [4] والتنوينُ على خمسةِ أوْجُهٍ ـ على ما سيأتيك بيانها في مكانها [5] إن شاء الله تعالى [6] ـ ، فثلاثةٌ منها هي من علاماتِ الاسمِ وخصائِصه، وهي : تنوين التَّمَكُّن والتنكير والعوَض عن المضاف إليه ، والباقيان وهما : تنوين التَّرَنُّم ، والتنوين الغالي ، لا اختصاص لَهُمَا [7] به ، فاعرفه .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٧ .

(٢) عموم الأسماء في كونها يخبَر بها وعنْها ، وخصوصُ الأفعالِ في كونها يُخبَرُ بها ولا يُخبَرُ عنها .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٧ .

(٤) الواو ليست في (ع) .

(٥) تحدث المؤلف عنها تَبَعًا لحديث الزمخشري ، وذلك في مبحث «التنوين» في قسم الحروف ، وانظر حديث المؤلف عنها ق (٧٧ب) و (٧٨أ) من المجلَّد الثاني من المقتبس .

(٦) «تعالى» ليست في (ع) .

(٧) تنوين الترنم والتنوين الغالي لا يختصان بالاسم ، بل يَرِدَان فيه وفي الفعل والحرف وذلك في الشعر خاصة ، وانظر الحديث عن هذين النوعين وعن الأنواع الثلاثة الأولى والأمثلة عليها ، مَعَ ما زاده بعض النحاة عليها من أنواع في : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٧ ـ ٩٩ ، المفصَّل ص ٣٢٨، ٣٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١ ، المغني لابن هشام ص ٤٤٤ ـ ٤٤٨ ، فتح الرب المالك للعَزِّي ١/ ٥٤ .

والإضافة من الخواصِّ إلا أنَّه لم يُرِدْ بها الإضافة على الإطلاق ، فإنَّ بعضَ الأسماء تضاف إلى الأفعال [1] ، وإنما أراد المُضافَ ، وكذلك هو المنصوص عن صاحب الكتاب[2] .

شح [3] : أو تقولُ : أراد الجميع ؛ لأنه إنما يضاف إلى الفعل على تأويل المصدر .

قلت [4] : وكأنَّ هذا هو الأظهر ؛ لأنَّ المضافَ إليه لا يكون إلاَّ مجرورًا ، ويلزمُ من هذا أنْ يكونَ الفعل مجرورًا ، لو لم يكن في تأويل الاسم ، وقد عَلِمْتَ أنَّ الجَرَّ من خصائص الاسم ، ولا بأسَ بأنْ يَقَعَ الفِعْلُ مضافًا إليه صورةً ، ومَعناه الاسم، ألا تراه يَقَعُ مفعولاً لفظًا ، كما في قوله : / ١/١٨

وقالوا : ما تشاءُ ؟ فقلتُ : ألهو [5]

أي : لهوًا ، وقال :

(١) الأسماء التي تضاف إلى الأفعال هي أسماء الزمان وأسماء المكان وما جاء بمعناهما ، ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ١١٧ ، التعليقة لأبي علي الفارسي ٢/ ٢٢٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٦ .

(٢) ينظر حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٢ب) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٨ .

(٤) « قلت » ليست في (ع) .

(٥) صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

. إلى الإصباحِ آثَرَ ذي أثيرِ

وهو لعروة بن الورد العبسي في ديوانه ص ٦٣ .

ومعنى آثَرَ ذي أثير : أوَّلَ كلِّ شيء .

والشاهد في البيت : إقامة الفعل «ألهو » مقام الاسم لفظًا ، إذ المعنى المراد هنا : أشاءُ لهوًا ، وينظر البيت في : الخصائص ٢/ ٤٣٣ ، المحتسب ٢/ ٣٢ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ٢/ ٩٥ و ٣/ ١٩ و٤/ ٢٨ ، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٣٦ ، اللسان (أثر) ، الهمع ١/ ١٣ ، الدرر اللوامع ١/ ٣ .

ألا أيُّهذا [1] اللائمي أَحْضُرُ الوغى [2]

على رواية الرفع ، وعليه قولُهم : نَشَدْتُكَ بالله إلاَّ فَعَلْتَ [3] ، وأمثالُ ذلك غيرُ عزيزةٍ [4] في كلامهم ، ألا ترى إلى قوله : «التُّرْضَى» و «اليُتَقَصَّعُ» [5] .

وفي صح [6] :

أتاني كلامُ الثعْلَبيِّ ابنِ دَيْسَقٍ [7] ففي أيِّ هذا ويله يَتَتَرَّعُ

يقول الخنا ، وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ [8]

(١) في (ع) : أيُّهذي . . .

(٢) صدر بيتٍ من الطويل ، وعجزه :

.... وأن أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلدي

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٠ ، وهو من أبيات معلقته المشهورة .

ووردت رواية البيت في الديوان وفي بعض المصادر : «الزاجري» بدل : «اللائمي» والشاهد في البيت : ـ كالذي قبله ـ إيقاع الفعل الصريح «أحضرُ» موقع الاسم لفظًا ، إذ تقدير الكلام : ألا أيُّهذا اللائمي في حضور الوغى ، وينظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٩٩ ، ١٠٠ ، المقتضب ٢/ ٨٥ ، مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٨ ، المغني ص ٥٠٢ ، خزانة الأدب ٨/ ٥٧٩ .

(٣) هذا قولٌ مأثورٌ عن العرب ، حكاه سيبويه في كتابه ٣/ ١٠٥ برواية : «أقسمتُ عليك إلاَّ فَعَلْتَ» ، ووجه الاستشهاد به : أنه أوقع الفعل «فَعَلْت» موقع الاسم لفظًا ، إذ التقدير : نشدتك بالله إلاَّ الفعل .

(٤) عزيزة ، أي : قليلة .

(٥) من البيتين المتقدِّمَيْن ص ٢٩٩ ، ٣٠٠.

(٦) الصحاح (جدع) ٣/ ١١٩٤ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «تمَّ كَلامه» .

(٧) في (ع) : ابن ديسرٍ . . ، وعلى هامش (ج) ما يفيد أنَّ في بعض نُسَخِ الكتاب « دَيْسَر » بدل « دَيْسَق» .

(٨) البيتان من الطويل ، وهما لذي الخِرَق الطُّهَوي كما في النوادر ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ من قصيدةٍ هجا فيها طارق بن ديسق الثعلبي ، وقد مَرَّ قريبًا بيتٌ من أبيات هذه القصيدة ص ٣٠٠.

وجاءت رواية الأول منهما : «يَتَسَرَّعُ» بدل : «يَتَتَرَّع» كما في : شرح شواهد المغني للسيوطي=

قال الأخفش [1] : أراد الذي يُجَدَّعُ ، كما تقولُ : هو اليضربُكَ ، تريدُ : الذي يضربُك ، وهو من أبيات [2] الكتاب[3] ، وقال ابن السرَّاج [4] : لَمَّا احتاج إلى رفع القافيةِ قَلَبَ الاسمَ فِعْلاً ، وهو من أَقْبَحِ ضرورات الشعر ، وحِمَارٌ مُجَدَّعٌ أَيْ [5] :

=١/ ١٦٢ ، وبرواية : « وأبغض الناس » كما في : رصف المباني ص ١٦٣ .

وجاءت رواية الثاني منهما : « إلى رَبِّه » بدل : « إلى ربنا » كما في : الهمع ١/ ٢٩٤ والدرر اللوامع ١/ ٦١ .

ومعنى : يتترَّع : يَتَسَرَّع إلى الشر والغضب ، والخنا : الفاحش من القول ، والعُجْم : جمع عجماء وهي الحيوان الذي لا ينطق .

والشاهد في البيت الثاني منهما : وهو دخول الألف واللام التي هي من خصائص الأسْماء على المضارع «يُجَدَّع » ، وهو غيرُ معتدٍّ به فلا يقاس عليه .

وينظر البيتان معًا في :

تلخيص الشواهد لابن هشام ص ١٥٤ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٦٢ ، خزانة الأدب ١/ ٣٤، والثاني فقط في : اللامات للزجاجي ص ٥٣ ، الإنصاف ١/ ١٥١ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ١٤٤ ، رصف المباني ص ١٦٣ ، جواهر الأدب للإربلي ص ٣٢٠ .

(١) لم أجد هذا القول في معاني القرآن للأخفش ، وقد نقله عنه البغدادي أيضًا ؛ ينظر : خزانة الأدب ١/ ٣١ ، فلعَلَّ هذا القول له في أحد كتبه التي لم تصل إلينا .

(٢) في (ع) : من إثبات الكتاب . . . ، وهو تصحيفٌ .

(٣) لم يرد البيت المتقدم في كتاب سيبويه ، وقد رَدَّ ابنُ بري على الجوهري في ادِّعائه أنَّ البيت من أبيات الكتاب ، ينظر : اللسان (جدع) .

(٤) في الأصول لابن السراج ١/ ٥٧ ، وهذا القول لابن السرَّاج لم يدخله محقق الأُصُول من ضمن صلب الكتاب ، وإنما نَبَّه عليه في الحاشية ، وأورده بنصِّه على أنه مما انفردت به إحدى النسخ .

وابن السراج هو : أبو بكر محمد بن السَّرِيِّ بن سَهْل ، نحويٌّ بغداديٌّ ، نشأ في بغداد ، أخذ عن المبرِّدِ وغيره ، وأخذ عنه جمعٌ منهم أبو علي الفارسي ، له : الأصول في النحو ، والموجز ، وغيرهما ، توفي سنة (٣١٦هـ) في بغداد ، وترجمته في : تاريخ بغداد ٥/ ٣١٩ ، نزهة الألباء ص ١٨٦ ، إنباه الرواة ٣/ ١٤٥ ، وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩ .

(٥) « أي » ليست في (ع) .

مقطوعُ الأذن ، تَمَّ كلامه .

قلتُ : فانظر كيف غَيَّر الصورةَ أشنَعَ تغيير، والمَعْنيُّ غيرُ ذلك ، على أنَّ اللامَ من الخَوَاصِّ ، لكنْ سَوَّغه التقديرُ كذلك فيما نحن فيه ، فاعرفه .

وقوله : «حرف التعريف» ولم يقل : لام التعريف ؛ لأنَّ في اللغة الطائية توضع الميم مكان اللام [1] ، فكان الحرف شاملاً لهما .

ورأيت في حاشية مضافة إلى المصنف ، وهي من حواشي المفصَّل [2] : قوله : « حرف الجر » جعل الحَرفَ خَصيصَةً لا الجَرَّ ؛ لأن الجَرَّ يكون في غيرِ الاسم كما في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ ... ﴾ [3] .

قلتُ : وهذه الحاشية تَدُلُّ على أنْ يكونَ قوله في الكتاب[4] : « والجَرِّ» مجروراً لا مرفوعًا ، على تقدير : ودخول حرف الجرِّ ، وإلاَّ فيكونُ ما في الحاشية مخالفًا لمتنِ الكتابِ ، فإنه لم يُصَرِّح فيه بحرف الجَرِّ ، بل قال : والجَرُّ ، وهكذا في عامَّةِ النُّسَخ المرويَّةِ عَنِ السلف .

ويَسُوْغُ الرفع في : «دخولُ» و « التنوينُ » و «الإضَافةُ » عَطْفًا على «جوازُ»[5] ، والجَرُّ في «دُخُول » عطفًا على «الإسنادِ » ، وفي «التنوين » و «الإضَافة » عَطْفًا على «الإسنادِ » أو على « حرفِ التعريفِ » أيها شئت ، والرَّفعُ في «الإضَافةُ » أَظْهَرُ ، وهذه التَّفْصِلةُ تُعْرَفُ بأدنى تأمُّلٍ .

(١) نسبت هذه اللغة إلى طيِّءٍ وحِمْير ، وحكاها الأخفش وغيره ، ومن شواهدها قول الرسول ـ ﷺ ـ «ليس من امبرٍّ امصيام في امسفر» وانظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩ ، الأزهية في الحروف ص١٣٢ ، الجنى الداني ص ١٤٠ ، ٢٠٧ ، المغني ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) حاشية المفصل للزمخشري ق (٢ب) .

(٣) سورة المائدة ، من الآية (١١٩) .

(٤) انظر متن المفصل المتقدم ص ٢٨٧ .

(٥) في قوله : « منها : جوازُ الإسناد إليه . . . » .

قال ـ رَضِيَ اللَّهُ عنه ـ [1] :

« ومِنْ أصنافِ الاسْمِ : اسْمُ الجِنْس

وهو : ما عُلِّقَ على شيءٍ : وعلى كلِّ ما أشْبَهَهُ ، وينقسِمُ إلى : اسمِ عينٍ ،وإلى [2] : اسمِ معنى ، وكلاهما يَنْقَسِمُ إلى : اسمِ غيرِ صفةٍ ، واسمٍ هو صِفَةٌ ، فالاسم غير الصفة نحو: رَجُل وفَرَس ، وعِلْم وجَهْل ، والصفة نحو : راكِب وجالِس ، ومفهوم ومُضْمَر ...».

قد مَرَّ شيءٌ مما قيل في حَدِّ الجِنْس [3] ، وقال [4] في صح [5] : الجِنْسُ ضَرْبٌ من شيءٍ ، [6] وهو أَعَمُّ من النوعِ [7] ، ومنه المُجَانَسَةُ والتجْنِيْسُ .

وفي المُغْرِب [8] : هذا عن أئمة اللغة [9] ، والمتكَلِّمُونَ على العكس ، وقيل في النوع [10] : هو المقولُ على كثيرةٍ مختلفةٍ بالعدد فقط في جواب : ما هُوَ ؟

(١) المفصل ص ٦ .

(٢) « إلى » ليست في المفصَّل .

(٣) انظر ما تقدَّم ص ٢٧٩ .

(٤) « قال » ليست في (ج) .

(٥) الصحاح (جنس) ٣/ ٩١٥ .

(٦) الواو لست في (ع) .

(٧) انظر في ذلك : الكليات لأبي البقاء ص ٣٣٩ ، وكشَّاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣١٧ .

(٨) المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب ١/ ١٦٤ .

(٩) أي تعْريف الجنس المتقدم عن الجوهري ، وينظر ذلك في : العين ٦/ ٥٥ ، تهذيب اللغة ١٠ / ٥٩٠ ، والمحكم ٧/ ١٩٦ .

(١٠) انظر : التعريفات للجرجاني ص ٢٤٧ .

شح [1] : قوله : «وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ ، وعلى كلِّ ما أَشْبَهَهُ» هذا الحَدُّ مدخولٌ ؛ فإن المعارفَ كُلَّها غير الأعلام تحت هذا الحَدِّ ؛ لأنها تصلح لشيءٍ ولكلِّ ما أشبهه ، والصحيح أن يقال : ما عُلِّق على شيءٍ لا بعينه .

حم : قال المصنِّف [2] : اسم الجِنْسِ هو الدَّالُّ على حقيقةٍ موجودةٍ في ذواتٍ كثيرةٍ ، كقولك : «رَجُلٌ» [3] و «فَرَسٌ» ، فالحقيقتان ـ أعني الآدميةَ مع الذكورة ، وكونَ البهيمة ذا صهيل وأربع قوائم ـ موجودتان في ذواتٍ جَمَّةٍ [4] ، وهي مُشْتَرَكَةٌ بينهما ، والجِنْسِيَّة : المراد بها هذه الحقيقة المشتَرَكَة فيها .

عبارةٌ أخرى في في تخ [5] : اسمُ الجنس هو ما جاز إطلاقه على موضعين مختلفين بالمعنى المشتَرَك بينهما ، كما إذا أَطْلَقْتَ رَجُلاً على «زيد» وعلى «عمرو» أيضًا ، [6] ولكنَّ المعنى المشتَرَكَ بينهما وهو نَفْسُ الرجوليَّة قائمٌ .

وفي هذه المسألة لطيفة وهي : أنَّ حِصَّةَ كلِّ فردٍ من أفراد الجنس لو جُرِّدَت عن المُشَخِّصَات [7] / التي بها يُعقَلُ الشخص هل تتمايز الحِصَص أم لا ؟ اختلف الأوائل [8] فيه ، والحقُّ أنها تتمايز ، وإليه ذهب ١٨/ب

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٨ .

(٢) يعني الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصل ق (٣أ) .

(٣) الواو ليست في (ع) .

(٤) في (ع) «جمعه» بدل «جمة» وهو تحريف .

ومعنى جَمَّة : كثيرة .

(٥) التخمير ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٦) في (ج) : لكن . . . بدون واو .

(٧) المُشَخِّصَاتُ : هي ما يفيد امتياز الشيء عما عداه ، بحيث لا يشاركه شيء آخر أصلاً ، وينظر في ذلك : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٣١٣ ، كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ١١٨ .

(٨) في (ج) : اختلف الأقاويل . . . ، وما أثبتُّه من (ع) موافق لما في التخمير .

الشيخ[1] ؛ لأنَّه جَعَلَ الخِصَصَ متمايزةً ، بدليل أنَّه جَعَلَها متشابهةً ، فَدَلَّ على أنَّه ذاهب[2] إلى تمايزِها في أنفُسِها[3] ، فاعْرِفه .

شـم : قوله : « وعلى كلِّ ما أَشْبَهَهُ » معناه : أنَّك إذا رأيت شيئًا وقد أُطْلِقَ عليه اسمٌ لم يَحْرُم عليك إذا رأيت ما يُشْبِهُهُ أن تُطْلِق عليه ذلك الاسم ، وفي المعاني المتشابهة : أنَّ البعضَ المعلَّق عليه اسم الجنس من شيء هو الذي يُسَوِّغ لك التعليق على سائره ـ وإن لم تشاهدْه ـ ، وليس ذلك إلا بالمشابهة المُتَنَشِّئَةِ عن الحقيقة الشائعة ، والمشابَهَةُ[4] قائِمَةٌ بالجنْسِيَّةِ، والجنسيَّة قائمةٌ بالحقيقة ، فهي الرُّكْنُ[5] والبرزخ[6] بين الجنس والعلم ، حتى إنه لا يجوز لك أنْ تُسَمِّيَ رَجُلاً بامرأة ، ولا امْرأةً برَجُل ، فالحاصلُ أَنَّ اسْمَ الجنس يُفِيْدُ عِلْمًا كُلِّيًّا ، والعَلَمُ يفيد عِلْمًا جُزْئِيًّا والجِنْسُ يتعلَّق بالوَضْع ، والعَلَمُ يتعلَّقُ بالتواطُؤ ، فاعرفه .

قلتُ : [7] فإن سألتَ : ما بالُهُم سَمَّوا اسْمَ الجنس نحو : « رَجُل » نكرةً ، والتَّعَرُّفُ فيه أبلغ مِنْه في غيرِه من المعارف ، إذْ معناه : حقيقةٌ معلومة لكلِّ أَحَد، متحدةٌ[8] لا يكاد[9] يشابهها حقيقةٌ أخرى ، فضلاً[10] من أن يتناول ما يُشْبِهُها ؟.

(١) في هذا النص الذي يشرحه المؤلف .

(٢) في (ج) : إلى أنَّه ذهب . .

(٣) ينظر في ما ذكره المؤلف هنا : المقاليد للنسفي ق (٢٢ ب) ، التاج المكلل لابن هطيل ق (١٤أ).

(٤) في (ع) : والمتشابه . . .، وهو تحريف .

(٥) ركن الشيء : جانبه الأقوى ، ينظر في ذلك : الصحاح واللسان (ركن) .

(٦) البرزخ : ما بين كل شيئين ، ينظر : العين ٤/ ٣٣٨ .

(٧) هذا السؤال الذي طرحه المؤلف وأجاب عنه قد نقله النسفي عن المؤلف في كتابه : المقاليد ق (٢٢ب) و (٢٣أ) .

(٨) في (ع) يتحده . . . ، وهو تحريف .

(٩) « يكاد » ليست في (ج) .

(١٠) هكذا في النسختين ، والاستعمال المعروف : فضلاً عن كذا ، أو : على كذا ، وقد وافق النسفي في =

فالجوابُ : أنَّ الغرضَ بالتنكير في هذا المقام هو التَّعَدُّد الحاصل في الأفراد التي حَلَّتْ فيها هذه الماهية ، فهي وإن اتَّحَدَتْ فالمحَالُّ مُتَعَدِّدَةٌ ، والتنكير باعتبار هذه ، لا باعتبار تلك[1] ، فارتفعت المغالَطَة ، فاعرفه .

قوله : «عُلِّقَ على شيء » حـم : قال صاحب الكتاب [2] : «عَلَّق» يتعدَّى بالباء وبـ«على» ، وأنشد قول الأعشى [3] :

وإن عِتَاقَ العِيْسِ سوف يزُورُكم ثَنَاءٌ على أعجازهنَّ مُعَلَّقُ[4]

قلت : ويُحْتَمَلُ ـ عندي ـ أنَّ صلةَ [5] «التعليق » ليست إلا بالباء [6] ، ويشهد له الاستعمال المستفيض ، وأما تعديته بـ«على » فكأنَّه من نوع المجاز ، ونظيرهُ «المرور» يقال : مَرَّ به وعليه ، وهو وارِدٌ على الاتِّساع [7] ، كما ذُكر في الكتاب[8] ، وأما

=المقاليد المؤلِّفَ في ذلك ، وينظر في ذلك : رسالة في توجيه النصب لابن هشام ص ١٩ .

(١) أي : باعتبار المحَالِّ المتعددة لا باعتبار الماهية .

(٢) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٢ب و ٣أ) .

(٣) هو الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جَنْدَل من بني قيس بن ثعلبة ، يُكْنَى أبا بَصِيْر ويُلَقَّب بصَنَّاجَة العَرَب ، أحد فحول الشعراء ، عدَّه ابن سلاَّم في الطبقة الأولى ، وله مُعَلَّقَةٌ مشهورة ، أدرك الإسلام ولم يُسْلِم ، تُوُفِّيَ سنة (٧) هـ في قرية منفوحه قرب اليمامه ، وترجمته في : طبقات فحول الشعراء ١/ ٦٥ ، الأغاني ٩/ ١٢٧ ، المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٣ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٤٠١ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأعشى ـ كما ذكر المؤلف ـ وهو في ديوانه ص ٢٧٣ ومعنى عتاق العيس : كرام الإبل .

والأعجاز : جمع عَجُزَ وهو المؤخَّر من كل شيء .

والشاهد في البيت : تعدِّي «مُعَلَّق» بـ«على » ، وهو مما يجوز تَعَدِّيه بالباء و بـ«على » .

(٥) في (ج) : أن أصله . . . ، زيدت الألف خَطَأً .

(٦) في (ج) : إلا الباء

(٧) المُتَّسَعُ فيه هو تَعْدِيَةُ «مَرَّ» بـ« على » كما صَرَّحَ بذلك سيبويه .

(٨) يطلق المؤلف « الكتاب » أحيانًا ويريد به كتابَ سيبويه ، ويطلقه أحيانًا ويريد به المفصَّل ، والاتساع=

البيت فيَصحُّ أنْ يكون «على» فيه مُعلَّقًا بـ«الثناء» لا بـ«المُعلَّق»، وصلة «المُعلَّق» محذوفة، أي: مُعلَّقٌ بها، وهو كقوله تعالى ـ في سورة الحِجْر ـ: ﴿...وَمَا يَسْتَأْخِرُوْنَ﴾[1]، قال في الكشاف[2]: أي: وما يستأخرون عنه، بحذف «عنه»؛ لأنه معلومٌ، فاعرفه.

وقد اختلفتْ العبارات في معنى «العين» و«المعنى»، وإن تشابهتْ معانيها:

شح[3]: يعني باسم العَيْن ما يقوم بنفسِه، كـ«رَجُل»، ويعني باسم المعنى خِلافه، وهو ما لا يقوم بنفسه[4]، وهو عند النحويين مُسَمًّى بالمعنى، ولا يُسَمُّونَه صِفَةً.

تخ[5]: اسمُ العين: ماله شخص، واسم المعنى: ما ليس له شَخْصٌ، وهو اسم الحَدَث.

شم: المرادُ من العين: ما يعايَنُ[6]، ومن المعنى: ما يُعْقَلُ.

وفي شرح الإيجاز: قولهم: عين، أي: نَفْسٌ وشَخْص.

حم[7]: وإن سُئِلْتَ عن «كُلّ» أهو اسم عين أم اسم معنى، فالجوابُ: أنَّ هذه لفظةٌ مُحيْطَةٌ تَصْلُح لتأكيدِ النوعين، فإلى أيّهما أُضِيْفَتْ فهي منه.

=في تعدية «مَرَّ» بـ«على» قد ورد في كليهما، ينظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٠، ٢٣١، المفصَّل ص٢٨٨.

(١) سورة الحجر من الآية (٥).

(٢) الكشاف ٢/ ٥٧١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٨.

(٤) وذلك نحو: علمْ، كما صَرَّح بذلك ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٥) التخمير ١/ ١٦٠.

(٦) ما يعايَن: ما يُرى بالعين، ينظر: اللسان (عين).

(٧) ما أورده المؤلف هنا نقلاً عن حاشيته قد نقله النسفي في المقاليد ق (١٢٣أ).

قلت : والذي يدلُّكَ [1] عليه قوله تعالى ـ في آخر سورة يونس ـ : ﴿وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ...﴾ [2] حيث أنث « كُلٌّ » وهو مُذَكَّرُ اللَّفظ ؛ لإضافته إلى ما صار منه وهو مؤنث ، فَسِرَايَةُ التأنيث ـ هنا ـ من المضاف إليه [3] كسِرَايةِ التعريف .

قوله : «وكلاهما » يعني العينَ والمعنى ، ويعني بالصفة ما وضع لذاتٍ باعتبار معنًى هو المقصود، وغير الصفة بخلافه ، فحصل من ذلك أربعةُ أقسام ، مثَّل لكلِّ قسمٍ بمثالين [4] .

حـم : واعْلَمْ أَنَّ قولَهم في الكُتُب : «الاسمُ نحوُ كذا . . . » يجوز في «نحو» ثلاثة أوجه [5] :

أحدها : أن تَرْفَعَه ، ولا يجوز حينئذٍ / إلا خفض الاسم بعده ، ويكون التقدير : مثلُ زيدٍ . ١٩/أ

وثانيها : أن تنصبَهُ ، وحينئذ تجُرُّ الاسمَ بعدَه ، فيكون نَصْبُه على الظرف ، والتقدير : فالاسم يَقَعُ في مثلِ كذا ، وهذا نظيرُ قولهم : وجَدْتُ الكرَمَ في مثلِ فلانٍ .

(١) في (ع) : بذلك ، وهو تصحيف .

(٢) سورة يونس ، من الآية (٩٧) .

(٣) أي : انتقال التأنيث من المضاف إليه ، وهو «آية» إلى المضاف وهو « كل » .

(٤) هذه الأقسام الأربعه مع مثالَي كل قسم كالتالي :

الأول : اسم عين غير صفة ، ومثاله : « رجل » و «فرس» .

الثاني : اسم معنى غير صفة ، ومثاله : « علْم » و « جَهْل » .

الثالث : اسم عين صفة ، ومثاله : « راكبٌ » و « جالسٌ » .

الرابع : اسم معنى صفة ، ومثاله : « مفهومٌ » و « مُضْمَرٌ » .

(٥) نقل هذه الأوجه الثلاثه النسفي في : المقاليد ق (٢٣أ) .

وثالثها : أن تَنْصبَه وترفعَ الاسمَ بعده، وهو [1] حينئذ في حكم المُلْغَى ، والتقدير: فالاسم [2] كذا ، وهو مَبْنِيٌّ إمَّا على الظرف نحو « أينَ » ، وإمَّا على الاسم نحو « بَيْدَ » [3] و «كيفَ » ، فاعرفه.

(١) هذا الضمير يعود على لفظ « نحو » .

(٢) في (ع) : بالاسم . . . ، وهو تحريف.

(٣) « بَيْدَ » اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى « أنَّ » وصلَتها ، وهي تأتي بمعنى «غير» ، وتأتي بمعنى «أَجَلْ» ، وذكر ابن هشام أنَّه منصوبٌ وليس مبْنِيّاً ، ينظَر ذَلك في : المغني ص ١٥٥ ، الهمع ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨١ .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« وَمِنْ أَصْنَافِ الاسْمِ : العَلَم

وهو : ما عُلِّقَ على شَيءٍ بعينِهِ غيرَ متناولٍ مـا أَشْبَهَـهُ ، ولا يخلو من أَنْ يكونَ اسْمًا كـ «زيد» و « جعفر » ، أو كنيةً كـ « أبي عمرو » و « أم كلثوم » ، أو لَقَبًا كـ«بَطَّة » و «قُفَّة » [2] ...».

حـم [3] شم : إنما قال ـ هنا ـ : العَلَم ، ولم يَقُل : اسْمُ العَلَم كما قال : اسم الجنس ـ فيما تقدَّم ـ ، لأنَّ الجِنْسَ هو المُسَمَّى ، وهو يُرِيْدُ بيان اسمِه ، والعَلَمُ هو الاسم لا المسمَّى ، فيُنَزِّلُ العَلَمُ منزلةَ الاسم هناك ، والجنس وصفٌ ـ في الأصل ـ بمعنى : المُجَانِس ، كـ « الخلّ » بمعنى : المخالّ ، ثم غَلَبَتْ عليه الاسمية حتى صار لحقيقةِ الشيءِ اسْمًا ، فلفظُ «الجنس » كلفظ الحقيقة له ؛ بخلاف العَلَم ، فإنَّه بمعنى العلامة ، فلا يقال : اسم العلامة ؛ لأنَّ الاسْمَ هو العلامة ، والإضافة تقتضي المغايرة[4] .

قلت : أو يقال : العَلَمُ وصفٌ للاسم ، ولا يجوز [5] إضافة الموصوف إلى الصفة[6] ، لكنه حُذِفَ وأُقِيْمَتْ هي [7] مُقَامَه ، وهو شائع ؛ بخلاف الجِنْس .

(١) المفصَّل ص ٦ .

(٢) في (ع) : وتفه . . . وهو تحريف ، والتصويب من المفصَّل .

(٣) ما أورده المؤلف هنا نقلاً عن حاشيته قد ورد في : المقاليد ق (١٢٣أ) .

(٤) وهذا معنى قول النحاة أن الشيء لا يضاف إلى نفسِه ولا إلى مرادِفِه ، وينظَر في ذلك : الموجَز لابن السراج ص ٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٩ ، المقرب ١/ ٢١٢ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٢٥٥ .

(٥) في (ج) : ولا يصلُح . . .

(٦) ينظَر : الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، التصريح ٢/ ٣٣ ، الهمع ٤/ ٢٧٥ .

(٧) يريد : وأقيمت الصفة مقام موصوفِها وهو «الاسم» ، وحَذْفُ الموصوفِ مع بقاءِ صفته جائز وشائع=

ورأيتُ في بعض الحواشي القديمة لهذا الكتاب[1] أيَّامَ قراءتي فواتِحَه: أَنَّ قولَهُ: «غيرَ مُتَنَاوِلٍ ما أَشْبَهَهُ» كالزيادة، إذ الكفاية حاصله بما قبلَه، ولأنَّ قولَنا: «اللهُ» عَلَمٌ له، وهو تَعَالى عَنِ المُشْبِه.

وقال[2] صاحبُ هذه الحاشية: ومن العجائب أني رأيتُ أبا علي في المنام، وعَرَضْتُ عليه هذا المعنى فقال: الأمْرُ كذلك، ولأنَّ سيبويهِ كتب بخَطِّهِ ـ فيما يُحْكَى ـ هذا اللفظ، أعني «غَيْرَ مُتَناوِلٍ ما أَشْبَهَهُ» ثم أبطله بِخَطٍّ ضُرِبَ عليه، هذا تَمَامُهَا[3].

قلتُ: وليس ما ذَكَرَ بِمُسْتَقِيْمٍ؛ إذْ لو اقتَصَر على الأوَّلِ[4] لا نتقض بسَائِرِ المعارف، فأَبَانَهُ[5] بما بعد ذلك عنها، وهكذا ذُكِرَ في **شح**[6]، ثم قال: وهو مما يُؤَكَّدُ به وُرُوْدُ الدَّخْلِ[7] عليه المذكور في حَدِّ اسْمِ الجنس[8].

وأمَّا ما ذَكَرَ من حديث المنام، فهو من أضغاث الأحلام، وأمَّا عَلَمُه ـ سُبْحَانه ـ فهو مَبْنِيٌّ على زعم المُشْرِكَةِ[9] أنَّ له شركاءَ وأندادًا، وقد يَصِحُّ لك أن تُجْمِلَ جوابًا

= كما ذكر المؤلف ـ، وينظر: المغني لابن هشام ص ٨١٦.

(١) يعني بذلك كتاب المفصَّل.

(٢) في (ج): قال . . ، بدون واو.

(٣) يعني: هذا تمام ما نقله عن هذه الحاشية على المفصَّل تعليقًا على قول الزمخشري: «غيرَ متناولٍ ما أشبهه».

(٤) يريد بالأول: «ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه».

(٥) أبانه: فَصَلَهُ.

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٩.

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل: ورود الدخول عليه . . . ، والمراد بذلك: الاعتراض.

(٨) انظر ما تقدَّم ص ٣٠٧.

(٩) في (ع): المشتركة . . . ، وهو تحريف.

عن هذا الدَّخْلِ ، وذبّاً عن حريمِ [1] ذلك الفَحْل : أنَّه نَظَرَ في هذا المقام ، وفي ضَرْبِ هذه الأحكام ، إلى التفرقة بين الجِنْس والعَلَم ، وأسْمَعَ فيها صَرِيْرَ القَلَم ، مُقْتَصِراً باللَّمْحَة نحو القرينة اللاحقة به ، مُتَسَامِحًا في العبارة ، لا إلى سائر المعارف ، من نحو الداخل عليه اللام واسم الإشارة ، وإلاَّ فأنَّى يَلْتَبِسُ على مثله هذا القَدْر ، وقد تضاءَل عند أنوارِ علمِه الشمسُ والبَدْر ، ولكنْ ليتَ يومَه يا صاحِ ثَمَّ لَيْت ، وكذاك الحَيُّ يَغْلِبُ أَلْفَ مَيْت .

حـم : قال صاحب الكتاب [2] : الشَّرْكَةُ الاتِّفَاقِيَّةُ في العَلَم لا تُخِلُّ [3] بالغرض الموضوعِ له ؛ لأنَّ ذلك لم يَتَغَيَّرْ ، ولأنَّه ـ مَثَلاً ـ لو شابَه اسْمُه الأسماءَ أمّا [4] لا يُشَابِه شَخْصُه بعينه الأشخاصَ كما تُشَابِهُ الذكورةُ الذكورةَ في قولنا : «رَجُل» ، فاعْرِفْهُ .

ومن البيان المنحصر لمتن الكتاب ما ذُكِرَ في شح [5] قال : « العَلَم ينقَسِمُ [6] إلى ثلاثة : إلى الاسمِ والكنيةِ واللَّقَبِ ، والدليلُ على حَصْرِها أنه لا يخلو/ هذا العَلَم [7] ١٩/ب إما أن يكونَ مضافًا إليه أبٌ أَوْ أمٌ أَوْ لا ، فإنْ كانَ فهو الكُنْيَة ، وإلاَّ فلا يخلو إما أنْ يكونَ فيه دلالة على مدحٍ أو ذَمٍّ أَوْ لا ، فإنْ كان فهو اللَّقَبُ ، وإلاَّ فهو الاسم » فاعْرِفْه .

واعلم أنَّ الألقابَ على وجهين : مَدْحًا وذَمًّا [8] ، وفي

(١) الحريم : هو ما حَرُمَ مَسُّهُ فلا يُدْنَى منه ، ينظر في ذلك : تهذيب اللغة ٥/ ٤٧ ، اللسان (حرم) .

(٢) حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٧ب) .

(٣) في (ج) : لا تُضرُّ

(٤) أمًّا ، أي : قَصْدًا .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦٩ وهو نقلٌ بالنَّص .

(٦) في (ع) : مُنْقَسِمٌ . . .

(٧) في (ع) : المعلم . . . ، وهو تحريف .

(٨) انظر في ذلك : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ١٢٨ ، شرح الحدود للفاكهي ص ١٥٠ .

الكَشَّـاف [1] : والتلقيبُ المنْهِيُّ عنه هو ما يَتَداخَلُ المدعُوَّ به كَرَاهَةٌ ؛ لكونه شَيْنًا كألقاب السوء ، قال الله [2] تعالى : ﴿ وَلَا تَنَابَزُوْا بِالْأَلْقَابِ ﴾ [3] ، فأَطْلَقَ اسم اللقب على النَّبزِ حيثُ شَرَّك [4] فيه ، فأمَّا [5] ما يُحبُّه مما يُنَوَّه به فلا بأسَ ، ولهذا كانت التَّكْنِيَةُ منَ الأدبِ الحَسَنِ ، ولَقَدْ لُقِّبَ أبو بكر بالعتيق والصِّدِّيق [6] ، وعُمَرُ بالفاروق [7] ، وحَمْزةُ بأسدِ الله [8] ، وخَالِدٌ بسيفِ اللَّه [9] ، ولم تزلْ هذه الألقاب في الأمم ، من العرب والعَجَم .

قلتُ : ومن الألقاب الشريفة [10] أيضًا ما جرى به العرف في أواخر الأُمَّة ، كـ«شرف الدين » و «فخر الأئِمَّة » ونحوهما ، وأمَّا الكُنْيَة فالغَرَضُ بعامَّتِها التعظيم ، قال عُمَرُ بنِ [11] الخطَّابِ ـ رضيَ الله [12] عنه [13] ـ : « أَشِيْعُوْا الكُنَى فإنَّها

(١) الكشاف ٤/ ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٢) لفظ الجلالة ليس في (ع) .

(٣) سورة الحجرات ، من الآية (١١) .

(٤) في (ع) : ترك . . . ، وهو تحريف .

ومعنى : شَرَّك فيه : أي : شَرَّكَ بين المتنابزَيْن في النبز ، فقال ﴿ ولا تَنَابَزُوْا ﴾ بصيغة «تَفَاعَلَ » التي تفيد المشاركة من جانبين .

(٥) في (ع) ، وأما . . . ، بالواو بدل الفاء .

(٦) انظر : الألقاب لابن الفَرَضِيّ ص ١١١ و ١٣١ .

(٧) انظر : المصدر السابق ص ١٥٩ .

(٨) انظر : ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٢١ .

(٩) انظر : المصدر السابق ص ٢١ .

(١٠) في (ج) : المحبوبة

(١١) « بن » ساقطة من (ج) .

(١٢) « رضي الله عنه » ليست في (ج) .

(١٣) ورد قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه في : ربيع الأبرار للزمخشري ٢/ ٣٨٣ ، البحر المحيط ٩/ ٥١٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٣٣٠ .

مَنْبَهَةٌ[1]»، وعليه بيت الحماسي [2] :

أَكْنِيهِ حين أُنَادِيهِ لأُكْرِمَه ولا أُلَقِّبُه والسوءةَ اللَّقَبَا [3]

ولذلك [4] كانت مخاطباتُهم ومكاتباتُهم بذكرِ الكُنَى في الأوائل .

ورأيتُ في كتاب «المواهب الشريفة [5] في مناقب أبي حنيفة» لأبي الحسن بن أبي القاسم [6] البيهقي [7] : قيل : الكُنَى الشريفة ما يتعلَّق [8] بالبنين دون البنات ، ولذلك قيل له ـ عليه السلام ـ : أبو القاسم لا أبو فاطمة ، وقيل لمعاوية بن يزيد بن

(١) مَنْبَهَة : أي : موضع نباهه ، أو سبب نباهة ـ كما أُثْبِتَ على هامش نسخة (ج) ـ.

(٢) في حماسة أبي تمام ١/ ٥٧٤ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لبعض الفزاريين كما في : حماسة أبي تمام ١/ ٥٧٤ ولم يُصَرَّح باسمه في المصادر التي ذكرته .

وجاءَتْ رواية عجز البيت : «ولا أُلَقِّبُه والسواةُ اللقبُ» ـ برفع «السواةُ» و «اللقبُ» على أنَّهما مبتدأٌ وخَبر كما في : الخزانة ٩ / ١٤٠ .

ويَسْتَشْهِدُ بعض النحاة بالبيت على جواز تقديم المفعول معه على مصحوبه ـ عند ابن جني ـ خلافًا لما عليه جمهور النحاة ، إذ التقدير عنده : ولا أُلَقِّبُه اللقبَ مع السوءة ، إلا أنَّ المفعولَ معه قدِّم على مصحوبه ، وساقَه المولف شاهدًا على المعنى ، حيث جَعَل الكُنْيَةَ للتكريم واللَّقَبَ للإساءة وينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٦ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/ ٨٧ ، الحماسة البصرية ٢/ ٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٨٠ ، شرح الأشموني ٢/ ١٣٧ .

(٤) في (ع) : وكذلك . . .

(٥) عبارة « في كتاب المواهب الشريفة » ساقطة من (ع) .

(٦) عبارة « أبي الحسن ابن أبي القاسم » ليست في (ع) .

(٧) هو أبو الحَسَن علي بن زيد بن أميرك الأنصاري البيهقي ، شرف الدين ، ولد سنة (٤٩٩هـ) تقريبًا في سابزوار من نواحي بَيْهَق ، اشتغل بعلوم عِدَّة ، وأخذ عن الميداني وغيره ، صَنَّفَ مصنفات كثيرةً منها «تاريخ حكماء الإسلام» و « إعجاز القرآن ، تُوُفِّيَ سنة (٥٦٥هـ) في «بيهق» ، وتنظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٣ / ٢١٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٥٨٥ ، هدية العارفين ١/ ٩٩ .

(٨) « ما يتعلق» ساقطة من (ع) .

معاوية [1] : أبو ليلى تَهْجِيْنًا له وتَهْجِيَةً [2] .

والكُنْيَة أصلُها : « كُنَّة » أُبْدِلَ الياء من أحدِ حَرْفَي التضعيف [3] ، وفي أسلوبها : كَمَّى شهادَتَه ؛ أي : سَتَرَها ، وأصله من «كمَّهُ» أي:غَطَّاه ، وكذلك الكنية أيضًا مَرْجِعُهَا الستر والتغطية [4] ؛ إذ لا تصريحَ فيها باسمِ صاحِبِها ، وأصل ذلك : أَنَّ الرَّجُلَ من العَرَب كان إذا وُلِدَ له وَلَدٌ كنَّاه بأبي فلان ، أو بأُمِّ فُلانَ ـ على التفاؤل ـ طَمَعًا أن يعيش إلى أنْ يُولَدَ له ، كما قيل : أمُّ [5] البنين [6] ، ومن هذا الباب [7] أيضًا نحو : فاطمة وعائشة ويحيى .

(١) هو أبو ليلى ، وقد يكنى أبا عبد الرحمن وأبا يزيد معاويةُ بنُ يزيد بن معاوية ، أحد خلفاء بني أُمَيَّة ، كان شابًّا دَيِّنًا ، استُخْلف بعهد من أبيه ، ولم تتجاوز مدة خلافته أربعين يومًا وقيل : ثلاثة أشهر ، ومات وعمره ثلاثٌ وعشرون سنة ، وقيل : إحدى وعشرون سنة ، وكانت وفاته سنة (٦٤هـ) في دمشق ، وترجمته في : المعارف لابن قتيبة ص ٣٥٢ ، الكامل لابن الأثير ٣/ ٣١٩ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٣٩ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢١٠ .

(٢)في (ع) : تهجنَةً . . . ، وهو تحريف .

(٣) ذكر الصرفيون أَنَّ الياءَ تُبْدَلُ من النون نحو : دِينَار ، والأصل : دِنَّار ، بدليل تصغيره على : دنينير ، ومثَّلوا بِعِدَّةِ كلمات على ذلك ، أما إبدال الياء في «كُنَيَة» من النون ، والأصل «كُنَّة» فقد ذكره الزمخشري ، وينظر في ذلك : سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٥٧ ، حاشية الزمخشري على المفصل ق (١٣أ) ، الممتع في التصريف ١/ ٣٧١ .

(٤) في مقاييس اللغة ٥/ ١٣٩ : «الكاف والنون والحرف المعتل يدل على تورية عن اسمٍ بغَيرِه» .

(٥) في (ع) : أُمْر البنين ، وهو تحريف .

(٦) أم البنين هي بنت عمرو بن عامر فارس الضَّحْيَاء ، ولَدَتْ لمالك بن جعفر بن كلاب خمسةً من البنين هم : عامر الملقب بملاعب الأسنَّة ، وطُفَيل الخَيْل والد عامر بن الطفيل وربيع المقترين ربيعة والد لبيد ، ونزَّال المضيق سُلْمَى ، ومُعَوِّد الحكماء معاوية ، وقد ضُرِبَ المثلُ بنجابتها فقيل : أنجبُ من أمِّ البنين ، ينظر في ذلك : سوائر الأمثال على أفعل ص ٣٦٠ ، جمهرة الأمثال ٢/ ٣٢٥ ، المستقصَى ١/ ٣٨٢ ، المرصَّع لابن الأثير ص ٧٤ ، تمثال الأمثال ١/ ٣١٩ .

(٧) أي : ومن باب التفاؤل .

قلت : قولي : «ويحيى» مَعْدُوْدًا في أثناءِ المنقولةِ[1] صحيحٌ ، إن كان عَرَبِيًّا فهو منقولٌ من مضارع « الحياة » ، أمَّا إذا كان[2] أعْجَمِيًّا ـ وهو الأظهر فَلاَ ، ووَجَدْتُ[3] هذا النَّظَر مذكورًا في الكشَّاف في سورة «آل عمران »[4] بعد ما كَتَبْتُ هذه الحاشية من عندي فحمدتُ اللَّهَ تعالى .

ورأيت في ربيع الأبرار[5] لشيخنا جار الله قال : سَمِعْتُ أنا منهم[6] مَنْ يدعو عند الرُّكْنِ : يا أبا المكارم ، يا أبيضَ الوَجْه ، وهذا ونحوُه على عادة الجفاء[7] ، ولكنَّ غرضَهم الثناءُ عليه بالكرم والنزاهة .

شم : قيل[8] : السَّبَبُ في التكنية أنَّ يَزْدَجَرْد الملك لَمَّا بَعَثَ بَهْرَام جور إلى مَلِك العَرَب ليَتَرَبَّى فيهم ، فيتأدَّب بآدابهم ، ويتخَلَّقُ بأخلاقهم الكريمة ، وجدوه فَطِنًا في ذلك ، وتَوَلَّى[9] معه جماعةٌ من أولاد العرب ، فَلَمَّا تُوُفِّي أبوه وصار في مُلْك أبيه ، تَبِعَهُ أولئك الصبيان ولازموه في مَلاَذِ المُلْك ، فَلَمَّا سَمِعَ آباؤهم بحُسْن حالِهم عند بهرام تمنَّوْا أن يَرَوْهُم في تلك الحال ، فنهضُوا إليهم ، فلَمَّا دَخَلُوا عليه

(١) أي : في أثناء الأعلام المنقولة .

(٢) « كان » ساقطة من (ع) .

(٣) من قوله : « ووجدت . . . »حتى « . . . فحمدت الله تعالى» مؤخَّرٌ في نسخة (ع) بعد قوله : « . . . بالكرم والنزاهة » في الفقرة التالية .

(٤) في الكشاف ١/ ٣٥٩ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ..﴾ من الآية (٣٩) .

(٥) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري ٢/ ٢١٠ .

(٦) أي : من الأعراب ـ لأنه ذكر هذا الخبر بمناسبة دعاء بعض الأعراب ـ .

(٧) الجفاء : غلَظ الطبع .

(٨) هذه الحكاية التي أوردها المؤلف في سبب التكنية قد وردت في : المُرَصَّع لابن الأثير ص ٣٦ مع بعض الاختلاف عما أورده المؤلف هنا ، كما وردت أيضًا في : المقاليد للنسفي ق (٢٤ب) .

(٩) هكذا في النسختين ، ولعلَّ الأنسب : «وتربَّى معه . . .» كما جاء : المقاليد ق (٤أ) .

سألَ الملك عنهم ، فقيل : هذا أبو فلان ، وذاك أبو فلان ، فَعَرَفَ بهرامُ أولئك الآباء بأبنائهم ، فأعزَّهم بسببهم ، فصارت الكُنْيَةُ سَبَبَ التعظيم منذ ذلك الزمن ، ورغب الناسُ في الكُنَى ، واللَّه أعلم .

صـح [1] : جَعْفَر : نَهْرٌ صغيرٌ ، وكلثوم : كثيرُ لحم الفَخِذَيْن .

وفي المُغْرب [2] : كانت لعليٍّ بنتان اسمهما « أم كلثوم » ، كبراهما من فاطمة وقد تَزَوَّجَهَا عُمَرُ ـ رضي الله عنه ـ [3] ، والصغرى من أمٍّ ولد له [4] .

وبَطٌّ : من طير الماء ، / والواحدة : بَطَّةٌ ، والهاء فيه لا للتأنيث [5] ، يقال : ١/٢٠
بَطَّةٌ ذَكَر ، ونحوه : الحمامة والدجاجة ، ويقال : كَبُرَ حتى صار كالقُفَّة ، وهي : الشجرة اليابسة البالية ، والقرعة اليابسة [6] ، وشيءٌ يُتَّخَذُ من الخوص ، تجعل فيه المرأة قُطْنَها [7] ، والله أعلم [8] .

(١) الصحاحَ (جعفر ٢/ ٦١٥ ، و (كلثم) ٥/ ٢٠١٤ ، والذي فيه : «الكلثوم : الكثير لحم الخدَّين والوجه » ، وهي كذلك في اللسان (كلثم) ، وما أورده المؤلف هنا قد ورد في المقاليد للنَّسَفِي ق (٢٤ب) .

(٢) المُغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٢٣٢ ، والذي فيه : «أمُّ كلثوم كنية كلٍّ من بنتَي علي ـ رضي الله عنه ـ » إلى آخر النص .

(٣) «رضي الله عنه » ليست في (ع) .

(٤) انظر في ذلك : المعارف لابن قتيبة ص ٢١١ .

(٥) الهاء في « بَطَّة » ليست للتأنيث ، وإنما هي للفرق بين الواحد والجمع ، يقال للمفرد : بطة ، وللجمع : بطٌّ ، وينظر في ذلك : الأزهية في علم الحروف ص ٢٤٩ .

(٦) في (ج) : وقرعة يابسة . . .

(٧) ينظر في هذه المعاني : إصلاح المنطق ص ٣١٤ ، المحكم ٦/ ٨٧ ، اللسان (قفف) .

(٨) في (ع) : «والله الموفق » بدل : « والله أعلم » .

[تَقْسِيمُ العَلَم إلى مفردٍ ومُرَكَّبٍ ومنقولٍ ومرتجل]

قال ـ رضي الله عنه ـ [1]: «وينقسم إلى مفردٍ ومُركَّبٍ ، ومنقولٍ ومُرْتَجَل، فالمُفْرَد نحو: «زيد» و «عمرو» ، والمُركَّبُ إمَّا جملةٌ نحو : «بَرَقَ نَحْرُهُ» و «تأبَّطَ شَرًّا» و«ذَرَّى حَبًّا » و «شاب قرناها » و «يزيد » في مثل قولِه :

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظُلْمًا علينا لَهُمُ فَدِيْدُ [2]

وإمَّا غيرُ جُمْلَةٍ اسمان جُعِلاَ اسْمًا واحدًا نحو : «مَعْدِ يْكَرِب» و «بَعْلَبَك» و «عَمْرَوَيْه» و «نِفْطَوَيْه » ، أو مضافٌ ومضافٌ إليه كـ «عبد مناف » و «امرئ القيس » والكُنَى» .

شح [3] : المنقولُ ما كان موضوعًا لشيءٍ في الأجناس قبل ذلك ثم سُمِّيَ به عَلَمًا .

حم : المُرْتَجَل ضد المنقول ، مأخوذٌ من ارتجال الشعر والخطبة ، أو غيرهما ، وهو بَدْء ذلك من غَيْرِ تَهْيِئَةٍ ، ذكره الجوهري [4] .

و «بَرَقَ نَحْرُه » اسمُ رَجُلٍ ، ولعله وُلِدَ وكان بَرَّاقَ النحر أبيضَ البَشَرَة

(١) المفصَّل ص ٦ ، ٧ .

(٢) البيتان من الرجز ، وينسبان إلى رؤبة بن العجَّاج ، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ وقد وضَّح المؤلف معاني كلمات البيتين وإعرابهما في الشرح .
والشاهد فيهما : «يَزِيْدُ» حيث سُمِّيَ به عَلَمًا ، وهو منقولٌ من جملة فعلية من فعل وفاعل ، فسمِّي بهذه الجملة على الحكاية ، وينظر البيتان وما قيل فيهما في : مجالس ثعلب ١/ ١٧٦ ، المبهج لابن جني ص ٣١ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٧١ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٢٨ ، غاية المُحَصَّل للزملكاني ق (٤ب) ، الإقليد ق (١١) ، المُنَخَّل في إعراب أبيات المفصَّل ق (٣ب) ، شرح أبيات المفصَّل لفخر الدين الخوارزمي ق (١ب) ، شرح أبيات المفصَّل لزين العرب ق (١) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٧٣ .

(٤) الصحاح (رجل) ٤/ ١٧٠٦ .

فَسُمِّيَ به [1] .

و « تأبَّطَ شَرّاً » [2] سُمِّيَ به ـ فيما قيل ـ ؛ لأنَّه دَخَل على قومه وكانت [3] تحت إبطه حَيَّةٌ ، وقيل : سيفٌ .

قلت : وفي شرح أسماء شعراء [4] الحماسة لابن جني [5] : قيل : إنما سُمِّيَ تأبَّطَ شرّاً لأنَّه أخذ سيفًا تحت إبِطِه [6] وخرج ، ثم قيل لأُمِّه : أينَ هُو ؟ ، فقالت : لا أدري تأبَّطَ شرّاً وخرج ، وقيل : أخذ سكينًا تحت إبطه وخَرَج إلى نادي قومه ، فوجأَ بعضُهم ، فقيل : تأبَّطَ شرّاً [7] .

و «ذَرَّى حَبّاً » ـ بالتثقيل فيهما [8] ـ اسمُ رَجُل ، وهو عَلَمٌ مع الفعل والفاعل والمفعول ، وإلا لما أجمعوا على أنَّه [9] جُمْلَة ، كأنَّ فيه تفاؤُلاً لِتَرَفُّه حالِه وخِصْبِ رحاله بتذريَة الحب الذي هو مادة النعمة [10] .

و « شاب قرناها » اسمُ امرأة ، كأنَّه دُعي لها بطول العُمُر كـ «عائشَة » [11] .

قوله : «ذَرَّى حَبّاً » و «تأبَّطَ شرّاً » في الفعلين [12] ضميرٌ مُسْتَكِنٌّ هو فاعلها ، ونحو هذا المثال حكاية للمنقول من الجُمَل كـ «يَزِيدُ » إذا حُكِيَ مرفوعًا ، وإنما حُكِمَ

(١) ينظر في ذلك : الإقليد ق (١١أ) ، والمقاليد ق (٢٥ب) .

(٢) هو ثابت بن جابر بن سفيان من بني فهم بن عمرو ، كان من شعراء العرب وفُتَّاكهم ، يكنَى أبا زهير ، مات مقتولاً في بلاد هذيل ، وألقيت جثته في غار «رخمان» ، تنظر ترجمته في : أسماء المغتالين لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/ ٢٣٣ ، الأغاني ٢١/ ١٣٨ ، خزانة الأدب للبغدادي ١/ ١٣٧ .

(٣) في (ع) وكان

(٤) في (ج) : أسماء شعر . . . ، وهو خطأٌ .

(٥) المبهج في تفسير أَسْمَاء شُعَرَاء الحماسة ص ٤٥ .

(٦) من هذا الموضع حتى قوله : «تحت إبطه . . . » ساقطٌ من (ع) بسبب انتقال النظر .

(٧) ذُكِرَتْ أسبابٌ أخرى لتلقيبه بـ «تَأَبَّطَ شَرّاً » ، وتنظر هذه الأسباب مع ما ذكر هنا في : الأغاني ٢١/ ١٣٨ ، شرح اختيارات المفضَّل للتبريزي ١/ ٩٤ ، الخزانة ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٨) يعني بالتشديد في الجزأين «ذَرَّى » و «حَبّاً » .

(٩) في (ع) : على أنها . . .

(١٠) ينظر في ذلك : المقاليد ق (٢٥ب) .

(١١) ينظر في ذلك : الإقليد ق (١١أ) والمقاليد ق (٢٥ب) .

(١٢) يعني بالفعلين : «ذَرَّى » و « تأبَّطَ » .

بكونِ هذا المثال جُمْلَةً من فعل وفاعل ؛ لأنَّ المنصوبَ فيه دَلَّ على ذلك ؛ لأنَّ الفعْلَ لا يَنْصبُ إلا بعد أن يَرْفَع [1] ـ كما عُرِفَ في الاستقراء الصحيح ـ ، و «يَزِيْدُ» على هذا التأويلَ .

وأُنْشِدَ في بعض الكتب من الحواشي لهذين الاسمين :

إنّ لَهُـنَّ رَكَـبًـا إرْزَبَـًا [2] كـأنَّـه [3] جبـهة ذرَّى حَبـًا [4]

كذبتم [5] وبيت الله لا تَنْكحُوْنَها بني شاب قرْناها تَصرُّ وتَحْلُبُ [6]

رَكَبٌ إرْزَب ، أي : غليظٌ ضخم .

ومن تفاؤُلِهم « خارجةُ » لرَجُلٍ [7] سَمَّتْهُ أُمُّهُ بذلك [8] ، وقد كُنِّيَتْ به فقيل :

(١) في (ع) : لا ينْصبُ إلا برفع

(٢) في (ع) : إردبا . . .

(٣) في (ع) : كأنها . . .

(٤) البيتان من الرَّجز ، ونُسبا إلى شاعر من بني طُهَيَّة كما في كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٦ ولم يُصَرَّحْ باسمه .
ورواية الأول في كتاب سيبويه وفي بعض المصادر : «إن لها مركَنًا إرزبًّا» ، كما يُرْوَى : «إن لها لَرَكَبًا إرزبًّا» كما في : الاستدراك على سيبويه للزبيدي ص ٧٤ .
والشاهد في البيتين : «ذرَّى حَبًّا» حيث سُمِّيَ به عَلَمًا ، وهو منقولٌ من جملة فعلية ، وقد سُمِّيَ بهذه الجملة على الحكاية ، وينظر البيت في : المقتضب ٤/ ٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧١ .

(٥) «كذبتم» ساقطة من (ع) .

(٦) البيت من الطويل ، ونُسِبَ إلى رَجُل من بني أسد ، ولم يُصَرَّح باسمه ، كما في اللسان (قرن) وجاءت رواية الصدر : «لا تأخذونها» بدل «لا تنكحونها» كما في : الكامل للمبرد ٢/ ٤٩٧ .
وقرناها : ضفيرتاها ، وتَصُرُّ : الصَّرُّ هو شَدُّ الخيطِ على خِلْف الناقة لئلاّ يرضعها ولدها ، ومعنى البيت : كذبتم يابني المرأة التي شاب شعر رأسها في الصَّرِّ والحَلْب .
والشاهد في البيت : «شاب قرناها» حيث سُمِّيَ به عَلَمًا ، وهو منقولٌ من جملة فعلية ، سُمِّيَ بها على الحكاية ، وانظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٨٥ و ٣/ ٢٠٧ ، ٣/ ٢٠٧ ، ٣٢٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، الخصائص ٢/ ٣٦٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨ ، الإقليد ق (١١أ) ، التصريح ١/ ١١٧ .

(٧) في (ع) : كرجل . . . ، تحريف .

(٨) هو خارجة بن بكر بن يشكر بن قيس عَيْلان ، أمه عَمْرة بنت سعد الأنمارية ، وبعضهم يقول : إنه لا يُعْلَم من أبوه ، وينظر خبره في :
سوائر الأمثال على أفعل للأصبهاني ص ١٩٥ ، المرصَّع لابن الأثير ص ١٢٢ .

أمُّ خارجَة ، واسمها عَمْرَةُ بنت سَعْد الأمارية [1] ، وذُكرَ في المستقصى [2] : أنَّها كانت ذواقةً [3] فتزوجَتْ [4] نَيِّفًا وأربعين زَوْجًا ، وولَدَتْ عامَّةَ بطون العرب ، ومن ذلك [5] : أمُّ البنين بنت عبد الملك [6] ، وفي أمثال هذا كثرةٌ [7] لا تُضْبَط ، والله أعلم [8] .

قال صاحب الكتاب [9] : قولنا : «يَزِيْدُ» لا يخلُو إما أن يكونَ منقولاً من نحو قولك : يزيدُ المالُ ، أو من قولك : المالُ يزيْدُ [10] ، فإن كان من الأوَّل فهو مفردٌ وجَبَ أن يُعْرَبَ إعرابَ المفردات الممنوعة عَنِ الصرف ؛ لأنَّك مُسَمٍّ بمُفْرَد ، وحيث لم يفعل به هنا [11] ذلك دَلَّ على أنَّه [12] منقولٌ من الثاني ، فيكون جملةً محكيَّةً ؛

(١) هي عَمْرَةُ بنت سعد بن عبد الله بن قداد الأمارية البَجَلِيَّة ، كُنِّيَتْ أيضًا بأمِّ عُدُس ، كانت أجمل أهل زمانها ، كانت تتزوج الرَّجل وتختلع منه إذا جربته ، ضُرِبَ بها المثل في سرعة الزواج فقيل : أسرع من نكاح أم خارجة ، كانت من أجمل نساءِ زمانها ، وينظر خبرها في : جمهرة النسب لابن الكلبي ص ١٣٥ ، أمثال العرب للضبِّي ص ٥٨ ، الفاخر ص ٦٠ ، ثمار القلوب ص ٣١٢ ، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٤٨ .

(٢) المستقصى ١/ ١٦٦

(٣) الذواقة : هي التي تترك الرَّجُلَ إذا جربته وتتزوَّجُ آخر .

(٤) في (ع) : « بن وحَب » بدل : « فتزوجت » ، وهو تحريف .

(٥) أي : ومن التفاؤل بالكُنَى .

(٦) هناك عددٌ من النساء ممن يُكَنَّيْنَ بـ«أم البنين» ولم أجد من بينهنَّ ما ذكره المؤلف وانظر في ذلك : المعارف لابن قتيبة ص ٨٨ ، ٢١١ ، ٣٦٢ ، المرصَّع ص ٧٤ ، وينظر ما تقدم ص ٣١٨ .

(٧) في (ع) : كثيرة . . .

(٨) «والله أعلم» ليست في (ج) .

(٩) في حاشية المفصل للزمخشري ق (١١) ، وقد نقل المؤلف قول الزمخشري هذا مع تعليق ابن الحاجب عليه في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٧٠، ٧١ .

(١٠) الفرق بين هذين المثالين أنَّ الفعل في المثال الأوَّل يخلو من الضمير ؛ لإسناده إلى الاسم الظاهر ، وأما الفعل في المثال الثاني ففيه ضميرٌ مستتر .

(١١) «هنا» ليست في (ع) .

(١٢) من هذا الموضع حتى قوله : «والدليل على» ساقطٌ من (ع) بسبب انتقال النظَر .

لأنّ الجُمَلَ إذا سُمِّي بها وجبتْ حكايتُها ، لَيْسَ إلاَّ ، والدليل على وجوب حكايتها أنَّ كُلَّ اسمِ عَلَمٍ مُرَكَّبٍ حكمه بعد التسميه ـ في الإعراب والبناء ـ حكمُهُ قبلَ التسْميَة ما لم يمنَع مانعٌ ، وهذا [1] قبل التسميه جملة ليس لها إعرابٌ باعتبار الجملية ؛ لأنَّ المُقْتَضِيَ للإعراب مفقودٌ ، وذلك لأنَّ المقتضِيَ تَعَاوُرُ المعاني المختلفة على المفردات ، والجملةُ بمعزلٍ من ذلك .

ووَجْهٌ ثان وهو : أنَّ المُسَمَّيَ بالجملة المنقولة غَرَضُهُ بقاء الجملة على صورتها فيها ، ولو أُعْرِبَتْ لخرجَتْ عن صورة الجملية .

ووجهٌ ثالث وهو : أنه يَتَعَذَّرُ إعرابُها ؛ لأنها لو أُعْرِبَتْ فإما أن يُعْرَبَ الأوَّل أو الثاني [2] ، أو هما جميعًا ، فباطلٌ إعرابُ الأوَّل ؛ لأنَّه [3] في [4] المعنى بمنزلة الزاء [5] من «يزيد» ، والإعرابُ لا يكونُ وَسَطًا ، وباطلٌ إعرابُ الثاني ؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يكونَ الأولُ مُعْرَبًا مبنيًّا ، وباطلٌ إعرابُهُما ؛ لأنَّ إعرابًا واحدًا من وَجْهٍ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ لشيئين [6] ، فاعرفهُ .

تـخ [7] : الوجه الجَيِّد أن يقالَ : العَلَمُ متى نُقِلَ عن الفِعْلِ المُضَارِع ، فإمَّا أن

(١) «هذا» إشارة إلى «يزيد» المنقول من «المال يزيدُ» على أنه جملةٌ محكيَّةٌ .

(٢) يعني بالأوَّل : الفعل المسنَد ، وبالثاني : الفاعل في الجمل المحكية المكونة من فِعْلٍ وفاعل ـ على سبيل التمثيل ـ .

(٣) في (ع) : ولأنَّه . . . ، زيدت الواو خَطَأً .

(٤) من هذا الموضع حتى قوله : «وباطلٌ إعراب الثاني لأنَّه . . .» ساقطٌ من (ع) ، بسبب انتقال النظر .

(٥) في بصائر ذوي التمييز للفيروزبادي ٣/ ١٢٠ : أنَّ الزايَ تُمَدُّ وتقصَر ، ولذا يقال في النسب إليها : زائيٌّ وزاوي وزووي .

(٦) تُنْظَر هذه الأوجه الثلاثة التي أوردها المؤلف هنا في وجوب حكاية الجملة المُسَمَّى بها في : الإقليد ق (١١أ) ، المقاليد للنسفي ق (٢٥ب ، ٢٦أ) . التاج المكلَّل ق (١٥أ) .

(٧) التخمير ١/ ١٦٧ .

شح [1] : وقد أجِيزَ أنْ يكونَ «ظُلْمًا» [2] مفعولاً ثالثًا بمعنى : ظالمين ، ويكون ما بعده كالتفسير لَهُ ، أو منصوبًا على الحال ـ على ضَعْف [3] ـ.

صح [4] : الفَدِيْدُ : الصَّوْتُ ، من : فَدَّ الرَّجُل ، يَفِدُّ فَدِيْدًا ، ورَجُلٌ فَدَّادٌ : شديدُ الصوتِ ، ومنه الحديث : «إنَّ الجفاءَ والقَسْوَةَ في الفَدَّادِينَ» [5] أي : الحرَّاثين ، وهم الذين تعلو أصواتهم في حُرُوثِهم ومواشيهم ، وأمَّا «الفَدَادِيْن» بالتخفيف فهي البقَر التي تَحرثُ ، واحدُها «فدَّان» بالتشديد ، حُكِيَ ذلك كلُّه عن الأصمعي [6] وأبي عمرو [7] .

وفي المغرب [8] : «الفدَّان» بالتخفيف والتشديد [9] ، والنون فيه لام الكلمة ، اسمٌ للثورين يُحْرَث بهما .

(١) في (ع) : صح . . . ، والصواب ما أثبتُّه من (ج) ، لأن النقل من : الإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب ١/ ٧١ .

(٢) «ظُلْمًا» ساقطة من (ع) .

(٣) سبب التضعيف أنَّ الحالَ لا تأتي مَصْدَرًا قياسًا ـ عند جمهور النحاة ـ .

(٤) الصحاح (فدد) ٢/ ٥١٨ .

(٥) ورد الحديث بروايات تقارب روايته هنا ، وهو على اختلاف رواياته قد اشتمل على لفظة «الفدَّادين» ، وهذا الحديث متفقٌ عليه فقد أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب المغازي ـ باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن ـ حديث رقم (٤٣٨٧) ، ينظر : فتح الباري ٧/ ٧٠١ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ باب تفاضُل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه ١/ ٧١ حديث رقم (٥١) ، وينظر الحديث أيضًا في : غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٢٥ ، والغريبين للهَرَوي ٤/ ٣٠٤ ، والفائق ٣/ ٩٣ .

(٦) في كتابه : ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ص ٣٩ .

(٧) المراد به : أبو عمرو الشيباني ، وقوله في كتابه : الجيم ٣/ ٣٨ ، ٤١ ، ٥٨ .

(٨) المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٢/ ١٢٦ .

(٩) أي : بتخفيف الدال وبتشديدها .

تـــخ [1] : ومعناه إنَّ ظُلْمَهم علينا لشهرته وظهورِ شأنه كأنَّه يصيح في آفاق الدنيا وينادي على نفسه ، فاعرفه .

عـق [2] : أنواع المبني المضْمُومِ ـ في الكلام بعد الاستقراء ـ أربعةُ أقسام : المنادَى، والغايات أو ما شُبِّه بها ، ونحو « مُنْذُ » إِتْبَاعًا لضمَّةِ ما قبلَها [3] ، والجُمل المحكيَّة .

قلت : وفي الكشاف [4] : الحكاية أن تجيءَ بالشيء بعد نقله على استبقاء صورته الأولى ، كقولهم [5] : دعني من تمرتان ، وبدأتُ بـ ﴿ **الحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ [6] ، وقرأتُ: ﴿ **سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا** ﴾ [7] ، وفي اسْتِعْلامِ [8] من يقول : رأيتُ زيدًا ، مَنْ زيدًا ؟ ، وقال :

تَنَادَوا بـ «الرَّحِيْلُ غَدًا » وفي تَرْحَالِهِمْ [9] نَفْسِي [10]

(١) التخمير ١/ ١٦٥ ، والذي فيه : «يصيحون لظلمهم علينا» .

(٢) ما أورده المؤلف ـ هنا ـ نقلاً عن كتاب العقارب قد ورد في : المقاليد ق (٢٦ أ) .

(٣) يعني إتباعًا لضمة الميم ، لأنَّ الساكن حاجزٌ غير حصين .

(٤) في الكشاف ١/ ٢٢ ، ٢٣ .

(٥) في (ع) كقوله

(٦) سورة الفاتحة ، من الآية (٢) ، وينظر في ذلك : كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٦ .

(٧) سورة النور ، من الآية (١) .

(٨) في (ج) : وفي الاستعلام من يقول . . ، زيدت (أل) خطأً .

(٩) في (ع) : وفي تذكارهم . . .

(١٠) البيت من مجزوء الكامل ، ولم ينسَب في المصادر التي ذكرته .

والشاهد في البيت : تنادوا بـ «الرَّحِيْلُ غَدًا » حيث رَفَعَ كلمة «الرحيلُ» على الحكاية ، وذكر ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٣٢ : أن أبا علي الفارسي أجاز في كلمة «الرحيل» ثلاثة أوجه ، الجر بالباء ، أو الرفع أو النصب على الحكاية ، فالتقدير على الرفع : قالوا : الرحيلُ غدًا ، وعلى النصب : نَرْحَلُ الرحيلَ غَدًا ، وينظَر البيت وما قيل فيه في : المحتَسَب ٢/ ٢٣٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٦٤ ، المقرب ١/ ٢٩٣ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ١٧٧ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٨/ ١٢٦ ، =

فاعْرِفهُ.

قولُهم : «مَعْدِيكَرِب» حم : قال المصنِّفُ[1] : فيه قولان[2] :

أحدهما : أنَّه[3] «مَفْعِل» ، وهو شاذٌّ ؛ لأنَّ بابَه لم يَأْتِ فيه «مَفْعِل» إلاَّ بالتاء[4] .

والثاني : أنَّه «مَعْدِيٌّ» ، «مفعولٌ» من «عُدِيَ» ، كـ«مَدْعِيٍّ» من «دُعِيَ» ، أو «مَرْعِيٍّ» من «رُعِيَ»[5] ، والكَرِب : الفساد ، أيْ : عداه الكَرِبُ ، وهما بمجموعِهما اسمُ رَجُلٍ[6] .

تخ[7] : «. . . . «كَرِب» من الأعلام ، ومنه أبو كَرِب اليماني[8] ، ولَعَلَّ

=الخزانة ٩/ ١٨٢ .

(١) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٣ ب) .

(٢) في (ع) : فيه القولان . . .

وهذان القولان في صدر الاسم فقط وهو «مَعْدِي» ، وينظَر القولان في : المقاليد ق (٢٦) ، التاج المكلل ق (١٥ب) .

(٣) في (ع) : أنَّ مفعل . . . ، سقطت الهاء .

(٤) ممن قال بذلك ابن جني في : المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص ٢٣ ، قال : « . . وذلك أنَّهم بَنَوْا مما لامه حرف علة . . مَفْعِلاً ـ بكسر العين ـ ، وذلك شاذ ، وإنما المعتاد منه مَفْعَل ـ بفتحها ـ نحو : المشْتَى والمَدْعَى » .

(٥) ممن قال بهذا القول الزملكاني في : غاية المُحَصَّل ق (٤ ب) .

(٦) عبارة « وهما بمجموعهما اسم رَجُلٍ » ساقطة من (ع) .

(٧) « تخ » ساقطة من (ع) ، والنقل من : التخمير ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، وهو بالنص .

(٨) هو أسعد بن مالك الحِمْيَرِيُّ ، أحد ملوك التبابعة في اليمن ، وهو أول من كَسَا الكَعْبَةَ الأنْطَاعَ والبرودَ ، ينظَر : المعارف لابن قتيبة ص ٦٠ ، ٥٥٩ .

اشتقاقه من الكُرْبَة ، وياء [1] «مَعْدِيْ» ساكنة على كلِّ حال».

والجوهريُّ لم يُوْرِد «الكَرِب» بمعنى : الفساد ، فَلَعَلَّ صاحب تخ إنَّمَا اشْتَقَّهُ من الكُرْبَة لذلك .

تـخ [2] : «بَعْل» اسمُ صَنَمٍ كان لقوم إلْيَاس النبيِّ ـ عليه السلام ـ و «بَكٌّ» مَصْدَرٌ من : بَكَّ عُنُقَهُ ، أي : دَقَّها ، وهو [3] بمجموعه اسمُ بلدٍ من ديار الشام [4] ، ويجوز أن يكون من البَكَّةِ ، وهي الزحمةُ ، وتَبَاكَّوْا : ازْدَحَمُوْا[5] .

قلت : وبَكَّةُ : اسْمُ بطنِ مكةَ ، لعلها سُمِّيَتْ بها لازدحام [6] الناس فيها[7] ؛ لأنها موسمُ الحَجِّ ، ومُزْدَحَم الخلائقِ كَافَّةً أيام المناسك .

و «عَمْرَ» أصله الضم ، و «وَيْه» من الأصوات ، والنِّفْطُ هو : الكبريت .

صح [8] و «عبد مناف» اسم رَجُل ، وهو «مَفْعَل» [9] من «ناف» أي : طال

(١) من هذا الموضع حتى قوله : «إنما اشتقه من الكربة» ساقطٌ من (ع) .

(٢) التخمير ١/ ١٦٨ .

(٣) في (ج) : وهي . . .

(٤) «بعلبَكّ» مدينةٌ قرب دمَشق ، ينظر : معجم ما استعجم للبكري ١/ ٢٦٠ ، معجم البلدان ١/ ٥٣٧ ، الروض المِعْطار ص ١٠٩ .

(٥) في (ع) : ازدجمعا . . . ، وهو تحريف.

(٦) في (ع) : لزحام . . . ، سقطت الدال .

(٧) هذا القول لأبي عبيدة في : مجاز القرآن ١/ ٩٧ ، وفي اللسان (بكك) : «سُمِّيَتْ بذلك لأنَّها تَبُكُّ أعناقَ الجبابرةِ إذا ألحدوا فيها بِظُلْمٍ» ، وينظر أيضا : معجم البلدان ١/ ٥٦٣ .

(٨) الصحاح (نوف) ٤/ ١٤٣٦ .

(٩) في (ع) : وهو مفعول . . ، وذلك خطأٌ.

و «مناف» أصلها : مَنْوَفٌ ، نُقِلَتْ حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها ، ينظر : الاشتقاق لابن دريد ص ١٦ .

وارتفع و «ينوفُ» من النَّوْف وهو : السنام ، وهو ابن [1] قُصَيِّ بن كلاب ، وله بنونَ ثلاثة غيرُه : عبد الدار ، وعبد شمس ، وعبد قُصَيٍّ [2] .

قلت : وفي الإيضاح لشيخنا برهان الدين المُطَرِّزي [3] : قيل : إنما سُمِّيَ/ عبد مناف لأنَّ أُمَّه «حُبَّى» [4] أَخْدَمَتْهُ مَنَافًا ، وهو أعظمُ أصنامِ مكة تَدَيُّنًا بذلك ، فغلب عليه ، واسمه المغيرة ، وكان يُدْعَى القَمَر ، فاعرفهُ. ١/٢١

(١) « ابن » ساقطة من (ع) .

وعبد مناف هو : المغيرة بن قُصَيّ بن كِلاب بن مُرَّه ، أحد أجْداد النبي ـ ﷺ ـ ، آل إليه أمْرُ قريش بعد موت أبيه ، مات بمكة ، ينظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ٧٤ .

(٢) لم تذكر كتب التراجم « عبد شمس » من أولاد قصي بن كلاب ، وإنما ذُكِرَتْ « عبد مناف » واسمه المغيرة ، وعبد الدار واسمه عبد الله ، وعبد العُزَّى ، وعبد قصيٍّ واسمُه عَبْدٌ ، وينظر في الحديث عن أبناء قصي بن كلاب : جمهرة النسب للكلبي ص ٢٦ ، طبقات ابن سعد ١/ ٧٠ ، السيرة النبوية لابن هشام ١/ ١١٧ .

(٣) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي ٣/ ١٠٩٠ ، ١٠٩١ .

(٤) هي : حُبَّى بنت حُلَيْل بن حُبْشية بن سَلُوْل بن كعب بن عَمْـرو الخزاعي ، كان أبوها حُلَيْل حاجبَ الكعبة حين تَزَوَّج قُصَيٌّ ابنتَه ، وينظَر في الحديث عنها : جمهرة النسب للكلبي ص ٢٦ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ٦٤ ، السيرة النبوية لابن هشام ١/ ١١٧ .

[أنواعُ العَلَمِ المنقولِ]

قال ـ رضي الله عنه [1] ـ :« والمنقولُ على ستة أنواع : منقولٌ عن اسم عينٍ كـ «ثَوْر» و « أَسَد » ، ومنقولٌ عن اسم معنى كـ «فَضْل » و «إِياس» ، ومنقولٌ عن صفةٍ كـ «حاتم» و «نائِلَة » ، ومنقولٌ عن فعلٍ ، إمَّا ماضٍ كـ «شَمَّر » و «كَعْسَب » ، وإما مضارع كـ «تَغْلِب» و «تَشْكُر» ، وإمَّا أمْر كـ «إِصْمِت» في قول الراعي [2] :

أشْلَى سلوقيَّةً باتَتْ وباتَ بها ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أصلابِها أَوَدُ[3]

و «أَطْرِقَا » في قول الهُذَليِّ [4] :

على أطْرِقَا باليات الخيا ... مِ إلاَّ الثمام وإلاَّ [5]العِصِيّ [6]

(١) في المفصَّل ص ٧ ـ ٩ .

(٢) هو أبو جَنْدَل عُبَيْد بن حُصَيْن بن جندل النُّمَيْريُّ من بني قيس بن عيلان بن مُضَر ، من شعراء العصر الأموي، عاصر جريرًا والفرزدق والأخطل ، له ديوان شعر مطبوع ، كانت وفاته سنة (٩٦هـ) تقريبًا ، وترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٠٢ ، الشعر والشعراء ص ٢٤٦ ، الأغاني ٢٤/ ١٦٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للراعي النميري ـ كما ذُكِرَ هنا ـ ، وهو في ديوانه ص ١٦٧ والرواية فيه : «ظلَّت» بدل : «باتت » ، وقد فسَّرَ المؤلف كلمات البيت في الشرح .
والشاهد فيه : مجي «إصْمِتْ» اسمَ علم منقول عن فعل الأمر ، وينظر البيت في : التخمير ١/ ١٦٩ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٣٠ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٧٢ ، غاية المُحَصَّل ق (٥أ) ، المُنَخَّل في إعراب أبيات المفصل ق (٤ب) ، شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي ق (١ب) شرح أبيات المفصَّل لزين العرب ق (٢ب) ، الخزانة ٧/ ٤ .

(٤) هو أبو ذُؤَيْب الهُذَلي ، واسمُه خُوَيلد بن خالد بن محرث ، شاعرٌ فحل مخضرَم أدركَ الجاهليةَ والإسلام ، أَسْلَمَ في عهد الرسول ـ ﷺ ـ ولم يَره ، تُوُفِّيَ ـ رضي الله عنه ـ سنة (٢٧هـ) ، تنظر ترجمته في : الأغاني ٦/ ٢٧٩ ، أسد الغابة لابن الأثير ٢/ ١٥١ ، معاهد التنصيص ٢/ ١٦٥ .

(٥) في (ع) : لعصى . . ، سقطت الألف .

(٦) هذا البيت من المتقارب ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ـ كما ذُكِرَ هنا ـ وينظر في : شرح أشعار الهُذَلِيِّين=

ومنقولٌ عن صوتٍ كـ «بَبَّة» ، وهو نَبْزُ عبد الله بن الحارث بن نوفل[1] ، ومنقولٌ عن مُرَكَّب وقد ذكرناه[2] ...».

قَدْ[3] مَرَّ معنى المنقولِ[4] ، و «ثور» و «أسد» أَبَوَا قبيلتين[5] ، و «فَضْل» مَصْدَرُ: فَضَلَ عليه ، أو : فَضَّلَه عليه[6] في الفضل ، وهو خلاف النقص .

لـخ[7] : و «إياس» مَصْدَرُ «آسَهُ» كـ «عَاضَهُ عِيَاضًا» وَزْنًا ومعنًى ؛ بمعنَى :

=١/ ١٠٠ .

وقد وردت رواية البيت : «علا أَطْرِقا» ـ من العُلُوِّ ـ كما ذُكِرَ في شَرْح أشعار الهذليين ١/ ١٠٠ وقد شرح المؤلف مفردات البيت في الشرح .

والشاهد في البيت ـ كالذي قبله ـ : مجيء «أَطْرِقا» اسمَ علمٍ منقول عن فعل الأمر ، وينظَر البيت وما قيل فيه في : التخمير ١/ ١٦٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٦، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦٧ ، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق (٢أ) ، شرح الأشموني ١/ ٦٠ ، الخزانة ٢/ ٣١٧ و ٧/ ٣٤٢ .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطَّلب الهاشمي ، وُلِدَ على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ ، وتَوَلَّى إمارة البصرة عند هروب عبيد الله بن زياد ، رَوَى عن جمعٍ من الصحابة ، كما روى عنه جَمْعٌ من التابعين ، تُوُفِّيَ في عَمَّان هاربًا من الحَجَّاج سنة (٨٤) هـ . وترجمته في : الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٢٤ ، الاستيعاب لابن عبد البر ٢/ ٢٧٢ ، سير أعلام النبلاء ١/ ٢٠٠ ، شذرات الذهب ١/ ٩٤، ٩٥ .

(٢) ذكره الزمخشري في المفصل ص ٦ ، ٧ ، وتقدم في هذا الكتاب ص ٣٢١ .

(٣) في (ع) هي قد مَرَّ . . . ، زيدت كلمة «هي» .

(٤) انظر ما تقدم ص ٣٢١ .

(٥) ثور هو ثور بن عبد مناف ، سُمِّيَتْ القبيلة باسمه ، والنسبة إليه : ثَوْرِي ، وينظر : جمهرة النسب للكلبي ص ٢٨٦ ، الأنساب للسمعاني ١/ ٥١٧، ٥١٨ .

أما أسد فممَّن سُمِّيَ به : أسد بن خزيمة ، وهو أبو قبيلة ، والنسبة إليها : أَسَدِيٌّ ، وينظر : جمهرة النسب للكلبيِّ ص ١٦٨ ، الأنساب للسمعاني ١/ ١٣٨ .

(٦) «عليه» ساقطة من (ع) .

(٧) التخمير ١/ ١٧٠ .

أَعْطَاهُ ، ومنه : إياس بن معاوية [1] المَضْرُوبُ به المثل في الأَكَاء[2] والفطنة[3] .

صح [4] : الحَتْم : الإحكام والقضاء والإيجاب ، وقيل للغراب الأسود : حاتِم ؛ لأنَّه يقضي بالبين [5] ، ولذلك قيل له : غُرَابُ البينِ ، لأنه أبكرُ الطيور ، ثم إذا صاح ارتحل الحيُّ مُبَكِّرين .

و «نائلة » اسمُ صَنَمٍ [6] ، من « نال » «ينول» أو «ينال» : أَعْطَى وأَصَابَ .

وفي صح [7] : نائلة : اسم امرأةٍ ، وصَنَمٍ كان لقريش .

وفي باب الفاء منه [8] : «إِسَافُ ونائلةُ : صنمان كانا لقريش ، وضَعَهُمَا عمرو ابنُ لُحَيٍّ [9] على الصفا والمروة ، فكان يُذْبَحُ عليهما تجاه الكعبة ، وزعم بَعْضُهم

(١) هو أبو وائلة إياس بن معاوية بن قُرَّةَ المُزَنِيُّ ، ولأَهُ عُمَر بن عبد العزيز قضاءَ البصرة ، كان وَرِعًا تقيًّا ألمعيًّا ذكيًّا ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٢)هـ قرب البصرة ، وينظر في ترجمته : المعارف لابن قتيبة ص ٤٦٧ ، ثمار القلوب ص ٩٢ ، وفيات الأعيان ١/ ٢٤٧ .

(٢) في (ج) : في الزكن . . .

والزَّكَنُ : الفطْنة والحَدْس الصادق ، كما في اللسان (زكن) وينظر الآتي ص ٨٦٠ ، والمَثَل الذي قيل فيه هو قولهم : « أَزْكَنُ من إياس » ، وله حكاياتٌ في ذلك ، ينْظَر : سوائر الأمثال على أفعل ص ١٨٨ ، جمهرة الأمثال للعسكري ١/ ٥٠٧ ، زهر الأكَم ٣/ ١٤٤ .

(٣) «الفطنة » ليست في (ع) .

(٤) الصحاح (حتم) ٥/ ١٨٩٢ ، ١٨٩٣ .

(٥) البين : الفراق .

(٦) في (ع) : اسم قريش . . .

(٧) الصحاح (نيل) ٥/ ١٨٣٨ .

(٨) أي : الصحاح (أسف) ٤/ ١٣٣١ والنَّقل منه بالنص .

(٩) في (ع) بن نجاء . . . ، وهو تحريف .

وعمرو بن لُحَيٍّ هو : أبو ثُمَامة عمرو بن لحي بن قمعة بن خِنْدِف الخزاعيُّ ، عاش في الجاهلية ، وهو أوَّل من جَلَب الأصنام إلى جزيرة العرب ، حيث خرج من مكة إلي الشام فوجد الناس يعبدون=

أنهما كانا من جُرْهُم إساف بن عَمْرو ، ونائلةُ بنت سَهْل ، ففجَرا [1] في الكعبة فَمُسِخا حَجَرين، ثم عبدتهما قُرَيش » [2] .

[3] « شَمَّر » اسمُ فَرَسٍ في بيت الحماسي [4] :

... وجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فارسُ شَمَّرَا [5]

واسم ناقَةٍ للشَّمَّاخ [6] في قوله :

=الأصنام، فأخذ صَنَمًا يقال له « هُبَل » فَقَدِمَ به مَكَّةَ، يُنظر في ترجمته : السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٧٦ ، الأوائل لأبي هلال العسكري ص ٦٠ ، تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ٥٣ .

(١) في (ع) : هجرا . . . ، وهو تحريف .

(٢) ينظر ذلك الخبر في : السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٨٢، ٨٣ ، التخمير ١/ ١٧٠ ، اللسان (أسف) .

(٣) من هذا الموضع حتى قوله : «باتفاق النحويين » تكرر مرتين ، الثانية منهما بعد عبارة : «سُمِّيَتْ به امرأة»، وقد حَذَفْتُ المتكررَ.

(٤) في (ج) : الحماسة . . ، بدل « الحماسي » ، والبيت في : حماسة أبي تمام ١/ ١٨٦ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

أبوك حُبَابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَه

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١١٣ ، وقد نُسِبَ لنَهْشَل بن حَرِّي ، وهو في شعره ص ٩٧ ويُرْوَى العجز : «يا شماخ » بدل «ياحجاج » ، كما في : العقد الفريد ٦/ ١٣٠ .

ويُرْوَى أيضًا : « يا عباس » كما في اللسان «شمر» .

والشاهد في البيت : ورود «شمَّر » عَلَمًا لفرس ، وهو منقولٌ من فعلٍ ماضٍ،وينظر البيت في : الزهرة ٢/ ٦٣٨ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٥، شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب للمعري ١/ ٢٣٠، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٦٥ ، شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١/ ٢٥٢ و٢/ ١٠٦١ .

(٦) هو الشماخ بن ضِرار ، وقيل : مَعْقِلُ بن ضِرار بن حرملة الذبياني ، والشماخُ لَقبُه ، شاعر مخضرم ، عاش في الجاهلية والإسلام ، أسلم ـ رضي الله عنه ـ وشَهِدَ القادسية ، وقُتِلَ في غزوة مَعْقِل =

. تَسَلَّيْتُ حاجاتِ الفُؤادِ [1] بِشَمَّرَا [2]

واسم رَجُلٍ ، قال :

فهل أنا ماشٍ بينَ شَطٍّ وحَيَّةٍ وهل أنا لاقٍ حيَّ قيس بن شَمَّرَا [3]

وهو غيرُ مُنْصَرِفٍ باتفاقِ النحويين [4] .

ورأيت في شرح المرزوقي [5]

=سنة (٢٢) هـ ، ترجمته في : الأغاني ١٨٤٩ ، المؤتلف والمختلف ص ١٧٧ ، الإصابة ٢/ ١٥١ .

(١) في (ع) : القواد . . . ، وهو تحريف .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

ولما رأيتُ الأمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ

وهو للشماخ بن ضرار ـ كما ذكر المؤلف ـ ، والبيت في ديوانه ص ١٣٢ .

ويُرْوَى البيت : «بزَيْمَرَا» بدل «بشَمَّرَا» وهو اسم ناقته أيضًا ، كما في جمهرة اللغة ٢/ ٣٤٤ ، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

والهَوِيَّةُ : البئر البعيدة القَعْر ، والعَرْش : خَشَبَاتٌ وثُمام يضعه الساقي ليستظِلَّ به ، والمعنى : لما رأيت الأمر مُشْرِفًا على الهَلَكَة مَضَيْتُ ولم أُقِمْ .

والشاهد فيه : ورود « شَمَّر » عَلَمًا لناقة ، وهو منقولٌ من فعلٍ ماضٍ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩٣ ، ورواية صَدْره في الديوان : «بين شوطٍ وحية» ، وشوط : جبلٌ في ديار طيِّءٍ ، وشَطٌّ : موضع قربَ اليمامة ، وحَيَّة : جبلٌ في ديار طَيِّءٍ أيضًا .

وقَيْسُ بن شَمَّر هو : قيس بن عبد جُذَيمة الطائي كما في : معجم ما استعجم ٣/ ٨١٦ .

والشاهد في البيت : ورود «شَمَّر» علمًا لرجلٍ ، وهو منقولٌ من فعلٍ ماضٍ وينظر البيت في : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٤ ، المقاليد ق (١٢٧أ) .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٤ .

(٥) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، من أهل أصبهان ، اشتغل بالأدب والنحو ، أخذ عن أبي علي الفارسي ، وأخذ عنه جمعٌ من التلامذة ، له : شرح حماسة أبي تمام ، وشرح الفصيح ، وشرح الموجز في النحو ، توفي سنة (٤٢١)هـ ، ترجمته في : معجم الأدباء ٥/ ٣٤ ، إنباه الرواة =

للحماسة [1] : ويُرْوَى : شِمَّر ـ بالكسر ـ ، كـ «إِمَّر» [2] و «هِلَّع» ، ويجب أن يكونَ على هذا اسمَ فَرَس .

وفي صح [3] : الهِلَّع : الجَدْي ، وإِمَّر : ولد الضأن [4] ، ونحوه : «قِنَّب» [5] إن سَمَّيْتَ به امْرَأَةً .

حم : شَمَّر : اسم فرس ، مُنِعَ الصرف للعلمية والتأنيث [6] ، لأنه كان في الغالب عليهم جَوْب المفاوز بالإناث من الخيل .

قلت [7] : وكونُه اسْمًا لفَرَسٍ يُغْنِيْ عن هذا التأويلِ ـ على ما يأتيك عن قريب [8] ـ .

صح [9] : عن الفَرَّاء : لم يأت من الأسماء على «فَعَّل» إلا خمسة [10] : خَضَّم [11] ـ اسم رَجُل [12] ـ ، وبَقَّم (عَنْدَم [13]) ،

=١/ ١٤١ ، بغية الوعاة ١/ ٣٦٥ .

(١) «للحماسة» ليست في (ج) ، وينظر النقل في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٦ .

(٢) في (ع) : كـ «إِثَّر» . . . ، وهو تحريف .

(٣) الصحاح (هلع) ٣/ ١٣٠٨ ، و (أمر) ٢/ ٥٨٢ .

(٤) في (ع) : وللألضان . . . بدل «ولد الضأن» وهو تحريفٌ .

(٥) القِنَّبُ : ضَرْبٌ من الكِتَّان كما في : اللسان (قنب) .

(٦) يعني في بيت جميل بثينَة المتقدم ، لأنَّ «شَمَّرَ» فيه مجرورٌ بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(٧) هذا التعقيب ورد في (ج) مُؤَخَّرًا بعد النقل التالي من الصحاح ، وقدَّمتُه هنا كما في (ع) .

(٨) ينظر الآتي ـ إن شاء الله ـ ص ٣٦٣ .

(٩) الصحاح (بقم) ٥/ ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ .

(١٠) تُنْظَر هذه الأسماء الخمسة في : مُعْجَم ما استُعْجِمَ للبكري ١/ ٢٣٥ ، واللسان (بقم) .

(١١) خَضَّم : اسمٌ للعنبر بن عَمْرو بن تميم ، سُمِّيَ بالفعل «خَضَّم» لكثرة أكله ، ينظَر : الصحاح واللسان (خضم) .

(١٢) «اسم رجل» ليست في (ع) .

(١٣) «عندم» تفسيرٌ لـ «بَقَّم» ، والعندَم : صِبغٌ يزعم أهل البحرين أن جواريَهُم يختضبنَ به ، وينظر في ذلك : اللسان (عندم) .

وشَلَّـــــــم : مـوضـع [1] ، وبذَّر [2] ماءٌ ، وعَثَّر [3] موضع .

[4] شـح [5] : ويقـال : كَعْسَبَ الرَّجُلُ إذا مشى مَشْياً متقارباً خُطاه ، وهو منصرفٌ عند سيبويه [6] وأكثر النَّحْوِيِّين ، خلافًا لعيسى بن عُمَر النحويِّ [7] .

شـم : « كَعْسَبٌ » زِنَةٌ غَيرُ غالبةٍ في الأفعال ، فلم يُوْجَدْ فيه من الأسباب [8] إلا التعريف فانْصَرَفَ ، وهو اسم رَجُلٍ من بني عبد الله الشامِيِّ [9] ، وقيل [10] : الكَعْسَبَةُ : العَدْوُ الشَّدِيْدُ.

تـــخ [11] : تَغْلِبُ ـ في الأصل ـ اسم رَجُل ، ثم غَلَبَ على القـبـيلة ، ويُؤْنِسُكَ [12] للثاني [13] بيت أبي الطيِّب :

(١) شَلَّم : اسم مدينة بيت المقدس ، ينظر في ذلك : مراصد الاطِّلاع ٢/ ٨٠٩ .

(٢) بذَّر : اسم بِئْر كما في : معجم ما استعجم للبكري ١/ ٢٣٥ .

(٣) عثَّر : بلد باليمن ، كما في : معجم البلدان ٤/ ٩٦ .

(٤) هذا النَّقل مُقَدَّم في (ع) قبل نقل المؤلف المتقدم عن حاشيته ، وقد وضعته هنا ـ كما في (ج) ـ ؛ لأنَّ ورودَ « شَمَّر » في المتن قبل «كَعْسَبَ» .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) انظر : كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٦ يقول : «سمعناهم يصرفون الرَّجُل يُسَمَّى كَعْسَبًا» .

(٧) رأي عيسى بن عُمَر في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٦ .

(٨) أي : من أسباب منع الصرف .

(٩) لم أقف على ذكرٍ له فيما اطَّلَعْتُ عليه من مصادر .

(١٠) قال ذلك سيبويه في كتابه ٣/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(١١) التخمير ١/ ١٧٠ ، ١٧١ .

(١٢) في (ع) : ويوليك . . . ، وهو تحريف .

(١٣) يريد بالثاني : إطلاق «تَغْلِب» على القبيلة ، يدل على ذلك وصفها بـ «الغَلْبَاء» .

فإن تكُنْ تَغْلبُ الغَلْبَاءُ عُنْصُرَها فإنَّ في الخمر معنىً ليسَ في العِنَبِ[1]

وفي فِصَاحِ اللُّغَةِ: «يَذْكُر» بَطْنٌ من ربيعة[2]، وكذلك «تَشْكُر» بمنزلته، قال[3]: وأنشدني بعض الأدباء:

.... ويَشْكُرُ لِلَّهِ لا تَشْكُرُ[4]

وأوَّلُه[5]:

وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مَنْ ضَامَها

والبيت لزياد الأعْجَم[6]، أورده الشيخ برهان الدين في الإقناع، وهما منقولان من مضارِعَي «غَلَبَ»[7] و«شَكَرَ».

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ، وهو في: معجز أحمد ٣/ ٥٧١ من قصيدته التي مطلعها:

يا أخت خيرِ أخٍ يا بنتَ خيرِ أب كنايةً بهما عن أشرف النَّسَبِ

ومعنى الغلباء: الغليظة الرقبة، نَعَتَ به تَغْلِبَ كَنايةً عن أنها لا تذلُّ لأحد.

(٢) ينظر: اللسان (ذكر).

(٣) «قال» ليست في (ج)، والذي قال صاحب التخمير وقوله في التخمير ١/ ١٧١.

(٤) عَجز بيتٍ من المتقارب، وصدره ـ كما ذكر المولف ـ «ويشكر تشكر من ضامها»، وهو لزياد الأعجم ـ كما نسبه المؤلف ـ ينظر: شعر زياد الأعجم ص ٦٧.

وجاءت رواية الصدر: «وتَغْلبُ في الحرب لا تُغْلَبُ» كما في: عرائس المحصَّل ق (١٠أ)، وقد ورد البيت أيضًا في: المقاليد للنسَفي ق (٢٧ أ)، التاج المكلل لابن هطيل ق (١٦ أ)، شرح الأشموني ١/ ١٣١.

(٥) من هذا الموضع حتى قوله: «... في الإقناع» ساقطٌ من (ج).

(٦) في (ع): لزيادة الأعاجم ...، وهو تحريفٌ.

وزياد الأعجم هو أبو أمامة زياد بن سُلَيم، وقيل: ابن سُلْمَى، وقيل ابن سليمان العبدي، مولى عبد القيس، عَدَّه ابنُ سَلاَّم في شعراء الطبقة السابعة من الإسلاميين، لُقِّبَ بالأعجم لعُجْمَةٍ في لسانه، أَدْرَكَ بعض الصحابة، وعُمِّرَ طويلاً، تُوُفِّيَ في حدود (١٠٠هـ)، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٨١، الشعر والشعراء ص ٢٥٧، الأغاني ١٥ / ٣٧٠، فوات الوفيات ٢/ ٢٩.

(٧) في (ع): غلبت

قلتُ : والفعْل هنا على حكايته بدون الكِنَايَةِ [1] ، لا [2] كما كان مَحْكِيًّا مع كنايته في «يَزِيْدُ» ، ومثلُه ما ذكر الشيخ برهان الدين المُطَرِّزي في الإيضاح[3] ، قال : أخبرني مولاي صدر [4] الأئمه ـ رحمه الله [5] ـ عن شيخنا جار الله أنَّه قال ـ في قولهم : «نَهَى النَّبِيُّ ـ عليه السلام ـ عن قِيْلَ وقَالَ» [6] ـ : هو من قولهم : قِيْلَ كذا، وقالَ كذا ، وبناؤهما على كونهما فعلين مَحْكِيَّيْنِ مُتَضَمِّنَيْنِ للضمير ، وأَمَّا الإعراب فَعَلى إجرائهما مجرى [7] الأسماء خلْوَين عن الضمير [8] ، ومنه قولهم : إنما الدنيا قِيْلٌ وقالٌ ، وإدْخَالُ حرف التعريف عليهما [9] في قولِهم : ما يُعْرَفُ القالُ من القيلِ لذلك [10] ، ومعناه / : السؤالُ من الجواب. ٢١/ب

(١) يعني بالكناية الضمير المستتر فيه .

(٢) « لا » ساقطة من (ج) .

(٣) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرِّزي ٢/ ٣٦٥ .

(٤) في (ع) : «الصدر» بدل «صدر الأئمة» .

والمراد به ضياء الدين الموفق بن أحمد المكي ، وينظر ما تقدم ص ١٣٧ .

(٥) « رحمه الله » ليست في (ج) .

(٦) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه ـ كتاب الأقضيه ـ باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ٣/ ١٣٤١ حديث رقم (١٧١٥) من حديث المغيرة بن شعبة .

وأخرجه البخاري بمعناه في صحيحه ـ كتاب الرقاق ـ باب ما يكره من قيل وقال ـ حديث رقم (٦٤٧٣)، ينظَر : فتح الباري ١١/ ٣١٢ .

(٧) في (ع) : مجرسى . . . ، وهو تحريفٌ .

(٨) يُرَاجَع ما تقدَّم ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ في بناء المنقول عن الفعل وإعرابه .

(٩) في (ع) : عليهم . . .

(١٠) ينظر في ذلك : أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٧ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٠ .

صـح [1] : «لقيته [2] بوحش إصْمِت ، ولقيته [3] ببلدة إصْمِت ، إذا لَقِيْتَهُ بمكانٍ قَفْرٍ لا أنيسَ به [4] » .

حـم ، تـخ [5] : « إصْمِت » اسمُ مفازة [6] ، سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ سالِكَها [7] لفرط مهابتِها يقول لصاحبه اسكَت لئلاَّ يلحقنا الهلاك ، أو كأنَّ إنسانًا قال لصاحبه فيها : اصْمِتْ ؛ لِنَبْأَةٍ أوْجَسَها [8] ، ويشهد لما ذكرنا تسمية المفازة الأخرى «أَطْرِقا» .

حـم : قال الشيخ [9] : يجوز أن يكون «إصْمِتْ» من المكسور عين المضارع ، أي : من باب «يَضْرِب» ، ولكنَّه لم يَبْلُغْنَا ، وإن لم يكن فمن بابه ، أعني «يَفْعُل» بالضَّمِّ ، فَلَمَّا صار اسْمًا غُيِّرَ عن سَمْتِه ، وعن حركاته البنائيَّة ، كما غُيِّر «شُمْرُ بنُ مالك» [10] ، وقد استُعْمِل عَلَمًا مقطوعَ الهَمْز ، وكان الوصل [11] أَصْلاً .

(١) الصحاح (صمت) ١/ ٢٥٧ والنقل منه بنصه ، وقد نقل الجوهري هذا الكلام عن أبي زيد الأنصاري .

(٢) في (ع) : ليقيته . . ، وهو تحريفٌ .

(٣) عبارة : «بوحش إصْمِتْ ولقيته» ساقطة من (ع) بسبب انتقال النظر .

(٤) في (ج) : لا أنيس له

(٥) التخمير ١/ ١٧١ .

(٦) ذكر في معجم البلدان ١/ ٢٥١ : أنَّ «إصْمِت» عَلَمٌ لَبريَّةٍ بعينها ، وذكر أنَّ بعضَهم يقول : العَلَمُ هو : «وَحْشُ إِصْمِت» الكلمتان مَعًا .

(٧) في (ع) : لأنَّ ساكنها

(٨) في (ع) : لنباءة أو حبسها . . . ، وهو تحريفٌ ، والنبأة : الصوت الخفيُّ كما في الصحاح (نبأ) .

(٩) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٤ أ) .

(١٠) عبارة : « كما غُيِّرَ شُمْرُ بن مالك » ليست في (ع) .

ولم أقف على ترجمةٍ لـ « شُمْر بن مالك » هذا ، ومراد المؤلِّف أنَّ « شُمْر » منقولٌ عن الفعْل « شَمَرَ » ، ولكنه لـمَّا صارَ اسْمًا غُيِّر بناؤه ، والذي يمثَّل به النحاة في هذا الشأن «شُمْسُ بن مالك» ـ بِضَمِّ الشين ـ كما في : شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥ والتاج المكلل ق (١٦ أ) .

(١١) في (ع) : وكان للوصل . . .

قلتُ : [1] ولقائلٍ أن يقول : إنه اسْمٌ لهذه [2] المفازة عَلَمًا غير منقول ، على صيغة «إِثْمِد» [3] و «إِذْخِر» [4] و «إِسْحِل» [5] ، إلى أخوات لها كـ «إِصْبِع» ـ بكَسْرَتَين ـ لُغَةٌ في «إِصْبَع» [6] ، و «إِثْلِب» أيضًا في «أَثْلَب» [7] ـ بفتحتين ـ لفُتَات الحِجارة [8] ، و «إِبْلِم» في «أُبْلُم» لخُوْصِ المُقْل [9] ، ذُكِرَتْ في ديوان الأَدَب [10] .

ثم لا يُحْتَاجُ فيه إلى ما في النَّقلِ من التَّكَلُّفِ المَرْوِيِّ ، إلاَّ أنَّ القولَ ما قالت حَذَامِ [11] ، فهُمْ أُمَرَاء [12] الكلام .

و [13] « سَلُوق » من قُرَى اليمن [14] ، يُنْسَبُ إليها الدروع والكلاب ، ويقالُ : بَلَدٌ وَحْشٌ ، أي : قَفْرٌ مُوْحِشٌ ، فـ « وَحْشٌ » [15] ليس من العَلَم .

(١) في (ع) : لقائل . . . ، بدون واو .

(٢) في (ج) : اسم هذه

(٣) الإِثْمِد : ضَرْبٌ من الكحل ، ينظر : تهذيب اللغة ١٤/ ٩١ .

(٤) الإِذْخِر : حشيشة طيبةُ الريح أطول من النَّيِّل ، ينظر : العين ٤/ ٢٤٣ .

(٥) الإِسْحِل : شَجَرٌ يُسْتَاكُ به ، كما في : كفاية المتحفظ في اللغة لابن الأجدابي ص ١٩٨ .

(٦) انظر هاتين اللغتين في «إِصْبَع» في : المحكم ١/ ٢٨٣ ، اللسان (صبع) ، وذَكَرَا فيه لغات أخرى أيضًا .

(٧) في (ع) : إثلث ، وهو تصحيفٌ .

وتنظر اللغتان فيه في : إصلاح المنطق ص ١٠٣ ، ١٢٢ ، واللسان (ثلب) .

(٨) في (ع) : الفنان الحجارة . . . ، وهو تحريف ، وفي (ج) رُسْمَتْ «فتات» بالتاء المربوطة

(٩) المقل : ثمر الدوم ، كما في الصحاح (مقل) .

(١٠) ديوان الأدب للفارابي ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(١١) ينظَر هذا المثل في : الأمثال لأبي عبيد ص ٥٠ ، المستقصى ١/ ٣٤٠ .

(١٢) في (ج) : امرؤ الكلام ، وذلك تحريف .

(١٣) من هذا الموضع حتى قوله : « ليس من العلم » تكرر مرتين في (ج) .

(١٤) « سَلُوق » ـ بفتح أوله وضَمِّ ثانية ، من قرى اليمن ـ كما ذكر المؤلف ـ ينظر في ذلك : معجم ما استعجم للبكري ٣/ ٧٥١ ، الروض المعطار في خبر الأقطار ص ٣٢٠ .

(١٥) « فوحش » ساقطة من (ج) والمراد بهذه العبارة أن كلمة « وحش » في « وحش إِصْمِت » ليست من =

شـــح[1] : قيل[2] : « وَحْشُ إِصْمِتْ » عَلَمٌ لِكُـلِّ مكـانٍ قَفْرٍ ، كـ «أُسامـة » ، و «الوَحْشُ» ـ في أصله على ما ذُكِرَ ـ كأنَّه جَمْعُ « وَحْشَة » وهي الخلوة ، مذكورةٌ في صح[3] ، والأَصْلابُ : جمع «صُلْب »[4] ؛ إمَّا لأَنَّ كُلَّ طائفةٍ من الفَقَرَات صُلْب ، أو أُرِيْدَ بـ «السَّلُـوْقِيَّة » جماعة كلاب ، ويُرْوَى : « أَصْلائِها » ـ بالهمزِ[5] ـ جمع «صَلاً»، وهو مضربُ الذَّنَبِ عن يمينٍ وشِمَال[6] .

شـح[7] : يقول : أشلى[8] الكلابُ كلبةً أو كِلابًا سَلُوْقِيَّةً ، باتت هي ، أي : الكَلْبَة ، وبات الكلاب بِها ، أي : بوحش إِصْمِت ، وأضمره قبل الذكر ؛ لأنَّهُ مُقَدَّمٌ نيَّةً .

تخ[9] : لأنَّ من حقِّ المفعول غير الصحيح[10] أَنْ يَتَقَدَّمَ المعطوفَ على الفعل الذي له ذلك المفعول ، أو يقال : من حقِّ الفعلِ أن ينقضيَ بجميعِ أَذيالِه ، ثُمَّ[11]

=العلم ، وهذا خلافُ ما ذكره بعضهم أن العلم « وَحْشُ إِصْمِت » الكلمتان معًا ، وينظر ما تقدَّم ص ٣٤١ ، والنقل التالي .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٧٥ .

(٢) نُسِبَ هذا القول إلى أبي زيد الأنصاري ، ينظر ما تقدم ص ٣٤١ نقلاً عن الصحاح .

(٣) في الصحاح (وحش) ٣/ ١٠٢٥ .

(٤) « صلب » ساقطة من (ع) .

(٥) في (ع) : « باليمن » بدل:بالهمز ، وهو تحريفٌ .

(٦) يُنْظَر ما تقدَّم في تفسير معنى الصَّلاَ ص ١٨١ ، والكلام عن رواية «أصلائها » قد نقله فخر الدين الخوارزمي في شرحه لأبيات المفصل ق (٢أ) عن المؤلف .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٥ ، ٧٦ .

(٨) أشلى بمعنى : أغرى ، كما سيأتي قريبًا ـ إن شاء الله ـ نقلاً عن الصحاح .

(٩) التخمير ١/ ١٧٢ ، والنقل منه بالنص ، والمؤلف قد أورد هذا النقل من التخمير تعليلاً لتقديم ضمير «وحش إِصْمِت» قبل الذكر .

(١٠) على هامش (ج) : «المفعول غير الصحيح عبارة عن الجار والمجرور إذا وقعا مفعولاً » .

(١١) في (ع) : «لم » بدل «ثم » ، وهو تحريف .

يُعْطَفُ عليه فِعْلٌ آخر .

وقوله : « في صُلْبِها أَوَدُ » صِفَةٌ للكلبة ؛ لأنَّ كِلابَ الصَّيْدِ تكونُ كذلك ، أيْ : أوساطها مخروطة الشكل [١] .

صح [٢] : أَشْلَى الكلبَ : دعاه باسمه ، وأشلاه : أغراه .

قلتُ : ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ الضمير في «بها» يعود إلى [٣] الكلبة ، والباء فيه بمعنى «مَعَ» [٤] ، أو للتعدية [٥] ، ويكون الفعلان مُوَجَّهَيْنِ إلى «بوحش إِصْمِت» فاعرفه .

قوله : «على أَطْرِقا» هو اسْمٌ لِبَلَد مَهيب [٦] أيضًا كـ «إِصْمِت» ، وأصله : أنَّ ثلاثةَ نَفَرٍ يَسيرونَ فيها ، فقال أحدُهم لصاحبيه : أَطْرِقا ، كأنَّه أمرهما بالسكوت لمهابة البلد [٧] ـ كما ذُكِرَ في «إِصْمِت» ـ [٨] .

قلت [٩] : ويصحُّ أنْ يكونَ « أَطْرِقا » أمرًا للواحد ، وتَثْنِيَتُهُ تثنية الفعل لا الفاعل، كأنه قال : أَطْرِقِ أَطْرِقِ ، كما قِيلَ في ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [١٠] أيْ :

(١) ينظَر في ذلك : المنخَّل في إعراب أبيات المفصَّل ق (٤ ب) ، وعرائس المحصل ق (١٠أ) .

(٢) الصحاح (شلا) ٦ / ٢٣٩٥ .

(٣) في (ع) : يعود على

(٤) قد تُسْتَعْمَلُ الباء بمعنى المصاحبة فتفيد معنى «مَعَ» ينظر ذلك في : الأزهية في علم الحروف ص ٢٨٦ ، المغني ص ١٤٠ .

(٥) « أو للتعدية » ليست في (ع) .

(٦) ذكر البكري أنه اسم بلد بالحجاز ، ينظَر ذلك في : معجم ما استعجم للبكري ١/ ١٦٧ .

(٧) هذه الحكاية التي هي سبب التسمية قد نُقِلَتْ عن الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء، وينظَر في ذلك : معجم ما استعجم للبكري ١/ ١٦٧ ، ومعجم البلدان ١/ ٢٥٨ .

(٨) انظر ما تقدم ص ٣٤١ .

(٩) رأي المؤلف هنا قد نقله عنه عبد القادر البغدادي في الخزانة ٧ / ٣٣١ بقوله : « وأجاب بَعْضُهُم » .

(١٠) سورة « ق » من الآية (٢٤) .

أَلَقِ أَلَقِ ، وفي :

قِفَانَبْكِ [1]

قِفْ قِفْ ، تأكيدًا ومبالغةً ، وبيانه مستقصىً في الكشَّاف [2] ، فانظر فيه [3] .

والخيمةُ : بَيْتٌ تبنيه العربُ من العيدان ، ويشهد له هذا البيت ، والثُّمَامُ : نَبْتٌ ضَعِيْفٌ ، والمراد بالعصيِّ : قوائم الخيمة ، وبالثُّمام ما يُسْتَرُ به جوانِبُها وخَصَاصُها [4] ، وهما [5] من الخيمة ، وقد قيل للنبيِّ ـ عليه السلام ـ في مَسْجِد المدينة : ألا نَسْقُفُه فقال : «لا ، بل عُرُش كَعُرُشِ موسى ، خَشَبَاتٌ وثُمَام» [6] .

قيل : هذه القصيدة مقيَّدَةٌ ؛ لأنَّ أولها :

عرفتُ الديار كرقم الدويّ يُزَبِّرُه الكاتب الحميريّ [7]

(١) قطة من بيت من الطويل ، والبيت بتمامه :

قِفَانَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨ ، وهو مطلع معلقته المشهورة .

وسقط اللِّوَى : مُنْقَطَع الرَّمْل ، حيث يلتوي ويرِقُّ ، والدَّخُوْل وحَوْمَل : موضعان .

والشاهد في البيت : «قفا» حيث ثَنَّى الفاعل ، والمراد به تثنية الفعل ، أي : قِفْ قِفْ .

(٢) الكشَّاف للزمخشري ٤/ ٣٨٧ .

(٣) «فانظر فيه» ليست في (ج) .

(٤) خَصَاصُها : الفُرَج التي فيها ، وينظر في ذلك : مُجْمَل اللغة ٢/ ٢٧٥ ، تهذيب اللغة ٦/ ٥٥١ .

(٥) الضمير يعود إلى «العِصِيّ» و «الثُّمَام» المتقدِّمَيْن .

(٦) هذا الحديث أخرجه البيهقي في سننه ٢/ ٤٣٩ مُخْتَصَرًا ، والمفضَّلُ الجندي في كتاب فضل المدينة ، ينظر : سلسلة الأحاديث الصحيحه ٢/ ١٧٩ ، حديث رقم (٦١٦) ، وصحَّحَه الألباني في : صحيح الجامع ٤/ ٣٠ حديث (٣٨٩٣) .

(٧) البيت من المتقارب ، وهو مطلع قصيدة بيت الشاهد المتقدم ص ٣٣٢ ، وينظَر في : شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٨ وروايته فيه :

عرفت الديار كرقم الدوا ةِ يذبِّرُها الكاتب الحميريّ =

وهي لأبي ذُؤَيْب يرثي بها هُذليًّا ، يُخاطِبُ نفسَه على طريق التَّوَجُّع لَمَّا رأى شمولَ البلى للديار ، والمراد بالمعرفة : تَذَكُّر العهود[1] ، والزَّبْرُ: الكتابة بلغة حِمْيَر خاصَّةً[2] ، وقيل في : « باليات الخيام » : ما تَلَبَّدَ وَوَقَعَ بعضُه فوق بعض من خِلْقَانِ المَظَالِّ[3] وسَقَطِ الأمتعة .

حـم : قال الشيخ[4] : ويجوز في قافِيَةِ هـذه القصيدة التَّقْيِيْدُ والإطْلاق[5] / فإنْ قُيِّدَتْ[6] كان الوَجْهُ نصبَ «الثُّمَامَ» ؛ لأنَّه مستثنى عن موجَب ، و«العصِيُّ» منصوبة الموضع ، وإن أُطْلِقَتْ[7] رُفِعَ «الثُّمَامَ» على تأويل أنَّ باليات الخيام بمعنى : بَلِيَتْ ، وهو يَتَضَمَّنُ معنى : لم يبقَ منها إلاَّ الثمام ، فصار «الثمام» مستثنى ـ في التقدير ـ عن غير موجَبٍ . ٢٢/أ

قلت : وهذا كقول الفرزدق[8] :

=وذكر فيه السُّكَّري روايةً أخرى هي : « كخَطِّ الدواة » .

والزَّبر ـ بالذال ـ : القراءة السريعة .

(١) في (ج) : تذكر المعهود . . .

(٢) حِمْيَر : من قبائل اليمن ، وانظر نسبة هذه اللغة إليها في : الاشتقاق ص ٤٨ .

(٣) المَظالُّ : جمع «مَظَلَّة» ، وهي بيوت الأخبية ، وتكون من الثياب ، وقد تكون من الشَّعْر ، وينظر في ذلك : مجالس ثعلب ١/ ٧٩ ، ١١٢ ، اللسان (ظلل) .

(٤) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٤أ) بتصرف يسير من المؤلف .

(٥) القافية المقيَّدة : ما كان حرف الرَّويِّ فيها ساكنًا غير موصول ، والمطلقة : ما كان حرف الرَّويِّ فيها موصولاً ، أي : مُتَحَرِّكًا ، ينظر في ذلك : الوافي في العروض والقوافي ص ١٩٥ .

(٦) في (ع) : فإن قُيِّد

(٧) في (ع) : وإن أُطْلِقَ . . .

(٨) الفرزدق هو : هَمَّام بن غالب بن صَعْصَعَةَ ، الشاعر المشهور ، والفرزدق لقبه ، له ديوانُ شعر ، وهو ممن يُحْتَجُّ بشعره ، نقائضه مع جرير وغيره مشهورة ، تُوُفِّيَ بالبصرة سنة (١١٠)هـ ، وترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨ ، الشعر والشعراء ص ٢٨٩ ، الأغاني ٩/ ٣٦٧ ، وفيات الأعيان ٦/ ٨٦ .

وعَضٌّ زمانٍ يابنَ مروانَ لَمْ [1] يَدَعْ من المالِ إلاَّ مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ [2]

قال في الكشاف [3] : «كأنَّه قال : لم يبقَ من المالِ إلا مُسْحَتٌ» ، ويُرْوَى : مَسْحَتًا أو مُجَلَّفُ [4] .

قُلْتُ : قوله [5] : «كان الوجهُ [6] النصب» لَعَلَّهُ لَمْ يُرد به [7] الوجوب، وإلاَّ فالرَّفعُ والنصبُ جائزان ـ عند التقييد ـ ، وأمَّا النصبُ فهو مُمْتنِعٌ فيه إذا أُطْلِقَ ؛ لأنه حينئذ يلزمُ اختلافُ القافيتين رَفْعًا ونَصْبًا ؛ لكونِ «العِصِيّ» منصوبًا على ذلك ، والعطفُ يقتضي الاشتراك في الإعراب ، ومثل هذا الاختلاف ليس في صنعةِ الشِّعْرِ أصلاً.

ويُرْوَى [8] : «باليَاتِ» مرفوعًا ومنصوبًا ، على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أَيْ : هي ، وعلى الحال، و«على أَطْرِقا» مُتَعَلِّقٌ بـ«عَرَفْتُ» .

(١) في (ع) : وإن لم يدع . . . ، زيدت «وإن» بعد «مروان» .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في ديوانه ٢/ ٢٦ ، وروايته في الديوان : «أو مُجَرَّف» بدل : «مُجَلَّفُ» ، وكذا في : النقائض ٢/ ٥٥٦ .
والمراد بابن مروان : عبد الملك بن مروان ، والمُسْحَتُ : الذي فَنِيَ كُلُّه ، والمُجَلَّف : الذي ذهب معظمه ، ومثله «المُجَرَّف» .
والشاهد فيه : رفع «مُسْحَتٌ» وحقُّه النصب ، وذلك لأنه راعى المعنى ، إذ المعنى : لم يبق من المال ، وينظر البيت في : المحتسب ١/ ١٨٠ ، الإنصاف ١/ ١٨٨ ، شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣١ ، الدر المصون ٢/ ٥٢٩ ، الخزانة ٥/ ١٤٤ .

(٣) الكشاف ١/ ٢٩٥ .

(٤) وعلى هذه الرواية يكون عَطْفُ «مُجَلَّفُ» مراعاةً للمعنى .

(٥) «قوله» ساقطة من (ج) .

(٦) في (ج) : كان الواجب . . .

(٧) «به» ليست في (ج) .

(٨) هذا الكلام عن الروايتين في «باليات» قد نقله عبد القادر البغدادي في الخزانة ٧/ ٣٤٣ منسوبًا =

شح [1] : و [2] من الإشكال الوارد على استشهاده بـ « أَطْرِقا » أنَّ كلَّ تقسيمٍ صحيحٍ ذُكِرَتْ فيه أنواعٌ باعتبارِ صفاتٍ مُصَحِّحَةٍ للتقسيم يَجبُ أن تكونَ صِفَةُ كلِّ قِسْمٍ مُنْتَفِيَةً [3] عن بقية الأقسام ، وهذا التقسيم قد ذُكِر فيه المُرَكَّب [4] ، فيجبُ أن يكونَ التركيبُ منتفيًا عن بقيَّة الأقسام ، فتمثيلُه [5] بقوله «أَطْرِقا » في قِسْمِ غيرِ المركَّب لا يستقيمُ ، فاعرفه .

قُلْتُ : هذا الإشكالُ لا يَرِدُ فيما إذا كان معنى « أَطْرِقا » أَطْرِق أَطْرِق ، إذْ لا تركيبَ فيه لَفْظًا ، إذ الألفُ فيه على هذا التأويل لا تكون اسمًا ، وقد جاء عن الثقات[6] على هذا التأويلُ في : «قِفَانَبْك » [7] ، وجاء في التفسير في ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[8] : أَلِقِ أَلِقِ ، وهذا تثنية الفعْل لا تثنية الفاعل ، ولَعَلَّهُ عَنَى بالتركيبِ هنا ما تَرَكَّبَ من كلمتين لَفْظًا ، فاعرفه .

=إلى صاحب المقتبس .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) في (ع) : من الإشكال . . . ، بدون واو .

(٣) في (ع) : مسفية . . . ، وذلك تصحيف .

(٤) المُرَكَّبُ نحو : «شاب قرناها ، وبَرَقَ نَحْرُه ، وتأبَّطَ شرًّا ، ويزيدُ » المتقدمة ص ٣٢١ في متن المفصَّل .

(٥) في (ع) : فيمتثلهُ . . . ، وهو تصحيف .

(٦) ممن نُقِلَ ذلك عنهم من أئمة اللغة أبوعثمان المازني وقال به المبرد والنَّحاس والزمخشري ـ كما تقدَّم ـ وينظر ذلك في : شرح القصائد المشهورات للنحاس ص ٣ ، ٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٨ ، وينظر ما تقدم ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ نقلاً عن الزمخشري .

(٧) من بيت امرئ القيس المتقدم ص ٣٤٥ .

(٨) سورة « ق » من الآية (٢٤) .

تخ [1] : لُقِّبَ «عبد الله» [2] بـ «بَبَّة» [3] ؛ لأنَّه كان يجري بلسانه كثيراً في طفولته[4] ، قالتْ أُمُّه [5] وهي تُرَقِّصُه :

لَأُنْكِحَنَّ [6] بَبَّة جاريـــةً خِدبَّـــة

مُكْرَمَة مُحَبَّـة تَجُبُّ أهـلَ الكعبة [7]

صح [8] : جَبَّهُ ، أي : غَلَبَهُ [9] ، أي : تغلبهم حُسْنًا .

وفي صح [10] : بَبَّه هو : الثقيل الأحمق ، وعبد الله هذا كان واليَ البصرة ، ونوفل [11] هو : ابن عبد المطَّلب بن هاشم .

(١) التخمير ١/ ١٧٣ .

(٢) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل ، تَقَدَّمَتْ ترجمته ص ٣٣٣ .

(٣) في (ع) : لُقِّبَ عبد الله بيه . . . ، بدون باء الجر .

(٤) في (ع) : في طفوليته

(٥) أُمُّه هي : هند بنت أبي سفيان ، وينظر : مصادر ترجمته المتقدمة ص ٣٣٣ .

(٦) في (ع) : لأنكحت . . . ، وهو تصحيفٌ .

(٧) هذه الأبيات من مجزوء الرجز ، وهي لهند بنت أبي سفيان ومعنى خِدبَّة : مُشْتَدَّة ممتلئة ، وتُنظر هذه الأبيات في : الخصائص لابن جني ٢/ ٢١٧ ، المنصف ٢/ ١٨٢ ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٢ ، الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٧٨ ، الدرر اللوامع ١/ ٤٧ .

(٨) الصحاح (جبب) ١/ ٩٦ .

(٩) عبارة : « صح : جبه أي : غلبهُ » ساقطةٌ من (ج) .

(١٠) الصحاح (ببب) ١/ ٨٩ .

(١١) نوفل لقبه ، واسمه : الحارث بن عبد المطلب ، فـ «عبد الله» المذكور هو ابن الحارث بن الحارث بن عبد المطلب ، ينظر ذلك في : سير أعلام النبلاء ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ .

[أنواعُ العَلَمِ المُرْتَجَل]

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] : «والمُرْتَجَلُ على ضربين [2] : قياسيٌّ وشاذٌّ ، فالقياسيُّ نحو : «غَطَفَان » و «عِمْرَان » و «حَمْدان » و «فَقْعَس » و «حَنْتَف » ، والشاذُّ نحو : «مَحْبَب» و «مَوْهَب » و «مَوْظَب » و «مَكْوَزَة » و «حَيْوَة » ...».

حم ، شح [3] : يريد بالقياسي ما كان على بناءٍ من أبنية كلام العَرَب ، كـ «فَعَلاَن» ـ بفتحتين ـ ، والشاذُّ ما ليس كذلك ، والأمثلة القياسية نظائرها[4] : «نَزَوَان»[5] ، و «سِرْحَان » [6] ، و «سَكْرَان » ، و «جَعْفَر» ، و «عَنْسَل » [7] ، وإنْ صَحَّ ما قِيْلَ في : فَقْعَسَ فَقْعَسَةً ، أي : ذَلَّ ، كانَ منقولاً .

تـخ [8] : « اسْتَدْرَكَ على الشيخِ بَعْضُ أصحابِه في «فَقْعَس »و «حَنْتَف » بأنَّهُمَا عَلَمَانِ مَنْقُوْلَانِ ، لأنَّ فَقْعَسًا هو : البلادة ، وحَنْتَفًا هو : الجراد المُنَتَّف » .

(١) في المفصَّل ص ٩ .

(٢) الذي في المفصَّل : «على نوعين » ، وما أثبته المؤلف قد ورد في شروح المفصل التي اطَّلَعْتُ عليها .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٨ .

(٤) هذه الأمثلة التي ذكرها نظائر ما مَثَّل به الزمخشري ؛ فـ «نَزَوَان » نظير «غَطَفَان» ، و «سِرْحَان » نظير «عِمْران» ، و «سَكْرَان » نظير «حَمْدَان » ، و «جَعْفَر » نظير «فَقْعَس » ، و «عَنْسَل » نظير «حَنْتَف» .

(٥) النَّزَوَان : مصدر «نزا » بمعنى : وثبَ ، ينظر : اللسان (نزا) .

(٦) السِّرْحان هو : الذئب ، وقد يقال للأسد أيضًا ، ينظر ذلك في : أسماء الأسد لابن خالويه ص ٩ ، المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٣/ ٢٠٤ .

(٧) العَنْسَل هي : الناقة السريعة ، الوثيقة الخَلْق ، ويقال : النجيبة ، ويقال : الخفيفة ، ينظر ذلك في : العين ٢/ ٣٣٠ ، النوادر لأبي زيد ص ٥٤٤ ، الإبل للأصمعي ص ١٠٣ .

(٨) التخمير ١/ ١٧٣ ، والنقل منه بالنص .

قلتُ : [1] ولعلَّ الشيخ ـ رحمه الله ـ [2] لم يَعتَدَّ [3] بهما ، إذ لَمْ يَثْبُتَا عندَه لُغَةً صَحِيْحَةً في القوانينِ الموثوقِ بها .

صح [4] : فقعس : أبو قبيلة ، واسترخاءٌ في الإنسان [5] .

تخ [6] : «مَحْبَب» اسمُ رَجُل ، وقياسه الإدغام ؛ لاجتماع المثلين في كلمة ، ولا مانِعَ عنه [7] ، و «مَوْهَب» اسمُ رَجُلٍ ، و «مَوْظَب» اسم موضع [8] .

ورأيتُ في نُسْخَةِ الطَّبَّاخِيِّ بخَطِّه : وهو [9] غَيْرُ منصرف .

قُلْتُ : والسماعُ هو الصرف ، ولكليهما وَجْهٌ ، والقياس فيهما [10] كَسْرُ العين ؛ لأنَّ مَفْعِلاً من المعتل الفاء لا يأتي إلاَّ مكسور العين [11] .

(١) في (ج) : لَعَلَّ . . . ، بدون واو .

(٢) «رحمه الله» ليست في (ج) .

(٣) في (ع) : لم يَتَعَدَّ . . . ، وهو تحريفٌ .

(٤) الصحاح (فقعس) ٣/ ٩٥٩ ، والذي فيه : «فَقْعَس : أبو قبيلة من بني أسد ، وهو فَقْعَس بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد» .

(٥) في الاشتقاق لابن دُرَيْد ص ١٨٠ : «فَقْعَس : من الفَقْعَسَة ، وهو اسْتِرْخَاءٌ وبلادة في الإنسان» .

(٦) التخمير ١/ ١٧٣ .

(٧) يَجِبُ إدغام المثلين في بَعْضِهما بأحَدَ عَشَرَ شرطًا ، فإن تخَلَّفَ أحدُ هذه الشروط ، فقد يكون الإدغام جائزًا لا واجبًا ، وقد يكون ممتنعًا ، وانظر هذه الشروط في : أوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، التصريح ٢/ ٣٩٨ .

(٨) ينظر في ذلك : معجم ما استعجم ٤/ ١٢٧٩ ، معجم البلدان ٥/ ٢٦٠ ، مراصد الاطِّلاع ٣/ ١٣٣٤ .

(٩) الضمير يرجع إلى « مَوْظَب » ، ومَنْ مَنَعه من الصَّرْف فللعلمية والعَدْل كما في : شرح الشافية للرضي ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ .

(١٠) فيهما أي : في «مَوْهَب» و «مَوْظَب» .

(١١) تنظر هذه القاعدة الصرفية في : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥٠ ، والمبهج في تفسير أسماء شعراء =

و «مَكْوَزَة» اسمُ رَجُلٍ ، وهو في الأصل جَمْعُ «كَوْز» كـ «مَشْيَخَة» جَمْعُ «شَيْخ»، ونظير هذه التسمية «مَعَافِر» [1] ،[2] صح [3] : معافر حيٌّ من هَمْدَان ، ومنه : ثيابٌ معافِرِيَّة ، وكما سَمَّتْ العَرَبُ بهذه [4] الكلمة جَمْعًا، سَمَّتْ بها مفردة ، قال :

تَبَغَّى ابن كُوْزٍ والسفاهة كاسمها [5]

والقياس فيه «مَكَازة» ، كـ «مَقَالَة» و «مَقَامة» .

و «حَيْوَة» اسْمُ رَجُلٍ ، وقياسه «حَيَّة» ؛ لاجتماع الياء والواو [6] وسَبْقِ إحداهما بالسكون [7] ، وسيأتي بيان قياس هذه الأمثلة في مواضعها ـ إن شاءَ الله

=الحماسة ص ٢٢ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٣٣ .

(١) «مَعَافِر» سُمِّي به وهو على صيغة منتهى الجموع ، فمن هنا كان نظير «مَكْوَزَة» مُسَمًّى به .

(٢) من هذا الموضع حتى قوله «ثِيَابٌ معافرية» ليس في (ج) .

(٣) الصِّحاح (عفر) ٢/ ٧٥٣ .

(٤) هذه الكلمة إشارة إلى «مَكْوَزَة» .

(٥) صدر بَيْتٍ من الطويل ، وعجزه :

. لِيَسْتَادَمِنَّا أنْ شَتَوْنَا لَيَالِيَا

والبيت لجَرِيربن كُلَيْب الفقعسي كما في : الحماسة لأبي تمام ١/ ١٣٦ .

ومعنى تَبَغَّى : طَلَب ، وابن كُوْز : رجلٌ من بني أسد اسمه يزيد ، والسفاهة كاسمها : أي : والسفاهةُ قبيحة كاسمها ، لِيَسْتَادَمِنَّا : لينكح من ساداتنا ، أن شتونا : أن أجْدَبْنَا ، وينظر هذا البيت في : مجالس ثعلب ١/ ١٣٥ ، الأضداد لابن الأنباري ص ١٦٧ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤١ ، شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١/ ٤٤١ ، التخمير ١/ ١٧٤ .

(٦) في (ج): لاجتماع الواو والياء . . .

(٧) القاعدة الصرفية أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون تُقْلَبُ الواو ياءً وتدغم في الياء، وينظر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٦٥ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٤٦١ ، والوجيز لأبي البركات الأنباري ص ٦٦ ، والممتع في التصريف ٢/ ٥٦٩ .

تعالى[1] .

فإن سألت [2] : لِمَ سُلِكَ بهذه الأعلام / طريقة المخالفة ؟ ٢٢/ب

أَجَبْتُ : لئلاَّ تَشْتَبِهَ بأجناسها ، كـ «مَحَبّ» جمع «مَحَبَّة» ، [3] ونحو «تَحِيّ» جمع «تَحِيَّة» ، و «حَرَك» جمع «حَرَكَة» ، وكذلك الباقية ؛ لأنَّ مَوْهَبًا من الهِبَةِ ، ومَوْظَبًا من الوُظُوب على الشيء ، وهو الدوام ، وأما «مَكْوَزَة» فقد صَحَّتْ جَمْعًا لئلاَّ تَشْتَبِهَ بمفرد ، و «حَيْوَة» بـ «حَيَّة» جِنْسًا [4] ، والله المعين .

(١) «تعالى» ليست في (ج) .

(٢) انظر هذا السؤال والجواب عنه في التخمير ١/ ١٧٤ ، وينظر أيضًا : المقاليد ق (٢٨ ب) .

(٣) في (ج) : وتحيّ ، بدون «نحو» .

(٤) «جنسًا» ليست في (ع) .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فصْلٌ : [حُكْمُ اجتماعِ اللَّقَبِ مع الاسمِ]

وإذا اجتمع للرَّجُلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولَقَبٌ ، أُضِيْفَ اسمُه إلى لَقَبِه ، فقيل [2] **: هذا سعيدُ كُرزٍ ، وقَيْسُ قُفَّةَ ، وزيدُ بَطَّةَ ، وإذا كان مضافاً أو كنيةً أُجْرِيَ اللقبُ على الاسم ، فقيل : هذا عبدالله بطة ، وهذا أبو زيدٍ قُفَّةُ ... »** .

شح [3] : كان ينبغي أن يكونَ مابَعْدَ هذا الفَصْل [4] من فصول الأعلام قبلَهُ مذكوراً ، وإنما فصل بينهما به لأنَّ هذا الحكم لا يأتي في العَلَم المذكور بعده [5] ، فلمَّا لازمَ الأوَّلَ ذُكِرَ عَقِيْبَه .

قال [6] : وذكر الشيخ اللَّقَبَ مُطْلَقاً ، والمراد به اللقب الذي هو غيرُ صِفَةٍ ؛ لأنَّ الألقابَ من الصفاتِ لا تُضَافُ إليها موصوفاتُها ـ على ما ستأتيك [7] هذه المسألة ـ ، وترك تقييدَه اعتماداً على التمثيل [8] ، فإنه لم يمثِّل إلا بغير الصفات .

(١) المفصَّل ص ٩ .

(٢) في (ع) : فقال . . . ، وهو تحريفٌ ، وما أثبته تصويبٌ من متن المفصَّل .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٩ .

(٤) يعني الفصل الذي ذكر فيه تسمية الأشخاص من غير الأناسي بأعلام ص (٣٦١) .

(٥) أي : أنَّ اللَّقَبَ لايلحق بغير أسماءِ الأناسي ، فلذلك قدَّم الحديث عنه هنا قبل الفصل التالي الخاص بأعلام غير الأناسي ، وهذا أمرٌ ظاهر .

(٦) أي ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٩ ، ٨٠ وينتهي النقل منه عند قوله: « فأضافوا للاختصاص » .

(٧) تحدث المؤلف بالتفصيل عن إضافة الموصوف إلى الصفة وإضافة الصفة إلى الموصوف في باب الإضافة ، وانظر ذلك ق (١١٧ ، ١١٨) .

(٨) في (ع) : على التمثل . . . ، سقطت الياء .

وقوله : « أُضِيْفَ » ظاهرُه يقتضي الوجوب ، وهو مذهب البصرية [1] ، وقد أجاز الزَّجَّاجُ [2] الإتباعَ ، ور [3] الفرَّاءُ « قيسٌ قُفَّةُ » ، وقيل [4] : هذه الإضافة مشكلة ؛ [5] لأنَّه من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، نحو : أَسَدُ السَّبُعِ ، أو : سَبُعُ الأَسَدِ ، وإنها ممتنعةٌ ، وَوَجْهُ صحَّتِها [6] : أنَّ اللفظ قد يُطْلَقُ ويراد به نفسُ اللفظ لامدلوله ، [7] ويرادُ به المدلول لا اللفظ ، كقولك : « ذاتُ زيدٍ » ، فـ « ذاتُ » المدلول ، و « زيد » اللفظ ، فكذلك في : « زيدُ بَطَّة » ، قُصِدَ بـ « زيد » الذات ، وقُصِدَ بـ « بَطَّة » نَفْسُ اللفظ ، كأنَّه قال : مُسَمَّى هذا اللفظ الذي هو « بَطَّة » ، وبهذا الاعتبار تَغَايَرَ المدلولان فيه فَصَحَّ ، والآخَرُ : كأنَّهم قصدوا التنكيرَ في « زَيْد » عند إضافته ، بمثابة : « زَيْد المعارك » فأضافوا للاختصاص ، فاعرفه .

(١) ينظر مذهب البصريين في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٩٤ ، المقتضب ٤/ ١٦ ، أوضح المسالك ١/ ١٣١ .

(٢) رأي الزجاج في كتابه : ما ينصرف ومالا ينصرف ص ١٠١ يقول : « ويجوز أن تَجعلَ اللَّقَبَ بَدَلاً من الاسم فتقول : هذا زيدٌ قُفَّةُ ياهذا » .

والزجاجُ هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري ، والزجاج لَقَبُه ، نشأ في بغداد ، وأخذ عن المبرِّد وغيره ، من تلامذتِه أبو القاسم الزجاجي ، له : معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف ومالا ينصرف ، تُوُفِّيَ ببغداد سنة (٣١١ هـ) ، ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص ١١٣ ، نزهة الألِبَّاء ص ٢٢٣ ، إنباه الرواة ١/ ١٩٤ ، بغية الوعاة ١/ ٤١١ .

(٣) كذا في الإيضاح في شرح المفصل : « ورَوَى الفراء » ، والذي في النسختين : « وردَّ » ورَأْيُ الفراء وجمهور الكوفيين كرَأْيِ الزجاج في جوازِ الإضافةِ والإتباعِ ، وينظر في ذلك : الارتشاف ١/ ٤٩٨ ، التصريح ١/ ١٢٢ .

(٤) أورد ابن مالك في شرحه للتسهيل ١/ ١٧٣ هذا الإشكال والجواب عليه كما ذُكِرَ هنا .

(٥) في (ع) : لأنَّ . . . ، سقطت الهاء .

(٦) في الإيضاح في شرح المفصل : وَوَجْهُ صحة الإضافة في هذا الكلام أمران :

أحدهما : أن اللفظ قد يطلق . . . ، إلى آخره ، والآخر : ـ ماصَرَّحَ به المؤلف ـ .

(٧) أي : وقد يُطْلَقُ ويراد به المدلول لا اللفظ .

تخ [1] : اتفقت الرواياتُ عن الشيخ في « كُرْز » على سكون الراء مُخَفَّفاً ، وعن ابن السِّكِّيت [2] : الكُرْزُ : الخُرْجُ ، والجمع « كِرَزَةٌ » .

قلتُ : وسَمِعْتُ شَيْخَنَا تاج الدين [3] الكاثي ـ رحمه الله [4] ـ قال : رأيت في نُسْخَةِ الشيخ الأديبِ تاج الأَئِمَّة [5] الحدَّادِيِّ [6] بخَطِّه : سماعي عَنْ أستاذي الشيْخ كمال الأئمة البارع [7] : « كُرَّز » ـ بتثقيل الحشو ـ

وفي **صح** [8] : هو اللئيمُ والحاذق .

وفي السَّقْط [9] :

بِاللَّهِ يادَهْرُ أَذِقْ غُرَابَها مَوْتاً من الصُّبْحِ بِبَازٍ كُرَّز [10]

الكُرَّزُ : النَّسْرُ والبازي إذا جُعِلَ في كُرَيْزٍ [11] ورُبِطَ حَتَّى سَقَطَ شَعْرُه ،

(١) التخمير ١/ ١٧٤ ، ولم يرد فيه اتفاق الروايات عن الزمخشري على إسكان الراء .

(٢) في إصلاح المنطق ص ٤٠٧ .

(٣) لفظة « الدين » ساقطة من (ع) .

(٤) « رحمه الله » ليست في (ج) .

(٥) في (ع) : تاج الدين . . . ، وليس فيها « الحدادي » .

(٦) لم أقف له على ترجمة ، وهو من تلامذة الزمخشري ، وله حاشية على المفصل .

(٧) هو أبو عبدالله الحسين بن محمد بن عبدالوهاب المعروف بالبارع ، مقرئٌ نحوي لغوي أديبٌ ، ولد سنة (٤٤٣هـ) تقريبًا ببغداد ، واستوطن البدرية قرب بغداد ، أخذ عنه جمعٌ من التلامذة منهم : أبو الفرج بن الجوزي ، وأبو جعفر الواسطي ، له مصنَّفَاتٌ منها : طرائف الطُّرَف في الأمثال والحكم ، وله ديوان شعر ، توفي سنة (٥٢٤هـ) ، ترجمته في :
إنباه الرواة ١/ ٣٦٣ ، معجم الأدباء ١٠/ ٤٧ ، وفيات الأعيان ٢/ ١٨١ ، شذرات الذهب ٤/ ٦٩ .

(٨) الصحاح (كرز) ٣/ ٨٩٢ .

(٩) في شروح سقط الزند ١/ ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(١٠) البيت من الرجز ، وهو لأبي العلاء ـ كما في شروح سقط الزند ١/ ٤٢٣ ـ وقد تكرر التمثيل به في : شروح سقط الزند ٣/ ١٢٨٤ و ٤/ ١٤٨٢ .

(١١) الكُرَيْز : تصغير « كُرْز » وهو : الخُرْج ـ كما تقدم ـ .

وخُصَّ الكُرَّزُ لأنَّه أعظم ، وهو مُعَرَّبٌ [1] .

وإنما [2] يضافُ أحد العلمين إلى الآخر تَوَخِّيًا [3] للاختصار ، وإنما أضافوا الاسمَ إلى اللَّقَبِ دُوْنَ عكسه ؛ لأنَّ التعريفَ في اللقب أغلب ، وهو فيه أدْخَلُ وأشهر، فَلَوْ قُدِّم لوقعتْ الغُنْيَةُ عن ذكرِ الاسم ، ونحن نريدُ أن نَذْكُرَ كليهما ؛ ولأنَّ إضافةَ غيرِ الأشهرِ إلى الأشهرِ هي الطريقة المسلوكة في جميع الإضافات المُخَصَّصَة .

شح [4] : بيان امتناع المُضَاف عن الإضافة : أنَّك إمَّا أن تضيفَهُما أو أحدَهما ، وكلاهما باطلٌ ، وبيان الامتناع من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ؛ أما من حيث اللفظ فلأنَّ حق المضاف أن يَعْتَوِرَه الإعراب ، فإذا أضفتهما جميعًا في موضع الرفع فيجب أن ترفعهما ، فيكون الثاني منهما مرفوعًا [5] مخفوضاً ، وأما المعنى فهو : / أن الاسم إنما يُضَافُ إلى المعرفة لتعريفه ، فَيَتَعَذَّرُ إضافتهما جميعاً إلى شيءٍ آخر ؛ ١/٢٣أ
لكون الثاني لا فائدةَ فيه ؛ لأنَّ إضافة الأوَّلِ إلى الثالث يُسْتَغْنَى بها عن الثاني [6] .

قلتُ : وأمَّا قول صاحب المقامات [7]، «هو أبو زيدنا»، فقد قال فيه صاحب الإيضاح [8] : جَعَل المُضَافَ والمُضَافَ إليه كالشيءِ الواحد ، ثم أضافه إلى ضمير

(١) الكُرَّز ـ بتشديد الراء ـ فارسي مَعَرَّب ، وأصله : « كُرَّه » ، ينظر في ذلك : المعرب للجواليقي ص ٣٢٨ ، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص ٤٣١ .

(٢) في (ع) : وإمَّا . . . ، سقطت النون .

وهذا الكلام منقولٌ عن التخمير ١/ ١٧٤ مع تصرفٍ من المؤلف بالزيادة .

(٣) في (ع) : يفخيًا ، وهو تحريف .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٨١ ، وحديثه هنا عن امتناع إضافة العلم إذا كان مضافًا أو كنيةً إلى اللقب .

(٥) في (ع) : مرفوعًا ومخفوضًا . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل والمراد بـ « مرفوعًا مخفوضًا » أنه متَّصفٌ بالرفع وبالخفض في آن واحد ، وهو ممتنع .

(٦) ينظر ما أورده المؤلف هنا في : المقاليد ق (٢٩) .

(٧) مقامات الحريري ص ١٥٦ في المقامة السادسة عشرة « المغربية » .

(٨) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرِّزي ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

المتكلم ، ومثله : ما حكى عبدالقاهر [1] عن بَعْضِهِم أنَّه قال : رآني البحتريُّ ومعي دفتر شعر الشَّنْفَرَى[2] فقال [3] : إلى أين تمضي ؟ فقلتُ[4] : إلى الشيخ أبي العباس [5] أقرأهُ عليه ، فقال [6] : قد رَأَيْتُ أبا عَبَّاسِكُم هذا منذ أيَّام . . . ، ومثله كثيرٌ في كلام الفصحاء ، وإنما يُجْرَى اللَّقَبُ على الاسم إذا كان مضافًا لعدم إمكان الإضافة ؛ لأنَّ الإضافة لاتَرِدُ على كلمةٍ مرتين ، والمراد بالإِجْرَاء : أن يُعْرَبَ [7] بإِعْرَابِهِ بكونِهِ عطفَ بيانٍ أو بدلاً .

حم : قال الشيخ [8] : اللَّقَبُ يَجْرِي مُجْرَى العَلَم ، ولا يكادُ العَرَبُ يُسَمُّوْنَ باسمين فَسَلَكُوْا طريقَ الإضافة فيهما ؛ لِئَلاَّ يؤديَ إلى ماهو مرفوضٌ عندَهم ، فاعرفه .

قلت : قد اختلفت [9] العباراتُ والاعتباراتُ في حواشي الكُتُب [10] المروية عن

(١) في : دلائل الإعجاز ص ١٧٧ ، وقد وردت الحكاية أيضًا في : المَصُون في الأدب ص ٤ .

(٢) الشنفرى شاعرٌ جاهلي ، وهو أحَدُ بني الحَجْر بن الهنء من الأزد ، قيل : الشَّنفرى اسمه ، وقيل : بل لقبُه ، أما اسمه فمختلفٌ فيه ، فقيل : ثابتُ بن جابر ، وقيل : عمرو بن براق ، والصحيح أنَّ اسمه : الشنفرى ، ومعنى الشَّنفَرَى : الغليظ الشفة ، وهو من الصعاليك ، وله ديوان شعر ، وانظر أخباره في : الأغاني ٢١/ ١٨٥ ، اللآلئ ١/ ٤١٤ ، خزانة الأدب ٣/ ٣٤٣ .

(٣) في (ج) : قال . . . ، بدون فاء .

(٤) في (ج) : قلت . . . ، بدون فاء .

(٥) المراد به أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ كما صُرِّحَ به في : المصون في الأدب ص ٤ ـ .

(٦) في (ج) : قال . . . ، بدون فاء .

(٧) في (ع) : أن يعرف . . . ، وهو تحريف .

(٨) لم أجد هذا القول في حاشية المفصَّل التي بين يَدَيَّ ، وقد ذكر ذلك الزجَّاج قبل الزمخشري ، يُنْظَر : ماينصرف ومالاينصرف للزجاج ص ١٠١ .

(٩) في (ع) : قد اختلف . . .

(١٠) في (ع) : في حواشي للكتاب . . . ، وهو تحريفٌ .

السَّلَف ، كصاحب الكتاب وغيره ، منها [1] : هذه الإضافة غيرُ حقيقيَّةٍ [2] ، إذْ لا أثرَ لها في المعنى ألبتة ، وهي في تقدير الانفصال ؛ لأن المعنى : سعيدٌ كُرْزٌ ـ على عطفِ البيان ـ ، فهي نحو إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها .

ومنها [3] : الإضافة في « سعيدُ كُرْز » بمنزلة « سَحْقُ عِمَامةٍ » [4] ، ، فـ « كُرْز » بيانٌ لـ « سعيد » ؛ لأنَّه قَدْ يَتَسَمَّى به غَيْرُ واحدٍ ، نحو : مِائةُ درهم ، والإضافة بمعنى « مِنْ » [5] .

ومنها [6] : فإن قُلْتَ : هذه الإضافة لا تَصِحُّ ؛ لأنَّها في كلامِهم إمَّا مُخَصِّصَةٌ أو لفظيَّة ، وهي : إضافة اسم الفاعل إلى مفعولِه ، أو الصفة المشبَّهةِ [7] إلى فاعلها ، وهذه لَيست من الإضافتين في شيءٍ ، قُلْتُ : هي من الإضافة المعنوية ، إلاَّ أنَّ فيها سِرًّا وهو [8] : أنَّ المسمَّى مُضَافٌ إلى الاسم ، كأَنَّكَ قُلْتَ : قيسُ [9] هذا اللَّقب [10] ، ومثله : « لَقِيْتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ » فاعرِفْهُ .

عن الشيخ جارالله ـ رحمه [11] الله [12] : كان لابْنِ قَاسِمٍ [13] أميرِ مكة ابنان ،

(١) هذا القول ذكره الزمخشري في حاشيته على المفصَّل ق (٤ ب) .

(٢) في (ع) : غير حقيقة . . . ، سقطت الياء .

(٣) لم أهتد إلى من ذكر ذلك .

(٤) أي : من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ لأن « سحق عمامة » بمعنَى : عمامةٌ سَحْقٌ ، أي : بالية ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠ ، ١١ .

(٥) « من » ساقطة من (ع) .

(٦) ذكر ذلك الزمخشري في حاشية المفصَّل ق (٤ ب) .

(٧) « المشبَّهة » ليست في (ج) .

(٨) في (ع) : وهي

(٩) في (ع) : « فليس » بدل « قيس » ، وهو تحريف .

(١٠) يعني في قوله : « قيسُ قَفَّة » .

(١١) « رحمه الله » ليست في (ج) .

(١٢) في الكشاف ٤/ ٨١٤ .

(١٣) هو فَلِيْتَة ، وبعضهم يقول : أبو فَلِيْتَة بن القاسم بن محمد بن جعفر العلوي تَوَلَّى إمارةَ مكة بعد =

أحدهما : عبدِاللَّه ـ بالجَرِّ ـ ، والآخر : عبدَاللَّه ـ بالنصب ـ ، والله الموفِّق [1] .

=وفاة أبيه سنة (٥١٧ هـ) ، وكان شجاعًا عادلاً ، بقي في إمارة مكة حتى تُوُفِّيَ بها سنة (٥٢٧هـ) ، ترجمته في : الكامل لابن الأثير ٨/ ٣١٤ ، ٣٤١ ، صبح الأعشى ٤/ ٢٧٦ ، الأعلام ٥/ ١٥٦ .

(١) « والله الموفق » ليست في (ج) .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فَصْلٌ : [الأَعْلَامُ المألوفةُ من غيرِ الأناسي]

وقد سَمَّوا ما يتَّخِذُونَه ويألفونه [2] من خَيْلِهِمْ وإبِلِهِمْ وغَنَمِهِمْ وكِلابِهِم وغيرِ ذلك بأعلامٍ ، كلُّ واحدٍ منها [3] مُخْتَصٌّ بشيءٍ [4] بعينه يعرفونه به ، كالأعلام في الأناسي ، وذلك نحو : أعْوَج ، ولاحِق ، وشَدْقَم ، وعُلَيَّان ، وخُطَّة ، وهَيْلَة ، وضُمْرَان ، وكَسَابِ ... » .

شم ، عق : الأصْل في تسمية الأناسي بأعلامِهِمْ كثرة احتياج كلِّ واحد منهم إلى الخِطَاب أو الدعاء ، أو الإخبار والاستخبار ، إلى غيرها من المعاني البَاعِثَةِ إلى ذِكْرِ الأشخاصِ بأعيانِهِمْ ، ولأنَّ الجنسيةَ والتألُّفَ مما يدعو ويبعث إلى التسمية [5] ، ثم إذا حَصَل شيءٌ من نحو هذا في غيرِهِمْ صار لهم باعثاً إلى تسميته .

صح [6] : قال أبو عبيدة [7] : « أَعْوَج » فحْلٌ من الخيل كان لكندة فأخذه بنو سُلَيم في بعضِ أيامِهِم ، فصار إلى بني هلال [8] ، وليس في العرب فَحْلٌ أشهرُ ولا أكْثَرُ نَسْلاً منه ، وقال الأصمعي [9] : كان لبني آكِل المُرَارِ [10] ثم صار لبني هلال بن

(١) المفصَّل ص ٩ .

(٢) في (ع) : وبالنونه . . . ، وهو تحريفٌ .

(٣) في (ع) : منهما . . . ، وما أثبته تصويبٌ من المفصَّل .

(٤) في المفصَّل ، وفي الشروح التي اطَّلَعْتُ عليها « بشخصٍ » بدل « بشيء » .

(٥) في (ع) : القسمة . . . ، وهو تحريفٌ .

(٦) الصحاح (عوج) ١/ ٣٣١ .

(٧) في كتاب الخيل لأبي عبيدة ص ٦٦ ، ونقائض جرير والفرزدق ١/ ٣٠ .

(٨) المراد به : هلال بن عامر بن صعصعة ، من هوازن من عدنان ، ينظر : كتاب النسب لأبي عبيد ص٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ .

(٩) ينظر قول الأصمعي في كتابه : الخيل ص ٣٧٩ .

(١٠) آكِل المُرار هو : حُجْر بن عمرو بن معاوية بن الحارث الكندي ، من حِمْيَر ، كان سيِّد قومه، والمُرَّارُ - بضم الميم - شجرٌ مُرٌّ، إذا أكلت منه الإبل تقلَّصَتْ مَشَافِرُها، يُنْظَر : خزانة الأدب للبغدادي ٨/ ٢٨٤ .

عامر .

شـــح [1] : « . . . « لاحِـقٌ » ـ في الخيل ـ كثيرٌ ؛ لمعـاوية ، وعَلِيٍّ [2] ، وزيد الخيل . . . [3] » .

قلتُ : السَّـمَـاعُ في « لاحِق » على الصـرف ، وهكذا في نُسْخَـة سَـمَـاعِي [4] ، وقياسُـه الامتنـاع [5] عنـه ؛ للتعريف وهو ظاهـر ، والتأنيث لأنَّه عَلَمٌ لِفَرَسٍ [6] ، وهو [7] مؤنَّثٌ سَمَاعِيٌّ [8] : قال أبو الطيب يصف فَرَسَه :

وتُسْـعِدُني في غَمْـرَةٍ بَعْـدَ غَمْـرَةٍ سَـبُوحٌ لها منها عليـها شَـوَاهِـدُ [9]

وقال [10] أيضاً :

(١) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٨٢ ، والنقل منه بالنص .

(٢) في (ع) : لعلي ومعاوية . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٣) زيد الخيل هو : أبو مِكْنَف زيد بن مُهَلْهِل الطائي النبهاني ، يعرف بزيد الخيل لطولِ طِرَادِهِ بها وقيادَتِهِ لها ، وسَمَّاهُ الرسول ـ ﷺ ـ زيدَ الخير ، وهو صحابي جليل،أسلم ووفد على الرسول ـ ﷺ ـ في وَفْدِ طَيِّءٍ ، كـان شـجاعًـا خطيـبًا شاعـرًا ، تُوُفِّيَ بعـد إسـلامـه بقليل ، يُنْظَر في ترجمتـه : ثمار القلوب ص١٠١ ، الاستيعاب ١/ ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، أُسْد الغابة ١/ ٣٠١ .

(٤) : « وهكذا في نسخة سماعي » ليست في (ع) .

(٥) : في (ع) لامتناع . . . ، سقطت الألف .

(٦) في (ج) : للفرس

(٧) الضمير يعود على « الفَرَس » وليس على « لاحق » ، بدليل الكلام التالي .

(٨) في كـتـاب سيبويه ٣/ ٥٦٣ : « الفَرَسُ قـد ألزموه التـأنيث ، وصار في كـلامِهِم للمؤنَّثِ أكثـر منه للمذكر . . . » .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ وهو في : معجز أحمد ٣/ ٢٠٢ .

وهو من قصيدته التي مطلعها :

عـواذِلُ ذاتِ الخَـالِ فيَّ حواسِـدُ وإنَّ ضَجِـيْعَ الخَـوْدِ مِنِّيْ لَمَاجِـدُ

والسَّبُوْحُ : الفرس الشديدة الجَرْي ، وشواهد : دلائـل .

(١٠) من هذا الموضع حتى آخر البيت التالي ليس في (ع) .

مَرَرْتُ على دارِ الحبيبِ فَحَمْحَمَتْ جَوَادِي ، وهل تَشْجُو الجِيَادَ المعاهِدُ[1]

ولذلك مُنِعَ الصرف[2] في « شَمَّر » في قوله :

..... وجَدِّي يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[3]

والتأنيث سَمَاعًا له اعتبارُ اللفظي في هذا الباب[4] ، ولِذَلِكَ مُنِعَ الصرف نحو : « سَقَر » و « لَظَى » ؛ لأَنَّهُمَا من / أسماءِ النَّارِ[5] ، وكذلك[6] « ذُكَاء » ٢٣/ب عَلَمٌ[7] لِلشَّمْس غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِهذا المعنى[8] ، فاعرفه .

و « شَدْقَم » فَحْلٌ من الإبل كان لنعمان[9] بن المُنْذِر ، و « عُلَيَّان » من فحولةِ

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما أشار إلى ذلك المؤلف ـ ، وهو في معجز أحمد ٣/ ٢٠١ ، وهو من قصيدة البيت السابق .

ومعنى حَمْحَمَتْ : الحَمْحَمَةُ صوتٌ دون الصهيل ، يشجُو : يُحْزِن ، والمعاهد : جمع مَعْهَد ، وهي دِيَارُ الأَحِبَّة .

(٢) « في » ليست في (ج) .

(٣) عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره :

أبوك حبابٌ سارق الضيف بردَه

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١١٣ ، ونُسِبَ لنَهْشَل بن حَرِّي ، وهو في شعره ص ٩٧ ، وقد تقدم الكلام على البيت ص ٣٥٥ .

والشاهد في البيت هنا : منع « شَمَّر » من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو عَلَم على فرس .

(٤) من هذا الموضع حتى قوله : « من أسماء النار » ورد في (ع) بهذه العبارة : « والدليل عليه نحو « سَقَر » و « لَظَى » مُنِعَا الصرفَ لأَنَّهما من النار » .

(٥) ينظر في « سَقَر » : معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٤٧ ، وفي « لَظَى » : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٤ .

(٦) « كذلك » ليست في (ع) .

(٧) في (ع) : « من أسماء الشمس » بدل « عَلَمٌ للشمس » .

(٨) ذكر ذلك فيها ابن السكيت ، وذكر أنها مشتقة من : ذَكَت النارُ تَذْكُو ، ويُنْظَر في ذلك : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٣٨ .

(٩) هكذا في النسختين ، والمشهور : « النعمان » معرفًا بـ « أل » ، وهو : النعمان بن المنذر بن المنذر بن امرئ القيس ، يُكْنَى أبا قابوس ، مَلَكَ بعد أبيه ، وقتله كِسْرَى بالمدائن ، ينظر : المعارف لابن قتيبة ص ٦٤٩ .

الإبِل ، وهو غيرُ مُنْصَرف ، قيل : كان لكُلَيْبِ بن وائل [1] ، ولَمَّا عَقَر كُلَيْبٌ ناقةَ جَارَةِ جَسَّاس [2] ، قال جَسَّاس : لَيُقْتَلَنَّ غداً فَحْلٌ [3] هو أعظم من ناقَتِكِ ، فَبَلَغَ ذلك كُلَيْباً ، فَظَنَّ [4] أنَّه يعني [5] فَحْلَهُ الذي يُسَمَّى « عُلَيَّان » ، فقال : « دُوْنَ عُلَيَّانَ خَرْطُ القَتَادِ » [6] ، فصار مَثَلاً ، وعَنَى جَسَّاسُ بالفَحْلِ نَفْسَ كليب [7] .

شم : وقيل : « غُلَيَّان » ـ بالغين ـ المعجمة ، وليسَ بِقَوْلٍ موثوقٍ به ، والسماع العالي [8] : بالعين المهملة ، وعليه قول أبي العلاء المعَرِّي :

إذا أنا عَالَيْتُ القُتُوْدَ لِرِحْلَةٍ [9] فدُوْنَ عُلَيَّانَ القَتَادَةُ والخَرْطُ [10]

وهذا المِصْراع الأخير من الأمثال ، قالَه كُلَيْبٌ .

قُلْتُ : وكَأَنَّ هذا الاسْمَ مُصَغَّرُ « عَلْيَان » ـ بالفتح مُخَفَّفاً ـ ، وهو الجمل المرتفع

(١) هو كُلَيْبُ بنُ ربيعة بن الحارث بن مُرَّة التغلبي الوائلي ، كان سَيِّدَ قومِه ، وضُرِبَ به المَثَلُ في المَنَعَةِ ، فقيل : أعزُّ من كُلَيْب وائل ، ينظر : سوائر الأمثال على أفعل ص ٢٦٢ ، الكامل في التاريخ ١/ ٣١٢، سرح العيون ص ٩٢ .

(٢) هو : جَسَّاس بن مُرَّة بن ذُهَل بن شَيْبَان من بني بكر بن وائل ، كان شاعراً ، قيل : قَتَلَهُ ابنُ أختِهِ هَجْرَس بن كُلَيْب ـ عندما عرف أنَّه قاتِل أبيه ـ وينظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٩٨ ، ١٩٩ ، سرح العيون ص ٩٣ ـ ٩٥ .

(٣) في (ج) : لنَقتُلَنَّ غداً فحلاً

(٤) في (ع) : وظنَّ . . .

(٥) « يعني » ليست في (ع) .

(٦) هذا المثل يضرب للأمر الممتنع ، وقد ورد المثلُ بهذه الرواية في : مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٦٩ ، وجاء برواية : « دُوْنَ عُلَيَّان القتادةُ والخَرْط » في : المستقصى ٢/ ٨٢ .

(٧) تنظر هذه الحكاية في : شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٩٩ ، المستقصى ٢/ ٨٢ ، مجمع الأمثال ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، سرح العيون ص٩٣ ، ٩٤ ، شروح سقط الزند ٤/ ١٦٤١ ، ١٦٤٢ .

(٨) في (ع) : « والسماع العالي : العين . . . » بدون باء .

(٩) في (ع) : كرحلة . . . ، وهو تحريفٌ .

(١٠) في (ع) : القتان الخرط . . . ، وذلك تحريفٌ . =

العالي .

و « خُطَّة » ـ بضم الخاء [1] ـ اسم عَنْز سَوْء ، وفي المَثَل : « لَعَنَ اللَّهُ مِعْزَى خَيْرُهَا خُطَّة » [2] ، يُضْرَبُ لمن له أدنى فضيلة إلا أنها خسيسة .

و « هَيْلَةُ » أيضًا اسمُ عَنْز ، قال الكُمَيْت [3] يخاطب امْرَأَةً :

فإنَّكِ والتَّحَوُّل عن مَعَدٍّ كَهَيْلَةَ [4] قَبْلَنَا والحالِبِينَا [5]

شرح [6] : « ضُمْرَان » ـ بضم الضاد ـ كَلْبٌ للنابغة [7] ، و « كَسَاب » كَلْبَةٌ

= والبيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعرّي ـ كما نسبه المؤلف ـ ، وهو في : شروح سقط الزند ٤/ ١٦٤١ .

ومعنى عَالَيْتُ : وَضَعْتُ الرحل على الناقة للركوب ، القُتُود : أعواد الرَّحْل .

(١) في (ع) : بضمٍّ للخاء . . .

(٢) ويُرْوَى المَثَل : « قَبَّحَ اللَّه مِعْزَى خَيْرُهَا خُطَّة » وينظر هذا المثل في : الأمثال لأبي عبيد ص ٣٥٥ ، فصل المقال للبكري ص ٤٨٤ ، جمهرة الأمثال ٢/ ١٢٤ ، مجمع الأمثال ٢/ ١٨٠ بالرواية التي أوردها المؤلف ، المستقصى ٢/ ١٨٦ .

(٣) هو : الكُمَيْتُ بن زيد بن خنيس الأسَديّ ، شاعرُ الهاشميين ، من أهل الكوفة ، وُلِدَ سَنَةَ (٦٠هـ) ، وهو من شعراء العصر الأموي ، له ديوان شعر ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٦هـ) ، ترجمته في : الشعر والشعراء ص ٣٦٨ ، الأغاني ١٧/ ٣ ، المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٢٢٣ ، مُعْجَم الشعراء للمرزباني ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٤) في (ع) : كميلة ، وهو تحريف .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للكُمَيْتِ بن زيد ـ كما أشار المؤلف ـ وهو في : شعر الكميت ٢/ ١١٦ ، والشاهد في البيت : استعمال « هَيْلَة » عَلَمًا ، وهو اسم عنز ، وينظَر البيت في : شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٣٤ ، المقاليد ق (٣٠أ) ، حاشية المفصل للزمخشري ق (٥أ) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٨٢ .

(٧) هو أبو أمامة زياد بن معاوية الذبياني ، يُلَقَّبُ بالنابغة ، شاعرٌ جاهلي من الطبقة الأولى ، نُصِّبَ حَكَمًا بين الشعراء في سوق عكاظ ، له ديوان شعر ، تُوُفِّيَ سنة (٦٠٢) للميلاد تقريبًا ، ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١ ، الشعر والشعراء ص ٧٠ ، الأغاني ١١/ ٥ ، معاهد التنصيص ١/ ٣٣٣ .

لِلَبِيْد [1] .

تـخ [2] : « الأوَّلُ : من الضُّمْـرِ [3] ، والثاني : مِنَ الكَسْبِ » .

(١) هو : لَبِيْدُ بنُ رَبِيْعَةَ بن مالك العامري ، أحد الشعراءِ المشهورين ، أَدْرَكَ الإِسْلاَم فأَسْلَمَ ، عَدَّه ابنُ سَلاَّم في الطبقةِ الثالثةِ ، وهو من أرباب المُعَلَّقَاتِ ، تُوُفِّيَ سنة (٤١هـ) ، وعمره ١٥٧ سنة ، وتُنْظَر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلاَّم ١/ ١٢٣ ، ١٣٥ ، الأغاني ١٥/ ٣٥٠ ، أسد الغابة ٤/ ٥١٤ـ٥١٧ .

(٢) التخمير ١/ ١٧٦ والنقل منه بالنص .

(٣) في (ع) : من الضمير . . . ، وهو تحريفٌ ، والضُّمْر هو : الهزال وقلة اللحم .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فَصْلٌ : [أَسْمَاءُ الأَعْلَامِ غَيْرُ المَأْلُوْفَـةِ]

وما لا يُتَّخَذُ ولا يُؤلَفُ فَيُحْتَاجُ إلى التمييز بينَ أفرادِه ، كالطَّيْرِ والوُحُوْشِ وأَحْنَاشِ الأرضِ [2] ، فإنَّ العَلَم فيه للجِنْسِ بِأَسْرِهِ ، ليسَ بَعْضُه أَوْلَى بِهِ من بَعْضٍ ، فإذا قلتَ : أبو بَرَاقِش وابنُ دَأْيَةَ ، وأُسَامَةُ وثُعَالَةُ ، وابن قِتْرَةَ وبِنْتُ طَبَقٍ ، فكأنَّكَ قلت : الضربُ الذي من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ .

ومن هذه الأحناش ماله اسْمُ جِنْسٍ واسْمُ عَلَمٍ ، كَالأَسَدِ وأُسَامَةَ ، والثَّعْلَبُ والثُّعَالَة [3] ، ومالا يُعْرَفُ لَهُ اسْمٌ غَيْرُ عَلَمٍ [4] نحو : ابن مِقْرَضٍ وحِمَارُ قَبَّان .

[5] وَقَدْ صَنَعُوْا في ذلك نحو صَنِيْعِهِم في تسميةِ الأناسِيِّ ، فَوَضَعُوْا لِلْجِنْسِ اسْمًا وكُنْيَةً ، فقالوا للأَسَدِ : أُسَامَةُ ، وأبو الحارِث ، وللثَّعْلَبِ : ثُعَالَةَ ، وأبو الحُصَيْن ، وللضَّبُعِ : حَضَا جِر ، وأمُّ عَامِر ، وللعَقْرَب : شَبْوَةُ ، وأمُّ عِرِيْط ، ومنها ماله اسْمٌ ولا كُنْيَةَ لَهُ ، كقولِهم : قُثَمُ للضَّبُعَانِ ، وماله كُنْيَة ولا اسْمَ له ، كأَبِيْ بَرَاقِش وأَبِي صُبَيْرَةَ ، وأمِّ رَبَاح وأمِّ عَجْلان » .

قوله : « فَيُحْتَاجَ » ـ بالنصب ـ على أنَّه جواب النَّفي .

قلتُ : [6] ويَجُوْزُ فيه الرفعُ أيضاً على الاشتراك عَطْفاً على « لا يُؤْلَفُ » ، كأنَّهُ قيل : لا يُؤْلَفُ فلا يُحْتَاجُ ، فيكون داخلاً تحتَ النفي ، والأوَّل رواية تـخ [7] .

(١) في المفصَّل ص ٩ ، ١٠ .
(٢) في المفصل : وأحناش الأرض وغير ذلك . . .
(٣) هكذا في (ع) ، والذي في المفصل : وثعالة
(٤) في المفصَّل : غير العَلَم . . .
(٥) في المفصَّل : فَصْلٌ : وقد صَنَعُوْا . . . ، ولم تذكر كلمة « فَصْلٌ » في الشروح التي اطَّلعتُ عليها .
(٦) في (ج) : يجوز . . . ، بدون واو .
(٧) في التخمير ١/ ١٧٦ .

صح [1] : « الحَنَشُ ـ بالتحريك ـ كلُّ ما يُصَادُ من الطيرِ والهَوَامِّ » .

وفي المُغْرِب [2] : « هُوَ كُلُّ ما يُشْبِهُ رَأْسُهُ رَأْسَ الحيَّاتِ ، كالحرابي [3] وسَوَامِّ أبرص [4] ، وقد يُقَالُ للحية : حَنَشٌ ، ولما يصاد من الطَّيْرِ أيضاً » .

وأبو بَرَاقِش : طائرٌ يتَلَوَّنُ أَلْوَانًا ، ومنه : بَرْقَشْتُ الشيءَ ، إذا نَقَّشْتَهُ بألوان شَتَّى [5] ، وابن دَأْيَةَ : الغُرَابُ ، سُمِّيَ بذلك لأنَّه يَقَعُ على دَأْيَةِ البعير ، وهي : فِقَارُه إذا [6] دَبِرَتْ [7] فيَفْقِرها [8] ، من : فَقَرَتْهُ فاقِرَةٌ ، أَيْ : كَسَرَتْ فِقَارَ ظَهْرِه [9] ، وابن قِتْرَةَ : حَيَّةٌ شِبْهُ القَضِيبِ من الفِضَّة ، في قَدْرِ الشِّبْرِ فَصَاعِدًا ، إذا قَرُبَ من الإنسان نَزَا [10] في الهواء فيَقَعُ عليه من فوق ، ذكره الثعالبي [11] ، فكأنهم شَبَّهُوْهُ

(١) الصحاح (حنش) ٣/ ١٠٠٢ والنقل منه بالنَّص .

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٢٣٠ والنقل منه بالنص .

(٣) الحرابي : جمع حِرْبَاء ، وهي حيوانٌ برِّيٌّ مُخَطَّطَةُ الظهرِ تستقبل الشمس وتدور مَعَها حيثما دارتْ ، يُنْظَر في ذلك : تهذيب اللغة ٥/ ٢٤ ، المخصص ٨/ ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤) في (ج) : كسوام أبرص والحرابي . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في المُغْرب ، وسَوَامٌّ أَبْرَص : جمع سام أبرص ، وهو الوزغ ، ينظر في ذلك : العين ٤/ ٤٣٤ ، الحيوان للجاحظ ٤/ ٦٨ .

(٥) ينظر في ذلك :

ثمار القلوب ص ٢٤٧ ، المُرَصَّع لابن الأثير ص ٧١ ، اللسان (برقش) .

(٦) في (ع) : لذا . . . ، بدل « إذا » ، وهو تحريفٌ .

(٧) الدَّبَرُ : هو الجرح الذي يكون في ظهر الدابة كما في : اللسان (دبر) .

(٨) في (ع) فيفتقرها

(٩) ينظر الكلام عن ابن دَأْيَة في : سوائر الأمثال على أفعل ص ٤٢٨ ، ثمار القلوب ص ٢٦٦ ، المرصَّع ص ١٣٥ .

(١٠) في (ع) : « يطير » بدل « نزا » ، ومعنى نزا : وَثَبَ .

(١١) لم أجد ذلك في كتبه التي بين يديَّ ، وقد نَسَبَهُ إليه صاحب التخمير أيضًا ، ينظر : التخمير ١/ ١٧٧ . والثعالبي هو : أبومنصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النَّيْسَابوري ، إمامٌ من أئمة الأدب واللغة ، له مؤلَّفَاتٌ عديدة منها : ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، ويتيمة الدهر في =

لِنَزَوَانِهِ في الهواءِ بالسَّهْم الذي له قِتْرَةٌ[1] .

وفي أساس البلاغة[2] : يُقَال : هو أَقْصَرُ من بُرَّة ، أي : حَبَّة البُرِّ ، وأَطْعَمَنَا ابْنَ بُرَّةَ ، وهو الخُبْز غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عَلَماً ، كذا وجدته في بعضِ نُسَخِهِ المُصَحَّحَةِ المتقنَةِ ، فاعرفه[3] .

ورأيتُ في نُسْخَة موثوق بها ، مَكْتُوْبَةٍ في عَهْدِ المُصَنِّفِ ، وفي غالب ظني أنها بِخَطِّ الشيخ رَضِيِّ الدين[4] علي بن محمد[5] الطَّبَاخِيِّ ، وهو من أَصْحَابِهِ ـ رضي الله عنه ـ[6] : « ابنُ دَأْيَةَ مُصَحَّحاً على الوجهين ؛ بالفتح غيرَ مَصْرُوْفٍ ، وبالجرِّ مُنَوَّناً على الصَّرْفِ ، ولِكِلَا التَّصْحِيْحَيْنِ وَجْهٌ ؛ أمَّا عدم الصرف فلِصَيْرُوْرَةِ[7] الكلمتين بالتركيب كلمةً بالتسمية ، فكان ذلك كنحو « طَلْحَة » مُفْرَدًا ، وهو غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وأمَّا الصَّرْفُ فَلِأَنَّ المضافَ إليه ـ في أَصْلِه ـ اسمُ جِنْس ، والمضاف كذلك ، فكلٌّ منهما ليس بعَلَم بانفرادِهِ ، وإنما العَلَمُ هو مَجْمُوْعُهُمَا ، وهما كلمتان حَقِيْقَةً[8] ، فلا يُؤَثِّر التعريفُ في إحداهما باسْتِبْدَادِها ، فلم يكنْ لِمَنْعِ الصَّرْفِ فِيْهَا

=محاسن أهل العصر ، وفقه اللغة ، تُوُفِّيَ سنة (٤٢٩هـ) ، وقيل : سنة (٤٣٠هـ) ، ترجمته في : نزهة الأَلِبَّاء ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٧٨ ، سِيَر أعلام النبلاء ١٧/ ٤٣٧ ، الشذرات ٣/ ٢٤٦ .

(١) القِتْرَةُ هي : سَهْم الهَدَف ، وفي أساس البلاغة ص ٤٩١ : « وعَضَّه ابن قِتْرَة ، وهي حَيَّةٌ خُبيثةٌ لاينجو سَليمُها ، كأنَّ لها قِتْرَةً ترمي بها » . وينظَر الحديث عن ابن قِتْرَة في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦ ، الإقليد ق (١٤ أ) ، اللسان (قتر) .

(٢) في أساس البلاغة ص ٣٦ ، وليس فيه كلامٌ عن منع صرف « بُرَّة » .

(٣) « فاعرفه » ليست في (ج) .

(٤) في (ع) : رضي الأئمة . . . ، والصواب ما أثبته من (ج) ، انظر ماتقدم ص ١٥٢ .

(٥) « علي بن محمد » ليست في (ج) .

(٦) ينظر هذا المنقول عن الطباخي في : المقاليد للنسفي ق (٣١ ب) .

(٧) في (ع) : فليصير نوره . . . ، وهو تحريفٌ .

(٨) « حقيقة » ليست في (ع) .

مَدْخَلٌ ، فاعرفْه .

وبنت طَبَق : حَيَّةٌ صفراء ، من طَبْعِها أن تَنامَ سِتَّةَ أيامٍ ثم تستيقظ في السابع ، فلا تَنْفُخُ شَيْئاً إلاَّ أهلكته قبل أن يَتَحَرَّكَ ، وربما مَرَّ بها الإنسانُ وهي نائمةٌ فيأخذها ، كأنَّه [1] سِوَارٌ من ذَهَبٍ مُلْقَى في الطريق ، ورُبَّمَا اسْتَيْقَظَتْ في كَفِّهِ فَيَخِرُّ الرَّجُلُ ميتاً » [2] ، هذه ألفاظُه أيضاً .

وفي صح [3] « بِنْتُ طَبَق [4] : سُلْحُفَاة ، ومنه قيل للداهية : إحدى بنات طبق [5] ، تَزْعُمُ العَرَبُ أنها تَبِيْضُ تِسْعاً وتِسْعِيْنَ بَيْضَةً كُلُّها سلاحف ، وتَبِيْضُ بَيْضَةً تُنْقَفُ [6] عن أسْود » .

و «كَيْتَ» و «ذَيْتَ» كِنَايَتَانِ عن الحديث والخَبَر ، كما يُكَنَّى بـ « فُلاَن » و «هَن» عن الأعْلاَم والأجناس [7] ، وأصلهما [8] : « كَيَّة » و « ذَيَّة » [9] ، ولا تستعملان إلا مُكَرَّرَتَينِ .

(١) هكذا في النسختين « كأنه » ، على حين ورد في حاشية المفصل للزمخشري : كأنها سوارٌ من ذهب . . .

(٢) ينظر الكلام عن بِنْتِ طَبَق في : حاشية المفصل للزمخشري ق (٥ ب) ، المرصَّع ص ١٩١ ، التخمير ١/ ١٧٧ ، المقاليد ق (٣١ ب) .

(٣) الصحاح (طبق) ٤/ ١٥١١ والنقل منه بالنص .

(٤) في (ع) : بنت طبقة . . .

(٥) ومنه قيل في المثل : أصابته إحدى بنات طبق ، ينظر : المُرَصَّع ص ١٩١ ، اللسان (طبق) .

(٦) تُنْقَفُ أيْ : تُثْقَبُ ، يقال : نقفَ الفَرْخُ البَيْضَةَ أيْ : ثَقَبَها وخرج منها ، ينظر في ذلك : المحكم ٦/ ٢٧٤ .

(٧) « فُلاَنٌ » كناية عن الأعلام ، و « هَنٌ » كناية عن الأجناس ، ويُكَنَّى بـ « هَن » عمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُه من السوآتِ أو الأفعالِ المُسْتَقْبَحَةِ ، ينظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٤٧ .

(٨) في (ج) : وأصلها . . .

(٩) ذكر الأزهري في تهذيب اللغة ١٠/ ٣٣٤ : أنَّ أصل التاء فيهما هاءٌ ، وينظر في الكلام عليهما أيضًا : المفصَّل ص ١٨٠ ، ١٨٣ ، والمقتبس ق (١٦٩ ب) و (١٧٣ أ) .

تـخ[1] « ابن مقْرَض : دُوَيْبَّةٌ يقال لها بالفارسية : « دلّه » ، وهو قَتَّالُ الحَمَام، ذكره الجوهري »[2] .

حـم[3] : هو ضَرْبٌ من الفِنْرَان ذو قوائم أربَع ، طويل الظهر ، أطْحَل اللون ، له خرطومٌ طَويل ، والطَّحَلُ : لونٌ بين الغُبْرة والبياض[4] ، وحِمَارُ قَبَّان : ضَرْبٌ من الهَـوَامّ ، و « قبَّـانُ » مُنْصَـرِفٌ عند مَنْ جَـعَلَهُ من : « قَبَنَ / في الأرض »[5] إذا ذَهَبَ، ووَزْنُهُ « فَعَّال » ، وغيرُ مُنْصَرِفٍ في قول مَنْ جَعَله من « قَبَّ »[6] وهو بمعنى «قَبَنَ » أيْضاً « فَعْلاَن » ، ونظيره في احتمال الوجهين : « حَسَّان » من الحُسْنِ أو من الحِسّ ، وكذلك « حَيَّان » من الحَيِّ أو من الحَيْنِ[7] . ٢٤/أ

تـخ[8] : كُنِّيَ الأسَدُ بأبي الحَارِث[9] لحَرْثِهِ وهو كَسْبُه ، والثَّعْلَبُ بأبي الحُصَين لتَحَصُّنِهِ بِغَدْرِه ، وسُمِّيَتْ الضَّبُعُ بحَضَاجِر لِعِظَمِ بَطْنِها ، يُقَال[10] : وَطْـبٌ[11] حِضَجْرٌ وأَوْطُبٌ حَضَاجِر ، وهي لا تَنْصَرِفُ نَكِرَةً ومَعْرِفَةً ؛ لأنَّ امتناعَ صَرْفِها لما فيها

(١) التخمير ١/ ١٧٧ والنقل منه بالنَّص .

(٢) في الصحاح (قرض) ٣/ ١١٠٢ .

(٣) يُنْظَر ما أورده المؤلف نقلاً عن حاشيته على المفصَّل في : حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٥ ب) و(٦ أ) .

(٤) أي : بِلَوْنِ الرماد ، انظر ذلك في : المنتخب من غريب كلام العرب ١/ ٣٠٤ ، والمحيط في اللغة ٣/ ٢٣٩ .

(٥) لأنَّ النونَ فيه أصليةٌ .

(٦) لأن النونَ فيه زائدة .

(٧) ينظر في هذه الأمثلة : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦ ، المقاليد ق (٣٢ أ) ، الهمع ١/ ١٠١ .

(٨) التخمير ١/ ١٧٨ مع تصرف يسير من المؤلف .

(٩) في (ع) : بأبي الحَرْث . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في أغلب المصادر .

(١٠) ينظر في ذلك : العين ٣/ ٣٢٦ ، الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٩ ، الصحاح (حضجر) .

(١١) في (ج) : قطبٌ ، وهو تحريفٌ ، والوَطْبُ : سِقاء اللبن ، وهو من الجِلْد .

من صيغةِ الجمع الأقصى ، وكُنِّيَتْ بأمِّ عَامِر تَفَاؤُلاً ؛ لأَنَّهَا أَفْسَدُ حَيَوَانٍ [1] ، كما قيل لِلدِّيْغِ الحَيَّةِ : سَلِيْمٌ ، و « شَبْوَةُ » من شَبَا السيف ، وهو حَدُّه ، و « عِرْيَط » [2] ـ بِكَسْرِ الأَوَّلِ وسكونِ الثاني وفتح الثالث ـ مُرْتَجَلٌ ، ولَعَلَّ اشتقاقَه من : « اعْتَرَطَ [3] في الأرض » إذا ذَهَبَ .

قُلْتُ : و « مِيْدَان » ـ بِكَسْرِ الميم وفَتْحِها ـ ، هكذا وَجَدْتُه في النُّسَخ المتقنة ، فهو إِنْ كَانَ عَرَبِيًّا فمن باب « قَبَّان » [4] ، لأنَّ الجَوْهَرِيَّ أورده في باب (الميد) [5] ، فهو « فَعْلاَن » [6] ، ومَرَّ بي في حَاشِيَةِ نُسْخَةٍ للأَسَاس [7] متقنة : أنَّه مأخوذٌ من : «وَدَنَه [8] بالعصا » ، أي : ضَرَبَهُ ، والمَيْدَانُ : المَوْضِعُ الذي تُوْدَنُ فيه الخَيْل ، فهو «مَفْعَال » لا « فَعْلان » .

قلتُ : ويُوشِكُ ـ على هذا ـ أن يكونَ بكسرِ الميم ، وانقلب فيه الواو ياءً لكسرة ماقبلها [9] ، هذا من حيث القياس [10] ، والله أعلم [11] .

(١) في المثل : « أفْسَدُ من الضبع » ؛ لأنَّها إذا وَقَعَتْ في الغنم أكْثَرَتْ فيها الفَسَاد ، يُنْظَر : سوائر الأمثال على أفعل ص ٢٨٩ ، جمهرة الأمثال ٢/ ١٠٤ ، المستقصى ١/ ٢٧١ .

(٢) في (ع) : وعريطة . . . ، زِيْدَتْ التاء .

(٣) في (ع) : مِنْ اعْتَرَضَ . . .

(٤) يعني بذلك : أنه محتملٌ للوجهين المنع من الصرف والصرف ـ بناءً على ما سيذكر فيه ، إذا اسْتُعْمِلَ عَلَمًا ـ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ « مَيْد » فهو ممنوعٌ من الصَّرْف ، وإن كان من « وَدَنَ » فهو مُنْصَرِفٌ ، أَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا فيمتنع من الصرفِ للعلميةِ والعجمةِ .

(٥) الصحاح (ميد) ٢/ ٥٤١ .

(٦) في (ع) : « ميدان » بدل : « فعلان » ، لعله سهوٌ من الناسخ .

(٧) ينظر : أساس البلاغة ص ٦٧٠ .

(٨) في (ع) : ردنه . . . ، وهو تحريفٌ .

(٩) « ما قبلها » ساقطةٌ من (ع) .

(١٠) القاعدة الصرفية : أنَّ الواوَ إذا كانت فاء الكلمة ووقعت ساكنةً بعد كَسْر فإنها تقلبُ ياءً نحو : ميزان ، وميعاد ، أصلهما : مِوْزان ، ومِوْعاد ، ومثلهما : مِيْدان ـ من « وَدَنَ » ـ وينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٨ ، ٣٣٥ ، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٢٤٢ ، الممتع ٢/ ٤٣٦ .

(١١) « والله أعلم » ليست في (ج) .

و « قُثَمُ » لِلضِّبْعان ـ بكسر الضَّاد ـ غيرَ منصرف مثل « عُمَر » [1] ، وهو ذكر الضِّباع ، ويُقَالُ : ضبعانة ، قال [2] : سُمِّيَ قُثَمَ لتَلَطُّخِهِ بجَعْرِه [3] من « قَثَمَ » و « اقْتَثَم » ، إذا جَمَعَ ، ومن ثَمَّ يقالُ للأمَةِ : قَثَامِ ، كما يقال لها : دَفَارِ [4] .

فإن سَأَلْتَ : كيفَ قال : لا كُنْيَةَ له [5] ، وقد ذَكَرَ أُمَّ عَامِر ، وعليه بيت الحماسة [6] :

ولا تَقْبُرُوْنِي إنَّ قَبْرِيَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ولكِنْ أَبْشِرِيْ أُمَّ عَامِرِ [7]

أي : يا أمَّ عَامِر ؟

أَجَبْتُ : تلك لِلضَّبُع ، أمَّا للضِّبْعَان فلا ، والضَّبُعُ مُؤَنَّثَةٌ ، ولا يقالُ : ضَبُعَة .

(١) « قُثَم » معدولٌ عن « قاثم » كما أنَّ « عُمَر » معدولٌ عن « عَامِر » ، فيُمْنَعُ من الصرف عَلَمًا ، يُنْظَرُ ذلك في : الأصول لابن السراج ٢/ ٨٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٣ ، الهمع ١/ ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) أي : قال صاحب التخمير ، والنقل من : التخمير ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣) في الصحاح (جَعَر) : « الجَعْر : نحو كلِّ ذاتِ مِخْلَبٍ من السباع » .

(٤) في (ع) : دنار . . . ، وهو تحريفٌ .

ودَفَار : ـ بالدال المهملة ـ بمعنى : منتنة ، تقال للمرأة إذا شُتِمَتْ ، ومثلها : قَثَامِ ، ينظر : اللسان (دفر) و (قثم) .

(٥) : « له » ساقطة من (ج) .

(٦) في حماسة أبي تمام ١/ ٢٦٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٤٨ .

ونُسِبَ إلى تَأَبَّطَ شَرًّا كما في : الحيوان للجاحظ ٦/ ٤٥٠ ، وقد نفى جامع ديوان تَأَبَّطَ شَرًّا نسبته إليه . ينظر : ديوان تَأَبَّطَ شَرًّا ص ٢٤٣ . ورواية البيت في الديوان وفي بعض المصادر : « لا تقبروني » بدون واو .

والشاهد في البيت : استعمال « أم عامر » كنيةً للضبع ، وهي أُنثى الضِّبْعان .

وينظَر هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٤٨٧ ، شرح حماسة أبي تمام للأعلم الستمري ١/ ٢٣٦ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٤ ، الحماسة البصرية ١/ ٩٤ ، اللسان (عمر) .

صح [1] : أُمُّ هِنْبِر [2] : اسم الضبع ، وهِنْبِر ولَدُها .

حم [3] : الصُّبَيْرَةُ : تصغير الصُّبْرَة ، وهي قِطْعَةٌ من الصَّبْر ، وهذا الطائر كُنِّيَ بها لأنَّه يُشْبِهُهَا في اللَّوْنِ [4] .

شح [5] : « أمُّ رَبَاح : طَائِرٌ في ظَهْرِهِ حُمْرَةٌ ، يأكلُ العِنبَ » .

وفي **تخ** [6] : دُوَيبَّةٌ كالسِّنَّورِ يُحْلَبُ منها الكافور الرباحي ، وهَكَذَا ذُكِرَ في **صح** [7] .

شم ، صح [8] : أم عَجْلان ـ بفتح أوله ـ طائرٌ أسْوَد ، وأصلُ ذَنَبِهِ من تحته

(١) الصحاح (هبر) ٢/ ٨٥٠ .

(٢) في الصحاح : الهِنْبِرُ مثال : الخِنْصِر ، وذكر أنها كنيةُ الضبع عند بني فزارة ، وأما عند غيرِهم فهي كنيةٌ للأتَان .

وللضبع كُنىً أخرى منها : أم رِمال ، وأمّ خَنُّور ، وأمُّ عمرو ، ينظر في ذلك : سوائر الأمثال على أفعل ص ٤١٦ .

(٣) ما أورده المؤلف نقلاً عن حاشيته قد ورد في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٦ أ) .

(٤) في القاموس المحيط (صبر) : « وأبو صُبَيْرَة ـ كَـ « جُهَيْنَة » ـ طائرٌ أحمرُ البَطْنِ أسودُ الظهرِ والرأسِ والذنبِ » .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٨٨ والنقل منه بالنص .

(٦) التخمير ١/ ١٧٩ .

(٧) في الصحاح (ربح) ١/ ٣٦٣ ، والذي فيه : « والرَّباح : دُوَيْبَّة كالسِّنَّورِ ، والرَّباح أيْضًا : بَلَدٌ يُجْلَبُ منه الكافور » .

وفي التنبيه والإيضاح لابن بري ١/ ٢٣٥ : أنَّ الجوهريَّ قال : « والرَّباح أيْضًا دُوَيْبَّة كالسِّنَّوْر يُحْلَبُ منها الكافور » ، ثم قال : « هكذا وقع في أصْلي ، وكذلك أيضًا وقع في أصل الجوهريِّ الذي بخطِّه ، وهو وَهْمٌ ؛ لأنَّ الكافورَ لا يُحْلَبُ ، ورَبَاح : موضع هناك ينسب إليه الكافور ، فيقال : كافورٌ رَبَاحِيٌّ » .

فيبدو أنَّ ماذكره المؤلِّف وصاحب التخمير قد جاء في بعض نسخ الصحاح دون بعض .

(٨) الصحاح (عجل) ٥/ ١٧٦٠ ، والذي فيه : « وأمُّ عَجْلاَن : طائر » .

أبيض ، ويقال لها : أم عَمْرٍو [1] ، ومأخوذٌ من العَجَلة [2] ، والله الموفق .

المباحث النحـوية :

تـخ [3] : العَلَمُ هو : ما أُطلِقَ على شيء بعينِه ، أَيْ : من حَيْثُ هُوَ هُوَ ، ثُمَّ لَمْ يَجُز إطلاقُه على شيء آخر بالمعنى المُشْتَرَك بينَهما ، وهٰذا لِأَنَّ المُعْلَمَ [4] تدْخُلُ تحتَ العَلَمِ هويَّتُه ، وهويَّةُ الشيء يستحيل أن تكونَ مشتركة .

وهاهنا بحثٌ وهو : أنَّ العَلَمَ على نوعين : عَلَمُ شخصٍ ، وعَلَمُ جنْسٍ ، فَعَلَمُ الشخص بمنزلة المُعَرَّف باللام للعهد ، وعَلَم الجِنْس بمنزلةِ المُعَرَّف باللام للجِنْسِ ، ثم الجنس نوعان : الجِنْسُ الأوَّل نحو : أرَجُلٌ خَيْرٌ أم امْرَأَةٌ ؟ ، والجِنْس الثاني نحو [5] : أرَجُلٌ جاءَك أم امْرَأَةٌ ؟

وعَلَمُ الجِنْسِ كاللام ، يكونُ في كلِّ واحد من الجنسين ، تقولُ :«أسامَةُ خَيْرٌ من ذُؤَالَةَ [6]»، فهذا عَلَمُ الجِنْسِ الأوَّلِ،و«أُسَامَةُ في الطريق» ،أَيْ : من هذا الجِنْس شَيْءٌ في الطريق ، فنَقُول : ما ذكره الشيخ ـ رحمه الله [7] ـ في مبادئ العَلَم من حَدِّه لايفي إلا بتحديدِ عَلَمِ الشخص ، ألا تَرَى أنَّ عَلَمَ الجِنْسِ كما يجوز إطلاقه على الجنس كله

(١) في (ج) أم عامر . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في حاشية المفصل للزمخشري والمقاليد للنسفي .

(٢) ينظر في الكلام على « أم عَجْلان » : حاشية المفصل للزمخشري ق (٦ أ) ، المرصَّع ص ٢٠٠ ، المقاليد للنسفي ق (٣٢) ، وذُكِرَ في حاشية المفصل للزمخشري : أنها تُكْنَى أيضًا بـ « أم العنبر » .

(٣) التخمير ١/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وهذا الكلام ذكره الخوارزمي شرحًا لتعريف العَلَم عند الزمخشري ، وقد تقدَّمَ نَصُّ الزمخشري ص ٣١٣ ، ولم يورد المؤلف هذا التعليق هناك ، وذكره هنا لمناسبته .

(٤) المُعْلَم : المُسَمَّى .

(٥) « نحو » ليست في (ع) .

(٦) « ذؤالة » من أسماء الذئب ، ويقال له أيضًا : ذَأْلَان ، ينظر : تهذيب اللغة ١٥/ ١٤ ، المخصص ٨/ ٦٦ .

(٧) « رحمه الله » ليست في (ع) .

يجوز على أيِّ فَرْدٍ اتفق مِنْه ، فقد عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبَهَهُ بالمعنى المشترك بينهما ، فإذَنْ لايكون حَدُّه الذي ذكره متناوِلاً لِعَلَمِ الجنس .

قال [1] : والحَدُّ الجامِعُ لَهُمَا أَنْ يُقَالَ : العَلَمُ هو الدالُّ على معنى يَتَضَمَّن الإشارة إليه على وجه الإفراد والاستبداد .

قلتُ : وهذه القيود شرحُها مذكورٌ في كتابه [2] ، ورأيتُ لبعضِ المحقِّقة عِبَارَةً أخْرَى في الفرق بين اسمِ الجِنْسِ وعَلَمِ الجِنْسِ : أَنَّ اسْمَ الأَسَدِ موضوعٌ لِمُجَرَّدِ الماهية المشتركة بين أفرادِ الجِنْسِ ، ولفظة [3] « أُسَامَة » موضوعةٌ للماهية المشتركة ولجميع مُشَخَّصَاتٍ قَامَتْ بها هذه الماهية .

وقيلَ - بعبارةٍ أخرى - : اسْمُ الجِنْسِ وُضِعَ بإزاء ذواتِ مسمياتِ ذلك الجِنْسِ ، والعَلَمُ / موضوعٌ بإزَاءِ ذواتِ المسمياتِ وماجرى عليها من الأوصاف الخاصَّةِ بِها ، وهو مَسْمُوْعِي على شَيْخِنا الأُسْتَاذِ [4] المُحَقِّقِ نجم الدين الصلاحي [5] بإملائه على الأصحاب . ٢٤/ب

حـم : قال صاحب الكتاب [6] : التعريفُ في « أُسَامَة » مقابلٌ لِتَعْرِيفِ قولِك : « الأَسَدُ » إذا قَصَدْتَ به تعريفَ الجِنْس ، تقول : لَيْسَ [7] أُسَامَةُ كَثُعَالَة [8] ، فيعطيك معنى قولك : ليس الأسد كالثعلب ، وأما إذا كان بينك وبينَ مخاطبك [9] أَسَدٌ

(١) أي : قال صاحب التخمير ، وقوله في التخمير ١/ ١٦٢ .

(٢) يعني القيود التي اشتمل عليها التعريف المتقدم ، وقد شرحها بعد ذكرِ التعريفِ مباشرةً .

(٣) في (ج) : ولفظ . . .

(٤) : « الأستاذ » ليست في (ج) .

(٥) تقدمت ترجمته في مبحثِ : أساتذة المؤلف ص٤٨

(٦) حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٥) .

(٧) في (ع) : ليست . . .

(٨) ثعالة : من أسماء الثعلب ، ينظَر في ذلك : العين ٢/ ١٠٩ ، المخصَّص ٨/ ٧٥ .

(٩) في (ع) : مخاطبتك ، زيدت التاء خطأً .

معهودٌ، فلو قُلْتَ : ما فَعَلَ أُسَامَةُ ؟ مكان قولك : ما فَعَلَ الأَسَدُ؟ لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ العَلَمِيَّةَ في « أسَامَة » ليستْ لواحدٍ مُعَيَّنٍ من بين آحادِ الأسودِ ، وإنما هي للجِنْسِ ، فإذا جَعَلْتَهَا لِلْعَهْدِ فقد غَيَّرتَ الوَضْعَ .

ثم قال [1] : إن قيلَ : « أُسَامَةُ » يَقَعُ على كلِّ أسَدٍ في العالَم ، فما وَجْهُ العَلَمِيَّةِ فيه ؟ فالجوابُ : أنَّ الوحوشَ ليستْ صُوَرُها متميِّزةً يَحْصُرُها الرَّأْي ، فالجِنْسُ منها كالمفرد ، كَأَنَّ الوَاضِعَ أَخَذَ الجِنْسَ دُفْعَةً وسَمَّاهُ بـ « أُسَامَة » ، ولما كانت الأناسِيُّ تَتَمَيَّزُ صُوَرُها سَمَّوْهَا بأعلامٍ لتَبَايُنِ هَيْآتِها ، فأُجْرِيَ أُسَامَةُ مُجْرَى طلحة ، وأبو الحصين كأبي جَعْفَر وأمثالهما ، فاعرفه .

قلتُ : لولا استعمالهم « أُسَامَة » غيرَ منصرفٍ لَمَا حُكِمَ على عَلَمِيَّتِهِ ، لما أنَّ فيهِ سَبَباً واحِداً من حيث الظاهر وهو التاء ، والتأنيث [2] بالتاء غَيْرَ مُؤَثِّر إلا مَعَ العَلَمِيَّة ، ولا يوجد مَحْمَلٌ لتعريفه من المعارفِ الخَمْسَةِ صَحِيْحٌ إلاَّ العَلَم ، وهذا كما قالوا ـ في عَدْل نحو « عُمَر » [3] ـ : إنَّه لَوْلاَ استعمالهم إيَّاه غَيْرَ منصرفٍ لَمَا حَكَمُوْا بكونِه معدولاً ، ضرورةَ أنَّهُمْ يحتاجونَ في امتناع الصَّرفِ إلى سببين في غيرِ المُكَرَّرِ [4] .

شـح [5] : هذا الفصل يَرِدُ إشكالاً على حَدِّ العَلَم [6] ؛ لأنَّ حَدَّ العَلَمِ [7] : هو

(١) أي : قال الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (٥ ب) .

(٢) في (ج) : والمؤنث . . .

(٣) ينظر الكلام على منع « عُمَر » من الصرف، والحكم بكونه معدولاً في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٣ ، الهمع ١/ ٨٧ـ ٨٩ .

(٤) المراد بالمكرَّر مافيه علةٌ واحدة تقوم مقام العلتين ، وقد ذكر الزمخشري في المفصل ص ١٦ : أنَّ الاسمَ يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسبابٍ تسعة ، أو تكرَّر واحدٌ منها .
ثم وضَّحَ المراد بالتكرار ص ١٨ فقال : « والتكرار في نحو « بشرى » و « صحـراء » ، و « مساجـد » و « مصابيح » ، نُزِّل البناء على حرف تأنيث لايقع منفصلاً بحال ، والزِّنَة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان ، وجمعٍ ثانٍ » . وينظر أيضًا : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٩ ، ٧١ ، وانظر الآتي ص ٥٧٣ـ ٥٧٥ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٨٢ ، ٨٣ مع تصرف في بعض المواضع .

(٦) المراد : الحد الذي حده به الزمخشري ، وقد تقدم هذا الحد ص ٣١٣ .

(٧) « لأنَّ حَدَّ العَلَم » ساقطةٌ من (ع) .

الموضوع لشيء بعينه ، غَيْرَ متناولٍ ما أشبهه ، وهذا [1] وُضِعَ لشَيْءٍ وما أَشْبَهَهُ ، فَقَدْ فُقِدَتْ منه حقيقةُ العَلَمِيَّةُ .

وأُجِيْبَ [2] من ذلك بأجوبةٍ ، منها : أنَّه وُضِعَ للجِنْسِ بِأَسْرِهِ ، وإذَا كَانَ كذلك فهو غيرُ متناولٍ ما أَشْبَهَهُ ، ولو لم يكن الأمْرُ كذلك لكانَ الإشْكَالُ مُتَوَجِّهاً ، وإنما هو يُسْتَعْمَلُ لِلْجِنْسِ بِكَمَالِهِ ، ويُسْتَعْمَلُ لِكُلِّ واحِدٍ من آحادِهِ ، فإذا كان وُضِعَ لِكُلِّ واحِدٍ من آحادِه فهو وَجْهُ الإشكال .

والجواب المرضيُّ فيه أن يُقَالَ : إنَّ العَرَبَ وَضَعَتْ هذه الألفاظ ، وعاملتها معاملةَ الأعلامِ في مَنْعِ الصَّرْفِ فِيْمَا [3] اجتمع فيه مع العَلَمِيَّةِ عِلَّةٌ أخرى ، ومَنْعِ الألفِ واللامِ والإضافة ، فلابُدَّ من التَّحَيُّل في تقديرِها أعلامًا .

وقال سيبويه كلامًا معناه [4] : أَنَّ هذه الألفاظ موضوعةٌ للحقائق الموضوعةِ المُتَّحِدَةِ في الذهنِ ، ومَثَّلَهُ بالمعهودِ في الذهنِ بينك وبين مخاطَبكَ [5] ، فإذا صَحَّ أنْ تَضَعَ اسْمًا بالألف واللام للمعهودِ الذهنيِّ ، فلا يَبْعُدُ أَنْ تَضَعَ العَلَمَ لَهُ ، قال [6] : إذا [7] قُلْتَ : هذا أُسَامَةُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هذا الذي من صِفَتِهِ كَيْتَ وكَيْتَ ، ـ يعني في الذهنِ ـ وهو الذي أرادَ الشَّيْخُ جارُالله بقوله [8] : فإذا قُلْتَ : « أبو بَرَاقِش » . . .

(١) « هذا » إشارة إلى أعلام الأجناس المتقدمة ص ٣٦٧ في متن المفصَّل .

(٢) هكذا في النسختين « من » ، والذي في : الإيضاح في شرح المفصل « عن » .

(٣) في (ع) : فما . . . ، سقطت الياء .

(٤) تحدث سيبويه عن ذلك في : باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمَّة ، ينظر : كتاب سيبويه ٢/ ٩٣ ، ٩٤ .

(٥) في (ع) : مخاطبتك . . . ، زيدت التاء خطأً .

(٦) لم يَرِدْ ما نقله عن سيبويه هُنا بالنص ، وإنما ورد بالمعنى ، من ذلك قوله في الكتاب ٢/ ٩٥ : « ومِنْ ذلك ابنُ قِتْرَةَ ، وهو ضَرْبٌ من الحيَّاتِ ، فَكَأَنَّهُمْ إذا قالوا : هذا ابنُ قِتْرَةَ فقد قالوا : هذا الحَيَّةُ الذي من أمرِه كذا وكذا » .

(٧) في (ع) : فإذا . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٨) تقدم قول الزمخشري في متن المفصل ص ٣٦٧ .

إلى آخر ماقال ، وإذا تَحَقَّقَ أنَّه المعهودُ في الذهنِ ، فإذا [1] أطلقوه على الواحد لوجودِ الحقيقةِ جاءَ التعدُّدُ باعتبارِ الموجودِ لا باعتبارِ موضوعِهِ ، ولا مُشَاحَّةَ في أنَّ الحقيقةَ الذِّهْنِيَّةَ مغايرةٌ للوجود ، فإذا أُطْلِقَ على الوجودِ فقد أُطلِقَ على غَيْرِ ما وُضِعَ لَهُ ؛ لأنَّا عَلِمْنَا أنَّهُمْ عَامَلُوْا الأَمْرَيْن في التسميةِ معاملةَ المتواطِئ ، بدليلِ قولِك : أَكَلْتُ الخُبْزَ وشَرِبْتُ الماءَ ، وأشباهه [2] ، وليسَ لَهُمْ معهودٌ ، وإرادةُ الجِنْسِ باطلَةٌ .

قال [3] : « والفرقُ بين قولِك : « أَسَد » و « أُسَامَة » : أنَّ أسداً موضوعٌ لواحد من آحاد الجِنْسِ ـ في أصل وَضْعِهِ ـ ، و « أُسَامَةُ » موضوعٌ / للحقيقةِ المتَّحِدَةِ في الذِّهْنِ ، فإذا أَطْلَقْتَ أَسَداً على واحدٍ أَطْلَقْتَهُ على أصلِ وضعِهِ ، وإذا أَطْلَقْتَ « أُسَامَة » على الواحد فإنما أردتَ الحقيقةَ ، ولَزِمَهُ [4] من إطلاقِهِ على الحقيقةِ باعتبارِ الوجودِ التَّعَدُّدُ ، فجاءَ التَّعَدُّدُ ضِمْناً لا مَقْصُوْداً باعتبارِ أصلِ الوضعِ » ، فاعرفه . ٢٥/أ

حـم : عن المصنِّف [5] : « . . . « دَأيَةُ » و « مِقْرَض » و « قِتْرَة » و « بَرَاقِش » أعلامٌ ، والغرضُ الإشعارُ بتعريفِ ما أُضِيْفَ إليها وعَلَمِيَّتِهِ ، ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بتعريفِ المضافِ إليه ، فَعُرِّفَ لذلك ، ونظيرُه قولُهم [6] : « حَبُّ رُمَّاني » ، الغرض إضافة الحبِّ لا الرمَّان إلى الضمير ، ومن ذلك : « هُوَ صَاحِبُ دُنْيَا » نَكَّرُوا الدنيا لا قَصْداً إلى تنكيرِها وإلى جَعْلِهَا بَعْضاً من جِنْسٍ ، وإنما أرادوا تَنْكِيْرَ الصاحبِ ، وأَنْ يُجْعَلَ بعضَ أصحابِ الدنيا ، فنُكِّرت الدنيا لتنكيرِ الصاحب » [7] .

(١) في (ج) : فإذ . . . ، سقطت الألف .

(٢) « وأشباهه » ليست في (ج) .

(٣) أي قال ابن الحاجِب ، وقوله في : « الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٤ ونقل قوله بالنَّص .

(٤) هكذا في النسختين « ولَزِمَهُ » ، على أنَّ الذي في الإيضاح في شرح المفصل : « ولَزِمَ » .

(٥) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٥أ) ، والنقل منها بالنَّص .

(٦) أي : قول العرب ، وهذا القول حكاه الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٧٥ ، ٢٦٢ ، يقول في ص ٢٦٢ : « وتقول : هذا حَبُّ رُمَّاني ، فَتُضِيْفُ « الرُّمَّان » إليك ، وإنما لك الحَبُّ وليس لك الرمَّان . . . » .

(٧) جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوْا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ فذكر أن « ساحر » إنما نُكِّرَ لتنكير =

قوله : « ومالا يُعْرَفُ لَهُ اسمٌ غيرُ عَلَم . . . » إلى آخره .

شـح [1] : اسْتَغْنَوْا باسم العَلَم عن اسْمِ الجِنْسِ لَمَّا عَلِمُوْا أنَّه يُوْضَعُ للواحد باعتبارِ الحقيقةِ ، فيصيرُ مُؤَدِّياً في المعنى ما يؤديه اسمُ الجنسِ باعتبارِ الوجودِ ، فأغناهم ذلك عن اسْمِ الجِنْسِ ، والمضافُ إليه في هذه الأعلام كلِّها مُقَدَّرٌ في كلامِهم عَلَمًا ، فيعامَلُ معامَلَتَهُ في منعِ الصَّرْفِ إنْ كان مَعَهُ عِلَّةٌ أُخْرَى ، ومَنْعِ اللَّامِ إلا أن يكونَ سُمِّيَ به وفيه اللام ، فلذلك مُنِعَ الصرف « قِتْرَة » ، وامتنع اللام في « طَبَق » في « بِنْت طَبَقٍ » ونحوهما ، فاعرفْهُ .

وطالعتُ [2] في « ثمار القلوب » [3] حكايةً أَثْبَتُّها هنا لنوعٍ من المناسبة ، وإنْ لم يَتَعَلَّقْ بها مسألةٌ في النحو ، قال : يُحْكَى أنَّ عَبَّادَةَ [4] دَخَلَ على المتوكِّل وبين يديه جامُ [5] ذهبٍ فيه ألف دينار ، فقال : يا عَبَّادَةُ أسألك عن شيءٍ فإن أجبتني على البديهة من غير تَفَكُّرٍ [6] فَلَكَ الجَامُ بما فيه ، فقال [7] : سَلْ يا أميرَ المؤمنين ، قال : أيُّ شيءٍ لَهُ اسمٌ ولَيْسَتْ له كُنْيَةٌ ؟ ، وأيُّ شيءٍ له كُنْيَةٌ ولا اسْمَ له ؟ ، فقال : المنارَةُ

= المضاف ، وجَعَلَ مِنهُ ماوَرَدَ في الأثرِ عن عُمَرَ ؛ « لا في أمرِ دُنْيَا ولا في أَمْرِ آخِرَة » وتنظَر المسألة في : الكشاف ٣/ ٧٥ ، البحر المحيط ٧/ ٣٥٧ ، خزانة الأدب ٨/ ٢٩٧ .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٨٥ .

(٢) في (ع) : قال : طالعت . . . ، بزيادة كلمة « قال » .

(٣) في : ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٢٤٨ .

(٤) المراد به : عَبَّادَةُ المَخَنَّث نديم المتوكل ، له قَصَصٌ ونوادر وأجوبة تدلُّ على الفطنة ، عاش في بَغْدَاد ، وتُوُفِّيَ بها في حدود سنة (٢٥٠ هـ) ، ترجمته في : الإكمال لابن ماكولا ٦/ ٢٨ ، فوات الوفيات ٢/ ١٥٣ .

(٥) خصَّ بعضهم الجامَ بأنه وعاءٌ من الفضة ، نقل ذلك عن ابن الأعرابي ، ينظَر في ذلك : المحكم لابن سيده ٧/ ٣٩٦ ، اللسان (جوم) .

(٦) في (ع) : من غير فكْر . . .

(٧) في (ع) : قال . . . ، بدون فاء .

وأبو ذَرٍّ[1] ، ولم يُفكِّر في الجواب ، فتعَجَّبَ المتوكِّل من سرعةِ خاطِرِهِ ، وأعطاه الجامَ بما فيه، أورد هذه[2] الحكاية في الباب الثامن عشر .

(١) : الذي في ثمار القلوب : « أبو رِياح » بدل « أبو ذر » .

(٢) في (ع) : وهذه الحكاية . . . ، وليس فيها « أورد » .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فَصْلٌ : [أَسْمَاءُ الأَعْلَامِ في المَعَانِي]

وقد أَجْرَوا المعانِيَ في ذلك مُجْرَى الأعيان ، فسَمَّوْا التسبيحَ بـ « سُبْحَانَ » ، والمنِيَّةَ بـ « شَعُوب » و « أم قَشْعَم » ، والغدر بـ « كَيْسَان » ، وهو في لغة بني فَهْم [2]، :

إذا ما دَعَوْا كَيْسَان كانتْ كهولُهم إلى الغَدْر أدنى من شبابِهِم المُرْدِ [3]

ومنه كَنَّوا الضَّرْبَة بالرَّجُل على مُؤَخَّرِ الإنسانِ بـ « أمِّ كَيْسَان » ، والمبَرَّةَ بـ « بَرَّة » ، والفَجْرَةَ بـ « فَجَارِ » ، والكُلِّيَّةَ بـ « زَوْبَر » ، قال [4] :

.... عُدَّتْ [عليٌّ][5] بِزَوْبَرَا [6]

(١) في المفصل ص ١٠ ، ١١ .

(٢) في المفصل : قال : إذا مادَعَوا . . .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للنَّمِر بن تولب ، انظر : ملحق ديوانه ص ٣٩٩ .
ويُنْسَبُ إلى ضمرة بن ضمرة بن جابر كما في : اللسان (كيس) ، ونُسِبَ إلى غسَّان بن وعلة كما في : شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٣٨ .
ومعنى المُرْد : جمع أمرد ، وهو من لم يَنْبُتِ الشَّعْرُ في وَجْهِهِ .
والشاهد في البيت : « كَيْسَان » ، حيث اسْتُعْمِلَ عَلَمًا للغدرِ في لغة بني فهم ، والدليل على ذلك منعه من الصرف ، وينظر الشاهد في : التخمير ١/ ١٧٩ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦٩ ، غاية المُحَصَّل ق (٦ ب)، المَنَخَّل ق (٧ ب)، شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي ق (٤أ)، التصريح ١/ ١٢٥ .

(٤) في المفصّل : قال الطرماح . . . ،

(٥) « عليٌّ » ساقطةٌ من (ع) ، وقد أُثْبِتَ البيتُ بِتَمَامِهِ في المُفَصَّل .

(٦) قِطْعَة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

إذا قال غاوٍ من تنوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّت عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

واخْتُلِفَ في نسبةِ البيتِ، فَنُسِبَ إلى الفرزدق وهو في ديوانه ١/ ٢٠٦ و ٢٩٦ برواية : « من مَعَدٍّ » =

وقالوا ـ في الأوقات ـ : لَقِيْتُهُ غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ ، وقالوا ـ في الأعداد ـ : سِتَّةُ ضِعْفُ ثَلَاثَةَ ، وأَرْبَعَةُ نِصْفُ ثَمَانِيَةَ ... » .

شـح [1] : وضعوا للأعيان أعلامًا وللمعاني أعلامًا ، وهي بمنزلتها في باب « أُسَامَة » [2] ؛ لأنها تَصْلُحُ لِكُلِّ فَرْدٍ منها ، باعتبار ما تقدَّم [3] .

وقوله : « فَسَمَّوْا التسبيحَ بـ « سُبْحَان » . . . » قيل [4] : هذا ليس بمستقيم ، وبيانه [5] هو : أنَّ « سُبْحَانَ » ليس اسْمًا للتسبيحِ ؛ لأَنَّه مَصْدَرُ « سَبَّح » ، ومعنى سَبَّح : قال : سُبْحَانَ اللَّهِ ، فمدلولُه لَفْظٌ ، ومدلولُ « سُبْحَانَ » تنزيهٌ لا لفظ ، وبينهما فَرْقٌ .

وأُجِيْبَ بِأَنَّه لَوْ لَمْ يَرِدْ التسبيحُ بِمَعْنَى التنزيه لكان كذلك ، فأَمَّا إذا وَرَدَ فلا إشكالَ ، والذي يَدُلُّ على أنَّه عَلَمٌ قول الأعشى :

= بدل « من تنوخَ » ، و « كانت » بدل « عُدَّتَ » .

وفي الموضع الثاني برواية « راو » بدل « غاو » .

ونُسِبَ إلى ابنِ أحمر الباهلي ، وهو في ديوانه ص ٨٥ .

ونُسِبَ إلى الطِّرِمَّاح ، وهو في ملحقات ديوانه ص ٥٧٤ .

وسوفَ يأتي كلامٌ للمؤلف عن تتمةِ البيتِ وما بعده ، والخلاف في نسبته ص ٣٩٠ .

والشاهد في البيت : « بِزَوْبَرَا » حيثُ اسْتُعْمِلَتْ عَلَمًا لِلْكُلِّيَّةِ ، والكُلِّيَّة من أسماء المعاني ، والدليل على علمية « زَوْبَر » منعها من الصرف ، وينظر هذا الشاهد في : الخصائص ٢/ ١٩٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٩٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٨ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٧٠ ، المُنَخَّل ق (٩ب) ، شرح أبيات المفصَّل لفخر الدين الخوارزمي ق (٣ب) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (٤ ب) ، الخزانة ١/ ١٤٨ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) أي : بمنزلة أعلام الأجناس .

(٣) انظر ماتقدَّم ص (٣٧٥ ، ٣٧٦) في الكلام على أسماء الأجناس .

(٤) هو قول ابن الحاجب ، وهو داخل تحت النقل الذي أورده المؤلف ، وكلمة « قيل » زيادة من المؤلف ليست في الإيضاح في شرح المفصل .

(٥) في النسختين : وهو . . . ، لعل الواو زيدت سهواً .

قَدْ [1] قُلْتُ لَمَّا جاءني فَخْرُهُ سُبْحَانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ [2]

ولولا أَنَّه عَلَمٌ لوجبَ صرفُه مثل :«غُفْرَان » و « نِشْدَان » ، وذلك لأنَّ الألفَ والنونَ في غير الصفات إنما تَمْنَعُ مع العَلَمِيَّةِ ، ولا يُسْتَعْمَلُ « سُبْحَانَ » عَلَماً إلاَّ شاذّاً قَلِيْلاً ، وأكثرُ استعمالِه مُضَافاً ، والعَلَمُ لا يُضَافُ لِعَلَمِيَّتِهِ [3] .

وقيل [4] : إنَّ « سُبْحَانَ » في البيت على حذفِ المضافِ إليه ، وهو مُرَادٌ لِلْعِلْمِ به [5] ، وقوله :

سبحانه ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِه وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُوْدِيُّ والجُمُدُ [6]

(١) « قد » ساقطة من (ع) .

(٢) البيت من السريع ، وهو للأعشى ـ كما ذكر المؤلف ـ ، والبيت في ديوانه ص (١٩٣) وروايته فيه : «أقول . . . » بدل « قد قلت » .
والمراد بـ « عَلْقَمَة » : عَلْقَمَة بن عُلاثة الكلابي العامري ، والقصيدة قيلت في هجائه .
والشاهد في البيت : « سبحان » ، حيث اسْتُعْمِلَتْ عَلَمًا للتسبيح ، يدلُّ على علميته منعُه من الصرف عند انضمام زيادة الألف والنون إلى العلمية ، ويُنْظَر البيت في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٤ ، المقتضب ٣/ ٢١٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٥٧ ، النكت على كتاب سيبويه ١/ ٣٧٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧ ، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٨٦ ، خزانة الأدب ٣/ ٣٩٧ ، ٦/ ٢٨٦ ، وقد نَهَى النبي ـ ﷺ ـ عن رواية هذه القصيدة .

(٣) إذا أضيفَ « سُبْحَانَ » فليس بِعَلَم ، أما إن أفرد ولم يُضَفْ فهو عَلَمٌ ، والكثيرُ فيه الإضافة ، يُنْظَر في ذلك : المقتضب ٣/ ٢١٧ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٣٧ ، الهمع ٣/ ١١٥ ، وذكر ابن يعيش أنه إذا أُضِيْفَ سُلِبَتْ منه العَلَمِيَّةُ ، فأصبحَ مَعْرَفاً بالإضافة .

(٤) هو قول الفراء ، وبه قال ابن مالك والرضي ، وينظر هذا القول في : مجالس ثعلب ١/ ٢١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤٨ ، همع الهوامع ٣/ ١١٥ ، ١١٦ .

(٥) ذلك المحذوف ـ عند الفراء ـ الكاف، فالأصل « سُبْحَانَكَ » ، وقَدَّرَهُ غيره بلفظ الجلالة ، فالأصل : سبحان الله . ، ينظَر : مجالس ثعلب ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥ ، الهمع ٣/ ١١٦ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٧ .
ونُسِبَ إلى ورقة بن نوفل في : الأغاني ٣/ ١١٥ ، ونُسِبَ إلى زيد بن عمرو بن نُفَيل كما في : =

مصروفٌ عند سيبويه [1] للضرورة .

قلتُ : الاستدلال بالبيت [2] تُوُهِّم ضَعْفاً ؛ لاحتمال أن يكون « سُبْحَانَ » فيه مُضَافاً إلى « عَلْقَمَة » ، فامتناع التنوين لذلك ، وحكم « مِنْ » الجارَّةِ فيه كحكم اللام في نحو : « لا أَبَالَكَ » [3] ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما يجيءُ في باب الإضافة ، واللام غَيْرُ مانع ، فكذا « مِنْ » عن الإضافة ، فاعرفه .

= مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٩٠ .

ورواية البيت في ديوان أمية : « يعود له » بدل : « نَعوذُ به » .

وروايته في الأغاني :

سبحانَ ذي العَرْشِ سُبْحَانًا نَعُوْذُ بِهِ وقَبْلُ قَدْ سَبَّح الجوديُّ والجُمُدُ

والجودي : اسم لجبلٍ قرب الموصل ، قيل إنَّه الجبل الذي استقرتْ عليه سفينة نوح ـ عليه السلام ـ والجُمُدُ : اسم جبل بنجد لبني نَصْر .

والشاهد في البيت : « سُبْحَانًا » ، حيثُ صُرِفَ وهو مُفْرَدٌ (غير مضاف) ، والمشهور فيه أنه إذا لم يُضَفْ يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فالبيت محمولٌ على الضرورة عند سيبويه ، وينظر البيت في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٦ ، المقتضب ٣/ ٢١٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٠٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٧ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٣ ، الدرر اللوامع ١/ ١٦٣ .

(١) كتاب سيبويه ١/ ٣٢٦ .

(٢) يعني بيت الأعشى المتقدم .

(٣) ذكر سيبويه أنَّ العربَ تقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في اسم « لا » النافية للجنس إذا كان مضافًا ومثَّل لذلك بقولهم : « لا أبالك » والأصل : لا أبَاك ، ودلَّل على ذلك بأنهم أسقطوا التنوين معه كسقوطه في نحو : « لامثلَ زيد » .

وقد ذكر الراغب الأصفهاني في البيت المذكور أن « مِنْ » فيه زائدةٌ ، وأنَّ الأصلَ : سبحانَ علقمةَ ـ على طريق التهكم فزاد فيه « منْ » ـ ، وقد رَدَّ قَوْلَه البغدادي بأمرين :

الأول : أنَّ العربَ لم تَسْتَعْمِل « سبحانَ » إلا مضافةً إلى « الله » ، ولم تُسْمَعْ إضافتها إلى غيره .

الثاني : أنَّ « مِنْ » لاتزاد ـ عند البصريين ـ في الكلام الموجب ، انظر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٧٦ ، المفردات للراغب ص ٢٢١ ، المفصَّل ص ٧٨ ، خزانة الأدب ٣/ ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

صـح [1] : « سُبْحَانَ اللَّهِ » أَيْ : تنزيهٌ له ، نصب على المَصْدَر ، أي : أبرِّئُ الله من السوء براءَةً ، وتقول العَرَب : « سُبْحَانَ مِنْ كَذَا » إذا تَعَجَّبْتَ منه ، فاعرفه .

وفي الكشاف [2] : معنى التسبيح : التبعيد عن السوء ، منقولٌ [3] من « سَبَّحَ » إذا ذَهَبَ وبَعُدَ .

وأما « شَعُوْبُ » فالدليلُ على عَلَمِيَّتِهِ أَيْضاً امتناعُ / صَرْفِهِ ، ولا يؤثِّر التأنيث المعنوي في منع الصرف إلا مع العَلَمِيَّةِ ، وامتناعُ اللامِ والإضافةِ فيه [4] يدلُّ على تَعْرِيْفِهِ [5] . ٢٥/ب

صـح [6] : يقال : شَعَبَتْهُم المنيَّةُ ، أيْ : فَرَّقَتْهُم ، ومنه سُمِّيَتْ المَنِيَّةُ [7] شَعُوْبَ وهي مَعْرِفَةٌ لا تدخلها اللاَّم .

وفي مقامات الحريري [8] : « ولا تَدْخُلُ هذا الاسْمَ أداةُ التعريف مثل « دِجْلَةَ » و « عَرَفَةَ » .

حـم ، عـق : « شَعُوْب » يَنْصَرِفُ ولا يَنْصَرِفُ ، على تأويل الموت أو المنيَّة [9] .

(١) الصحاح (سبح) ١/ ٣٧٢ .

(٢) الكشاف ١/ ١٢٥ .

(٣) في (ع) : مفعولٌ . . . ، وهو تحريفٌ .

(٤) « فيه » ساقطةٌ من (ع) .

(٥) ينظر هذا الكلام عن عَلَمِيَّةِ « شَعُوب » ومنعها من الصرف في : الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٨٩ .

(٦) الصحاح (شعب) ١/ ١٥٧ .

(٧) في (ع) : بشعوب . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الصحاح .

(٨) في مقامات الحريري ص ٢٨٣ والنقل منه بالنص .

(٩) إذا كان على تأويل الموت ، فهو منصرف ، لأنه حينئذ ليس فيه إلا العلمية ، والعلمية سببٌ واحدٌ لا يوجب منعَ الصرف ، أما إن كان على تأويل المنية ، فهو ممنوعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث ، وانظر الحديث عن هذين الوجهين في « شَعُوْب » في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٨ ، غاية المحصَّل للزملكاني ق (٦ب) ، المقاليد ق (٣٢ ب) .

حـم : و « أم قَشْعَم » كَأَنَّ المنيَّة تُنْتِجُ القشاعمَ [1] ، لأنها [2] تأكل الجيف ، فهي [3] كالأمِّ في التربية لها ، والدليل على عَلَمِيَّتِهِ امتناعُ اللَّام ، إذْ لا يقالُ : « أُمُّ القَشْعَم » وإلاَّ لَعُرِّفَ باللام ، كـ « ابن لَبُون » [4] و « ابن اللبون » ، والقول في «كَيْسَان» كالقول في « سُبْحَانَ » [5] .

تـخ [6] : هو من الكَيْس الذي هو خِلافُ الحُمْق .

صـح [7] : والمُؤَخَّر نقيض المُقَدَّم ، يُقَالُ : ضَرَبَ مُقَدَّمَ رَأْسِه ومُؤَخَّرَه .

حـم [8] : الضربة بالرِّجْل كانت من قِتْلَةِ المَرْوَانِيَّة ، وهي أنَّهم يَرْكُبُونَه ويقتلونه ، وكان يقال للواحد من الناس : خَفْ آلَ مَرْوَان أن يَرْكُبُوكَ ، أيْ : يقتلوك بهذه الصورة .

صـح [9] : « رَكَبَه » « يَرْكُبُه » ـ بالضَّم ـ إذا ضَرَبَهُ بِرُكْبَتِهِ ، أو ضرب رُكْبَتَه .

عـق : «كَيْسَان» عَلَمٌ مُرْتَجَلٌ للغدر .

ورأيت في نسخة الطبَّاخِيِّ : سُمِّيَ الغَدْرُ به ؛ لأنَّه [10] إنما يكون في الحرب من

(١) القَشَاعِم : جمع قَشْعَم ، وهو النَّسر العظيم ، ينظر في ذلك : تهذيب اللغة ٣/ ٢٧٦ ، كفاية المتحفظ لابن الأَجدابي ص ١٣٧ .

(٢) أي : لأن القشاعم تأكل الجيف . . .

(٣) هذا الضمير يعود إلى المنية .

(٤) ابن لبون : هو ولد الناقة إذا استكمل سنتين .

(٥) انظر ما تقدم في « سبحان » ص ٣٨٤، ٣٨٥ ، والمراد : أن « كَيْسَان » عَلَمٌ ممنوع الصرف ، للعلمية وزيادة الألف والنون ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٨ .

(٦) التخمير ١/ ١٨٠ .

(٧) الصحاح (أخر) ٢/ ٥٧٧ .

(٨) انظر ما أورده المؤلف نقلاً عن حاشيته في : حاشية المفصل للزمخشري ق (٦أ) ، المقاليد ق (٣٣أ) .

(٩) الصحاح (ركَبَ) ١/ ١٣٩ .

(١٠) في (ع) : لأنها . . .

الأكياس [1] .

حم [2] ، شح [3] : و « بَرَّةُ » عَلَمٌ ، قال :

نحنُ اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ [4]

هذا البيت من قول النابغة ، وقبله يقول ـ لزُرْعَة بن عَمْرو [5] ـ :

أَعَلِمْتَ يومَ عُكَاظَ حين لقيتني تحتَ العَجَاجِ فما شَقَقْتَ غُبَارِي [6]

والقول فيه وفيما مضى في الفصل واحدٌ .

ومعنى قوله : « إذا ما دعوا » : إذا [7] دَعَوْا للغدر كما يدعو الرجل صاحبه لِيُقْبِلَ عليه ، فكُهُوْلُهُمْ ومشايخهم أسرع عَدْوًا إليه من شُبَّانِهِم ، يَصِفُهُمْ بانهماك الصغير والكبير في ذلك .

(١) يعني أنَّ الغدرَ في الحربِ والنكوص إنما يكون من الأكياس ، ويُنْظَر هذا المعنى في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٨ ، المقاليد ق (٣٣ أ) .

(٢) « حم » ليست في (ج) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٠ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني ـ كما أشار المؤلف ـ وهو في ديوانه ص ٥٥ ، وروايته في الديوان : « إنا اقتسمنا . . . » بدل : « نحن اقتسمنا . . . » .

والخُطَّة : الخَصْلَة .

والشاهد في البيت : « بَرَّةَ » و « فَجَار » حيثُ اسْتُعْمِلَتَا عَلَمَيْنِ للمبرة وللفَجْرة ، يدل على عَلَمِيَّتِها منع الصرف للعَلَمِيَّة والتأنيث في « بَرَّة » ، وللعلمية والعدل في « فَجَارِ » ، وانظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٧٤ ، الخصائص ٢/ ١٩٨ ، عمدة الحافظ ١/ ٥١ ، الإقليد ق (١٥ أ) شرح الكافية للرضي ٣/ ١١٠ ، التصريح ١/ ١٢٥ ، شرح الأشموني ١/ ١٣٧ .

(٥) هو زُرْعَة بن عَمْرو بن خُوَيْلِد الكلابي ، والقصيدة قيلت في هجائه لما حَضَّ النابغةَ على الغَدْرِ ببني أسدٍ ، وانظر : ديوان النابغة ص ٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٦ .

(٦) البيت في ديوانه ص ٥٤ ، وروايته فيه : « أرأيت » بدل « أعلمت » .

ومعنى العَجَاج : الغُبَار ، وما شَقَقت غباري : لم تلحقني في الفخر .

(٧) « ذا » من « إذا » ساقطة من (ع) .

وقوله : « إلى الغَدْر...» إقامةٌ لِلْمُظْهَر مقامَ المُضْمَر مبالغةً وإظهارًا لسوءِ [1] حالهم وأخلاقِهم الرديئةِ الخبيثةِ .

قُلْتُ : وهذا الصنيعُ أَعْني إقامة « الغَدْر » مقامَ الكناية [2] أَقْوَى [3] ؛ لأنَّه يشتملُ على أمرٍ مرغوب ، وهو العَمَلُ بما يفيد نوعاً من المبالغة والتأكيد بإعادة اللفظ الظاهر لا إلى تكرارِ لفظيٍّ مُسْتَكْرَه ، وهو الغرض من وضع الضمير الأقْصَد .

وبعد هذا البيت :

إِذَا كُنْتَ في سَعْدٍ وأمُّك منهمُ غَرِيْباً ، فلا يَغْرُرْكَ خالُكَ من سَعْدِ

فإنَّ ابنَ أختِ القَوْمِ يُصْغَى إناؤُه إذا لم يُزَاحِم خالَه بِأَبٍ جَلْدِ [4]

ولايجوز أن يكونَ « زَوْبَر » متروكاً صرفه للضرورة ؛ لأنَّ التأنيثَ المعنويَّ ليس بِعِلَّةٍ إذا لَمْ تجامعه العَلَمِيَّة [5] .

(١) في (ع) لسبق حالهم . . . ، تحريف .

(٢) يعني بالكناية الضمير ، إذْ الأصل أن يقال : « كانت كهولهم إليه . . . » .

(٣) في (ج) : قويّ . . .

وَوَضْعُ الظاهرِ موضعَ الضمير حَكَمَ عليه النحاة بالشذوذ والقلَّة خِلَافًا لما ذَكَرَ المؤلف هنا ، ولعلَّ مرادَ المؤلف أنَّ وَضْعَ الظاهرِ مَوْضِعَ المضمر ـ في هذا البيت ـ أقوى منه في غيره ، لأنَّ الاسم الظاهر هنا قد اختَلَفَ لفظه ، خلافاً لتكرار ذلك الاسم بعينه نحو :

سعادُ التي أضناك حبُّ سُعَادا

أي : حُبُّها ، وينظَر في هذه المسألة : توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، المغني ص ٦٥٥ ، شرح الأشموني ١/ ١٦٢ .

(٤) البيتان في ملحق ديوان النمر بن تَوْلَب ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ وهما قبل البيت المتقدم لا بعده ، ورواية الثاني منهما « مُصْغَى » بدل « يُصْغَى » ، ونُسِبَا لدريد بن الصِّمَّة في : نظام الغريب ص ١٤ وهما في ملحقات ديوانه ص ١١٥ .

ومعنى يُصْغَى إناؤه : يُنْقَصُ ويُوْقَعُ فيه ، وهو تعبير مجازي ، يُنْظَر : أساس البلاغة ص ٣٥٦ .

(٥) انظر الشاهد في البيت ووجه الاستشهاد به ص ٣٨٣ .

صح [1] : يقالُ [2] : أخَذَهُ بِزَوْبَرِه ، وزَأْبَرِه ، وزَغْبَرِه ، أي : كُلَّه .

وما بَعْدَ هذا البيت :

أَيَنْطِقُها غَيْرِي وأُرْمَى بذنْبِها فهذا قَضَاءٌ حَقُّه أَنْ يُغَيَّرَا [3]

وصدرُه [4] :

إذا قال غاوٍ من تَنُوْخَ قَصِيْدَةً بها جَرَبٌ البيت [5]

أي : إذا كان [6] بها عَيْبٌ وفَسَادٌ نُسِبَتْ إليَّ بكُلِّيتِها ، وقيلَ : هو قائلها .

والبيتُ لابن أحْمَر [7] ، وقيل : للطِّرِمَّاح [8] ، ومثله ما مَرَّ بي في المطالعة :

(١) الصحاح (زبر) ٢/ ٦٦٧ . (٢) « يقال » ليست في (ج) .

(٣) اخْتُلِفَ في نِسْبَةِ هذا البيت تَبَعًا للاختلاف في البيت الذي قبله ، وتَقَدَّمَ عَرْضُ ذلك عند الكلام عن بيت الشاهد ص ٣٨٢ .

وقد جاءت رواية البيت في ديوان الفرزدق ١/ ٢٠٦ :

أَيَنْطِقُها غيري وأُرْمَى بِدَائِها فهذا كِتَابٌ حَقُّه أنْ يُغَيَّرَا

وفي الموضع الثاني ١/ ٢٩٦ برواية :

أينطقها غيري وأُرْمَى بعيبِها فكيفَ ألومُ الدهْرَ أنْ يَتَغَيَّرَا

وفي ديوان ابن أحمر الباهلي ص ٨٥ جاءت رواية الصدر :

وينطقها غيري وأُكْلَفُ جُرْمَها

(٤) من هذا الموضع حتى قوله : « . . . هو قائلها » قد ورد في (ج) مُقَدَّمًا على النقل المتقدم من الصحاح ، وأثبتُّه هنا وِفْقًا لما في (ع) .

(٥) تقدم الكلام عن البيت وتتمته ص ٣٨٢ .

(٦) في (ع) : إذا كار . . . ، وهو تحريف .

(٧) في (ع) : للأحمر . . . ، بدون « ابن » ، وهو خطأٌ .

وابن أحمر هو أبو الخطَّاب عَمْرو بن أحمر الباهلي ، شاعرٌ مُخَضْرَم أدركَ الجاهليةَ والإسلام ، وأَسْلَمَ وشَهِدَ بعض المغازي ، عدَّه ابن سلَّام في شعراء الطبقة الثالثة من الإسلاميين ، له ديوان شعر مجموع ، تُوُفِّيَ سنة (٦٥ هـ) تقريبًا ، ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام ٢/ ٥٧١ ، ٥٨٠ ، الشعر والشعراء ص ٢٠٧ ، من اسمه عمرو من الشعراء ص ١٢٩ ، الإصابة ٣/ ١١٢ .

(٨) هو الطِّرِمَّاح بن حكيم من طيء ، كنيته أبو نَفر ، شاعرٌ إسلامي عاش في العصر الأموي ، وُلِدَ = =

قيل ـ وهو لطُعْمَة بن الأُبَيْرِق [1] ـ :

أو كُلَّمـا قـال الرجـالُ قصـيدةً جرباء ، قالوا : ابن الأُبَيْرِقِ قالَها [2]

قوله : « وقالوا في الأوقات . . . » إلى آخره .

تـخ [3] : مذهب أئمة الإعراب أنَّ هذه الأسماء إذا عَنَيْتَ [4] بها هذه الأوقات المُعَيَّنَة فهي أَعْلَامٌ غيرُ مُنْصَرِفَةٍ [5] ، وعندي أنها مَبْنِيَّةٌ [6] ؛ وهذا لأنَّه قد تَقَرَّرَ في قواعِدِهِمْ أن الاسمَ متى تَضَمَّنَ معنى الحرفِ فإنَّه يُبْنَى ، وقولُهم : إنها أعلامٌ معدولَةٌ عن اللام [7] فتُمنَع الصرف ، فهي حُجَّةٌ مزيَّفَةٌ [8] ، وينتقضُ بـ « أَمْسِ » [9] ، فاعرفهُ .

ونشأ بالشام ثم انتقل إلى الكوفة ، له ديوان شعر ، تُوُفِّيَ سنة (١٢٥هـ) ، ترجمته في : الأغاني ١٢/ ٤٣ ، الشعر والشعراء ص ٣٧١ ، الموشَّح للمرزباني ص ٢٦٧ ، الخزانة ٨/ ٧٤ .

(١) في (ع) : وقيل هو لطعمة بن الأبرق . . .

وطُعْمَة بن أُبَيْرِق صَحَابِيٌّ وهو : طُعْمَة بن أُبَيْرِق بن عَمْرو بن حارثة ، شَهِدَ المشاهدَ مع الرسول ـ ﷺ ـ إلا بَدْرًا ، لم تُذْكَرْ سنة وفاته ، وترجمته في: أسد الغابة ٣/ ٧٥ ، الإصابة ٢/ ٢١٥ .

(٢) البيت من الكامل ، ولم أقف عليه في مابينَ يديَّ من مصادر .

(٣) التخمير ١/ ١٨٠ ـ ١٨٢ .

(٤) في (ع) : غيبتَ . . . ، وهو تصحيفٌ .

(٥) ينظَر الحديث عن منع « غُدْوَة » و « بُكْرَة » و « سَحَر » و « فينة » من الصرف إذا كانت معارف في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص ٩٨ ، ٩٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩ ، الهمع ١/ ٩٢ .

(٦) تابَع صدرَ الأفاضل في هذا الرأي ابنُ الطراوة ، وأجازه ابن الحاجب ، وقد اتَّجَهَتْ الردود على هذا الرأي ، وانظر في ذلك : الارتشاف ١/ ٤٣٥ ، الهمع ١/ ٩٢ ، وانظر ماعلق به الدكتور : عبدالرحمن العثيمين على هذا الموضع من كتاب التخمير ١/ ١٨٠ ـ ١٨٢ .

وانظر الآتي ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٥٢٥ نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٧) ينظر قولهم هذا في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، المقتضب ٣/ ٣٧٨ ، معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٧ ، ٥٧٩ .

(٨) مزيَّفَة : مردودة ، وينظر : اللسان (زيف) ، وزيادة الفاء في الخبر هنا لا تجوز إلا عند الأخفش .

(٩) وجه الاعتراض بـ « أمسِ » ـ عندَه ـ أنَّه جُعِل عَلَمًا لذلك الأمس ، وأنه معدول عن الألف واللام ، =

وأوْضَحَه في توضيحِهِ شرح المقامات [1] فقال : لأنَّه قُصِدَ به التعريف ، وحَرْفُه اللام ، [2]وما تَضَمَّنَ معنى الحرف بُنِيَ ، فإنْ سَأَلْتَ : / فعلى هذا ينبغي [3] أن يُبْنَى ٢٦/ الظرفُ والمنصوبُ [4] بمعنى اللَّام [5] والاسمُ الذي حُذِفَ عنه حرف الجَرِّ ونُوِيَ فيه ، نحو : ﴿ واخْتَارَ مُوْسَى قَوْمَهَ ... ﴾ [6] .

أَجَبْتُ : حرف الجر هناك [7] مُلْحَقٌ بالفعل لا بالاسم ، بدليل أنَّ الفعلَ صارَ به كالمُتَعَدِّي ، أمَّا هاهنا [8] فَمَنْوِيٌّ في الاسم ، وقولُ منْ قَالَ بأَنَّ « غُدْوَة » ونحوَه لاينْصَرِفُ فَسَهْوٌ .

حاشية الإيضاح [9] : قولُهم في « سَحَرَ » : إنه معدولٌ ، قولٌ مُشْكِلٌ ؛ لأنَّ العَدْلَ هو نَقْلَ الاسم عن صيغةٍ إلى أخرى ، كنقل « عامر » إلى « عُمَر » ، وليس هنا صِيْغَةٌ أخرى هو معدولٌ عنها ، فأمَّا اللام فهو حَرْفٌ يَدْخُلُ الاسْمَ ، غيرُ داخلٍ في حُكْمِ الصيغة ، فلا يكون تَعَرِّيْه عَنْهُ عَدْلاً .

وهاهنا أمْرٌ آخَرَ ، وهو أنَّكَ إذا قُلْتَ : خَرَجْتُ البارحةَ في السَّحَرِ ، أو : السَحَرَ ، لم يُتَصَوَّرْ معنى العَهْد في اللام ؛ لأنَّه لا يكونُ لِلَيْلَةٍ واحدةٍ أكثر من سَحَرٍ

= وهو مع ذلك مَبْنِيٌّ عند النحاة ، يُنْظَر ذلك في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٣ ، المقتضب ٣/ ١٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٣ ، التخمير ١/ ١٨٢ .

(١) التوضيح في شرح المقامات الحريرية ق (١٥٦ أ) .

(٢) الواو ساقطة في (ع) .

(٣) في (ع) : « يجب » بدل « ينبغي » .

(٤) في (ع) : والمنسوب . . . ، وهو تحريفٌ .

(٥) يعنى بالمنصوب بمعنى اللام المفعولَ له .

(٦) سورة الأعراف ، من الآية (١٥٥) ، وتقدير حرف الجر في الآية : من قومه .

(٧) هناك : إشارة إلى « سَحَر » و « غُدْوَة » و « بُكْرَة » و « فَيْنَة » .

(٨) هاهنا إشارةٌ إلى الأشياء الثلاثة المتقدمة : الظروف ، والمفعول له ، والمنصوب على نزع الخافض .

(٩) لم أتوصلْ إلى هذه الحاشية التي ينقل عنها المؤلف .

واحـدٍ حتَّى يكونَ التعريف فيـه للعهـد ؛ لأنَّ معنى العهـد أن يكـونَ هذا مـن آحاد الجنس، ومذهب الشيخ عبدالقاهر أنه معدولٌ[1] ـ كما ذكـره المصنِّف في حواشيه[2] ـ .

صـح[3] : قيل : سِيْرَ على فَرَسِكَ سَحَرَ يا فتى ، غير منصرف ، وإن أُرِيْدَ به سَحَرٌ من الأسحار صُرِفَ ونُوِّنَ[4] ، فاعرفه .

شـح[5] : اعلم أَنَّهُمْ وضعوا للأوقات أَعْلامًا كما وضعوها للمعاني الموجودة، وإنْ لم تَكُنْ الأوقاتُ شَيْئاً موجودًا إجراءً لها مُجْرَى الأمورِ الموجودةِ ، ثم مَثَّلَ بـ«غُدْوَة » وهو غيرُ منصرفٍ وفيه التأنيث ولولا العَلَمِيَّة لانْصَرَفَ ، وقد يُسْتَعْمَلُ نكرةً فيُعَرَّف باللام كغيرِه .

وأما « بُكْرَةُ » فقد اسْتُعْمِلَ مَعْرِفَةً ونَكِرَةً كما اسْتُعْمِلَ « غُدْوَة » ، إلاَّ أَنَّهُ لا يَتَصَرَّفُ كتَصَرُّفِ « غُدْوَة »[6] ، ومعنى قولِنا : غَيْرُمُتَصَرِّفَةٍ : أَنْ لا تُسْتَعْمَلَ إلا ظَرْفاً، والمتصرفة : أنها تُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً وغيرَ ظَرْف .

وأما « سَحَرُ » فَيُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً ونَكِرَةً ، فإذا اسْتُعْمِلَ نَكِرَةً كان مُنْصَرِفاً ، وإلاَّ فلا ، والدليل على عَلَميَّته[7] قولُهم : « خَرَجْتُ يومَ الجمعة سَحَرَ » غيرَ منصرفٍ ، وليس فيه إلاَّ العَلَمِيَّة مع العدل[8] ، ولو قيل : إنَّه مَبْنِيٌّ لتَضَمُّنِهِ معنى اللامِ لَمْ يَبْعُدْ

(١) انظر مذهب الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في : المقتَصَد ١/ ٦٣٦ .

(٢) لم أجد في حاشية المفصل للزمخشري ذِكْرًا لرأي عبدالقاهر الجرجاني .

(٣) الصحاح (سحر) ٢/ ٦٧٨ .

(٤) مثال صرف « سَحَر » وتنوينه إذا أُرِيْدَ به سَحَرٌ غير معين قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ . ويُنْظَرَ في ذلك : ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص ٩٩ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٢ ، ٩٣ .

(٦) عدم تصرُّفِ « بُكْرَة » مُقَيَّدٌ بكونها عَلَمًا ، أما إن خَلَتْ من العَلَمِيَّةِ فهي حينئذٍ مُتَصَرِّفَة ، ينظرَ في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٢ .

(٧) في (ع) : علمية . . . ، سقطت التاء .

(٨) في (ع) : مع العدول . . . ، وينظر الحديث عن منع صرفه ص ٥٢٥ .

عن الصواب [1] ، كـ « أَمْس » على لغة أهلِ الحجاز [2] ، وعلى هذا لايكون عَلَمًا ؛ لأنَّ العَلَمَ إنما يكون عَلَماً بالقَصْد لا بتقديرِ حرفِ التعريفِ فيه .

وأمَّا « فَيْنَةُ » فتُسْتَعْمَلُ معرفةً ونَكِرَةً ، ففي المعرفة امْتَنَعَتْ عن الصرف وامتنع تعريفُها باللَّام ، وتُصْرَفُ عند التنكير وتُعَرَّفُ باللام [3] .

وَوَضْعُ أعلامِ الأوقاتِ كَوَضْعها في باب « أُسَامَة » ، لا كَوَضْعِها في نحو : « زَيْد » و « عَمْرو » [4] ؛ لأنَّه [5] يَصِحُّ استعمال « أسَامَة » في كلِّ فردٍ من الآساد [6] .

قال [7] : ووَقَعَ في بعض النُّسَخ : وقالوا في الأعداد : ستَّةُ ضِعْفُ ثلاثةَ ، وثمانيَةُ ضِعْفُ أربَعَةَ ، والظاهر أنَّ الشيخَ ـ رحمه الله [8] ـ كَان أَثْبَتَه ثُمَّ أَسْقَطَهُ لضَعْف ، ووجه إثباتِه : أنَّ « ستَّة » مبتدأ ، فلولا أنها عَلَمٌ لَكُنْتَ مبتدئاً بالنكرة من غيرِ شَرْطٍ رَأْسًا ، وأيضًا [9] : فإنه يُرَادُ بها كلُّ ستةٍ ، فلولا أنها عَلَمٌ لكنتَ مُسْتَعْمِلاً

(١) هذا ماذهب إليه صدر الأفاضل الخوارزمي ، انظر ماتقدم ص ٣٩١ .

(٢) « أَمْس » مبنيٌّ على الكَسْرِ عند أهل الحجاز لتَضَمُّنها معنى «ال» نحو : ذهب أَمْسِ بما فيه ـ كما نقل سيبويه ـ ،أما عند التميميين فإن أكثَرَهم يبنيه على الكسر في حالَتَي النصب والجر ، ويعربه إعرابَ مالا ينصرف في حالة الرفع ، ومنهم من يعربه إعراب مالا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضًا ، ومنهم مَنْ يَصْرِفه في الحالات الثلاث فيُنَوِّنُه ، هذا إنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ ظَرْفًا ، أما إن كان ظرفًا فهو مبنيٌّ على الكسر عند الجميع ، ينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥ ، الهمع ٣/ ١٨٧ ـ ١٨٩ .

(٣) انظر الكلام عن « فَينة » في : شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٣٩ ، التاج المكلل ق (٢٠ ب) .

(٤) أي : أنها تشبه أعلام الأجناس لا أعلام الأشخاص .

(٥) في (ج) : لأنها . . .

(٦) هكذا في النسختين ، ووردت العبارة في الإيضاح في شرح المفصَّل هكذا : « لأنها يَصِح استعمالها لكلِّ فرد من الأوقات المخصوصة كما يصح استعمال « أسامة » لكلِّ فرد من الآساد . . . » .

(٧) أي : قال ابن الحاجب ، وقوله في : الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٣ ، ٩٤ مع تَصَرُّفٍ يسير .

(٨) « رحمه الله » ليست في (ج) .

(٩) « وأيضًا » ساقطةٌ من (ع) .

مُفْرَدًا نَكِرَةً في الإثبات [1] للعموم ، وإذا كان عَلَماً وجَبَ منعُ صَرْفِه .

ووَجْهُ ضَعْفِهِ : أنَّه يؤدي إلى أَنْ تكونَ أسماءُ الأجناسِ كلها أعلامًا ، إذ مامِنْ نَكِرَة إلا يَصِحُّ استعمالُها كذلك في مثل : « رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة » ، وهو باطلٌ ، ويلزمُ أنْ يَمْتَنِعَ الصرفُ في « امرأة » في قولنا : « رَجُلٌ خيرٌ من امرأة » ، وفي « تمرة » و « جرادة » في قوله : « وتمرةٌ خَيْرٌ من جرادةٍ » [2] ، والمرويُّ خلافه ، وإنما صَحَّ الابتداء به لكونه بمعنى : كلّ تمرة . . . ، وذلك جائزٌ في كل نَكِرَةٍ قامتْ عندَها قرينة على أنَّ الحكمَ غيرُ مختصٍّ في جنْسها [3] ، حتى جاز ذلك في غير المبتدأ في مثل قوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ﴾ [4] ، / فاعرفه . ٢٦/ب

وفي الكشّاف [5] : كلُّ نَفْسٍ تَعْلَمُ مُحْضَرَها لا نَفْسٌ واحدة فما معنى قوله : « نَفْس » ؟ .

والجواب [6] : أنَّه من عَكْسِ كلامِهم ، وقصدُهم الإفراطُ فيما يُعْكَسُ عنه ،

(١) في (ع) : للأبيان . . . ، وهو تصحيفٌ .

(٢) هذه العبارة استشهد بها النحاة على أنَّها من كلام العرب ، وقد وردت في المُوَطَّأ ص ٤١٦ ـ كتاب الحج ـ منسوبةً إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ، ونُسِبَتْ إلى عبدِالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤ والشاهد فيها ـ هنا ـ : أن « تمرة » و « جرادة » مُرَادٌ بهما الجنس ، ومع ذلك فليستا عَلَمَيْن ، إذ لو كانتا عَلَمَيْن لمنعتا من الصرف والمرويُّ صرفهما .

(٣) من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي ، أي : أن يكون مقصوداً بها الجنس ، ينظَر في ذلك : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢١٨ ، الهمع ٢/ ٣٠ ، شرح الأشموني ١/ ٤٢ .

(٤) سورة التكوير ، آية (١٤) .

(٥) في الكشاف ٤/ ٧٠٩ .

(٦) تقدم هذا الجواب ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ نقلاً عن الكشاف .

كقوله : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ...﴾ [1] ، ومعناه : كم [2] وأبْلَغُ [3] ، وكقوله [4] :

قد أَتْرُكُ القِرْنَ [5] مُصْفَرّاً أنامِلُه [6]

فربَّما يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ [7] التقليل معنى الكثرة على الصحة واليقين .

حم [8] : قوله : « سِتَّةُ » أيْ : هذه الكلمة التي أُرِيْدَ بها العَدَد الصِّرْفُ لا المعدود من الأجناس عَلَمٌ لتَعَيُّنِهِ حينئذٍ ، [9] ولو قُلْتَ : « عِنْدِيْ سِتَّةٌ » لكان للجنس وكان نَكِرَةً ؛ لأنه أُرِيْدَ به ما تكَثَّرَ وتَعَدَّدَ .

قُلْتُ : وقوله « ضِعْف » كذا قصد به بيان إرادة العَدَدِ نَفْسِهِ ، ولذلك ذَكَر في مثاليه الطرفين للأكثر [10] والأقل ، أَعْنِي : الضِّعْفَ والنصف ، فاعرفه .

(١) سورة الحِجْر ، من الآية (٢) .

(٢) « كم » ساقطة من (ع) .

(٣) الذي في الكشاف : « ومعناه معنى « كم » ، وأبْلَغُ منه . . . » وانظر ماتقدم ص ٢٣٣ .

(٤) الواو ساقطة في (ع) .

(٥) في (ع) : القرب . . . ، وهو تصحيف .

(٦) صدر بيت من البسيط وعجزه :

. كَأَنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَاد

وهو لعَبيد بن الأبْرص في ديوانه ص ٦٤ ، ويُنْسَب إلى الهُذَلي شَمَّاس كما في : تحصيل عين الذهب ٢/ ٣٠٧ وليس في شرح أشعار الهذليين .

والمراد بالقِرْن : الخَصْم ، ومصفرّاً أنامله ، أي : مَيِّتًا ، ومُجَّت : خضبت ، والفِرْصَاد : ماء التوت ، وقيل : التوت ، معنى البيت : ربما أترك خصمي مقتولاً ، قد خُضِّبَتْ أثوابُه بدمه .

والشاهد في البيت : « قَدْ » ، حيث استعملت للتكثير مثل « ربَّما » ، وانظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٢٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٦٨ ، الأزهية ص ٢١٢ ، شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص ٢٢٠ ، رصف المباني ص ٣٩٣ ، المغني ص ٢٣١ .

(٧) في (ع) : لفظة . . .

(٨) ينظر ما أورده المؤلف نقلاً عن حاشيته في : حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٦أ)

(٩) الواو ساقطة من (ع) .

(١٠) في (ع) لأكثر . . . ، سقطت اللام الأولى .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فَصْلٌ : [من الأَعْلامِ الأمثلةُ التي يُوْزَنُ بها]

ومن الأعلام الأمثلة التي يُوْزَنُ بِها في نحو [2] قولِك : « فَعْلَانُ الذي مؤنثه فَعْلَى » ، و : « أفْعَلُ صِفَةً لا يَنْصَرِف » و : « وَزْنُ طَلْحَةَ وإِصْبَعٍ فَعْلَةُ وإِفْعَلُ » ... » .

تـخ [3] : فإنْ سَأَلْتَ : فإذا كانتْ هذه الأمثلة أعلامًا فما بالُها نُوِّنَتْ في قولِهم : فاعَلَ يُفَاعِلُ مفاعلةً ، وفَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً [4] ؟

أَجَبْتُ : ذلك تنوين المماثلة والمقابلة [5] لا التنوين الذي هو عَلَمُ الصرف [6] ؛ لأجْلِ اطِّرادِ المُمَثَّلِ هناك بِخلافِ المُمَثَّلِ هنا فإنه لم يَطَّرِد .

وفي كلام الشيخ ـ رحِمَهُ الله ـ هنا لَطِيْفَةٌ وهي : أنَّه كما مَثَّلَ كلامَهُ فقد اسْتَشْهَدَ في ضِمْنِ التمثيل لِحُكْمِ [7] المسألة ، ألا تَرَى أَنَّ « الذي » في قولِهم : « فَعْلَانُ الذي مؤنثهُ فَعْلَى» مَعْرِفَةٌ ، وهو صِفَةٌ لـ « فَعْلَان » ، وإذا كانت [8] الصِّفَةُ مَعْرِفَةً وَجَبَ أنْ يكونَ الموصوفُ مَعْرِفَةً ، فكون [9] الموصوفِ معرفةً هو حكم المسألة [10] ، وكذلك « صفةً » ـ بالنصب ـ في قولهم : « وأفْعَلُ صِفَةً لا يَنْصَرِف » حالٌ من « أفْعَل » ،

(١) المفصل ص ١١ .

(٢) « نحو » ليست في المفصَّل .

(٣) التخمير ١/ ١٨٥ .

(٤) المراد بذلك : تنوين « مفاعلةً » و « فَعْلَلَةً » .

(٥) أي : مماثلة الوزن للموزون ، ومقابلته به ، وانظر : شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٥٣ .

(٦) في (ع) : للصرف . . .

(٧) في (ع) : بحكم . . .

(٨) في (ع) : كان . . .

(٩) في (ع) : وكون . . . ، بالواو بدل الفاء .

(١٠) من هذا الموضع حتى قوله : « . . . حكم المسألة » ساقطٌ من (ع) بسبب انتقال النظر .

وذلك [1] يَدُلُّ على كونِ « أفعل » مَعْرِفَةً [2] ، وهو حكم المسألة أيضًا ، فاعرفهُ .

حـم : قولي : « وأفْعَلُ صفةً لا ينصرف » حِكَايةٌ لقول النَّحْويين في كتبهم ، قال [3] : و « وَزْنُ إِبْرَاهِيمَ فِعْلاَ لِيلٌ » ، و « وزن جِبْرَئِيلَ فِعْلَلِيلٌ » ، و « وَزْن نَرْجِسَ نَفْعِلٌ » .

وقوله : « أفْعَلُ . . . » ، إنما كان عَلَمًا لكونه مثالاً للأسماء دون الأفعال [4] ، فاعرفه .

شـح [5] : هذه الأمثلة إنَّما وقَعَتْ في اصطلاح النحويين وجعلوها لموزوناتها أعـلامًا على طـريق الإيجـاز والاختـصـار ، وهذه الأعـلام لموزوناتهـا بمـنزلة باب «أسامة» [6] على قولهم ، ثُمَّ [7] لا يخلو إما أَنْ تُسْتَعْمَلَ وَزْنًا للأفعال على حِدَتِها أو لغير ذلك ، فإن اسْتُعْمِلَتْ للأفعال كان حكمُها حُكْمَ موزوناتِها ، فَتقُول : « اسْتَفْعَلَ» حكمه كذا وكذا [8] ، وإذا وَقَعَـتْ لغيـرِ الأفْعَالِ فلا يَخْلُو ؛ إمَّا أن تُوْضَعَ لِجِنْسِ

(١) في (ج) : ولذلك . . . ، زيدت اللام ، وهذا التصويب من التخمير .

(٢) الدليل على تعريف « أفْعَل » في المثال نصب الحال عنه ، وصاحب الحال ـ في الأصل ـ لايكون إلا معرفةً ، يُنْظَر في ذلك : الإقليد ق (١٥ ب) ، المقاليد ق (٣٥ أ) .

(٣) أي : قال الزمخشري ، وقوله في : حاشية المفصل له ق (٦ أ) .

(٤) العلمية في الأمثلة التي يوزن بها ليست مقصورةً على أوزان الاسم بل تشمل أيضًا أوزان الفعل ، يقول ابن يعيش في شرح المفصَّل ١/ ٣٩ : « اعْلم أَنَّ هذه الأمثلة التي يُوْزَنُ بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصَّة المُعَلَّقَةِ على المعاني لإشارتك بها إلى معنىً معرفة » على أنَّ النحاةَ في أَمْثِلَتِهِمْ إنما مَثَّلوا بأوزان الأسماء .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٥ ، ٩٦ .

(٦) أي : بمنزلة أعلام الأجناس .

(٧) « ثم » ساقطة من (ع) .

(٨) يُنْظَر في حكم أوزان الأفعال خاصَّةً : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٤ ، المقتضب ٣/ ٣٨٤ ، ماينصرف ومالاينصرف للزجاج ص ٢٥ .

مايُوْزَنُ بها ، أَوْ لا ، فإن وُضِعَتْ لِجنْسِ مايُوْزَنُ بها ـ سَوَاءٌ كانت للأَسْمَاءِ خَاصَّةً أو للقبيلين ـ كان حُكْمُها حُكْمَ نَفْسِها ، فإن كان فيها ما يَمْنَع الصَّرْفَ مُنِعَتْ ، وإن لم تُسْتَعْمَلْ لِجِنْسِ [1] ما يُوْزَنُ بها فلا يَخْلُو ؛ إمَّا أن تُوْضَعَ في الكلام كِنايةً عن موزوناتِها ، أوْ لا ، فإن وَقَعَتْ كِنَايةً عن موزوناتِها كانَ لها حُكْمُ موزوناتِها لا حُكْمُ نفسِها على قول الأكثر [2] ، وإنْ لَمْ تَكُنْ كذلك وكان مَوْزوناتُها مذكورةً مَعَها كقولك: « وزن قائمةٍ فاعِلَةٌ » فلِلنَّحْوِيِّيْنَ فيه مذهبان [3] : منهم مَنْ يُجْرِيْهِ مجرى الأوَّل فَيَجْعَل له حكمَ نَفْسِهِ ، ومنهم من يَجْعَلُه في حكمِ الثاني .

فتقولُ على المذهب الأوَّل : « وَزْنُ قائمةَ فاعِلَةٌ » غيرَ مُنْصَرِفٍ ؛ لأنَّ فيه العلميةَ والتأنيث ، وهو مذهب سيبويه [4] .

وتقول على المذهب الثاني : « وَزْنُ قائمةٍ فاعِلَةٌ » مُنَوَّناً مَصْرُوْفاً ؛ لأنَّ مَوْزُوْنَه مصروفٌ [5] ، وقولُ الشيخ مَبْنِيٌّ على مذهب سيبويه [6] ، فاعرفه .

ورأيت في نُسْخَةِ الطَّباخي : قال أبو العبَّاس [7] : وتقولُ : « كلُّ فَعْلاَنٍ له فَعْلى »

(١) في (ع) : بجنس . . .

(٢) ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج ، وخالف فيه المازني ، فهو يَرَى أنَّ ماكان كنايةً عن موزونِه فإنَّ له حكمَ لفظِ الكنايةِ نَفْسِها لا حكم الموزونِ فعلى ذلك يقال على مذهب الخليل وأتباعه : «هذا رَجُلٌ أَفْعَلُ» ـ بمنعِ الصرف في « أَفْعَل» ـ وأما عند المازني فيقال : « هذا رَجُلٌ أفعَلٌ » ـ بصرف «أفعل» ـ .

وانظر في المسألة : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، المقتضب ٣/ ٣٨٤ ، ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص ٢٤ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٥٣ .

(٣) انظر هذين المذهبين في : شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٥٢ ، الإقليد ق (١٥ ب) ، المقاليد للنسفي ق (٣٤ ب) ، التاج المكلل ق (٢١ أ) .

(٤) ليس في كتاب سيبويه مايَدُلُّ على ذلك صريحًا .

(٥) لم أجد نسبةً لهذا الرأي في المصادر التي بين يدي .

(٦) وذلك حيث مثل بقوله : « وزن طَلْحَةَ وإِصْبَع فَعْلَةُ وإِفْعَلُ » .

(٧) المراد به أبو العباس المبرد ، وقوله هذا في : المقتضب ٣/ ٣٨٤ .

مصروفاً ؛ لأنَّه ليسَ بشيءٍ معروف له « فَعْلى » / والقولُ فيه القولُ في الأوَّل ، ٢٧/
وتقول : « فَعْلاَنُ إذا كانَتْ له [١] فَعْلَى » فلا يُصْرَفُ « فَعْلاَنُ » لأنَّه معرفة .

وقال [٢] : « كلُّ أفعل » مُنَوَّناً مَصْرُوْفاً ؛ لأنَّه لَيْسَ وَصْفاً ، إنما هو مِثَالٌ يُمَثَّلُ به ، وإذا قُلْتَ : « أفْعَلُ إذا كان نَعْتاً لم ينصرِف » لم يُصْرَفْ « أفْعَلُ » ؛ لأنَّه معرفةٌ ، كأنَّك قُلْتَ : هذا البناء إذا كان نَعْتاً . . .

(١) « له » ساقطةٌ من (ج) .

(٢) أي : قال المبرد ، وقوله في : المقتضب ٣/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

«فَصْلٌ: [العَلَمُ بِالغَلَبَةِ]

وقد يَغلِبُ بعضُ الأسماءِ الشائعةِ على أَحَدِ المُسَمَّين به، فيصيرُ عَلَمًا له بالغَلَبَةِ، وذلك نحو: «ابن عُمَر» و«ابنُ عَبَّاس» و«ابنُ مَسْعُوْد»، غلبت على العبادلةِ دونَ مَنْ عداهم من أبناءِ آبائهم، وكذلك «ابنُ الزُّبَيْر» غَلَبَ على «عبد الله» دونَ غيرِه من أبناءِ الزبير، و«ابن الصَّعِقِ» و«ابن كِرَاع» و«ابن رَأْلَان» غالبةٌ على «يزيد» و«سُويد» و«جابر» بحيث لا يذهب الوهمُ إلى أحدٍ من إخوتهم....»

قال ـ رضي الله عنه ـ[2]: قد يغلب الشيء على غيره كـ «عجوز» من «عَجِزَ» ثم غَلَبَ على امرأةٍ كبيرةٍ، وكـ «دَابَّة» غَلَبَتْ على الفرس، ذكره الطَّبَّاخِي.

حم: العبادلة إِمَّا هو جَمْعُ «عبد الله» كما قيل ـ في جمع «امرأة» ـ: «نِسَاء»[3]، أُخِذَ بعض الحروف من الأوَّل، والبعض من الثاني على طريقةِ «عَبْقَسِي» و«عَبْشَمِي»[4]، ويكون اسمَ جمعٍ غَيْرَ[5] مَبْنِيٍّ على واحِدِه[6]، ويجوزُ أَنْ يكونَ جَمْعَ

(١) المفصَّل ص١١.

(٢) هذا المنسوب إلى الزمخشري نقلاً عن الطَّبَّاخي ليس في حاشية المفصل التي بين يديَّ.

(٣) أي: أنه لا مفردَ له من لفظه، ومالا مفرد له من لفظه يُسَمَّى اسمَ جمع، نحو: قوم، ورهط، ونساء، ونَفَر، يُنْظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٦٠، الارتشاف ١/ ١٩٢، ٢١٩.

(٤) أَخْذُ بعض الحروف من الأول، والبعض من الثاني يُسَمَّى عند اللغويين النحت، مثل «عَبْقَسِي» في «عبد القيس»، و«عَبْشَمِي» في «عبد شَمْس» ـ في حال النَّسَبِ إليهما ـ كما مَثَّل المؤلف هنا، ومن ذلك: «البَسْمَلَة» في «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ»، والمراد هنا: أنَّ «العبادلة» منحوتة من «عَبيد الله»، ينظر: المقاييس لابن فارس ١/ ٣٢٨، ٣٢٩، الصاحبي ص٤٦١، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠، البلغة في أصول اللغة للقنوجي ص٢٢٢.

(٥) «غير» ساقطة من (ع)، وفيها: مبنياً...

(٦) الكلام من بعد قوله «على واحده» حتى قوله: «وزاد فيها الحِجْر» قد جاء مضطربًا في (ع)، وما أثبته هنا من (ج).

«عَبْدَل»، كما يقال في «زيد»: «زَيْدَل»، واللام زائدةٌ، تخ[1].

حم: العبادلة عند الشيخ ـ وهو رأي الفقهاء ـ[2] هؤلاء الثلاثة، وليس منهم ابن الزُّبَيْر[3]، ولذلك أفرده عنهم.

وفي المغرب[4]: والمُحَدِّثونَ على أن الثلاثةَ «ابنُ عُمَرَ» و«ابنُ عباس» و«ابنُ عَمْرو ابن العاص»[5]، ورابعهم «ابن الزبير»، ولم يُذكر فيهم «ابن مسعود»؛ لأنه من كبار الصحابة وهؤلاء من شبَّانِهِم، فاعرفْهُ.

ورأيت في بعض التواريخ الثقة: كان لعُمَرَ تسعةُ أبناءٍ[6] منهم: زَيْدٌ، وعبدالرحمن[7]، وأبو شَحْمَة[8] ـ وهو الذي ضَرَبَهُ الحَدَّ بِشُرْبِهِ الخمرَ، فقيل: مات في الضرب، وقيل: عاش بعد ذلك، وهو الأصحُّ ـ، وعبد الله[9] ـ وهو أكبرُ أولادِه،

(١) التخمير ١/ ١٨٦، وينظر الكلام عن الوجهين في «العبادلة» أيضًا في: حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٦ب)، غاية المُحَصَّل للزملكاني ق (٦ب)، عرائس المحصل ق(١٣أ)، الإقليد ق (١٦أ)، المقاليد للنسفي ق (٣٥ب).

(٢) نقل المطرزي في المغرب ٢/ ٣٨، قول بعض الفقهاء: مذهبنا مرويٌّ عن العبادلة الثلاثة: ابن مسعود، وابن عباس، وابن عُمَر.

(٣) سوف يترجم له المؤلف قريبًا ـ إن شاء الله ـ.

(٤) المغرب في ترتيب المعْرب ٢/ ٣٩.

(٥) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، صحابي جليل؛ أسلم قبل أبيه، كان حافظًا للحديث عالمًا بالقرآن، تَلَقَّى عليه جمعٌ من التابعين، تُوُفِّيَ سنة (٦٥)هـ بمصر، ترجمته في: أسد الغابة ٣/ ٣٤٩، سير أعلام النبلاء ٣/ ٧٩، الشذرات ١/ ٧٣.

(٦) انظر: الحديث عن أبناء عمر بن الخطاب في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٢٦٥، الكامل لابن الأثير ٣/ ٢٨، ٢٩، صفة الصفوة ١/ ٢٧٥.

(٧) كان لعمر ابنان اسم كلٍّ منهما زيدٌ، وثلاثة أبناء اسم كلٍّ واحد منهم «عبد الرحمن» وينظر في ذلك: المصادر السابقة.

(٨) ينظر: في الحديث عن أبي شحمة بن عمر بن الخطاب: المعارف لابن قتيبة ص١٨٨.

(٩) انظر: ترجمة عبد الله بن عُمر في: تاريخ بغداد ١/ ١٧١، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٠٣، الإصابة ٢/ ٣٣٨.

أسلم مَعَ أبيه بِمَكَّةَ وهو صَبِيٌّ، وهاجَرَ معه وهو ابن ثنتي عشرة سنة ـ.

ومن أبناء العباس: الفَضْل[1]، وقُثَم[2]، ومَعْبَد[3]، وعَبْدُ اللّه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين بمكَّة.

وأمَّا ابن مسعود فمن إخوته: عُتْبَة[4]، وقد[5] كان قديم الإسلام إلا أنه لم يَرْوِ عن النبيِّ ـ عليه السلام ـ.

وأما الزبير بن العوَّام فمن أبنائه: عاصم[6]، وعروة[7]، ومُصْعَب[8]، وكان عبد الله أكبرَهم سِنّاً وأَفْضَلَهُمْ وأزْهَدَهُم، وهو أوَّلُ مولودٍ وُلِدَ بالمدينة من المهاجرين بعد

(١) هو أبو عبدِ الله الفضلُ بن العباس، أكبر أبناء العباس، غزا مع النبي ﷺ وروى عنه، تُوُفِّيَ في خلافة أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، ترجمته في: أسد الغابة ٤/ ٣٦٦، الإصابة ٣/ ٢٠٣.

(٢) هو قُثم بن العباس، أمُّه أم الفضل لبابة بنت الحارث، كان شبيها بالرسول ﷺ وَلَّاه علي بن أبي طالب مكةَ، ثم استعمله على المدينة، تُوُفِّيَ شهيداً زَمَنَ معاوية، ولم يولَدْ له، ترجمته في: الاستيعاب ٣/ ٣٦٢ - ٢٦٦، أسد الغابة ٤/ ٣٩٢، الإصابة ٣/ ٢١٨.

(٣) هو أبو العباس مَعْبَد بن العباس، وُلِدَ على عهد رسول الله ﷺ أمُّه أم الفضل، قُتِلَ غازيًا بأفريقية سنة (٣٥)هـ، ترجمته في: الاستيعاب ٣/ ٤٣٦، أسد الغابة ٥/ ٢٢٠.

(٤) كنيته أبو عبد الله، وكان فَقِيْهًا عالماً، هاجر مع أخيه عبد الله إلى الحبشة الهجرة الثانية، وقَدِمَ المدينة وشَهِدَ أُحُدًا وما بعدَها، مات في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وقيل سَنَةَ (٤٤)لم يَرْوِ عن النبي ﷺ ـ، ترجمته في: المعارف ص٢٥٠، أسد الغابة ٣/ ٥٦٩، سير أعلام النبلاء ١/ ٥٠٠.

(٥) «قد» ليست في (ج).

(٦) في المعارف لابن قتيبة ص٢٢٢: أنَّ عاصِمَ بن الزَّبير مات وهو غلام، ولا عَقِبَ لَهُ.

(٧) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، عالم المدينة، وأحد فُقَهَائِها السبعة، كان وَرِعًا تَقِيًّا فاضلاً، حَدَّثَ عن جمعٍ من الصحابة، وحدَّثَ عنه جمعٌ من التابعين، تُوُفِّيَ سنة (٩٤هـ) بالمدينة، تنظَر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ١٧٨، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢١، شذرات الذهب ١/ ١٠٣.

(٨) هو: أبو عيسى، ويُكْنَى أبا عبد الله أيضًا، مصعب بن الزبير بن العوام، كان شُجَاعًا سَخِيّاً حارب المختارَ وقَتَلَهُ، وحاربه عبد الملك بن مروان، تَوَلَّى إِمْرَةَ العراقين، قُتل سنة (٧٢)هـ قرب بغداد، تنظَر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٥، فوات الوفيات ٤/ ١٤٣، العبر للذهبي ١/ ٥٩.

الهجرة، وكان من الخُلَفَاء، كانت خلافته ثلاث عشرة سنة، وهو ممن جَدَّدَ بناء الكعبة وزاد فيها الحِجْر.

وأما «الصَّعق»[1] فذكروا[2] أنَّه كان يُطْعِم القومَ بتُهَامَةَ فَهَبَّتْ رِيْحٌ سَفَتْ في جِفَانِه الترابَ فشَتَمَهَا، فَرُمِيَ بصاعقةٍ فأهلكته، والصاعقة: نارٌ تسقط من السماء في رعدٍ شديد، و«الصَّعق» من باب «فَعَلتُه فَفَعِلَ» ـ بالكسر ـ يقال: صَعَقَتْهُم السماء إذا أَلْقَتْ عليهم الصاعقةَ فَصَعِقُوا، أي[3]: ماتوا،قال بعض بني كلابٍ يرثيه:

وإنَّ خُوَيْلِدًا أبْكِي عليه ... قتيلَ الريح في البَلَد التهامي[4]

وهو وإن كان قتيل الصاعقة، لكنْ كان هلاكُه بسَبَب الريح وشَتْمِها، وابنُ الصعِق[5] كان أشهرَ أوْلاده، وأكثرَهم مالاً، وأغزرَهم شِعْرًا، وأشجاهم للعدو،

(١) الصَّعِق هو: خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب من بني عامر بن صعصعة، وقيل: الملقب بالصَّعِق ابنُه عمرو بن خويلد، ينظر ذلك في: نقائض جرير والفرزدق ١/ ٣٨٧، ٢/ ٧٦١، الاشتقاق لابن دريد ص٢٩٧، المرصَّع لابن الأثير ص١٨٠.

(٢) انظر هذا الخبر في: النقائض ٢/ ٧٥٩، حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٦ب)، المرصَّع ص١٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠.

(٣) «أي: ماتوا» ساقطة من (ع).

(٤) البيت من الوافر، ولم يُصَرَّح بقائله في المصادر التي ورد فيها.

وجاءت رواية البيت: «فابكوا» بدل «أبْكي» في: النقائض ٢/ ٧٥٩، ووردت روايته في الإقليد ق(١٦ب) والمقاليد ق (٣٥ب) كما أورده المؤلف هنا، أما في سائر المصادر الأخرى فقد جاءت الرواية «فابكي عليه»،وينظَر البيت في: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٩٤، حاشية المفصل للزمخشري ق (٦ب)، المُرَصَّع ص١٨٠، التخمير ١/ ١٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤١، التاج المكلل ق (٢١ب).

(٥) ابن الصعق هو: يزيد بن عَمْرو بن خويلد بن نُفَيْل بن عمرو بن كلاب، اشتهر من بين أولاد جدِّه خويلد بـ«ابن الصَّعِق»، وقد ذكر المؤلف طَرَفًا من أخباره، وانظر في ذلك: المؤتلف والمختلف ص٢٦٢، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤١، الخزانة ١/ ٤٣٠.

وأسرَعَهم إلى الوقائع، وقد[1] كان أَسَرَ وَبْرَةَ الكلبيَّ[2] أخا النعمان بن المنذر لأمِّه، فأَرْسَلَ النعمانُ أَنْ يُطْلِقَهُ فأبى حتى يُحَكِّم، فَحَكَّمَهُ[3] فاحتكم من الخيل والإبل والشاء والسيوف والرماح والقسي والدروع مائةً مائةً، فَفَعَلَ فخَلَّى سبيلَهُ[4]، ومن شِعْرِه:

فما كان مالي من تُرَاثٍ وَرِثْتُهُ[5] ولا صَدُقاتٍ من نِسَاءٍ ولا سَرَق
ولكن عِنَاقُ الدارعين وطَعْنُهم وقَوْدِي بأرسانِ المسومةِ العُتُق[6]

وأما[7] «كُراع»[8] فهو اسم أمِّه، وهو جابر بن رألان السِّنْبِسيُّ[9] من شعراء

(١) «قد» ليست في (ع).

(٢) هو: وَبَرَة بن رومانس الكلبي. ينظر: جمهرة النسب ص٣٢١، الكامل في التاريخ ١/ ٣٩١.

(٣) «فحكمه» ساقطة من (ع).

(٤) انظر خبر ابن الصعق مع وبرة الكلبي في: حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٦ب و٧أ)، الكامل لابن الأثير ١/ ٣٩١، ٣٩٢، المقاليد ق (٣٥ب)، عرائس المُحَصَّل ق(١٣).

(٥) في (ع): «دريته» بدل «ورثته» وهو تحريف.

(٦) البيتان من الطويل، وهما ليزيد بن عمرو بن الصعق ـ كما أشار المؤلف ـ.

والمراد بالسَّرَق: السَّرِقَة، جاء في اللسان (سرق): السَّرَق مصدر فِعْل السارق، والعُتُق: جمع «عتيقة»، وهي: البَكْرة النجيبة الكريمة، وانظر هذين البيتين منسوبَيْن إلى يزيد بن عمرو بن الصَّعِق في: حاشية المفَصَّل للزمخشري ق (٧أ)، المقاليد للنَّسَفي ق(٣٥ب).

(٧) في هذه الفقرة وقع اضطرابٌ من المؤلف، فقد خلط بين ابن كراع، وابن رألان، بحيث أوهم كَلامُه أنهما لشخصٍ واحد، والمؤلِّف في اضطرابه هذا متابعٌ لصدر الأفاضل الخوارزمي في التخمير ١/ ١٨٧، حيث خَلَطَ بينهما بنحو عبارة المؤلف، والحق أن ابن كراع غير ابن رَأْلان كما يدل عليه كلام الزمخشري في المفصل، وكلام شُرَّاح المفصَّل.

(٨) ابن كراع هو: سُويد بن عُمَيْر العِكْلي، أحد بني الحارث بن عوف، كان شاعراً فارسًا مقدَّمًا، عاش في الجاهلية والإسلام، وأدرك عصر بني أمية، عَدَّه ابن سَلَّام في الطبقة التاسعة، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٧١، ١٧٦، الشعر والشعراء ص٤٠٣، الأغاني ١٢/ ٣٩٥، المرصَّع لابن الأثير ص٢٣٨، تحفة الأبيه فيمن نُسِبَ إلى غير أبيه ١/ ١١٨.

(٩) جابر بن رَأْلانَ السِّنْبِسي، شاعرٌ جاهلي من طيء، و«سِنْبِس» من فروع طيء، وأصل «سِنْبِس» من =

الحماسة، والكُراع ـ في الأجناس ـ الحَرَّة[1]، قيل: سَمَّوا الحُرَّة باسم[2] الحَرَّة، ولو كان اسمَ أبيه لوجب أن يكونَ غيرَ منصرف أيضًا[3]، لأن كُراعًا مؤنثٌ في الأجناس، وزائدٌ على ثلاثة أحرف، والرابع عندهم بمنزلة تاء التأنيث، فلما نقل إلى العلم وَجَبَ منع صرفه[4]، فاعرفه.

تخ[5]: الأعلام على ضَرْبَيْن: قصديَّةٌ وهي: ما إذا سَمَّيْتَ ولَدَكَ بـ«زيد»، أو «عَمْرو»، واتفاقية وهي: ما صار عَلَمًا بطريق الغَلَبة كـ«العبادلة» أُكْثِرَ ذكرهم بهذه الأوصاف حتى صارت أعلامًا.

قلتُ: ولَعَلَّ سببَ إكثارهم ملازَمَتُهم خدمة[6] النبي ـ ﷺ[7] ـ مواظبين في صحبته على تَعَلُّمِ الفِقْه والحديث والأدب[8] دونَ إخوتِهم[9]، فكان ذِكْرُهُم بين الصحابة أكثر، فَشُهْرَتُهُمْ ميامن[10] الخدمة النبويَّة بينَ المسلمين، فصار غيرُهم من إِخْوَتِهِم كأنْ لم يكونوا ولم يُوْلَدُوْا لآبائهم، ومِنَ المنظوم في سلك هذا القبيل قولُنا:

=الهُزال واليُبس، و«رَأْلان» يرد بوجهين: مهموزًا وغيرَ مهموز، وانظر ذلك في: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص٦٦، ٦٧، الاشتقاق ص٣٩٠.

(١) الحَرَّة: أرضٌ ذات حجارة سُود، كما في الصحاح (حرر).

(٢) «باسم الحَرَّة» ساقطة من (ع).

(٣) في (ع): «أيها» بدل «أيضًا»، وهو تحريف.

(٤) انظر: الحديث عن «كراع»، وعدم صرفه مذكرًا ومؤنثًا في: حاشية المفصل للزمخشري ق (٦ب)، الإقليد ق (١٦أ)، المقاليد ق (٣٥ب، ٣٦أ)، عرائس المُحَصَّل ق (١٣ ب).

(٥) التخمير ١/ ١٨٥، ١٨٦.

(٦) في (ع): خدمتهم....

(٧) في (ج): عليه السلام...

(٨) المراد بالأدب هنا: السلوك الحسن من سيرته ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

(٩) في (ع): إخوانهم....

(١٠) ميامن الشيء: بركاته، ينظر: المُغرب ٢/ ٣٩٩، اللسان «يمن».

«جارُ الله» في شيخِنا صاحبِ الكتاب كالعَلَم/ الغالب عليه من بين مَنْ أصاب زُلْفَى ٢٧/ب
الجوار من السلف الصالح من لدن الصدر الأول إلى يومِنا هذا، ولَعَلَّ ذاك من ميامِن تفسيره الشافي[١].

شح[٢]: العَلَم القَصْدِيُّ هو الكثير الشائع دونَ الاتفاقي؛ فلذلك قال في الكتاب: «وقد يَغْلِبُ...» فأتى بحرف التقليل، وإنما ذكره[٣] لئَلاَّ يُتَوَهَّم أنه لا يكون عَلَمًا إلا بوضع واضِعٍ مخصوص.

وقوله: «الأسماء الشائعة» يريد الأسماء التي يصلح أن تُوْضَعَ على آحادٍ مُتَعَدِّدَةٍ باعتبار معانيها، ولا يعني أنها تكونُ نكراتٍ؛ لأنَّ الأسماءَ المضافةَ إلى المعارفِ مشروطٌ في استعمالِها أنْ يكونَ المعهودُ بين المتكلمِ والمخَاطَبِ باعتبارِ تلك النِّسْبَة، كما يُشْتَرَطُ في المعرَّفِ باللامِ أن يكونَ كذلك، فَيَصِيْرُ كُلٌّ واحد من جُزْأَيْهِ[٤] كآحاد حروف «جَعْفَر»، وقول النحويين[٥] في مثل «غلام زيدٍ»: إنه بمعنى: غلامٌ لزيد، كلام غير مستقيم على ظاهره، فإنَّ «غلام زيد» معرفةٌ باتفاق، و«غلامٌ لزيد» نكرةٌ باتفاق، ولا يَسْتَقِيْمُ أَنْ يكونَ اللفظانِ بمعنىً وأحَدُهما معرفة والآخر نكرة، وإنما قصدوا أن يُبَيِّنُوا أنَّ عامِلَ الخفض في المضاف إليه[٦] راجعٌ إلى ذلك، والفرق بينهما في المعنى: أن «غُلَامٌ لزيد» معناه[٧]: واحدٌ من غلمانه المنسوبين[٨] إليه، واللفظ

(١) في (ع): من بركات تفسيره...، وليس فيها: «الشافي».

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٩٨، ٩٩، والنقل منه إلى آخر الكلام على هذا الفصل.

(٣) أي: ذكر العلم الاتفاقي.

(٤) في (ع): جزئه...، سقطت الياء.

(٥) انظر قول النحويين في مجيء الإضافة بمعنى اللام في: المقتضب ٤/ ١٤٣، الأصول لابن السراج ١/ ٣٨٩ و٢/ ٥ ، الموجز لابن السرَّاج ص٦٠، الخصائص ٣/ ٢٦، أمالي ابن الشجري ٣/ ٩٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢١، ٢٢٣.

(٦) «إليه» ساقطة من (ع).

(٧) «معناه» ساقطة من (ع).

(٨) في (ج): منسوبين....

صالحٌ لواحد لا بعينه، وإذا قُلْتَ: «غُلَامُ زيدٍ» فإنما تعنى به واحداً مخصوصًا بينك وبينَ مُخَاطَبِكَ كالمعهودِ في: «الرجل» و«الغُلام»، فاعرفه[1].

(١) جاء بعد ذلك في (ج): «عق حم: من أبناء عباس: الفضل وقُثَم، ومن أبناء الزبير: عروة، والله الموفق»، ولعلَّ ذلك زيادة من الناسخ لتقدُّم ذلك المنقول عن حاشية المؤلف على المفصل في ص٤٢٧، في كلا النسختين.

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

«فَصْلٌ: [دخولُ لامِ التعريفِ على الأَعْلَامِ]

وبعضُ الأعلامِ يَدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازِمٌ وغيرُ لازِم، فاللازم في نحو «النجم» للثريا و«الصَّعِق» [وغير ذلك][2] مما غَلَبَ من الشائعة، ألا تَرَى أنهما هكذا مُعَرَّفَيْنِ باللام اسمان لكل نجمٍ عَهِدَهُ المخاطِب والمخاطَب، ولِكُلِّ معهودٍ ممن أُصِيْبَ بالصاعقة، ثم غَلَبَ «النجم» على الثُّرَيَّا و«الصَّعِق» على خويلد بن نُفَيل بن عَمْرو بن كلاب، واللام فيهما والإضافة في «ابن رَأْلَان»[3] مثلان في أنهما لا يُنْزَعَان، وكذلك «الدَّبَرَان» و«العَيُّوق» و«السِّمَاك» و«الثُّريَّا»؛ لأنها غَلَبَتْ على الكواكبِ المخصوصةِ من بين ما يُوْصَفُ بالدَّبُورِ والعَوَقِ والسُّمُوك والثروة، ومالَمْ يُعْرَفْ باشتقاقٍ من هذا النوع فَمُلْحَقٌ بما عُرِفَ، وغيرُ اللَّازِمِ في نحو «الحارث» و«العَبَّاس» و«المُظَفَّر» و«الفَضْل» و«العلاء»، وما كان صفةً في أصله أو مَصْدَرًا».

قلتُ: داخلني بعض الإخوة ممن كان يَسْمَعُ عَلَيَّ هذا الكتاب بأنَّ عبارةَ الشيخِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ هنا يُوهِمُ ظاهِرُها أنَّ الاسمَ يكون عَلَمًا قبلَ دخول اللام عليه في النوعين، وليس الأمْرُ كذلك في النوع الأول[4] ـ كما ترى ـ، فإنَّه لم يَكُنْ عَلَمًا قبل دخول اللام، وإنما صار عَلَمًا مَعَ اللام، فأَجَبْتُ من عندي: إنَّ هذا الكلامَ كالوارد على تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ باسمِ ما يؤول إليه نحو: ﴿... أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[5] و[6] «مَنْ قَتَلَ قَتِيْلاً

(١) المفصَّل ص١١، ١٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ع) واستدركته من المفصَّل.

(٣) في المفصل: ابن رألان وابن كراع...

(٤) يريد بالنوع الأول: اللازم.

(٥) سورة يوسف من الآية (٣٦)

(٦) الواو ليست في (ع).

فَلَهُ سَلَبُهُ. . . »[1] وأمثالهما، ثم طالعتُ من الكُتُبِ بعدَ أيام فعثرتُ على هذا الجواب بعينه في العَقارِب، فَسَكَنْتُ إليه، ثُمَّ تَأَمَّلْتُ فاعترضني خَلَلٌ فيه؛ وذلك لأنه يَلْزَمُ منه إرادة الحقيقة والمجاز مَعًا من كَلِمَةٍ؛ وهي ـ على ماقالوا ـ ممتنعةٌ، وذلك لأنَّ قولَه: «تَدْخُلُه. . . » يتناول النوعين[2] معًا تناولاً واحدًا، فَحَمْلُه على أَحَدِهما غير مستقيم، وحَمْلُه عَلَيْهِما جِدٌّ سقيم، إلى أنْ رأيتُ في بعض الحواشي المجموعةِ لهذا الكتاب أَنَّ قوله: «يَدْخُلُه» يُحْمَلُ على معنى: يُوْجَدُ فيه، على تأويلِ ذكرِ الملزوم وإرادة لازمه، والله الموفق[3].

وأقولُ: مما يَتَعَلَّقُ بهذا الباب «البصرة» و«الكوفة» مُعَرَّفَيْنِ[4] باللام، وإنما اسْتُعْمِلَا كذلك لأنهما منقولان من «البَصْرَة» وهي: الحجارة البِيْض، و«الكوفة» وهي: الرَّمْلَة الحمراء، ذَكَرَهُما في «ديوان الأدب»[5]، فكان حُكْمُهُمَا حكمَ «النَّجْم» و«العَيُّوق» في وقوعهما[6] عَلَمَيْنِ مع اللام، والله المعين[7].

تخ[8]: اعْلَمْ أنَّ هذا الفصلَ من حَيَّاتِ هذا الكتاب وعقارِبه، وشَيْخُنا ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ قد كَسَّرَ هذا الكتاب على نَهْج كتاب الله تعالى، فمنه ظاهِرٌ لا يَشْتَبِه كالمُحْكَم، ومنه مُشْتَبِهٌ لا يعرفُ تأويلَه إلا هو، ومنه ما هو بَيْنَ بَيْن، يُعْرَفُ بنوع استدلال[9]،

(١) تقدم تخريج الحديث ص (٢٦٠)

(٢) يعني بالنوعين اللازم وغير اللازم.

(٣) في (ع): المفق. . .، سَقَطَتْ الواو سَهْوًا من الناسخ.

(٤) في (ج): معرفتين. . .

(٥) ينظر: ديوان الأدب للفارابي ١/ ١٣٧، ٣/ ٣٢٠.

(٦) في (ع): موقوعهما. . . وهو تحريف.

(٧) «والله المعين» ليست في (ج).

(٨) التخمير ١/ ١٨٨ - ١٩٠.

(٩) هذا الكلام ظاهر الغُلُوّ، ولا يَخْفَى ما فيه من تشبيه لكلامِ البَشَر بكلامِ اللَّه سُبْحَانَه، وقد جاء في سنن الترمذي حديث رقم (٢٩٢٦) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ «أن النبيَّ ﷺ قال: «فَضْل القرآنِ على =

والأعلام متى غَلَبَتْ باللام فلابُدَّ منْ أن تكونَ مسبوقةً بالجنسيَّةِ عَمَلاً باللام، فَبَعْدَ ذلك جِنْسِيَّة ذلك الاسم لا تخلو إمَّا أَنْ تكونَ بالنَّظَر إلى الدليل والأَمَارة، أو بالنظر إلى استعمالِ العَرَب، أما بالنظر إلى الدليل والأمارة فكـ «الدَّبَرَان» و«العَيُّوق» و«السِّمَاك» و«الثُّرَيَّا»، فإنَّ هذه الأسماء وإن لَمْ تَكُنْ أَجْنَاسًا بالنَّظَرِ إلى استعمال العَرَب، لكنَّها بالنظرِ إلى الدليلِ أَجْنَاسٌ، بَيَانُه: أَنَّ هذه الأسماء أوزانٌ مخصوصةٌ، وحروفٌ مخصوصةٌ، ومعنى كلِّ واحد منهما معلومٌ، وهو بذينِكَ المعنيين جِنسٌ، أما «الدَّبَرَان» فهو «فَعَلَان» ـ بالتحريك ـ وهو يكون بمعنى الفاعل كالعَدَوان بمعنى العَادي[1]، والغَذَوان بمعنى الغاذي، وهو السائل[2]، فيكون «الدَّبَرَان» من «الدبور»؛ وسُمِّيَ بذلك لأنَّه يَدْبَر الثريَّا[3]، وأما «العَيُّوق» فهو «فَيْعُوْل» بمعنى «فاعل» أي: مانِعٌ، ومنه: يومٌ صَيْهُود: شديدُ الحَرِّ، من «صَهَدَتْهُ الشَّمْسُ»: أحرقتْ دِمَاغَه[4]، و«القَيُّوم» بمعنى «القائم»، وسُمِّيَ بذلك[5] لأنَّ مِنْ تَكَاذِيْبِهِم: أنَّ الدَّبَرَان خَطَب الثُّرَيَّا والعَيُّوْقُ حائلٌ بينهما فَمَنَعَه[6]، وقيل ـ في زعماتهم ـ: إنَّ القَمَرَ رَامَ المَسِيْرَ إلى عَيُّوْق فعاقه عن ذلك[7]، وأما «السِّمَاك» فهو «فِعَال» بمعنى «فاعل» كقولك: رَجُلٌ

١/٢٨ /

= سائر الكلام كفضل الله على خلقه». على أن المؤلفَ هنا ناقلٌ لهذا الكلام.

(١) في اللسان (عدا): «... وذئبٌ عَدَوَان: عادٍ...»

(٢) في التخمير بعد هذه الكلمة: «... من السَّيَلانِ لا من السُّؤَال...»، وينظر الغاذي بمعنى السائل في اللسان (غذا).

(٣) وعلى هذا يكون الدَّبَرَان بمعنى الدابر، كما في: حاشية المفصل للزمخشري ق (٧أ)، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢.

(٤) ويقال أيضًا: صَخَدَته الشمس، والمعنى واحد، ينظَر في ذلك: الإبدال لابن السكيت ص١٢٨، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ص٥٣، اللسان (صهد).

(٥) أي: سُمِّيَ العيوق بذلك.

(٦) انظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢، اللسان (عوق).

(٧) ينظر ذلك في: حاشية المفصل للزمخشري ق (٧أ)، غاية المحصَّل ق(٧أ)، الموصَّل للسغناقي ق(٢٤ب).

نقابٌ لمن يُنَقِّبُ عن غوامضِ العُلُوم، أي: يَبْحَثُ عَنْها[1]، و«شِنَاق» من صفة الأَسَد الذي يَشْنُقُ الصيدَ، أَيْ: يعلقه من أنيابه، قاله الغَوْرِيُّ[2]، فيكون «السِّمَاك» بمعنى الفاعل من السُّمُوك، سُمِّي بذلك لسُمُوِّه.

وفي الفائق[3]: «إذا طَلَعَ السِّماك ذهب العِكاك[4]، وقَلَّ على الماء اللِّكاك»[5] العكاك[6]: الحَرُّ، واللِّكاك: ازدحام الماء، يقال: الْتَكَّ القومُ، أَيْ: ازدحموا.

وأما «الثُّرَيَّا» فهو تحقير «ثَرْوَى» مُؤَنَّثَة «ثَرْوَان»، وهو: ذو الثروة، فتكون «الثُّرَيَّا» ذات الثروة المَحقَّرَة، أمَّا ثروتها فلأنها ستة أَنْجُم[7]. ظاهرةٌ في خَلَلِها نجومٌ مُكْتَنِزَةٌ خَفِيَّة، وأما تحقير ثروتها فظاهر، وهي أيضًا تُسَمَّى قِلاصَ النجم؛ لأنَّ في زَعَماتِهم أنَّ الدَّبَرَان خَطَبَ الثُّرَيَّا، فَسَاقَ إليها هذه الكواكب، فَسُمِّيَتْ قِلَاصَ النجم وسُمِّي حادِيًا أيضًا[8]، فَعُلِمَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأسماء جِنْسٌ في الأصل بِالنَّظَرِ

(١) ينظر في ذلك: الصحاح واللسان (نَقب).

(٢) هو أبو سعيد محمد بن جعفر بن محمد الغَوْرِي ـ نسبةً إلى الغَوْر قرب غزنة ـ، من أئمة اللغة، له كتاب في اللغة اسمه: الجامع الكبير، نقل عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان في مواطن متعدِّدة، ينظَر في ذلك: معجم الأدباء ١٨/ ١٠٤، إنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٨٩، معجم البلدان لياقوت الحموي ١/ ١١٤، ٣/ ٤٠٣، ٤/ ٥٨، ٣٧٤.

(٣) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣/ ٢٥٣.

(٤) في (ع): الفكاك. . . ، وهو تحريف.

(٥) هذه العبارة من أسجاع العَرَب، وهي في: الأنواء لابن قتيبة ص٦٥، المخصص ٩/ ١٦، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢/ ١٨٢، حدائق الأدب لابن شاهمردان ١/ ٢٠٩.

(٦) في (ع): الفكاك. . . وهو تحريف.

(٧) في (ع): الجُم. . . ، وهو تحريف.

(٨) وفي ذلك يقول الشاعر:

أما ابنُ طَوْقٍ فقد أوفى بذمته ... كما وفى بقلاص النجم حاديها =

إلى الدليل والأَمَارَةِ، وهذا معنى قول الشيخ[1]: «لأَنَّهَا غَلَبَتْ على الكواكب المخصوصة من بين ما يُوْصَف بالدبور والعَوَقِ والسُّمُوك والثروة. . . .» فبعدَ ذلك تلك الأمارة لا تخلو إما أَنْ تكونَ معلومةً لنا بطريق التفصيل ـ كما في هذه الأعلام الأربعة ـ، أَوْلا تكونُ، بأَنْ تكونَ مَعْلُوْمَةً بطريقِ الإجْمَالِ، كما في «المُشْتَرِي» و«المرِّيْخ»، فإنَّا وإن كنا نعلم أنَّ «المُشْتَرِي» بمعنى «فاعل» من الشِّرَى، و«المرِّيخ» «فعِّيل» من التمريخ وهو بمعنى الفاعل الكثير الفعل كـ «الفِسِّيق»، فإنه[2] لابُدَّ أنْ يكونَ معنى الاشتراء والتمريخ موجودًا[3] في الكوكبين دَفْعًا للاشتراك أو المجاز، لكنَّا لا نَعْرِفُ بطريقِ التفصيل وجودَ المعنيين فيهما، وهذا معنى قولِ الشيخ[4]: «ومالم يُعْرَفْ باشتقاقٍ من هذا النوع فَمُلْحَقٌ بما عُرِفَ. . .».

وإذا تَأَمَّلْتَ لفظ سيبويه[5] عَقِيْبَ ذِكْرِهِ السِّمَاكَ والثُّرَيَّا والعَيُّوق: «وكلُّ شيءٍ لَزِمَهُ الألفُ واللَّامُ فهو بهذه المنزلة، وإنْ كان عَرَبِيّاً نعرفه ولا نعرفُ الذي اشْتُقَّ منه،[6] فإنَّه يجوز أنَّا جَهلْنَا ما عَلِمَ غيرُنا، أو يكونُ الآخِر لم يصل إليه علم الأول. . .» عَلِمْتَ أنِّي قد أَصبتُ في تعريفِ ساقةِ الكلام المحَزَّ، كما أني طبقتُ في تعريف مقدمته المَفْصِل حيث يقول: جَهِلْنَا اشتقاقَه إذْ لَمْ يَصِلْنَا علْمٌ وَصَلَ إلى غيرِنا من أهلِ عَصْرِنا[7] وممَّنْ هو قبل عصرنا، وهذا نَصٌّ منه على قيامِ معنى الاشتقاقِ

= وينظر في ذلك: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٩٦، حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٧أ)، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢، الإقليد ق(١٦ب).

(١) انظر ما تقدم ص ٤٠٩.

(٢) في (ع): وإنه. . . بالواو بدل الفاء.

(٣) «موجودًا» ليست في (ع).

(٤) انظر ما تقدم ص ٤٠٩.

(٥) لفظ سيبويه الذي نقله المؤلف هنا في الكتاب ٢/ ١٠٢، ١٠٣ مع اختلاف يسير في بعض العبارات.

(٦) من هذا الموضع حتى قوله: «قد أصبت في. . .» ساقطٌ من (ع).

(٧) عبارة: «وممن هو قبل عصرنا» ساقطةٌ من (ع).

هناك، لكنَّا لا نقفُ عليه.

وأمَّا بالنظر إلى استعمال[1] العرب فكـ «النَّجْم» و«الصَّعِق».

وفي المسألة وجهٌ آخر إليه/ ذهب سيبويه[2] وهو: أنَّ «السِّماك» و«الدَّبَرَان» ٢٨/
و«العَيُّوق» إنما تلزمها اللام من قِبَل أنَّه عندهم لشيء بعينه كالصفات الغالبة، وإنما أُزِيلَتْ عن لفظ «السامك» و«الدابر»[3] و«العائق»، كما فُصِلَ بين «العِدْلِ» و«العَدِيْل»، والعِدْل: المتاع، والعديل: المُعادل، وقيل: بناءٌ حَصِينٌ، وامْرَأَةٌ حَصَانٌ، قال سيبويه[4]: «وبِمَنْزِلَةِ هذه النجوم [5] «الأَرْبعاء»و«الثلاثاء»[6]...».

قال ابن السراج[7]: «يعني أنه أريد به الرابع والثالث... فأزيل لفظه كما فعل بالسِّمَاك» ومحصول المعنى: أنَّ المقصودَ بهذه الأعلام هو الفاعل، إلا أنَّ الفِرَارَ إلى «فِعَال» و«فَعَلاَن» و«فَيْعُول» لِدَفْعِ الاشتباه، كـ «العِدْل» للمتاع، و«الحَصِين» للبناء المُحْرَز، و«الحَصَان» للحُرَّةِ المُحْرَزَةِ، وهذا العَدْلُ في هذه الأعْلام كالعَدْل في «عُمَر» و«زُفَر» ونحوِهما، فاعرفه.

تخ[8]: وقوله: «وغَيْرُ اللازم في نحو «الحارث»...» إلى آخره، قال: هذا

(١) في (ج): الاستعمال...، زيدت الألف واللام.

(٢) رأي سيبويه هذا في الكتاب ٢/ ١٠٢ يقول: «وأما الدَّبَرَان، والسِّماك، والعَيُّوق، وهذا النحو، فإنَّما يُلْزَمُ الألفَ واللامَ من قِبَلِ أنَّه عندهم الشيء بعينه».

(٣) في (ع): الدبران...، وهو تحريف.

(٤) في الكتاب ٢/ ١٠٣.

(٥) في (ع): يوم الأربعاء...، وكلمة «يوم» ليست في الكتاب لسيبويه.

(٦) وجه المشابهة بين الأربعاء والثلاثاء وبين الألفاظ المتقدمة: أن الأربعاء والثلاثاء، أُلْزِمَتْ الألفَ واللَّامَ، وهي بمنزلة الرابع والثالث، واختص اللفظان بهذين اليومين، ولا يقال لكل رابع وثالث: أربعاء وثلاثاء، وانظر ذلك في: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢، عرائس المُحَصَّل ق(١٤أ).

(٧) الأصول لابن السراج ١/ ١٥٨.

(٨) التخمير ١/ ١٩١، ١٩٢.

الكلامُ فيه شَعَثٌ أَلَمُّه[1] ثم أُنَبِّهُكَ عليه.

فأقول: العَلَم إذا كان منقولاً عن اسم الجِنْس فإنَّه يجوز إدخال اللام عليه، لأنَّ اللَّفْظَ متى كان منقولاً عن شيءٍ فهو على شَرَفِ أن يعودَ إلى ذلك الشيء، فالعَلَمُ المنقولُ عن الجِنْس تنزَّلَ تَنْزِيلَ الجِنْس، فإذا أدْخَلْتَ عليه اللاَّم فهو جِنسٌ، وهذا الجنس المعرَّف باللام يجوز إسقاط اللاَّم عنه حتى يعودَ عَلَمًا؛ لأنَّه بدونِ اللاَّم عَلَمٌ.

وأما التنبيه على الشَّعَث فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ طَرْحَ اللاَّمِ عن ذلك الاسم لِصَيْرورَتِهِ جِنْسًا عندَ إدخالِ اللام عليه، لا لأنَّه صِفةٌ أو مصدرٌ في الأصل، ويَشْهَدُ لكونِهِ جِنسًا قولهم[2]: «نعْمَ العُمَرُ عُمَرُ بن الخطَّاب، وبئسَ الحجاجُ الحجاجُ بن يوسف»، وقد عَلِمْتَ أَنَّ فاعِلَ «نِعْمَ» لايكونُ إلا جِنسًا[3].

والثاني: أنَّ ما ذُكِرَ من الحُكْم غيرُ مقصورٍ على ما كان صفةً أو مَصْدرًا في الأصْل، بل هو حُكمٌ مَنُوْطٌ بكلِّ ما كان في أصلِهِ جِنْسًا، ألا ترى أَنَّكَ لو قلتَ: «بنو اللَّيْثِ» في ليثِ بنِ نَصْرِ بن سَيَّار[4] فإنَّك تقولُ أيضًا: «بنو لَيْث»، والله الموفق.

قلتُ: قوله: «وغير اللازم...» إلى آخرِه، معناه: أنَّ ما يُوْجَدُ فيه اللام غَيْرَ لازمٍ بالاستقراء ليس إلاَّ في الصفةِ أو المَصْدَر، [5]وكلام الشيخ يُنْبِيءُ أنَّ غيرَ اللازم في أحدِ

(١) في الصحاح (شعث): «الشَّعَث ـ بالتحريك ـ: انتشار الأمر، يقال لَمَّ الله شَعَثَكَ، أي: جَمَعَ أمْرَك المنتشر».

(٢) لم أجد هذا القول في الكتب النحوية التي بين يدي.

(٣) انظر في ذلك: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٧٢، المقتصد ١/ ٣٦٣، شرح المفصَّل لابن يعيش ٧/ ١٣٠.

(٤) هو لَيْثُ بن نَصْر بن سيار أحد قادة الجيوش في الدولة العباسية، التقى برؤبة بن العَجَّاج وابنه عقبة، لم تذكر سنة وفاته، وانظر: ربيع الأبرار ٤/ ٢٦١، الكامل في التاريخ ٥/ ٥٣.

(٥) في (ع): فكلام الشيخ.

هذين النَّوعينِ[1] لا غيرُ، لا أَنَّ غَرَضَه جَوَازُ دخولِهِ في كلِّ شيءٍ منهما ـ كما يقعُ عليه بعضُ الظنونِ ـ؛ إذْ لَمْ يقولوا: المُحَمَّدُ والعَلِيُّ والزَّيْدُ، وأمَّا ما ذَكَرَهُ في تخ[2] من الاستدراكِ والاستشهادِ بنَحْوِ: «نِعْمَ العُمَرُ...» فليسَ بِمُتَوَجِّهٍ؛ لأَنَّ دخولَ اللامِ على العَلَمِ عندَ التنكيرِ الاتفاقيِّ جائزٌ ـ على ما يُنَبِّهُكَ[3] عليه الفَصْلُ الذي يليكَ[4] ـ، وأمَّا «اللَّيْثُ بنُ نَصْرٍ» فيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ مُخَفَّفَ «لَيِّث» كـ «هَيْن» و«لَيْن»[5] من اللَّوْثَةِ وهي[6]: القُوَّةُ ـ في أصلِهِ ـ من: لَاثَ العُمَامَةَ إذا عَصَبَها، وفي ذلك معنَى القُوَّةِ لاجتماعِها[7].

شح[8]: «الأعْلَامُ باعْتِبَارِ الألِفِ واللامِ على قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ لا تدخلُهُ اللَّامُ، وقِسْمٌ تدخلُه.

فالذي تدخلُه على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ تدخلُه لُزومًا، وضَرْبٌ تدخلُه جَوَازًا.

فأمَّا الذي لا تَدْخُلُه فهو: كلُّ اسمٍ غيرِ صِفَةٍ ولا مَصْدَرٍ، وليسَ فيه ألِفٌ ولامٌ في أَصْلِ وَضْعِه، كرجلٍ سَمَّيْتَه[9] بـ «أسد» أو «جَعْفَر» أو ما أشْبَهَهُما.

(١) يعني بالنوعينِ: الصفةَ والمصدرَ.

(٢) في التخمير ١/ ١٩١، ١٩٢ وقد تقدَّم النقلُ قريبًا.

(٣) في (ع): نبهتك...، وهو تحريف.

(٤) انظر نصَّ المُفَصَّلِ الآتي ص ٤١٩ ـ ٤٢١.

(٥) الأَصْلُ فيهما: «هَيِّن» و«لَيِّن» على وزن «فَيْعِل»، خُفِّفَتَا بحذفِ عَيْنِهما، ومثلُهُما «ميِّت» يقالُ: مَيْت، وانظر في ذلك: شرح التصريفِ الملوكي ص٤٦٥، الممتع لابن عصفور ٢/ ٤٩٩، شرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٧.

(٦) في (ع): وهو...

(٧) في اللسان (لوث): «اللوثُ - بالفتحِ- القُوَّةُ...»، وفي المنجدِ لكراعِ النَّملِ ص٧٣: «اللَّيْثُ: الشدَّةُ والقوةُ»، وانظر: مقاييس اللغة (ليث) ٥/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٨) الإيضاح في شرحِ المفصَّلِ ١/ ٩٩، وهو نَقْلٌ بالنصِّ مع تصرفٍ يسيرٍ.

(٩) في (ع): سمته...، سقطت الياءُ.

وأَمَّا الذي تَدْخلهُ وجوبًا فهو كل اسم غَلَب باللام/ مُطْلقًا، أو سُمِّيَ باللام وليس ١/٢٩ أ
بصفةٍ ولا مصدر[١]، وأما القِسْم الذي تَدْخُلُه جوازًا فهو كل ما وُضِعَ صِفَةً في الأصل أو مَصْدَرًا، كالأمثلة المذكورة في الكتاب»[٢].

قال[٣]: ومنهم من قال[٤]: الأعْلامُ على ضربين: ضَرْبٌ لا يَدْخله وجوبًا[٥]، وضربٌ يَدخله وجوبًا، فأمَّا الذي لا يَدْخله وجوبًا فهو كل اسم سُمِّيَ بغيرِ الألفِ واللَّامِ، والذي يدخله وجوبًا فهو[٦] كل اسم سُمِّيَ وفيه اللام، وليس عند هؤلاء جَوَازٌ[٧] أَصْلاً، وليس بمستقيم، لِعِلْمِنَا أَنَّهم يقولون: «الحَسَنُ» و«حَسَن»[٨] لمُسَمًّى واحد، ولو كان كَمَا زَعَمُوْا لما جاز إلا «الحَسَن» أو «حَسَن»، ولغتهم على الوجهين جارية، فَدَلَّ على أنَّ وَجْه الجوازِ ثَابتٌ، وأما[٩] منْ يقول[١٠]: إن نحو «حَسَن» يجوز فيه اللام، وإن سُمِّيَ بالجِنْسِ كانت لازمةً فليسَ ببعيد، والفرقُ بين مَنْ غَلَبَ عليه «الصَّعِق» وبين مَنْ سُمِّيَ بـ «الصَّعِق» في لزومِ اللَّامِ في الأول وجوازِها في الثاني أنَّها[١١] في الغالب ـ في أصلها ـ مرادةٌ للعهد فلَزِمَتْ كلزومِ أَصْلِها، والمسمَّى بـ «الصَّعِق» مستغنٍ عن اللام، فلم تجئْ فيه مرادةً، والفرق بين الاسم والصفة إذا سُمِّيَ

(١) الأمثلة على ذلك: «النجم» للثريَّا، و«الدبران» و«العيوق» و«السماك» و«الثريا».

(٢) أمثلة ما تدخله اللام جوازًا: «الحارث» و«العباس» و«المظفَّر»، و«الفضل» و«العلاء».

(٣) أي: قال ابن الحاجب، وقوله في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٩، ١٠٠، وهذا النقل تالٍ للنقل السابق مباشرة، إلا أنَّ المؤلف نقل بتَصَرُّفٍ.

(٤) لم أقف على نِسْبَةٍ لهذا القول، وينظَر بلا نسبة في: المقاليد ق(٣٨).

(٥) يعني: أنَّه يمتنع إدخال اللام فيه، بدليل قوله: «وليس عند هؤلاء جوازٌ أصلاً».

(٦) في (ع): فهي...

(٧) في (ع): جوازًا....

(٨) في (ع): وحسين...

(٩) في (ع): فأمَّا...

(١٠) وَرد القول غير منسوب في: التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل ق (٢٢أ).

(١١) في الإيضاح في شرح المفصل: أنها في «الصعق» في الغالب...

بها وفيهما اللام في لزوم الأول وجواز الثاني أنَّ اللام في الاسم ليستْ على ما ذُكِرَ في الصفة، فلو[1] لم تَكُنْ مقصودةً قَصْدَ الجِيْم من «جَعْفَر» لم يُؤْتَ بها.

قال[2]: قوله: «وكذلك «الدَّبَران»...» مع سائر أخواته يُوْهِمُ أنها صفاتٌ غالبةٌ نحو «الصَّعِق» وليس كذلك، وإنما هي أسماءٌ موضوعة باللام ـ في الأصل ـ أَسْمَاءٌ[3] لمُسَمَّيَاتِها، فلا تجري صفاتٍ؛ فلذا لَزِمَتْ اللام، ولَمَّا فُهِمَ أنَّ ذلك مُلْبِسٌ قال بَعْدَه: «وما لم يُعْرَفْ[4]...» إلى آخرِه.

حم[5]: فإن سَأَلْتَ: «زَيْدٌ» ـ في الأصل ـ مَصْدَرٌ، ولم يُعَامَلْ به معاملةَ «الفَضْل»[6] ونَحْوِه؟

أَجَبْتُ: هذا واردٌ على أصلِ القياس، فلا يُحْتَاجُ فيه إلى العُذْر؛ لأنَّ حَقَّ العَلَم أن لا تَدْخُلَه اللام لاستغنائه عَنْها، ألا تراهم لو امتنعوا عن إدخالِها[7] في نحو «عَبَّاس» و«فَضْل» كان حَسَنًا[8].

شم: الحارث: الكاسب، والعَبَّاس: المُجَرَّب لأمورٍ يُعْبَسُ فيها، فَسَمَّوه بما أعِدَّ له كـ«الذبيحة»[9]، كأنَّه الكثير العبوس، والله المُعِين.

(١) «لَو» ساقطة من (ع).

(٢) أي: قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٠، وهو بعد النقل السابق مباشرة.

(٣) في الإيضاح في شرح المفصل: «أعلامًا» بدل «أسماءً».

(٤) في (ع): يُعْرَب...، وهو تحريف.

(٥) هذا السؤالُ الذي أورده المؤلِّف نقلاً عن حاشيته، والجوابُ عنه قد نقله السغناقي في الموصَّل ق (٢٥أ)، والنسفي في المقاليد ق (٣٧ب).

(٦) أي: لم يُدْخِلوا عليه اللام، كما أدخلوها في المنقول عن المصدر مثل: «الفضل».

(٧) في (ع): إدخالهما...

(٨) في (ع): كان جنسًا...، وهو تصحيف.

(٩) أي: المُعَدَّة للذَّبح، يقول ابن قتيبة في أدب الكاتب ص٢٩١: «... وتقول: هذه ذبيحتك، وذلك أنَّك لم تُرِدْ أَنْ تُخْبِرَ أنها قد ذُبِحَتْ ألا ترى أنَّك تقول هذا وهي حيَّة؟...».

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

«فَصْلٌ: [تَأَوُّل العَلَم بأحدِ أَفْرَادِ المُسَمَّيْنِ بِهِ]

وقد يُتَأَوَّلُ العَلَم بواحدٍ من الأُمَّة المسمَّاةِ به؛ فلذلك من التَّأَوُّل يُجْرَى مُجْرَى «رَجُل» و«فَرَس»، فَيُجْتَرَأُ على إضافته وإدخال اللام عليه، فقالوا[2]: مُضَرُ الحمراءِ، وربيعة الفرسِ، وأنمارَ الشاة، قال:

علا زيدُنا يوم النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكم ... بأبيضَ ماضِيْ الشفرتينِ يماني[3]

وقال أبو النجم[4]:

باعد أمَّ العمرِو مِنْ أَسِيْرِها ... حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها[5]

(١) المُفَصَّل ص١٢ - ١٤.

(٢) في المفصَّل: قالوا. . . ، بدون فاء.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجلٍ من طيءٍ، ولَمْ يُصَرَّحْ باسمه كما في الكامل للمبرد ٣/ ١٠٧١، وروايته فيه: «الحِمَى» بدل «النَّقا»، و«مشحوذ الغِرَار» بدل «ماضي الشفرتين»، والنَّقا ـ بالكسر ـ: الكثيب من الرمل، والمراد بيوم النَّقا: الحرب التي كانت عند النَّقا، بِأَبْيَضَ: أي: بسيف، الشفرتان: حَدَّا السيف. والشاهد في البيت: «زيدنا» و«زيدكم»، ووجه الاستشهاد به: حيث أجرى «زيد» وهو عَلَم مُجْرَى النكرات، فأضافه إلى ضمير المتكلمين وإلى ضمير المخاطبين، وانظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤، المنخَّل ق(١٠أ)، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق(٤أ)، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(٥أ)، مغني اللبيب ص٧٥، التصريح ١/ ١٥٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٣٠٩.

(٤) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، راجزٌ مُجِيْد، كان ينزل بالكوفة، قدَّمه بعض أهل العلم على العَجَّاج، له ديوان شعر ورجز، تُوُفِّيَ سنة (١٣٠)هـ، ترجمته في: الشعر والشعراء ص٣٨١، الأغاني ١٠/ ١٨٣، معجم الشعراء للمرزباني ص٣١٠.

(٥) البيتان من الرَّجز، وهما لأبي النجم العجلي ـ كما ذُكِرَ هنا ـ وهما في ديوانه ص١١٠، والشاهد فيهما: «العَمْرو»، حيث دخلت الألف واللام عليه وهو عَلَم، وذلك لتقدير التنكير فيه، وانظر: المقتضب ٤/ ٤٩، الإنصاف ١/ ٣١٧، وَصف المباني ص١٦٤، الجنى الداني ص١٩٨، المَنَخَّل =

وقال الآخر:

رأيت الوليد بن اليزيد مُبَارَكًا شديدًا بأحناءِ الخلافةِ كاهِلُه[1]

وقال الأخطل[2]:

وقد كان منهم حاجبٌ وابن أمِّه أبو جندلٍ والزيد زيد المعارِكِ[3]

وعن أبي العباس[4]: إذا ذَكَرَ الرَّجُلُ جماعةً اسم كلٌ واحدٍ منهم «زيدٌ» قيل له: فما

=ق(١٠ب)، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق(٤أ).

(١) البيت من الطويل، وهو لابن مَيَّادة الرَّمَّاح بن أبرد المُرِّي الغَطَفَاني، من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد، والبيت في: شعر ابن ميادة ص١٩٢، ونُسب في اللسان (وسع) لجرير، وليس في ديوانه، والشاهد في البيت: «الوليد» و«اليزيد»، ووجه الاستشهاد: حيث أدخل الألف واللام فيهما وهما عَلَمَان، وذلك لتقدير التنكير فيهما، وقَصَرَ ابن يعيش الشاهد فيه على «اليزيد»، وأمَّا «الوليد» فهو من باب: الحَسَن والعَبَّاس، وهذا هو الراجح، ويُنْظَر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٢ و٢/ ٤٠٨، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٦، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤٤، المنخَّل ق(١١أ)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(٤ب)، المفضَّل في شرح أبيات المفصل ص١٣.

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن الطارقة، يلقب بالأخطل، شاعر نصراني عاصر جريراً والفرزدق وهاجاهما، اتَّصَلَ بالأمويين، تُوُفِّيَ سنة (٩٠)هـ، ترجمته في: الشعر والشعراء ص٣٠١، الأغاني ٨/ ٢٩٠، خزانة الأدب ١/ ٤٥٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل ـ كما ذُكر هنا ـ وهو في ديوانه ص٢٢١، ورواية الديوان: «وابن عَمِّه» بدل: «وابن أمِّه».

والمراد بحاجب، وابن أمه أبي جندل، وزيد المعارك فرسان من بني درام.

والشاهد في البيت: «والزيد زيد المعارك»، ووجه الاستشهاد به: حَيْثُ أَدْخَلَ الألف واللاَّم في «زيد» وأضافه، وذلك لتقدير التنكير فيه، وانظر هذا البيت وما قيل فيه في: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦١، المنخَّل في إعراب أبيات المفصَّل ق(١١ب)، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق(٤ب)، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(٦)، الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ١٩٠.

(٤) المراد به أبو العباس المبرد ـ كما ذكر ذلك المؤلف ص ٤٢٥ ـ ولم أجد هذا القول بنصِّه في كتبه التي بين يدي: ولكن بما يقاربه في المعنى، انظر ذلك في: المقتضب ٤/ ٤٩.

بين الزيْد الأوَّل والزيد الآخِر، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد، وهو قليلٌ».

شح:[1] تَأَوُّلُ العَلَم هذا التأويل قَلِيْلٌ؛ ولذلك أتى بـ «قَدْ» في المضارع، وقد صَرَّح به في آخر الفصل[2].

قلتُ: والمذكور في كفاية الشيخ حُسَام الدين الزاهدي[3] موافِقٌ لهذا أيضًا، حيث عَقَّبَ قوله: «وقد يُتَأَوَّل...» بأن قال: وهو قليلٌ، فَصَرَفَ الكناية[4] إلى المُتَأَوَّل، وفي آخرِ هذا الفصل قولُ تخ[5]، مذكورٌ وفيه ما يخالف ذلك من وجه، وقد مَرَّ بي على العِبَارَة المُوَافَقَةُ في الكشَّاف[6] للكفاية[7] في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ...﴾[8] الآية في سورة الكهف، حَيْثُ قال: وإدخال اللام في العَلَم على تقدير التنكير كما قال:

. والزَّيْدُ زيد المعارِكِ[9]

ونَحْوُه قليلٌ في كلامهم.

شح[10]: والذيَّ ضَعَّفَهُ أنَّه وُضِعَ لشيءٍ بعينِه غيرَ متناولٍ ما أشبَهَهُ، فإذا[11] نَكَّرْتَهُ

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٠.

(٢) في (ع): المفصل...، وهو تحريف.

(٣) لم أقف له على ترجمةٍ، وقد تردَّدَ ذِكْرُه في المقتبس، وذكر الإسفندري أن له كتابًا اسمه «الكفاية»، ونقل عن كتابه هذا، ومن الواضح من كلام الإسفندري أن الكفاية حاشية أو شرح على المفصَّل، ينظَر من المواطن التي ذكر المؤلف فيها حسام الدين الزاهدي وكتابه الكفاية ص ٨٣٨، ٨٩٥.

(٤) في (ع): الكتابة...، وهو تصحيفٌ والمراد بالكناية الضمير «هو».

(٥) (تخ) ساقطة من (ج). وقول صاحب التخمير سوف يأتي ٤٢٥.

(٦) في الكشاف ٢/ ٧١٧.

(٧) «للكفاية» ساقطة من (ج).

(٨) سورة الكهف من الآية (٢٨)، ولا شاهد في الآية، وإنَّما ورد الرأي المذكور عند الحديث عليها.

(٩) قطعة من بيت، وقد تقدم البيت بتمامه في المتن.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٠، ١٠١.

(١١) عبارة «غير متناول ما أشبهه، فإذا...» ساقطة من (ع).

فَقَدْ اسْتَعْمَلْتَهُ على غيرِ ما وُضِعَ له، ووجه جوازه أنَّ الواضِعَ لَمَّا وَضَعَهُ لمُسَمًّى ثم وضَعَه الآخَر لمسمًّى آخر، فصار نِسْبَتُه إلى الجميع بعد ذلك نِسْبَةً واحدةً فأشبهَ رَجُلاً في أنَّ نسبته إلى كل مُتَسَمَّيَاتِهِ نسبةٌ واحدة، فأُجْرِيَ مُجْرَاه.

وعبارة[1] المصنِّف[2]: أنَّ الشَّرِكَة الاتفاقيَّة نُزِّلَتْ منزلةَ الشركة القَصْدِيَّة فعُومِلَتْ معامَلَتَها.

تخ[3]: طريق تنكير العلم من وجهين:

أحدهما: أن يُرَادَ بالعَلَم مُسَمًّى بذلك الاسم، كما لو أردتَ بـ«زَيْد» مُسَمًّى بِزَيْد.

والآخر: أن يَشْتَهِرَ العَلَم بمعنى من المعاني فَيُجْعَلُ العَلَم بمنزلة الجِنْس الدالِّ على ذلك المعنى، كما في قولهم[4]: «لكلِّ فِرْعونٍ مُوسى»، أي: لكل جبارٍ مُبْطِلٍ قهارٌ محِقٌّ، وهذا معناه، لا أنْ يُرَادَ / بـ«فِرْعون» مُسَمًّى بفرعون[5]، وبـ«موسى» مسمًّى ٢٩/ب
بموسى، فاعرفه.

اعلم أن «من»[6] المقحمة في قوله: «مِن التَّأَوُّل...» و«فَيُجْتَرَأ»[7] يدلاَّن على القِلَّة كدلالة «قَدْ» مع المُضَارِع.

تخ[8]، **حم**: مُضَر وربيعة وأنمار ثلاثة إخوة، بنو نزار بن مَعَدِّ بن عدنان[9] أبي

(١) في (ع): وعبارة للمصنف....

(٢) حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٧ب).

(٣) التخمير ١/ ١٩٤.

(٤) انظر هذا القول في: شرح الكافية لرضي ٢/ ١٦٧، المقاليد ق (٣٨أ)، الموصِّل للسغناقي ق(٢٥أ).

(٥) «مسمى بفرعونَ» ساقطة من (ع).

(٦) «من» ساقطة من (ع)، والمقحمة: الزائدة، وتعبيره بالمقحمة فيه نَظَرٌ.

(٧) في (ع): «يجترأ» بدون فاء.

(٨) التخمير ١/ ١٩٤ ومصدر المؤلف في هذه الحكاية ـ كما أثبت هنا ـ من التخمير ومن حاشيته على المفصَّل.

(٩) انظر: جمهرة النسب للكلبي ص١٩، ٢٠، الكامل لابن الأثير ٢/ ١٩، ٢١.

العَرَب، فحين حضره الموت جَعَل الميراثَ بينَهم شُوْرَى وقال: يَحْكُمُ[1] بينكم أفعى نجران ـ وكان حَكَمَ ذلك الوقت ـ فلما مات حَكَمَ لُمضَر بالذهب أو بالقبَّة الحمْراءِ ـعلى اختلاف القولين ـ وكانت من أَدَمٍ، ولربيعةَ بالأفراس، ولأنمار بالشاء، فأُضِيْفُوا إلى ما حُكِمَ لهم به[2].

والباء في «بأبيضَ»[3] للتعدِيَة، وقيل: للملابَسَة[4]، أي: بسيفٍ أبيض لصقله ونقائِهِ بكثرة أعماله، ونحوه قول عنترة[5]:

فطعنتُه بالرمح ثم عَلَوْتُه ... بمهنَّدٍ صافي الحديدةِ مِخْذَمِ[6]

و«يمانٍ» أي: يَمَنِيّ، الألف بدلٌ من إحدى الياءين، ولذلك لا يجتمعان[7].

و«باعدَه» أي: بَعَّدَه، وعَنى بالأسير نَفْسَه بالحُبِّ.

(١) في (ع): الحَكَمُ...

(٢) انظر هذه الحكاية في: الفاخر ص١٨٩ - ١٩١، مجمع الأمثال ١/ ١٥ - ١٧، حاشية المفصل للزمخشري ق(٧ب)، الكامل لابن الأثير ٢/ ١٩، ٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤، الإقليد ق(١١٧أ).

(٣) في (ع): «أبيض» بدون باء.

(٤) انظر القولين من غير نسبة في: المَنَخَّل ق(١٠أ)، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق(٤أ).

(٥) هو عنترة بن شدَّاد بن معاوية بن قراد بن مخزوم العبسي، أحد فرسان العرب وأحد شعراء المعلقات، عدَّه ابن سَلاَّم في الطبقة السادسة، مات سنة (٢٢) قبل الهجرة، ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٢، الشعر والشعراء ص١٣٠، الأغاني ٨/ ٤٤.

(٦) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شدَّاد ـ كما ذكر المؤلِّف ـ وهو في ديوانه ص٢١٣
ومُهَنَّد: سيف هنديٌّ، وصافي الحديدة: مجلوٌّ صقيل، والمِخْذَم: القاطع.
والشاهد فيه: «بمُهَنَّدٍ»، ووجه الاستشهاد به: أن الباء جيءَ بها للتعدية أو للملابَسَة.

(٧) هذا قول الخليل بن أحمد ـ كما نسبه سيبويه ـ، وانظر المسألة في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٧، المقتضب ٣/ ١٤٥، الصحاح «يمن».

و«الأحناء» هي: الجوانب، وأصلها أحناء السَّرْج والقَتَب، شَبَّهَهُ بالجمل المضْطَلِع، تخ[1].

الوليد بن يزيد[2] كان يقال له: الخليع بن العاشق؛ أمَّا خَلاَعَتُه فلأنَّه كان صاحب لهو وطَرَب، وأمَّا عشق أبيه[3] فلأنَّه كان صاحبَ حُبَابَة[4]، وقال حين أتاه نَعِيُّ هِشَام[5]:

طاب يومي وطاب شرب الخِلاَفَة ... إذ أتانا نَعِيٌّ من في الرصافة[6]

قلتُ: مثال «اليزيد»: اليَحْمَد لبطنٍ منهم الخليل بن أحمد ويُنْسَبُ إلى

(١) التخمير ١/ ١٩٤.

(٢) في (ع): ابن الزند...، وهو تحريفٌ.

والوليد بن اليزيد هو أبو العباس الوليد بن اليزيد بن عبد الملك، وُلِدَ سنة (٩٠)هـ، تولَّى الخلافة بعد موتِ عَمِّه هشام، كان فاسِقًا زنديقًا منتهكًا للحرمات، تُوُفِّيَ سنة (١٢٦)هـ، وترجمته في: الأغاني ٧/ ٥، الكامل في التاريخ ٤/ ٢٥٦، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٠، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص٢٥٠.

(٣) في النسختين: ابنه...، وذلك تصحيف.

(٤) هي حُبَابَةُ جارية يزيد بن عبد الملك، كانت مُوَلَّدَةً من مولَّدات المدينة، وكانت جميلة حسنةَ الغناء، عَشِقَها يزيد بن عبد الملك فغلبتْ على عقله، ماتت سنة (١٠٥)هـ، ومات يزيد بعدها بأيامٍ حُزْنًا عليها ووَجْدًا، ينظر ذلك في: الشعر والشعراء ص٣٣١، الأغاني ١٥/ ١١٩، الكامل ٤/ ١٩١، ١٩٢.

(٥) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك، الخليفة الأموي، ولد سنة نيِّف وسبعين للهجرة، وتولَّى الخلافة بعد موت أخيه يزيد بن عبد الملك، تُوُفِّيَ بالرصافة سنة (١٢٥)هـ، انظر: تاريخ خليفة بن خيَّاط ص٣٣٢، ٣٦، الكامل في التاريخ ٤/ ١٩٢، ٢٥٤، تاريخ الخلفاء ص٢٤٧.

(٦) في (ع): الرضاضة...، وهو تحريف.

وهذا البيت من الخفيف، وهو للوليد بن يزيد ـ كما ذكر المؤلف ـ وهو في ديوانه ص٨٢، وروايته فيه:

طاب يومي ولَذَّ شربُ السُّلافة ... إذ أتاني نَعِيُّ مَنْ بالرصافة

والسلافة: الخمر، والنَّعِيُّ: الناعي، وهو من يأتي بخبر الموت، وانظر البيت في: الأغاني ٧/ ٢٤، الكامل في التاريخ ٤/ ٢٥٨، فوات الوفيات ٤/ ٢٥٨.

«الفَراهيد»، وهو فَخِذٌ منهم، ذكره زين المشايخ في كتاب له في الأنساب.

وأراد بالحاجب[1] لقيطَ بْنَ زُرَارَةَ[2]، وأراد بزيد المعارك أنه شجاعٌ يمارس الحروب أبدًا.

حم: عن المصنِّف[3] ـ رحمه الله ـ[4]: إذا أُطلق قولُهم: «أبو العباس» في كتب الأَئِمَّة البصرية انصرفَ إلى المبرِّد، وهو تلميذ أبي عثمان المازني ـ رحمهما الله ـ، وإذا أُطْلِقَ في كُتُبِ الأئمة الكوفيَّة انصرفَ إلى ثَعْلَب، فاعرفه.

تخ[5]: الضمير في قوله: «وهو قليلٌ» راجعٌ إلى المُعَرَّف باللَّام، نَصَّ عليه الإمام أبو الفتح عثمان بن جنِّي ـ رحمه[6] الله ـ في كتابه الموسوم بـ «سرِّ الصناعة»[7]، والمَعْنَى يعضده أيضًا؛ وذلك لأن تعريفَ العَلَم باللام أو الإضافة على خلاف الأصل؛ لأنه يلزم من ذلك تَعْرِيف المُعَرَّف، وإثبات الثابت مُحَالٌ، إلا أنَّ تعريفَه بالإضافة أيسر وأبعد من المخالفه؛ لكونها غيرَ متعينةٍ للتعريفِ بدليل أن الإضافة اللفظيَّة غير مُعَرِّفَةٍ أصلاً، وكذلك المضاف إلى النَّكرة[8]، وإن كانَتْ تفيد التخصيصَ أَمَّا[9] لا تفيد

(١) في (ع): بالحاجبين...

(٢) هو أبو دختنوس لقيطُ بن زرارة بن عدس بن زيد بن دارم، شاعر جاهلي من الفرسان المشهورين، قُتل يوم جبلة، وكان يوم جبلة قريبًا من مَوْلِد النبي ﷺ، وانظر في ذلك: الشعر والشعراء ص٤٤٦، الأغاني ٢٢/ ١٩٧، المؤتلف والمختلف للآمدي ص٢٣١.

(٣) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٨أ)، وانظر هذا القول أيضًا في: المقاليد للنسفي ق(١٣٨أ).

(٤) «رحمه الله» ليست في (ج).

(٥) التخمير ١/ ١٩٥.

(٦) «رحمه الله» ليست في (ج).

(٧) تحدث ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٥ - ٣٦٧، عن دخول اللام على الأعلام، ولم أجد نَصًّا منه على قلَّة تعريف العلم باللَّام، ولكنه حمل دخول اللام فيه على الضرورة، خلافًا لما ذُكر عن المبرد من إدخال «أل» في غير الضرورة ـ كما مر ـ ص ٤٢٠، ٤٢١.

(٨) انظر في ذلك: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٨٣، ٣٨٤، أوضح المسالك ٣/ ٨٦، ٨٧.

(٩) أَمَّا بمعنى: قَصْدًا.

التعريف المساوي[1]، بخلاف اللام فإنها أداةٌ فيه موضوعة للتعريف قَصْدًا.

وقوله: «وهو قليلٌ» من كلام المصنِّف لا من قول أبي العَبَّاس.

ونحو قوله: «وقد يُتَأَوَّل...، وهو قليل» قوله في المرفوعات[2]: «وقد يَعْمَل الأوَّل وهو قَلِيْلٌ...» فاعرفه.

قلت: ومن نحو قولهم: ربيعة الفَرَس قولُهم ـ في بعض الصحابة ـ: عُبَيد السِّهَام[3]، وقد أورده صاحب المُغْرِب[4]، قال بعضهم[5]: إنما أضيفَ «عُبَيْد» إلى[6] «السهام» لأنَّه فيما رُوِيَ أنَّه اشترى من سهام خيبر ثمانية عَشَر سَهْمًا فَسُمِّيَ بذلك، وفي كتاب الطِّلبة[7]: «أنَّ النبيَّ ـ عليه السلام ـ لما أراد أن يُسْهِمَ قال لهم: هاتوا أصْغَرَ القوم، فأُتِيَ بعُبَيْد وكان من صبيان الأنصار، فَدَفَع إليه السهام فعُرِف بذلك»[8]، وهو عُبَيْد بن سُلَيم بن ضَبُع، شَهِد أُحُدًا.

(١) في (ع): المتساوي...

(٢) في المفصَّل ص٢٠ والمراد أن «قد» في الموضعين للتقليل.

(٣) هو أبو ثابت عبيد بن سُلَيم بن ضبع بن عامر بن مَجْدَعة الحارثي الأنصاري، من الأوس، شَهِدَ أُحُدًا، يقال: إن سعيد بن المسيِّب رَوَى عنه، وانظر ترجمته في: الاستيعاب ٢/ ٤٣٢، أسد الغابة ٣/ ٥٤١، الإصابة ٢/ ٤٣٧.

(٤) في: المُغْرب في ترتيب المُعْرب ١/ ٤٢٥.

(٥) هو قولَ داود بن الحصين كما صرَّح به المُطَرِّزي، وانظر: الاستيعاب ٢/ ٤٣٢، أسد الغابة ٣/ ٥٤١.

(٦) «إلى» ساقطة من (ع).

(٧) طلْبَة الطَّلَبَة في الاصطلاحات الفقهية لنجم الدين بن حفص النَّسَفي ص٢٤٩.

(٨) هذا الأثر أورده ابن الأثير في أسد الغابة ٣/ ٥٤١، وابن حجر العسقلاني في الإصابة ٢/ ٤٣٧، وقال: «ذكره المستغفري من طريق يعقوب بن إسحاق بن موسى».

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

«فصلٌ: [تعريف المثنّى والمجموعِ من الأعلامِ باللامِ]

وكلُّ مثنى أو مجموعٍ من الأعْلام فتعريفُه باللام، إلا نحو: «أبانَيْن» و«عَمَايتين» و«عرفات» و«أذرُعات»، قال:

وقبلي مات الخالدانِ كلاهما عميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضَلِّلِ[2]

أراد خالدَ بنَ نَضْلَة[3] وخالدَ بنَ قيس بن المُضَلَّل[4]، وقالوا لكعب بن كلاب[5] وكعب بن ربيعة[6]، وعامر بن مالك[7] وعامر بن الطُّفَيْل[8]، وقيس بن عَنّاب[9] وقيس بن

(١) المفصَّل ص١٤، ١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٥٧.
والشاهد في البيت: «الخالدان»، ووجه الاستشهاد به: تعريف «الخالدان» بالألف واللام لأنه عَلَمٌ ثُنِّيَ، وانظر البيت في: التخمير ١/ ١٩٥، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤٦، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦٣، المنخَّل ق(١٢)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(٤ب)، شرح أبيات المفصَّل لزين العرب ق(٦ب).

(٣) هو خالد بن نضلة بن الأشتر بن جَحْوان من بني أسد بن خزيمة، كان سيِّدًا في قومه، وكان نديمًا للمنذر ابن ماء السماء، وقد قتله المنذر غِيلةً، انظر: جمهرة النسب للكلبي ص١٧٠، أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/ ١٥٠، ١٥١، الأغاني ٥/ ٢٢٧، وانظر الآتي ص ٤٣٥، ٤٣٦.

(٤) هو خالد بن قيس بن المُضَلَّل بن مالك بن الأصفر بن منقذ بن طريف بن عمرو بن قعين، من بني أسد بن خزيمة، كان سَيِّدًا في قومه، وانظر: المخصص ١٣/ ٢٢٩، جنى الجنتين للمحبِّي ص٤٣، وانظر الآتي ص ٤٣٦.

(٥) هو: كعب بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ينظر: النسب لابن حبيب ص٥٩.

(٦) هو كعب بن ربيعة بن عُقَيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة، وانظر: جمهرة أنساب العرب ص٣٣٢، اللسان (كعب).

(٧) في المفصَّل: عامر بن مالك بن جَعْفر...
والمراد به: عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن صَعْصَعَة العامري، فارسٌ من الفرسان في الجاهلية، كنيته أبو براء، يُلَقَّبُ بمُلاعب الأسنَّة، وهو خال عامر بن الطفيل الآتي ذكره، أدرك الإسلام واختفلت الروايات في إسلامه، انظر ترجمته في: أسد الغابة ٣/ ١٤٠، الإصابة ٢/ ٢٤٩.

(٨) هو أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، أحد فُتّاك العرب وساداتهم في الجاهلية، وكان شاعرًا، نشأ بنجد، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه والصحيح أنه لم يُسْلِم، انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص١٩١، أسد الغابة ٣/ ١٢٧، الخزانة ٣/ ٨٠.

(٩) هو قيس بن عنّاب بن أبي حارثة من طيء، انظر: سوائر الأمثال على أفعل ص٤٦٦، جنى الجنتين=

هذمة[1]: الكعبان[2]، والعامران[3]، والقيسان[4]، وقال:

أنا ابن سَعْدٍ أكرمِ السَّعْدينا[5]

وفي حديث زيد بن ثابت ـ رَضِيَ الله عنه ـ[6]: «هؤلاء المُحمَّدون بالباب»، وقالوا: طلحة الطَّلحَات[7]، وابن قيس الرُّقَيَّات[8]، وكذلك الأسامتان، والأسامات، ونحو ذلك».

=ص٩٣.

(١) هكذا في نسخة (ع): «هذمة» ـ بالذال ـ، وهي رواية جائزة ـ كما أثبت المؤلف في الشرح، على حين ذكر المؤلف أنَّ مافي نسخ المفصَّل بالزاي «هَزَمَة»، وهي كذلك في المفصَّل ص١٥.

والمراد به: قيس بن هذمة بن عَتَّاب بن أبي حارثة الطائي، وانظر في ذلك: سوائر الأمثال على أفعل ص٤٦٦، جَنَى الجنتين ص٩٣.

(٢) انظر ذلك في: سوائر الأمثال على أَفْعَل ص٤٦٦، المخصص ١٣/ ٢٢٩، جنى الجنتين ص٩٦.

(٣) انظر ذلك في: سوائر الأمثال على أَفْعَل ص٤٦٦، المخصص ١٣/ ٢٢٩، جنى الجنتين ص٧٦.

(٤) انظر ذلك في: سوائر الأمثال على أَفْعَل ص٤٦٦، المخصص ١٣/ ٢٢٩، جنى الجنتين ص٩٣.

(٥) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص١٩١.

والمراد بسَعْد: سعد بن زيد بن مناة بن تميم، ينتهي إليه نسب رؤبة بن العجاج.

والشاهد في البيت: «السعدينا»، ووجه الاستشهاد به: تعريف «السعدينا» بالألف واللام لأنه عَلَمٌ جُمِع، ومن النحاة مَنْ استشهد بالبيت على نصب «أكرمَ» على الفخر، وانظر البيت في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٣، ٣/ ٣٩٦، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٢، المقتضب ٢/ ٢٢٣، المنخَّل ق(١٢ب، ١٣أ)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(٥أ)، المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل ص١٥.

(٦) ليس حديثًا نبويًّا، وإنما خبر، وسوف يأتي مفصَّلاً ـ إن شاء الله ـ في الشرح.

(٧) هو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وقد أورد المؤلف بعضًا من أخباره، انظر الآتي ص٤٤٠، ٤٤١.

(٨) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة من بني عامر بن لُؤَي، أحد شعراء العصر الأموي، كان بالمدينة ثم انتقل إلى الشام إلى أن تُوُفِّيَ بها سنة (٨٥)هـ، معدود في الطبقة السادسة من الإسلاميين، انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام ٢/ ٦٤٧، الشعر والشعراء ص٣٤٣، الأغاني ٥/ ٨٠.

شح[1]: أدخلَ الفاءَ في خبر المبتدأ[2] تنبيهًا على أن تثنية العَلَمِ وجمعَه سببٌ لإدخال لام التعريف عليه، فلا يكونُ مثنًّى أو[3] مجموعٌ من الأعلام إلا وفيه اللام، وما ذكره الشَّيْخ[4] من أنَّ الأعْلامَ إذا قُصِدَ تثنيتُها أو جمعها وجب تنكيرُها، ثم إن قُصِدَ تعريفها عرِّفَتْ باللام غَيْرُ مستقيم، فإنَّهم لم يستعملوها مثنَّاةً ومجموعةً نكرات أَصْلاً، والذي حمله على ذلك عِلْمُه بأنَّ العَلَم إنما يكون معرفةً على تقدير إفْرَادهِ لموضوعه[5]؛ لأنه لم يُوْضَعْ عَلَمًا إلا مفردًا، فإذا قُصِدَ إلى تثنيته وجَمْعِه فقد أُزِيْلَ معنى العلَمِيَّة منه، فحكم على أنَّهم استعملوه نكرةً ثم عَرَّفُوهُ إذا قُصِد/ تعريفُه، ١/٣٠
ولاشكَّ أنَّ تثنيةَ الأعلام وجَمْعَها على خلاف القياس؛ لأنَّ التَّثنية في الأسماء إلحاق الزيادة المعلومة لِيَدُلَّ على أنَّ مَعَهُ مثله من جِنْسِه، ولاشَكَّ أنَّ الأعلام ـ وإن تَعَدَّدَتْ مدلولاتُها ـ ليستْ موضوعةً لها وَضْعًا واحِدًا حتى تَدُلَّ تثنيتُها على شيئين من جنس واحِدٍ، ولكنَّ العَرَبَ لمَّا وَضَعَتْ الاسمَ المثَنَّى[6] والمجموع للإيجاز كراهةَ تكرار اللفظ الواحد مِرَارًا مُتَعَدِّدَةً، ورأوا أنَّ العَلَمَ أَحَقُّ بذلك لكثرته اغتفروا[7] أمْرَ خروجه لَمَّا قَصَدُوْا منه[8] الاختصارَ المقصودَ بالتثنية والجمع، ثم التزموا إدخالَ اللَّام فيه تعويضًا له عَمَّا ذهبَ من العلمية من مفرداتِه، وهذه اللام هي لام التعريف لِلْعَهْدِ، وذلك أنَّ العَلَمَ في الحقيقة موضوعٌ لمعهود إلَّا أنَّه لَمَّا كان مَوْضُوْعًا له بأصلِ وضعه لم يَحْتَجْ إلى

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠١، ١٠٢ مع تَصَرُّفٍ يسير من المؤلف.

(٢) يعني في قوله: «فتعريفُه...»

(٣) في (ع): ومجموع...، بالواو.

(٤) يعني الزمخشري، وقوله في حاشية المفصَّل له ق(٧ب، ٨أ).

(٥) في (ع): كموضوعه...

(٦) في (ع): المبني...، وهو تصحيفٌ.

(٧) في النسختين: اعتبروا...، وما أثبتُّه من الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٨) في (ج): فيه...

زيادةٍ تجعله له، ولَمَّا فُقِدَتْ خصوصية الإفراد عن تثنية العَلَم، وبها كانت دلالته على ذلك المعهود، أدخلوا لامَ العَهْد باعتبارهما جَمِيْعًا، ولم يستعملوا العَلَمَ بعد تثنيته إلا كذلك؛ لئلاَّ يُؤَدِّيَ إلى إِخْرَاجِه عن وَضْعه[1] من وِجْهَتِهِ[2]، فهذا معنىً مناسِبٌ يقتضي لزومَ اللَّامِ له، وعليه جاءَتْ لُغَتُهُمْ، وجاء المُثَنَّى والجمعُ منكَّرَيْن على اللغة الضَّعِيْفَة[3].

وقوله: «إلا نحو أبانين» استثناءٌ منقطع، ألا تَرى أن «أبانين» ليس تثنيةً[4] لشيئين كلُّ واحدٍ منهما «أَبَان»، وإنما هو اسْمٌ لجَبَلَيْن أحدهما «أبان» والآخر «مُتَالِع»، وتسميتهما «أبانان» على التغليب[5] كالعُمَرَين والقَمَرَين، وغَلَبَ اسمُ «أبان» لأنَّه أَشْهَر[6] وأَعْلَى، فكان ذِكْرُه أولى.

وفي المُغْرب[7]: «عَارَ فَرَسُ ابنُ عُمَرَ يومَ أَبَانَيْن»[8]، وهو من أيَّام الإسلام، أَيْ: انْفَلَتَ مَرَحًا ونَشَاطًا.

(١) في (ع): وصفه...، وهو تصحيفٌ للكلمة.

(٢) في (ج): من جهته، وعلى هامشها: من وجهه، وما أثبته من (ع)، والذي في الإيضاح في شرح المفصَّل: من كل وَجْهٍ.

(٣) يعني باللغة الضعيفة إدخال الألف واللام على العلم المفرد، وإضافته نحو: «الزيد» و«زيدكم» ـ كما صَرَّح بذلك في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٢ ـ.

(٤) في (ع): ليس بتثنيته...

(٥) قيل: هما جبلان اسم كل واحد منهما «أبان»، أحدهما: أبان الأبيض لبني جُرَيد من فزارة، والآخر: أبان الأسود لبني أسد، والقول الآخر هو ما ذُكِرَ هنا، وهما جَبَلان بنواحي البَحْرين، وانظر: معجم البلدان ١/ ٨٣، مراصد الاطِّلاع ١/ ٩، جنى الجنتين ص١١٨، ١١٩، وانظر الآتي ص ٤٣٤.

(٦) في (ع): أشهد...، وهو تحريف.

(٧) المُغْرِب في ترتيب المعرب ١/ ٢٣.

(٨) انظر هذا الأثر في: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٢/ ٥٢٨، النهاية لابن الأثير=

ورَأَيْتُ في ثمارِ القلوب[1] لِمُهَلْهِل التغلبي[2]:

لو بِأَبَانَيْنِ جاءَ خاطِبُها ضُرِّجَ ما أنفُ خاطبٍ بِدَمِ[3]

وقيل في حديثه[4]: إنَّه فارق قومَه وجاورَ في مَذْحِج غريبًا، وقد خطبوا إليه بِنْتَاله فأبى، فَأُكْرِهَ على تزويجِها، فَزَوَّجَها مُكْرَهًا فقال ذلك فـ[5] «أبانين» لهذين الجبلين كتَسْمِيَتِكَ رَجُلاً بـ «زيدان» من أولِ الأمْر، ولو قُدِّرَ صِحَّة ذلك في «أبانين» فهو ممتنع التقدير في مثل «أذرعات»؛ لأنه ليس معناه[6] أذرعة وأذرعة وأذرعة[7] فجمعناها أذرعات، بل ولاشيءَ اسمه أذرعة، وإنما وُضِع «أذرعات» وَضْعًا أَوَّلاً لموضعٍ[8] مخصوص[9]، وكذلك «عرفات».

=٣/ ٣٢٨، اللسان(عير).

(١) لم أجد هذا النقل في ثمار القلوب للثعالبي، وإنما ورد البيت فقط في: التمثيل والمحاضرة له ١/ ٥٦.

(٢) هو أبو ليلى عدي بن ربيعة بن الحارث بن مُرَّة التَّغْلبي، شاعر من أبطال العرب، لُقِّبَ بالمهلهل لأنَّه أول مَنْ هَلْهَلَ الشعر، أي: رَقَّقَه، وهو أخو كليب بن ربيعة، انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص١٦٤، سرح العيون ص٩٧٦، خزانة الأدب ٢/ ١٦٤.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لمهلهل بن ربيعة ـ كما نسبه المؤلف ـ، وهوفي: أخبار المراقسة ص٢٩٤، وروايته فيه:

لو بأبانين جاء يَخْطُبُها رمِّل ما أنفُ خاطبٍ بدمِ

ومعنى رُمِّل وضُرِّجَ: لُطِّخ، وانظر البيت في: عيون الأخبار ٣/ ٩١، الصحاح واللسان (ضَرج)، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤٦.

(٤) انظر هذا الخبر في: الشعر والشعراء ص١٦٥، عيون الأخبار ٣/ ٩١، معجم البلدان ١/ ٨٤.

(٥) من هذا الموضع حتى قوله: «لكانَ وَجْهًا» منقولٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٢ - ١٠٤.

(٦) في (ع): مَعْنَى...

(٧) «وأذرعة» ساقطة من (ع).

(٨) في (ع): لوضع...، سقطت الميم.

(٩) انظر الآتي ص ٤٣٥.

فإن قيل: فـ«عرفات» يقال فيه «عَرَفَة» فما المانع من[1] أَنْ يكونَ «عرفات» جَمْعًا له، فالجواب[2]: أنه بصيغته هذه عَلَمٌ لهذا المكان المخصوص، ولو كان جَمْعًا لكان له آحاد كل واحدٍ منها اسمه «عَرَفَة»، بل «عَرَفَة» و«عَرَفَات» مدلولهما واحد، وإنما استِثْنَاؤُه ـ وإن كان مُنْقَطِعًا ـ تنبيهٌ[3] على أنَّ هذه الألفاظ ـ وإن كانتْ[4] فيها ألفاظ المثنَّى والمجموعِ ـ لا يجوز دخولُ الألفِ واللَّامِ عليها ـ وإن كان واجبًا فيما تَقَدَّم[5]؛ لأنَّها في الحقيقة غيرُ مثناةٍ ولا مجموعةٍ.

ولو قيل[6]: أراد بقوله: «وكلٌّ مُثَنًّى...» ما لفظُه لفظ المثنَّى اندرجَ فيه نحو «أبانين» ثم استثناه من دخول اللام لَكَانَ وَجْهًا.

قلتُ: هذا ما قيل، ولقد[7] عثرتُ على بعض المُدَوَّنة[8] في هذه الصيغة[9]: أَنَّهُم[10] كأنَّهم قدَّروا كُلَّ بَعْضٍ من أبعاضِ هذا الجَبَل عَرَفَةً، ثم جمعوها على عرفات فَتَأَتَّى فيها معنى الجمعيةِ على هذا الوجه، وفي تقديرِهم هذا نوع تَمْشِيَةٍ للصِّحة،

(١) «من» ليست في (ع).

(٢) في (ع): والجواب...، بالواو.

(٣) في (ع): تنبيهًا...

(٤) في (ج): وإن كان...

(٥) يعني: وإن كان دخول الألف واللاَّم واجبًا في المثنى والمجموع من الأعلام.

(٦) «قيل»: ساطةٌ من (ع).

(٧) في (ع): ولو عثرت...، تحريف.

(٨) انظر ذلك في: معجم البلدان ٤/ ١١٧.

(٩) في (ع): الصنعة...، تصحيفٌ.

(١٠) «أنهم» ليست في (ع).

فاعرفه.

حم[1]: «الفرق بين «الزيدان» و«الرَّجُلاَن» أنَّ «الزيدان» معناه المشتركان في التسمية بـ «زيد»، ومعنى «الرجلان» المشتركان في الحقيقة، وهي الذكورة والآدمية، ألا ترى أنَّك لو سَمَّيْتَ امرأةً بـ «زيد» وجَمَعْتَ بينها وبين رجلٍ مُسَمًّى بـ «زيد» قلتَ: «الزيدان»؛ لاشْتِرَاكِهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين».

شم: يُنكِّرُ المثنَّى من حيث أنَّ العَلَم هو «زَيْد»، فإذا زِدْتَ فيه عَلَامَةً أخرى خرج الأوَّل عن العَلَمِيَّة لِلتَّصَرُّف الحاصل فيه.

/تخ[2]: قوله: «عَرَفَات» لا واحدَ له، قال الفراء[3]: وقول الناس: نَزَلْنَا عَرَفَةَ، ٣٠/ب شبيهٌ بِمُوَلَّد[4] وليس بعربيٍّ مَحْض.

حم[5]: اللغة الفصيحة في «عَرَفَات» الصَّرْفُ، ومنعُ الصَّرْفِ لغةٌ.

قلت[6]: وفي التوضيح[7] لصاحب تخ: حكم[8] «عرفات» حكم جمع سلامة المؤنث، تقول: زُرْتُ عَرَفَاتِك اللَّهُمَّ، ومَرَرْتُ بعرفاتِك ـ بالخفض[9] في الحالين[10] ـ،

(١) ما أورده المؤلِّف نقلاً عن حاشيته قد وَرَدَ بنصِّه في: حاشية المفَصَّل للزمخشري ق(٨أ)، وانظره أيضًا في: المقاليد ق(٣٨ب).

(٢) التخمير ١/ ١٩٦.

(٣) لم أجد قول الفراء في كتبه التي بين يديَّ، وانظره في: الصحاح واللسان (عرف).

(٤) في (ج): سمولد...، وذلك تحريفٌ.

(٥) ما أورده المؤلف نَقْلاً عن حاشته قد وَرَد في: حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٨أ).

(٦) «قلت» ليست في (ج).

(٧) التوضيح في شرح المقامات الحريرية ق (١٤٠ب، ١٤١أ) مع تصرُّفٍ يسير.

(٨) في (ج): في التوضيح: حكم...، بدون واو، وليس فيها: «لصاحب تخ».

(٩) يعني بالكسر.

(١٠) في (ع): في كلا الموضعين.

ولا يَصِحُّ مَنْعُ صَرْفِهِ؛ لأنه حينئذٍ يَجِبُ أن يُفْتَحَ في موضعِ الجَرِّ، وكونُه جَمْعًا يأباه، فوقع بينهما التدافع.

وقال في الكشَّاف[1]: لا يَجُوْزُ مَنْعُ صَرْفِهِ لأنَّ[2] علامة المُؤَنَّثِ الذي هو أَحَدُ الأسباب التسعة هو التاء لَفْظًا أو تقديرًا، أما هُنَا فعلامةُ التَّأْنِيْثِ هي التاء مع الألف مَعًا[3]، فاعرفه.

وأبانان: جَبَلَانِ مُتَنَاوِحَان[4]، أبانٌ أبيض، وأبانٌ أسْوَد[5].

وعَمَايتان: جبلان بنجد[6]، قال:

لو أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ ويَذْبُلٍ سَمِعَا حديثَك أَنْزَلا الأوعالا[7]

(١) الكشاف ١/ ٢٤٦.

(٢) في (ع): لأن عليه علامة...

(٣) هذا الأسلوب فيه ضَعْفٌ، فإنَّ «مع» تؤدّي معنى «معًا» وقد جمع بينهما، وتحرير هذا الأسلوب: «هي التاء والألف مَعًا».

(٤) متناوحان: متقابلان، انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٢٥٧.

(٥) انظر ما تقدَّم ص ٤٣٠، وعلى هذا فـ «أبانان» تثنيه «أبان».

(٦) انظر في ذلك: معجم ما استعجم للبكري ٣/ ٧٢٦، معجم البلدان ٤/ ١٧٢، مراصد الاطِّلاع ٢/ ٩٥٩.

(٧) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٥٠.

والعُصْم: الوُعُول، والواحد منها «أَعْصَم»، ويذبل: جَبَلٌ بنجد، والمراد - كما ذكر أبو علي الفارسي -: لو أَنَّ عُصْمَ عَمَايتين وعُصْمَ يذبل...

والشاهد في البيت: «عَمَايَتَيْنِ»، ووجه الاستشهاد: أنَّه لم تدخل الألف واللام عليه وهو مثنًى، وانظر البيت في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٥٣، سِرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٢، حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٨أ)، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٦، المنخَّل ق (١١ب، ١٢أ)، الهمع ١/ ١٤٢.

ودليلُ تنزيلهما منزلةَ شيءٍ واحد أنهم لا يقولون: أبانُ الأيمن ولا أبانُ الأيسر، و[1]كذلك في عَمَايتين.

قيل[2]: سُمِّيَتْ «عَرَفَات» لأنَّه الْتَقَى آدمُ وحوَّاء فيها فتعارفا، وقيل[3]: الناس يتعارَفُوْنَ فيها.

صح[4]: «أَذْرِعات[5]» ـ بكسر الراءِ ـ موضِعٌ بالشام، يُنْسَبُ إليها الخمر[6]، وهي مصروفة مثل «عَرَفَات»، قال سيبويه[7]: ومن العَرَب من[8] لا ينون «أَذْرِعَات» يقولُ: هذه أَذْرِعَاتُ، ورأيتُ أَذْرِعَاتِ ـ بكسر التاء ـ بغير تنوين[9]، والنسبة إليها «أذرِعِيٌّ».

تخ[10]: «الجيم في «جَحْوان» مقدَّمٌ على الحاء، وهو رَجُلٌ من بني أسَد».

(١) الواو ساقطة من (ع).

(٢) هذا قول الضَّحَّاك من المفسرين، وانظره في: زاد المسير ١/ ١٩٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٤١٥.

(٣) انظر هذا القول من غير نسبَة في: الكشاف ١/ ٢٤٦، البحر المحيط ٢/ ٢٧٥، اللسان (عرف).

(٤) الصحاح (ذرع) ٣/ ١٢١١.

(٥) الذي في النسختين «الأذرعات» معرَّفةً بالألف واللام، على أنَّ الزمخشريَّ استثناها مما يُعَرَّفُ بالألف واللام؛ لأنها استعملتْ عَلَمًا بلفظِ الجَمْع، ولذلك صوَّبتْ ما جاء في النسختين من الصحاح.

(٦) انظر في «أذرعات»: معجم ما استعجم ١/ ١٣١، معجم البلدان ١/ ١٥٨، الروض المعطار ص١٩.

(٧) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٣٤، وحديثه عن النَّسَبِ إليها في الكتاب ٣/ ٣٧٣.

(٨) «مَنْ» ساقطة من (ع).

(٩) في «عرفات» و«أذرِعات» ونحوهما مما سُمِّيَ به من جمع المؤنث السالم لغاتٌ ثلاث هي:

الأول: الإعراب على ما كان عليه قبل التسمية مع التنوين.

الثانية: الإعراب على ما كان عليه قبل التسمية مع ترك التنوين مراعاةً للعَلَمِيَّة والتأنيث.

الثالثة: إعرابه إعراب مالا ينصرف، فيترك تنوينه، ويُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، وانظر ذلك في: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٠، ٥١، التصريح ١/ ٨٢، ٨٣، شرح الأشموني ١/ ٩٣، ٩٤.

(١٠) التخمير ١/ ١٩٦ والنقل منه بالنَّص.

صح[1] : والمُضَلَّل ـ بفتح اللاَّم والتشديد ـ اسم[2] رَجُل من بني أسد .

تخ[3] : نَضْلَة ـ بفتح النون وسكون الضاد ـ ، وكان هاشم بن عبد مناف يُكْنَى أبانَضْلَة .

[4] وعن شيخنا سيف الدين ـ رَحِمَه الله ـ ووجدته بخطِّه أيضًا : قال الشيخ الجاحظ في كتابه البخلاء[5] : خالد بن نَضْلَة وخالد بن قيس هما سَيِّدَا بني أَسَدٍ[6] ، وخالد بن قيس هو المهزول ؛ سُمِّيَ بذلك لأنَّه كان بَخِيْلاً مَنَع نَفْسَه عن الأَكْلِ حَتَّى هزل لبخله .

[7] و«عَنَّاب» ابن أبي حارثة[8] ، ولاشَكَّ في أنَّ الروايةَ عن الشَّيْخِ بالنون المشَدَّدَةِ .

قلتُ: لَعَلَّ الإمامَ صدر الأفاضل إنما قال ذلك لأنَّه جاءَ : قيس بن عَبَّاب ـ بالباء المشدَّدة[9] ـ مذكورًا في مُتَشَابِهِ الأَسَامِي لجارِ اللَّه ، قال : وهو من فُرْسَان يوم القادسية .

وهَزَمَة ـ بفتح الهاء والزاء ـ ، هكذا في نُسَخِ المُفَصَّل .

شح[10] : «وإنما هو قَيْسُ بن هَذَمَة ـ بذالٍ معجمةٍ مفتوحة ـ » .

(١) الصحاح (ضلل) ٥/ ١٧٤٩ .

(٢) «اسم» ساقطةٌ من (ع) .

(٣) التخمير ١/ ١٩٦ ، وليس فيه : «وكان هاشم بن عبد مناف يُكْنَى أبا نَضْلَة» .

(٤) من هذا الموضع حتى قوله : « . . . هزل لِبُخْلِه» قد ورد في (ع) بعبارةٍ أخرى ، وقد أَثْبَتُّ مافي (ج) لأنَّه أتم .

(٥) البخلاء للجاحظ ص٩٦ .

(٦) في (ع) : بني قَيْس . . .

(٧) هذه الفقرة منقولة من التخمير ١/ ١٩٦ .

(٨) انظر ما تقدَّم في المتن .

(٩) الظاهر أن «عَنَّاب» و«عَبَّاب» لشخصٍ واحد ، وإنما اختلفت الروايات .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٤ ، والنقل منه بالنص .

قلتُ: الرواية على اختلاف الزاي[1] والذَّال مع اختلاف تَحَرُّكِ الوَسَط وسكونِه فَتَحَتْ لمثلي بَاباً في احْتِمَالِ الراء المهملة الساكنة لاسم شاعر دَلَّ عليه بَيْتٌ في المُشْتَرَكِ[2]، فلا عليك في ذلك، على أَنَّ ما في الروايتين لا يُوْجَدُ في أصول اللغة.

تخ[3]: «أكرمِ السعدينا» ـ بكسر الميم ـ هو الرواية عن الشيخ[4].

قلت[5]: وفي حم هكذا عن فخر المشايخ[6]، وفي رواية سيبويه[7] بالنصب على المدح.

قلت[8]: وروايته[9] في بعض النسخ ـ بالرفع[10] ـ، وليس بواضِحٍ[11]؛ لأنه

(١) في (ج): الزاء...

(٢) يعني به إبراهيم بن هَرْمَة، والبيت هو قوله:

بالله ربِّك إنْ دخلتَ فقل له هذا ابن هَرْمَةَ واقفًا بالبابِ

وقد ورد في المفصَّل ص٣٤٧ في قسم المشترك، ووَرَدَ في المقتبس في الجزء الثاني ق(١٩٦أ).

(٣) التخمير ١/ ١٩٧.

(٤) يعني الزمخشري، ولكنَّ الذي في حاشية المفصَّل له ق (٨ب): «زَعَمَ يونس أنه سَمِعَ رؤبة ينشد:

أنا ابن سَعْدٍ أكرمَ السعدينَا

نَصَبَهُ على الفَخْر...» فروايته إذن بالنصب، وهذه عبارة سيبويه.

(٥) «قلت» ليست في (ع).

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي يلقب بحُجَّة الأفاضل وفخر المشايخ، أديب نحوي، أَخَذَ عن الزمخشري وعُمَر الترجماني، له شِعْرٌ حَسَن، ترك مصنفات منها: تفسير القرآن، واشتقاق الأسماء، وذكر له الإسفندري: المحصَّل ومبَاني التنزيل، تُوُفِّيَ سنة (٥٦٠)هـ، ينظر: معجم الأدباء ١٥/ ٦١، و ص٨٢٢، ٨٥٥ من التحقيق، والمجلد الأول من المقتبس ق(١١٨أ)، وبغية الوعاة ٢/ ١٩٥.

(٧) رواية سيبويه في الكتاب ٢/ ١٥٣، وتَقَدَّمت عبارته قريبًا.

(٨) «قلت» ليست في (ع)، وهذا التعقيب من المؤلف مما نقله فخر الدين الخوارزمي في شرحه لأبيات المفصل ق (٥أ) مُصَرِّحًا بذلك.

(٩) «روايته» ليست في (ج).

(١٠) انظر هذه الرواية في: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦٤، ووَجَّهَهَا على أنَّ «أكرمُ» خبرٌ لمبتدأ محذوف، ولم يُجزْ أن تكونَ خَبَرًا بعد خَبَر عن الضمير «أنا»، ولا أن تكون صفةً ولا بدلاً من «ابن».

(١١) في (ج): وليس بصحيح...

حينئذٍ يكون جارِيًا على الابن، والمعنى غيرُ مستقيمٍ؛ لكونِه مضافًا إلى «السَّعْدَيْن»، ولو قيل: رُفِعَ على المدح[1] لكان قَوْلاً.

أُتِيَ[2] عُمَر بن الخطاب بحُلَلٍ من اليَمَن، فأتاه محمد بن جعفر بن أبي طالب[3] ومحمد بن أبي بكر الصدِّيق[4] ومحمد بن طلحة بن عُبَيْدِ الله[5] ومحمد بن حاطب[6]، فدخل عليه زيد بن ثابت فقال: ياأمير المؤمنين هؤلاء المحمَّدون بالباب يطلبون الكسوة[7]، فقال: ائذَنْ لهم ياغُلاَم، ثم دَعَا عُمَرُ بِحُلَلٍ فاخْتَارَ زَيْدٌ أَجْوَدَها حُلَّةً

(١) أي: على كونه نَعْتًا مقطوعًا يراد به المدح، فَيُقَدَّرُ خَبَرًا لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، وهو ما وَجَّهَهُ به ابن الحاجب.

(٢) ورد هذا الخبر في: الأغاني ١٨/ ١٣١، دلائل الإعجاز ص١٨، ١٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٤، ١٠٥، المقاليد ق(٣٩).

(٣) هو أبو القاسم محمد بن جعفر بن أبي طالب، أمُّه أسماء بنت عُمَيس الخثعمية، وُلِدَ على عهد رسول الله ﷺ بأرض الحبشة، تُوُفِّيَ شهيدًا بتَسْتُر، انظر: الاستيعاب ٣/ ٣٢٦، ٣٢٧، أسد الغابة ٥/ ٨٣، ٨٤.

(٤) هو محمد بن أبي بكر الصدِّيق، يُكْنَى أبا القاسم، وُلِدَ في حَجَّة الوداع بذي الحُليفة، كان له فَضْلٌ وعبادة، تولَّى إِمْرَةَ مصر وقُتِلَ بها سنة (٣٨)هـ، ترجمته في: الاستيعاب ٣/ ٣٢٨، أسد الغابة ٥/ ١٠٢.

(٥) هو محمد بن طَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللَّه القرشي التيمي، يُكْنَى أبا القاسم، وقيل: أبو سليمان، سَمَّاه الرسولُ ﷺ محمدًا، لُقِّبَ بالسجَّاد لكثرةِ صلاتِهِ واجتهاده في العبادة، قُتِلَ يوم الجمل مع أبيه سنة (٣٦)هـ، ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٥٢، الإصابة ٣/ ٣٥٦.

(٦) هو محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر القُرشي الجُمَحيّ، وُلِدَ بأرضِ الحَبَشَةِ، قيل: إنه أَوَّلُ مَنْ سُمِّيَ محمدًا في الإسلام، تُوُفِّيَ سنة (٧٤)هـ، وترجمته في: أسد الغابة ٥/ ٨٥، سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٣٥، الإصابة ٣/ ٣٥٢.

(٧) «يطلبون الكسوة» ساقطة من (ع).

وقال: هذه لمحمد بن حاطب، وكانت أُمُّه عِنْدَه فقال عُمَر: أَيْهَاتَ أَيْهَاتَ[1] وتمثَّل بشعرِ عِمَارة بن الوليد[2]:

أَسَرَّكِ لَمَّا صَرَّعَ القـــومَ نَشْوَةٌ ... خـروجـي منها سـالمًا غـيرَ غـارِمِ[3]

بَرِيْئًا[4] كَأَنِّي لَمْ أكنْ كنتُ فِيْهِمُ ... وليسَ الخِـدَاعُ مُرْتَضًى[5] في التنادمِ[6]

ثم قال: ائتني بثوب فألقه على هذه الحُلَل وقال: أدخل يدك/ وخُذ حُلَّةً وأنت لا تراها فأعطهم[7]. ١/٣١

شم: قيل[8]: إنما سُمِّيَ طَلْحَةَ الطَّلحَات لأنه زَوَّجَ مائةَ رَجُل من عَشِيْرَتِهِ مائةَ بِكْرٍ من أهلِه، وتحمَّلَ مُهُورَهُنَّ من مالِهِ، فَوَلَدَتْ كلُّ بكرٍ منهُنَّ غُلامًا سَمَّتْهُ بطلحة[9]، فَلَمَّا كَثُر عددُهم قالوا: طَلْحَةُ الطَّلحَات منسوبًا إلى هؤلاء المائة، قال:

(١) «أَيْهَاتَ» أصلها: «هَيْهَاتَ» أُبْدِلَتْ هَاؤُها الأُولى همزةً، ينظَر ذلك في: الصحاح واللسان (هيه)، وقيل: إنها لغة في هَيْهَاتَ.

(٢) هو عِمَارَة بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عُمَر بن مخزوم القُرَشِي، شاعر جاهلي، له أخبارٌ ومناقضات مع عَمْرو بن العاص عند خروجهما إلى اليَمَن، وترجمته في: الأغاني ٩/ ٦٩، ١٨/ ١٢٧، معجم الشعراء للمرزباني ص٢٤٦.

(٣) في (ع): غير غانم....

(٤) في (ع): برءما...، وذلك تحريف.

(٥) في (ع): مربضي...

(٦) البيتان من الطويل، وهما لعِمَارَة بن الوليد ـ كما ذكر المؤلف ـ، وقد وَرَدَا منسوبَيْنِ إليه في: الأغاني ١٨/ ١٢٨، ١٣١، ورواية الأول منهما في الأغاني: «أَنَ اخْرُجَ» بدل «خروجي»، ورواية الثاني: «خَلِيًّا» بدل «بريئاً»، وانظر البيتين في: معجم الشعراء للمرزباني ص٢٤٦، دلائل الإعجاز ص١٩، الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٥، المقاليد ق (٣٩ب).

(٧) في (ع): فأعطِمْ...، سقطت الهاء.

(٨) انظر: خزانة الأدب ٨/ ١٦ مع اختلاف في رواية الخبر.

(٩) في (ع): سمته طلحة...، بدون باء.

نَضَّرَ الله أعْظُمًا دفنوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةُ الطَّلَحَات[1]

شح[2]: وقيل: طَلْحَة الطلحات هو طلحةُ بن عُبَيْدِ[3] الله الخُزَاعِيُّ، وهو الذي مات بِسِجِسْتَانَ[4] فاقَ في الجودِ خمسةَ أَجْوَادٍ اسم كل واحد منهم طلحة وهم: طلحة الخير[5]، وطلحة الفياض[6]، وطلحة الجُوْد[7] وطلحة الدراهم[8]، وطلحة الندى[9]، قال الأصمعي[10]: وهم[11] طلحة بن عبيد الله عثمان التيمي[12] وهو

(١) البيت من الخفيف، وهو لعُبَيْدِ الله بن قَيْس الرقيَّات في ديوانه ص٢٠.
ومعنى نَضَّر: نَعَّمَهَا ـ من النعمة ـ وأبهجها، انظر: شرح شواهد الإيضاح ص٢٩٧.
والشاهد في البيت «الطلحات»، ووجه الاستشهاد به: حيث عَرَّف «الطلحات» بالألف واللام؛ لأنه جَمْع، وانظر البيت في: المقتضب ٢/ ١٨٨، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤٧، عرائس المحصل ق(١٥أ)، المقاليد ق(٣٩ب)، الموصَّل للسغناقي ق(٢٦ب).

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٥، ١٠٦.

(٣) هكذا في النسختين (عُبيد الله) على أن مافي مصادر ترجمته (عبد الله).

(٤) انظر: الوفيات ٣/ ٨٨، فوات الوفيات ٢/ ١٣٤، الخزانة ٨/ ١٥.

(٥) هذا اللقب يُطْلَق على طلحة بن عُبَيْدِ الله الصحابي الجليل، انظر: المعارف لابن قتيبة ص٢٢٨، أسد الغابة ٣/ ٨٥. ويُطْلَقُ أيضًا على طلحة بن الحسن بن علي ـ كما ذكر المؤلف ـ انظر: فوات الوفيات ٢/ ١٣٤، البصائر والذخائر ٥/ ١٥٦.

(٦) هذ اللقب يُطْلَق على طلحة بن عُبَيْدِ الله الصحابي الجليل ـ كما ذكر المؤلِّف ـ وقد يُلَقَّب أيضًا بطلحة الطلحات، وطلحة الجُوْد، انظر: المعارف لابن قتيبة ص٢٢٨، أسد الغابة ٣/ ٨٥، الرياض النضرة ٤/ ٢١٥، ٢١٦.

(٧) هذا اللقب يُطْلَقُ على طلحة بن عُبَيْد الله الصحابي الجليل، ويُطْلَقُ أَيْضًا على طلحة بن عُمَر التيمي ـ كما ذكر المؤلف ـ، انظر: فوات الوفيات ٢/ ١٣٤، خزانة الأدب ٨/ ١٦.

(٨) هو طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصدِّيق، انظر: خزانة الأدب ٨/ ١٦.

(٩) هو طلحة بن عبد الله بن عَوف من بني زهرة، عمه عبد الرحمن بن عوف كان شريفًا جوادًا، وَلِيَ قضاء المدينة زمنَ يزيد، حَدَّثَ عن عمِّه وعن طائفة من الصحابة، تُوُفِّيَ سنة (٩٧)هـ، وترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ١٦٠، سِيَر أعلام النبلاء ٤/ ١٧٤، الإصابة ٢/ ٢٢٩.

(١٠) لم أجد قوله في كتبه التي بين يديَّ، وقد ورد هذا القول في: المحبَّر لمحمَّد بن حَبيب ص٣٥٥، ٣٥٦، البصائر والذخائر ٥/ ١٥٥، فوات الوفيات/ ١٣٤.

(١١) في (ج): وقال الأصمعي: هم...

(١٢) في (ج): التميمي...، والصواب ما أثبته من (ع).

الفيَّاض، وطلحة بن عُمَر بن عُبَيْد الله[1] بن مَعْمَر التيمي[2] وهو طلحة الجود، وطلحة بن حَسَن[3] بن عَلِي وهو طَلْحَةُ الخَيْر، وطلحة بن عُبَيْدِ الله[4] بن عَوْف[5] ابن أخي عبد الرحمن بن عَوْف وهو طلحة الندى، وطلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزَاعِي وهو طلحة الطلحات؛ لأنَّه كان أجودَهم.

وقيل[6]: كان في أجْدَادِهِ جماعة اسم كل واحدٍ طلحة.

وأما ابن قيس الرُّقَيَّات[7]، قال الأصمعي[8]: نَكَحَ قيس نِسَاءً اسم كل واحدة رُقَيَّة، وقيل[9]: كان[10] له جَدَّاتٌ كذلك.

قلتُ: ومثال ذلك قول من قال في الحَسَنِ والحُسَيْن: هما ابنا الفَوَاطِم، أُرِيْدَ بِهِنَّ فاطمة الزهراء وفاطمة بنت أسد[11] والدة علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ[12]، وفاطمة المخزومية جَدَّة النبي ـ عليه السلام ـ لأبيه، وفاطمة بنت الأصم أم

(١) في (ج): بن عبد الله. . . ، والصواب ما أثبته من (ع).

(٢) في (ج): التميمي. . . ، والصواب ما أثبته من (ع).

(٣) في (ع): ابن الحسين. . . ،

(٤) هكذا في النسختين، والذي في مصادر ترجمته «عبد الله».

(٥) في (ع): بن عون. . . ، وهو تحريف.

(٦) ذكر هذا القول الزمخشري في حاشية المفصَّل ق(٨ب)، وانظره أيضًا في خزانة الأدب ٨/ ١٦.

(٧) انظر الأقوال في سبب تسميته بذلك في: الصحاح (رقى)، الخزانة ٧/ ٢٨١.

(٨) لم أجد قول الأصمعي في كتبه التي بين يديَّ، وقد نقله عنه الجوهري في الصحاح (رقى).

(٩) هو قول ابن سَلاَّم الجُمَحِي في كتابه: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٧.

(١٠) في (ع): كانت له. . . .

(١١) هي فاطمة بنت أَسَد بن هاشم بن عبد مناف القُرَشِيَّةُ الهاشمية، أَسْلَمَتْ وهَاجَرَتْ إلى المدينة وتُوُفِّيَتْ بها، انظر: الاستيعاب ٤/ ٣٦٩، ٣٧٠، صفة الصفوة ٢/ ٥٤.

(١٢) عبارة «ابن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ» ليست في (ع).

خديجة، ومن المُتَّصِلاتِ بِهِنَّ بوشيجة القرابة القوية فاطمة[1] بنت حمزة بن عبد المطَّلب، فاعرفه.

وقيل[2]: كان يشبِّبُ بثلاث رُقَيَّات، و«ابن قَيْس الرقيات» ـ بالإضافة ـ[3] على أسلوب «حَبٌّ رُمَّاني»[4] في أنَّ الغرضَ إضافةُ الحَبِّ إلى نَفْسِكَ لا إضافةُ الرمَّان، ولكنْ لَمَّا لَمْ يكُنْ بُدٌّ من ذكرِ الرمَّانِ لَمْ تَكُنْ إضافة الحب بدونِهِ، وكذلك الابن هو المقصود بالإضافة لا «قَيْس».

ويُرْوَى بتنوين «قَيْس» و«الرقياتُ» ـ بالرفع ـ في قول من قال: إنه سُمِّيَ بـ«الرقيات»، فهو كقولنا: عبدُ الله بَطَّةُ؛ لأنَّ «الرقيات» على هذه الرواية لَقَبٌ له.

وفي الكشَّاف[5] في سورة الأنعام في اسم آزَرَ أبي الخليل[6] ـ عليه السلام ـ: ونحوه في شعر بعض المُحْدَثِيْنَ:

(١) هي أم الفَضْل فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب القُرَشِيَّة الهاشمية، ابنة عم النبي صلى الله عليه وسلم، أمُّها سلمى بنت عُمَيْس، ترجمتها في: أسد الغابة ٧/ ٢١٦، الإصابة ٤/ ٣٦٩.

(٢) هو قول أبي عُبَيْدَةَ وَالسكَّري، وينظر هذا القول في: الشعر والشعراء ص٣٤٣، ٣٤٤، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤٨، الخزانة ٧/ ٢٨١.

(٣) انظر الحديث عن الروايتين في «ابن قيس الرقيات» بإضافة «قيس» إلى «الرقيات»، وبتنوين «قيس» ورفع «الرقيَّات» في: حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٨ب)، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٤٨، الإقليد ق (١٨أ)، خزانة الأدب ٧/ ٢٨٤.

(٤) هذه العبارة من الأساليب النحوية المأثورة، وقد تقدمت ص(٣٧٩).

(٥) في الكشاف ٢/ ٣٩.

(٦) ذكر ذلك الزمخشري عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً...﴾ من الآية (٧٤).

وقد ذَكَرَ أنَّ «آزَر» على وزن «فَاعَل» مثل: تارَح وعابَر وعازَر، وذكر أنَّ بعض المفسِّرين قال: «آزَرُ» اسمُ صَنَم كان يعبده أبو إبراهيم، فيجوزُ أن يكونَ نُبِزَ به للزومه عبادَتَه كما نُبِزَ ابن قيس بالرقيات اللَّاتي كان يُشَبِّبُ بِهِنَّ فقيل: ابن قيس الرقيات، ثُمَّ مَثَّلَ على ذلك بالبيت.

أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزًا في قَبَائِلِها كأنَّ أسماءَ أَضْحَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي[1]

قوله: «وكذلك الأسامتان» يعني أنَّ الأَعْلاَمَ الموضوعة بإزاء المعاني الذهنية تجري مُجْرَى الأعلام بإزاء الأشْخَاص في وجوبِ إدخالِ اللاَّمِ عند تثنيتها وجَمْعِها، فكما[2] يَرِدُ التنكير تَثْنِيَةً وجَمْعًا على عَلَمِ الشَّخْصِ فكذا على عَلَمِ الجِنْسِ[3]؛ لاشتراكهما[4] في العَمَلِيَّةِ عِنْدَهُمْ.

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي مُحَمَّد عبد الله بن أحمد الخازن، خازن كتب الصاحب بن عباد، وانظر نسبته إليه في: شرح شواهد الشافية للبغدادي ص٢٩٨.

والنَّبْزُ هو: التلقيب، وانظر البيت في: الإقليد ق(١٨أ)، الموصَّل للسغناقي ق(٢٦ب)، البحر المحيط ٤/ ٥٦١، الدر المصون ٤/ ٦٩٦.

(٢) في (ع): فكا...، سقطت الميم.

(٣) في (ع): فكذا على علم الشخص فكذا على علم الجنس...

(٤) في (ع): لاستدراكهما...، وهو تحريف.

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

«فَصْلٌ: [الكِنَايَةُ عن أعْلامِ الأنَاسِيِّ والبَهَائِمِ]

و«فلان» و«فُلانة» و«أبو فلان» و«أم فلانة» كناياتٌ عن أَسَامِي الأَنَاسِي وكناهم، وقد ذَكَرُوْا أنَّهُمْ إذا كَنَّوا عن أعلامِ البَهَائِمِ أدخلوا اللاَّمَ فقالوا: الفُلاَن والفُلاَنَة، وأما «هَنٌ» و«هَنَةٌ» فللكناية عن أسماءِ الأجْنَاس».

شم: «فُلان»[2] قيل[3]: وزنه «فُعْلاَل»، وقيل: «فُعْلان»[4]، حُذِفَتْ منه الواو أوالياء[5] كما حُذِفَتْ الياء من «إِنْسِيَان»[6]، وتصغيره ـ على هذا القول ـ «فُلَيَّان»، ويقال في النداء: يافُلُ ـ بحذف الألف والنون ـ، وليس بترخيمٍ[7]، ولو كان ترخيمًا

(١) المفصَّل ص١٥.

(٢) «فلان» ساقطةٌ من (ج).

(٣) اخْتُلِفَ في وزنِ «فُلاَن»؛ فقيل: «فُعَال» وهو قولُ الخليل بن أحمد والجوهري والأزهري، وطائفة من أصحاب المعاجم ذكروه في مادة «فلن»، وهو الراجح عندي، وقيل: «فُعْلاَن» حُذِفَتْ منه الواو أو الياء، وعلى هذا يكون الأصل: فُلْوَان أو: فُلْيَان، ووَزْنُه بعد الحذف «فُعَان»، وقيل: «فُعْلال» فيكون أصله ـ على هذا ـ فُلْنَان، ولم أجِدْ أَحَدًا قال هذا القول إلا المؤلِّف في نقله هذا عن شرح المفصَّل للدياجي، كما لَمْ أَجِدْ نسبةً للقول الثاني، وانظر القولين في: العَيْن ٨/ ٣٢٦، تهذيب اللغة ١٥/ ٣٥٤، اللسان (فلن).

(٤) في (ع): وزنه فولان وقيل: فعلان...

(٥) في (ع): والياء...

(٦) في (ع): إنسان...

والقول بأن أصلَ «إنسان» إنسيان ثم حُذِفَتْ منه الياء هو قَوْل الخليل بن أحمد والفراء، فوزن «إنسان» ـ عندهما ـ بعد الحذف «إِفْعَان»، على حين يَرَى سيبويه أن اشتقاقَه من الأُنْس، فوزنه ـ عنده ـ: «فِعْلان» ينظر ذلك في: العين ٧/ ٣٠٤، الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٥٩، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٩.

(٧) «فُلُ» من الأسماء الملازمة للنداء، وقد اخْتُلِفَ في أَصْلِهِ، فذهبَ الكوفيون إلى أنَّ أَصْلَه «فُلاَن» ثم=

لقيل: يافُلاَ، وهو كنايةٌ عن اسمٍ سُمِّيَ به المحدَّث عنه.

قلت:[1] وفي الكنايةِ شوبٌ[2] من الإبهام، وفي أعلامِ البهائمِ نوعُ شائبةٍ[3] من الجنسية، فكانت الحاجة إلى زيادة البيان والتعريف في أعلامها أَمَسَّ[4]، واللام موضوعةٌ[5] لرفع الإبهام، فكان أولى بها إذا أُرِيْدَ الفرق بين الآدَمي والبهيمة.

شح[6]: قوله: «كناياتٌ عن أسامي الأناسي»[7] يعني أنَّها وُضِعَتْ أعلامًا لأعلام الأناسي، والدليل على عَلَمِيَّتِها:

ـ مَنْعُ «فُلانة» من الصرف؛ لأَنَّ تاءَ التأنيث غيرُ مُؤَثِّرَةٍ إلا عند العَلَمِيَّةِ، وإذا ثَبَتَتْ العَلَمِيَّةُ في «فلانة» ثَبَتَتْ في «فُلان»؛ لأن نسبة «فلانة» إلى المؤنث نسبة «فُلان» إلى المُذكَّر.

والثاني: أنهم امتنعوا عن دخول اللام عليها، وهذا آيَة العَلَمِيَّةِ.

= رُخِّم على غيرِ قياسٍ، وتَبِعَهُمْ ابنُ مالك في بعض كُتُبِه، وذَهَبَ البصريونَ إلى أَنَّ أصلَه «فلي» ثم حُذِفَتْ لام الكلمة كما حُذِفَتْ في «يد»، وعلى هذ يُصَغَّر على «فُلَيّ»، ورُدَّ قول الكوفيين ومن تابعهم بأمور منها: ـ ما ذكره المؤلف هنا ـ أنه لو كان أصلُه «فلان» لقيل في ترخيمِه:يافُلا، ومنها: أنَّه لو كان أصله «فُلان» لما قيل في تأنيثه: فُلَة، ومنها: أنَّه لو كان أصلُه «فلان» لما اخْتُصَّ بالنداء، وانظر في هذه المسألة: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤٨، المقتضب ٤/ ٢٣٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٩، الارتشاف ٣/ ١٤٩، ١٥٠، التصريح ٢/ ١٨٠، الهمع ٣/ ٦٠، ٦١.

(١) الواو ليست في (ج).

(٢) الشوب: الخَلْط، ينظر في ذلك: اللسان (شوب).

(٣) في (ع): شائعة...

(٤) في (ع): «الألف» بدل «أَمَسُّ».

(٥) في (ع): موضوعٌ...

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٧.

(٧) في (ع): «عن أعلام البهائم» بدل «عن أسامي الأناسي»، والصحيح ما أثبته من (ج)؛ لأنَّ الشرح يدلُّ عليه.

شح[1] : لم يثبتْ استعمالُهُما إلا حِكَايةً؛ لأنها اسم اللفظ[2] الذي هو عَلَمُ الاسم، فَمَدْلُوْلُه العَلَم؛ فلذلك لا يقال[3] : جاءني فلانٌ، ولكن يقال : قال زَيْدٌ : جاءني فلانٌ، فهو إِذَنْ اسمُ الاسمِ[4] .

شح[5] : أرادوا الفرق بين العَلَمَيْن، وَعَلَمُ الآدمي أكثر وقوعًا، فناسَبَ[6] أنْ تكونَ الزيادةُ في الأَقَلِّ[7] .

قلت : ولِأَنَّ عَلَمَ الآدمي مُقَدَّمٌ على علم البهيمة رُتْبَةً[8] وَوَضْعًا، والخالي عن اللام مُقَدَّمٌ على الحالي به، فأعْطِيَ المُقَدَّمُ المُقَدَّمَ.

وأما «هَنٌ» و«هَنَةٌ» فليسَ بِعَلَمٍ، ولذلك كان «هَنَةٌ» مُنْصَرِفًا؛ لأنَّه كنايةٌ عن الجِنْس.

شح[9] : وإنما أورده[10] لِيُعْلَمَ أنَّه ليسَ من قبيل الأعلام/ ولو كان عَلَمًا لوجب ٣١/ب
مَنْعُ الصرفِ من «هَنَة»[11]، وَلَوَجَبَ أَن لا يضاف وأَن لا تدخلَه اللاَّم، وذلك كله

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٨ .

(٢) في (ع) : لأنَّه اسمٌ للَّفظ . . .

(٣) في (ع) : لا يعلل . . . ، وذلك تحريفٌ.

(٤) ينظر : الموصَّل للسغناقي ق(٢٧أ)، التاج المكلل ق(٢٤ب).

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٨ .

(٦) في (ع) : فيناسب . . .

(٧) زاد ابن الحاجب وَجْهًا آخرَ في زيادة الألف واللام مع أعلام البهائم دونَ أعلام الأناسي وهو : أن أعلام الأناسي هي الأصل، أما أعلام البهائم فمحمولة عليها ، والأعلام تنافي الألف واللام، فإذا اضْطُرِرْنَا إلى دخولها على أحد القسمين فإدخالها على الفرع أولى من إدخالها على الأصل، انظر : الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٨ .

(٨) في (ع) : رتبته . . . ، زيدت التاء الثانية خَطَأً.

(٩) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٠٩، ١١٠ .

(١٠) الضمير في «أورده» يعود إلى «هن».

(١١) لأنها حينئذٍ سوف تكون قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث.

سائغٌ فيه كالنكرات.

قلت[1]: ولعلَّ الشيخ أدرجه في هذا الفصل وليس من نوعِ[2] الأعلام لمكان الاستطراد، ونحوه غيرُ عزيز.

وقد يُكْنَى به عَمَّا لا يراد التصريح به[3] في الناس لغرضٍ، كقوله ـ يخاطب الحسنَ بنَ زَيْدٍ ـ[4]:

اللَّهُ أعطاكَ فَضْلاً من عطيته ... على هنٍ وهنٍ فيما مَضَى وَهَنِ[5]

يعني عَبْدَ الله[6] وحَسَنًا[7] وإبراهيم[8] بَني[9] الحَسَن[10]، كانوا وعدوه شَيْئًا

(١) هذا التعقيب من المُؤلِّف مُقحَمٌ في نقله من الإيضاح في شرح المفصل، لأنَّ ما بعده تابع لما قبله، وهذا التعقيب حتى قوله: «غير عزيز».

(٢) في (ع) من وقوع. . . ، وذلك تحريفٌ.

(٣) «به» ساقطة من (ج).

(٤) هو الحَسَن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، كان شريفًا فاضلاً، وَلِيَ المدينة في زمن المنصور، كان مولده بالمدينة، وتُوُفِّيَ بالحاجز قريبًا منها سنة (١٦٨)هـ، وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ص٣٨٦، تاريخ بغداد ٧/ ٣٠٩.

(٥) البيت من البسيط، وهو لإبراهيم بن هَرْمَة في ديوان شعره ص٢٢٣.
والشاهد في البيت: «هَن» حيث كنَّى بها عما لا يراد التصريح به من أسماءِ الأشخاص، وانظر البيت في: مجالس ثعلب ١/ ٢٢، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦١، الهمع ١/ ٢٥٦، خزانة الأدب ٧/ ٢٦٣، الدرر اللوامع ١/ ٤٨.

(٦) هو عبد الله بن الحَسَن بن الحَسَن بن علي بن أبي طالب، يُكْنَى أبا مُحَمَّد، من أهل المدينة، رَوَى عن أبيه وعن أمِّه فاطمة بنت الحسين، تُوُفِّيَ بالكوفة سنة (١٤٤)هـ، انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٤٣١ - ٤٣٤، الكامل لابن الأثير ٤/ ٣٧٥، ٣٧٦.

(٧) هو الحَسَن بن الحَسَن بن الحَسَن بن علي بن أبي طالب، من أهل المدينة، أمُّهُ فاطمة بنت الحسين بن علي، تُوُفِّيَ سنة (١٤٥)هـ في حبسِ المنصور، حُزْنًا على أخيه عبد الله، انظر: تاريخ بغداد / ٢٩٣، الكامل لابن الأثير ٤/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٥/ ٢٠.

(٨) هو إبراهيم بن الحَسَن بن الحَسَن بن علي بن أبي طالب، تُوُفِّيَ سنة (١٤٥)هـ بالهاشمية في حبس المنصور، انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٥٤، الكامل لابن الأثير ٤/ ٣٧٥.

(٩) في النسختين «بن» وما أثبته قد ورد في أكثر المصادر التي أوردت الخبر.

(١٠) هو الحَسَن بن الحَسَن بن علي بن أبي طالب، يُكْنَى أبا محمد، من أهل المدينة عالم صدوق جليل=

فَوَفَى به حَسَنٌ[1]، ومن ثَمَّ قال بعضهم[2]: يُكْنَى به عن الأعلامِ أَيْضًا، ونحوه قولهم ـ في النداء للمذكر ـ: ياهَنَاه، وللمؤنث: ياهَنَتَاه[3]، والهاء في «ياهناه» بَدَلٌ عن الواو عند البصريين[4]، كأنَّ أصلَه «فَعَال»، وهاء السكت عند الكوفيين[5]، ضُمَّتْ

=القَدْرِ، حَدَّثَ عن أبيه، وحَدَّث عنه جَمْعٌ من العلماء، تُوُفِّيَ سنة (٩٩)هـ بالمدينة، ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٣١٩، سِيَر أعلام النبلاء ٤/ ٤٨٣.

(١) المراد به الحَسَن بن زَيْد، وقد تَقَدَّمَتْ ترجمته، وهو ابن عَمٍّ بني الحسن الثلاثة المتقدمين، وانظر هذا الخبر في: مجالس ثعلب ١، ٢١، ٢٢، الأغاني ٤/ ٣٦٩، ٣٧٠، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦١.

(٢) ممن قال بذلك الخليل بن أحمد، فقد جاء في كتاب العين ٣/ ٣٥٤: «الهَنُ كلمةٌ يُكْنَى بها عن اسم الإنسان» وانظر: الهمع ١/ ٢٥٦.

(٣) «هناه» و«هنتاه» من الألفاظ الملازمة للنداء، يُنْظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٢، الهمع ٣/ ٦١.

(٤) هذا الرأي لبعض البصريين، وهذا القول ارتضاه ابن جني وابن يعيش ـ وهو الراجح عندي ـ.

ومن البصريين من يرى أن أَصْلَها «هنا و» ثم أُبْدِلَتْ الواو هَمْزَةً، ثم أُبْدِلَتْ الهمزة هَاءً، وهذا القول رجَّحَه الثمانيني والزمخشري وابن الشجري، ومنهم من يرى أَنَّ الهاء أصلية ولَيْسَتْ بَدَلاً، فهي عندهم من الكَلِم التي جاءت لامها في لغة هاءً، وفي أخرى واوًا، أجاز ذلك أبو علي، وقد استضعفه البَعْض، وينظر في ذلك: المسائل المشكلة ص٥٠٤، المنصف ٣/ ١٤١، ١٤٢، سر صناعة الإعراب ١/ ٦٦، ٢/ ٥٦٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٤٣، ٤٤، شرح الملوكي له ص٣١٠.

(٥) وبِقَوْلِ الكوفيين قال أبو زيد والأخفش الأَوْسَط، واختاره ابن عصفور، وهذا القول ضَعَّفَه بعض الصرفيين كأبي علي الفارسي وابن جني وابن يعيش، وانظر في ذلك: المسائل الحلبيات ص٣٤٧، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٢، الصحاح (هنو)، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٣١٠، الممتع في التصريف ١/ ٤٠١، ٤٠٢، شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٥.

لَمَّا وُصِلَتْ، ومَوْضِعُه في المُشْتَرَكِ[1]، فاعرفه.

تخ[2]: «هَنٌ» بوزن «أَخٌ» كناية عن الشيءِ من الأشياءِ، وأصله «هَنَوٌ»، تقول: هذا هَنُكَ، أي: شَيْئُكَ، وأما قَوْله:

. وَقَدْ بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ[3]

فقال سيبويه[4]: سَكَّنَهُ ضرورةً»

صح[5]: «يقال للمؤنث: «هَنَةٌ» و«هَنْتٌ» ـ بالتاء ساكنة النونِ ـ».

[6]وفي المغرب[7]: «الهَنُ» كنايةٌ عن كل اسمِ جنسٍ، وللمؤنث: «هَنَةٌ»، ولامُه

(١) تكلَّم الزمخشري عن «هناه» في قسم المشترك، عند حديثه عن إبدال الحروف، ينظَر المفصل ص٣٦٩، ٣٧٠، وشرح ذلك المؤلِّف في ق(١١٤أ) من الجزء الثاني من المقتبس.

(٢) التخمير ١/ ١٩٩، ٢٠٠، والنقل منه بالنَّص.

(٣) عجز بيت من السريع وصدره:

رُحْتِ وفي رجليكِ عُقَّالَة

والبيت للأُقَيْشِر الأسدي في ديوانه ص٤٣.

ونُسِبَ البيت لعبيد الله بن قيس الرقيَّات في ضرائر الشعر ص٩٥.

ونُسِبَ للفرزدق في الشعر والشعراء ص٣٤، وفي أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٥، وليس في ديوانيهما، والصحيح نسبته إلى الأُقَيْشِر الأسدي.

ورُوِيَ البيت: «وقد بدا ذاك» كما أشار إلى ذلك ابن جني في المحتسب ١/ ١١١، وعلى ذلك لا شاهد في البيت.

والعُقَّالة: ظَلْعٌ يأخذ في القوائم، وبدا: ظهر، وهَنْكِ: كنايةٌ عن الفرج.

والشاهد في البيت: «هَنْكِ» حيث سَكَّنه للضرورة، وأصله «هَنُكِ» ـ بضم النون ـ، وانظر البيت في: الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٠٣، الخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١١١٧، تحصيل عين الذهب ٢/ ٢٩٧، تخليص الشواهد ص٦٣، الخزانة ٤ / ٤٨٤.

(٤) في الكتاب ٤/ ٢٠٣.

(٥) الصحاح (هنو) ٦/ ٢٥٣٦ والنقل منه بالنص.

(٦) من هذا الموضع حتى قوله: «تصغير هنيهة» ليس في (ج).

(٧) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٣٩٠.

واو كـ «هنوات»، أو هاء[1]، ولذا قيل في تصغيره: هُنَيْهَةٌ[2].

(١) تقدم القولان قريبًا.

(٢) وأما على أن لامه واو فإن تصغيره على «هُنَيَّة».

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ :

« ومِنْ أَصْنَافِ الاسْمِ: المُعْرَبُ

الكلامُ في المُعْرَبِ وإنْ كان خَلِيقًا من قِبَل اشتراكِ الاسمِ والفِعْلِ في الإعرابِ بأنْ يَقَعَ في القسمِ الرابعِ إلا أَنَّ اعْتِرَاضَ موجِبَيْنِ صَوَّبَ إيرادَه في هذا القِسْم:

أحدهما: أَنَّ حَقَّ الإعرابِ للاسمِ في أصلِه، والفِعْلُ إنما تَطَفَّلَ عَلَيْه فيه بسببِ المُضَارَعَة.

والثاني: أَنَّه[2] لابُدَّ من تَقَدُّمِ معرفةِ الإعْرَابِ للخائضِ في سائرِ الأبوابِ فيه[3]...»

قلتُ: لبعضِ الطَّلَبَة[4] في هذا التركيب[5] مطالبةٌ لكيفيته، ولَعَلَّ كشفَه أَنْ يقالَ: تقديره: وإن كان خَلِيْقًا بكذا[6] فهو حَقُّه ومقتضاه، لكنْ قامَ مانعُ كذا، وقوله: «وإن كانَ...» مَعَ ما في حيِّزه جُمْلَة شَرْطِيَّةٌ، والجوابُ محذوف وهو ما ذُكِرَ[7]، و«إلا» هنا بمعنى «لكنْ»[8]، والجملة المستدركة سَدَّتْ مَسَدَّ الجواب لدلالتها عليه، وأما الواو[9] فقد تَوَسَّطَتْ عَطْفًا إما على الجملة

(١) المفصل ص١٥، ١٦.

(٢) في المفصل، وفي بعض شروحه: أنَّه... ـ كما أُثبِتَتْ ـ، والذي في (ع): أَنْ...

(٣) «فيه» ليست في المفصَّل، والضمير في «فيه» يرجع إلى الاسم.

(٤) في (ع): الطلب...، سقطت التاء.

(٥) يعني قوله: «وإن كان خليقًا...» إلى آخر الجملة.

(٦) في (ع): بهذا...

(٧) يعني التقدير المتقدم «فهو حَقُّه ومقتضاه».

(٨) تأتي «إلا» في كلام العرب بمعنى «لكنْ» كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ...﴾ أيْ: لكن أماني عند بعضهم، وذلك في الاستثناء المنقطع، ينظر في ذلك: معاني القرآن للأخفش ١/ ٩١٥، الأزهية للهروي ص١٧٤.

(٩) يعني الواو التي قبل «إنْ».

برأسِها[1] أو على الظرف[2] الواقع خَبَرًا؛ لأنهَّ جملة أَيْضًا لما عُرِفَ، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُم فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ... ﴾[3] قال في الكشاف[4]: «حُذِفَ جَوَابُ «إِنْ» كَمَا تَقُوْلُ: إن شِئْتَ أن تقومَ بنا إلى فلان نزوره» أَيْ: فَعَلْنَا ذلك، أو يقال: تقديره: الكلام هنا في المُعْرَب، أو على التأخير، ولا بأسَ في الأمرين، أي: الكلام وقع هنا في المُعْرَب وإن كان خليقًا بأن يقعَ في كذا.

تخ[5]: الإعرابُ إما هو مأخوذٌ من العَرُوبِ من النِّساء، وهي: المُتَحَبِّبَةِ إلى زوجِها[6]، كأن السامِعَ يتحبَّبُ إليه المُعْرِب بإفهام كلامه إياه، ألا ترى أَنَّ ما هو مُغْلَقٌ غير مفهومٍ مما يُضْجِرُ السامعَ وينفِّرُهُ عَنْه، أَوْ لأنَّه مأخوذٌ من «أعْرَبَ بِحُجَّتِهِ» أَيْ: أفصحَ بها وبَيَّنَ[7]؛ لأنَّ الإعرابَ بَيَانُ أحوالِ الكلمة من الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ ولهذا لا يأتي فيما هو غير مُسْتَحِقٍّ لأحدِ هذه المعاني قبل التركيب، أو هو من قولهم[8]: عَرِبَتْ مَعِدَتُه - بالكَسْرِ - عَرَبًا، أي: فَسَدَتْ، فهي عَرِبَةٌ، وعَرِبَ الجرحُ: نُكِس[9]، والهمزة فيه

(١) أي: جملة «الكلام في المعرب» على التأويل الذي سوف يذكره.

(٢) يريد بالظرف الجار والمجرور على تقدير: «الكلام وقع في المعرب» - كما سيذكر -.

(٣) سورة الأنعام، من الآية (٣٥).

(٤) الكشاف ٢/ ٢٠ والعبارة منقولة بالنَّص.

(٥) التخمير ١/ ٢٠١، ٢٠٢ مع تصرفٍ بالزيادة والتقديم والتأخير.

(٦) ينظر في ذلك: تهذيب اللغة ٢/ ٣٧٤، مفردات الراغب ص٣٢٨.

(٧) ينظر هذا المعنى في: العين ٢/ ١٢٨، مقاييس اللغة ٤/ ٢٩٩.

(٨) في (ع): من قوله...

وهذا القول من أقوال العرب حكاه أبو عُبَيْد عن أبي زيد، ينظر في ذلك العين ٢/ ١٢٩، تهذيب اللغة ٢/ ٣٦٤، الصحاح (عرب).

(٩) نُكِسَ: أي: بقي فيه أثرٌ بعد البرء، أو: عاوده المرضُ بعد النَّقَهِ، ينظر: الصحاح (نكس)، واللسان (عرب)، و(نكس).

للسَّلب[1] كـالإقـسـاط والإشكاء والإتراب، وهي إزالة القَسْط[2] والشكوى والتُّرب[3]، وذلك لأنَّ الكلام إذا لم يُعْرَبْ تمكَّنَ فيه فَسَادٌ[4]، بدليل قولك: «ما أحسن زيد» من غير إعراب كيف اشتبه المعنى، وهو فسادٌ في الكلام، ألا ترى أنَّك إذا رَفَعْتَ زيدًا فَـ «أحْسَنَ» فِعْلٌ، وإذا جَرَرْتَهُ فـ «أحْسَنُ» اسمٌ والكلام استفهام، وإذا نصبته فهو فعل تَعَجُّب.

صح[5]: الخِلْقَة: الفِطْرَة، والخَلْق: التقدير، وقولهم: فلانٌ خَلِيْقٌ بكذا، أَيْ: جَدِيْرٌ به، وقد خَلُقَ بكذا - بالضَّمِّ - كأنه مِمَّن يُقَدَّرُ فيه ذلك ويُرَى فيه مخايله، وخُلِقَ لأجله، وهذا مَخْلُقَةٌ لذاك، أي مَجْدَرَةٌ له، فاعرفه.

صح[6]: «قولهم: «طُفَيْلي»[7] للذي يدخُل وليمةً لَمْ يُدْعَ إِلَيْها، وقد تَطَفَّل، قال يعقوب[8]: هو منسوبٌ إلى «طُفَيل»[9] رَجُلٍ من أهلِ الكوفةِ من بني عبد الله بن

(١) من معاني صيغة «أفعل» المزيدة بالهمزة السَّلب، أي: سَلْبُك عن مفعول «أفعل» ما اشْتُقَّ منه نحو: أشكيته، أي: أزلت شكواه، وكما مَثَّلَ المؤلف، ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٩١، الارتشاف ١/ ٨٣، شرح مختصر التصريف العزي ص٣٦.

(٢) القَسْط: الجَوْر، ويقال: أقسطه، إذا أزال الجورَ عنه، ينظر:اللسان (قسط).

(٣)في تهذيب اللغة ١٤ / ٢٧٣ : «يقال للرجل إذا قَلَّ مالُه : قد تَرِبَ ، أي : افْتَقَر . . . » فعلى هذا يكون معنى أتربه : أزال فَقْرَه.

(٤) وعلى هذا يكون معنى أعربه : أزال فساده .

(٥) الصحاح (خلق) ٤/ ١٤٧٠ ، ١٤٧١ .

(٦) الصحاح (طفل) ٥/ ١٧٥٢ والنقل منه بالنَّص.

(٧) في (ع): طفيل. . .

(٨) المراد به ابن السكيت، وقوله هذا في: إصلاح المنطق ص٢٢، وكل هذا المنقول من الصحاح من كلام ابن السكيت.

(٩) يقال له: طُفيل بن دلال أو ابن زلال ويقال: إنه من موالي عثمان بن عفان، ضُرِبَ به المَثَلُ في الطمع فقيل: «أطمع من طفيل» و«أوغل من طفيل»، انظر: المعارف لابن قتيبة ص٦١٢، سوائر الأمثال على=

غَطَفَان وكان يأتي الولائم من غير أن يُدْعَى إليها، وكان يقال له: طُفَيل الأعراس، وطُفَيل العرائس، وكان يقول[1]: وَدِدْتُ أَنَّ الكوفَةَ بركةٌ مُصَهْرَجَةٌ[2] فلا يَخْفَى عَلَيَّ منها شيءٌ».

قلتُ: كأنَّه وَصَفَ المضارعَ بالتَّطَفُّل لكونه غير أصيلٍ في الإعراب[3]، كالطُّفَيْلي في الوليمة، والمُضَارَعَة: المشابهة، كَأَنَّ هذا اللَّفظ[4] مأخوذٌ من الضرع، وهو لكلِّ ذات ظِلف أو خُفٍّ؛ لما بهما[5] أو بينهما من المشابهةِ[6].

شح[7]: قيل[8]: وإنما كان الاسم أصيلاً في الاختلاف الإعرابي؛ لأنَّ الفعلَ

= أفعل ص٢٥١، ٣٧٠، ثمار القلوب ص١٠٨، كتاب التطفيل للخطيب البغداد يص٦١-٦٣.

(١) قوله هذا في: ثمار القلوب ص١٠٩.

(٢) في (ع): مضرجة...، وذلك تحريف.

ومعنى مُصَهْرَجَة: مَطْلِيَّة، كما في: اللسان (صهرج).

(٣) ما أورده المؤلِّف هنا من أنَّ المضارع غير أَصيل في الإعراب إنما يَتَمَشَّى مع رأي الخليل بن أحمد وسيبويه وجميع البصريين، إذْ يرون أَنَّ الأصلَ في الإعراب الأسماء، والمضارع محمولٌ على الاسم في إعرابه، ويَرَى الكوفيون أنَّ المضارع أَصْلٌ في الإعراب أيضًا، ينظَر ذلك في: الإيضاح في علل النحو ص٧٧، أسرار العربية ص٢٤، التبيين للعكبري ص١٥٣.

(٤) في (ع): «الحرف» بدل «اللفظ».

(٥) في (ع): لما بينهما...، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ع): المشابه...، سقطت الهاء.

والمراد: سُمِّيَ المضارع مُضَارِعًا لما بين الضرعين من المشابهة، وذلك لِأَنَّ المضارع أشبه الاسمَ، وقد صَرَّحَ المؤلفُ بذلك في قسم الفعل ق(٣أ) من الجزء الثاني، وذكر ابن فارس في المقاييس ٣/ ٣٩٦ عن بعض أهل العلم أَنَّ اشتقاق المضارعة من الضَّرع، كأنهما ارتضعا من ضرعٍ واحد.

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٧، ١١، نقل المؤلف هذا الكلام من حديث ابن الحاجب عن المضارع في قسم الأفعال.

(٨) ورد هذا القول في: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٠٧، ١٠٨، أسرار العربية ص٢٤، ٢٥ وهذا القول أحدُ الأَدِلَّة التي احْتَجَّ بها البصريون لمذهبهم.

تختلف صِيَغُهُ ـ كما تَرَى في أنواعه ـ باختلاف معانيه، فكان مُسْتَغْنِيًا عن الإعراب باختلافه؛ بخلافِ الأسماءِ فإنَّها تَعْتَوِرُها معانٍ مختلفة وهي على صِيَغِها، وإنما أُعْرِبَ المضارع للمشابهةِ / بينَه وبينَ الاسمِ من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال. ٣٢/أ

أما اللفظُ فـ «يَضْرِبُ» كـ «ضارب» في عدد الحروف وتَقَابُلِ الحركاتِ والسَّكَنَاتِ، وأما «يَبِيْع» و«يَقُوْل» و«يَعِد» فعلى تقدير التقابل(١) ـ على ما سيأتيك(٢) بيانها ـ.

وأما المعنى فلأنَّ المضارع يصلح للزمانين بالاحتمال الوضعي، ويرتفع ذلك الاحتمال والتناول بحرف الاستقبال واللام(٣)، وهو معنى قول المُصَنِّفِ في قسم الفعْل(٤): «وبِدُخُوْلِهما عليه قد ضَارَعَ الاسمَ. . .» نحو قولك: «رَجُل» يصلحُ في المحلين، فباللام يختص بأحدهما(٥).

(١) لأنَّ أَصْلَ «يَبِيْع» و«يَقُوْل»: «يَبْيِعُ» ـ بكسر الياء ـ وسكون الباء، و«يَقْوُل» ـ بضم الواو وسكون القاف ـ، ثم نُقلتْ حركة الياء والواو إلى الساكن الصحيح قبلَهما، فوزن «يَبِيْع» في التقدير: «يَفْعِل»، ووزن «يَقُوْل»: «يَفْعُل».

أما «يَعِدُ» فأصلها: «يَوْعِد» حُذِفَتْ الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، فوزنها في الأصل «يَفْعِل»، وبعد الحذف «يَعِل»، يُنْظَر في ذلك: شرح الملوكي لابن يعيش ص٣٣٤، ٤٤٦، الممتع ٢/ ٤٢٦، ٤٤٩، شرح الشافية للرضي ٣/ ٨٨، ١٤٤.

(٢) في (ع): على ما سيأتي. . . ،

والموضع الذي يحيل عليه المؤلف في قسم المُشْتَرَكِ، مبحث الاعتلال ق (١١٧أ) و(١١٩) من الجزء الثاني.

(٣) حرف الاستقبال السين أو سوف، ودخول أحدهما على المضارع يخلصه للاستقبال، واللام يعني بها لام الابتداء نحو: إن زيدًا ليفعَل، وهي تُخَلِّص المضارع للحال.

(٤) في المفصَّل ص٢٤٤.

(٥) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٨ب): «كما أن قولك: «رجل» شائعٌ في أمته، فإذا دخلَ عليه لام التعريف اختص بواحدٍ بعينه».

وأما الاستعمال فَلأَنَّ اللامَ داخلة عليهما في: «إنَّ زيدًا ليضربُ» أو «لَضَارِبٌ».

تخ[1]: حق الإعرابِ أن يَقَعَ كالكلمةِ في المُشْتَرَكِ، إلا أنَّ الخائضَ في بعض أحكام الاسم يحتاج إلى معرفته أَوَّلاً؛ لأنَّه كالأساس لها، ألا ترى أنَّك إذا تكلمتَ في المُنْصَرِفِ من الاسم وغير المُنْصَرف فقلتَ: المنصرفُ تامُّ الإعرابِ والآخر[2] ناقصه وأنتَ لَمَّا تعرفْ تفسيرَ الإعراب خَبَطْتَ خَبْطَ عَشْوَاء[3].

تخ[4]: وأمَّا الوجه الأوَّل[5] فَبَاطلٌ، وأُقَدِّمُ تَصْحِيْحَهُ ثم أُبَيِّنُ بطلانَه فأقول: الأصل في الإعرابِ[6] الاسمُ؛ لأنه تتوارد عليه الأحوال[7] المختلفة واللفظ واحد ـ كما ذُكِرَ ـ[8]، والفعلُ لا تتوارد عليه هذه الأَحْوَال[9]؛ لأنَّها لو تواردتْ عليه فإمَّا أن تكونَ هذه الأحوال في طرفِ الاسمِ أو لا تكون، وكلٌّ منهما مستحيل، فإن قُلْتَ: وقوع المضارع موقع الاسم مذكورٌ في جُمْلَة المُشَابَهَاتِ والماضي كذلك ولم يُعتَبَر فيه، قلت: لَعَلَّهم[10] يقولون: المضارع أكثر[11] مناسَبَةً لوقوعه في عامَّة مواقعِ الاسمِ،

(١) التخمير ١/ ٢٠٢.

(٢) يعني بالآخر: غير المنصرف.

(٣) «خَبَطَ خَبْطَ عشواء» مثلٌ يُضْرَبُ لمنْ رَكِبَ أمرًا من غَيْر بصيرة، وقد تقدَّم المثل في ص(٢٤٧) وشَرْحُه ص٢٥٠.

(٤) التخمير ١/ ٢٠٢، ٢٠٣ مع تَصَرُّفٍ من المؤلف بالاختصار.

(٥) يعني الوجه الأوَّل من الوجهين اللَّذين ذكرهما الزمخشري في علة تقديم مبحث الإعراب وحَقُّه أن يقعَ في المشترك، انظر ص ٤٥١، على أنَّ صاحبَ التخمير قد أقرَّ الوجهَ الثاني ـ كما في النقل السابق ـ واعترض على الوجه الأول كما في هذا النقل.

(٦) في (ع): «إعراب» بدون «ال».

(٧) في (ع): الأحكام...

(٨) تقدم ص ٤٥٥.

(٩) من هذا الموضع حتى قوله: «أن تكون هذه الأحوال...» ساقط من (ع).

(١٠) في (ج): لعلمهم...، زيدت الميم الأولى خَطَأً.

(١١) في (ج): هو أكثر...

بخلاف الماضي؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمضارع كأنهما أَخَوَانِ.

وأمَّا وجه بطلانه: فلأنَّ استيجاب المضارع الإعْرَاب[1] لكونه شَبِيْهًا بالاسم يستدعي تَأَخُّرَ إعرابه عن إعراب الاسم وهو غيرُ مُؤَخَّرٍ، بل هما كفَرَسَيْ رِهَانٍ[2]، أو الفعْل أسبق لأنَّه وَجَدَ الإعْرَابَ[3] حالةَ الإفراد، والاسم ظَفِرَ به بعد التركيب، وحالة الإفراد مُقَدَّمَةٌ على حالةِ التركيب.

بيانُ أَنَّ المضارِعَ أُعْرِبَ مفردًا أنَّ الواضِعَ وضَعَهُ مُعْرَبًا ـ أي: مرفوعًا ـ حين كان يَضَع[4] أفرادَ الكَلم، فاعرفه.

قلت: وهذا كلامٌ أراه كالسقيم، غير مبنيٍّ على دليلٍ مستقيم، ولكن للجواد كَبْوَةٌ، ولقدمه نبوة، والنظر الصحيح ينبِّهُكَ عليه، ويرشدك إليه[5]، والله الموفق.

قال في شح[6]: قوله: «الاسم أَصْلٌ في الإعراب والفعْل مُتَطَفِّلٌ عليه» اعتذارٌ غير قويٍّ، فإنَّ مثْلَهُ وَقَعَ في المشترك وهو «الإعلال»، فإنَّه[7] أصلٌ في الأفعال وفرعٌ في

(١) في (ج): للإعراب....

(٢) هذا المثل يضرب للاثنين يستبقان إلى غاية فيستويان، يقال: هما كفرسي رهان، وانظر المثل في: الأمثال أبي عبيد ص١٣٤، ثمار القلوب ص٣٦٠، الوسيط في الأمثال للواحدي ص١٨٢.

(٣) في (ج): وُجِدَ للإعراب...

(٤) «يضع» ساقطة من (ع).

(٥) «إليه» ساقطةٌ من (ج).

ولعلَّ هذا الرد من المؤلف على صاحب التخمير فيما ذهب إليه مبنيٌّ على إجماع النحاة من بصريين وكوفيين على أنَّ الاسمَ مُقَدَّمٌ في الرتبة على الفعل؛ لأنَّ الأفعال أحداث الأسماء، والاسم قبل الفعل؛ لأن الفِعْل منه، والفاعل سابقٌ لفعله، ينظر ذلك في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٨٣، الأشباه والنظائر ١/ ١٣٢.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٠، ١١١.

(٧) في (ع): لأنَّه...

الأسماء، ومع ذلك ذُكِرَ في المشترك، ومقتضاه أنْ يكونَ في قسم الأفعال بعين ما ذُكِرَ.

(١)وقال أيضًا: الوجه الثاني(٢) غيرُ سديد، فإنَّه لو كان كذلك لوجب أَنْ يُقَدَّمَ أيضًا إعراب الأفعال؛ لأنَّ الحاجةَ إليه كالحاجة إلى إعراب الأسماء.

قلت: الجواب عن هذا الاستدراك(٣) أنَّ الإعلال ليس إلاَّ تخفيف المستثقل ـ على ما ذكره العلماء ـ(٤)، وهذا المعنى حاصلٌ في القبيلين حقيقةً، وإن كان الفعل أَعْرَقَ(٥) فيه(٦)، بخلاف الإعراب، فإنَّ المعنى الموضوع له غير حاصل في الفعل، فصار كَأَنَّ الإِعلالَ أَصْلٌ في كلا البابين؛ لوجودِ معناه فيهما حقيقةً، ولا كذلك الإعراب، فإنَّ صورتَه في الفعل لا غَيْر(٧)، فَلَمَّا كان الإعلال شيئًا مُشْتَرَكًا بينهما صورةً ومعنىً أَوْرَدَه في المُشْتَرَكِ.

وأمَّا الاستدراك(٨) على الوجه الثاني فالجواب عنه: أنَّ الحاجةَ إلى إعراب الاسم فوقَ الحاجة إلى إعراب الفعل؛ لأنَّ إعرابَ الاسم يتعلَّقُ بالمعنى، وذلك(٩) يتعلَّق

(١) من هذا الموضع حتى قوله: «... إلى إعراب الأسماء» ساقطٌ من (ع).

(٢) الوجه الثاني هو: أنه لابد من تقدُّم الإعراب للخائض في سائر الأبواب.

(٣) يريد الاستدراك على الوجه الأول.

(٤) ممن ذكر ذلك ابن الحاجب ، ينظرَ شرح الشافية للرضي ٣/ ٦٦، ٦٧.

(٥) في (ع): أعرف...

(٦) العِلَّة في ذلك أن الإعلال هو تخفيف المستثقل، والفعل أثقل من الاسم، فاحتاج إلى التخفيف أكثر من الاسم، ولذا كان الأصل في الإعلال هو الفعل.

(٧) تقدم قريبًا أن الإعراب في الفعل قد يكون صورةً ومعنىً، وذلك إذا توقَّف المعنى عليه.

(٨) في (ع): الاستدلال...

(٩) في (ع): وذاك....

والإشارة هنا إلى إعراب الفعل.

باللفظ، ولأنَّ الفوائدَ المتعلِّقة بإعرابِ الاسم أكثر، بدليل شمولها الحركاتِ كُلَّها، واشتمال فوائد إعراب الفعل على حركتين[1]، وهذا آية وفورِ ذلكَ وقصورِ هذا[2]، والمغلوب بالنسبة إلى الغالب كالمعدوم[3]، فصار كَأَنَّ إعراب الاسم هُوَ هُوَ لا غَير، فاختَص بقسمه.

شح[4]: قوله: «في سائر الأبواب» أي: في[5] بقية الأبواب[6]؛ لأنَّ بابَ المُعْرَبِ[7] خَرَجَ، أو لأنَّ/ باب المشتَرَكِ خَرَجَ، أو استَعْمَلَ «سائر» بمعنى: جميع، وإنْ ٣٢/ب كان قليلاً[8].

ذُكِرَ في شح[9] اعتذاراتٌ للتقديم[10]، منها: أنَّ المقصودَ من الإعراب معرفة عوامله، ولا مشاركةَ بين الأسماء والأفعال في العوامل، فَوَجَبَ ذكر كل عامل من القسمين في موضعه.

(١) هاتان الحركتان هما: الرفع والنصب، أما الجزم فلا يُدَلُّ عليه بالحركة.

(٢) وفور ذلك، أي: الاسم، وقصور هذا، أي: الفعل.

(٣) في (ج): كالعدم . . .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١١.

(٥) «في» ليست في (ع).

(٦) انظر «سائر» بمعنى: باقي في: تهذيب اللغة ١٣/ ٤٧.

(٧) في (ع): المعرف . . .، وهو تحريف.

(٨) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر: «. . . والناس يستعملونه في معنى: الجميع، وليس بصحيح . . .».

(٩) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١١٢.

(١٠) في (ج): اعتذارات التقديم . . .

ومنها: أنَّ من جملة إعراب الأسماء الجَرَّ، ولا مشاركةَ بين القبيلين[1] فيه، فاختصَّ ذكره بقسم الأسماء، ولم يَحْسُنْ التفرقةُ بين أنواعِ الإعرابِ والجَرُّ نوعٌ من أنواعه، فإذا ذُكِرَذُكِرَ مع غَيرِه من أَخَوَاتِهِ كَرَاهَةَ التفرقةِ.

(١) في (ع): القبيلتين. . . ، والمراد بالقبيلين: الأسماء والأفعال.

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

فَصْلٌ: [أنـواعُ الإعـرابِ]

والاسمُ المعربُ ما اختلفَ آخرُه باختلاف العوامِلِ لَفْظًا أو مَحَلاًّ، بحَرَكَةٍ أو حرفٍ[2]، فاختلافه لَفْظًا بحركةٍ في كُلِّ ما كان حرفُ إعرابِه صَحِيْحًا أو جارِيًا مجراه، كقولك: جاء الرَّجُلُ، ورأيتُ الرَّجُلَ، ومررت بالرَّجُلِ، واختلافُه لَفْظًا بحرفٍ في ثلاثةِ مواضِع:

ـ في الأسماءِ الستةِ مُضَافَةً، وذلك[نحو][3]: جاءني أبوه وأخوه وفوه وحموها وهنوه وذو مالٍ[4]، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، وكذلك الباقية.

ـ وفي «كلا» مُضَافًا إلى مُضْمَرٍ، تقول: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما.

ـ وفي التثنيةِ والجمعِ على حَدِّها، تقول: جاءني مسلمانِ ومسلمونَ، ورأيت مُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِيْنَ، ومررت بمُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِيْنَ.

واختلافه مَحَلاًّ[5] في نحو: «العصا» و«سُعْدَى»، و«القاضي» في حَالَتَي الرفع والجَرِّ، وهو[6] في النصب كـ «الضارب»...».

(١) المفصَّل ص١٦.

(٢) في المفصَّل: لَفْظًا بحركةٍ أو بحَرْفٍ، أو مَحَلاًّ...، وما أثبتَه المؤلف قد ورد في بعض الشروح، كالتخمير وشرح ابن يعيش، على أن ما ورد في المفصل أوضح.

(٣) «نحو» ساقطةٌ من (ع)، واستدركتها من المفَصَّل.

(٤) في المفصَّل: وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذومال.

(٥) يريد بالإعراب مَحَلاًّ الإعراب التقديري، فإنَّ الحركة في هذا مقدَّرة.

(٦) الضمير «هو» يعود إلى الاسم المنقوص الذي مَثَّل له بـ «القاضي».

شح[1] : قوله : «لَفْظًا أو مَحَلاًّ» تقسيمٌ بعد تمام الحد فلا يَضُرُّه ـ وإنْ كان بـ «أو» ـ ؛ لأنَّه بعد تمام الحَدِّ، وقوله : «بحركةٍ أو بِحَرْفٍ» مُتَعَلِّقٌ بـ «لَفْظًا»، لأنَّه تقسيمٌ له، وقوله : «أو مَحَلاًّ» معطوفٌ على «لَفْظًا»، وهو تقسيمٌ للاختلاف[2] فصارت ثلاثة أقسام : لفظيٌّ بحركةٍ، ولفظيٌّ بحرفٍ، ومحلِّيٌّ، فالحاصل أَنَّ المَحَلِّيَّ شيءٌ واحد لا تقسيم فيه، كأنَّه قال : لَفْظًا بحركةٍ أو حرفٍ، أو مَحَلاًّ.

قلتُ: وما ذُكر في عق أَنَّ قولَه : «لَفْظًا أو مَحَلاًّ بحركةٍ أو حرفٍ» من قبيل اللَّف[3] سَهْوٌ ظاهر ؛ لأنَّ معنى اللَّفِّ أَنْ يكونَ قولُه : «بحركةٍ» مُتَعَلِّقًا بـ «لَفْظًا» وقوله : «أو بحرفٍ» مُتَعَلِّقًا بـ «أو مَحَلاًّ»، وفساد ذلك بيِّنٌ لا يَخْفَى.

شم: شَرَطَ لِصِحَّةِ حَدِّ الإعراب ثلاث شرائط[4] :

إحداها : الاختلاف[5].

والثانية : أن يكون هذا الاختلاف في الآخِرِ.

والثالثة : أن يكون هذا[6] الاختلاف الواقع في الآخر بسببِ العَوَامِلِ واختلافِها.

شح[7] : اعتُرِضَ على هذا الحدِّ المذكورِ في الكتابِ بأنَّه حدُّ الشيءِ بما هو مُتَوَقِّفٌ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٥.

(٢) أي : ما اختلف آخره لفظًا أو مَحَلاًّ، والمراد بما اختلف إعرابه مَحَلاًّ ما يقدَّر فيه الإعراب وهو المقصور والمنقوص ـ كما يَتَّضِحُ من تَمْثِيلِهِ ـ.

(٣) اللَّف : أن تَلُفَّ شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملةً، ثقةً بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ماله، ينظر : التعريفات ص١٩٣.

(٤) سوف تأتي هذه الشروط ـ إن شاء الله ـ بتفصيل أكثر، انظر ص ٤٦٧ ، ٤٦٨.

(٥) أي : اختلاف آخر الكلمة، بخلاف المبني الذي يلزم حالةً واحدة.

(٦) «هذا» ليست في (ع).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٢، ١١٣.

على حقيقته، وذلك [أنَّه][1] إنَّما[2] يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فَهْمِ كَوْنِهِ مُعْرَبًا، وإذا توقَّفَ اختلافُ آخره بتعرُّفِ حقيقته به تَوَقَّفَ كلُّ واحد منهما على الآخَر، وتحقيقه أنَّك إذا عَلِمْتَ المفردات وكيفية التركيب ثم رَكَّبْتَ[3] فمَا لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ من قبيلِ المُعْرَبِ تعذَّر عليكَ أن تحكمَ باختلافِ آخِرِهِ فَتَحَقَّقَ أنَّ اختلافَ الآخرِ لاختلاف العوامل مُتَوَقِّفٌ على فَهْمِ كَوْنِهِ مُعْرَبًا، فتعريفه به دَوْرٌ[4]، ولا يقال: فَلَعَلَّهُمَا يَحْصُلَانِ مَعًا فلادَوْرَ[5]؛ لأنَّا نقولُ: قد بَيَّنَّا توقُّفَ التَّقَدُّمِ، وأيضًا: فإن ذلك لا يستقيم في الحدود؛ لاستلزامِ نَفْيِ التعريف، لأنَّ التعريفَ يستدعي[6] سَبْقَ المُعَرَّف على المُعَرِّفِ.

قال[7]: وإنما أوقعه في ذلك أمران:

أحدهما: أن المُعْرَبَ يستلزم الإعراب، والإعراب: ما[8] يختلف الآخرُ به من حركةٍ أو حرفٍ، فَتَوَهَّم أنَّ حقيقةَ المُعْرَبِ[9] ما حَصَلَ ذلك فيه، ففسَّرَه به، ولو كان الأمْرُ كذلك لوَجَبَ أن يكونَ مُعْرِبًا ـ بكسر الراء ـ لا مُعْرَبًا.

الثاني: المُعْرَب اسم مَفعُول[10] من «أَعْرَبْتُ الكَلِمَةَ»[11] إذا جَعَلْتَ ذلك فيها،

(١) ما بين المعقوفين إضافة لازمة لإقامة المعنى، واستدركتها من الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٢) في (ج): إن ما...، فصلت «ما» عن «إن».

(٣) في (ع): ركَّبَ...، سقطت التاء.

(٤) الدور: هو توقُّف الشيء على ما يتوقف عليه، ينظَر في ذلك: التعريفات للجرجاني ص١٠٥، التوقيف على مهمات التعاريف ص٣٤٣.

(٥) في (ج): ولا دور...، بالواو بدل الفاء.

(٦) «يَستدعي» ساقطة من (ع).

(٧) أي: قال ابن الحاجب، وقوله في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٣.

(٨) في (ج): مما يختلف...

(٩) في (ع): المعرف...، تحريف.

(١٠) «مفعول» ساقطة من (ع).

(١١) من هذا الموضع حتى قوله: «ما أعربت الكلمة» ساقطٌ من (ع).

فَتَوَهَّم أنَّه يَصِحُّ تفسيرُ ذلك كغيرِه، وهو غَلَطٌ، فإنَّ مفعولَ «أعربت» يغايِر المُعْرَبَ لَقَبًا بدليل صِحَّةِ «ما أعربتُ الكلمةَ» وهي مُعْرَبَة.

قلت: وفي شرح الإيجاز لأبي علي الطبرسي: «الإعراب معنًى دون الحركة[1]؛ لأنهم يقولون: حركة الإعراب، ولا يضاف الشيء إلى نَفْسِهِ»، هذا كلامه، وهذا الاستدلال ضعيفٌ ركيكٌ، لأنه من إضافة الأَعَمِّ إلى الأخص بيانًا وتلخيصًا، ومثله أشيعُ وأشهرُ جَوَازًا من أن يُؤْتَى بمثال له.

شح[2]: واعتُرِض على حَدِّ المُعْرَبِ[3] أيضًا بأمورٍ مزيَّفة[4] منها[5]:

ـ أنه حَدَّه بحَدٍّ يدخل فيه الفعْل، لأنَّه قال: «ما اختلفَ آخره...»، والفعْلُ أيضًا يختَلِفُ آخره باختلاف العوامل.

الثاني: أنَّه قد يَخْتَلِفُ آخرُه باختلاف العوامل/ كقولك: «منا ومنو ومني»[6]، ٣٣

(١) اختلف في الإعراب ما هو، فذهب طائفةٌ من النحاة إلى أنَّه مَعْنًى لا لفظ، وهو قول الأعلم الشنتمري وعبد القاهر الجرجاني، وجماعة من المغاربة، ورجَّحَهُ ابن يعيش وأبو حيان، وهو ما نسبه المؤلف إلى أبي علي الطبرسي، وحُجَّتهم ـ كما ذكر المؤلف ـ أنه قد يقال: حركة الإعراب، والشيء لايضاف إلى نفسِه، وذهب الجمهور إلى أنه لَفْظٌ وهو ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكون أو حذف، وهذا القول رجَّحَهُ ابن خروف والشلوبين وابن مالك وابن الحاجب، وهو ما ارتضاه الإسفندري، وهو الراجح عندي، وانظر هذه المسألة والخلاف فيها في: المقتصد ١/ ٩٨، ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، الكافية لابن الحاجب ص٦١، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣، ٣٤، النكت الحسان ص٣٤، الهمع ١/ ٤٠، ٤١، الأشباه والنظائر ١/ ١٧٢، ١٧٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١١٤، ١١٥ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف.

(٣) في (ع): المعروف...، تحريف.

(٤) الذي في النسختين: «قريبة» وفي الإيضاح في شرح المُفَصَّل: «مزيَّفة» مكان «قريبة»، وقد ذكر محققه في الحاشية أن في بعض نسخه «قريبة»، وما أثبتّه من الإيضاح في شرح المفصل أنسب.

(٥) انظر هذه الاعتراضات، والإجابة عنها في: الموصِّل للسغناقي ق(٢٨ب)، ، المقاليد ق(٤٢ب).

(٦) «مَنَا» حكاية للمفرد المذكر العاقل في حالة النصب استفهامًا عَمَّن قال لك: رأيت رجلاً، و«مَنُو» =

وليس بِمُعْرَبٍ بالإجماع[1].

الثالث: أن «هذان» و«هذين» يختلف لِلْعَامِلِ اختلاف «رَجُلان» و«رَجُلَيْنِ»، وليس عند المحققين مُعْرَبًا[2].

وأجِيْبَ عن الأوَّل بأنَّه لم يقصد إلاَّ[3] الاسم، فكأنه قال: هو الاسم الذي اختلف آخره...

قلتُ: ولأنَّ كَلاَمَ الكِتَاب بمنزلةِ قولِك: الرَّجل الصالح هو الذي يمتثل أَوَامِرَ الحق وينتهي عن نواهيه، فليس غرضُك حَدَّ الرجلِ وبيانَ حقيقته بانفراده من غير نَظَرٍ إلى معنىً آخر، بل القصد بيان حقيقتِهِ موصوفًا بهذه الصفة، فلا يندرجُ تحتَه غيرُه رَجُلاً كان أو امرأةً إذا عَرِي عن هذه الصفة.

وعن الثاني أنَّه أراد بهذا الاختلاف ما في لفظ المتكلم به لافي لفظ غيرِه، واختلاف «منو ومنا ومني» ليس بعوامل[4] في لفظِ المُتَكَلِّمِ بها، وإنما هي بقصدِك أنْ تحكيَ إعراب ما استفهمتَ عنه.

=حكاية له في حالة الرفع استفهامًا عمن قال لك: قام رجلٌ، «ومني» حكاية له في حالة الجر استفهامًا عَمَّن قال لك: مررت برجلٍ، وذلك في حالة الوقف، ينظر ذلك في: الجمل للزجَّاجي ص٣٣٤، الملخَّص لابن أبي الربيع ١/ ٦٢٨، شرح الأشموني ٤/ ٨٩، ٩٠.

(١) خالف ذلك الإجماع الجوهري فزعم أنَّ هذه الألفاظ معربة كالأسماء الستة، ورَدَّ ذلك ابن هشام، ينظر: همع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) ممن قال ببناء «هذان» و«هذين» ابن كَيْسان، واختار هذا القول ابن الحاجب وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن هشام، وعَلَّلُوا ذلك بأنها لما بُنِيَتْ في حال الإفراد وفي حال الجمع حُمِلَ المُثَنَّى على المفرد والجمع فَبُنِيَ أيضًا، وانظر هذا القول في: إعراب القرآن للنحَّاس ٣/ ٤٦، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦٢، فتاوى ابن تيمية ١٥/ ٢٥٩، مغني اللبيب ص٥٨، التصريح ١/ ١٢٧.

(٣) «إلا» ساقطة من (ع).

(٤) في (ج): لعوامل...

وعن الثالث بأنَّ اختلافَه ليس للعامل، بدليل قيام موجب البناء[1]، فوجب أن تُحْمَلَ على أنها صِيَغٌ مختلفة للمرفوع والمنصوب في أصل وَضْعِها[2]، كالضَّمَائر ليس اختلافها لاختلاف العوامل.

قلتُ: فإنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ خَصَّ الألف في «هذان» حالة الرفع، والياء حالة النَّصْبِ والجرِّ[3] وهذا يشبه أن يكونَ معربًا كـ «رجلان»؟ أَجَبْتُ: لَمَّا كان معناه معنى المثنَّى عُوْمِل به معاملتَه صورةً، على أنَّ عندَ بعضهم هو على صورةٍ واحدةٍ في الأحوال الثلاث[4].

قلتُ: ها هنا شيءٌ جاء في الأعلام خاصَّةً على خلافِ الأصلِ، وما ذاك إلاَّ لغلبة استعمالهم عليه، «أبو فُلاَن» ـ بالواو ـ حالة الجَرِّ، وعليه ما ذكر في الكشاف[5] من قراءة من قَرَأَ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبُوْ لَهَبٍ﴾[6] كما قيل: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن

(١) موجب البناء في أسماء الإشارة شبهها بالحرف شَبَهًا معنويًّا، ينظَر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٢، المساعد ١/ ١٩٤.

(٢) في (ع): وضْعِهما...

(٣) «والجر» ساقطةٌ من (ج).

(٤) أي: عند بعض العرب، وهذه اللغة تنسب إلى بلحارث بن كعب وكنانة وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة ومراد وعذرة ودبير، وحكى هذه اللغة عنهم كبار أئمة اللغة كأبي الخطاب وأبي زيد والكسائي والفراء والأخفش، وأصحاب هذه اللغة يُلْزِمُوْنَ المثنَّى عامةَ الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ينظَر: النوادر لأبي زيدص٢٥٩، معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٤، التذييل والتكميل ١/ ١١٩، البحر المحيط ٧/ ٣٥٠، الهمع ١/ ١٣٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٨١٤.

(٦) سورة المسد من الآية (١).

وهذه القراءة التي أشار إليها المؤلف قراءة شاذة، وقد وردت من غير نسبة في: المختصر في شواذ القرآن ص١٨٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٧٤٥، قال صاحب المختصر: حكاها أبو معاذ.

أبوسفيان[1]، ومما رأيتُ أيضًا في مناقب أبي حنيفة[2] ـ رحمه الله[3] ـ: قال الليث بن سعد[4] ـ وهو إمامُ أهلِ مِصْر في الفقه والحديث ـ: بلغني أنَّ أبا حنيفة ـ رَحِمَهُ الله[5] ـ يريد الحَجَّ فَخَرَجْتُ[6] إليه قاصدًا فلقيته بمكةَ، فسألته عن مسائل في الجنايات، وعن قَتْل الخَطَإِ وشِبْهِ العَمْدِ، فقال لي ـ في بعض ما أجابني ـ: وإن ضَرَبَهُ بأبو قُبَيْس، قالوا: ما أُخِذَ عليه حَرْفٌ إلاَّ هذا، وقيل: هي لغة حيٍّ من العَرَبِ[7]، ولئن كانت بَدَرَتْ منه هذه اللفظة فهي الغاية في المنقبة، إذْ لَمْ يُحْكَ منه سوى هذه في عُمُرِه، فاعرفه والله أعلم[8].

واعلم أنَّه اشْتُرِطَ في حَدِّ الإعراب معانٍ ثلاثة[9]:

منها: الاختلاف، لأنَّه لا يحصل البيانُ بالاتِّحاد[10] والمعاني المختلفة متواردة.

ومنها: اختلاف العوامل، لأنَّ نَفْسَ الاختلاف يكون في أواخِرِ المبنيَّاتِ نحو:

(١) ينظر ذلك في: مناقب أبي حنيفة لضياء الدين المكي ص٤١٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٧٤٥.

(٢) مناقب أبي حنيفة لضياء الدين المكي ص٤١١، ٤١٢ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ.

(٣) «رحمه الله» ليست في (ع).

(٤) في (ج) ابن سعيد...، وذلك خطأ.

والليث بن سَعْد هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن، كان مولى لقيس بن رفاعة، أصله من أصبهان، ثقة كثير الحفظ، أخذ عن عطاء بن أبي رباح والزهري، وأخذ عنه جمعٌ من العلماء منهم ابن المبارك، استقلَّ بالفتوى في زمانه، تُوُفِّيَ سنة (١٧٥)هـ بمصر، ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٥١٧، صفة الصفوة ٤/ ٣٠٩، وفيات الأعيان ٤/ ١٢٧، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٢٢٤.

(٥) «رحمه الله» ليست في (ع).

(٦) في (ع): لخرجت....

(٧) ذكر هذه اللغة من غير نسبة ضياء الدين المكي في: مناقب أبي حنيفة ص٤١٢.

(٨) «والله أعلم» ليست في (ج).

(٩) تقدمت هذه الشروط ص(٤٦٢)، وهنا تفصيل أكثر، وانظرها في المقتصد ١/ ١٠٠.

(١٠) في (ع): بالإيجاد...، وهو تصحيف.

مَنِ[1] الرَّجُلُ؟، ومَنْ أَبُوْكَ؟ على السكون وقطع الهَـمْـزة، أو على الفـتح مع الوصل[2]، وذلك جائزٌ في باب تخفيف الهَمْزة[3]، ولا يكون ذلك إعرابًا باتفاق.

ومنها: أن يكون الاختلاف في الآخر، وذلك لأمرين:

أحدهما: وهو المذكور في حم، أنَّ اللُّغة علم ذوات الأشياء، والإعراب علم أحوالها، وهل[4] يصارُ إلى الحال إلاَّ بَعْد معرفة الذات[5]؟ وأَحْسِنْ بقولِ مَنْ قال:

يقول عذولي كيف صبرك بعدهم ... فَقُلْتُ وهل صَبْرٌ فَنُسْأَلُ عن كيفِ[6]

والثاني: أَنَّه امتنع في أوائل الكلمات وفي أوساطها فَتَعَيَّنَ أنْ يكونَ في الأواخر، أما الأوائل فلأنَّه لابُدَّ من حركةٍ لازمة لتعذُّرِ الابتداء بالساكن، والحركة الإعرابية ليستْ بلازِمَةٍ؛ لخلوِّ[7] الكلمة عنها عند الوقف، أو في غير حالة التركيب، ولأنَّ من جملة الإعراب الجَزْم، وأما الأوساط فلأنه يُعْرَفُ بها أوزان الكَلِم باختلاف الحركات والسكون، ولأنَّ من الكَلِمِ مالا وَسْطَ له كالثنائي المحذوفِ والرباعي[8]، والله المُوَفِّق.

(١) كُسِرَتْ النون في «مَنْ» للالتقاء الساكنين.

(٢) وعلى هذا يقال: «مَنَ بُوك»؟ ـ بفتح نونِ «مَنْ» وإلقاء الهمزة ـ.

(٣) إذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكنٌ صحيح جاز تخفيف الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها نحو: مَنُ مُكَ؟، وكم بِلُكَ؟، تنظَر المسألة في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٤٥، دقائق التصريف لابن المؤدب ص٥٢٦، المفصَّل للزمخشري ص٣٤٩، شرح الشافية للرضي ٣/ ٤٠.

(٤) في (ع): «وهذا» بدل «وهل»، وهو تحريفٌ.

(٥) ينظر في ذلك: حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٨ب).

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي بكر محمد بن داود بن علي الأصبهاني الظاهري كما في: وفيات الأعيان ٤/ ٢٦١، وروايته فيه: «خليلي» بدل «عذولي» و«بعدنا» بدل «بعدهم».

ومراد المؤلف من إيراد هذا البيت التمثيل على المعنى المتقدم وهو: أنَّه لا يصار إلى الحال إلا بعد معرفة الذات، وينظَر البيت في: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٩٤، المقاليد ق(٤٢ب)، الموصَّل ق(٢٨ب).

(٧) في (ع): لخلق...، وذلك تصحيف.

(٨) ذكر ذلك التعليل أبو القاسم الزجاجي ونَسَبَهُ إلى المبرد، ينظر في ذلك: الإيضاح في علل النحو ص٧٦، الأشباه والنظائر ١/ ١٩٤.

من فوائدِ شيخِنا سيفِ الدين ـ رَحِمَهُ الله ـ:

الحركة الأصلية لا تجوز في جنس الأصوات؛ لأنَّ الحركة في الجسم هي تفريغ مكانٍ وشغل مكانٍ، وجِنْسُه في الصوت مستحيل، وإنما المراد من الحركة فيه[1] الإشارة إلى الألف أو[2] الياء أو الواو لأنها أبعاضُها[3].

قوله: «صَحِيْحًا» أَيْ: ما ليس في آخره حرفٌ من حروف العلَّة، وهي: الواو والألف والياء[4] نحو: «رَجُل» و«زَيْد» و«رِشَاء».

قوله: «أو جاريًا مجراه» أَيْ[5]: مجرى الصَّحِيْح، وذلك أن يكونَ منها لكنَّ ما قبلَه ساكِنٌ نحو: «دَلْو» و«ظَبْي»، ولم يَتَعَرَّضْ لمثال هذا النوع لأنَّه سيأتي في المُشْتَرَك[6] مُشْبَعًا.

وعن الشيخ عبد القاهر[7]: أَنَّ الأصْلَ في حروفِ الإعلال هو الألف، وما قبلَه[8] لا يكونُ إلا مُتَحَرِّكًا، فإذا كان ما قبلَ أُخْتَيْهِ[9] متحرِّكًا كانا في حكمه[10] وإلا

(١) فيه أي: في الصوت.

(٢) في (ج): والياء...

(٣) أي: لأنَّ الحركة أبعاض هذه الحروف الثلاثة، ينظر: الخصائص ٢/ ٣١٥، ٣١٦.

(٤) في (ع): وهي: الياء والواو والألف...

(٥) «مَجراه، أيْ» ساقطة من (ع).

(٦) في قسم المشترك في المفصَّل ص٣٨٤ في حديثه عن الإعلال، في باب: القول في الواو والياء لامين، وتحدث عنه المؤلف في ق (١٢٧) من الجزء الثاني.

(٧) في المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٥٦، ١٥٧.

(٨) في (ج): وما قبلها...

(٩) يعني بأختَي الألف الواوَ والياءَ.

(١٠) إن كان ما قبل الواو أو الياء متحرِّكًا بالفتح قلبتا ألفًا كما في «عَصَا» ورَحَى»، وإن كان ما قبلهما كسرة سَلِمَتْ الياء نحو: القاضي، وقلبت الواو ياءً نحو: الداعي، أما الضمة فلا تسبق الواو في الأسماء، أمَّا قبل الياء فإنها تقلب كسرةً لتسلم الياء نحو: أَظْبٍ، أما من حيث الإعراب فإن الاسم المعتل بالألف=

فلا، وقيل: في السكون إجمام[1] اللسان فلا تُسْتَثْقَل الحركة بعده على الحرف.

[2]في شح[3] أورد الجاري مَجْرَاه مُقَسَّمًا[4] بنحو: «دَلْو» و«القاضي» حالة النصب، وفي تخ[5] أورد[6] «القاضي» في قسم المقدَّر إعرابُه، ولا منافاة؛ إذْ نحو: «القاضي» له الحالتان[7]، ثم قال[8]: / الإعراب بالحرف ـ وهو النوع الثاني من ٣٣
الإعراب اللَّفْظِيِّ ـ في ثلاثة[9] مواضع:

أحدها: الأسماء الستة[10]، والثاني: كِلاَ، والثالث: التثنية والجمع على حَدِّها.

تخ[11]: الأسماء خَمْسَة، فإن سَأَلْتَ: هي باتفاقهم[12] ستة وأنت تَعُدُّها خمسة؟

=تقدَّر فيه كافة الحركات، أما المنقوص فيقدَّر إعرابه رَفْعًا وجَرًّا، ويظهر عليه النصب ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ، فعبارة المؤلف هنا مبنية على شيءٍ من التسامح، ينظر: المقاليد للنسفي ق(٤٣).

(١) إجمام اللسان: إراحته، يقال: أجْمِمْ نفسَك أي: أرِحْها، ينظر: اللسان (جمم).

(٢) «في» ليست في (ج).

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١١٥.

(٤) في (ع): مقتسمًا...

(٥) التخمير ١/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٦) في (ج): أورده...، زيدت الهاء خَطَأً.

(٧) يعني بالحالتين أنه يعامل معاملة الصحيح في حالِ النصب، ويقدَّر فيه الإعراب في حالة الرفع والجر.

(٨) «قال» تكررت في (ج) مرتين خطأً من الناسخ، والقول لصاحب التخمير في التخمير ١/ ٢٠٥، ٢٠٧.

(٩) الذي في التخمير: في أربعة مواضع...، وذلك أنه فَصَل التثنية عن الجمع.

(١٠) الذي في التخمير: الأسماء الخمسة؛ لأنَّ صدرَ الأفاضلِ الخوارزمي (صاحب التخمير) يرى أنها خمسة ـ كما سيأتي قريبًا ـ.

(١١) التخمير ١/ ٢٠٦، ٢٠٧.

(١٢) في (ع): «ما يعافهم» بدل «باتفاقهم» وذلك تحريف.

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الأسماء التي تعرب بالواو رفعًا وبالألف نَصْبًا وبالياء جَرًّا ستة أسماء، على حين خالف في ذلك الفراء وتبعه قومٌ منهم الزُّبَيْدي وصدر الأفاضل الخوارزمي ـ كما في هذا =

أجَبْتُ: الهَنُ ليس من هذه الأسماء، تقول: هذا هَنُكَ أي: شيئُك ـ كذا في الصِّحاح[1] ـ، وفي شعر أبي الطيِّب:

إذا كسب الإنسان من هَنِ عِرْسِه[2]

ومن أبيات الكتاب[3]:

. وقد بدا هَنْك من المِئزَرِ[4]

تسكينه كتسكينِ[5] «عَضْد»[6]، فاعرفه.

=النقل عنه ـ، فعدُّوها خمسة، لأنَّ «هن» عندهم ليستْ من هذه الأسماء، وهؤلاء المخالفون محجوجون بما نقلَه سيبويه والأخفش عن بعض العرب من إعرابها بالحروف، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لَمْ يَحْفَظْ، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦٠، الواضح في علم العربية للزُّبَيْدي ص٥، ٦، الارتشاف ١/ ٤١٥، الهمع ١/ ١٢٣، شرح الأشموني ١/ ٦٩.

(١) الصحاح (هنو) ٦/ ٢٥٣٦ وصاحب الصحاح يرى رأي جمهور النحاة في كون هذه الأسماء ستة؛ لأنه أثبت اللغتين في «هن»، وصرح بكونها ستة في مادة (أخو).

(٢) صَدْرُ بيتٍ من الطويل، وعجزه:

. فيالؤمَ إنسانٍ ويالؤمَ مكسبِ

وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ، وتقدم البيت بتمامه ص(٢٣٧).

(٣) الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٠٣.

(٤) عَجز بيتٍ من السريع، وصدره:

رحت وفي رجليك عقالةٌ

وهو للأقَيْشِر الأسدي، وتقدم الكلام عليه ص(٤٤٩).

والشاهد في البيت هنا: مجيء «هن» مُعْرَبًا بالحركاتِ لا بالحروف، إلا أنَّه سَكَّن النون من «هَنْك» للضرورة كما سُكِّنَتْ في «عَضُد».

(٥) في (ع): تسكين . . . ، بدون كاف.

(٦) أي: سُكِّنَ الحرف المضموم من أجل الضرورة، لأن سيبويه ذكر قبل البيت أنَّه يجوز أن يُسَكَّنَ الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، وينظَر أيضًا: شرح عيون كتاب سيبويه ص٢١٠، تحصيل عين الذهب ٢/ ٢٩٧، وينظر ما مرَّ ص ٤٤٩.

وفي الحديث: «. . . فَأَعِضُّوْهُ بِهَنِ أَبِيْهِ. . . .»[1]، وفي المثل: «من يَطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ به»[2] أي: يَتَقَوَّ بإخوته، لأنَّهم يكثرون فيستظهرُ بِهِمْ.

[3]في ثمار القلوب[4]: ضُرِبَتْ المِنْطَقَة[5] مَثَلاً لذلك؛ لأنَّها تَشُدُّ الظَّهْر.

وهذا كما قال:

ولو شاء ربي كان أَيْرُ أبيكُمُ طويلاً كأَيْرِ الحارثِ بنِ سَدُوْسِ[6]

قيل: كان للحارث أَحَدٌ وعشرون ابنًا، وأما الذي غَرَّهم[7] فقول[8] امرئ القيس:

وقد رابني قولُها ياهناه[9]

(١) هذا المذكور جُزءٌ من حديث ورد بعدَّةِ روايات منها هذه الرواية، وهو بتمامه على هذه الرواية: «مَنْ تعزَّى بعزاءِ الجاهليةِ فأَعِضُّوْهُ بهن أبيه ولا تَكْنُوا»، والحديث في: مسند الإمام أحمد ٥/ ١٣٦، وفي كشف الخفاء للعجلوني ٢/ ٢٤٠، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٢٥٢.

(٢) هذا المثل من كلام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وينظر المثل في: ثمار القلوب ص١٤٣، مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠، المستقصى ٢/ ٣٦٣، تهذيب اللغة ١٥/ ٣٢٩، اللسان (نطق)، وانظر الآتي قريبًا، وروايته فيما عدا مجمع الأمثال «أَير أبيه».

(٣) من هذا الموضع حتى قوله: «تشد الظهر» ساقطٌ من (ج).

(٤) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص١٤٣.

(٥) المنطقة هي: ما يشد به الوسْط، ينظر اللسان (نطق).

(٦) البيت من الطويل، ولم أجد نسبةً له في المصادر التي اطَّلَعْتُ عليها.

والأَير: الذَّكَر، كُنِّيَ به في البيت عن كثرةِ الأولاد، والحارث بن سدوس هو الحارث بن سَدُوس بن ذُهَل بن شَيْبَان من بني بكر بن وائل، وينظَر البيت في: عيون الأخبار ١/ ٥، المعارف ص٩٩، تهذيب اللغة ١٥/ ٣٢٩، مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠، المستقصى ٢/ ٣٦٣.

(٧) أي: الذي غَرَّ جمهور النحاة فعدُّوا «هن» مع الأسماء الخمسة؛ لأنَّ هذا من كلام صاحب التخمير، وهو يرى أن هذه الأسماء خمسةٌ لاستة ـ كما مر ـ.

(٨) في (ع): قول. . .، بدون فاء.

(٩) صدر بيت من المتقارب، وعجزه: =

وسيجيء تحقيقه[1] في المُشْتَرَكِ[2]، وعن الجوهري أنَّه يُشَدَّد[3].

قلتُ: ولَعَلَّ ذلك لنقصانِه عن زِنَةِ الأسماء المُتَمَكِّنَة، كما فعلوا في «حِرٍّ»[4]، وأمَّا المَثَل[5] فهو مَرْوِيٌّ عن عليٍّ، ويقال: فلانٌ طويل الأَيْرِ إذا كان كثيرَ الأولاد، ذكره في ثمار القلوب[6]، فاعرف.

تخ[7]: وإنما كان إعراب هذه الأسماء بالحروف لِحَرْفٍ مبنيٍّ على أربع مُقَدِّمات:

الأولى: يجب أَنْ يكونَ الاسم أَقَلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ ليكونَ إعرابه بالحرف[8] بمنزلة التعويض.

والثانية: يجب أَنْ يكونَ الساقط من ذلك الاسم هو اللام حتى يكون التعويض

= وبَحْكَ أَلْحَقَتْ شَرّاً بِشَرّ

والبيت لامرئ القيس ـ كما ذكر المؤلف ـ، وهو في ديوانه ص١٦٠.

والشاهد في البيت: «ياهناه» ووجه الاستشهاد به: أن «هناه» أصلها «هناو» على وزن «فَعَال»، فدَلَّ ذلك على أنَّ الأصلَ في «هن» هَنَوٌ، كما أنَّ أصل «أب» و«أخ» أَبَوٌ وأَخَوٌ، فأُعْرِبَتْ بالحروف، كهذه الأسماء، وينظر الشاهد في: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٦، ٢/ ٥٦٠، الصحاح (هنو)، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٤٣، شرح الأشموني ٤/ ٣٣٤، وينظر ما قيل في أصل «هناه» ص٢٩١.

(١) في (ع): بحقيقته...

(٢) أورده الزمخشري في المفصل ص٣٦٩ في قسم المشترك، في حديثه عن إبدال الحروف وأورده المؤلف في المقتبس ق(١١٤أ) من الجزء الثاني.

(٣) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (هنو) ٦/ ٢٥٣٦، وخَصَّ تشديدَه بالشِّعْر.

(٤) الحِرُّ: فرج المرأة، وأصله: حِرْحٌ، اسْتَثْقَلَتْ العَرَبُ حاءً قبلها حرفٌ ساكنٌ فحذفوها وشدَّدُوا الراء، ينظر: اللسان (حرح).

(٥) يعني المثل المتقدم: «مَنْ يَطُلْ هَنُ أبيه ينتطقْ به».

(٦) في ثمار القلوب للثعالبي ص١٤٣.

(٧) التخمير ١/ ٢٠٥، ٢٠٦ بتَصَرُّفٍ يسير من المؤلف.

(٨) في (ع) بالحروف...

أُوْقِعَ في مَوْقِعِهِ.

والثالثة: يجب أَنْ تكونَ اللام الساقطة واواً حتى يكون انقلابها إلى الألف[1] والياء أخفَّ.

والرابعة: أن لا يكونَ لذلك[2] الاسم اسمٌ غير ساقِطة منه اللام، في معناه، ويكون إعرابه بالحركةِ، كـ«الغَد» فإنه يقال في معناه: غَدْوٌ، وإعرابه ـ كما ترى ـ بالحركة؛ لأنه إذا كان له مِثْل ذلك الاسم فقد وقَعَتْ الغُنْيَة عن إعرابِ هذا[3] بالحرف[4].

قلتُ: الأصل في الإعراب الحركة لأنها بعض الحرف[5]، ولا شَكَّ أنَّ بعضَ الشيءِ أخفُّ وأيْسَرُ من كُلِّهِ، فإذا اندفعتْ الحاجة ببعضه كان التعرُّض لكُلِّه عَبَثًا، إلا إذا حَدَثَ ما يُحَسِّنُ الكُلَّ أو يوجبه؛ لعدم إمكان البعض، فالأوَّل[6] في هذه الأسماء، والثاني[7] في التثنية والجمع على حدِّها.

وفي المفتاح[8]: لو أُعْرِبَ «ذُو» و«فُو» بتركِ الإشباع[9] لبقيا على حرف، وفي ذلك خلاف القياس، وأمَّا «أَبٌ» و«أَخٌ» و«حَمٌ» فللتكميل في أسماءِ العُقَلاءِ[10]، وهو

(١) في (ع): بالياء...، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ع): كذلك...، وهو تحريفٌ.

(٣) أي: الاسم الذي حُذِفَتْ لامُه.

(٤) في (ع): بالحروف...

(٥) في (ع): بعض الحروف...، وينظر ما تقدم ص ٤٦٩.

(٦) وهو ما يُحسِّن الكُلَّ.

(٧) وهو ما يوجب الكُلَّ.

(٨) مفتاح العلوم للسكَّاكي ص١٤٩، ١٥٠.

(٩) أي: إشباع الضمة.

(١٠) أي: أن هذه الأسماء أُعْرِبَتْ بالحروف لأنها للعقلاء، والتكميل في أسماء العقلاء أولى منه في غير العاقل، ولو تُرِكَتْ على حرفين وأُعْرِبَتْ بالحركات لكان ذلك خلاف القياس ـ كما صرح بذلك السكاكي ـ.

أطلب منه في غيرها من نحو: «يَد» و«غَد»، وقد نَبَّه عليه صاحبُ المُقْتَصد[1]، وأما «هَنٌ» فلكونه كنايةً عن اسم الجنس[2] اندرج ـ بحكم التغليب ـ تحت المُكَنَّى عنه فَكَمُلَ.

في حم: في شرح الأنموذج: ومن العَرَبِ من لم يطلب الخفة، فأعملوا الأَصْل وهو الحرف التام وقالوا: «جاءني زيدُو» و«رأيت[3] الرجلا» و«مررت بالرَّجُلي»[4].

وفي أسرار العربيَّة[5]: أُعْرِبَتْ هذه الأسماء الستة بالحروف وهي أسماءٌ مفردة تمهيدًا لِبابَيْ التثنية والجمع[6]، وخُصَّتْ هذه الأسماء لأنَّ منها ما يغْلِبُ عليه الإضافة، ومنها ما يلزمُه كـ «ذو»، والإضافة فَرْعٌ على الإفْرَادِ، كالتثنية والجمع فرعٌ عَلَيْها[7].

ويقال أيضًا[8]: إنَّها منقوصات الأواخر فَجُعِل إعرابها بالحروف جَبْرًا لذلك النقصان.

قلتُ: ولم يُفْعَلْ هذا الاعتبار في كل منقوصٍ من الأسماء المتمكِّنَةِ كـ «يد» ونحوه؛/ لأنَّ هذا الصنيع بالنَّظَر إلى اعْتبار أحوالِ الفروع المعربة[9] بالحروف[10]، ٣٤/أ
وتلك[11] في الموضعَيْن ستةٌ، فاعتُبِرَ عددها في الآحاد أيضًا؛ ليتقابل النَّوْعان أصلاً

(١) لم أجد في المقتصد ما يدل على ذلك في المواضع التي تحدث فيها عن الأسماء الستة.
(٢) ينظر ما تقدم ص ٤٤٩.
(٣) في(ع): «ومررت أنت» بدل «رأيت»، وذلك تحريف.
(٤) هي لغة أزد السراة، حكاها عنهم أبو الخطاب الأخفش، وهذا الاستعمال عندهم خاصٌّ بالوقف، وتنظَر هذه اللغة في: الكتاب لسيبويه ٤/ ١٦٧، الارتشاف ١/ ٣٩٣، المساعد ٤/ ٣٠٣.
(٥) أسرار العربية ص٤٣، ٤٤.
(٦) في اللباب للعكبري ق(١٤ب): «التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورةً، وهي فروع، والأسماء المفردة أصول، فجعلوا ضربًا من المفردات معربًا بالحروف؛ ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع» وينظر أيضًا: التلخيص لعبد القاهر الجرجاني ص٤٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، ٨٠.
(٧) هكذا في النسختين، والأصح أن يقول «عليه»، لأن الضمير يرجع إلى الإفراد.
(٨) ممن قال بذلك صدر الأفاضل الخوارزمي كما في النقل المتقدم عن التخمير ص ٤٧٣، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٥١.
(٩) المراد بالفروع المعربة بالحروف: المثنى وجمع المذكر السالم.
(١٠) في (ع) بالحرف...
(١١) تلك أي: أحوال الفروع المعربة وهما: المثنى وجمع المذكَّر السالم، وأحوال كلٍّ منهما ثلاث: الرفع والنصب والجر، فهذه ست حالات للفرعين معًا.

وفَرْعًا، فاعرفه بالتأَمُّلِ.

وقيل[1]: هذه الأسماء مُتَضَمِّنَةٌ للاثنينيَّة، فالأبُ يَتَضَمَّنُ الابنَ، والأَخُ يَتَضَمَّنُ الأَخَ، و«ذو» بمعنى الصاحبِ يَتَضَمَّنُ المملوكَ فعومل بها معاملةَ المثنَّى.

في أسرار العربية[2] للإمام ابن الأنباري ـ رحمه الله ـ[3]: ذهب بعض النحويِّينَ[4] إلى أنَّ هذه الحروف نَشَأتْ عن إشباعِ الحركاتِ، كما في «أَنْظُور» و«منتزَاح» و«صيارِيف»[5]، وقد يُحْكَى عن بعضِ العَرَبِ[6] أنهم يقولون: «هذا أبُكَ» و«رأيتُ

(١) هذا القول من غير نسبة في: اللباب للعكبري ق(١٥أ)، الإقليد ق(١٩ب)، شرح الكافية للرضي ١/ ٨٠.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص٤٥، ٤٦ مع تَصَرُّف من المؤلف بالاختصار.

(٣) عبارة «للإمام ابن الأنباري ـ رحمه الله ـ» ليست في (ج).

(٤) هو قول أبي عثمان المازني ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ، وبه قال الزجَّاج، وقد رَدَّه أبو علي الشلوبين، ينظَر ذلك في: الإنصاف ١/ ١٧، التبيين للعكبري ص١٩٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٣٥١، شرح الكافيةللرضى ١/ ٧٨، الارتشاف ١/ ٤١٥، ٤١٦.

(٥) المقصود بهذه الأمثلة التمثيل على إشباع الضَّمَّةِ والفتحة والكسرة، و«أنظور» أصلها: «أَنْظُرٌ» أُشْبِعَتْ ضَمَّة الظاء فنشأت عنها الواو، وهي من قول إبراهيم بن هرمة:

وإنني حيثما يثني الهوى بَصَرِي ... من حيثما سلكوا أدنو فأنْظُورُ

و«منتزاح» أصلها «مُنْتَزَح» أُشْبِعَتْ فتحة الزاي فنشأتْ عنها الألف، وهي من قول إبراهيم بن هرمة:

وأنت من الغوائل حين تُرمَى ... ومن ذمِّ الرجالِ بمنتزاحِ

و«صيارِيف» أصلها: «صَيَارِف» أُشْبِعَتْ كسرة الراء فنشأت عنها الياء، وهذه الكلمة من قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ ... نفي الدراهيمِ تَنْقَادُ الصياريفِ

وهذه الأبيات الثلاثة وردت في:

الخصائص ٢/ ٣١٥، ٣١٦، أسرار العربية ص٤٥، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩، ٣٠.

(٦) حَكَى هذه اللغة أبو زيد الأنصاري والفراء، ينظَر في ذلك: مجالس العلماء للزجاجي ص٣٢٩، تذكرة النحاة ص١٤٤، تعليق الفرائد ١/ ١٤٨، التصريح ١/ ٦٥.

أَبَكَ» و«مررت بِأَبِكَ» ـ على الحركات ـ، وعن بَعْضهم[1] : «هذا أباك» و«رأيت أباك» و«مررت بأباك» في الأحوال كلِّها، فاعْرِفْه[2]، ثم قال: والقَوْلُ هو الأوَّل[3].

شح[4] : اختلفوا[5] في هذه الحروف، فمن قائلٍ هُنَّ حروف إعراب، ومن قائلٍ ليستْ حُرُوفَ إعراب، ويتحقَّقُ لك ذلك بالتفصيل، فحرف الإعراب يُطْلَقُ على الحرف الذي يعتوره الإعراب لفظًا أو تقديرًا كدال «زيد» وألف «عصا»، ويُطْلَقُ على الحرف الذي يتغيَّر للإعراب.

فظاهر مذهب سيبويه[6] أَنَّ له إِعْرَابَيْنِ، تَقْدِيْرِيّاً بالحركات، ولَفْظِيًّا بالحروف؛ لأنَّه قَدَّر الحركةَ وأنَّهم ضَمُّوا ما قبْلَهَا للإتباع، ثم سَكَّنُوا[7] للاستثقال، وقال: في الواو علامة الرفع.

(١) أي: عن بعض العَرَب، وهذه لغة بلحارث بن كعب، ينظَر في ذلك: مجالس العلماء للزجاجي ص٣٣٠، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣.

(٢) «فاعرفه» ليست في (ج).

(٣) يعني بالقول الأول القول بأنها معربةٌ بالحروف، وقد تقدم ذلك ص(٤٧٥) نقلاً عن أسرار العربية.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١١٦ - ١٢٠.

(٥) اخْتُلِفَ في إعرابِ الأسماءِ الستة على اثني عَشَر قولاً، منها ما أورده المؤلف ومنها مالم يُوْرِدْهُ، وينظَر تفصيل هذه الأقوال في: الإنصاف ١/ ١٧، التبيين للعكبري ص١٩٣، اللباب للعكبري ق(١٣ب)، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/ ٣٥٠، البسيط في شرح الجمل ١/ ١٩٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٧٦ - ٧٩، الارتشاف ١/ ٤١٥، شفاء العليل للسلسيلي ١/ ١٢٢، ١٢٣، ائتلاف النصرة ص٢٨، ٢٩، همع الهوامع ١/ ١٢٣ - ١٢٧.

(٦) كَرَّر سيبويه الحديث عن الأسماء الستة في كتابه ٣/ ٣٦٠، ٤١٢، ولم أجد في ذلك ما يَدُلُّ صراحةً على هذا المنسوب إليه، ونُسب هذا القول له في: البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٥، الارتشاف ١/ ٤١٥، الهمع ١/ ١٢٤.

(٧) في (ج): ثم سكنوها...، وما أثبته من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصل.

وقال أبو الحسن الرَّبَعِيُّ[1] : أَصْلُه : أَبَوُكَ، فنقلت الحركة إلى ما قَبْلَهَا استثقالاً في الرفع، ونُقِلَتْ في الجَرِّ وقلبت ياءً، ونُقِلَتْ في النصب وقُلِبَتْ أَلِفًا[2] .

وقال أبو عثمان[3] : إن الإعرابَ بالحركات، والحروف لإشباعها[4]، وَقَدْ مَرَّ[5] .

وقال الفراء والكسائي[6] : الضَّمَّة إعرابٌ بالحركة، والواو[7] إعرابٌ بالحرف[8]، وهذا القول غير قول سيبويه، فتأمَّلْ فيه .

وهذه الأقوال كلها ضَعِيفَةٌ، والصحيح : أنها مُعْرَبَةٌ بالحروف الأصلية، وهذه الحروف بدلٌ عنها[9] ، كإعراب التثنية والجمع بحروفهما[10] ، وإنما أُعْرِبَتْ بالحروف

(١) قول الربعي في : الإنصاف ١/ ١٧ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٥٢ ، شرح الكافية للرَّضي ١/ ٧٨ .
والرَّبَعِي هو : أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي الشيرازي، نزيل بغداد، أخذ عن أبي سعيد السيرافي وعن أبي علي الفارسي، له مصنفات منها : شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وشرح كتاب سيبويه، تُوُفِّيَ سنة (٤٢٠)هـ، ترجمته في : نزهة الألباء ص٢٤٩ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٧ ، إشارة التعيين ص٢٢٣ ، بغية الوعاة ٢/ ١٨١ .

(٢) الصحيح أنها في حال النصب فيها قَلْبٌ بلا نقل، فقد قُلِبَتْ الواو أَلِفًا، ولا نقلَ فيها؛ لأنَّ الباء مفتوحةٌ أَصْلاً، ينظَر في ذلك : الإنصاف ١/ ١٧ ، أسرار العربية ص٤٤ .

(٣) المراد به المازني .

(٤) في (ع) : إشباعها . . . ، بدون لام .

(٥) تقدم قول أبي عثمان المازني ص ٤٧٦ .

(٦) نُسِبَ هذا القول لِعَامَّةِ الكوفيين أيضًا، وينظَر في ذلك : المقتضب ٢/ ١٥٥ ، الإنصاف ١/ ١٧ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٣ ، الهمع ١/ ١٢٥ .

(٧) في (ع) : «والنحواف . . .»، بدل «والواو» وهو تحريف .

(٨) أي : أنها معربةٌ من مكانين .

(٩) أي : بدلٌ عن الحركة، وهذا القول هو قول قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام بن معاوية من الكوفيين، وينظَر هذا القول في : الجمل للزجاجي ص٣- ٥ ، التبيين للعكبري ص١٩٤ ، الارتشاف ١/ ٤١٥ ، الهمع ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(١٠) في (ع) : بحرف فهما . . . ، وذلك تحريف .

لشبههابهما[1] من حيث أنَّ التعدُّدَ لازمٌ لها، وآخرُها حروف علة يمكن أن تتغيَّرَ بتغَيُّرِ العَامِلِ كالتثنية وجمع السلامة.

وما يُحْكَى عن الفراء[2] أنها حروف إعراب في نيَّةِ الحركة إنْ[3] أرادَ أنَّ الحركة مُقَدَّرةٌ عليها ـ كما في ألف «عصا» ـ وَجَبَ أن يكونَ أصلُها واوًا أو ياءً، وألِفُ الحرف[4] لا أصلَ لها بالإجماع، وأيضًا يُوْجِبُ أن تَنْقَلِبَ الياءُ في الجَرِّ والنصب أَلِفًا، ومما يؤيِّد أنَّ هذا الحرف جاء لمعنى ـ مع أنَّه بَدَلٌ ـ التاءُ في «أخْت» للتأنيث مع كونها بَدَلاً عن المحذوف، وكالألف في «الزيدان» حرف إعرابٍ مع كونها للتثنية.

قوله: «مضافة» فيه احترازٌ عن كونِها مفردة، وبعضهم يقول: مُكَبَّرة، احترازٌ عن التصغير[5]، و«هنوك» عند البصريين[6] منها، وكثيرٌ على أنها كـ «يد» و«دم».

قلتُ:[7] وهو اختيار صاحب التخمير ـ كما مَرَّ آنِفًا ـ[8].

(١) أي: بالتثنية والجمع.

(٢) لم أجد هذا المَحْكِيَّ عن الفرَّاء فيما اطَّلَعْتُ عليه من مصادر.

(٣) «إن» ساقطة من (ع).

(٤) يعني بألف الحرف: الألف التي هي حرفٌ أصليٌّ في الكلمة، فهذه الألف لابد أن تكون منقلبة إمَّا عن الواو نحو: «عصا»، وإمَّا عن الياء نحو: «رحى».

(٥) اشْتُرِطَ لإعراب الأسماء الستة بالحروف شروط منها: -
ـ أن تكونَ مضافةً، فإن أُفْرِدَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات.
ـ أن تكونَ إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإن أُضِيْفَتْ إلى ياءِ المتكلم أُعْرِبَتْ بالحركات المقدَّرة.
ـ أن تكونَ مفردةً، أي: غَير مثناة ولا مجموعة.
ـ أن تكونَ مُكَبَّرَةً، فإن صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات.
ـ ويُشْتَرَطُ في «الحم» أَنْ يكونَ منقوصًا، وفي «فم» أَنْ تفارقَه الميم، وفي «ذو» أَنْ تكونَ بمعنى: صاحب، ينظَر في ذلك: فتح الرب المالك للعَزِّي ١/ ٧٩، ٨٠، الهمع ١/ ١٢٢.

(٦) ينظَر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦٠.

(٧) في (ع): هو...، بدون واو.

(٨) تقدَّم ذلك ص ٤٧٠، ٤٧١.

قلتُ: ومما[1] يُستَصَحُّ وَجْهًا في قَصْدِ جَبْرِها عند الإضافة؛ لأنَّ النقصان عندها، إذْ في غيرِ حالِ الإضافة يَنْسَدُّ ثلمة النقصان بالتنوين أو باللام لشدَّة اتصالهما بها، وكلٌّ منهما حرفٌ قائمٌ لا بنفسِه كالمحذوفِ من هذه الأسماء، فكانا كالجزءِ منْها حُكْمًا.

تخ[2]: الأَحْمَاءُ أقاربُ الزَّوْج مثل أبيه وأخيه، وفي الحديث: «لا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ على امرأةٍ وإنْ قِيْلَ: حموها، ألا حموها الموت»[3].

شح[4]: وفيه ثلاث لغات[5]: / حَمٌ كـ«يد»، وحَمْوٌ كـ«دلْو» وحَمَا كـ«قَفَا». ٣٤/

وعن الأصمعي[6]: الأختان من قِبَل المرأة، والأحماء من قِبَل الرَّجُل، والأصهار تجمعهما.

وقيل[7]: «فو» أصله «فَوْهٌ»[8] ساكنٌ إذْ لا دليلَ على الحركة[9].

(١) لعل المراد هنا: وهو مما يستَصَحُّ وَجْهًا، بالعطف على «وهو اختيار صاحب التخمير»، لأنَّ الأسلوب بغير هذا التقدير يبدو مضطربًا.

(٢) التخمير ١/ ٢٠٤.

(٣) أثرٌ مَرْوِيٌّ عن عُمَر بن الخَطَّاب ـ رضي الله عنه ـ، وليس حديثًا نبويًّا، وقد ورد في بعض مصادره برواية: «لا يَخْلُوَنَّ رجلٌ بمُغِيْبَةٍ...»، وينظَر هذا الأثر في: غريب الحديث لأبي عُبيد ٢/ ٨٤، كتاب الغريبين للهروى ٢/ ١٢٥، الفائق ١/ ٣١٨، النهاية لابن الأثير ١/ ٤٤٨، اللسان (حما).

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٤٣٣.

(٥) في «الحم» لغات سبع، هذه الثلاث التي أوردها المؤلف، واللغات الباقية فيها: «حَمُو» ـ بالإتمام والإعراب بالحروف ـ، و«حِمْء» مثل «خِبْء»، و«حَمْء» مثل «كَمْء»، و«حَمَأ» مثل: «رَشَأ»، تنظَر هذه اللغات في: إصلاح المنطق ص٣٤٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٤، المقدمة الجزولية ص١٩، شرح المقَدِّمة الجزولية الكبير ١/ ٣٧٥، البسيط في شرح الجمل ١/ ١٩٦.

(٦) روى ذلك ثعلب عن أبي نصر عن الأصمعي، كما رواه عنه ابن السكيت أيضًا، ينظَر في ذلك: إصلاح المنطق ص٣٤٠، مجالس ثعلب ١/ ١٤٣، التلخيص للعسكري ١/ ١٨٢، ١٨٣.

(٧) «قيل» ليست في (ج).

وهذا قول جمهور النحاة واللغويين، إلا أنهم اختلفوا في حركة الفاء، فذهب الفراء والجوهري إلى أنها مضمومة، وذهب الجمهور إلى أنها مفتوحة، وذهب بعض النحاة إلى أن الواو مفتوحة، فوزنه «فَعَل»، ينظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦٥، المقتضب ٣/ ١٥٨، الصحاح «فوه»، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٠، الدر المصون ٣/ ٣٦٧، الهمع ١/ ١٣١.

(٨) في (ج): وأصل «فو» فوْه ساكن...

(٩) في (ع): على الجملة...، وهو تحريف.

قلتُ: وجمعهُ «أفواه» دليلٌ عليه كـ «ثَوْب» و«أثواب»، بخلاف «ماء» فإنَّ أصلَه «مَوَهٌ» متحرِّكًا بدليل قلب واوه أَلِفًا[1]، وذلك إنما يكونُ إذا كان في موضعِ الحركة كـ«باب» ونحوه، ثم حُذِفَتْ الهاء[2] لِخَفَائِها، والواو بعد ذلك أيضًا لتطرُّفِها، وما قبلَه متحرِّك، وبعضهم يقلبون الواو مِيمًا؛ لأنَّهما من حروف الشَّفَةِ كيلا يؤدي إلى الإجْحافِ[3]، وقول الفرزدق:

هما نفثافي فيَّ من فَمَوَيْهِما ... [4]على العَائث الغَاوي أَشَدَّ رِجَام[5]

(١) «مَاء» أصلها: «مَوَه» قلبت الواو أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُبْدِلَتْ الهاء همزةً بدليلِ جمعه على «أَمْوَاه» جمعَ قِلَّة، وعلى «مياه» جمَع كثرة، ينظَر في ذلك: الصحاح (موه)، الممتع في التصريف ١/ ٣٤٨.

(٢) يعني الهاء في «فَوْه».

(٣) في الممتع ١/ ٣٩١: «الأصل «فَوْه» فحُذِفَتْ الهاء تخفيفًا، فَلمَّا صار الاسم على حرفين الثاني منهما حرف لِيْن، كَرِهُوْا حذفَه للتنوين فيحجفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا لقربِ الميم من الواو».

(٤) في (ع): تمامه على العائث...

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق ـ كما نسبه المؤلف ـ، وهو في ديوانه ٢/ ٢١٥ ورواية البيت في الديوان:

هما تفلا في فيَّ من فمويهما ... على النابح العاوي أشدَّ رِجَامِ

ومعنى نفثا: ألقيا، والضمير في «نفثا» يعود على إبليس وابنه في البيت الذي قبل بيت الشاهد وهو قوله:

وإنَّ ابنَ إبليس وإبليس ألبنا ... لهمْ بِعذابِ الناسِ كُلَّ غلامِ

والنابح: الذي يتعرَّض لسبِّه وهجائه، والعائث: اسم فاعل من «عاث» والرجام: ما يُرْجَمُ به.

والشاهد في البيت: «فمويهما»، ووجه الاستشهاد: أن الشاعر جمع بين العِوَضِ وهو الميم والمُعَوَّضِ عنه وهو الواو، ينظَر البيت في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦٥، المقتضب ٣/ ١٥٨، شرح أبيات سيبويه لابن السرافي ٢/ ٢٥٨، المحتَسَب ٢/ ٢٣٨، الإنصاف ١/ ٣٤٥، المقاليد ق (٤٤ب)، الأشباه=

قال الشيخ في شرحه لمقامة النحو[1]: قاسَه على «أب» و«أخ» ونحوهما من الأسماء التي أواخرُها واواتٌ محذوفة ولم يَلْتَفِتْ[2] إلى أَصْلِه، جمع بين العوض والمعوَّض، وهو من تَعَسُّفَاته.

قالوا[3]: وأصل «ذُوْ» «ذَوَي» «فَعَلٌ» بدليل قولهم في النِّسْبَةِ: ذَوَوِيٌّ، وعند الخَلِيْلِ[4] مُسَكَّن العَيْن.

قال: «وفي كِلَا» مُضَافًا إلى مُضْمَرٍ...».

اعلم أَنَّ «كِلَا» مفردُ اللفظِ مثنَّى المعنى[5]، كما أنَّ كُلاًّ مفردُ اللفظ مجموع المعنى[6]، وكان من حقِّه أن يكونَ بالألف على كلِّ حال، كالأسماء الثلاثية المقصورة نحو «عَصَا» و«رَحَى»، إلا أَنَّهَ عَرَضَ ما يُوْجِبُ إعرابَه بالحرفِ إذا أُضِيْفَ إلى المُضْمَرِ

=والنظائر ١/ ٢١٦.

(١) شرح مقامات الزمخشري ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) في (ج): ولم يقلب...

(٣) هو قول سيبويه وعليه طائفة من النحاة، ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٦٣، ٣٦٦، المقتضب ١/ ٣٤، ٢٣٤، الهمع ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٤) ينظَر قول الخليل في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٦٣، الهمع ١/ ١٣١.

(٥) ما ذكره المؤلف من أن «كلاَ» مفرد اللفظ مثنَّى المعنى هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرونَ أَنَّ فيها تثنيةً لفظيةً ومعنويةً، وأنَّ أصلَها «كُلٌّ» ثم خُفِّفَتَ اللاَم وزِيْدَتْ ألف التثنية، ينظَر ذلك في: معاني القرآن ٢/ ١٤٢، ١٤٣، الإنصاف ٢/ ٤٣٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤، ائتلاف النصرة ص٥٥.

(٦) ينظَر في ذلك: الصحاح «كلل»، أمالي ابن الشجري ١/ ٥٩، الإنصاف ٢/ ٤٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤.

لـصيرورته تابعًا للمثنَّى حينئذٍ ضَرُوْرَةَ أَنَّ ضمير المثنَّى يقتضي ذلك[1]، والمثنى حكمه من الإعراب ذلك، فكذا تابعُه المُؤكِّد، نحو: جاء الرجلان كِلَاهما، ولا يقال: جاء كلاهما، ضَرُوْرَةَ أنَّ الضَّميرَ يقتضي مَرْجُوْعًا إليه، بخلافِ ما إذا أُضِيْفَ إلى المُظْهَرِ، لأنَّه لا يَجْرِيْ على المثنَّى، فلا يقال: جاء الرجلان كلا الرجلين.

والفصيحُ في «كلا الرجلين جاءني» مُفْرَدُ الضمير[2]، ومنه: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾[3]، ولو اعْتُبِرَ معناه لقيل: آتَتَا[4]، [5]وعليه قول أبي الطيب:

كِلَا الرَّجُلَيْنِ اتَّلَى قَتْلَه فأَيُّهما غَلَّ حُرَّ السَّلَبْ[6]

ولَمَّا اعتُبِرَ لفظُه وهو مفرد كان إعرابه تقديريّاً كـ «العصا».

وفي الكشاف[7]: ولو قيل: آتتا حَمْلاً على المعنى لجاز.

(١) أي: يقتضي مرجوعًا إليه ـ كما بيَّنَ ـ.

(٢) يعني بالضمير الضمير المستتر في «جاءني» وهو الفاعل.

(٣) سورة الكهف، من الآية (٣٣).

(٤) وذلك أيضًا جائز إلا أنَّ الأفصحَ والأكثرَ إفراد الضمير، ينظَر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٨٤، ٢٨٥، أسرار العربية ص٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٥، مغني اللبيب ص٢٦٩.

(٥) من هذا الموضع حتى آخر البيت التالي قد ورد في (ع) بعد النقل الآتي من الكشاف، وما أثبته من (ج) أنسب.

(٦) البيت من المتقارب، وهو للمتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ وهو في: معجز أحمد ١/ ٨٤ من قصيدته التي مطلعها:

لقد أصبح الجُرَذ المستغير أسيرَ المنايا سريع العَطَبْ

ورواية البيت في معجز أحمد: «فأيكما» بدل «فأيهما»

ومعنى اتَّلى: وَلِيَ قَتْلَه، وحُرَّ السَّلَب: خالصه.

(٧) الكشاف ٢/ ٧٢١.

قلتُ : وذكر برهان الدين المطرَّزي في المصباح[1] : وإذا أُضِيْفَ إلى المظهرِ كان حكمُه حكمَ «العَصَا» لَفْظًا[2] .

[3]ورأيت في حاشيةٍ مكتوبةٍ بِخَطِّ شيخِنا نجم الدين الصلاحي ـ رحمه الله[4] ـ: قوله[5] : «لَفْظًا» احترازٌ عن الخَطِّ ، أَيْ : يُكْتَبُ حال[6] الرفع بالألِفِ ، وفي حال النَّصْبِ والجَرِّ بالياءِ[7] ـ كما إذا أُضِيْفَ إلى المضمر ـ وهكذا ذَكَرَهُ ابن دَرَسْتَوَيه[8] أيضًا في كتاب الكُتَّاب[9] ، ثم قال[10] : و«كِلْتا» كذلك وإن كان قياسُه الياء في الأحوال كلِّها ، ورأيتُ[11] الناسَ يتخبَّطونَ في تأويلِ قوله : «لَفْظًا» ، ويحملونه على مَعَانٍ

(١) المصباح في علم النحو للمطرَّزي ص٤٥ .

(٢) أي : يُعْرَبُ إعرابَ الاسم المقصور ، فيُعْرَبُ بالحركات المقدَّرة على أَلِفِه رَفْعًا ، ونَصْبًا وجَرًّا .

(٣) من هذا الموضع حتى قوله : «فلا يُلْتَفَت إلى غيرِه من التصحيحات» ، قد نقله السغناقي في الموضَّل ق (٣٠ب) ونَسَبَهُ إلى صاحبِ المقتبس .

(٤) «رَحِمَهُ الله» ليست في (ج) .

(٥) أي : قول برهان الدين المطرزي المتقدم قريبًا ، ينظر : الموضَّل ق(٣٠ب) .

(٦) في (ع) : حالة الرفع . . .

(٧) يعني على صورة الياء ، فَتُكْتَبُ في الحالات الثلاث بهذه الصورة : جاء كِلَا الرجُلين وكِلْتَا المرأتين ، ورأيت كِلَى الرجلين وكِلْتَى المرأتين ، ومررت بِكِلَى الرجلين وكِلْتَى المرأتين ، ينظَر في ذلك : أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٦١ ، عرائس المحصَّل ق(١٨أ) ، وقواعد الإملاء الحديثة لا تأخذ بذلك ، وهو ما نسير عليه .

(٨) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستوية بن المرزبان الفارسي ، نَحْوِيٌّ لغويٌّ ، وُلِدَ سنة (٢٥٨)هـ تقريبًا ، أَخَذَ عن جمعٍ من العلماء منهم ابن قتيبة والمبرِّد ، قرأ كتاب سيبويه على المبرد ، كان شديدَ الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو ، له مصنَّفاتٌ منها : كتاب الهجاء ، وشرح الفصيح وكتاب الكُتَّاب ، تُوُفِّيَ سنة (٣٤٧)هـ ، ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ص١١٦ ، إنباه الرواة ٢/ ١١٣ ، إشارة التعيين ص١٦٢ ، البلغة ص١٢١ .

(٩) كتاب الكُتَّاب لابن درستويه ص٤٦ .

(١٠) أي : قال ابن درستويه ، وقوله في كتاب الكُتَّاب ص٤٦ .

(١١) في (ج) : وأرى الناس . . .

أُخَرَ، وإنما ذكرتُ هذه الفائدة ليُعْلَمَ أنَّ اختيارَ المشايخ ذلك، فلا يُلْتَفَت إلى غيره من التصحيحات.

وعندي أنَّ المُرَادَ أنْ لا تقلبَ الألف ياءً في الجَرِّ والنَّصْب لَفْظًا[1] ـ كما فُعِلَ بها عند[2] المُضْمَرِ ـ، فإنَّها ركيكة جِدًّا[3]، فاعرفه.

شح[4]: اختلف الناس[5] في أصل ألف «كِلَا» فمِنْهُمْ مَنْ قَالَ[6]: إنَّ أصلَه واوٌ بدليل قولهم: «كِلْتا»، والتاء تُبْدَل من الواو كثيرًا كما في «تُخْمَة» و«تُراث» و«تُكْلَان» و«تُجَاه»[7]، وقول بَعْضِهِم[8]: إنها تاءُ كتاءِ «قائمة» مردودٌ بأنَّ تلك لا تكون وَسْطًا، وقول بعضهم[9]: إنها للإلحاق مردود أيضًا بما يَلْزَمُ من «كِلْتَوى».

(١) «لفظًا» ساقطة من (ع).

(٢) في (ع): في المضمر...

(٣) «فإنها ركيكة جِدًّا» ساقطة من (ع).

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/ ١٢٠، ١٢١.

(٥) ينظَر هذا الخلاف في: شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٥٤، ٥٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٩٢، ٩٣، المقاليد للنسفي ق (٤٥أ)، عرائس المحصَّل ق(١٨أ)، الهمع ١/ ١٣٦، ١٣٧.

(٦) «من قال» ساقطة من (ع).

وهذا قول سيبويه، واختاره ابن جني والزمخشري وابن عصفور، ينظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٦٤، سر صناعة الإعراب ١/ ١٥١، حاشية المفصَّل للزمخشري ق(٩أ)، الممتع في التصريف ١/ ٣٨٥.

(٧) «تخمة» أصلها: وُخْمَة، «فُعْلَة» من الوَخامة وهي: الثِّقَل، و«تراث» «فُعَال» من «وَرِث»، و«تُكْلَان» «فُعْلان» من «تَوَكَّل»، و«تجاه» «فُعال» من «الوجه»، والتاء في هذه الكلمات مبدلة من الواو إبدالاً سماعيًّا، ينظَر ذلك في: سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٥، ١٤٦، الممتع ١/ ٣٨٣، ٣٨٤، شرح الشافية للرضي ١/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٨) هو قول أبي عُمَر الجرمي، فالتاء عنده زائدة للتأنيث، ووزن «كِلْتَا» عنده «فِعْتَل» وينظَر قوله في: سر صناعة الإعراب ١/ ١٥١، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣.

(٩) ورد هذا القول من غير نسبة في: المقاليد للنسفي ق (٤٥أ)، الهمع ١/ ١٣٧.

ومنهم مَنْ قال[1]: أصله ياءٌ والدليل عليه إمالَتُهُمْ إياها، ولا يمالُ من الأسماء الثلاثية إلا اليائي، وغيرُه شاذٌّ.

وقال الكوفيون[2]: هو[3] مثنًّى، فإن أُرِيْدَ مدلوله فصحيح، وإن أُرِيْدَ أنَّه زِيْدَ في آخِرِه لِيَدُلَّ كالمثنى[4] ففاسد،/ فإنَّه لا يُعْرَفُ «كِلٌ» ولا «كِلْتٌ»[5] في كلامهم لشيءٍ ٢٥
مفرد.

قال[6]: ولَمَّا أُضِيْفَ إلى مُثَنًّى مُضْمَرٍ متَّصِلٍ صار كأنَّه معه كلمةٌ واحدة، فقَوِيَ أمر التثنية فيها لَفْظًا ومعنًى، فأُجْرِيَتْ مجرى المثنَّى في الإعراب[7].

وقال أكثر البصريين[8]: هو مُعْرَبٌ تقديرًا مُطْلقًا، وقُلِبَتْ أَلِفُها في النصب

(١) نُسب هذا القول إلى أبي سعيد السيرافي، واختاره أبو علي الفارسي، ينظَر ذلك في: شرح الكافية للرضي ١/ ٩٢، الهمع ١/ ١٣٦.

(٢) ينظَر قول الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢، ١٤٣، الإنصاف ٢/ ٤٣٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٥، ائتلاف النصرة ص٥٥.

(٣) «هو» ساقطة من (ع).

(٤) ظاهر مذهب الكوفيين أن الألف في «كلا» و«كلتا» للتثنية حقيقةً، وقد استدلوا على مذهبهم بالنقل والقياس، أما النقل فقول الشاعر:

في كلتَ رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة

فأفرد «كِلْتَ» فدلَّ ذلك على أن «كلتا» تثنيته، أما القياس فقالوا: إن هذه الألف تنقلب ياءً في النصب والجر إذا أضيفتا إلى مضمر، وقد رُدَّ قولهم هذا، ينظَر هذا الاحتجاج والرد عليه في المصادر السابقة.

(٥) قد وردت «كِلْتَ» ـ كما في البيت الذي احتجَّ به الكوفيون ـ، وأُجِيْبَ عن ذلك بأنَّ هذا من الاجتزاء بالفتحة لضرورة الشعر كما في قول الشاعر:

وصَّاني العجَّاجُ فيما وَصَّنِي.

أي: فيما وَصَّاني، ينظَر ذلك في: الإنصاف ٢/ ٤٤٩.

(٦) أي: قال ابن الحاجب، وقوله في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٢١، ١٢٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٩١، المقاليد ق(٤٥أ).

(٨) ينظر هذا القول في: الإنصاف ٢/ ٤٣٩، ٤٥٠، أسرار العربية ص٢٨٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٥، ٢٧٨، ائتلاف النصرة ص٥٥، ٥٦.

والجرياءَ تشبيهًا بألف «لَدَى» و«عَلَى» في لَفْظِها[1] ولزومِها الإضافة، ولَمْ تُقْلَبْ في الرفع؛ لأَنَّ «لَدَى» و«عَلَى» لا يقعانِ في الرفع[2] فَبَقِيَتْ[3] على حالِها، وهو جَيِّد، إلا أنَّ ما ذُكِرَ أوَّلاً[4] أَوْلى لقوة المناسبة المذكورة، على أنَّ قلبَ الأَلِفِ في «لَدَى» و«عَلَى» على خلافِ القِياس، وأَيْضًا: فإنَّها أَلِفُ مَبْنِيٍّ[5]، وذلك[6] أَلِفُ مُعْرَبٍ، والمُعْرَب يختلف آخره باختلافِ العوامِلِ، وكان ينبغي أَنْ يُذْكَرَ لفظ «اثنين»[7] في أنَّ حُكْمَه هذا الحكم أيضًا، ولا يستقيم تركه، فإنَّه لا يدخُل في باب المُثَنَّى[8]؛ لأنَّه ليس بمثنًّى حقيقةً.

(١) في (ع): في لفظهما...

(٢) قال ابن الأنباري في الإنصاف ٢/ ٤٥٠: «والذي يدل على صِحَّة ذلك أنَّ القلبَ في «كلا» و«كلتا» إنما يختصُّ بحالةِ النصبِ والجَرِّ دونَ حالة الرفع، لأنَّ «لديك» إنما تُسْتَعْمَل في حالةِ النصب والجرِّ، ولا تُسْتَعْمَل في حالة الرفع»، وينظَر أيضًا: أسرار العربية ص٢٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٩.

(٣) في (ع): فبنيت...، وفي (ج): فثلب...، وكله تحريف، وما أثبتُّه من الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٤) يعني: العِلَّة المتقدِّمة وهي: أن «كلاَ» و«كلْتا» لما أضيفتا إلى مثنًّى مضمر مُتَّصِل صارتْ معه كالكلمة الواحدة، فقَوِيَ فيها أمر التثنية لفظًا ومعنًى.

(٥) يعني أن الألف في «لَدَى» و«عَلَى» ألف مبنيَّة، أمَّا «على» فلا خلافَ أنها مبنية لأنَّها حرف، أما «لدى» فإنها مبنية عند ابن الحاجب وتابعه الجامي في الفوائد الضيائية، وحكم ببنائها لأنها أَشْبَهَتْ ما أشبهَ الحرف، وخالَفَه في ذلك طائفةٌ من محقِّقي النحاة فهي عندهم معربة، وينظَر ذلك في: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٦، المغني ص٢٠٨، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٢٢، شرح المغني للدماميني ١/ ٣٠٨، الفوائد الضيائية ٢/ ١٤٤.

(٦) الإشارة هنا إلى ألف «كلا» و«كلتا».

(٧) «كلا» و«كلتا» و«اثنان» و«اثنتان» و«ثنتان» ملحقةٌ بالمثنَّى، لأنها ألفاظٌ مثناة ولا واحدَ لها من لفظها، ينظَر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٠، ٤١، شرح شذور الذهب ص٥٢.

(٨) في (ج): المبني...، وهو تصحيف.

قال: «وفي التثنية والجمع على حَدِّها».

(١) ومعنى قوله: «على حدِّها» الجمع الصحيح، وإنما قال: «على حدِّها» لأنَّ المثنَّى لا يأتي إلا وفيه مفردُه سالم البناء، وجعلهما(٢) قِسْمًا وَاحِدًا ـ وإن كانا في الحقيقة قسمين ـ لاشتراكهما في أنَّهما يُزَادُ على الواحد منهما تلك الزيادة، وإلا فهما مختلفان في الحقيقة معنًى وإعرابًا، ولذلك يُذْكَرَان في سائر الكتب قسمين.

وكذلك ينبغي أَنْ يُذْكَرَ لفظ «أو لو مالٍ»(٣) لأنَّه يرفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُخْفَضُ بالياء، ولا يدخل في قسمٍ من أقسام الكتاب؛ لأنَّه ليس بجمع ولا مثنًّى.

وكذلك ينبغي أَنْ يُنَبَّهَ على «عشرين»، لأنها ليستْ جمعًا لما اتَّصَلَتْ به الزيادة، أما فيه(٤) فواضِح، وأما نحو: «ثلاثون» فليسَ ثلاثًا مجموعةً؛ لما يلزم من صِحَّة إطلاقها على «تسْعة».

وإنما عُدِلَ عن الحركةِ إلى الحرف في المثَنَّى والمجموع لتعذُّرِ الحَرَكَةِ وجَعْلِها(٥) علامةً لَهُما فَي أَوَّلِ الكلمة وَوَسَطها وآخرِها، وهذا شيءٌ كالبديهي، يُعْرَفُ بأدنى نَظَر، فَتَعَيَّن الحرف، وحروف اللينَ أولى بالزيادة لِخِفَّتِها، وكثرة دورانها في الكلام؛ إذْ ليسَ كلمةٌ خاليةً عنها أو عنْ بعضها، وإنما صِيرَ إليها للاختصار وكراهة التكرار؛ لأنَّ أصلَ «رَجُلان» رَجُلٌ وَرَجُلٌ، وفي «الزيدون» «زيد» ثلاث مرَّاتٍ فَصَاعِدًا(٦)،

(١) من هذا الموضع حتى قوله: «وإنما قال: على حدِّها» ساقطٌ من (ع).

(٢) أي: جعل المثنَّى والجمع.

(٣) «أولو» من الألفاظ الملحقة بجمع المذكر السالم في إعرابه، لأنه اسم جَمْعٍ لا واحدَ له من لفظه، وهناك ألفاظٌ أُخَر أُلْحِقَتْ بجمعِ المذكر السالم وهي: أسماءٌ جموع أخرى نحو: «عالمون» و«عشرون» وبابه، وجموع تكسير نحو: «بنون» و«حَرُّون» و«أَرَضُون»، و«سِنُون» وبابه، وجموع تصحيح لم تستوفِ الشروط نحو: «أَهْلُوْنَ» و«وابِلُون»، وما سُمِّيَ به نحو: «عِلِّيُّونَ» و«زيدون»، ينظَر في ذلك: توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٩٥، أوضح المسالك ١/ ٥٢، التصريح ١/ ٧٢.

(٤) أي: أما في «عشرين».

(٥) في (ع): وجعلهما...

(٦) وهذا الأصل الذي أشار إليه المؤلف قد هُجِر استغناءً بالتثنية والجمع ولا يجوز استعمال هذ الأصل=

ولذلك قيل: الألف في الاسمين المتَّفِقَيْن كالواو في المختلفين[1]، فجُعلَت الزيادة في المثنَّى عَلَمًا لِضَمِّ شيءٍ إلى شَيْءٍ، وفي الجمع عَلَمًا لضمِّ شَيْءٍ إلى شيئين.

واخْتِيرَ آخر الكلمة لأنَّ الطَّرَفَ مَحَلُّ الحادث[2]، وتعَذَّرَ في الابتداء ضرورةَ أَنَّ الابتداء بالساكنِ لا يجوزُ، وهذه الزِّيادة ساكنة، فتعيَّن الآخر، وأمكن أن يكونَ فيها دلالةٌ على معنى الضَّمِّ والجَمْع مع الدلالة على الإعراب، فَفُعِلَ اختصاراً لقيام شيءٍ واحد مقام شيئين[3] مع حصول المقصود، ثم إنَّ مواقع الحروفِ ستة: ثلاثةٌ في المثنَّى وثلاثةٌ في الجمع، والحروف المُنْقَسِمَة[4] عليها ثلاثة، فَجُعِلَ[5] الألف للتثنية والواو للجمع خاصَّةً[6]، وجُعِلَ الياءَ مُشْتَرَكًا ضرورةً في المواقِعِ الأربعة[7]، وكان الألف أولى

=المهجور إلا في حال الضرورة الشعرية، كما في قوله:

كأنَّ بين فَكِّها والفَكِّ ... فأرة مِسْك ذُبِحَتْ في سُكِّ

أي: بين فَكَّيها، وينظَر في ذلك: المقتصد ١/ ١٨٣، ١٨٣، أسرار العربية ص٤٧، ٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٧، ١٣٨، ٨/ ٩١، الهمع ١/ ١٤٥، خزانة الأدب للبغدادي ٧/ ٤٦١، ٤٦٢.

(١) في (ع): في مختلفين...، بدون «ال».

والمراد: أنَّ ألف التثنية في الاسمين المتفقين لفظًا نحو: «الزيدان» مثل واو العطف في الاسمين المختلفين لفظًا نحو: «زيدٌوعمرو»، ينظَر: المقتصد ١/ ٢٣٥، وينظر الآتي ص ١٠٢٠.

(٢) مَحَلُّ الحادث أي: محل التغيير الذي يحدث بسبب توارد العوامل، ينظَر: شرح الكافية للرضي ١/ ٩٩.

(٣) قيام شيءٍ واحد مقام شيئين أي: قيام ألف التثنية أو واو الجمع مقام العاطف والمعطوف، ينظَر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٣، الخزانة ٧/ ٤٦١.

(٤) في (ع): المتضمنة...، تحريف.

(٥) في (ع): يُجْعل...

(٦) وذلك في موضع الرفع.

(٧) المواقع الأربعة: النصب والجرُّ في المثنَّى، والنصب والجرُّ في الجمع، وينظَر: المقتصد ١/ ١٨٥، أسرار العربية ص٤٩، المُوصَّل للسغناقي ق(١٣١أ).

بالتثنية لوجوه مِنها:

ـ أنَّ الأَلِفَ قبل أُخْتَيْها[1] في المخارج، والتثنية قبل الجمع، فأُعْطِيَ الأسبقُ الأَسْبَقَ.

ومنها أنَّ صيغة المثنَّى أكثر استعمالاً، والألف أخفُّ، أمَّا كونُها أكثر استعمالاً فلأنَّه يجيء في كلِّ / مَوْضِعٍ في الأسماء والصفات والأعلام، وفي العقلاء وغيرهم، ٣٥/ وهذا الجمع لا يَعُمُّ هذه المواقعَ كُلَّها[2]، ولأنَّ الجمع نوعان، مُصَحَّحٌ ومُكَسَّر.

وخُصَّ الجمع بالواو لكونِها مُنَاسِبَةً له من حيث المَخْرَج والاستعمال، أمَّا المخْرَجُ فلأنَّها من جمع الشفتين، وأما الاستعمال فلأنَّ الواو للجمع في مواضعَ ـ على ما عُرِفَ ـ[3].

وأما اشتراك النصب والجر في الياء فلكونِها مستوية النِّسبة إلى أُخْتَيْها؛ لأنَّ الأَلِفَ من أولِ المخارج والواو آخرُ المخارج، والياء من وَسَطِ الفَمِ[4]، ثم الجَرُّ أصلٌ

(١) في (ع): أخيها...

(٢) وذلك لأنَّ جمع المذكَّر السالم لا يأتي إلا فيما توفرت فيه الشروط التالية، وهي:

١ ـ أن يكون لِمُذَكَّر، فلا يجمع ما كان لمؤنث سواءٌ كان صفةً أو عَلَمًا.

٢ ـ أن يكون لعاقل، فلا يجمع ما كان لغير العاقل عَلَمًا كان أو صفةً.

٣ ـ أن يكون خاليًا من تاء التأنيث، فلا يجمعُ ما خُتِمَ بتاء التأنيث عَلَمًا كان أو صفة، ويُشْتَرَطُ في العَلَم خاصَّةً أن لا يركب تركيبًا إسناديًّا ولا مزجيًّا، ويُشْتَرَطُ في الصفة خاصَّةً أن تقبلَ التاء أو تدل على التفضيل نحو: «قائم» و«أفضل»، وينظَر في ذلك: التسهيل لابن مالك ص١٣، ١٤، أوضح المسالك ١/ ٥١، الهمع ١/ ١٥١، فتح الرب المالك للغَزِّي ص٨٥.

(٣) لعله يريد بذلك: أن الواو تُسْتَعْمَل على أوجه منه بينها: العَطْف، لأن الواو العاطفة يؤتى بها لمطلق الجمع.

(٤) مخرج الألف من أسفلِ الحلق وأقصاه، ومَخرج الياء من وَسَط اللسان بينه وبين وَسَط الحَنَك الأعلى، ومخرج الواو من بين الشفتين، ينظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٣٣، سر صناعة الإعراب ١/ ٤٦، ٤٧، المقرِّب ٢/ ٥، ٦، التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص١٠٦.

في الياء لتآخيهما، والنصبُ جُعِلَ تبعًا له دون الرفع لمناسبةٍ بَينهما من حيث أنَّهما يقعانِ فَضْلَةً؛ ولأنَّ المجرورَ في المعنى منصوب، ولأنَّ الجَرَّ أقوى الحركات بلزومه الأسماءَ وانتقال أُخْتَيْهِ[1] من الأسماء إلى الأفعال، وحق المتبوع أَنْ يكونَ أقوى من التابع، ولا يقال: الانتقال نوعُ دليلِ القُوَّة؛ لأَنَّه قيلَ[2]: من ثَبَتَ نَبَتَ، ومن اغْتَرَبَ اضْطَرَبَ، والاضطرابُ اختراب.

وأما تَعَيُّنُ ما قبلَ الياءِ في المثنَّى[3] بالفتحِ وفي الجمع بالكسر للفرق، والمثنَّى بالفتح أولى لِمَا مَرَّ[4]، ولأنَّ الياءَ عديلة الأَلِفِ، وما قبل الأَلِفِ مفتوح، فكذا ما قبل عديله وهو الياء طَرْدًا، ولا اعْتِبَارَ للفرق بحركةِ النون؛ لأَنَّ هذه النون تَثْبُتُ وتزول، وكَسْرُ النونِ لأنَّ حقَّها السكون، وكَسْرُ أَحَدِ الساكنين هو الأصل، والفتحُ فيه[5] فَرْعٌ، فأُعْطِيَ المُقَدَّمُ المُقَدَّمَ[6]، والله الموفق.

حم: شرح الأنموذج: مِنَ العرب من لا يُغَيِّر ألف التثنية في جميع الأحوالِ[7]، ويُحْمَلُ عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[8]، وعليه قول القائل:

(١) يمكن أن يحملَ التأنيث في «أُخْتَيْه» على أن المرادَ: حالة الرفع وحالة النصب، وإلاَّ لكانَ الأنسبُ أن يقولَ: «أَخَوَيْهِ».

(٢) لم أَجِدْ هذا القول فيما اطَّلَعْتُ عليه من مصادر.

(٣) في (ع): المبني. . . ، وهو تصحيف.

(٤) أي: خُصَّ المثنى بالفتح لأنَّ الفتحَ أخف الحركات، والمثنَّى أكثر استعمالاً من جمعِ المذكر السالم، وقد مَرَّ ذلك قريبًا.

(٥) أي: الفتح عند التقاءِ الساكنين فرعٌ عن الكسر؛ لأنَّ الأصلَ في التخلُّص من التقاء الساكنين هو الكَسْر، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٤/ ١٥٢ - ١٥٤، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢، المفصَّل ص٣٥٣، ٣٥٥، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٣٥، ٢٤٢.

(٦) أي: أعطي المثنى الكسر الذي هو الأصل، لأنه مُقَدَّم على الجمع.

(٧) تقدَّم الكلام عن هذه اللغة وعن نسبتها ص ٤٦٦.

(٨) سورة «طه» من الآية (٦٣)، والاستشهاد بهذه الآية إنما يستقيم على قراءة تشديد «إِنَّ» وإثبات =

إِنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المَجْدِ غايتاها[1]

حيثُ لم يَقُلْ غايتيها ـ بالياء ـ، ثُمَّ مِنْهُمْ[2] مَنْ سَوَّى وأَلْزَمَ الأَلِف في الأحوال الثلاث أيضًا في الأسماء الستة، وحُمِلَ على ذلك قوله:

إِنَّ أباها وأبا أباها[3]

فهذه[4] اللغة دَلَّتْ على أنَّ حُكْمَ هذه الأسماء محمولٌ على حكم المثنَّى، وأَنَّ العِلَّة[5] التي أُشِيْرَ إليها في بعض هذه العِلَلِ التي مَرَّتْ صحيحة، فاعرفه[6].

قال: «واختلافه مَحَلاًّ في نحو: «العَصَا» و«سُعْدَى» و«القاضي»...».

=الألف في «هَذَانِ»، وهي قراءة نافع المدني والكسائي وابن عامر وحمزة وأبي جعفر ويعقوب وخَلَف وأبي بكر شُعْبَة، تنظَر هذه القراءة في: السبعة لابن مجاهد ص٤١٩، المبسوط في القراءات العشر ص٢٤٩، الكشف عن وجوه القرآت لمكي بن أبي طالب ٢/ ٩٩، ١٠٠، الإتحاف ٢/ ٢٤٨.

(١) البيتان من الرجز، واخْتُلِفَ في نسبتهما، فنُسِبَا إلى أبي النجم العجلي وهما في ديوانه ص٢٢٧، ونُسِبَا إلى رؤبه بن العجَّاج، وهما في ملحقات ديوانه ص١٦٨، ونُسِبَا إلى رَجُلٍ من بلحارث بن كعب ـ من غير تعيينٍ ـ كما في: الإفصاح للفارقي ص١٥١.

والشاهد في الثاني منهما: «غايتاها»، ووجه الاستشهاد: حيث أَلْزَمَ المثنَّى الألفَ مع أنه في موضع نَصْبٍ، وذلك على لغة طائفة من العرب يلزمون المثنَّى الألفَ في كل الأحوال، وينظَر هذا البيت في: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٥١، المقرب ٢/ ٤٧، تخليص الشواهد ص٥٨، تعليق الفرائد ١/ ٢٠٣، الهمع ١/ ١٣٤، الخزانة ٧/ ٤٥٥.

(٢) أي: من العَرَب، وهذه اللغة تُنْسَبُ إلى بلحارث بن كعب، وتقدَّم الكلام عن هذه اللغة ص ٤٧٧.

(٣) هذا البيت من الرجز تقدم تخريجه قريبًا، والشاهد فيه هنا: «أباها» الثالثة حيث جاءت على لغة مَنْ يُلْزِمُ الأسماءَ الستةَ الأَلِفَ في كل الأحوال، وهي هنا في موضع جرٍّ.

(٤) في (ع): وهذه...

(٥) في (ع): اللغة...، وهو تحريف.

(٦) «فاعرفه» ليست في (ج).

تخ[1]: فإنْ سألتَ: ما بالُهم[2] عَدُّوا نحو: «العَصَا» و«سُعْدَى» في المعرباتِ ولم يَعُدُّوا المبنيَّ فيها[3]، مع أنَّ كلَّ واحدٍ من الموضعين ليسَ فيه إعرابٌ موجودٌ من حيث اللفظ؟.

أَجَبْتُ: هذا النوع من المُعْرَبِ لا يخلو من أن يَلْحَقَه التنوين، أَوْ لَا[4]، فَلَئِنْ لَحِقَه ظَهَرَ الفرقُ بينه وبين المبنيِّ[5]، لأَنَّ المبنيَّ[6] كما لا يَمَسُّه الإعراب لا يَلْحَقُه التنوين، ولَئِنْ لَمْ يَلْحَقْه فالفرق بينه وبين المبني ظاهر؛ لأَنَّ المبنيَّ هو الذي امتنعَ إعرابه لمناسبَتِه المبنيَّ الأصليَّ وهو الحرف، أو مع مجاورته له[7]، ولا كذلك هذا النوع من المعرب، فإنَّه حيثُ امتنعَ فيه الإعراب امتنعَ لاستثقاله على أحدِهما وامتناعه على الآخَرِ[8].

شح[9]: الاختلاف المَحَلِّي يكون تَارَةً للتعذُّرِ وتارةً للاستثقال، فالتعذرُ في مكانين:

أحدُهما: نحو: «العَصَا»[10]، فيكون مُعْرَبًا تقديرًا في جميع وجوهه لتَعَذُّرِ

(١) التخمير ١/ ٢٠٥ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلِّف.

(٢) في (ج): فما بالهم...، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير.

(٣) في (ع): فيهما...

(٤) مثال ما لَحِقَهُ التنوين: «عصًا» ومثال مالم يلحقه التنوين «سُعْدَى».

(٥) في (ج): المثنى...، وذلك تصحيف.

(٦) في (ج): المثنى...، وذلك تصحيف.

(٧) ذكر صدر الأفاضل الخوارزمي أنَّ من عللِ بناء الاسم مجاورته لما أشبهَ الحرف مجاوَرَةً مخصوصةً، ومَثَّل على ذلك بالمضاف لياء المُتَكَلِّم نحو: «غلامي»، ومن النحاة مَنْ عدَّ المضافَ لياءِ المتكلِّم مُعْرَبًا، ينظَر في ذلك: اللباب في عِلَلِ البناء والإعراب ق(٨ب) وق(١٢٩)، التخمير ٢/ ١٣٣، وانظر الآتي قريبًا.

(٨) امتناع الإعراب للاستثقال في المنقوص، وامتناعه للتعذر في المقصور ـ كما سيأتي قريبًا إن شاء الله ـ.

(٩) في (ع): تخ...، وكذلك في (ج) إلا أنها صُحِّحَتْ على الهامش. والنقل من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٢٣ مع تَصَرُّفٍ من المؤلف بالزيادة.

(١٠) يعني الاسم المقصور.

الحركة على الأَلِفِ.

والقسم الآخر: ما آخره ياء المتكلم نحو: «غُلامي» وهو مُعْرَبٌ بالحركات تقديرًا، فهذا قد اسْتَحَقَّ ما قبلَ الياء فيه الكسر قبل مجيءِ الإعرابِ، فلما جاء الإعراب وَجَدَ مَحَلاًّ ينافي وجودَه، فوجبَ تقديرُه كالأَلِفِ[1]؛ إذْ لا يمكن أنْ يكونَ الحرف الواحد مضمومًا مكسورًا، ولا مفتوحًا مكسورًا، ولا مكسورًا بكسرتين، فَلَمَّا تَعَذَّر ذلك وجب تقديره.

ومَنْ زعم أنه مبني غَلِطَ[2]، فإن الإضافةَ إلى المضمَرِ لا توجب بناءً ولا تجوِّزه على قياس لغتهم، ومَنْ زَعَمَ أنَّه في حال الخفض يُعْرَب لَفْظًا وفي غيره تقديرًا[3] فَعُمْدَتُه / وجود الكسرة، ويبطله أن المفردَ ثابتٌ قبل التَّركيبِ، وقد ثَبَتَ للمفرد كَسْرَةٌ ٣٦
لِمُوجبٍ، فلا أَثَرَ لموجبٍ طارىءٍ[4]، فاعرفه.

وأمَّا المُعْرَبُ مَحَلاًّ للاستثقال فما آخره ياءٌ قبلها كسرة، وذلك في حالتي الرفع

(١) في (ع): كألف...

والمراد: كما يُقَدَّر على الألف في الاسم المقصور.

(٢) القول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم نَسَبَهُ العكبري إلى جمهورِ النحاة، وممَّنْ قال ببنائه صدر الأفاضل الخوارزمي - كما تقدَّم - والجرجاني والمطرِّزي والزمخشري وابن الشجري، وذهب جماعةٌ من النحاة منهم ابن مالك وابنُ هشام وابن الحاجب - كما في هذا النقل عنه - إلى أنه مُعْرَبٌ - وذلك هو الراجح عندي - ؛ لأنَّ الكسرة التي في آخره إنما استدعاها مناسبة الياء، وذهب بعض النحاة إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم لَيْسَ معربًا ولا مبنيًّا، وسَمَّوه خَصِيًّا، ومن أصحاب هذا القول ابن جني، ينظر: الخصائص ٣/ ٣٥٦، أمالي ابن الشجري ١/ ٣، المصباح للمطرِّزي ص٥٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٩، شرح شذور الذهب ص٦٤، التصريح ١/ ٤٧، الهمع ١/ ٦٠.

(٣) ممَّنْ زعم ذلك ابن مالك، يقول في شرح التسهيل له ٣/ ٢٧٩: «وأما حالَ الجَرِّ فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومَنْ قَدَّر كَسْرَةً أخرى فقد ارتكب تكلُّفًا لا مزيدَ عليه».

(٤) في النسختين: طارٍ، وما أثبته من الإيضاح في شرح المفصل.

والجرِّ، نحو: «جاءني قاضٍ»، و«مررتُ بقاضٍ»، وكان يمكنُ أَنْ يقالَ: «قاضِيٌ» و«قاضيٍ» إلا أنَّه مستثقل، فَرُفِضَ لاستثقاله، وقد جاء عليه شيءٌ في الشواذِّ، يأتي في آخر الكتاب[1]، ثم حُذِفَتْ الضمة والكسرة عن الياء فالتقى ساكنان، هي والتنوين بعدَها فحُذفَتْ لالتقاءِ الساكنين، وكانت هي أولى بالحذفِ لعدم استقلالها[2] بفائدة، وفي شرح الإيجاز: قيل: إنما استثقلوا الضَّمَّةَ على الياء لتضادِّهما، وكذلك الكسرة عليها لتَجَانُسِهما [3]، وكما أنَّ الضِّدَّيْن يتنافيان، كذلك المثلانِ لا يجتمعانِ.

قال[4] في شح[5]: ولا أعرفُ أَحَدًا ذكر الإعراب المَحَلِّي في الحرف، وهو ثابتٌ من غير شَكٍّ في مثل: «ضَارِبِيَّ» في حال الرفع، وبيانه: أَنَّ أصلَه «ضاربوني» -باتفاق- فحذفت النون للإضافة، ثم قُلِبَ الواو ياءً على ما تقتضيه قاعدة الإعلال[6] في مثلِها، ثم أُدْغِمَتْ فتعَذَّرَ اللَّفظُ بِحَرْفِ الإعرابِ للاستثقال، وهذا هو المَعْنِيُّ بالمُعْرَبِ تقديرًا بالحَرَكَاتِ[7]، وأيضًا فلو لَمْ يَكُنْ مُعْرَبًا تقديرًا لَوَجَبَ أَنْ يكونَ مُعْرَبًا لفظًا أو مَبْنِيًّا، وكل ذلك منتفٍ بالإجماعِ.

(١) أورد المؤلف شواهدَ على ذلك في الجزء الثاني من المقتبس ق(١٢٧)، منها في حال الرفع قول الشاعر:

.... موالٍي ككباش العوس سُحَّاحُ

ومنها في حالة الجرِّ قول الشاعر:

ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتي كجواري يَلْعَبْنَ في الصحراءِ

(٢) في (ج): استقالها...، سقطت اللام.

(٣) ممن عَلَّلَ بهذه العلة لاستثقال الكسرة على الياء الشيخ عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ١/ ١٦٢.

(٤) «قال في» ليستْ في (ج).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٣، ١٢٤ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف.

(٦) قاعدة الإعلال إذا اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون أن تُقْلَبَ الواو ياءً وتُدْغَمَ في الياء مثل: «سَيِّد» و«طيٌّ» أصلهما: «سَيْوِد» و«طَوْي» ينظَر: التصريف لعبد القاهر الجرجاني ص٩١، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٤٦١.

(٧) هكذا في النسختين وفي الإيضاح في شرح المفصل، وعبارة «بالحركات» خَطَأٌ في هذا الموضع؛ لأَنَّ حَدِيْثَ المؤلف عن الإعراب التقديريِّ بالحَرْفِ، على أن صاحبَ المقاليد قد نَقَلَ هذا النص وأسقط عبارة «بالحركات».

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

« فَصْلٌ: [تقسيمُ الاسمِ المُعْرَبِ إلى منصرفٍ وغيرِ منصرف]

والاسم المعْرَبُ على نوعين: نَوعٌ يستوفي حركاتِ الإعرابِ والتنوينَ كـ «زيد» و«رجل» ويُسَمَّى المنصرف، ونوعٌ يُخْتَزَلُ عنه الجرُّ والتنوينُ لشبَهِ الفِعْلِ، ويُحَرَّكُ بالفتح في موضع الجَرِّ كـ «أحمد» و«مروان» إلا إذا أُضِيْفَ أو دخله لام التعريف، ويُسَمَّى غَيْرَ المُنْصَرِف، والاسم المُتَمَكِّن يجمعهما[2]، وقَدْ يُقَالُ لِلْمُنْصَرِف: الأمكن».

قلتُ: قوله: «والتنوينُ» ـ أيْ: الآخَر[3] ـ يُرْوَى مرفوعًا عَمَلاً على العَطْفِ، ومنصوبًا على أنَّ الواو بمعنى «مع»، وهذا أوفق للغرض وأليق.

وقوله: «ويُحَرَّك بالفَتْحِ» فيه إشارةٌ لطيفةٌ إلى معنًى يُدْرِكُهُ المتأمِّل، حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: «ويُفْتَح...»؛ لأنَّه عبارةٌ تُسْتَعْمَلُ في المبنيِّ، وغير المنصرف ليس بمبنيٍّ[4]، ولم يَقُلْ: «ويُنْصَبُ»؛ لأنَّ المنصوب يُطْلَق على المفعولِ الصحيح، وهو بمعزلٍ عنه[5]، فأتَى المصنِّفُ النِّقَابُ[6] بعبارة ـ وهي التحريك ـ مُحْتَوٍ على الحقيقةِ شَأْنُها، وقد زِدْتُ في بيانه وإشباعه في آخر هذا الفصل[7]، فاعرفه[8].

(١) المفصَّل ص١٦.

(٢) في المفصل: واسم المتمكن يجمعها....

(٣) يعني لفظ التنوين الثاني من اللفظين الواردين في متن المفصل.

(٤) ينظر الآتي ص(٥٠٢، ٥٠٣).

(٥) في (ع): منه...

(٦) تقدَّم معنى النقاب ص ٤١٢.

(٧) سيأتي كلام المؤلف عن قوله: «ويُحَرَّكُ» في ص ٥٠٢، ٥٠٣ ـ إن شاء الله ـ.

(٨) «فاعرفه» ليست في (ج).

صح[1] : الاختزال : الاقتطاع[2] ، يقال : اختزله[3] عن القومِ ، والانخزال مطاوعٌ له .

شح[4] : ظاهر كلامه وكلام النحويين أنَّ هذه القسمة ـ أعني مُنْصَرِفًا وغيرُ منصرف ـ حَاصِرَةٌ لجميع أنواع المُعْرَبِ ، وتفسيرهُم كلٌّ واحد من القسمين ينفي الحَصْرَ ؛ لأنَّهم فَسَّرُوا المنصرفَ بأنَّه الذي تدخله الحركات الثلاث والتنوين ، لعدم شَبَهِ الفِعْل ، وغير المنصرف بأنَّه الذي يدخله الرفع والنصب ، ولا يدخله الجر والتنوين لشبه الفعل ، فعلى هذا يبقى أسماءُ كثيرة لا تدخل تحتَ واحدٍ منهما ، منها : جمع المذكَّر السالم ، فإنَّه لا تَدْخُله الحركات الثلاث والتنوين ، فينبغي أن لا يكونَ مُنْصَرِفًا ، ولا يُخْتَزَلُ عنه الجر والتنوين فلا يكونُ غيرَ مُنْصَرِف ، فلا يدخل تحتَ واحدٍ منهما ، وكذلك جميع ما أُعْرِبَ بالحروفِ لا يدخل فيما ذُكِر ، فدلَّ على أنَّهمْ لَمْ يريدوا الحَصْرَ ، وإنما أرادوا أنَّ الأسماءَ المعربةَ منها ما هو مُنْصَرِفٌ ومنها ما هو غيرُ منصرفٍ ، ولم يَتَعَرَّضُوا لمَا عَدَاها لمَّا كان المقصودُ هذين النوعين[5] .

قوله : «إلاَّ إذا أُضِيْفَ» استثناءٌ من قوله : «يُخْتَزَلُ عنه الجَرُّ» ثم اخْتُلِفَ[6] في

(١) الصحاح (خزل) ٤/ ١٦٨٤ .

(٢) في (ع) : الانقطاع . . .

(٣) «يقال : اختزله» ساقطة من (ع) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٢٤ .

(٥) ورد بعد هذا في (ج) عبارة : «رجلان اسم امرأة غير منصرف ، وفي تثنية «رجل» منصرف» ، وهذه العبارة قد وَرَدَتْ في الإيضاح في شرح المفصل متصلة بكلام لم ينقله المؤلف هنا ، ولذلك أسقطتها .

(٦) أي : اخْتُلِفَ في الممنوع من الصرف إذا أُضِيْفَ أو دخلته «ال» التعريف هل يُعَدُّ منصرفًا أو غيرَ منصرف ، فذهب جماعةٌ من النحاة إلى أنه باقٍ على منعه من الصرف ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختاره ابن مالك ، وذهب جماعةٌ منهم المبرد والسيرافي وابن السراج والزجاج والزجاجي إلى أنَّه منصرف ، وهو أَقْوَى الأقوال ، وذهب طائفة من المتأخِّرين إلى التفصيل ، فإن كان دخول «أل» والإضافة يزيل العلتين أو إحداهما فهو مصروف ، وإن بَقِيَتْ العلتان فهو غير مصروف ، واختار هذا=

كونه منصرفًا أو غيرَ منصرفٍ بناءً على أنَّ تأثيرَهما ذهاب[1] الجَرِّ والتنوينِ[2]، أو ذهاب التنوينِ والجَرُّ تَبَعٌ لِذَهَابِه[3]، فَلَمَّا زال التنوين بغيرِ ذلك فَقَدَ مُوْجِبَ[4] زوال الجَرِّ، وذَهَبَ الزجاجُ[5] ومتابعوه إلى أنَّه منصرف لأنَّ ذلك من خواصِّ الأسماء، فبَعَّدَهُ من شَبَهِ الفِعْلِ، فَرُدَّ إلى أصلِه، وقَدْ أُلْزِم إذا وَقَعَ فاعلاً أو مفعولاً أو[6] دخل عليه حَرْفُ جَرٍّ، وأُجِيْبَ بأنَّ هذه من معنى العَوَامِل، فلابُدَّ من انضمامِها إلى ما ذُكِرَ لِيَنصرفَ، فإذا انْفَرَدَتْ لم تؤثِّر، وأيضًا فإن اللام والإضافة يقومانِ مقامَ التنوين، فكأنَّه مُنَوَّنٌ، بخلافِ غيرِهما، وأيضًا فإنَّ ذلك[7] يتغيَّرُ به نَفْسُ المدلول، والعامل[8] لا يغيِّرُه عَنْ[9] مَدْلُولِهِ.

=القول خالد الأزهري، وانفرد أبو علي الفارسي بقول رابع ـ سيأتي إن شاء الله ـ وهو: التوقف فلا يقول: منصرف، ولا يقول: غير منصرف، وهذه المذاهب الأربعة ذكرها المؤلف جميعًا، وينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٢، ٢٣، ٣/ ٢٢١، المقتضب ٣/ ٣١٣، الأصول ٢/ ٧٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٥٤، ٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، شرح الكافية للرضي ١/ ١٠١، ١٠٢، الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٠، ٢٥١، التصريح ١/ ٨٥، الهمع ١/ ٧٦، ٧٧، الفرائد الجديدةللسيوطي ١/ ٩٢، ٩٣، شرح الأشموني ١/ ٩٧، وينظر الآتي ص ٤٩٩.

(١) من هنا حتى «أو ذهاب» ساقط من (ع).

(٢) أي: ذهاب الجر والتنوين معًا، وعلى هذا القول ينبني مذهب القائلين بأنَّ مالا ينصرف إذا دخلته «ال» أو الإضافة فإنه ينصرف.

(٣) وعلى هذا القول ينبني مذهب القائلين بأَنَّ مالا ينصرف إذا دخلته «ال» أو الإضافة بَقِيَ على مَنْعِه من الصرف.

(٤) في (ع): يوجب...، وذلك تحريف.

(٥) تقدَّم قول الزجاج ومتابعيه، ولم أجدْ قولَه في كتبه التي رَجَعْتُ إليها.

(٦) في (ع): ودخل...

(٧) «ذلك» أي: الألف واللام والإضافة.

(٨) في (ع): والتعليل...، وذلك تحريفٌ.

(٩) في (ج): من مدلوله...

وذهب جماعةٌ[1] إلى أنَّه / غير منصرفٍ لِمَا تقدَّمَ، وقال الشيخ أبو علي[2]: لا ٣٦/ب
أقول: منصرفٌ[3] لوجودِ العلتين، ولا غيرُ منصرف لذهابِ علامته، قال[4]: وقول أبي عليٍّ قول مَنْ لم يَدْرِ ما هو المنصرف وغير المنصرف.

وَرَأَيْتُ في شرحِ منظومٍ في النحو[5] لبعض الأَئِمَّة الموصلية يُعْرَفُ بابنِ الخَبَّاز[6]: الصحيحُ أَنَّ هُنَا مَذْهَبًا[7] ثالثاً فنقول[8]: إن كان اللام أو الإضافة لا تزيلُ أحَدَ السببين فهو غير منصرف كـ «المساجد» و«الحمراء»[9]، وإِنْ أَزَالَتْ واحدًا منهما فهو منصرف كـ «إبراهيمكم»[10] ونحوه.

حم: عبد القاهر[11]: المقصود فيما لا ينصرف أَنْ يُمْنَعَ التنوين الذي هو عَلَمُ

(١) تقدم هذا القول ص ٤٩٧.

(٢) لم أَجِدْ قولَ أبي علي هذا في كتبه التي تَمَكَّنْتُ من الوقوفِ عليها، وينظَر في: المقاليد للنسفي ق(٥٢أ).

(٣) في (ج): منصرفًا...

(٤) أي: قال ابن الحاجب، وقوله هذا تابع للنقل السابق بلا فاصل.

(٥) في الغُرَّة المخفيَّة في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ١/ ٢٢١.

(٦) هو: أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي، يعرف بابن الخَبَّاز، نحويٌّ لُغَوِيٌّ، وُلِدَ بالموصل سنة (٥٨٩)هـ تقريبًا، أَخَذَ عن ابن مهران الموصلي وغيرِه، وعنه أخذ جماعة من العلماء منهم ابن الشعَّار الموصلي، له مصنَّفاتٌ منها: الغُرَّة المخفية في شرح ألفية ابن معطي، وشرح اللمع لابن جني، تُوُفِّيَ سنة (٦٣٧)هـ بالموصل، تنظَر ترجمته في: إشارة التعيين ص٢٩، البلغة ص٥٥، بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، الشذرات ٥/ ٢٠٢.

(٧) في (ع): أنَّ هذا مذهبنا...، وهو تحريفٌ.
وهذا المذهب ينسب إلى بعض المتأخرين، وقد تقدم ص ٤٩٧، ٤٩٨.

(٨) في (ع): فيعول...، وذلك تحريف.

(٩) وهذا يعني أنَّ ما مُنِعَ من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين يبقى غيرَ منصرفٍ دائمًا.

(١٠) في (ج): كإبراهيم...، وما أثبتُّ من (ع) هو الصواب.

(١١) قول عبد القاهر الجرجاني في: المقتصد ١/ ١١٣، ١١٤، ٢/ ٩٦٦، ٩٦٧، والتلخيص في شرح الجمل ص٥٣، ٥٤.

التَّمَكُّن والأَوَّلِيَّة، والجَرُّ لَيْسَ عَلَمَ التَّمَكُّنِ، لِأَنَّ الاسْمَ يكونُ مُتَمَكِّنًا ولا يكونُ مجروراً كالمرفوعِ والمنصوب، وأما التنوين فإنَّه عَلَم الأَوَّلِيَّة بدليلِ أنَّه إذا سُلِبَ عنه أو ما يقوم مقامه لا يكون أَوَّلاً؛ لِأَنَّ المعرَّفَ باللامِ لَيْسَ بِأَوَّلٍ؛ لِأَنَّ التعريفَ أَحَدُ الأسباب التي بها[1] يصير الاسم ثانيًا لأَوَّل[2]، والمضاف بِكَوْنِ[3] ما يقوم مقامَه[4] فيه وهو المضاف إليه، والدليل على أنهما يتعاقبان، وكلٌّ منهما يقوم مقامَ الآخَر قوله:

عَهْدِي به مَدَّ النهارِ كَأَنَّمَا ... خُضِبَ البنانُ ورأسُه بالعِظْلَمِ[5]

أي: بنانَه ورَأْسَه، فأقام اللام مقامَ المضاف إليه، فَعلِمَ أنَّ التنوين عَلَم التَّمَكُّنِ والأولية[6]، والجَرُّ تَبِعَه لما بينَهما من المناسبة والأُخُوَّة، لِأَنَّ المجرورَ[7] أَبَدًا يقوم مقامَ

(١) في (ع): الذي به...، وفي (ج): التي به...، وتذكير الضمير هنا خَطَأٌ، وقد صَحَّحْتُ ذلك معتمداً على ما وَرَدَ في المقاليد للنسفي، فقد نقل هذا النص، وأورده كما أَثْبَتُّ هنا.

(٢) ثان لأول أي: فَرْعٌ لأصل، لأنَّ الأصلَ التنكير، والتعريف فرعٌ له، يقول عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ١/ ١١٥: «... وذلك أنَّ كلَّ فرع ثان للأصل والأصلُ أَوَّلٌ له، فالتأنيثُ ثانٍ للتذكير، والتعريفُ ثانٍ للتنكير...».

(٣) في (ع): يكون...

(٤) أي: ما يقوم مقام التعريف باللام.

(٥) في (ع): بالعظائم...، وذلك تحريف.

والبيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد ـ من أبيات مُعَلَّقَتِهِ ـ وهو في ديوانه ص٢١٣ وروايته في الديوان: «شَدَّ» بدل «مَدَّ»، و«اللِّبان» بدل «البنان».

ومدُّ النهار: أوله، والعِظْلَم: شجرة يقال لها: الوَسْمَة لها وَرَقٌ يُخْتَضَبُ به.

والشاهد في البيت: «البنان»، ووجه الاستشهاد فيه: أن لام التعريف قامت مقام المضاف إليه، إذ المراد: بنانه، فدلَّ ذلك على أن لام التعريف والإضافة يتعاقبان، وينظَر الحديث عن الشاهد في: شرح القصائد السبع الطوال ص٣٥١، شرح القصائد العشر للتبريزي ص٣٠٢.

(٦) في (ع): في الأولية...

(٧) يعني: المجرور بالإضافة.

التنوين دون المرفوع والمنصوب، فإذا سقط التنوين سقط معه الجرُّ المؤاخي له؛ لأنَّ المشابهة للفعل حَصَلَتْ[1] من وجهين[2]، فأحَبُّوا أن يُظهِرُوا الحكمَ فيه في شيئين، فأسقطوا التنوين مقصودًا، ومنعوه الجَرَّ تَبَعًا.

شم: قيل: غير المتمَكِّن أن يلزمَ له أحد الوصفين: التعريف أو التنكير، فيكون إمَّا معرفةً أَبَدًا مثل: «هؤلاءِ»، وإمَّا نكرةً أَبَدًا مثل: «كَيْفَ»، لأنَّه سؤال عن حال، والفعل أيضًا نَكِرَة[3]، ولهذا قيل[4] فيه[5]: كلٌّ مُفيد غير معلوم.

حم: عبد القاهر[6]: إن قيل: ما المراد بالتمَكُّن ووَصْفِ الاسم به، أهو راجِعٌ إلى اللفظ أم إلى المعنى؟ فالجواب: إن هذه عبارةٌ اسْتَعْمَلَها صاحب الكتاب[7] ولم يفسِّرْها بأكثر من أنَّه وَصْفٌ يَرْجِع إلى الأوَّلية والتقدُّم في الرتبة نحو أنَّ اسم الجنس من بين جميع الأسماء أولٌ في المرتبة، ألا ترى أن الأجناس أصولٌ لما ليس بجِنْسٍ في الأسماء، [8]وإذا تأمَّلْتَها وَجدْتَها أَقْدَمَ فـ «رَجُل» و«ضَرْب» و«حُمْرَة» أو «فَضْل» أقدم في الرتبة من صفاتها المُشْتَقَّة عنها، نحو: «ضارب»، وكذلك هي[9] أقدمُ مِنْ

(١) في (ج): حصل...

(٢) هذان الوجهان هما الفرعية والثِّقَل، وينظر تفصيل الحديث عن ذلك في: المقتصد ١/ ١١٤، ١١٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٧، ٥٨، عرائس المحصَّل ق(١٩أ).

(٣) ينظَر الحديث عن تنكير الأفعال في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١١٩، المقتصد ٢/ ٩٧٣.

(٤) في (ع): قبل...، وهو تصحيف.

(٥) لم أعثرْ على مَنْ قال بذلك.

(٦) لم أجد قول عبد القاهر هذا في كتبه التي عُدْتُ إليها.

(٧) يعني سيبويه، وقوله في الكتاب ١/ ٢٢، وقد أشار سيبويه إلى أن التمكُّن يعني الأولية بعبارات ثلاث، يقول: «واعلم أنَّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكُّنًا؛ لأن النكرة أوَّل»، ويقول: «واعلم أنَّ الواحدَ أشد تمكنًا من الجميع، لأنَّ الواحدَ الأولُ...»، ويقول: «واعلم أنَّ المذكَّرَ أخفُّ عليهم من المؤنَّثِ، لأنَّ المذكَّرَ أولٌ، وهو أشدُّ تمكُّنًا...».

(٨) في (ع): فإذا...

(٩) أي: الأجناس.

الأعلام؛ لأنَّ الأعلامَ تدلُّ على أعيانٍ هي آحادٌ من الأجناس، وما لم يَثْبُت الجِنْس لا يثبت تعيين آحادِه، وبهذه الفوائد حَصَل أنَّ التَّمَكُّن وَصْفٌ يستحقُّه[1] الاسم من جِهَةِ معناه لا من جِهَةِ اللفظ، ولذلك قال أبو علي[2]: إذا قلنا: المصدر مقدَّمٌ على الفعل فليس غرضُنا من ذلك الرتبة الزمانية أنَّهم قالوا: «ضَرْب» ثم قالوا بعد زمان: «ضَرَبَ»، ولكنَّا نَقُول: إنَّ حقيقةَ تَصَوُّرِ الضرب مقدَّم على حقيقة تَصَوُّرِ فِعله في القلب، وسيأتي في بيان حكم المُتَمَكِّن وتسميته بهذا الاسم نُبَذٌ من الكلام في باب المَبْنِيِّ[3] عن عبد القاهر في تَتِمَّته[4]، والله الموفق.

قوله: «ويُحرَّك بالفتح في موضع الجَرِّ» إنما أُقِيمَتْ حَرَكَةُ[5] الفتحة مقام الجَرِّ لما بينَهما من التآخي ـ على ما مَرَّ ـ[6]؛ ولأنها حركةٌ خفيفةٌ، والاسم ثَقُلَ بوجود السببين، فكانت أولى به، ولم يُسَكَّن لأنَّ السكون في الحرف القابل للحركة آية البناءِ[7] أو الوَقْفِ، وليس منهما في شيءٍ، ولم يَقُلْ: «ويُفْتَح» لأنَّه لَفْظٌ مستعملٌ في

(١) في (ع): اليستحقه . . . ، زيدت اللام خَطَأً.

(٢) حديث أبي علي الفارسي عَنْ تقدُّمِ المصدر على الفعل رتبةً في: التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٤٣، المسائل المشكلة ص١٠١.

(٣) في (ج): المثنَّى . . . ، وذلك تصحيف.

ولم أجد كلامًا لعبد القاهر الجرجاني عن حكم التَّمَكُّن وتسميته بذلك ـ كما ذكر المؤلف ـ في باب المبني.

(٤) حديث عبد القاهر عن المتمكِّن في التتمة له ص١٠٥، وهو كلامٌ مُخْتَصَرٌ جِدًّا.

(٥) «حركة» ليست في (ع).

(٦) تقدَّم كلام المؤلف عن قوله: «ويُحَرَّكُ بالفتح» ص ٤٩٦، ولم يذكر فيه المؤلف شيئًا عن التآخي بين الفتحة والجرِّ، وسيأتي توضيح هذا التآخي ص ٥٥١ إن شاء الله.

(٧) الأصل في المبني السكون، إلا إذا عَرَضَ ما يُوْجِب البناء على حركة كَأَنْ يؤديَ بناؤُه على السكون إلى التقاء الساكنين، وكَأَنْ يكونَ المبني على حرف واحد كبعض الضمائر، وكأَنْ يكون للكلمة أصلٌ في التَّمَكُّن مثل «أَوَّلُ»، ينظَر في ذلك: التبصرة والتذكرة ١/ ٧٨، توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٦١، ٦٢، شرح الأشموني ١/ ٦٣، ٦٤.

المبني؛ لأن الفتح من ألقابِ حركات البناء، وقد تُسْتَعْمَل ألقاب البناء في حركات الإعراب[1].

وقوله: «ويُحَرَّكُ» عامٌّ؛ لأنَّ الحركة جِنْسٌ يتناول الإعرابيَّة والبنائيَّة، فاحترزَ بهذه العبارة عن أَنْ تُوْهِمَ أنَّ غيرَ المنصرفِ في حال الجَرِّ مبنيٌّ[2]؛ لإطلاق لقبه عليه[3]، فاعرفه.

والأسماء ثلاثة[4]: أَمْكَن ومُتَمَكِّن ومبني[5]، فكَأَنَّ المُتَمَكِّنَ منزلةٌ بين المنزلتين، لأمارات فيه من كلا الطرفين، ومشابهة / غير المنصرف الفعل تُذْكَرُ في الفصل الذي ١/٣٧ أ
يلي هذا الفصل[6].

(١) إطلاق ألقاب البناء على حَرَكاتِ الإعراب هو مذهب الكوفيين، على حين التزم البصريون أن يطلقوا: الرفع والنصب والجر والجزم على حركات الإعراب، والضم والفتح والكسر والسكون أو الوقف على حركات البناء، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ١/ ١٣ - ١٥، معاني القرآن للفراء ١/ ١٧، ١٨، المقتصد ١/ ١٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢، ٧٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٧١.

(٢) وذلك تَمَشِّياً مع رأي جمهور النحاة، أما الأخفش والمبَرِّد والزجاج فقد ذهبوا إلى أن غيرَ المنصرفِ في حالة الجرِّ مبني على الفتح، ينظر قولهم في: المقتضب ١/ ٢٤٨، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٦.

(٣) «عليه» ساقطة من (ع).

والمراد هنا: لإطلاق لقب المبني على غير المنصرف في حال الجرِّ.

(٤) ينظر هذا التقسيم في: المقتصد ١/ ١١٣ - ١١٦.

(٥) المراد بالأمكن هنا: المعرَب المُنْصَرِف، وبعضهم يسميه: المتمكن الأمكن، والمراد بالمُتَمَكِّن: المعرَب غير المنصرف، ويسميه بعضهم: المتمكن غير الأمكن والمبني يُسَمَّى غير المتمكِّن، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ١/ ٣٥، ٣٦، التصريح ١/ ٤٧.

(٦) ينظر الآتي ص (٥٠٨).

قال - رضي الله عنه[1] -:

« فَصْلٌ: [الاسمُ الممنوعُ من الصَّرْفِ]

والاسم يمتنع من الصرف متَى اجتمع فيه اثنانِ من أسبابٍ تسعة، أو تكرَّر واحد منها[2] ، وهي: العَلَمِيَّة والتأنيث اللازم لَفْظًا أو معنًى في نحو: «طلحة» و «سُعَاد»[3]، ووزنُ الفعل الذي يغلبه في نحو: «أَفْعَل»، فإنَّه فيه أكثر منه فى الاسم، أو يَخُصُّه في نحو: «ضَرَبَ» إنْ سُمِّيَ به، والوصفية في نحو: «أَحْمَر»، والعدل عَنْ[4] صيغةٍ إلى أخرى في نحو: «عُمَر» و«ثُلاَثَ»[5]، وأَنْ يكونَ جَمْعًا ليسَ على زِنَتِهِ واحدٌ، كـ «مساجد» و «مصابيح» إلا ما أُعِلَّ[6] آخرُه نحو: «جَوَارٍ» فإنَّه في الرفعِ والجَرِّ كـ «قاضٍ» وفي النصبِ كـ «ضَوَارِب»، و«حَضَاجِرُ» و «سَرَاوِيْلُ» فـي التقديرِ جَمْع «حِضَجْر» و «سِرْوَالة»، والتركيب في نحو: «مَعْدِيْكَرِب» و «بَعْلَبَكَّ»، والعجمة في الأعلامِ خَاصَّةً، والألف والنون المضارعتان لِأَلِفَي التأنيث في نَحْوِ: «سَكْرَان» و «عُثْمَان»، إلا إذا اضْطُرَّ الشاعر فَصَرَفَ ..».

قلتُ: إنما قَدَّم التعريفَ على سائر الأسباب لزيادة قوتِه في هذا الباب، ألا تراه مستَبِدًّا في منعِ الصرف عند الكوفية[7] ، وهذا آية القوة؛ لأنَّ من الأسباب ما لا تأثيرَ

(١) المفصَّل ص ١٦، ١٧.

(٢) في (ع): منهما . . ، وهذا التصويب من المفصَّل.

(٣) في المفصل وفي بعض شروحه: في نحو: سعاد وطلحة . . . ، وما أثبته المؤلف أنسب.

(٤) في المفصَّل: من صيغة . . .

(٥) بعد هذا في المفصَّل: «فإنَّ فيه عَدْلاً ووصفية»، وهذه الزيادة لم تَرِدْ في بعض الشروح كالتخمير وشرح ابن يعيش.

(٦) في المفصّل: ما اعتل . . .

(٧) ذهب جمهور الكوفيين وتبعهم أبو الحسن الأخفش وطائفةٌ أخرى من البصريين منهم أبو علي الفارسي، وابن برهان إلى أن العَلَمِيَّة وحدَها تكفي لمنع الصرف لأنها سَبَبٌ قويٌّ، واحتجُّوا ذلك بضرورة الشعر.

له إلا مع التعريف كالتركيب في نحو: «بَعْلَبَكَّ[1]»، والتأنيث بغير الألف[2]، وليستْ هذه الفضيلة لبقية الأسباب ـ على ما تراها ـ فاعرفه.

شـح[3]: كل واحد من هذه الأشياء[4] يُسَمَّى سببًا في اصطلاح النحويين، وإنْ لم يكن مُسْتَقِلاًّ في إثباتِ الحُكْمِ، وقوله: «فيه سببان» دليلٌ على أنَّ كُلَّ واحدٍ يُسَمَّى سَبَبًا.

قوله: «وهي العَلَمِيَّة...» وقَدْ تَقَدَّم معناها[5]، وهي سَبَبٌ لاشرطٌ له، بل[6] أيُّ عِلَّةٍ اتفق وجودها معها أَثَّرَتْ.

«والتأنيث اللازم لَفْظًا أو مَعْنًى» يعني باللازم الذي لايفارق الكلمة بِوَجْه، وذلك إذا كان أَلِفًا[7]، أو كان مع العَلَمِيَّة، وإلاَّ فلا يكون سَبَبًا، بدليل قولهم: «قائمَةُ» منصرفًا مَعَ مافيه من التأنيث والصِّفَةِ، ومعنى انتفاء لزومه أنَّكَ تقول: «قائمٌ» للذات التي قام بها القيام، كما تقول: «قائمة» للذات التي قام بها القيام، فصارت[8] التاءُ

= ومنع ذلك سيبويه وأكثر البصريين، وتأولوا ما ورد موهمًا ذلك من الشعر، ينظر في ذلك: شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧، الإنصاف ٢/ ٤٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٠١، شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧، ١٥٥، وينظر الآتي ص (٥٥٥) إن شاء الله.

(١) ينظر الآتي ص (٥٣٨، ٥٤٧) إنْ شاء الله، وبَعْلَبَكُّ: مدينة بالشام.

(٢) يأتي الحديث عن ذلك قريبًا إن شاء الله.

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٢٦ - ١٢٨ مع تَصَرُّفٍ من المؤلف بالزيادة والتقديم والتأخير.

(٤) في (ع): الأسباب...، وما أثبته من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٥) تقدم تعريف العَلَم ص ٣١٣.

(٦) في (ع): بلى...، وذلك تحريف.

(٧) أي: إذا كان مؤنثًا بِأَلِفِ التأنيث مقصورةً أو ممدودةً - كما صَرَّحَ بذلك ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل -.

(٨) في (ج): فصار...

تُحْذَفُ وتُثْبَتُ والمعنى بحاله، فلو سَمَّيْتَ رَجُلاً أو امرأةً بـ «قائمة» لكان التأنيث مُعْتَدّاً به، لأنَّ العَلَمِيَّة تُحَرِّم[1] الزيادة والنقصان، فصار التاء لازمًا، والمعنويُّ كذلك نحو: «قتيل» للمؤنث غيرُ مُعْتَدٍّ به إلا مَعَ العَلَمِيَّة، فلو سَمَّيْتَ مُذَكَّرًا باسم موضوعٍ في الأصْلِ لمؤنَّثٍ مُجَرَّد عن التاء عَلَمًا أو غيرَ عَلَم[2] زائدًا على ثلاثة أحرف نحو: «زينَب» و «عَنَاق» لم تَصْرِفْه[3]، بخلافِ رَجُلٍ يُسَمَّى[4] بـ «رَبَاب»؛ لأنَّه ليسَ للمؤنث في الأَصْل؛ لأنَّه اسمٌ للسحاب[5]، وكذلك «حائض» و«طالق»؛ لأنَّه مذكَّرٌ في الأَصْل وُصِفَ به مُؤَنَّثٌ[6]، وإنْ كَثُر استعماله في مذكَّر كـ «ذِرَاع» سَاغَ[7] الوجهان[8]، وفي نحو «شَمال» و «جَنُوب» وجهان بناءً على

(١) تحرِّم: أي تَمْنَع، وعَبَّر ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٧، عن نحو ذلك بقوله: «... لأنَّ العَلَمِيَّة تحظر الزيادة كما تحظر النقص ...».

(٢) مثال ما وضع في الأصل لمؤنَّث مجرد عن التاء عَلَمًا زائدًا على ثلاثة أحرف «زينب»، ومثال ما وُضِعَ في الأصل لمؤنَّث مجرد عن التاء غير علم زائدًا على ثلاثة أحرف «عناق».

(٣) أشار إلى ذلك سيبويه في كتابه ٣/ ٢٣٥ بقوله: «..... اعلم أنَّ كلَّ مذكَّر سَمَّيْتَه بمؤنَّثٍ على أربعة أحرف فَصَاعِدًا لم ينصرف ..»، وعَلَّل ذلك بعض النحاة بأنَّ الحرف الرابع مُنَزَّلٌ منزلةَ تاء التأنيث، يُنْظَر في ذلك: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٨٦، التصريح ٢/ ٢١٧، شرح الأشموني ٣/ ٢٥٣.

(٤) في (ع): سُمِّيَ ...

(٥) ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٣٩، شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٦.

(٦) أي: يُصْرَفُ كما صُرِفَ «رباب» اسمًا لمذكَّر، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٣٦، ما ينصرف ومالاينصرف للزجاج ص٥٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٣٣.

(٧) في (ج): شاع ...

(٨) ذكر سيبويه في «ذراع» الصرفَ لأنَّه كَثُر تسميتهم به المذكَّر كما كَثُر وصف المذكَّر به، وذكر فيه المبرد الوجهين، إلا أنَّ الأجود فيه عندَه عدم الصرف؛ لأنَّ الذراع في الأصل مؤنثة، والحَقُّ ما قال، فقد نَقَل التأنيث فيها كبار أئمة اللغة كالأصمعي والفراء وأبي بكر بن الأنباري، ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٣٦، ٣٣٩، الكنز اللغوي في اللَّسَن العربي ص٢٠٥، المذكر والمؤنث للفراء ص٦٨، المقتضب ٣/ ٣٦٦، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٠١.

أنَّها[1] صفاتٌ، أو أسماءُ مؤنث[2].

[3]في شرح الأنموذج: فإن قُلْتَ: لِمَ قُلْتُم: إنَّ[4] تاء التأنيث غَيْرُ لازمة، وكمْ من كلمةٍ لا تَنْفَصِل عنها، وهو شرط اللزوم؟

[5]فالجوابُ: إنَّ أكثر أحوالها الانفصال، فإطْلَاق[6] القول في الأكثر إطْلَاقٌ[7] في الكلِّ، ثمَّ هذا الحكم أُلْزِمَ في العَلَمِ من الجِنْس، فاعرفه والله الموفق.

قُلْتُ: واعْلَمْ[8] أنَّ في[9] قولِهم - في مثال التأنيث اللازم لَفْظًا في كتاب المصباح[10] لشيخنا برهان الدين - كَلِمَةٌ وَقَعَتْ من بعض النسَّاخ، وهي بمعزل عنها الأَصْلُ، فلابُدَّ من مَحْوِها إنْ وُجِدَتْ وهي «سَلْمَى»، وبعضهم يكتبون مكانها «سَلَمَة[11]» تفادِيًا عنها، وهو ليس من ألفاظ الأَصْل أَيْضًا، فالاقتصار على «طَلْحَة» هو المُثْبَتُ في الكِتَاب، فاعرفه، فإنَّ نحو: «سَلْمَى» غيرُ منصرفٍ عَلَمًا أو[12]غيرَ عَلَم[13].

(١) في (ج): أنهما . . .

(٢) ينظَر في هذين الوجهين: الكتاب ٣/ ٢٣٧، ٢٣٨، المخصَّص ٩/ ٨٤، الارتشاف ١/ ٤٤١، الهمع ١/ ١١٠.

(٣) «في» ساقطة من (ع).

(٤) في (ع): بأنَّ . . .

(٥) في (ج): والجواب . . .

(٦) في (ع): فإنَّ طلاق . . . ، وذلك تحريف.

(٧) في (ع): الطلاق . . . ، وذلك تحريف.

(٨) «واعلم» ليست في (ع).

(٩) «في» ساقطةٌ من (ع).

(١٠) المصباح في علم النحو للمطرِّزي ص٥٢.

(١١) المثبت في المصباح «سَلَمَة».

(١٢) في (ع): وغير علم . . .

(١٣) ما أُنِّثَ بألِفِ التأنيث الممدودة أو المقصورة يُمْنَع من الصرف مُطْلَقًا، سواء أكان عَلَمًا أو غيرَ عَلَم، ينظر الآتي ص (٥٧٣) وما بعدها.

[1] واعلم أَنَّ الاسمَ إنما امتنع من الصرف عند اجتماع السببين؛ لأنَّ هذه الأسباب التسعة كلها فروع، فالاسم[2] يصير باثنينِ[3] فَرْعًا من وجهين فيشبه الأفعال لأَنَّها فَرْعٌ من وجهين[4]:

أحدهما: أنَّ الاسمَ يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عَنْه، والفعل يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عنه[5]، فما أُخْبِرَ به وعنه كان أَصْلاً؛ لأنَّه يَسْتَقِلُّ كَلَامًا، بدليل أنَّ الكلامَ يستغني عن الفِعْل.

وقيل[6]: الفعل مُرَكَّبٌ يُنْبِئُ عن شيئين: الزمانِ والحدثِ، والاسم يُنْبِئُ عن شيءٍ، فكان المركَّبُ فَرْعًا.

وأما فرعية هذه الأسباب:

فالتعريف فَرْع التنكير مَعْنىً ولَفْظًا، أما المعنى فإنَّ مَنْ تَعْرِفُه مسبوقٌ بِجَهْلِه، واللفظ واضِح[7].

(١) هذا الكلام تابع للنقل السابق من الإيضاح في شرح المفصل.

(٢) في (ع): بالاسم...، وذلك تحريفٌ.

(٣) في (ع): بابنين...، وذلك تصحيف.

(٤) أي: فرع عن الأسماء، والوجه الثاني من هذين الوجهين-كما ورد في الإيضاح في شرح المفصل-: أَنَّ الأفعال مُشْتَقَّة من الأسماء، والمشتق فرع المشتق منه، إلا أَنَّ المؤلف استبدل هذا الوجه بوجهٍ آخر هو: أنَّ الفِعْل مركَّبٌ ينبئُ عن شيئين...

(٥) في (ع): «لا غير» بدل «ولا يخبر عنه».

(٦) هذا القول أَحَدُ أدلَّة البصريين على أن المصدرَ قبل الفعل فالفعل مأخوذٌ منه، ووجه الاستدلال به أَنَّ الإفراد قبل التركيب، والواحد قبل الاثنين ولذلك قُدِّمَ ما يدل على شيء واحد على ما يَدُلُّ على شيئين، وينْظَر هذا القول في: الإنصاف ١/ ٢٣٧، أسرار العربية ص١٧١، التبيين للعكبري ص١٤٥.

(٧) في (ع): واضحٌ به...، و «به» لم ترد في الإيضاح في شرح المفصل.

وقد وَضَّح ابن يعيش فرعية التعريف على التنكير من الناحية اللفظية بقوله: «والتعريف فرع التنكير لأنَّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقارٍ إلى وَضْعٍ لنقله عن

والتأنيث فرعُ التذكير معنىً ولفظاً، أما المعنى فلتَغَلُّبِ[1] المذكَّر، ألا تراها كالمرتاضة المسخَّرة له طَبْعًا في أنواع الحيوان، ولأنَّ قولنا: «شيء» - وهو مذكَّر - يُطلَق على الأشياء كلها، واللفظ واضح لأنَّك تقول: «قائمٌ» ثم «قائمة»[2].

ووزن الفعل فرعٌ على وزن الاسم، كما أن الفِعْلَ فرعٌ على الاسم؛ لأنَّ أمثلة الأسماء مخالفةٌ لأمثلة الأفعال[3].

[4]وفرعية الوصف واضحة[5]، والعَدْلُ فرعٌ للمعدول عنه، إذ الأصل ألاَّ يُذْكَرَ شيءٌ ويرادُ غيره، وفرعية الجمع واضحة[6]، وكذا فرعية التركيب[7]، والعجمة فرع العربية؛ لأنَّ لغة العربي مقدَّمةٌ عندهم على ما يأخذونه من غيرِهم، والألف والنون فرعٌ على أَلِفَيْ التأنيث[8]، فكأنَّ[9] فرعيتهما أوضح، كَأَنَّها[10] فرع الفرع[11].

= الأصل، كنقل «جعفر» عن اسم النَّهْر الذي هو نكرةٌ شائع إلى واحدٍ بعينه» ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩، وينظر الحديث عن فرعية التعريف على التنكير أيضًا في: ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص٤، المقتصد ١/ ١١٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨١٢.

(١) في (ج): فلتغليب....

(٢) ينظر في ذلك: ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩.

(٣) في (ع): لأمثلة الفعل...، وكذلك في (ج) إلا أنها صُحِّحَتْ على الهامش، وتنظَر فرعية وزن الفعل على وزن الاسم في: ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص٤، المقتصد ٢/ ٩٦٤.

(٤) من هذا الموضع حتى قوله: «ويراد غيره» ساقطٌ من (ع).

(٥) وذلك لأنَّ الموصوف سابق لصفته.

(٦) وذلك لأنَّ الواحد هو الأصل، والجمع فرعٌ عليه.

(٧) وذلك لأنَّ الإفراد سابق للتركيب.

(٨) المراد بألفي التأنيث: الألف والهمزة في مثل «حمراء» كما سيأتي ص (٥٤١) إنْ شاء الله.

(٩) «فكأنَّ» ساقطة من (ع).

(١٠) في (ج): كأنه...

(١١) ينظَر الحديث عن فرعية الأسباب الستة المتقدمة في: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٣، ٥، المقتصد ٢/ ٩٦٤، ٩٦٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨١٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١، ٦٥، ٦٦.

قلت : و[1] قَدْ ذَكَرَ بعضُهم[2] أنَّ الألفَ والنون الزائدتين فَرْعٌ على المزيد عليه، وفيه نَظَر، لأنَّ المزيد عليه ليس إلا الحروف الأصلية التي عُرِفَ بها الاشتقاق/ فلو كان ٣٧
هذا القدر كافيًا في الفرعية قَصْدًا لما الْتُزِمَتْ المضارعة لأَلِفَي التأنيث، ولكان الزائد الواحد مقصورًا عليه في اعتبار الفرعية، لأَنَّه فَرْعٌ على المزيد عليه أيضًا، ولَمَا اعْتُبِرَ الآخَر على اللزوم، ولَمَا نُظِرَ إلى امتناع «فَعْلَان» عن «فَعْلَانة»، وإنما المنظور عندهم هو المشابهة لما هو فَرْعٌ، وهو التأنيث[3]، على ما أطبقوا عليه عن آخرِهم، و«فَعْلَان[4]» في هذا الباب كـ «لا» لِنَفْيِ الجِنْسِ في العمل في كونِها فَرْعًا على الفرع[5] اعْتِبَارًا، فاعرفه والله الموفق.

قوله: «ووَزْنُ الفعْل الذي يَغْلِبُه» أي: يَغْلِبُ الفعْل.

قوله: «في نحو: «أفعل» فإنَّه . .» أيْ: فإنَّ «أفعل» أكثر منه، أي: من «أفْعَل[6]»، وقوله: «فيه» أي: في الفعْل.

(١) في (ج): قد ذكر . . . ، بدون واو.

(٢) ممن قال بهذا القول الأعلم الشنتمري وابن يعيش، ينظَر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨١٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦.

(٣) أي: مشابهة ما أُنِّثَ بألف التأنيث الممدودة نحو: «حَمْرَاء»، وهذه المشابهة في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات، ولأنَّ لِمُؤَنَّثِ نحو «سكران» بناءً على حِدَة كما أنَّ لمذكر «حمراء» بناءً على حدة، ولأنَّ الألف والنون زيدتا معًا كما أنَّ الأَلِفَ والهمزة في «فعْلاء» زيدتا معًا، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢١٥، ٢١٦، ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص٣٥، المقتصد ٢/ ٩٩٧، ٩٩٨.

(٤) في (ع): فيعلان . . . ، وذلك تحريف.

(٥) «لا» النافية للجنس محمولةٌ على «إنَّ» في العمل من باب حمل الشيء على نقيضه و «إنَّ» محمولةٌ على الفعل في العمل، لأنَّ الفعل هو الأصل في الإعمال، فـ «لا» النافية للجنس فرعُ الفرع في العمل، ينظَر في ذلك: التلخيص لعبد القاهر الجرجاني ص٥٧، المفصَّل ص٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٦، الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٦) المراد: فإن «أَفْعَل» في الفعل أكثر من «أَفْعَل» في الاسم.

قال في شح[1]: هذا قول المتأخرين[2]، وأمَّا المتقدمون[3] فيقولون: المعتبر زنَة الفعل التي أوَّلُها زيادةٌ من زيادات الأفعال كـ «أَحْمَر»، أو المختَصَّة وهو أولى، لأنَّا إذا أخذنا الغَلَبَة فلا يثبت لنا أَنَّ «أفعَل» في الأَفعال أكثر منه في الأسماء، بل ربما يثبت عكس ذلك، فإنَّ «أَفْعَل» اسمًا يُبْنَى[4] عن كلِّ فعلٍ ثلاثي للتفضيل[5] ماليس بعيب ولا لون، ويُبْنَى[6] من الألوان والعيوب لغير التفضيل، وقد يكون من غير كلِّ فِعْل[7] كـ «أرنب» وشِبْهِه، و «أَفْعَل» في الفعل إنما يكون عن بعض أوزان «فَعَلَ» وليس بالأكثر، ويكون من غير «فَعَلَ» نادِرًا قليلاً كقولك: «أَشْكَلَ» و «أَغَدَّ»[8]، فثبت أَنَّ «أفْعَل» أكثر في الاسم، وقد اعتُبِر اتِّفَاقًا.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٩، مع تَصَرُّفٍ يَسِيْرٍ من المؤلف.

(٢) أي: القول بأنَّ المعتبر في وزن الفِعْل الوزن الذي يَغْلِب الفعل أو يَخُصُّه، ومنْ هؤلاء الذين قالوا بذلك ابنُ جِنِّي، والزمخشري كما تقدم في المتن، والسكَّاكي وأبو موسى الجزولي وابن مالك، ينظَر في ذلك: اللمع لابن جني ص٢٠٩، المقدمة الجزولية ص٢٠٧، مفتاح العلوم ص٨١، التسهيل ص٢١٨.

(٣) ينظَر قول متقدمي النحاة في: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٧، معاني القرآن للفراء٣/ ١٨٩، المقتضب ٣/ ٣١٥، ما ينصرف ومالاينصرف للزجاج ص١٣.

(٤) في (ع): بُنِيَ....

(٥) يصاغ «أفعل» التفضيل وكذلك فعلا التعجُّب «ما أفعله» و «أفعل به» من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ متصرِّف تامٍّ مثبتٍ قابلٍ للتفاضل مبنيٍّ للفاعل ليس الوصف منه على «أفعل ـ فعلاء» ينظَر في ذلك: التسهيل لابن مالك ص١٣١، ١٣٣، شفاء العليل ٢/ ٦٠٥، ٦٠٩، التصريح ٢/ ٩٠، ١٠١.

(٦) في (ع): وبني....

(٧) في (ع): فعلم...، وذلك تحريف.

(٨) أغَدَّ: أصابته الغُدَّة، والغُدَّة: داءٌ يصيب الإبل في أسافل بطونها وفي أرفاغها وآباطها ولَبَبِها، ويقال: أغَدَّ القوم إذا أصابت إبِلَهُمُ الغُدَّةُ، ينظَر: كتاب الإبل للأصمعي (ضمن الكنز اللغوي) ص١١٧، اللسان (غدد).

قلتُ: ما ذُكِرَ من أفعل التفضيل معارَضٌ[1] بفعل التعجُّب، فإنَّه بُنِيَ مما يُبْنَى منه ذلك[2] من غير نكير، وأما ما تَقَرَّرَ[3] مُسْتَعْمَلاً من نحو: «أَحْمَر» و «أَبْيَض» و«أَرْنَب» فإنَّه وإن كَثُر فالظاهر أنَّه لا يَبْلُغ حدَّ الأفعال المستعملة على «أَفْعَل» قياسًا وسماعًا بالاستقراء التامِّ، والمتأخرون هم السواد الأعظم فلم يقولوا شيئًا إلاَّ عن دليلٍ قَوِيٍّ، بعد اطِّلاعِهم على أدلَّة المتقدمين المنقولة عنهم في كتبهم.

قال في **شح**[4]: «فَاعَل» في الأسماء قليل نادِر كـ «خَاتَم»، وفي الأفعال كثير كـ «ضارَبَ» و «قاتَلَ»، ولم يُعْتَبَر اتِّفَاقًا، فإنَّك لو سَمَّيْتَ رَجُلاً بِخَاتَمٍ صرفته بإجماعٍ[5].

قلتُ: يَصِحُّ أنْ يُجَابَ عنه بأنَّه لِقِلَّتِهِ ونُدْرَتِهِ لم يُعْبَأْ به، فَتُرِكَ على الأصل وهو الصرف، وبأنَّ من لغاته: «خَاتِم» ـ بالكسر ـ و «خاتام[6]» فقُصِرَ[7] كـ «داناق» في[8] «دانقٍ[9]»، فلَمْ تَلْزَمْه زِنَةُ الفعل.

(١) في (ع): يُعَارضَ....

(٢) أي: مما يُبْنَى منه «أفعل» التفضيل، وتَقَدَّمَتْ شروط ما يصاغ منه «أفعل» التفضيل وفعلا التعجب قريبًا.

(٣) في (ع): بقرير...، وذلك تحريف.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٩ - ١٣١.

(٥) ينظَر في صرف «خَاتَم» مسمًّى به: شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٣، المقاليد ق (٥٠ب)، الهمع ١/ ٩٨.

(٦) تنظر اللغتان في «خاتم» في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٢٥ و ٤/ ٢٤٩ مبادئ اللغة للإسكافي ص٥١، المُخَصَّص ٤/ ٤٩، اللسان (ختم).

(٧) في (ج): فقصى...، وذلك تحريف.

(٨) في (ع): ودانق...

(٩) الدانق: سدس الدرهم، وهو مُعَرَّب، وفيه لغات: دانِق - بكسر النون -، ودانَق - بفتحها -، وداناق، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٢٥ و ٤/ ٢٤٩، الجمهرة لابن دريد ٢/ ٢٩٤، الصحاح (دنق)، المعرَّب للجواليقي ص١٩٣.

قوله: «أو يَخُصُّه في نحو «ضَرَبَ» . .» إنما قال: «إنْ سُمِّيَ به» لأنَّه لا يدخل في الأسماء إلا بِجَعْلِهِ عَلَمًا منقولاً، وإلا فهو مخصوصٌ بالفعل، وأمَّا ما جاء من نحو: «دُئِل» اسم دُوَيْبَّة كابن عُرْس[1] فتسميةٌ للجِنْس بما نُقِل عن الفعل، أو فَغَيْرُ معتدٌّ به لنُدْرَتِهِ وشذوذه، وأمَّا «بَذَّر»[2] و«عَثَّر[3]» و«خَضَمَّ[4]» فأعلامٌ منقولةٌ عن الفعْل، وأمَّا «بَقَّم[5]» فاسْمُ جِنْسٍ أعجمي، ولو سَمَّيْتَ به لم يَنْصَرِفْ لِلْعَلَمِيَّةِ ووزن الفعْل[6]، لا للعجمة، وقد ذهب الشيخ عيسى بنُ عُمَر[7] إلى أنَّ كونَه فِعْلاً في الأصل مُعْتَبَرٌ في الأسباب كـ«ضَرَبَ» و«عَلَمَ» إذا سُمِّيَ به، واحتجَّ بقول سُحَيْم[8]:

أنا ابن جَلَا وطَلَّاع الثنايا[9]

(١) ينظَر في ذلك: إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٥، المنتخب من غريب كلام العرب ٢/ ٥٦٦، تهذيب اللغة ١٤/ ١٧٤.

(٢) بَذَّر: اسمُ بِئْر، ينظَر ما تقدَّم ص ٣٣٨.

(٣) عَثَّر: اسم بَلَد باليمن، ينظَر ما تقدَّم ص ٣٣٨.

(٤) خَضَمَّ: اسم رجل، ينظَر ما تقدَّم ص ٣٣٧.

(٥) بَقَّم: نوعٌ من الأصباغ، ينظَر ما تقدم ص ٣٣٧.

(٦) ينظَر في منع هذه الكلمات الأربع من الصرف إذا سُمِّيَ بها: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٨، المقتضب ٣/ ٣١٤، ٣١٥، ما ينصَرف ومالاينصرف للزجاج ص٢١.

(٧) في (ج): ابن عمرو . . .

ورأي عيسى بن عُمَر في الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٦، ٢٠٧، وقد تقدَّم هذا القول ص(٣٣٨).

(٨) هو: سُحَيْم بن وَثِيل بن عَمْرو الرياحي اليربوعي الحنظلي من بني تميم، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، فَاخَر غَالِب بن صَعْصَعَة والد الفرزدق، عاش أربعين سنةً في الجاهلية وستين سنةً في الإسلام، تنظَر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢/ ٥٧٦، الإصابة ٢/ ١٠٩، الخزانة ١/ ٢٦٥.

(٩) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

..... متى أَضَعِ العمامةَ تعرفوني

وهو لسُحَيْم بن وَثِيل الرياحي - كما ذكر المؤلف - وهو في الأصمعيات ص٧، وابن جلا: أي: ابن =

و[1]هو عند سيبويه[2] محمولٌ على تقدير الجملة؛ إمَّا محكيَّةً صفةً لمقدَّر أو مُسَمًّى بها، والمُعْتَبَر في وزن الفعل الصيغة حتى لو غُيِّرَتْ[3] على جِهَة تَخْرُجُ بها عن الفعلية[4] لم يُعْتَبَر كما لو سُمِّيَ بـ «ضُرْبَ» بعد تخفيفه بإسْكَان الراء[5]، كما لو سُمِّي بـ «قِيْلَ» و «بِيْعَ» و «رُدَّ[6]» ونحوها؛ لأنَّ المُعْتَبَر في وزن الفِعْل[7] الصيغة التي لا اسمَ عليها، وقد رَجَعَ بالإعلال إلى زِنَةِ الأسماء، بخلاف نحو: «يَهَبُ» و «أَشَدُّ» و«أَخْنَس»، أما/ «يَهَبُ» فلأنَّه لم يَرْجِعْ بالإعلال إلى زِنَةِ اسمٍ، وأما «أَشَدُّ» و «أَخْنَس» ٣٨

= رجلٍ بارز منكشف، والثنايا: جمع ثَنِيَّة وهي الطريق في الجبل، و «طَلَّاع الثنايا» عبارةٌ تقال للنافذ في الأمور.

والشاهد في البيت: «أنا ابن جَلا» ووجه الاستشهاد به: أنَّ «جَلَا» اسمٌ منقولٌ من الفعل، ممنوعٌ من الصرف ـ عند عيسى بن عُمَر ـ ولذلك لم يُنَوَّن، أما عند سيبويه فهي جملة محكيَّة، والتقدير: أنا ابن الذي يقال له: جَلَا، وعند غيره جملة في محل جَرٍّ صفة لموصوف محذوف تقديره: أنا ابن رجلٍ جَلَا الأمورَ، ويُنْظَر البيت في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٧، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٢٠، تحصيل عين الذهب ٢/ ٧، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ١٥٥، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦١، الخزانة ١/ ٢٥٥.

(١) «هو» ساقطة من (ع).

(٢) في الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٧.

(٣) في (ع): عثرت. . . ، وذلك تصحيف.

(٤) في (ع): العلمية . . . ، وكذلك في (ج) إلا أنها صُحِّحَتْ على الهامش.

(٥) إذا خُفِّف «ضُرِبَ» بإسكان الراء ثم سُمِّيَ بـه صُرِفَ اتفاقًا؛ لأنَّ التخفيف سابق على التسمية، ينظَر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٤٣، التصريح ٢/ ٢٢١.

(٦) إذا سُمِّي بـ «قِيْلَ» و «بِيْعَ» و «رُدَّ» صُرِفَ، لأنَّ المانع قد فارقه حيث خرج إلى مثال الأسماء نحو: «قِيْل» و«دِيْك» و «بُرٌّ»، ينظَر في ذلك: المقتضب ٣/ ٣٢٤، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٤٣، أوضح المسالك ٤/ ١٢٦، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٠.

(٧) «في وزن الفعل» ساقطة من (ع).

فلأنَّ المُعْتَبَرَ زِنَةُ فِعْلٍ أوله زيادةٌ كزيادته.

ونحو: «ياسر» و «يَسَع» و «يَهُوْد» وغيرها، إن جَعَلْتَ أوَّلَهُ زائدةً لم تَصْرِفْه[1]، وإلاَّ صَرَفْتَه.

ولو سُمِّيَ بـ «إسْحَارّ» لِبَقْلَة[2] و [«إرْدَبّ»[3]] لم تَصْرِفْه، لأنَّهُما مثل «احْمَارّ» و«احْمَرّ»، ولو سُمِّيَ بـ «أُعْطِي» ـ بضم الهمزة ـ مَاضيًا أو مضارِعًا لم يُنَوَّنْ في حال الرفع والجَرِّ على قول سيبويه[4]، وإذا سُمِّيَ بـ «إضْرِبْ» ونحوه قُطِعَتْ الألف ليكونَ مماثِلاً للأسماء[5] كـ «إثْمِد[6]» بخلاف «ابن» و «ابنم» و «امرئ» عَلَمًا[7]، وأما قولهم: «يَعْمَل[8]» في صفات النوق فإنما صُرِفَ على أنَّه من زيادات[9] الفعل المضارع؛ لجواز دخول التاء عليه؛ لأنَّ ذلك يُخْرِجُه عن مشابهة الفعل[10]، فاعرفْهُ.

(١) تتحقق زيادة الياء في هذه الكلمات الثلاث بأنْ تكون «ياسر» فعلاً مضارعًا من الأَسْر ثم سُهِّلَتْ الهمزة، وبأنْ تكونَ «يَسَع» و «يَهُوْد» فِعْلَين مضارعين من «وَسِعَ» و «هَادَ» ثم سُمِّيَ بها.

(٢) الإسْحَارُّ جمع إسْحَارَّة وهي: بقلة تَسْمَنُ بها الماشية، ينظَر: المُخَصَّص ١١/ ١٦٩، التكملة والذيل والصِّلة للصاغاني (سحر).

(٣) في النسختين «وأرنَب»، وليس صحيحًا، لأنَّه مَثَّلَهُ بـ «احْمَرّ»، وما أثبتُّه تصويبٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل.
على أنَّ «أَرْنَب» إذا سُمِّيَ به لم يُصْرَفْ للعَلَمِيَّة ووزن الفعل.

(٤) في الكتاب ٣/ ٣١٢، وقد مثَّلَ سيبويه بـ «يَرْمي» و «أَرْمي»، ولم يدل كلامه على ما ذُكِرَ هنا.

(٥) ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٨، ١٩٩، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص١٩، الأصول لابن السراج ٢/ ٨٢، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٥٤٢.

(٦) الإثمد: حَجَرٌ يُكْتَحَلُ به.

(٧) فهذه الأسماء الثلاثة إذا سُمِّيَ بها لم تُقْطَع همزتُها، ينظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٩، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص١٩، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٤٢، ٥٤٣.

(٨) اليَعْمَل: جمع يَعْمَلَة وهي الناقة السريعة، ينظَر: اللسان (عمل).

(٩) في (ع): من رفات . . ، وذلك تحريف.

(١٠) ينظَر في ذلك: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١٣، شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٤، ١٦٥.

قوله: «والوَصْفِيَّة في نحو: «أَحْمَر». . .» المراد بالوصف كون الاسم موضوعًا لذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصود، وقد يَغْلِبُ بعضُ الصِّفَاتِ في استعماله اسْمًا مطَّرِحًا وَصْفِيَّتَهُ، فتكون الوَصْفِيَّة[1] الأصلية معتبرةً كقولهم: «أَدْهَم»[2] للقيد و«أَرْقَم»[3] لِلْحَيَّة، قال سيبويه[4]: لم تَخْتَلِف العربُ في منعِ صَرْفِهما، و«أَسْوَد» للحيَّة مثلهما.

أما «أَجْدَل» للصقر[5] و«أَخْيَل» للطائر فيه خِيْلان[6] و«أَفْعَى» للحيَّة، فقد نَقَل سيبويه[7] أَنَّ بعضَ العرب تَرَكَ صرفَها، وهو وَهْمٌ لأنها ليستْ بصفات في الأَصْل، فتُوُهِّمَتْ الوصفية بكونِ «أَجْدَل» من الجَدْل وهو: القوَّة[8]، و«أَخْيَل» للخِيْلان، وتُوُهِّمَ أَنَّ «أَفْعَى» بمعنى: خبيث[9]، و«أَخْيَل» ذُو خِيْلان.

(١) في «ج»: وصفتيه. . .، وذلك تصحيف.

(٢) الأدهم: الأسود، ثم غَلَبَ على القيد لسواده، ينظَر: العين ٤/ ٣١، اللسان «دهم».

(٣) الأرقم من الحيات: هو الذي فيه سوادٌ وبياض، ينظَر: تهذيب اللغة ٩/ ١٤٢.

(٤) في الكتاب ٣/ ٢٠١.

(٥) ينظَر في ذلك: العين ٦/ ٧٩.

(٦) في (ج): «ففيه خلاف. . .» بدل «فيه خيلان»، وذلك تحريف، والخِيْلان: جَمْع خال وهو: النكتة السوداء في البَدَن، والأَخْيَل: طائر أخضر، على جناحيه لمعة تخالف لونه، ينظر في ذلك: المحكم لابن سيده ٥/ ١٥٨، اللسان (خيل).

(٧) في الكتاب ٣/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٨) الذي في الكتاب لسيبويه: «لأَنَّ الجَدْلَ شدة الخَلْق» وشدَّة الخَلْق بمعنى: القوة، ينظَر في ذلك: اللسان «جدل».

(٩) في (ع): خَبُثَ. . . .

فهذه الكلمات عند سيبويه أسماء وهي مصروفة، وبعض العرب يجعلونها صفةً فيمنَعونها من الصرف، ينظَر في ذلك: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١٠، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٢، ١٤٥٣.

وجرى الخلاف في «أَوَّل»[1] بناءً على أنَّه «أَفْعَل» كقول سيبويه[2]، أو «فَوْعَل» كقول بعضهم[3].

والفرق بين «أَرْمَل» و«أَسْوَد» اسمًا للحيَّة ـ خلافًا لسعيد الأخفش[4] ـ أنَّ أَرْمَلاً إمَّا اسمٌ في الأصل وُصِفَ به كـ «أَرْبَع» بخلاف «أَسْوَد» فإنَّه[5] وَصْفٌ في الأَصْل، أو[6] وَصْفٌ ـ في الأصل ـ قابلٌ للتاء[7] فكان كـ «يَعْمَل»[8]، فإنْ أُوْرَدَ «أَسْوَدَة» للحيَّة الأُنْثَى[9] أُجِيْبَ بأنها طارئة بعد استعماله اسمًا.

شم: قال عبد القاهر[10]: إنَّ موازنةَ الاسمِ الفِعْلَ يُرَاعَى فيه طَرَفَانِ[11]:

طَرَف اللَّفْظِ نحو: «أَحْمَر» على وزن «أَذْهَبُ»، وطَرَف المعنى وهو أَلاَّ تكونَ

(١) أي: جرى الخلاف فيه هل هو منصرف أم غير منصرف إذا سُمِّيَ به.

(٢) وبه قال جمهور البصريين، وهو على قولهم مما لم يُنْطَقْ مَعَه بِفِعْل، فهمزته على هذا زائدة، ولو سُمِّيَ به لانْصَرَفَ في النكرة دونَ المعرفة، ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٥، ٢٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٧، ٦٥٨، شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٦٠، شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٠، ائتلاف النصرة ص٨٦.

(٣) هو قول الكوفيين، وهو عندَهم مما نُطِقَ معه بفِعْلٍ، وأصلُه عندَهم من «وَأَلَ» فَقُلِبَتْ الهمزة إلى موضع الفاء، أو من «وَوَل» فَقُلِبَتْ الواو الأولى همزةً، وعلى قولِهم إذا سُمِّيَ به انْصَرَفَ في المعرفة والنكرة، ينظَر المصادر السابقة.

(٤) أي: خلافًا للأخفش في عدم تفريقه بين «أَرْمَل» و«أَسْوَد».

(٥) في (ع): لأنه...

(٦) أي: أَوْ أَنَّ أَرْمَلاً وصف في الأصل...، إلى آخره.

(٧) ينظَر في ذلك: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥٢.

(٨) «يَعْمَل» وَصْفٌ للنوق - كما تقدم - ص ٥١٥.

(٩) ينظَر تأنيث «أَسْوَد» بالتاء في: الصحاح «سود»، المخصَّص ٨/ ١٠٧.

(١٠) في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٧٨.

(١١) الطاء والراء من «طرفان» ساقطة من (ع).

الهمزة أَصْلاً كما في «أَوْلَق» فَوْعَل من الأَلَق[1].

فإن سألت: فما[2] بالهم قالوا: «في نحو «أَحْمَر»...» ولم يُطْلقوه؛ لأنَّ في صِيَغ الصفات كَثْرَةً؟ قلتُ: لأَنَّ[3] من حقِّ الوَصْف أن يكونَ مُنْضَمّاً إلى سَبَبٍ آخر لمنع الصَّرْفِ، ولم يُوْجَدْ ذلك إلا في صيغة «أَفْعَل»؛ لأنَّ الوَصْفَ هُنا إما هو يُضَامُّ الوزنَ أو التعريفَ، وذلك فيه خاصَّةً دونَ غيرِه، فاعْرِفْه مُتَأَمِّلاً.

قوله: «والعدل عن صيغةٍ إلى أخرى».

شح[4]: العدل على ضربين: ضَرْبٌ تُعْلَمُ عَدْلِيَّتُهُ بالنظر إليه في نَفْسِه، وضَرْبٌ لاتُعْرَفُ إلا بِحُكْمِ مَنْعِهِم[5] مِنْ صَرْفِه.

فمِنَ الأوَّل قولهم: أُحَادُ ومَوْحَد وأخواتهما، فهذا تُعْلَم عَدْلِيَّتُهُ بالنَّظَر إليه؛ لأنَّ الأصلَ في أسماءِ الأعدادِ الألفاظُ الموضوعة المشهورة وهي: واحد ـ اثنان ـ ثلاثة...، فكان[6] قياس ذلك أن يقالَ: ثلاثة ثلاثة، فَلَمَّا غَيَّروا الصيغةَ كان عَدْلاً محقَّقًا، وقد أجازَه قومٌ[7] إلى «عُشَارَ» قياسًا.

(١) في (ع): من الألف...، وذلك تصحيف.

وأَلِقَ الرَّجُل بمعنى جُنَّ، والأَوْلَق:الجنون، وجَعَلَهُ بعضهم من «ولَق» «يَلِقُ» إذا أَسْرَعَ، فَعَلَى هذا يكون «أَفْعَل»، وذكر عبد القاهر أنه لو سُمِّيَ رَجُلٌ بـ«أَوْلَق» عند مَنْ يجعله «فَوْعَل» لانْصَرَفَ؛ لأَنَّ الهمزةَ فيه أصلية، ينظَر: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٥، ما ينصرف ومالا يَنْصرف للزجاج ص١٥، المقتصد ٢/ ٩٧٨، اللسان (ألق) و(ولق).

(٢) في (ع): ما بالهم...، بدون فاء.

(٣) في (ع): قليلان...، بدل «قلت: لأن...» وهو تحريف.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٣٢ - ١٣٦ مع تَصَرُّفٍ من المؤلف بإقحام بعض النقول الأخرى.

(٥) في (ع): متفهم...، وذلك تحريف.

والضمير فى «منعهم» يعود إلى العرب، أي: لا يُعْرَفُ إلا بمنعِ العَرَب صَرْفَه.

(٦) في (ع): وكان...

(٧) هم جمهور الكوفيين وتَبِعَهُمْ المبرِّد وابن جنِّي، أما جمهور البصريين والفراء فقد توقَّفُوا عند المسموع.

وفي الكشاف[1] : وقرأ[2] إبراهيم النَّخَعِيُّ[3] : ﴿ثُلَثَ وَرُبَعَ...﴾[4] على القصر من «ثُلاَث» و « رُبَاع ».

ورأيت في شرح ابن جنّي[5] لقول أبي الطيب :

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ[6]

رأيتُ أبا حاتم[7] قد حكاه كذلك إلى «عُشَار»

= وهو «أُحَاد» و«مَوْحَد» إلى «خُمَاس» و«مَخْمَس» ومعها «عُشَار» ، و«مَعْشَر» أما الزجاج فقد فصَّل فأجاز «فُعَال» قياسًا إلى «عُشَار» لكثرته ، وتوقَّفَ على المسموع في «مَفْعَل» لقلَّته ، ينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٥ ، المقتضب٣/ ٣٨٠ ، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٤٤ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٦٥٠ ، الخصائص ٣/ ١٨١ ، الهمع ١/ ٨٤ .

(١) في الكشاف ١/ ٤٦٨ .

(٢) في (ج) : قرأ . . . ، بدون واو .

(٣) هو الإمام الحافظ أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعِي اليماني ثم الكوفي ، فقيه مقرئ أخذ عن مسروق وأبي عبد الرحمن السُّلَمِي ، وغيرهما ، ورَوَى عنه جمعٌ منهم الأعمش وعطاء ابن السائب ، تُوُفِّيَ سنة (٩٥)هـ ، تنظَر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٠ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٢٠ ، غاية النهاية ١/ ٢٩ ، شذرات الذهب ١/ ١١١ .

(٤) سورة النساء من الآية (٣) .

وقراءة إبراهيم النخعي قرأ بها أيضًا يحيى بن وَثَّاب في «رُبَعَ» فقط ، وتنظَر القراءة في : المحتسب ١/ ١٨١ ، إعراب شواذ القراءات للعكبري ق(٤٨ب) ، البحر المحيط ٣/ ٥٠٦ ، الدر المصون ٣/ ٥٦٥ .

(٥) ما أورده المؤلف نقلاً عن ابن جني قد ورد في : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للواحدي ص١٣٧ بلا نسبة .

(٦) صدر بيت من الوافر وعجزه :

. لُيَيْلَتَنا المنوطة بالتنادي

وهو لأبي الطيّب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ والبيت في معجز أحمد ١/ ٢٩٨ وهو مطلع قصيدة .

(٧) وردت حكاية أبي حاتم السجستاني في كتابه «الإبل» وهو من كتبه المفقودة ، ينظر ذلك في : معجز أحمد ١/ ٢٩٨ ، همع الهوامع ١/ ٨٤ . =

وقال[1]: وحكى أبو عمرو الشيباني[2]: «مَفْعَل» نحو: «مَوْحَد» و«مَثْنَى» كذلك إلى العشرة نحو «مَتْسَع» و«مَعْشَر»، والمشهور عنهم أنَّ العدلَ لا يُتَجَاوَزُ به الأربعة[3].

ثم ذكر قوم[4] أنَّ المانعَ في ذلك تكرير العدل؛ لأنَّه معدولٌ / في اللفظ عن ٣٨/
اثنين، وفي المعنى عن اثنين اثنين، وقول بعضهم[5]: إنَّه معرفةٌ لامتناع اللام، وقولُ آخرين[6]: إنَّه جمع لزيادة معناه على الواحد ليس بجيِّد.

ورأيتُ في بعض الحواشي الصحيحة نَقْلاً عن الشيخ صاحِبِ الكتاب[7] ـ في قولهم: «مَثْنَى» ـ: أنَّ الصحيحَ أَنْ يُقالَ: إنه معدولٌ عن لفظ اثنينِ ومعدول عن

= وأبو حاتم هو: سَهْل بن محمد السجستاني نحوي لغوي، عاش بالبصرة أخذ عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي والأخفش، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، له مصنفاتٌ منها: الأضداد، والمعمَّرون والوصايا، والنخل، تُوُفِّيَ سنة (٢٥٠)هـ، ترجمته في: مراتب النحويين ص١٣٠، نزهة الألِبَّاء ص١٤٥، إنباه الرواة ٢/ ٥٨، بغية الوعاة ١/ ١٠٦.

(١) في (ع): قال. . . ، بدون واو.

(٢) لَمْ تَرِدْ حكاية أبي عمرو الشيباني في كتابه الجيم، وقد نقلها عنه ابن السكيت في كتابه الألفاظ ص٣٥٧ والجوجري في شرح شذور الذهب ص٧٠٠ والسيوطي في الهمع ١/ ٨٤.

(٣) وممن قال بذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١١٦ يقول: «ولا تُجَاوِز العربُ رباعَ. . .» وهو محجوجٌ بنقل الأئمة.

(٤) منهم ابن السرَّاج والزمخشري ـ كما سيأتي عنه قريبًا ـ ونُسِبَ إلى الزجَّاج ولم أَجِدْ في كتبه ما يدل عليه، ينظَر في ذلك: الأصول لابن السراج ٢/ ٨٨، الموجز لابن السراج ص٧١، الدر المصون ٣/ ٥٦٣، الهمع ١/ ٨٦.

(٥) هو قول الكوفيين وردَّه أكثر النحاة، وينظَر هذا القول في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٤، معاني القرآن للزجَّاج ٢/ ٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٢٠، شرح الكافية للرضي ١/ ١١٥، الدر المصون ٣/ ٥٦٣، الهمع ١/ ٨٦.

(٦) أشار إلى هذا الرأي ابن الحاجب في الأمالي النحوية ٤/ ٤٢ من غير نسبة.

(٧) يعني الزمخشري، وقوله هذا في: نكت الأعراب ص١٢٢، والكشاف ١/ ٤٦٧.

تكرُّره، وفي ادعائهم فيه الوصفية[1] نَظَر؛ لأنَّ قولك: مررتُ بنسوة أربعٍ أَنَّ أَرْبَعًا منصرفٌ فيه[2] مع وزن الفعل والوصفيَّة، لأنَّ هذه الوصفية لا جَدْوَى لها لكونها عَارِضَةً في المعنى والاشتقاق[3]، فاعرفه[4].

[5]وقال في المُغْرِب[6]: إذا كان معناه معنى المكرَّر لم يَجُزْ تكريرُه، وقوله: «الإقامة[7] مَثْنَى مَثْنَى...»[8] تكريرٌ لِلَّفْظِ لا للمعنى، فاعرفه[9].

ومنها[10] «فُعَل» في التأكيد كـ «جُمَع» و«كُتَع» و«بُصَع» و«بُتَع»، إمَّا عن «جُمْع»، و«كُتْع» فإنَّه قياسها على قولٍ[11]، إذْ مفردُها «جَمْعَاء» كـ «حَمْرَاء» و«حُمْر»، وإما عَنْ[12] «جَمْعَاوات» إذ مُذكَّره أَجمعون[13]، واعتراض أبي عَلِيٍّ[14] على أنَّه لا

(١) الذي ادَّعى الوصفية في «مَثْنَى» وأخواتها هو سيبويه وجمهور البصريين ينظَر قولهم هنا في: الكتاب ٣/ ٢٢٥، الهمع ١/ ٨٦.

(٢) في (ع): منه....

(٣) ينظر في ذلك: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/ ٤٢.

(٤) «فاعرفه» ليست في (ع).

(٥) في (ع): قال...، بدون واو.

(٦) المغرب في ترتيب المعرب ١/ ١٢٣.

(٧) في (ع): الإيامة... وذلك تحريف.

(٨) جزء من حديث أورده بهذا اللفظ ابن القيسراني في معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة ص١٣٥، وقال: فيه حُمَيد بن علي بن هارون تكلَّم فيه ابن حبَّان، وأورده الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ٦١٣ في ترجمة حُمَيْد بن علي بن هارون القَيْسِي، رقم (٢٣٣٨)، وابن حَجَر في لسان الميزان ٢/ ٣٦٥ في ترجمة حُمَيد المذكور، رقم (١٤٩٦).

(٩) «فاعرفه» ليست في (ج).

(١٠) أي: من الألفاظ المعدولة بالنظر إليها في نفسها.

(١١) ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٤، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٤٠، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦١.

(١٢) «عن» ساقطة من (ع).

(١٣) اختار هذا القول جماعةٌ منهم ابن مالك وابنه وابن هشام، ينظَر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٧٥، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٥٥، أوضح المسالك ٤/ ١٢٨، الهمع ١/ ٩٠.

(١٤) ينظر اعتراض أبي علي في: =

يستقيم أنْ يكونَ عن «جُمْع» لأن «فَعْلَاء» المجموعَ مذكره بالواو والنون ليس قياسه فُعْلاً واضحٌ.

ومنها «أُخَر» وهو جَمْعٌ لـ «الأُخْرَى» تأنيث «آخَر» من باب التفضيل، وقياس جَمِيْع[1] بابه إذا قُطِعَ عن الإضافة أَلَّا يُسْتَعْمَلَ إلا باللام، فاسْتِعْمَالُه بغير لام عدولٌ عَمَّا فيه اللَّام[2]، واعتراض أبي عَلِيٍّ[3] أنَّه لو كان كذلك لَوَجَبَ أَنْ يكونَ معرفةً كـ«سَحَر» وغيره ظاهرٌ، وأُجِيْبَ[4] بأنَّه لا بُعْدَ في استعماله نكرةً بعد حذف اللَّام المانعة، والأَوْلَى أنْ يكونَ معدولاً عَنْ: آخرَ من [كذا][5] لأنَّه قياس ما قُطِعَ عن اللام والإضافة، ويندفع الاعتراض، وجَمِيْع الباب معدولٌ عن الأوَّل، ولكنَّه لَمْ يُؤَثِّر إلا في «أُخَر»؛ لِكَوْنِ غيرِه لا يقبل التأثير، أو يقبل ولكنْ فيه علتان غيره[6]، وجميعه معدولٌ عن الثاني إلا «آخَر» للمفرد فإنَّه باقٍ على صيغته، ومُجَرَّدُ حذف «مِن» لا

=كافية ذوي الأرب لابن الحاجب ص١٣، شرح الكافية للرضي ١/ ١١٩.

(١) في النسختين: جمعه بانه...، وما أثبته تصويب من الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٢) هذا رَأْيُ جمهور النحاة، وذهب الفارسي وابن جنّي إلى أنها معدولة عن «أفعل مِنْ»، وذهب ابن مالك وتابعه أبو حيان والمرادي إلى أنَّه معدول عن «آخَر» مرادًا به جمع المؤنَّث، وقال بعض النحاة هو معدولٌ عن «أُخْرَيَات»، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٥، المسائل المنثورة ص٢٧٩، اللمع ص ٢١٩، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٥، توضيح المقاصد للمرادي ٤/ ١٢٨، الارتشاف ١/ ٤٣٧، الهمع ١/ ٨١، ٨٢.

(٣) ينظَر اعتراضه في: كافية ذوي الأرب ص١٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٧.

(٤) تنظر هذه الإجابة في: شرح الكافية للرضي ١/ ١١٧.

(٥) في النسختين: آخر من لدي...، والغالب أنَّ ذلك تحريف، وما أثبتُّه تصويب من الإيضاح في شرح المفصَّل، إذ النقل منه.

(٦) المراد أنَّ أخوات «أُخَر» وهي «أُخْرَى» و«آخَرُون» و«آخَرَان» و«آخَر» أيضًا معدولة عما فيه «ال»، وإنما خصت «أُخَر» بالذكر عند الحديث عن منع الصرف، لأن في «أخرى» ألف التأنيث، وهي أظهر في منع الصرف من العدل، وأما «آخرون» و«آخران» فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في منع الصرف، وأما «آخَرُ» فامتنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل،ينظَر في ذلك: أوضح المسالك ٤/ ١٢٣، التصريح ٢/ ٢١٥.

يُوْجِبُ عَدْلاً، وأُخِّرَ بابه لما فيه من الاشتقاق،اقتضى وَضْعُه أن يكونَ بعد ذِكْرِ مُتَقَدِّم، والتزموا أنْ يكونَ من جِنْسِهِ، ولَمَّا كان المتقدِّم هو المراد منه لو أَتَوْا بها كانوا في غِنىً عنها، فالتزموا حذفَها لذلك، ولَمَّا الْتَزَمُوا حَذْفَها عَامَلُوْه معاملةَ ماليس من الصفاتِ.

والثاني[1] من المعدول ـ[2] وهو الذي لا يُعْرَفُ إلا بِمَنْعِهِمْ صَرْفَه ـ نحو قولهم: «عُمَرُ» و«زُحَلُ»، وهذا العدل قيل فيه لأمرين: طَلَب خِفَّة اللفظ، والاحتراز عن الالتباس بالوَصْف، ومثلُه لا مَجَالَ للقياس فيه، وإنما يُمْنَع منَ الصرف ما مُنِعَ منه ويُصْرَف ما صُرِفَ، فإذا مُنِعَ[3] حُكِمَ عليه فيه بالعدل ليكونَ على قياسِ لغتهم في مَنْعِ الصرف لسببين، وليس فيه ما يمكن تقديرُه مع العَلَمِيَّة من الأسباب سِوَى العدل، وذلك ظاهر، ولو لَمْ يُقَدَّر لَوَجَبَ أَنْ يكونَ السبب الواحد مانِعًا من الصرف، وهو خَرْمُ قاعِدَةٍ معلومة الاطِّراد، أو صَرْفُه[4] وهو خلاف لغة العرب، والأكثر في لغتهم مَنْعُ صَرْفِ «فُعَل» عَلَمًا، وجاء الصرف قليلاً كقولهم: «هذا أُدَدٌ»[5] مصروفًا، وكذلك «لُبَدٌ» اسمٌ للنسر المعروف[6]، وأمَّا «قُزَحُ» اسم رَجُلٍ وموضعٍ بالمزدلفة[7] و«قَوْسُ قُزَحَ» فغيرُ مصروف، فَلَوْ سُمِّيَ بـ«فُعَل» ما لَيْسَ مُسَمًّى به في لغة العرب، أو

(١) «الثاني» هنا قسيم «الأوَّل» المتقدم ص ٥١٨.

(٢) في (ع): هو...، بدون واو.

(٣) في (ع): امتنع...

(٤) المراد: أو لوَجَبَ صرفُه.

(٥) أُدَدٌ: أبو قبيلة من اليمن، وهو: أُدَد بن زيد بن كَهْلان بن سَبَأ بن حِمْيَر، وقَدْ تَكَلَّمَتْ به العرب مصروفًا، فَدلَّ ذلك على أنه عندهم ليس معدولاً، ينظَر في ذلك: الصحاح (أدد)، الارتشاف ١/ ٤٣٤، الهمع ١/ ٨٨.

(٦) في اللسان (لبد): «و«لُبَدٌ» اسمُ آخِرِ نُسُوْرِ لقمان بن عاد....، و«لُبَدٌ» يَنْصَرِفُ لأنَّه ليس بمعدول...»

(٧) ينظَر في ذلك: معجم البلدان ٤/ ٣٨٧، مراصد الاطِّلاع ٣/ ١٠٨٩.

لم تَثْبُتْ كيفية استعماله[1]، فقيل[2]: الأَوْلى منع صرفه إِجْرَاءً له[3] على الأكثر، وقيل:[4] الأَوْلَى صرفه لأنَّه هو القياس، وتقدير العدل على خلافِهِ، وفي كلام سيبويه[5] / ما يدلُّ على أنَّه إن كان مُشْتَقّاً من فِعْلٍ مُنِعَ وإلا صُرِفَ. ٣٩

قلتُ: وفي بعض النُّسَخ الموثوق بها: «فُعَل» أربعة أقسام[6]: فَقِسْمٌ منها يمْنَع الصرف نحو: «زُفَر»[7]، والثلاثة مصروفة، صفةٌ نحو: «حُطَم»، واسْمٌ نحو: «جُرَذ» و«نُغَر»[8]، وجَمْعٌ كـ«رُطَب» و«نُطَف»، والفرق بين النوعين امتناع لام التعريف عن الأوَّل[9]، وجواز دخولها على الثاني نحو: «الحُطَم» و«الجُرَذ» و«الرُّطَب»، والله أعلم[10].

ورأيتُ في حواشي الطَّبَّاخي بخَطِّه: أنَّ نحو «عُمَر» وهو معدولٌ عن «عامر» دلَّ لفظه على المسمَّى واسمه الذي وُضِعَ له في الأصل وهو «عامر»، وليس للأسماءِ أَصْلٌ

(١) أي: إذا لم يُعْلَم أصرفته العرب في استعمالها أم لم تصرفه.

(٢) هو قول جمهور النحاة، ينظر في ذلك:

همع الهوامع ١/ ٨٩، الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٧، الاقتراح ص١٩١.

(٣) «له» ساقطة من (ع).

(٤) نُسِبَ القول إلى سيبويه كما في: الهمع ١/ ٨٩، الاقتراح ص١٩١ وهو أرجح القولين عندي.

(٥) في الكتاب ٣/ ٢٢٠، ٢٢١ يقول: «كلُّ مذكَّرٍ سُمِّيَ بثلاثة أحرفٍ ليس فيه حرف تأنيثٍ فهو مصروف كائنًا ما كان، أعجميًّا أو عربيًّا أو مؤنثًا، إلا «فُعَل» مشتقًّا من الفِعْل»، وينظَر أَيْضًا: الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٧.

(٦) تنظَر هذه الأقسام في: شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٢، المقاليد للنسفي ق(٥٢ب).

(٧) «زُفَر» ممنوعٌ من الصرف عَلَمًا، لأنَّه معدول عن «زافر»، ينظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٣، المقتضب ٣/ ٣٢٢.

(٨) في (ع): ولعز...، وهو تحريف.

والنُّغَر: البلبل، وقيل: ضَرْبٌ من الحُمَّر، ينظَر: المخصص ٨/ ١٥٥.

(٩) يريد بالأَوَّل «زُفَر».

(١٠) «والله أعلم» ليست في (ع).

في الدلالة على أكثر من شيءٍ واحد، وأما الفِعْل فإنَّه يَدُلُّ على معنى وزمان، وذلك آية الفرعية فاعتُبِرَتْ، فاعرفه.

ومنها[1] «سَحَر» وهو معدولٌ عن «السَّحَر» الذي هو قياس تعريفِ مِثْلِهِ من النكرات قبل الغَلَبَة، وجُعِلَ عَلَمًا كـ «أَمْسِ» عند بني تميم[2] في الأمرين، ولو قيل ـفي «سَحَر»ـ: إنَّه مَبْنِيٌّ[3] كـ «أَمْسِ» لم يَكُنْ بعيدًا ـ وإن اخْتَلَفَتْ الحركتان ـ.

وأما نحو: «ضُحَى» و«عِشَاء» و «عَتَمَة» و«مَسَاء» وأنت تريد ضُحى يومك وعَشِيَّتَه[4] وعَتَمَةَ لَيْلَتِك ومساءَها، فلو قُصِدَ فيه إلى تَضَمُّنِهِ معنى الحرف لَبُنِيَ[5]، ولو قُصِدَ فيه إلى العَلَمِيَّة مع العَدْل لَمُنِعَ[6] مِنَ الصَّرْفِ، ولكنَّهم جعلوه معدولاً عَمَّا فيه اللام لا عَلَمًا، ولذلك انصرف[7]، وإنما لم تُقَدَّر العَلَمِيَّة دونَ العدل لما يلزم من منع صرف «عَشِيَّة» و«عَتَمَة» للعَلَمِيَّةِ[8] والتأنيث، وهي مصروفه بالاتفاق[9]، ومن ثَمَّ لم

(١) أي: من الألفاظ التي لا يُعْلَم أنَّها معدولة إلا بِمَنْعِ العرب صرفَها في لغتهم.

(٢) لبني تميم في «أَمْس» لغاتٌ ثلاث ـ إذا لم يُسْتَعْمَلْ ظرفًا ـ، وقد تقدَّم الحديث عن هذه اللغات ص ٢٣٧.

(٣) قد قال بذلك صدر الأفاضل الخوارزمي وتابعه فيه ابن الطراوة، وأجازه ابن الحاجب ـ كما في هذا النقل عنه ـ وتقدَّم ذلك ص ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) في (ع): وعشية...، سقطت التاء.

(٥) أي: تُبْنَى على الظرفية إذا ضُمِّنَتْ معنى «في»، وينظَر الحديث عن ظرفية هذه الأسماء في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٢٥، ٢٢٦، المقتضب ٤/ ٣٥٥، ٣٥٦، الارتشاف ٢/ ٢٢٨.

(٦) في (ج): «امتنع» بدل «لَمُنِعَ».

(٧) لأنَّ السببَ الواحد لا يمنع الصرف، ولم أجد أحدًا من النحاة ذَكَرَ أَنَّ هذه الأسماء معدولة سوى ابن الحاجب في هذا النقل عنه.

(٨) في (ع): العلمية....

(٩) أما «عَشِيَّة» فقد نُقِلَ فيها المنع من الصرف عن بعض العرب، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٩٤، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٩٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٢.

يُقَلْ: إن المانعَ في «جُمَع» وبابه العدل والتعريف؛ لِمَا[1] يلزم من مَنْع صرف «عَشِيَّة» على كلِّ تقدير، ولذلك اشْتَرَطَ المحقِّقُونَ أَنْ يكونَ التعريف بالعَلَمِيَّة، والمانع عندنا العدل[2]، والصفة الأصلية مُقَدَّرةٌ فيه، كأنَّ أصلَه بمعنى: مُجْتَمِع، وقول الخليل[3] في «جُمَع»: هو معرفةٌ بمنزلة «كلهم»، يعني أنَّ الإضافة في المعنى مُقدَّرة، بيانٌ لصحة جَرْيه على المعرفة توكيدًا لا بَيَانٌ للمانع من الصرف، فإذا سُمِّيَ بنحو «جُمَع» و«أُخَر» فعن سيبويه[4] مَنْعُ الصرف، وعن الأخفش والكوفيِّين[5] الصرف بناءً على اعتبار عَدْلِه الأصلي أَوَّلاً، وإِنْ سُمِّيَ بـ«سَحَر» فعن سيبويه[6] صرفه عكس ما تقدَّم.

قوله: «وأَنْ يكونَ جَمْعًا ليس على زِنَتِهِ واحد».

شح[7]: الأَولى أَنْ يقالَ: والجمع الذي هو صيغة مُنْتَهَى الجموع من غير تاء تأنيث، ليَخْرُج ما على زنته واحد بتاء التأنيث كـ«فَرَازِنَة»[8]، لأنَّه بالتاء يكون على زِنَةِ[9] «كَرَاهِيَة»؛ ولِكَوْنِ هذه العِلَّة لَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ غيرِها في القوَّة جاء صَرْفُها كثيرًا في الشعر[10]، وفي الفواصل مثل: ﴿... قَوَارِيرَا﴾[11] الأول في قَوْلِهِ تَعَالَى، والمناسبةُ

(١) في (ع): لما لم يلزم...، «لم» زائدة.

(٢) ينظَر ما تقدَّم ص ٥٢١ في الحديث عن منع «جُمَع» وأخواتها من الصرف.

(٣) في الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٤.

(٤) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) لم أجد رأي الأخفش والكوفيين في كتبهم التي بين يديَّ، وقد أورد المبرِّد هذا القول وقول سيبويه، وسوَّى بينهما في القوة، ينظَر ذلك في: المقتضب ٣/ ٣٧٧، الارتشاف ١/ ٤٣٧، الهمع ١/ ٩١.

(٦) في الكتاب ٣/ ٢٨٤.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٦.

(٨) فَرَازِنَة: جمع «فِرْزَان» وهو من لُعَب الشطرنج، وقال بعضهم: هو ضَرْبٌ من الدوابِّ، وهو فارسيٌّ معرَّب، أصله بالفارسية «فَرْزين»، ينظَر في ذلك: سفر السعادة ١/ ٤١٥، التكملة والذيل والصلة للصاغاني (فرز)، شرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٩.

(٩) «زنة» ساقطة من (ع).

(١٠) ينظَر شواهد على صرف صيغة منتهى الجموع في الشعر في: ضرورة الشعر للسيرافي ص٤٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ص١٥٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٢، ٢٣.

(١١) سورة الإنسان من الآية (١٥)، والآية بتمامها: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾.

مثل ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً ﴾[1] ومثل[2] : ﴿ قَوَارِيرَا... ﴾[3] الثاني حتى تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ[4] منع الصرف بها غيرَ مُتَحَتِّم، قال ابن بابشاذ[5] : وقَدْ جَمَعَتْ العَرَب هذا الجمع ثانيًا تناهيًا ومبالغةً فقالوا : «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»[6] ، فكأنَّه نُزِّلَ[7] منزلة الآحاد تقديرًا قبل

=والاستشهاد بالآية على قراءة «قَوَارِيرًا» بالتنوين، وبها قرأ الكسائي وابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبوبكر شعبة وخلَف، ينظَر في ذلك:السبعة لابن مجاهد ص٦٦٤، النشر ٢/ ٣٩٥، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٧٧، ٥٧٨.

(١) سورة الإنسان من الآية (٤). والاستشهاد بالآية على قراءة «سَلَاسِلاً» بالتنوين - وبها قرأ نافع المدني والكسائي وأبو جَعْفَر وشُعْبَة وهشام، ينظَر في ذلك: السبعة لابن مجاهد ص٦٦٣، سراج القارئ المبتدئ ص٣٧٧، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٧٦.

(٢) في (ع): ويثقل... وذلك تحريف.

(٣) سورة الإنسان من الآية (١٦)، وهي بتمامها: ﴿ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ والاستشهاد بالآية على قراءة «قَوَارِيرًا» بالتنوين، وبها قرأ نافع المدني والكسائي وأبو جعفر وشعبة ،ينظر في ذلك: السبعة ص٦٦٣، ٦٦٤، شرح شعلة على الشاطبية ص٦١٥، إتحاف فُضَلاء البشر ٢/ ٥٧٧.

(٤) أي: بعض العرب، حَكَى ذلك عن بعضِ العَرَب أبو الحسن الأخفش، ونقله أيضًا ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ص١٣٨ عن قومٍ من النحاة ثم اسْتَضْعَفَه، وممن أجازه من النحَّاة أبو عَلِيٍّ الفارسي وابن بابشاذ - كما في هذا النقل عنهما - ينظَر ذلك في: الارتشاف ١/ ٤٤٨، البحر المحيط ١٠/ ٣٦٠.

(٥) قول ابن بابشاذ في شرح الجُمَل له (مخطوط) ق (٢١٥).

وابن بابشاذ هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، وُلِدَ ونَشَأ بمصر، أخذ عنه ابن بَرِّي ومحمد بن بركات السعيدي وغيرُهما، له مُصَنَّفاتٌ منها شرح جمل الزجاجي، والمقدِّمة المُحْسِبَة وشرحها، تُوُفِّيَ بمصر سنة (٤٦٩)هـ ، ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٦٣، إنباه الرواة ٢/ ٩٥، الوفيات ٢/ ٥١٥، بغية الوعاة ٢/ ١٧.

(٦) هذه العبارة وَرَدَتْ جُزْءًا من حديثٍ نبوي، وهي من قول الرسول ﷺ لحفصة - رضي الله عنها -: «إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صواحباتُ يوسف» وهو بهذه الرواية في سنن ابن ماجة ١/ ٣٨٩، ٣٩٠، ووردت عند غير ابن ماجه من حديثٍ طويل رواه البخاري في صحيحه في مواضع منها: (كتاب الأذان - باب حد المريض أن يشهد الجَمَاعَةَ) ينظَر: فتح الباري ٢/ ١٧٨ ، كما رواه مسلم في صحيحه ١/ ٣١٣ (كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عَرَضَ له عُذْرٌ من مَرَضٍ وسفر وغيرهما) ، والإمام أحمد في مسنده ٤/ ٤١٢، والنسائي في سننه ٢/ ٩٨، ٩٩.

(٧) في (ع) «ألا» بَدَل «نزل» وهو تحريف.

أن يُجْمَعَ لفظاً ثُمَّ صرف «سَلَاسِلاً» و«قَوَارِيْرَا»، وهذه طريقة[1] أبي علي[2].

وفي الكشاف[3]: «قرئَ: «سَلَاسِلَ» غيرَ مُنَوَّنٍ[4]، و«سَلَاسِلاً» بالتنوين[5] وفيه وجهان:

أحدُهما: أَنْ تَكُوْنَ هذه النون[6] بدلاً من حرف الإطلاق، ويُجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف.

والثاني: أَنْ يكونَ صاحبُ القراءةِ/ ممَّن ضَرِيَ[7] برواية الشِّعْرِ، ومَرَنَ[8] لسانُه ٣٩ على صَرْفِ غيرِ المُنْصَرِفِ».

(١) «طريقة» ساقطة من (ع).

(٢) المراد به أبو عَلِيٍّ الفارسي، وقوله في كتابه الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٤٩.

(٣) الكشّاف ٤/ ٦٦٧، ٦٧١ والنقل منه بنصّه.

(٤) هي قراءة ابن كثير في رواية قنبل وأبي عمرو بن العلاء وحمزة، وتنظَر في: السبعة لابن مجاهد ص٦٦٣، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٧٧.

(٥) تقدَّمَتْ القراءة وأصحابها قريبًا.

(٦) في (ج): هذه التنوين...، وما أثبتُّه من (ع) موافق لما في الكشاف والمراد بالنون ـ هنا ـ التنوين، لأنه نونٌ ساكنة تلحق الآخِرَ لَفْظًا لا خَطًّا.

(٧) ضَرِيَ: تَعَوَّد، ينظَر في ذلك: الصحاح (ضرا).

(٨) في (ع): مرر.. وذلك تحريف.

وأما ﴿قَوَارِيْرَا، قَوَارِيْرَ﴾ (١) قُرِئَا غَيْرَ مُنَوَّنَيْنِ(٢)، وبتنوين الأَوَّلِ(٣)، وبتنوينهما(٤)، وهذا التنوين ـ أعني(٥) في الأوَّل ـ بدلٌ من ألف الإطلاق، لأنَّه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول» فاعرفه والله أعلم.

(٦) وأمَّا مَسْأَلة «جوارٍ» فلا اختلافَ في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب، وأمَّا حَالَ الخَفْضِ فأكثرُ العَرَبِ يقولون: «مررتُ بجوار»(٧) ومنهم من يقول: «. . . بِجَوَارِيَ»، واختار ذلك أبو زيد والكسائي(٨)، وعلى هَذا قول الفرزدق:

(٩) فلو كان عبدُ اللَّهِ مولى هجوته(١٠) ولكنَّ عبدَ اللَّهِ مولى مواليا(١١)

(١) سورة الإنسان من الآيتين (١٥، ١٦) وتَقَدَّمَتَا بتمامهما قريبًا.

(٢) قرأ «قَوَارِيْرَ» ـ في الموضعين ـ بدون تنوين حمزة وابن عامر وأبو عمرو، وعاصم في رواية حفص عنه، وكذلك رُوَيْس واليزيدي، ينظَر في ذلك: السبعة لابن مجاهد ص٦٦٤، والنشر ٢/ ٣٩٥، الإتحاف ٢/ ٥٧٨.

(٣) قَرَأَ بتنوين «قَوَارِيْرَا» الأول دون الثاني ابن كثير وخَلَف وابن مُحَيْصِن، ينظَر في ذلك المصادر السابقة.

(٤) في (ع): وبتنوينها. . . ، وقد تَقَدَّمَتْ قراءة «قَوَارِيْرَا» في الموضعين قريبًا.

(٥) في (ع): أعلى. . ، وذلك تحريف.

(٦) من هذا الموضع منقولٌ من الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٠، ١٤١، مع تَصَرُّفٍ من المؤلف بإقحام بعض النقول.

(٧) وعلى هذا القول سيبويه والخليل وأبو عَمْرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين، وهو المترجِّح عندي؛ لأنَّ النصوص الفصيحة تؤيِّدُه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣١٠، المقتضب ١/ ١٤٣، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٣، ٦٤، التصريح ٢/ ٢٢٨.

(٨) واختاره أيضًا يونسُ بن حبيب وعيسى بن عُمَر من البصريين والبغداديون كذلك، وقَد خَطَّأ قولَهم هذا الخليل بن أحمد، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣١٢، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٤، الارتشاف ١/ ١٤٧.

(٩) في (ع): ولو. . .

(١٠) في (ع): منحوته. . . ، وذلك تحريفٌ.

(١١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق ـ كما ذكر المؤلف ـ وليس في ديوانه، وتنظَر نسبته إليه في: =

حم: قال المصنِّف[1] : التنوين في «جوارٍ» عِوَضٌ عن الياء عند سيبويه[2]، وعند المبرِّد[3] من حركة الياء، و[4] عن بعض[5] مَنْ فَسَّرَ كلامَ سيبويه أَنَّ قوله: «عِوَضٌ من الياء. . .» غَرَضُه: مِنْ حَرَكَةِ الياء، على تقدير حذف المضاف.

وبيان القولين: أمَّا قول المبرِّد فظاهر؛ لأنَّ الياءَ في قولك: «هؤلاء جواري» اسْتُثْقِلَتْ عليها الحركة فأُسْقِطَتْ فَسَكَنَتْ، ثم عُوِّضَ[6] التنوين من الحركة فالْتَقَى ساكنان: الياء المُسَكَّنَة والتنوين، فأُسْقِطَ اليَاءُ، وأمَّا قول سيبويه ففيه غموضٌ وطريقُه: أَنَّ الأَصْلَ «جَوَارِيٌ» - بالتنوين - ثم حُذِفَتْ الحَرَكَة للاستثقال فالْتَقَى ساكنان[7]، فَحُذِفَتْ الياءُ، والتنوين أيضًا جديرٌ بالسقوط - بِحُكْمِ منع الصرف - فَسَقَطَا جميعًا، ثم عُوِّضَ عن الياء تنوين، فهذا التنوين الثابت غير التنوين الذي هو

=الكتاب لسيبويه ٣/ ٣١٣، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٨.

والشاهد في البيت: «مولى مَوَالِيا»، ووجه الاستشهاد به: إجراءُ «مفاعل» المعتل اللام مُجْرَى الصحيح ومَنْعُه من الصرف في حال الجَرِّ - على رأي طائفة من النحاة - وذلك عند بعض العرب، وَرَدَّه طائفةٌ من النحاة وحَمَلُوا البيت على ضرورة الشعر، وينظَر الشاهد في: المقتضب ١/ ١٤٣، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١١٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣١١، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٩٩، تحصيل عين الذهب ٢/ ٥٨، التصريح ٢/ ٢٢٩.

(١) في حاشية المفصَّل للزمخشري ق (٩ب) و(١٠أ)، مع تصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف، وينتهي النقل من حاشية المفصَّل للزمخشري عند قوله: «. . . وإن اتفق اللفظ».

(٢) في الكتاب لسيبويه ٣/ ٣١٠، ٣١١.

(٣) في المقتضب ١/ ١٤٣ وينظَر أيضًا في: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١١٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٧٣.

(٤) الواو ساقطة من (ع).

(٥) المَعْنِيُّ بذلك الزجاج، وقولُه في كتابه ما ينصرف ومالا ينصرف ص١١٢ يقول: «قال سيبويه: إِنَّ التنوين دَخَلَ هذا الباب عِوَضًا من الياء، يُرِيْدُ: حركةَ الياء فيما أحسب. . .».

(٦) في (ع): عُرِّض. . .، وذلك تحريف.

(٧) الساكنان هما: الياء المحذوفةُ حركتُها والتنوين.

للمكانة في التقدير ـ وإن اتفق اللفظ[1] ـ، فالحاصل أن سيبويه وأصحابه يزعمونَ أَنَّ نَحْو: «جَوَارٍ» غيرُ مُنْصَرِف[2]، وأَنَّه على حَدِّ الجَمْعِ الأقصى لقيام التنوين مقام المحذوف، فكأَنَّه بعد أَلِفِه حرفان، وقَوْمٌ زعموا أَنَّه منصرفٌ[3]، ولَمْ يَعْتَدُّوا بحرفِ التنوين، فهو عندهم كـ «سِوَار» و«حِمَار»، والمنصور هو الأوَّل، بدليل تَبْقِيَةِ الكَسْر في الحالين، اعْتِدَاداً بالياءِ مع الحَذْفِ، والله أعلم.

وقال أيضًا في حواشيه[4]: السَّبَبُ في إعراب «جَوَار» في الحالين أَنَّ مَنْعَ الصَّرْفِ كانَ يؤدِّي إلى أحد أمرين مُمْتَنِعَيْنِ في كلامِهِم وهو: إِمَّا[5] تَحَرُّك الياء بالضم والكَسْر[6]، أو تسكينها، فلم يَبْقَ إلا الرَّد إلى الأصل الذي هو الإعراب.

فإن قُلْتَ: فَهَلاَّ حَرَّكُوْهُ في حَال الجَرِّ بالفتح؟ قُلْتُ: إنما يُحَرَّكُ بالفتح بعد استحقاقه الجَرَّ، وهذا لَمْ يَسْتَحِقَّ الجَرَّ.

قلتُ: ومِنْ حواشي نسختي: إِنَّما دخل التنوين في «جَوَار» لِأَنَّ ما كان فاصلاً بين المُنْصَرِفِ والمبني هو طُرُوء الاستثقال، أعني استثقال الحركة على الياء، فلما سَكَنَتْ

(١) ينظَر هذا التوجيه لكلام سيبويه في: النكت على كتاب سيبويه ٢/ ٨٧٣.

(٢) تقدم قول سيبويه ص ٥٣٠، وقد اخْتُلِفَ في فَهْم كلام سيبويه، فَفَسَّرَهُ بعضُهم بأَنَّه يقتضي منع الصرف، فهو عند سيبويه غير مُنْصَرِفٍ، ومِمَّنْ فَسَّرَه بذلك ابن الحاجب، ومن النحاة من فَسَّرَ كلامَه بأَنَّه يقتضي أَنْ يَكُوْنَ مُنْصَرِفًا، ومِمَّنْ فَسَّرَه بذلك السيرافي وابن السراج وابن يعيش وارتضاه الرضيُّ، ينظَر في ذلك: الأصول لابن السراج ٢/ ٩١، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٤، شرح الوافية نظم الكافية ص١٤٦، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٤.

(٣) منهم الزَّجاجُ وابن السرَّاج، ونَسَبَهُ ابن السراج إلى الخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وهو قول سيبويه ـ عند مَنْ فَسَّرَ كلامَه بذلك ـ على ما تَقَدَّم في الحاشية (٢)، وينظَر هذا الرأي في: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١١٢، الأصول لابن السراج ٢/ ٩١، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٤.

(٤) أي: قال الزمخشري، وقوله هذا في حاشية المفصَّل له ق (٩ ب) مع تَصَرُّفٍ من المؤلِّف.

(٥) في (ع): وهو ما...، سقطت الهمزة من «إمَّا».

(٦) في (ج): وبالكسر...، وما أثبتُّه من (ع) موافق لما في حاشية المفصَّل.

الياء أشبهَ المبنيَّ، فَأَدْخَلُوهُ التنوين، وجعلوه دليلاً على مكانته، فلمَّا لاقاه التنوين وهو ساكن لم يكنْ بُدٌّ من سُقُوطه، فَلَمَّا[1] سَقَطَ الياء صار على وزن «فَعَال» وهو منون اجْتُرِئَ على تسميته منصرفًا.

فإن قيلَ: ما زعمتم إنَّما يُتَصَوَّر في حالِ الرفع، أما في حالِ الجَرِّ فلا، لأنَّه يُفْتَحُ، فما وجه حذفِ الياءِ ودخول التنوين؟.

فالجوابُ: أَنَّ بينَ نحو: «أَحْمَر» مَثَلاً و«جَوَارِي» فَرْقًا، وذلك أن «أَحْمَر» آخرُه حرفٌ صحيح قابلٌ لجميع الحركاتِ لا يمتنع من أَثْقَلِهَا، ألاتراه لم يُمْنَعْ الرفعَ، وأمَّا امتناع الجَرِّ فليسَ لاستثقالِهِ عليه، ولكنْ لِعِلَّةٍ / أخرى - على ما عُرِفَ -[2]، ولمَّا ٤٠
مَنَعَتْهُ[3] تلك العِلَّةُ الجَرَّ، وكانَ مُسْتَحِقًّا له غير مُسْتَثْقَلِ الدخولِ عَلَيْهِ جَعَلُوا الفَتْحَةَ بَدَلاً عنه، وأَمَّا «جَوَارِي» فالياءُ لم يَكُنْ يَسْتَحِقُّ الجَرَّ حتى يُصَارَ إلى البَدَلِ من حيث الامتناع، هذا ما وَجَدْتُ مِنَ[4] الفوائد، فاعرفه.

ومنها[5]: قال عبد القاهر[6]: «فَوَاعِل» من المعتل اللام تُحْذَفُ منه الياء لأنَّه جَمْعٌ وبِنَاءٌ مُمْتَدٌّ، والياءُ يكثر حذفُها في المفرَدِ نحو: ﴿الدَّاعِ﴾[7] و﴿المُتَعَالِ﴾[8]، و﴿قُلْ رَبِّ...﴾[9]، و﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[10] وأمثالها، وفيها كثرةٌ، فَلَمَّا جُوِّزَ ذلك في المفرد

(١) في (ج): ولمَّا...

(٢) هذه العلَّة هي الوصفية الأصلية مع وزن الفعل، وقد تَقَدَّمَ الحديث عن «أَحْمَر» ونحوِها ص ٥١٦ وما بعدَها.

(٣) في النسختين: منعه...، وما أثبته تصويب.

(٤) في (ج): في الفوائد...

(٥) أي: ومن الفوائد.

(٦) في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٢٨، ١٠٢٩.

(٧) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ سورة القمر، آية (٦).

(٨) من قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾ سورة الرعد آية (٩).

(٩) سورة المؤمنون، من الآية (٩٣).

(١٠) سورة الفجر آية (٤).

مع خِفَّتِهِ الْتُزِمَ في الجَمْعِ لِثِقَلِهِ، وفي باب «سَيِّد» و«هَيِّن» جُوِّزَ[1] التخفيف والتثقيل[2]، والتزم التخفيف في باب «كَيْنُوْنَة» و «قَيْلُوْلَة»[3]، لأنَّ الثِّقَلَ هنا أَلْزَمُ، وهذه فائدةٌ حَسَنَةٌ.

تخ[4]: قا النحويُّون: «حَضَاجِر» بمعنى: الضَّبُع[5]، في التقدير جَمْع «حِضَجْر»، معنى ذلك أن الفردَ سُمِّيَ بالجَمْعِ للمبالغة، يقال: وَطَبٌ حِضَجْر وأَوْطُبٌ حَضَاجِر[6]، كما وُصِفَ الفَرْدُ بالجَمْعِ في قوله:

..... ومِعًى جِياعًا[7]

(١) في (ج): جواز...

(٢) في (ع): السعيل...، بدل «التثقيل»، وذلك تحريف.

ويَعْنِيْ بالتخفيف والتثقيل تخفيف الياء المشدَّدة وتشديدها، وذلك في كل اسم على وزن «فَيْعِل» وعينه واو أو ياء، فيقال في «سيِّد» و«هَيِّن»: «سَيْدٌ» و«هَيْن»، وينظَر الحديث عن ذلك ص ٤١٦.

(٣) «كَيْنُونَة» و«قَيْلُولَة» عند سيبويه مخفَّفة من «كَيَّنْوُنَة» و«قَيَّلْوُلَة» - بفتح العَيْن - وقد ألزموها التخفيف بحذفِ عَيْنِها لكثرةِ حروفها، لأنَّ نهايةَ الاسم أَنْ يَكُوْنَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ بالزيادة، وهذه على ستة، وقد لزمتها تاء التأنيث، فلما أجازوا التخفيفَ فيما عَدَدُ حروفه أقل نحو: «سيِّد» و«هيِّن» لَزِمَ التخفيف فيما كَثُرَ عدد حروفه، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٦٦، المنصف ٢/ ١٠، الممتع ٢/ ٥٠٢، شرح الشافية للرضي ٣/ ١٥٢، ١٥٥.

(٤) التخمير ١/ ٢٢١.

(٥) ينظَر ما تقدَّم ص٣٧١.

(٦) ينظر ما تقدَّم ص٣٧١.

(٧) قطعة من بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كأنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حَيْثُ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَّزًا ومِعًى جِيَاعًا

والبيت لعُمَيْر بن شُمَيم القَطَامي، وهو في ديوانه ص٤١.

ونسوعُ الرحل: سيور مضفورة تُجْعَل زِمَامًا للبعير وغيره، وواحدها نِسْع، وغُرَّز: جمع غارِز، وهي - في الأصل - الإبل التي قَلَّ لبنها، والحوالب: ضروع الناقة، نَسَبَ قِلَّة اللبن إلى ضروع الناقة.

والشاهد في البيت: «ومِعًى جياعًا»، ووجه الاستشهاد به: وصفُ المفرد «مِعًى» بالجمع «جِيَاعًا» =

قلتُ: ونَحْوُه قولهم: فُلانٌ قُلَّبٌ حُوَّلٌ[1]، لمن يُقَلِّبُ الأُمُور ويحتال الحِيَل، في وَضْعِ صيغة الجَمْعِ مَوْضِعَ المفرد.

ورأيتُ في فَسْر الإمام ابنِ جِنِّي[2] لقول المتنبي:

إنَّ النفوسَ عُدَّةُ الآجالِ سَقْيًا لدَشْتِ الأَرْزَنِ[3] الطُّوَالِ[4]

كان المتنبي أيضًا ينشده: «الطِّوَال» ـ بالكَسْرِ[5] ـ وكأنَّه جَعَلَ كُلَّ مَوْضِعٍ من الدَّشْتِ دَشْتًا لِسَعَتِهِ، وأنَّه جَعَلَه أَجْزَاءَ، كما يُقَالُ: «شَابَتْ مَفَارِقُه»[6] و «ثَوْبٌ شُبَارِق»[7] فَيُوَصَفُ بِصِفَةِ الجَمْعِ، كأنَّه قُصِدَ فيه إلى كُلِّ جُزءٍ من أَجْزَائِهِ.

=للمبالغة، كما سُمِّيَتْ الضبع وهي مفردة بـ «حَضَاجِر» وهي صيغة جمع، وينظَر البيت في: المقصور والممدود للفرَّاء ص٦١، خَلْق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ص٢٦٤، المذكر والمؤنَّث لابن الأنباري ص٣٠١، تهذيب اللغة ٣/ ٢٥٠، اللسان (غرز) و(معى).

(١) ينظر في: الصحاح (حول)، واللسان (قلب) و (حول).

(٢) ينظر: التبيان في شرح الديوان ٣/ ٣١٥ حيث ذكر الرواية المنقولة عن ابن جني.

(٣) في (ع): الأرزب...، وهو تحريف.

(٤) بيتان من الرجز، وهما لأبي الطيِّب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ، وهما في: معجز أحمد ٤/ ٣٩٧ من قصيدته التي مطلعها:

مَا أَجْدَرَ الأيامَ والليالي بأَنْ تقولَ: ماله ومالي

ورواية الأول منهما «عُدَد» بدل «عُدَّة»، والمعنى: إنَّ النفوس مُعَدَّةٌ للموتِ، والدَّشْتُ: الصحراء، وهو لَفْظٌ فارسي مُعَرَّب، والأَرْزَنُ: الخَشَبُ، والطُّوال: ـ بضم الطاء ـ بمعنى: الطويل، وبكسرِها جمع «طويل».

(٥) أي: بكسرِ الطاء.

(٦) المفارق: جمع «مَفْرَق» أو «مَفْرِق» وهو: وسط الرأس الذي يُفْرَقُ فيه الشعر، ينظَر: اللسان (فرق).

(٧) يقال: ثَوْبٌ شُبَارِق ـ بضم الشين ـ، وشَبَارِق ـ بفتحها ـ بمعنى مُمَزَّق مقطَّع، ويقال أيضًا: شُمَارِق ـ بإبدال الباء ميمًا ـ ينظر ذلك في: الإبدال لابن السكيت ص٧٤، تهذيب اللغة ٩/ ٢٨١، المحكم ٦/ ٣٧٥ وينظَر الآتي ص ٥٣٧.

وفي صح[1]: «بَرَاقِش» اسم كَلْبَة، وفي المَثَل: «عَلَى أَهْلِهَا دَلَّتْ بَرَاقِش»[2] بنباحِها، ولَعَلَّها سُمِّيَتْ بذلك لألوانٍ في جلدِها[3]، وعلى هذا «أبو بَرَاقِش» لطائرٍ مُتَلَوِّنٍ بألوانٍ[4]، وكأنَّه قُصِدَ إلى كلِّ لَوْنٍ من ألوانه، فَسُمِّيَ بِصِيْغَة الجَمْع، فاعرفه.

[5]وكذلك «سَرَاوِيْل» في التقدير جَمْعٌ، كَأَنَّ كُلَّ[6] رِجْلٍ منها «سِرْوَالَة»، والحقيقة أَنَّ حكمَ امتناعِ الصرف فيه مُدَارٌ على هذا الوزن.

قلتُ:[7] وذكر الواحديُّ[8] في شرح قول أبي الطيِّب في قوله:

ما سُمْتُه سَرْدَ سِوَى سِرْوَال[9]

(١) الصحاح (برقش) ٣/ ٩٩٥ مع تَصَرُّف من المؤلف بالزيادة.

(٢) هذا المَثَل يُضْرَب لمن يَعْمَل عَمَلاً يرجعُ ضرره عليه، وقد ورد برواية «تَجْني» بدل «دَلَّتْ» كما في مجمع الأمثال ٢/ ١٤ وبرواية: «جَنَتْ» كما ذكر الزمخشري في المستقصى ٢/ ٦٥، وينظَر هذا المَثَل بالرواية التي أثبتَها المؤلف في: الأمثال لأبي عبيد ص٣٣٣، الحيوان للجاحظ ١/ ٢٦٠، فصل المقال للبكري ص٤٥٩، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ٥٢.

(٣) يقال: بَرْقَشْتُ الشيءَ إذا نَقَشْتَه بألوان شَتَّى، ينظَر ما تقدم ص ٣٦٨.

(٤) ينظر ما تقدَّم ص٣٦٨.

(٥) من هنا حتى قوله: «على هذا الوزن» منقولٌ من التخمير ١/ ٢٢١ مع تَصَرُّفٍ يَسِيْرٍ.

(٦) «كل» ساقطة من (ع).

(٧) في (ع): ذكر...، بدون واو.

(٨) قول الواحدي في شرحه لديوان المتنبي ص ٧٩٣ والواحدي هو: أبو الحَسَن علي بن أحمد بن محمد ابن علي الواحدي، مفسِّر نَحْوِيٌّ لغويٌّ أديب أصوليٌّ، أَخَذَ عن أبي إسحاق الثعلبي وأحمد بن محمد العروضي وغيرِهما، أخذ عنه جَمْعٌ من التلامذة منهم: عبد الجبار بن محمد الخُوَارِيُّ، له مُصَنَّفَاتٌ منها: البسيط في التفسير، وشرح ديوان المتنبي، تُوُفِّيَ بنَيْسَابُور سنة (٤٦٨)هـ، ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٣، معجم الأدباء ١٢/ ٢٥٧، الفلاكة والمفلوكون ص١٢١، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٩٤.

(٩) البيت من الرَّجز، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ، وهو في معجز أحمد ٤/ ٣٩٢ وهو من قصيدته التي تقدَّم بعض أبياتها ص٥٣٤.

ومعنى سُمْتُه: كَلَّفْتُه. والسَّرْدُ: عَمَل الدروع ونَسْجُها.

والمعنى: لو خَيَّرَنِيْ الزَّرَّادُ ـ وهو صانع الدروع ـ أن يَسْرِدَ لي قميصًا أو سراويل، ما طَلَبْتُ إلا أَنْ يَصْنَعَ لي سروالاً أُحَصِّنُ به عورتي، مبالغةً منه في وَصْفِ عِفَّتِه.

السروال عند بعضهم[1] واحد السراويل، وهو[2] جَمْعٌ، وأمَّا سيبويه[3] فقال: هما شَيْءٌ واحد، أَعْجَمِيٌّ عُرِّبَ، إلا أَنَّ السراويلَ أَشْبَهَ الجَمْعَ الذي لا ينصرف فلم يُصْرَفْ، وكَأَنَّ هذا المعنى بعينِه[4] هو الذي أشار إليه في تخ[5].

قلتُ: فإن قيلَ: «أَفْعُل» و«أَفْعِلَة» و«أَفْعَال» صِيَغٌ لم يَجِئْ[6] على زِنَتِها مفردٌ إلا شَيْءٌ لَمْ يُعْتَدَّ[7] بِهِ، فما بالها لَمْ يَكُنْ حكمُها حكمَ جَمْعِ الأقصى في مَنْعِ الصَّرْفِ؟، والجواب: إنَّها وإنْ كانتْ جموعًا فهي مُلْحَقَةٌ بالأَفْرَادِ بدليل أنها تُجْمَعُ كما يُجْمَعُ الأَفْرَاد[8]، و[9] بدليلِ تصغيرِها على صِيَغِها[10]، وتَخْتَصُّ بأفرادٍ[11] مُعَيَّنَة لا تَتَعَدَّاها، وأَمْثَالُ[12] هذه المعاني لَيْسَتْ في الجموعِ، قالوا[13]: وهكذا «مُسْلِمُوْنَ»

(١) حكى ذلك الحريري في مقاماته عَنْ بعض النحاة، وعن المبرِّد أنَّ واحد السراويل «سِرْوَالَة»، وأنشد:

عليه من اللؤمِ سِرْوَالَةٌ ... فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ينظَر في ذلك: المقتضب ٣/ ٣٤٥، ٣٤٦، شرح مقامات الحريري ص٢٤٦، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥١، التصريح ٢/ ٢١٢.

(٢) وهو: أي: لفظ «سراويل».

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٩.

(٤) «بعينه» ليست في (ع).

(٥) في التخمير ١/ ٢٢١ وقد تَقَدَّمَ كلامُه ص ٥٣٣، ٥٣٤.

(٦) في (ع): «ليس» بدل «لم يجئ».

(٧) في (ع): لم يتعد...، وهو تحريف.

(٨) سُمِعَ جَمع الجَمْع كثيرًا في الصِّيَغ التي ذَكَرَها المؤلف هنا وهي «أَفْعُل» نحو: «أَبْدِي» و«أَيَادِي» و«أَوْطُب» و«أَوَاطِب»، و«أَفْعِلَة» نحو «أَسْوِرَةٌ» و«أَسَاوِرَةٌ»، و«أَسْقِيَةٌ» و«أَسْقِيَات»، وكذلك «أفعال» نحو: «أَقْوَال» و«أَقَاوِيل» و«أَنْعَام» و«أَنَاعِيم» ينظَر في ذلك: فقه اللغة للثعالبي ص٢١٩، شرح الشافية للرَّضِي ٢/ ٢٠٩.

(٩) الواو ساقطة من (ج).

(١٠) في (ع): صيغتها...

(١١) في (ع): «بأعداد» بدل «أفراد».

(١٢) في (ج): ومثال..... سقطت الهمزة.

(١٣) «قالوا» ليست في (ج).

وما يَجْرِي مَجْرَاه أيضًا، وما جاء على صيغة الجمع اللازم مما ذكرنا قولهم: «بُرْمة أَعْشَار»(١) و«جَفْنَةٌ(٢) أَكْسَارٌ»(٣) و«ثَوْبٌ أَسْمَال»(٤) و«بُرْدٌ أَخْلَاق»(٥) و«حَبْلٌ أَرْمَام»(٦) و«نَعْلٌ أَسْمَاطٌ» لغيرِ مخصوفةٍ(٧)، وكذا: «سَرَاوِيل أَسْمَاط» لغير مَحْشُوَّةٍ(٨)، قالوا: ووَصْفُ الجماعةِ فيها كَوَصْفِ الواحد، ثم قالوا: «قَلْبٌ أَعْشَارٌ» إذا كان مُجَزَّأً(٩)، وكأنَّ فيه إِشَارَةً إلى اعتبارِ(١٠) أجزاءِ هذه / الأسماء بِوَصْفِها بالجمع، وفي تسميتهم ٤٠/ب «السراويل» و«الحَضَاجِر» لهذين النوعين دلالةٌ ظاهرة على ما ذُكِرَ في قَصْدِهِمْ واعتبارِهم.

قلتُ: ومن هذا النوع قولُهم: «ثَوْبٌ شُبَارِق»(١١) ـ بضم الشين وفتحها ـ أي: مُمَزَّقٌ مُخَرَّقٌ(١٢) قِطَعاً، فالأول مُفْرَد(١٣)، والثاني جَمْع(١٤) نحو: «جُوَالِق»

(١) البُرْمَة هي: القِدْر ـ مطلقًا ـ كما في اللسان «برم»، ومعنى بُرْمَة أَعْشَار: مُكَسَّرة أعشاراً، ينظَر: تهذيب اللغة ١/ ٤١١.

(٢) في (ع): «صفته» بدل «جفنة» وهو تحريف، والجَفْنَة: القَصْعَة العظيمة.

(٣) في اللسان (كسر): «جفنة أكسار: عظيمة مُوصَّلة لكبرها أو قيمتها».

(٤) ثوبٌ أَسْمَال أي: خَلِقٌ، ينظر: الصحاح (سمل).

(٥) بُرْدٌ أَخْلَاق: خَلِقٌ مُمزق من جوانبه، ينظَر: العين ٤/ ١٥١، الجمهرة ٢/ ٢٤٠.

(٦) أَرْمَام أي: بالي، ينظَر: اللسان (رم).

(٧) ينظَر في ذلك: الصحاح واللسان (سمط).

(٨) ينظَر في ذلك المصدران السابقان.

(٩) في (ع): مجراء...، وذلك تحريف.

ومعنى قَلْبٌ أَعْشَار: مُجَزَّأ مقطَّع قِطَعًا، ومنه قول امرئ القيس:

وما ذرفتْ عيناك إلا لتضربي ... بِسَهْمَيْكِ في أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ

ينظَر: شرح القصائد العشر للتبريزي ص٤٩.

(١٠) في (ع): أعشار...، وهو تحريف.

(١١) ينظر ما تقدَّم ص ٥٣٤.

(١٢) في (ج): مخرق مخرق...، وهو خطأٌ من الناسخ.

(١٣) «مفرد» ساقطة من (ج).

والمراد بالأول: «شُبَارِق» ـ بضمّ الشين ـ.

(١٤) المراد بالثاني: «شَبَارِق» ـ بفتح الشين ـ. =

و«جَوَالِق»[1]، ووصف المفرد بالجمع مبالغةً، ونحوُه[2] قوله:

. ومِعًى جِيَاعًا[3]

فاعرفه[4].

قوله: «والتركيب في نحو «مَعْدِ يكَرِب».

شح[5]: التركيب الذي يُعْتَبَر في منع الصَّرْفِ ماليسَ بإضافيٍّ ولا إسنادي نحو: «بَعْلَبَكَّ»، ولا يكونُ إلا مع العَلَمِيَّة، لأنَّ[6] المُرَكَّبَاتِ من هذا الباب لا تجامع إلا العَلَمِيَّة[7]، وإنَّمَا جاء في نحو «خَمْسَةَ عَشَر» و«ياسين» إذا سُمِّيَ بِهِما البِنَاءُ[8] أيضًا

=ولم أجد أَحَدًا ـ ممن أشار إلى جواز الوجهين الضم والفتح ذَكَر أَنَّ «شُبَارِق» ـ بالضم ـ مفرد وبالفتح جمع إلا المؤلف كما هنا.

(١) الجُوَالِق: وعاءٌ من صوفٍ أو شَعَر، وهو فارسي معرَّب، وينظَر في الحديث عن إفرادِهِ وجَمْعِه وعن معناه ما تقدَّم ص ١٩٢.

(٢) في (ج): ونحو...، سقطت الهاء.

(٣) قِطْعَة من بيت من الوافر، وقد تقدَّم البيت بتمامِه والحديث عنه ص ٥٣٣ والشاهد فيه هنا كالشاهد هناك.

(٤) «فاعرفه» ليست في (ع).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٥ مع تَصَرُّف يسير.

(٦) في (ع): كأن...

(٧) هذا النوع من المُرَكَّبَاتِ يُسَمَّى مُرَكَّبًا مزجيًّا، وينظَر الحديث عن منع صَرْفِهِ عَلَمًا في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٩٦، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص١٠٢، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٥، التصريح ٢/ ٢١٦، شرح الأشموني ٣/ ٢٤٩.

(٨) جاء في الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٩٧، ٢٩٨ أَنَّ علةَ بناء خَمْسَةَ عَشَرَ أَنَّ الاسمين تَضَمَّنَا معنَى واو العطف إذ الأصل: خَمْسَة وعَشَرَة.

وأما «ياسين» فقد تحدث عن بنائها في الكتاب ٣/ ٢٥٨.

بناءً على حكاية أَصْلِهِما، وسيأتي الكلام في «مَعْدِيكَرِب» و«بَعْلَبَكَّ» في باب البناء[1].

قوله: «والعُجْمَة في الأعلامِ خَاصَّةً».

شح[2]: شرطُ العُجْمَة في اعتبارها سَبَبًا العَلَمِيَّةُ الأَصْلِيَّةُ في كلام العَجَم، حتى لو كان الاسمُ عَجَمِيًّا ولكنَّه اسم جنس ثم طَرَأَتْ عليه العَلَمِيَّة لم يُعْتَبَرْ[3]، كما لو[4] سُمِّيَ بـ «دِيبَاج» أو «إِبْرَيْسَم»[5] أو «لجام»[6]، وإنما اشْتُرِطَتْ لأنَّه إذا كان اسمَ جِنْسٍ امْتَزَجَ بكلامِهِم، فَتَجْرِيْ به أحكام موضوعاتِهِم، حَتَّى كأنَّه عَرَبِيٌّ، فَضَعُفَ أَمْرُ العُجْمَة حتى قال في الكشاف[7] في «اسْتَبْرَق»: إنه تعريبُ «اسْتَبْرْ»[8]، ولا يقال: أَنَّى سَاغَ في القرآنِ العربي المبين اسْمٌ أَعْجَمِي؟؛ لأنَّه لَمَّا عُرِّبَ خَرَجَ عن كونِه أَعْجَمِيًّا إلى عربي، وإذا كان مع العَلَمِيَّةِ لَمْ تَعْتَوِرْه تلكَ الأحكام، فاعْتُبِرَتْ العُجْمَة لقوَّتِها،

(١) تكلَّم المؤلف عن «مَعْدِيكَرِب» و«بَعْلَبَكَّ» في باب المبنيات ق (١٦٩) وذكر أَنَّ فيهما لغتين: التركيب مع منع الصرف، والإضافة، ثم إذا أُضِيفَا جَازَ في المضاف إليه الصرف وتركُه.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) وَقَعَ خلافٌ في اشتراط العَلَمِيَّة في اللغة العجمية، فذهب سيبويه ـ كما يدلُّ عليه ظاهر كلامه ـ وتبعه ابن الحاجب وأبو الحسن الدباج إلى اشتراط عَلَمِيَّتِهِ في اللغة العَجَمِيَّة، وذهب جمهور النحاة إلى عدم اشتراطِ ذلك، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٣٥، الارتشاف ١/ ٤٣٨.

(٤) «لو» ساقطة من (ع).

(٥) : إِبْرَيْسَم: أعجمي مُعَرَّب، ومعناه: الذاهب صُعُدًا، ينظَر في ذلك المعرَّب للجواليقي ص٧٥، شفاء الغليل لشهاب الدين الخفاجي ص٨٨.

(٦) هذه الألفاظ الثلاثة لم تُسْتَعْمَل أعلامًا في لغة العَجَم، فإذا سُمِّيَ بها في لغة العَرَب فهي مصروفة عند سيبويه ومتابعيه، وأما عند مَنْ لا يَشْتَرِط العَلَمِيَّة في اللغة العَجَمِيَّة فممنوعة من الصرفِ، ينظَر في ذلك: الارتشاف ١/ ٤٣٨، التصريح ٢/ ٢١٨، ٢١٩، الهَمْع ١/ ١٠٤.

(٧) الكشاف ٤/ ٢٨٢.

(٨) وهو مُعَرَّبٌ من الفارسية، وهو: الغليظ من الديباج، ينظَر: المعرَّب للجواليقي ص٦٣، المهذَّب فيما وقع في القرآن من المُعَرَّب ص٢٧.

وأكثر النحويين يشترط[1] في اعتبارِ العجمة الزيادة على الثلاثة[2]، وهؤلاء لايجيزون في «نُوْح» و«لُوْط» إلاَّ الصرف، والأَكْثر على أنَّه لا اعْتِدَادَ بِتَحْرِيكِ[3] الوَسَط[4]، وبعضهم يعتبره[5]، وهو الصحيح، ويدلُّ عليه[6] اعْتِبَارُ «سَقَر» اتِّفَاقًا[7]، وقولُ سيبويه[8]: كلُّ مُذَكَّرٍ سُمِّيَ بثلاثةِ أَحْرُفٍ من غير حرف التأنيث مصروفٌ عَجَمِيًّا كانَ

(١) في (ع): يشرط...

(٢) في (ج): على ثلاثة...

وهؤلاء الذين اشْتَرَطُوا الزيادة على ثلاثة أحرف هم جمهورُ النحاة، ولا فَرْقَ عند جمهور النحاة بين الثلاثي الساكن الوَسَط والمُتَحَرِّك الوَسَط، فالكلُّ منصرف، وخالف في ذلك طائفةٌ من النحاة منهم عيسى بن عُمَر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري، فالثلاثي المتحرك الوَسَط عندَهم مُتَحَتِّم المَنْع، أما الساكن الوَسَط ففيه وجهان: الصرف وعَدَمُه، ينظَر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٥، المقتضب ٣/ ٣٥٢، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٤٥، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٦٩، المساعِد ٣/ ١٩، الارتشاف ١/ ٤٣٩، التصريح ٢/ ٢١٩.

(٣) في (ع): بِتَحَرُّكِ...

(٤) الذين لا يعتدونَ بحركة الوَسَط في الثلاثي هم جمهور النحاة ـ كما مَرَّ قريبًا ـ فالثلاثي عندهم مصروفٌ مُطْلَقًا.

(٥) في (ع): بعشرة...، وذلك تصحيف.

والذين اعتبروا حركةَ الثلاثي المُتَحَرِّك الوَسَط فمنعوا الأعجميَّ المُتَحَرِّكَ الوَسَط من الصرف هم عيسى ابن عُمَر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري ـ كما تقدَّم ـ وتبعهم ابن الحاجب إقامةً للحركة مقام الحرف الرابع، وأما الساكن الوَسَط فليسَ فيه عند ابن الحاجب إلا الصرف ـ كمذهب الجمهور ـ ينظَر: المصادر المتقدمة في حاشية (٢)، وينظَر أيضًا: الكافية لابن الحاجب ص٦٤، والكواكب الدرية ١/ ٥٥.

(٦) في (ج): «على» بدل «عليه»، وما أثبتُّه من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٧) ما اسْتَدَلَّ به ابن الحاجب هنا من إجماع النحاة على منع «سَقَر» من الصرف اعتبارًا بحركة الوَسَط، لأنَّها قامتْ مقامَ الحرف الرابع غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بين «سَقَر» وبين نحو «شَتَر» و«لَمَك» من الأسماء العَجَمِيَّة، إذ في «سَقَر» سَبَبٌ أقوى من العُجْمَة وهو التأنيث، أما نحو «شَتَر» و«لَمَك» فإنَّ العُجْمَةَ فيه قد ضَعُفَتْ لمجيئه على أصل ما تُبْنَى عليه أحاد العربية، وهو ثلاثة أحرف، ثم إنَّ حكمَه بالإجماع على منع صرف «سَقَر» مردودٌ بما نُقِلَ عن ابن الأنباري وطائفةٍ من النحاة جعلوه ذا وجهين، ينظَر في ذلك: التصريح مع حاشية ياسين عليه ٢/ ٢١٩، الهمع ١/ ١٠٩، شرح الأشموني ٣/ ٢٥٦.

(٨) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٠، ٢٢١، واستدلال ابن الحاجب بكلام سيبويه ردٌّ عليه فيما ذَهَبَ إليه.

أو عربيًّا.

قال[1]: والاسم الأعجمي إذا وافق لَفْظُه عَرَبِيًّا، أو قُصِدَ إليه بالتسمية فلا اعتدادَ بالعُجْمَة، كما لو سُمِّيَ بـ«إِسْحَاق» وقُصِدَ المصدر[2]، أو بـ«يَعْقُوب» وقُصِدَ به ذكر الحَجَل[3]، أو بـ«مُوْسَى» وقُصِدَ به مُوْسَى الحديد ونحو ذلك[4]، والمراد من الأعجمي ما وضعه العجم، أو وُضِعَ أَصْلاً في لغة العجم سواء وافق ذلك لغة العرب أو لم يوافق.

قوله: «والأَلِفُ والنون المضارعتان لِأَلِفَي التأنيث» أي: المشابهتان، ومضارعتُهما لهما كَوْنُهما زائدتين في آخر الكلمة، زِيْدَتَا مَعًا، وَيَمْتَنِع دخول تاء التأنيث عليهما.

قلتُ: ومما يَدُلُّ على المضَارَعَة بينهما أَيْضًا أَنَّهُم قالوا في[5] «صَحْرَاء» «صَحَارَى» كما في «سَكْرَان» «سَكَارَى»[6]، وقالوا في النسبة إلى «بَهْرَاء»[7] و«صَنْعَاء»: «بَهْرَانِيٌّ» و«صَنْعَانِيٌّ»[8]، وقالوا في التصغير[9]: «سُكَيْرَان» كـ«حُمَيْرَاء»، ولأَنَّ الألفَ الأخيرةَ

(١) أي: قال ابن الحاجب، وقوله في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٤٧.

(٢) أي: مصدر أَسْحَقَه بمعنى أبعده، ينظر: الصحاح (سحق).

(٣) ينظَر في ذلك: العين ١/ ١٨١.

(٤) ذكر أبوحيان أنه إذا وافق اللفظ العجمي لفظًا عربيًّا فإنه يُصْرَفُ أو يمنع من الصرف بِحَسَبِ قَصْدِ المُسَمِّي به، فإن قَصَدَ به مافي لفظ العرب صَرَفَ، وإن قَصَدَ به ما في لفظ العجم مَنَعَ من الصرف، ينظرَ ذلك في: الارتشاف ١/ ٤٣٩، الهمع ١/ ١٠٦.

(٥) «في» ساقطة من (ع).

(٦) «سكران» تجمع على «سَكْرَى» و«سُكَارَى» و«سَكَارَى» ذكر هذه الجموع فيها ابن منظور في اللسان (سكر).

(٧) بهراء: قبيلةٌ من قضاعة ديارها بالشام، ينظَر: الأَنْسَاب للسمعاني ١/ ٤٢٠.

(٨) ذكر هذه النسبة سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٣٦، وهي من شواذِّ النَّسَب، أما وجه الشَّبَه بين الهمزة والنون فعلى ما ذكر المبرد من أن النون تكون بَدَلاً من ألف التأنيث وأنَّ النون والألف في نحو «غَضْبَان» و«عَطْشَان» في موضع أَلِفَي «حَمْرَاء»، ثم ذكر أنه لهذه العلة قيل في النسب إلى «صَنْعَاء» و«بَهْرَاء»: «صنعاني» و«بهراني»، وعَلَّلَ بنحو ذلك ابن يعيش، ينظَر في ذلك: المقتضب ١/ ٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١١، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٨.

(٩) في (ع): في التكسير...، وذلك تحريف.

في الممدود [هي][1] الأصل فَقُلِبَتْ همزةً لاجتماع أَلِفَيْن[2]، وبين الألف والنون مناسبةٌ هوائية[3]، فاعرفه.

وذلك إمَّا في الأعلام كـ «عُثْمَان» إِذْ لا يُؤَنَّثُ العَلَم، وإمَّا في الصِّفَاتِ التي لها «فَعْلَى» وبه يُستَغْنَى عن التاء.

وفي صح[4]: بنو أَسَدٍ يقولون: «سَكْرَانَة» للمؤنَّث[5]، وإن كان مما لا يَثْبُتُ فيه واحدةٌ منهما ـ أعني «فَعْلَانَة» ولا «فَعْلَى» ـ فَقَد اخْتُلِفَ فيه[6]؛ فمنهم من لَمْ يَصْرِفْهُ وهم

(١) في النسختين: «هو»، وما أثبته تصويب.

(٢) الهمزة في نحو: «صَحْرَاء» و«حَمْرَاء» إنَّما هي ألف تأنيث كالتي في «حُبْلَى» و«بُشْرَى» زِيْدَتْ قبلَها ألف للمد فأَصْبَحَتْ: «صَحْرَاا» و«حَمْرَاا» فاجتمعت أَلِفَان زائدتان، فَحُرِّكَتْ الثانية منهما فانقَلَبَتْ همزةً فأَصْبَحَتْ «صَحْرَاء» و«حَمْرَاء»، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٤٠، شرح الملوكي لابن يعيش ص٢٦٧، ٢٦٨، الممتع ١/ ٣٢٩.

(٣) ينظَر الحديث عن أوجه المضارعة بين الألف والنون وأَلِفَيْ التأنيث في: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٥، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٧، المقاليد ق(٥٤، ٥٥)، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٧، الموصَّل للسغناقي ق (٣٦ب).

(٤) الصحاح (سكر) ٢/ ٦٨٧.

(٥) نُقِلَ عن ابن السكيت أنَّه ذكر أنَّ هذه اللغة الأسدية ضعيفةٌ رديئة، ونُقِلَ عن أبي حاتم أنه قال: لبني أسد مناكير لا يُؤْخَذُ بها، فهذه اللغة ضعيفة، ومن أثبتها وأخذ بها صَرَفَ «سكران»، ينظَر في ذلك: المساعد ٣/ ٩، التصريح ٢/ ٢١٣.

(٦) اختُلِفَ في مالم يثبت في مؤنثه «فَعْلَانَة» ولا «فَعْلَى» إمَّا لعدم سماع تأنيثه عن العرب وإمَّا لأنَّه لا مؤنَّث له أصلاً كـ «لَحْيَان» ـ للعظيم اللحية ـ ونحو ذلك من الصفات، فأكثر النحاة يمنعه من الصرف ـ وهو المترجَّح عندي ـ واختار هذا القول من النحاة المرادي وابن هشام وخالد الأزهري، وأصحاب هذا القول لا يشترطونَ في منع صرف «فَعْلَان» صِفَةً إلا امتناع «فَعْلَانه» في مؤنثه، ومن النحاة من يَصْرِفُه، واختار ذلك أبو حيان، وشَرْطُ منع الصرف عند هؤلاء امتناع «فَعْلَى»، وذلك لا «فَعْلَى» له، ينظَر: توضيح المقاصد للمرادي ٤/ ١٢١، شرح الكافية للرضي ١/ ١٥٩، ١٦٠، الارتشاف ١/ ٤٢٨، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/ ٨٩٤، التصريح ٢/ ٢١٣، الهمع ١/ ٩٦.

الأكثرون نَظَرًا إلى امتناع دخول التاء، ومنهم مَنْ صَرَفَ[1] نَظَرًا إلى أنَّه من باب «فَعْلاَنَة» وقياسه، لامتناع «فَعْلى» في مؤنثه، ومثاله قولك: «اللَّهُ رَحْمَان»[2].

قلتُ: وفي «رَحْمَان» دليلٌ آخر حَسَن، وهو أنَّه وإن كان صِفَةً إلَّا أنَّ حُكْمَه حُكْمُ العَلَم، لاخْتِصَاصِهِ بالله ـ سبحانه ـ، ألا ترى أنَّه إذا أُطْلِقَ ـ أعني غيرَ مُجْرًى على شيءٍ ـ ٤١/أ
لم يتناولْ سواه، فهو كأنَّه موضوعٌ لشيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه، فَجَرَى[3] مَجْرَى العَلَم، والعَلَمُ لا «فَعْلاَنَةَ» له، ولا «فَعْلَى»، ونظيرُه «سُبْحَانَ» في اختصاصه بالله ـ سبحانه[4] ـ، وأمَّا وَصْفُهُمْ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّاب[5] بـ «رَحْمَان اليمامة» وقولُ

(١) «صرف» ساقطة من (ع).

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٠، ١٤٤١: «والتمثيل بـ «لَحْيَان» أولى من التمثيل بـ «رَحْمَان» لوجهين:

الأول: أنَّ «رَحْمَان» بغير ألف ولام دون نداء ولا إضافةٍ غيرُ مُسْتَعْمَلٍ فلا فائدةَ في الحُكْمِ عليه بانصرافٍ ولا مَنْع.

الثاني: أن المُمَثَّلَ به في هذه المسألة مُعَرَّضٌ لأَنْ يُذْكَرَ موصولاً بالتاء أو بألف «فَعْلَى» أو مُجَرَّدًا منهما، لِيُنْظَرَ ما هو الأحق به والأَصْلَح له، وتَعْرِيْضُ «الرَّحْمَان» لذلك مَعَ وجود مندوحةٍ عنه مخاطرةٌ مِنْ فاعله».

(٣) في (ع): مجرى. . . ، وذلك تحريف.

(٤) «بالله سبحانه» ساقطة من (ج).

(٥) هو مُسَيْلِمَةُ بن ثُمَامَة بن كبير بن حبيب، من بني حنيفة من وائل، يُكْنَى بأبي ثُمَامَة، وُلِدَ ونَشَأَ باليمامة، ادَّعَى النبوةَ على عهد رسول الله ﷺ، وضُرِبَ به المَثَل في الكَذِب فقيل: «أَكْذَبُ من مُسَيْلِمَة»، قُتِلَ في غزوة اليمامة في عهدِ أبي بكر الصِّدِّيق ـ رضي الله عنه ـ سنة (١٢) للهجرة، ينظر =

شاعرِهم فيه:

.... وأَنْتَ غيثُ الوَرَى لازلتَ رَحْمَانَاً[1]

فبابٌ من تعنُّتِهِمْ في كُفْرِهم، وهو من الصفاتِ الغالبةِ كـ «العيُّوق» و«الدبران» والصَّعِق»[2]، ذَكَرَه الشيخُ في الكشَّافِ[3].

وإنْ كانَ غيرَ صِفَةٍ لم يَخْلُ من أَنْ يكونَ عَلَمًا أو غَيْرَ عَلَم، فَغَيْرُ العَلَمِ لا يَكُوْنُ إلا منصرفًا، لِأَنَّه لا يَتَّفِقُ اجْتِمَاعُ عِلَّةٍ أخرى مَعَه، وإنْ كانَ عَلَمًا فَظَاهِرٌ، وعلى هذا لو سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ «نَدْمَان» لامتنعَ من الصرفِ، ونحوُ «سكران» كذلك، وبَلْ أولى[4]، وإذا احْتَمَلَتْ النونُ بعدَ الأَلِفِ الزيادةَ والأَصَالَةَ وَصَارَ عَلَمًا جَازَ فيه الأمرانِ كـ«حَسَّان» و«شَيْطَان»[5].

= في ذلك: السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٥٩٩، سوائر الأمثال على «أفعل» ص٣١١، شذرات الذهب ١/ ٢٣.

(١) عجزُ بيتٍ من البسيطِ وصدرُه :

سموتَ بالمجدِ يابنَ الأكرمينَ أبًا

وهو لرجلٍ من بني حنيفةَ، ولم يُعَيَّن كما في: مشاهدِ الإنصافِ على شواهدِ الكشَّافِ ص١٢٥.

والشاهدُ فيه: إطلاقُ «رحمان» على غيرِ اللهِ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، مع أنَّها صِفَةٌ لا تُطْلَقُ إلاَّ على اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ على الصحيحِ، ينظَر البيتُ في: الفريد في إعرابِ القرآنِ المجيد ١/ ١٥٨، المقاليد ق (١٥٥)، الموصِّل للسغناقي ق (٣٧ب)، المجيد في إعراب القرآن المجيد ص٤٥، الدر المصون ١/ ٣٤.

(٢) ينظر ما تقدَّم ص ٤٠٩.

(٣) الكشاف للزمخشري ١/ ٧.

(٤) عدمُ صرفِ «سكران» إذا سُمِّيَ به أَوْلَى من عَدَمِ صَرْفِ «ندمان» مُسَمًّى به، لأَنَّ «سكران» ممنوعٌ من الصرفِ قبلَ التسميةِ وبَعْدَها، لأَنَّهُ فَارَقَ الوصفيةَ إلى عِلَّةٍ معتبرةٍ وهي العَلَمِيَّةُ، بخلافِ نحو: «ندمان» فإنَّه منصرفٌ قبلَ التسميةِ، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤.

(٥) فإنْ كانا من «حَسَّ» و «شَاطَ» مُنِعَا من الصرفِ، وإن كَانَا من الحُسْنِ ومن «شَطَنَ» صُرِفَا، لأَصَالَةِ النونِ، ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢١٨، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٣٦، شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٠، الارتشاف ١/ ٤٣٢، وينظر ما تقدم ص ٣٧١.

حم: الخليل[1] يَجْعَل الألفَ والنونَ في «رُمَّان» زائدتين، ويَحْمِل ذلك على الأَغْلَب، لأنَّ «فُعْلانَ» أكثر من «فُعَّال»، وأبو الحسن[2] يقول: «فُعَّال» غالب في النبات كـ «حُمَّاض»[3] و «كُرَّاث» و«قُلاَّم»[4] و«قُثَّاء» ـ فيمَنْ ضَمَّ ـ فَيُحْمَلُ عليه.

وفي تخ[5] طريقةٌ مُخْتَرَعَةٌ لَهُ، قال: اعلم أَنَّ كلامَ النحويين في باب «ما لا ينصرف» مُخَبَّطٌ مُخَلَّط، وأنا أُوْرِدُ تحقيقَ ما عليه الباب فأقولُ: مدارُ الأمْرِ في هذا الباب على حرفين[6]: على الحكاية، وعلى التركيب[7].

أما الحكاية ففي موضِعَيْن:

أحدهما: مافيه وزن الفعل مع الوصف نحو: «رجلٌ أَعْلَم» و«أَجْهَل».

والثاني: مافيه وزن الفعل مع العَلَمِيَّةِ نحو:«يزيد» و«يشكر».

وامتناع الصرف في هذين الموضِعَيْن بطريقِ الحكاية الفِعْلِيَّة، بيان ذلك: أَنَّ إطلاق هذه الألفاظ في هذين الموضِعَيْن إطلاقٌ للأفعال على الشيءِ، ثم كَثُرَ حتى فارَقَها تلك الفعلية إمَّا إلى الوصفية وإما إلى العَلَمِيَّة، وما فيها من امتناع الصرف حكايةُ فِعْلِيَّة كما في «يزيد» في:

(١) وبِقَوْلِ الخليل قال سيبويه أيضاً، وينظَر قولهما في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢١٨، الإيضاح العضدي ١/ ٣٠٨، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٧.
وعلى قولهما يمنع «رُمَّان» من الصرف إذا سُمِّيَ به.

(٢) المراد به الأخفش، ولم أجد قولَه في معاني القرآن له، وينظَر في: الإيضاح العضدي ١/ ٣٠٨، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٦٧، توضيح المقاصد للمرادي ٤/ ١٤١، و«رُمَّان» على قول الأخفش مصروف إذا سُمِّيَ به.

(٣) الحمَّاض: نبات بعضه حامض وبعضه مُرٌّ، ينظَر: المخصص ١١/ ١٥٩.

(٤) القُلاَّم: نوعٌ من الحَمْضِ لاساقَ له، ينظَر: تهذيب اللغة ٩/ ١٨١.

(٥) التخمير ١/ ٢٠٩ وما بعدها.

(٦) يأتي الحرف بمعنى الشَّق والجانب، كما في اللسان (حرف)، وهذان المعنيان أقرب ما يمكن أَنْ يُحْمَلَ عليه المراد هنا.

(٧) هذا الرأي في تقريرِ علَّة الممنوع من الصرف خَاصٌّ بصدرِ الأفاضل الخوارزمي صاحب التخمير، وقد=

. بني يزيدُ[1]

وقوله:

أنـا ابـنُ جَـلا[2]

فإن سألتَ: ما بالُ الفِعْلِيَّة قد فارقَتْ في أحد الموضعين إلى الوصفية، وفي الموضع الثاني إلى العَلَمِيَّة؟ أجبتُ: لأنَّه لم يكُنْ في أَحَدِ الموضِعَين[3] موصوفٌ مذكور فصار بالغلبة عَلَمًا، وفي الثاني[4] موصوفٌ مذكورٌ فصار بالغلبة وَصْفًا، هذا أصلها، ثم أدارَ الواضِعُ الحكايةَ الفِعْلِيَّة على وزن الفعل إما مع الوصف وإما مع العَلَمِيَّة، وأمَّا نحو «أَفْكَل»[5] و«أَيْدَع»[6] فإنه ليس في الأصل فِعْلاً، ولَمْ يوجدْ

=خالف فيه جمهور النحاة من لدن سيبويه وحتى عَصْرِه هو، كما خالفه فيه مَنْ جاؤُوا بعدَه.

(١) قطعةٌ من بيت من الرجز، والبيت بتمامه:

نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ

وهو لرؤبة بن العجاج، كما في ملحقات ديوانه ص١٧٢، وقد تقدَّم الكلام على البيت ص٣٢١.

والشاهد في البيت: «يَزِيْدُ»، ووجه الاستشهاد به ـ هنا ـ امتناع «يزيد» من الصرف للحكاية الفِعْلِيَّة ـ عندَ صدر الأفاضل الخوارزمي ـ.

(٢) قطعة من بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاع الثنايا متى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

والبيت لِسُحَيْم بن وَثِيْل الرِّيَاحِي اليربوعي كما في: الأصمعيات ص١٧، وقد تقدَّم الكلام على البيت ص٥١٣.

والشاهد في البيت: «ابن جَلَا»، ووجه الاستشهاد به ـ هنا ـ: امتناع «جَلَا» من الصرف للحكاية الفِعْلِيَّة ـ عندَ صدر الأفاضل الخوارزمي ـ كالبيت السابق.

(٣) يعني بأحد الموضعين: الموضع الثاني وهو: ما فيه وزن الفعل مع العَلَمِيَّة، فهو لم يراعِ الترتيب الذي ذكره في السؤال.

(٤) يعني بالثاني ـ هنا ـ الموضع الأول الذي ذكره قبل ذلك وهو: ما فيه وزن الفعل مع الوصف، إذا لم يراع الترتيب ـ كما قدَّمنا ـ.

(٥) الأفكل هو: الرِّعْدَة، يقال: أخذه أفكل، إذا ارتعد من بَرْدٍ أو خوف، ينظَر: الصحاح (فكل).

(٦) في (ع): «ما يدع» بدل: «وأيدع»، وذلك تحريف.

أحد الخَلَفَيْنِ[1]، ولو سَمَّيْتَ بـ «نَرْجِس» و«يَذْهَب» مَنَعْتَه الصرفَ[2] لأنَّ هذا الوزن على أوزان الفعل، بخلاف «نَهْشَل»[3] فإنَّه بمنزلةِ «جَعْفَر»[4].

وأما التركيب فعلى نوعين: نوع يُضَمَّنُ الشطْر الثاني معنى الحرف نحو: «جاري بَيْتَ بَيْتَ» و«خَمْسَةَ عَشَرَ»، ولا مدخلَ لهذ النوع من التركيب في باب مالا ينصرف.

ونوعٌ لم يَتَضَمَّنْ الشطر الثاني معنى الحرف[5] نحو: «بَعْلَبَكُّ»، وهذا النوع هو المُعْتَبَر في باب مالا ينصرف، وهو أنواع:

أحدها: تركيب الاسمية كنحو[6] ما ذكرنا من «بَعْلَبَكّ»[7].

وثانيها: تركيب المُضَارَعَة[8] ــ وهي المشابهة ـ، ومنه الضَّرْع؛ لأنَّه يشابه صاحِبَه[9].

= والأيْدَع: صبغٌ أحمر. ينظر: العين ٢/ ٢٢٥.

(١) يعني بالخَلَفَيْن: العَلَمِيَّة والوصفية، فـ «أَفْكَل» و«أَيْدَع» عند صدر الأفاضل الخوارزمي منصرفان، أما غيرُه من النحاة فيصرفونَهُما في النكرة لبُعْدِهِما من الأفعال، ويمنعون صرفَهُما في المعرفة، لأنَّ المعارفَ أثقل، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٤.

(٢) ينظَر في ذلك: المقتضب ٣/ ٣١٨، الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٨١.

(٣) النَّهْشَل هو: المسن، يقال: رجل نهشل إذا كان مُسِنّاً ينظَر: المحكم ٤/ ٣٤٣.

(٤) أي: أَنَّ النونَ فيه أصلية، وليس في الأفعال «نَفْعَلْتُ»، فإذا سُمِّيَ به انصرفَ في المعرفة والنكرة، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٩٦، ١٩٧، ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٧، ١٨، الأصول لابن السراج ٢/ ٨١.

(٥) «معنى الحرف» ساقطة من (ع).

(٦) في (ع): نحو...، وما أثبته من (ج) موافق لما في التخمير.

(٧) تَقَدَّم الكلام على منع صرف «بَعْلَبَكّ» ونحوِها من المُرَكَّبَاتِ ص ٥٣٨، ٥٣٩.

(٨) هذا النوع سَمَّاه صدر الأفاضل الخوارزمي: «تركيب الزيادة»، وعَنَى بذلك زيادة الألف والنون المُضَارِعَتَيْنِ لِأَلِفِ التأنيث، ثم شَرَحَ معنى المُضَارَعَة بما ذَكَرَهُ المؤلف هنا، إلا أَنَّ المؤلفَ سَمَّى هذا النوع تركيب المُضَارَعَة تَصَرُّفاً من عنده.

(٩) تقدَّم الكلام على هذا النوع من أنواع الممنوع من الصرف ص ٥٤١.

وثالثها: تركيب التأنيث[1].

ورابعها: تركيب الجمع، ووجه التركيب فيه أنه بمنزلة جمعين نحو: «رَهْط» و«أَرْهُط» و«أَرَاهِط»[2]، و«عَرَبٌ» و«أَعْرَابٌ» و«أَعَارِيب»[3]، ثم أدار الواضع[4] حكم امتناع الصرف على هذا الوزن، ولذلك منعوا الصرفَ في[5] «حَضَاجِر»[6]، وكذلك[7] لو سَمَّيْتَ بـ«بَخَاتِي» فإنَّه لا ينصرف[8]، وذلك لتسهيل الأمر/[9] على ٤١/ المُتَكَلِّم.

وخامسها: تركيب العَلَمِيَّة، وهو التركيب في نحو: «فُعَل»، والأسماء الواردة على هذا الوزن أجناس نحو «نُغَر»[10] و«حُطَم»، وأعلام وهي على ضربين: منقولة

(١) التأنيث ـ عند صدر الأفاضل الخوارزمي ـ على ضربين: بالتاء، وبغير تاء، فالذي بالتاء على نوعين هما: ما كانت التاء فيه مُظْهَرَةً نحو: «فاطمة»، وما كانت التاء فيه مُقَدَّرَةً نحو «سُعَاد»، أما الذي بغير تاء فهو ما كان بالألف، والألف على ضربين: مقصورةٌ وممدودة وهو غير منصرف مُطْلَقًا لاستحكام التركيب فيه بدون العَلَمِيَّة، أَمَّا ما كان مُؤَنَّثًا بالتاء فلا يُعْتَبَر في منع الصرف مالم يستحكم بالعَلَمِيَّة، وهذا التقسيم يؤول إلى ما ذكره غيره من النحاة، ينظر: التخمير ١/ ٢١٢، ٢١٣.

(٢) ينظَر في الحديث عن هذا الجمع: دقائق التصريف ص٤٠١، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٠٥، اللسان (رهط).

(٣) الصحيح أَنَّ «أَعْرَاب» جمع «أَعْرَابِيّ»، ولذلك جاء في اللسان (عرب): «قيل: ليس الأعراب جمع «عَرَب» كما كان الأنباط جمع «نَبَط»، وإنما العرب اسم جنس».

(٤) في (ع): الوضع...، سقطت الألف.

(٥) «في» ليست في (ع).

(٦) ينظَر ما تقدَّم ص ٣٧١.

(٧) في (ع): ولذلك...

(٨) البخاتي هي: الإبل الخراسانية، وينظَر الحديث عن منع صَرْفِها إذا سُمِّيَ بها في: المقتضب ٣/ ٣٢٨، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٤٧.

(٩) «على» تكررت مرتين في (ج) خطأً من الناسخ.

(١٠) النُّغَر: البلبل، وقيل: ضَرْبٌ مِنَ الحُمَّر، ينظَر ما تقدم ص ٥٢٤.

عن أسماء الأجناس كما لو سَمَّيْتَ بـ «حُطَم»، وغير منقولة كـ «عُمَر»، فالضربان[1] الأَوَّلَانِ مُنْصَرِفَانِ[2]، والضرب الثالث غَيْرُ مُنْصَرِفٍ[3]، فنقول: هذا الضرب إنَّما مُنِعَ الصرفَ لوجودِ التركيبِ فيه؛ لأنَّه في قوة عَلَمَيْن؛ وهذا لِأَنَّ الواضِعَ [4]قد قَصَدَ تَسْمِيَتَه بـ «عامر» أَوَّلاً، إلاَّ أنَّ عَامِرًا لَمَّا كان من الأجناس خاف الواضِعُ الْتِبَاسَه فَعَدَلَ به عنه إلى هذه الصيغة؛ لأنَّ «عُمَر» غير موجودٍ في الأَجْنَاس، بِخِلَافِ الضربين.

ثم قال[5]: أجمع النحويون على أَنَّ «عُمَر» و«زُفَر» غيرُ منصرفٍ[6]، وهذا إجماعٌ باطِلٌ في «زُفَر» فإنَّه منصرفٌ[7]؛ لأنَّ زُفَرًا عَلَمًا منقولٌ عن الزُّفَر بمعنى السيِّد[8]، سُمِّيَ بذلك لأنَّه يَزْدَفِرُ[9] بالأموال في الحمالات، ومنه:

..... يأبى الظُّلَامَةَ منه النَّوْفَلُ الزُّفَرُ[10]

(١) في (ع): والضربان....

(٢) يعني بالضربين الأَوَّلَيْنِ: الأجناس نحو: «نُغَر» و«حُطَم»، والأعلام المنقولة عن أسماء الأجناس إذا سُمِّيَ بها، أما الأول منهما فانْصَرَفَ لأنه لا عَلَمِيَّةَ فيه ولا عدل، وأما الثاني فانصرف لأَنَّ فيه العَلَمِيَّة فقط دون العدل، وشَرْطُ منع الصرف أن يجتمعَ العَلَمِيَّة والعدل، ينظَر في ذلك: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٣٩، ٤٠، الإيضاح العضدي ١/ ٣١١، المقتصد ٢/ ١٠١٣، ١٠١٤.

(٣) يعني بالضرب الثالث: الأعلام غير المنقولة عن أسماء أجناس نحو: «عُمَر».

(٤) «قد» ليست في (ع).

(٥) أي: قال صدر الأفاضل الخوارزمي، وقوله في التخمير ١/ ٢١٤.

(٦) تقدَّم الحديث عن مَنع «عُمَر» و«زُفَر» من الصرف ص ٥٢٣، ٥٢٤.

(٧) «فإنه منصرف» ساقطة من (ع).

(٨) ينظر الزُّفر بمعنى: السيد في: الصحاح واللسان (زفر).

(٩) ازْدَفَر بالشيء: تَحَمَّلَه. ينظَر: اللسان (زفر).

(١٠) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أخو رغائبَ يُعْطيها ويسألُها

والبيت لأعشى باهلة عامر بن الحارث بن رباح الباهلي كما في شعر الأَعْشَيْن ص١٦٧. =

وقد اتفقوا على أنَّ كلَّ ما كان من الأعلام على هذا الوزن وهو منقولٌ فإنَّه منصرف، ثمَّ بعد هذه القضية لو أُصِيْبَ «زُفَر» غيرَ مُنْصَرِفٍ فإمَّا أَنْ يكونَ في الشِّعْر وهو حينئذ محمولٌ على مذهب الكوفيين[1]؛ لأنَّ الاسمَ يُمْنَعُ الصرفَ بالعَلَمِيَّةِ المُجَرَّدَةِ في مذهبهم، وإمَّا أَنْ يكونَ خارجَ الشعر وحينئذٍ لَمْ أَقْبَلْهُ وأقول: هذه روايتُك ورواية إِخْوَتِكَ.

قُلتُ: ما نتجته خواطر ابنِ أُخْتِ خَالَةِ هذا الإمامِ الألمعيِّ مُعَارَضٌ بِمِثْلِه؛ لأنَّا نَمْنَعُ كونَه منقولاً[2] من «الزُّفَر» (السيِّد) حَتْمًا، لأنَّه كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكونَ من «زَافِر» فَاعِل عَلَمًا مأخوذًا من «زَفَرَه، يَزْفِرُه»[3]: حَمَلَه، ومنه قولهم: زافرةُ الرَّجلِ لعشيرته، لأنَّهم يزفرون عنه الأثقالَ[4]، وهو زَافِرَةُ قَوْمِهِ[5] عندَ المَلِك أَيْ: سَيِّدُهُم[6]، فكما صَحَّ نقلُه مما ذَهَب إليه نَظَرًا إلى طَلَبِ المناسبة فما أَطْبَقَ عليه الأَئِمَّة أَوْلَى، لأنَّه أَعَمُّ وأَتَمُّ، والمشترك بين النظرين الناشيء من الاشتقاق حَاصِلٌ فيهما، فالخلافُ على

= ومعنى رغائب: عطايا واسعة، والنوفَل: الكثير العطاء.

والشاهد في البيت: «الزُّفَر»، ووجه الاستشهاد به: استعمال «الزُّفَر» بمعنى السَّيِّد، فإذا سُمِّيَ به انصرف ـ عند صدر الأفاضل الخوارزمي ـ لأنَّ فيه العَلَمِيَّة دونَ العدل، وينظَر البيت في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٥٢١، المبهج لابن جني ص٥٥، ١٥١، شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٤، الخزانة ١/ ١٨٥.

(١) تقدَّم ذكر مذهب الكوفيين المشار إليه هنا ص(٥٠٤)، وسيأتي إن شاء الله عرضُ هذا المذهب في الكتاب ص ٥٥٥.

(٢) في (ع): «لأنه مفعولاً...» بدل «كونه منقولاً» وذلك تحريف.

(٣) في (ع): ينزفره...، وذلك تحريف.

(٤) في (ج): ألا يقال وهو...، ولعلها تكرير لكلمة «الأثقال» ثم حرِّفت.

(٥) في (ج): زافر قوم...

(٦) تنظَر المعاني المتقدمة لـ «زافر» في: تهذيب اللغة ١٣/ ١٩٣، ١٩٤، مقاييس اللغة ٣/ ١٤، ١٥، إضافةً إلى ما تقدَّم ص ٥٤٩.

جماعة الأسلاف بلا موجب عدولٌ عن الإنصاف، وسَفَهٌ مُغْرٍ لِلْأَخْلَاف[1].

وسادسها: تركيبُ العُجْمَة، والأعجمي من الأسماءِ لا يُمْنَعُ الصرفَ إلاَّ إذا كانت العُجْمَة فيه والعَلَمِيَّة تَوْأَمَيْنِ[2].

وسابعها: تركيب التكرير، وذلك نحو «أُحَادَ» وهَلُمَّ جرّاً - على اتِّفَاقِ النحويين - إلى «رُبَاع»، وعند الزجاج[3] إلى «عُشَار».

هذا[4] ثم إنَّ الاسمَ إذا تثاقل بالتركيب حُذِفَ عنه التنوين، لأَنَّهُ شيءٌ زائدٌ على نَفْسِ الكلمة، وعُوِّضَ مِنَ[5] الجَرِّ الفَتْح لأنَّه أَخَفُّ، ولا يقالُ: الرفْعُ أيضًا مُعَارَض[6]، لأنَّ الرفعَ من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجَرُّ من وَسَط الفَمِ[7]، فكان هذا أقرب، والجارُ أَحَقُّ بِصَقِبِهِ[8]، فهذا هو الكلام في منع الصرف.

(١) عبارة: «عدولٌ عن الإنصاف، وسفهٌ مُغْرٍ للأخلاف» ليست في (ج)، وإنما فيها: «سَفَهٌ ظاهر».

(٢) وجه التركيب في العَلَم العجمي عند صدر الأفاضل الخوارزمي هو ضَمُّ العَلَم العربي إلى العلم العجمي، فهو مُرَكَّبٌ تقديرًا، لأنه يرى رَأْيَ سيبويه ومتابعيه وهو: أَنَّهُ يُشْتَرطُ في منع الاسم من الصرف لِلْعَلَمِيَّة والعجمة أَنْ تكونَ عَلَمِيَّتُهُ في اللغة العجمية، ينظر: التخمير ١/ ٢١٦، وينظر أيضًا ما تقدَّم ص٥٣٩.

(٣) رأي الزجاج في كتابه: ما ينصرف ومالا ينصرف ص٤٤، وقد تقدَّم الكلام على رأيه ورأي غيره من النحاة ص ٥١٩، ٥٢٠.

(٤) في (ع): وهذا...

(٥) في (ع) «عن» بدل «من»، وما أثبته من (ج) موافق لما في التخمير.

(٦) في التخمير ١/ ٢١٧: «فإنْ سَأَلْتَ: كيفَ لم يُعَوَّضْ عن الفتح الرفع، لِأَنَّهُ أيضًا أَخَفُّ؟ أَجَبْتُ: الرفع من الشفتين...».

(٧) ينظر الحديث عن مخرج كلِّ حَرَكَةٍ من الحركات الثلاث في: الإيضاح في علل النحو ص٩٣، الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣.

(٨) بِصَقَبِهِ أي: بما يليه وبما يَقْرُبُ منه.

وهذه العبارة مقتبسةٌ من الحديث النبوي: «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ»، ويُرْوَى: «بِسَقَبِهِ»، وهذا الحديث=

وأمَّا أَنَّ الاسمَ لِمَ يَنْجَرُّ عنْدَ ورود اللام أو الإضافة عليه؟، فَلِأَنَّ امتناعَ الصرف ـ على ما ذكرنا ـ[1]، إمَّا لوجودِ التركيب وإمَّا للحكاية الفِعْلِيَّة، وأيًّا ما كان يَجِبُ انجرارُ[2] الاسم عند ورود أحد الشيئين[3] عليه، أما إذا كان امتناع الصرف لوجود التركيب؛ فَلِأَنَّ عند ورود أَحَدِ[4] الشيئين يَرِدُ عليه تركيبٌ أَقْوَى، فَيَقَعُ ما كان فيه[5] من التركيب في الطَّيِّ فلا يُؤَثِّر، وما حَصَلَ فيه من التركيب بورود أحد الشيئين[6] فهو على شَرَفِ المُفَارَقَةِ، فلا يُعْتَبَرُ، ومِنْ ثَمَّ قال أصحابُنا[7]: رَجُلٌ باعَ دارَه فللْجَارِ فيها حَقُّ الشفعة دَفْعًا لِلضَّرَرِ من جِهَةِ الدَّخِيْل، فإذا رَهَنَهَا فليسَ له[8] فيها حَقُّ الشفعة، لأنَّهَ ضَرَرٌ على شَرَفِ المُفَارَقَةِ، فلا يُعْتَبَرُ، وكذلك قُلْنَا بأنَّ «صَيَارِف» غير منصرفٍ / و«صَيَاقِلَة»[9] مُنْصَرِفٌ[10]، فهذا تحقيق ما عليه هذا الباب، والله الموفق. /٤٢

=أخرجه البخاري في صحيحه في الشفعة في: باب عرض الشفعة على صاحبها، ينظر: فتح الباري ١٢/ ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، والإمام أحمد في مسنده ٦/ ٣٩٠، وينظر الحديث أيضًا في: كتاب الغريبين للهروي ٣/ ٣٥٦، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤١.

(١) ذكر ذلك صدر الأفاضل عند تقريرِ عِلَّة منع الصرف عنده وهي: الحكاية والتركيب، وقد تقدَّم ذلك ص ٥٤٥ وما بعدها.

(٢) في (ع): الجرار...، وهو تحريف.

(٣) المراد بالشيئين: دخول الألف واللام أو الإضافة على الاسم.

(٤) «أحد» ساقطة من (ع).

(٥) «فيه» ليست في (ع).

(٦) في (ج): السببين...، وذلك تصحيف.

(٧) يعني بهم الأحناف، ينظر: المبسوط للسرخسي ١٤/ ٩٠، ٩١.

(٨) «له» ليست في (ع).

(٩) الصَّيَاقِلَة: جمع «صَيْقَل» وهو: شَحَّاذ السيوفِ وجَلاَّؤها، ينظر: اللسان (صقل).

(١٠) إنما انصرفَ «صَيَاقِلَة» دون «صَيَارِف»؛ لأنَّ «صَيَاقِلَة» لَمَّا لَحِقَتْه التاء أَشْبَهَ على وَزْنِ المفرد نحو: «كَرَاهِيَة» و«عَلَانِيَة» فلما صار له مثال في المفرد انصرف، أما «صَيَارِف» فإنَّ صيغة منتهى الجموع فيه لم تنتقض، وينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٢٨، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص٤٧، ...

قوله: «إلا إذا اضْطُرَّ الشاعر فَصَرَفَ» استثناءٌ من قوله ـ في[1] أوَّلِ الفَصْل[2] ـ: «والاسمُ يَمْتَنِعُ منَ الصرفِ. . .»، وإنَّما كان ذلك لأنَّ الشاعِرَ يجوزُ لَهُ العمل بالقياس المهجورِ[3]، وصَرْفُ غيرِ المُنْصَرِفِ ـ عند الضرورة ـ عَمَلٌ بالقياسِ المهجور.

قلتُ: وفي شرح الواحدي لشعر أبي الطَّيِّب[4]: للشاعر صرف مالا ينصرف، وإظهار التضعيف، وإجراء المعتل مُجْرَى الصَّحِيْح، وقصر الممدود، وترخيم غير المنادى، والفَصْل في الإضافة بالظرف، ونحو ذلك إلى أشياءَ معدودةٍ فيها عدولٌ عن القياس للضرورة، معناه: عن القياس[5] المُسْتَعْمَل.

ومن الجُهَّال من يُطْلِق الجوازَ فيقولُ: للشاعر أن يَفْعَلَ ما شاءَ إذا اضْطُرَّ، كَأَنَّهُ مَرْجُ راهِطٍ[6] أَوْ مُعَرَّج خَابِط[7]، وحُكِيَ[8] عن بعض المُمَلِّحِينَ: أَنَّ شاعِرًا سَرَقَ فَقِيْلَ له في ذلك، فقال: يجوزُ للشاعرِ مالا يجوزُ لغيرِهِ.

=وينظر ما تقدَّم ص٥٢٦.

(١) في (ع): «من» بدل «في».

(٢) ينظر ما تقدَّم في متن المفصل ص ٥٠٤.

(٣) في كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القَيْرَوَانِي ص١٥٥: «اعْلَمْ أَنَّ كل اسم كان حقُّه في الإعراب أن يكون منصرفًا، ولَكِنْ مُنِعَتْ من الصرف أسماءٌ لِعِلَلٍ فيها، فإذا اضْطُرَّ شاعرٌ جازَ له صرف مالا ينصرف؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّه إلى أَصْلِهِ».

(٤) شرح ديوان المتنبي للواحدي ص١٧٠.

(٥) قوله: «للضرورة معناه: عن القياس» ساقطٌ من (ع) بسبب انتقال النظر.

(٦) مَرْجُ رَاهِط: مَوْضِعٌ بغوطة دِمَشْق من الشام، حَصَلَتْ فيه وَقْعَةٌ مشهورة بين مروان بن الحكم والضحَّاك بن قيس، ينظَر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٣/ ٢٣، ٢٤، الروض المعطار ص٥٣٦.

(٧) استعمل المؤلف هذه العبارة على سبيل المَثَل، ولم أَجِدْ لها أَصْلاً فيما بين يَدَيَّ من مصادر.

(٨) لم أَجِدْ هذه الحكاية فيما اطَّلَعْتُ عليه من المصادر، وقد نَقَلَها السغناقي في الموصَّل ق (٣٧ب) من المقتبس مُصَرِّحًا بذلك.

قال ـ رضي الله عنه [1] ـ :

« وأمَّا السببُ الواحدُ فغيرُ مانعٍ أبَداً ، ومَا تَعلَّقَ به الكوفيونَ [2] في إجَازَةِ مَنْعِهِ في الشعرِ لَيْسَ بِثَبَتٍ ، وما أَحَدُ سَبَبَيْهِ أو أَسْبَابِهِ العَلَمِيَّةُ فحُكْمُه الصرفُ عِنْدَ التنكيرِ كقولك : رُبَّ سُعَادٍ وقَطَامٍ ، لبقائه بلا سَبَبٍ، أو على سَبَبٍ واحدٍ ، إلا نحو « أَحْمَر » فإنَّ فيه خِلافاً بين الأخفشِ وصاحبِ الكتاب [3] ، وما فيه سَبَبَان من الثلاثيِّ الساكنِ الحَشْوِ كـ « نُوْح » و « لُوْط » مُنْصَرِفٌ في اللغة الفَصِيْحَة التي عليها التنزيل ؛ لمُقَاوَمَةِ السكونِ أَحَدَ السببين ، وقَوْمٌ يُجْرُوْنَه على القياس فلا يصرفونه ، وقد جَمَعَهُما الشاعر في قوله :

لَـم تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهـــا دَعْدٌ ولَمْ تُسْقَ [4] دَعْدُ في العُلَبِ [5]

وأما ما فيه سَبَبٌ زائد كـ « مَاه » و « جُوْر » [6] ، فإنَّ فيهما ما في « نُوْح » مَعَ زِيَادَةِ التأنيثِ فلا مَقَالَ في امتناعِ صَرْفِهِ .

(١) المفصَّل ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) سوف يأتي تفصيل قول الكوفيين في الشرح ـ إن شاء الله ـ .

(٣) سوف يأتي عرض هذا الخلاف في الشرح ـ إن شاء الله ـ .

(٤) في (ع) : تنسق . . . ، وهو تحريف .

(٥) البيت من المنسرح ، واخْتُلِفَ في نسبته ، فَنُسِبَ إلى جرير وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ١٠٢١ ، كما نُسِبَ إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٨ ، وجاءت روايته في ديوان جرير : « ولم تُغْذَ » بدل « ولم تُسْقَ » .

وقد أوضح المؤلف معاني كلمات البيت وشَرَحَهُ في الشَّرْح .

والشاهد في البيت : « دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ » ووجه الاستشهاد : أَنَّ « دَعْد » وَرَدَتْ مرتين مَرَّةً بالصرف ومَرَّة بالمنع من الصرف ، والأمران جائزان ، وينظَر البيت في :ـ

الكتاب ٣ / ٢٤١، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٠ ، الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٢١ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢ / ١١٢ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٠ ، المُدَخَّل ق (١٤أ) ، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق (٥أ) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (٦ب) .

(٦) سوف يأتي التعريف بـ « مَاه » و « جُوْر » ـ إن شاء الله ـ ص ٥٧٢ .

والتكرير في نحو « بُشْرَى » و « صَحْرَاء » و « مَسَاجِد » و « مَصَابِيْح » ، نُزِّلَ البناءُ على حرفِ تأنيثٍ لا يَقَعُ مُنْفَصِلاً بحالٍ ، والزِّنَةُ التي لا وَاحِدَ عَلَيها مَنْزِلَةَ تأنيثٍ ثانٍ وجَمْعٍ ثانٍ » .

حـم : السبب الواحد إنما لم يُؤَثِّرْ ؛ لأنَّ الاسمَ مَعَه وَحْدَهُ يكونُ مُتَمَايِلاً بين الأصلِ والفرعِ (١) ، لتَجَاذُبِ الطرفين إيَّاه ، فيجذبه الأصل لِقُوَّةِ (٢) الأَصَالَةِ ، وإذا انْضَمَّ إليه سَبَبٌ آخَرُ تَرَجَّحَ فيصيرُ مُؤَثِّراً ، والكوفيون (٣) إنما جَوَّزُوا مَنْعَ الصرف بالسبب الواحد للضرورة ، وإنما جُوِّزَ عندَهم لأنَّ الإجماع مُنْعَقِدٌ على تسمية السبب الواحد سَبَباً ، ومن حَقِّ السببِ أنْ يَتَرَتَّبَ عليه المُسَبَّب ، فاعْتُبِر ذلك عند الضرورة لتَتَحَقَّقَ سَبَبِيَّتُه في مَوْضعٍ ، وإلاَّ لا يكونُ كلُّ السَّبَبِ ، فلا ينطلق عليه اسمُ السَّبَب ، وما جعلوه مانِعاً ليسَ إلا العَلَمِيَّة وحدَها .

قُلْتُ : وقد ذكر المرزوقي (٤) في بيت الحماسة (٥) ـ في بـــاب الأضياف ـ :

فَأَوْفَضْنَ عنها وهي تَرْغُو حُشَاشَـــةً بذي نَفْسِها والسيفُ عريانُ أَحْمَرُ (٦)

(١) يعني بالأصل الصرف ، وبالفرع المنع من الصرف .

(٢) في (ع) : بقوة . . .

(٣) تابع الكوفيين في قولهم هذا أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وابن برهان على حين منعه سيبويه وأكثر البصريين ، وقد تَقَدَّم ذكر الخلاف في ذلك مع ذكر مصادره مفصَّلاً ص ٥٠٤ .

(٤) في شرح الحماسة لـــه ٤ / ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ .

(٥) حماسة أبي تمام ٢ / ٣٠٢ .

(٦) البيت من الطويل ، ونقل الدكتور حسين محمد نقشة محقق شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري أن أبا القاسم الفَسَوي نَسَبَهُ إلى الأفوه الأودي الجاهلي ، ينظر : شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري ٢ / ١٠٩٧ .

ومعنى أوفضن : تَفَرَّقن بسرعة ، والحُشَاشَة : بَقِيَّةُ النفس ، وبذي نفسها : بخالصِ دَمِها ، ومعنى البيت : لَمَّا نَحَرْتُ هذه الناقة تفرق عنها صَوَاحِبُها نافرات وهي تجود ببقية روحها .

والشاهد في البيت : « والسيفُ عريانُ » ووجه الاستشهاد به : منع « عُرْيَانُ » من الصرف للضرورة الشعرية ، وهو منصرفٌ ، فدلَّ ذلك على أن منعَ الصرف بالسبب الواحد في ضرورة الشعر ليس مقصوراً على العَلَمِيَّة فَقَط ، وينظَر الحديث عن البيت في :ـ

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، شرح حماسة أبي تمام للشنتمري ٢ / ٩٧٥ ، =

أنَّه منع الصرف للضرورة [1] ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ الحكمَ ليس بمقصور على التعريفِ ، اللهمَّ إلا إذا كان من مذهبهم أنَّ التعريفَ مانعٌ فِي السَّعَةِ ، أو لَمْ يَكْثُر في غير العَلَم كثرته فيه ، والله أَعْلَم [2] .

وقوله : « لَيْسَ بِثَبَتٍ » ـ بفتحتين ـ أي : ليس بِحُجَّةٍ [3] ، والذي تَعَلَّقُوا به قولُه :

أَتَجْعَلُ نَهْبِي ونَهْبَ العُبَيْـ ... ـدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ والأَقْرَعِ

فما كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ ... يفوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وما كنت دون امرئٍ منهما ... ومَنْ تَضَعِ اليومَ لا يُرفعِ [4]

وهؤلاء قَوْمٌ من المُؤَلَّفَةِ [5] ، وهم ثلاثُ فِرَقٍ : فِرقَةٌ مُؤَلَّفَةٌ على الإِسْلَامِ ،

= ٩٧٦ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤ / ٩٣ ، الخزانة ١ / ١٤٨ .

(١) وذلك في كلمة « عريان » ـ كما تقدَّم في وجه الاستشهاد ـ ، وقد صَرَّحَ بذلك المرزوقي .

(٢) « والله أعلم » ليست في (ج) .

(٣) ينظَر : الصحاح (ثبت) ، أساس البلاغة ص ٦٩ .

(٤) هذه الأبيات الثلاثة من المتقارب ، وهي للعبَّاس بن مِرْدَاس السُّلَمي ، وهي في ديوانه ص ١١١ ، ١١٢ وهناك بيتان بين الأَوَّل من هذه الأبيات والثَّاني لم يُذْكَرا هنا .

وجاءت رواية البيت الأوَّل في الديوان : « فأَصْبَحَ » بدل « أَتَجْعَل » .

ويُرْوَى البيت الثاني : « شَيْخِي » ، ويُرْوَى : « جَدِّي » بدل « مِرْداس » ـ كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ

وعُيَيْنَة هو : عُيَيْنَة بن حِصْن الفَزَارِي ، والأَقْرَع هو : الأَقْرَعُ بن حَابِس التميميُّ .

والشاهد في البيت الثاني وهو قوله : « يفوقانِ مِرْدَاسَ » ، ووجه الاستشهاد به : منع « مِرْدَاسَ » من الصرف ، وليس فيه من الأسباب إلا العَلَمِيَّة ـ على مذهب الكوفيين ـ والبيت من أَدِلَّتِهِم ـ كما ذكر المؤلف ـ أما على رواية « شَيْخِي » و « جَدِّي » فلا شاهدَ في البيت ، وينظَر بيت الشاهد في :

ضرورة الشعر للسيرافي ص ٤٤ ، ٤٥ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٩٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٠٢ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٧ ، شرح الأشموني ٣ / ٢٧٥ ، الخزانة ١ / ١٤٧ .

(٥) يعني من المؤلفة قلوبهم ، وينظَر خبرهم في :ـ

وفِرْقَةٌ أَسْلَمُوا فأُعْطُوْا لِئَلَّا يَرْتَدُّوا ، وفِرْقَةٌ خِيْفَتْ مَعَرَّتُهُمْ وكَيْدُهُم وخُبْثُهم ، فكانوا يُرْضَخُوْنَ (١) شَيْئاً من الصَّدَقَاتِ قَطعاً (٢) لكيدِهم وتَسْكِيْناً لغائلتهم على جماعة الإسلام .

مَنَعَ مِرْدَاساً الصَّرْفَ ، وليس فيه سوى العَلَمِيَّة سَبَبٌ ، وهو منقولٌ ، و«المِرْدَاس» : حَجَرٌ يُلْقَى في البِئْر ليُعْلَمَ هل فيها مَاءٌ أمْ لا ؟ ، وهو مأخوذٌ من « رَدَسَ القومَ بالحَجَر » ، أَيْ : رَمَاهُمْ به ، نُقِل عَنْ صَحِ (٣) .

والبصريونَ أَسْقَطُوْا الاحتجاجَ به ؛ لأَنَّ الروايةَ : « يفوقانِ شَيْخِيَ » (٤) ، وفي رواية الكشاف (٥) بخَطِّ الإمام (٦) فخر المشايخ : « جَدِّي . . . » (٧) ، والعُبَيْد : فَرَس عَبَّاس بن مِرْدَاس (٨) .

= المغازي للواقدي ٣ / ٩٤٤ ـ ٩٤٧ ، الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر ص ٢٣١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨ / ١٧٩ ، خزانة الأدب ١ / ١٥٢ .

(١) يُرْضَخُوْنَ : يُعطَون ، ينظر : تهذيب اللغة ٧ / ١٠٩ .

(٢) « قطعاً » ساقطة من (ج) .

(٣) في (ع) : نُقِل منْ صحاح اللغة .

والنقل من الصحاح للجوهري (ردس) ٣ / ٩٣٤ .

(٤) مِمَّنْ أَثْبَتَ هذه الرواية من البصريين المُبَرِّد ، وتنظر هذه الرواية في :ـ

السيرة النبوية لابن هشام ٢ / ٤٩٤ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، الإنصاف ٢ / ٥٠٠ ، خزانة الأدب ١ / ١٤٨ .

(٥) لم أجد البيت في الكشاف على أن الزمخشري أشار في حاشيته على المفصل ق (١٠ ب) إلى أن رواية البصريين : « شَيْخِي » .

(٦) « الإمام » ليست في (ج) .

(٧) لم أقف على هذه الرواية فيما اطَّلَعْتُ عليه من مصادر .

(٨) ينظر : أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ص ١٢٦ ، أسماء خيل العرب وذكر أنسابها ص ١٦٤ .

شـــح [1] : إنْ أَرَادَ به ليس بِحُجَّة لأنَّ الرواية على خلاف روايتهم كما يقوله[2] بعض البصريين [3] في رَدِّه فليس بمستقيم ، ـ وإنْ صَحَّتْ هذه الرواية ـ ؛ لأنَّ الروايةَ الأخرى ـ أَعْنِي رواية الكوفية ـ صَحِيْحَةٌ منقولةٌ في الكتب الصِّحَاح كصَحِيْحِ مُسْلِمٍ[4] وغيرِه ، ويكفي في التَّمَسُّكِ روايةٌ صحيحة ، وإنْ رُوِيَ غيرُه من جهة أُخْرَى فلا يَضُرُّ ، إِذْ لَيْسَ بينهما تَعَارُضٌ ، وإنْ أرادَ بقوله : « لَيْسَ بِحُجَّة » لأنَّه على خلاف القياس واستعمال [5] الفُصَحَاء فَمُسْتَقِيْمٌ[6] عند الأكثرين ، وقد اسْتُعْمِلَ ذلك في غيرِ مَوْضِعٍ ، وفيه نَظَر .

قلتُ : وقد أَنْشَدَ صاحب الكتاب [7] للرشيد في قَتْلِ جَعْفَر بن يَحْيَى البَرْمَكِي[8]/ ـ وقد رأيته في موضعٍ ـ : /٤٢

لَوْ أنَّ جَعْفَرَ خاف أسبابَ الرَّدَى لنَجَا بِمُهْجَتِهِ طِمِرٌّ مُلْجَمُ

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٤٩ مَعَ تَصَرُّفٍ يسير .

(٢) في (ج) : يقولونه . . .

(٣) المراد به أبو العباس المبرِّد ، لأنه أنكر روايةَ : « يفوقان مِرْدَاسَ في مَجْمَعٍ » ، وقال : الرواية : « يفوقان شَيْخِيَ في مَجْمَعٍ » وقد تَقَدَّمَتْ الإشارة إلى هذه الرواية قريباً .

(٤) في صحيح مسلم ٢ / ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، (كتاب الزكاة ـ باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتَصْبِيرِ من قَوِيَ إيمانه) .

والرواية التي وردت فيه : « يفوقان مِرْدَاسَ . . . » .

(٥) في (ع) : فاستعمال . . . ، وهو تحريف .

(٦) في (ع) : مستقيم . . . ، بدون فاء .

(٧) لم أَجِد الأبيات المذكورة في كتب الزمخشري التي بين يَدَيَّ .

(٨) هو أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد بن بَرْمَك كان وزيراً للمهدي ثم للرشيد ، وكان جليلَ القَدْر ، كامل الأدب جَوَاداً صالحاً عالماً ، تَلَقَّى العِلْمَ عن أبي يوسف صاحبِ أبي حنيفة ، غَضِبَ عليه الرَّشِيْدُ فَقَتَلَه ونَكَبَ البرامكةَ لأجله ، وكان مقتلُه سنة (١٨٧ هـ) ببغداد ، تنظر ترجمته في :

تاريخ بغداد ٧ / ١٥٢ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٢٨ ، سِيَر أعلام النبلاء ٩ / ٥٩ ، الشذرات ١ / ٣١١ .

ولَكَانَ مِنْ حَذَرِ المَنُـــوْنِ بحيث لا يرجو اللِّحَاقَ به العُقَابُ القَشْـعَمُ (١)

منع الصرف جَعْفَراً وما فيه إلا العَلَمِيَّة .

قلتُ (٢) : وأنشدنا الشيخُ الأستاذُ سيفُ الدين ـ رَحِمَهُ الله ـ بَيْتاً غريباً (٣) لِعِمْرَان بن حِطَّان الخارجي (٤) :

يا عينُ بَكِّي لِمِرْدَاسٍ ومَصْرَعِـــهِ يا رَبَّ مِرْدَاس أَلْحِقْنِيْ بِمِرْدَاسِ (٥)

وقد عَثَرْتُ (٦) في كتابٍ للإمام زين المشايخ مكسورٍ على أنسابِ العَرَب ،

(١) البيتان من الكامل ، وهما للخليفة هارون الرشيد كما في : وفَيَاتِ الأعيان ١ / ٣٣٩ .
والطِّمِرُّ : الجواد السريع في العدو ، والعُقَابُ القَشْعَمُ : النَّسْرُ المُسِنُّ ، وأراد المؤلف بإيراد البيت : التمثيل على منع الصرف بِالعَلَمِيَّةِ وَحْدَها وذلك في « جَعْفَر » ، وقد ورد البيتان أيضاً في : الوافي بالوفيات ١١ / ١٦٣ .

(٢) « قلت » ليست في (ع) .

(٣) في (ع) : عربياً . . . وذلك تصحيف .

(٤) عبارة : « لعمران بن حطان الخارجي » مع صدر البيت لم ترد في (ع) ، وإنما جاء فيها : « . . . بيتاً عَربيا آخره : يارَبَّ مِرْدَاس . . . » .
وعمران بن حِطَّان أحد رؤوس الخوارج وهو : عِمْرَان بن حِطَّان بن ظبيان السدوسي البصري ، مِنَ القَعَدِيَّة (إحدى فِرَق الخوارج) ، من أعيان العُلَمَاء ، حَدَّثَ عن عائشةَ وأبي موسى الأشعري وابن عباس ، ورَوَى عنه ابن سيرين وقتادة وغيرُهما ، له شعر قوي بليغ ، تُوُفِّيَ سنة (٨٤) هـ ، تنظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٤ / ٢١٤ ، الإصابة ٣ / ١٧٧ ، خزانة الأدب ٥ / ٣٥٠ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لِعِمْرَان بن حِطَّان الخارجي ـ كما ذكر المؤلف ـ وهو في ديوان الخوارج ص ١١٦ ، وهو أحد أبياتٍ منها البيت التالي قريباً ، وهذه الأبيات قالها في رثاء أبي بلال مِرْدَاس بن أُدَيَّة .
ورواية العَجُز في ديوان الخوارج : « اجعلني » بدل « أَلْحِقْنِي » .
والشاهد في البيت : « يارَبَّ مِرْدَاسَ » ، ووجه الاستشهاد به : مَنْعُ « مِرْدَاس » من الصرف وليس فيه إلا العَلَمِيَّة ، وذلك للضرورة الشعرية ، وهو جائز على مذهب الكوفيين ، ينظَر البيت في :ـ
الكامل للمبرد ٣ / ١٠٨٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٦٩٥ ، الخزانة ٥ / ٣٦٠ .

(٦) في (ع) : وقد عثرتُ فيه على كتاب . . .

وهما بيتان لِعِمْرَانَ بنِ حِطَّان في مِرْدَاس [1] ، وكان من [2] رؤساء الخوارج ، وكنيته أبو بلال ، وأوله :

أنكرتُ بَعْدَكَ مَنْ قد كُنْتُ أَعْرِفُـــه ... ما الناسُ بَعْدَكَ يا مِرْدَاسُ بِالنَّاسِ [3]

والمَعَرِّي قال ـ على مَذْهب الكوفية ـ :

لولا انقطاعُ الوَحْيِ بعدَ مُحَمَّـــدٍ ... قُلْنَا مُحَمَّدُ من أَبِيْـهِ بَدِيْـــلُ [4]

ولا مَطْعَنَ فيه ، والله الموفق .

قوله : « وما أحد سَبَبَيْهْ أو أسبابه العَلَمِيَّة . . . » إلى آخره .

[5] إنما انصرفَ ما يُنكَّر مما لا ينصرف إذا كان فيه العَلَمِيَّة قَبْلَ [6] التنكير ، لأنَّه لا يَتَّفِقُ ما فيه عِلَلٌ إحداها العَلَمِيَّة وهي مُؤَثِّرَةٌ إلا وهي شَرْطٌ في جميعِها ، أو فيما

(١) هو أبو بلال مِرْدَاس بن عَمْرو بن حُدَير من ربيعة بن حنظلة ، يعرف بابن أُدَيَّة ، وأُدَيَّة جَدَّةٌ له نُسِبَ إليها ، كان من رؤوس الخوارج ، وكان من شجعانهم ، خرج على عبيد الله بن زياد فوجَّه إليه عبيد الله عَبَّادَ بنَ علقمة المازني فقتله بتَوَّج سنة (٥٨) هـ ، ينظر :
المعارف ص ٤١٠ ، الاشتقاق لابن دريد ص ٢١٩ ، العقد الفريد ١ / ١٤٨ ، الكامل في التاريخ ٣ / ٣٠٣ .

(٢) في (ع) : في رؤساء

(٣) هذا البيت في ديوان الخوارج بعد البيت السابق لا قبله .

(٤) في (ج) : « يزيد » بدل « بديل » وهو تحريف .
والبيت من الكامل ، وهو لأبي العلاء المعري ـ كما ذكر المؤلف ـ وهو في شروح سقط الزند ٢ / ٨٧٣ من قصيدة يمدح بها أحد العلويين .
ومعنى البيت : لولا أنَّ الوحيَ قد انْقَطَعَ بَعْدَ النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ لكان هذا الممدوح نبيّا ، لأنه في الفضل مثله ، ولا يَخْفَى ما في البيت من مبالغة .
وأراد المؤلف من إيراد البيت : التمثيل على منع الاسم من الصرف بالعَلَمِيَّة وحدَها وهذا جائزٌ على مذهب الكوفيين عند الضرورة .

(٥) هذا التعليق من هذا الموضع حتى قوله : « فسقط إيراده » ص ٥٦١ منقولٌ من الإيضاح في شروح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٥٠ ، ١٥١ مع تَصَرُّفٍ يسير .

(٦) من هذا الموضعَ حتى قوله : « أو فيما سوى واحد » ساقط من (ع) .

سوى واحد منها ، وذلك لأنَّ العِلَلَ تِسْعٌ إحداها العَلَمِيَّة ، بَقِيَتْ ثمانية [1] ، فالوصف لا يكونُ مَعَ العَلَمِيَّة لِتَضَادِّهِمَا ، والتأنيثُ شرطُه [2] العَلَمِيَّة إنْ كان بالتاءِ أو معنويًّا ، وإن كان بالألف فلا أَثَرَ عندَه لِلْعَلَمِيَّة ، فسقط التأنيث أيضًا ، والعُجْمَةُ شرطُها العَلَمِيَّة ، والتركيبُ كذلك ، والجمع لا تُؤَثِّر معه العَلَمِيَّة فسقطَ أيضًا [3] ، بقي العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان ، وبيانه : أنَّ العدلَ زِنَاتٌ مخصوصة ، ليس منها شيءٌ على وزن الفعل ، فلا يَجْتَمِعُ مع وزن الفعل ، فإذا ثَبَتَ أنَّه لا يكون مع العَلَمِيَّة مؤثرةً إلاَّ ما العَلَمِيَّةُ شَرْطٌ فيه ، أو واحد من العدل [4] و [5] وَزْن الفعل ، ولا يَطْرَأُ بالتنكير اعتبارٌ [6] لَمَّا لَمْ يكنْ مُعْتَبَراً إلا في باب « أَحْمَر » ـ على خلافٍ [7] ـ ، وَجَبَ أنْ يكونَ ما [8] عداه إذا نُكِّرَ انْصَرَفَ لبقائه بلا سَبَب ، إنْ لَمْ يَكُنْ فيه عَدْلٌ أو وَزْنُ فِعْلٍ ، أو على سَبَبٍ إن كان فيه عَدْلٌ أو وزن فِعْل ، ولا يَرِدُ رَجُلٌ سُمِّيَ بـ«مَسَاجِد» أو « صَحْرَاء» ونحوهما ؛ لأنَّ العَلَمِيَّة في مثل ذلك لا أَثَرَ لها ، لأنَّ الحكمَ ثابتٌ بالجمع على انْفِرَادِهِ ، وكذا بالألف على انفرادها [9] ، فسقط إيراده .

(١) هكذا في النسختين وفي الإيضاح في شرح المفصَّل ، على حين أنَّ الأَصَحَّ أن يقالَ : « ثمان » لأنَّ المعدود « العِلَل » إلا إن كان التذكير نظراً إلى أنها أسباب .

(٢) في (ع) : شرط . . . بدون هاء .

(٣) أسقط ابن الحاجب أيضاً ما فيه الألف والنون ؛ لأنه إن كان مما ليس مؤنثه « فَعْلى » فشرطه العَلَمِيَّة ، وإلا فلا يُجَامِع العَلَمِيَّة .

(٤) في (ع) : العدول . . . ، تحريف .

(٥) في (ج) : أو وزن . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٦) في (ع) : اعتباراً . . .

(٧) هو الخلاف الآتي عرضه قَرِيباً ـ إن شاء الله ـ وهو بين سيبويه والأخفش .

(٨) في (ع) : مما عداه . . .

(٩) في (ع) : على انفراده . . .

والمراد أنَّ صيغةَ منتهى الجموع كـ « مَسَاجِد » ، وما أنث بإحدى أَلِفَي التأنيث نحو « صحراء » إذا سُمِّيَ بهما ثم نُكِّرَا فزالتْ العَلَمِيَّة بَقِيَا على منع الصرف لأنَّ عِلَّة منع الصرف ثابتةٌ لهما ولو زَالَتْ العَلَمِيَّة ، ينظر :

الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ٩٨ ، الارتشاف ١ / ٤٢٦ .

قلتُ : فالحاصل بعد طول القِصَّة أنَّ المراد بالسببين أو الأسباب ما التعريفُ فيه شَرْطٌ لكونه سَبَباً مُعْتَدّاً به في باب منع الصرف.

قال (١) : إلاَّ (٢) « أَحْمَرَ » فإنَّه مستثنى من هذه القاعدة عند سيبويه (٣) ؛ لوجودِ اعتبارِ الصِّفَة بعد التنكير ، وجارٍ عليها عند الأَخْفَش (٤) ، فإذا سُمِّيَ بـ « أَحْمَر » وأمثالِه مما فيه الصفة قبل العَلَمِيَّة ثم نُكِّرَ فسيبويه يمنعه الصرف ، ويصرفه الأخفش (٥) .

وقالوا : استحسن الإمام عبد القاهر القولين (٦) ، وكفى به في هذا الموضع حَكَماً.

(١) أي : قال ابن الحاجب ، وقوله في الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥١ مع تَصَرُّفٍ يسير ، وهو تالٍ للنقل السابق مباشرة .

(٢) « إلا » ساقطة من (ع) .

(٣) قول سيبويه في كتابه ٣ / ١٩٨ ، وهو قول الخليل بن أحمد والمازني وجماعة من البصريين ، واختاره الزجاج ، وهو عندي أولى القولين بالقبول ، ينظر :
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧ ، المقتصد ٢ / ٩٧٩ ، النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٢ / ٨١٤ ، الارتشاف ١ / ٤٤٦ ، وينظَر الآتي ص ٥٦٤ .

(٤) لم أجد قول الأخفش في معاني القرآن له ، وقد نُقِلَ عنه أنه يقولُ بقول سيبويه أيضاً ، فله قولان في هذه المسألة ، إلا أنَّ قولَه بصرفِ « أَحْمَر » إذا سُمِّيَ به أَشْهَر وقد تناقله النحاة عنه ، وتابعه في قوله هذا المبرد والفارسي في أحد قوليه واختاره ابن يعيش ، ينظَر في ذلك :ـ
المقتضب ٣ / ٣١٢ ، المسائل المنثورة ص ٢٠٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٠ ، الارتشاف ١ / ٤٤٦ ، وينظَر الآتي ص ٥٦٤ .

(٥) ونُقِلَ في المسألة قولٌ ثالث ذهب إليه الفراء وابن الأنباري وهو التفصيل ؛ فقالا : إن سُمِّيَ بـ« أحمر » رجلٌ أحمر لم ينصرفْ في معرفةٍ ولا نَكِرَة ، أما إن سُمِّيَ به أسود أو أبيض فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، ينظر : الارتشاف ١ / ٤٤٦ ، الهمع ١ / ١١٦ .

(٦) يُفْهَم ذلك من قوله ـ بعد أن ساق القولين ـ في المقتصد ٢ / ٩٨٠ : « فإنَّ قولَ صاحب الكتاب متينٌ ، وقول أبي الحَسَن واضِحٌ » .

في « سُعَاد » ـ وهو اسم امرأةٍ ـ سببان : العَلَمِيَّة والتأنيث ، فإذا زالت العَلَمِيَّة زال التأنيث ؛ لأَنَّ التأنيثَ المعنوي لا اعْتِبَارَ له إلا مع العَلَمِيَّة (١) ، و « قَطَام » فيه ثلاثة أسباب : العَلَمِيَّة ، والتأنيث المعنوي ، والعدل ؛ لأنَّه معدولٌ عن « قَاطِمَة » اسم عَلَم(٢) ، وهو مأخوذٌ من القَطْمِ وهو : العَضُّ والذَّوق (٣) .

حـــم : ما كان على « فَعَال » في الأعلام لا يكون إلا معدولاً ، وما كان على «فُعَل» فإنَّ أكثرَه يأتي معدولاً،من فوائد شيخِنا ـ رحمه الله ـ .

وقوله : « لبقائه بلا سبب » أَيْ : « سُعَاد » (٤) ، وقوله : « على سبب واحد » يعني «قَطَام » ؛ لِأَنَّهَ بَقِيَ فيه العدل(٥) ، وهو من قبيل اللَّف .

وقوله : « فإنَّ فيه خِلَافاً بين الأَخْفَشِ وصاحب الكتاب » هما : أبو الحسن الأخفش وسيبويه ـ رَحِمَهُمَا الله ـ ، و « الكتاب » اسمٌ غالبٌ على كتاب سيبويه ،

(١) ينظَر في ذلك : التخمير ١ / ٢٢٣ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٦٩ .

(٢) في (ع) : حلَم . . . ، وهو تحريف .

وينظَر الحديث عن «قطام» في :ـ

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٧٧ ـ ٢٧٩ ، المقتضب ٣ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، حاشية المفصَّل للزمخشري ق (١٠ب) ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٦٩ .

(٣) يُطْلَق القَطْم على العَضِّ بأطرافِ الأسنانِ أو الذوق ، و يقال : اقْطِم هذا العود فانْظُرْ ما طَعْمُه ، ينظَر ذلك في :ـ

إصلاح المنطق ص ٦٢ ، تهذيب اللغة ٩ / ١٤ ، الصحاح واللسان (قطم) .

(٤) يُنْظَر ما تقدَّم قريباً .

(٥) ينظَر في ذلك : الإقليد ق (٢٦ ب) .

ذكر ابن يعيش أَنَّ العِلَّةَ المتبقية في « قَطَام » إذا نُكِّرَ هي التأنيث ، يقولُ في شرح المفصل ١ / ٦٩ : « فإذا نُكِّرَ زال التعريف ، وزال أيضاً العَدْل لزوالِ التعريف ؛ لأَنَّه إنما كان معدولاً في حال التعريف » فلم يبق إلَّا التأنيث .

صار علماً له كـ « البيت » للكعبة و « النَّجْم » للثُّريَّا / وأمثالهما . ١/٤٣

شح (١) : وجه [قول] (٢) الأخفش (٣) : أَنَّ العَلَمِيَّة تنافي الوَصْفِيَّة ، فإذا سُمِّيَ به فَقَدْ (٤) خرج عن الوَصْفِيَّة ، وبَقِيَ ممنوعاً من الصرف للعَلَمِيَّة ووزن الفعل ، فإذا نُكِّرَ زالتْ العَلَمِيَّة ، فبَقِيَ على سَبَبٍ واحدٍ فانصرفَ ـ على القياس المعهود ـ (٥) ، وكذلك اتُّفِقَ على مَنْعِ صرفِ « أفْضَل » إذا سُمِّيَ به ، وصَرْفِهِ إذا نُكِّرَ (٦) ، وهو مثل «أحمر»(٧) .

وَجْهُ قول سيبويه (٨) : أنَّ مَنْعَ الصرف للاسم (٩) من الأحكام اللفظية ، فيُعْتَبَر في أمرِها (١٠) الوَصْفِيَّة الأصلية ـ كما اعْتُبِرَتْ في جَمْعِهِ وإدخال اللام عليه ـ ، ولذلك قالوا ـ في جمع « أَحْمَر » ـ : « حُمْر » ، وإنْ كان عَلَماً ، وقالوا : « الأَحْمَر » ، فلولا اعتبارُ الوَصْفِيَّة لم يَجُزْ ذلك فيه ، ولذلك لم يَجُزْ أَنْ يُقَالَ ـ في جمع «أَحْمَد » : «حُمْد » ، ولا « الأَحْمَد » (١١) ، بل قالوا : « أَحَامِد » ؛ إذ ليس بِصِفَةٍ ، فقد ثَبَتَ أَنَّهم يَعْتَدُّوْنَ الوَصْفِيَّةَ الأصلية ، فَيَجِبُ اعتبارُها أَيْضًا هنا ، لأَنَّهَا (١٢) أحكامٌ لفظية

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥١ ، ١٥٢ مع تَصَرُّف يَسِيْر جِدّاً.

(٢) « قول » ساقطة من النسختين ، واسْتَدْرَكْتُها من الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٣) تقدَّم القول ص ٥٦٢ .

(٤) « قد » ساقطة من (ع) .

(٥) ينظَر توجيه قول الأخفش في :ـ

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٧، المقتَصَد ٢/ ٩٧٩ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨١٤ .

(٦) ينظر في مسألة « أفضل » ونحوه إذا سمي به :

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٢ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٩ ، المسائل المنثورة ص ٢٧٤ .

(٧) أي : مثل « أَحْمَر » إذا سُمِّيَ به عند الأخفش ومتابعيه .

(٨) تقدَّم هذا القول ص ٥٦٢ .

(٩) في (ع) : أَنَّ الصرفَ مَنْعٌ للاسم . . . ، وذلك تحريفٌ للكلام .

(١٠) في (ع) : أمورها . . .

(١١) أي : لم يجمعوه كما يُجْمَع الوصف الذي على وزن « أَفْعَل » ولَمْ يُدْخِلُوا عليه الألف واللام كما فعلوا في « أَحْمَر » .

(١٢) في النسختين : لأنَّه . . . ، وما أثبتُّه تصويبٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل .

مثلها[1] ، والذي يَتَحَقَّقُ به ذلك مَنْعُهُمْ صَرْفَ « أَدْهَم » ، و « أَرْقَم » و « أَسْوَد » [2] بعد خروجه عن الوَصْفِيَّة إلى الاسْمِيَّة ، فلولا اعتبارُ الوَصْفِيَّة لم يَسْتَقِمْ ذلك ، وكان يَجِبُ صَرْفُه ، فإجْمَاعُهُم على منعِ صَرْفِهِ دليلٌ واضحٌ في باب « أَحْمَر » إذا نُكِّر على مذهبِ سيبويه [3] .

و [4] الخلافُ في « فَعْلان فَعْلى » كالخلافِ في « أَحْمَر » ، والعِلَّة فيه كالعِلَّة في « أَحْمَر » [5] ، وإن سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ « مَسَاجِد » لَمْ تَصْرِفْ [6] ، قال عبد القاهر [7] : لا يخلو قصده من أحد أمرين :

ـ إما أَنْ يقولَ : إنَّ « مَسَاجِد » اسمَ رجل لا يُصْرَفُ لأنه شابه الأَعْجَمِي المعرفة على الإطلاق .

ـ أو يَجْعَل مشابهةَ الأعجميِّ سَبَباً ، والتعريفَ سَبَباً ثانياً ، فإن كان يذهبُ إلى أَنَّ

(١) في (ج) : مثلهما

(٢) تقدَّم الحديث عن منع صرف « أَدْهَم » و « أَرْقَم » و « أَسْوَد » ص ٥١٦ .

(٣) ينظر توجيه قول سيبويه ومتابعيه في :ـ
الكتاب لسيبويه ٣ / ١٩٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧ ، ٨ ، المقتصد ٢ / ٩٧٩ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١٤ ، ٨١٥ .

(٤) من هذا الموضع حتى قوله : « غير منصرفٍ عندَه أَيْضاً » ورد في نسخة (ع) بعد قوله : « فَتَعَيَّنَ الصرف» الوارد ص ٥٦٦ .

(٥) فَعْلَى هذا إذا سُمِّيَ بـ « فَعْلان» الذي مؤنثه« فَعْلَى » ثم نُكِّرَ، مُنِعَ من الصرفِ عندَ سيبويه وأتباعه وصُرِفَ عند الأخفشِ وأَتْباعه ، ينظَر في ذلك :
الارتشاف ١ / ٤٤٦ ، الهمع ١ / ١١٧ .

(٦) أي : يُمْنَع من الصرف سواء كان معرفةً أو نكرة ، وقد تقدم ذلك ص ٥٦١ ، وعبارة : « وإن سَمَّيْتَ رجلاً بـ « مَسَاجد » لَمْ تَصْرِفْ » من كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح ص ٣١٢ وما بعدَها من كلام عبد القاهر شَرْحٌ لها .

(٧) في المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٢٨ مع تَصَرُّفٍ بالاختصارِ .

المشابهةَ سَبَبٌ واحد فإنه يجب أن يَصْرِفَ على مذهب أبي الحسن [1] بعد التنكير ، وإلا فهو غير مُنْصَرِفٍ عنده أيضاً .

حم : حُكِيَ [2] أنَّ أبا عثمان المازني قال : سألت الأخفش : إذا قلتَ : مَرَرْتُ بنسوةٍ أربعٍ ، أمنصرفٌ أم غيرُ منصرفٍ [3] ؟ ، فقال : بل منصرف ، فقلتُ : أليس فيه الوَصْفِيَّةُ ووزن الفعل ؟ ، فقال : كان في الأصل اسْماً منصرفاً ، فقلتُ : فما تقول في « أَحْمَر » ؟ ؛ لأنَّه كانَ غيرَ منصرفٍ في الأصلِ ؟ ، فَلَمْ يأتِ بمقنعٍ .

قلتُ : وَلَهُ جوابٌ إقناعيٌّ ، لكنَّ الموضعَ لا يحتمله ، وفي تقريره بَسْطٌ والأَقْيَسُ قولُه ؛ لأنَّ الوصْفَ زال بالتعريف ، والتعريف زال بالتنكير الاتفاقيِّ [4] من وَجْهٍ ، والشرط هو الكَمَال في [5] اعتبارِ السَّبَبِ ، فتعيَّنَ الصرفُ [6] .

حم : لو سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ « أَحْمَرَ » ثم نَكَّرتَه لَمْ تَصْرِفْه ، ولو سَمَّيْتَ بـ «أَجْمَع» ثم نَكَّرْتَه صَرَفْتَه ، والفرقُ أنَّ « أَحْمَر » ـ في الأصل ـ صِفَةٌ ، فإذا نَكَّرْتَه عاد إلى الوصفية ، ووزنُ الفعلِ فيه باقٍ كما هو مذهب سيبويه ، وأما « أَجْمَع »فليس بِصِفَةٍ ، بدليل أنه يقال : « أَجْمَعُوْنَ »و « أَفْعَل » صِفَةً لا تُجْمَعُ بالواو والنون ، لا يقال :

(١) يعني مذهب أبي الحسن الأخفش المتقدِّم ص ٥٦٢ .

والعِلَّة في وجوبِ صرفه ـ كما وَضَّحَها الجرجاني في المقتصد ـ : أنَّ الجمعيَّةَ قد زالت عنه بالتسمية ، والتعريف قد زال عنه بالتنكير ، فلم يَبْقَ إلا مشابهة الأعجمي ، وهذه المشابهة سَبَبٌ غيرُ كافٍ لمنعِ الصرف .

(٢) تُنْظَر حكاية أبي عثمان المازني مع الأخفش في :ـ

مجالس العلماء للزجاجي ص ٩٢ ، ٩٣ ، المقتصد ٢ / ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١٥ .

(٣) يعني لفظ « أربع » .

(٤) في (ع) : الإيفاقي . . . ، وهو تصحيف .

(٥) في (ع) : باعتبار السبب . . .

(٦) في هذا التعقيب من المؤلف دليلٌ على أنه يُرَجِّح قولَ الأَخْفَش على قول سيبويه .

« أحمرون » ، وإنَّما تجمع على « فُعْل » ، من كلامِ عبد القاهر [1] فاعرفه .

قوله : « وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو » .

شح [2] : أكثر الناس [3] على صرف « نُوْح » و « لُوْط » وجوباً ؛ لما قِيْلَ من اشتراطِ الزيادة أو تَحَرُّكِ الوَسَط ، وإنْ كان الأكثر على اشتراطِ الزيادةِ تَعْيِيْناً [4] ، وخالفهم الشيخُ صاحبُ هذا الكتاب فيهما مَعاً لِسَبَبٍ ، وهو أَنَّهُم مُتَّفِقُوْنَ على جوازِ صرف نحو « دَعْد » و « هِنْد » ومَنْعِه ، وجواز صرفه لمقاومة السكون أحد السببين ، ومُتَّفِقُوْنَ على وجوبِ منعِ الصرفِ في « مَاهْ » و « جُوْر » ، فلو كانتْ العُجْمَة لا أَثَرَ لها في الساكن الأَوْسَط لكان حكم « مَاه » و « جُوْر » حكمَ « هِنْد » و « دَعْد » في منعِ الصرف وجوازِه ، ولَمَّا تَخَالَفَا دَلَّ [5] على اعتبارِ العُجْمَة في الساكن الأَوْسَط ، فَثَبَتَ أَنَّ نحوَ « هِنْد » كـ « نُوْح » ، وهو قَوِيٌّ جِدًّا بالنظر إلى المعنى ، إلا أنَّه لم يُسْمَعْ مَنْعُ صَرْفِ نحو « نُوْح » و « لُوْط » مع كثرةِ استعماله ، والمختارُ [6] مَنْعُ الصرفِ في

(١) في المقتصد ٢ / ٩٨٠ ـ ٩٨٢ ، وقد اختصره المؤلِّف من كلام عبد القاهر ، وينظَر الحديث عن « أَجْمَع » إذا سُمِّيَ بها ، والفَرْق بينها وبين « أَحْمَر » في :ـ

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ مع تَصَرُّفٍ يَسِيْرٍ من المؤلف .

(٣) هو قول جمهور النحاة ، على حين خالف في ذلك طائفةٌ من النحاة وهم : عيسى بن عُمَر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري ـ كما يدل عليه كلامه ـ فهؤلاء يرون أن الأعجميَّ الساكنَ الوَسَط ذو وجهين : الصرف وعدمه ؛ وقد تقدَّم ذكر الخلاف في ذلك ص ٥٤٠ .

(٤) في (ع) : بعينها . . . ، وما أثبته من (ج) موافقٌ لما في الإيضاح في شرح المفصَّل .

والمراد هنا : أنّ أكثر النحاة يشترطون في منع الاسم الأعجَمي من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، أما إن كان ثلاثياً فهو عندهم منصرف سواءٌ كان وسطه متحركاً أم ساكناً ، وقد تقدم ذلك ص ٥٤٠ .

(٥) في (ع) : ودل . . .

(٦) قال سيبويه في كتابه ٣ / ٢٤٠ : « فإنْ سَمَّيْتَه (يعني المؤنث) بثلاثة أحرفٍ فكان الأَوْسَط منها ساكناً . . . فأنت بالخيارِ ، إنْ شئتَ صَرَفْتَه ، وإنْ شئتَ لَمْ تَصْرِفْه ، وتَرْكُ الصرفِ أَجْوَدُ » .

باب «هِنْد» ، فَوَجَبَ أخذُ قَيْدٍ في العُجْمَة ، وهو أَنْ يُشْتَرَطَ في اعتبارِها الزيادة أو الحركة ـ على القولِ الآخر [1] ـ ، و[2] حينئذ يقع الفصل بين «نُوْح» وبين / «هِنْد» ، ٤٣/
والجوابُ عن «مَاه» و «جُوْر» هو أَنَّ السكونَ إنما يقاوم التأنيثَ ، بِشَرْطِ أَلاَّ [3] يَتَقَوَّى بالعُجْمَة ، ولا يلزمُ من كَوْنِ العُجْمَةِ مُقَوِّيَةً في امتناعِ مقاومةِ السكونِ أَنْ يكونَ سَبَباً فيما سَكَنَ وَسَطُه ، فيندفعُ بذلك ما اختارَ الشيخُ .

حم ، تخ [4] : عَدَمُ الصرفِ في «نُوْح» قِيَاسٌ لوجودِ السببين فيه ، والصرفُ استحسانٌ عَمَلاً بمقاومةِ الخِفَّةِ فيه الثقل الناشئ من سَبَبِ منعِ الصرفِ ، فيصيرُ كَأَنَّ ذلك الثقل لم يُوْجَدْ فيه ، وبيان الخِفَّة : أَنَّه [5] اسمٌ على ثلاثة أحرف ، والمُتَمَكِّنُ لا يكونُ أقلَّ من ذلك ، ثم لا خِفَّةَ أَخَفُّ من سكونِ الوَسَطِ ، فقد حَصَلَ فيه ما يمكن من الخِفَّة ، على أن ليس في زِنَاتِ الأفعالِ ثلاثيٌّ ساكنُ الوَسَط في أصلِها ، فتَمَكَّنَتْ فيه أنواع الخِفَّةِ .

وفي اختصارِ المُفَصَّل : قال سيبويه [6] : كل مُذَكَّرٍ [7] سُمِّيَ بثلاثةِ أَحْرُفٍ ليس فيه حرف التأنيث فهو منصرفٌ كائناً ما كان ، أَعْجَمِيّاً أو عَرَبِيّاً أو مؤنثاً ، إلا فِعْلاً في

(١) هو قولُ عيسى بن عُمَر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري ـ كما تقدَّم ـ وتابعهم ابن الحاجب في تَحَتُّمِ منعِ الأعجميِّ من الصرفِ إذا كان زائداً عن الثلاثة أو مُتَحَرِّكَ الوَسَط دونَ الساكنِ الوَسَط ، فليس فيه عند ابن الحاجب إلا الصرف ، ينظَر ما تقدَّم ص ٥٤٠ .

(٢) من هذا الموضع حتى قوله : «إنما يقاوم التأنيث» تكرر في : (ع) مرتين سهواً من الناسخ .

(٣) في (ع) : بشرط أن يتقوى . . . ، سقطت «لا» .

(٤) «تخ» ليست في (ع) .

والنقل من التخمير ١ / ٢٢٥ .

(٥) «أنه» ساقطة من (ع) .

(٦) قول سيبويه في كتابه ٣ / ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وقد نَقَلَ منه بالنص حتى قوله : «أَوْ مؤنثاً» وما بعد ذلك فيه بعض التصرف .

(٧) في (ع) : ذكر . . .

أوله زيادة نحو « يَجِد » و « يَضَع »، أو يكون كـ « ضَرَب » ، وذلك كرجلٍ سَمَّيْتَه بـ«قَدَم» أو [1] « أُذُن » أو«فِهْر » [2] ، وهُنَّ مؤنثات .

قال السيرافي [3] ـ في تسمية المؤنث ـ : إنه على ثلاثة أضرب [4] :

أحدها : أن تُسَمِّيَ باسمٍ على ثلاثة أحرف وأوسطها مُتَحَرِّك ، وليس الحرف الثالث منها بعلامة تأنيث ، وذلك لا خلافَ بين النحويين أَنَّه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة كامرأةٍ سُمِّيَتْ بـ « قَدَم » أو « حَجَر» .

والثاني : أن يُسَمَّى المؤنَّث باسمٍ كان مؤنثاً قبل التسمية ، أو [5] الغالب عليه أَنْ يُسَمَّى به المؤنث ، وأوسطه ساكن نحو : « قِدْر» و « عَنْز » ، و « دَعْد » و « هِنْد » ، فهذه الأسماء لا خلافَ بين المتقدمين [6] أَنَّهَ يجوزُ فيها الصرف وتركه ، والأقيسُ عِنْدَ

(١) في (ع) : وأذن . . .

(٢) الفِهْر : الحَجَر مِلءُ الكَفِّ ، وهو يُذَكَّر ويؤنث ـ كما في الصحاح (فهر) ـ
والمراد أن هذه الأمثلة الثلاثة إذا سُمِّيَ بشيءٍ منها رَجُلٌ انصرفَ ، لأنَّها على ثلاثة أحرف .

(٣) قول السيرافي في : شرحه لكتاب سيبويه (المجلد الثاني) ق (٣٥٩) ،
والسيرافي هو : أَبُو سعيد الحَسَن بن عبد الله السيرافي ، نِسْبَةً إلى « سيراف » من بلاد فارس ، وُلِدَ بها ثم انتقل منها إلى بغداد وتولّى قضاءَ بغداد ، تتلمذ على ابن السَّرَّاج وابن دُرَيْد ومبرمان ، وتتلمذ عليه ابن خالويه والربَعي وغيرُهما ، له مصنَّفَاتٌ منها : شرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين وغيرهما ، تُوُفِّيَ ببغداد سنة (٣٦٨) هـ تقريباً ، تنظَر ترجمته في :ـ
طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١١٩ ، نزهة الألِبَّاء ص ٢٢٧ ، إنباه الرواة ١ / ٣٤٨ ، بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ .

(٤) وَرَدَتْ هذه الأضرب الثلاثة مجملةً في : الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤٠ ـ ٢٤٢ ، وتنظَر أيضاً في :ـ
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٩ ـ ٥١ ، التَّبصرة والتذكرة للصيمري ٢ / ٥٥١ ـ ٥٥٣ ، همع الهوامع ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٥) في (ع) : والغالب . . .

(٦) ما عدا الزجاج فإنَّه يُوْجِبُ منعَ الصرف ـ كما سيأتي قريباً ـ .

سيبويه [1] ترك الصرف ، وكان الزجّاجُ [2] يخالفُ مَنْ مَضَى ، ولا يُجِيْزُ الصرفَ فيها .

والثالث : أن يُسَمَّى بمذكَّرٍ على ثلاثةِ أَحْرُف ، وأوسطها ساكن ، نحو امرأة سُمِّيَتْ بـ « زَيْد » أو « عَمْرو » ، قال السيرافي [3] : كان قول [ابن] [4] أبي إسحاق وأبي عَمْرو [5] ويونس والخليل وسيبويه [6] أنَّه لا ينصرف ، ورأوه أَثْقَلَ من « هِنْد » و « دَعْد » ، وكان عيسى بن عُمَر [7] يرى صرفَ ذلك .

فإن قُلْتَ : لِمَ لا يجوز أَنْ يكونَ تنوين « دَعْدٌ » في البيت للضرورة [8] ؟

(١) في الكتاب ٣ / ٢٤٠ وتقدَّم نَصُّ كلامِه ص ٥٦٧ حاشية رقم (٦) .

(٢) قول الزجاج في كتابه : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، وحُجَّتُه في عدم إجازة صرف المؤنث الساكن الوَسَط كـ « هِنْد » أَنَّ سكونَ الوَسَطِ لا يُغَيِّرُ حُكْماً أَوْجَبَه اجتماع علتين تمنعان الصرف ، وأجاب عَمَّا ورد في قول الشاعر :

لم تَتَلَفَّعْ بفضـــلِ مئزرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

بأنه إنما صُرِفَ لضرورةِ الشعر ، ينظَر أيضاً : النكت على كتاب سيبويه ٢ / ٨٣٤ .

(٣) قول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه (المجلد الثاني) ق (٣٥٩ ب ، ٣٦٠ أ) .

(٤) « ابن » ساقطة من النسختين ، ويبدو أنَّها سَقَطَتْ أيضاً من بعض نُسَخ كتاب سيبويه ـ كما أشار الأستاذ عبد السلام هارون ـ في تحقيقه لكتاب سيبويه ٣ / ٢٤٢ ، كما سَقَطَتْ أيضاً من شرح السيرافي على كتاب سيبويه .

(٥) المراد به أبو عَمْرو بن العلاء .

(٦) وتابع هؤلاء أيضاً الأخفش والمازني ، والفراء وابن السراج والزجاج ، ينظَر قولهم في :
الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤٢ ، المقتضب ٣ / ٣٥١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥١ ، الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ٨٥ ، الارتشاف ١ / ٤٤٢ .

(٧) وتابع عيسى بن عُمَر في قوله أبو زَيد والجرمي ، وبه قال يونس بن حبيب وأبو عَمْرو بن العلاء ـ في نقل المبرد عنهما ـ ، وينظَر قول هؤلاء في :
الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤٢ ، المقتضب ٣ / ٣٥٢ ، الارتشاف ١ / ٤٤٢ .

(٨) من الذين خَرَّجُوا تنوين « دَعْدٌ » في البيت على الضرورة أبو إسحاق الزجاج ـ كما تقدم قريباً ...

قلتُ : لا ضرورةَ فيه ؛ لأنَّ « مُفْتَعِلُنْ » ـ وهو الذي يُسَمَّى المَطْوِيَّ [1] ـ و« مُسْتَفْعِلُنْ » جائزان في هذا البحر [2] ، ولأَنَّ الأصلَ في الكلام ـ لا سيما إذا كان مُحْتَجًّا به ـ ألاَّ يُحْمَلَ على الضرورة إلاَّ عند التعذُّرِ [3] ، ولولا الرواية على التنوين مُجْمَعاً عليها لما كان بالبيت احتجاجٌ لِمَا قُلْنا من جواز الطيِّ فيه .

والعُلَبُ : جمع « عُلْبَة » ، وهي : وِعَاءٌ من جِلْد [4] ، فكأنَّه مشدودٌ بالعلابي [5] .

ومعنى البيت : أَنَّ دَعْداً مَخْدُومة لا خادمة فتَأْتَزِر كما تَأْتَزِر الإماء ، حضريَّة مُنَعَّمَة لا بَدَوِيَّة حتى يكونَ مَشْرَبَتُها من إناءِ جِلْدٍ .

حم : وفي نسخةِ الإمام رضي الدين الطبَّاخيِّ : « وَلَمْ تُغْذَ » [6] .

(١) الطيُّ هو : حذف الساكن الرابع من ثاني السببين في « مُسْتَفْعِلُنْ » فتصبح : « مُسْتَعِلُنْ » فتنقل إلى « مُفْتَعِلُنْ » ، ينظَر في ذلك :ـ

القِسْطَاس في علم العروض للزمخشري ص ٣٣ ، مفتاح العلوم للسكاكي ص ٥٢٤ ، التعريفات للجرجاني ص ١٤٢ .

(٢) يعني في بحر المنسرح الذي منه بيت الشاهد المتقدم ص ٥٥٤ ، لأَنَّ « دَعْدٌ » الأولى فيه إذا نُوِّنَتْ يصبح تقطيع العجز هكذا : « دَعْدُنْ وَلَمْ » « مُسْتَفْعِلُنْ » ، ومع عدم التنوين يصبح : « دَعْدُوَلَمَ » « مُسْتَعِلُنْ » وكلاهما جائز في هذا البحر ، ينظَر :ـ الوافي في العروض والقوافي ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، مفتاح العلوم للسكَّاكِي ص ٥٥٣ .

(٣) المؤلف في قوله هذا يذهب إلى ما ذهب إليه ابن مالك في حد الضرورة ، إذ يرى ابن مالك أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، ينظَر :

شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٢ ، الاقتراح ص ٤٢ ، الخزانة ١ / ٣٣ .

(٤) ينظَر : تهذيب اللغة ٢ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٥) العلابي : السيور من الجلد .

(٦) تنظر هذه الرواية في :

الكامل للمبرد ١ / ٤٠٨ ، اللسان (دعد) و (لفع) .

و « ماه » [1] و « جُوْر » [2] قيل : هما بَلَدَان من بلاد فارس ، وأهل البصرة يُسَمُّوْنَ القصبةَ بـ « مَاه » فيقولون : ماه البصرة والكوفة .

وفي [3] صح [4] : « ماه » يُذكَّر ويؤنَّث [5] ، ويُجْمَعُ على « مَاهَات » ، وهو موضع .

وفي المُغْرِب [6] : الماهُ : قَصَبَةُ البَلَد ، ومنه قولهم : ضُرِبَ هذا الدرهم بماه البَصْرَة ، أو بماه فارس ، قال الأزهري [7] : وكأنَّه مُعَرَّبٌ .

وفي صح [8] : « جُوْر » اسم بلد ، و « جَار » [9] مثله .

حم : لو سَمَّيْتَ امرأةً بـ « زَيْد » لم تَصْرِفْ البَتَّةَ ، نَصَّ عليه سيبويه [10] .

(١) الماه : قصبة البَلَد ، وقد اسْتُعْمِلَتْ مُضَافَةً لأكثر من بلد ، مثل : ماه البصرة ، وماه الكوفة ، وماه بهراذان ، وماه دينار ، ولا تَخُصُّ موضعاً بعينه ، ينظَر :
معجم ما استعجم للبكري ٤ / ١١٧٦ ، معجم البلدان ٥ / ٥٨ .

(٢) جُوْر : مدينة من بلاد فارس ، بناها أزدشير بن بابك ، وبينها وبين شيراز عشرون فرسخاً ، ينظَر :
معجم البلدان ٢ / ٢١٠ ، الروض المعطار ص ١٨٠ .

(٣) « وفي » ليست في (ج) .

(٤) في الصحاح (موه) ٦ / ٢٢٥١ .

(٥) في (ع) : مُذَكَّر ومؤنث . . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في الصحاح .

(٦) المُغرب في ترتيب المُعْرب ٢ / ٢٧٩ .

(٧) في تهذيب اللغة للأزهري ٦ / ٤٧٣ .

(٨) في الصحاح (جور) ٢ / ٦١٧ ، والذي فيه : « جُوْر : اسمُ بَلَدٍ يذكَّر ويؤنث » وأما الكلام عن « جَار » فزيادة من المؤلف .

(٩) جار : تُطلَق على أربعة مواضع : الأول : مدينة على ساحل بحر اليمن ، والثاني : قرية من قرى أصبهان ، والثالث : قرية بالبحرين ، والرابع جبل من نواحي شرقي المَوْصِل ، وهي في ذلك كله معرَّفة بالألف واللام فيقال : الجار ، ينظَر :
معجم ما اسْتُعْجِم للبكري ١ / ٣٥٥ ، المشترك وَضْعاً والمفترق صِقْعاً ص ٩٢ .

(١٠) في الكتاب ٣ / ٢٤٢ يقول : « فإن سَمَّيْتَ المؤنث بـ « عَمْرو » أو « زَيْد » لم يَجُز الصرفُ » ، وقد تقدَّم الخلاف في ذلك ص ٥٧٠ .

فإنْ سَأَلْتَ : إذا قَاوَمَتْ الخِفَّةُ العَلَمِيَّةَ في نحو « مَاه » لَمْ يَبْقَ للسببين الباقيين [1] فيه أَثَرٌ ، فما بالُه لَمْ يَجُزْ فيه الصرفُ لِبَقَائِهِ بلا سَبَب حينئذ ؟ .

قُلتُ : / لَيْسَ هذا بمقاومةٍ معنويَّةٍ لتزولَ العَلَمِيَّةُ بها كما تزولُ بالتنكير ، بل هذا ٤٤/أ شيءٌ يرجعُ إلى حُكمٍ لَفْظِيٍّ ، لا يَتَعَيَّنُ فيه سَبَبٌ دونَ سَبَب ، كما يكون ذلك في الاعتباراتِ المعنويَّةِ .

قوله : « والتَّكَرُّر في نحو « بُشْرَى » و « صَحْرَاء » و « مَسَاجِد » و «مَصَابِيْح» . . . » .

اللام في « التَّكَرُّر » لتعريفِ العَهْدِ لِمَا تَقَدَّمَ في أولِ الفَصْل [2] من قوله : « أو تَكَرَّرَ وَاحِدٌ . . . » ؛ لأنَّ المعنى : أو حَصَلَ تَكَرُّرٌ .

رأيتُ في حاشية الكشاف بخط الشيخ الأدِيْبِيِّ [3] : قال ـ رضي الله عنه [4] ـ : قرأ إمام المقام بمكة : ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ [5] ونَوَّنَها ، فَقُلْتُ :

قَرَأْتَ « دكَّـــاءَ » فَنَوَّنْتَهَـــا ما بالُ [6] « فَعْلَاء » بِكُمْ تَنْصَرِفْ

« فَعْلَاؤُنَا » لَمْ تَنْصَرِفْ مَـــرَّةً ما لِلْفَعَالِي طَفِقَتْ تَخْتَلِفْ [7]

(١) السببان الباقيان بعد العَلَمِيَّة هما : التأنيث والعجمة ، ينظَر :
التلخيص لعبد القاهر الجرجاني ص ٥٢ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧١ .

(٢) تقدَّم ذلك في متن المفصَّل ص ٥٠٤ .

(٣) هو أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الأديبي الخوارزمي من مشاهير فضلاء خوارزم وأدبائها وشعرائها ، كان كاتباً بَارِعاً وافرَ الحظِّ من حُسْنِ الكتابة وفصاحة البلاغة ، وكان حَسَنَ الخَطِّ ، لم تُذْكَرْ سنةُ وفاته ، وترجمته في : معجم الأدباء ٢ / ١٣١ .

(٤) « رضي الله عنه» ليست في (ج) .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٩٨) ولم أَجِدْ إشارةً إلى هذه القراءة .

(٦) في (ج) : ما بالوا . . . ، وهو تحريف .

(٧) البيتان من السريع ، ولم أجدهما في ديوان الزمخشري الذي بين يديَّ .

والمَعْنِيّ بلزوم التأنيث [1] : أنَّ الكلمةَ صِيْغَتْ عليها أوَّلَ ما وُضِعَتْ ، فَلَمْ يُقَلْ : « بُشْر » و « صَحْر » مُسْتَعْمَلَيْنِ في الكلام ثم أُلحِقَهُما الألفُ كما في « قائمة » قيل أولاً : « قَائِم » ثُمَّ لَحِقَه التاء عند إرادة التأنيث .

[2] وقوله : « مَنْزِلَةَ [3] تأنيثٍ ثانٍ وجَمْعٍ ثانٍ » على طريقة اللَّفِّ [4] .

وذكر عبد القاهر [5] أنَّ تكرُّرَ الجَمْعِ باعتبارِ أنَّ مِثْلَ هذا يُجْمَعُ مرتين ، ألا ترى أنَّكَ تقول : « سِوَارٌ » ثم « أَسْوِرَةٌ » ثم « أَسَاوِرُ » ، و « نَعَمٌ » ثم « أَنْعَامٌ » ثم « أَنَاعِيْمُ » ، فَتَرَتَّبَ الجمعُ الثاني [6] على شيئين ، فكان فَرْعَ الفَرْعِ ، فَحَصَلَتْ الفرعيةُ فيه مرتين ، فقامَ مقامَ سببين [7] ، وأما « مَسَاجِد » و « مَصَابِيْح » فحكمُها حكمُ « أَسَاوِر » و « أَنَاعِيْم » لوجهين [8] :

أحدهما : التشاكل زِنَةً .

والثاني : امتناع الجمع فيهما ، فنُزِّلا مَنْزِلَتَهُما .

(١) يعني في : « بُشْرَى » و « صَحْرَاء » لأنَّهُ مَثَّلَ بهما في مَتْنِ المفصَّل المتقدم ص ٥٥٥ .

(٢) في (ج) : قوله . . . ، بدون واو .

(٣) في (ع) : « منز » سَقَطَ جُزْءٌ من الكلمة .

(٤) فَعلى هذا يكون تقريب الكلام : نُزِّلَ البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحال منزلة تأنيث ثانٍ ، ونُزِّلَتْ الزِّنَةُ التي لا واحدَ عليها منزلةَ جمعٍ ثانٍ ، ينظر :
متن المفصل المتقدم ص ٥٥٥ .

(٥) في المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٢٥ .

(٦) الجمع الثاني هو « أَسَاوِرُ » و « أَنَاعِيْمُ » ومثل هذا يُسَمَّى جمع الجمع ، وينظَر ذلك في :ـ
التكملة لأبي علي الفارسي ص ٤٥١ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠٩ ، شرح الشافية لنفرة كار ص ٩٩ ، وينظر أيضاً ما مَرَّ ص ٥٤٨ .

(٧) في (ع) : السببين . . .

(٨) الذي في المقتصد ٢ / ١٠٢٥ ثلاثة أوجه ، والثالث : أنَّهما جَمْعَان مِثْلُهُما .

قوله : « نزِّلَ البناءُ على حرفِ تأنيثٍ لا يَقَعُ منفصلاً بِحَالٍ » .

معناه : أنَّ البناءَ على هذه الصيغة دَرَجَةٌ ثانية ؛ لأنَّه بناءُ مؤنَّث ، وبناء المؤنَّث مُرَتَّبٌ على بناءِ المذكَّر ، لِأَنَّ اللفظَ يَتْبَعُ المعنى ، والمؤنَّث مُؤَخَّرٌ عن المذكَّر فكذا لفظُه ، ومثال هذا الحُكْمِ مثال وَزْنِ الفِعْل ، ولزوم التأنيث حَصَل من لُزُوْمِهِ (١) كما حَصَلَ بالعَلَمِيَّة ، فَنُزِّلَ لزوم هذه الصيغة للمؤنث منزلةَ نَفْسِ التأنيث خَاصَّةً ، لقيامِ التَّعَلُّقِ الخاصِّ بين لفظه ومعناه ، وهكذا القول في الجمعِ الأقصى ، والطريقةُ المسلوكةُ في الجمعِ لصاحب هذا الكتاب غيرُ طريقةِ عبد القاهر ـ كما ذكرنا آنفاً ـ (٢) .

وذكر الشيخ سراج الدين السَّكَّاكِي ـ رَحِمَهُ الله ـ في المفتاح (٣) : « وقد (٤) عَدَّ بعضُ النحويين (٥) سَبَباً عَاشِراً وهو : ألفُ الإِلْحَاق المقصورة إذا اقْتَرَنَتْ بالعَلَمِيَّة ، وعند مَنْ لَمْ يَعُدَّ أَلْحَقَهَا بألف (٦) « حُبْلَى » . . . » هذا كلامُه ، وذلك في نَحْوِ

(١) أي : من لزوم حرفِ التأنيث في نحو : « بُشْرَى » و « صَحْرَاء » .

(٢) تَقَدَّمَتْ طريقةُ عبدِ القَاهِر ، وكذلك طريقة الزمخشري ص ٥٧٤ ، والفرق بينهما أَنَّ عبدَ القاهر الجرجاني يرى أَنَّ تَكَرُّرَ الجمع باعتبارِ أَنَّ مِثْلَ هذه الصيغة جَمْعٌ لجمع ، أما الزمخشري فيرى أَنَّ تَكَرُّرَ الجمع باعتبارِ أَنَّ هذه الصيغة لا واحِدَ عليها .

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٨١ والنقلُ منه بالنص .

(٤) « قد » ساقطة من (ع) .

(٥) من أصحابِ هذا الرأي : الأعلم الشنتمري والشيخ محمد بن علي الأمين المحلي المُتَوَفَّى سنة (٦٧٣)هـ ، وأشارَ السيوطي إلى هذا الرأي من غير نِسْبَةٍ ، ينظر :ـ

النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١١ ، ٨٢١ ، مفتاح الإعراب للأمين المحلي ص ١٩٣ ، همع الهوامع ١ / ٧٨ ، ١٠٢ .

(٦) في (ع) : فألف . . . ، وذلك تحريفٌ .

«أَرْطَى»(١) ، و « عِزْهَى » (٢) فهما ملحقانِ (٣) بـ « جَعْفَر » و « دِرْهَم» ، فلو سَمَّيْتَ بِهِمَا شَخْصاً مَنَعْتَ عنهما الصرفَ (٤) .

قلتُ : فإنْ سَأَلْتَ : فما بالُه لم يَقُلْ : نزَّلَ اللزوم فيهما مَنْزِلَةَ سَبَبٍ ثانٍ ، بل قال : منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمعِ ثانٍ ، فَحَمَلَهُ على التأنيثِ والجَمْعِ ، وسَمَّاهُ باسْمِهِما(٥)؟ ، أَجَبْتُ(٦) : لأنَّه صِفَتُهُما ، فكان أَوْلَى بِتَسْمِيَتِهِما من غَيْرِهِما ، ولو عَبَّرَ بذلك لكانَ مِنَ الصِّحَّةِ بمنزلٍ أيضًا ، فاعرفه والله أعلم (٧) .

شم : فائدة (٨)

فإنْ قِيْلَ : مِنَ المعلومِ أَنَّ بناءَ الاسمِ وسَلْبَ إِعْرَابِهِ أَشَدُّ مِنْ تَرْكِهِ على بعضِ أحوالِ الإِعْرَابِ (٩) ، وترك الإعرابِ رَأْساً يَتَوَقَّفُ على سَبَبٍ واحدٍ وهو : مشابهةُ الحرفِ

(١) الأَرْطَى : شَجَر من شَجَرِ الرمل ، واحدته « أَرْطَاة » ، ووزنه « فَعْلَى » فَعَلَى هذا تكونُ أَلِفُه للإلحاقِ ، وقيل : وزنه « أَفْعَل » فعلى هذا ألفه أصلية وليست للإلحاق ، ينظَر :
تهذيب اللغة ١٤ / ١٦ ، الصحاح (أرط) ، الممتع في التصريف ١ / ٢٣٥ .

(٢) العِزْهَى : هو اللئيم ، وقِيْلَ : هو الذي لا يميل إلى اللهو ولا إلى النساءِ ، و « عِزْهَى » لُغَةٌ في «عِزْهَاة» ، وهي لُغَةٌ شاذَّة لأنَّ ألفَ « فِعْلَى » لا تكون للإلحاق إلا في الأسماءِ نحو « مِعْزَى » ، أما « عِزْهَى » فَصِفَةٌ ، و « فِعْلَى » إذا كانت صِفَةً فلا بُدَّ أَنْ تلحقها التاء ـ كما قال سيبويه ـ وهذه اللغة « عِزْهَى » حكاها ثعلب ، وليستْ بالقوية ، ينظَر :ـ
الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٥٥ ، التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣١٧ ، ٣١٨ ، اللسان (عزه) .

(٣) في (ع) : ملحقات

(٤) ينظَر في هذا الحكم :
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٣٠ ، الأصول لابن السراج ٢ / ٨٤ .

(٥) في (ع) : باسمها . . .

(٦) في (ج) : « قلت » بدل : « أجبت » .

(٧) « والله أعلم » ليست في (ع) .

(٨) في (ع) : فائدة : شم . . .

(٩) المراد بتركه على بعض أحوال الإعراب : مَنْعُه من الصرف ؛ لأنه حينئذٍ يمنَع الجر بالكسرة .

من[1] وَجْهٍ ، وتركُ بعضِ أَحْوَالِهِ يَتَوَقَّفُ على سببين .

فالجواب : [2]أَنَّ بين الاسم والفعلِ مشابهةً بدليلِ المضارعِ ، وليس بين الاسم والحرف مناسبة ، فلَمَّا بَعُدَ عنه اكْتُفِيَ[3] فيه بِسَبَبٍ واحدٍ يقومُ مَقَامَ السببين ، وهو تضمُّنُ مَعْنَى الحرف .

قلتُ : ولِأَنَّ هذا[4] مَعْنَوِيٌّ وهذا لفظيٌّ ، والفرقُ بينهما في القوةِ واضحٌ ، ولي فيه[5] وَجْهٌ آخر متين يأتيك في المبني[6] .

شم : فائدة[7] :

المعدول إذا صُغِّرَ نحو « عُمَر » انصرفَ ؛ لِأَنَّ صيغةَ العَدْلِ تَغَيَّرَتْ ؛ لِأَنَّ المعدولَ هو « عُمَر » لا « عُمَيْر »[8] ، ومُصَغَّر « أَحْمَر » غيرُ منصرفٍ وهو[9] « أُحَيْمِر » ، وكذا أخواته ، لأَنَّ وَزْنَ الفِعْلِ موجودٌ فيه ، لِأَنَّ من الأفعالِ ما يُصَغَّرُ نحو : « ما أُحَيْسِنَه » و « ما أُمَيْلِحَ زَيْداً »[10] .

(١) في (ع) : « الحرفين » بدل « الحرف من » وذلك تحريفٌ .

(٢) في (ع) : على أَنَّ . . . ، زِيْدَتْ « على » .

(٣) في (ع) : التقي . . . ، وهو تحريف .

(٤) لعل المراد : أَنَّ شَبَهَ الاسم بالحرف شبهٌ معنوي ، وأما شبهه بالفعل فلفظي .

(٥) في (ع) : منه . . .

(٦) في باب المبني ق (١٣٤) .

(٧) في (ع) : فائدة : شم . . .

(٨) ينظَر في ذلك :

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٢٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٣ ، أوضح المسالك ٤ / ١٣٥ ، الهمع ١ / ١١٨ .

(٩) في (ع) : « نحو » بدل : « وهو » .

(١٠) ينظَر هذا الحكم في :

الكتاب لسيبويه ٣ / ١٩٣ ، الإيضاح العضدي ص ٣٠٤ ، المقتصد ٢ / ٩٨٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١٢ .

فائدة :

قيل : في « أَذْرَبِيْجَان » [1] أربعةُ أسبابٍ ، وقيل : خمسة : التركيب والتأنيث والتعريف والعجمة ، والخامس : الألف والنون [2] ، وعند التنكير لا يبقى / فيه /٤٤ سَبَبٌ أَصْلاً ، وكذلك « بَغْدَاد » [3] قيل [4] : هو مُرَكَّبٌ من « بَغْ » وهو اسم صنم ، و « داد » مُعَرَّبٌ أَيْ : عَطِيَّة .

قلتُ : وفي شرح المقامات لشيخِنا المطرّزي [5] ـ في شرح « مدينة السلام » هو «بَغْدَاد » ، والسلام : اسمُ دِجْلَة [6] ، قال ابن قتيبة [7] : « كان الأصمعيُّ لا يقول :

(١) أذْرَبِيْجَانْ : بَلَدٌ مما يلي الجبل من بلاد العراق ، ويقال فيها أيضاً : « أَذَرْبِيْجَان » ـ بفتح الذال وإسكان الراء ـ ، ويقال أيضاً : « آذَرْبِيْجَان » ـ بمد الهمزة ـ ينظر :ـ

معجم ما اسْتُعْجِم للبكري ١ / ١٢٩ ، الروض المعطار ص ٢٠ ، مراصد الاطلاع ١ / ٤٧ .

(٢) وبعض النحاة يستبعد من هذه الأسباب التأنيث لأنه لا يُعْلَم هل لَحَظُوا فيه معنى البقعة فيصير مؤنثاً ، أو معنى المكان فيصير مذكّراً ، ينظر :ـ

شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٠ ، شذور الذهب ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٣) أي : كمثل « أذربيجان » في اجتماعِ عِدَّةِ أسباب ، فقد اجتمعَ فيها : العَلَمِيَّة والتأنيث والعجمة والتركيب .

(٤) ينظر هذا القول في :ـ

معجم ما اسْتُعْجِم للبكري ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، المُعَرَّب للجواليقي ص ١٢١ ، معجم البلدان ١/ ٥٤١ ، لسان العرب (بغدد) .

(٥) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي ٢ / ٤٣٤ .

(٦) في معجم البلدان ٣ / ٢٦٤ أَنَّ دِجْلَة كانت تُسَمَّى : نهر السلام .

(٧) في أدب الكاتب له ص ٤٣١ والنقل منه بالنص .

وابن قُتَيْبَة هو : أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُسْلِم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِي ، مروزي الأصل ، وُلِدَ ببغداد ، وبها نَشَأَ وتأدَّب ، أقام بالدِّيْنَوَر مدةً فنُسِبَ إليها ، من علماءِ النحوِ واللغةِ والتفسيرِ ، أَخَذَ عن إسحاق بن راهويه والزيادي وأبي حاتم السجستاني ، ورَوَى عنه ولده أحمد وابن درستويه ، له مصنفاتٌ جَمَّة منها : أدب الكاتب ، والمعارف ، وغريب القرآن وغيرُها ، تُوُفِّيَ سنة (٢٧٦هـ) ، تنظَر ترجمته في : الفهرست ص ٨٥ ، إنباه الرواة ٢ / ١٤٣ ، وفيات الأعيان ٣ / ٤٢ ، شذرات الذهب ٢ / ١٦٩ .

بغداد ، وينهى عن ذلك ويقول : مدينة السلام ؛ لأنَّه سُمِعَ في الحديثِ [1] : أنَّ «بَغْ» اسم صَنَم ، و « داد » عَطِيَّة [2] ـ بالفارسية ـ ، كأنَّها : عَطِيَّةُ الصَّنَم » . وحين بناها أبو جَعْفَر وعَمَّر ما حواليها جعل [3] ذلك قَطَائِعَ لحاشيته ومواليه [4] ، منها : قَطِيْعَة الربيع [5] المذكورة في مقامات الحريري [6] .

فائدة :

مِمَّا غَلَبَ عليه اسم القبيلة « يَهُوْد » و « مَجُوْس » ، ولذلك إنْ سَمَّيْتَ بهما لم تَصْرِفْهُما للتأنيث ، فإنْ قُلْتَ : « اليَهُوْد » و « المَجُوْس » ، ثم أَفْرَدْتَ فَقُلْتَ : «يَهُوْدِي» و «مَجُوْسِي » ، ثم جَمَعْتَ على هذا فَقُلْتَ : « يَهُوْدٌ » و « مَجُوْسٌ » كان نَكِرَةً كـ «زِنْجِيّ» و « زِنْج » [7] ، وهذا مما اتَّفَقَ لفظُه واختلفَ معناه .

قال الإمام فخر المشايخ : أسماءُ البِقَاعِ منها ما يُصْرَفُ لا غير في الاستعمالِ

(١) المراد بالحديث : الخبَر مُطْلَقاً .

(٢) في (ع) : عطيته . . .

(٣) في (ع) : أجعل . . . ، زِيْدَتْ الهمزة خطأً .

(٤) في (ج) : وحواليه . . . ، وذلك تحريفٌ .

(٥) قَطِيْعَة الربيع : مَحَلَّةٌ معروفة بالكَرْخ ، سُمِّيَتْ بذلك لِأَنَّ المنصورَ أَقْطَعَها الربيعَ بن يونس ، ينظَر : معجم البلدان ٤ / ٤٢٨ .

والربيع هو : أبو الفضل الربيع بن يونس وزير المنصور وحاجبه ، من موالي عثمان ـ رضي الله عنه ـ ، كان من نُبَلاءِ الرجالِ وأَلبَّائِهِم وفضلائهم ، تُوُفِّيَ سنة (١٧٠ هـ) ، ترجمته في :ـ

تاريخ بغداد ٨ / ٤١٤ ، سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٣٤ ، شذرات الذهب ١ / ٢٧٤ .

(٦) في (ج) : في المقامات الحريرية . . .

وينظَر : مقامات الحريري ص ٢٣٦ ، المقامة الرابعة والعشرون « القطيعية » .

(٧) لأنه حينئذٍ يكونُ اسمَ جِنْسٍ جَمْعِي ، وهو : ما يُفَرَّق بينه وبين واحده إما بالتاء وإما بياء النسب اللتين تلحقان المفرد ، وينظَر الحديث عن صرف « يَهُوْد » و « مَجُوْس » إذا كانت جمعاً في :ـ

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٦٠ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

كـ «حُنَيْن» (١) و « بَدْر » (٢) ، ومنها ما لا يُصْرَفُ كـ « مَدْيَن » (٣) و « يَثْرِب » ، ومنها ما يُصْرَفُ ولا يُصْرَف كـ « حِرَاء » و « قُبَاء » و « أُحُد » (٤) ـ على (٥) تأويل البلد أو المكان، أو على تأويل البقعةوالبلدة ـ.

قال (٦) : والأكثر في « واسط » (٧) الصرف (٨) ، فاعرفه (٩) .

(١) حُنَيْن : وادٍ بينَ مكة والطائف ، وصُرِفَ لأنَّه مذكَّر ، ومنهم من جَعَلَهُ اسماً للبقعة فمنعه من الصرف ، وعليه قول حسان بن ثابت :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَه ... بِحُنَيْنَ يومَ تواكُلِ الأَبْطَالِ

وينظَر في ذلك : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٩ ، الدر المصون ٦ / ٣٦ .

(٢) بَدْر : موضِعٌ معروف بين مكة والمدينة ، وهو في الأصل اسمٌ لِمَاءٍ ، ولذلك صُرِفَ ، ونَقَلَ الفراء أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يمنعه الصرفَ لأنَّه يجعله اسماً للبقعة ، ينظَر :ـ

معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٩ ، الهمع ١ / ١١١ .

(٣) مَدْيَن : بلدة قوم شعيب النَّبي ، وهي محاذية لتبوك ، قيل : إنها مُنِعَتْ الصرفَ لِلْعَلَمِيَّة والعُجْمَة ، لأنَّها اسمٌ أعجمي ، وقيل : بل اسمٌ عربي ، ومُنِعَتْ لِلْعَلَمِيَّة والتأنيث ، ينظَر :ـ

معاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٥٣ ، الدر المصون ٥ / ٣٧٥ .

(٤) من العرب من يصرف « حِرَاء » و « قُبَاء » على تأويل المكان أو الموضع ، ومن العرب من يمنعها الصرف على تأويل البقعة أو البلدة ، ولم أَجِدْ نَقْلاً في منع الصَّرْفِ في « أُحُد » ، ينظَر :

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٤ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

(٥) من هذا الموضع حتى قوله : « فاعرفه » وَرَدَ في (ع) بعد قوله : « جعله اسمَ الأمِّ أو القبيلة » الآتي ص ٥٨١ .

(٦) أي : قال الإمام فخر المشايخ ، لأَنَّ النقلَ السابق مباشرةً له .

(٧) واسِط : اسمٌ لِعِدَّة مواضع ، أشهرُها وأعظمُها : وَاسِط التي بناها الحَجَّاج بن يوسف بالعراق ، وسُمِّيَتْ بذلك لِتَوَسُّطِها بين الكوفة والبصرة على بُعْدِ فَرْسَخ عن كلٍّ منهما ، ينظَر :

معجم ما اسْتُعْجِم للبكري ٤ / ١٣٦٣ ، المشترك وَضْعاً والمفترق صِقْعاً ص ٤٣١ .

(٨) وإنما صُرِفَ لأنه وَصْفٌ في الأصل سُمِّيَ به هذا المكان لِتَوَسُّطِهِ ، ومن غيرِ الغالب أن يُؤَنَّثَ فيمنَع من الصرف ، وذلك فيه قليلٌ جداً ، ينظَر ذلك في :ـ

الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤٣ ، المقتضب ٣ / ٣٥٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٣ .

(٩) « فاعرفه » ليست في (ج) .

وكذلك أسماء القبائل على الأوجه الثلاثة :

- ضَرْبٌ جعلوه اسْمَ الأَبِ كـ « تَمِيْم » و « أَسَد » فصرفوه [1] .

- وضَرْبٌ جعلوه اسمَ الأُمِّ فَلَمْ يصرفوه كـ « سَلُوْل » [2] وهي امرأة صَعْصَعة[3] .

- وضَرْبٌ جاء فيه الأمران كـ « ثَمُوْد » و « سَبَأ » ، فَمَنْ صَرَفَ جَعَلَهُ اسمَ الأَبِ أو[4] الحَيِّ ، ومَنْ لَمْ يَصْرِفْ جَعَلَهُ اسْمَ الأُمِّ[5] أو [6] القبيلة [7] ، والله أعلم [8] .

قال في [9] شح [10] : اعْلَمْ أَنَّ المذكَّرَ إذا سُمِّيَ بمُؤَنَّثٍ معنويٍّ وهو مُتَحَرِّكُ الأَوْسَط فإنما يُمْنَع الصَّرْفَ إذا زاد على ثلاثة أحرفٍ ، فـ « عَقْرَب » غيرُ مُنْصَرِفٍ ،

(١) ويجوز فيهما عدم الصرف ، وذلك إذا جُعِلَ « تَمِيْم » و « أَسَد » اسماً للقبيلة ، يقولُ سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤٨ : « وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ تميماً وأَسَداً اسمَ قبيلةٍ في الموضعين جَمِيْعاً فلمْ تَصْرِفْهُ » .

(٢) هي : سَلُوْل بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة ، وإليها ينتسب السلوليون ، ينظر :
كتاب النسب لأبي عبيد ص ٢٦٤ ، الإنباه على قبائل الرواة ص ٧٢ .

(٣) الصحيح أن سَلُوْل بنت ذهل بن شيبان امرأة مُرَّة بن صَعْصَعَة بن معاوية من هوازن من قيس عيلان .
ينظر : كتاب النسب لأبي عبيد ص ٢٦٤ .
وينظر في منع صرف « سَلُوْل » :
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٧ ، والارتشاف ١ / ٤٤٢ .

(٤) في (ع) : والحي . . .

(٥) في (ع) : الأمر . . . ، وذلك تحريف .

(٦) في (ع) : والقبيلة . . .

(٧) ينظَر الكلام عن الوجهين : الصرف وعدمه في « ثَمُوْد » و « سَبَأ » في :
الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٩ ، الارتشاف ١ / ٤٤٣ .

(٨) « والله أعلم » ليست في (ع) .

(٩) « قال في » ليست في (ع) .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ١٢٨ .

و «قدَم» منصرف [1] ، وسَبَبُ ذلك أَنَّ التأنيثَ المعنويَّ قد زالَ بتسمية المُذَكَّر ، فَلَمْ يَبْقَ إلا اعتبارُ اللفظ ، فاعْتُبِرَتْ [2] الزيادة لتقومَ مقامَ تـاءِ التـأنـيثِ ، ولذلك يُصَغَّر « قُدَيْمَة » بالتاء ، و « عُقَيْرِب » بلا تاء ؛ لقيامِ الزيادَةِ مَقَامَها [3] .

(١) عبارة « وقدم منصرف » ساقطة من (ج) .

وينظَر الحديث عن منع صرف نحو « عَقْرَب» ، وصَرْفِ نحو « قَدَم » إذا سُمِّيَ بهما المذكر في :ـ الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٥ ، ٥٦ ، المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ٢٦٤ ، وينظَر ما تقدَّم ص ٥٦٩ .

(٢) في (ع) : فاعْتُبِرَ من الزيادة . . .

(٣) في (ع) : مقامهما . . . ، وذلك تحريف .

قال ـ رضي اللَّه عنه ـ [1] :

« القَوْلُ فِيْ وُجُوْهِ إِعْرَابِ الاسْمِ »

هي : الرفعُ والنصبُ والجَرُّ ، وكلٌّ واحد منها عَلَمٌ على معنى ، فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية ، والفاعل واحدٌ ليس إلاَّ ، وأما المبتدأُ وخبرُه ، وخبر « إنَّ » وأخواتها ، و « لا » التي لنفي الجِنْسِ [2] ، واسم « ما » و « لا » المشبَّهتين بـ « لَيْسَ » فملحقاتٌ بالفاعل ـعلى سبيل التشبيه والتقريب ـ، وكذلك النصبُ [عَلَم] [3] المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول [له] [4] ، والحالُ ، والتمييزُ ، والمستثنى المنصوب ، والخَبَرُ في باب « كان » ، والاسمُ في باب « إنَّ » ، والمنصوبُ بـ « لا » التي لنفي الجِنْسِ ، وخبرُ « ما » و « لا » المشبَّهتين بـ « لَيْسَ » مُلْحَقاتٌ [5] بالمفعولِ ، والجرُّ عَلَم الإضافة .

وأمَّا التوابع فهي في رَفْعِها ونَصْبِها وجَرِّها داخلةٌ تَحْتَ أحكامِ المتبوعاتِ ، يَنْصَبُ عَمَلَ العامل على القبيلين [6] انْصِبابةً واحدةً ، وأنا أسوقُ [7] هذه الأجناس كُلَّها مرتَّبةً مُفَصَّلةً بعونِ اللهِ وحُسْنِ توفيقه [8] » .

(١) المفصَّل ص ١٨ .

(٢) بعد هذا في المفصَّل : « واسم « كان » وأخواتها . . . » وهذه العبارة لَيْسَتْ في أَصْل المفصَّل ولَمْ تَرِدْ في التخمير ولا في شرح ابن يعيش ، وقد أشار المؤلف ص (٥٩٢) إلى أنَّ الزمخشري ترك ذكرَ المرفوع في باب « كان » مما يدل على أنَّ عبارة : « واسم « كان » وأخواتها » لَم تَرِدْ في أَصْلِ المفصَّل .

(٣) في (ع) : على المفعولية . . . ، وذلك تحريف ، وما أثبتُّه تصويب .

(٤) في (ع) : والمفعول به . . . ، وهو تحريف ، وما أثبتُّه تصويبٌ .

(٥) كلمة « ملحقاتٌ » خبرٌ عن : « والحَالُ » . . . ، وما بعدَها .

(٦) في (ع) : القبيلتين . . . وهو تحريف .

(٧) في المفصَّل : أسوقُ إليك هذه . . . ، وكلمة « إليكَ » لم تَرِدْ في التخمير ولا في شرح ابن يعيش .

(٨) في المفصَّل : وحُسْنِ تأييده .

قِيْلَ : جمهور العلماء [1] على أَنَّ الفاعِلَ أَصْلٌ ، والمبتدأ فرعٌ عليه ، خِلافًا للشيخ ابنِ فَضَّال [2] ، حُجَّتُهم ما رُوِيَ [3] عن عَلِيٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال : الفاعلُ رَفْعٌ وما شُبِّهَ به ، ولأَنَّ الفاعلَ أَبَداً ـ أو في الغالب ـ ثانِيَ اثنين ؛ لأنَّه لا يَحْتَاج إلا إلى شَيْءٍ واحدٍ وهو الفِعْل ، والمبتدأُ أَبَداً ـ أو في الغالب ـ ثالثُ ثلاثةٍ ؛ لافتقارِهِ إلى الخبرِ وإلى العائدِ منه إليه ، ولا شَكَّ في تقدُّمِ الاثنينِ على الثلاثةِ .

قوله : « الفاعل واحدٌ ليس إلاَّ » .

تخ [4] : أَيْ : ليس إلَّا هذا الواحد المذكور وهو الفاعل ، قال المُبَرِّد [5] :

(١) قال به الخَلِيْل بن أحمد ـ بدليلِ ما سيذكر المؤلف نقلاً عنه ـ وعليه طائفةٌ من النحاة منهم الزمخشري واختاره ابن يعيش وابن هشام ، وهو أقوى الأقوال ، ونَسَبَهُ البعض لجمهور النحاة ، ينظَر في ذلك :ـ شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٣ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٦٧ ، شذور الذهب ص ١٥٨ ، الفوائد الضيائية ١ / ٢٥٣ ، الهمع ٢ / ٣ .

(٢) لم أَجِدْ في كتب ابن فَضَّال التي اطَّلَعْتُ عليها ما يَدُلُّ على ذلك صَرَاحَةً ، وربما أَفْهَمَ ذلك تقديمُه المبتدأ على الفاعل في كتابه : شرح عيون الإعراب ص ٧٩ .
وابن فَضَّال هو : أبو الحَسَن علي بن فَضَّال بن علي المُجَاشِعي ، وُلِدَ بالقَيْرَوَانِ ثم انتقل إلى بلدان المشرق ، أَخَذَ عن مَكِّي بن أبي طالب وغيرِه ، وأَخَذَ عنه جمعٌ من التلامذة منهم : محمد بن أحمد الشيرازي ، له مُصَنَّفَاتٌ منها : العوامل والهوامل في الحروف ، وشرح عيون الإعراب ، تُوُفِّيَ في بغداد سنة (٤٧٩ هـ) تُنْظَر تَرجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٩ ، معجم الأدباء ١٤ / ٩٠ ، بغية الوعاة ٢ / ١٨٣ .
وهذا القولُ قال به قَبْلَه سيبويه ونُسِبَ إلى ابن السَّرَّاج وإليه ذهب ابن مالك ، يُنْظَر :
الكتاب لسيبويه ١ / ٢٣ ، الأصول لابن السراج ١ / ٥٨ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٣ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٦٥ ، وفي المسألة قول ثالث نُقِلَ عن الأخفش وعُزِيَ إلى ابن السَّرَّاج أيضاً ، واختاره الرضي وهو أَنَّ كُلاًّ منهما أَصْلٌ برأسه وليس أحدُهما بمحمولٍ على الآخر ، ولا فرعٌ عنه ، وينظَر :ـ شرح الكافية للرضي ١ / ٦٧ ، الهمع ٢ / ٤ .

(٣) لم أقف على هذا الخبر .

(٤) التخمير ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ بِتَصَرُّفٍ يسيرٍ .

(٥) في المقتضب ٢ / ١٥٢ و ٤ / ١٢٩ ، ٤٢٩ .

العربُ تَفْعَلُ ذلك فيما عُرِفَ معناه كقولِهم : « أتاني زَيْدٌ لَيْسَ إلاَّ » (أَيْ : ليس إلَّا)[1] هذا الذي ذكرتُه ، ونَظِيْرُه : « أتاني زيدٌ لَيْسَ غَيْرُ »[2] .

قال[3] : ثُمَّ الذي يَدُلُّ على أَنَّ الفاعلَ واحِدٌ أَنَّ « عَنْ » المُقَدَّرة لا تدخُلُ إلا على اسمٍ واحدٍ[4] ، فإنْ سَأَلْتَ : أليس الفاعلُ مُتَعَدِّداً في قولِك : ضرب الرجلانِ ، أو : الرجالُ ، و : ضَرَبَ زيدٌ وعَمْروٌ ؟ ، أَجَبْتُ : المَعْنِيُّ بتعدُّدِ الفاعل ليس ذاك ، بل المَعْنِيُّ به ارتفاعُ اسمينِ مُخْتَلِفَيْنِ بِجِهَةِ الفاعلية لِفِعْلٍ واحدٍ من غيرِ أَنْ يكونَ هناك عاطف .

و[5] في شرح الأُنْمُوذَج[6] : هذا الحكم[7] جَرَى عند العربِ على التحقيق ؛ لأنَّ صدورَ الفِعْلِ من فَاعِلَيْن محالٌ .

(وقال في)[8] **شح**[9] : قوله : « الفاعِلُ واحِدٌ » يريدُ أَنَّ نِسْبَةَ الفعل إلى الفاعل على جهة الإِسْنَاد ، والإسناد لا يَخْتَلِف ، فلذلك لم يَتَعَدَّد الفاعل ، ونِسْبَة الفعل إلى المفعول / لَيْسَتْ على جِهَةِ الإِسْنَادِ ، وإنما هي على جِهَةِ إسناد التَّعَلُّقِ ، ١/٤٥ أ والتَّعَلُّقُ يختلف ، فتارةً يَتَعَلَّق به على أنه الذي فُعِلَ ، وهو المفعول المُطْلَق ، ومَرَّةً يَتَعَلَّقُ به على أنَّه الذي وَقَعَ عليه الفِعْل ، وهو المفعول به ، وطَوْراً يَتَعَلَّقُ به على أنَّه

(١) ساقطٌ من (ع) .

(٢) في (ع) : غيرهُ . . .

(٣) أي قال صاحب التخمير ، وقوله هذا تابع للنقل السابق بلا فاصِلٍ .

(٤) لعلَّ المرادَ : أَنَّك إذا قَدَّرْتَ المعنى فلا يَقَعُ بعد « عن » في تقديرِك إلا اسمٌ واحد ، فنحو : « فَعَلَ فلانٌ » تقديرُه : صَدَرَ الفِعْل عن فُلَانٍ .

(٥) في (ج) : في شرح . . . ، بدون واو .

(٦) ينظَر هذا المنقول عن شرح الأنموذج أيضاً في : الموصَّل للسغناقي ق (٤١ب) .

(٧) في (ج) : هذا حكمٌ . . .

(٨) لم يرد في (ج) .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٥ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف .

الذي فُعِلَ فيه ، وكَرَّةً يَتَعَلَّقُ به على أنَّه الذي فُعِلَ مَعَه ، وأُخْرَى يَتَعَلَّقُ به على أنَّه الذي فُعِلَ من أجلِه ، فلذلك لم يَتَعَدَّد الفاعل ، والمفعولُ مُتَعَدِّدٌ .

وأمَّا نحو قولِهم (١) : « أَكَلُوْنِي البَرَاغِيْثُ » فقد قالوا : فيه وجوه (٢) :

أحدهما : أنَّ الواوَ فيه (٣) حَرْفٌ يُؤْذِنُ من أَوَّلِ الأَمْرِ بِأَنَّ الفعل للجماعة (٤) ، وهذا عند سيبويه (٥) .

و (٦) الثَّاني : أَنَّ الواوَ ضَمِيْرٌ على شريطة التفسير ، و « البراغيثُ » بَدَلٌ (٧) .

و (٨) الثالث : أَنَّ « البَرَاغِيْثُ » مبتدأٌ ، و « أَكَلُوْنِي » خَبَرُهُ (٩) ، ولَمْ يَقُلْ

(١) أي : قول العرب ، وهذا القول نَسَبَه أبو عبيدة إلى أبي عَمْرو الهُذَلي في عِدَّةِ مواضع من : مجاز القرآن ، ينظَر : مجاز القرآن ١ / ١٠١ ، ١٧٤ وفي ٢ / ٣٤ ، قالَ في الموضع الأول : « العَرَبُ يجوز في كلامِهم مثل هذا أن يقولوا : « أكلوني البراغيث » ، قال أبو عبيدة : سَمِعْتُها من أبي عَمْرو الهُذَلي في مَنْطِقِه . . . » . وينظَر القول أيضاً في :

الكتاب لسيبويه ١ / ١٩ ، ٢٠ ، ٧٨ و ٢ / ٤١ و ٣ / ٢٠٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٢ ، إعراب القرآن للنحّاس ٣ / ٦٤ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٩ ، المسائل المشكلة ص ١٠٩ .

(٢) تُنْظَر هذه الوجوه الثلاثة في :ـ

شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٩ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ و ٢ / ٤٢٦ نَقْلاً عن السيرافي .

(٣) ليست في (ع) .

(٤) أي حَرْفٌ يدل على الجمع لا ضمير .

(٥) في الكتاب لسيبويه ١ / ١٩ ، ٢٠ ، وعلى هذا القول جمهور البصريين .

(٦) في (ج) : الثاني . . . ، بدون واو .

(٧) هذا القول والذي بَعْدَه من غير نِسْبَة في :ـ

شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٧ ، الارتشاف ١ / ٣٥٤ ، الهمع ٢ / ٢٥٧ ، شرح الأشموني ٢ / ٤٨ .

(٨) في (ج) : الثالث . . . ، بدون واو .

(٩) في (ج) خبر . . . ، بدون هاء .

«أَكَلَتْنِي»[1] تَشْبِيهاً بما يَعْقِل نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا ... ﴾[2] .

شم : اعلم أنَّ معاني كلامهم إنما تُفْهَم بحركاتِ الإعرابِ ، أَلَا تَرَى أنَّ الكلمة الواحدة تَتَحَرَّك بثلاثِ حركات ، لكل حركة معنًى على حدةٍ ، وصورتها واحدةٌ في كلِّ حال ، وذلك مما اختُصَّتْ به لغة العرب ؛ لِقِلَّة ألفاظِهم وتَكَثُّرِ معانيهم .

شح[3] : « وسُمِّيَ الرفعُ رَفْعاً لاستعلاءِ الشفتين عندَه ، كما أَنَّ الخفضَ سُمِّيَ خَفْضاً لنزولِ الشفتين عَمَّا كانت عندَه ، والجَرُّ إمَّا لأنَّه بمعنى الخفض من : جَرِّ الجَبَل وهو : أسفلُه[4] ، وإمَّا لأَنَّهُ يدلُّ على جَرِّ معنى الفِعْل إلى الاسم ، أَيْ : إيْصَالِه ، فسُمِّيَ باسمِ مدلوله ، وأمَّا النصبُ فلأنَّه من الألف التي الانتصابُ من صِفَتِها »[5] .

وقيل : سُمِّيَ رَفْعاً لأنَّ الإعرابَ أرفعُ منزلةً من البناءِ ، وهو أول مراتبه ، وسُمِّيَ نَصْباً لِفَتْحِ الفَمِ عندَه ، وسُمِّيَ جَرّاً لخَفْضِ الصوتِ عندَه ، لأَنَّهُ يَهْوِي عندَ مَنْطِقِه[6] .

حم : يُرْوَى[7] أنَّ أميراً من الأمراء كتب إلى الشيخِ الإمامِ الكبيرِ الخليلِ بنِ

(١) في (ع) : أكلني . . .

(٢) سورة النمل ، من الآية (١٨) ، وقد ذَكَرَ الزجاج عِلَّة تشبيه النمل بما يعقل حيث يقول في معاني القرآن له ٤ / ١١٢ : « إلَّا أنَّ النملَ ها هنا أُجْرِيَ مُجْرَى الآدميين حينَ نَطَقَ كما ينطق الآدميون » .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ والنقل منه بالنص .

(٤) الجَرُّ هو : سَفْحُ الجبل وأسفله وأصله ، كما يُطْلَق أيضاً على الوَهْدَةِ من الأرض ، يُنْظَر في ذلك المعنى : تهذيب اللغة ١٠ / ٤٧٤ ، الصحاح واللسان (جرر) .

(٥) وذُكِرَ للنصبِ علَّة أخرى هي : أَنَّ المتكلِّمَ بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فَيَبِيْنُ حَنَكُه الأسفل من الأعلى ، فيبينُ للناظر إليه كأَنَّه قد نَصَبَه لِإبانَةِ أَحَدِهِما عن الآخر ، ينظَر في ذلك :
الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٣ .

(٦) تُنْظَر هذه العِلَل التي ساقها المؤلف في :-
شرح الكافية للرضي ١ / ٦٩ ، ٧٠ ، الموصَّل في شرح المفصَّل ق (٤١أ) ، الفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٧٦ ، ٧٧ .

(٧) لم أَجِدْ هذه الحكاية فيما رَجَعْتُ إليه من مَصَادر .

أَحْمَدَ البصري أن يَكْتُبَ له النَّحْو كُلَّه على أقصرِ الوجوه وأَخْصَرِها فقال : أمَّا بَعْدُ : فإنَّ الفاعلَ رَفْعٌ وما سواه فَمُلْحَقٌ به ، والمفعول نَصْبٌ وما سواه فَمُلْحَقٌ به ، والمضاف إليه جَرٌّ وما سواه فمُلْحَقٌ به ، والسَّلاَم .

شم : قِيْلَ : وإنَّما خَصَّ الفاعل بالرفعِ ؛ لأنَّ الفاعل لَمَّا قَوِيَ في نَفْسِهِ بأنَّه مُعْتَمَدُ البيان وتَتِمَّة الحديث أُعْطِيَ أقوى الحركاتِ وهو الرفع ، والمفعول لَمَّا ضَعُفَ في نَفْسِهِ بأنَّه زيادةٌ على البيانِ وفَضْلَةٌ في الحديث أُعْطِيَ أَضْعَفَ الحركاتِ وهو النَّصْبُ(١) ، والمضاف إليه لَمَّا كانَ بينَ ذلك ؛ لِوُقُوْعِهِ مع هذا وذاك أُعْطِيَ أَوْسَطَ الحركاتِ وأَعْدَلَها وهو الجَرُّ(٢) .

وقيل (٣) : الفاعلُ في الكلام واحد ، وفي المفاعيل كَثْرَةٌ حتى أَنَّ عَدَدَها يَرْتَقِيْ عندَ فعلٍ واحدٍ من بعض الأفعال المُتَعَدِّيَةِ إلى تسعِ منصوباتٍ (٤) ، والرفع أثقل ، والنصبُ أَخَفُّ ، فأُعْطِيَ الثقيلُ القليلَ ، والأَخَفُّ الكثيرَ ، طَلَباً للمُعَادَلَةِ بين خِفَّةِ القِلَّة وثِقَل الكثرة .

قلتُ : ومن لَطَائِفِ العربيَّة المبنيَّةِ (٥) على حِكْمَتِها التي اعْتَبَرَتْها وضَاعَ هذه اللُّغَةِ

(١) يُنظر هذا التعليل في اختصاصِ الفاعلِ بالرفع والمفعول به بالنصب في :
شرح عيون الإعراب ص ٧٨ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٥ .

(٢) ينظَر في ذلك :ـ
شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص ٥٤ ، شرح الكافية لابن جَمَاعة ص ٢٥ .

(٣) هو قول الزجَّاج ـ كما نَقَلَ عنه ابن جني ـ وقد عَلَّل بهذه العِلَّة كثيرٌ من النحاة ، وتنظَر هذه العلة في :
الخصائص لابن جني ١ / ٤٩ ، شرح عيون الإعراب لابن فضَّال المجاشعي ص ٨٠ ، أسرار العربية ص ٧٧ ، ٧٨ ، الرد على النحاة لابن مَضَاء القرطبي ص ٢٧ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ص ١/ ٧٥ ، شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٥٤ .

(٤) لم أجد أحداً ذكر مثالاً لذلك ، وقَد أشار إلى ذلك ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية ص ٧٧ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ١ / ٧٥ ، ولم يَذْكُرَا مثالاً له ، وأقولُ : مثاله : أَعْلَمْتُ زيداً اليومَ عندَك قَائِماً إعلاماً وطلوعَ الشمس فَرَسَك مُسْرَجاً تذكيراً له .

(٥) في (ع) : المنفيَّة . . . ، وذلك تحريفٌ .

أَنَّهُم لَمَّا اعتقدوا أنَّ الضَّمَّ أثقلُ من النَّصبِ قالوا في مصدر : « هَوَى في الجَبَل » : هُوِيّاً ـ بالضم ـ ، و « هَوَى في البِئْر » : هَوِيّاً ـ بالفتح [1] ـ لِيَدُلُّوا بذلك على أَنَّ الصُّعُودَ أَصْعَبُ [2] من النزول ، فنَصَبُوا أَثْقَلَ الحركتين أَمَارَةً على الأَصْعَبِ ، وأَخَفَّهُما على الأَهْوَنِ ، وقد جَمَعَهُمَا الشيخُ [3] جارُ الله في قوله :

/ وتَرَى إلى قُلَلِ الجِبَالِ هُوِيَّةً كهَوِيِّ فِهْرٍ من عَلٍ مُتَدَحْرِجِ [4] ٤٥/ب

وقيل : الضَّمُّ من أولِ المَخَارِجِ ، لأنَّه أُخْتُ الواو ، والأَلِفُ آخر المخارج [5] ، والفتحة أختُها ، والفاعل أَوَّلٌ [6] والمفعولُ على ساقة الكلام ، والجَرُّ أُخْتُ الياءِ ، وهو في وَسَطِ المخارج ، فأُعْطِيَ المجرورَ لوقوعِهِ نِسْبَةً بَيْنَ بَيْنَ ـ كما مَرَّ [7] ـ .

قلتُ [8] : ومن الجهاتِ عِنْدِي في اختصاصِ الجَرِّ بالإضافة أَنَّ المضافَ إليه الذي هو مَحَلُّ الجَرِّ لا يخلو من تقديرِ حالِ رَفْعٍ أو نَصْبٍ في نحو : « ضَرْبُ زيدٍ » ـ على الاقتصار ـ ، ونحو : «الحَسَنُ الوَجْهِ » ، و « ضَارِبُ الرجلِ » ، وحركة الجرِّ شيءٌ مُتَوَسِّطٌ بين أُخْتَيْها ثِقَلاً وخِفَّةً فاخْتِيرَتْ لِتَرَدُّدِها بينَهما في كلمةٍ قابلةٍ للأمرينِ وهما :

(١) يقال هَوَى يَهْوِي هَوِيّاً ـ بفتح الهاء ـ إذا هَبَطَ ، ويقال : هَوَى يَهْوِي هُوِيّاً ـ بضم الهاء ـ إذا صَعِدَ ، نُقِلَ هذا الفرق بين اللفظين عن أبي زيد وابن الأعرابي ، ينظر :ـ
تهذيب اللغة ٦ / ٤٨٩ ، أساس البلاغة ص ٧٠٨ ، اللسان (هوى) .

(٢) في (ع) : صعب من . . . ، سَقَطَتْ الألف .

(٣) لم ترد في (ج) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لجار الله الزمخشري ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهو في ديوانه ق (٣٦ ب) وقُلَلِ الجبال : أعاليها ، ومفردها : قُلَّة ، والفِهْر : الحَجَر مِلْءُ الكَفِّ .

(٥) تَقَدَّم كلام المؤلف عن مخارج الواو والألف والياء ص ٤٩٠ ، وذكر هناك : أَنَّ الألف من أولِ المخارج والواو من آخرِ المخارجِ ـ بِعَكْسِ ما ذَكَرَ هنا ـ ، ولا ضَيْرَ في ذلك إذ الاختلاف في التعبير فقط ، إِذْ مِنَ النحاة من يَجْعَلُ أَوَّلَ المخارج أقصى الحلق مما يلي الجوف ، ومنهم من يجعل أَوَّلَها من الشفتين .

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) ينظر ما تَقَدَّم ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٨) من هذا الموضع حتى قوله : « فاعرفه » ساقطٌ من (ع) .

الثِّقَل والخِفَّة [1] ، فاعرفه .

وأمَّا بيانُ تشبيهِ مُلْحَقاتِ الفاعلِ والمفعولِ فسيأتي أُحَادَ في مكانِها ـ إنْ شَاءَ اللَّه [2] ـ .

قوله : « وأمَّا التوابعُ فَهِيَ في رَفْعِها ونَصْبِها وجَرِّها دَاخِلَةٌ تحتَ أحكامِ المتبوعاتِ » .

تخ [3] : الذي يَدُلُّ على أَنَّ هذه التوابعَ يَعْمَلُ فيها العاملُ في المتبوعِ أنَّ انفعالَها دَائِرٌ مع ذلك العامل وُجُوْداً وعَدَماً ، فيكونُ هو المُؤَثِّر فيه ، وعِنْدِي أَنَّ هذا من المُسَاهَلَاتِ النحوية ، ألا ترى أَنَّك إذا قُلْتَ : « جاءني رَجُلٌ . . . » فَقَبْلَ أَنْ تقولَ : « . . . فقيهٌ » كأَنَّه قِيْلَ لَكَ : أَيُّ رَجُلٍ جَاءَك ؟ أَفَقِيْهٌ [4] جاءَك أم غيرُ فقيهٍ ، فإذا قلتَ : «فَقِيْهٌ» فارتفاعُه بالابتداء ؛ لأَنَّ معناه : فَقِيْهٌ من الرجالِ جاءَني [5] ، والله الموفِّق .

شح [6] : اخْتَلَفَ النَّاسُ [7] في عاملِ التوابعِ :

فقِيْلَ [8] : يَنْسَحِبُ حكمُ العاملِ على القبيلين ـ أعني : التابعَ والمتبوعَ ـ .

(١) الثِّقَل بالنظر إلى تقدير الفاعلية ، والخِفَّة بالنظر إلى تقدير المفعولية .

(٢) ذكر وجه الشبه في بعضها دونَ سائرها ، ينظَر مثلاً حديثه عن المبتدأ والخبر ص ٦٥٢ .

(٣) التخمير ١ / ٢٣٢ .

(٤) في (ع) : فقيه جاءك . . .

(٥) ولا مانعَ أيضاً أن يقدَّرَ العامل فِعْلاً فيكونُ التقدير : جاءني فقيهٌ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٧) ينظَر هذا الخلاف في :ـ

أسرار العربية ص ٢٩٤ و ٣٠٠ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٨ ـ ٢٨١ ، التصريح ٢ / ١٠٨ ، همع الهوامع ٥ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، الفرائد الجديدة ٢ / ٧١٢ .

(٨) هو قول سيبويه والمبرد واختاره ابن مالك ، وصَحَّحَه ابن الحاجب ، ينظَر ذلك في :ـ

الكتاب لسيبويه ١ / ١٥٠ و ٤٢١ و ٤٣٧ ، المقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٣١٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٦ .

وقِيْلَ [1] : يُقَدَّر عَامِلٌ مثله في المتبوعاتِ كلِّها .

وقِيْلَ [2] : في البَدَلِ والمعطوفِ بالحرفِ مُقَدَّر ، وفي غَيْرِها مُنْسَحِبٌ ، والفرقُ أنَّ البَدَلَ في حُكْمِ تكريرِ العاملِ بدليلِ مَجِيْئِهِ صَرِيْحاً [3] ، والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقامَ العاملِ ، فكأنَّه موجودٌ .

وقِيْلَ [4] : العاملُ في الصِّفَةِ كونُها صِفَةً .

وقِيْلَ [5] : العاملُ عاملُ [6] الصِّفَةِ والموصوفِ مَعاً ، وكذلك بقية التوابع .

والصحيح الأوَّل [7] ؛ لِأَنَّ به يَتَقَوَّم المعنى المقتضي للإعرابِ ، ولِأَنَّ المعنى عليه بدليل : « اشْتَرَيْتُ الجارية نِصْفَها » و « جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ وعَمْرٍو » ألا ترى أنَّه لو قُدِّر الأَوَّل فَسَد المعنى .

قلتُ : في المصباحِ [8] لشيخنا المُطَرِّزِي ـ رَحِمَهُ الله ـ : عامل الصِّفَةِ عِنْدَ

(١) ينظَر هذا القول من غير نسبة في :ـ

شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٩ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٥٧ .

(٢) هو قول أبي علي الفارسي وابن جني ، وقد وافق قولُهُمَا قولَ الأخفش والرماني وأكثر المتأخرين في البدل ، ينظَر في ذلك :ـ

شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨١ ، الهمع ٥ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٣) مما جاء فيه تكرير العامل صريحاً في البدل قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ... ﴾ سورة الأعراف ، من الآية(٧٥) .

(٤) هو قول الأخفش ، وإليه ذهب أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي ، ينظَر :

المقتصد ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، أسرار العربية ص ٢٩٥ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٩ ،

وسيأتي ذكره قريباً ـ إنْ شاء الله ـ منسوباً إلى الأخفش .

(٥) لم أَجِدْ نِسْبَةً لهذا القول فيما وَقَفْتُ عليه من مصادر ، وهو قريبٌ من القولِ الأولِ .

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) يعني به مذهب سيبويه والمبرد .

(٨) في المصباح للمطرزي ص ١٢٤ .

الأخفش[1] معنويٌّ ، وهي أَنْ تَرْتَفِعَ [2] لكونها صِفَةً لمرفوعٍ ، وكذا النَّصْبُ والجَرُّ ، وهذا [3] مَعْنًى وليسَ بِلَفْظٍ ، وعند سيبويه [4] العاملُ في الصِّفَةِ هو العَامِلُ في الموصوفِ ، وهو مذهبُ صاحبِ الكتاب (ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ) [5] ، ووَجْهُهُ أَنَّ الموصوفَ والصِّفَةَ كشيءٍ واحدٍ ، بدليلِ امتناعِ تَقَدُّمِ الصِّفَةِ عليه امتناعَ تَقَدُّمِ آخِرِ الكَلِمَةِ على أَوَّلِها ، لكِنَّ تَعَلُّقَ العَامِلِ عليها [6] بواسِطَةٍ كقول مَنْ قالَ في عَمَلِ الابتداءِ في الخَبَرِ [7] .

و[8] اعلمْ أَنَّ الشيخَ تَرَكَ ذِكْرَ المفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه لِأَنَّه عِنْدَه فَاعِلٌ ، وتَرَكَ ذكرَ المرفوعِ في بابِ « كَانَ » لأنَّه عِنْدَه فاعِلٌ ؛ لأنه منسوبٌ إليه الفِعْل ، ومَنْ قال : ليس بِفَاعِلٍ لأنَّ أفعالَها لا دَلَالَةَ لها على الحَدَثِ [9] يَلْزَمُه أَلاَّ تكونَ أَفْعَالاً .

(١) تقدم قول الأخفش قريباً ، ولم أَجِدْه صريحاً في معاني القرآن له .

(٢) في (ع) : ترفَع . . .

(٣) في (ع) : فهذا . . .

(٤) قول سيبويه في الكتاب له ١ / ١٥٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، وقَدْ تقدَّم قريباً .

(٥) لم ترد في (ع) .

(٦) في (ع) : عليه . . .

(٧) من الأقوال المنقولة في العامل في الخبر : أَنَّ العاملَ فيه هو الابتداء لكن بواسطة المبتدأ ، ومِمَّنْ ذَهَبَ إلى هذا القول ابن يعيش ، ينظر ذلك في :ـ
شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥ ، همع الهوامع ٢ / ٨ .

(٨) من هذا الموضع حتى آخر الفقرة منقولٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥٦ .

(٩) الذين ذَهَبُوا إلى أَنَّ « كان » وأخواتِها لا دلالةَ لها على الحدث هم : المبرِّد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان العكبري والشلوبين وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وذَهَبَ طائفةٌ من النحاة منهم ابن الحاجب إلى أنها دَالَّةٌ على الحَدَث ، واختار ذلك أبو حيان ، ينظر في ذلك :ـ
الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦٤ ، المقتضب ٣ / ٣٣ ، الموجَز لابن السراج ص ٣٠ ، المسائل المشكلة ص ١١٣ ، اللُّمَع ص ٨٥ ، شرح اللمع لابن برهان ١ / ٤٩ ، المقتصد ١ / ٣٩٨ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢١٧ ، الارتشاف ٢ / ٧٥ .

المملكَـــة العَـربيَّـــة السَّعُوديَّـة
وزارة التـعلـيـم العـــالي
الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة
كُليَّـة اللُّغَـة العَربيَّـة
قِسْم اللُّغويَّات

كتابُ
المُقْتَبَس في تَوْضِيْحِ مَا الْتَبَس
(شرح المفصَّل)

تأليف :

أبي عاصِمٍ فَخْرِ الدِّينِ عليٍّ بنِ عُمَرَ الفَقِيْهِيِّ الإسْفَنْدَرِيِّ
(٦٢١ – ٦٩٨ هـ)

من أول الكتاب حتى نهاية فصل « حذف المفعول به »

دراسة وتحقيق :

سعـد بن محمَّـد بن عبـدالله الرشيـد

رسالة مقدمة لنيل درجة العالميّة العالية « الدكتوراه »

إشـراف :

فضيلة الأستاذ الدكتور / علي بن سلطان الحكميِّ
الأستاذ في كليَّة اللُّغة العربيَّة

(١٤١٦هـ)

الجزء الثاني

قال ـ رضي الله عنه ـ (١) :

« ذِكْـرُ المَرْفُـوْعَـاتِ

الفَاعِـلُ

هو : ما كان المُسْنَدُ إليه من فِعْلٍ أو شِبْهِهِ مُقَدَّماً عليه أبَداً ، كقولِك : «ضَرَبَ زَيْدٌ» و « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمُه » و « حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وحَقُّه الرفعُ ، ورافعه ما أُسْنِدَ إِلَيْه، والأَصْلُ(٢) أَنْ يَلِيَ الفِعْلَ ؛ لأَنَّه كالجُزْءِ منه ، فإذا قُدِّمَ عليه غيرُه كان في النيَّةِ مُؤَخَّراً، ومن ثَمَّ جاز : « ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ » وامتنع : « ضَرَبَ غُلاَمُه زيداً » .

قوله : « المُسْنَد إليه » المُسْنَد هو الفِعْلُ أو شِبْهُه ، وقوله : « إليه » الضمير فيه عائدٌ إلى « ما » ، وهو كِنَاية عن الفاعلِ (٣)، والألف(٤) واللام في « المُسْنَد » بمعنى «الذي»، وقوله : « مِنْ فِعْلٍ » بَيَانٌ لِلْمُسْنَدِ ، فاعرفه ، وقوله : « مُقَدَّماً » خبرُ « كان » والضميرُ المُسْتَكِنُّ فيه عائِدٌ إلى « المُسْنَد » ، والضمير في « عليه » راجعٌ إلى « الفاعل» / تقديره : مُقَدَّماً ذلك المُسْنَد على الفاعل . ١/٤٦أ

تخ (٥) : عنى بِشِبْه الفِعْل الصفةَ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وكل اسمٍ أُضِيْفَ (٦) إليه الفِعْل والفِعْلُ مُقَدَّمٌ عليه فهو (٧) فاعل ، فإن كان الفِعْل فيه

(١) في المفصَّل ص ١٨ .

(٢) في المفصل : والأصل فيه . . . ، وكلمة « فيه » لم ترد في التخمير ولا في شرح ابن يعيش .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) التخمير ١ / ٢٣٣ ، مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف .

(٦) معنى أضيف إليه : أُسْنِدَ إليه .

(٧) في (ع) : وهو . . .

مُؤَخَّراً فهو مبتدأ ، وحَقُّ الفاعل الرفع ، لأنَّ الواضِعَ قد عَيَّنَه له ـ كما مَرَّ[1] ـ ، وهذا كما تقول : حق الجَدَّةِ السُدُس ؛ لأنَّ الله تعالى قد أوجبه لها .

والفاعل يرتفع بالفِعْل ؛ لأَنَّهُ دارَ مَعَهُ ارتفاعه وجوداً وعدماً .

وتَسْمِيَةُ هذا النوع من المرفوعاتِ فاعلاً شَيْءٌ اصطلاحيٌّ بينَهم ، لا أنَّ حقيقة الفاعلية [2] مرادة ، ألا تراهم يُسَمُّوْنَ المرفوع في المبنيِّ للمفعولِ [3] في نحو : «ضُرِبَ زَيْدٌ» والمرفوع في نحو : « مات زَيْدٌ » وفي نحو : « عَدِمْتُه » فاعلاً ، وحقيقة الفاعلية[4] فيها مفقودة بلا شَكٍّ .

في نهاية الإيجاز [5] : إسناد الفعل إلى الفاعل تارةً يُرَادُ به وقوع الفعل بقدرة الفاعل وتَارَةً يُعْنَى به مُجَرَّد اتصافه به ، فالأَوَّل نحو : « ضَرَبَ زيدٌ » ، والثاني نحو : «مَرِضَ » و « مَاتَ » ، وقد يُتَصَوَّرُ في الفِعْلِ أَنْ يكونَ مُسْنَداً إلى فَاعله بالاعتبارين جميعاً مثل قولك : « قام زيدٌ » ، فإنَّ القيام مُسْنَدٌ إليه لكونِهِ فِعْلاً له ، ولكونِه صِفَةً له أَيْضاً ، وهما متغايران ، فإنَّه بجهة الموصُوفية بالقيام مُشَارِكٌ للشَّجَر القائم على ساقه ، ولكنْ من حيث المؤثِّرِيَّة مُغَايِرُهُ ، وبالجملةِ فلا شَكَّ في تَغَايُرِ الاعتبارين وعدم تلازمهما ، والحقُّ إمكانُ اجتماعهما ، وإنْ كان لقومٍ فيه مَنْعٌ ؛ أي [6] : للفلاسفة بناءً على أَنَّ الواحدَ لا يصدرُ عنه إلا الواحد .

(١) ينظر ما تقدم ص ٥٨٨ .

(٢) في (ج) : الفاعل . . .

(٣) سبق أن ذكر المؤلف أَنَّ الزمخشريَّ ترك ذكر المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله فلم يذكره من ضمن المرفوعات ؛ لأَنَّهُ عندَه فاعل ، ينظر ما تقدم ص ٥٩٢ والآتي ص ٥٩٥ .

(٤) في (ج) : الفاعل . . .

(٥) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي ص ١٥١ ، ١٥٢ مع تَصَرُّفٍ يسير .

(٦) من هذا الموضع حتى قوله : « إلا الواحد » ، لم يرد في (ع) كما لم يرد في نهاية الإيجاز ، وإنما أثبت على هامش (ج) على أنه تَصْحِيْح ، وذُيِّلَ بكلمة : صح .

قوله : « وحَقُّه الرفع » لما مَرَّ[1] من وجوه التخصيص ، ورافعه هو الفعل أو شِبْهُه، فالفاعلية هي المقتضية للرفع ، والعامل هو المُسْنَدُ وهو غير المقتضي كما أَنَّ المفعولية والإضافة[2] هما المقتضيان للنصب والجَرِّ ، والناصبُ والجارُّ غيرُهما .

شح[3] : قوله :«مُقَدَّماً عليه » احترازٌ عن المبتدأ في نحو : « زيدٌ قائِمٌ » ، وهو في الحقيقةِ غيرُ لازِم ؛ لِأَنَّ زيداً في قولك : « زَيْدٌ قائم » لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إليه الفعل[4] ، وإنما أُسْنِدَ إليه (ما أُسْنِدَ إليه)[5] من الفعل أو شِبْهِهِ مع ما فيه من الضمير ، يعني هما[6] جميعاً مُسْنَدَانِ إلى « زَيْد » ، فَتُوُهِّمَ أنَّه وارد ولَيْسَتْ هذه دَلالةً لُغَوِيَّةً ، وإنما هي دَلَالَةٌ عقليةٌ ؛ ولذلك لم يُخْتَلَفْ في أنَّه مُسْنَدٌ إلى الضمير لا إلى « زيد » ، ويُجَابُ عن ذلك باعتبارِ لفظِ[7] هذا الحدِّ ، فإنَّ قولَه : « من فِعْلٍ أو شِبْهِهِ » لم يَأْتِ به قاصداً إلى أنَّه من جملة الحدِّ لِما فيه من التَّرَدُّدِ الذي هو منافٍ للحدودِ، وإنما أتى به لِلْفَصْلِ[8] مبيناً أقسام المُسْنَدِ ، ومفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه عندَه فاعلٌ ، ومَنْ[9] لم يَجْعَلْهُ فاعلاً احْتَاجَ في حد الفاعل إلى حَدٍّ[10] لا يَدْخُل هو[11] فيه ، فيقول : هو

(١) ينظَر الكلام على وجوه تخصيص الفاعل بالرفع ص ٥٨٨ وما بعدها .

(٢) في (ع) : وهما . . .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ مع تَصَرُّفٍ بالاختصارِ .

(٤) كان المناسبُ أَنْ يقولَ : ليس بِمُسْنَدٍ إليه شبه الفعل ؛ لأنَّ ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصَّل قد مَثَّل بالفعل فقال : « زيدٌ قام »، أما المؤلف فقد تَصَرَّفَ في النقلِ وَمَثَّل بِشِبْهِ الفِعْل وهو الوصف « قائم»

(٥) ساقطة من (ع) .

(٦) هما أي : الوصف « قائم » والضمير المستتر فيه .

(٧) ساقطة من (ع) .

(٨) هكذا في النسختين ، والذي في الإيضاح في شرح المُفَصَّل : « كالفَضْلَة » ، وفي التاج المكلل لابن هطيل - وقد نقل هذا النص عن ابن الحاجب - : « كالفصل » .

(٩) هو قول جمهور النحاة ، حيث أفردوا في كُتُبِهِم باباً للفاعل وباباً للنائب عن الفاعل ، أما ما ذهب إليه الزمخشري فقد قال به قبلَه عبد القاهر الجرجاني ، ينظَر : المقتصَد ١ / ٣٤٦ .

(١٠) في (ع) : إلى أحد . . . ، زِيدَتْ الألف خَطأً .

(١١) ليست في (ع) .

=

ما أُسْنِدَ إليه الفِعْل وقدِّمَ عليه، على طريقة « فَعَلَ » أو طريقِ القيامِ بِهِ[1] .

قالوا[2] : إنما يَجِبُ تقديمُ[3] الفِعْل على الفاعل لأنَّه أَثَرُه ، فَتَقَدَّمَ دليلاً عليه ، ولأنَّ بالتقديم يَحْدُثُ الابتداء فيُضَافُ إليه العمل ؛ لأنَّه صار أَوْلَى .

شم : قِيْلَ في قوله : « ورَافِعُه ما أُسْنِدَ إليه » : إنَّ إسنادَ الفعل إلى الفاعل سَبَبٌ لثبوتِ وصفٍ فيه وهو الفاعلية ، والفاعل ليس إلا كونُه مُخْبَراً عنه ، وهذا الوصف معنى معقولٌ يستدعي دليلاً يَدُلُّ على ثبوتِه ، فجعلوا[4] الرفعَ دليلاً على ثبوته .

شح[5] : والرافع : ما يُسَمَّى عامِلاً في اصطلاحِ النحويين ، [6]ومعنى العامل هو الأمر الذي يَتَحَقَّقُ به المعنى المُقْتَضِيْ للإعراب ، ومعلومٌ أنَّ مُقْتَضِي الإعراب في الفاعل هي الفاعلية ـ على ما تَقَدَّم[7] ـ ، ولا تَتَحَقَّقُ الفاعلية إلا بِمُسْنَدٍ من الفعل أو شِبْهِهِ ، فَعُلِمَ أَنَّ ما أُسْنِدَ إليه هو الفاعل .

قوله : « والأَصْلُ أَنْ يَلِيَ الفِعْلَ » لأنَّه[8] أحدُ جُزْأَي الجملةِ / المفتقرةِ[9] إلى ٦

= وهذا الضمير يرجع إلى « ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه » .

(١) ينظَر نحو هذا التعريف للفاعل في :ـ

الكافية في النحو لابن الحاجب ص ٦٨ ، التعريفات للجرجاني ص ١٦٤ ، أما تعريف نائب الفاعل ـعند مَنْ فرَّق بينه وبين الفاعل ـ فهو : كل مفعولٍ حذف فاعله وأُقِيْمَ هو مقامه ، ينظَر :

الكافية في النحو لابن الحاجب ص ٧٢ ، شرح الحدود للفاكهي ص ١٩٤ .

(٢) في (ع) : وقالوا . . .

ولم أعثر على مصدر هذا القول .

(٣) في (ع) : تقدم . . .

(٤) في (ع) : يجعلوا . . . ، وهو تحريف .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٥٩ .

(٦) ساقط من (ع) .

(٧) ينظَر ما تقدم ص ٥٩٥ .

(٨) لأنه أي : الفاعل .

(٩) في (ع) : المفتقر . . .

ذِكْرِهِما ، وقد وَجَبَ تقديمُ الفِعْلِ على ما ذُكِرَ فَلَزِمَ أن يَلِيَهُ الجُزْء الآخر المُفْتَقَرُ إليه لا غيره من الفضلات ، إذ المُفْتَقَر إليه أولى بالذكر من المُسْتَغْنَى عَنْه .

سَمِعْتُ شَيْخَنَا سيف الدين ـ رَحِمَهُ الله ـ : رَأَيْتُ في سرِّ الصناعة (١) لابن جني عشرة أوجه في بيان أنَّ الفاعِلَ كالجُزْءِ من الفِعْل :

ـ منها : أَنَّ الفاعِلَ يَسْتَكِنُّ في الفِعْلِ ، ويَقْتَحِمُ بين الفعل وحَرَكَتِهِ (٢) في «يَفْعَلَانِ» و « يَفْعَلُوْنَ » ، ويُسَكَّن آخرُ الفِعْل عند اتِّصَالِ ضمير الفاعل في نحو : «ضَرَبْتُ» و « ضَرَبْنا » كراهيةَ توالي أربع حركات ، وما ذاك إلاَّ لِتَنَزُّلِهِ مع الفِعْل منزلةَ(٣) شيءٍ واحدٍ بدليلِ تَحْرِيْكِهِ في نحوِ : « ضَرَبَنَا » إذا كان الضميرُ المتَّصِلُ ضميراً لِمَنْصُوْبٍ (٤) .

ـ ومنها : عدم جواز العطف على الضمير المتَّصِل حتى يُؤْتَى (٥) بالمنفصل تأكيداً نحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ... ﴾ (٦) و « ضَرَبْتَ أَنْتَ وزَيْدٌ » (٧) .

(١) في (ع) : في بعض الكتب لابن جني . . .
والنقل عن سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٠ ـ ٢٢٦ ، وقد ذَكَرَ ابن جني تِسْعَةَ أَوْجُه ، يقول : « واستدل أبو عليٍّ على شدَّةِ اتِّصَالِ الفعل بالفاعل بأربعةِ أَدِلَّة ، واسْتَدْلَلْتُ أنا أيضاً بخمسةِ أَدِلَّة أُخَر غير ما استدلَّ به هو . . . » ، فالأوجه التي ذكرها تسعة لا عشرة ـ كما ذُكِرَ هنا ـ وتنظر بعض هذه الأوجه أيضاً في : المقتصد ١ / ٣٢٧ ـ ٣٢٩ ، أسرار العربية ص ٧٩ ـ ٨٣ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ١٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) المقصود بحركة الفعل علامة إعرابه ، وهو ثبوت النون رفعاً ، لأنَّه مَثَّلَ بمثالين من الأمثلة الخمسة .

(٣) في (ع) : « خبرله » بدل « منزلة » ، وذلك تحريف .

(٤) وفي ذلك إيذانٌ بأنَّ المفعولَ به لا يُعَدُّ كالجزءِ من الكلمة بل هو في نِيَّة الانفصال ، ينظَر في ذلك : ـ أسرار العربية ص ٨٠ ، ٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٦ .

(٥) في (ج) : يأتي . . .

(٦) سورة البقرة ، من الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف من الآية (١٩) .

(٧) وفي ذلك دليلٌ على أنهم نزلوا الضمير منزلة بعض الفعل ، فكما لا يَحْسُنُ أَنْ يُعْطَفَ الاسم على بعض الفعل فكذلك لم يستحسنوا أَنْ يعطفوا الاسمَ على الضمير لامتزاجه بالفعل وكونه كالجزءِ منه إلا بعد أن قَوَّوْه بالمنفصل .

ـ ومنها : مسألة الكتاب [1] التي [2] استدلَّ بها ، وبناء المضارع عند اتِّصَالِ ضميرِ جماعةِ النساءِ به نحو : « يَفْعَلْنَ » ، والعَلَمُ في ذلك كُلِّه أَنَّ الفِعْلَ لا يستغني عنه كائناً ما كانَ ، وعَدَمُ جوازِ تقديمِ الفاعِلِ على الفِعْلِ مما يُسْتَدَلُّ به لكونِهِ كالجزءِ منه ، فلا يقال : « الزيدانِ ضَرَبَ » ، وإنْ كانَ لا يجوزُ أيضًا : « زَيْدٌ ضَرَبَ » ويكون « ضَرَبَ » خَالِياً عن الراجعِ إلى « زَيْد » ، إلا أنَّا مَثَّلنا بالمثنَّى ليكونَ المثالُ أظْهَرَ بِبُرُوْزِ الضميرِ الراجعِ إليه وهو « ضَرَبَا » ؛ لأَنَّ مَنْ لا يُنْعِم النظر فيما يُسْلِكُ طريقَ التحقيق يَظُنُّ ألاَّ فَصْلَ بين قولِك : « زَيْدٌ ضَرَبَ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ » كأنَّه يرتفع عنده « زَيْدٌ » بـ « ضَرَبَ » مقدَّماً ومُؤَخَّراً ، وليس الأمرُ كذلك ، حتى يقال : المثال الأول جملةٌ اسميةٌ ، والثاني جملة فعلية[3] .

(١) يعني بالكتاب : المفصل ، والمراد بمسألة الكتاب : أَنْ يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مباشرةً لأنه كالجزءِ منه .

(٢) في (ج) : الذي . . .

(٣) تنظر هذه المسألة في : المقتصد ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨

وهناك مسائل أُخَر يُسْتَدَلُّ بها على شدَّة اتِّصَالِ الفاعل بالفعل حتى صار كالجزءِ منه ، ومن هذه المسائل :

١ ـ أنهم قالوا : « حَبَّذَا » وهي مُرَكَّبَةٌ من فِعْلٍ وفاعل ، فجعلوها بمنزلةِ اسم واحدٍ وحكموا على موضِعِها بالرفع على الابتداء .

٢ ـ أنهم ألحقوا تاء التأنيث بالفِعْل ـ والفِعْل لا يؤنَّث ـ فقالوا : قامتْ هِنْدٌ ، فلولا أَنَّ الفعل والفاعل كالجزء الواحد لما جاز أَنْ يريدوا بالتأنيث شيئاً ويجعلوه في غيره .

٣ ـ أنهم قالوا : « كُنْتِيٌّ » و « كُنْتُ » فِعْل وفاعل ، فلو لم يكن الفِعْلُ والفاعلُ عندَهم كالجزءِ الواحدِ لَمَا جازتْ النسبة إليه ، لِأَنَّ الجمل لا يُنْسَبُ إليها .

٤ ـ أَنَّ بعضَهم قال في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ أَنَّ المراد : أَلْقِ أَلْقِ ، فأتى بضمير التثنية والمراد تثنية الفِعْل ، فلو لم يكن الفاعل كالجزءِ من الفِعْل لما جازتْ تثنيتُه باعتبارِه .

٥ ـ أَنَّهم قالوا : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ » ـ على الإلغاء ـ ، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا لِلْجُمَلِ ، فلو لم يُنَزَّل الفعل مع الفاعل منزلةَ الكَلِمَةِ الواحدةِ لَمَا جازَ الإلغاء .

وتنظر هذه المسائل في :ـ

سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٦ ، أَسْرار العربية ص ٨١ ـ ٨٣ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ١٤ ، لباب الإعراب للإسفراييني ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

قِيلَ (١) : وإنما يَسْتَكِنُّ ضمير المفرد ويبرز ضمير المثنَّى والمجموع ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يخلو من فاعل واحدٍ ، ضرورةَ أنَّه لا يَسْتَغْنِيْ عنه ، وقد يخلو ممَّا زاد عليه ، فَيُسْتَغْنَى عن إظهارِ ضميرِ المفردِ لإحاطة العِلْم به ، بِخِلَافِ المُتَعَدِّدِ لأنَّهُ غيرُ معلومٍ عَدَدُهُ (٢) .

شح (٣) : قوله : « ضَرَبَ غُلَامَه زيدٌ » وجه الاستدلالِ به أَنَّ مِنَ المعلومِ أنَّ الضميرَ لا بُدَّ من أَنْ يكونَ عائداً إلى شيءٍ مذكورٍ إمَّا لَفْظاً ومعنًى ، وإما معنًى لا لفظاً ، وإما لفظاً لا معنًى ، فإنْ كانَ غَيْرَ عائدٍ إلى شيءٍ من ذلك كان ممتنعاً ، وقد جاز : « ضَرَبَ غُلَامَه زَيْدٌ » وامتنع : « ضَرَبَ غُلَامُه زَيْداً » ، فلو كان كلٌّ واحدٍ منهما على السواءِ لَجَازَتْ المسألتانِ أو امتنعتا ، ولما جَازَتْ إحداهما وامْتَنَعَتْ الأخرى ، فلا مُصَحِّحَ سوى ما ذكرناه ، وهو مُنَاسِبٌ وَجَبَ التعليلُ به ، وأما قوله :

جَزَى ربُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتم جَزَاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ (٤)

(١) هو قول أبي البركات الأنباري في : أسرار العربية ص ٨٤ .

(٢) فلو لم يظهر ضمير التثنية أو الجمع لوقع الالتباس ، ولم يُعْلَمْ هل الفعل لاثنين أم لجماعة .

(٣) في (ع) : قوله : شح . . .

والنقل من الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٥٩ ـ ١٦١ ، مع تَصَرُّفٍ بالاختصار ـ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدُّؤلي في مستدرك ديوانه ص ١٢٤ ، ونُسِبَ للنابغة الذبياني كما في : الخصائص ١ / ٢٩٤ ، والحَقُّ أَنَّ الذي للنابغة بيتٌ آخر يشتبه مع هذا البيت في العَجُزِ فقط ، ينظَر : ديوان النابغة ص ١٩١ ، ونُسِبَ إلى عبد الله بن هُمارِق الغَطَفَاني كما في التصريح ١ / ٢٨٣ ، والصحيحُ نسبتُه إلى أبي الأسود الدؤلي .

والشاهد في البيت : « جَزَى رَبُّه عني عَدِيَّ . . . » ووجه الاستشهاد به : أَنَّ الضميرَ في « ربُّه » وهو الفاعل قد عاد على متأخِّرٍ في اللفظ وفي الرتبة وهو المفعول ، وذلك مردودٌ عند جمهور النحاة ، وينظَر البيت في :ـ

الخصائص ١ / ٢٩٤ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٥٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ ، لباب الإعراب للإسفراييني ص ٢٢٥ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٨٨ ، تخليص الشواهد ص ٤٨٩ ، شرح الألفية لابن عَقِيل ١ / ٤٩٦ ، شرح الأشموني ٢ / ٥٩ ، الخزانة ١ / ٢٧٧ .

فمردودٌ عند المُحَقِّقِيْنَ [1] ، أو أراد : رَبَّ الجزاء المدلول عليه بقوله : « جَزَى » ، ومَنْ [2] يُجِيْزُ : « ضَرَبَ غُلامُه زَيْداً » يَحْتَجُّ به ، وهو ضعيفٌ .

قُلْتُ : وها هنا مسألةٌ تلائِمُ ما نحنُ فيه من غرائبِ العربية لا بُدَّ من معرفتها ، وهو أَنَّ مرتبةَ [3] الجَارِّ مَعَ المَجْرُوْرِ وما يَحْتَضِنُهُ من المعمولِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عن المفعولِ به ، قال المبرِّد (ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ) [4] في كتابِه المُقْتَضَبِ [5] : « حَدُّ الظرفِ أَنْ يكونَ بعدَ المفعولِ به ، ومِنْ ثَمَّةَ [6] جَازَ أَنْ تقولَ : « لَقِيْتُ [7] في دارِه زَيْداً » . . . » ، ذكر هذه المسألة صاحب **تخ** في ضرامه [8] في اللامية الأولى ، وأنشد لذلك أبياتاً [9] ،

(١) هم جمهور النحاة ، وخالفهم طائفة من النحاة أجازوا ذلك ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وينظر رأي جمهور النحاة في :ـ
شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ٧٦ ، والهمع ١ / ٢٣٠ .

(٢) الذين أجازوا ذلك هم : الأخفش من البصريين وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين وابن جني ، وتابعهم ابنُ مالك وصَحَّحَه الرضي لكثرةِ وروده في الشعر ، وعُزِيَ إلى عبد القاهرِ الجرجاني ، ولكنَّ ما في المُقْتَصَد يخالفه ، إذ يقولُ بِقَوْلِ جمهورِ النحاة ، ينظر :ـ
الخصائص ١ / ٢٩٤ ، المقتصد ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦١ و ٢ / ١٣٥ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٨٩ ، تخليص الشواهد ص ٤٨٨ ، الهمع ١ / ٢٣٠ ، الخزانة ١ / ٢٧٧ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) لم ترد في (ج) .

(٥) في المقتضب ٤ / ١٠٢ ، والنقل منه بالنص ، إلا أن عبارة « أن تقول » ليست في المقتضب .

(٦) في (ج) : ومن ثَمَّ . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في المقتضب .

(٧) في (ع) : « ليست » وذلك تحريف .

(٨) في ضرام السقط (ضمن شروح سقط الزند) ١ / ١١٢ .

(٩) أنشد على ذلك خمسةَ أبياتٍ منها قول المعري :

نلوم على تبلُّدِها قلوباً ... تكابدُ من مَعِيْشَتِها جهاداً

وقول أبي الطيب :

وبينَ الفرعِ والقدمين نُورٌ ... يقودُ بلا أَزِمَّتِها النياقا

وقول ذي الرمّة :

ولم أمدحْ لِأُرْضِيَهُ بشعري ... لئيماً أَنْ يكونَ أصابَ مالاً

فمن شاء فليطالعها .

ومما جاء على خلاف ظاهر المنصوص في الكتاب بيت الحماسة (١) :

إذا ذُكِـرَ ابنُ العَنْبَرِيَّةِ (٢) لَمْ تَضِقْ (٣) ذِرَاعِي وأَلْقَى باسْتِهِ (٤) مَنْ أُفَاخِرُ (٥)

قلتُ : ومما يسوغُ أَنْ يلحقَ بهذا النوع قولك : « في دارِه زَيْدٌ » على أَنْ يكونَ الضميرُ في « داره » لـ « زيد » ـ وإِنْ وَقَعَ مُؤَخَّراً ـ ؛ لأَنَّ حَقَّه التقديم كالفاعل ، وهكذا قولنا : « في دَارِهِ رَجُلٌ » ـ وإِنْ وَجَبَ التَّأَخُّرُ ـ ؛ لأَنَّ ذلك لِعَارِضٍ ، فلا يُعَارِضُ الأصلَ المقتضي للتقديم وَضْعاً ، ونحوه قولهم : « رَمَتَا » ولم يقولوا : « رَمَاتَا » نَظَراً إلى الأَصْل ، وسيأتي بَعْدُ (٦) .

(١) الحماسة لأبي تمام ١ / ٢١٤ .

(٢) في (ع) : العير به ، وذلك تحريف .

(٣) في (ع) : لم تضف . . . ، وهو تصحيف .

(٤) في (ع) : بما سته . . . ، وهو تحريف .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لموسى بن جابر الحَنَفِي من بني حَنِيْفَةَ ، كما صَرَّح به في الحماسة ١ / ٢١٤
ووَرَدَتْ روايةُ البيت في الحماسة وفي بعض شروحِها : « ابنا العنبرية » ، أما هذه الرواية : « ابن العنْبَرية » فقد وَرَدَتْ في : شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب إلى أبي العلاء المعري ١ / ٢٦٦ .
وابنُ العَنْبَرِيَّة : أَحَدُ أجدادِ الشاعر .
ومعنى البيت : إذا ذُكِرَ هذا الرجل ، أو هذان الرجلان من أجدادي اتَّسَعَ نِطَاقُ افتخاري حتى إِنِّي ألقى مَنْ أُفاخِرُه مُوَلِّياً مُعْرِضاً ، وعلى هذا فـ « مَنْ » مفعولٌ به ، وقيل المعنى : إذا فاخرتُ شخصاً قَعَدَ مُلْقِياً باسْتِهِ على الأرض عَجْزاً ويَأْساً عن مفاخرتي ، وعلى هذا فـ « مَنْ » فاعل .
والشاهد في البيت : « وأَلْقَى باسْتِهِ مَنْ أُفَاخِر » ووجه الاستشهاد به : عود الضمير في « باسْتِهِ » على مُتَأَخِّرٍ لفظاً ورتبةً وهو المفعول « مَنْ » ، وينظر البيت والحديث عنه في :ـ
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٦٩ ، شرح حماسة أبي تمام للشنتمري ١ / ٢٤٣ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ١٩١ .

(٦) ذكر ذلك الزمخشري في المفصَّل ص ٣٢٨ عند كلامِه على « تاء التأنيث الساكنة » وتَبِعَهُ المؤلف في شرح هذا الموضع في المقتبس (المجلد الثاني) ق (٧٧) .
وذكر الزمخشري وابن يعيش والرضي أنَّ بعضَهم يقول : « رَمَاتَا » وهي لغة في « رَمَتَا » ، ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ٢٨ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٨١ .

تخ [1] : هنا أربع مسائل : الأولى : «ضَرَبَ زيْدٌ غُلاَمَهُ» ، الثانية : « ضَرَبَ غُلاَمَه زيدٌ» ، والثالثة : « ضَرَبَ / زَيْداً غلامُه » فهذه الثلاثة جائزةٌ بالاتِّفاق ، وأمَّا «ضَرَبَ غُلاَمُه زَيْداً » ـ وهي الرابعة ـ فغيرُ جائزةٍ بالاتِّفاق [2] .

قلتُ : هذا لَفْظُ صاحبِ التخمير ، وقوله في **شح** [3] : « ومَنْ يُجِيْزُ . . . » دليلٌ على أنَّ الرابعةَ مُخْتَلَفٌ فيها ، ورَأَيْتُ في حاشيةٍ موثوقٍ بها أَنَّ ابنَ جنِّي [4] روى جوازَ [5] ذلك .

قلتُ : ومِنَ المسائلِ المُتَعَلِّقَةِ بهذا الباب : أَنَّ حِفْظَ مرتبتي الفاعل والمفعول واجبٌ عند وقوعِ الاشتباه في التقديمِ والتأخيرِ ، وذلك إذا تَعَذَّرَ ظهورُ الإعرابِ فيهما ، أما إذا ظَهَرَ في أَحَدِهما أو فيهما فلا ؛ لارتفاعِ الالتباسِ حينَئذٍ ، وأمَّا ما وَقَعَ في نُسْخَةِ المقاماتِ الحريريةِ [6] (في مقامةِ النحوِ) [7] فَتَسَامُحٌ (مِنْ قَائِلِه) [8] (أَوْ سَهْوٌ)[9] ، والله أعلم [10] .

(١) التخمير ١ / ٢٣٤ .

(٢) كما ذكر صاحب التخمير أَنَّ نحوَ : « ضَرَبَ غلامُه زيداً » غيرُ جائزة بالاتِّفاق فَقَدْ ذَكَرَ مثلَ ذلك ابن الشجري في أماليه ١ / ١٥٢ إذ يقولُ : « ولَمْ يُجِزْ ذلك أحدٌ من النحويين » ، والصحيح أَنَّ هناك مَنْ خالف ـ كما تقدم ص ٦٠٠ ـ وسَيُعَقِّب المؤلف ـ إنْ شَاءَ الله ـ بذلك ويُوَضِّح أنَّ في المسألة خِلافاً .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦١ ، وتَقَدَّمَتْ العبارة ضِمْنَ النص المنقول ص ٥٩٩ ، ٦٠٠ .

(٤) في الخصائص ١ / ٢٩٤ ، ومع ابن جني طائفة من النُّحاة ـ كما تقدَّم ـ ص ٦٠٠ .

(٥) في (ج) : روى جوازه .

(٦) في مقامات الحريري ص ٢٤٨ .

(٧) لم ترد في (ع) .

(٨) لم ترد في (ج) .

(٩) لم ترد في (ع) .

ووجه التسامح أو السهو في قول صاحبِ المقاماتِ : أَنَّهُ يَجِبُ حفظُ المراتبِ حيثُ يشتبه الفاعل بالمفعول لِتَعَذُّرِ ظهورِ الإعرابِ فيهما أو في أحدهما ، فعبارة « أو في أَحَدِهما » هي التي فيها التسامح أو السهو ؛ لأَنَّهُ إذا ظهر الإعراب في أحدِهما زال اللبس ـ كما ذكر المؤلف ـ .

(١٠) في (ج) : والله الموفق .

قال ـ رضي الله عنه ـ (١) :

« فَصْلٌ : [مَجِيْءُ الفاعِلِ ضَمِيْراً]

وَمُضْمَرُهُ في الإسنادِ إليه كمُظْهَرِهِ ، تقولُ : « ضَرَبْتُ » و « ضَرَبْنَا » و « ضَرَبُوا » و « ضَرَبْنَ » ، وتقولُ : « زَيْدٌ ضَرَبَ » فتنوي في « ضَرَبَ » فاعلاً ، وهو ضَمِيْرٌ يَرْجِعُ إلى « زيد » ، شَبِيْهٌ بالتاءِ الرَّاجِعَةِ إلى « أنا » و « أنت » في : « أَنَا ضَرَبْتُ » و « أَنْتَ ضَرَبْتَ »... » .

شح (٢) : يريدُ بإيرادِ هذا الفصلِ أنَّه (٣) يَصِحُّ وقوعُ المُضْمَرِ فَاعِلاً ، كما يَصِحُّ وقوعُ الظاهرِ ، وهذا وإنْ كانَ غيرَ مُلْبِسٍ إلَّا أنَّه ذَكَرَهُ لاشْتِمَالِهِ على مسألةٍ تلتبسُ على المبتدئين ، وهو (٤) مثل : « زَيْدٌ قَامَ » ـ كما مَرَّ فِيْما (٥) تقدم (٦) ـ ، ولِأَنَّ غَرَضَه أَنْ يسوقَ إليك باب (٧) الفعلين المُوَجَّهَيْنِ إلى شَيْءٍ ، فاحتالَ إلى الإتيانِ به بِذِكْرِ الفَاعِلِ المُضْمَرِ لِيَعْتَبِرَه في أحد مسائله ، ثم يسوقُ المسائلَ كُلَّها ، وكذلك فَعَلَ .

قال (٨) : فتقول : « زَيْدٌ ضَرَبَ » غرضه أَنْ يُثْبِتَ (٩) أَنَّ زيداً في « زيدٌ ضَرَبَ »

(١) المفصَّل ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦١ .

(٣) في (ع) : أنها . . . ، وهو تحريف .

(٤) هكذا في النسختين « وهو » ، وكانَ الأنسبُ أَنْ يقولَ : « وهي » ؛ لِأَنَّ الضميرَ يعودُ إلى « مسألة » ، والذي في الإيضاح في شرح المفصَّل « وهي » ، فَلَعَلَّه هنا نظر إلى المعنى ، إذ المعنى : ومثال المسألة . . .

(٥) في (ع) : في تقدم . . . ، وذلك تحريف .

(٦) ينظَر ما تَقدم ص ٥٩٨ .

(٧) هو الفصل التالي لهذا الفصل مباشرةً ص ٦٠٩ .

(٨) هو قولُ ابن الحاجب ، وهو في الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٦١ ، ١٦٢ ، ويبدو في النص بعض الاضطراب في الإيضاح في شرح المفصَّل ، وما أثبته المؤلف أتم وأوضح .

(٩) في (ع) ثبت . . . ، وهو تحريف .

مبتدأٌ ، وليس فاعلاً للفعل المُتأخّر ، ولِيُؤْذِنَ [1] بذلك أيضًا أنَّ الفاعل لا يُحْذَفُ ، فإنَّ[2] الأمرين قد يُتوَهَّمَانِ ، فاستَدَلَّ على ذلك بوجوبِ : « أنا ضَرَبْتُ » و « أنت ضَرَبْتَ » ، فلو كان « زيدٌ » فَاعِلاً لَوَجَبَ أَنْ يكونَ « أنا » فاعِلاً ، ولو كان « أنا » فاعِلاً لَوَجَبَ جوازُ « أَنَا ضَرَبَ » ، ولَمَّا لَمْ يَجُز دَلَّ على أنَّه ليس بفاعلٍ ، وكذلك لو كان الفاعل محذوفاً في « زَيْدٌ ضَرَبَ » لَفْظاً ونِيَّةً لجازَ حذفُه [3] في « أنا ضَرَبَ » ، ولَمَّا لَمْ يَجُزْ هذا لم يَجُزْ ذلك لِلْعِلْمِ باستوائِهما في مُصَحِّحِ الجوازِ والامتناعِ ، ولا يجوزُ إضمارُه [4] مُسْتَتِراً في [5] « أنا ضَرَبَ » لفقدانِ شَرْطِ الاستتارِ [6] ، ولا بُدَّ من فاعل وَجَبَ ذِكْرُه على حسبِ ما يقتضيه الموضع له ، والذي وُضِعَ له لفظٌ بارز ، فَوَجَبَ أَنْ يُؤْتَى به كذلك .

قلتُ : فإن سألتَ : ما الفرقُ بين قولِك : « زيدٌ ضَرَبَ » وبين قولِك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » من حيث المعنى ؟ .

أجبتُ : الغرضُ المَسُوْقُ إليه الكلام في المثالِ الأوَّلِ هو ذِكْرُ « زيد » ، وفي الثاني ذِكْرُ الفِعْل ؛ لأنَّ مِنْ عادة العَرَبِ أَنْ يُقَدِّمُوا [7] في كلامِهم ما هو أَهَمُّ وأعْنَى ، أَلَا

(١) يؤذن : يُخبر .

(٢) في (ج) : وأن . . .

ويعني بالأمرين : كون « زيد » فاعلاً وليس مبتدأ ، وأنَّ الفاعلَ قد يُحْذَف .

(٣) في (ج) : لجاز حذفه في « أنا » مستتراً في « أنا ضرب » . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصل .

(٤) في (ع) : ومستتراً . . . ، زيدت الواو خطأ .

(٥) من قوله : « في « أَنَا ضَرَبَ » . . . حتى قوله : « . . . ولا مُثِيْراً » الوارد ص ٦٠٨ ساقط من (ع) .

(٦) شرط الاستتار في الفعل الماضي : أن يكونَ الضميرُ لمفردٍ غائب ، وهذا الضمير ليس لغائب ، وإنما هو لِمُتَكَلِّم ، ينظَر في ذلك : الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦١ ، ١٦٢ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٢٦ .

(٧) في (ج) : أن يقدمون . . . ، وهو خَطَأٌ بَيِّن .

ترى أَنَّ زيداً في الأولِ قَدْ ذُكِرَ لَفْظاً ونِيَّةً أَوَّلاً وآخِراً لِعَقْدِكَ عليه الحديثَ ، ولم يُفْعَل في الفِعْلِ ما فُعِلَ في الفاعلِ من التكرارِ ، لأنَّ الفِعْلَ مجهولٌ به يُؤْتَى لِفَائِدَةٍ ، فإذا تَنَبَّه له المُخَاطَبُ اسْتَعَدَّ كُلَّ الاستعدادِ لِسَمَاعِهِ فيحصلُ له المقصودُ دفعةً (١) .

ثم اعْلَمْ أنَّ من فروعِ هذا البابِ أَنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلاَّ اسْماً (٢) ، مُظْهَراً كان أو مُضْمَراً ، لأنَّ المحمولَ عليه [لا بُدَّ] (٣) أَنْ يكونَ أَقْوَى من المحمولِ ، والاسم أقوى القُبُلِ الثلاثة ؛ لأنَّه هو الأصل (٤) اشْتِقَاقاً وإِسْنَاداً ـ على ما عُرِفَ ـ فإذا وَجَدْتَ شيئاً مخالفاً لهذا الأصلِ فلا بُدَّ له من تأويلٍ ، وعليه قوله في الكَشَّاف (٥) ـ في سورة البقرة ـ : فإِنْ قُلْتَ : كيفَ صَحَّ إسنادُ « قِيلَ » إلى « لا تُفْسِدُوا » (٦)

(١) ينظَر الحديث عن غرض التقديم في :

الكتاب لسيبويه ١ / ٣٤ ، ٨٠ ، ٨١ ، دلائل الإعجاز ص ٨٠ ، نهاية الإيجاز ص ٢٩٩ .

(٢) هذا هو قول جمهور البصريين ، وعليه أكثر النحاة ، وأما الكوفيُّون فيرونَ أنَّ الفاعل يجوزُ أَنْ يكونَ جملةً وحملوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ فقالوا : جملة « لَيَسْجُنُنَّهُ » فاعل « بَدَا » ، أما ثعلب وهشام فقد أجازاه مطلقاً في كلِّ جملة ، وأما الفَرَّاء وجماعة فقد فَصَّلوا فأجازوا وقوعَ الجملة فاعِلاً إن كان الفِعْل قلبيًّا وَوُجِدَ مُعَلِّق ، وإلا فلا ، ونُسِبَ هذا القول لسيبويه ؛ لِأَنَّ ظاهرَ كَلَامِهِ يدلُّ عليه ، وصَحَّحَهُ ابن هشام ولكن بشرطِ أَنْ يكونَ التعليقُ بالاستفهام خاصَّةً ، وعلى أَنَّ الإسنادَ إلى مضافٍ محذوفٍ لا إلى الجملة ، ينظَر : الكتاب لسيبويه ٣/ ١١٠ ، مغني اللبيب ص ٥٢٤ ، ٥٥٩ ، ائتلاف النصْرة ص ٩٩ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) ذهب البصريون إلى أَنَّ المصدرَ أصلُ المشتقات والفِعْل مأخوذٌ منه ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ أصلَ المشتقات الفِعْل والمصدر مأخوذٌ منه ، وما ذَكَرَهُ المؤلف يَتَمَشَّى مع مذهبِ البصريين ، ويُنظَر هذا الخلاف في :

الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ ، الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، التبيين ص ٤٣ ، مسائل خلافية للعكبري ص ٦٨ .

(٥) الكشاف للزمخشري ١ / ٦٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ سورة البقرة ، آية (١١) .

و « آمِنُوا »[1] ؟ قُلْتُ : الممتنع هو إسنادُه إلى معنى الفِعْل ، وهذا إسنادٌ له [إلى لَفْظِه][2]، كَأَنَّه قِيْلَ : إذا قِيْلَ لهم هذا القول ، أو هذا الكلام .

تخ [3] : فإنْ سَأَلْتَ : ما بالُ العَرَبِ قَدْ صَاغَتْ للاثنين ضميراً ، وكذلك للجماعة والمُخَاطَبِ والحَاكِي [4] ، ولَمْ تَصُغْ للغائبِ الواحدِ نحو ذلك الضمير ؟

أَجَبْتُ : الفرقُ بين الموضعين مَبْنِيٌّ على مقدمتين :

إحداهما : أَنَّ الضمائر مَظِنَّة الاحتياطِ ، وَاجِبٌ صونُها عن الاختلاطِ ؛ لِأَنَّها بمنزلةِ الإِشَارَاتِ والتلويحاتِ ، ولذلك صاغوا للمرفوعِ ضميراً وللمنصوبِ ضميراً .

فإنْ سَأَلْتَ : لو كانَ المُضْمَرُ مما يُحْتَاطُ له لما وَقَعَ التسويةُ في المُضْمَرِ المثنَّى بين لَفْظَي المذكر والمؤنَّث [5] ؟

أَجَبْتُ : قَبْلَ أَنْ أَشْرَعَ في التَّقَصِّي عنه أُلْقِيْ عَلَيْكَ أشياء :

أحدها : أَنَّ المُضْمَرَ ـ في الأَصْلِ ـ هو الهاء ، وما يلحقه من اللواحقِ علامةٌ دالَّةٌ على شيءٍ وراء الضمير ، تقولُ : « هُوَ زَيْدٌ » فتكونُ الهاء للإشارة ، والواو دليلٌ على أَنَّ المشارَ إليه / فَرْدٌ مُذَكَّر ، وتقولُ : « هِيَ هِنْدٌ » ، فتكونُ الهاءُ للإشارةِ ، والياءُ دليلٌ على أَنَّ المشارَ إليه فَرْدٌ مؤنَّث [6] .

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ سورة البقرة ، آية (١٣) .

(٢) ما بين المعقوفين إضافة يتمُّ بها المعنى ، واستدركتُها من الكشاف .

(٣) التخمير ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٤) المراد بالحاكي : المُتَكَلِّم .

(٥) وذلك في « أَنتُما » و « هما » .

(٦) اخْتُلِفَ في الواو والياء في « هُوَ » و « هِيَ » هل هما من الكلمةِ نفسِها أم لا ؟ . فذهب أكثر البصريين إلى أنهما من الكلمةِ نفسِها ، فالهاء والواو في « هُوَ » والهاء والياء في « هِيَ » هما الاسم بمجموعِهما ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أَنَّ الضميرَ هو الهاء فَقَط ، أما الواو والياء فزائدتان بِدَلَالَةِ حَذْفِهما في « هُمَا » ، =

وثانيها : أنَّ هذا اللاحق علامةٌ لا علامتان ، كالواو والياء .

وثالثها : أن المذكَّرَ والمُؤَنَّثَ مما يستوي في علامة التثنية ، تقول : « رجلان » و«حائضان» ، إذا ثَبَتَ هذا فَوَجْهُ انْسِكَابِه بِكَ إلى الغَرَض أنَّه لو دخل علامة التأنيثِ في تثنيةِ المُضْمَرِ لا يخلو من أَنْ تكونَ العلامةُ مُسْتَبِدَّةً في الدلالةِ ، أو مُنْدَرِجَةً تحتَ شيءٍ آخر، لا وَجْهَ إلى أَنْ تكونَ مُسْتَبِدَّةً ؛ لأَنَّها لو اسْتَبَدَّتْ لكانَ اللاحقُ حينئذٍ علامتين لا علامةً ، وقد ذكرنا (١) أنَّ اللاحقَ علامة ، ولا وَجْهَ إلى أَنْ يَنْدَرِجَ تحتَ شيءٍ آخر ؛ لأَنَّ المُنْدَرَجَ تحتَه لا يخلو من أَنْ يكونَ هو الهاء أو اللاحق ، لا وَجْهَ إلى أن يكونَ هو الهاء ، لأنَّ الهاءَ لا تَدُلُّ إلا على الإشارةِ (٢) ، ولا وَجْهَ إلى أَنْ يكونَ هو اللاحقَ ؛ لأنَّ اللاحقَ علامةُ التثنيةِ ، وعلامةُ التثنيةِ لا تَنْدَرِجُ تحتَها علامةٌ أخرى .

المقدمة الثانية : أَنَّ الإشارةَ لا تكونُ إلا بالمُشِيْرِ والمُشَارِ لَهُ والمُشَارِ إِلَيْه ، وكلٌّ واحدٍ من هذه الثلاثة غيرُ الآخرِ ، فمتى كانَ المُشَارُ إليه مُتَعَدِّداً وضعوا له علامةً لِيُعْلَمَ أَنَّ المُشَارَ إليه كلاهما لا أحدُهما ، وكذلك إذا اجتمعَ في واحدٍ أَنْ يكونَ مُشَاراً له ومُشَاراً إليه صاغوا لَفْظاً لِيَظْهَرَ أَنَّ المُشَارَ له هو المُشَارُ إليه ، وكذلك إذا اتَّفَقَ في واحدٍ أَنْ يكون مُشِيْراً مُشَاراً [إليه] (٣) عَيَّنُوا له لَفْظاً لِيتبيَّن أَنَّ المُشِيْرَ هو المُشَارُ إليه ، أَمَّا إذا

= وتَابَعَ الكوفيينَ في قولِهِمْ بعضُ البصريين ، والقولُ الأَوَّلُ رَجَّحَه ابنُ يعيش ؛ لأَنَّ « هُوَ » و « هِيَ » ضميرٌ منفصل مستقِلٌّ بنفسِه كالاسمِ الظاهرِ فلا يكونُ على حرفٍ واحدٍ ، ولأنَّ المضمرَ يُؤْتَى به للاختصار فلا يليقُ به الزيادة ، وهو عندي أولى القولين بالقبولِ ، وعليه أكثرُ المعربين ، يُنظَر في هذه المسألة :

الإنصاف ٢ / ٦٧٧ ، التخمير ٢ / ١٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٦ ، ٩٧ ، ائتلاف النصْرة ص ٦٥ .

(١) هو الشيء الثاني من الأشياء التي نَبَّه عليها قريباً .

(٢) يعني بالإشارة الدلالة على التذكيرِ أو التَّأْنِيْثِ ، لا الإشارة المُتَعَارَفِ عليها في اصطلاح النُّحاة .

(٣) إضافة لازمة ، ولم تَرِدْ في (ج) ، وقد استدركتُها من التخمير .

لم يكن المُشَارُ إليه مُتَعَدِّداً ثَمَّ لَمْ يَعْرِضْ له أَنْ يكونَ مُشَاراً لَهُ ولا مُشِيْراً [1] ، فلا حاجةَ إلى صوغِ لفظٍ ، والضميرُ في قولِك : « زيدٌ ضَرَبَ » غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ ، ولا مُشَارٌ له [2] مُشَارٌ [3] إليه ، ولا مُشِيْرٌ مُشَارٌ إليه ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يصوغوا [4] له لَفْظاً .

(١) إلى هنا ينتهي السقط الذي في نسخة (ع) ، ينظَر ما تقدم ص ٦٠٤ .

(٢) في (ج) : ومشار . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير .

(٣) في (ع) : مشيرٌ . . . ، وهو تحريف .

(٤) في (ع) : لم يصوغر اله له . . . ، وهو تحريف .

قال ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ (١) :

« فَصْلٌ (٢) : [إِضْمَارُ الفَاعِلِ]

« ومِنْ إِضْمَارِ الفاعِلِ (٣) قولُك : « ضَرَبَنِيْ وَضَرَبْتُ زَيْداً » ، تُضْمِرُ في الأَوَّلِ اسْمَ مَنْ ضَرَبَكَ وضَرَبْتَهُ إِضْمَاراً على شَرِيطةِ التفسيرِ ؛ لأَنَّك لَمَّا حَاوَلْتَ في هذا الكلام أَنْ تَجْعَلَ « زيداً » فاعِلاً ومفعولاً فوجَّهْتَ إليه الفِعْلَيْن (٤) اسْتَغْنَيْتَ بذكرِه مَرَّةً ، ولَمَّا لَمْ يكنْ بُدٌّ من إِعْمَالِ أَحَدِهِما فيه أَعْمَلْتَ الذي أَوْلَيْتَه إياه ومنه قَوْلُ طُفَيْل (٥) ـ أنشده سيبويه (٦) ـ :

..... جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (٧)

(١) المفصَّل ص ١٩ ـ ٢١ .

(٢) لم تَرِدْ في النسختين .

(٣) في النسختين « في قولك » ، و « في » لم ترد في المفصَّل ، ولا في ما اطلعت عليه من شروحه .

(٤) في المفصَّل : فَوَجَّهْتَ الفعلين إليه . . .

(٥) في المفصَّل : طفيل الغنوي . . .

وطُفَيْل الغَنَوِي هو : طُفَيْل بن عوف بن كعب بن خَلَف من بني غَنِيٍّ بن أعصر بن سعد بن قيس بن عَيْلان ، شاعر جاهلي ، يُكْنَى أبا قُرَّان ، اشتهر بوصفِ الخيل ، عَدَّه بَعْضُهُم في فحولِ الشعراءِ ، تنظر ترجمته في :ـ

الشعر والشعراء ص ٢٧٥ ، الأغاني ١٥ / ٣٣٧ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٣٦٢ .

(٦) في الكتاب ١ / ٧٧ .

(٧) وَرَدَ البيتُ بتمامِه في المفصَّل ، والمذكور هنا عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره :ـ

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ متونَها

وهو لطُفَيْل الغَنَوِي كما في ديوانه ص ٢٣ ومعه البيت الآتي ـ إنْ شاء الله ـ في الشرح ومعنى متونها : ظهورها ، واسْتَشْعَرَتْ : جَعَلَتْ شِعَارَها ، مُذْهَب : مَطْلِيٌّ بالذهبِ ، وبقيَّة كلمات البيت قد أوضحها المؤلف في الشرح .

والشاهد في البيت : « جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ . . . » ووجه الاستشهاد : أَنَّ الفعلين « جَرَى » =

وكذلك إذا قُلْتَ : « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيدٌ » رفعتَه لِئيْلاَئِكَ إيَّاه الرافع ، وحَذَفْتَ مفعولَ الأوَّلِ استغناءً عنه ، وعلى هذا تُعْمِلُ الأَقْرَبَ أبَداً فتقول : « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ » ، قال سيبويه [1] : « ولَوْ لَمْ تَحْمِلْ الكلامَ على الآخر لَقُلْتَ : « ضَرَبْتُ وضَرَبُوْنِي قَوْمَك » ... » ، وهو [2] الوَجْهُ المختارُ الذي وَرَدَ به التنزيلُ ، قال الله تعالى: ﴿ آتُوْنِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ [3] و ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوْا كِتَابِيَهْ ﴾ [4] ، وإليه ذَهَبَ أصحابُنا البصريون [5] .

وقَدْ تُعْمِلُ الأَوَّل وهو قَلِيْلٌ ، منه[6] قول عُمَر بن أبي رَبِيْعَة [7] :

..... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ [8]

= و « اسْتَشْعَرَتْ » تنازعا معمولاً واحداً وهو « لَوْنَ » ، وأُعْمِلَ فيه الثاني ـ على مذهب البصريين ـ ، وينظَر البيت في :

المقتضب ٤ / ٧٥ ، الإيضاح العضدي ص ١٠٩ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٨ ، المنخَّل ق (١٥أ) شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق (٥ب) ، عرائس المحصَّل ق (٢٦أ) .

(١) في الكتاب : ١ / ٧٦ وهذا نصُّ كلامه .

(٢) وهو ؛ أي : إعمال الأقرب .

(٣) سورة الكهف ، من الآية (٩٦) .

(٤) سورة الحاقة ، من الآية (١٩) .

(٥) سوف يأتي عَرْضُ الخلاف في هذه المسألة مُفَصَّلاً ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٦) في المفصل : ومنه . . .

(٧) هو أبو الخَطَّاب عُمَر بن عبد الله بن أبي ربيعة القُرَشِي المخزومي ، شاعر مشهور ، ولد سنة (٢٣) ليلة تُوُفِّيَ عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ ، كان صاحبَ مُجُوْنٍ ، وَجُلُّ شِعْرِه في الغزل ، تُوُفِّيَ سنة (٩٣هـ) ، تنظَر ترجمته في : ـ

الشعر والشعراء ص ٣٤٨ ، الأغاني ١ / ٧٠ ، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ ، سرح العيون ص ٣٥٦ .

(٨) عجز بيت من الطويل وصدره :

إِذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُوْدٍ أَرَاكَةٍ

وقد اخْتُلِفَ في نسبةِ البيت ، فنُسِبَ إلى عُمَر بن أبي ربيعة ـ كما هنا ـ وهو في ملحق ديوانه ص ٩٤٨ في الشعر المنسوب له ولغيره ، ونُسِبَ إليه أيضاً في الكتاب ١ / ٧٨ ، ونُسِبَ إلى طُفَيْل الغَنَوِي كما في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٨٧ ، وتحصيل عين الذهب ١ / ٤٠ ، وهو في ديوانه ص ٦٥ ، ومعه البيت الآخر الآتي ص ٦٢٧ ، وهما من قصيدة قالها في قتل ابن عروة الرحال الجعفري . =

وعليه الكوفيونَ (١) ، وتقول على المذهبين : « قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ وقَعَدَا أَخَوَاكَ » ، وليس قول امرئ القيس :

.... كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ من المَالِ (٢)

من قبيلِ ما نَحْنُ بِصَدَدِه ؛ إِذْ لَمْ يُوَجِّه فيه الفِعْل الثاني إلى ما وُجِّهَ إليه الأوَّل .

ومن إضمارِه قولُهم : « إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي » ، أَيْ : إِذَا كَانَ ما نَحْنُ عليه غَداً...».

قُلْتُ (٣) : اعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ كما (٤) كرهوا تِكْرَارَ الحرف في كلمةٍ واحدةٍ أو كلمتين مُتَّصِلَتَيْنِ من المتجانسة بل من المتقاربة ، فعمدوا (٥) إلى ضَرْبٍ من الخِفَّة

= ورُوِيَ أَنَّ الجَرْمِيَّ نَسَبَه إلى المقنَّع الكندي كما في : المقاصد النحوية ٣ / ٣٢ ، ونُسِبَ إلى عبد الرحمن ابن أبي ربيعة المخزومي كما في : شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٨٩ .

(١) سوف يأتي مذهبُ الكوفيين وتفصيل الخلاف في ذلك في الشرح - إنْ شاءَ الله - .

(٢) عجز بيتٍ من الطويل وصدره :

فلو أَنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ

وهو لامرىء القيس كما في ديوانه ص ٣٩ .

والشاهد في البيت : « كَفَانِيْ ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ » ، ووجه الاستشهاد به : أن « قَلِيْلٌ » فاعل لـ « كَفَانِي » ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ معمولاً للفعل الثاني « أَطْلُبْ » ، فليس ما في البيت من باب التنازع ، لأَنَّ من شَرْطِ التنازع أَنْ يَتَوَجَّهَ الفعلانِ إلى معمولٍ واحدٍ ، وكلٌّ منهما يطلبه من حيث المعنى خِلافاً لِمَنْ وَجَّه البيت على أنه من باب التنازع ، وينظر البيت في :

الكتاب لسيبويه ١ / ٧٩ ، الإنصاف ١ / ٨٤ ، ٩٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ص ٦٢٢ ، غاية المُحَصَّل للزملكاني ق (١٤ب) ، المنخَّل في إعراب أبيات المفصَّل ق (١٦ب) ، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق (٦أ) ، مغني اللبيب ص ٦٦٠ ، الخزانة ١ / ٣٢٧ ، وينظر الآتي ص ٦٢٩ .

(٣) لم ترد في (ع) .

(٤) في (ع) : لَمَّا . . .

(٥) في (ع) : وعمدوا . . .

بالحـذف أو بالقلب أو بالإدغـام في نحـو : « ظَلْتَ »[1] و« تَقَضِّي البَازِيِّ »[2] و« رُبَ »[3] و ﴿قُل لَّهُم﴾[4] و ﴿قَالَت طَّائِفَةٌ﴾[5] استثقالاً لِلْمُعَاد حقيقةً أو حكماً على ما تعارفته الطِّبَاع السليمة الذوق، كَرِهُوا كذلك تكرار الكلمتين في كلام أو كلامين مُتَّصِلَيْن ، فسلكوا فيه الإضمار على حسب مقتضى النظام ، فمن ذلك مسألة هذا الفصل[6] .

ومن طريف[7] ما مرَّ بي في شرحِ ابن جني[8] لقول أبي الطيب :

يريك من خَلْقِـهِ غَرَائِبَـه ... في مجدِه كيف تُخْلَقُ النَّسَمُ[9]

(١) « ظَلْتَ » أصلها « ظَلِلْتَ » حُذِفَتْ إحدى اللامين تخفيفاً لِتَعَذُّرِ الإدغام ، وهذا النوع من الحذف عدَّه سيبويه شاذاً قياساً فصيحاً استعمالاً ، ينظر :-
الكتاب لسيبويه ٤ / ٤٢٢ ، المتع في التصريف ٢ / ٦٦١ ، ٦٦٢ ، الدر المصون ٨ / ٩٨ .

(٢) من قول العَجَّاج :

تَقَضِّيَ البَازِي إذا البَازِي كَسَرَ

والأصل : تَقَضُّضَ ، من الانقضاض ، قُلِبَتْ الضاد الثانية ياءً ، وكُسِرَ ما قبل الياء ، ينظر في ذلك :-
المسائل العضديات ص ٣٢ ، الخصائص ١ / ٩٠ ، دقائق التصريف ص ٤٣٨ .

(٣) « رُبَ » مخففة من « رُبَّ » - بتشديد الباء - وهي لغةٌ فيها ، ينظر :-
رصف المباني ص ٢٦٩ ، المغني ص ١٨٤ .

(٤) سورة النساء ، من الآية (٦٣)
وهنا التقى المثلان والأول منهما ساكن والثاني متحرك فالحكم فيهما الإدغام ليس إلا ، وإن كانا من كلمتين ، ينظر : المتع في التصريف ٢ / ٦٥٠ .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية (٧٢) ، وسورة الأحزاب من الآية (١٣) .
وحكم التاء إذا سكنتْ وأتى بعدها طاء وَجَبَ إدغامُها مع إظهارِ الإطْبَاقِ والاستعلاء ، ينظر : التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص ١١٢ .

(٦) أي : مسألة تنازع عاملين في معمولٍ واحدٍ .

(٧) في (ع) : ومن طريق . . . ، تصحيف .

(٨) ما نقله المؤلف عن ابن جني في شرح شعر أبي الطيب قد وَرَدَ في الخصائص كما سيأتي قريباً .

(٩) البيت من المنسرح ، وهو لأبي الطيب المتنبي - كما ذكر المؤلف هنا - ، والبيت في معجز أحمد ١ / ٣٣٠ ، وهو من قصيدته التي مطلعها : =

(ما حُكِيَ) [1] عن الشيخ أحمد بن يحيى [2] قال : حدثني أصحابنا قالوا : كان أبو مهدية [3] يَبْسُطُ قِطْعَةَ بُورِي [4] على سَمَاد فيقول : الله أكبر مرتين ، أشهد ألاَّ إله إلا الله مرتين ، حتى يفرغَ من الأذان ، فيقال له : ليس كذا الأذان ، فيقول : قد جِئْتُ بالمعنى والتِّكْرَارُ عِيٌّ [5] .

تخ [6] : اتَّفق العلماء [7] عن آخرِهِم على أنَّ الفعلين إذا تَوَجَّها إلى اسمٍ إما بجهة الفاعلية وإما [8] بجهة المفعولية ، أو أحدهما بجهة الفاعلية والآخر بجهة المفعولية ، مثال ذلك : « قَامَ وقَعَدَ زيدٌ » و « ضَرَبْتُ [9] وأَكْرَمْتُ زَيْداً » ، و « قَامَ وأَكْرَمْتُ زَيْداً » و « ضَرَبْتُ وقَامَ زَيْدٌ » ، فالفعلانِ بمجموعِهما لا يَسْتَنِدَانِ إلى ظاهرِ ذلك الاسم ، بل الذي يَسْتَنِدُ إلى ظاهره أحدُهما ، والآخر إلى ضميرِه ، ثم اختلفوا [10]

= أَحَقُّ عافٍ بِدمعِكَ الهِمَمُ أحدث شيءٍ عهداً بها القِدَمُ

في مدح علي بن إبراهيم التنوخي ، والنَّسَم جمع نَسَمَة وهي النفس ، وفي البيت مبالغة ممقوتة .

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) في (ع) : « أبي يحيى » بدل « أحمد بن يحيى »

والمرادُ به أحمد بن يحيى ثعلب ، ولم أجِد الخبر في كتبه التي وَقَفْتُ عَلَيْهَا .

(٣) أبو مهدية هو : أفار بن لقيط ، أحد الأعراب الذين دخلوا الحواضر وأخذ عنهم أهل اللغة ، وهو من باهلة ، وكان به عَارِضٌ من مسٍّ ، له مروياتٌ في كتب اللغة تنظر ترجمته في :ـ

طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٧ ، إنباه الرواة ٤ / ١٨٢ ، البلغة ص ٢٢٨ .

(٤) البوري : الحصير المنسوج ، وهو فارسيٌّ معرَّب ، ينظر :

اللسان (بور) .

(٥) تنظر حكاية أبي مهدية هذه في : الخصائص ٢ / ٤٦٦ ، ٤٤٧ .

(٦) التخمير ١ / ٢٣٦ ـ ٢٣٨ مع تَصَرُّفٍ من المؤلف بالحذفِ والزيادة .

(٧) خَرَقَ هذا الاتفاق الفراء ؛ لأنه يرى أنَّ الفعلين المتنازعين إذا اتَّحَدَا عَمَلاً اتَّجَهَا بمجموعِهما إلى المعمولِ المُتَنَازَع فيه ، وسيأتي رأيه هذا ـ إن شاء الله ـ .

(٨) في (ج) : أو بجهة . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير .

(٩) في (ع) : ضرب . . . ، وهو تحريف .

(١٠) ينظر هذا الخلاف في :ـ

الإنصاف ١ / ٨٣ ، التبيين للعكبري ص ٢٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٧ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ائتلاف النصرة ص ١١٣ ، التصريح ١ / ٣٢٠ .

بعد ذلك في أَنَّ المُسْتَنِدَ من هذين الفعلين إلى ظاهرِ ذلك الاسمِ ما هو ؟ ، والمُسْتَنِد إلى ضميرِه / ما هو؟، فَعِنْدَ البصريين [1] ـ وهو لغة أهل الحجاز ـ المُسْتَنِدُ إلى ظاهرِ ٤٨ ذلك الاسم هو الثاني ، وهو الأقربُ ، وإلى ضميره هو الأوَّل ، والكوفيون على عَكْسِ هذا [2] ، وهو لغة بني تميم .

قلتُ : ولا يقالُ : إذا كان أَحَدُ الفعلين مُوَجَّهاً إلى الظاهرِ والآخر موجَّهاً إلى الضميرِ فلا يكونانِ مُوَجَّهَيْنِ إلى معمولٍ واحدٍ ، لأنَّا نَقُوْلُ المَعْنِيُّ من ذلك توجيهه [3] إلى الظاهر ؛ لأنَّه هو الأَصْل ، والضمير بَدَلٌ عنه ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الكلامِ في المثالِ الأولِ من الفصل : « ضَرَبَنِيْ زَيْدٌ وضَرَبْتُ زَيْداً » فأُضْمِرَ الأول استثقالاً ، وجُعِلَ الثاني دليلاً عليه ، فاعرفه بالتأمُّل فإنه قد يَشْتَبِهُ على كثيرٍ من الطَّلَبَةِ .

وفي الكشاف [4] ـ في قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٍ** ﴾ [5] : « فاعل « تَبَيَّن » [6] مُضْمَر تقديرُه : فَلَمَّا تَبَيَّن له أَنَّ اللَّهَ على كل شيء قديرٌ قال : أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قدير ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم [7] : « ضَرَبَنِيْ وَضَرَبْتُ زَيْداً » [8] ، ويجوزُ : فلَمَّا تبيَّن له ما أَشْكَلَ عليه من معنى أمر إحياء الموتى » [9] فاعرفه [10] .

(١) رأي البصريين في : الكتاب لسيبويه ١ / ٧٤ ، المقتضب ٤ / ٧٣ ، الإيضاح العضدي ص ١٠٨ .
(٢) أي : المسند إلى ظاهر ذلك الاسم هو الأول عندهم ، وإلى ضميره الثاني ، ينظر رأي الكوفيين في مصادر الخلاف المتقدمة ص ٦١٣ حاشية (١٠) وينظر أيضاً في : شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٩ ، الهمع ٥ / ١٣٧ .
(٣) في (ع) : توجهه . . .
(٤) الكشاف ١ / ٣٠٨ والنقل منه بالنص .
(٥) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .
(٦) في (ع) : بيّن . . . ، وهو تحريف .
(٧) في (ج) : قوله . . .
(٨) أي : أن ما في الآية من باب التنازع .
(٩) ينظر هذان الوجهان في فاعل « تبين » في الآية في :ـ
الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٥٠٢ ، الدر المصون ٢ / ٥٦٨ ، وكلا الوجهين للزمخشري .
(١٠) ليست في (ج) .

قلتُ : ومن البابِ (١) بيت طَرَفَة (٢) في داليته السبعية :

. يجورُ بها المَلَّاحُ طَوْراً ويَهْتَدِيْ (٣)

أي : ويهتدي بها طَوْرًا ، فَحُذِفَ ما حُذِفَ لدلالة ما تَقَدَّم عليه .

شح (٤): عند المحققين (٥) تقول : « ضَرَبَانِيْ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْن » ، وامتنع على مذهب الفراء (٦) ، وجاز من غير إضمارٍ على مذهبِ الكسائي (٧) ، والدليل على

(١) أَيْ : ومن بابِ الحذفِ لوجودِ دليل يدلُّ على المحذوفِ .

(٢) هو طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ويقال : اسمه « عَمْرو » وطَرَفَة كنيته ، ويقال : اسمه « عُبَيْد » من أشعر الجاهليين ، عَدَّه ابن سلَّام في الطبقة الرابعة ، وهو من أربابِ المعلقات ، مات غِيْلَةً ، ينظَر في ترجمته :ـ

طبقات فحول الشعراء ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات)٢ / ٢٣٠ ، مَنْ اسمه عمرو من الشعراء ص ٣٧ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٠١ .

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره :

عَدَوْلِيَّة أو من سفينِ ابنِ يامنٍ

وهو لطَرَفَة بن العَبْد من أبيات معلقته ـ كما ذكر المؤلف ـ ، ينظَر ديوانه ص ٣١ ، ومعنى عَدَوْلِيَّة : نِسْبَةً إلى جزيرة يقال لها : عَدَوْلى ، وقيلَ نِسْبَةً إلى قوم كانوا ينزلون بهَجَر ، وابن يامن : مَلَّاح من أهل هَجَر ، وقيل : تاجر من أهل البحرين ، ويجورُ : يميلُ عن القَصْد ، ويهتدي : يمضي بها للقَصْدِ .

والشاهد في البيت : «ويهتدي» ، ووجه الاستشهاد : أَنَّ متعلقَ الفِعْل حُذِفَ لدلالة ما قبلَه عليه والتقدير : ويهتدي بها .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) وهم جمهور النحاة .

(٦) أي : امتنع الإضمار على مذهبِ الفراءِ ، لأنَّه يرى أَنَّ الفعلين المتَنَازِعَيْن يتجهانِ إلى معمولٍ واحدٍ إذا اتَّحَدَ عَمَلُهما فيه ، ولا ضميرَ في أَحَدِهما ـ كما سَيُصَرِّح بذلك قريباً ـ ، وينظَر مذهب الفراء هذا في :ـ شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٠٢ ، الهمع ٥ / ١٣٧ .

(٧) تابع الكسائيَّ في قوله هذا هشام بن معاوية والسُّهَيْلي وابن مضاء القرطبي ، وينظَر قول هؤلاء في :ـ الجمل للزجاجي ص ١١٣ ، الرد على النحاة لابن مضاء ص ٨٥ ، ٨٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٦١٧ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٠١ ، همع الهوامع ٥ / ١٤٠

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ١٠٢ نَقْلاً عن أحدِ شروحِ الإيضاح : أَنَّ ما حُكِيَ عن=

الجواز ورود مثله [1] في كلام العرب كما في بيت الكتاب [2] ، وإذا ثَبَتَ الجوازُ وَجَبَ الإِضْمَارُ ؛ لِئَلاَّ يؤديَ إلى فِعْلٍ من غيرِ ذِكْرِ الفَاعِل [3] ، إذْ ليسَ ذلك من لُغَتِهم، (وثَبَتَ ما ذكره المحققون) [4] .

وأَمَّا مذهبُ الفراءِ فإنَّه لَمَّا رأى المسألةَ لا تخلو مِنْ أَحَدِ أمرينِ مُخَالِفَيْنِ للأصول حَكَمَ بِمَنْعِها ، لأنَّه إنْ أَضْمَرَ أَضْمَرَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وإنْ حَذَفَ حَذَفَ الفَاعِل ، فأَوْجَبَ إعمالَ الأَوَّلِ منهما [5] ، وقال في نحو : « قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ » : العامل في « زيد » الفعلان مَعاً، ولا ضميرَ في واحدٍ منهما [6] ، ويُجِيْبُ عن مثل :

..... جرى فوقها [7]

بِأَنَّه على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفُصَحَاء .

وأما الكسائيُّ فإنَّه لَمَّا ثَبَتَ عندَه الجوازُ رأى أَنَّهُ يلزمُ من الإضمارِ إِضْمَارٌ قَبْلَ

= الكسائي من أَنَّهُ يَحْذِفُ الفاعل في نحو : « ضَرَبَنِيْ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » باطلٌ ، بل هو عندَه مستترٌ في الفِعْل ، مفردٌ في الأحوالِ كلِّها .

(١) في (ع) : كما في كلام العرب . . .

(٢) يعني به قول الشاعر :

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ متونَهـــا جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

(٣) في (ع) : لِئَلاَّ يؤديَ إلى إِضْمَارٍ من غيرِ ذِكْرِهِ ، وكذلك على هامش (ج) ، إلا أَنَّهَا أُثْبِتَتْ على أَنَّهَا من بعضِ النسخ ، وماأثبتُّه من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٤) : لم تَرِدْ في (ع) .

(٥) أي : أوجبَ إِعْمَالَ الأول من العاملين المُتَنَازِعَيْنِ في الاسمِ الظاهرِ فراراً من الإِضْمَارِ قَبْلَ الذكرِ أو حذفِ الفاعلِ .

(٦) ومذهبُ الفراء إذا اخْتَلَفَ عَمَلُ العامِلَيْنِ في الاسمِ المُتَنَازَعِ فيه نحو : « ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً » أَنْ يَتَعَيَّنَ عندَه الإتيانُ بضميرِ الأولِ مُؤَخَّراً فتكونُ صِحَّةُ المثالِ عندَه : « ضَرَبَنِيْ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً هو » ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٦ ، الارتشاف ٣ / ٩١ ، الهمع ٥ / ١٤١ .

(٧) قطعة من بيت من الطويل ، تقدم الكلام عليه ص ٦٠٩ .

الذكر، فرأى أنَّ[1] الحذفَ أقربُ، وهو بعيدٌ، فإنَّ[2] الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ قد ثبتَ في مواضعَ[3]، وحَذْفُ الفاعِلِ لم يَثْبُتْ، فإذا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من أحدِهِما فالإضْمَارُ أولى، وإن كانَ الأوَّلُ يحتاجُ إلى مفعولٍ وَجَبَ حذفُه كقولك: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِيْ الزَّيْدُوْنَ»، ولا تقولُ: «ضَرَبْتُهُمْ[4] وَضَرَبَنِيْ الزَّيْدُوْنَ» لأنَّ الموجبَ للإضمارِ مفقودٌ، وهو كونُه فاعِلاً، فأمَّا المفعولُ فَفَضْلَة فيجوزُ حَذْفُه؛ ولذلك وَجَبَ الحذفُ، لِئَلاَّ يُؤَدِّيَ إلى الإضمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ من غيرِ ضرورةٍ.

قال[5]: وإنْ أُعْمِلَ الأوَّل فلا يخلو الثاني من أنْ يكونَ للفاعلِ أو المفعولِ، فإنْ كان للفاعلِ وَجَبَ الإضْمَارُ باتِّفَاقٍ، ولَيْسَ إضْمَاراً قَبْلَ الذِّكْرِ فَيُتَوَهَّمُ امتناعُه كقولك: «ضَرَبْتُ وضَرَبَانِيْ[6] الزيدَيْن» لأنَّ «الزَّيْدَيْن» معمولُ الفِعْلِ المُقَدَّم، فهو في المعنى مُقَدَّم على الفعلِ الثاني، فكانَ الضميرُ عائداً إلى مذكور في المعنى، وإنْ كان للمفعولِ فالأحسَنُ أن يُضْمَرَ[7]، ويجوزُ حذفُه[8]، والأَحْسَنُ الإضمارُ؛ لِأَنَّ الحذفَ يُؤَدِّي إلى الإلباسِ، [9]والإضمارُ ينفيه.

(١) في (ع): أي الحذف . . . ، وهو تحريف.

(٢) في (ع): وإن . . .

(٣) مواضعُ الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ هي المواضعُ التي يعودُ فيها الضميرُ على مُتَأَخِّرٍ عنه، وقد ذكر منها ابن هشام سبعةَ مواضع، ينظر ذلك في:-
مغني اللبيب ص ٦٣٥، الجامع الصغير في علم النحو للزبيري ص ٢٣٥.

(٤) في (ع): ضربهم . . .

(٥) هو قول ابن الحاجب، وهو في الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦٤.

(٦) في النسختين: وضربني . . . ، وما أثبته تَصْحِيحٌ عَلَى هامش (ج).

(٧) وذلك نحو: «قَامَ وضَرَبْتُهُما أَخَوَاكَ» ينظر:
شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٩، أوضح المسالك ٢ / ١٩٨.

(٨) مِمَّنْ أجازَ حَذْفَه أبو سعيد السيرافي، ينظر: التصريح ١ / ٣٢٠.

(٩) في (ع): في الإضمار . . . ، وكذلك في (ج) إلا أنها صُحِّحَتْ، وهذا التصحيح يوافقُ ما في الإيضاحِ في شرحِ المفصَّل.

شح [1] : لا خِلَافَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ من الفِعْلَيْنِ إِعْمَالُه جائزٌ لكنَّ الأَحْسَنَ عندَ البصريةِ إعمالُ الأقربِ ، والأَحْسَن عندَ الكوفيةِ إعمالُ الأوَّلِ [2] ، وما وَرَدَ به التنزيلُ [3] دليلٌ على الأَحْسَنِ ؛ لأَنَّ القِرَاءَةَ المُجْمَعَ عَلَيْهَا هو الأَحْسَنُ لا مَحَالَةَ .

وأمَّا الدلائلُ المذكورةُ لِكِلَا الطرفينِ [4] فالكوفيةُ [5] يقولونَ : الأوَّلُ أولى بالإعمالِ ؛ لِأَنَّ الابتداءَ به يَدُلُّ على عنايةِ المُتَكَلِّمِ به ، فَيَدُلُّ ذلك على قوته ، والإِعْمَالُ دليلُ القُوَّةِ . / ٤٨

والثاني : أَنَّه إذا أعمل الأول في الظاهر وقع الضمير في الفعل الثاني موقِعَه ؛ لِأَنَّ الظاهرَ حينئذٍ يكونُ في نِيَّة التقديم ، ولا كذلك العكس .

والثالث : أَنَّ مُعْظَمَ الغَرَضِ من اللفظة المُكَرَّرَة هي [6] الأولى ؛ ولهذا يُضْمِرُوْنَ الثانيةَ أَوْ [7] يحذفونها رَأْساً عندَ إِمْكَانِ الإِضْمَارِ أو الحَذْف ، ولا يَجْرِي أَحَدُ هذين الحكمين على الأولى في الغالبِ ، فكانت القُوَّةُ للأولى على الثانية ، فيُسْتَدَلُّ بها على أَوْلَوِيَّةِ الإِعْمَال .

شح [8] : ويُقَوِّيْ مذهبَ الكوفيةِ أنَّه يَلْزَمُ من خِلَافِهِ الإِضْمَارُ قبلَ الذِّكْرِ ،

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) تَقَدَّمَتْ الإشارةُ إلى الخلافِ في ذلك وذِكْرِ مصادرِ هذا الخلافِ ص ٦١٣ ، ٦١٤ .

(٣) من ذلك الآيتان اللتان استشهد بهما الزمخشري وهما قوله تعالى : ﴿ آتُونِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ وقوله ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوْا كِتَابِيَهْ﴾ إِذْ لو أَعْمَلَ الأولَ لقِيلَ : أَفْرِغْهُ واقْرَؤُوْه .

(٤) تنظر هذه الأدلة لكلٍّ من الفريقين في :-

الإنصاف لابن الأنباري ١ / ٨٣ - ٩٢ ، التبيين للعكبري ص ٢٥٢ - ٢٥٨ .

(٥) في (ع) : بالكوفية . . . ، وهو تحريف .

(٦) في (ع) : وهو . . .

(٧) في (ع) : أنْ . . . ، وذلك تحريف .

(٨) « شح » ساقطة من (ع) .

والنقل من الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٦٨ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف .

وهو[1] ضعيفٌ، فَكَانَ ضَعِيْفاً[2].

[3] وأما البَصْرِيَّةُ فقد عارضوهم بأشياء، منها ما ورد في حم[4] : أَنَّ الجِوَارَ مُرَاعًى في العواملِ والحركاتِ والأحوالِ ؛ ففي العَوَامِلِ في نحوِ هذا الموضع، وفي الحركاتِ في نحو : « جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ »[5]، وفي الأحوالِ في نحوِ : « لَمَّا جاءني أكرمتُه » ؛ لأَنَّ « لَمَّا » ظرفُ « جَاءَني » لا « أَكْرَمتُه »، ولكنَّه نُصِبَ للجوارِ، لِأَنَّ حالَ الإِكْرَامِ أقربُ من حالِ المجيء، وكان ابن جني[6] يَسْتَشْهِدُ هنا بقوله :

..... وَإِنَّمَا نُوَكَّلُ بالأدنى وإِنْ جَلَّ ما يَمْضِي[7]

(١) وهو ؛ أي : الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ.

(٢) في (ع) : فكان ضعفاً . . .
والمراد : فكانَ إِعْمَالُ الثاني ضَعِيْفاً.

(٣) في (ع) : شح : وأما البصرية . . . ، زيدت كلمة « شح ».

(٤) ما أورده المؤلف نَقْلاً عن حاشيته قد وَرَدَ في حاشيةِ المُفَصَّل للزمخشري ق (١١أ).

(٥) هذه العبارة من أقوال العرب، وقد استشهدَ بها النحاة على الجَرِّ على الجوارِ فإِنَّ « خَرِبٍ » صِفَةٌ لـ « جُحْر » لا لـ « ضَبٍّ » إلا أَنَّها جُرَّتْ لمُجَاوَرَتِها مَجْرُوْراً، تُنظَر هذه العبارة في: الكتاب لسيبويه ١ / ٦٧، ٤٣٦، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥، ٧٥، ٢٥٥، المُحَلَّى لابن شُقير ص ١٤٩.

(٦) في الخصائص ٢ / ١٧٠.

(٧) جزء بيت من الطويل، والبيت بتمامه :

بَلَى إِنَّهَا تَعْفُو الكُلُوْمُ وإِنَّمَا نُوَكَّلُ بالأدنى وإِنْ جَلَّ ما يَمْضِي

والبيت لأبي خراش الهُذَلي خُوَيْلِد بن مُرَّة، ينظَر : شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠، ومعنى تعفو : تبرأ وتستوي
والاستشهاد بالبيت هنا على المعنى، فالشاعرُ يذكر أنه ينشغل بأقربِ المصيبتين إليه، وينسى ما قبلَها وإن كان عظيماً، فعلى ذلك أَعْمَلَ البصريون أقربَ العاملين في الاسم المتنازع فيه وتناسوا العامل السابق. والنحاة يستشهدون بالبيت على مجيءِ ضمير القِصَّة في « إِنَّها » وأُنِّثَ لأَنَّ في الجملة الواقِعَة بعدَه مؤنَّثاً، ينظَر في ذلك : المقتصد ١ / ٤٢٢، المفصَّل ص ١٣٤، شرح المفصَّل لابن يعيش ٣ / ١١٧، شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٦٧، خزانة الأدب ٥ / ٤٠٥.

معناه : أَنَّ الشاعرَ أُصِيْبَ بِمُصِيْبَتَيْنِ مُتَرَاخِيَتَيْنِ ، فاشْتَغَلَ هَمًّا بالأَقْرَبِ ، وأشارَ إلى هذا المعنى في هذا المِصْرَاعِ .

تخ [1] : ولِأَنَّ الفعلين إذا تَوَجَّها بِجِهَةِ المفعولية إلى اسمٍ [2] ثُمَّ أُعْمِلَ الأوَّل فالحَذْفُ في الثاني لا يُطْبِقُ مَفْصِلَه [3] لوجهين :

أحدهما : أَنَّك تقولُ : « لَقِيْتُ رَجُلاً وأكرمتُه » ، (ولا تقول : « وَأَكْرَمْتُ »)[4] ، وبه اتَّضَحَ أنَّ الثَّانِيَ هوالمُعْمَلُ في قوله تعالى : ﴿ آتُونِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ [5] .

والثاني : أَنَّه لَوْ أُعْمِلَ الأوَّل لَلَزِمَ من ذلك التقديمُ والتأخيرُ .

والدَّلِيْلُ القَوِيُّ لَهُمْ الموثوقُ به أَنَّهُمْ [6] قالوا : المُقْتَضِيَانِ متى ازْدَحَمَا على شيءٍ فالغَلَبَةُ لآخِرِهِما وُجُوْداً ، ويَشْهَدُ [7] له مسألةُ التعليقِ ، وهي : « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » و« . . . مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » و « . . . أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَمْ عَمْرٌو » ، ألا ترى أَنَّ الفِعْلَ يَقْتَضِي انْتِصَابَ الاسمين ، وهذه الحروفُ [8] تَقْتَضِيْ ارْتِفَاعَهُما ، وهي آخِرُهُما وجوداً في الأمثلةِ ، فَثَبَتَ حُكْمُها باتِّفَاقٍ ، ولذلك قالوا : إنَّ « مَعَارِيْض » لا تُمَالُ [9] لمكانِ الحرفِ المُسْتَعْلِي وهو الضَّاد [10] ، وإنْ كانت الراءُ المكسورةُ تَقْتَضِيْ الإِمَالَةَ ؛

(١) التخمير ١ / ٢٣٨ ـ ٢٤٠ مع تَصَرُّفٍ بالاختصار .

(٢) في (ج) الاسم . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير .

(٣) أي : لا يصيبُ الغَرَضَ منه .

(٤) ساقط من (ع) .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٩٦) .

(٦) أنهم ؛ أي : البصريون .

(٧) في (ع) : ويسند . . . ، وهو تحريف .

(٨) يعني لام الابتداء ، و « ما » النافية ، وهمزة الاستفهام .

(٩) أي : لاتُمَالُ أَلِفُها ، والمعاريض هي : التورية بالشيءِ عن الشيءِ .

(١٠) ينظَر الحديث عن امْتناع إمالة الألف لوقوع أحد حروف الاستعلاء بعدها في :ـ
الكتاب لسيبويه ٤ / ١٢٨ ـ ١٣٠ ، المفصَّل ص ٣٣٦ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ٩ / ٥٩ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ١٩ .

لِأَنَّ المُسْتَعْلِيَ آخرُهما وجوداً ، ومن ذلك قولُك : « لَمْ أَقْرَأْ إلاَّ بِسُوْرَةٍ »، فإنَّ «سورة» يَنْجَرُّ بالباءِ ولا ينتصب بـ « أَقْرَأ » .

دليلٌ آخر معنوي هو : أَنَّ أَصْلَ المعمولِ أَنْ يَلِيَ عاملَه ، وهذا الظاهرُ يَلِيْ الثاني فكانَ أولى بالعملِ فيه ؛ لأَنَّه ما فصلَ بينَه وبينَه فاصِلٌ ، والأَثَرُ حَقُّه أَلاَّ يتراخى عن المُؤَثِّر .

قلتُ : المثالُ الأَوَّلُ في مُفْتَتَحِ الفَصْلِ « ضَرَبَنِيْ وضَرَبْتُ زيداً » فـ « زَيْدٌ » مُضْمَر في « ضَرَبَنِي » ودلَّ عليه ذِكْرُه بعد «ضَرَبْتُ»، فاسْتُغْنِيَ عنه ، والفعلان لا يجوزُ إِعْمَالُهُما مَعاً في الظاهرِ (١) اتَّفَقَ عَمَلُهُما أو (٢) اخْتَلَفَ ، أما الثاني (٣) فظاهرُ الاستحالةِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الواحدَ لا يكونُ مرفوعاً منصوباً في حالةٍ واحدةٍ ، وأَمَّا الأَوَّل(٤) فَلِأَنَّ العَمَلَ ليس إلا إظهار نِسْبَةِ تَعَلُّقِ الشيءِ بالشيءِ إليه على وجهٍ مخصوصٍ ، فإذا نُسِبَ تَعَلُّقُه إلى أحدِهما انْقَطَعَتْ النسبةُ عن الآخرِ ضَرُوْرَةَ أَنَّ التَّعَلُّقَ بين شيئين لا يَتَعَدَّى إلى ثالثٍ ، وإلاَّ لا يكونُ بَيْنَ الشيئين ، وإذا امتنعَ إعمالُهما مَعاً / ١/٤٩ تَعَيَّنَ إِعْمَالُ أَحَدِهما ؛ لأَنَّ إهمالَهُما جميعاً مع قيامِ الأَوْلَوِيَّةِ في أَحَدِهما بالإجماعِ مُنْتفٍ ، وهذا معنى قوله : « ولَمَّا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من إعمالِ أَحَدِهما فيه » .

وقوله : « أَوْلَيْتَهُ إياه » أَيْ : أدنيتَهُ منه ، من الوَلْيِ وهو القُرْب والدُّنُو ، يقال : «كُلْ مِمَّا (٥) يَلِيْكَ (٦) » ، أَيْ : يقارِبُك ، وفي اسْتِعْمَالِهِ عند العَمَلِ إبهامٌ للولايةِ ،

(١) هذا هو رأيُ جمهورِ النحاة ، على حين خالفهم الفراء فأجازَ إعمال الفعلين مَعاً في مثلِ هذه المسألة إذا اتَّحَدَا عَمَلاً ، وقد تقدَّم رَأْيه ص ٦١٦ .

(٢) في (ع) أن أخلف . . . ، وهو تحريف .

(٣) يعني بالثاني : إعمال الفعلين مَعاً إذا اخْتَلَفَ عَمَلُهُما في الاسم الظاهرِ .

(٤) يعني بالأول : إعمال الفعلين مَعاً في الاسمِ الظاهرِ إذا اتَّفَقَ عَمَلُهما .

(٥) في (ج) : ما يليك . . .

(٦) هذه العبارة وَرَدَتْ جُزءاً من حديثٍ نبويٍّ مُتَّفَقٍ على صِحَّتِهِ ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الأطعمة ـ باب الأكل مما يليه ٩ / ٥٢٣ ، وباب التسمية على الطعام والأكل باليمين ٩ / ٥٢١ ، =

وهذا من جملةِ بليغِ كلامِه .

وأمَّا [1] بيت الكتاب [2] فقبله [3] :

وِرَاداً وحُوًّا مُشْرِفاً حَجَبَاتُهـــا ... بَنَاتُ حِصَانٍ قد تُغُوْلِمَ مُنْجِبِ

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُـــوْنَها (٤)

البيت لطُفَيل - بضم الطاء - على لفظ المصَغَّر ، هو الرواية الموثوقُ بها هنا ، وأمَّا شُبْرُمَةُ بن طِفَيل [5] فقد ذكر صاحب تخ في شرح المقامات في السابعة والعشرين [6] : سَمِعْتُ بعضَ الأدباءِ اليَابِسِيَّة [7] :« طِفَيل » - بكسرِ الطَّاءِ وسكونِ الفاءِ - كـ «عِثْيَر»[8] ، فاعرفه [9] .

= كما أخرجه مسلم في صحيحه ٦ / ١٠٩ ، كتاب الأطعمة - باب الأكل مما يلي الآكل - ، وينظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٣ / ١٧ .

(١) ساقط من (ع) .

(٢) يعْني ببيت الكتاب الذي وَرَدَ في متنِ المفصَّل وأنشده سيبويه في كتابه ، وهو قول طُفَيل الغنوي :

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ متونَهـــا ... جَرَى فَوْقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

وقد تقدَّم البيت ص٦٠٩ .

(٣) من قوله : « فقبله » حتى نهاية البيت الأول من البيتين التاليين لم يرد في (ع) .

(٤) البيتان في ديوان طفيل الغَنَوي ص ٢٣ ، وتقدَّم الكلام على الثاني منهما ص ٦٠٩ .

(٥) هو شُبْرُمَةُ بن طِفَيل الضَّبِّي ، من بني ضَبَّة ، تابعي شاعر ، وهو من شعراءِ الحماسة ، رَوَى عن بعض الصحابةِ كعَلِي وابنِ مسعود ، ورَوَى عنه إياسُ بنُ نذير ، يُنظر في ذلك : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤ / ٣٨٩ ، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص ١٥٧ .

(٦) في (ج) : فقد ذُكِرَ في التوضيح في السابعة والعشرين . . .

والنقل من التوضيح في شرح المقامات لصدر الأفاضل الخوارزمي ق (١١٢٤أ) .

(٧) في (ع) : اليابه . . . ، وهو تحريف .

واليَابِسِيَّة نِسْبَةً إلى يابِسَه وهي جزيرةٌ قربَ الأندلس ، ينتسب إليها بعض العُلماءِ والأدباء ، ينظر : معجم البلدان ٥ / ٤٨٦ ، الروض المعطار ص ٦١٦ .

(٨) العِثْيَر هو : الغبارُ الساطعُ ، ينظر : العين ٢ / ١٠٥ .

(٩) ليست في (ج) .

صح [1] : فَرَسٌ وَرْدٌ ، وأَسَدٌ وَرْدٌ : بينَ كُمَيْتٍ وأَشْقَر ، والأنثى وَرْدَة ، والجمع وُرْدٌ ووِرَادٌ ، والحُوَّةُ : لَوْنٌ [2] كَصَدَأ الحديدِ يخالطه كُمْتَةٌ ، أو حُمْرَةٌ تَضْرِب إلى السوادِ ، يقال : احْوَوَّ الفَرَسُ يَحْوَوُّ [3] ، وحَوِيَ حُوَّةً ، ويقالُ : جَبَلٌ مشرفٌ ، أَيْ : عالٍ ، والحَجَبَةُ : رأْسُ الوَرِكِ ، وفَرَسٌ حِصَانٌ : بَيِّنُ التَّحَصُّنِ ؛ سُمِّيَ حِصَاناً لأَنَّه عُرِضَ عليه مِائةٌ [4] فَلَمْ يَنْزُ إلا على كَرِيمَةٍ [5] ، وتُغُوْلِمَ : من الغُلْمَةِ وهي الشهوة ، والمُنْجِبُ : الذي يَلِدُ نَجَائِبَ الإبِلِ وغيرَها .

والكُمَيْتُ من الخيل يَسْتَوِيْ فيه المذكرُ والمؤنَّثُ ، وهو الذي به حُمْرَةٌ تدخلُها قَتَرَةٌ ، وقيل [6] : صُغِّرَ لأنَّه بَيْنَ سوادٍ وحُمْرَة ، والمُدَمَّى : كلُّ أَحْمَرَ شديدِ الحمرةِ ، فكأنَّه ملطَّخٌ بالدمِ .

قوله : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِيْ زَيْدٌ » ، أُضْمِرَ « زَيْدٌ » عند الأوَّل منصوباً على أنَّه مفعول ، أو حُذِفَ وهو أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الإِضْمَارَ حَقُّه أَنْ يكونَ فيما هو كالجزءِ من الفعلِ ؛ لأنَّه علامةٌ أَنَّهَ غيرُ مُسْتَغْنٍ عنه ، والمفعولُ فَضْلَة .

(١) نقل المؤلف معاني كلمات البيتين من الصحاح من عدة مواضع ، ينظر :
الصحاح (ورد) ٢ / ٥٥٠ ، و (حوا) ٦ / ٢٣٢٢ ، و (شرف) ٤ / ١٣٨٠ ، و (حجب) ١ / ١٠٨ ، و (حصن) ٥ / ٢١٠١ ، و (غلم) ٥ / ١٩٩٧ ، و (نجب) ١ / ٢٢٢ ، و (كمت) ١ / ٢٦٣ ، و (دما) ٦ / ٢٣٤١ .

(٢) في (ع) : لو كان كصدأ الحديد . . . ، وهو تحريف .

(٣) « احْوَوَّ - يَحْوَوُّ » لم تَرِدْ في الصحاح ، ونَقَل ابن سيدَه أَنَّ « احْوَوَّ - يحْوَوُّ » مما أجازه الكوفيون ولم يُنْقَل عن العربِ ، ولذلك حكم بفسادِ مذهبِهم في ذلك ، ينظر : المحكم ٣ / ٣٠٧ ، اللسان (حوا) .

(٤) في (ع) : ما به . . . ، وهو تصحيف .

(٥) قال الجوهري بعد ذلك : « ثُمَّ كَثُرَ ذلك حتى سَمَّوا كلَّ ذَكَرٍ من الخيل حِصَاناً » .

(٦) هو قول الخليل كما نقله عنه سيبويه ، يقول سِيبَوَيْه في كتابه ٣ / ٤٧٧ : « وسألتُ الخليلَ عن كُمَيْت فقال : هو بمنزلةِ جُمَيل ، وإنما هي حُمْرَة مُخَالطُها سواد ولم يَخْلُصْ ، فإنما حَقَّرُوْهَا لأنَّها بين السَّوَادِ والحُمْرةِ ولم يخلصْ أَنْ يقالَ له أسود ولا أحمر وهو منهما قريب » وينظر أيضاً : العين ٥ / ٣٤٣ .

فائدة (١) :

فإنْ قُلْتَ : الفَصْلُ في ذِكْرِ الفاعلِ وإضْمَارِهِ فما معنى هذا المثالِ ، وما هو من ذاك؟ ، قُلْتُ : سِيَاقُهُ قَصْداً إنَّما هو مَسْأَلَةُ توجيهِ العاملين إلى معمولٍ واحدٍ ، وهي شاملةٌ للنوعين : الفاعل والمفعول ، لكنَّه بدأَ الكلامَ بالفاعلِ لِيَتَّصِلَ بما قبلَه ، ثم ثَنَّاه بالنوعِ الآخَرِ وهو المفعولُ ؛ لِأَنَّ معمولَ الفِعْلَ لا يَتَعَدَّاهُما ، والفَصْلُ (٢) عن آخِرِه مبنيٌّ على هذه المسألةِ المُخْتَلَفِ فيها ، فَتَأَمَّلْه (٣) .

وقوله : « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِيْ قَوْمُك » لبيانِ أَنَّ الظاهِرَ حُملَ على الآخَرِ لا على الأوَّلِ، إذْ لَوْ كَانَ مَحْمُولاً على الأوَّلِ لَكَانَ في النِّيَّةِ مُقَدَّماً ، ولكانَ منصوباً، لِأَنَّ «ضَرَبْتُ» أخذَ من المرفوعِ حَقَّه (٤) ، فَلَمْ يَبْقَ بعد ذلك إلا النصبُ ، وإذا كان منصوباً كانَ كَأَنَّه سَبَقَ ذِكْرُه ، فيظهر ضميرُه عندَ الثاني ، لأنَّه جَمَاعَة ، وضميرُ الجماعةِ بارِزٌ لا مَحَالَةَ ، فلذلك قال : « لَقُلْتَ : « ضَرَبْتُ وضَرَبُوْنِيْ قَوْمَك » . . . » ، وفي الآيتين (٥) لَوْ أُعْمِلَ الأَوَّلُ لِقِيْلَ : « أُفْرِغْهُ » و « اقْرَؤُوه» ؛ لأَنَّ التقديرَ حِيْنَئِذٍ : آتوني قِطْراً أُفْرِغْه عليه ، وهَاؤُم كتابي اقْرَؤُوه ، لِأَنَّ حَذْفَ ضميرِ المَنْصُوْبِ بلا ضرورةٍ ليس من مُسْتَحْسَنِ الكَلَامِ (٦) ؛ لأنَّ من حَقِّ المعمولِ أَنْ يَلِيَ عاملَه منصوباً كانَ أو مرفوعاً، ولا يُفْصَل بينهما خصوصاً بالأجنبيِّ ، وعلى مَذْهَبِهِم (٧) بيتُ السَّقْط :

(١) لم ترد في (ج) .

(٢) في (ع) : والمسألة عن آخره . . . ، وهو سَهْوٌ من الناسخ .

(٣) لم ترد في (ج) .

(٤) وهو التاء التي هِيَ الفاعل .

(٥) يعني بالآيتين قوله تعالى : ﴿ آتُونِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُواْ كِتَابِيَهْ ﴾ ، وقد تقدَّمتا في المتن .

(٦) عَلَّل ابن هشام عدم استحسانِ حذف ضمير المنصوب بِأَنَّ في حذفه تهيئةَ العامل للعمل ثم قطعه عنه ، على حين أجازَه أبو سعيد السيرافي ـ كما تقدم ص ٦١٧ ـ لأَنَّهُ عندَه فَضْلَة فيجوزُ حذفه ، ينظر :ـ أوضح المسالك ٢ / ١٩٩ ، التصريح ١ / ٣٢٠ .

(٧) أي : وعلى مذهبِ البصريين في إعمالِ ثاني العاملين المتنازعين .

ذَمَّ الوليدُ ولَمْ أَذْمُمْ جِوَارَكُـــمُ فقالَ ما أَنْصَفَتْ بغدادُ حُوْشِيْتَا (١)

ولو أَعْمَلَ الأَوَّلَ لقال : ولم أَذْمُمْه ، وهذا ظاهرٌ ، فافهمه (٢) .

قوله : « وإليه ذَهَبَ أصْحَابُنا » ، أي : وإلى (٣) / إِعْمَالِ الأَقْرَبِ . ٤٩/ب

حـم : قال سيبويه (٤) : فإِنْ قُلْتَ : « ضَرَبْتُ وضَرَبُوْنِي قَوْمَك » نَصَبْتَ إلا في قَوْلِ من قالَ (٥) : « أَكَلُوْنِي البَرَاغِيْثُ » ، أو تحمله على البَدَل ، يعني : إِنْ رَفَعْتَ «قَوْمُك » في هذا المثال جَعَلْتَه بَدَلاً من الضميرِ في « ضَرَبُوْنِي » ، كما يُقَالُ : « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِيْ نَاسٌ بنو فُلَانٍ » ، فإِنْ قُلْتَ : « ضَرَبَنِيْ وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمُك » رَفَعْتَ ؛ لِأَنَّك شَغَلْتَ الآخِرَ بالضميرِ ، كَأَنَّك قُلْتَ : «ضَرَبَنِيْ قَوْمُكَ وضَرَبْتُهُمْ » على التقديم والتأخيرِ ، إلا إذا حَمَلْتَه على البَدَلِ كما فَعَلْتَ في الرفعِ ، فإِنْ فَعَلْتَ ذلك لَمْ يَكُن بُدٌّ من «ضَرَبُوْنِي » ؛ لِأَنَّكَ تُضْمِرُ فيه الجَمْعَ فلا بُدَّ من إِبْرَازِهِ .

قلتُ : اعْلَمْ أَنَّك إذا قُلْتَ : « قَامَتْ وقَعَدَ إِخْوَتُك » على مذهب البَصْرِيَّةِ فالقياسُ أَنْ يَجُوْزَ كما صَحَّ أَنْ يُقَالَ : « قَامُوْا وقَعَدَ إِخْوَتُك » ، لِأَنَّ الضميرَ كما

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي العلاء المعري ، ينظر : شروح سقط الزند ٤ / ١٦٠١ ، والمراد بالوليد : البحتري الشاعر واسمه الوليد بن عبيد ، وعَنَى بذمِّ البحتري لبغداد قوله فيها :

مَا أَنْصَفَتْ بغدادُ حين تَوَحَّشَتْ لِتَزَيُّلِهَـــا وهي المَحَلُّ الآنِسُ

ومعنى حُوْشِيْتَ : تَرَفَّعْتَ عن الذمِّ ، والمُخَاطَب بالبيت القاضي أبو القاسم علي بن المُحَسِّن بن أبي الفهم التنوخي .

وأرادَ المؤلف بالبيتِ التمثيلَ على إِعمالِ ثاني العاملين المتنازعين في معمولٍ واحدٍ ، وذلك على مذهب البصريين .

(٢) لم ترد في (ج) .

(٣) تكررت في (ج) مرتين سَهْواً من الناسخ .

(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ٧٨ وقد تَصَرَّفَ المؤلفُ في عبارةِ سيبويه .

(٥) سُمِعَ هذا القول من أبي عَمْرٍو الهُذَلي ، وأطلقه النحاةُ على أنه لُغَةٌ لطوائفَ من العَرَبِ ، وتقدَّم القولُ والكلام عليه ص ٥٨٦ .

يَجِيءُ فيه بارزاً يَجِيْءُ مُسْتَكِنّاً ولكنْ مع علامةِ التأنيثِ ، كما يُقَالُ : « الرجالُ جَاءَتْ» أو « . . . جَاؤُوا»، وإنْ شِئْتَ فابْنِ عليه تَصْحِيْحَ بيتِ أبي العَلَاءِ المَعَرِّي في سَقْطِه :

وحُدُودُ الإِيْمَانِ تَقْبِسُها مِنْـــ ـكَ ويَمْتَاحُها أُولُو الإِيْمَانِ (١)

وأَنْشِدْهُ « تَقْبِسُها » ـ بالتاء الفوقانية ـ ، ولا يَكُوْنُ بِكَ بَأْسٌ ، ويَضْمَحِلُّ بهذا تَهْجِيْنُ صاحبِ تخ في ضِرَامِهِ (٢) ـ على ما ذكر فيه ـ ، فاعرفهُ (٣) .

قوله : « وقد تُعْمِل الأَوَّلَ » كَلَامٌ (٤) يَدُلُّ على القِلَّةِ (٥) ، ثم صَرَّحَ به فقال : «وهو قَلِيْلٌ » ؛ لإِقْبَالِ نُصْرَتِهِ على المذهبِ الأَوَّلِ (٦) .

والاستدلالُ بالبيتِ (٧) : أَنَّه قَالَ : « فاسْتَاكَتْ به » فَأَتَى بالضميرِ العائدِ إلى مَحَلِّ قولِه : « عُوْدُ إِسْحَلٍ » ، كأَنَّه قال : « تُنُخِّلَ عُوْدُ إِسْحَلٍ (٨) فاسْتَاكَتْ به » ، ولو أُعْمِل الثاني لَقِيْلَ (٩) : « فاسْتَاكَتْ بِعُوْدِ إِسْحَلٍ » ، والفعلانِ « تُنُخِّلَ» و«اسْتَاكَتْ»، و«عُوْدُ إِسْحَل » هو الموجَّه إليه عَمَلُهما ، وقبلَه :

(١) البيت من الخفيف ، وهو لأبي العَلَاء المَعَرِّي ـ كما ذكر المؤلف ـ ينظَر : شروح سقط الزند ١ / ٤٦٢ .
ومعنى تَقْبِسُها : تَسْتَفِيْدُها ، ويمتاحُها : يستخرجها ويأخذها ، وأصله من امتاح إذا نزل في البِئْرِ فَمَلَأَ الدلوَ، وأراد المؤلف بالبيت : التمثيل على جوازِ استتارِ الضميرِ في أَوَّلِ العاملين المتنازعين في معمولٍ واحدٍ ، إذا لَحِقَتْ ذلك العاملَ علامةُ التأنيثِ وكان المُتَنَازَعُ فيه جَمْعاً .

(٢) ضرام السقط (ضمن شروح سقط الزند) ١ / ٤٦٣ .

(٣) لم ترد في (ج) .

(٤) في (ع) : كلاماً . . .

(٥) تستفادُ دلالته على القِلّة من « قد » التي تفيدُ التقليلَ .

(٦) يُفْهَمُ ذلك من اختيارِ الزمخشري لرأيِ البصريين والاحتجاجِ لَه ، ومن إطلاقِه كلمة « أَصْحَابُنا » على البصريين ، ينظَر متن المفصَّل ص ٦١٠ .

(٧) يعني به قول الشاعر :ـ

إذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُوْدِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ به عُوْدُ إِسْحَلِ

(٨) في (ع) : امحل . . . ، وهو تحريف .

(٩) في (ع) : « الفعل » بدل « لقيل » وذلك تحريف .

تَظَلُّ مَذَارِيْها عَـوازِبَ وسـطه إِذَا أَرْسَلَتْهُ أَوْكَذَا غَيْرُ مُرْسَلِ (١)

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُـوْدِ أَرَاكَةٍ البيت

يَصِفُ تنعُّم المرأة وجمالها .

ومعنى البيت الأول : أَنَّ شعورَها كثيرة ، مُرْسَلَةً كانت أو مَضْفُوْرَةً .

ومعنى الثاني : أَنَّها إذا لَمْ يُعْجِبْها سِوَاكُ أَحْضَرَتْ (٢) من المَسَاوِيْكِ طَائِفَةً تَخْتَارُ للاسْتِيَاكِ منها واحداً .

وتُنُخِّلَ أي : اخْتِيْرَ ، وأَرَاكَة وإِسْحِل : شَجَرٌ تُعْمَلُ منه (٣) المَسَاوِيْك (٤) .

قلتُ : ومن إِعْمَالِ الأَوَّلِ في بيتِ أبي الطيِّب :

تَسْتَكْثِرُوْنَ أُبَيَّاتـاً نَأَمْتُ بِهـا لا تَحْسُدُنَّ (٥) على أَنْ يَنْثِمَ الأَسَدَا (٦)

(١) البيتُ من الطويل ، وقد اخْتُلِفَ في نسبتِه تَبَعاً للاختلافِ في نسبةِ بيتِ الشاهدِ الذي يليه ، والراجح نسبتُه إلى طُفَيْل الغَنَوي - كما تقدم ص ٦١٠ - وورد البيت في ديوانِ عُمَر بن أبي ربيعة ص ٣٦٨ من قصيدةٍ أخرى غير قصيدةِ بيتِ الشاهدِ ، وروايته فيه :-

تَظَلُّ مَذَارِيها خلالَ قُرُوْنِها إذا أَرْسَلَتْها أَوْكَذَا غيرُ مُرْسَلِ

والمَذَارِي : جمع مِدْرَى أو مِدْرَاة ، وهي شيءٌ يُعْمَلُ من حديدٍ أو خشبٍ يُشْبِه قَرْنَ الثور يُسَرَّحُ به الشعر المُتَلَبِّد ، ويُحَكُّ به الرأس ، وعوازب : بعيدة.

أما البيت الثاني فهو بيت الشاهد ، وتقدَّم الحديث عنه مُفَصَّلاً ص ٦١٠ ، وسيأتي بيان معنى البيتين قريباً - إن شاء الله - .

(٢) في (ع) : اخْتِيْرَتْ . . . ، وهو تحريف .

(٣) في (ج) : منها

(٤) ينظَر في ذلك :-

المُخَصَّص لابن سيده ١١ / ١٨٦ ، ١٩٣ ، كفاية المتحفِّظ في اللغة ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٥) في (ج) : لا تحسدون . . . ، وما أثبته من (ع) هو الصحيح .

(٦) البيتُ من البسيط ، وهو لأبي الطيب المتنبي - كما ذكر المؤلف - ، وهو في : معجز أحمد ٢ / ٢٦٩ في مقطوعةٍ من بيتين ، هذا أولهما ، وأُبَيَّات : تصغير أَبْيَات ، والنثيم : الصوت . =

أي [1] : لا تَحْسُدُنَّ الأَسَدَ على أَنْ يَنْثِمَ ، ولو أَعْمَلَ الأقربَ لرَفَعَ « الأسد » ، وفي قوله أيضًا :

وصَفْتَ لنَا ولم نَرَهُ سِلاَحاً كَأَنَّكَ وَاصِفٌ يومَ النِّزَالِ [2]

وفي بيت الحماسة [3] :

أتاني فَلَمْ أُسْرَرْ به حِيْنَ جَاءَنِي حَدِيْثٌ بأعلى القُنَّتَيْنِ [4] عَجِيْبُ [5]

قوله : « وتَقُوْلُ على المذهبين . . . » ، المثالُ الأَوَّل على مَذْهَبِ البَصْرِيَّة ، والثاني على مذهب الكوفية [6] ، وليس غَرَضُه أَنَّ المثالين جميعاً على المذهبين

= ومراد المؤلف من إيراد البيت : التمثيلُ على إعمالِ أَوَّلِ العاملين المتنازعين مَعْمُولاً واحِداً ، وذلك على مذهبِ الكوفيين في تَرَجُّحِ إِعْمَالِ الأَوَّلِ .

(١) من هذا الموضع حتى قوله : « لرفع الأسد » ساقطٌ من (ع) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأبي الطيب المتنبي ، ينظر : معجز أحمد ٣ / ٣٠٨ ، وهو مَطْلَعُ قصيدةٍ قالها في مدح سيفِ الدولة الحَمْدَاني ، ورواية العَجُز في معجز أحمد : « وقت النزالِ » .

ومراد المؤلف من إيراد البيت : التمثيل على إعمالِ أَوَّل العاملين المتنازعين معمولاً واحداً ، وذلك على مذهب الكوفيين في تَرَجُّحِ إعمالِ الأولِ .

(٣) حماسة أبي تمام ١ / ٢٠١ .

(٤) في (ع) : الفنيتين . . . ، وهو تحريف .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لجَزْء بن ضِرَار أَخِي الشَّمَّاخ بن ضِرَار كما في : حماسة أبي تمام ١ / ٢٠١ ، ونُسِبَ إلى عوف بن مالك بن ذبيان القَسْرِي في : شرح المفضليات للأنباري ص ١١٥ .

القَنَّتان : تثنية قُنَّة ، وهي رَأْس الجَبَل ، وأراد بالقَنَّتين في البيتِ مَوْضِعاً بعينِه .

والشاهد في البيت : «أتاني فلم أُسْرَرْ به حَدِيْثٌ» ، ووجه الاستشهاد به : تَنَازُع عاملين وهما « أَتَاني » و« أُسْرَرْ بِهِ » معمولاً واحداً وهو « حَدِيْثٌ » فأُعْمِلَ فيه الأول ـ على المُتَرَجِّح عند الكوفيين ـ فرفع « حديثٌ » ، ومنهم من استشهد بالبيت على تنازع ثلاثة عوامل في معمولٍ واحدٍ ، فأضاف إلى العاملين المذكورين « جَاءَني » ينظر في ذلك :ـ

شرح ديوان الحماسة للمرْزوقي ١ / ٣٤٣ ، شرح ديوان الحماسة للتَّبريزي ١ / ١٨٠ ، المقاصد النحوية ٣ / ٣٨ ـ ٤٠ .

(٦) يعني بالمثال الأوَّل : « قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ » وبالثاني : « قَامَ وقَعَدَا أَخَوَاكَ » وتقدَّم المثالان ص ٦١١ .

جميعاً، وإنما جمعهما في الذِّكْرِ وقَصْدُه الفَصْل بين القولين .

صدر البيت (١) :

فلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَـةٍ كَفَانِي (٢) البيت

ثم بعده :

ولَكِنَّما أَسْـعَى لِمَجْـدٍ مُؤَثَّـلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي (٣)

قلتُ : لا بُدَّ من حِفْظِ البيتِ الثاني ؛ لِأَنَّه به يظهر تَصْحِيْحُ البيتِ الأَوَّلِ على ما ذَكَرَه في الكِتَابِ (٤) .

واعْلَمْ أَنَّ قولَ امرئ القيس أَنْشَدَهُ سيبويه وقال (٥) : لَوْ نَصَبْتَ لَفَسَدَ (٦) المعنى، وأَوْرَدَهُ الشيخُ أبو عَلِيٍّ (٧) ، ومِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ هذا البيتَ وَرَدَ على المَذْهَبِ الكوفيِّ من حيثُ أَنَّ الفعلين وهما « كَفَانِي » و « لَمْ أَطْلُبْ » تَوَجَّهَا إلى اسمٍ وهو «قَلِيْلٌ» وأُعْمِلَ - كما تَرَى - فيه الأَوَّل دونَ الثاني .

قوله : « مِنْ قَبِيْلِ ما نَحْنُ بِصَدَدِهِ » .

(١) يعني به بيت امرىء القيس الذي اسْتَشْهَدَ بعجزه في المتن ص ٦١١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فلَوْ أَنَّ ما أسعى لأدنى مَعِيْشَةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المال

وتقدَّم الكلام عليه مُفَصَّلاً ص ٦١١ .

(٣) البيت في ديوان امرىء القيس ص ٣٩ .

(٤) في كتاب سيبويه ١ / ٧٩ ، ويُفْهَم ذلك من تَوْجِيْهِ سيبويه لمعنى البَيْتِ حيثُ يقولُ : « فإِنَّمَا رَفَعَ لِأَنَّه لَمْ يَجْعَل القليلَ مطلوباً ، وإِنَّما كان المطلوبُ عنده المُلْك ، وجَعَلَ القَلِيْلَ كافياً ، ولو لَمْ يُرِدْ ذلك ونَصَبَ فَسَدَ المعنى » .

(٥) في الكتاب لسيبويه ١ / ٧٩ ، وتَقَدَّم نَصُّ كلامِه ، فمَذْهَبُ سيبويه أَنَّ ما في البيتِ لَيْسَ من بابِ التنازع .

(٦) في (ع) : يفسد . . .

(٧) هو أبو علي الفارسي ، ينظر : الإِيْضاح العَضُدي ص ١١٠ .

صح[1] : « الصَّدَدُ : القُرْبُ ، يقال : دَارِيْ / صَدَدَ دَارِهِ ، أَيْ : قُبَالَتَها ، نُصِبَ على الظرفِ » ، و « القَبِيْلُ : الجَمَاعةُ تكونُ من الثلاثةِ فَصَاعِداً من قومٍ[2] شَتَّى ، مثل : الروم والزنج والعرب ، والجَمْعُ « قُبُل » . . . » فاعرفهُ .

والإمام عبد القاهر[3] على أَنَّ هذا البيت ليس من بابِ تَوْجِيْهِ الفعلين إلى اسمٍ واحدٍ ـ كما ذَكَرَه أبو عَلِيٍّ[4] ـ ، والشيخُ صاحبُ الكتابِ[5] وافقَ عبدَ القَاهِر ـ كما رَأَيْتَ ـ ، وتقديرُ البَيْتِ عندَهما[6] : كَفَانِي قَلِيْلٌ من المالِ ولم أطلب المُلْك ، واسْتِدْلَالُهُما أَنَّ المُثْبَتَ إذا ذُكِرَ في مقامِ الجَوَابِ لـ « لَوْ » فهو منفيٌّ ، والمنفيُّ مُثْبَتٌ ، مثالُ الأول : « لَوْ جِئْتَنِيْ لَأَكْرَمْتُكَ » ، فـ « أَكْرَمْتُكَ » وإنْ كانَ في الأصلِ مُثْبَتاً فهو في هذا المقامِ مَنْفِيٌّ ، مثالُ الثاني : « لَوْ أَعْطَيْتَنِيْ حَقِّيْ لَمَا حَبَسْتُك » ، فـ « حَبَسْتُكَ » في «مَاحَبَسْتُكَ» وإنْ كانَ مَنْفِياً فهو في هذا المقامِ مُثْبَتٌ ، إذا ثَبَتَ هذا سَيَّلْتُكَ[7] إلى الغَرَضِ فَقُلْتُ : المذكورُ[8] في جوابِ « لَوْ » في البيتِ فعلانِ أَحَدُهما مُثْبَتٌ وهو «كَفَانِي » والآخرُ مَنْفِيٌّ وهو « لَمْ أَطْلُبْ» ، فتكونُ الكِفَايَةُ منتفيةً ، وعَدَمُ الطَّلَبِ ثابتاً ، فلَوْ كَانَ الطلبُ مُوَجَّهاً إلى القليلِ من المالِ لتناقضَ الكلامُ ؛ لِأَنَّهُ حِيْنَئِذٍ يخبرُ مَرَّةً[9]

(١) الصحاح (صدد) ٢ / ٤٩٦ ، و (قبل) ٥ / ١٧٩٧ ، والنقل من كلٍّ من الموضعين بالنص .

(٢) في (ع) : من يوم . . . ، وهو تحريف .

(٣) في المقتصَد ١ / ٣٤٣ .

(٤) تقدّم قول أبي علي الفارسي قريباً .

(٥) يعني الزمخشري ، يدلُّ على ذلك كلامُه في المتن ، ينظَر ص ٦١١ .

(٦) ينظَر هذا التوجيه في :ـ

شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٩ ، ٤٠ ، المقتصد ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٧٩ ، ٨٠ ، المقاليد ق (٦٤ب ، ٦٥أ) ، الموصَّل للسغناقي ق (٤٧) .

(٧) في (ع) : سيأتيك . . . ، وهو تحريف .

ومعنى سَيَّلْتُكَ إلى الغرضِ انْتَقَلْتُ بك إليه .

(٨) من هنا يبدأ الوجه الأول من وَجْهَي التناقضِ في البيتِ فيما لو حُمِلَ المعنى على تَوْجِيْهِ الفعلين « كَفَانِي» و « لَمْ أَطْلُبْ » إلى « قَلِيْلٌ » ـ كما ذهبَ إليه أبو علي الفارسي ـ ، لأَنَّ المؤلف صرَّح بالثاني بعدَه .

(٩) في (ع) : « بحر مرد » بدل : « يخبر مرة » ، وذلك تحريف .

بأنَّ السَّعْيَ ليسَ لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ ، وأُخْرَى بِأَنَّ القليلَ مِنَ المالِ يكفيه .

الثاني [1] : أَنَّ الطَّلَبَ لو كانَ مُوَجَّهاً إلى « قَلِيْل مِنَ المَالِ » لَوَقَعَ التناقضُ بينَه وبينَ قوله : « ولَكِنَّمَا أَسْعَى . . . » ، لِأَنَّه يلزمُ أَنْ يَكُوْنَ طَالِباً للقليلِ في البيتِ الأَوَّلِ ، وطَالِباً لِلْمُلْكِ في الثاني .

شح[2] : وأما صَاحِبُ الإيضاحِ ـ يعني أبا علي [3] ـ فالظاهرُ [4] أَنَّه قَصَدَ إلى أَنَّ الواوَ [5] للحَالِ ، وليس يَعْطِفُ على « كَفَانِي » فَكَأَنَّه قال : لو كنتُ ساعِياً لِمَعِيْشَةٍ دَنِيَّةٍ لَكَفَانِيْ القَلِيْلُ غيرَ طالبٍ له ، والصَّحِيْحُ مَذْهَبُ سيبويه [6] ، وهو اختيارُ الشيخِ [7] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ .

والمُتَعَدِّي إلى ثلاثةٍ لَمْ يَجِئْ في هذا البابِ مَسْمُوْعاً ، فَمَنَعَهُ الجرميُّ وأجازَه الآخرون [8] ، وقالوا [9] في : « لَعَلَّ وعَسَى زَيْدٌ أَنْ [10] يَخْرُجَ » : إنه على إعمالِ

(١) أَيْ : الثاني من وَجْهَي التناقض .

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٧٠ ـ ١٧٢ مع تَصَرُّفٍ بالاختصارِ .

(٣) قول أبي علي الفارسي في الإيضاح العَضُدِي ص ١١٠ ، وقد تقدَّم ص ٦٢٩ .

(٤) في (ع) : فللظاهر . . . ، وهو تحريف .

(٥) يعني الواو في قوله : « وَلَمْ أَطْلُبْ » .

(٦) مذهب سيبويه أَنَّ ما في البيتِ ليس من بابِ التنازع ، وقوله في الكتاب ١ / ٧٩ ، وقد تقدَّم ص ٦٢٩ .

(٧) يعني الزمخشري .

(٨) الذين أجازوه هم جمهورُ النُّحَاة ، ومثالُه عندَهم : « أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زيدٌ عمراً قائماً » ، والجرميُّ مَنَعَهُ لعدمِ ورودِ السماعِ به ، وعن الجرميِّ أيضا المنعُ فيما تَعَدَّى لمفعولين اثنين ، وهو مَحْجُوْجٌ بنقلِ سيبويه عن العربِ : « مَتَى رَأَيْتَ أو قُلْتَ زيداً منطلقاً » ، فمذهبُ الجرميِّ أَنَّ التنازعَ يختصُّ بالمتعدِّي لواحدٍ ، وجمهورُ النحاةِ أجازوه في المتعدِّي مُطْلَقاً ، ينظَر في هذه المسألة :
الكتاب لسيبويه ١ / ٧٩ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٢١٣ ، الارتشاف ٣ / ٩٢ ، الهمع ٥ / ١٤٦ .

(٩) أي : قال بعضُ النحاة ، وهذا الرَّأْيُ وَرَدَ منسوباً إلى بعضِ النحاةِ من غيرِ تعيينٍ في : ارتشاف الضرَب ٣ / ٩٨ ، همع الهوامع ٥ / ١٤٦ .

(١٠) في (ع) : عن يخرج . . . ، وذلك تحريف .

«عَسَى» ؛ لِصِحَّةِ : « عَسَى (١) زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ » ، وذلك (٢) يَسْتَلْزِمُ حَذْفَ معمولِ «لَعَلَّ» للقرينةِ ، وقالوا : لَوْ أُعْمِلَ الأَوَّلُ لَقِيْلَ : « لَعَلَّ وَعَسَى زَيْداً خَارِجٌ » ، وليسَ بواضحٍ ؛ إِذْ لا يُقَالُ : « عَسَى زَيْدٌ خَارِجاً » ، وهو أيضًا يستلزمُ حذفَ منصوبِ «عَسَى» .

قلتُ : قولُه في دعاءِ القنوتِ : « ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » (٣) من هذا الفصل الذي نحن فيه ، والعاملُ في « مَنْ » على اختلافِ القولين (٤) ، فاعرفهُ .

قوله : « وَمِنْ إِضْمَارِهِ قَوْلُهُمْ : إِذَا كَانَ غَداً فَأْتِنِي» .

الضميرُ في « إِضْمَارِهِ » يَنْصَرِفُ إلى الفاعلِ المذكورِ في أَوَّلِ الفَصْلِ .

قلتُ : « الغَدُ » محذوفُ (٥) اللاَّمِ ، وما في أسماءِ مُقَدِّمةِ الأَدَبِ (٦) مع الألف فتلك(٧) مبدلةٌ عن التنوينِ موقوفاً عليها على حِكَايةِ الظرفِ ، لا مُنْقَلِبَةٌ عن حرفِ عِلَّةٍ، فاعرفه .

تـخ (٨) : ومِنْ نَحْوِ هذا الإضمارِ قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا**

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) في (ع) : وكذلك . . .

(٣) هذا الدعاءُ من أدعيةِ القنوتِ التي كان يَقْنُتُ بها عُمَرُ بنُ الخَطَّاب ـ رضي الله عنه ـ ، والجزءُ المذكور فقرة من دعاءٍ طويلٍ أورده النووي في كتابه : الأذكار ص ٧٠ .
وكلمةُ « وَنَتْرُكُ » لم تَرِدْ في الأذكارِ ، وعلى هذا فليس ما وَرَدَ في الدعاءِ من باب التنازع ، وهذا الدعاءُ المأثورُ قد تَكَلَّم عليه سيبويه وغيرُه ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١ / ٧٤ ، ائتلاف النصرة ص ١١٤ .

(٤) فعلى قول البصريين يَتَرَجَّح إعمال « نَتْرُكُ » في « مَنْ » وعلى قول الكوفيين يَتَرَجَّحُ إعمالُ « نَخْلَعُ » .

(٥) ساقط من (ع) .

(٦) مقدمة الأدب للزمخشري ص ٥٦ .
ويعني أن « غَداً » المذكورة من ضمن الأسماء التي حذفت لا مها ، إذ الأصل « غدو » ، وأما هذه الألف التي في آخرها فهي ألف مبدلة عن التنوين في حالة الوقف عليها وهي منصوبة .

(٧) أي : فتلك الألفُ .

(٨) التخمير ١ / ٢٤٤ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ .

الآيَاتِ...﴾ (١) أَيْ : بَدَا لهم الأَمْرُ (٢) .

شح (٣) : هذا (٤) إضمارٌ جائزٌ ؛ لقيامِ قرينةٍ دَلَّتْ عليه ، ولَيْسَ إِضْمَاراً قَبْلَ الذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ القرائنَ قائمةٌ مَقَامَ تَقَدُّمِ الذِّكْرِ ، فإِنْ تَقَدَّمَ أمرٌ جَازَ أَنْ يكونَ في « كَانَ » ضَمِيْرٌ كما لو قال : « يَكُوْنُ كَذَا غَداً » فـ « كَانَ » فِعْلٌ مخصوصٌ بذلك الوقتِ ، وإِلَّا فالمعنى : إذاكَانَ ما نَحْنُ عليه من السلامةِ أو النعمةِ أو المقامِ أو عَزْمِ (٥) السفرِ ، أو نحو ذلك من أمرٍ واقعٍ عِنْدَه أو مُتَوَقَّعٍ ، وهو الذي فُسِّرَ به ؛ لِأَنَّه مُسْتَغْنٍ عَمَّا تَقَدَّمَ من القرائنِ ، فلذلك فَسَّرَهُ بقولِه : « إذا كَانَ ما نَحْنُ عليه غَداً » ، ولو رُفِعَ « غَدٌ » على «كَانَ» التامَّةِ جَازَ (٦) ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً بمحذوفٍ عَلَى « كَانَ » / النَّاقِصَةِ (٧) . ٥٠/ب

(١) سورة يوسف ، من الآية (٣٥) .

(٢) تقدَّم ص ٦٠٥ ، أنَّ من النحاةِ مَنْ أَجَازَ وقوعَ الجملةِ فاعلاً ، فعلى هذا لا إِضْمَارَ في الآية ، لِأَنَّ الفاعلَ جملة « لَيَسْجُنُنَّهُ » ، وهذه الجملةُ مذكورةٌ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٧٢ مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ .

(٤) « هذا » إشارةٌ إلى الإضمارِ في « كَانَ » في المثالِ الأولِ الذي مَثَّلَ به الزمخشريُّ « إِذَا كَانَ غَداً فَائْتِنِيْ » .

(٥) في (ع) : أوعز من السفر

(٦) ويكون التقدير حينئذٍ : إذا جاء غَدٌ . . . ، أو نحو ذلك ، ولا إِضمار حينئذٍ في الكلام .

(٧) والتقدير حينئذٍ : إذا كانَ كَذَا حَاصِلاً غَداً .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فَصْلٌ [2] : [إِضْمَارُ رَافِعِ الفَاعِل]

وقد يَجيءُ الفاعلُ ورافعه مُضْمَرٌ، يُقَالُ : مَنْ فَعَلَ ؟ ، فتقولُ : زيدٌ ، بإِضْمَارِ «فَعَلَ»، ومنه قوله ـ عَزَّ وجَلَّ [3] ـ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ... » [4] فيْمَنْ قَرَأَهَا مفتوحةَ الباءِ [5] ، أي : يُسَبِّحهُ رجالٌ ، وبيت الكتاب [6] :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ [7]

أي : لِيَبْكِهِ ضارعٌ .

(١) المفصَّل ٢١ ـ ٢٣ .

(٢) لم تَرِدْ في (ج) .

(٣) في المفصَّل : « تعالى » بدل « عز وجل » .

(٤) سورة النور ، من الآيتين (٣٦ ، ٣٧) .

(٥) قَرَأَ « يُسَبَّحُ » مفتوحةَ الباءِ ابنُ عامرٍ وعاصِم في رواية أبي بكرٍ عنه ، وباقي القراءِ « يُسَبِّحُ » ـ بكسر الباء ـ ، تنظَر القراءتان وتوجيههما في :ـ

السبعة لابن مجاهد ص ٤٥٦ ، حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٠١ ، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ص ٤٦٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٦) ورد البيت في كتاب سيبويه ١ / ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ .

(٧) ورد البيت بتمامه في المفصَّل .

وهذا المذكور صدرُ بيت من الطويل ، وعجزه :

..... ومختبط مما تطيحُ الطوائحُ

وهو لنَهْشَل بن حَرِّي ، ينظَر : شِعْر نهشل بن حَرِّي ، ضمن(شعراء مقلون) ص ٨٨ ، ونُسِبَ البيت في الكتاب ١ / ٢٨٨ للحَارِث بن نَهِيك ، ونُسِبَ في تحصيلِ عينِ الذهب ١ / ١٤٥ إلى لبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانِه برواية الطُّوْسِي ص ٢٨٠ ، ونُسِبَ للحارثِ بن ضِرَار النَّهْشَلِي في شرح أبياتِ سيبويه لابن السيرافي ١ / ١١٠ ، ونُسِبَ أيضاً لمزرِّد بن ضِرَار أخي الشمَّاخ بن ضِرَار ، ونُسِبَ لِلْمُهَلْهِلِ كما في: خزانة الأدب ١ / ٣١٣ ، ويُنْسَب لِضِرَارِ النَّهْشَلِي كما سيأتي ص ٦٤١ ، وقد أوضح المؤلف معاني كلماتِ البيتِ .

والمرفوعُ في قولِهم : « هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ » فاعِلُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ يفسِّره الظاهرُ ، وكذلك في قولِه ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ (١) : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٢) ، وبيت الحماسةِ (٣) :

..... إِنْ ذُوْ لُوْثَةٍ لَانَا (٤)

وفي مَثَلٍ لِلْعَرَبِ : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي » (٥) ، وقوله (٦) : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوْا ﴾(٧) على (٨) : ولَوْ ثَبَتَ ، ومنه المَثَلُ : « إِلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ » (٩) ، أي : [إِنْ](١٠) لا يَكُنْ لَكَ (١١) في النساءِ حَظِيَّةٌ فإِنِّيْ غَيْرُ أَلِيَّةٍ » .

(١) في المفصَّل : « تعالى » بدل « عز وجل » .

(٢) سورة التوبة ، من الآية (٦) .

(٣) حماسة أبي تمام ١ / ٥٧ .

(٤) قِطْعَة من بيت من البسيطِ ، والبيت بتمامه :

إِذَنْ لقامَ بنصري مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحفيظةِ إِنْ ذُوْ لُوْثَةٍ لَانَا

والبيت لقُرَيْط بن أُنَيف من بني العنبر بن تميم كما في حماسةِ أبي تمام ١ / ٥٧ ، وقد يُنْسَبُ البيتُ لأبي الغُوْل الطهوي ، ينظَر : شرح حماسة أبي تمام للشنتمري ١ / ٣٥٧ ، وخُشُن : جمع خَشِنٍ أو أخشن وهوالشديد ، والحَفِيظَة : الغَضَبُ للحُرْمَة ، ولانَ : ضَعُفَ .

والشاهد في البيت : « إِنْ ذو لُوْثَةٍ لَانَا » ، ووجه الاستشهاد به : أَنَّ « ذُوْ » فاعلُ لفعلٍ محذوفٍ يفسرهُ المذكور بعدَه ، والتقدير : إِنْ لانَ ذو لُوْثَة لان ، وينظَر البيت وما قيل فيه في : شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٨٢ ، المُنَخَّل في إعرابِ أبياتِ المفصل ق (١٨) ، المقاليد ق (٦٦ب) ، شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي ق (٦ب ، ٧أ) ، عرائس المحصَّل ق (٢٧ب) ، شرح أبيات المفصَّل لزين العرب ق (٩ب) .

(٥) سوفَ يأتي تخريج المَثَل والكلامُ عليه عند شرح المؤلف له ـ إِنْ شاء الله ـ .

(٦) في المفصَّل : وقوله ـ عز وجل ـ . . .

(٧) في المفصَّل : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوْا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ ، والآية في سورة الحُجُرات ، من الآية (٥) .

(٨) في المفصل : على معنى ولو ثَبَتَ . . ، وكلمة « معنى » لم تَرِدْ في بعضِ الشروحِ كالتخميرِ والإقليدِ .

(٩) سوف يأتي تخريجُ المَثَل والكلامُ عليه عند شرحِ المؤلف له ـ إِنْ شاء الله ـ .

(١٠) ساقطة من (ع) ، واستدركتها من المفصَّل .

(١١) في (ع) : لَكُنَّ . . . ، وهو خطأ .

شح [1] : « قوله : « وقَدْ يَجِيْءُ الفَاعِلِ وَرَافِعُه مُضْمَرٌ » إِنَّمَا ذَكَر الفِعْلَ لِتَعَلُّقِ الفاعِلِ به ، إِذْ لَمْ تُعْقَلْ حقيقتُه إلا بِذِكْرِهِ ، فَلَمَّا فرغَ من ذِكْرِ المقصودِ [2] ذَكَرَ حُكْمَ ما يَتَوَقَّفُ عليه وهو الفِعْل ، ولَمْ يذكرْ وقوعَه ظاهراً لِلْعِلْمِ به ، وإِنْ كانَ ذلك مفهوماً من قوله : « وقد يجيء . . . » » .

قلتُ : إِنَّمَا أُضْمِرَ كَرَاهَةَ التكرار ، [3] ولأَنَّ السؤالَ والجوابَ لَمَّا اشْتَدَّ اتِّصَالُهُما تَنَزَّلاَ منزلةَ كَلَام واحدٍ ، فكما يُكْرَهُ التكرارُ ويُسْتَثْقَلُ ، وتَمُجُّه الطباعُ السليمةُ في كلامٍ واحدٍ ـ على ما مَرَّ [4] ـ كُرِهَ أيضًا في كلامين كَأَنَّهُمَا كلامٌ لِتَوَفُّرِ التَّعَلُّقِ بينهما .

ولَئِنْ قُلْتَ : ما بالك رفعتَ زيداً [5] على الفاعِلِيَّة لا على الابْتِدَاءِ ، ويكونُ التقدير : زيدٌ فَعَلَهُ ، قُلْتُ : لِأَنَّ السؤالَ عن الفاعِلِ ، وإِنَّما يطابقه الجوابُ أَنْ لَوْ كَانَ هو فَاعِلاً لا مبتدأً ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ [6] أَيْ : خَلَقَهُنَّ الله .

وذُكِرَ [7] في **تخ** [8] : أَنَّ زيداً مرفوعٌ بالابتداءِ ؛ لِأَنَّ السؤالَ عن الفاعِلِ لا عن الفِعْلِ ، وحقُّ الجوابِ أَنْ يطابقَ السؤالَ ، وما [9] ذَكَرَ حُجَّة عليه ؛ لأنَّه بتقديمِ الفِعْلِ مُضْمَراً [10] يكونُ المرفوعُ فاعلاً حقيقةً واصطِلاحاً ، فكانَ تقديرُ تقديمه أولى ، فاعرفه

(١) الإيضاح في شرحِ المفصَّل ١ / ١٧٢ والنقلُ منه بالنَّص .

(٢) المقصودُ بالذكْر في هذا الفَصْل هو الفاعل .

(٣) في (ع) : لأن . . . ، بدون واو .

(٤) ينظَر ما تقدم ص ٦١١ ـ ٦١٣ .

(٥) يعني في كلمة (زيدٌ) جواباً لمن سَأَلَ : مَنْ فَعَلَ ؟ كما مَثَّلَ الزمخشري ، ينظَر المتن ص ٦٣٤ .

(٦) سورة لقمان ، من الآية (٢٥) ، وسورة الزُّمَر ، مِنَ الآية (٣٨) .

(٧) لم ترد في (ج) .

(٨) التخمير ١ / ٢٤٥ .

(٩) من هذا الموضع جوابٌ من المؤلف عن قولِ صَدْرِ الأَفاضل الخوارزمي ، وليس من التخمير .

(١٠) في (ع) : مضمرٌ . . .

بِتَأَمُّلٍ (١) .

شح (٢) : وحذفُ الفِعْلِ على ضربين (٣) : واجبٌ وجائزٌ ؛ فالواجِبُ أَنْ تقومَ قرينةٌ تدلُّ على خُصُوصِيَّةِ الفِعْلِ ، ويكونُ معه ما يمتنعُ مجامعته لِلْفِعْلِ (٤) ، والجائزُ فيما عدا ذلك ، ثم ذكَرَ من الجائزِ قولَه : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ...﴾ (٥) و :

لِيُبْكَ يزيدُ (٦)

.

وذلك أنَّه لما قِيلَ : يُسَبِّحُ ، عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُسَبِّحاً فكأَنَّ قائلاً قال (٧) : مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ ، فَلَمَّا قِيلَ - بعد ذلك - : رِجَالٌ (٨) عُلِمَ أَنَّ المرادَ : يُسَبِّحُهُ رجالٌ .

وفي الكَشَّافِ (٩) - في قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (١٠) - : « شُرَكَاؤُهُمْ » مرفوعٌ بِمُضْمَرٍ ، كَأَنَّ قائلاً قال : مَنْ زَيَّنَهُ ؟ ،

(١) في (ع) : فاعرفه لتأمل ، ولَعَلَّ صِحَّة الكلمة « بِتَأَمُّلٍ » كما أَثْبَتُّ ، وكلمة « بِتَأَمُّلٍ » لم تَرِدْ في (ج) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) ينظَر الحديث عن هذين الضربين وأمثلتِهما في :-

شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٧ ، المقاليد للنسَفي ق (٦٦ب) ، الفوائد الضيائية ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٤) مثال حذف الفعلِ وجوباً قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فهنا ذُكِرَ في الجملةِ ما يمتنعُ ذكرُ الفعلِ معه وهو الفِعْل المفسِّر « استجارك » إذ التقدير : وإن استجارك أحدٌ استجارك ، فحُذِفَ « استجارك » الأول وجوباً لئلا يُجْمَعَ بين المُفَسَّر والمفسِّر ، وهناك أمثلة أخرى على الحذفِ وجوباً سوف تأتي - إن شاء الله - ينظَر ص ٦٤١ - ٦٤٤ .

(٥) سورة النور ، من الآية (٣٦) ، والاستشهادُ بالآية على قراءة « يُسَبَّح » بفتح الباء ، وقد تقدَّم تخريجُ القراءة ص ٦٣٤ والقَدْر الذي يَتِمُّ به الاستشهاد قوله تعالى ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ، رِجَالٌ... ﴾ .

(٦) قِطْعَةٌ من بيتٍ من الطويل ، وقد تقدَّم الكلام عليه ص ٦٣٤ .

(٧) ساقطة من (ع) .

(٨) في (ع) : جال . . . ، سقطت الراء .

(٩) الكشاف للزمخشري ٢ / ٧٠ .

(١٠) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) ، والاستشهاد بالآية على قراءة « زُيِّن » بالبناء للمفعول ، و« قَتْلُ »=

فقِيْلَ: شُرَكَاؤُهُم (١) ، فاعرفه (٢) ، وعلى هذا كَأَنَّ قائلاً قال : مَنْ يَبْكِيْهِ ؟ بعد قوله : «لِيُبْكَ» فقال : ضارعٌ لخصومةٍ .

وفي قوله : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ ﴾ (٣) ثَلاثَةُ (٤) مجرورات فَلَك أَنْ تُسْنِدَه(٥) إلى أَيِّها شِئْتَ (٦) .

وفي الكشاف (٧) : « سَبَّحَ » يُعَدَّى باللام وبنَفْسِهِ ـ وهو الأَصْلُ ـ ، وأمَّا اللام فَكَأَنَّه قِيْلَ : أُحْدِثَ له التسبيحُ ، أي : لِأَجْلِهِ (٨) .

قلتُ : ومثله(٩) : «شَكَرَه» و « شَكَرَ لَهُ » (ـ في تعديته بنفسه وباللام ـ) (١٠) ، لكنَّ مع اللامِ هو الشائعُ (١١) ، و « شَكَرَهُ » لغةٌ فيه ، هكذا (١٢) في المُغْرِب (١٣) ،

=بالرفع ، و « أولادهم » بالجَرِّ ، و « شُرَكَاؤُهم » بالرفع ، وهي قراءة شاذَّة رُوِيَتْ عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي والحسن البصري وأبي عبد الملك صاحب ابن عامر ، تنظر هذه القراءة مع تخريجها في :ـ الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٠ ، الحُجَّة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣ / ٤١٣ ، ٤١٤ ، المحتسب ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، شواذ القراءة للكرماني ق (٤٢أ) ، البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ ، الدر المصون ٥ / ١٧٧ .

(١) هذا التخريج المذكور لسيبويه ، وقد أشرنا إلى ذلك قريباً .

(٢) لم ترد في (ج) .

(٣) سورة النور ، من الآية (٣٦) .

(٤) في (ع) : ثلاث . . .

(٥) الضمير في « تُسْنِده » يرجعُ إلى الفعلِ « يُسَبِّح » ، ينظَر : الكشاف ٣ / ٢٤٢ .

(٦) في (ع) : سبب . . . ، وهو تصحيف .

(٧) الكشاف للزمخشري ٤ / ٤٧٢ .

(٨) في (ع) : لأصله . . . ، وذلك تحريف .

(٩) في (ع) : ومنه . . .

(١٠) ساقطة من (ع) .

(١١) ينظَر الحديث عن تَعْدِيَةِ « شَكَرَ » بِنَفْسِهِ وباللامِ في :ـ معاني القرآن للفراء ١ / ٩٢ ، الصحاح (شكر) ، أوضح المسالك ٢ / ١٧٩ ، الدر المصون ١ / ٣٥٧ .

(١٢) في (ج) : كذا . . .

(١٣) المغرب في ترتيب المعرب ١ / ٤٥٢ .

ولو قيل : اللام زائدةٌ كما في ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (١) ـ على ما سيأتيك في قسمِ الحرفِ (٢) ـ لَكَانَ قَوْلاً ، فاعرفه (٣) .

وفي الآية (٤) لطيفةٌ في علمِ القراءةِ وهي : أَنَّ الوقفَ على قراءةِ الفَتْحِ (٥) سائغٌ حَسَنٌ في قوله : « والآصَالِ » ، وعلى قراءةِ الكَسْرِ لَمْ يَجُزْ ، والوَصْلُ واجبٌ (٦) ، فاعرفهُ .

قال صاحبُ الكتابِ (٧) : ثُمَّ (٨) على هذا يَجُوْزُ (أَنْ تَقُوْلَ) (٩) : « أُكِلَ اللحمُ زَيْدٌ » و « رُكِبَ الفَرَسُ عَمْرُوٌ » ، كأنَّ قائلاً قال : مَنْ أَكَلَه؟ ، ومَن رَكِبَهُ؟ فقِيْلَ : زيدٌ ، وعَمْرٌو ، ومنه قوله تعالى (١٠) : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ اللَّهُ ﴾ (١١) أَيْ : خَلَقَهُنَّ اللَّهُ .

(١) سورة النمل من الآية (٧٢) ، والذي ذَهَبَ إلى أَنَّ اللامَ في قوله تعالى ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ زائدة للتوكيد هو المبرد وتابعه الزمخشري ، ويظهر من كلامِ المؤلف هنا أنه يُصَحِّحُ قولَهم ، فأصل الكلام عندهم : « رَدِفكم » ينظر في ذلك :ـ
المقتضب ٢ / ٣٧ ، الكامل للمبرد ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، و ٢ / ١٠٠٠ ، الكشاف ٣ / ٣٨١ ، المفصَّل ص ٢٨٦ ، حاشية الشَّمُنِّي على المغني ٢ / ٣٢ .

(٢) ذكر ذلك الزمخشري في قسم الحروفِ ، مبحث حروف الإضافة ، ينظر : المفصَّل ص ٢٨٦ ، وأورده المؤلف في المجلد الثاني من المقتبس ق (٤٥ب) .

(٣) « فاعرفه » ليست في (ع) .

(٤) يعني قولَه تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ، رِجَالٌ ... ﴾ .

(٥) يعني فتح الباء من « يُسَبِّح » ، وقد تقدَّم تخريج القراءة ص ٦٣٤ .

(٦) ينظر في أحكام الوقف في هذه الآية : القطع والائتناف ص ٥١٢ ، الإتحاف ٢/ ٢٩٩ .

(٧) يعني به الزَّمَخْشَرِي ، ولم أَجِدْ قولَه هذا في كُتُبِهِ التي وَقَفْتُ عليها ، وقد نَقَلَه عنه أيضاً ابن دهقان النَّسَفي في : المقاليد ق (٦٥ب) ، وكذلك السغناقي في : الموصَّل ق (٤٨أ) ، وسبقه ابن جني إلى القياس على نحو ذلك في : الخصائص ٢ / ٤٢٤ .

(٨) في (ع) : وعلى هذا . . .

(٩) لم ترد في (ع) .

(١٠) لم ترد في (ع) .

(١١) سورة لقمان من الآية (٢٥) ، وسورة الزُّمَر ، من الآية (٣٨) .

وتمام البيت :

. ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (١)

صح (٢) : الاختباطُ : طَلَبُ المعروفِ من غيرِ آصِرَةٍ (٣) ، وتُطِيحُ الطَّوَائِحُ ، أي : تُهْلِكُ المُهْلِكَاتُ ، والطوائح : جمع مُطِيحَة (٤) ، غيرُ قياسٍ كـ « لَوَاقِح » جمع «مُلْقِح»(٥) ، ولا يقالُ : المُطْوِحَات ، وهو من النوادرِ ، والضارعُ : الذليلُ ، من «ضَرَعَ له » أَيْ : ذَلَّ ، و « مُخْتَبِطٌ » عطفٌ على « ضَارِعٌ » ، وقوله : « مِمَّا تُطِيحُ » مُتَعَلِّقٌ بـ « مُخْتَبِط » ، أَيْ : ابتداؤه مِنْ ذلك ، أو (٦) مُخْتَبِط من أَجْلِ ذلك ، ورُوِيَ (٧) :

لِيَبْكِ / يَزِيدَ (٨) ٥١

(١) عجز بيت من الطويل ، وقد تقدَّم الحديث عنه ص ٦٣٤ .

(٢) الصحاح (خبط) ٣ / ١١٢١ ، و (طوح) ١ / ٣٨٩ ، و (ضرع) ٣ / ١٢٤٩ .

(٣) في (ع) : آخره . . . ، وهو تحريف .
والآصرة : القرابة ، والمُرَادُ : أَنْ يَطْلُبَ معروفَك من لا تربطك به قرابةٌ .

(٤) المُطِيحَة : المُهْلِكَة .

(٥) جمع « مُطِيحَة » على « طَوَائِح » جاءَ على غيرِ القياسِ المعهودِ ، لأَنَّ قياسَها : « مَطَاوِح » أو «مُطِيْحَات» لأَنَّ فعلَها رباعي وهو « أَطَاحَ » ، وهو نظير « لَوَاقِح » جَمْع « مُلْقِحَة » وكان قياسها «مَلَاقِح» أو « مُلْقِحَات » إذ فعلُها « أَلْقَحَ » .
ومنهم مَنْ قال : إن « لَوَاقِح » قد جاءَتْ على القياسِ ، إِمَّا لأَنَّهَا جمع « لَاقِح » وَصْفاً للريح بمعنى حاملة للماءِ والسحابِ ، فمعنى رياح لواقح : حوامل ، وإِمَّا على أَنَّ « لاقح » مُرَادٌ بها النَّسَب مثل «لابن » و « تامر » أي : ذات لِقَاح ، ينظَر في ذلك :ـ
معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٧ ، مجاز القرآن ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، تهذيب اللغة ٤ / ٥٦ ، تخليص الشواهد لابن هشام ص ٤٨٠ ، الدر المصون ٧ / ١٥٣ .

(٦) في (ج) : ومختبطٌ . . .

(٧) هذه الرواية نُقِلَتْ عن الأصمعيِّ وأثبتَها ابن قتيبةَ والعسكري ، ينظَر : الشعر والشعراء ص ٣٣ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتَّحريف ٢ / ٢٠٨ ، خزانة الأدب للبغدادي ١ / ٣٠٣ .

(٨) قطعة من بيتٍ من الطويل تقدَّم الكلام عليه ص ٦٣٤ .

مَبْنِيّاً للفاعلِ ، ونُصِبَ « يزيدَ » ، وفَاعِلُه « ضَارِعٌ » (١) ، و « يزيدُ » غيرُ منوَّنٍ إذْ(٢) لا ضرورةَ فيه ، فاعرفهُ .

وقبلَه :

سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بِدُوْمَةَ ثاوياً من الدَّلْوِ والجَوْزَاءِ غادٍ ورائحُ (٣)

دُوْمَة الجَنْدَل - بضمِّ الدالِ - ويُرْوَى على الفتح ، قال ابن دُرَيْد (٤) : وهو خَطَأٌ ، وهي مَوْضِعٌ بينَ مَكَّةَ والكوفةِ والشامِ (٥) ، والدلوُ والجوزاءُ من منازلِ القَمَرِ ، والبيتُ لِضِرَار النَّهْشَلِي (٦) يرثي يزيدَ بنَ نَهْشَل (٧) .

شح (٨) : وذَكَرَ مِنَ الواجبِ (٩) : « هَلْ زيدٌ خَرَجَ » وإنْ كانَ مُوْهِماً أَنَّ المَسْأَلَةَ

(١) وعلى هذه الروايةِ لا شاهدَ في البيتِ .

(٢) في (ع) : لأنه لا ضرورة فيه . . .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من المقطوعة التي منها بيتُ الشاهدِ ، والبيت في : شِعْر نَهْشَل بن حَرِّي ضمن (شعراء مُقِلُّون) ص ٨٨ ، وهو فيه بعدَ بيتِ الشاهدِ لا قبلَه .
والجَدَث : القَبْر ، وثاوياً : مُقِيماً .

(٤) قول ابن دريد في : الجمهرة ٢ / ٣٠١ ، والاشتقاق ص ١٤٦ .
وابن دُرَيْد هو : أبو بكر محمد بن الحَسَن بن دُرَيْد الأزدي ، وُلِدَ بالبصرةِ سنة (٢٢٣)هـ تقريباً ، تَنَقَّلَ في طَلَبِ العِلْم ، أَخَذَ عن السجستانيِّ والرِّيَاشِيِّ والتَّوَّزِيِّ وغيرِهم ، من تلامذته أبو سعيد السيرافي ، والرمَّاني والزجَّاجي ، له مؤلفاتٌ منها : جمهرة اللغة والمُجْتَنَى ، تُوُفِّيَ سنة (٣٢١) هـ ببغداد ، وتنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٣٥ ، تاريخ بغداد ٢ / ١٩٥ ، نزهة الألباء ص ١٩١ ، إنباه الرواة ٣ / ٩٢ .

(٥) دُوْمَة الجَنْدَل تَقَعُ في منطقة الجَوْف ، وينظَر في تحديدها : معجم ما استعجم ٢ / ٥٦٤ ، معجم البلدان ٢ / ٥٥٢ ، الروض المعطار ٢٤٥ .

(٦) الصواب أَنَّ هذين البيتين لنَهْشَل بن حَرِّي ، وقد تقدَّم الكلامُ على الاختلافِ في نِسْبَتِهما عند الكلامِ على بيت الشاهد ص٦٣٤ .

(٧) لم أجد ترجمةً لِضِرَار النَّهْشَلِي ، ولا ليزيدَ بنِ نَهْشَل .

(٨) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٧٤ - ١٧٧ .

(٩) أي : من حذفِ الفعلِ وجوباً .

لا شذوذَ فيها ، وأنَّها سائغةٌ مثلها في : « أَزَيْدٌ خَرَجَ » ، وليسَ الأمرُ كذلك ، بل : «هل زيدٌ خَرَجَ » شاذٌّ (١) ، وهو على شذوذِهِ مُقَدَّرٌ على ما ذَكَرُوْهُ ، وإنَّما لم يَحْسُنْ عندَهم : « هل زيدٌ خَرَجَ » إمَّا لِأَنَّ « هَلْ » بمعنى « قَدْ » ـ على ما يقوله سيبويه (٢) ـ ، وبعدَ « قَدْ» لا يسوغُ الاسم (٣) فكذا هذا ، وإمَّا لأنَّ « هَلْ » موضوعٌ للاستفهام ، والاستفهامُ مقتضٍ للفعلِ معنًى ، فكانَ ذكرُ الفعلِ بعدَه لفظاً هو القياسُ ، ولا يَرِدُ عليه : « أَزَيْدٌ خَرَجَ» فإنَّ الهمزةَ تَصَرَّفُوا فيها ما لَمْ يَتَصَرَّفُوا في « هَلْ » (٤) ، ولذلك جازَ : « أَزَيْداً ضَرَبْتَ » ، ولم يَجُزْ : « هَلْ زيداً ضَرَبْتَ » (٥) ، وكذلك يَحْسُنُ : «إنْ زيداً أَكْرَمَنِيْ أَكْرَمْتُه » ، ولَمْ يَجُزْ:«مَتَى زَيْداً أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُه »، ولا في غيرِها من أدواتِ الجزاءِ ، إلَّا في ضرورةِ الشِّعْرِ (٦) ، والمرفوعُ بعدَ « إذا » الشرطيةِ جائزٌ فيه الأمْران عندَ سيبويه (٧) ، فإذا ثَبَتَ ذلك فتقديرُ الكلامِ بالفِعْلِ أولى من تقديرِهِ بالابتداءِ، ونُقِلَ عَنْ سيبويهِ (٨) جوازُ الأمرين في : « هَلْ زيدٌ خَرَجَ » و « أَزَيْدٌ خَرَجَ»،

(١) سيورد المؤلف سببَ الشذوذ قريباً ـ إن شاء الله ـ وينظَر في ذلك :ـ
الكتاب لسيبويه ١ / ٩٩ ، ١٠٠ و ٣ / ١١٥ ، المغني ص ٤٥٨ ، حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٣ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣ / ١٨٩ .

(٣) عَدَّ سيبويه وقوعَ الاسم بعد « قَدْ » من نوعِ الكلامِ المُسْتَقِيْم على قُبْحٍ ، وذلك لأَنَّ من أحكامِ « قَدْ » أَنْ يَلِيَهَا الفِعْلُ ، ينظَر في ذلك :ـ
الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٩١ .

(٤) وذلك لأَنَّ الهمزةَ أَصْلُ أدواتِ الاستفهامِ ينظَر :
الكتاب لسيبويه ١ / ٩٩ ، الجنى الداني ص ٣٠ ، ٣١ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٨١ .

(٥) ينظر : الكتاب لسيبويه ١ / ١٠١ .

(٦) ينظر : الكتاب لسيبويه ٣ / ١١٢ ، ١١٣ ، والنكت على كتاب سيبويه ٢ / ٧٥٧ ، ٧٥٨ .

(٧) ينظر : الكتاب لسيبويه ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، والمراد بالأمرين : تقدير الابتداء وتقدير الفعلِ ، إلَّا أنَّ سيبويه اسْتَقْبَحَ ابتداءَ الأسماءِ بعدَها .

(٨) ينظَر :الكتاب له ١ / ٩٩ ، ١٠٤ ، وسيبويه يَسْتَقْبِحُ وقوعَ الاسمِ بعد « هَلْ » ولا يجيزُه إلَّا في ضرورةِ الشِّعْرِ .

وفي « إذا » الشَّرْطِيَّة وكذلك : « لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي » (١) و ﴿ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ... ﴾ (٢) جوازُ الأمرين (٣) ، [والمختارُ أنَّه] (٤) فاعلٌ في الجَمِيْعِ (٥) .

ورأيتُ في بعضِ النُّسَخِ من كُتُبِ الإعرابِ أَنَّ المرفوعَ في قولِهم : « هَلْ زيدٌ خَرَجَ » بالابتداءِ عندَ أبي عُمَرَ (٦) الجرمي (٧) ، وعندَ أبي الحَسَن الأَخْفَشِ (٨) بالفعل المضمَر كما هو المذكورُ في الكتابِ (٩) ، وعليه (١٠) الجمهورُ من أهلِ الصنعةِ ، (والله المعين)(١١) .

ومن ذلك (١٢) : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ (١٣) ﴾ (١٤) فإنَّه قَدْ دلَّتْ القرينةُ على خُصُوْصِيَّة الفِعْل ، ووَقَعَ مَعَهُ ما لا يَصِحُّ ذِكْرُ الفِعْلِ مَعَه ، وهو الفِعْلُ

(١) ساقط من (ج) .

(٢) سورة الإسراء ، من الآية (١٠٠) .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦٩ و ٣ / ١٢١ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين استدراك من الإيضاح في شرح المفصَّل ، وليس في النسختين .

(٥) على تقديرِ فعلٍ يفسِّره المذكور ، إلا في « لَوْ أَنَّك جئتني » فالتقدير : لو ثَبَتَ مجيئُك .

(٦) في (ع) : أبي عمرو الجرمي ، وفي (ج) : أبي عمرو والجرمي . . . ، وما أثبته أصحُّ .

(٧) ينظر رأي أبي عُمَرَ الجرمي في :- شرح المفصَّل لابن يعيش ١ / ٨١ .

والجرميُّ هو : أبو عُمَر صالح بن إسحاق ، مولى جَرْم بن ربان ، وجَرْم من قبائلِ اليمن ، نحويٌّ من نُحَاة البصرةِ ، أَخَذَ عن الأخفشِ وأبي زيد والأصمعي وغيرِهم ، وأَخَذَ عنه جمعٌ من العلماءِ منهم المازني ، له مُصَنَّفَاتٌ منها : الفَرْخ ، وكتاب الأبنية ، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٥) هـ ، تنظَر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص ٨٤ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، إنباه الرواة ٢ / ٨٠ .

(٨) قول الأخفش في معاني القرآن له ١ / ٧٧ .

(٩) يعني في المفصَّل .

(١٠) في (ع) : وعند . . .

(١١) لم ترد في (ج) .

(١٢) أي : ومن حذفِ الفِعْلِ وجوباً ، ينظَر ما تقدَّم ص ٦٤١ .

(١٣) ساقطة من (ج) .

(١٤) سورة التوبة ، من الآية (٦) .

المُفَسِّرُ ؛ لأنَّهَ لو ذُكِرَ لَأَدَّى إلى الجمع بين المُفَسِّرِ والمُفَسَّر ، فيصيرُ الثاني مفسِّراً غيرَ مُفَسِّرٍ ، وقدْ صَحَّحَ بعضُهم (١) كونَه مبتدأً ، (٢)وقال في الكشاف (٣) : « ولا يرتفعُ بالابتداءِ ؛ لِأَنَّ « إِنْ » من عواملِ الفِعْلِ فلا تَدْخُلُ على غَيْرِه » ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾(٤) ، فكلُّ موضعٍ وَقَعَتْ فيه « أَنَّ» المفتوحةُ بعدَ « لَوْ » ، وإِنَّمَا وَجَبَ حذفُه لقيامِ القرينةِ الدَّالَّة عليه ، ولذلك رَاعَتْ العَرَبُ في خبر « أَنَّ » هنا أَنْ يكونَ فِعْلاً إِنْ أَمْكَنَ ، محافظةً على صورةِ الفِعْلِ من حيثُ اللفظِ نحو : « لَوْ أَنَّ زيداً قَامَ قُمْتُ» ، ولا يقولونَ: « لَوْ أنَّ زيداً قَائِمٌ قُمْتُ » ، فإذا لَمْ يُمْكِنْ اغتفروه ؛ لأنَّه راجعٌ إلى أمرٍ لفظيٍّ ، واعتبارُ المعنى أَجْدَرُ ، يقولونَ : « لَوْ أَنَّ زيداً أخوكَ لَأَكْرَمْتُه » ، ومنه : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ﴾ (٥) ، وأحكامُ « لَوْ » تأتي في بابِ الحروفِ(٦) .

وقوله : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي » (٧) يحتملُ أَنْ تكونَ « لَوْ » للتمني وأَنْ تكونَ

(١) ممن صَحَّحَ كون « أَحَدٌ » مبتدأً الأخفشُ في معاني القرآن له ٢ / ٣٢٧ ، على أنَّه أجازَ فيه أيضاً أَنْ يكونَ فاعلاً لِفِعْلٍ محذوفٍ ، وجَعَلَه أَقْيَسَ الوجهين ، وقَدْ غَلَّطَ الزجَّاج إعرابَ « أَحَدٌ » مبتدأً ، ينظر :ـ
معاني القرآن للزجاج ٢ / ٤٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٩ .

(٢) في (ج) : قال . . . ، بدون واو .

(٣) الكشاف ٢ / ٢٤٨ والنقل منه بالنص .

(٤) سورة الحجرات ، من الآية (٥) .

(٥) سورة لقمان ، من الآية (٢٧) .

(٦) في (ع) : الحرف . . .
وينظر مبحث « لو » في المجلد الثاني من المقتبس ق (٧٠ب) .

(٧) وَرَدَ المَثَلُ بهذه الرواية في :ـ
كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٦٨ ، جمهرة الأمثال ٢ / ١٩٣ ، فصل المقال ص ٣٨١ ، وورد برواية : « لَوْ غَيْرُ ذاتِ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي » في :ـ
الفاضل للمبرد ص ٤٢ ، المقتضب ٣ / ٧٧ ، ذيل الأمالي والنوادر ص ١٨٧ ، وصَحَّحَ المبرِّد هذه الرواية ، وبالروايتين أوردَه الميداني في مجمع الأمثال ٢ / ١٧٤ ، ٢٠٢ ، والرواية الثانية منقولةٌ عن الأصمعي .
ويُرْوَى أيضاً « لَوْ ذَاتُ قَلْبٍ . . . » كما في : المستقصى ٢ / ٢٩٧ .

شَرْطِيَّةٌ ، وهو مَثَلٌ للكريم (١) يجني عليه لَئِيمٌ ، ويَعْنِي بذاتِ سِوَارِ الحُرَّة ؛ لِأَنَّ الإماءَ لا يَتَسَوَّرْنَ ، وأصلُه : أَنَّ رَجُلاً شَرِيفاً لَطَمَتْهُ أَمَةٌ فقال ذلك (٢) ، على معنى : لَكُنْتُ مُحْتَمِلَهُ ، وهي على هذا التقديرِ شَرْطِيَّةٌ .

وفي حم : حاتم الطائي (٣) كانَ ذَاتَ وَقْتٍ أَسِيْراً ، فَجَاءَتْه بَعْضُ الإماءِ ولم تَعْرِفْه فَحَلَّتْ وِثَاقَه وقالتْ : افْصِدْ (٤) لِيْ ، وكانت عندَه ناقةٌ فَنَحَرَها وقال : هكذا فَزْدِي أَنَهْ (٥) ، أَيْ : فَصْدِيْ ، فلَطَمَتْه الأَمَةُ فقال ذلك (٦) .

قوله :

« إِنْ ذو لُوْثَةٍ لَانَا » (٧)

(١) في (ع) : لكريم ...

(٢) ينظَر : جمهرة الأمثال للعسكري ٢ / ١٩٣ ، المستقصى ٢ / ٢٩٧ .

(٣) هو : حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحَشْرَج الطائي ، فارسٌ شاعرٌ من أجوادِ العَرَبِ ضُرِبَ بكرمه المَثَل ، يكنى أبا عَدِيٍّ ، تُوُفِّيَ بعدَ مولدِ الرسولِ - ﷺ - بثمانِ سَنَوات ، تُنظَر ترجمته وأخباره في : الشعر والشعراء ص ١٢٣ ، الأغاني ١٧ / ٣٦٣ ، سرح العيون ص ١١٢ .

(٤) في (ع) : اقصدني ... ، وهو تحريف .

ومعنى افْصِدْ لي : أَطْعِمْني الفَصِيْد ، وكان من عاداتِ الجاهليَّةِ إذا لَمْ يَجِدُوا القِرَى أَنْ يَعْمَدَ أحدُهم إلى راحلتِهِ فَيَفْصِد عروقَها ، ويَتَلَقَّى من دَمِها فَيَشْوِيه حَتَّى يَتَجَمَّدَ ، فَيَتَبَلَّغُ به ، ويُسَمَّى هذا الدمُ فصيداً ، ينظَر : اللسان (فصد) .

(٥) في (ع) : أنه ... ، وهو تحريف .

ومعنى فَزْدِي : فَصْدِي ، إلا أَنَّ الصادَ لمساكنة أُبْدِلَتْ زايا لوقوعِها قبلَ الدَّالِ ، وهي لغةُ قومٍ من فصحاءِ العرب ، ينظَر : المفصَّل ص ٣٧٣ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٣١ ، ومعنى أَنَه : أَنَا ، والهاء إِمَّا للسكتِ ، وإِمَّا بَدَلٌ من الألف في « أَنَا » ينظَر :-

شرح المفصَّل لابن يعيش ١٠ / ٥٣ .

(٦) تنظَر هذه القصة مع اختلافٍ يسيرٍ في :-

الفاضل للمبرد ص ٤١ ، ٤٢ ، ذيل الأمالي والنوادر ص ١٨٧ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٠٢ .

(٧) قطعة من بيتٍ من البسيط ، سيذكر المؤلف تمامَه ، وقد تقدَّم الكلام عليه ص ٦٣٥ .

البيت في أولِ قِطْعَةٍ من كتابِ الحماسة [1] ، قبلَه :

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ [2] عندَ / الحفيظةِ /٥١

تقديرُه : إِنْ ذُوْ لُوْثَةٍ لَانَ خَشِنُواْ .

صح [3] : اللُّوْثَة ـ بالضم ـ : الاسْتِرْخَاء ، ـ وبالفتح ـ القوَّة .

قلتُ : البيتُ يَحْتَمِلُ المعنيين ، وإِنْ كانت الروايةُ المعروفةُ بالضمِّ ، بل الفتح أقوى معنىً وأَبْلَغُ [4] ، ولكنَّ التَعارُفَ جَرَى على الأَوَّلِ بينَ القومِ في أشعارِهم ، وعليه قَوْلِي :

وَجَدْنَاهُ أَسْخَى النَّاسِ يَوْمَ نَوَالِهِ إِذَا ضَنَّ بالمالِ الضَّنِيْنُ بِمَالِهِ [5]

قوله : « إِلاَّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ » [6] .

حـم : يقال : حَظِيَ فهو حَظِـيٌّ كـ « غَنِيَ » فهو غَنِيٌّ ، أَيْ : صـارَ ذَا حُظْوَةٍ [7]

(١) حماسة أبي تمّام ١ / ٥٧ .

(٢) في (ع) : يخشن . . . ، وهو تحريف .

(٣) الصحاح (لوث) ١ / ٢٩١ .

(٤) عبارة المؤلف هنا صريحة في تفضيلِ روايةِ الفَتْح على رواية الضم ، وإلى ذلك ذهب التبريزي ، ومنهم مَنْ فَضَّل روايةَ الضمّ كالمرزوقي ، ينظَر :ـ
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٧ ، شرح التبريزي ١ / ٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وقد نسبه المؤلف لنفسه .
ومعنى نوالِه : عطائه ، وضَنَّ الضنينُ : بخل البخيل ، ومراد المؤلف بإيرادِ هذا البيتِ : التنظير على معنى بيتِ الشاهدِ ـ على رواية « لُوْثَة » ـ بضم اللام ـ ، لِأَنَّ المعنى حينئذٍ يكونُ : قام بنصري مَعْشَرٌ إن ذو ضَعْفٍ ضَعُفَ ، ومعنى بيت الإسفندري : وَجَدْنَاه أَسْخَى الناسِ إذا بَخِلَ البخيلُ ، وينظَر في هذا المعنى : التخمير ١ / ٢٥٢ .

(٦) هذا المَثَل يُضْرَبُ في مداراةِ الناسِ والتودُّدِ لَهُمْ للتَّوَصُّلِ إلى نَيْلِ الغَرَض عندَهم ، وينظَر المَثَل وما قِيْلَ فيه في :ـ
الأمثال لأبي عبيدة ص ١٥٧ ، جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٦٧ ، فصل المقال ص ١٣٧ ، مجمع الأمثال ص ٢٠ ، المستقصى ١ / ٣٧٣ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٧ ، اللسان (ألا) و (خطا) .

(٧) الحُظْوَة : المكانة .

وغِنًى، والأَلِيَّة : المُقَصِّرَةُ(١) ، من : أَلَا يَأْلُو(٢) ، أَيْ : قَصَّرَ .

تخ (٣) : والحَظِيَّة ؛ إمَّا « فَعِيْلَة » بمعنى « مَفْعُوْلَة » ، يُقَالُ : أَحْظَاهَا اللَّهُ فهي حَظِيَّةٌ، وإما بمعنى « فَاعِلَة » ، يُقَالُ : حَظِيَتْ عندَ زوجِها حُظْوَةً فهي حَظِيَّةٌ ، والأَلِيَّة «فَعِيْلَة» بمعنى « فَاعِلَة» ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ وَزْنُهُما (٤) « فَعُوْلَة » بمعنى « فَاعِلَة » ؛ لِأنَّ المذكَّرَ والمؤنَّثَ يستويانِ في هذه الصيغةِ .

وأصلُ المَثَل : امرأةٌ صَلِفَتْ (٥) عند زوجِها،تزوَّجَ بها رَجُلٌ فَلَمْ تَحْظَ عندَه ، ولم تَكُنْ مُقَصِّرَةً في الأمورِ التي يَحْظَى النِّسَاءُ بها عندَ أزواجِهِنَّ ، فقالتْ ذلك ، وتَعْنِي بالحَظِيَّةِ نَفْسَها من بينِ النساءِ .

وفي المَثَل روايتانِ (٦) : نصبُ الاسمين - وهو الأَشْهَر - ، ورَفْعُهُما ، أما نَصْبُهما فعلى : إِنْ لا أَكُنْ حَظِيَّةً فإنِّي لا أكونُ مُقَصِّرَةً ، وأما الرفعُ فعلى ما ذُكِرَ في الكتابِ(٧) .

شح (٨) : ويَجِبُ حذفُه (٩) لِأَنَّ القرينةَ في أَصْلِ المَثَلِ دَلَّتْ على المرادِ ، وقد

(١) في (ع) : المقصر ...

(٢) في (ع) : من ألا يا . . . ، سقط بعض الكلمة .

(٣) التخمير ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٤) في (ع) : وزنها

والمرادُ بوَزْنِهما : أي : وَزْن « حَظِيَّة » و « أَلِيَّة » .

(٥) صَلِفَتْ : فَقَدَتْ مكانَتَها .

(٦) ينظَر في إعرابِ المَثَل ، وتوجيه الروايتين فيه :

الكتاب لسيبويه ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، فصل المقال للبكري ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، المستقصى ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٧) ورد توجيهُ الرفعِ في كتابِ سيبويه ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، على تقدير « كان » التامَّة ، وكذلك في متنِ المفصَّل - كما تقدم - ص ٦٣٥ ، وينظَر الآتي نَقْلاً عن الإيضاحِ في شرحِ المفصَّل ، فقد فَصَّل في توجيهِ الرفعِ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٧٨ .

(٩) أي : يَجِبُ حذفُ الفِعْلِ الرافعِ لـ « حَظِيَّة » ، وهو « كان » التامَّة ، أو نحو ذلك مما يستقيم به المعنى .

اشْتَمَلَتْ على أمرٍ لا يجوزُ مجامعةُ الفِعْلِ معه ، وهو كونُه مَثَلاً ، ويجوزُ تقديرُ « كان» التامَّةِ والناقصةِ ، وفي رفعِ « أَلِيَّةٌ » يَجُوْزُ أَنْ يكونَ خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ تقديره : فأنا غيرُ أَلِيَّةٍ، إلا أنَّه وَضَعَ « لا » مَوْضِعَ « غير » من غيرِ تكرارٍ ، وهو قليلٌ ، وساغَ لكونه مَثَلاً، وإنما جازَ فيها مع التكرارِ ، ويجوزُ أَنْ تكونَ « لا » بمعنى « لَيْسَ » وخَبرُها محذوفٌ ، أَيْ : لا أَلِيَّةٌ حاصِلَةً ، وهو [1] أيضًا قليلٌ .

[2] وفي المستقصى [3] : أَيْ [4] : إِنْ لَمْ تَكُنْ لك حُظْوَةٌ من النساءِ ؛ لِأَنَّ طَبْعَكَ لا يلائِمُ طِباعَهُنَّ ، فإنِّي غيرُ مُقَصِّرَةٍ ؛ والأَلِيَّةُ كـ « الآلِيَة » من « أَلاَ » [5] ، والحَظِيَّة : ذاتُ الحُظْوَة ، وجَمْعُه [6] « حَظَايَا » .

قلتُ : وفي التخميرِ [7] كلامٌ طويلٌ في موضعين من هذا الفَصْل ، لا بدَّ من ذكرِه مع اختصارٍ ، قال [8] : قوله : « وقد يَجيءُ الفاعلُ ورافعُه مُضْمَرٌ » هذه المسألةُ وإِنْ كانتْ مُجْمَعاً عليها بين النحويِّين ففيها نَظَر ، وذلك أنَّك إذا قُلْتَ : مَنْ فَعَلَ ؟ ، فقِيْلَ : زيدٌ ، فمعناه : زيدٌ فَعَل ، لا : فَعَل زيدٌ ، وذلك لِأَنَّ السؤالَ هنا عن الفاعلِ لا عن الفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ معلومٌ ، وإذا كانَ السؤالُ عن الفَاعِلِ وَجَبَ تقديمُه في

(١) في (ع) : وهي . . . ، وذلك خطأٌ .

(٢) في (ع) : في المستقصى . . . ، بدون واو .

(٣) المستقصى في أمثال العرب ١ / ٣٧٣ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) يريد بهذا الكلام : أَنَّ « أَلِيَّة » فَعِيْلَة بمعنى فاعلة ، وقد تَقَدَّم ذلك نَقْلاً عن التخميرِ ، يُنْظَر ما تقدَّم ص ٦٤٧ .

(٦) في (ع) : « وحينئذٍ » بدل « وجمعه » ، وذلك تحريف .

(٧) التخمير ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ و ١ / ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .

(٨) ساقطة من (ع) .

وهذا هو أول الموضعين اللَّذَيْنِ نَقَلَهُما المؤلف عن صاحبِ التخميرِ ، والنقل من التخمير ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وتقدَّم جزءٌ منه في أولِ الفَصْل ص ٦٣٦ .

الجوابِ لِأَنَّه أَهَمُّ(١) ، فإنْ سَأَلْتَ : لو كانَ مبتدأً للزمَ تنكيرُه في « رِجَالٌ » (٢) و« ضارعٌ » (٣) ؟ أَجَبْتُ : لا نُسَلِّمُ لزومَ التنكيرِ في مثلِ هذا المقامِ - وإنْ كَانَتْ صورتُه كذلك - ؛ لِأَنَّ التقديرَ في البيتِ : أهذا الشخصُ نبكيه أم ذلك الشخصُ ؟ ، ونظيرُه : « أَرَجُلٌ في الدارِ أم امرأةٌ ؟ » على (٤) ما سيأتي بيانُه - (٥) .

ثم قال (٦) في قوله : « والمرفوعُ في قولِهم : « هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ » . . . » : اعلمْ أَنَّ للنحويين في هذه المسألةِ كلاماً ليسَ حُلْوَ المذاقِ ، وهو مِمَّا يَمُجُّه السَّمْعُ بالاتفاقِ ، وهو أَنَّهم يقولونَ في « هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ » : معناه : هَلْ خَرَجَ زيدٌ خَرَجَ ، وعلى هذا الآية والبيت والمَثَل (٧) ، وأنا أبيِّنُ أَوَّلاً مَنْشَأَ زَلَّتِهم ثُمَّ أذكرُ ما هُوَ الحَقُّ فأقول(٨) : الذي غَرَّهم أَنَّ الشرطَ والاستفهامَ / يقتضيانِ الفِعْلَ والمذكورُ بعدَ الاسمِ لا يفي بما يقتضيه ١/٥٢ الشرطُ والاستفهامُ في هذا المقامِ ، وتَعَلَّقُوا بمسألةٍ وهي أَنَّ الاختيارَ في « زَيْدٌ ضَرَبْتُه »

(١) تقدَّم رد المؤلف على ما ذهب إليه صاحب التخمير ص ٦٣٦ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ، رِجَالٌ ... ﴾ وقد تقدَّمتْ الآية والكلام عليها ص ٦٣٤ .

(٣) من قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضارِعٌ لخصومةٍ ... ومختبطٌ مما تُطِيحُ الطوائحُ

وقد تقدَّم الكلامُ على البيت ص ٦٣٤ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) ينظر الآتي ص ٦٦٧ ، ٦٦٨

(٦) هذا هو الموضع الثاني من الموضعين اللذين نقلهما المؤلف عن صدرِ الأفاضلِ الخوارزمي ، وهو في التخمير ١ / ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٧) يعني بالآية قولَه تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ .

وبالبيت قولَ الشاعر :-

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِيْ مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عندَ الحفيظةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا

وبالمَثَل قولَهم : « لَوْ ذاتُ سوارٍ لطمتني »

وقد تقدَّمت هذه النصوص ص ٦٣٥ .

(٨) في (ج) : وأقول . . .

الرفعُ[1] ، وفي « إنْ زيداً ضَرَبْتَه » النصب [2] ، وكذا في « أَزَيْداً ضَرَبَكَ» [3] ، ولو كان الفعلُ المذكورُ بعدَ هذا الاسمِ وافياً بالفعلِ الذي يقتضيه الشرطُ والاستفهامُ لَمَا كانَ الاختيارُ النصبَ ، فإذَنْ يلزمُ أَنْ يكونَ التقديرُ : هل خَرَجَ (زَيْدٌ خَرَجَ) [4] ، وإنْ استَجَارَكَ أَحَدٌ ، هذا مُنْتَهَى كلامِهم ، وأنا أَكْشِفُ لك حَقِيْقَتَها [5] فأقولُ : القياسُ في هذه المسألةِ نَصْبُ زيدٍ ، إلَّا أَنَّه رُفِعَ لمعنًى ، ذلك المعنى مفقودٌ عندَ ورُوْدِ معنى المُجَازَاةِ عَلَيْه ، فَيَنْتَصِبُ ضَرُوْرَةً .

أمَّا بيانُ المُقَدِّمَةِ الأولى : فلِأَنَّ زيداً مفعولٌ من حيثُ المعنَى ، والمفعولُ منصوبٌ .

وأَمَّا بيانُ المُقَدِّمَةِ الثانيةِ ، فلِأَنَّ زيداً إنما رُفِعَ لتحقيقِ [6] معنَى المبالغةِ في الجملةِ الخبريَّةِ بتحقيقِ معنَى الابتداءِ فيها ، لِأَنَّ « زَيدٌ ضَرَبْتُه» آكدُ من « ضربتُ زيداً » [7] .

قال ابنُ جنِّي [8] : إذا تظاهرتْ العِنَايَةُ جعلوا المفعولَ الذي هو فَضْلَةٌ رَبَّ الجملةِ، فقالوا : « زَيدٌ ضَرَبْتُ » ، وتجاوزوا به حَدَّ [9] كونِه فَضْلَةً .

وتحقيقُ معنى الابتداءِ فيها عند وُرُوْدِ أَحَدِ المعنيين مُتَعَذِّرٌ ؛ لِأَنَّ حرفَ المجازاةِ

(١) إنما كان المختارُ في « زيدٌ ضربتُه » الرفعَ ، لسلامته من التقدير ، لأَنَّه حينئذٍ مرفوعٌ بالابتداءِ ، ولو نُصِبَ « زيد » بفعلٍ مُضْمَرٍ يفسِّرُه المذكورُ لكانَ جائزاً ، إلا أَنَّ النصبَ مرجوحٌ ، ينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ١ / ٨١ ، ٨٢ ، معاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٨٣ ، أوضح المسالك ٢ / ١٥٨ ـ ١٦٠ .

(٢) ينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ١ / ١٣٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٨ .

(٣) هكذا في التخمير ، والذي يظهرُ أَنَّ « زيد » في هذا المثالِ ليس فيه إلا الرفع على أَنَّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ تقديره : أَضَرَبَكَ زيدٌ ضَرَبَكَ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) في (ع) : حقيقتهما . . . ، وما أثبتُّه من (ج) موافق لما في التخمير .

(٦) في (ع) : لتحقُّق . . .

(٧) ينظَر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٨٠ .

(٨) لم أَجِدْ قولَ ابن جنِّي هذا في كُتُبِه التي وَقَفْتُ عليها .

(٩) في (ع) : خبر . . . ، وهو تحريف .

حَقُّه أَنْ يَدْخُلَ على الفعلِ ؛ لأَنَّ حقيقةَ المجازاةِ : « إِنْ كَانَ كذا كَانَ كذا » ، فإذا لم يدخلْ عليه لفظاً دَخَلَ عليه تقديراً ، وذلك بنصبِ زيدٍ (١) ، وكذلك في الاستفهامِ ، فإنْ سألتَ : فإذا لَزِمَ انْتِصَابُ زيدٍ فما (الناصبُ ؟ ، أَجَبْتُ) (٢) : الناصبُ له ذلك الفِعْلُ الذي يليه ، فإنْ سَأَلْتَ : فَلِمَ انْتَصَبَ الضميرُ المتَّصِلُ بالفِعْلِ (٣) ؟ ، أَجَبْتُ : على البَدَلِ من زيدٍ (٤) ، وهو بِعَيْنِهِ مَذْهَبُ الكوفيينَ (٥) ، ويشهدُ لِصِحَّةِ البَدَلِ هٰهنا أَنَّ هذا الكلامَ يَتَأَتَّى فيه جميعُ أنواعِ البَدَلِ ، فـ « زيداً ضَرَبْتُه » بدلُ الكلِّ من الكلِّ و« زيداً ضَرَبْتُ رَأْسَه » بَدَلُ البعضِ (مِنَ الكُلِّ) (٦) ، و « زيداً ضَرَبْتُ أَخَاه » بدلُ الاشتمالِ ، ولو قُلْتَ : « زيداً ضَرَبْتُ عَمْرواً » لكانَ بدلَ الغَلَطِ .

وقال (٧) بعد ذلك ـ عند بيتِ الحماسةِ (٨) ـ : وعن بعضِ أصحابِ الشيخِ أَنَّ سَمَاعَه من الشيخِ (٩) : « لَوْثَة » ـ بالفتح ـ (١٠) ، فاعرفهُ .

(١) في (ع) بنصب « زيداً » . . .

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) يعني في قوله : « زَيداً ضَرَبْتَه » ، ونحوِها .

(٤) في (ج) : من « زيدا » . . .

(٥) ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ « زيداً » في « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ المتَّصِلِ بضميرِ ذلك الاسمِ ، وأمَّا البصريونَ فيرونَ أنَّ « زيداً » في هذا المثالِ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه المذكورُ تقديرُه : ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ ، ومن النحاةِ مَنْ وَجَّه قول الكوفيين على أَنَّ انتصابَ الضَّمِيْرِ في : « زيداً ضَرَبْتُه » على البدلِ من « زيداً » ـ كما وَجَّهَهُ صدرُ الأفاضل هنا ـ ينظَر في ذلك :ـ
الكتاب لسيبويه ١ / ٨١ ، المقتضب ٢ / ٧٦ ، شرح القصائد السبع للأنباري ص ١٢ ، ٤٢٨ ، الإنصاف ١ / ٨٢ ، التبيين للعكبري ص ٢٦٦ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ٢ / ٣٠ ، ائتلاف النصرة ص ١١٣ ، همع الهوامع ٥ / ١٥٨ .

(٦) لم يَرِد في (ج) .

(٧) أي : قال صاحب التخمير ، وقوله في : التخمير ١ / ٢٥٢ .

(٨) يعني ببيت الحماسة قول الشاعر :ـ

إِذَنْ لقامَ بنصرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عندَ الحفيظةِ إِنْ ذو لُوْثَةٍ لَانَـا

وقد تقدَّم البيت ص ٦٣٥ .

(٩) يعني : الزمخشري ، ولم أجد قوله هذا في كتبه التي وقفت عليها .

(١٠) ينظَر الحديث عن الروايتين : الضم والفتح في كلمة « لوثة » فيما تقدَّم ص ٦٤٦ .

قال- رضي الله عنه [1]-:

«المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ

هما: الاسمانِ المجرَّدانِ للإسنادِ، نحو قولك: «زيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، والمرادُ بالتجريدِ إخلاؤُهما من العواملِ التي هي «كَانَ» و «إنَّ» و «حَسِبْتُ». وأخواتُها، لِأَنَّهُمَا إذَا لَمْ يَخْلُوَا منها تَلَعَّبَتْ بِهما، وغَصَبَتْهُما القَرَارَ على الرفعِ، وإنَّما اشْتُرِطَ في التجريدِ أَنْ يكونَ من أجلِ الإسنادِ؛ لِأَنَّهما لَوْ جُرِّدَا لا للإسنادِ لَكَانَا في حكمِ الأصواتِ التي حَقُّها أَنْ يُنْعَقَ بها غيرَ مُعْرَبَةٍ، لِأَنَّ الإعرابَ لا يُسْتَحَقُّ إلَّا بعدَ العَقْدِ والتركيبِ، وكونُهُما مُجَرَّدَيْنِ للإسنادِ هو رافعُهُما؛ لأنَّه معنىً قد تناولهما مَعًا تَنَاوُلاً واحِدًا[2]، من حيثُ إنَّ الإسْنَادَ لا يَتَأَتَّى بدونِ طرفينِ: مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه، ونَظيرُ ذلك أَنَّ معنى التشبيهِ في «كَأَنَّ» لما اقْتَضَى مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به كانتْ عاملةً في الجزأين، وشَبَهُهُما بالفاعلِ أَنَّ المبتدأَ مثلُه في أنَّه مُسْنَدٌ إليه، والخبر في أَنَّه جُزْءٌ ثانٍ من الجُمْلَة».

قلتُ: في هذا الموضعِ فوائدُ مختلفةٌ كثيرةٌ، ومباحثُ مؤتلفةٌ أَثِيْرَةٌ[3] للسلفِ في كُتُبِهِم، قَلَّما يضبطُها الناظرُ المتأملُ فيها، إلا أَنِّي شَرَعْتُ بادي بَدْءٍ[4] في فائدةٍ وجدتُها مكتوبةً بخَطِّ أستاذِنا العَلَّامَةِ سيفِ الدين الروزناني، ويَرْوِيْ[5] عن أُسْتَاذِهِ الكبيرِ بدِمَشْق تاج الدين الكندي - رَحِمَهُمَا اللَّه - تبركًا بذلك والله الموفق: قد يُقَالُ - في قولِ العلماءِ -: «الابتداءُ تجريدُ الاسمِ من العواملِ الظاهرةِ» -: أَنَّ التجريدَ لا معنى له غيرُ عدمِ العواملِ، فجعلوا عَدَمَ العواملِ اللفظيةِ عَامِلاً معنويًّا، وهذا إشكالٌ ما نعٌ[6].

(١) المفصل ص٢٣، ٢٤.

(٢) في (ع): تناولان أحدًا . . . ، وهو تحريف.

(٣) أَثِيْرَة: مُفَضَّلَة و مقدَّمة على غيرها.

(٤) في اللسان (بدأ): «البَدْء والبَدِيْءُ: الأَوَّلُ، ومنه قولهم: افعله بادِيْ بَدْءٍ - على «فَعْل»، وبَادِيْ بَدِيْءٍ - على «فعيل»، أي: أَوَّل شيءٍ»، وينظر أيضًا مادة (بدا).

(٥) في (ع): ويروي فيهما . . .

(٦) في (ج): رائع . . .

وسُئِلَ[1] شيخُنا تاجُ الدينِ[2] الكنديُّ عن هذا فقالَ: معناه[3] كونُه أَوَّلاً لثانٍ[4]، وأنَّه وَصْفٌ وُجُوْدِيٌّ، وهذا جوابٌ مذكورٌ في الكُتُبِ[5]، ويُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بجوابٍ أظهر من هذا: أَنَّ معنى قولِ العلماءِ: «تجريدُ الاسمِ من العواملِ لِيُسْنَدَ إليه» لَيْسَ إشارةً إلى أمرٍ عدميٍّ؛ لأَنَّهُم لايعنونَ أَنَّ الاسمَ يكونُ موجوداً ومَعَه العواملُ ثم تُعْدَمُ[6] عنه العواملُ، كما يُجَرَّدُ الرجلُ من ثيابِهِ[7] / فيكونُ تجريدُه إِعْدَامَ ثيابِه عن[8] بدنه، وإِنَّما يعنونَ أَنَّ الاسمَ المعدومَ إذا أرادوا إِيْجَادَه أَوْجَدُوْهُ بلا عاملٍ، فالتجريدُ حينئذٍ إِيجادُ الاسمِ بلا عاملٍ، وإيجادُ الاسمِ بلا عاملٍ لِيُسْنَدَ إليه شَيْءٌ أَمْرٌ وُجُوْدِيٌّ، فَصَلَحَ أَنْ يكونَ عامِلاً، ولَئِنْ أَنْعَمْنَا النظَرَ كانَ هذا المعنى تقريراً[9] لقولِهِم: أَوَّلٌ لثانٍ. ٥٢/ب

قال: ولِأَنَّ العاملَ علامةٌ، والعلامةُ كما تكونُ وُجُوْدِيَّةً تكونُ عدميَّةً، كثَوْبَيْنِ مُعَلَّمَيْن من ثلاثةِ أثوابٍ، تركُ الإِعْلامِ في ثالثِها علامةٌ له عندَ التعريفِ[10].

(١) «وسُئِلَ شيخُنا . . .» إلى آخره، من كلامِ سيفِ الدين الروزناني الذي ينقله عن أستاذِه تاجِ الدين الكندي.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) معناه: أي: معنى التجريدِ من العواملِ.

(٤) وَضَّحَ ذلك ابنُ يعيش بقوله: «والصحيحُ أَنَّ الابتداءَ اهتمامُك بالاسمِ، وجَعْلُك إياه أَوَّلاً لثانٍ كان خبراً عنه، والأَوَّلِيَّةُ معنىً قائمٌ بِهِ يُكْسِبُه قوَّةً إذ كانَ غيرُه مُتَعَلِّقًا به، وكانتْ رُتْبَتُه متقدِّمةً على غيرِه»، ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٥.

(٥) ينظَر من هذه الكتب على سبيلِ المثالِ: المقتصد ١/ ٢١٥، التلخيص شرح الجمل للجرجاني ص٥٥، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٥.

(٦) في (ع): تعدهم . . . ، وهو تحريف.

(٧) في (ع): من بيانه . . ، وهو تصحيف.

(٨) في (ع): على بدنه . . . ، وذلك تحريف.

(٩) في (ج): تقديراً . . . ، وهو تحريف.

(١٠) ينظَر في ذلك: أسرار العربية ص٦٨، الإنصاف ١/ ٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٤.

شح[1]: حَدَّ المبتدأَ والخبرَ بِحَدٍّ واحدٍ بعدَ ذِكْرِهما بِخُصُوْصِيَّةِ اسمِهما، ومِثْلُ ذلك غيرُ مستقيمٍ؛ إذْ لا يَصِحُّ أَنْ يُحَدَّ مختلفانِ بِحقيقةٍ واحدةٍ، فكما يَمْتَنِعُ أَنْ يقالَ: الإِنْسَانُ والفَرَسُ جسمٌ مُتَحَرِّكٌ، ويُقْصَدُ بِهِ تحديدُهما فكذا هذا، فإنْ زَعَمَ أَنَّه حَدٌّ باعتبارِ ما اشتملا عليه من الأمرِ العامِّ، وهو كونُ كلِّ واحدٍ منهما مُجَرَّدًا عن العاملِ لم يستقمْ أَيْضًا، إلاَّ على تقديرِ أَنْ يُذْكَرَا[2] باسْمَيْهِما من تلك الجِهَةِ العامَّةِ، مثالُ ذلك أَنْ تَقُوْلَ: الحيوانُ جِسْمٌ متحركٌ، فيدخُلُ فيه الإِنسانُ والفرسُ، فإِنَّ إطلاقَ الأَخَصِّ باعتبارِ مُجَرَّدِ الأَعَمِّ خَطَأٌ كإِطْلاَقِ الإنسانِ على الفرسِ باعتبارِ كَوْنِه حيوانًا، لأَنَّها دلالةُ تَضَمُّنٍ، وهي غيرُ مستعملةٍ، ويُمْكِنُ هنا أَنْ يقالَ: المرفوعانِ بالابتداءِ هما الاسمانِ المجَرَّدَانِ للإِسنادِ، وإِنَّما ارْتَكَبَ ذلك لِعِلْمِهِ بما يَرِدُ عليه لَوْ أَفْرَدَهُ، وذلك لِأَنَّه[3] لو أَفْرَدَ المبتدأَ وقد عَلِمَ أَنَّ النحويِّينَ إِنَّما يُمَيِّزونَه بكونِهِ مُسْنَدًا إِليه لَوَرَدَ عليه: «أَقَائِمٌ الزيدانِ»، لِأَنَّه اسمٌ ليسَ مُسْنَدًا إِليه، وهو مَعَ ذلك مُبْتَدَأٌ عندَهم[4]، فيخرجُ عن الحَدِّ ما هو منه، وكذا إذا حَدَّ الخَبَرَ بكونِهِ مُسْنَدًا وَرَدَ عليه: «أَقَائِمٌ الزيدانِ»، فإِنه[5] مُسْنَدٌ وليسَ بِخَبَرٍ، فلا يَطَّرِدُ، فلَماَّ لَمْ يمكنْه إفرادُهما بذلك، ولَمْ يُرِد الخروجَ عن اصْطِلاَحِهِم جمعهما بِحَدٍّ واحدٍ لئلاَّ يَرِدَ عليه ذلك فيه، [6] وكانَ يمكنُه أَنْ يَحُدَّ بكونِهِ مُسْنَدًا إِلَيْه ويردفُه القسمَ الآخَرَ وهو الصِّفَة التي بعدَ حرفِ النفيِ وحرفِ

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٧٩، ١٨٠.

(٢) في (ع): أن يذكر...

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) يعني كلمة «قائمٌ» في المثالِ المذكورِ فهي وَصْفٌ رافعٌ لِمُكْتَفًى به، وقد اعْتَمَدَ على الاستفهامِ، فيدخلُ في حدِّ المبتدأِ، ينظَر: التصريح ١/ ١٥٤ - ١٥٦، شرح الأشموني ١/ ١٨٩، ١٩٠.

(٥) يعني كلمة «الزيدان» في المثال المذكور، فهي فاعلٌ أغنى عن الخبر، ينظرَ: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٣١، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٥.

(٦) من هذا الموضع حتى قوله: «كره التنويع في الحدِّ» ساقطٌ من (ع).

الاستفهامِ رافِعةً لِظَاهِرٍ[1]، إلا أنَّه كَرِهَ التنويعَ في الحَدِّ.

والتحقيقُ أنَّ المعنَى الذي كانَ بِهِ المبتدأُ مبتدأً معنًى واحدٌ، وهو كونُه اسمًا مُجَرَّدًا عن العواملِ، له صدرُ الكلامِ في الأَصْلِ، فهذا هو المعنَى الذي سُمِّيَ باعتبارِهِ مُبْتَدَأً، وإنَّما عَدَلَ النحويونَ عَنْ تعريفِهِ بِهِ كَيْلاَ يُؤَدِّيَ إلى الدورِ[2] في حقِّ المبتدأ، لأنَّه لايُعْرَفُ أنَّ المبتدأَ له صدرُ الكلامِ أَصَالَةً حتى يُعْرَفَ كَوْنُه مبتدأً، فإذا لَمْ يُعْرَفْ كونُه مبتدأً[3] إلا بذلك كَانَ دَوْرًا.

قال[4]: وَخبرُ المبتدأِ- وإنْ كَانَ يكونُ فِعْلاً، وجَارًّا ومجرورًا، وجملةً اسميَّةً- راجعٌ إلى كونِهِ اسْمًا في التقديرِ، ولذلك اغتُفِرَ قولُهم فيه: إنَّه اسْمٌ؛ لأنَّه في المعنَى مُفْرَدٌ يُحكَمُ[5] به على المُسْنَدِ إليه، والمُفْرَدُ إمَّا فِعْلٌ أو اسمٌ أو حرفٌ، لا جائزٌ أَنْ يكونَ حرفًا؛ لِأَنَّه لا يَصْلُحُ أَحَدَ شَطْرَي الجملةِ، ولا فِعْلاً لِأَنَّ الفِعْلَ إنما يُسْنَد إلى ما بعدَه، فَتَعَيَّنَ أَنْ يكونَ اسمًا، وإنَّمَا جَازَ وقوعُ غيرِه في الصورةِ لِأَنَّه بتأويلِه؛ لِأَنَّ الفعلَ الواقعَ خَبَرًا بتأويلِ الاسمِ.

قوله: «تَلَعَّبَتْ بهما» لِأَنَّهُما[6] يقعانِ معمولينِ لها، وإنما قال: بِهِما- وإنْ كَانَ أَكْثَرُها يَتَلَعَّبُ بِأَحَدِهِما- إمَّا على إرَادَةِ أَنَّ الرفعَ الحاصِلَ بعدَ دخولِها غيرِ الرفعِ الذي كانَ فيهِما[7]، وإمَّا على إرَادَةِ التفصيلِ بعد الإجمالِ؛ أي: بَعْضُها يَتَلَعَّبُ

(١) وكذلك إذا كانت هذه الصفةُ رافعةً ضميرًا منفصلاً نحو: «أقائِمٌ أنتما» و «ما ضَارِبٌ هُمَا»، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٨، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٠٤.

(٢) الدورُ هو: تَوَقُّفُ الشيءِ على ما يَتَوَقَّفُ عليه، وتقدَّم هذا التعريف ص ٤٦٣.

(٣) ساقطةٌ من (ع).

(٤) أي: قال ابن الحاجب، وقوله في: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٠.

(٥) في (ج): فحكم به . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصل.

(٦) أي: لأَنَّ المبتدأَ و الخبرَ يقعانِ معمولَيْنِ لهذه العواملِ.

(٧) وهذا هو مذهب البصريين، فقد ذهبوا إلى أنَّ المرفوعَ بعد نواسخِ الابتداءِ («كان» وأخواتها، و «إنَّ» =

بالأوَّلِ[1]، وبعضُها/ بالثاني[2]، وبعضُها بهما[3]، وذلك جائزٌ، تقولُ: «الزيدانِ ضَرَبَا العَمْرَيْنِ» لا يلزمُ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما ضَرَبَ الاثنين جميعًا[4]، بلْ يجوزُ هذا ويجوزُ غيرُه[5].

قال[6]: واشْتَرَطَ الإسنادَ في التجريدِ لأنَّه هو المعنى الذي به يَحْصُل التركيبُ المقتضي للإعرابِ.

قيل[7]: التجريدُ سَبَبُ الإسنادِ، والإسْنَادُ سَبَبُ التركيبِ، والتركيبُ سَبَبُ كَوْنِهِ أَحَدَ جُزْأَي الجملةِ، وكونُه أَحَدَ جُزْأَي الجُمْلَةِ سَبَبُ ثبوتِ وصفٍ فيه وهو كونُه مُخْبَرًا عنه، فمِنْ حيثُ كونُه مُخْبَرًا عنه شَابَهَ الفَاعِلَ، لِأَنَّه كذلك.

قولُه: «في حكمِ الأصواتِ» يُحْتَمَل أَنْ يريدَ بها الألفاظَ المُهْمَلَةَ التي لا معنَى لها فَضْلاً أنْ يَحِقَّ لها إعرابٌ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بها الكلماتُ المفردةُ نحو: أسماء العَدَدِ

= وأخواتها) مرفوعٌ بهذه النواسخِ، وخالَفَهم الكوفيونَ في ذلك فهم يرونَ أَنَّ المرفوعَ بعدَ هذه النواسخِ باقٍ على رفعِه الذي كان في الابتداءِ قبلَ دخولِ هذه النواسخِ، فلَمْ تَعْمَلْ فيه شيئًا، وينبني على هذا الخلافِ أَنَّ لهذه النواسخِ عملين عندَ البصريين، أما عند الكوفيين فلها عملٌ واحدٌ، والمترجَّحُ لَدَيَّ ما ذهبَ إليه البصريون، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ينظَر: الإنصاف ١/ ١٧٦، التبيين للعكبري ص٣٣، المساعد لابن عقيل ١/ ٢٤٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢، ائتلاف النصرة ص١٦٦، ١٦٧، التصريح ١/ ١٨٤.

(١) وذلك نحو: «إنَّ» وأخواتها.

(٢) وذلك نحو: «كَانَ» وأخواتها.

(٣) وذلك كالأفعالِ الناصبةِ لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) أي: يجوزُ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ من الزيدينِ ضَرَبَ واحِدًا من العَمْرَينِ، كما صَرَّحَ به في الإيضاحِ في شرحِ المفصَّل.

(٦) أي: قال ابن الحاجب، وقوله في الإيضاحِ في شرحِ المفصَّل ١/ ١٨١.

(٧) لم أَجِدْ نسبةً لهذا القول.

والتَّهَجِّي إذا عُدِّدَتْ تَعْدِيْدَها، تقول: واحد، اثنان، ثلاثة. . . . ، على الوقفِ، وكذلك: باء، تاء، جيم، دال . . .[1]، فإذا قُلْتَ: «هذا واحدٌ»، و «رأيتُ ثلاثةً» فالإعرابُ، كما تقولُ: «هذه كافٌ» و «كَتَبْتُ جيمًا».

قوله: «بعدَ العَقْدِ والتركيبِ» هما[2] لفظتانِ مُتَرَادِفَتَانِ لِمعنىً واحدٍ كما يقالُ: «فلانٌ جوادٌ سَخِيٌّ» والمعنَى واحدٌ، للتأكيدِ والبيانِ.

وفي عق: المرادُ بالعَقْدِ أَنْ تُعْقَدَ كلمةٌ نحو: «زَيْد» «قَائِم» من غيرِ إعرابٍ تشبيهًا[3] بعَقْدِ الحِسَابِ نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، والتركيبُ أَنْ تَجْعَلَهُمَا كشيءٍ واحدٍ وكَأَنَّ الإعرابَ الذي وَرَدَ عليهما جَمَعَهُما في قَرَنٍ واحدٍ، وينبغي أَنْ يَجْتَمِعَ في المبتدأِ والخبرِ المعنيانِ، أعني العَقْدَ والتركيبَ، حتى يَسْتَحِقَّا الإعرابَ.

وزَعَم أَنَّ أُسْتَاذَه قال: هما كلمتانِ مترادفتانِ مثل:

. كَذِبًا ومَيْنًا[4]

(١) ذكر سيبويه في كتابه ٣/ ٢٦٥، ٢٦٦ أَنَّ الأعدادَ إذا سُرِدَتْ سَرْدًا وحروفَ الهجاءِ إذا تَهَجَّيْتَها سُكِّنَتْ، نَقَل ذلك عن شيخِه الخليلِ بنِ أحمدَ، وينظر أيضًا: المقتضب ١/ ٢٣٦ و ٣/ ٣٥٦، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٢٢.

(٢) يعني لفظة «العَقْد» ولفظة «التركيب».

(٣) في (ع): تشبهًا. . .

(٤) قطعة من بيتٍ من الوافر، والبيت بتمامه:

وقدَّمَتْ الأديمَ لِرَاهِشَيْهِ وأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْناَ.

وهو لِعَدِيِّ بن زيد العِبَادِي، في ديوانه ص١٨٣.

وذكر ابن سلَّام عن المفضَّل أَنَّ الروايةَ: «كذبًا مبينا»، وعلى ذلك فلا شاهدَ في البيتِ، كما يُرْوَى صدرُه: «وقَدَّدَتْ» بدل «وقَدَّمَتْ»، وقَدَّدَتْ بمعنى: قَطَّعَتْ، والأَدِيمُ: الجِلْدُ المدبوغُ، والرَّاهِشَانِ: عِرْقَانِ في باطنِ الذراعين، والكَذِبُ والمَيْنُ بمعنى واحدٍ.

والشاهد في البيتِ: «كَذِبًا ومَيْنًا»، ووجهُ الاستشهادِ به: أَنَّ الشيءَ قد يُعْطَفُ على مُرَادِفِه، وذلك جائزٌ لِأَنَّ اللفظَ مُخْتَلِفٌ، ومن النحاةِ من اسْتَشْهَدَ بالبيتِ على أَنَّ مِمَّا اخْتُصَّتْ به الواو من بينِ =

كما سبق آنفًا[1]، وفي هذه التَّفْصِلَة تَكَلُّفٌ مستغنىً عنه.

شح[2]: قوله: «وكونُهما مُجَرَّدَيْنِ... هو رافِعُهُما» قد تقدَّمَ[3] أَنَّ العاملَ هو المعنى الذي يَتَحَقَّقُ به مُقْتَضَى الإعرابِ، وللعلماءِ في تعيينه هنا مذاهب[4]:

فذهبَ المتأخرونَ من البصريةِ[5] إلى ما ذَكَرَهُ وهو: كونُهُما مُجَرَّدَيْنِ للإسنادِ.

و[6]ذهب المتقدمونَ منهم[7] إلى كونِ المبتدأِ مُجَرَّدًا عن العواملِ للإسنادِ رَافِعٌ

= سائرِ حروفِ العطفِ أَنَّها تعطفُ الشيءَ على مرادِفِه، ينظَر في البيتِ: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧، طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٦، مغني اللبيب ص٤٦٧، الهمع ٥/ ٢٦٦، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/ ٩٧، الدرر اللوامع ٢/ ١٦٧.

(١) تقدَّم قريبًا.

(٢) في (ع): قوله شح: وكونهما...

والنقل من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٨٢ -١٨٤ مع تَصَرُّفٍ بالاختصارِ.

(٣) ينظَر ما تقدَّم ص ٦٥٦.

(٤) ينظَر الخلاف في العاملِ في المبتدأِ و الخبرِ في: الإنصاف ١/ ٤٤، أسرار العربية ص٦٧، ٧٥، اللباب في عِلَلِ الإعرابِ ق (٢٢)، التبيين للعكبري ص٢٢٤، ٢٢٩، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٤، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٧، المساعد ١/ ٢٠٥، ائتلاف النصرة ص٣٠، التصريح ١/ ١٥٨، همع الهوامع ٢/ ٨، شرح الأشموني ١/ ١٩٣.

(٥) منهم الزمخشري- كما صَرَّح به في المفصَّل- ومنهم الجزولي أيضًا، وذهب إليه من متقدمي البصريين الجَرْمي والسيرافي، وذكرَ ابنُ عقيل أنَّه رَأْيُ أكثرِ البصريينَ، ينظَر: المقدمة الجزولية ص٩٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٧٤٢، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٧، المساعد ١/ ٢٠٦، الارتشاف ٢/ ٢٨.

(٦) من هذا الموضع حتى قوله: «عن العواملِ للإسناد..» ساقطٌ من (ع).

(٧) هو قول سيبويه والمبردِ وابنِ السرَّاج وعزاه أبو حيَّان والسيوطي إلى جمهورِ البصريين، ينظَر ذلك في: الكتاب لسيبويه ١/ ٤٠٦ و ٢/ ١٢٧، المقتضب ٢/ ٤٩ و ٤/ ١٢٦، الأصول لابن السرَّاج ١/ ٥٨، الارتشاف ٢/ ٢٨، همع الهوامع ٢/ ٨، وينظر الآتي ص ٦٦٢.

له، وهو والمبتدأُ جميعًا رافعانِ [1]للخبرِ [2].

وذهب الكوفيون[3] إلى أَنَّ المبتدأَ عاملٌ في الخبرِ، والخبرُ عامل في المبتدإِ كما في نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[4] فإنَّ «تدعوا» عَمِلَ في «أَيًّا» وكذلك «أَيًّا» عَمِلَ في «تدعوا»[5]، والجوابُ عن هذا[6] أَنَّ أسماءَ الشروطِ إنما عَمِلَتْ من جهةِ تَضَمُّنِها معنى «إنْ»[7]ـ وإنْ كانتْ معمولةً من جِهَةِ معنَى الاسميةِ ـ فاخْتَلَفَتْ الجهتانِ.

وتشبيهُهُما بالفاعلِ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مُفْتَقِرٌ إلى جُزْءٍ يَنْضَمُّ إليه، كافتقارِ الفاعِلِ إلى جزءٍ يَنْضَمُّ إليه.

قلتُ[8]: فإنْ سَأَلْتَ[9]: لِمَ حُمِلَ رفعُ المبتدإِ على رفعِ الفاعِلِ ولَمْ يَكُنْ على العَكْسِ؟

أَجَبْتُ[10]: لِأَنَّ مُوْجِبَ الرفعِ في الفاعِلِ لَفْظِيٌّ تحتَه معنى، وموجبُ الرفعِ في

(١) في (ع): رافعا . . . ، وذلك تحريف.

(٢) ولبعضِ البصريين قولٌ آخر هو: أَنَّ المبتدأَ والخبرَ مرفوعانِ جميعًا بالابتداءِ، وهو قولُ الأخفشِ والرمّاني، وعُزِيَ لابن السرّاج وليسَ في كتبِه الموجودةِ، ولَعَلَّ قولٌ آخرُ له، ينظَرَ: معاني القرآن للأخفش ١/ ٩، الارتشاف ٢/ ٢٨، شفاءالعليل ١/ ٢٧٢، الهمع ٢/ ٨.

(٣) ينظَر قول الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٥، الإنصاف ١/ ٤٤، التبيين ص٢٢٥، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٤، المساعد ١/ ٢٠٦.

(٤) سورة الإسراء، من الآية (١١٠).

(٥) ينظَر: الإنصاف ١/ ٤٥، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٦.

(٦) في (ع): عن هلا . . . ، وهو تحريف.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) لم ترد في (ج).

(٩) في (ج): «فإن قُلْتَ» بدل: «فإن سألت».

(١٠) في (ج): «قلت» بدل «أجبت».

المبتدأِ معنويٌّ[1] صِرْفٌ، لاحَظَّ له في اللفظِ، فما اشْتَمَلَ على اللفظِ والمعنَى أَقْوَى مما يَتَجَرَّدُ للمعنَى ولا لَفْظَ لَهُ، وإذا كانَ ذلك أَقْوَى كانَ أَثَرُه مُتَّصِفًا بِصِفَتِهِ، والحكمةُ أَنْ يَتْبَعَ الضعيفُ القويَّ محمولاً عليه، فاعرفه[2].

وقد ذَكَرْنا في هذا النحوِ وَجْهًا آخرَ في: «القولُ في وجوهِ إعرابِ الاسمِ»[3]، والله أعلم[4].

حم: قِيْلَ في بيانِ أَنَّ المُوْجِبَ للإعرابِ غيرُ العامِلِ ما قِيْلَ في المضارعِ، فإنَّ مُوْجِبَ إِعْرَابِهِ مُشَابَهَتُه الاسمَ[5]، والعواملُ فيه غيرُه كالناصبِ والجازمِ.

حم: قال رِضِيُّ الأَئِمَّةِ الطَّبَاخِيّ/ (ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ)[6]: العاملُ علامةٌ، والعلامةُ قد ٥٣
تكونُ بوجودِ شيءٍ وقد تكونُ بِعَدَمِهِ، ألا ترى أَنَّ عَدَمَ علامةِ التأنيثِ علامةٌ للتذكيرِ.

و[7]في حاشيةِ الأنموذجِ: التجريدُ لأَجْلِ الإسنادِ إِنَّمَا صَلَحَ عاملاً لِأَنَّ قولَنا: «ضَرَبَ» لا يعملُ في «زيد» الرفعَ من حيث لفظه، وإِنَّمَا عَمِلَ فيه من قِبَلِ معناه، وهو أَنَّه لابَسَهُ، أي: أفادَ معنًى فيه وهو أَنَّه وُجِدَ منه الضربُ، وهكذا عَمَلُ المفعوليةِ والإضافةِ لمكانِ الملابسةِ[8]، فالحاصلُ أَنَّ عَمَلَ اللفظِ فَرْعٌ على عَمَلِ المعنى، وهنا

(١) في (ج) «منوي» بدل «معنوي».

(٢) لم ترد في (ج).

(٣) في ص ٦٠٥ والذي ذَكَرَه هناك: أَنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلا اسْمًا، مُظْهَرًا كَانَ أو مُضْمَرًا، وذلك لأَنَّهُ محمولٌ عليه، والمحمولُ عليه أَقْوَى من المحمولِ، والاسمُ هو أقوى القُبُلِ الثلاثةِ يعني (الاسم والفعل والحرف).

(٤) في (ع): والله الموفق.

(٥) ينظر ما تقدَّم في مشابهةِ المضارعِ للاسمِ ص ٤٥٥، ٤٥٦.

(٦) لم ترد في (ع).

(٧) في (ع): في حاشية . . ، بدون واو.

(٨) وعلى هذا فجانبُ المعنَى أقوى من جانبِ اللفظِ في هذه العواملِ.

المعنى المؤثِّر موجودٌ فظَهَر أثرُه، وهو المَعْنِيُّ بالعَمَلِ، فاعرفه.

تخ[1]: الكلامُ في هذا الموضِعِ مُسْتَدْرَكٌ على الشيخِ من وجهين:

أحدهما: قوله: «وكونُهُما مُجَرَّدَيْنِ للإسنادِ هو رَافِعُهُما»، وذلك أنَّ الاسمين متى جَرَى بينَهما إسنادٌ مع أنَّهُمَا لم تدخلْ عليهِما سائرُ العواملِ اللفظيةِ، فهذا لا يقتضي سوى أنْ يكونَ للاسمينِ من الإعرابِ حَظٌّ، أمَّا أنْ يكونَ حَظُّهُما على الخصوصِ الرفعَ فَلَا.

الوجهُ الثاني من الاستدراكِ: أنَّه إذا كانَ رافعُهُما هو كونُهُما مُجَرَّدَيْنِ للإسنادِ فَأَيُّ حاجةٍ بنا إلى كونِ كلِّ واحدٍ منهما شَبِيهًا بالفاعِلِ؟ إلَّا أنْ يَعْنِيَ برافِعِيهِما معربَهُما نَفْسَ الإعرابِ، لكنَّ اللفظَ لا يساعدُ عليه.

وتقريرُ[2] الكلامِ على جِهَةِ الصوابِ في هذه المسألةِ: الموجِبُ لنَفْسِ الإعرابِ فيهما[3] موجودٌ، والمُوْجِبُ لخصوصِ[4] الإعرابِ فيهما أيْضًا[5] موجودٌ، والمانعُ لِمُوْجِبِ الخُصُوصِ معدومٌ، فَوَجَبَ أنْ يرتفعا؛ أمَّا المُوْجِبُ لنَفْسِ إعرابِهما فوقوعُ العَقْدِ والتركيبِ بينَهما؛ لأنَّه متى وَقَعَ بينَهما ذلك تَوَلَّدَ منه معنًى ثالثٌ، والإعرابُ وُضِعَ لِيَدُلَّ على نحوِ ذلك المعنَى، وأمَّا المُوْجِبُ لخُصُوْصِ الإعرابِ فيهما فَشَبَهُ كلِّ واحدٍ منهما[6] بالمرفوعِ، أما المبتدأُ فظاهرٌ[7]، وأمَّا الخبرُ فلِأنَّه يُشْبِه الفعلَ المضارعَ في نحوِ: «يضربُ زيدٌ» من حيثُ إنَّه خبرٌ من غيرِه، وهو متناولٌ الحالَ أو الاستقبالَ

(١) التخمير ١/ ٢٥٥ - ٢٥٧.

(٢) في (ع): وتقدير...

(٣) أي: في المبتدأ والخبرِ.

(٤) في (ع): بمخصوص...، وهو تحريف.

(٥) من هذا الموضع حتى قوله: «فوقوع...» ساقط من (ع).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) وجهُ شَبَهِ المبتدأ بالفاعلِ: أنَّه يشبهُ الفاعلَ من حيثُ إنَّه مسنَدٌ إليه، كما أنَّ الفاعلَ كذلك، وينظر ما تقدَّم ص ٦٥٩.

كالفعلِ المضارعِ، وأَمَّا عدمُ المانعِ لمُوْجِبِ الخُصُوْصِ فَتَجَرُّدُهُما عن العواملِ اللفظيةِ.

قال عبدُالقاهر[1] (-رحمه الله-)[2]: العاملُ في المبتدأِ والمبتدأُ جميعًا يَعْمَلَانِ في الخَبَرِ[3]، أَعْنِي التَّعَرِّيَ ومعمولَه وهو «زيد[4]» يَعْمَلَان الرفعَ في خبرِه، هذا مذهبُ صاحبِ الكتابِ[5] وجميعِ أَصْحَابِنا المحققينَ، ومثالُه قولُهم: «إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، «إِنْ» حرفُ الشرطِ عَمِلَ في الشرطِ، ثم إِنَّهُماجميعًا يعملانِ في فِعْلِ[6] الجزاءِ، وإنما قالوا ذلك لأَنَّ الابتداءَ والمبتدأَ لَيْسَا شيئينِ يُتَصَوَّرُ انفصالُ أحدِهِما عن صاحبِه، وإذا اقتضى المبتدأُ الخبرَ اقتضاه الابتداءُ أيضًا، وإذا اشتركا في الاقتضاءِ اشتركا في العَمَلِ، وقد مَثَّلوا هذا بالنارِ والقِدْرِ والماءِ، وذلك أَنَّ النارَ تَعْمَلُ في القِدْرِ ثم إِنَّهُمَا جميعًا يَتَنَاصَرَانِ على العَمَلِ في الماءِ وإحمائِه، وهذا يعودُ إلى أَنَّ الابتداءَ يعملُ في المبتدأِ والخبرِ، إِلَّا انَّه يَعْمَلُ في الخَبَرِ[7] بواسطةِ المبتدأِ كالنَّارِ[8].

قلتُ: قوله -في مشابَهَةِ الخَبَرِ الفاعلَ-: «إِنَّه جُزْءُ ثانٍ من الجملةِ» معناه: أَنَّهُ يُشْبِهُهُ في كونِ كلِّ واحدٍ منهما أَحَدَ شَطْرَي الجملةِ، وهذا يشملُ المبتدأَ أيضًا، لَكِنَّ الخبرَ يختصُّ بِأَنَّه ثانٍ لِأَوَّلٍ كما أَنَّ الفاعِلَ كذلك وهذه جِهَةٌ ثانيةٌ، (فاعرفْه، واللهُ الموفِّق)[9].

(١) في المقتَصَد في شرح الإيضاح ١/ ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) لم ترد في (ع).

(٣) هذا هو رَأْيُ متقدِّمي البصريين -كما مَرَّ- ينظر ص ٦٥٨، ٦٥٩.

(٤) أي: كلمة «زيدٌ» في المثالِ الذي مَثَّل به عبدالقاهر الجرجاني في المقتَصَد وهو: «زيدٌ ضاربٌ».

(٥) المراد بصاحب الكتاب هُنا سيبويه، وقد تقدم قوله ص ٦٥٨، وبه قال جمهور البصريين.

(٦) في (ع): عمل . . .، وذلك تحريف.

(٧) في (ع): في المبتدأ . . .، هو خطأٌ من الناسخ.

(٨) ينظَر في ذلك: شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٥.

(٩) لم يرد في (ج).

قال ـ رضي الله عنه (١) ـ :

«فَصْلٌ: [تَقْسِيمُ الْمُبْتَدَأِ إِلَى مَعْرِفَةٍ ونَكِرَةٍ]

والمبتدأُ على نوعين: معرفةٌ وهو القياسُ، ونَكِرَةٌ إمّا موصوفَةٌ كالتي في قولِه [تعالى (٢)]: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾ (٣)، وإمّا غَيْرُ موصوفةٍ كالتي في قولهم: «أَرَجُلٌ في الدارِ أم امرأةٌ»، و «مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ»، و «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ» (٤)، و «تَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ»، و «على أَبِيْهِ دِرْعٌ» ..»

الأصلُ في المبتدإِ أَنْ يكونَ معلومًا لِلْمُخَاطَبِ؛ لأَنَّهُ محكومٌ عليه، والحُكْمُ على الشيءِ لايكونُ إلا بَعْدَ معرفتِه؛ لِأَنَّ تنكيرَه مُخِلٌّ بالغَرَضِ المطلوبِ، وهو (٥) الإفهامُ، ألا ترى أَنَّ تنكيرَه تنفيرٌ له (٦) عن استماعِ الحديثِ عنه، وهذا إخلالٌ بالغَرَضِ المطلوبِ من الكلامِ، ولِأَنَّ المبتدأَ هو أَسَاسُ الجملة وربُّها، وعليه تُبْنَى الأَخْبَارُ، / ومن حَقِّ ١/٥٤
الخبرِ أَنْ لايكونَ معلومًا للمخاطَبِ، حتى يرتاحَ له سَمْعُه ويهتزَّ له قلبُه وتَنْبَسِطَ (٧) باستماعِه رُوْحُه، لِأَنَّ الآذانَ تَمُجُّ الأَحَادِيْثَ المعلومةَ وترغبُ عن استماعِها، يدلُّ عليه قولُ أبي الفَتْح البُسْتِي: (٧)

(١) المفصَّل ص٢٤.

(٢) في (ع): تع . . . ، بدل «تعالى»، وهو تحريف، وما أثبتُّه تصويبٌ، والذي في المفصَّل «عز وجل».

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٢١).

(٤) تقدَّم تخريجُ المَثَل والكلامُ عليه ص ٢٣٢ وسيأتي ـ إِنْ شاءَ الله ـ مزيدٌ من الكلامِ عليه في الشرحِ ص٦٦٩، ٦٧٢.

(٥) من هذا الموضع حتى قوله: «بالغرضِ المطلوبِ» ساقط من (ع).

(٦) أي: للمخاطَب.

(٧) في (ع): ويبسط . . .

(٨) هو أبو الفَتْح علي بن محمد بن الحسين البُسْتِي، كاتبٌ وشاعرٌ مبدعٌ، وُلِدَ في بُسْت، وإليها ينتسبُ، عاشَ في القرنِ الرابعِ، اشتهرَ بالتجنيسِ في شعرِه ونثرِه، له ديوانُ شعرٍ، تُوُفِّيَ في بلادِ =

فلا تُعِيْدَنْ حديثًا إنَّ طَبْعَهُمُ مُوَكَّلٌ بِمُعَادَاةِ المُعَادَاتِ[1].

حتى إذا كانا نكرتين قُدِّرَ التخصيصُ في أحدِهما، وإذا كانا معرفتينِ قُدِّرَ التنكيرُ في أَحَدِهما ـ على ما سَيُتْلَى عليك[2] في مسائلِ هذا البابِ ـ.

[3]وفي نهايةِ الإيجازِ[4] للإمامِ الكبيرِ فخرِ الدين الرازي ـ رَحِمَهُ الله ـ: حقُّ الكَلَامِ في الإِخْبَارِ والوَصْفِ أَنْ يكونَ الأَوَّلُ أعرفَ من الثاني نحو: «زيدٌ قائمٌ» و «عَمْروٌ الطَّويلُ»، وذلك حَدُّه في كلِّ خَبَرٍ إلا الفعل نحو: «قامَ زيدٌ» و «جاءني رَجُلٌ»، وخُصَّ الفِعْلُ بالتقديمِ لقوَّةِ تَعَلُّقِهِ بالمُخْبَرِ عنه، إذْ[5] كانَ لا يخلو منه.

قال[6]: وهنا بَحْثٌ لابُدَّ منه، وهو أَنَّ لقائلٍ أَنْ يقولَ: الفاعلُ ذاتٌ[7]، والفِعْلُ صِفَةٌ، والذاتُ مُتَقَدِّمٌ[8] على الصفةِ في الرتبةِ، ولِأَنَّهم زَعَمُوا[9] أنَّ الفاعلَ جزءٌ من

= التركِ سنة (٤٠٠)هـ وقيل: (٤٠١هـ)، تنظر ترجمته في: يتيمة الدهر ٤/ ٣٠٢، وَفَيَات الأعيان ٣/ ٣٧٦، معاهد التنصيص ٣/ ٢١٢، شذرات الذهب ٣/ ١٥٩.

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي الفَتْح البُسْتِي ـ كما ذكر المؤلف ـ ينظر: ديوان أبي الفتح البُستي ص٥٢، ورواية الصدر فيه:

فلا تُعِيْدَنَّ قولاً

ومراد المؤلف بالبيتِ: الاستدلال على أَنَّ الطباعَ تنفرُ من الأحاديثِ المعلومةِ وتكرهُ المُعَادَ منها، وينظر البيت في: يتيمة الدَّهر ٤/ ٣٣٣، خاص الخاص ص٥٦٠، وفيات الأعيان ٣/ ٣٧٧.

(٢) في (ع): عليكم . . .

(٣) ساقط من (ع).

(٤) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص٣١٧، ٣١٨.

(٥) في (ع): إذا . . .

(٦) أي: قال الإمام فخر الدين الرازي، وقوله في نهاية الإيجاز، وهو تالٍ للكلام السابق بلا فاصلٍ.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) في (ع): مقدم . . .

(٩) الذين زعموا أَنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعلِ هم النحاةُ، وقد تقدَّمَ عن بعضِهم ذكرُ عددٍ من الأوجهِ في بيانِ أَنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ، ينظر ما تقدم ص ٥٩٧.

الفِعْلِ والجزءُ[1] قبلَ الكُلِّ، وإذا استحقَّ تقديمَه معنىً وجبَ تقديمُه لَفْظًا، والجوابُ: أَنَّ الفِعْلَ هو اللفظُ الدالُّ على ثبوتِ معنًى لشيءٍ غيرِ معيَّنٍ في زمانٍ معيَّنٍ، فالإسنادُ كالجزءِ الذاتيِّ لمفهومِ الفِعْلِ، وهو أَمْرٌ إضافيٌّ، والعَقْلُ إذا حَصَلَ له الشعورُ بالإضافةِ فلو تَوَقَّفَ هناكَ ولم ينتقلْ إلى ما إليه الإسنادُ، كانَتْ[2] الإضافةُ مُسْتَقِلَّةً بالمعلوميةِ، وهو مُحَالٌ، وإنْ انتقلَ إلى ما أُسْنِدَ الفِعْلُ إليه فذلك الشيءُ هو الفاعلُ، فإذَنْ مِنْ ضرورةِ الإسنادِ فَهْمُ المُسْنَدِ إليه، وإذا وَجَبَ هذا الترتيبُ في الذهنِ وَجَبَ أيضًا في الألفاظِ، لِأَنَّ دَلَالَةَ اللفظِ على ما ثَبَتَ في النفسِ لا على ما في الخارجِ، وهذا هو لُبُّ[3] هذا الموضعِ وحقيقتِه.

تخ[4]: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هذا[5] الحكمَ يخالفُه ما إذا تقدَّمَ خبرُه، وكذا الفاعلُ لِمَا في تقديمِ الخَبَرِ، فَسَوَاءٌ عَرَفْتَ المبتدأَ أَوْ لَمْ تُعَرِّفْهُ لَمْ[6] يَقَعْ فيه تنفيرٌ؛ لِأَنَّه إنْ[7] كانَ قد استمعَ الخَبَرَ فبعدَ ذلك إذا استمعَ المبتدأَ فقد قُضِيَ الأمْرُ وتَمَّ، وإنْ كانَ لَمْ يَسْتَمِعْهُ فَقَدْ وَقَعَتْ النُّفْرَةُ عنه قبلَ ذلك، فلا يَقَعُ تنكيرُ المبتدأِ تنفيرًا لَه[8]، وأمَّا النكرةُ الموصوفةُ فقضيةُ[9] القياسِ أَنْ لا يجوزَ جَعْلُها مبتدأةً، لَكِنْ إنما جازَ لأَنَّها على تأويلِ

(١) في (ع): والجزءُ يتعذَّرُ قبلَ الكلِّ. . . ، وكذلك في (ج) إلَّا أَنَّ مُصَحِّحَ النسخةِ طَمَسَ كلمة «يتعذر» بخط مما يؤذنُ بأنها ليستْ في الأصل، ولم تَرِدْ هذه الكلمة في نهايةِ الإيجازِ.

(٢) في (ج): وكانت . . ، زِيْدَتْ الواو خطأً.

(٣) في (ع): «جواب» بدل «هو لب»، وذلك تحريف.

(٤) التخمير ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٥) المراد بهذا الحكمِ: كونُ المبتدأِ معرفةً على الأصلِ، وقد تقدَّمَ ذلك ص ٦٦٣، ٦٦٤.

(٦) في (ع): «ثم» بدل «لم» وهو تحريف.

(٧) في (ج): إذا كان . . .

(٨) في (ع): «إنه» بدل «له» وهو تحريف.

(٩) في (ع): وقضية

المعرفةِ، ألا تَرَى أَنَّ تأويلَ قَوْلِه تعالى[1] هذا النوعُ من العبيدِ خيرٌ من ذلك النوعِ، وأَنَّه معرفةٌ.

فإنْ سألتَ: كيفَ جازَ جَعْلُ النكرةِ الموصوفَةِ مبتدأةً؟، قولُه: إنَّها على تأويلِ المعرفةِ، قُلْنا: بَلَى، ولكنْ بعدَ ضمِّ الصِّفَةِ، وهي قَبْلَ الضمِّ مُنَفِّرةٌ، وبعدَ التنفيرِ لاتفيدُ.

أَجَبْتُ: قولُه: قبلَ الضمِّ مُنَفِّرَةٌ، قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ، وهذا لِأَنَّه لا[2] يُسَوَّغُ في الموصوفةِ جَعْلُها مبتدأةً إلَّا بعدَ ما ترسَّخَ في العقائدِ الاصطلاحُ على أَنَّ المبتدأَ لا يكونُ إلا معرفةً، فبعدَ ذلك كُلَّما سَمِعَ نكرةً في مقامِ الابتداءِ لَمْ[3] يَتَنَفَّرْ لِعِلْمِهِ أَنَّه يعقبُها بما يجعلُها كالمعرفةِ، وهذا يُشْكِلُ بالنكرةِ الساذجةِ غيرِ الموصوفةِ.

قلتُ: تَعَرَّضَ في تخ[4] لذكرِ الفَرْقِ بينَ الفاعلِ والمبتدأِ ولَمْ يُبيِّنْه، والفرقُ بينَهما: أَنَّ الفاعلَ إنَّما لَمْ يُشْتَرَطْ فيه التخصيصُ بتعريفٍ ونحوِه مما يقومُ مقامَه، والمبتدأُ لا بُدَّ له من ذلك أَنَّ مُعْظَمَ الغرضِ في بابِ الفاعلِ هو الإسنادُ، وإنْ كانَ لايخلو في بعضِ أَحْوالِه عن الإِخْبَارِ، ومُعْظَمُ القصدِ في بابِ المبتدأِ هو الإخبارُ، وإنْ كانَ لايخلو عن الإسنادِ، ومن المعلومِ أَنَّ الإخبارَ لا يفيدُ حقَّ الإفادةِ إلا بِكَوْنِ المُخْبَرِ عنه مخصوصًا / بتعريفٍ أَوْ نحوِه مما يجري مَجْرَاه، والإسنادُ لا يقتضي ذلك، ألا تَرَاه تَجِدُه في ٤ مالايتحقَّقُ الإخبارُ فيه من نحوِ الاستفهامِ والأمرِ والنهيِ غيرَ مُحْتاجٍ إلى شيءٍ من التأويلِ، ولَمْ يَتَأَتَّ الإخبارُ في نحوِ هذه المواضعِ إلا بتأويلٍ[5] ـ كما عُرِفَ في غيرِ مَوْضِعٍ ـ.

(١) يعني قولَه تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾، وقد تقدَّمت الآية في متن المفصَّل ص ٦٦٣.

(٢) في (ج): لم يُسَوَّغ . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير.

(٣) في (ع): لا يتنفر . . ، وما أثبته من (ج) موافق لما في التخمير.

(٤) في التخمير ١/ ٢٥٧.

(٥) في (ع): إلا على تأويل . . .

أو يقالُ: الفاعلُ موقعُه من فِعْله موقعُ الخَبَرِ من المبتدأِ، والخَبَرُ من شأنِه عُمومُ الأحوالِ فكذا الفاعلُ، وله نظائرُ معروفةٌ[1].

شح[2]: قولُه: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾[3] المرادُ: كلُّ عبدٍ مؤمنٍ[4]، والصفةُ في مثلِ ذلك لَيْسَتْ بمُصَحِّحَةٍ للابتداءِ، بل مثلُها في[5] قولِكَ: «في الدارِ رَجُلٌ عالِمٌ»، والذي يُصَحِّحُ ذلك صِحَّةُ قولِهم: «تمرةٌ خَيْرٌ من جَرَادةٍ»[6]، وذلك جارٍ في كلِّ نكرةٍ لَمْ يُقْصَدْ بها واحدٌ مختصٌّ، فكانَ في معنَى العمومِ، وذلك مُصَحِّحٌ مستقلٌّ.

قوله: «وإمَّا غَيْرُ موصوفةٍ» كالنكرةِ الداخلةِ عليها همزة الاستفهامِ المُتَّصِلَةِ[7]،

(١) ذَكَرَ السغناقيُّ في المُوَصَّل وَجْهًا من أَوْجُهِ الفرقِ بينَ الفاعلِ والمبتدأِ في اشتراطِ التعريفِ في المبتدأِ دونَ الفاعلِ مع أنَّهما مستويانِ في كونِ كلٍّ واحدٍ منهما مُسْنَدًا إليه، ثم قالَ: «لكنَّ الأَوْجَهَ ما ذَكَرَهُ في المُقْتَبَس»، وذكرَ بعدَ ذلك الوجهَ الذي أَوْرَدَهُ الإسفنديُّ هنا، ينظَر: الموصَّل للسغناقي ق (٥١ب) و (٥٢أ).

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٨٤، ١٨٥، مع تَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلف.

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٢١).

(٤) الظاهرُ من كلامِ ابنِ الحاجبِ هنا أنَّ المسوِّغَ للابتداءِ بالنكرةِ في الآية ليسَ تخصيصَها بالوصفِ، بل كونُها مفيدةً للعمومِ، وهذا خلافُ ما ذكرَه كثيرٌ من النحاةِ فيها، فقد مثَّلُوا بالآية على تخصيصِ النكرةِ بالوَصْفِ، ينظَر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨١٩، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٦٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩، أوضح المسالك ١/ ٢٠٣، المغني ص٦٠٩.

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) تقدَّمت هذه العبارة وتخريجُها والكلام عليها ص ٣٩٥.
والشاهد فيها هنا: أن «تمرة» نَكِرَةٌ وقد جازَ الابتداءُ بها لأنَّها في معنى العمومِ، إذ المرادُ: كلُّ تمرةٍ، تنظَر مصادِرُ القولِ المتقدِّمة ص ٣٩٥ وينظَر أيضًا: الارتشاف ٢/ ٣٩، المساعد ١/ ٢١٨، شفاء العليل ١/ ٢٨١.

(٧) ابن الحاجبِ -كما يدلُّ عليه كلامُه هنا وكما في شرحِ الوافيةِ نظمِ الكافية ص١٧٥- يرى أنَّ الاستفهامَ المسوِّغَ للابتداءِ بالنكرةِ هو الاستفهامُ بهمزةِ الاستفهامِ المعادلةِ بـ «أم» المتَّصلةِ خاصَّةً دونَ غيرِها، وردَّ قولَه ابن هشام، ينظَر: مغني اللبيب ص٦١٢، الهمع ٢/ ٣٠، حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ١١٧.

فإنَّها إذا دخلتْ عليها دَلَّتْ على أنَّ المتكلمَ عالمٌ بإثباتِ الحكمِ لأحدِهما، إلَّا أنَّه لا[1] يَعْلَمُه بعينِه، فهو[2] يسألُ عن التعيينِ، وإذا كانَ الحكمُ معلومًا صارَ الخَبَرُ في المعنى كوصفٍ، فكانتْ في المعنى كنكرةٍ موصوفةٍ.

شم: عبارةٌ أخرى واضحةٌ: وما كانَ غيرَ موصوفٍ فهو على أَصْلِ عمومِه وإبهامِه نحوُ «أَرَجُلٌ[3]...؟»، غيرَ أنَّ هذا القبيلَ لا يخلو من ثبوتِ خُصُوْصِيَّةٍ تَتَضَمَّنُه؛ لأنَّ السائلَ يطلبُ التخصيصَ من المذكورينَ، وهذا قولُ مَنْ يَعْلَمُ أنَّ في الدارِ إنسانًا كائنًا مَنْ كانَ، ولكنَّه لا يَعْلَمُ جِنسَه، فإذا أرادَ أنْ يعرفَ عَيْنَ الآتي فيقولُ: «أزيدٌ فيها أم عَمْرٌو»، فإذا لمْ يعلمْ كونَ أحدٍ فيها من رجلٍ أو امرأةٍ وأرادَ أن يسألَ فسبيلُه أنْ يقولَ: «أكانَ رجلٌ أم امرأةٌ» فيقدِّمُ الفِعْلَ على الاسمِ وغرضُه أنْ يعرفَ الفِعْلَ ـ في أصلِه ـ أَوُجِدَ[4] أَمْ[5] لم يُوْجَدْ؟، أي: هل وُجِدَ كونُ أحدٍ فيها.

قولُه: «ما أحدٌ خيرٌ مِنْك» النكرةُ في سياقِ النفيِ تَعُمُّ، وإذا عَمَّتْ كانتْ للجميعِ فكانتْ في المعنَى كالمُعَرَّفَةِ تعريفَ الجِنْسِ المستغرقِ، فنحوُ[6] قولِهم: «ما أحدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» جَازَ، ولم يَجُزْ: «أَحَدٌ خيرٌ مِنْكَ» لِشمولِ المُنَكَّرِ المفردِ في موضعِ النفيِ كُلَّ فَرْدٍ ـ كما تَرَى ـ، ولَسْتَ تَجِدُ ذلك في الإثباتِ.

فإنْ قُلْتَ: «ما أَحَدٌ خيرٌ مِنْكَ» جازَ، ولم يَجُزْ: «أَحَدٌ خيرٌ مِنْكَ».

فالجوابُ: أَنَّ النكرةَ في موضعِ النَّفْيِ تَعُمُّ فكانَ[7] كتعريفِ[8] الجنسِ، ولا

(١) في (ع): لم يعلمه...، وما أثبته من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٢) في (ع): ويسأل...

(٣) تكررت مرتين في (ع).

(٤) في (ع): وُجد...

(٥) في (ج): «أو» بدل «أم».

(٦) من هذا الموضع حتى قوله: «... في الإثبات» ساقطٌ من (ع).

(٧) أي: فكانَ ذلك العمومُ الذي فيها.

(٨) في (ع): تعريف...، بدون الكاف.

كذلك الإثباتُ.

وفي[1] تخ[2]: هو[3] وإنْ كانَ مبتدأً من حيثُ الصورة فهو فاعِلٌ[4] من حيثُ المعنَى؛ وهذا لأَنَّ حَرْفَ النفيِ ربَّما تنزَّلَ تنزيلَ الفِعْلِ، كما في بيتِ السَّقْط[5]:

وما الفصحاءُ الصِّيْدُ والبَدْوُ دارُها بأَفْصَحَ قولاً مـن إِمَائِكـم الوُكْعِ[6].

ألا تَرَى أَنَّ الحالَ[7] ليسَ عاملُها إلا «ما».

حم: قال صاحبُ الكتابِ[8]: من شَرْطِ خَبَرِ النكرةِ أَنْ يكونَ مُخْتَصًّا، أَلَا تَرَى لوقال: «سَرْجٌ في الدنيا» لَمْ يكنْ خَبَرًا؛ لِأَنَّه[9] لا يَخْتَصُّ بِهِ دونَ غيرِه، وعلى هذا الخبرُ المعرفةُ نحو: «السماءُ فوقَنَا» لا تصِحُّ لأَنَّها لا تَخْتَصُّ بِنَا دونَ غيرِنا.

قولُهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[10].

(١) لم يَرِ دَافي (ج).

(٢) التخمير ١/ ٢٥٩ مع تَصَرُّف يسير.

(٣) هو؛ أي: الاسم النكرة في قولِه: «ما أحدٌ خيرٌ منك».

(٤) في (ع): باطل...، وذلك تحريف.

(٥) شروح سقط الزَّنْد ٣/ ١٣٥٢.

(٦) البيت من الطويلِ، وهو لأبي العَلَاء المعرِّي - كما في شروحِ سقط الزند ٣/ ١٣٥٢ - ومعنى الصِّيْد: الملوك، والوُكْع: جمع وَكْعاء وهي التي مالت إبهامها إلى ما يليها.
والمراد من إيراد البيت: أنَّ حرفَ النفيِ وهو «ما» قد يتنزَّلُ منزلةَ الفِعْلِ بدليلِ إعمالِه في الحالِ، لأَنَّه لا يوجدُ عاملٌ للحالِ في البيتِ سوى «ما».

(٧) يريد الجملة الحالية «وَالبَدْوُ دارُها».

(٨) يعني الزمخشري، ولم أَجِدْ قولَه هذا في كُتُبِهِ التي وقفتُ عليها.

(٩) في (ع): لأنها...

(١٠) هذا مَثَلٌ من أمثالِ العَرَب، وقد تقدَّم تَخريجُه والكلام عليه ص ٢٣٢، والشاهدُ في المَثَلِ: وقوعُ «شَرٌّ» مبتدأً وهو نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، وإنما حَسُنَ الابتداءُ بها لأَنَّها في حكمِ المنفيِّ، إِذْ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، تنظَر المصادر المتقدِّمة ص ٢٣٢، وينظَر أيضًا: حاشية المفصَّل للزمخشري ق (١١ب)، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٧٤٥، تعليق الفرائد ٣/ ٥٧.

عسق: قِيلَ[1]: هذا يُضْرَبُ مَثَلاً في ظهورِ أماراتِ الشَّرِّ، والكلبُ إِذَا رَأَى أَصْحَابَهُ مُتَهَيِّئِينَ للحربِ نَبَحَ نباحًا عظيمًا.

تخ[2]: «لَعَلَّ المرادَ بذي نابٍ: الكلبُ، وبهريرِه: نباحُه الذي يَتَشَاءَمُ به طوائفُ الناسِ».

و[3]أنا أقولُ: بلْ رُبَّمَا يهتَدُونَ به في المَضَلَّةِ، خصوصًا في الليالي المظلمةِ، وهذا خيرُ فَأْلٍ.

و[4]«شَرٌّ» وإِنْ كانَ مبتدأً من حيث الظاهر، فهو فاعِلٌ من حيثُ المعنَى، إذ المعنَى: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شَرٌّ،/ وهذا كقولِهم: «أَمْرٌ أقعدَه عن الخروجِ» و «مُهِمٌّ أَشْخَصَهُ[5] عَنْ مَكَانِه»، والمعنى: ما أقعدَه عن الخروجِ إلا أَمْرٌ[6]، كما أَنَّ «مِنْ أَحَدٍ» و «بِاللَّه» في: «ماجَاءَنِي من أَحَدٍ» و ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾[7] في تقديرِ الفاعلِ، وإِنْ كانَ مجرورًا لفظاً، فاعرفه.

ولَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّه مبتدأٌ من حيثُ الظاهر والمعنى، لَكِنْ لِمَ قُلْتَ بِأَنَّه غيرُ موصوفٍ؟، وهذا لِأَنَّ التنكيرَ فيه بمنزلةِ الصفةِ؛ لأَنَّه للتعظيمِ والتفخيمِ[8]، كأَنَّه قال:

(١) ذكَرَتْ هذا القولَ بعضُ كُتُبِ الأمثال، ينظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٧٠، زهر الأكم ٣/ ٢٢٩.

(٢) التخمير ١/ ٢٦٠ والنقل منه بالنص.

(٣) من هذا الموضع حتى قوله: «. . . خير فأل» ساقطٌ من (ع).

(٤) في (ع): شر . . . ، بدون واو.

وهذا الكلام من قوله: «وشر» حتى قوله: «لأنَّه للتعظيم والتفخيم» منقولٌ من التخمير ١/ ٢٥٩.

(٥) أَشْخَصَه: سَيَّرَه من بلدٍ إلى بلدٍ، ينظَر: تهذيب اللغة ٧/ ٧١.

(٦) ومعنى المثال الثاني: ما أَشْخَصَه عنْ مكانِه إلا مُهِمٌّ.

(٧) وردت جزءَ آيةٍ من عدَدٍ من السورِ منها: سورة الرَّعْد آية (٤٣)، وسورة الإسراء آية (٩٦).

(٨) ذكر علماء المعاني أَنَّ من أغراضِ تنكيرِ المُسْنَدِ إليه التعظيمُ والتفخيمُ والتهويلُ، ينظَر في ذلك: مفتاح العلوم ص١٩٣، شروح التلخيص ١/ ٣٤٩، شرح التلخيص للبابرتي ص٢٩٤.

شرٌّ متفاقِمٌ عظيمٌ خارجٌ عن حَدِّ أشكالِه حَمَلَ الكلبَ على[1] الهريرِ، و[2]لَعَلَّ ذلك الكلبَ ما كانَ منه النباحُ معهودًا في ذلك الوقتِ، فلما نَبَحَ دَلَّ على تَفَاقُمِ مُوْجِبِه.

قلتُ[3]: ونحوُه قولُهم: «لِأَمْرٍ مَّا جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَه»[4]، وعليه قول المتنبي في سيف الدولة[5]:

لِأَمْرٍ أَعَدَّتْـهُ الخِلَافَـةُ لِلْعِـدَى ... وسَمَّتْهُ دونَ العالَمِ الصارِمَ العَضْبَا[6]

حم: شرح الأنموذج: المبتدأُ قد يجيءُ نَكِرَةً ساذجًا، وهذا شيءٌ نَدَرَ في كلامِهم

(١) في (ج): عن الهرير . . ، وهو تحريف.

(٢) في (ع): لعل . . . ، بدون واو.

(٣) من هذا الموضع حتى نهايةِ بيتِ المتنبي الآتي ساقطٌ من (ع).

(٤) هذا المَثَل من كلامِ الزبَّاء ملكةِ تَدْمُر، ويُرْوَى المَثَل: «لِمَكَرَّ مَّا جدعَ قصيرٌ أَنْفَه» كما في: مجمع الأمثال ١/ ٢٣٥، ويُرْوَى: «لِأَمْرٍ مَّا حَزَّ قَصِيْرٌ أنفَه» كما في: المستقصى ٢/ ٢٤٠.

والمراد بقَصِيْر: قصير بن سعد اللخمي.

واستشهد المؤلف بالمَثَلِ على مجيءِ النكرةِ لمعنى التَّعظيمِ والتفخيمِ، وبعضُ النحاةِ يستشهدونَ به على أَنَّ «ما» تَقَعُ صِفَةً للتعظيمِ، فمعنى التعظيمِ والتفخيمِ مستفادٌ من «ما» لا من النكرةِ، ينظَر المَثَل بالرواية التي أثبتَها المؤلفُ وما قِيْلَ فيه في: أمثال العرب للضبِّي ص١٤٦، الوسيط في الأمثال للواحدي ص٢٠٣، مجمع الأمثال ٢/ ١٩٦، التخمير ٢/ ٣٨، همع الهوامع ١/ ٣١٨.

(٥) هو أبو الحَسَن علي بن عبدالله بن حمدان التغلبي وُلِدَ سنة (٣٠١)هـ، تَوَلَّى إمارةَ دولةِ بني حَمْدَان، كان فارسًا جوادًا شجاعًا، وأديبًا شاعرًا، قَصَدَه الشعراءُ ومدحوه وعلى رأسِهم أبو الطيبِ المتنبي، تُوُفِّيَ سنة (٣٥٦)هـ بحلب، تنظَر ترجمته في: يتيمة الدهر ١/ ١٥-٣٤، وفيات الأعيان ٣/ ٤٠١، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٨٧، شذرات الذهب ٣/ ٢٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو للمتنبي- كما ذكر المؤلف- وهو في: معجز أحمد ٣/ ٢٤١، من قصيدتِه التي مطلعها:

فديناك من رَبْعٍ وإِنْ زِدْتنا كربـًا ... فإنَّكَ كنـتَ الشرقَ للشمسِ والغَرْبَا

والصـــــــارم والعضبُ: القاطعُ، وهما صفتان للسيفِ.

ومرادُ المؤلفِ من إيرادِ البيتِ: التمثيلُ على وقوعِ النكرةِ مفيدةً معنى التعظيمِ والتفخيمِ، إذ المرادُ: لأمرٍ عظيمٍ أَعَدَّتْه الخلافةُ لِلْعِدَى.

كقولِهم: «شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[1]، ولا بُدَّ فيه من تأويلٍ، وهو تقديرُه فاعلاً في المعنَى، والفاعلُ ليسَ من شرطِه التعريفُ، فَلَمَّا نقلوه عن مَوضِعِه تركوه على أَصْلِه، وهذه قِصَّةٌ جاريةٌ عندَهم في كثيرٍ من المواضعِ كـ«قَضُوَ الرجلُ» من بناتِ الياءِ، أرادوا المبالغةَ في نفاذِ أَمْرِه وأَحْكَامِه كَأَنَّ القضاءَ صارَ من طبعِه، جعلوه من بابِ الطبائعِ، وهو «فَعُلَ»، ثم قالوا: «قَضُوَ» ـ بسكونِ الضادِ[2] ـ، ولم يَقْلِبُوا الواوَ لزوالِ العِلَّةِ وهي الضمةُ، بل تركوه على حالِه[3]، وهكذا «عَوِرَ» وأخواتُه[4]، وأَصْلُه: «اعْوَرَ»، وكذلك في قراءةِ من قَرَأَ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾[5] بالواوِ غيرَ مهموزٍ حيثُ لم يدغموا، وإن اجتمعَ الواوُ والياءُ وسَبَقَ أحدُهما بالسكونِ، نَظَرًا إلى الأصلِ وهو الهمزُ.

(١) تقدَّم تخريجُ المَثَل والكلامُ عليه.

(٢) إسكان العينِ في «فَعُلَ» لغةُ بني بكرِ بن وائل، وأناسٍ كثيرٍ من تميم ـ كما نَسَبَها سيبويهِ في كتابِه ٤/ ١١٣ ـ.

(٣) ينظَر الحديث عن ذلك في: المسائل المنثورة ص٢٨١، المسائل الحلبيات ص١٣٥، المنصف ٢/ ٢٨٣.

(٤) من أخواتِ «عَوِرَ» «حَوِلَ» و«صَيِدَ» يُقَالُ: صَيِدَ البعير إذا رفع رَأْسَه من داءٍ، وكان القياسُ في هذه الكلماتِ الإعلالَ بقلبِ عينِ الكلمةِ أَلِفًا، لِأَنَّ الواوَ والياءَ إذا تحركتَا وانفتحَ ما قَبْلَهُما قُلِبَتَا أَلِفًا، إلاَّ أَنَّهم لَمْ يُعِلُّوا هنا لِأَنَّهم يقولونَ: اعْوَرَّ، واحْوَلَّ، واصْيَدَّ، فلَمَّا لم يكنْ بدٌّ من صِحَّة عينِ الكلمةِ في «اعْوَرَّ» و«احْوَلَّ» و«اصْيَدَّ» لسكونِ ما قبلَ الواوِ والياءِ لَزِمَ أَنْ تُصَحَّحَ العينُ في «عَوِرَ» و«حَوِلَ» و«صَيِدَ»، فجاؤوا بها على الأصلِ، ينظَر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٢٢٢، ٢٢٣، الممتع في التصريف ٢/ ٤٦٥.

(٥) سورة الإسراء، من الآية (٦٠).

وقرأَها: «رُؤْيَا» بالواوِ غيرَ مهموزٍ ورشٌ من طريقِ الأصبهاني، وأبو عَمْرو من روايتِهِ بِخُلْفٍ عنه وكذلك اليزيدي، ولم يقلبوا الواوَ ياءً ويدغموها في الياءِ كما في «هَيِّن» و«سَيِّد» لأَنَّ هذه الواوَ عارضةٌ، وأَمَّا أبو جعفر فلم يعتدَّ بالأصلِ فهو يقلبُ الواوَ ياءً ويدغمُها في الياءِ معاملةً للعارضِ معاملةَ الأَصْلِيِّ، ينظَر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٨٨، النشر ١/ ٣٩١، إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٩٩ و٢/ ٢٠٠.

قلتُ: ومن ذلك: «سَلامٌ عَلَيْكَ» وأخواتُه[1]، وإنما كثَّرْتُ من هذه الأمثلةِ لِيُؤْنِسَكَ ذلك بقبولِ اعتبارِ الأصولِ عندَهم.

شح[2]: ومن بابِ التنكيرِ قولُهم: «مَأْرَبَةٌ لاحَفَاوَةٌ»[3]، أي: حاجةٌ جاءتْ بك لاعِنَايَةٌ بنا، ومثلُه جارٍ في كلِّ نكرةٍ أُخْبِرَ عنها بجملةٍ فعليَّةٍ.

قوله: «تَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ، وعَلَى أَبِيْهِ دِرْعٌ» من كلامِ أمٍّ[4] تَأَبَّطَ شرًّا، وكانَ[5] من دُهَاةِ العَرَبِ ولصوصِهم، سُئِلَتْ أمُّه عن عَلُوْقِهِ ووَضْعِه فَقَصَّتْ بِمَا[6] كانَ من حالِها مع أبيه حينَ عَلُوْقِهِ[7]، وأبوه أبو كبيرٍ الهُذَلِيُّ[8]، ذَكَرَ بَعْضَ قِصَّتِهما في شعرِه في بابِ

(١) يعني بأخواتِهِ ماسُلِكَ به سبيلُ الدعاءِ نحو: «وَيْلٌ لَكَ» و«خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ»، والمرادُ أنَّه إنَّما جازَ الابتداءُ بالنكرةِ بالنَّظَرِ إلى أصلِها وهو أنَّها كانتْ دُعَاءً فَتُرِكَتْ على أصلِها، ينظَر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٣٠، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٧، وينظَر الآتي ص ٦٩٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٨٥، ١٨٦.

(٣) هذا المَثَل يُضْرَبُ للمُتَمَلِّقِ الذي لا يزورُك إلا عندَ الحاجةِ.
والمَأْرَبَةُ: الحاجةُ، والحفاوةُ: الاهتمامُ والعنايةُ.
والشاهدُ في المَثَل: وقوع «مَأْرَبَةٌ» مبتدأً وهو نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، وإنَّما حَسُنَ الابتداءُ بهذه النكرةِ لِأَنَّها في معنى الفاعلِ، والفاعِلُ محكومٌ عليه قبلَ ذِكْرِهِ فَكَأَنَّه موصوفٌ، ينظَر المَثَل في: جمهرة الأمثال ٢/ ٢٣٠، مجمع الأمثال ٢/ ٣١٣، المستقصى ٢/ ٣٠٩، الموصَّل للسغناقي ق (٥٣أ)، لسان العرب (أرب).

(٤) أُمُّ تأبطَ شَرًّا: امرأةٌ يقالُ لها: أُمَيْمَةُ من بني القَيْنِ بطنٌ من فَهْم، ينظر: الأغاني ٢١/ ١٣٨.

(٥) في (ج): وكانت...، وذلك تحريف.

(٦) هكذا في النسختين وفي الموصَّل للسغناقي، ولَعَلَّه ضَمَّنَ «قَصَّتْ» معنى «أَخْبَرَتْ».

(٧) ذكر المرزوقي في شَرْحِه لديوانِ الحماسة ١/ ٨٧: أَنَّ أُمَّ تَأَبَّطَ شَرًّا قالتْ: «ماوَضَعْتُه بَنًا، ولا أرضعتُه غَيْلاً، ولا أَبَتُّهُ مَيْقًا، ولا رأيتُ بنفسي دَمًا، ولقد حَمَلْتُ به في ليلةٍ مظلمةٍ، وتحتَ رأسي سَرْجٌ، وعلى أبيه دِرْعٌ»، وقولُها: «وتَحْتَ رأسي سَرْجٌ، وعلى أَبِيْهِ دِرْعٌ» كنايةٌ عن أَنَّ أباه أَكْرَه أُمَّه على الوَطْءِ، فَوَطِئَها وهي مذعورةٌ كارهةٌ، والعربُ تزعمُ أَنَّ المرأةَ إذا أُكْرِهَتْ على الوَطْءِ أو وُطِئَتْ وهي مذعورةٌ أَنْجَبَتْ وأَذْكَرَتْ.

(٨) أبو تأبط شَرًّا اسمُه جابرُ بن سفيانَ بن عَدِيٍّ من بني فَهْم بن عمرو بن قيس عَيْلان، أما أبو كبير الهُذَلِي فهو زوجُ أمِّه وليسَ أباه.
=

الحماسةِ[1]، وفيما قِيلَ: إنَّ المرأةَ إذَا أُكْرِهَتْ على الوَطْءِ أو وُطِئَتْ وهي مَذْعُورَةٌ أَنْجَبَتْ وأَذْكَرَتْ.

عق: قِيلَ: كأنَّها قالتْ: كانَ تحتَ رأسي هذا الجنسُ مكانَ الوسادةِ لاغيرُ[2]، فَتَعيَّنَ فأفادَ كالمُعَرَّفِ.

قُلْتُ: وهذا التأويلُ يَعُمُّ كُلَّ نكرةٍ واردةٍ على هذه الصورةِ، وإلاَّ فَتَخْصِيْصُه بها بعينِها مردودٌ ـ كما ذهبَ إليه البعضُ[3] ـ.

شح[4]: النكرةُ إذا تَقَدَّم عليها خبرُها وهو ظرفٌ أَوْ جَارٌّ ومجرورٌ قَدْ[5] كَثُرَ كلامُ الناسِ في مثلِه؛ فَعَامَّةُ البصريينَ لا يُجَوِّزُونَ «رجلٌ في الدارِ[6]»، واتَّفَقُوا على تجويزِ: «في الدارِ رَجُلٌ»، فَأَمَّا الكوفيونَ فقالوا: المرفوعُ في مِثْلِ: «في الدارِ زيدٌ» عندَهم أيضًا بالفِعْلِ المقدَّرِ[7]، وَرَدَّه البصريونَ لجَوَازِ: «إنَّ في الدارِ زيدًا» ولجَوَازِ: «في دارِهِ زيدٌ»،

= وأبو كبيرٍ الهُذَلِي اسْمُه عامرٌ وقيل: عويمرُ بن الحُلَيْسِ أحد بني سَهْل بن هُذَيْل، شاعرٌ أدركَ الجاهليةَ، ويُقَالُ: إنه أَسْلَمَ وله صحبةٌ، تَزَوَّجَ أُمَّ تأبَّطَ شَرًا، وله قِصَّةٌ معه تذكرُها كتبُ الأدبِ، له ديوانُ شعرٍ، تنظَر ترجمته في: الشعر والشعراء ص٤٢٠، الإصابة ٤/ ١٦٥، خزانة الأدب ٨/ ٢٠٩.

(١) في حماسة أبي تمام ١/ ٧٣.

وقد سَرَدَ التبريزيُّ وعبدُالقادر البغدادي قِصَّةَ أبي كبيرٍ مع تَأَبَّطَ شَرًّا، ينظَر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٤٥، خزانة الأدب ٨/ ١٩٤.

(٢) في (ع): لا غيره . . .

(٣) لم أَهْتَدِ إلى هذا البعضِ.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٨٦، ١٨٧.

(٥) في النسختين: «وقد»، والأسلوبُ يبدو ضعيفًا بهذه الواو.

(٦) أما الكوفيونَ فيُجِيْزُوْنَه، ينظَر: شرح الوافية نظم الكافية ص١٧٥.

(٧) أي: ذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ المرفوعَ في نحو: «في الدارِ رَجُلٌ» وكذلك في نحو: «في الدارِ زيدٌ» مرفوعٌ على الفاعليةِ، والعاملُ فيه مُتَعَلَّقُ الجارِّ والمجرورِ، وهو الفعلُ المقدَّرُ، وتابَعَهُم في قولِهم هذا المبردُ، أما جمهورُ البصريينَ فيرونَ أنَّ المرفوعَ في نحوِ ذلك مرفوعٌ على الابتداءِ ولا يجوزُ أَنْ =

لأنَّ الضميرَ يُوْجِبُ أَنْ يكونَ التقديرُ: زيدٌ في دارِه، وذلك يَمْنَعُ كونَه فاعِلاً، وقال البصريونَ هو مبتدأٌ، ثُمَّ اختلفوا في تعليلِه[1]؛ فقال قومٌ: إنَّما جازَ «في الدارِ رَجُلٌ» لأنَّه تَعَيَّنَ للخبريةِ، ولَمْ يَجُزْ: «رَجُلٌ في الدارِ» لاحتمالِ أَنْ يكونَ صِفَةً، فَيَنْتَظِرُ السامعُ الخبرَ، وهذا الدليلُ غيرُ مستقيمٍ بدليلِ جوازِ قَوْلِهِم: «زيدٌ القائمُ» فإنَّه يَصْلَحُ خَبَرًا مع/ احتمالِ الوَصْفِيَّةِ، وقال قومٌ: إنما جَازَ: «في الدارِ رجلٌ» لِأَنَّ الخَبَرَ في ٥٥/ب
معنَى الصفةِ، لِأَنَّا حَكَمْنَا عليه قبلَ ذِكْرِه فلمْ يأتِ إلَّا بعدَ أَنْ صارَ كأنَّه موصوفٌ، أَلَا تَرى أَنَّ الفاعِلَ لَمَّا كَانَ الحُكْمُ عليه مُقَدَّمًا جاءَ معرفةً وجاءَ نَكِرَةً، ويَرِدُ عليه جوازُ «قائمٌ رَجُلٌ» على أَنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، وكانَ إمَّا بكثرةِ تَصَرُّفِهِم في الظروفِ، وإمَّا بِقوَّةِ معنَى الفاعلِ فيه، ولذلك قالَ كثيرٌ بِأَنَّ الفِعْلَ مُقَدَّرٌ مرادٌ، وإمَّا بكونِ الظرفِ يَتَعَيَّنُ بتقديمِه للخبريَّةِ.

شح[2]: قالَ عبدُالقاهِر[3]: الإخبارُ بالنكرةِ عن النكرةِ غيرُ مستقيمٍ في الأصلِ؛ إِذْ إِسنادُ المجهولِ إلى المجهولِ لاحَظَّ له في الفائدةِ، و[4]إِنَّمَا تَتَأَتَّى النكرتانِ إذا وُجِدَ تخصيصٌ كما تقولُ: «رجلٌ من آلِ فلان فارسٌ»، ولو قلتَ: «رجلٌ ذاهبٌ» لم يَجُزْ، لأنَّ كُلَّ أَحَدٍ يعلمُ أَنَّ الدنيا لاتخلو عن ذاهبٍ مَّا، فإِنْ قُلْتَ: «رَجُلٌ ذاهبٌ من دارِه» جازَ، لِأَنَّ ذلك لا يَعْرِفُه كُلُّ أَحَدٍ، وتقولُ: «عندي مالٌ» فَيَصِحُّ، إِذْ لا يعلمُ كُلُّ

= يكونَ فاعلاً، وأجازَ الأخفشُ فيه الأمرينِ: أَنْ يكونَ مرفوعًا إمَّا على الابتداءِ وإمَّا على الفاعليةِ، ونقلَه بعضُهم عن الكوفيينَ أيضًا، وأَرَى أَقْوَى هذا الأقوالِ ما ذهبَ إليه جمهورُ البصريينَ لسلامَتِهِ من الاعتراضِ، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٨، الإنصاف ١/ ٥١، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٧، ٢٤٨، مغني اللبيب ص٥٧٩، همع الهوامع ٥/ ١٣٢، وينظر الآتي ص ٦٧٦ و ص ٦٨٢.

(١) أي: في تعليلِ جوازِ «في الدارِ رجلٌ» وعَدَمِ جوازِ «رَجُلٌ في الدارِ» عندَهم.

(٢) لم أَجِدْ هذا النقل في الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٣) قول عبدالقاهر الجرجاني في المقتصَد ١/ ٣٠٨، ٣٠٩.

(٤) في (ج): فإنما...

أَحَدٍ أَنَّ عندَك مالاً، ويلزمُ في هذا النَّحْوِ تقديمُ الخَبَرِ على المبتدأِ[1]، وأبو الحسنِ[2] يُجَوِّزُ في: «عندي مالٌ» الرفعَ بالفِعْلِ المقَدَّرِ؛ لِأَنَّه يُجَوِّزُه في[3]: «في الدارِ زيدٌ» فهاهُنا[4] أولى، فاعرفه.

في[5] المسائلِ المُشْكِلَةِ للإمامِ عبدِالقاهرِ[6] ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ قال: من المسائلِ الخَفِيَّةِ أَنَّكَ تَجِدُ في بعضِ الكلامِ نكرةً وقد جاءَتْ مبتدأةً وهي مُجَرَّدَةٌ عن التَّخَصُّصِ والكلامُ موجبٌ؛ وذلك لِأَنَّ المرادَ بها واحدٌ مخصوصٌ قَدْ عَرَفَ المُخَاطَبُ ذلك، مثالُه في قَولِ مَنْ[7] قَالَ ـ في إسلامِ عُمَرَ ـ: رَجُلٌ اختارَ لنفسِه أَمْرًا فَمَا تريدونَ؟، فـ «رجلٌ» مبتدأٌ، و «اخْتَارَ» خبرُه، وليسَ له ـ كما تَرَى ـ مُخَصِّصٌ، ثُمَّ هُوَ في غايةِ الحُسْنِ، لِأَنَّه عُلِمَ أَنَّ الرجلَ عُمَرُ، فَحُدِّثَ عن معرفةٍ.

(١) ينظَر: الفَصْل الآتي في تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ.

(٢) وبِقَوْلِ أبي الحَسَنِ الأخفشِ قال الكوفيونَ أيضًا ـ كما نَقَل عنهم بعضُ النحاةِ ـ ينظَر ما تقدَّم ص٦٧٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ع): فهنا أولى . . .

(٥) من هذا الموضع حتى آخر الفصل لم يرد في (ع).

(٦) كتاب المسائل المشكلة لعبد القاهر الجرجاني من كُتُبِه المفقودةِ، وأكثر الذين ترجموا له لم يذكروا هذا الكتاب له، وقد نَقَل عنه عبدالقادر البغدادي في كتابه: خزانة الأدب ١/ ٢٧٧.

(٧) لم يُحَدِّدْ قَائِلُ هذا القولِ، ففي السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٣٤٩ أَنَّهُ شَيْخٌ من قريش، وقد أَوْرَدَ خَبَرَ إسلامِ عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ تامًّا.

قالَ ـ رَضِيَ اللَّه عنه[1] ـ:

«فَصْلٌ: [تَقْسِيمُ الخَبَرِ إِلَى مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ]

والخبرُ على نوعين: مفردٌ وجملةٌ، فالمفردُ على ضربين: خالٍ عن الضميرِ، ومُتَضَمِّنٌ له، وذلك: «زيدٌ غُلامُك» و «عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ»، والجملةُ على أربعةِ أضربٍ: فعليةٌ، واسميةٌ، وشرطيةٌ، وظرفيةٌ، وذلك: «زيدٌ ذَهَبَ أخوه»، و «عمرٌو أبوه مُنْطَلِقٌ»، و «بكرٌ إِنْ تُعْطِه يَشْكُرْك»، و «خالدٌ في الدارِ».

ولابُدَّ في الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا من ذِكْرٍ يرجعُ إلى المبتدأ، وقولُك: «في الدارِ» معناه: استقرَّ فيها، وقد يكونُ الراجعُ معلومًا فَيُسْتَغْنَى عن ذِكْرِه، وذلك في مثلِ قولِهم: «البُرُّ الكُرُّ بستينَ» و «السمنُ منوانِ بِدِرْهَمٍ» وقوله[2]: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[3].

الأصلُ في خبرِ المبتدأِ أَنْ يكونَ مفرداً ـ على ما أُشِيْرَ إليه في صدرِ البابِ[4] في بيانِ حدِّهما في قوله: «هما الاسمانِ . .» ـ، ولَنْ تكونَ الجملةُ اسمًا مفردًا إلاَّ[5] على تأويلٍ؛ وإنَّما كانَ ذلك لِأَنَّ كُلاًّ منهما محتاجٌ إلى صاحبِه في الإفادةِ، والجملةُ حقُّها أَنْ تكونَ مستقلَّةً بنفسِها غيرَ مفتقرةٍ إلى غيرِها، فكانتْ على خلافِ قضيَّةِ الابتداءِ.

ثم قالَ: «المفردُ على ضربينِ»، فالخالي[6] هو أَنْ يكونَ هو المبتدأُ بعينِه نحوُ:

(١) في المفصَّل ص٢٤، ومن قوله: «ولا بُدَّ في الجملةِ . . .» حتى آخر الفصل قد جاءَ في المفصَّل وفي بعضِ شروحه كالتخميرِ وشرحِ ابن يعيش بدايةَ فصلٍ مستقلٍّ.

(٢) في المفصل: وقوله تعالى. . . .

(٣) سورة الشورى، آية (٤٣).

(٤) ينظَر ما تقدَّم ص ٦٥٥.

(٥) الهمزة من «إلاَّ» ساقطة في (ج).

(٦) أي: فالخالي من الضمير . . . ، كما ذكر في المتن.

«الغلامُ» و «الأخُ» في: «زيدٌ غلامُك» أو[1] « . . . أخوك» بدليلِ جوازِ إقامةِ كلٍّ واحدٍ منهما إطلاقًا على الآخَرِ[2]، ومثلُه قولُهم[3]: «أبو يوسفَ أبو حنيفةَ»[4] معناه: أنَّه قائمٌ مقامَه، ومثلُه لا يحتاجُ إلى الضميرِ، لأنَّه إنَّما يُفتقَرُ إليه لأجْلِ الرَّبْطِ والتَّخْصيصِ، وهُوَ هُوَ مستغنٍ عن الرابطِ،والمُتَضَمِّنُ للضميرِ هو كلُّ صفةٍ من الأسماءِ المتَّصِلَةِ بالأفعالِ[5]، فإنَّها تحتاجُ إلى الضميرِ لكونِها عاملةً عَمَلَ أفعالِها، وهي متجدِّدٌ حدوثُها وقتًا فوقْتاً، غيرَ مختصَّةٍ بشيءٍ، ولهذا قِيْلَ فيها[6]: كُلُّ مفيدٍ غيرَ مَعْلومٍ، ثم إنْ كانَ هذا المُتَضَمِّنُ في الحقيقةِ للمبتدأِ أُسْنِدَ إلى ضميره نحو: «زيدٌ منطلقٌ»، وإنْ كانَ لغيرِه فلا بُدَّ من تعليقِ ذلك الغيرِ لضميرِهِ نحو: «زيدٌ منطلقٌ غُلامُه»، وإلَّا كنتَ مُخْبِرًا بالأجنبيِّ عن الأوَّلِ نحو أنْ تقولَ: «زيدٌ مُنْطَلِقٌ غلامُ عَمْرٍو»، وإنَّه ظاهرُ البطلانِ.

وزعمَ الكوفيونَ[7] أنَّ كُلَّ خَبَرٍ لمبتدأٍ فيه ضميرٌ، ويتأولونَ الجامدَ/ غيرَ المشتقِّ ١

(١) في (ع): وأخوك . . .

(٢) وذلك لأنَّ زيدًا هو الغلامُ، والغلامُ هو زيدٌ في قولك: «زيدٌ غلامُك»، وكذلك زيدٌ هو الأخُ والأخُ هو زيدٌ في قولك: «زيدٌ أخوك»، ينظَر: شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٧.

(٣) في (ج): قوله

(٤) هذه العبارةُ من كلامِ النحويين، ويمثِّلُونَ بها على جوازِ تقديمِ الخَبَرِ على المبتدأِ إذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُحَدِّدُ الخَبَرَ، وذلك إذا استوى المبتدأُ والخبرُ في التعريفِ، والقرينةُ هنا التشبيهُ؛ لأنَّ من المعلومِ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ، وأبو يوسف هو تلميذُ أبي حنيفةَ، ومن النحاةِ مَنْ مَثَّل بها على أنَّ كُلًّا منهما سَدَّ مَسَدَّ الآخَرِ، ينظَر: الإيضاح العضدي ص٩٢، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٢، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٧، شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٣٣، همع الهوامع ٢/ ٣٢.

(٥) يعني: المشتقات العاملة عملَ الفِعْلِ نحو: اسم الفاعلِ واسم المفعولِ والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفاتِ، ينظَر: شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٨٧، همع الهوامع ٢/ ١٠.

(٦) لم أَجِدْ مَنْ قَالَ ذلك، وقد تقدَّم هذا القولُ ص ٥٠١.

(٧) ومن النحاةِ من نَسَبَ هذا القولَ للكسائيِّ خاصَّةً، وبه أيضًا قال الزجَّاجُ والرمانيُّ من البصريين، أمَّا جمهورُ البصريينَ فذهبوا إلى أنَّ الخَبَرَ المفردَ إذا كانَ اسمًا جامدًا لم يَتَحَمَّل ضَمِيرًا، وما ذَهَبَ إليه =

نحو: «الغلام» بالمملوكِ، وهو تَعَسُّفٌ غير مُحتاجٍ إليه، فاعرفه[1].

تخ[2]: فإنْ سَأَلْتَ: في هذا الكلامِ استدراكٌ عليكَ، لِأَنَّه إذا كَانَ في «مُنْطَلِق» ضميرٌ هو فاعلُه كانَ جملةً، ولذلك ذكروا في «باب الموصولاتِ» في شرحِ قولِهم: «الضاربُ أباه زَيْدٌ[3]» أَنَّ اسمَ الفاعلِ في معنَى الفِعْلِ، وهو مع المرفوعِ به جملةٌ واقعةٌ صِلَةً لِلأَمِ، وعَدُّ الجملةِ مفرداً لَيْسَ بِصَوَابٍ؟

أَجَبْتُ: ما الدليلُ على كونِه جُمْلةً، وإِنَّما يكونُ جملةً أَنْ لو كانَ في اقتضائِه الفاعِلَ مُسْتَبِدّاً[4]، وهو غيرُ مستبدٍّ هنا، لأنَّه لَمْ يعملْ عَمَلَ الفِعْلِ هنا إلا باعتمادِهِ على المبتدأِ، فيكونُ المبتدأُ مأخوذاً في كونِه جملةً بخلافِ الفِعْلِ.

حم[5]: قولُه: «الجملةُ على[6] أربعةِ أَضْرُبٍ» شيءٌ إِقناعِيٌّ، والحقيقةُ أَنَّها على ضربينِ، غَيْرَ أَنَّ الشَّرْطَ لَماَّ خَالَفَ الظاهرَ من حيثُ إِنَّ الجملةَ[7] جَرَتْ فيه مَجْرَى الجُزْءِ في عَدَمِ استقلالِها بنفسِها[8]؛ إذْ لا يفيدُ حتى يَنْضَمَّ إليه الجزاءُ عُدَّتْ ضربًا، وكذا الظرفُ لَماَّ الْتُزِمَ فيه إضمارُ العَامِلِ[9] جَرَتْ صورتُه غيرَ صورةِ الجملةِ الفعليةِ،

= البصريونَ أقوى وأولى بالقبولِ، ينظَر في ذلك: الإنصاف ١/ ٥٥، التبيين للعكبري ص٢٣٦، شرح الألفية لابن الناظم ص١١٠، المساعد ١/ ٢٢٧، ائتلاف النصرة ص٣١، همع الهوامع ٢/ ١٠.

(١) لم ترد في (ع).

(٢) التخمير ١/ ٢٦٠، ٢٦١.

(٣) ينظَر في ذلك: المفصَّل ص١٤٢، التخمير ٢/ ١٩١، شرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ١٤٣، والمجلد الأول من المقتبس ق (١٤٤).

(٤) مُسْتَبِدٌّ بمعنى: منفرد.

(٥) في (ع): «عق» بدل «حم».

(٦) ساقطةٌ من (ج).

(٧) يعني بالجملة: فعل الشرط وما اتَّصلَ به.

(٨) في (ع): بنفيها . . . ، وهو تحريف.

(٩) والمراد بالعاملِ فيه: المتعلقُ المحذوفُ ـ كما سيأتي تقديره قريبًا إن شاء الله ـ.

فصارَ كأنَّه ضَرْبٌ آخَر، فاعرفه.

قوله: «والجملةُ على أربعةِ أَضْرُبٍ».

شح[1]: إنَّما هي على ضربينِ ـ كما تقدَّم في أَوَّلِ الكتابِ[2] ـ، ولكنَّه قسَّمَ الفعليةَ إلى ثلاثةِ أَضْرُبٍ، وهذه الجُمَلُ مُلَقَّبَةٌ بِما به بِدَايَتُها من أحدِ شَطْرَيْها، فالمجردةُ[3] عن حرفِ الشرطِ فِعْلِيَّة، والمُتَضَمِّنَةُ للشرطِ شَرْطِيَّةٌ، والمُتَضَمِّنَةُ للظرفِ ظرفيةٌ، والأكثرُ من العلماءِ[4] على أَنَّ المتعلَّقَ المحذوفَ في الظرفِ فعلٌ ـ كما اختارَه الشيخُ[5] ـ، وتقديرُه: استقرَّ فيها؛ لأَنَّ الأَصْلَ في التعلقِ الأفعالُ، لأَنَّ الظرفَ لايخلو عن تقديرِ حرفِ الجرِّ فيه، وحروفُ الجَرِّ وُضِعَتْ لتُفضِيَ بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ، وإذا وَجَبَ التقديرُ فالأصلُ أقربُ، واستُدِلَّ بأَنَّهَ يَقَعُ صِلَةً، فوَجَبَ تقديرُ الفِعْلِ له ليكونَ جُمْلَةً، بخلافِ

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٨٧، ١٨٨ مع تَصَرُّف من المؤلِّفِ بالاختصارِ.

(٢) ذكر ذلك المؤلف في ص ٢٨٥، وقد أشارَ إلى ذلك ابنُ الحاجبِ أيضًا في: الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٦١، ٦٢.

(٣) في النسختين: والمجردة . . . ، وما أثبتُّه من الإيضاحِ في شرحِ المفصَّل.

(٤) نُقِلَ ذلك عن الأخفشِ وأبي علي الفارسيِّ والزمخشريِّ وابنِ الحاجبِ، وعزاه ابن هشام إلى أكثرِ النحاةِ ـ كما ذُكِرَ هنا ـ، وعزاه ابنُ الأنباري إلى البصريين، أما العكبريُّ فقد اضطربَ فتارةً يعزو هذا القولَ إلى البصريينَ وتارةً إلى الكوفيينَ وتارةً إلى جمهورِ النحاةِ مطلقًا.

وكما نُقِلَ عن الأخفشِ أَنَّهَ يقدِّرُ المتعلقَ فِعْلاً نُقِلَ عنه أَنَّهَ يقدرُ المتعلقَ اسمًا، أما أبو علي الفارسي فقد ذَكَرَ في بعضِ كتبِه أَنَّ متعلقَ الظرفِ والجارِ والمجرورِ فِعْلٌ، وذَكَرَ في بعضِها أنه يجوزُ تعليقُهُما بالاسمِ أو بالفعلِ فكلا الأمرينِ جائزٌ، ينظَر في ذلك: الإيضاح العضدي ص٥٥، ٨٧، المسائل العسكريات ص٨٣، ٨٤، المقتصد ١/ ٢٧٥، الإنصاف ١/ ٢٤٥، أسرار العربية ص٧٣، التبيين للعكبري ص٢٤٩، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣، اللباب للعكبري ق (٢٥ ب)، التسهيل لابن مالك ص٤٩، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٥٠، مغني اللبيب ص٥٨٤، المساعد ١/ ٢٣٦، التصريح ١/ ١٦٦، همع الهوامع ٥/ ١٣٦.

(٥) يعني الزمخشري، وقد اختار ذلك بصريح العبارة، ينظر المتن ص ٦٧٧.

غيرِ الفِعْل، وزعم قومٌ[1] أنَّ المتعلقَ اسمٌ تقديرُه: مستقرٌّ لأنَّهَ خبرُ المبتدأ، والأَصْلُ فيه كونُه مفرداً ـ على ما مرَّ[2] ـ فكان أولى، والذي يُضَعِّفُه[3] الاتفاقُ على صِحَّة دخولِ الفاءِ في مثلِ قولِهم: «كلُّ رَجُلٍ في الدارِ فَلَه درهمٌ[4]»، والتوقُّفُ فيها[5] في مثلِ: «كلُّ رجلٍ عالمٍ في الدارِ فله درهمٌ».

ثم اعْلَمْ أنَّ الأكثرَ[6] على أنَّ الظرفَ تَضَمَّنَ الضميرَ ومعنَى الاستقرارِ لمَّا صارَ نَسْيًا مَنْسِيًّا لا يُذْكَرُ، واستَدَلَّ أبو عليٍّ[7] على ذلك بامتناعِ: «قائمًا زيدٌ في الدارِ».

(١) مِمَّنْ قالَ بهذا القولِ ابنُ السراج وابنُ جنِّي، وعزاه بعضُ النحاةِ إلى البصريينَ، وكلامُ سيبويه يحتملُه، واختارَ هذا القولَ جمعٌ من النحاةِ منهم ابنُ الشجري، وابنُ مالك، وابنُه بدر الدين وابن هشام، وهذا القول هوأرجحُ القولين لديَّ وأولاهما بالقبولِ، ينظَر في هذا القول: المصادر المتقدمة وينظر أيضًا: الكتاب لسيبويه ١/ ٥٥، ٥٦ و ٢/ ١٤٣، الأصول لابن السراج ١/ ٦٣، اللُّمَع ص٧٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١١١، أوضح المسالك ١/ ٢٠١،

(٢) ينظر ما تقدَّم ص ٦٧٧.

(٣) أي: الذي يضعِّفُ قولَ مَنْ قالَ: إنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ يتعلَّقانِ باسمٍ مفردٍ، لأنَّ ابنَ الحاجبِ يرى أنَّ المتعلقَ فِعْلٌ ـ كما تقدَّم ـ وهذا الكلامُ منقولٌ عنه.

(٤) إنما جازَ دخولُ الفاءِ في الخبرِ هنا لأنَّ المبتدأَ جاء نكرةً عامَّةً موصوفةً بالجارِّ والمجرورِ، وقد حكمَ النحاةُ أنَّه لايجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ إلا إذا كانَ المبتدأُ اسمًا موصولاً بالفعلِ أو بالظرفِ أو بالجارِّ والمجرورِ، أو كان نكرةً عامَّةً موصوفةً بالفعلِ أو بالظرف أو بالجارِّ والمجرورِ، ينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٣/ ١٠٣، الإيضاح العضدي ص٩٩، المسائل المنثورة ص١٦٧، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٩، وينظَر الآتي ص ٧٢٥، وما بعدَها.

(٥) أي: التوقفُ في صِحَّة دخولِ الفاءِ في مثلِ ذلك ـ كما أُثْبِتَ على هامشِ نسخة (ج).

(٦) هو قولُ أكثرِ النحاةِ ـ كما ذُكِرَ هنا ـ، وعزاه أبو حيان إلى البصريينَ، وذَهَبَ قومٌ منهم أبو سعيد السيرافي إلى أنَّه لاضميرَ في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ الواقعينِ خَبَرًا؛ لأنَّ هذا الضميرَ حُذِفَ مع المتعلَّقِ، ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤، التصريح ١/ ١٦٦، همع الهوامع ٢/ ٢٢، شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٠٠.

(٧) في الإيضاح العضدي ص٢٢٠، وينظَر التعليلُ لامتناعِ «قائمًا زيدٌ في الدارِ» في المقتصد ١/ ٦٧٣.

عق[1]: سيبويه[2] يقولُ بالابتداءِ قَطْعًا، والأخفشُ يُجَوِّزُ الابتداءَ والفاعليةَ[3]، والقولُ لسيبويهِ؛ لأَنَّ كلامَ العَرَبِ عن آخرِهم مُسْتَمِرٌّ على: «إِنَّ عندَك زيدًا» بنصبِ زيدٍ لاغيرُ على أَنَّهَ اسمُ «إِنَّ»، ولأَنَّهم يقولونَ: «عِنْدَك زيدٌ قائمٌ»، وكانَ ينبغي أَنْ لايَصِحَّ على مذهبِ الأخفشِ؛ لِأَنَّه يصيرُ بمنزلةِ قولِك: «عندَك استقرَّ زيدٌ قائمٌ»، وهذا ظاهرٌ بطلانُه.

حم: اعلمْ أَنَّ كُلَّ شيءٍ يُقدَّرُ معه الفِعْلُ مما فيه حرفُ الجَرِّ لَفْظًا أو تقديرًا سُمِّيَ ظرفًا في اصْطِلاَحِهم تَوَسُّعًا[4]، وقال[5] عبدالقاهر[6]: الظرفُ في الأصْلِ هو الزمانُ والمكانُ، ثم يُطْلَقُ اسمُ الظرفِ على كلِّ جارٍّ ومجرورٍ، لتقديرِ الفِعْلِ في المواضعِ الثلاثةِ[7] تقولُ: «الخروجُ يومَ الجُمُعَةِ» أي: يقعُ يومَ الجمعةِ، أو: واقعٌ فيه، و «المرورُ بِزَيْدٍ» أي: يقعُ بزيدٍ، أو: واقعٌ به، أو: يكونُ، أو: كائنٌ به، وهكذا البابُ كلُّه بهذا الاعتبارِ، / فاعرفه. ٥٦

قولُه: «ولابُدَّ في الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا من ذِكْرٍ..» إِنَّمَا وَجَبَ ذلك لِمَا مَرَّ أَنَّ الجملةَ مُسْتَقِلَّةٌ بنفسِها[8]، فلابُدَّ فيها من شيءٍ يدلُّ على أَنَّها رُبِطَتْ بشيءٍ تفتقرُ إليه عندَ

(١) من هذا الموضع حتى قوله: «وهذا ظاهرٌ بطلانُه» لم يَرِدْ في (ع).

(٢) قول سيبويه في الكتاب ٢/ ١٢٨، ونُقِلَ عن عامَّة البصريين، وقد تقدَّم ص ٦٧٤، ٦٧٥.

(٣) ونُقِلَ هذا القول أيضًا عن الكوفيين، وقد تقدَّم ص ٦٧٤، ٦٧٥.

(٤) ينظَر في ذلك مثلاً: الأصول لابن السراج ١/ ٦٣، والإيضاح العضدي ص ٩٠ - ٩٢.

(٥) من هذا الموضع حتى قوله: «بهذا الاعتبار فاعرفه» لم يرد في (ع).

(٦) في التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص ٧٤، ٧٥ مع تَصَرُّفٍ من المؤلفِ بالاختصارِ.

(٧) المراد بالمواضعِ الثلاثةِ: ظرف الزمان، وظرف المكان، والجارّ والمجرور.

(٨) مَرَّ ذلك ص ٦٧٧.

وقوعِها خَبَرًا، وذلك هو الضميرُ الراجعُ منها إليه، حَتَّى إذَا كانَ معلومًا للمخَاطَبِ اسْتُغْنِيَ[1] عنه ذِكْرًا في مِثْلِ قَوْلِهِم: «البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّيْنَ»، «البُرُّ» مبتدأٌ، و «الكُرُّ» مبتدأٌ ثانٍ، و «بِسِتِّينَ» خبرٌ للثاني، ثُمَّ إنَّ هذه الجملةَ الاسميةَ وَقَعَتْ خَبَرًا للمبتدإِ الأوَّلِ، والضميرُ محذوفٌ تقديرُهُ: الكُرُّ منه بِسِتِّينَ.

(وفي المغربِ[2]: قال الأزهري)[3]: الكُرُّ: ستُّونَ قفيزًا، والقفيزُ: ثمانيةُ مَكَاكِيك، والمَكُّوكُ: صاعٌ ونِصْفٌ، وفي حديثِ ابنِ سِيْرِيْنَ[4]«: إذا بَلَغَ الماءُ كُرًّا[5] لم يَحْمِل خَبَثًا[6]».

[7]وقال في المغربِ[8]: وعندَ الشافعيِّ[9] هو مُقَدَّرٌ بالقلتينِ، وهما خَمْسُ قِرَبٍ، والقِرْبَةُ مائةُ رِطْلٍ، واللهُ أعلمُ.

(١) في (ع): يستغنى....

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٢١٤.

(٣) لم يَرد في (ع).

وقول الأزهري في تهذيب اللغة ٩/ ٤٤٣.

(٤) هو أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري البصري، مولى لأنسِ بنِ مالك ـ رضي الله عنه ـ كان من أئمةِ التابعينَ وعلمائِهم، اشتهرَ بتعبيرِ الرؤيا، رَوَى عن كبارِ الصحابةِ كأبي هريرةَ وابنِ عبَّاس وأنسِ بنِ مالك، ورَوَى عنه جمعٌ من التابعينَ منهم قتادةُ وابنُ عَوْن ويونسُ بن عُبَيْد، تُوُفِّيَ بالبصرةِ سنة (١١٠)هـ، تنظَر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ١٩٣، صفة الصفوة ٣/ ٢٤١، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦، شذرات الذهب ١/ ١٣٨.

(٥) في(ج): الكُرَّ...

(٦) هذا الأثرُ المرويُّ عن ابنِ سيرينَ جاءَ بروايةِ: «إذا بَلَغَ الماءُ كُرًّا لَمْ يَحْمِلْ نَجَسًا»، وجاءَ بروايةِ: «إذا كانَ الماءُ قدرَ كُرٍّ لم يَحْمِلْ القَذَرَ»، ينظَر هذا الأثر بهذة الرواياتِ في: غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٣٨، الفائق ٣/ ٢٥٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٦٢، لسان العرب (كرر).

(٧) من هنا حتى قوله: «والله أعلم» لم يرد في (ع).

(٨) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ١٩٣.

(٩) ينظَر رَأْيُ الشافعيِّ في كتابِه الأُمِّ ١/ ٤.

وهكذا[1] القولُ في: «السمنِ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»، التقديرُ: مِنْه، إلاَّ أَنَّ هُنا معنىً آخَرَ وهو أَنَّ «مَنَوَانِ» مبتدأٌ نكرةٌ موصوفةٌ بالجارِّ والمجرورِ المحذوفِ، و «بِدِرْهَمٍ» خبرُه، ثم الحذفُ إنَّما كانَ لِأَنَّ المخاطبَ إذا عَلِمَ أَنَّ الغَرَضَ من ذلك بيانُ التسعيرِ عُلِمَ (من ذلك[2]) ضرورةً أَنَّ هذا التسعيرَ في المذكورِ لافي غيرِ المذكورِ، وإلاَّ فَيَدَعُ المذكورَ بِمَضْيَعَةٍ.

قولُه: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[3]، «لَمَنَ صَبَرَ» في محلِّ الرفعِ على الابتداءِ، و «إِنَّ ذلك لَمِنْ عزمِ الأمورِ» جُمْلَةٌ في محلِّ الرفعِ بأنَّها خَبَرُ المبتدأِ، والراجعُ فيها إلى المبتدأِ محذوفٌ، قالوا[4]: تقديرُه: إنَّ ذلك منه لَمِنْ عَزْمِ الأمورِ.

تخ[5]: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه وإنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ: الصبرُ من عزمِ الأمورِ [والجودُ من مكارمِ الأخْلاَقِ، فلا يَصِحُّ أَنْ يقال: الصبرُ منه من عزمِ الأمورِ][6]، والجودُ منه من مكارمِ الأخلاقِ، وهذا لِأنَّه إنما يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: هذا الفعلُ من مكارمِ الأخْلاَقِ، حيثُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ بأنَّه لو فَعَلَهَ لاستحسنه الناسُ، لأنَّ ما فُعِلَ من الفِعْلِ مَرَّةً لم يَصِحَّ ثانيًا فعلُه.

وقوله: «ذلك» إشارةٌ إلى المذكورِ وهو: الصبرُ والمغفرةُ نحو قولك: «مَنْ صَلَّى

(١) يعني: ومثلُ القولِ في قولِهم: «البرُّ الكُرُّ بِسِتِّينَ».

(٢) لم يرد في (ع).

(٣) سورة الشورى، آية (٤٣).

(٤) ينظرَ هذا القول في: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٠، مشكل إعراب القرآن لمكِّي بن أبي طالب ٢/ ٢٧٩، الكشاف ٤/ ٢٣٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥٠، البحر المحيط ٩/ ٣٤٥.

(٥) التخمير ١/ ٢٦٢.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من النسختين، ومن الواضح أنه سَقَطَ بسببِ انتقالِ النَّظَرِ، واستدراكه لازمٌ لإقامةِ المعنى، وقد استدركتُه من التخمير.

وَصَامَ وزكَّى كانَ خيراً له» أي: كانَ هذا المذكور...، فهو راجعٌ إلى الكلِّ، فاعرفْه.

حم: اللَّامُ في «لَمَنْ صَبَرَ» يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ القَسَمِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ لامَ الابتداءِ[1].

ثم قالَ: هذا الكلامُ مُتَضَمِّنٌ للشَّرطِ، والشَّرطُ لابُدَّ له من جزاءٍ، وجزاؤُه: «إِنَّ ذَلِكَ»، لِأَنَّ «إِنَّ» سَدَّ مَسَدَّ الفاءِ، وإِنَّما جازَ ذلك لِأَنَّ فيه معنَى التعليلِ[2].

قِيلَ[3]: حَذْفُ الجارِّ والمجرورِ معًا وإِنْ قَلَّ[4] في الكلامِ فَمَجِيْئُه في القرآنِ حَسَّنَ ذلك وقوَّاه في مثلِ قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[5]، وقولِه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾[6] وأمثالِهما.

قلتُ[7]: في هذا الفصلِ شيءٌ حُكِيَ عن بعضِ أَهْلِ الصنعةِ: أَنَّ «مَنْ» و «ما» إذا ابتُدِئَ بِهِما مُضَمَّنَتَيْنِ معنى الشرطِ لم يَجِبْ في جزائِهما الواقعِ خَبَرًا لَهُما من ضميرٍ عائدٍ إليهما، فأقولُ: إِنْ كانَ الأمرُ كما يُحْكَى لَمْ يَتَأَتَّ ذلك إلا فيما هو مُصَدَّرٌ

(١) يُنْظَر هذانِ الوجهانِ في: المحرَّر الوجيز ١٤/ ٢٣٠، البحر المحيط ٩/ ٣٤٥، مغني اللبيب ص٦٤٨.

(٢) أي: لِأَنَّ في حرفِ التوكيدِ وهو «إنَّ».

(٣) لم أتوصل إلى قائل هذا القول فيما وقفتُ عليه من مصادر.

(٤) في (ع): قبل...، وهو تحريف.

(٥) سورة الشورى، من الآية (٤٣).

وقد ذَكَرَ أبو علي الفارسي في الإيضاحِ العَضُدِي ص٨٩: أَنَّ جملةَ الخَبَرِ قد تُحْذَفُ بكاملِها إذا دلَّ الدليلُ عليها كما في قولِه تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ..﴾ فالتقديرُ هنا: واللائِي لَمْ يَحِضْنَ فعدتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ، فَحُذِفَتْ جملةُ الخَبَرِ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليها، فإذا جازَ حَذْفُ الجملةِ كلِّها كانَ حذفُ شيءٍ منها أَسْهَلَ.

(٦) سورة البقرة من الآية: (٤٨)، ومن الآية: (١٢٣).

(٧) من هُنا حتى آخر الفَصْل لم يَرِدْ في (ع).

بالفاءِ؛ لأَنَّ الضميرَ إِنَّما شُرِطَ لمَكَانِ العَقْدِ والربطِ بين الجملتينِ ـ على ما عُرِفَ قَبْلُ[1] ـ، والفاءُ في الجزاءِ دالَّةٌ على هذا أيضًا فأَغْنَتْ عن الضميرِ، فمثالُ ما فيه الفاءُ خاليًا عن الضميرِ بيت الحماسةِ[2]:

فمَنْ تَكُنِ الحَضَارة أَعْجَبَتْهُ ... فأَيُّ رجالِ بادِيَةٍ تَرَانَا

ومَنْ رَكِبَ الجِحَاشَ فإِنَّ فينا ... قَنًا سُلُبًا وأفراسًا حِسَانًا[3].

ومثالُ ما لَيْسَ فيه فاءٌ فَقَامَ الضميرُ/ مقامَه قوله ـ عليه السلام ـ: «مَنْ كانَ في عَمَلِ اللَّهِ كانَ اللَّهُ في عَمَلِهِ[4]»، وفي هذا النَّحْوِ لنا شُبَهٌ أُخْرَى ذكرتُها في بابِ الموصولاتِ[5].

(١) ينظر ما تقدَّم ص ٦٨٢، ٦٨٣.

(٢) الحماسة لأبي تمام ١/ ٢٠٣.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للقَطَامي واسمُه عُمَيْر بن شييم بن عمرو التغلبي.

وهذان البيتان في ديوانه ص٧٦، وقد وَرَدَتْ روايةُ الأولِ منهما في الحماسة ١/ ٢٠٣: «فإن تكن الحضارةُ . . .»، والحَضَارَةُ: ضدُّ البداوةِ ويريدُ بالحضارةِ أهلَ الأمصارِ، والجِحَاشُ: جمعُ جَحْشٍ وهو وَلَدُ الحمارِ، والقَنَا: جمعُ قناة وهي الرمحُ، وسُلُب: طوالٌ.

والشاهدُ في البيت الأول منهما: «فمنْ تكن الحضارةُ أعجبتْه فأيُّ رجالِ . . .»، ووجه الاستشهاد: أَنَّ الفاءَ أغنتْ عن الضميرِ في ربطِ جملةِ الجزاءِ بـ«مَنْ»، وقد رَدَّ ابن هشام ذلك في المغني، وبيَّن أَنَّ الرابطَ مُقَدَّرٌ، وتقديرُه: «فلسنا على صفته»، فالجملةُ مربوطةٌ بالضميرِ المقدَّرِ، وينظَر البيت وما قيل فيه في: الكامل للمبرد ١/ ٨٦، شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١/ ٣٧٦، مغني اللبيب ص٦٥٩، ٦٦٠، شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ٧/ ٩٥.

(٤) لم أقفْ على هذا الحديثِ في كتبِ الحديثِ والأثرِ.

(٥) ينظَر: المجلد الأول من المقتبس ق (١٤٥ ب).

قال - رضي الله عنه[1] -:

«فَصْلٌ: [تقديمُ الخَبَرِ على المُبْتَدَأِ]

ويجوزُ تقديمُ الخَبَرِ على المبتدأِ كقولِك: «تميمِيٌّ أنا» و «مشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»، وكقولِه تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[2] و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3]، المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، وقد الْتُزِمَ تقديمُه فيما وَقَعَ فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا، وذلك قولُك: «في الدارِ رَجُلٌ»، وأمَّا «سلامٌ عليك» و «ويلٌ لَكَ» (و «خَيرٌ بين يَدَيْكَ»)[4] وما أَشْبَهَهَا[5] من الأدعيةِ فمتروكةٌ على حالِها إذا كانتْ منصوبةً مُنَزَّلَةً منزلةَ الفِعْلِ، وفي قولِهم: «أينَ زيدٌ» و «كيفَ عَمْرٌو» و «متى القتالُ» ..».

[6]ومنَ الأمثلةِ الواضحةِ في هذا النحوِ قولُ الحماسيِّ:

وسيانِ عندي أَنْ أموتَ وأَنْ أَرَى كبعضِ رجالٍ يوطنونَ المخازِيَا[7].

أي: الموت والذلَّة عندي سيان، أي: سواء.

(١) المفصَّل ص ٢٤، ٢٥.

(٢) سورة الجاثية، من الآية (٢١)، وقد استشهدَ بها الزمخشري على قراءةِ «سَوَاءٌ» -بالرفع-، وبها قرأ ابن كثير ونافع وأبو عَمْرو وابن عامر وعاصمٌ في رواية أبي بكر عنه، أما الباقون من السبعة فقرؤوها: «سواءً» بالنصب، ينظَر تخريج القراءتينِ وتوجيههما في: السبعة في القراءات ص ٥٩٥، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٤٥، ١٤٦، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ٣١٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٦).

(٤) لم ترِدْ في المفصَّل، كما لم ترد أيضًا في الشروح التي وقفتُ عليها.

(٥) في المفصل: وما أشبهها...

(٦) من هنا حتى قوله: «أي: سواء» لم يرد في (ع).

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبَيِّ بن حمام بن جابر العبسي من شعراء الحماسة، وهو في الحماسة لأبي تمام ١/ ٢٣٥.

ورواية العجز في الحماسةِ، وفي شرحِها المنسوبِ للمعري ١/ ٢٨٩، وفي شرحِها للتبريزي ١/ ٢١٧: «كبعض الرجال...»

وسِيَّانِ: تثنية سِيٍّ وهو المِثْلُ، فـ «سِيَّانِ» بمعنى: «مِثْلَانِ».

والشاهد في البيت: «سِيَّانِ عندي أَنْ أَموت...»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ «سِيَّانِ» خبرٌ مقدَّم، و«أن أرى» في تأويلِ مصدرٍ مبتدأٌ مؤخَّر، فهذا نظير الأمثلةِ التي أوردها الزمخشري على تقدم الخبر. ينظَر ما قيلَ في البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤١٧، شرح حماسة أبي تمام للشنتمري=

حم: قوله: «تميميٌّ أنَا» و«مشنوءٌ من يشنؤُك[1]» من ألفاظِ العربِ[2] وكلامِهم، لامن كلامِ النحويينَ.

قال سيبويه[3]: واعلمْ أنَّهُم يُقَدِّمُونَ ما هو أهَمُّ، وهم بِبَيَانِهِ أعْنَى، وإنْ كانا جميعًا يُهِمَّانِهِم ويَعْنِيَانِهِمْ.

شح[4]: سُمِّيَ المبتدأُ مبتدأً لِأنَّه به تبتدئُ الجملةُ الاسميةُ فهو الأصلُ، ثم إذا عُدِلَ به عن هذه الطريقةِ فَلِمَعْنىً حَسَّنَهُ وهو أنَّ المتكلِّمَ إذا قال: «زيدٌ» من: «زيدٌ قائمٌ» تَعَلَّقَ بنَفْسِ السامعِ احْتِمَالَاتٌ شَتَّى من أنَّه قائمٌ أو قاعدٌ، إلى مالا يُحْصَى كثرةً، فإذا قَدَّمَ الخَبَرَ ارتفعَ هذا الإشكالُ، وقَوْلُ الكوفيينَ[5]: لايجوزُ تقديمُ الخَبَرِ في غيرِ ما أوجبَه الاستفهامُ ونحوُه مَرْدُودٌ بالأمثلةِ المذكورةِ في الكتابِ.

قال[6]: وقد يُجْعَلُ «سواءٌ» خبرَ «إنَّ»، و«أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» فاعلٌ لها، وليسَ من هذا البابِ حينئذٍ، وهو قولُ كثيرٍ من الناسِ[7]، وما ذكرَه في الكتابِ قولُ الأكْثرِ[8]، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ «سواءٌ» ليسَ بصفةٍ في أصْلِه، فإجراؤُه على بابِ الاسميةِ أولى من إجرائِه على بابِ الوصفيةِ، ولو كانَ في الأصلِ صفةً لكانَ تقديرُه فاعلاً أحْسَنَ.

=٢/ ٧٣١.

(١) مشنوءٌ من يشنؤُك أيْ: مُبْغَضٌ مَنْ يُبْغِضُكَ، ينظر: العين ٦/ ٢٨٧، اللسان (شنأ).

(٢) تنظر هذه العباراتُ المحكيَّةُ عن العربِ في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٧، الإنصاف ١/ ٦٦، التبيين للعكبري ص٢٤٦، الهمع ٢/ ٣٧، ٣٨.

(٣) في الكتاب ١/ ٣٤.

(٤) لم تَرِدْ في (ج)، والنقل من: الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٩٠.

(٥) مَنَعَ الكوفيونَ تقديمَ الخبر على المبتدأ إلا في مسائل محدَّدة عندَهم منها نحو: «في دارِه زيدٌ» و«ضربته زيدٌ»، أما البصريونَ فقد أجازوا تقديمَ الخبرِ سواءٌ أكان مفردًا أم جملةً لورودِ السماعِ بذلك، ينظر في هذين القولين: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٧، المقتضب ٤/ ١٢٧، الإنصاف ١/ ٦٥، التبيين للعكبري ص٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٢، الارتشاف ٢/ ٤٤، ٤٥، ائتلاف النصرة ص٣٣، همع الهوامع ٢/ ٣٧، ٣٨.

(٦) أي: قالَ ابنُ الحاجبِ، وقوله في: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٠.

(٧) ويكونُ تقديرُ الكلامِ حينئذٍ: استوى عندَهم الإنذارُ وعدمُه، وهذا الوجهُ -كما ذُكِرَ هنا- قد أجازَه كثيرٌ من النحاةِ والمعربينَ، ينظر في ذلك: إعراب القرآن للنحاس ١٨٤، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠، البيان لابن الأنباري ١/ ٥٠، التبيان للعكبري ١/ ٢١، البحر المحيط ١/ ٧٧، الدر المصون ١/ ١٠٥.

(٨) هذا الوجهُ أجازَه كثيرٌ من النحاةِ والمعربينَ، ومَنَعَهُ أبو علي الفارسي وابنُ عمرون؛ لأنَّ ما في حَيِّزِ الاستفهامِ لا يتقدم عليه، وأُجِيْبَ عن قولِهما بأنَّ الاستفهامَ في الآية ليسَ على حقيقتِه، بل هو خبرٌ في المعنَى، ينظَر في ذلك: المصادر المتقدِّمة، وينظرَ أيضًا: الحجة لأبي علي الفارسي ١/ ٢٦٩، المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي ص٩٥، مغني اللبيب ص١٨٩، التصريح ١/ ١٥٥.

قال [1] : وتمثيله بذلك مع : « تميميٌّ أنَا » يُشْعِرُ بأنَّه عندَه من قبيلِ الجائزِ ، ولأنَّه ذكره قبلَ قولِه : «وقد التُزِمَ » ، والظاهرُ أنَّه مما الْتُزِمَ فيه التقديمُ ؛ لأنَّه لم يُسْمَعْ خِلافُه مع كثرتِه .

قال صاحبُ الكتابِ في الكشاف [2] : « فإن قلتَ : الفِعْلَ أبدًا خَبَرٌ لا مخبَرٌ عنه ، فكيفَ صَحَّ الإخبارُ عنه في هذا الكلامِ ؟ ، قُلْتُ : هو من جِنْسِ الكلامِ المهجورِ فيه جانب اللفظِ إلى جانبِ المعنى ، وقد وجدنا العَرَبَ يَميلُونَ في مواضِعَ من كلامِهم مع المعاني مَيْلاً بيِّنًا ، من ذلك قَوْلُهم : «لا تأكُلِ السمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ»[3] معناه : لا يكنْ منْكَ أكلُ السَّمَكِ وشربُ اللَّبَنِ ، وإنْ كانَ ظاهرُ اللفظِ على ما لا يَصِحُّ من عطفِ الاسمِ على الفِعْلِ .

والهمزة و «أم » مُجَرَّدتانِ لمعنى الاستواءِ ، وقد انسلخَ عنهما معنى الاستفهامِ رَأْسًا ، قال سيبويه [4] : «جرى هذا على حرفِ الاستفهامِ كما جرى على حرفِ النداءِ قولُك : «اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العِصَابة » ، يعني : أنَّ هذا جرى على صورة الاستفهامِ ولا استفهامَ كما أنَّ ذلك [5] جرى على صورةِ النداءِ ولا نداءَ » ، فاعرفه .

[6] وموقع ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ إمَّا جملةٌ مُؤكِّدَةٌ لُلجملةِ قبلَها ، أو خَبَرٌ لـ «إنَّ »

(١) أي : قال ابن الحاجب ، وقوله في : الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٩١ .

(٢) في الكشاف ١/ ٤٧ ، ٤٨ والنقل منه بالنَّص .

(٣) في هذا المثالِ يجوز في «تشرب » ثلاثة أوجه ، الرفع على الاستئناف ، أي : وأنت تشربُ . . ، والنصب عطفًا على المعنى ، أي : كأنك قلت : لا تأكل السمكَ مع شربِ اللبنِ ، والجزم على عطف الفعل على الفعل ، أي على معنى : لا تأكلْ السمكَ ولا تَشْرَبْ اللبنَ ، والذي يَتَمَشَّى مع المرادِ هنا هو الوجه الثاني وهو النصب ، وينظَر في ذلك : شرح المفصَّل لابن يعيش ٧/ ٢٤ ، مغني اللبيب ص ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، التصريح ٢/ ٢٤١ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٧٠ ، وينظَر أيضًا ٢/ ٢٣٢ .

(٥) في (ع) : ذاك

(٦) من هنا حتى قوله : «والجملة قبلَها اعتراضٌ » لم يرد في (ع) .

والجملة قبلها اعتراضٌ [1] .

تخ [2] : فإنْ سألتَ : لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ « تميميٌّ » مبتدأً ، و «أَنَا» خبرُه ؟ ، أجبتُ : لأَنَّ المبتدأَ هو المحكومُ عليه ، والخبرُ هو المحكومُ به ، وهنا يُحْكَمُ على « أنا» بـ «تميميٌّ » لا على «تميميٌّ » بـ «أَنَا » ، والذي بهتَبَيَّنَ الصريحُ [3] من الرغوةِ أنَّك لو ترجمتَ الكلامَ بغيرِ العربيةِ وجدتَ الرابطةَ [4] ملتحقةً بالخبرِ دونَ المبتدأِ ، وهنا لو ترجمتَ وجدْتَ الرابطةَ ملتحقةً بِـ «تميميٌّ » لا بـ « أنا » ، ولقدْ سألني بعضُ إخواني من الأفاضلِ عن قولِ أبي الطيبِ :

..... ضعيفٌ هوى يُبْغَى عليه ثوابٌ [5]

بتنوين / « ضَعيفٌ » فقال : كيف جعلَ المبتدأَ وهو «ضعيفٌ» نكرةً غيرَ ٥٧
موصوفة ؟ ، فقلتُ : ليس الأمْرُ كذلك ؛ لأنَّ «ضعيفٌ» خبرُ المبتدأِ ، والمبتدأُ [6]

(١) ينظر هذان الوجهان في جملةِ «لا يؤمنون» مع أوجهٍ أخرى في : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢١ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٢١٠ ، الدر المصون ١/ ١٠٥ .

(٢) التخمير ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ بِتَصَرُّفٍ يسيرٍ من المؤلفِ .

(٣) الصريح هو : الخالص ، ينظر : الصحاح واللسان (صرح) .

(٤) يعني بالرابطة : الضمير الذي يربطُ المبتدأَ بالخبرِ .

(٥) عجز بيت من الطويل وصدره :

و ما أنا بالباغي على الحبِّ رشوةً

وهو لأبي الطيبِ المتنبي ـ كما ذُكِرَ هنا ـ ، والبيتُ في : معجز أحمد ٤/ ١٥٧ وهو من قصيدتِه التي مطلعها :

مُنًى كُنَّ لي أَنَّ البياضَ خضابُ فيخفَى بتبييضِ القرونِ شَبَابُ

والمراد من إيرادِ البيتِ : التمثيلُ على تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأِ ، فـ «ضعيفٌ» خبرٌ ، والمبتدأُ «هوى» وهو نكرةٌ موصوفةٌ ، والذي يدلُّ على أَنَّ «ضعيف» هو الخبرُ أَنَّ الكلامَ لو تُرْجِمَ بغيرِ العربيةِ لالتحقتْ الرابطةُ به .

(٦) ساقطة من (ع) .

«هَوى يُبْغَى عليه ثوابُ» ، فما كادَ يصدِّقُني في أنَّ «ضعيفٌ» هو خبرُ المبتدإِ حتى امتحنَ ذلك بطريقِ الرابطةِ ، فاستحسنَ الجوابَ وأثنَى عليَّ .

(١) قلتُ : ومن التقديمِ المبنيِّ على الأصلِ المذكور قولُه :

ذُلُلٌ رِكابي حَيْثُ شئتُ ، مشايِعي لُبِّي ، وأَحْفِزُه بأمرٍ مُبْرَمِ (٢)

أي : ركابي ذُلُلٌ ، ولُبِّيْ مشايعي ، ويُرْوَى (٣) : «متابعي» .

وفي هذا الموضعِ فَرْعٌ لابُدَّ من ذكرِه وهو أنَّ المبتدأَ إذا لم يكنْ نكرةً مَحْضَةً بأنْ كانَ موصوفًا مَثَلاً لم يجِبْ تقديمُ الظرفِ عليه (٤) ، وعليه مثالُ صاحبِ الكشَّافِ في سورة «براءة» (٥) : «رَجُلٌ من بني تميمٍ في الدارِ» ، وهذا وإنْ لَمْ أَجِدْه منصوصًا لكنَّ التركيبَ المذكورَ يدلُّ عليه ، وفي لفظِ تخ (٦) ما يدلُّ عليه حيثُ قال : «. . . نكرةً مَحْضَةً . . .» ، فافهم .

(١) من هذا الموضع حتى قوله : «فافهم» لم يرد في (ع) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترةِ بن شداد العبسي من معلقتِه المشهورةِ ، وهذا البيت في ديوانه ص ٢١٩ وروايته فيه :

ذُلُلٌ جمالي حيثُ شئتُ ، مشايعي لُبِّي ، وأحفِزُه بِرَأْيٍ مبرمِ

وذُلُل : جمع ذَلُول ، أي : ليستْ صعبةَ الانقيادِ ، ومشايعي لبِّي : لا يعزبُ عني عقلي ، وأَحْفِزُه : أدفعه ، ومُبْرَم : مُحْكَم .

والشاهد في البيت : «ذُلُلٌ ركابي ، ومشايعي لبِّي» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ الخَبَر قُدِّم على المبتدإِ إذ الأصل : ركابي ذُلُل ، ولبي مشايعي ، ينظَر البيت في : شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٣) لم أقف على هذه الرواية ، وإنما ذَكَرَ أبو بكر الأنباري أنَّ له روايةً أخرى وهي : «مصاحِبِي عقلي» ، ينظَر : شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٦٣ .

(٤) ينظَر : الموصَّل للسغناقي ق (٥٤ ب) .

(٥) في الكشاف ٢/ ٢٤٢ .

(٦) في التخمير ١/ ٢٦٥ ، وسوف يأتي نصُّ كلامِ صاحبِ التخمير قريبًا - إن شاء الله - .

شم : قولهم : «تميميٌّ أنا» معناه : لست بمنسُوب إلا إلى بني تميم ، والذي يبغضك مُبْغَضٌ لا غير [1] ، وفي الآية [2] : أيْ : لفرطِ عنادهم وغلو عتوِّهم في الكفرِ بحيث لا تفاضلَ ولا تفاوتَ بينَ الإنذارِ لهم وعدمِه ، كأنَّه قال : لا صفة لهم من الصفاتِ إلا هذه الصفة وَحْدَهَا ، وهو الاستواء ، ولو أُخِّر لَتَوَهَّمَ تَرَجُّحَ الإنذارِ بوجهٍ .

قوله : « وقد التُزِمَ تَقْدِيمُه . . . » إنما كان كذلك لأنَّهم سلكوا في الظرفِ مالم يسلكوه في غيرِه من الأحكامِ المختصَّة به [3] ، بدليلِ جوازِ تقديمِه في بابِ «إنَّ» على الاسمِ ، وجوازِ وقوعِه فاصِلاً بين المضافِ والمضافِ إليه في الشعرِ [4] ، ولزومِ حذفِ المتعلَّقِ به في نحوِ : «زيدٌ في الدارِ» .

تخ [5] : لو لم يكن الخبرُ هنا [6] مُقَدَّمًا على المبتدأِ لما جازَ الكلامُ لكونِ المبتدأِ

(١) هذه العبارة تقريب لمعنى : « مشنوءٌ مَنْ يشنؤك » ، وتقدَّم هذا المثال في المتن .

(٢) يعني قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

(٣) ذكر النحاة أنه يُتَوَسَّعُ في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرِهما ، ومثَّلُوا على ذلك بمسائلَ متعدِّدة منها ما ذكره هنا ، ينظَر في ذلك : الكتاب لسيبويه ١/ ٢١١ ـ ٢١٦ ، الأصول لابن السراج ٢/ ٢٥٥ ، البحر المحيط ١/ ٢٦٦ ، مغني اللبيب ص ٩٠٩ ـ ٩١١ ، الجامع الصغير في علم النحو للزبيري ص ٣٣٠ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٣ ـ ٣٩ .

(٤) من ذلك قول الشاعر :

كما خُطَّ الكتابِ بكفِّ يومًا ... يهوديٌّ يقاربُ أو يزيلُ

وقول الشاعر :

هما أَخَوَا في الحربِ مَنْ لا أَخَا لَه ... إذا خافَ يومًا نبوةً فدعاهُما

وينظَر ذلك في : الكتاب لسيبويه ١/ ١٨٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٢ .

(٥) التخمير ١/ ٢٦٥ .

(٦) يعني في المثال الذي مَثَّل به الزمخشري لِمَا التُزِمَ فيه تقديم الخبرِ على المبتدأِ وهو قوله : «في الدارِ رَجُلٌ» .

نكرةً محضةً ، فإن سألتَ : كما الْتُزِمَ تقديمُ الخَبَرِ فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا فكذلك الْتُزِمَ تقديمُه فيما إذا لَمْ يكنْ الخبرُ ظرفًا فما الفائدةُ بالتخصيص [1] ؟ أجَبْتُ : ما الدليلُ على ذلك ، وهذا لأنَّ المبتدأَ إذا كانَ نكرةً والخبرُ غير ظرفٍ لا يخلو من أنْ يكونَ الخبرُ اسمًا أو فِعْلاً ، وأيًّا ما كانَ فإنَّه لا يلتزمُ حينئذٍ تقديم الخبرِ ، أمَّا إذا كان اسمًا كما إذا قلتَ : «رَجُلٌ ظريفٌ» فأردتَ أنْ تَجْعَلَ «رَجُلٌ» [2] مبتدأً ، و«ظريفٌ» خبرَه فإنه لا يُلْتَزَمُ تقديمُ الخبرِ هنا ، وذلك لأنَّ المَعْنِيَّ بالتزامِ تقديمِ الخبرِ التزامُ تقديمِه والمبتدأُ والخبرُ بحالِهما ، ولو قدَّمتَ «ظريفٌ» هنا عادَ مبتدأً إذْ [3] ذاك ، و«رجلٌ» مرفوعٌ بأنَّه عطفُ بيانٍ ، ولابُدَّ من إخراجِ خبرٍ للمبتدإ ليتمَّ كلامًا ، وكذلك لو قلتَ : «رجلٌ جاءني» فَقَدَّمْتَ الخبرَ فقلتَ : «جاءني رَجُلٌ» عادَ فاعلاً ، وصارتْ الجملةُ فِعْليَّةً .

قلتُ : قولُهُمْ في كثيرٍ من الشروحِ [4] - في تعليلِ اللزومِ - : لئلَّا يلتبسَ بالصفةِ مقصورًا عليه ، منظورٌ فيه لانتقاضِه بما ليسَ بظرفٍ وهو نكرةٌ [5] ، وإنما العِلَّةُ الصحيحةُ وعليها مدارُ القَصْرِ : أنَّ للظرفِ معنىً به [6] يفارقُ غيرَه ، وهو أنَّه وإنْ كانَ يُقَدَّم نَظَرًا إلى رفعِ لَبْسِهِ بالصفةِ فمُتَعَلَّقُه وهو معنى الفعلِ الذي هو في الحقيقةِ هو الخبرُ

(١) يعني : ما الفائدةُ في تخصيصِ الخبرِ بكونِه ظرفًا ؟ .

(٢) في (ع) : رَجُلاً

(٣) في (ع) : إذا

(٤) ينظَر من هذه الشروح - على سبيل المثال - : المقتصد ١/ ٣٠٨ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ٩٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٧ ، المقاليد للنسفي ق (١٧٧أ) ، عرائس المحصَّل ق (١٣٠أ) ، أوضح المسالك ١/ ٢١٤ .

وقد تقدَّم رَدُّ ابن الحاجبِ على مَنْ عَلَّل بهذه العلة ، ينظَر ص ٦٧٥ .

(٥) وذلك كالمثال المتقدم نقلاً عن صاحب التخمير ، وهو : «رجلٌ ظريفٌ» ، على أنّ التمثيل بنحو ذلك غير مستقيم لأنّ النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا وجد مسوِّغ يقربها من المعرفة ، وهنا لا يوجد مسوِّغ .

(٦) ساقطة من (ع) .

متأخرٌ عن المبتدأ تقديراً ؛ لأنَّ تقديرَه : في الدارِ رجلٌ مستقرٌّ ، فيكونُ حينئذٍ تقديمًا كلا تقديمَ ، فلا يَهِنُ[1] باللزومِ ركنُ أصلِ الوضعِ ، ومقتضاه هنا وَهْنُهُ ثَمَّةَ[2] ، وشِدَّةُ اتِّصالِ الظرفِ بالمظروفِ إذْهما لا يتفاصلانِ تُسَاعِدُ الوجهَ المشارَ إليه ، (والله الموفق)[3] .

قوله : « وأما « سلامٌ عليك » . . . » .

تخ[4] : انظر إلى الشيخِ كيفَ عَبَّر بهذه الكلمةِ الوجيزةِ عن معنًى شريفٍ بسيطٍ ، والكلامُ فيه مبنيٌّ على شيءٍ وهو : أنَّ هذا دُعَاءٌ[5] ، والأصلُ في الأدعيةِ أَنْ تكونَ فعلاً نحو : « سقاه الله ، ورَعَاه » ، فإنْ[6] لم تكنْ فعلاً فمصدرٌ منصوبٌ نحو : «سَقْيًا له ، ورَعْيًا » ، وشيءٌ آخر وهو أَنَّ الاسمَ أَدَلَّ على الدوامِ والثباتِ من الفِعْلِ ، لِأَنَّه[7] يَدُلُّ على الحدوثِ والتجدُّدِ ، فمِنْ حيثُ إنه قُصِدَ به الدوامُ والثباتُ وَجَبَ أَنْ يكونَ معرفةً مرفوعةً بالابتداءِ ، وقلنا بأنَّه يكونُ نكرةً عَمَلاً بجانبِ الدعاءِ ، / ومرفوعًا عَمَلاً بجانبِ الابتداءِ ، توفيراً على الشَّبَهَيْنِ حظَّهُما ، فهذا معنَى كلامِ الشيخِ . ٥٨

(١) فلا يَهِنُ ؛ أي : فلا يَضْعُفُ من « وَهَنَ » بمعنى : ضَعُفَ .

(٢) أي : وَهْنُهُ إذا كانَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ .

(٣) لم ترد في (ع) .

(٤) التخمير ١/ ٢٦٦ .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٩٣ : «لَمَّا تقدَّم من كلامِه أنه قد التزم تقديمَ الخبرِ إذا وقع المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا أَوْرَدَ على نفسِه إشكالاً وهو قولُهم : «سلامٌ عليك » و « ويلٌ لك » فإنَّ المبتدأَ نكرةٌ والخبرَ جارٌّ ومجرور ، ولم يتقدَّم على المبتدأِ ، ثم أجابَ بأنَّ المبتدأَ في قولك : «لك مالٌ » و « تحتَك بساطٌ » إنما الْتُزِمَ تقديمُ الخبرِ عليه هناك خوفًا من التباسِ الخبرِ بالصفةِ ، وهنا لا يلبس لأنَّه دعاءٌ ، ومعناه ظاهر » .

(٦) في (ج) : وإنْ

(٧) أي : لأنَّ الفعل . . .

(١) قالوا (٢) : أصلُه : أُسَلِّمُ سلامًا عليك ، ثم : سلامًا عليك ، ثم : سلامٌ عليك ، وقوله تعالى : ﴿قَالُوْا (٣) سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ...﴾ (٤) إنما قال : سَلَامٌ - بالرفع - ليَدُلَّ على زيادةِ الثباتِ (٥) ، فيكونُ ردُّ السلامِ أحْسَنَ عَمَلاً بقوله : ﴿ فَحَيُّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ (٦) ؛ (لأنَّ الرفعَ يدلُّ على ذلك) (٧) .

قوله : « ويلٌ لك » دعاءٌ عليه بالهلاكِ والثبورِ على وجهِ المبالغةِ .

حم : «وَيْل » مصدرٌ لأنَّه اسمُ حَدَثٍ ، وإنْ لم يُشْتَقَّ منه فعلٌ ، والأصلُ : أدعو ويلاً ، وتُرِكَ الفِعْلُ فاقْتُصِرَ على المصدرِ لَمَّا صرفوه لأمرٍ تركوه على حاله .

قال (٨) : ولم يجِيءْ في كلامِهم ما فاؤه واو وعينه ياء إلا هو وأخواته (٩) ، والوَيْنُ أيضًا وهو (١٠) : العنبُ الأسودُ (١١) .

(١) من هنا حتى قوله تعالى : ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ ورد في (ع) بعد قوله : «على وجه المبالغة » ، وأثبتُّه هنا وفقًا لما في (ج) ، وهو أنسبُ .

(٢) لم أقفْ على مَنْ قال بذلك ، وينظَر هذا القول في : المقاليد للنسفي ق (٧٧ ب) ، والموصَّل للسغناقي ق (٥٥ب) .

(٣) في (ع) : «فقالوا . . . » .

(٤) سورة هود ، من الآية (٦٩) .

(٥) ينظَر : البحر المحيط ٦/ ١٧٩ ، ١٨٠ ، الدر المصون ١/ ٤٠ .

(٦) سورة النساء ، من الآية (٨٦) .

(٧) لم ترد في (ع) .

(٨) أي قال الزمخشري ، وقوله في : حاشية المفصل له ق (١١٢أ) .

(٩) من أخوات «ويل» : ويحٌ وويبٌ وويسٌ ، وكلُّها لا أفعالَ لها ، ينظَر في ذلك الكتاب لسيبويه ١/ ٣٣٠ ، المسائل الحلبيات ص ٩ ، ١٠ ، المفصَّل ص ٣٣ ، وينظر الآتي ص ٧٩٦ ، ٨٣٨ .

(١٠) في (ج) : هو . . . ، بدون واو .

(١١) ينظر معنى الوين في : الصحاح (وين) ، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٧٠ .

(١) قال فخر المشايخ في مُحَصَّله : مِنْ حَذْفِ الخبرِ قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ (٢) أي : طاعةٌ أمْرُنا ، وهي مبتدأٌ (٣) مع أنَّها نكرةٌ لكونِها مصدرًا في الأصلِ كـ «سلامٌ عليك » .

قلتُ : وهذا تخريجٌ مُسْتَدْرَك (٤) ؛ لأنه يلزمُ كونُ الخبرِ معرفةً والمبتدأ نكرة ، وإنما القياسُ عكسُه .

(٥) قوله : « وفي قولِهم : « أَيْنَ زيدٌ » . . . » عطفٌ على قولِه : « وقد الْتُزِمَ تقديمُه فيما وَقَعَ . . . » ، وإنما كانتْ مُقَدَّمةً لأنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنَى الاستفهامِ ، وللاستفهامِ صدرُ الكلامِ ، وهكذا كلُّ حرفٍ يدلُّ على معنًى في حَيِّزِهِ الجملةُ داخلةٌ كحرفِ الشرطِ والنفي والتمني وأمثالِها (٦) ، وإنَّما كانَ كذلك لأنَّهم يقصدونَ به تبيينَ المقصودِ فيتفرغُ فهمُ السامعِ لِمَا عَدَاه ، وإنما كانتْ أَخْبَارًا لأَنَّ الاستفهامَ يكونُ عن الأحداثِ لا عن الذواتِ ، والأفعالُ هي الأحداثُ ، والأصلُ في الخبرِ هو الفعلُ ؛

(١) من هذا الموضع حتى قوله : « وإنما القياسُ عكسه » لم يرد في (ع) .

(٢) سورة النساء من الآية (٨١) .

(٣) والذي ذكره فيها أكثر المعربينَ والنحاةِ أَنَّ «طاعةٌ » خبرٌ ، والمبتدأُ محذوفٌ تقديره : أمرُنا طاعةٌ ، وذكر الفراءُ فيها الوجهينِ وكذلك أبو جعفر النحَّاس ، ينظَر : معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٨ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٤ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦١ ، الدر المصون ٤/ ٥٠ .

(٤) لعله يريد : مستدركٌ من حيث التقديرِ ، وإلَّا فقدْ أجازَ فيها كبارُ النحاةِ أَنْ تكونَ مبتدأ والخبرُ محذوفٌ ، ولكنَّهم ذكروا أَنَّ التقديرَ : منَّا طاعةٌ ، ولا استدراكَ في هذا التقديرِ ، ينظَر : معاني القران للفراء ١/ ٢٧٨ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٤ ، الدر المصون ٤/ ٥٠ .

(٥) من هذا الموضعِ حتى قوله : « . . . لِمَا عداه » نقلَه المؤلف عن الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٩٢ .

(٦) يريد بأمثالِها : الترجِّي والعرض والتنبيه والدعاء والنداء ـ كما صَرَّحَ بذلك في الإيضاح في شرح المفصَّلَ ـ .

لأنَّه مظنَّةُ الفائدةِ.

و «أَيْنَ» استفهامٌ عن الأمكنةِ، و «كَيْفَ» عن الأحوالِ، و «متى» عن الأزمنةِ.

(١) قلتُ: ولَمْ يذكرْ الشيخُ - رضي الله عنه - نحو قولِهم: «حَقٌّ أَنَّ زيداً ذاهبٌ» في هذا الفصلِ، وهو من صُوَرِ وجوبِ التقدُّمِ أيضاً (٢) - على ما سيأتيك بيانُه في أحكامِ «أَنَّ» المفتوحةَ من هذا الكتابِ (٣) -، فاعرفه.

والإمامُ ابنُ الحاجبِ (٤) ضَمَّ إلى هذا الفصلِ: «عَلَى التمرةِ مثلُها زُبْداً»(٥).

(١) من هنا حتى آخر الفصلِ لم يرد في (ع).

(٢) وقد ذكر هذا الموضعَ بعضُ النحاةِ كابنِ مالكٍ وابنِ هشام وغيرِهما، وعلَّة وجوبِ تقديمِ الخبرِ هُنا خشيةُ التباسِ «أنَّ» المفتوحة بـ «إنَّ» المكسورةِ، أو التباسِها بـ «أنَّ» المؤكِّدَة التي بمعنى «لَعَلَّ»، لأنَّ من لغاتِ «لعلَّ» «أَنَّ» - بفتح الهمزة -، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٧١، أوضح المسالك ١/ ٢١٣، التصريح ١/ ١٧٤، همع الهوامع ٢/ ٣٦.

(٣) ذكر ذلك في قسمِ الحروفِ، فصل الفرق بين «إنَّ» المكسورة و «أنَّ» المفتوحة، ينظر: المجلد الثاني من المقتبس ق (١٥١أ) ونَصُّ كلامه هناك: «قلتُ: العَجَبُ أَنَّ تقديمَ الخبرِ على المفتوحةِ في: «حَقٌّ أَنَّ زيداً قائم» واجبٌ، ووزانُه وِزَانُ «كَيْفَ زيد؟» و «متى»، وأَهْمَلَ ذكرَه في بابِ الابتداءِ، والله الموفق».

(٤) قولُ ابن الحاجبِ في كِتابَيْه: الكافية في النحو ص ٧٨، وشرح الوافية نظم الكافية ص ١٧٤.

(٥) فهنا يجبُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ؛ لأَنَّ المبتدأَ اشتملَ على ضميرٍ يعودُ على بعضِ الخبرِ، وينظَر في هذه المسألة: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٧٥٧، ٧٧٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦١.

قال ـ رضي الله عنه ـ [1]

« فصلٌ : [حذف المبتدأ أو الخبر]

ويجوز حذف أحدهما ، فمن حذف المبتدأ قـول المستهل : «الهلالُ والله » ، وقولك ـ وقد شَمِمْتَ ريحًا ـ : «المسكُ والله » ، أو رأيت شخصًا فقلت : «عبد الله وربِّي» ، ومنه قول المرقِّش[2] :

.... إِذْ قالَ الخميسُ نَعَم[3]

ومِنْ حَذفِ الخبرِ قولُهم : «خرجتُ فإذَا السَّبُعُ » ، وقولُ ذي الرمَّةِ :

(١) المفصَّل ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) هو المرقِّش الأكبر واسمه عَمْرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، شاعر جاهلي من متيَّمي العرب وفرسانهم ، شارك بكر بن وائل في حربها ضد تغلب ، كان له بأس وشجاعه ونجدة وإقدام ، وهو عم المرقِّش الأصغر ، تنظر ترجمته في : من اسمه عمرو من الشعراء ص ٣٤ ، ٣٥ ، الأغاني ٦/ ١٣٦ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٠١ .

(٣) ورد البيت بتمامه في المفصل .

والمذكور هنا قطعة منه ، وهذا البيت من بحر السريع ، وهو بتمامه :

لا يبعد الله التلبب والـ ـغارات إذ قال الخميس نَعَم

وهو للمرقِّش الأكبَر ـ كما ذكر هنا ـ ينظَر : المفضليات ص ٢٤٠ .

ومنهم من نسب البيت للمرقِّش الأصغر ، ينظَر : شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ص ١٨٣ ، شرح اختيارات المفضَّل للتبريزي ٢/ ١٠٥٤ وقد شرح المؤلف كلمات البيت في الشرح .

والشاهد فيه : «إذ قال الخميس : نَعَمٌ» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ «نَعَم » خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذه نَعَمٌ . وينظر البيت وما قيل فيه في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٤ ، غاية المحصَّل للزملكاني ق (١٨أ) ، المنخّل في إعراب أبيات المفصل ق (١٩ أ) ، مغني اللبيب ص ٦٨٤ ، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (٨ أ) ، شرح أبيات المفصَّل لزين العرب ق (١٠ أ) ، شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ٧/ ١٤٢ .

فيا ظبيةَ الوعساءِ بين جُلاجِلٍ وبين النقا آأنتِ أمْ أمُّ سالمِ(١)

وقولُه(٢) تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (٣) يحتملُ الأمرين ، أيْ : فأمري صبرٌ جميلٌ ، أو: فَصَبْرٌ جميلٌ أجْمَلُ .

وقد الْتُزِمَ حذفُ الخبرِ في قولِهم : « لولا زيدٌ لكانَ كَذَا » لِسَدِّ الجوابِ مَسَدَّهُ، ومما حُذِفَ فيه الخبرُ لسدِّ غيرِه مَسَدَّه قولُهم : « أقائمٌ الزيدانِ » و « ضربي زيدًا قائمًا» و « أكثرُ شربي السويقَ مَلْتوتًا » و «أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا » وقولُهم : «كلُّ رجلٍ وضيعتُه » ...» .

قلتُ (٤) : ولم يَذْكُرْ في الكتابِ حذفَهما معًا ، وقد قال فَخْر المشايخ يجوزُ ذلك إذا دَلَّ الكلامُ عليه نحو قوله تعالى : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (٥) تقديره : فعدتهن ثلاثة أشهر (٦) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي كما في ديوانه بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب ٢/ ٧٦٧ ، ورواية البيت فيه : «أياظبيه . . .» .

وقد أوضح المؤلف معنى كلمات البيت في الشرح .

والشاهد في البيت : « آأنت . . .» ووجه الاستشهاد به : أن «أنت » مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : آأنت الظبية .

واستشهد سيبويه والمبرد بالبيت على أنَّ من العرب من يُدْخِلُ ألفاً بين همزة الاستفهام والهمزة إذا التقتا، ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٥١ ، المقتضب ١/ ١٦٣ ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٤ ، ٩٥ ، المنخّل في إعراب أبيات المفصّل ق (١٩ ب ، ٢٠ أ) ، رصف المباني ص ١١٩ ، شرح أبيات المفصّل للخوارزمي ق (٨ ب) .

(٢) في المفصل : ومنه قوله تعالى

(٣) سورة يوسف ، من الآية (١٨) .

(٤) من هنا حتى قوله : «خبرٌ بعد خبر » لم يرد في (ع) .

(٥) سورة الطلاق ، من الآية(٤) .

(٦) ذكر ذلك أبو علي الفارسي في : الإيضاح العضدي ص ٨٩ ، وينظر ما تقدم ص ٦٨٥ .

واختلفوا في الحذفين [1] أيهما أجود ، فقال بعضهم [2] : المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر به تقع الفائدة ، وعند بعضهم [3] الخبر ؛ لأنّ المبتدأ هو المخبر عنه ، فإبقاؤه أولى .

وقال في الكشاف [4] ـ في قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [5] ـ : أي : هو محمدٌ رسول الله ، على حذف المبتدأ لذكره في قوله أوَّلاً : ﴿ هُوَ الَّذِيْ أَرْسَلَ رَسُوْلَهُ ﴾ [6] ، أو « محمدٌ » مبتدأ ، و «رسولُ الله » عطفُ بيان ، و «الذين معه » عطفٌ على « محمد » ، و « أشداء » خبرٌ لهم ، وكذا «رحماءُ» خبرٌ بعد خبر .

شح [7] : الحذف على قسمين [8] : واجبٌ وجَائز ، وهم لا يحذفون من الكلام ما لم يقم عليه دليلٌ من القرائن اللفظية أو الحالية ، فمن حذف المبتدأ قولهم : «الهلالُ» وذلك عند تراثي الناس الهلال ، أي : هذا الهلالُ ، (أو : هُوَ . . .) [9] ، و: هذا المسْكُ ، و : هُوَ عبد الله ، (أو : ذاك . . . » [10] ، و: هذه نَعَمٌ فاغنموها ، أو : فأغيروا عليها ، والنَّعَمُ يُؤنَّث ويُذكَّر [11] ، والتذكير أغلب فيه ، ذكر [12]

(١) أي : إذا احتمل أن يكون المحذوف المبتدأ أو يكون الخبر ، فالاختلاف في أيهما أجود أن يقدَّر المحذوف المبتدأ ، أو يقدر المحذوف الخبر؟ .

(٢) صاحب هذا القول هو الواسطي ، وبه قال ابن الحاجب ـ كما سيأتي عنه إن شاء الله ـ ينظر : مغني اللبيب ص ٨٠٥ ، همع الهوامع ٢/ ٣٨ ، وينظر الآتي ص ٧٠٥ .

(٣) هو قول العبدي كما في : مغني اللبيب ص ٨٠٦ ، همع الهوامع ٢/ ٣٩ .

(٤) الكشاف ٤/ ٣٤٦ .

(٥) سورة الفتح ، من الآية (٢٩) .

(٦) سورة الفتح ، من الآية (٢٨) .

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٩٣ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «وذلك عند تراثي الناس الهلال» .

(٨) في (ع) : على ضربين . . . ، وما أثبتُّه من (ج) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٩) لم يَرد في (ع) .

(١٠) لم يرد في (ع) عن

(١١) ينظر في الحديث تذكير « نَعَم » وتأنيثه : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٤٦ ، المذكر والمؤنث لابن جني ص ٩٤ ، المخَصَّص ١٧ / ١٩ .

(١٢) من هنا حتى قوله : « الإبل والغنم والبقر » لم يرد في (ع) .

التبريزي[1] في شرح السَّقْط[2] : إذا قيل : النَّعَم فالمراد الإبل دون غيرها، وإذا قيل: الأنعام يدخُل في ذلك الإبل والغنم والبقر .

وفي «نَعَم» مع «قال» إيهامٌ[3] .

و «المُرَقِّش» بتشديد القاف / وكسرِها ، والمرقِّشان أخوان[4]، يُقَال : المرقِّش الأكْبَر ، والمرقِّش الأصْغَر[5] ، وَقَبْلَهُ : ٥٨/ب

يأتي الشبابُ الأقْوَرِيْنَ ولا تغبِطْ أخاك أن يقال : حكَم[6]

(١) التبريزي هو : أبو زكريا يحيى بن علي بن محمَّد الشيباني ، يعرف بالخطيب التبريزي ، من أئمة اللغة والنحو والأدب ، أخذ عن أبي العلاء المعري وأبي القاسم الرقي وغيرهما ، وأخذ عنه جماعة منهم : أبو منصور الجواليقي وأبو الحسن بن سهل ، له مصنفاتٌ منها : شرح اللمع ، وشرح المفضليات ، وشرح الحماسة ، توفي سنة (٥٠٢) هـ ، تنظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٧٠ ، معجم الأدباء ٢٠ / ٢٥ ، الفلاكة والمفلوكون ص ٧١ ، شذرات الذهب ٤/ ٥ .

(٢) شرح سقط الزند للتبريزي (ضمن شروح سقط الزند) ١/ ١٩٣ .

(٣) عبارة : « وفي «نَعَم» مع «قال» إيهام» من كلام صدر الأفاضل الخوارزمي في التخمير ١/ ٢٦٧ .

(٤) من العلماء من قال : إن المُرَقِّش الأكبر أخو المرقِّش الأصغر ، ومنهم من قال : بل المرقش الأكبر عم الأصغر ، والمرقش الأصغر عم طرفة بن العَبْد ـ وهذا ما عليه أكثر المترجمين ، ينظر : الشعر والشعراء ص ١٠٥ ، الأغاني ٦ / ١٤٥ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٠١ .

(٥) تقدمت ترجمة المرقش الأكبر ، أما الأصغر فهو : ربيعه بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، وقيل : اسمه حرمله بن سعد ، وقيل : عمرو بن حرملة بن سعد ، وهو أشعر من الأكبر وأطول عمرًا ، شارك في حرب البسوس مع بني بكر ، روى له المفضل الضبي والأصمعي ، تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ص ١٠٥ ، الأغاني ٦ / ١٤٥ ، معجَم الشعراء للمرزباني ص ٢٠١ ، شرح اختيارات المفضّل للتبريزي ٢/ ١٠٧٧ .

(٦) البيت في المفضليات ص ٢٤١ ، وهو فيها بعد بيت الشاهد لا قبله ، وقد فصل بينهما بيت ، وكذلك في شرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢/ ١٠٦٨ وقد أوضح المؤلف معنى البيت وما فيه من كلمات غريبة .

أي : هذا حكَمٌ .

لا يبعد الله التَّلَـبُّبَ والـــ ـــغارات إذ قال الخميس : نَعَم

غرض هذا الشاعر أنّ الشباب خيرٌ من الشيب وإن كان الأقوران معه، أي : الدواهي، ومع الشيب أنْ يكون حكَمًا قاضيًا ، والتَّلَبُّبُ هو : التَّحزُّم والتشمّر ، والخميسُ سُمِّيَ به لأنه الجيش الذي له مقدمة وساقة وميمَنَة وميسَرة وقلب ، فهي خمسة أركان .

قلت [1] : وفي الغريبين [2] : هذا قول الأزهري[3] ، وقال غيره [4] : سُمِّيَتْ خميسًا لأنها تُخَمِّس الغَنَائم .

قوله : «فإذا السَّبُع » أي : فبالحضرة السَّبُع رابضٌ ، أو : حاضرٌ ، «إذا » هنا للمفاجأة ، وهي تدلُّ على الوجود ، فلا يخلو إمّا أن تريد وجودًا مُطْلقاً، وحينئذ يجوز حذف الخَبَر ، وإن أردت وجودًا موصوفًا كالقيام والقعود فلابُدَّ من ذكره ؛ إذ ليس فيه ما يدلُّ عليه .

تخ [5] : وفي قوله هذا نَظَرٌ ؛ لأنّ الخَبَر «إذا » بدليل أنها هنا هي المكانية ، ألا ترى أنَّ معناه : فبالحضرة السَّبُع ، فـ « السَّبُعُ » مبتدأ ، و «بالحضرة » خبرٌ مقدَّم ، فهو بمنزلة قولك : «بالبلد الأمير » ، ولا يقال : الخبر محذوف مؤخراً وهو : «قائم» ، لأنّ الجارَّ والمجرور إذا وقع خَبَرًا أينما وقع هذا حاله نحو : «في الدار زيدٌ » وتقديره :

(١) من هنا حتى قوله : «تخمّس الغنائم » لم يرد في (ع) .

(٢) في كتاب الغريبين للهروي ٢/ ٢٥٧ .

(٣) لم أجد قول الأزهري في كتبه التي وقفت عليها، وعبارة الهروي في الغريبين : «سمعت الأزهري يقول . . . » فهو مما سمعه منه سماعًا ، وقال به أيضًا الجوهري في الصحاح (خمس) .

(٤) ممَّن قال بذلك ابن سيده في المحكم ٥/ ٥٧ ، وينظَر هذا القول أيضًا في : النهاية لابن الأثير ٢/ ٧٩ ، واللسان (خمس) .

(٥) التخمير ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

في الدار زيدٌ كائِن ، ويقال في مثله : قُدِّم الخَبَر وإن كان المتعلق بالجارّ مؤخرًا .

والوعساء هي : الأرض اللينه ذات الرمل يمتد [1] ، ومنه : المواعسة من سير الإبِل ، وهي : أن توسِّع خَطْوَهَا وتمدَّ عنقَهـا ، وجُلاَجل - بضم الجيم الأول وكسر الثانية - : اسم موضع [2] ، وروي بالحاءين [3] المهملتين [4] .

وفي الصحاح [5] : جَلاَجِل - بالفتح - ، ويروى بالحاء مضمومة .

وقال صاحب الكتاب [6] : رأيته بالحاء بخطّ التبريزي .

قلت [7] : في ضرام السقط [8] : جُلاجِل موضع ، ويروى بالجيمين ، وضم الجيم الأولى وفتحها ، وبالحاءين المهملتين ، وليس في الأولى إلا الضم .

والنقا : الكثيبُ من الرمل ، وفي تثنيته «نَقَوان» و «نَقَيَان» بالياء [9] أيضًا .

(١) وذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان ٢/ ٤٣٦ أنه اسمُ موضع بعينه ، ثم أنشد بيت ذي الرمة .

(٢) وهي مَوضِعٌ حده بعض القدماء بأنَّه باليمامة ، ويوجد اليوم بلدةٌ تقع شمال الرياض تسمى بهذا الاسم فلعل هذا الموضع هو المقصود في هذا البيت ، والذي يقوي ذلك أن مواطن ذي الرمة كانت قرب اليمامة ، وينظَر تحديد القدماء لها في : معجم ما استعجم للبكري ٢/ ٣٨٨ .

(٣) في (ع) : بالحاء . . .

(٤) والأولى منهما مضمومة ، والثانية مكسورة ، ينظر ذلك في : معجم البلدان ٢/ ٣٢٣ .

(٥) الصحاح للجوهري (جلل) ٤/ ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ .

(٦) يعني : الزمخشري ، وقوله هذا في حاشيته على المفصَّل ق (١١٢أ) .

وهذا الذي رآه الزمخشري بخط التبريزي رآه ياقوت الحموي أيضًا ، يقول في معجم البلدان ٢/ ١٧٣ : «ورأيته بخط أبي زكريا التبريزي بحاءين مهملتين ، الأولى مضمومة» .

(٧) من هنا حتى قوله : «وليس في الأولى إلا الضم» لم يرد في (ع) .

(٨) في ضرام السقط لصَدْر الأفاضل الخوارزمي (ضمن شروح سقط الزند) ٢/ ٧٢٩ .

(٩) وعلى ذلك يكتب «نقا» بالألف و «نقى» على صورة الياء ، ينظر في ذلك : المقصور والممدود للفراء ص٢١ ، الممدود والمقصور للوشاء ص ٤٤ ، المرتجل في شرح القلادة السامطية في توشيح الدريديه ص ٨٧ ، ٨٨ .

قوله : «أأنت . . .» أي : أأنت أنتِ ، أو : أأنتِ الظبية .

حم[1] : وفي هذا المعنى قوله :

وقلت لظَبْي يرتعي وسط ظِبْيَةٍ أأنت أخو ليلى فقال : يقالُ[2]

ووقعت الألف بين همزتين في : «أأنتِ» لأنهم يفرون عن اجتماعهما ، فجعلوها فاصلةً بينهما[3] ، فاعرفه .

شح[4] : والحذف الواجب أن يقع مع ما تقدم لفظٌ موقع الخبر يسد مَسَدَّهُ .

قال : وفي «صبرٌ جميل» يحتمل الأمرين ، أي حذف المبتدأ ، وحذف الخبر[5] .

قلت : الألف واللام في «الأمرين» للعهد ؛ لسبق ذكرهما وهما : حذف المبتدأ وحذف الخبر ، فاعرفه .

(١) هذا المنقول عن حاشية المفصل للمؤلف في : حاشية المفصَّل للزمخشري ق (١٢) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى قيس بن الملوَّح ، وهو في ديوانه ص ٢١٥ ورواية صدره فيه :

أقول لظبي مَرَّ بي وهو راتع

وساق المؤلف هذا البيت تنظيراً لبيت ذي الرمَّة المتقدم ص ٦٩٩ في المعنى .

(٣) ونقل سيبويه أنها لغة لبعض العرب ، ينظَر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٥١ ، المقتضب ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، الأزهية في علم الحروف ص ٣٦ ، شرح الشافية للرضي ٣/ ٦٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٣ .

(٥) إذا كان المحذوف المبتدأ فالتقدير : أمري صبرٌ جميل ، وإذا كان المحذوف الخبر فالتقدير : صبرٌ جميلٌ أجملُ ، وينظر ما تقدم في المتن .

في [1] شح [2] : إلا أنّ حذف المبتدأ أولى [3] من أوجه :

منها : أن حذف المبتدأ أكثر فالحمل عليه أولى .

ومنها : أنّ الكلام سيق للتمدُّح بحصول الصَّبْر [4] لَهُ ، فجعل المبتدأ محذوفًا يُحَصِّل هذا المعنى ، فتأمَّلْ فيه .

ومنها : أن المبتدأ إذا كان محذوفًا دلت قرينة على حاله وهي قيام الصَّبْر به ، والصبر الجميل هو : الذي لا شكوى فيه إلى الخلق [5] .

شم : ويلتزم حذف المبتدأ في مثل هذا الموضع ، لأنّ معناه معنى الأمر ، كأنه إذا قيل : «فَأَمْرِي صَبْرٌ جميلٌ» فقد قيل : اصبر [6] .

(١) لم ترد في (ج)

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٤ .

(٣) تقدم ص ٧٠٠ أن ابن الحاجب ممن يرون أولوية حذف المبتدأ ، إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين ، فهو هنا يحتجّ لما ذهب إليه .

(٤) في (ع) : بحصول الضمير ، وكذا في الإيضاح في شرح المفصّل ، وقد أشير في حاشية نسخة (ج) إلى أنها كذلك في بعض النسخ ، وما أثبتُّه من صلب نسخة (ج) أصح ؛ لأن ابن الحاجب يتحدث عن الحذف في الآية ، ويؤيد ما أثبته ما في المقاليد ق (٧٩ ب) ، والموصل ق (٥٦ أ) .

(٥) ينظر في ذلك : جامع البيان للطبري ١٢ / ١٦٦ ، معاني القرآن للزجاج ٣/ ٩٦ ، زاد المسير ٤/ ١٤٩ .

(٦) أي : أنه من باب المصدر الذي جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ـ كما يدل عليه التقدير ـ ، وإذا أُخْبِرَ عن المبتدأ بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله كان حذف ذلك المبتدأ واجبًا ، وعبارة الزمخشري في المتن تشعر أن الحذف هنا من قبيل الحذف الجائز ، وقد قيل بكلٍّ من القولين ، ينظر : الدر المصون ٦/ ٤٥٨ ، أوضح المسالك ١/ ٢١٧ .

شح [1] : «قد قيل [2] ـ في المرفوع بعد «لولا» ـ : إنه فاعل فعل مُقَدَّر ، أي : لولا حصل ، أو : وُجِدَ ، وليس ببعيد» .

وحُذِفَ هذا الخبر حذفًا لازمًا لطول الكلام بذكر الجواب المُسْتَغْنَى عن ذكره ، لأنَّ الحال تدل عليه .

قلت [3] : مَثَّلَ صاحب الإيضاح [4] بقوله : «لولا زيدٌ لكان خروجنا اليوم» وذكر أنّ قوله : «لكان خروجنا اليوم» ليس من المبتدأ في شيء [5] ، إنما هُوَ حديثٌ متعلق بـ «لولا» [6] ، ولو كان خبرًا لمبتدأ لوجب أن يكون إيَّاه ، أي : المبتدأ في المعنى ، أو يكون له فيه ذكرٌ مظهرٌ أو مُقَدَّرٌ ، ففي تعريه في ذلك كُلِّه دليلٌ على أنَّهُ ليس بخَبَرٍ ، وهذا كُلُّه كلامٌ حَسَنٌ ، فاعرفه .

/ و «لولا» هذه لامتناع الشيء لوجود غيره ، وهي يقع بعدها المبتدأ ، و «لولا» ٩
للتحضيض تكون أيضًا ، ولا يقع بعدها إلا الفعل ظاهرًا أو مُقَدرًا [7] .

شح [8] : «ومنْ حذف الخبر لزومًا قولهم : «لَعَمْرُك لأفْعَلَنَّ» ونحوه [9] ،

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٤ ، والنقل منه بالنص .

(٢) هو قول الكسائي ، وينظر ذلك في : الجنى الداني ص ٦٠١ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤ ، همع الهوامع ٢/ ٤٣ ، حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٢٧٨ .

(٣) من هنا حتى قوله : «فاعرفه» لم يرد في (ع) .

(٤) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص ٩٤ .

(٥) أي : ليس هو خبر المبتدأ .

(٦) أي : جوابٌ لـ «لولا» .

(٧) إذا كانت «لولا» للتحضيض اختصت بالدخول على الفعل ظاهرًا نحو : ﴿فَلَوْلَا تشكرون﴾ ، أو مقدرًا نحو : «لولا زيدًا» أي : لولا ضربت زيدًا ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٩٨ ، المفصّل ١/ ١٩٦ ، رصف المباني ص ٣٦١ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦ وهو منقولٌ بالنص .

(٩) في (ع) : فنحوه

وتقديره : قَسَمِي ، أو : يميني ؛ لسد الجواب مَسَدَّه [1] ، كما ذكر في مسألة «لولا»[2] ، فاعرفه .

قوله : «أقائمٌ الزيدان» كلامٌ قد اصْطَكَّتْ فيه الرُّكَب ، وتوالت عليه من الاعتراضات النُّكَب .

شح [3] : ليس هذا من باب المبتدأ المحدود على الحقيقة ـ كما تقدم [4] ـ ، وإنما سماه مبتدأ لما ذكر من أنّ المبتدأ في التحقيق : الاسم المجرد الذي له صدر الكلام[5] ، ولا يحتاج في التحقيق إلى خبر ؛ لأنه في معنى : «أيقوم الزيدان» ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا اعتمد على همزة الاستفهام جرى مَجْراه ، وقام مَقَامه ، وعمل عَمَلَه ، فـ «قائمٌ» مُخْبَرٌ به كالإخبار بالفعل ، و «الزيدان» فاعلٌ مثلُه في : «أيقوم الزيدان» ، وإنما ذكر الحذف في الكتاب على سبيل المسامحة تقريبًا على الطلبة من المبتدئين ، والتحقيق ما ذكرنا[6] .

حم : لا يجوز أن يكون «الزيدان» مبتدأ ، و «أقائمٌ» [7] خبره ؛ لأنَّه حينئذ يلزم أن يقال : «أقائمان» ؛ لأن الخبر يثنَّى بتثنية المبتدأ حتى لو قُلْتَ : «أقائمٌ

(١) ذكر بعض النحاة أنّ شرط الحذف هنا أنْ يكون المبتدأ صريحًا في القسم ، فإن لم يكن صريحًا في القسم جاز إثبات الخبر نحو : «عهدُ الله لأفعلن» ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٧ ، أوضح المسالك ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، التصريح ١/ ٧٩ ، ١٨٠ .

(٢) في (ج) : في مسألة الكتاب . . .

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١٩٥ بتصرف يَسير .

(٤) تقدم حد المبتدأ ص ٦٥٢ .

(٥) ذكر هذا التعريف ص ٦٥٥ .

(٦) يعني ما ذَكَرَ من أنَّه لا يحتاج إلى خبر أصلاً ، وإنما له فاعل سدَّ مَسَدَّ الخبر ، وينظر هذا التحقيق في : شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ٩٦ ، وينظر الآتي نقلاً عن العقارب .

(٧) في (ج) : و «قائم» . . . ، بدون الهمزة .

زيدٌ» جاز وقوع «زيد» مبتدأً و «أقائم» خبره لارتفاع المانع [1] .

عـق : ولا يَتَأتَّى تقدير الخبر في هذا الكلام، بخلاف غيره من الأمثلة ، لأنّ السَّادَّ هنا وهو [2] «الزيدان» أحد شطري الجملة ، فكملت به الجملة وانعقدت من مسنَد ومسنَد إليه ؛ لكونه فاعلاً ، إذ لو قُدِّر [3] لتكرر المسنَد ، وهذا ممتنعٌ بالاتفاق ، وإذَا كان كذلك فالمراد بحذفه عدم ثبوته أصلاً ، لا أنَّه يُثْبَتُ ويُحْذَف ، ولا يصح أن يقال : تقديره : أقائمٌ الزيدان في الدار ، أو : في السوق ، أو : هُنَا ، لأنّ هذا المحذوف لا دلالة عليه ، لأنَّه فضلةٌ في الكلام ، غير محكومٍ به لا محالة ، كما تقول : «أيقوم الزيدان في المسجد» ، والخبر لا يكون في عداد الفَضَلات .

تـخ [4] : تقدير النَّحْويين في : «أقائم الزيدان» كلامٌ عليه سِمَةُ الفَسَاد ، وذلك أن قَوْلَهم : «الخبر مَحْذُوْفٌ» يَسْتَدْعي تقدير الخبر ، والتقدير يستدعي إمكانَه سابقًا ، ضرورة أنّ فِعْلَ الشيء يستدعي إمكانَه ، وهنا لا يمكن تقدير الخبَر لتمام معنى الكلام بدونه؛ لأن معناه : أيقوم الزيدان ، إذ الصفة في الأصْل معناها قريبٌ من معنى الفعل المضارع ، لا يفوتها شيءٌ سوى أنَّ المضارع يتعرض للحُدوث والتجدد ، والصفة لا تتعرض له ، فمتى ورد عليها الاستفهام صارت متعرِّضةً لَهُ ، ألا ترى أنّ معناه : أقائمٌ الزيدان أم غير قائمَين؟ ، وإذا كان كذلك كانت رفعتها كرفعته ، ونظير ذلك الرَّفْعَةُ في : «الضاربُ أباه زيدٌ» [5] .

(١) هذه الفقرة نقلها السغناقي في الموصل ق (٥٦ب) .

(٢) في (ج) : هو ، بدون واو .

(٣) أي : لو قدِّر الخبَر .

(٤) التخمير ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢ مع تصرف بالاختصار .

(٥) يريد : أنّ اسم الفاعل «ضارب» لما دخلت عليه «أل» الموصولة أشبه المضارع فتعرض للحدوث والتجدد .

قلت [1] : واعلم أنَّه قد يُعَبَّرُ بحذف الشيء عن انتفائه لفظًا ونيَّةً، وهو كالأصل له، وقد يُجْرَى مُجْرَى الإضمار ، وذلك فيه تدريس [2] ، فهو في الأوَّل[3] من هذه النظائر على العناية الأولى [4] ، وفي البواقي [5] على الثانية [6] ، وفي جمعها فيه واللفظُ واحدٌ نوعُ إشكال ، لكنّ العذرَ الواضح أنّ العبارة أجْريتْ على الظاهر تسامحًا، ومثل هذا الصنيع غير عزيز في التأليف ، فلا تُحَرِّك به لسانَك ، وصُنْه عما يشينُ شأنَك ، فالقوم أعلى الله قَدْرَهم ، وأطْلَع الله على عَالَمِ العِلْم بَدْرَهم ، وزَيَّنَ بِوَشْيِهِ عِلْمَهم ، وأجرى على الحق قَلَمَهُمْ.

قلت [7] : وتحريرُ/ هذا الكلام وتلخيصه بقدر الإمكان أن يقال : قوله : ٥٩/ب
«أقائمٌ. .» له جهتان : جهةٌ[8] من حيث الظاهر ، وهي : الاسمية ، إذ لا كلام في اسميته، وجهةٌ من حيث المعنى ، وهي الفعلية ؛ لأنَّه واقع مَوْقِعَ المضارع ، فيجب النظر إلى كلتا الجهتين توفيرًا عليهما حظَّهما ، فمن حيث أنَّه منظورٌ فيه الاسميةُ من حيث اللفظ وحقيقة الابتداء فيه موجودة لتعريه عن العوامل اللفظيه مع وجود الإسناد ، وهو قائم مقام رَبّ الجملة وصدرها لمساواته زيدًا في التعري في نحو : «زيدٌ قائم» حُكِمَ بكونه مرفوعًا بالابتداء ، ومن حيث أنَّه منظورٌ فيه الفعلية ، والفعْل لا يُخْبَرُ عنه امتنع تقدير الخبر فيه، فصار المرفوع به ـ وهو الفاعل ـ كأنَّه خَبَرٌ من جهة الظاهر لا

(١) من هنا حتى قوله : «وأجرى على الحق قَلَمَهُم» لم يرد في (ع) .

(٢) تقدم معنى كلمة «تدريس» ص ٢٢٣ .

(٣) يعني بالأول قوله : «أقائمٌ الزيدان».

(٤) أي : مما يُعَبَّر فيه بحذف الشيء عن انتفائه لفظًا ونيةً.

(٥) أي : في باقي الأمثله وهي : «ضربي زيدًا قائمًا» و «أكثر شربي السويق ملتوتًا» و «أخطب ما يكون الأمير قائمًا» و «كل رَجُل وضيعته».

(٦) أي : ما عُبِّر فيه بالحذف عن الإضمار .

(٧) لم ترد في (ج) .

(٨) ساقطة من (ج) .

المعنى ؛ لاشتمال الكلام على حديثٍ ومُحَدَّثٍ عَنْه [1] ، والله الموفق .

[2] ومثله قول الأَبِيْوَرْدي :

فَمَالَكِ يابنة القرشي غَضْبَى أمنسيٌّ على العَلَمَين عهدي [3] ؟

قلت [4] : وما ذكر في التخمير [5] من الاستدراك مدفوعٌ بأن يقال : اسم الفاعل هنا تنزَّل منزلة المَصْدَر ، وهو : القيامُ ، وفي هذا التصحيح يتحقق الحذف ، وتقديره على هذا : أقيام الزيدين كائن؟ ، وإذا ساغ عندهم في نَحو : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [6] إقامة الفعْل مقام الاسم [7] ـ على ما مَرَّ [8] ـ وهما قبيلان ، فَلأَنْ يسوغ إقامة اسم الفاعل مقام المصدر وهما من قبيلٍ واحد أولى وأجدر ، وهذا نَحْوٌ لا يَبْعُد عندي ، وأما ما يقع في بعض حواشي هذا الموضع أنّ تقديره : أقائمٌ الزيدان في الدار فليس بشيءٍ ؛ إذْ لا دلالة فيه على

(١) هذا الكلام قد نقله السغناقي في كتابه : الموصل ق (٥٧ أ) .

(٢) من هنا حتى نهاية بيت الأَبِيْوَرْدي لم يرد في (ج) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للأبيوردي ـ كما ذكر المؤلف ـ ، والبيت في ديوانه ١/ ٣٦١ وهو من قصيدةٍ قالها في بعض أصدقائه من بني عقيل .

والعلمان : جبلان .

ومراد المؤلف من إيراد البيت : التنظير على المسألة التي أوردها الزمخشري وهي : «أقائمٌ الزيدان» ، فقوله : «أمنسيٌّ عهدي» نظير هذه المسألة حيث أن «منسي» مبتدأ و «عهدي» نائبٌ عن الفاعل سَدَّ مسد الخبر .

(٤) من هنا حتى قوله : «غير مشروطٍ بمكان» لم يرد في (ع) .

(٥) التخمير ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢ ، وقد تقدم هذا الاستدراك ص ٧٠٨ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية (٦) .

(٧) أقيم الفعل «أنذرتهم» مقام المصدر «الإنذار» ، فتقدير الكلام : سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه .

(٨) تقدمت الآية والكلام عليها ص ٦٨٧ ، ٦٨٩ .

ذلك [1] ، لأنّ الاستفهام هنا عن القيام مطلقًا غيرَ مشروط بمكان .

شح [2] : ونحو : «أقائمٌ زيد» يَجُوز أن يرتفع على المبتدأ ، فيكون «زيد» فاعلاً ولا ضمير فيه [3] ، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ مقدمًا ففيه ضميرٌ لـ « زيد » ، فأمَّا نحو : «أكرمُ منك زيدٌ» فلا يكون مبتدأ و « زيدٌ » فاعلاً ، لأنَّه لا يرتفع الظاهر به ، ولكنْ خبرًا مُقَدَّمًا على «زَيْد » ، أو مبتدأ خبره «زيد» ، وعلى الوجهين يُحْمَلُ : «أكرم منك الزيدان » أيْضًا ؛ لصحة الإخبار بـ «أكرم منك » عن التثنية والجَمْع [4] ، ومَنْ [5] جَوَّزَ : «مررت برجل خير منك أبوه » بالخفض في «خيرٍ » يُجَوِّزُ [6] أن يكون «أكرم منك زيد » من باب « أقائمٌ الزيدان » .

قوله : « ضربي زيدًا قائمًا » وأخواتها .

[7] قلت : منها على المثال الصحيح بيت أبي الطيب :

بحب قاتلتي والشيب تغذيتي هواي طفلاً وشيبي بالغ الحُلُم [8]

(١) ينظر كلام صاحب العقارب في هذه المسألة ص ٧٠٨ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٥ بتصرف يسير من المؤلف .

(٣) أي : ولا ضمير في «قائم» .

(٤) في (ع) : وعن الجمع . . . ، وما أثبتُّه من (ج) موافق لنص الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٥) الذي جوَّز ذلك طائفة من العرب ، أما أكثرهم فأوجبوا الرفع في «خير» على أنه خبرٌ مقدَّم ، و «أبوه» مبتدأ مؤخَّرٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر نعت لـ «رجلٍ» ، وجَرُّ «خيرٍ» صرح بعض النحاة بأنه قليلٌ رديء ، وصرَّح بعضهم بأنه غير جائز ، وينظر في ذلك : المقتضب ٣/ ٢٤٨ ، الأصول لابن السراج ١/ ١٣٠ ، المفصَّل ص ٢٣٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٦ ، التصريح ٢/ ١٠٦ .

(٦) في (ع) : فيجوز

(٧) من هنا حتى قوله : «فاعرفه متأملاً» لم يرد في (ع) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ ، وهذا البيت في : معجز أحمد ١/ ١٣١ ، وهو من قصيدته التي مطلعها :

ضيفٌ ألم برأسي غير محتشم السيف أحسن فعلاً منه باللِّمَم =

قال الواحدي [1] في شرحه : « هواي » مبتدأ ، و « طفلاً » منصوب على الحال سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، وعلى هذا أيضًا قوله : « وشيبي بالغَ الحلم » ، وهذا المصراع تفصيل ما أُجْمِلَ في الأول من جهة المعنى ، فاعرفه متأمِّلاً .

شح [2] : ضابط هذا الباب [3] : أن يتقدم مَصْدَرٌ أو ما هو في معنى المصدر [4] ، منسوبًا إلى فاعله أو مفعوله ، وبعده حالٌ منهما أو من أحدهما ، على معنى يُسْتَغْنَى فيه بالحال عن الخَبَر ، وفيه ثلاثة مذاهب :

أحدها ـ وهوللبصرية [5] ـ : أنّ التقدير : ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا .

والمذهب الثاني ـ وهو [6] للكوفية [7] ـ : أن التقدير : ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ .

والمذهب الثالث ـ وهو لبعض المتأخرين [8] ـ : أن التقدير : ضربت زيدًا قائمًا ،

=ومراد المؤلف من إيراد البيت : أن قوله « هواي طفلاً » و « شيبي بالغ الحلم » نظير ما مثل به الزمخشري من الأمثلة التي سَدَّتْ فيها الحال مسد الخبر .

(١) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للواحدي ص ٥٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٣) يعني بهذا الباب ما سَدَّت فيه الحال مَسَدَّ الخَبَر .

(٤) ما هو في معنى المصدر يراد به ما أضيفَ إلى المصدر نحو : « أكثر شربي السويق ملتوتًا » ، أو أُضيفَ إلى مُؤَوَّلٍ بالمصدر نحو : « أخطب ما يكون الأمير قائمًا » ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٧ ، التصريح ١/ ١٨٠ .

(٥) ينظَر قول البصريين هذا مع اختلاف في كيفية التقدير في : الكتاب لسيبويه ١/ ٤١٩ شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧ ، الارتشاف ٢/ ٣٤ ، التصريح ١/ ١٨١ ، همع الهوامع ٢/ ٤٦ ، ٤٧ .

(٦) لم تَرِدْ في (ج) .

(٧) وقول الكوفيين هذا قد ضَعَّفه الرضيُّ وغيره ، ينظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٨ ، الارتشاف ٢/ ٣٤ ، همع الهوامع ٢/ ٤٦ ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢١٩ .

(٨) من أصحاب هذا القول ابن درستويه والأخفش الأصغر وابن بابشاذ ، ينظَر ذلك في : شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣١٣ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧ ، الارتشاف ٢/ ٣٣ .

فـ«ضربي» قائمٌ مقام الفعل ، فاستقلت الجملة به وبفاعله كما في : «أقائمٌ الزيدان» ، والصحيح هو الأول ، ومعنى الكلام : ما ضربي زيداً إلا قائمًا ، و: ما أكثر شربي / إلاَّ ملتوتًا ، والله أعلم . ١/٦٠

قلت : ومن هذا النحو ما جاء في قول أبي الطيب :

وأكثر ما تَلقى أبا المسك بِذْلةً إذا لم يَصُن إلاَّ الحديدَ ثيابُ(١)

قوله : «وأخطب ما يكون الأمير قائمًا» .

تخ(٢) : «ما» هنا هي «ما» المُدَّة ، ومعناه : أخطب أوقات الأمير وقت كونه قائمًا ، وجَعَلَ الوقتَ أخْطَبَ للمبالغة كقولهم : «نهاره صائم» .

قلت(٣) : ومن هذا المجاز قولهم(٤) : «باتت بليلة حُرَّة» على رواية الوصف ، وهو سماعي ، وفي حاشية الأساس(٥) : صَحَّ بالإضافةِ والوصفُ أبلغُ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي - كما ذكر المؤلف - ، وينظر البيت في : معجز أحمد ٤/ ١٥٣ ، وهو من قصيدته التي مطلعها :

مُنًى كنَّ لي أن البياضَ خضاب فيخفى بتبييض القرون شَبَابُ

والمراد بأبي المسْك : كافور الإخشيدي ، والقصيدة قيلت في مدحه .

وبذلةً : متبذلاً للطَّعْن ، لم يَصُن نفسه بالدروع .

ومراد المؤلف من إيراد البيت : أنَّ قوله : «وأكثر ما تلقى أبا المسك بِذْلةً» نظير المسائل المتقدمة التي سدَّتْ فيها الحال مَسَدَّ الخبر .

(٢) ساقطة من (ج) . والنقل من التخمير ١/ ٢٧٣ بتصرف يسير من المؤلف .

(٣) من هنا حتى قوله : «والوصف أبلغ» لم يرد في (ع) .

(٤) أي : قول العرب ، وهم يقولون «باتت فلانة بليلةٍ حُرَّةٍ» إذا لم تُفْتَضَّ ليلة زفافها ، ولم يقدر بعلها على افتضاضها ، قال النابغة :

شُمْسٌ موانع كل ليلة حُرَّةً يخلفن ظن الفاحش المغيار

فإذا افتضها زوجها فهي بليلة شيباء ، ينظر : ديوان النابغة الذبياني ص ٥٨ ، العين ٣/ ٢٥ ، تهذيب اللغة ٣/ ٤٣٢ الصحاح واللسان (حرر) .

(٥) أساس البلاغة ص ١٢١ .

فإن سألت : فإذا كان المنصوب هنا خَبَرًا لـ «كان» فلمَ سَمَّيْتُمُوه حالاً ؟ ، أجبتُ: لسرٍّ فيه ، وهو أنَّه لو كان خَبَرًا لجازَ أن يقع معرفةً ، والعرب لا تستعمله إلا نكرةً على أنَّه حالٌ لا خَبَر ، لأنَّ الحال لا يصح وقوعها في كلامهم إلا نكرةً .

شح[1] : وإنما جعل الوقت خطيبًا لأن « أفعل »[2] لا يضاف إلا إلى ما هو بعضٌ له ، ويكون الخبر إذن نفس « إذا » المُقَدَّرة من غير مُتَعَلَّق ؛ لأنها هي المُخْبَر بها كما لو قُلْتَ: « أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة » بالرفع في « يومُ الجمعة » ، ولو قيل هذا القول في هذه المسائل كلها[3] لاستقام على تقدير حذف المضاف ، وتقديره : زمان ضربي زيدًا قائمًا ، فلا يحتاج إلى «حاصلٌ» على هذا .

قوله : «كل رَجُلٍ وضيعته» .

تخ[4] : الضيعه هي : الحِرْفَة ؛ لأنَّك إنْ تَعَهَّدْتَها ضعْتَ ، وإن تركتها ضاعَتْ ، وهو من أمثال العرب[5] ، قال النبيّ ـ عليه السلام ـ : « إذا أراد الله بعبد شرًا أفشى عليه ضيعته »[6] أي : كَثَّر عليه أشغاله ، وخَبَرُ المبتدأ محذوفٌ لدلالة الواو عليه ،

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ١٩٩ بتصرف يسير .

(٢) في (ع) : لأنَّ الفعل . . . ، وذلك تحريف .

(٣) يعني المسائل التي تأتي فيها الحال سادَّةً مَسَدَّ الخبر .

(٤) التخمير ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٥) الوارد في هذا المعنى من أمثال العرب قولهم : « إني لأرى ضَيْعَةً لا يصلحها إلا ضَجْعَةً » والمثل في : المستقصى ١/ ٤٢٥ واللسان (ضيع) .

(٦) أورده بهذا اللفظ أبو عبيد الهروي في كتاب الغريبين ٣/ ٤١٨ ، والزمخشري في الفائق ٢/ ٣٥٢ ، وابن الأثير في النهاية ٣/ ١٠٨ .

ولم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب السنَّة ، وإنما ورد بلفظ : «إذا أراد الله بعبد شرًا خضَّرَ له في اللَّبِن والطين حتي يبني » عند الطبراني في المعجم الصغير ٢/ ١٢٨ ، وعند الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١١/ ٣٨١ .

وقال عنه الألباني : ضعيفٌ ، ينظر : ضعيف الجامع الصغير للألباني ١/ ١٣٧ .

وذلك لأنَّ المبتدأ إذا عُطفَ عليه فَخَبَرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكون الواوُ عليه دلالة أولا يكون ، فلئن لم يَكُن لَم يجز طرح الخبر كقوله : « زيدٌ وعمرٌو منطلقان » ، لأنَّه لا دلالة للواو على «منطلقان» ، وإن كان لها عليه دلالة جاز طرحه ، بل وَجَبَ نحو : «كلُّ رَجُلٍ وضيعته » تقديره : مقترنان ، أو : مقرونان ، لأنّ صاحب الحرفة مُدَّة حياته مشغولٌ بها ، ومصاحبٌ إيَّاها ، وسمِّيتْ حِرْفَةً لانحراف صاحبِها إليها .

شح [1] : في هذا النحو مذهبان :

أحدهما : أنّ [2] الخَبَر مَحْذُوْفٌ ، وتكون الواو بمعنى «مع » ، فتدل على المصاحبة والمقارنة [3] .

والمذهب الآخر : أنَّه ليس ثمة خبرٌ محذوفٌ أصلاً، بل هذه الواو بمعنى «مع» ، فكما أنَّك إذا ذكرت «مَعَ » لم تحتج إلى الخبر فكذلك هُنا [4] ، فإنْ قيل : لِمَ لَمْ ينتَصِب ؟ ، فالجواب : إنما يُنْصَبُ إذا كان قبلها فعل أوْ معناه ، وليس فيه أحدُهما .

حم : قوله : «كلُّ رَجُلٍ » معرفةٌ ؛ لأنَّه في معنى : كلُّ الرِّجال .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٠٠ بتصرفٍ من المؤلف في العبارة .

(٢) لم ترِدْ في (ع) .

(٣) هذا القول للبصريين ، ينظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٢ ، ارتشاف الضرَب ١/ ٣٢ ، همع الهوامع ٢/ ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) هذا القول للكوفيين والأخفش ، واختاره ابن خروف ، ينظر ذلك في المصادر السابقه ، وينظَر أيضًا : أوضح المسالك ١/ ٢٢٦ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢١٧ .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فصلٌ : [مجيء المبتدأ والخبر معرفتين]

وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا كقولك : «زيدٌ المُنْطَلِق» و «الله إِلَـٰهُنا» و «مُحَمَّدٌ نبيُّنا» ، ومنه قولك[2] : «أنتَ أنتَ» ، وقول أبي النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري[3]

ولا يجوز تقديم الخبَر هنا ، بل أيُّهما قدمت فهو المبتدأ » .

قلت[4] : قيل : وقد زَلَّ[5] عن المصنِّف حَرْفٌ يناقض ما اختار في هذا الفصل في صنف الموصولات في فصل : « الإِخبار بالذي »[6] ، وقد نُبِّهْتَ عليه مفصَّلاً

(١) المفصَّل ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) في المفصّل : قوله

(٣) البيت من الرجز ، وهو لأبي النجم العجلي ـ كما ذكر الزمخشري ـ ، وهو في ديوانه ص ٩٩ .
والشاهد في البيت : « وشعري شعري » ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ المبتدأ والخبر وقعا معرفتين معًا ، ومن الصرفيين من استشهد بالبيت على إثبات الألف في « أنا » إجراءً للوصل مجرى الوقف ، ينظر البيت وما قيل فيه في : الخصائص ٣/ ٣٣٧ ، المنصف لابن جني ١/ ١٠ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٣ ، شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ٩٨ ، ٩٩ ، المنخَّل ق (٢٠ب) ، مغني اللبيب ص ٨٦٣ ، شرح أبيات المفصّل للخوارزمي ق (٨ب) ، شرح أبيات المفصَّل لزين العرب ق (١٠ب) .

(٤) من هنا حتى قوله : « فتأمّل في الموضعين » لم يرد في (ع) .

(٥) زلَّ بمعني : تنحَّى وأبعد .

(٦) في المجلد الأول من المقتبس ق (١٤٧ ب) يقول في ذلك : « قلت : في هذا الفصل ومبادئه ما يدل على جواز تقديم الخبر على المبتدأ فيما إذا وقعا معرفتين ، لا أن يكون المقدم مبتدأ حتما ، ومَنْ أنعم النظر في تقرير أساس حكمه وبيانه بالعبارة الواقعة فيه اطَّلع على ما قلت ، وفي ذلك خلاف مذهب الشيخ ؛ لأنه قال في مسائل الابتداء ـ على ما مَضَى في المبتدأ والخبر معرفتين ـ : « أيهما قدمت فهو المبتدأ » . . . » .

هناك ـ على ما سيأتيك هذا ـ ، ولكنَّه شيءٌ يتراءى للناظر في ظاهر تقديره، والتحقيق على ما عليه هنا وثَمَّةَ ، فتأمَّل في الموضعين .

شح [1] : إن قيل : الأخْبَار مَحَطُّ الفوائد ، وذلك لا يَحْصُل إلا بما يجهله المخاطب ـ كما تقدم [2] ـ ، وإذا كان معرفةً فإخباره لا فائدة فيه إذ هو حاصلٌ عنده ، فالجوابُ : أنَّ الإخبار هنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام [3] ، وإنما وقع بالذات ، وفائدته إخباره عما كان يجوز أنَّه مُتَعَدِّدٌ بأنَّه واحدٌ في الوجود ، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرفَ مُسَمَّيَيْن في ذهنه ، أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود ، فيجوز أن يكونا متعددين / ، فإذا أخبره المُخْبِر بأحدهما عن الآخر كان فائدته أنَّهما ٦٠/ب
في الوجود ذاتٌ واحدة ، وهذا فيما كان مغايراً في اللفظ نحو قولك : « زيدٌ المنطلق» ، وإن كان لفظه لفظًا واحدًا فلا يستقيم فيه هذا التقدير ، وإنما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار حالين كقولك : «شعري شعري » وتقديره : شعري الآن مثل شعري فيما تقدم ، أي : المعروف المشهور بالصفات التامَّة .

تخ [4] : أي : أنت الذي عُرفَ بالكمال من بين سائر الناس .

و [5] في الكشاف [6] : ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ والسابقون السابقون﴾ [7] يريد : والسابقونَ مَنْ عَرَفْتَ حالَهم وبَلَغَك وصفُهم وانتهى إليك أمرُهم .

الرواية في البيت « أنا » ـ بالألف ـ ، وهو من باب إجراء الوصل مجرى

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٠١ بتصرُّفٍ يسير في أول النقل .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٦٦٣ .

(٣) لعل المراد : قيام الانطلاق بزيد في المثال المذكور : «زيدٌ المنطلق » ونحوه .

(٤) التخمير ١/ ٢٧٤ وكلام صاحب التخمير هنا عن قوله : «أنتَ أنتَ» .

(٥) من هنا حتى قوله : «وانتهى إليك أمرهم » لم يرد في (ع) .

(٦) في الكشاف ٤/ ٤٥٨ .

(٧) سورة الواقعة ، الآية (١٠) .

الوقف[1] ، وبعده يقول :

لله دري ما أحَسَّ[2] صدري من كلمات باقيات الخير[3]

تنام عيني وفـؤادي يَسْرِي مع العفاريت بأرضٍ قفرِ[4]

بيان حصول الفائدة في «زيدٌ المنطلق» : أنَّك سَمعْتَ بمنطلقٍ فحصل عندك معرفته ، و «زيد» أيضًا معلومٌ عنْدَك بعينه ، إلا أنَّك لا تعرف أن ذلك المنطلق هو زيدٌ، فإذا جُمعَ بينَهما فقد حَصَلَ لك من مجموعهما أنَّ المنطلقَ الذي بَلَغَك انطلاقُه وسمعتَ به هو زيدٌ لا غيرُه ، فما قدمته كان أدخلَ في العناية لا محالة ، و يكون الخبر المعروف في النيَّة كالمنكَّر ، فإذا قُلت : « الله إلهُنا » كنت فارقًا به بين كلامك وكلام الكفرة الذين جعلوا لله شركاء .

وقولُك : « أنْتَ أنْتَ » يُسْتَعملُ في الموضع الذي يكون المخاطَب مَعْرُوفًا في صناعته حاذقًا فيها مُجيْدًا ، كأنَّه يقول : أنت المُخْتَارُ في صناعتك من جماعة أمثالك

(١) ينظر في ذلك : المنصف لابن جني ١/ ١٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٨٣ ، الهمع ١/ ٢٠٧ .

(٢) في (ع) : ما أحَرَّ . . .

(٣) هذا البيت لم يرد في (ع) .

(٤) لم يرد في ديوان أبي النجم من هذه الأبيات إلا البيت الأول فقط مع بيت الشاهد المتقدم ص ٧١٦ ، وروايته في ديوان أبي النجم ص ٩٩ :

لله دري مما يُجن صدري

والأصح ـ كما في بعض شروح الشواهد ـ : « ما أجَنَّ صدري » .

ورواية البيت الثاني في المصادر التي ذكرته :

من كلمات باقيات الحَرِّ

ومعنى ما أحَسَّ صدري : تَعَجُّبٌ من إحساس صدره ويقظته .

وتنظر هذه الأبيات في : المنخَّل في إعراب أبيات المفصَّل ق (٢٠ب) ، خزانة الأدب ١/ ٤٣٩، شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ٥/ ٣٤٠ .

في الصَّنْعَة .

قوله : «أيهما قدمت فهو المبتدأ» هذا [1] مذهب السيرافي [2] ، والشيخُ أبو علي الفارسي [3] يُجَوِّزُ تقديم الخبر وإن كانا معرفتين .

وفي نهاية الإيجاز [4] : قوله : «أيُّهُمَا قدمتَ فهو المبتدأ» باطلٌ ؛ لأنّ المبتدأ موصوفٌ ، والخَبَر صفة ، فكما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأنْ يكون موصوفًا ، والآخر بأن يكون صفةً فكذلك في اللفظ ، فإذا قلنا : «الله خالقنا» فالخالقية صفةٌ لله تعالى ، فهي في الحقيقة متعينة للخبرية ؛ لأنّها متعينةٌ للوصفية ، فلا تصلح للمبتدئيَّة .

قلت [5] : وفي تقريره هذا خَلَلٌ ظاهر ، والقولُ ما مَرَّ في الكتاب[6] ، لأنَّ الخبر في كلام المُخبِر إنما يقع خَبَرًا بقَصْده ، لا بالنظر إلى أصل وضعه ، ألا ترى إلى صحَّة وقوعهما ـ وهما اسمان أو صِفتَان ـ مُبتدأً وخَبَرًا على قصد التأويل ، فاعرفه بالتأمل .

(١) في (ج) : فهذا . . .

(٢) نُسِبَ هذا القول للسيرافي أيضًا في : المقاليد للنسفي ق (١٨٣ أ) ، وعليه أكثر النحاة لأنهم يوجبون تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا كانا مستويين في التعريف ، ولم توجد قرينة تميّز المبتدأ من الخبر ، ينظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٦ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٧ ، أوضح المسالك ١/ ٢٠٦ ، شرح الأشموني ١/ ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٣) ربما يُفْهَم ذلك من إطلاقه القول بجواز تقديم الخبر على المبتدأ ، ينظر : الإيضاح العضدي ص ٩٥ ، المسائل الحلبيات ص ٢٥٦ .

(٤) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) من هنا حتى قوله : «فاعرفه بالتأمُّل» ساقطٌ من (ع)

وهذا التعقيب من كلام الإسفندري في الرد على فخر الدين الرازي قد نقله السغناقي في الموصل ق (٥٨ ب) من المقتبس مصرحًا بذلك .

(٦) يعني ما مَرَّ في متن المفصل ، وهو قوله : «بل أيهما قدمت فهو المبتدأ» .

تخ [1] : إنما لزم تقديم المبتدأ كيلا يلتبس الخبر بالمبتدأ ، نظيرُهما الفاعل والمفعول، إذا كانا مما لا يظهر الإعراب فيه ، فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل نحو: «نَصَرَ عيسى موسى» [2] ، اللهم إلا إذا كانَ على المبتدأ دليلٌ كقوله :

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه [3]

وقوله :

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعد [4]

(١) التخمير ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) فهنا يتعيَّنُ أنْ يكُونَ «عيسى» فاعلاً ، و «موسى» مفعولاً به .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

. وأرْيُ الجَنى اشتارته أيد عواسلُ

وهو لأبي تمام في ديوانه بشرح التَّبريزي ٢/ ٥٨ من قصيدة قالها في مَدْحِ محمد بن عبد الملك الزيَّات ووَصْفِ جودة قلمه ، وقبله يقول :

لَكَ القَلَمُ الأعلى الذي بشباته تصاب من الأمر الكلى والمفاصلُ

له الخلوات اللاء لولا نَجيُّها لما احتفلت للملك تلك المحافلُ

ويعني بلعاب القلم : المداد ، والأرْيَ : ما لَزِقَ من العسل في جوف الخلية ، والجنى : العسل ، وأضيف الأرْيُ إلى الجنى إضافة تخصيص، واشتارته : استخرجته ، وأيدٍ عواسل: مستخرجة للعَسَل .

والغرض من إيراد البيت : أنَّ المبتدأ والخبر استويا في التعريف ، وقد قُدِّمَ الخبر «لعابُ الأفاعي» على المبتدأ «لعابُه» لوجود قرينة تحدِّد المبتدأ وهي التشبيه، إذ المراد : لعابُه مثل لعاب الأفاعي، وينظر البيت في : دلائل الإعجاز ص ٢٥٨ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٨ ، الموصل ق (٥٨ب) ، الخزانة ١/ ٤٤٥ .

(٤) البيت من الطويل ، ونقَل البغدادي عن الكرماني أنَّه نسبه إلى الفرزدق ينظر : خزانة الأدب ١/ ٤٤٥ ، وليس البيت في ديوان الفرزدق .

والشاهد في البيت : «بنونا بنو أبنائنا» ، ووجه الاستشهاد به : أنّ الخبر جاز تقديمه على المبتدأ مع أنهما متساويان في التعريف ، وذلك لوجود قرينة تحدد المبتدأ والخبر وهي التشبيه ، إذ المراد : أبناء أبنائنا مثل أبنائنا ، فـ«بنونا» خبر مقدم ، و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر ، وإنما جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع=

وهذا كما إذا دلَّ الدليلُ على المفعول نحو : « أبرأ المرضَى عيسى »(١) .

هاهنا مسائل : «زيدٌ مُنْطَلقٌ» ، و «منطلقٌ زيدٌ» ، و «زيدٌ المنطلقُ» و «المنطلقُ زيدٌ» ؛ أمَّا «زيدٌ منطلقٌ» فكلامٌ مع مَنْ يعرفُ زيداً ، ولا يعرف ما يَفْعَل، وأما «مُنْطلقٌ زيدٌ» فكلامٌ مع مَنْ يعرفُ زيداً وينكرُ انطلاقَه ، وأمَّا «زيدٌ المُنْطَلقُ» فكلامٌ مع مَنْ يسمعُ بزيد ولا يعرفه بعينه فَيُعَرِّفُهُ ، كأنَّه يقول : زيدٌ هذا / المَنْطَلقُ ، وأما ١/٦١
«المنطلقُ زيدٌ» فكلامٌ مع مَنْ سَمِعَ(٢) بالمنطلق ولا يعرِفُه فَيُعَرِّفُه إيَّاه ، والله أعلم .

شم : قولهم : «زيدٌ أخوك» و « بشرٌ صاحبُك » ينبغي ألاَّ يَصِحَّ في الظاهر، إلاَّ أنَّه جاز لمكان الإفادة ، وهو أنَّ المخاطب يعرفُ أنَّ لك أخًا ، ويعرف زيداً ؛ فإذا قلت : «زيدٌ أخي » أفدته النِّسْبَةَ بينه وبينَكَ ، وهكذا القول في «صاحبك»(٣) .

=تساويهما في التعريف لوجود القرينة ، يُنظَر الشاهد في : الإنصاف ١/ ٦٦ ، التبيين للعكبري ص ٢٤٦ ، شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٤١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٥ ، تخليص الشواهد لابن هشام ص ١٩٨ ، شفاء العليل ١/ ٢٨٣ ، تعليق الفرائد ٣/ ٦٠ ، شرح الأشموني ١/ ٢١٠ .

(١) ينظَر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٩ .

(٢) في (ع) : يسمع . . .

(٣) أي : يعرف أنّ لك صاحبًا ، ويعرف بشرًا ، فإذا قلت : بشرٌ صاحبي أفدته الصلة بين بشرٍ وبينك .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] :

« فصل : [تعدد الخبر]

وقد يجيءُ للمُبْتَدَأ خَبَرَان فصاعدًا ، منه قولُك : « هذا حُلوٌ حامِضٌ » ، وقوله ـ عَزَّ وَجَلَّ[2] ـ : ﴿ وهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ، ذو العَرْشِ المَجِيْدُ ، فعَّالٌ لما يريدُ ﴾[3] .

كأنَّ في هذا الفصل إشارةً إلى الفرق بين الفاعل والمبتدأ، حيث لا يُضَاف إلى الفاعل أكثر من فعلٍ واحد ، والمبتدأ له خَبَرٌ أكثر من واحد لمَا أنَّه مَظِنَّةٌ لذلك ، بدليل اشتراطه مَعْرِفَةً أو نازلاً منزلته[4] بشيء من التَّخْصِيص ، ولا يُشْتَرط ذلك في الفاعل، وجوازُ التقديم والتأخير فيه دُوْنَ الفاعل، وفي هذا كلِّه آيَةٌ[5] أنَّ المبتدأ أكثر فوائدَ ، وأوفَرُ عوائد ، فاعرفْه[6] .

فإن قُلتَ : لِمَ لا يجوز أنْ تكُوْنَ الأخبارُ المعارفُ في الآية[7] صفات ، والمبتدأ موصوفًا ؟ ، فالجوابُ : أنَّ المُبتدَأ به هُو الضمير ، والضمائر لا تقع صفاتٍ ولا موصوفات ـ على ما سيأتي في التوابع[8] ـ فتعيَّنَ للابتداء .

(١) المفصَّل ص ٢٧ .

(٢) في المفصّل : قوله تعالى . . .

(٣) سورة البروج ، الآيات (١٤ ، ١٥ ، ١٦) .

(٤) أي : منزلة المعرفة .

(٥) آية : علامة .

(٦) لم ترد في (ع) .

(٧) يعني في آيات سورة البروج المتقدمة في المتن ، وهذه الأخبار المعارف هي : «الغَفُور» «الودود» «ذو العرش» «المَجِيْد» .

(٨) تكلم الإسفندري عن ذلك في المجلّد الأول من المقتبَس ق (١٢٩ب) .

تخ [1] : الخبرُ وإنْ كان مُتَعَدِّدًا من حيث الصورة فهو غير متعدِّد من حيث المعنى، لأنَّ معناه [2] : هو الجامع للصفات ، و [3] : هذا جامعٌ للطَّعْمَيْن .

فإن سألت : لِمَ لا يجوز أن يرتَفِعَ الأوَّلُ بالخَبَر ويكون الثاني صفةً للأوَّل ، فيكون الخبر في الحاصل مجموع الوصفين ؟ ، أجَبْتُ : هذا أيضًا جائز ، لكنْ إن نَوَيْتَ الرابطةَ [4] في كلٍّ من الوصفين فالخَبَرُ مُتَعَدِّدٌ، وإن نويتها في أحدهما فالخبر مجموع الوصفيْن .

شح [5] : فإن قيل : كيف يَصِحُّ الإخْبَار بأمرين متضادين في حالة واحدة؟ ، فالجواب : أنه لم يُرِد أنه حُلْوٌ من كلِّ وَجْه ، أو حامضٌ من كلِّ وَجْه ، وإنما يراد أنّ فيه طَرَفًا مِنْ هذا وطَرَفًا من ذاك ، وَهَذا ليس بمتناف كالضار والنافع .

وفي : ﴿ ... الْمَجِيدُ ﴾ [6] يُقرأ رفعًا وجرًا [7] ، فَبالرَّفْعِ خَبَرٌ لـ «هُوَ» ، وبالجر نَعْتٌ لـ «العَرْشِ» .

(١) التخمير ١/ ٢٧٦ .

(٢) أي : معنى الخبر المتعدد في الآيات المتقدمة .

(٣) هذا تقدير المثال المذكور في المتن : «هذا حلوٌ حامض» .

(٤) المراد بالرابطة : الضمير الذي يربط الخبر بالمبتدأ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٢ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ذو العرش المجيدُ﴾ .

(٧) قرأها بالرفع ابنُ كثير ونافع وأبو عَمْرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وابن محيصن واليزيدي، وقرأها بالجر باقي القراء الأربعة عشر وهم حمزة والكسائي وخَلَف والحسن البصري والأعمش ، ومعهم كذلك المفَضَّل عن عاصم ، تنظر القراءتان وتوجيههما في : السبعة لابن مجاهد ص ٦٧٨ ، القراءات وعلل النحويين فيها للأزهري ٢/ ٧٦٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٦٩ ، تحبير التيسير ص ١٩٨ ، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٦٠١ .

[1] وفي الكشاف [2] أنَّ «فَعَّالٌ» خبرُ مبتدأ محذوف [3] .

قلت : ولَعَلَّ الشيخ إنما ذهب إلى ما قال لاختلاف أحوال الأخْبَار تعريفًا وتنكيرًا[4] ، فراعى حَقَّ المناسبة فيها ؛ لأنّ الاطراد في الجملة الواحدة على طريقة واحدة أمْتَن .

وفي حـــم : يجوز أن تكون المعارف في الآية صفات ثناء [5] والخبر ﴿ **فَعَّالٌ لما يُريد** ﴾ ، وهو أقيَس ، ومثله : ﴿ **الله لا إله إلا هو الحي القيُّوم** ﴾ [6] يجوز أن تكون كُلُّها أخبارًا ، ويجوز أن يكون ﴿**لا إله إلا هُوَ** ﴾ خَبَرًا والباقي صفات ، ويجوز أن يكون ﴿**نزَّلَ عليك ﴾** [7] هو الخبر لا غير [8] .

وقوله : «حُلْوٌ حامضٌ» لا يحتَمِل إلا الخبر ، ومعناه جامعٌ لهما .

(١) من هنا حتى قوله : « على طريقة واحدة أمتن » لم يرد في (ع) .

(٢) في الكشاف ٤/ ٧٣٣ .

(٣) تقديره : هو فَعَّالٌ

(٤) وذلك لأنّ الأخبار المذكورة قبل «فعال» كلها معارف ، أما «فَعَّالٌ» فنكرة .

(٥) ليس المراد أنها صفات للضمير ، لأنه تقدم ص ٧٢٢ أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، وعلى هذا فهذه الصفات بدلٌ من الضمير «هو» .

(٦) سورة آل عمران ، آية (٢) .

(٧) سورة آل عمران ، من الآية (٣) .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٥٤ .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فصل : [دخول الفاء في الخبر]

إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين: الاسم الموصول ، والنكرة الموصوفة ، إذا كانت الصلة أو الصفة فِعْلاً أو ظرفًا ، كقول الله تعالى[2] : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربِّهم﴾[3] ، وقوله : ﴿ و[4] ما بِكم من نِعْمَةٍ فمن الله ﴾[5] ، وكقولك [6] : «كل رَجُلٍ يأتيني ... » أو «... في الدار فله دِرْهَم » ، فإذا دخلت[7] «ليت» أو «لَعَلَّ » لم تدخل الفاء بالإجماع ، وفي دخول «إنَّ » خلافٌ [8] بين الأخفش وصاحب الكتاب».

[9]ذُكر في الإيضاح [10] ـ في قول الحريري [11] : «والباطن ففاضح » ـ : إنما دَخَل الفاء في الخَبَر لأنَّ اللام في المبتدأ بمعنى « الذي » ، ولم يَسْتَصِحَّ ذلك صاحب التخمير في توضيحه [12] ، وقال : لأنَّه يقتضي أن تكون الفَضِيْحَة بِسَبَبِ أنَّهُ باطِنٌ ،

(١) المفصّل ص ٢٧ .

(٢) في المفصّل : كقوله تعالى . . .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٧) .

(٤) في المفصَّل : فما بكم . . . ، وليست الآية كذلك .

(٥) سورة النحل ، من الآية (٥٣) .

(٦) في المفصّل : وقولك . . .

(٧) في المفصل : وإذا أدْخَلتَ . . .

(٨) سَوْفَ يأتي ـ إن شاء الله ـ أنَّه لا خلاف بين الأخفش وسيبويه في جواز دخول الفاء هنا .

(٩) من هنا حتى قوله : «فلم يبعد تصحيح شيخنا عن الصواب ، فاعرفه » لم يرد في (ع) .

(١٠) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي ٢/ ٧٦٩ .

(١١) مقامات الحريري (المقامة الثالثة والثلاثون : التفليسية) ص ٣٦٣ .

(١٢) التوضيح في شرح المقامات الحريرية لصدر الأفاضل الخوارزمي ق(١٤٩ب ، ١٥٠أ).

لأنَّ قولنا : «الذي يَأتِيني فله درهم» معناه : له درهم بسبب إتيانه ، كذلك هنا : الذي بَطَن فاضح بِسَبَبِ أنه باطِن ، وهذا كلامٌ ضائع ، وإنما المعنى : وأمَّا الباطنُ ففاضح [1] ، ونحوه قول المصنفين ـ رحمهم الله ـ : وبعد فإنَّه كذا . . .

قلت : وهذا الاعتراض ليس بشيء ؛ لأن الباطن هو الأصْل في السببية ، لأنَّه إذا حَصَل الفقر والعُدْم في الباطن صار ذلك سَبَبًا في الظاهر ، فكان سبب السَّبَبِ ، فلم يَبْعُد تصحيح شيخنا [2] عن الصواب ، فاعرفه .

قلت : اعلم أنّ الابتداء يختص به [3] الاسم ، والمجازاة / تختَصُّ الفعلَ ، ١١
والشيءُ الواحدُ لا يجتمع فيه وصف الاسم ووصف الفعْل ، فلا يجتمع فيه الابتداء والمُجَازاة إلا إذا حَصَل ما يَتَرَكَّبُ فيه شمَّةٌ منهما ، وذلك إمَّا الموصولُ وصلتُه ، لأنهما يتنزلان منزلة اسم واحد ، فإذا كانت صلته فعْلاً أوْ معنى فعْل ـ وهو الظرف ـ صَلُح هذا المجمُوع للابتداء والمجازاة ، فتدخل الفاء حينئذ في خبره لتدل على الجزاء ، أو [4] النكرةُ الموصوفةُ لأنها تَصْلُح للابتداء وصفتها تصلح للمُجَازاة إذا كانت فعْلاً أو معناه ، وهو [5] في الجارمع المجرور ، ثم إنهما ـ أعني النكرةَ وصفَتَها ـ يتنزلان منزله اسم واحد ، فيحصُل فيه معنى الابتداء ومعنى المجازاة ، فلذلك دخل الفاء في خَبَره ليدلَّ على معنى الجزاء ، وإنما خَصَّ النكرة لأنَّ الجمل نكرات لا تقع وصفًا إلا للنكرة ، ومن حق هذا الموصول أن يكون شائعًا ، حتى لو أريد الخصوص لم يَصِح ،

(١) وحينئذ تكون الفاء واقعة في جواب «أمَّا» التي هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، ينظَر : حروف المعاني للزجاجي ص ٦٤ ، مغني اللبيب ص ٨٠ .

(٢) يعني المطرزي ، فربما أطلق عليه : «شيخنا» ـ كما تقدم في شرح مقدمة المفصل ـ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) في (ع) : والنكرة . . .

و «أو النكرة» معطوفٌ على «الموصول وصلته» .

(٥) «وهو» أي : معنى الفعل .

ولذلك لَمْ يُرَد بـ ﴿الذين ينفقونَ﴾ [1] قومٌ بأعيانهم ، بل الغرض الجنس ، وكذا قوله : ﴿ وما بكم من نعمة ﴾ [2] ؛ لأنَّ « ما » موضوعٌ للشياع والعموم ، وهكذا مَثَّل بقوله : « كلُّ رَجُلٍ . . . » ليكون عامًّا ، وقوله : «يأتيني » مثال الفعل ، و : «أو في الدار » مثال الظرف ، كأنه قال : « كل رَجُل يأتيني فله درهم » ، و «كل رَجُل في الدار فله درهم» فجمعهما في قَرَن [3] واحد ، فـ «رَجُل » نكرة ، و «يأتيني » جملةٌ فعليه وقَعَتْ صفةً له ، وكذا «في الدار » جملة ظرفية .

تخ [4] : الجار والمجرور يسميه النحويون [5] ظرفًا [6] ، لأنّ العرب عامَلَتْهُ معاملة الظرف ، من ذلك أنهم أجازوا تقديم خبر «إن » على اسمها إذا كان ظرفًا ، وكذا إذا كان حرف الجر ، وجواز الفصل بهما في المضاف والمضاف إليه ، وأنّ الصلة تستقل (بحرف الجر كما تستقل) [7] بالظرف [8] ، فاعرفه .

تخ [9] : فإنْ سَألْتَ : ما الفرق بين قولك : «الذي يأتيني له درهم » وبين قولك : « فله درهم » ؟ ، أجَبْتُ : الأول إخبارٌ بأنَّ الآتي له درهم ، إنَّما [10]

(١) من قوله تعالى : ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًّا وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم ... ﴾ سورة البقرة آية (٢٤٧) ، وقد تقدمت الآية في المتن ص ٧٢٥ .

(٢) سورة النحل، من الآية (٥٣) ، وتقدمت الآية في متن المفصَّل ص ٧٢٥ .

(٣) القَرَن ـ في الأصل ـ هو الحبل الذي يُقْرَنُ به البعيران ، وقد عَبَّر به هنا عن الجمع بين مثالي الفعل والظرف، ينظر معنى القَرَن في : الصحاح (قرن)

(٤) التخمير ١/ ٢٧٧ .

(٥) في (ج) : النحويين . . . ، وذلك خطأ نحوي ظاهر .

(٦) ينظر ما تقدم في إطلاق الظرف على الجار والمجرور توسعًا ص ٦٨٢ .

(٧) ساقط من (ع) بسبب انتقال النظر .

(٨) ينظر ما تقدم ص ٦٩٢ .

(٩) التخمير ١/ ٢٧٧، ٢٧٨ .

(١٠) في النسختين وفي المقاليد للنسفي : «إما ليس في الكلام . . » والأسلوب بذلك يبدو غير مستقيم، =

ليس في الكلام بيان سبب كون الدرهم له ، وفي الثاني بيان ذلك ، وهو أنّ سببه الإتيان، ولو قلت : «الذي أخوه منطلقٌ فله درهم» لم يَجُز ، لكون الصلة غير فعلٍ وظرف.

ولو قلت: «الذي إنْ يزرني أزره له درهم» مع الفاء [1] لم يَجُز ، قاله ابن جنّي [2] ، لأنَّ الشرط لا يجاب دفعتين، وكذا لو قُلْت : «الذي ما أتاني له درهم» بالفاء لم يَجُز [3] ؛ لأنَّ «ما» النافية لا تقع في الجزاء؛ لأنّ لها صدر الكلام ، وللجزاء صدره أيضًا ، فلا يتصوَّر اجتماعهما ، فاعرفه .

قلت [4] : وفي الكشاف [5] : قوله تعالى ـ في سورة « ق » ـ : ﴿ **الذي جعل مع الله إلهًا آخر فألقياه** ﴾ [6] يحتمل الرفع على الابتداء مُضَمَّنًا معنى الشرط ، ولذلك أُجِيْبَ بالفاء، ويحتمل النصب على البدل منْ ﴿**كلَّ كفار**﴾ [7] .

قلت : فالوقف على ﴿**مُرِيب**﴾ [8] في الوجه الأوَّل [9] حَسَنٌ [10] ، كما في

= ولعل الصواب « إنما » بدل «إما » ـ كما أثبت ـ والذي في التخمير : «أما بأي سبب يكون له فليس في الكلام بيان ذلك » .

(١) أي : بإدخال الفاء على «له » .

(٢) في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٩ .

(٣) ذكر السيوطي في همع الهوامع ٢/ ٥٧ أنَّ بَعْض النحاة أجازوا دخول الفاء في الخبر وجملة الصلة مصدَّرة بـ«ما » النافية فأجازوا : «الذي ما يأتيني فله درهم» ، وذكر أنّ ابن عصفور قد حكاه عن بعضهم، ولم أجد في كتب ابن عصفور التي وقفتُ عليها ما يدل على ذلك .

(٤) من هنا حتى قوله : «دون الثاني من الوجهين » لم يرد في (ع) .

(٥) الكشاف ٤/ ٣٨٧ .

(٦) سورة « ق » ، من الآية (٢٦) .

(٧) سورة « ق » من الآية (٢٤) ، والآية بتمامها : ﴿ **ألقيا في جَهَنَّم كلَّ كفارٍ عنيدٍ** ﴾ .

(٨) سورة « ق » من الآية (٢٥) ، والآية بتمامها : ﴿ **مناعٍ للخير معتدٍ مريبٍ** ﴾ .

(٩) يعني بالوجه الأول رفع «الذي » على الابتداء مضمَّنًا معنى الشرط .

(١٠) ينظَر الحديث عن الوقف على «مريب» في : القطع والائتناف للنحاس ص ٦٧٨ ، منار الهدى =

﴿الخَنَّاس﴾[1] في سورة الناس ، على تقدير ﴿الذي يوسوس﴾[2] مرفوعًا على الذم دون الثاني من الوجهين[3] .

قوله : «فإذا دَخَلَتْ «لَيْتَ»[4] أو «لَعَلَّ» لَمْ تَدخُل الفاء» .

شح[5] : لأنَّ «ليتَ» و «لَعَلَّ» فيهما معنى الإنشاء، وما يقع خبرًا لهما غير محتمل للصدق والكذب ، ولا يجوز الجمع بين قضيتين متناقضتين من وَجْه واحد، لأنَّه يؤدي إلى أن يكون ما وقع بَعْدَ الفاء مُحْتَمَلاً غير مُحْتَمَل .

وفي[6] حم : الكلام بهما يصير تَمَنِّيًا وترجِّيًا ، ومثله لا يمكن أن يُجْعَلَ شرطًا وجزاءً.

شح[7] : حُجَّة صاحب الكتاب[8] في «إنَّ» أنَّه حرفٌ يمتنع دُخُوله على الشرط، فلا يدخُل على ما أشبه الشرط قياسًا على «لَيْتَ» و «لَعَلَّ» لأنهما يقتضيان صدر

=ص ٢٦٤ .

(١) سورة الناس ، من الآية (٤) .

(٢) سورة الناس ، من الآية (٥) .

(٣) أي : دون الثاني من الوجهين المتقدمين في آية سورة « ق » و هو : النصب .

(٤) من هنا حتى قوله : « لأنَّ ليتَ » ساقطٌ من (ع) بسبب انتقال النظر .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ بتصرف يسير .

(٦) لم يردا في (ج) .

(٧) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٠٥ .

(٨) يعني سيبويه ، وقد ذكر بعض النحاة أنَّ مذهب سيبويه امتناع الفاء في خبر الاسم الموصول أو النكرة الموصوفة إذا دخلت عليهما «إنَّ» ، وأن الأخفش يجيز دخول الفاء في مثل ذلك ، وممن قال بذلك عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب ـ كما نقل عنه هنا ـ ، وذكر بعضهم العكس ، أي : أنَّ سيبويه يجيز دخول الفاء، والأخفش يَمْنَعُه ، وممن ذكر هذا القول العبدي والعكبري وابن يعيش ، ونقله المؤلف عن الضريري وابن الخباز كما في آخر هذا الفصل . =

/ الكلام ؛ لأنَّهما من أقسام [ماله صدر] [1] الكلام كحرف الاستفهام ، و «إنَّ» ٢
تقتضي صدر الكلام ، فيمتنع اجتماعهما ، ولأنَّ «إنَّ» لا يليها إلا معمولها ، فإذا دخلت على الشرط فإمَّا أن يَعْمَلَ أو لا ، وكلاهما ممتنع ، ووجه امتناعهما [2] ما ذكر أنَّ لهما صدر الكلام فيتنافيان .

وفي [3] حم : قال صاحب الكتاب [4] : «إن» للتحقيق والإيجاب ، والشرط على خلاف ذلك ، لأنَّه لا يأتي إلا في المشكوك وما هو مضطرب بين الثبوت والنفي، والشك والتحقيق لا يجتمعان .

وَوَجْه الأخفش [5] : يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ عند دخول «إنَّ» مع بقاء

= أما عبارة الزمخشري فتحتمل الأمرين ؛ لأنه ذكر أنّ في دخول «إن» خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب، فيحتمل كلامه أن المجيز سيبويه والمانع الأخفش ويحتمل العكس ، وفي حاشيته على المفصل ق (١٣أ) : أن الأخفش يجيز ، وسيبويه يمنع .

وهذا الاضطراب الذي حصل بين النحاة منشؤه عدم الرجوع إلى كتب الرجلين ، والحق أنه لا خلاف بينهما في هذه المسألة ؛ لأنَّ كُلاً منهما يجيز دخول الفاء في خبر «إن» إذا كان اسمها موصولاً أو نكرةً موصوفة ، ونقل الدماميني أنّ للأخفش قولين، ولكني لم أجد في معاني القران له ما يدل على أنه يمنع دخول الفاء ، ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ١٠٢ ، ١٠٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٠ ، ٨١ ، المقتصد ١/ ٣٢٤ ، اللباب للعكبري ق (٢٧ ب) ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠١ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧١ ، تعليق الفرائد ٣/ ١٤٩ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من النسختين ، ويبدو أنه ساقطٌ من أغلب نُسَخ الإيضاح في شرح المفصل ، وقد أثبته من الإيضاح في شرح المفصل .

(٢) في (ع) : اجتماعهما . . . ، وذلك تحريف .

(٣) « وفي » ليست في (ج) .

(٤) لم أجد هذا القول في حاشية المفصل للزمخشري ، ولا في كتب الزمخشري التي وقفت عليها ، وهو في : الموصل للسغناقي ق (٦٠أ) ، والمقاليد ق (٨٤أ) .

(٥) قول الأخفش في معاني القرآن له ١/ ٨٠ ، ٨١ ، وقد تقدم أن من النحاة من ذكر أن الأخفش يمنع دخول الفاء في خبر « إن » إذا دخلت على الموصول أو النكرة الموصوفة ، والصحيح أنه يجيز=

الكلام شرطًا وجزاءً ، لأنَّ «إنَّ» يُؤكِّد معنى الكلام الذي يَدخلُ فيه ، فلم يبطُل معنى الشرط والجزاء بدخوله ، [1] وهذا المعنى هو الذي أشار إليه أيضًا في الكشاف [2] في آل عمران في قوله : ﴿ إنَّ الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حَقٍّ ..﴾[3] إلى أن قال : ﴿ فبشرهم﴾ الآية ، قال : دخلت الفاء في خبر «إنَّ» لتضمن اسمها معنى الجزاء، كأنه قيل: مَنْ يكفُر فبشرهم . . . ، و «إنَّ» لا تُغَيِّر معنى الابتداء، فكانَ دخولُها كَلاَ دخولَ ، ولو كان مكانها «لَيْتَ» أوْ «لَعَلَّ» لامتنع إدخال الفاء ؛ لتغيُّر معنى الابتداء .

تخ [4] : قول سيبويه [5] قياس ، وقَول الأخفش [6] استحسان ، و [7] على مَذْهَب سيبويه ﴿ إنَّ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربِّهم ﴾ [8] الآية .

ومن الحجج الظاهرة للأخفش وروده في القرآن وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ... ﴾ [9] إلى قوله : ﴿فلهم عذاب جَهَنَّمَ ...﴾ ، وقال: ﴿ إنَّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خَوْفٌ عليهم ﴾ [10] ، وقال ـ عليه السلام ـ : «ألا

=دخول الفاء .

(١) من هنا حتى قوله : «لتغيُّر معنى الابتداء» لم يرد في (ع) .

(٢) الكشاف للزمخشري ١/ ٣٤٨ ، بتصرف يسير .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٢١) .

(٤) التخمير ١/ ٢٧٩ ، بتصرُّف من المؤلف بالزيادة والتقديم والتأخير .

(٥) يعني به عدم جواز دخول الفاء في الخبر ، وقد تقدم ص ٧٢٩ ، ٧٣٠ أنَّ الصحيح أن سيبويه يُجَوِّزُ دخولها كالأخفش .

(٦) يعني جواز دخول الفاء في الخبر ، وقد سبق تخريج قوله .

(٧) من هنا حتى قوله : ﴿عند ربهم﴾ . . . الآية «لم يرد في (ع) .

(٨) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٧) ولم يستشهد سيبويه بهذه الآية في كتابه .

(٩) سورة البروج ، من الآية (١٠) .

(١٠) سورة الأحقاف ، من الآية (١٣) .

إنَّ كل دَم ومال ومكرمة كانت في الجاهلية فهي تحت قدميَّ هاتين»[1] ، وقال تعالى : ﴿ قُل إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾[2] ، وقد أُجِيْبَ عنه لسيبويه أنَّ الفاء زائدةٌ، وليس بشيء ؛ لأنّ سيبويه لم يَقُل بزيادَة الفاء أصلاً في موضعٍ ، فكيف يحتجُّونَ بما لم يَقُل به لَه[3] .

قلت : في باب الابتداء في المقتَصَد[4] : أنّ أبا الحسن الأخفش حكى[5] : « زَيْدٌ فَوَجَدَ » على زيادة الفاء ، والمعنى : زيدٌ وَجَدَ ، وعلى هذا لو قلت : « زيدٌ فَمُنطَلِق» كانت الفاء زائدة ، وأبو الحسن يَستَكْثِرُ[6] زيادةَ الفاء، فاعرفه[7] ، وعلى هذا قوله :

. فعند ذلك فاجزعي[8]

(١) هذا الحديث من خطبة للرسول ـ ﷺ ـ في حجته ، أو في عام الفتح ، والمذكور هنا جزءٌ من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده (تحقيق أحمد شاكر) ٦/ ٢٦٥ حديث رقم (٤٥٨٣) و ٨/ ١٠٩ ، ١١٠ حديث رقم (٥٨٠٥) ، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر .

وأخرجه ابن ماجه في سننه ٢/ ٨٧٨ حديث رقم (٢٦٢٨) ، وحسنه الشيخ الألباني ، ينظَر : صحيح سنن ابن ماجه للألباني ٢/ ٩٥ .

وورد الحديث أيضا في : غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٧٣ ، وكتاب الغَريبين للهروي ١/ ١٦ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٢ .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨)

(٣) هذه الفقرة منقوله من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٠٦ وقد دمجها المؤلف مع نقله السابق من التخمير .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح العضدي ١/ ٣١٣ .

(٥) تنظَر حكاية الأخفش هذه في : معاني القرآن له ١/ ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٦) المعنى : يعتقد كثرة ورودها زائدةً ، وينظَر حديثه عن زيادة الفاء في معاني القرآن له ١/ ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٢٢ .

(٧) لم ترد في (ع) .

(٨) قطعة بيت من الكامل ، والبيت بتمامه :

لا تجزعي إن منفسًا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي =

أي : فعند ذلك اجزعي قال : وزيادة الفاء في البيت في غاية الحسن ، وعلى ذلك قولهُ تعالى : ﴿ وثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، والرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ (١) ، وذلك أنَّه إذا قُدِّمَ المفعول على الأمرِ الناصب له كان لذلك خصوصية في حُسْنِ زيادة الفاء ، وأما في نحو : «زيدٌ فَمُنْطَلِق » فَمُسْتَكْرَه .

(٢) وذكر صاحب تخ في التوضيح (٣) : الفاء في قول الحريري (٤) : «اللهم فحقق » ، هي فاء التعقيب ، يريد : ندعوك فحقِّق ، أي : نسألك فنستوجِب منك التحقيق ، وعليه قولك : «اللهم زيداً فاغفر له ذنبَه » .

=وهو للنمر بن تولب ، ينظر : شعر النمر بن تولب ضمن (شعراء إسلاميون) ص ٣٥٧ ويروى : «إنْ مُنْفِسٌ » كما في : كتاب الاختيارين ص ٢٦٩ ، والأمالي ١/ ٤٦٨ .

ومعنى المنفس : المال النفيس ، وقيل : الكثير .

والشاهد في البيت : «فعند ذلك فاجزعي » ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ الفاء في «فاجزعي » جاءت زائدةً ، لأن المعنى : فعند ذلك اجزعي ، ويستشهد به النحاة أيضًا على نصب «منفسًا» بفعلٍ مضمر يدل عليه المذكور تقديره : «إن أهلكت منفسًا أهلكته » وذلك أن حروف الجزاء لا يليها إلا الفعل ، ولو رُفِعَ «منفسٌ» على تقدير : إن هلك منفسٌ لجازَ .

وهذا البيت من شواهد المفصل في باب الاشتغال ، ينظر البيت وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ١/ ١٣٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٢٧ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي على الفارسي ص ٩٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٦٠ ، ١٦١ ، الأزهية ص ٢٤٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٨ ، المنخّل في إعراب أبيات المفصل ق (٣٦) ، مغني اللبيب ص ٢٢٠ ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (٢٠ب) ، شرح الأشموني ٢/ ٧٥ ، وينظر الآتي ص ١٠١٥ ، ١٠٣٧ .

(١) سورة المدّثر ، الآيتان (٤ ، ٥) .

(٢) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع) .

(٣) التوضيح في شرح المقامات الحريرية لصدر الأفاضل الخوارزمي ق (٣أ) .

(٤) مقامات الحريري ص ٣ .

وذكر بعض المشرِّحين لمقدمة ابن الحاجب [1] أنّ بعض الأئمة كالضريري [2] وابن الخباز [3] قالوا : سيبويه جَوَّزَ دخول الفاء ، والأخفش لم يجوِّزه [4] ، وهذا خِلاف ما في المفصَّل ، والله أعلم .

(١) يعني بمقدمة ابن الحاجب الكافية .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) في : الغرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية ١/ ٣٤٧ .

(٤) وقال بذلك غيرهما أيضًا ، وقد تقدم التحقيق في ذلك ، ينظر ص ٧٢٩ ، ٧٣٠ .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« خبر [2] « إنَّ » وأخواتها

هو : المرفوع في نحو قولك : « إنَّ زيدًا أخوك » و « لَعَلَّ بِشْرًا صاحبُك » ، وارتفاعه عند أصْحَابنا [3] بالحرف لأنَّه أشبه الفِعْلَ في لزومه الأسماء، والماضِيَ منه في بنائه على الفتح ، فأُلحِقَ منصوبُه بالمفعولِ ، ومرفوعُه بالفاعل ، ونُزِّل قولُك : « إنَّ زيدًا أخوك » منزلة : « ضَرَبَ زيدًا أخوك » و « كأنَّ عَمْرًا الأسَدُ » منزلةَ : « فَرَسَ [4] عَمْرًا الأسَدُ » ، وعِنْدَ الكُوفِيين هو مرتَفِعٌ بما كان مرتَفِعًا به [في قولك : « زيدٌ أخوك »][5]، ولا عَمَل للحرف فيه ».

شح [6] : لَمَّ يَحُدَّ خَبَرَ « إنّ » ؛ لأنّ حَدَّه باعتبار المعنى أو [7] باعتبار اللفظ ، أما باعتبار المعنى فقد تقدّمَ [8] ما يرشد إليه وهو خَبَر المبتدأ ، وأما من حيث اللفظ فقد قال : « هو المرفوع » .

(١) المفصَّل ص ٢٧ .

(٢) في (ع) : « فصلٌ : خبر إن . . . » ، وكلمة « فصل » لم ترد في (ج) في الفقرة التى أوردها الناسخ ، كما لم ترد أيضًا في المفصَّل ، ولذلك لم أثبتها .

(٣) يعني البصريين ، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين ـ إن شاء الله ـ .

(٤) فَرَسَ بمعنى : قتل ، ينظر : الصحاح (فرس) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ع) ، واستدركته من المفصل ، ومن بعض شروحه كالتخمير وشرح ابن يعيش .

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٠٨ ـ ٢١٠ بتصرف بالاختصار .

(٧) من هنا حتى « باعتبار المعنى » ساقط من (ع) بسبب انتقال النظر .

(٨) تقدم ذلك ص ٦٥٢ ، ٦٥٥ .

والعاملُ عند البصريين [1] هو «إنّ» ، ودليله : أنَّه شيءٌ اقتضى شيئين اقتضاءً واحدًا فكان عاملاً ـ كـ «عَلِمْتُ» ـ في الجزئين .

وحُجَّة الكوفيين : أنَّ المبتدأ وهو «زيدٌ» كان عاملاً في «أخوك» لاقتضائه إياه ، وذلك الاقتضاء باقٍ ، وهذا فاسدٌ [2] ، وقالوا أيضًا [3] : «إنّ» ضعيفةٌ عن معاني الأفْعَال، فلا تعمل في الجزئين كالأفعال .

وإنَّما قُدِّم منصوبها لأوجهٍ ثَلاثَة :

أحدها : للفرق بينها وبين ما شُبِّهت به .

والثاني : أنَّ المُشَبَّه به [4] وهو الفعْل له عَمَلان ؛ عملٌ أصلي ، وعَمَلٌ فرعيٌّ، فالأصْلي [5] أن يتقدَّم مرفوعه على منصوبه ، والفرعي عكس ذلك [6] ، وهذه فروعٌ فَعَمِلَتْ العمل / الفرعي . ٦٢

(١) يعني : العامل عندهم في خَبَر « إنَّ » وأخَواتها ، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الخبر مرفوع بما كان له قبل دخولها ، و « إنَّ » لا عمل لها فيه ، وأرى ما ذهب إليه البصريون أولى بالقبول ، لأنَّ هذه الأحرف نَسَخت الحكم السابق للجملة وأحدثتْ فيها عملاً جديدًا كما أنها أفادت بدخولها معنى جديدًا ، وينظر الخلاف في هذه المسألة في : الكتاب لسيبويه ٢/ ١٣١ ، ١٤٨ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١و ٢/ ١٩٤ ، الأصول لابن السراج ١/ ٢٣٠ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، الإنصاف ١/ ١٧٦ ، التبيين للعكبري ص ٣٣٣ ، ائتلاف النصرة ص ١٦٦ .

(٢) ووجه فَسَاده : أنَّ الاقتضاء في « أخوك » باق أيْضًا في « زَيْد » ، فلو كان الاقتضاء قبل دخول «إنَّ» باقيًا على حاله لوجب ألاَّ يُنْصَبَ «زيدًا» بـ « إنَّ » وهو قد نصب ، فدل على أنه ليس بباقٍ ، ذُكِر هذا الوجه في الإيضاح في شرح المفَصَّل ، كما ورد أيضًا في حاشية نسخة (ج) .

(٣) قاله الفراء ، ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) في (ع) : فالأصل

(٦) في (ج) : هذا

والثالث : أنَّه إنما قُدِّم لئلا يؤديَ إلى إضمارٍ [1] قبل الذكر لو قلت مثلاً : « إنَّ قائمٌ زيدًا » [2] .

عق : قيل [3] : التشبيه الجيِّد في هذه الحروف أن يقال : « إنَّ زيدًا ذاهبٌ » بمنزلة قولك : « ضربَ زيدًا غُلامُه » ، لأجل أن المفعول هنا يجب تقديمه ، لأنَّ تأخيره يؤدي إلى إضمارٍ قبل الذكر ؛ لأنَّ الهاء في «غلامه» تعود إلى «زيدًا» ، فلو قلبت كنيتَ عن الشيءِ قبل ذكره [4] ، فهو وقولك : «إنّ زيدًا ذاهب» قد اتفقا في التقديم واللزوم .

وقيل [5] : الحروف العاملة بالمشابهة ضربان : ما يشبه الفعل لفظًا ومعنىً ، وهي «إنَّ» وأخواتها ، وما يشبهه [6] معنىً لا لفظًا ، وهي «ما» و «لا» ، ففُضِّل المشبَّه [7] من وجهين على المشبَّه [8] من وجه واحد بأنْ وَقَعَ مَنصُوبُه مُقدمًا ، لأنَّ هذا مظنة الفِعْل ، وعُكِسَ الأمْرُ في الآخَر [9] ليدل على انحطاط مرتبته .

حم : قال صاحب الكتاب [10] : الأصل في الحرف الداخل على الاسم ألاَّ

(١) في (ع) : الضمائر . . . ، وهو تحريف .

(٢) وذلك لأنَّ الخَبَر إذا كان مشتقًا ففيه ضميرٌ يعود على المبتدأ .

(٣) هو قول عبد القاهر الجرجاني ، ينظر : المقتصد ١/ ٤٤٤ .

(٤) ينظر ما تقدم ص ٥٩٩ ، ٦٠٢ .

(٥) هو قول الزمخشري ، وهو في حاشيته على المفصَّل ق (١٣ ب) .

(٦) في (ج) : وما يشبه

(٧) في (ع) : المشبَّهة . . .

(٨) في (ع) : المشبهة . . .

(٩) يعني في ما أشبه الفعل معنى لا لَفْظًا وهو « ما » و « لا » العاملتان عمل «ليس» .

(١٠) يعني الزمخشري ، وقوله في : حاشيته على المفصَّل ق (١٣ ب) .

يعمل إلا الجر لاختصاصها بالاسم ، إلاَّ إذا شابَه الفِعْل فيعمل النصْبَ والرفْعَ بحكم المشابهة ، وهذا معنى لابُدَّ من معرفته بالتأمُّل .

تخ [1] : تشبيهُ « إنّ » بالفعْل على الوجه المذكور في الكتاب [2] ـ وهو قولهم جَمِيْعًا ـ علةٌ مسترذَلَة ، وتُساق إليك العلَّة على جهة أخرى [3] .

وَوَجْه الكوفيين لمذهبهم : أنَّ نون العماد [4] مُخْتَصٌ بالمنصوب من الضمائر في الأفعال ، وهذه الصورة موجودة في اسم «إنّ» إذا كان ضَميراً نحو : «إنَّني» ، فكذا في الظاهر ، ليكون الحكم فيهما على نَهْج واحد ، وهذا المعنى معدومٌ في الخبر ، فتبقى رفعيتُه على أصل الابتداء ، لأنَّه لم يتغيَّر ، والأصل هو البقاء .

والبصريون يستدلون بنون العماد للتشبيه [5] ، والفعل لابُدَّ له من مرفوع ، فكذا ما شُبِّهَ به ، وهذا يوجبُ أن يكونَ مرفوعًا بالحرف لا بالابتداء ، وثمرة الخلاف تظهر في قولك : «إنك وزيدٌ ذاهبان» ، يجوز عند الكوفيين بمنزلة قولك : «أنت وزيدٌ ذاهبان» ، وعند البصريين لا يجوز [6] .

(١) التخمير ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٤ بتصرُّف بالاختصار .

(٢) يعني أنَّ هذه الأحْرف عملت لأنها أشبهت الفعْل في لزومه الأسماء ، وانفتح آخرها كالفعل الماضي .

(٣) سوف يذكر العلة قريبًا ، وذلك من قوله : والبصريون يستدلون بنون العماد للتشبيه . . .

(٤) المراد بنون العماد : نون الوقاية ، وتسميتها بنُون العماد مصطلحٌ للكوفيين ، وربَّما سميت نون الكناية ، ينظر في ذلك : المحلّى لابن شقير ص ٢٩٩ ، الحروف لأبي الحسن المزني ص ٨٨ ، جواهر الأدَب ص ١٤٩ ، مغني اللبيب ص ٤٥٠ ، حاشية ياسين على التصريح ١/ ١٠٩ .

(٥) في (ج) : التشبيه

والمراد أنهم يجعلون نون الوقاية دليلاً على تشبيه الأحْرف الناسخة بالفعْل ، فكما أنّ الفعْل له مرفوع ومنصوب ، ونون الوقايه تلحق به فكذلك هذه أشبهت الفعل في أن نون الوقاية تلحق بها ، وأشبهته أيضًا في كونها لها مرفوعٌ ومنصوب .

(٦) هذه المسألة الخلافية مبنيةٌ على المسألة الخلافية السابقة ، فقد منع البصريون العطف على اسم «إن» =

ومن الأدلة للبصريين : أنَّ أنواع ما يدخل على المبتدأ والخبر من العوامل على عملين نحو : «كان» و «علمت» [1] ، فهذا النوع كذلك إلحاقًا للفرد بالأعم.

شم : هذه الحروف أصل بنائها على ثلاثة أحرف، وأما « لَعَلَّ » فاللام زائدة[2] ، قال :

يا أبتا عَلَّكَ أو عساكا [3]

و « لكنَّ » أصلها : « كنَّ » ركبت مع « لا » [4] ، وستأتي في

=بالرفع قبل مجي الخبر، وأوجبوا نصب الاسم المعطوف قبل مجي الخبر، أما الكوفيون فأجازوا أن يعطف على اسم «إن» بالرفع ولو لم يتم الخبر، إلاَّ أنهم اختلفوا فأجاز ذلك الكسائي مطلقًا سواءٌ ظهر الإعراب في الاسم المعطوف أو لم يظهر ، أما الفراء فقد أجازه فيما لم يظهر إعرابه كالضمائر والأسماء الموصولة ، وينظَر الخلاف في ذلك في : الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٥ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ، الأصول لابن السراج ١/ ٢٥٦، ٢٥٧ ، الإنصاف ١/ ١٨٥ ، التبيين للعكبري ص ٣٤١ ، ائتلاف النُّصرة ص ١٦٧ .

(١) المراد بـ «علمت» باب الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٢) هذا قول البصريين ، وأصلها عندهم «عَلَّ» ثم زيدت فيها اللام ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ اللام الأولى في «لَعَلَّ» أصلٌ ، وليست بزائدة ، أما «عل» فَلُغَةٌ فيها وقد ذكر بعض أئمة اللغة أنَّ «عَلَّ» لغة في «لَعَلَّ» ، والأقوى عندي هنا ما قاله الكوفيون ، ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٣٢ ، الإبدال لابن السكيت ص ١١١ ، المقتضب ٣/ ٧٣ ، الإنصاف ١/ ٢١٨ ، التبيين للعكبري ص ٣٥٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) البيت من الرَّجَز ، وهو منسوبٌ إلى رؤبة بن العجاج ، وقد ورد في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، وينسب إلى العجاج كما في : تهذيب اللغة ١/ ١٠٦ ، وكما في : شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٣٨، ولم يرد في ديوان العجاج .

والشاهد في البيت : « عَلَّك » ، ووجه الاستشهاد به : أن «لَعَلَّ» أصلها « عَلَّ» واللام الأولى فيها زائدة ، ينظَر هذا الشاهد في : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٣٠ ، اللامات للزجاجي ص ١٣٥ ، الإنصاف ١/ ٢٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨٧ ، رصف المباني ص ٣٢٢ .

(٤) ذكر ذلك فيها عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ١/ ٤٤٤ ، ونقل عن البصريين أنها حرف بسيط (غير=

موضعها [1] .

حم : عبد القاهر [2] : حركة الرفعة وإن اتَّحدَتْ لفظًا فالمعنى مختلف ، ومثله في اتحاد الحركتين والتقدير مختلف نحو : «فُلْكٌ» و «فُلْك» [3] ، و «هجَان» و «هجَان» [4] و «مُخْتَار» و «مُخْتَار» [5] وأمثالها ، وإذا جاز ذلك في الحركات البنائيه جاز في الإعرابية ، وبل أولى .

شم : قيل [6] : ليس في كلام العرب شيءٌ يعمل النصب في الأسْماء ولا يعمل الرفع .

قلت [7] : وذكر [8] بعض أهل النظر في هذه الصنعة أنَّ عَمَلَ هذه الحروف لمكان

= مركب) ، ينظر : الجنى الداني ص ٦١٧ ، مغني اللبيب ص ٣٨٤ .

(١) جاء الحديث عن «لكنَّ» في المُجَلَّد الثاني من المقتَبَس ق (٥٧ أ) ، وذلك عند الحديث عن الأحرف المشبهة بالفعل .

(٢) لم أجد هذا المنقول عنه في كتبه التي وقفتُ عليها .

(٣) اتحدت صورة اللفظتين والتقدير مختلف ، إذ يراد بإحداهما المفرد وبالأخرى الجمع ، فلا فرق بينهما في ظاهر اللفظ ، وإنما الفرق في التقدير ، ينظر : الصحاح (فلك) ، وشرح الشافيه للرضي ٢/ ٢٣٧ .

(٤) الهجان هي : البيض من الإبل ، ولفظ «هجان» يُطلَق على المفرد والجمع والمؤنث يقال : بعيرٌ هجان ، وإبل هجان ، وناقة هجان ، لا فرق بينها في ظاهر اللفظ وإنما الفرق في التقدير ، ينظر : الصحاح (هجن) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٣٧ .

(٥) « مُخْتَار » يحتَمل أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول من «اختار» ، فهما متفقان في ظاهر اللفظ ، ولكنهما مختلفان في التقدير ، ينظر : الخصائص ١/ ٣٤٦ ، المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص٥٩ ، الممتع في التصريف ٢/ ٦٤٢ ، ٧٦٠ .

(٦) قال بذلك عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ١/ ٤٤٥ ، وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٠ أنَّ من الضوابط العامة : ليس في كلامهم حرفٌ يرفع ولا ينصب .

(٧) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع) .

(٨) لم أهتدِ إلى مَنْ ذكر ذلك .

تأثيرها المعنوي في الجملة ، وأثرها في الخَبَر أقوى وأظهر منه في الاسم ، بل لو حَقَّق الناظِرُ نَظَرَهُ فيها وَجَدَ كل الأثر في الخبر ؛ لأنَّ معاني هذه الحروف واقعَةٌ عليه لا على الاسم ، فإنَّه ثابت لا يدخل تحت تحقيق أو تَرَجٍّ أو تَمَنٍّ ، ثم إذا كان عَملها في الاسم فَلأَنْ تعمل في الخَبَرِ أولى ، وهذه جِهَةٌ لثبوت العمل حَسَنَةٌ معنوية ، لكنها تنتقض ببعض الحروف في كلامهم كحرفي الاستفهام (١) ، وأحد حرفي الشرط (٢) ، وغيرها من الحروف الداخلة على الاسم والفعل ؛ ولذلك آثر المتقدِّمُوْنَ لعملها المشابهة المذكورة في الكتاب ، ولم يذكروا / هذه الجملة المعنوية لِعَدَم اطِّرَادِها ، فاعرفه . ١/٦٣

(١) المراد بهما : الهمزة و « هل » .

(٢) يعني : « إنْ » و « لو » .

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فصلٌ : [أحكام خبر « إنَّ » وأخواتها]

وجميع ما ذُكِرَ في خبرِ المبتدأ من أصنافه وأحواله وشروطه [2] قائمٌ فيه ، ما خلا جواز تقديمه، إلا إذا وقع ظرفًا كقولك : «إنَّ في الدار زيدًا » و « لَعَلَّ عندك عَمْرًا » ، وفي التنزيل: ﴿ إنّ إلينا إيابَهم ، ثم إنَّ علينا حسابَهُم ﴾[3] ...».

حم : أما أصنافُه فكونه مفردًا وجملة ، وأمّا أحواله فكونه معرفةً ونكرة ، وأمَّا شروطه فإعادة الضمير في نحو [4] قولك : «زيدٌ قائمٌ أبوه ».

شح [5] : يعني بأصنافه كونَه معرفةً ونكرَةً ، ومفردًا وجملة ، وبأحواله كونَه مقدَّمًا ومُؤَخَّرًا ومحذوفًا ، وبشرائطه أنَّه إذا كانَ جملةً فَلاَبُدَّ له من ضمير ، وإذا حُذِفَ فلابُدَّ له من قرينَة حالية أو مقالية ، وإذا كان ظرفًا والمبتدأ نكرةٌ فلابُدَّ من تقديم الخَبَر ، فإن قيل : يَلْزَمُ من قوله : « وجميع ما ذكر . . . » إلى آخره أنْ يُجِيْزَ : «إنَّ زيدًا اضْرِبْه»، لأنَّه يجوز : «زيدٌ اضربْه » فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنَّه لم يذكر ذلك [6] أصلاً ، وإذا لم يذكره فإنه حكمَ باشتراكهما فيما ذَكَرَ لا فيما لم يَذْكره ، فقوله : «جَمِيْعُ ما ذُكِر » إنما أراد : جميع ما ذكرته ، لا أنَّه أراد

(١) المفصَّل ص ٢٧ .

(٢) في المفصَّل : « وشرائطه » بدل « وشروطه » ، وكذلك في الإيضاح في شرح المفصل والتخمير وشرح المفصَّل لابن يعيش ، ويبدو أنها كذلك في أصول المفصَّل ، بدليل أن المؤلف استعملها في الشرح .

(٣) سورة الغاشية ، الآيتان (٢٥ ، ٢٦) .

(٤) لم ترد في (ج) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢١٠ ، ٢١١ بتَصَرُّف يسير من المؤلف .

(٦) أي : لم يذكر في حديثه عن المبتدأ والخبر أنّ الخَبَر يأتي جملةً طلبيه .

أنَّ جميع ما يكون خبَرًا للمبتدأ يصح أنْ يكونَ خبَرًا لـ «إنَّ» .

والثاني ـ وهو الأقوى لشموله الجوابَ عن هذه الصوره وغيرها ـ : أنَّه لم يُرد بقوله : «وجميع ما ذُكر . . . » إلى آخره إلا أنَّ خبَر «إنَّ» مشاركٌ لخبَر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثَبَتَ كونُه خبرًا لـ «إنَّ» بشرائطه بانتفاء موانعه ، لا أنَّ كلَّ موضِعٍ صَحَّ أنْ يكون خبَرًا للمبتدأ يَصِحُّ أنْ يكونَ خبَرًا لـ «إنَّ» .

وكذلك لا يلزمه : «إنَّ أيْنَ زَيْدٌ» ولا : «إنَّ مَنْ أبُوك» ـ وإن جاز : «أين زيدٌ» و «مَنْ أبوك» بالاتفاق .

تخ [1] : وإنما لم يَجُز تقديم خبَر «إنّ» على اسمه وجاز في خبَر المبتدأ، لأنَّا إذا قَدَّمْنَا خبَرَ المبتدأ على المبتدأ لم يلزمنا خلاف الأصْل إلا من وجه واحد [2] ، بخلاف تقديم خبَر «إنَّ» ففيه خلاف الأصلِ من وَجْهَين ، لأنَّه كما يلزمنا التقديم وهو خلاف الأصل يلزمنا خلافه [3] بالفصل بين «إنَّ» واسمها، اللَّهُمَّ إلا إذا كان الخَبَر ظرفًا فإنه يجوز، ووجه الفرق بين الظرف وغيره : أنَّ [4] الظرفَ إما حقيقيٌّ أو مجازي بأنْ كان حرف جرٍّ ، فَلَئِنْ كان مَجَازيًّا فالفرق ظاهر ؛ لأنَّ حروف الجر وُضِعَتْ للتوسط بين شيئين ، فإذا توسط بين «إنَّ» واسمها حرفُ الجر لم يلزم من ذلك جواز توسط غيره بينهما ، وكذلك إذا كان ظرفًا حقيقيًا ؛ لأنَّه متضمنٌ لمعنى «في» [5] ، وهو من حروف الجر .

واعلم أنهم امتنعوا من تقديم الخَبَر على الاسم لأنَّ العاملَ حرفٌ ؛ فلا يَتَصَرَّف

(١) التخمير ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «وهو من حروف الجر» .

(٢) وهذا الوجه هو : تقديم ما أصله التأخير .

(٣) أي : خلاف الأصل .

(٤) في (ع) : لأنَّ

(٥) ينظر في تضمن الظرف معنى «في» : اللمع لابن جني ص ١١٠ ، أسرار العربية ص ١٧٧ ، التسهيل ص ٩١ .

تَصَرَّف الفِعْل الذي هو عَرِيقٌ في العمل ، وأمَّا الظرف فقد جَاءَ فيه من التوسُّع ما لم يجىء في غيره [1] ، لشدة ملابسة الشيء الظرف جُعل كأنه هُوَ هُوَ ، فَلاَ يُعَدُّ فاصلاً ، بدليل جواز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه [2] ، وقيل [3] : الظرف بمنزلة نفس المظروف ، فهو داخل على معنى الكلام ، فيصير بمنزلة المنطوق به ـ وإن لم يُنْطَق به ـ إذ لابُدَّ منه ، فقولك : «زيدٌ قائمٌ» كلامٌ عارٍ عن الظرف ، وهو لا يخلو عنه مكانًا أو زمانًا ، فهو إذن كالمنطوق ، لابُدَّ منه ، فتقديمه من هذه الجهة كلا تقديم .

قال صاحب الكتاب [4] : ولأنه وإنْ قُدِّم فمتعلَّقه متأخِّرٌ نيَّةً ؛ لأنَّ التقدير : إنَّ في الدار زيدًا مستقرٌّ أو كائن ، وهو بمَجْموعهما بمنزلة شيء واحد ، فكان تقديمًا [5] كلا تقديم ، قال : وهذا قولي .

قُلت : و [6] في بَعْض النسخ [7] : ومما عللوا به في امتناع تقديم خبر «إنَّ» على اسمها أنّ المرفوعَ إذا وَلِيَ رافعَه وأضْمر ساغ استتاره نحو : «زيد قام» أي : هُوَ ، فلو وَلِيَ «إنَّ» مرفوعُها وهو مُضْمَر ، فإمَّا أن يجوز استتاره وحينئذ يلزم ما يختص به الفِعْل في غيره ، وإن / لزم ظهوره لزم خلاف الوضع ، وهو امتناع جواز إضمار ٦٣/ المرفوع مع رافعه ، وما أدى إلى الممتنع فهو ممتنع .

قلت : وهذا تَعْليلٌ لو تَتَأمَّل فيه وفي تمشيته لوجدته ضَعيفًا ضعيفًا .

(١) ينظر ما تقدم ص ٦٩٢ .

(٢) تقدمت بعض الأمثلة على ذلك ص ٦٩٢ .

(٣) قال بذلك الزمخشري في حاشيته على المفصَّل ق (١٣ب) .

(٤) يعني الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (١٤ أ) .

(٥) هكذا في النسختين ، والذي في حاشية المفصَّل للزمخشري : «فكان تقديمه » .

(٦) في (ع) : في بعض . . . ، بدون واو .

(٧) لم أهتدِ إلى مَنْ ذكر هذه العلة .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] :

« فَصْلٌ : [حذف خبر « إنَّ » وأخواتها]

وقد حذف في نحو[2] قولهم : « إنَّ مالاً وإنَّ وَلَدًا وإنَّ عَدَدًا» أي : إن لهم مالاً... ، ويقول [الرجل للرجل][3] : هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ عليكم ، فيقول : إنَّ زيدًا ، وإنَّ عمرًا ، أي : إن لنا ... ، وقال الأعشى:

إنَّ مَحَـــــلاً وإن مُرْتَحَـــلاً وإنّ في السَّفْرِ[4] إذ مَضَوْا مهلاً[5]

وتقول : «إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً» أي : إن لنا ... ، وقال :

ياليت أيام الصِّبا رَوَاجِعا[6]

(١) المفصَّل ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) لم ترد في المفصَّل .

(٣) في (ع) : وتقولَ للرجال . . ، ويبدو أنه تحريف ، وما أثبته بين معقوفين تصحيح من متن المفصَّل ومن التخمير وشرح ابن يعيش .

(٤) في (ع) : الشعر . . . ، وهو تحريف .

(٥) البيت من المنسرح ، وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس ، في ديوانه ص ٢٨٣ وروايته في الديوان : «ما مضى » بدل «إذ مَضَوا » .

وقد أوضح المؤلف معاني كلمات البيت في أثناء الشرح .

والشاهد في البيت : « إن مَحَلاً وإن مرتحلاً » ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ خَبَر «إن » محذوف لوجود دليل يدل عليه ، والتقدير : إن لنا مَحَلاً وإنَّ لنا مرتَحَلاً ، ينظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٢/ ١٤١ ، المقتضب ٤/ ١٣٠ ، الخصائص ٢/ ٣٧٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣ ، ١٠٤ ، المنخّل ق (٢١ ب) ، رصف المباني ص ٢٠٠ ، ٣٦٦ ، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (٩ أ) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (١١ أ) .

(٦) البيت من الرَّجَز ، ويُنْسَب للعجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ٢/ ٣٠٦ بتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي . ط : المطبعة التعاونيه بدمشق، سنة (١٩٧١) ، وينسب إلى رؤبه كما في شرح المفصل=

أي : ياليت لنا .

ومنه قول عُمَر [1] بن عبد العزيز [2] لقُرَشيٍّ مَتَّ إليه بقرابة : فإن ذاك ، ثم ذكر حاجته فقال: لَعَلَّ ذاك[3] ، أي : فإن ذاك مصدَّقٌ ، ولعلَّ مطلوبَك حاصلٌ ، وقد التزم حذفه في قولهم : ليت شعري » .

العدد : اسمٌ بمعنى المعدود ، وهو ما يُعَدُّ من قوم الرَّجُل وجماعته، يقع على الواحد والكثير ، والوَلَدَ بمعنى : المولود، اسمٌ يقع مفرداً وجمعًا، والوُلْد ـ بالضَّم ـ[4] في معناه .

والمَحَل والمُرْتَحَل مصدران بمعنى : الحلول والارتحال ، والسَّفْر ـ بسكون الفاء وفتح السين ـ : المسافرون ، يقال: سَفَرَ أي : خرج إلى السَّفَر ، فهو سافرٌ ، وقومٌ سَفْر : كـ «صاحب» و «راكب » و «صَحْب » و «رَكْب » اسمُ جَمْعٍ وليس بجمع على

=لابن يعيش ١/ ١٠٤ ، وليس في ديوان رؤبة .

والشاهد في البيت : « ياليت أيامَ الصبا »، ووجه الاستشهاد به : أن خبر «ليت » محذوف ، تقديره: ياليت لنا أيامَ الصبا ، وهذا على رأي البصريين ، ينظَر البيت في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٤٢ ، المنخَّل ق (٢٢أ) ، الجنى الداني ص ٤٩٢ ، مغني اللبيب ص ٣٧٦، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (٩أ) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (١١أ) ، الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢ ، خزانة الأدب للبغدادي ١٠ / ٢٣٤ .

(١) هو الخليفة العادل أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان ، أحد خلفاء بني أُمَيَّه، لقب بخامس الخلفاء الراشدين ، روى عن أبيه وعن أنس بن مالك وعن سعيد بن المسيب ، وروى عنه جمع من التابعين منهم : الزهري ورجاء بن حيوه ، توفي ـ رحمه الله ـ سنه (١٠١) هـ بدير سِمْعَان ، تنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٣٣٠ ، تاريخ خليفة بن خياط ص ٣٢١ ، سير أعلام النبلاء ٥ / ١١٤ .

(٢) في المفصل : رضي الله تعالى عنه . . .

(٣) ينظَر هذا الخَبَر المروي عن عمر بن عبد العزيز في : غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٥٦ ، البيان والتبيين ٢/ ٢٧٨ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٤ .

(٤) وهي لغة في الوَلَد ، ينظَر : الصحاح واللسان (ولد) .

القياس ،[1] أيْ : لا يزال الناس في حلول وارتحال في الدنيا .

صح[2] : المَهَل ـ بالتحريك ـ : التُّؤَدَة ، ومَتَّ إليه بقرابة أي : تَوَسَّلَ بها إليه ، والمت والمد متقاربان ، فكأنَّه[3] مَدَّ إليه قرابته .

صح[4] : يقال : شَعَر به شِعْرًا : فَطِن ، و «ليت[5] شعري » أي : ليتني علمت، وتقديره : ليت شعري حاصِلٌ أي : علمي ، ومنه[6] مشاعر الإنسان وهي حواسه ، لأنَّها آلات العلم، وأصله : «شِعْرَةٌ» إلا أنَّهم حذفوا الهاء[7] ، ومِنَ المحذوف الهاء قولهم : أبو عُذْره[8] ؛ أي : عذرته ، وإقام الصلاة ؛ أي : إقامتها[9] ، ولم يُرْوَ في غير هذه الثلاثه .

قوله : «إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا » مذهب البصريين ، والكوفيون لا يجوزون هذا

(١) من هنا حتى قوله : « وارتحال في الدنيا » لم يرد في (ع) .

(٢) الصحاح (مهل) ٥/ ١٨٢٢ ، و (متت) ١/ ٢٦٦ .

(٣) في (ع) : وكأنه . . .

(٤) الصحاح (شعر) ٢/ ٦٩٩ .

(٥) في (ع) : فليت

(٦) من هنا حتى قوله : «لأنها آلات العلم » لم يرد في (ع) .

(٧) قال سيبويه في كتابه ٤/ ٤٤ : « وقد تجيء الفِعْلَة لا يُرَادُ بها هذا المعنى ، وذلك نحو : «الشِّدَّة » و الشِّعْرَة » . . . » ثم قال : « وقالوا : ليت شعري في هذا الموضع استخفافا ؛ لأنَّه كَثُر في كلامهم ، كما قالوا : ذهب بعذرتها ، وقالوا : هو أبو عذرها ».

(٨) يقال للرَّجُل إذا أشار برأيٍ صوابٍ أو نَطَق بكلامٍ بليغ أو أتى بفعلٍ حسنٍ ادَّعى أنَّه من قِبَلِه ولم يُسْبَق إليه : أنتَ أبو عُذْره ، وأبو عذرته ، وهو مستعارٌ من قولهم : هو أبو عُذْرَتِها، أي : هو الذي افتضها ، ينظر : ثمار القلوب ص ٢٤٩ ، والمرصع لابن الأثير ص ١٩٦ .

(٩) ينظر : الكتاب لسيبويه ٤/ ٨٣ .

الحذف إلا في النكرة [1] ، فقولهم : «إن مالاً» مُجْمَعٌ عليه فلذلك قَدَّمَه ، و «إنَّ زيداً» مختلفٌ فيه فأخَّرَه ، قال ابن السراج[2] : يؤيِّد مذهب البصريَّة قوله :

ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا ك وقد كَبِرْتَ فقلت إنَّه [3]

دَخَل على المعرفة ، والجواب للكوفية [4] : «أن» هذا بمعنى : نَعَم ، والهاء للسكت ، وهكذا أورده صاحب الكتاب في الحروف [5] .

والفرق للكوفية : أنّ خَبَرَ النكرة لا يجيء إلا مُقَدَّمًا ، فكان [6] مَوْقعه معلومًا ،

(١) ذهب البصريون إلى جواز حذف خبر «إن» إذا دَلَّ الدليل عليه سواءٌ كان اسمها معرفةً أمْ نكرةً ، وسواءٌ كررت «إنَّ» أم لم تكرر ، وذهب الكوفيون وابن جني إلى أنه لا يجوز حذف خبرها إلاَّ إذا كان اسمها نكرةً ، أما الفراء فذهب إلى أنه لا يجوز حذف خبر «إنّ» في معرفة أو نكرة إلا إذا كررت «إن» ـ كما في بيت الأعشى الذي تقدم في المتن ـ ، وتنظر هذه الآراء في : الكتاب لسيبويه ٢/ ١٤١ ، المقتضب ٤/ ١٣٠ ، الأصول لابن السراج ١/ ٢٤٧، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، الخصائص ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٥ ، همع الهوامع ٢/ ١٦١ .

(٢) نُسب هذا القول إلى ابن السراج في : حاشية المفصل للزمخشري ق (١٤أ) ، ولم أجد في كتب ابن السراج ما يدل على ذلك صراحة ، أما البيت فقد استشهد به على دخول هاء السكت في حال الوقف على الحرف ، فـ «إنَّ» بمعنى «نعم» والهاء للسكت ، ينظر : الأصول لابن السراج ٢/ ٣٨٣ .

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات ، ينظر ديوانه ص ٦٦ .

ومعنى علاك : كساك رأسَك .

والشاهد في البيت : « فقلت إنه » ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ خبر «إنَّ» حُذف مع أن اسْمَها معرفة ، وهذا يتمشَّى مع مذهب البصريين ، أما الكوفيون فَيُخَرِّجُونَه على أن « إن » بمعنى «نعم» ، والهاء للسكت ، ينظر في البيت : غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٥٦ ، المسائل المشكلة ص ٤٢٩ ، معاني الحروف للرماني ص ١١٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥ ، نتائج الفكر للسهيلي ٣٤٢ ، الأمالي النحويه لابن الحاجب ٢/ ٨٢ ، مغني اللبيب ص ٥٧ .

(٤) في (ع) : لكوفيه

(٥) أورده الزمخشري في قسم الحروف من المفصل ص ٣٠٠ على أنَّ «إنَّ» قد تخرج إلى معنى «أجَل» .

(٦) في (ع) : وكان . . .

فَجَاز حذفه لقيام الدليل على موقعه ، ولا كذلك خبر المعرفة ، لأنَّه يَقَع مُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا ، فلم يتعيَّن موقعُه ، فلم يَجُزْ حذفه لاشتباه موقعه على المخاطب .

تخ [1] : وإنما حُذِفَ الخَبَر في : «إنَّ مالاً» لدلالة الحال عليه ، وهذا كما لو قيل لك : بنو تميم فقراء أقلاء ، فتقول : إن لهم مالاً وإنَّ عدداً ، و [2] يقول الرَّجُل لآخر : هل لكم أحدٌ ناصر لكم إنَّ الناس عليكم ، أي : أعداء لكم يقعون فيكم ، فيقول : إنّ لنا زيداً وإنَّ لنا عَمْرًا ، ويجوز أنْ تقول : «إنَّ رجلاً» وتسكت على إضمار الخَبَر ، تريد : إن ثَمَّ رَجُلاً ، إذا قام الدليل عليه .

وقوله : «إنَّ مَحَلاً» [3] أي [4] : إنَّ لنا محَلاً في الدنيا ، أي : حُلُولاً مُعْقبًا للرحيل ، وذاك يكون عما قليل ، لأنَّه توغَّلَ الرفاق في المضي ، فما لنا غير التعجيل في إثارة المطي .

وقد روي [5] : «مَثَلاً» موضع «مهلاً» ، فهو كما تقول : في الأموات عبرة للأحياء .

عبارة أخرى شح [6] : وإنّ في السَّفْر الراحلين عنها مَهَلاً ؛ أي : إمهالاً وطولاً ، ورُوْيَ [7] : «ما مَضَوا» وهي مصدرية ، أي : في أصحاب السَّفَر سعة

(١) التخمير ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦ بتصرف من المؤلف بالزيادة .

(٢) في (ع) : أو يقول

(٣) من قول الأعشى :

إن مَحَلا وإن مُرْتَحَلاً وإن في السَّفْر إذ مضوا مهلاً

وقد تقدم البيت ص ٧٤٥ .

(٤) ساقطة من (ج) .

(٥) تنظر هذه الرواية في : تحصيل عين الذهب ١/ ٢٨٤ ، خزانة الأدب ١٠ / ٤٦٠ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢١٢ بتصرُّف في العبارة .

(٧) لم أقف على هذه الرواية ، وقد ذكر ابن الحاجب عندما أوردَ هذه الرواية أنها رواية سيبويه ، والذي=

وتقدم[1] ، منذ قديم مضوا على هذا السَّنَن .

وفي [2] ديوان الأدب [3] : إنَّ لهم لَمَهَلاً ، أي : إذا تقدم فيه ، وبعده :

استأثـــر الله بالبقـاء وبالـ ـعدل وولى الملامة الرَّجُلاَ [4]

حـم : صاحب الكتاب [5] : في انتصاب «إبلاً وشاءً» وجوه : أحدها : أنَّه تمييز من « غير » لإبهامه ، أو عن الضمير كـ «ربَّهُ رَجُلاً » ، أو بدلٌ وبيان لـ « غير » ، أو «غيرَها» حالٌ متقدِّمة .

الرَّجُل رأى لك أمْتعَةً أو خيلاً أو إبلاً أو شاءً أو غَيْر ذلك ، فقال : هل لك غيرها؟ فتقول : إنَّ غَيْرَهَا ، أيْ : إنَّ لنا غيرَها أيضًا إبلاً وشاءً .

وذكر[6] في الكشاف[7] قريبًا من آخر سورة الأعْرَاف في قوله : ﴿أئِنَّ لنا لأجْرًا﴾[8] : قُرِئ [9] : ﴿ إنَّ لنا لأجْرًا ﴾ على الإخبار وإثبات الأَجْر العَظِيم ، و في

= في كتاب سيبويه ٢/ ١٤١ : «مامضى» وهي رواية الديوان .

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) من هنا حتى قوله : « إذا تقدم فيه » لم يرد في (ع) .

(٣) في ديوان الأدَب للفارابي ١/ ٢٢٩ .

(٤) في ديوان الأعشى الكبير ص ٢٨٣ ، وروايته فيه : «بالوفاء» مكان «بالبقاء» .

(٥) يعني الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (١٤ أ) .

(٦) من هنا حتى قوله : «يقصدون الكثرة» لم يرد في (ع) .

(٧) في الكشاف للزمخشري ٢/ ١٣٩ .

(٨) سورة الأعراف ، من الآية (١١٣) .

(٩) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص عنه ، وقرأها أبو عَمْرو : ﴿ آينَّ لنا لأجرًا ﴾ بهمزة ممدودة بعد ها همزة مُخَفَّفة ، وقرأها عاصمٌ في رواية أبي بكر عنه وابنُ عامر وحمزة والكسائي بهمزتين محققتين ، يُنظر في ذلك : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٨٩ ، المبسوط في القراءات العشر ص ١٨٣ ، إرْشاد المبتدئ ص ٣٣٥ .

تنكيره تعظيم كقول العرب : «إنَّ له لإبِلاً / وإنّ له لغَنَمًا» يقصدون الكثرة . ١/٦٤

شح[١] : وفي :

ياليت أيام الصبا رواجِعا[٢]

للناس ثلاثة مذاهب :

أحدها ـ وهو مذهب البصرية[٣] ـ : أنها نَصْبٌ على الحال ، وخبر «ليت» محذوف، تقديره : ياليت لنا ، فتكون «رواجِعَ» حالاً عن الضمير في «لنا» ، و «ليت» تعمل في الحال لتضمنها مَعْنَى الفِعْل .

ومذهب الفراء[٤] : أنَّ «ليت» تنصب الاسمين جَميعًا ـ على لغة بعض العرب[٥] ـ ؛ لأن «ليت» بِمعْنى : «تمنيتُ» ، وهم يقولون : «تمنَّيت زيدًا قائمًا» فكذلك هذه .

ومذهب الكسائي[٦] : أنه منصوبٌ بإضمار «يكون» ؛ لأنَّ إضمار «كان» كثيرٌ في كلامهم .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢) البيت من الرجز ، وتقدم تخريجه والكلام عليه ص ٧٤٥ .

(٣) ينظر قول البصريين هذا في : الكتاب لسيبويه ٢/ ١٤٢ ، والأصول لابن السراج ١/ ٢٤٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٤ .

وهذا القول هو أرجح الأقوال الثلاثة لتمشيه مع قواعد العربية ، ولسلامته من الاعتراض .

(٤) وقال بهذا القول بعض أصحاب الفراء ، وقد ينسَب للكوفيين ، ينظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٣٤ ، رصف المباني ص٣٦٦ ، الجنى الداني ص ٤٩٢ ، مغني اللبيب ص ٣٧٦ .

(٥) هم بنو تميم ـ كما سيأتي ـ نقلاً عن التخمير ، وتنظر لغتهم هذه في : مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٨٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٤ ، النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٧٤ .

(٦) ينظر قول الكسائي في : الأصول لابن السراج ١/ ٢٤٨ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٣٤ ، مغني اللبيب ص ٣٧٦ .

تخ [1] : الكوفية يقولون [2] : هذا البيت على لغة بني تميم ؛ لأنهم يعملون «ليت» إعمال «ظَنَّ» ، فإنْ سألت : فكيفَ أُجْرِيَتْ هذه الكلمة مجرى الفعْل من بين أخواتها ـ على اللغة التميمية ـ ؟ ، أجَبْتُ : لأنَّها أشبه من بينها بالفعْل ، فَلِذَلك [3] لا تفارقها نون العماد [4] .

شح [5] : وقد وَقَعَ في بعض النُّسَخ : «وَقَدْ التُزِمَ حذفه في قولهم : «ليت شعري » . . . » ، والظاهر أنَّه أراد الشيخُ إثباتَ ذلك في كتابه ثم رَجَعَ عنه ، وهذا الكلام بمجرَّده غير مستقيم ، إذ لم يُسْمَع عن العَرَب ، ولا يستقيم أن يقول أحَدٌ : «ليت شعري » مقتَصراً من غير انضمام شيءٍ آخر إليها ، وإنما المعروف : «ليت شعري أي الرجلين عندك ؟ » ونحوه ، وقوله :

ليت شعري مسافر بن أبي عمـ ـرٍ وليتٌ يقولها المحزونُ [6]

(١) التخمير ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، بتصرف بالاختصار .

(٢) هو القول المنقول عن الفراء ، وتقدَّم قريبًا .

(٣) في (ع) : ولذلك

(٤) المراد بنون العماد : نون الوقاية ، ينظر ما تقَدَّم ص ٧٣٨ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٦) هذا البيت من الخفيف ، وهو لأبي طالب بن عبد المطَّلب عم الرسول ـ ﷺ ـ ، والبيت في ديوانه ص ٩٣ .

والمراد بمسافر بن أبي عَمْرو : مسافر بن أبي عَمْرو بن أمية ، كان من رجال قريش جمالاً وجُودًا وشعرًا ، وكان صديقًا لأبي طالب ، وقد مات غريبًا فقال فيه هذا البيت يرثيه ، ينظر : الاشتقاق ص ١٦٦ .

والشاهد في البيت : «ليت شعري » ، ووجه الاستشهاد به : أن الاستفهام الواقع بعد «ليت شعري » يجوز حذفه للعلم به .

واستشهد سيبويه بهذا البيت على أنّ «ليت » إذا جُعلَت اسمًا للكلمة فإنها تُعْرَب ـ كما تعرب الأسماء ـ وتؤنَّث ، ينظر البيت وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٦١ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٤٦ ، تحصيل عين الذهب ٢/ ٣٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٩٣ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٧٩ ، خزانة الأدب ١٠ / ٤٦٣ .

فَمَحْمولٌ على الحذف للقرينة ، أي : أنَجْتَمِعُ أمْ لاَ ، يرثيه ، ونَصَبَ «مسافرًا» على النداء.

حـم : وإنما التزم حذفُه ، وتقديره : ليت شعري حاصِلٌ ، لجريه مجرى المثل مع قيام الدليل عليه وكثرة الاستعمال ، واستغنوا عن ذكر خبره للظهور [1] في مواقعه كما بعد «لولا» [2] .

تخ [3] : قالوا [4] : الخبر محذوف ، ويُحْتَمَل عندي أن تكونَ « ليت » هُنا من الباب الأوَّل على معنى : أتمنَّى عِلْمي ، فتكون «علمي» مَفْعُولاً ، وحِينئذٍ لا يكون به [5] حاجة إلى الخَبَر.

قُلْت [6] : «شعري» الثانية محذوفة [7] وهي مُرادة ، يدل عليه قوله :

ياليت شعري وشعرٌ غير مُجْدِيةٍ [8]

(١) في (ع) : لظهور

(٢) أي : كما حذف الخبر بعد «لولا» استغناءً عن ذكره لظهور معناه ، ينظر الحديث عن حذف الخبر بعد «لولا» ص ٧٠٦ .

(٣) التخمير ١/ ٢٨٨ .

(٤) أي : قال النحاة ، وتقدم أنهم يُقَدِّرون الخبر : «حاصلٌ» .

(٥) في (ع) : له

(٦) من هنا حتى آخر الفَصْل لم يرد في (ع) .

(٧) لعله يريد أن قولهم : «ليت شَعري» تقديره : ليت شعري وشعري غير نافع ، أو نحو ذلك .

(٨) صَدْر بيتٍ من البسيط ، لم أقف على تتمته ولا على قائله.

والشاهد فيه : «ياليت شعري وشعرٌ غير مجدية» ، ووجه الاستشهاد : أن قولهم : «ليت شعري» قد حذفت معه كلمة «شعري» بدليل ظهورها في هذا البيت.

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« خبر «لا» التي لنفي الجنس

هو في قول أهل الحجاز : « لا رَجُلَ أفضَلُ منك » و « لا أحَدَ خيرٌ منك » ، وقولُ حاتم :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ[2]

(١) المفصَّل ص ٢٩ ، ٣٠.

(٢) وَرَدَ العجز فقط في المفصَّل ، وهذا البيت مُلَفَّقٌ من بيتين ، وسوف يأتي تصحيح ذلك في الشرح ، والبيت بهذه الصورة قد أورده سيبويه في كتابه ٢/ ٢٩٩ ، وأبو العباس المبرد في كتابه المقتضب ٤/ ٣٧٠، وتابعهما بعض النحاة ـ والصحيح كما سيأتي إن شاء الله ـ أن صدره من بيت وعجزه من بيت آخر .

وقد اختلف العلماء اختلافًا كثيراً في نسبة هذا البيت ، وأورد المؤلف طَرَفًا من هذا الاختلاف في الشرح ، فالزمخشري ـ كما ذُكِرَ هنا ـ ينسبه لحاتم الطائي ، وهو في زيادات ديوانه ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ونقل عن الجرمي أنَّه نسبه لأبي ذؤيب الهُذَلي ، ولعل الذي سَهَّل نسبته إليه أن له قصيدةً على نفس رَوِيِّه ووزنه ، وقد ورد البيت في زيادات شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٠٧ منسوبًا لأبي ذؤيب الهذلي ، وبعضهم يَنْسُبُه لبعض النبيتيين من غير تعيين كما فعل الغندجاني في فرحة الأديب ص ١٢٦ فقد نَسَبَهُ لرجلٍ من الأنصار من النبيت ، ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٦ لرجلٍ من النبيت بن قاصِد ، ومنهم من نسبه لرجلٍ من النبيت وسماه ، فقد ذكر المؤلف في الشرح أنه يُنسب إلى قيس بن الخطيم النبيتي ، ونقل هذه النسبة عن ابن الأعرابي ثم صحح أنه لقيس بن الخطيم ، ولم أجده في ديوانه ، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧١ لعمرو بن مالك بن الأوس النبيتي ، وهذا القول هو أقرب الأقوال المتقدمة في نسبة البيت إلى الصواب ـ والله تعالى أعلم ـ ، وقد أوضح المؤلف في الشرح معاني كلمات البيت .

والشاهد في البيت : «ولا كريمَ مصبوحٌ» ووجه الاستشهاد به : أنَّ «مصبوحٌ» إما أن تكون خبراً عن «لا» النافية للجنس ، وقد ذُكِر على لغة الحجازيين ، ويحتمل أن يكون نَعْتًا لاسم «لا» وقد رُفِع مراعاةً لمحل «لا» مع اسمها ، ومحلهما الرفع ، وينظر الشاهد وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه=

يحتمل أمرين [1]: أحَدُهُما : أن يترك فيه طائيتَه إلى اللغة الحجازية ، والثاني : ألاَّ يَجْعَلَ مصبوحًا خَبَرًا ، ولكن صفةً محمولةً على مَحَلِّ «لا» مع النفي ، وارتفاعه بالحرف أيضًا، لأن «لا» مَحذُوٌّ بها حذوَ «إنَّ» من حيث إنها نقيضتُها ، ولازمة للأسماء لزومها».

رأيتُ [2] في كتاب لزين المشايخ في أنساب العرب وديارهم : الحجاز من تخوم [3] صنعاء إلى تخوم الشآم؛ وسميت بذلك لأنها حَجْزٌ بين تهامة ونجد ، فمكة تهامية ، والمدينة والطائف حجازية [4] ، وخيبر وفَدَك [5] من الحجاز .

حم ، شم : عَمِل «لا» في محل المنفي في «لا رَجُلَ في الدار» وإنْ كان اللفظُ مبْنِيًّا ، فَمَحَلّ المنفي منصوبٌ كما تقول : «رأيتُ مَنْ عرفته» فَمَحَل «مَنْ» منصوبٌ وإن كان اللفظُ مبنيًّا ، و «لا» هذه لا تُغَيِّر معنى الابتداء كـ «ليت» ، وهي تعمل عمل «إنَّ» لأنها نقيضَتُها فَحُمِلَتْ عليها من حيث أنهم يُجْرُونَ النقيض على النقيض كما يَحْمِلُون النظير على النظَير [6] في حكمه وعَمَلِه [7] لمناسبة بينهما في المعنى

=٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، المقتضب ٤ / ٣٧٠ ، الأصول لابن السراج ١/ ٣٨٥ ، الموجز لابن السراج ص ٥٢ ، ٥٣ ، الإيضاح العضدي ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٢ ، شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص ٢٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧ ، المنخّل ق (٢٢ ب ، ٢٣)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (٩) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (١١ ب) .

(١) في (ع) : يحتمل الأمرين . . . ، وقد صوبتها من المفصل وبعض شروحه .

(٢) من هنا حتى قوله : «وخيبر وفَدَك من الحجاز» لم يرد في (ع) .

(٣) التخوم : جمع تَخْم ، وهي منتهى كل قرية أو أرض ، ينظر : الصحاح واللسان (تخم) .

(٤) نُقل هذا التحديد للحجاز عن الأصمعي ، ينظَر : معجم البلدان ٢/ ٢٥٣ .

(٥) فَدَك : موضع بين المدينة وخيبر ، وهي اليوم تُعْرَفُ باسم الحائط ، ينظَر في تحديدها : معم ما استعجم للبكري ٣/ ١٠١٥ ، الروض المعطار ص ٤٣٧ ، والمغانم المطابة في معالم طابة ص ٣١١ـ ٣١٥ .

(٦) تنظَر قاعدة حمل النقيض على النقيض كما يُحْمَل النظير على النظير في : الخصائص ٢/ ٣١١ ، أسرار العربية ص ٢٤٦ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٠٥ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١١٧ ، الاقتراح ص ١٠١ .

(٧) في (ع) : وعلمه . . . ، وهو تحريف .

الخاص وهو المنافاة ، ومن جهة أنّ كلَّ واحد منهما يعَملُ عَمَلَ صاحبه ، وهو أنْ ينفيَ هذا ذاك ، وذاك هذا ، ولما ناسَبَهُ ألحق به .

قُلت [1] : وقول صاحب الكشاف [2] في سورة الأنفال : ﴿**وإنْ جَنَحُوا للسَّلْم فاجنح لها**﴾ [3] : «السَّلْمُ تُؤنَّث تأنيثَ نقيضها وهي الحرب » إشارةً إلى هذه العبرة .

حم : قيل : « لا » على ضربين [4] : أحدهما : أنْ تكونَ للنَّفْي مُطْلقًا ، فتدخُل حينئذ على الاسم والفعْل ؛ نحو : «لا يضربُ زيدٌ » و «لا زيدٌ في الدار »، وهذه لا تعمل ؛ لأنَّ الحرفَ الداخلَ على القبيلين لا يعمل فيهما ؛ للتفاوت الظاهر بين عمل الأسماء وعَمَل الأفْعَال ، وشيءٌ/ واحدٌ لا يعمل عملين مختلفين في موضعين ٦٤/ مختلفين .

ـ [5] وإما أنْ يكون للنفي الخاص ، وهو الجنس أو المستقبل ، فيَعمل حينئذ عملاً خاصًا لاختصاصه بأحد القبيلين وهو الاسم [6] ، فاعرفه .

قوله : «لا أحَدَ . . . » أعمُّ من قوله : « لا رَجُل . . . » فلم يتكرَّر المثال بغير طائل .

(١) من هنا حتى قوله : «إلى هذه العبرة » لم يرد في (ع) .

(٢) الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٣٣ والنقل منه بالنص .

(٣) سورة الأنفال ، من الآية (٦١) .

(٤) هذان الضربان بالنظر إلى ما تدخل عليه ، أما من حيث معناها وعملها فلها عدة أضرب ، يُنظَر الحديث عن أوجه «لا » في : الجنى الداني ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ص ٣١٣ .

(٥) هذا هو ثاني ضَرْبَيْ « لا » النافية .

(٦) ذكر النحاة في ذلك قاعدة عامةً وهي : أن كلَّ حَرْف اختصَّ بشيء ولم ينزَّل منزلة الجزء منه فإنَّه يعمل ، أما ما لا يختص فإنه لا يعمل ، ينظر في ذلك : أوضح المسالك ١/ ٢٥ ـ ٢٧ ، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٥ ، شرح الأشموني ١/ ٤٤ .

تخ [1] : إنما خَصَّ أهلَ الحجاز لأنَّ غيرَهم يحذفونه [2] ، ولا يأتون به ، وهم بنو تميم ـ كما أشار إليه في آخر الباب [3] ـ .

فإن سألت : فَبِمَ يُعْرَف الخبر المحذوف ؟ أجبتُ : إنهم لا يأتون بـ «لا» النافية للجِنْس في كلامهم إلا في موضعٍ يكون على الخبر المحذوف دليلٌ .

قيل [4] : وبنو تميم هم أكثر العرب .

شح [5] : والبيت المستَشْهَد به قيل [6] : هو لحاتم ، والجرمي [7] يقول : لأبي ذؤيب [8] .

قلت [9] : وقد ألقى إليَّ بعض أصحابي ورقةً بخَطِّه وقال : نقلتها من خط الإمام الأفضل تاج الدين النحوي ـ رحمه الله ـ : قال ابن الأعرابي [10] :

(١) التخمير ١/ ٢٨٩ .

(٢) أي : يحذفون الخَبَر .

(٣) سوف يأتي ذلك في الفصل التالي ـ إن شاء الله ـ ص ٧٦٣ .

(٤) ممن قال بذلك ابن حزم ، ينظر : جمهرة أنساب العرب لابن حزْم ص ٢٠٧ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢١٦ .

(٦) تقدَّم أنّ ممن نسبه إلى حاتم الطائي الزمخشري ، ينظر ص ٧٥٤ .

(٧) ينظر قول الجرمي هذا في : شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص ٢٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧ .

(٨) تقدم عند الحديث عن الشاهد أن الصحيح نِسبته لعمرو بن مالك بن الأوس النبيتي ، ينظر ص ٧٥٤ .

(٩) من هنا حتى قوله : «والله أعلم» لم يرد في (ع) .

(١٠) لم أجد قول ابن الأعرابي هذا في كتبه التي وقفت عليها .

وابن الأعرابي هو : أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، مولى لبني هاشم ، ولد سنة (١٥٠)هـ تقريبًا ، كان عالمًا باللغة والأدب ، أخذ عن جمع من العلماء منهم : الكسائي والمفضَّل الضبّي ، وأخذ عنه جمعٌ من التلامذة منهم : أبو عبيد القاسم بن سلام وثعلب وابن السكيت ، له عدد من المؤلفات منها : كتاب البئر ، وكتاب أسماء خيل العرب وفرسانها ، توفي بسُرَّ مَنْ رأى سنة (٢٣١) هـ ، تنظر=

هذا البيت لقيس بن الخَطيم النبيتي [1] ، والنبيت : حي من الأنصار[2] ، وفي الصحاح[3] : حيٌّ من اليَمَن ، وفي البيت حكاية [4] يُعْرَف بها أنه لِقيس لا لحاتم ولا لأبي ذؤيب ، والله أعلم .

وقبله :

هلا سألتِ هداكِ الله ما حسبي ... عند الشتاءِ إذا ما هَبَّتْ الريحُ

وَرَدَّ جازِرُهم حرفًا مصرَّمةً ... في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ

إذا اللِّقَاحُ غدت مُلقى أصِرَّتُها ... ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ[5]

=ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٤٧ ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٥ ، نزهة الألباء ص ١١٩ ، إنباه الرواة ٣/ ١٢٨ ـ ١٣٧ .

(١) وقد صحح المؤلف نسبته إلى قيس بن الخطيم ، وقد بيَّنا أن هذه النسبة لا نصيبَ لها من الصِّحة ، ولم يرد البيت في ديوان قيس بن الخطيم .

وقيس بن الخطيم هو : أبو يزيد قيس بن ثابت بن عدي ، يمتد نسبه إلى النبيت بن مالك بن الأوس ، والخَطيم : لقب والده ، وهو من شعراء المدينة ، وقد فضَّله بعضهم على حسان بن ثابت ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ولكنه لم يسلم ، ومنهم من عَدَّه في الصحابة ولكن ذلك وهم ، وقد مات مقتولاً ، تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٢٨ ، الأغاني ٣/ ٣ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٢١ الإصابة لابن حجر ٣/ ٢٦٦ في قِسْم مَنْ ذُكِرَ في الصحابة خَطأً .

(٢) ينظر ذلك في : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٢٧١ ، ٣٤١ .

(٣) الصحاح (نبت) ١/ ٢٦٨ .

(٤) تنظر هذه الحكاية في : الشعر والشعراء ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، والأغاني ١٧ / ٣٨١ ، والمقاصد النحوية للعيني ٢/ ٣٦٩ .

(٥) هذا هو الإنشاد الصحيح للأبيات ، أما ما ورد في المتن وفي بعض كتب النحو فهو تلفيقٌ من البيت الثاني والثالث ، وتنظر الأبيات الثلاثة في : الشعر والشعراء ص ١٢٧ ، الأغاني ١٧ / ٣٨٢ ، فرحَة الأديب ص ١٢٦ ، المنخَّل ق (٢٢ب) وفي بعض المصادر معها بيتٌ رابع ، وجاءت رواية الأول في بعض مصادره :

هلا سألت النبيتين ما حسبي

تخ [1] : الأخذ باللغة الأجنبيه لغرض أو ضرورة نظم لإقامته كما [2] يأخذ الهروي[3] في شعره باللغة الغَزْنَوية [4] ، والغَزْنَوي باللغة الهروية ، وفي مثله مساغٌ.

يصف الشاعر شدَّة القَحْط ، والحرف : الناقة القوية الصلبة ، والمُصَرَّمة : التي تُعَالَجُ ضروعها [5] حتى ينقطِعَ لبنُها ؛ ليكون ذلك مزيداً في قوتها ، والتمْليح : بقية الشحم.

صح [6] : مَلَّحَتْ الجَزُورُ إذا سَمِنَتْ قليلاً ، ومنه :

.... بقيةُ لحمٍ من جَزُورٍ مُمَلَّحِ [7]

أي : رَدَّ جازرهم الناقة التي هذه حقيقتها من الضؤولة [8] والهزال ، والكريم من الأولاد لا يُصْبَحُ ، أي : لا يسقى من اللبن صباحًا لعزَّته [9] ، والأصِرَّة : جمع صِرار ، وهو خيطٌ يُشَدُّ فوق الخِلْف كيلا يرضعها الفصيلَ [10] .

(١) التخمير ١/ ٢٨٩ .

(٢) في (ع) : كما ما يأخذ . . . ، زيدت «ما» خطأً.

(٣) الهروي : نسبة إلى هراة ، وهي مدينة من مدن خُراسان ، ينظر : المشترك وضعًا والمفترق صقعًا ص ٤٣٩ ، الروض المعطار ص ٥٩٤ .

(٤) نسبةً إلى غزنة ، وهي مدينة عظيمة بين خراسان والهند ، ينظر : معجَم البلدان ٤/ ٢٢٨ .

(٥) في (ع) : ضرعها

(٦) الصحاح (ملح) ١/ ٤٠٦ .

(٧) عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره :

ينوؤون بالأيدي وأفضل زادهم

والبيت لعروة بن الورد أمير الصعاليك ، وهو في ديوانه بشرح ابن السكيت ص ٢٧ ، ومعنى مُمَلَّح : به شيءٌ من الشحْم .

(٨) في تهذيب اللغة ١٢/ ٦٥ : «وضَؤُلَ ضُؤُولةً وضآلةً إذا صَغُر».

(٩) لعزَّته : أي : لِقِلَّتِه ، والضمير هنا يعود إلى اللبن .

(١٠) تقدم معنى الصرار في التعليق على قول الشاعر : =

تخ[1] : وفي حملهم الصفة على مَحَلِّ «لا» مع المنفي شيءٌ فاسد، وقبل أن أبيِّنَ فَسَادَهُ أذكر الجهة الخادعة للشيخ ، ثم أعترِض عليها، فأقول : إنهم يقولون بأنّ «إنّ» و «لا» النافية هذه نقيضتان ، على أنّ هذا الحرف إثباتي يُفيد التأكيد[2] ، وهذا حرفٌ للنفي يفيد التأكيد[3] ، وهو ما تُضَمَّنُ «لا» من معنى «منْ» الاستغراقية ، ثم كما أنَّ «إنَّ» مع الاسم تكون بمنزلة المبتدأ ، فكذلك «لا» مع الاسم ، ضرورة التناقض بينهما ، كما سُوِّي في جمع سلامة المؤنَّث كجمع المذكر[4] ، حملاً للنقيض على النقيض فتكون «مصبوحٌ» صفةً للمبتَدأ المستفاد من المنفي وحرفه ، والخبر محذوف، فهذه هي الجهة الخدَّاعة له ولسائر العلماء ، حتى قال الشيخ أبو علي[5] نَصًّا : «إن «لا» مع منفيِّه في موضعِ رَفْع» .

وأما الاعتراض عليها فأقول : الذي يَصِحُّ[6] أن يكونَ مصبوحًا هو الكريم، أمَّا نَفْيُ الكريم وعدمُه فكَوْنُه مصبوحًا من أشنع ما يكون من المحال، والذي يمكن تَمَحُّلُه في هذا المقام أن يقال : الاستفهام يجري مَجْرَى النفي ، وذلك إذا كان / للإنكار ومما ٥ يُستأنَسُ به في هذا الباب قول البُحْتُري :

وَدِدْتُ وهل نفسُ امرىء بمَلومة ... إذا هي لم تُعْطَ المنى في ودادها[7]

= كذبتم وبيت الله لا تنكَحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب

ينظر ذلك ص ٣٢٣ .

(١) التخمير ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢ .

(٢) يعني أنّ «إن» تفيد تأكيد الإثبات .

(٣) يعني أن «لا» النافية للجنس تفيد تأكيد النفي .

(٤) المراد : أنه سُوِّيَ في جمع المؤنث بين حالتي النصب والجر ، كما سُوِّيَ في جمع المذكَّر بين حالتي النصب والجر .

(٥) في الإيضاح العضدي ص ٢٥٥ .

(٦) في (ع) : يُصَحَّح ، وما أثبته من (ج) موافق لما في التخمير .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للبحتري ـ كما ذُكِرَ هنا ـ من قصيدة له مَدَحَ بها المهتدي بالله ، يُنْظَر : ديوان=

و[1] له في التوضيح [2] لطيفةٌ في تنكير «حُرٌّ» في شذرة [3] الحريري [4] : «أنجزَ حُرٌّ ما وعد» [5] ، قال : إنما نكَّرَهُ لأنَّه كلامٌ فيه معنى المجازاة ، وهي كالنفي فحُمِلَتْ عليه ، كما حُمِلَ عليه الاستفهام في البيت ، ألا ترى أنّ [6] الباء دخلت في الاستفهام ـ كما في خبر المبتدأ المنفي ـ ، وأنْشَدَ الأحْمَر [7] :

.... ألاَ هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم [8]

=البحتري ٢/ ٦٧٤ .

والمراد من إيراد البيت : الاستئناس به على أنَّ الاستفهام يجري مجرى النفي بدليل دخول الباء على خبر الاسم الواقع بعد الاستفهام كما تدخل على خبر المبتدأ المنفي .

(١) من هنا حتى قوله : «كما حُمِلَ عليه الاستفهام في البيت» لم يرد في (ع) .

(٢) التوضيح في شرح المقامات الحريرية لصدر الأفاضل الخوارزمي ق (١١٨أ) شرح المقامة الثالثة «الدينارية» .

(٣) الشَّذْرَة هي : القطعة من الذهب ، ينظر : اللسان (شذر) .

(٤) في المقامة الثالثة «الدينارية» ، ينظر : مقامات الحريري ص ٢٩ .

(٥) هذا المثل يضرب في استنجاز المواعيد والوفاء بها ، وأول مَنْ قاله الحارث بن عَمْرو بن آكل المرار الكندي لصخر بن نهشل الدارمي .

واستُشْهِدَ به هنا على أن «حُرٌّ» نكِّرَتْ لأن هذا الكلام فيه معنى المجازاة والمجازاة كالنفي فحملت عليه ، فنُكِّر ما وقع في حيزها كما ينكر ما في حَيز النفي ، ينظر المثل في : أمثال العرب للضبّي ص ٦٨ ، الأمثال لأبي عبيد ص ٧١ ، الفاخر للمفضّل بن سلمة ص ٦١ ، جَمهرة الأمثال ١/ ٣٠ ؛ الوسيط في الأمثال ص ٣٨ ، المستقصى ١/ ٣٨٤ ، تمثال الأمثال ١/ ٣٢٥ .

(٦) ساقطة من (ج) .

(٧) هو علي بن المبارك ، مؤدب الأمين ، من كبار اللغويين والنحاة ، أخذ عن الكسائي ، وكان يحفظ أربعين ألف شاهد ـ على ما ذكر ثعلب ـ له مناظرة مع سيبويه ، ذكر له مصنفات منها : التصريف ، وتفنن البلغاء ، توفي سنة ١٩٤ هـ ، ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٤ ، إنباه الرواة ٢ /٣١٣ ، بغية الوعاة ٢ /١٥٨ .

(٨) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

=

فيجري النفي مجرى الاستفهام هُنا ، ويكون المعنى : وأي كريمٍ من الولدان مصبوح ، والوجه الجيِّد أن يقال : «مصبوحُ» صفةٌ للمنفي لا مع النافي [1] ، وهذا لأنَّ مَحَل المنفي هُنا رفع ، بدليل أنّ «لا» النافية للجنس ربما نُزِّلت [2] منزلة الفعْل ، قالوا : «لا صلاةَ والشمس تطلع ، ولا إفطار والشمس تَغرب» ، فـ «لا» هنا بمنزلة الفِعْل ، وإلا فما العاملُ في هذه الجملة [3] المنصوبة المحَل .

تخ [4] : «و «أيضًا» في قوله : «وارتفاعه بالحرف أيضًا» ناظرٌ في قوله ـ في خبر «إن» [5] ـ : وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف» .

= يقول إذا اقلولى عليها وأقردت

والبيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢/ ٨٦٣ (شرح عبد الله الصاوي) .

ومعنى اقلولى : ارتفع ، وأقردت : لصقت بالأرض وسكنت .

والشاهد في البيت : «هل أخو عيش . . . بدائم» ، ووجه الاستشهاد به : أن الاستفهام محمول على النفي ، ولذلك دخلت الباء في خبر الاسم الواقع بعد الاستفهام كما وقعت في خبر الاسم الواقع بعد النفي ، ينظر الشاهد في : الأزهية ص ٢١٠ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٨ ، تخليص الشواهد ص ٢٨٦ ، مغني اللبيب ص ٤٥٩ ، همع الهوامع ٢/ ١٢٨ ، شرح الأشموني ١/ ٢٥١ .

(١) ربما يُضَعِّفُ ما اختاره صدر الأفاضل الخوارزمي أنَّ الحكم السابق لاسم «لا» النافية للجنس قد زال بدخول «لا» .

(٢) في (ع) : تنزلت

(٣) يعني جملة «والشمس تطلع» وجملة «والشمس تغرب» وهما جملتان حاليتان .

(٤) التخمير ١/ ٢٩٣ والنقل منه بالنص .

(٥) تقدم في نص المفصل ، ينظر ص : ٧٣٥ .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] :

« فَصْلٌ : [حذف خبر «لا » التي لنفي الجنس]

ويَحْذِفُه الحِجَازِيُّون كثيرًا فيقولُون : لا أهلَ ، ولا مالَ ، ولا بأسَ ، ولا فَتىً إلا عَلِيّ ، ولا سَيْفَ إلا ذُو الفَقَار[2] ، ومنه كَلِمَةُ الشهادةِ ، ومعناها : لا إله في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً ».

الضمير في « ويَحْذِفُهُ » راجع إلى خبر «لا » ، وإنما خَصَّ الحجازيين[3] ذكرًا لأنَّهم يثبتونَه دُونَ غيرهم ، والحذف إنما يُتَصَوَّرُ في المثبت ، وعلة جواز الحذف هنا كعلة جواز الحذف في خبر «إنَّ »[4] ، وهي الدلالة عليه سابقةً ، فيكون قولهم : « لا أهلَ » مبنيًّا على كلام قد[5] تقدَّمه ، وجرى فيه ذكر الخبر ، فاسْتُغْنِيَ بذلك عن ذكره أُخْرَى ، كأنَّه قِيلَ : هل لكم أهلٌ ومالٌ ؟ ، وهل لكُم بأسٌ به ؟ ، وهل فتى لكم ؟ ، وهل سيفٌ لكم ؟ ، فقيل : لا أهلَ لنا . . ، وكذا الباقي .

(١) المفصل ص ٣٠ .

(٢) نُظِمَتْ هاتان العبارتان في بيت شعرٍ بتقديم الثانية على الأولى ، وهذا البيت من مجزوء الكامل ، وهو :

لا سيفَ إلا ذو الفَقَا ... رِ ولا فتى إلا علي

ينظر البيت في : مجالس العلماء للزجَّاجي ص ١٠٥ ، الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢١٧ .

(٣) في (ع) : الحجازيون . . . ، ويحتمل أنْ تكونَ وردت على الحكاية .

(٤) تنظَر علة جواز حذف خبر « إن » فيما تقدم ص ٧٤٩ .

(٥) لم تَرِدْ في (ج) .

حم : قال [1] صاحب الكتاب [2] : قوله : «إلا ذو الفَقَار» بَدَلٌ من «لا سَيْفَ»؛ لأنَّ مَحَلَّه رفعٌ بالابتداء ، والبدل إنما يجيء بعد تمام الجملة ، و «لا سيفَ» ليس بِجُمْلَة ، فلابُدَّ من تقديم الخَبَر حتى يَصِحَّ البَدَل ، وتقديره : لا سيفَ في الوجود ، ومعناه : لم يوجد سيفٌ إلا ذُوْ الفَقَار ، وعلى هذا : « لا فتى إلا عَلِيّ » [3] وكلمةُ الشهادة[4] ، ويجوز فيه النصب إذا جُعِلَتْ « إلاَّ » بمعنى «غير» ، و [5] عن السيرافي[6] أنَّ الزَّجَّاجَ[7] جَوَّز نصبَهُ.

وفي شرح الإيجاز : ولا يُنْصَبُ على الاستثناء لأنَّه يَدُلُّ على أنّ الاعتماد في الإخبار على الأوَّل ، والبَدَلُ يَدُلُّ على أن الاعتماد على الثاني ، وهو المرادُ من هذا الكلام ونحوه ، (والله الموفِّق) [8] .

حم [9] : حاشية الإيضاح : قال علي بن عِيْسى [10] في قوله تعالى : ﴿لا إله إلا

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) المراد به الزمخشري ، ولم أجد هذا القول في حاشيته على المُفَصَّل ، وقد أورده النسفي في المقاليد ق (٩١ب).

(٣) ينظَر : مجالس العلماء للزجاجي ص ١٠٥ .

(٤) يعني : « لا إله إلا اللهُ » فـ «اللهُ» بدلٌ من موضع اسم « لا » ، لأن موضعَه رفعٌ بالابتداء ، ينظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٥ ، التصريح ١/ ٣٥١ .

(٥) من هنا حتى قوله : « جَوَّز نصبَه » لم يرد في (ع) .

(٦) تحدث السيرافي عن ذلك في شرحه لكتاب سيبويه (المجلد الثاني) ق (١٠٣ب) ولم ينسبه للزجاج .

(٧) قول الزجاج في كتابه : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٣٦ ، وقد ذكر الزجاج أنَّ الأجود الرفع لأنه هو الوارد في القرآن الكريم كما في قوله تعالى : ﴿إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلاَّ اللهُ يستكبرون﴾ .

(٨) لم ترد في (ع) .

(٩) من هنا حتى قوله : «منقولة عند الشيخ عبد القاهر » قد ورد في (ع) بعد النقل التالى من كتاب المفتاح في النحو .

(١٠) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي يُعْرَفُ بالرُّمَّاني ، اشتغَل بعلومٍ كثيرة كالتفسير والفقه والنحو

هو ﴾[1] : « هو » بدلٌ عن مَحَلِّ « لا » مع المنفي ، وحُكِيَ عن صاحب الكتاب[2] : «لا إله إلاَّ اللهُ» مبتدأ وخَبَر ، من غير تقدير خَبَر محذوف ، فقيل له : كيف ساغَ كون المبتدأ نكرةً والخَبَر معرفةٌ ؟ فقال : إنَّ للمبتدأ مع المنفي حُكْمًا وحالاً ليس له بغير النفي، وهكذا وُجِدَ هذا الكلام بعينِهِ في حاشيةٍ للإيضاح منقولة عن الشيخ عبد القاهر[3] .

قُلْتُ[4] : ورأيتُ[5] في كتاب يُسَمَّى المِفتاح[6] (في النحو)[7] للشيخ[8] عبد القاهر : أنّ[9] حذف الخَبَر يَحْسُنُ عند قيام الدليل، وهو كالواجب في كلمة التوحيد كيلا يتراخى الإثبات عن النفي ، ولا يقع الخَبَر فصلاً بينهما ، والأحسن في الأدب إذا

واللغة والكلام ، ولد سنة (٢٩٦) هـ ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وغيرهما ، وأخذ عنه جمعٌ من التلامذه كأبي حيان التوحيدي والجوهري ، له شرح كتاب سيبويه ومعاني الحروف وغيرهما ، توفي سنة (٣٨٤) هـ ، تنظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٣٣ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩ ، إشارة التعيين ص ٢٢١ .

(١) جزء آية تكرر في عدة سور منها : سورة البقرة آية (١٦٣) و (٢٥٥) .

(٢) المقصود به الزمخشري كما صَرَّح بذلك النَّسَفي في المقاليد ق (٩٢أ) ، ولم أجده في حاشية المفصَّل للزمخشري .

(٣) لم أجده في كتب عبد القاهر التي وقفتُ عليها .

(٤) لم ترد في (ج) .

(٥) لم ترد في (ع) .

(٦) نقل صدر الأفاضل الخوارزمي في التخمير ٤/ ١٢٢ عن كتاب لعبد القاهر الجرجاني يسمى مفتاح الإعراب ، على حين أخرج الدكتور علي توفيق الحمد له كتابًا في الصرف يسمى المفتاح وهو صغير جدًا، فلعله ألَّفَ كتابين بهذا الاسم أحدهما في النحو والآخر في الصرف .

(٧) ليس في (ع) .

(٨) ليست في (ج) .

(٩) من هنا حتى قوله : « بتأخير الخبر » ورد في (ج) بعبارةٍ أخرى مختصرة ، وقد أثبتُّ ما في (ع) لأنه أتمّ .

أردنا إظهار الخَبَر أن يقال : لا إله إلا الله لنا ، أو : في الوُجُود ـ بتأخير الخَبَر [1] ـ.

و[2] في المُحَصَّل لفخر المشايخ : سَمِعْتُ جَارَ الله يقول : أدخل حرف النفي على الخَبَر ، وأصلُه : اللَّهُ إله ، فانْقَلَبَ مبتدأً ، والمبتدأ خَبَرًا ، ومثله «لا فتى إلا عَلِيّ»، وأصله : / عَلِيٌّ [3] فتىً ، فاعرفه .

وفي [4] حم : قال صاحب الكتاب [5] : القولُ السَّدِيْد أنَّ المرفوع بعد «إلا » هو الخَبَر ، و « إلا » لَغْوٌ ، بيانُه : أنَّ الأصْلَ في كلمة الشهادة : الله إله ، ثُمَّ : إلَهٌ الله ، ثم أُرِيد [6] إثبات الإلهية لله وحده ونَفْيُها عما سواه ، فقُدِّمَ حرف النفي على أوَّل الجملة ، وَوُسِّطَتْ كلمة «إلاَّ » فَعَادت إلى قولك : لا إله إلا الله .

عق : « ذُوْ الفَقَار » ـ بفتح الفَاء ـ اسمُ سَيْف كان للنَّبيّ [7] ـ عليه السلام ـ أهداه إليه ملك الإسكندرية [8] مع بَغْلة تدعى دُلْدُل والجَارية مارية القبطيَّة [9] أُمِّ إبراهيمَ ،

(١) ساق الشيخ عبد القاهر هذا المثال في المقتصد ٢/ ٨٠٠ هكذا : « لا إله لنا إلا الله » بتقديم خبر «لا» ، متابعًا أبا علي الفارسي ، خلافًا لما نُقل عنه هنا .

(٢) من هنا حتى قوله : « فاعرفه » لم يرد في (ع) .

(٣) « علي » تكررت مرتين في (ج) .

(٤) لم يرد في (ج) .

(٥) هو الزمخشري ، وقوله في : حاشيته على المفصل ق (١٤ب) بتصرف يسير في أوَّل النقل .

(٦) في (ع) : أراد

(٧) يُنْظَر : السيرة النبويه للذهبي ص ٣٥٥ ، الفصول في سيرة الرسول ص ١٢٦ .

(٨) هو المقوقس ملك الإسكندرية ، كان نصرانيًا ، وقد بَعَثَ إليه الرسول ـ ﷺ ـ كتابًا مع حاطب بن أبي بلتعة فأكرم وفادَتَه وحمَّلَهُ بعض الهدايا للرسول ـ ﷺ ـ ، ينظر خبره مع حاطب وخبر الهدايا التي بعث بها في : المعارف ص ١٤٣ ، ١٤٩ ، أسد الغابة ١/ ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، شذرات الذهب ١/ ٣٧ .

(٩) هي مارية بنت شمعون القبطية ، من سراري الرسول ـ ﷺ ـ ، ولدت له إبراهيم ، فعتقت بولادته ، أسلمت قبل أن تدخل المدينة ، توفيت في خلافة عُمَر ـ رضي الله عنه ـ سنة (١٦) هـ بالمدينة ، ينظر في ترجمتها : الطبقات الكبرى لابن سعد ٨ / ٢١٢ ، السمط الثمين ص ٢٣٣ .

فأعطاه عليًا ، وقيل : أهداه إليه النَّجَاشي ، وقيل : أنزل عليه [1] من السماء [2] .

و[3] رأيت في الفائق [4] : «ذو الفَقَار» سيفٌ للنبي ـ عليه السلام ـ تَنَفَّلَهُ في غزوة بدر [5] ، وهو بفتح الفاء والعامة يكسرون [6] ، كان (يشهد به الحروب) [7] ، وسمِّي بذلك لأنه كانت في إحدي شفرتيه حُزُوز .

وقد عثرت في بَعْضِ المطالعات أنَّه كان على ظهره أعمالٌ ناتئة [8] كفقار مُجْهَد الحيوان في مفاصله ، وقد آثر به ـ عليه السلام ـ عَلِيًّا ـ كَرَّم الله وَجْهَهُ ـ فتعاونا بفضلِ الله وعونه .

قوله : « وبنو تميم لا يثبتونه » أي : لا يثبتون الخَبَر ، بَلْ يستعملونه محذوفًا أبدًا، وذلك ليس إلا في موضعٍ قام عليه دليلُ الحال أو المقال ، فاعرفه [9] .

[10] في أنْساب زين المشايخ : بنو تميم ثلاث قبائل [11] : بنو عمرو بن

(١) كتب فوق هذه العبارة في نُسخة (ع) : وهذا لا أصْلَ له .

(٢) وجميع هذه الأقوال غير صحيحه ، وسيأتي القول الصحيح قريبًا ـ إن شاء الله ـ .

(٣) من هُنا حتى قوله : «بفضل الله وعونه» لم يرد في (ع) .

(٤) الفائق في غريب الحديث ٣/ ١٣٢ .

(٥) هذا أصح الأقوال ، وهذا السيف قيل : لمنبِّه بن الحجاج ، وقيل : للعاص بن مُنَبِّه ، ينظر : الكامل في التاريخ ٢/ ٢١٤ ، السيرة النبوية للذهبي ص ٣٥٥ ، الفصول في سيرة الرسول ص ١٢٦ .

(٦) ينظر في ذلك : إصلاح المنطق ص ١٦٢ ، تثقيف اللسان ص ١٠٠ ، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٤٠٧ .

(٧) وردت العبارة في (ج) هكذا : «فشهد به في الحروف» ، وهو تحريفٌ وما أثبتُّه من الفائق .

(٨) ناتئة : مرتفعه ، يُنْظَر : اللسان (نتأ) .

(٩) لم ترد في (ج) .

(١٠) من هُنَا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع) .

(١١) ينظر في فروع تميم : النسب لأبي عُبَيْد القاسم بن سلاَّم ص ٢٣٢ .

تميم، وبنو زيد مناة بن تميم ، وبنو الحارث بن تميم ، وهو [1] تميم بن مُر بن أُد بن طابخة ، ثم إنَّ هذه القبائل تشعبتْ شعوبًا لا يَتَأَدَّى [2] وليدهم كثرةً ، فاعرفْهُ.

(١) في (ج) : وبنو تميم . . . ، ولعل ذلك سهو من الناسخ .

(٢) لا يتأدّى : لا ينتهي ، ينظر الصحاح واللسان (أدا) ، وعلى هامش (ج) : أي : لا مثل لهم كثرةً.

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ:

« اسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ «ليس »

هو[2] قولك : « ما زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ، و « لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْك » ، وشبههما بـ «ليس» في النفي ، والدخولِ على المبتدأ والخَبَر ، إلا أنَّ « ما » أوْغَلُ في الشَّبَه بها ؛ لاختصاصها بنفي الحال ، ولذلك كانت داخلةً على المعرفة والنكرة جميعًا ، فقيل: «ما زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » و «ما أحَدٌ أفْضَلَ مِنْك » ، ولم تدخل « لا » إلاَّ على النكرة فقيل : «لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْك» وامتنع «لا زيدٌ مُنْطَلِقًا»، واستعمال «لا » بِمَعْنَى «ليس» قَليل، ومنه بيت الكتاب[3] :

مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لابراحُ[4]

(١) المفصل ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) في المفصل : هو في قولك . . . ، و«في » وردت في شرح المفصل لابن يعيش ، ولم ترد في التخمير .

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٥٨ .

(٤) ورد بعد هذا البيت في المفصل : «أيْ : ليس براحٌ لي ، والمعنى لا أبرح بموقفي » وهذه الزيادة لم ترد في شروح المفصَّل التي أوردت المتن كالتخمير وشرح ابن يعيش .
والبيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة القَيْسي كما في : الكتاب لسيبويه ١/ ٥٨ ، والحماسة لأبي تَمَّام ١/ ٢٦٦ .
ورواية الصدر في كتاب سيبويه وفي اللسان (برح) :
مَن فَرَّ عن نيرانها
والمراد بقيس : قيس بن ثعلبة أحد أجداد الشاعر ، وانتسب إليه اعتزازًا به .
والشاهد في البيت : «لا براحٌ» ، ووجه الاستشهاد به : إعمال «لا » عمل «ليس » فرفع بها الاسم ، والخبر محذوف تقديره : لا براحٌ لي عن نيران الحروب ، ينظر البيت في : المقتضب ٤/ ٣٦٠، الأصول لابن السراج ١/ ٩٦ ، اللامات للزجاجي ص ١٠٥ ، الفصول الخمسون ص ٢٠٩ ، المُنَخَّل ق (٢٣ب) ، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(٩ب) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(١٢ب) .

اعلم أنّ إعمال هذين الحرفين على مذهب أهل الحجاز ، وأمَّا بنو تميم فيجرونهما مجرى أخواتهما التي تدخل على القبيلين [1] نحو : «هل» و «بل» ، وهو القياس [2] ـ على ما مَرَّ [3] ـ ، إلا أنَّ الحجازيين اعتبروا مشابَهَتَهُمَا بـ «لَيْسَ» فأعملوهُمَا .

تخ [4] : قياس الشبه الذي يوجبُ في المشبَّه الحكم مثل هذا ، وذلك لأنّ ما تنزَّل منزلة «ليس» في المعنى لا يفوته شيءٌ من أشياء «ليس» إلا الصورة ، وليس «لا» بهذه المثابة [5] .

قوله : «إلاَّ أنَّ «ما» أوْغَلُ في الشبَه» .

تخ [6] : هذا الكلام فيه خَلَلٌ ؛ لأنَّ امْتِنَاع دخول «لا» على المعارف لو كان لقصور الشَّبَه بـ «لَيْس» لما دَخَل على المعرفة [7] المكررة في : «لا زيْدٌ عندنا ولا عَمْروٌ» ، وإنما ذاك لأنَّ «لا» للنفي فيه شُمُولٌ ، و «ما» لذات النفي ، ولا يَحْصُل الشُّمُول إلا إذا دخل على اسم جنس ، لأنَّه متى دَخَل عليه فكما ينتفي به ـ أي : بالداخل ـ واحدٌ من آحاد الجنس ، فكذلك ينتفي به كل واحدٍ وَاحِد ، وإذا دَخَل على

(١) المراد بالقبيلين : الاسم والفعل ، فمذهب التميميين في هذين الحرفين الإهمال كما يهمل غير المختص ، وينظر مذهب الحجازيين والتميميين في «ما» و «لا» في : الكتاب لسيبويه ١/ ٥٧ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٩ ، المقتضب ٤/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٠٨ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١١٢ـ ١١٤ .

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٥٧ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١١٣ .

(٣) ينظر ما تقدم ص ٧٥٦ .

(٤) التخمير ١/ ٢٩٤ بتصرف يسير .

(٥) لعل المراد : أنَّ «لا» لَيْسَتْ في درجة «ما» ، لأنَّ «ما» تعمل عمل «ليس» بالإجماع ، أما «لا» فَمُخْتَلَفٌ فيها .

(٦) التخمير ١/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٧) في (ع) : والمكررة

المعرفة لم يَحْصُل فيه شُمُول النفي ، ولذلك يُكَرَّرُ النفيُ ، بخلاف «ما» فإنه لَمَّا (١) كان لذات النفي ، وذات النَّفي كما يحصل بدخولها على النكرة يَحْصُل أيْضًا بدخولها على المعرفة .

حم : قال صاحب الكتاب (٢) : في اختصاص دخول «لا» على النكرة وجهان :

أحَدُهما : أنّ أصلها أنْ تَدْخُلَ على النكرة التي تُبْنَى معها على الفتح نحو : «لا رَجُلَ في الدار» ، ، وإذا كان كذلك رُوْعِيَ هذا الأصْل فيها ـ وإن استُعْمِلَتْ استعمال «ليس» ـ .

والثاني : ما ذُكِرَ أن شَبَهَهَا (٣) بـ «ليس» غير متوغِّل ؛ لأنَّها لنفي الاستقبال في قولك : «لا يَفْعَلُ غدًا» ، وأما قولهم : «لا أدْري» فلتسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، لأنَّ المستقبل يصير حالاً .

قُلْتُ : وأبو الطيِّب لم يُبَل (٤) بالاسْتِعْمَال المستفيض ، وهو من أمراء الكلام ، فأدخلها (٥) على المعرفة عاملةً مشبَّهةً بـ «ليس» فنصب بها الخبر في قوله :

إذا الجود لم يُرْزَق خلاصًا (٦) من الأذى فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيًا (٧)

(١) «لما» هذه لم يذكر لها جوابٌ ، والنص بهذه الصورة في التخمير ، فالإسفندري قد تابع صدر الأفاضل الخوارزمي في هذا الخطأ ، ولعلّ الجواب المناسب لها هنا أن يقال : «فإنه لمّا كان لذات النفي لم يكرر النفي» .

(٢) هو الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (١٤ب) .

(٣) في (ع) : شبههما . . .

(٤) أي : لم يُبَال ، قال سيبويه في كتابه ٤/ ٤٠٥ : «وسألته عن قولهم : لَمْ أبَلْ ، فقال : هي من «باليتُ» ، ولكنَّهم لَمَّا أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان» .

(٥) في (ج) : وأدخلها

(٦) في (ع) : خلاها . . . ، وهو تحريف .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للمتنبي ـ كما ذكر هنا ـ وهو في معجز أحمد ٤/ ٢٠ من قصيدته التي =

فاعرفه [1] .

حم : قال المصنِّف [2] : يجوز أن تقول : « لا رجلٌ أفضَلَ منك غدًا » ، ولا يجوز أن تقول : « ما رَجُلٌ أفضلَ منك غدًا » .

تخ [3] : « لا » النافية للجنس كثيرة ، أما التي بمعنى «ليس » من غير أن تكون معطوفةً / ولا معطوفًا عليها فقليلٌ ، ولذلك لا يقال في السَّعَة : «لا رَجُلٌ في الدار » ١
ـ بالرفع ـ ، ونظيره ما أَنْشَدَهُ المُبَرِّد في الكامل [4] :

فإنَّ [5] أميرَ المؤمنين وسَيْفَهُ لكَالدَّهْرِ لا عارٌ بما صنع الدَّهْرُ [6]

=مطلعها :

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيًا وحسب المنايا أن يكنَّ أمانيًا

وما استعمله المتنبي من إدخال «لا » على المعرفة هو مذهب ابن جني وابن الشجري ، ووافقهم ابن مالك ، وأجازه ابن هشام في بعض كتبه ، ومنعه في بعضها ، وغيرهم من النحاة يمنع ذلك ويحكم على ما سمع منه بالندْرة ، وهو الذي أميل إليه ، ينظر في ذلك : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٠ ، ٤٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ ، الجنى الداني ص ٢٩٤ ، شذور الذهب ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، مغني اللبيب ص ٣١٦ ، تخليص الشواهد ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، التصريح ١/ ١٩٩ .

(١) ليست في (ع) .

(٢) هو الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (١٤ ب) .

(٣) التخمير ١/ ٢٩٦ ، بتصرف يسير ، وينتهي النقل منه بنهاية البيت التالي .

(٤) الكامل للمبرد ٣/ ١٠٧٢ .

(٥) في (ع) : و إنّ

(٦) البيت من الطويل ، وهو لشمعلة بن فائد بن هلال التغلبي كما في المؤتلف والمختلف ص ١٤١ ، واسمه في الكامل ٣/ ١٠٧٢ وفي زهر الآداب للحصري ٣/ ١١٠٣ «شمْعَل » ، ونُسِبَ في الأغاني ١١/ ٢٨٤ لأعشى بني تغلب ، ونسبه العسكري في المصون ص ٦٨ ، ٩٩ وفي ديوان المعاني ١/ ٢١ للأخطل ، ولم أجده في شعر الأخطل .

والشاهد في البيت : «لا عارٌ بما فعل الدهر» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ «لا» عملت عمل «ليس» فرُفِعَ=

[1] وقوله: «فأنا ابن قيس . . . » [2] أي: أنا المشهور بأبيه، المُستَغْنِي عن تطويل النَّسَب للبيان، ذكره المرزوقي [3].

وقوله: « . . . لا براح » [4] أي: لا براح لي عن نيران الحروب، ولا أبْرَحُ عن موقفي هذا، وتقول العرب [5] للأسد وللرجل [6] الثابت في الحرب: حَبِيْلُ براحٍ، والحَبِيْل في معنى المَحْبُول، وهو المربوط بالحبْل، كأنَّ معناه: حُبِلَ عن البراح فلا يبرَح، [7] والبراح هو: الزوال والذهاب، يقال: برح مكانَه؛ أي: زال عنه براحًا، والبراح: الصحراء لا زرعَ فيها ولا شَجَر.

صح [8]: يقال: «لا براحَ» -بالفتحِ-، والرواية في البيت [9] بالرفع [10] لمكان الروي.

تخ [11]: «لا براح» محله النَّصْب من الإعراب [12] على الحال المؤكدة من «ابن

= بها الاسم وذلك قليلٌ فيها، وينظَر الشاهد أيضًا في: المقاليد للنسفي ق (٩٣أ).

(١) من هنا حتى قوله: «ذكره المرزوقي» ساقط من (ع).

(٢) قطعة من بيت تقدم بتمامه في المتن ص ٧٦٩.

(٣) في شرح ديوان الحماسة ٢/ ٥٠٦.

(٤) قطعة من بيت الشاهد المتقدم ص ٧٦٩.

(٥) ينظر قول العرب هذا في: المحكم ٣/ ٢٤٣، ٢٧١، واللسان (حبل).

(٦) في (ج): والرجل

(٧) ساقط من (ع).

(٨) الصحاح (برح) ١/ ٣٥٥.

(٩) يعني به بيت الشاهد المتقدم ص ٧٦٩.

(١٠) في (ع) الرفع

(١١) التخمير ١/ ٢٩٦.

(١٢) لعلَّ الأقوم في التعبير أن يقول: محله من الإعراب النصب

قَيْس» ، كما تقول : «أنا ابن معد يكرب لاجُبْنَ» كما تقول : «أنا عَمْروٌ بطلاً شُجاعًا» .

قُلْتُ(١) : وعلى هذا الاستعمال ـ وإن قَلَّ ـ قول أبي الطيب أيْضًا :

وَهَبْكَ سمحت حتى لا جوادٌ ... فكيفَ علوت حتى لا رفيعا(٢)

أي : حتى لا جوادٌ كائنًا سواك ، والمَنْفيُّ الثاني(٣) مفتوحٌ ، وألفه ليسَ ببدل عن التنوين ، وإنما هو ألف الإطلاق ، اللهم إلا إذا حَمَلْتَهُ على ضرورة النظم ، وهذا يُعَدُّ من القليل .

شم ، عق : إنَّ الأدوات(٤) في العَمَلِ أربع مراتب أولها : «ليس» ثم «مَا» ثم «لا» ثم «لات» ، وعمل كلٍّ منها وتصرفه مذكورٌ في موضعه على التفصيل .

ومسائل «ما» ستٌّ : ثنتان مُتَّفَقٌ عليهما وهما : «ما زيدٌ إلا قائمٌ» و «ما قائمٌ زيدٌ»(٥) ، وثنتان مُخْتَلَفٌ فيهما : «ما زيدٌ قائمًا» حجازية ، و «. . . قائمٌ» تميميّة(٦) ،

(١) من هنا حتى قوله : «من القليل» لم يرد في (ع) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر هنا ـ ينظر : معجز أحمد ١/ ٣٢٤ وهو من قصيدة قالها في مدح علي بن إبراهيم التنوخي ، ومطلعها :

مُلثُّ القطر أعْطشهَا ربوعا ... وإلا فاسْقِها السَّمُ النقيعَا

ومعنى سَمَحْتَ : جُدْتَ وكَرُمْتَ

ومراد المؤلف من إيراد البيت : التمثيل على إعمال «لا» عمل «ليس» ـ على قلة ذلك ـ .

(٣) وهو كلمة «رفيعَ» .

(٤) في (ج) : للأدوات

(٥) أجازهما التميميون والحجازيون برفع اسم «ما» و «خبرها» لأنَّ الخبر انتقض بـ «إلاَّ» في الأولى منهما ، ولأنَّ الخبر تقدم على الاسم في الثانية ، وقد اشترط الحجازيون لاعمال «ما» عمل ليس شروطًا ثلاثة هي : تأخير الخَبَر ، وبقاء النفي ، وفقد «إنْ» الزائدة ، ينظر : الإيضاح العضدي ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، التسهيل ص ٥٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٥ .

(٦) ينظر ما تقدم ص ٧٧٠ .

وثنتان ممتنعٌ جوازُهما بالإجماع : «ما زيدٌ إلا قائمًا» و « ما قائمًا زيدٌ »(١) .

(١) أما امتناعهما عند التميميين فلأنهم لا يعملون «ما» عمل «ليس» أصلاً ، وأما عند الحجازيين فلفَقْد الشرط الأول من شروط إعمال «ما» عمل «ليس» في أولاهما ، ولفقد الشرط الثاني في الثانية .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] :

« ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

هو المَصْدَر ، سُمِّي بذلك لأنّ الفِعْلَ يَصْدُرُ عنه ، ويُسَمِّيه[2] سيبويه[3] الحدث والحدثان، وربما سماه الفِعْل ، وينقسم إلى مُبْهَم نحو : «ضربتُ ضربًا » وإلى مُؤَقَّت نَحْو : «ضَرَبتُ ضَرْبَةً وضَرْبَتَيْنِ»....» .

شح[4] : قال صاحب الكتاب[5] : « المفعول المُطْلَق هو المصدر» ولم يَتعَرَّضْ لحدِّه في ظاهرِ كلامه استغناءً بما دَلَّ عليه من اسمه في قوله : «المفعُول المُطْلَق» ؛ لأنّ معنى المفعولَ هو الذي فُعلَ على الحقيقة من غَير تقييد، فَلَمَّا كان الاسم يدلُّ على الحقيقة اسْتُغْنِيَ عنه ؛ لأنَّه لَوْ ذكره لم يزد عليه، ثُمَّ قال : «هو المصدر » فذكر أشهر أَسْمَائِه ، فإنهم لا يكادون يقولون إلا المصدر، ولا تكاد تسمعهم [يَقُوْلُوْنَ][6] : المفعول المُطْلَق ، ويجوز أن يكون خَصَّهُ تنبيهًا على الرد على مذهب الكوفيين[7] ، فإنهم يقولون : هو مُشْتَقٌ من الفِعْل، ولذلك تَعَرَّضَ بَعْدَ قوله : «هو المصدَرُ » فقال :

(١) المفصَّل ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) في (ع) : ويسمى . . . ، وهو تحريف، والتصويب من المفصَّل .

(٣) سيأتي تخريج قول سيبويه ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٨ .

(٥) تقدم في متن المفصل قريبًا .

(٦) ساقطة من النسختين ، واستدركتها من الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٧) سيأتي تفصيل مذهب الكوفيين ـ إن شاء الله ـ عند عرض المؤلف للخلاف بينهم وبين البصريين في هذه المسألة .

«سمي بذلك لأنّ الفعْلَ يَصْدُرُ عنه» [1] ، وإذا كان هو وغَيْرُه من أسمائه سواءً في تفسيره وترجح هذا الاسم بِمَعْنىً مَقْصُود كان أولى مِنْ غيره؛ لزيادته بفائدة مقصودة، ثم ذكر سائر أسمائه [2] على التدريج .

تخ [3] : سمي مُطْلَقًا لأَنَّهُ من حَقِّه ألاَّ يُقَيَّد بحرف من حروف [4] تقييد سائر المفاعيل، والمصدر لا يُسَمَّى مَفْعُولاً مُطْلقًا إلا إذا انتصبَ بالفعْل ، والحَدَثُ والحَدَثَان[5] بِمَعْنَى : الحادث ، وكذلك يقال : هذا حدثٌ مِنْ أحْدَاث الدَّهر ، ومن حدثانه ، وسماه الفِعْلَ [6] لأنَّه في الحقيقة فعْلٌ كما أنه في الحقيقة حادث .

والمُؤَقَّتُ ـ في الأصل ـ هو الذي حُدَّ وقْتُه ، ثم جُعلَ عِبَارةً عن المحدود وَقْتًا كان أو غير وَقْت ، كما أنّ الإحْلاَب على المعونة في [7] الحَلْبِ ـ في الأَصْل ـ ، ثم استُعْمِلَ في كلِّ معونة [8] ، / قال : ٦٦/ب

ألهفي بِقُرَّى سَحْبَلٍ حين أحْلَبَتْ علينا الولا ياوالعدُوُّ المباسِل [9]

(١) الزمخشري يرى رأي البصريين وهو أن أصل الاشتقاق المصدر ـ كما تفيده عبارته تلك ـ .

(٢) وهي : الحَدَث والحَدَثَان والفِعْل .

(٣) التخمير ١/ ٢٩٧ وينتهي النقل منه عند قوله : «وَقْتًا كان أو غير وقت» .

(٤) أُشِيْر على هامش (ج) إلى كلمة «الجر» بعد كلمة «حروف» ـ على أنها كذلك في بعض النسخ ـ، وهي كذلك في التخمير مضافةً من إحدى نُسخه ، والسياق مستغنٍ عنها، فمن أجل ذلك لم أثبتها .

(٥) هذه تسمية سيبويه التي نَصَّ عليها الزمخشري في المتن ، ينظَر ذلك في : الكتاب لسيبويه ١/ ١٢ ، ٣٣، ٣٤ ، ٣٥ .

(٦) هذه التسمية أيضًا أطلقها سيبويه على المصدر ـ كما نص على ذلك الزمخشري في متن المفصل ـ ، وتنظر هذه التسمية في الكتاب ٢/ ١٢٠ و ٤/ ٤٢ .

(٧) تكررت مرتين في (ج) .

(٨) ينظَر معنى الإحلاب في : تهذيب اللغة ٥/ ٨٥ ، شرح الحماسة للتَّبريزي ١/ ٢٢ ، اللسان (حلب) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لجَعْفَر بن عُلْبَة بن ربيعة بن عبد يغوث الحارثي من مخضرمي الدولتين الأُمَويَّة والعباسية ، ينظَر : حماسة أبي تمام ١/ ٦٣ .

=

و« ضَرْبًا » في قولنا : «ضربتُ ضربًا » مُبْهَمٌ ؛ لأنه يحتمل واحدًا فَما فوقَهُ، بخلاف «ضربةً » .

شم : المفعُول المُطْلَق هو أولى بهذا الاسم ـ أَعْنِي «المَفْعُول » ـ من سائر المفاعيل، لأنّ قولك : «قُمْتُ قيامًا» أي [1] : أَحْدَثْتُ قيامًا وأخْرَجْتُه من العدم إلى الوجود، ومعنى الإحداث معدومٌ في سائر المفاعيل .

شم : قيل [2] : سمِّي مصدرًا مأخوذًا من التَّصْدِير ؛ لأنَّ الأفعال منوطة [3] به ، وقيل [4] : سُمِّي به لأنّ صدر الماضي فيه قد تكَرَّرَ وهو الضَّاد من «ضَرَبَ » إذا قُلْتَ : «ضربتُ ضربًا» ، أردت أن تقول : ضربتُ ضربتُ ، فكُرِه تكرار اللفظ بعينه ، فأتي بما اتفق معناه واختلف لفظُه ، وهو يُنْصَبُ بالفعْل على أربعة معانٍ [5] : التوكيد ،

=وجاءت رواية البيت في الحماسة ١/ ٦٣ ، وفي شرحها للأعلم ١/ ٢٥٩ : «أجْلَبَتْ» ـ بالجيم بَدَل الحاء ـ من الجَلَبة وهي الأصوات المرتفعة .

وقُرَى : اسم موضع ، وقيل : اسم ماء، وسَحْبَل : وادٍ عظيم واسع ، والولايا : جمع ولية وهي الجماعة الموالية ، وقيل : جمع ولية وهي البرذعة ، وكُنِّيَ بها في البيت عن النساء، أي : حملوا النساء معهم ليثبتوا ولا ينهزموا ، والمباسل : المحارب المتنكِّر ،ينظر البيت وما قيل فيه في : شرح ديوان الحماسة المنسوب للمعري ١/ ٥٤، شرح المرزوقي ١/ ٤٤ ، الصحاح واللسان (سحبل) ، خزانة الأدب ٢/ ٣٠.

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) لم أقف على نسبة هذا القول فيما عُدْتُ إليه من مصادر .

(٣) في (ج) : منطوية ، وهو تحريف.

(٤) ذكر هذا القول أبو القاسم الزجَّاجي في : الإيضاح في علل النحو ص ٦١ ونسبه إلى النحويين ، كما ذكره المجاشعي في شرح عيون الإعراب ص ١٧٠ .

(٥) ذكرت هذه المعاني الأربعة أيضًا في : شرح عيون الإعراب ص ١٧١ ، ١٧٢ ، واللباب للعكبري ق (٥٤ ، ٥٥) على حين ذكر أكثر النحاة له أنواعًا ثلاثة وهي الثلاثة الأول المذكورة هُنا ، ولعل هذا هو الصَّحيح ، لأنَّ ما نصب على الحال يعربَ حالاً لا مفعولاً مُطلقًا ، وقد حَدَّ ابن هشام المفعول المُطْلَق بِحَدٍّ يخرج الحال ، وهو قوله : «هو : اسمٌ يؤكد عامله ، أو يبيّنُ نوعَه ، أو عدده ، وليس خبرًا ولا=

وإبانة النوع ، وإبانَة العدد ، والحال [1] .

ش : قال عبد القاهر [2] : الفعل يتضمَّن المصدر ، والمصدَر لا يتضمَّن الفعْل ، لأنَّ الضَّرْب لا يَدُلُّ على ما يدلُّ عليه «ضَرَبَ» ، و «ضَرَبَ» يدل على الضَّرْب زيادة[3] ، وإذا كان كذلك وَجَبَ الحكم بأنَّ الفعْل مأخوذٌ من المصدر [4] ، كالآنية المَصُوْغَة من الفضَّة ، حالها مع الفِضَّة كحال الفِعْل مع المَصْدَر .

والآخر [5] : أنّ المصْدَر يأتي على [6] مثال واحد ، والفعْلُ له أمثلةٌ مُخْتَلِفَة نحو الماضي والمضارع والأَمْرُ، كما أنّ الفضَّة نوعٌ وما يؤخذ منه أنواعٌ .

والآخَر [7] : أنَّ الفعْل يدلُّ على معنيين : الحدث والزمان ، والمصدر على معنىً واحد ، ومن المعلوم أنّ الفرد أصلٌ [8] للمركب ، ولذلك قيل [9] : «مَصْدَر» مأخوذٌ

=حالاً» ، ينظَر : اللمع لابن جني ص ١٠١ ، شرح الألفيَّه لابن الناظم ص ٢٦٣ ، أوضح المسالك ٢/ ٢٠٥ـ٢٠٧ .

(١) مثال ما وقع من المصادر حالاً نحو : «قتلته صبراً» وموضعه باب الحال ، ينظر : اللباب للعكبري ق(٥٥أ) .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١١١ـ١١٢ .

(٣) هكذا في النسختين ، ولعل المراد : أنَّ الفِعْل زيادةً على دلالته على الفِعْليه يتضمَّن الدلالة على المصدر .

(٤) وهذا هو مذهب البصريين في أصل الاشتقاق ، وسيأتي عرض الخلاف في هذه المسألة ـ إن شاء الله ـ في آخر هذا الفصل .

(٥) في المقتصد : ودليلٌ آخر . . . ، ولكن المؤلف تصرف في عبارته فأدَّاها بهذه الصورة .

(٦) في (ج) : عليه ، وما أثبته من (ع) قد ورد في حاشية (ج) وأُشيرَ إلى أنَّ الكلمة قد وردت هكذا في بعض النسخ .

(٧) في المقتصد : ودليلٌ ثالث

(٨) في (ج) : أصْلى

(٩) هذا القول تناقله بعض النحاة في سياق احتجاجهم لمذهب البصريين في هذه المسألة وممن ذكره=

من مَصْدر الإبِل الذي هو خِلافُ المورد [1] .

قُلْتُ : المبهم يدل على ما يدل عليه الفعْل لا أكثر من ذلك ، والمؤقَّت فيه زيادةٌ لا دلالة للفعْل عليها [2] ، فكان هو فرعًا على المُبْهَم ، فلذلك جُعلَتْ [3] علامته بالتاء الذي هو علامة المؤنَّث الذي [4] هو فرعٌ على المذكر ، وفي ذلك مسألة حَسَنَةٌ لو قُلْتَ : «ضُرِبَ ضَرْبٌ» على إسناد الفعل إليه مجردًا عن الضَّميم [5] لم يَجُز ؛ لأنّ «ضُرِبَ» يدلُّ عليه ، ولو قُلْتَ : « . . . ضربٌ شديد » مثلاً حَسُنَ الكلام ، لأنَّك زدت فيه شيئًا ليس يدلُّ عليه الفعْل ، وهو الشِّدَّة ، وهكذا إذا قُلْتَ : «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» ، فإنّ الذي يُحَسِّن كلامَكَ هذا هو قصد التأكيد مثلاً ، على معنى أنّ هذا الضرب المسنَد إليك ليس فيه تَجَوُّزٌ أو سَهْوٌ أو نسْيان ، وإلا فإنّ معنى «ضَرَبَ» : أَحْدَثَ ضَرْبًا ، وهو يكفيك مؤونة ذكره .

قال في الكشاف [6] ـ في قَوله تعالى : ﴿واستكبروا استكبارًا﴾ [7] ـ : «أي : أخذتهم العزة من اتِّباع نوحٍ (ـ عليه السلام ـ) [8] وطاعته ، وذِكْرُ المصدرِ تأكيدٌ ودلالةٌ على فرط استكبارهم وعتوِّهم» .

[9] قال فخر المشايخ : المصدر يذكر لأحد ثلاثة أشياء : لبيان النوع نحو :

= الزجاجي وابن الأنباري والعكبري ، ينظَر في ذلك : الإنصاف ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، أسرار العربية ص ١٧١ ـ ١٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨ ، ١٧٩ ، ائتلاف النصرة ص ١١٢ .

(١) هذه الأدلة الثلاثة التي نقلها المؤلِّف هنا هي بعض أدلة البصريين على أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق والفعل مأخوذٌ منه ، وثَمَّةَ أدلة أخرى سَيُوردُ المؤلِّف بعضها في آخر هذا الفصل ، ينظَر في ذلك : الإنصاف ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، أسرار العربية ص ١٧١ ـ ١٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨ ، ١٧٩ ، ائتلاف النصرة ص ١١٢ .

(٢) في (ع) : عليهما

(٣) في (ج) : جُعل . . . ، وأُثبِتَ في حاشيتها أن في بعض النسخ : جُعلَتْ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) الضميم : المضموم .

(٦) الكشاف ٤/ ٦١٦ والنقل منه بالنص .

(٧) سورة نوح ، من الآية (٧) .

(٨) ليست في (ج) .

(٩) من هنا حتى قوله : « . . . ونحوها » لم يرد في (ع) .

«رجع القهقرى» ، وفي التنزيل : ﴿ أرنا اللَّهَ جَهْرةً ﴾ (١) ، ولعَدَد المرَّات كقوله : ﴿مائة جَلْدَة﴾(٢) ﴿ فدكَّتا دكَّةً واحدةً ﴾ (٣) ، ولتأكيد الفعل كقولَه : ﴿ومكروا مكرًا ومكرنا مكرًا ﴾ (٤) ﴿ ثم (٥) شققنا الأرض شقًا ﴾ (٦) ونحْوِها.

حم : المبهم لما كان شَائعًا امتنع عن التثنية والجمع استغناءً ، فلا يقال: «قتلان» ولا «قُتُول» ، وأما «العلوم» و «الحلوم» فلأنهما ينجذبان إلى الاسمية؛ لأنَّ في العلم معنى الاعتقاد وهو متنوع ، وفي الحلم معنى الغريزة وهي متنوعة ، وكل ما ينجذب إلى الاسمية فإنَّه يَصِحُّ تثنيتُه وجَمْعُه (٧) كقوله تعالى: ﴿وتظنونَ بالله الظنونا ﴾ (٨) ، لأن الظَّنّ يتنوَّع ويختلف ، فقيل: ظَنٌّ كذا وظَنٌّ كذا ، فهي ظُنُون ، من فوائد شيخنا سيف الدين (٩) (ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ) (١٠) .

اعلم أنّ بين البَصْرِيَّة والكوفية خِلافًا (١١) في أنَّ المصدر أصلٌ

(١) سورة النساء ، من الآية (١٥٣) .

(٢) سورة النور ، من الآية (٢) .

(٣) سورة الحاقة ، من الآية (١٤) .

(٤) سورة النمل ، من الآية (٥٠) .

(٥) في (ج) : إنَّا شققنا ، وهو خطأٌ بيِّن إذ الآية ليست كذلك ، وقد صوبت هذا الخطأ.

(٦) سورة عبس ، الآية (٢٦) .

(٧) ينظر الحديث عن تثنية المصدر وجمعه في : الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٠١ ، ٦١٩ ، المقتصد ١/ ٥٨٣ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٠ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٣ .

(٨) في النسختين : الظنون . . . ، بدون ألف ، وهذه الآية في سورة الأحزاب ، من الآية (١٠) .

(٩) هذه الفائدة التي نقلها المؤلف عن شيخه سيف الدين الروزناني قد وردت في المقتصد ١/ ٥٨٣ بعبارة تقارب عبارة المؤلف هنا ، فلعل سيف الدين الروزناني قد استفادها من الجرجاني.

(١٠) ليست في (ع) .

(١١) قد وردت بعض الإشارات إلى هذين المذهبين ، ولكن المؤلف أورد عرض الخلاف هنا بتفصيل أكثر ، ومذهب البصريين أنَّ المصدر أصل المشتقات والفعل مأخوذٌ منه ، ومذهب الكوفيين أنَّ الفعل هو أصل=

للفِعْل أمْ[1] فرعٌ عَلَيْه، فَيُذكرُ في ذلك / شيءٌ من كلامهم. ٧

شح[2] : مقتضى مذهب الكوفيين أنَّ المصدر فرعٌ والفعْل أَصْلٌ أنْ يُسَمَّى المصدرَ صَادرًا ، والفعْلَ مَصْدَرًا ، لأنَّ المَصْدَر محل الصدور ، وهو عندهم الفعْل، والصادر مَنْ حصَلَ له الصُّدُوْرُ وهو المصدر عندَهُم ، وأجاب ابن الأَنْبَاري[3] أنَّ المَصْدَرَ بمَعْنَى مَفْعُول ، لأنَّه أُصْدِرَ عن الفعْل مثل : «مَرْكَب» و «مَشْرَبَ» بمَعْنَى «مَرْكُوْبٌ و «مَشْرُوْبٌ» وأجيبَ[4] بأنه لم يجيءْ «مَفْعَل» بمعنى «مَفْعُول»، ولئن سُلِّم فَنَادرٌ بعيد لا يقاس عليه .

وقال بَعْضُهُم[5] : المصدر ما حَصَلَ به الصُّدُوْرُ، وكما حَصَلَ الصدور للمحَل

= المشتقات والمصدر مأخوذٌ منه ، وذهب أبو بكر بن طَلْحة إلى أنَّ كلاً من المصدر والفعل أصلٌ بنَفْسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر ، ينظَر في هذه المسألة : الكتاب لسيبويه ١/ ١٢، ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٦، الأصول لابن السراج ١/ ٤٠ ، الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ ، الإنصاف ١/ ٢٣٥ ، أسرار العربية ص ١٧١ ، ١٧٣ ، التبيين للعكبري ص ١٤٣ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١١٠ ، الارتشاف ٢/ ٢٠٢ ، ائتلاف النصرة ص ١١١ ، الهمع ٣/ ٥٦ .

(١) العطف بـ «أم» المُتَّصلة لا يكون إلا بعد استفهام ـ كما قَرَّرَ ذلك النحويون ـ خلافًا لما استعمله المؤلف هنا .

(٢) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/ ٢١٨ ـ ٢٢٠ .

(٣) المراد به : أبو بكر بن الأنباري ، ولم أجد هذا الجواب في كتبه ، وإنما نقله عنه أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ٦١ ، ٦٢ في مناظرة جرت بينهما، كما ذُكر هذا الجواب من غير نسبة في : شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٦٨ ، الإنصاف ١/ ٢٣٦ ، المقاليد للنسفي (٩٣ب).
وابن الأنباري هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري الكوفي كان ذكيًا جيد الحفظ ، أخذ عن أبيه القاسم بن محمد وعن ثعلب وغيرهما ، له مصنفاتٌ منها : الأضداد والزاهر ، توفي سنة (٣٢٨هـ)، تنظَر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ ، تاريخ العلماء النحويين ص ١٧٨ ، وفيات الأعيان ٤/ ٣٤١، بغية الوعاة ١/ ٢١٢ .

(٤) هذا الجواب لأبي القاسم الزجاجي في كتابه : الإيضاح في علل النحو ص ٦٢ .

(٥) أي : قال بعض الكوفيين ، وهذا القول من غير نسبة في المقاليد ق (٩٣ ب) .

المصدور عنه حَصَل للصادر ، فأجيبَ عنه بأنَّه تخليطٌ[1] لاسم المكان بالفاعل .

وقيل[2] : سمِّي مصدراً لأنَّه ذُو صدور ، وأُجِيْبَ عنه بأنَّه يلزم أن يُسَمَّى الفاعل مَفْعَلاً لأنه ذو فِعْل ، وهذا بحثٌ لفظي ، والله أعلم.

والبصريون استَدَلُّوا[3] بأنّ معنى الاشتقاق هو موافقة لفظين في حروفِهما الأصُول ومعنى الأَصْل ، فإذا جُعِل الفعْل أصْلاً لم يَستقِم ؛ لأنهما لا يتفقان في معنى الأصْل، وإن جُعِل المصدر أصلاً استقَام ، وإذا لم يشترط في اللفظين معنى الأصْل لم يَسْتَقِمْ معنى الاشتقاق ، لأنَّه إما أن يُعْتَبَر معنىً أيُّ معنىً كان أو لا يُعْتَبَرُ معنى أَصْلاً ، وكلاهما ظاهر الفساد.

وعن الزجاج[4] بأنَّ الأمْرَ لو كان كما زعموا لم يوجد مصدرٌ إلاَّ وله فعْل ؛ لكون المصْدَرِ فَرْعَه ، وليْسَ بواضِحٍ[5] لأنَّه مُشْتَرَك الإلزام ؛ إذ يقال : لو كانَ الأمْرُ بالعكس لكانَ كلُّ فعْلٍ له مَصْدَر ؛ لكون الفعْل فرعَه ،[6] ونحو : «نعم» و «بِئس» و«ليس» و «عَسَى» أفعالٌ ولا مَصْدَرَ لها.

واستدلَّ ابن السراج[7] : لو كانت المصادر مشتقَّةً من الأفعال لم تختَلف كما لم

(١) في النسختين : يختلط . . . ، وما أثبته تصويبٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٢) ذكر هذا القول أبو القاسم الزجاجي من غير نسبَةٍ في : الإيضاح في علل النحو ص ٦٣ .

(٣) هذا الدليل هو بعينه الدليل الذي ذكر ص ٧٧٩ نقلاً عن عبد القاهر الجرجاني وينظَر تفصيل الاستدلال به في : الإيضاح في علل النحو ص ٥٩ ، الإنصاف ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، أسرار العربية ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، شرح المفصَّل لابن يَعيْش ١/ ١١٠ .

(٤) لم أجده في كتبه التي وقفتُ عليها، وقد نقله عنه تلميذُه المنسوبُ إليه أبو القاسم الزجَّاجي ، ينظَر : الإيضاح في علل النحو ص ٥٨ .

(٥) أي : ليس هذا الاستدلال بالقوي.

(٦) ساقطٌ من (ج) .

(٧) لم أجده في كتبه التي وقفتُ عليها، وقد نقله عنه تلميذه الزجاجي ، ينظَر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٩ .

تختلف أَبْنِيَة الفاعلين والمفعولين ونَحْوِهما ، وهو ضعيفٌ ومشترك الإلزام [1] .

والكوفيون استدلوا [2] بأنّ المصْدَرَ أعلّ لإعلال الفعْل فكان فرعًا، وأُجيْبَ عَنْه [3] : لا يلزم فرعيته في الإعلال فرعيته أَصْلاً ، فإن «يُكْرِم» فرع إعلال «أكْرِمُ» ، و «أعِدُ» فرع إعلال «يَعِدُ» [4] ، وليس فرعًا في غيره .

وقالوا [5] : أُكِّدَ به والتَّأكِيْدُ فَرْعٌ ، وأجيبَ بما تَقَدَّم [6] .

وقالوا [7] : أعْمِلَ الفِعْل في المصْدَر والمعمول فرعٌ ، وأُجيبَ : أنَّ الحرفَ عاملٌ وليس معموله فرعًا له .

(١) اشتراك الإلزام في استدلال ابن السراج ظاهر ، وهو أنه يمكن أن يقال : لو كان الأمر بالعكس لم تختَلف صيغ الفعْل كما لم تختلف أبنية الفاعلين والمفعولين .

(٢) تنظر هذه الأدلة التي استدلّ بها الكوفيون في : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٠ ، ٦١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٥٥ ـ ٥٧ ، الإنصاف ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، التبيين للعكبري ص ١٤٧ .

(٣) ممَّن أجاب بهذا الجواب أبو البركات بن الأنباري في الإنصاف ١/ ٢٣٩ .

(٤) أصل «أُكْرِم» أُؤَكْرِم إلاَّ أنَّهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، فقالوا : أكْرِمُ، ثم حملوا بقية صُوَر المضَارع نحو : نكرم ، وتكرم ، ويكرم على أكْرِم فحذفوا ـ وإن لم يجتمع فيه همزتان ـ ، ليجري الباب على سَنَن واحد .

وأصلُ «يَعِدُ» يَوْعِد ، فحذفُوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم حملوا بقية صور المضارع نحو : أعد ، ونَعِد ، وتَعِدُ على يَعِدُ ، فحذفوا الواو ـ وإن لم تقع بين ياء وكَسْرَة ـ ، ولا دلالة في ذلك على أنّ «نكرم» و «تكرم» و «يكرم» مشتقة من «أكرم» ، ولا على أن «أعد» و «نَعِد» و «تَعِد» مشتقة من «يعد» ، ينظر : الإنصاف ١/ ٢٣٩ ، أسرار العربية ص ١٧٤ .

(٥) نقل الزجاجي هذا القول عن أبي بكر بن الأنباري ، ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٦٠ .

(٦) لعل المراد ما تقدم في الجواب عن الوجه السابق وهو أنه لا يلزم من فرعيته في التأكيد فرعيته في غيره ، وينظر تفصيل الجواب عن هذه الحجة في : الإنصاف ١/ ٢٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٠ .

(٧) في (ع) : قالوا وأعمل

قال ـ رضي الله عنه ـ [1] :

« فصلٌ : [ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق]

وقد يقرنُ بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين : مصدر وغير مصدر، فالمَصْدَر [2] على نوعين : ما يُلاقي الفِعْل في اشتقاقه كقوله تعالى: ﴿والله أنبتكم من الأرْض نَبَاتًا﴾ [3] ، وقوله[4] :﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾[5] ، وما لا يلاقيه فيه كقولك : «قَعَدْتُ جُلُوسًا و «حَبَسْتُ منعاً » ، وغير المصدر نحو[6] قولك: «ضربتُه أنواعًا من الضرب» ، و «....أيَّ ضرب» [و «...أيُّما ضَرْب»][7] ، ومنه: «رَجَعَ القَهْقَرى » و «اشتمل الصمَّاء» و «قَعَدَ القُرْفُصَاء» ، لأنها أنواعٌ من الرجوع والاشتمال والقعود، ومنه : «ضربته سوطًا[8] »».

قلت : قوله [9] : «وقد يُقْرَن . . . » «قد » هُنَا إما للتقليل كما هو أصْلُه إذا دَخَلَ المضارعَ ؛ لأنه وإن كان هذا الاستعمال في نفسه كثيراً أيضًا ، إلا أنه بالنِّسْبَة إلى

(١) المفصل ص ٣٢.

(٢) في (ع) : والمصدر . . . ، وما أثبته تصويبٌ من المفصَّل.

(٣) سورة نوح ـ عليه السلام ـ ، آية (١٧) .

(٤) في المفصَّل : وقوله تعالى.

(٥) سورة المزمِّل ، من الآية (٨) .

(٦) في المفصَّل : كقولك

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من (ع) ، واستدركته من المفصل ، وقد ورد أيضًا في شروح المفصل التي وقفتُ عليها كالتخمير وشرح ابن يعيش والإيضاح في شرح المفصل، فهو مظنة أن يكون سَقَط بسبب انتقال النظر.

(٨) في (ع) : صوبا . . . ، وذلك تحريف.

(٩) ساقطة من (ع) .

المصدر المقرون بفعْله قَلِيلٌ، أو يكون للتكثير [1] ، وهو يُسْتَعْمَلُ فيه أيضًا مجازًا كما في قوله تعالى : ﴿قد نرى تقلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [2] ، وكما في قول الشاعر :

قد يَتْرُكُ القِرْنَ مصفراً أنامله [3]

ومثله «رُبَّ» في استعماله في التقليل حقيقةً وفي التكثير مَجازًا [4] .

شح [5] : قوله : «وذلك على نوعين» أثْبَتَ اسمَ المصدر لأنواع المصدر ونفاه، ولا يستقيم أن يذكر نوع شيءٍ وينفي اسْمَ جِنْسِه عنه ، والجواب : أن «المصدر» الثاني [6] لم يرد به ما أريد بالمصدر في أول البابَ من قوله [7] : «هو المصدر» ، والمصدر يُطْلَقُ باعتبارين : أحدهما : كل اسمٍ ذُكِرَ بيانًا لما فَعَلَهُ فاعل فعلٍ ، ويُطْلَق [8] ويراد به كل اسم لحدث له فِعْل اشتُقَّ منه ، وبهذا الأصل يندفع الفَسَاد المفهوم [9] من تركيب الشيخ ، ثم قَسَّمَ المصدر بالاعتبار الثاني إلى قِسْمين: قِسمٌ يكون الفِعْل

(١) ينظَر المعنيان في «قد» في : الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٢٤ ، معاني الحروف للرماني ص ٩٩ ، الأزهية ص ٢١٢ ، مغني اللبيب ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (١٤٤).

(٣) صدر بيتٍ من البسيط ، وقد تقدم بتمامه وتخريجُه والكلام عليه ص ٣٩٦ ، وروايته هناك : «قد أترك القرن» .

والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك ، وهو استعمال «قد» للتكثير .

(٤) ينظر الحديث عن مجيء «رُبَّ» للمعنيين في : الصاحبي ص ٢٢٨ ، الجنى الداني ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، مغني اللبيب ص ١٨٠ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ بتصرف بالاختصار .

(٦) يعني لفظة المصدر الثانية في نص المفصل وهي في قوله : «وقد يقرن بالفعْل غير مصدره» .

(٧) ينْظر نص المفصل المتقدم ص ٧٧٦ .

(٨) هذا هو الاعتبار الثاني .

(٩) في (ع) : الموهوم

المذكور مَعَهُ موافقًا / له في أصل الاشتقاق نحو : «أَنْبَتَكُم نَبَاتًا»[1] ، وعلى الثاني لا يلزم نحو : «حَبَسْتُ مَنْعًا» . ٦٧/ب

حم : قال صاحب الكتاب [2] : الفرق بين الجُلُوس والقُعُود أنَّ القُعُود للقائم والجلوس للنائم ، ثم [3] يقال للقائم : اقْعُد ، وللمتكىء : اجْلِس [4] .

قال [5] : قوله [6] : ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [7] على وَجْهَين [8] : إما أنْ تكون مصدرًا لفعلٍ مُضْمَر يدلّ عليه «أنبتكم» ، التقدير : أنبتكم فنبتم نباتًا ؛ لأن الإنبات يدل على النبات ، والثاني : أن يكون منصوبًا بنفس «أنبتكم» لأنَّ النبات داخلٌ في ضمن الإنبات ، وحقيقة «أنبتَ» جعله يَنْبُتُ ، فهو إذنْ في دخوله تحته كالقُرْفُصَاء [9] تحت القُعُود .

وقيل [10] : لَمَّا كان النبات مطاوع الإنبات ـ كالانكسار مطاوع الكَسْر ـ جُعِل له مصدرًا بهذا الطريق .

واعلم أنَّ المصدرَ إذا جاء على غَيْر لفْظ فعْله كان أبْلَغَ وآكد [11] .

(١) من قوله تعالى : ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتًا﴾ ، سورة نوح ـ عليه السلام ـ ، آية (١٧) .

(٢) هو الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (١١٥أ) .

(٣) ليست في (ع) .

(٤) ينظَر الفرق بين الجلوس والقعود أيضًا في : المصباح المنير ص ١٠٥ .

(٥) أي : قال عبد القاهر الجرجاني ، وقوله في : المقتصد ١/ ٥٨٧ .

(٦) ساقطة من (ج) .

(٧) سورة نوح ـ عليه السلام ـ ، آية (١٧) .

(٨) ينظَر الوجهان في : البيان لابن الأنباري ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٥٣٥ ، الدر المصون ١٠/ ٤٧٢ .

(٩) سيأتي شرح معنى القرفصاء ـ إن شاء الله ـ ؛ ينظر ص ٧٩٠ .

(١٠) هذا القول ذكره ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٢٢ .

(١١) ينظَر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٣٠ .

صح [1] : التبتُّل والتبتيل بمَعْنَى وهو : الانقطاع عن الدُّنْيَا إلى الله ، وجيء به مراعاةً لحقِّ الفَوَاصل [2] .

وأما قولُهُ : « أَنْواعًا من الضَّرب » ، لأَن قولك : «ضربته [3] » يدلُّ على الضرب الذي هو الجنس ، والأَنْواع تَحْتَ الجنس ، و « أيَّ ضرب» كذلك ؛ لأنَّ كلمة [4] «أيَّ » يَكون من جنس ما يُضاف إليه لعمومه كـ «كُلّ » ، فإذا أُضِيفَ إلى المصدر فهو مصدر في المعنى ، فينتصب انتصابَ المصْدَر .

وأما «القُرْفُصَاء» وأخواته [5] فإذا [6] جاز أن تقول : قَعَدَ قُعُودًا ، فتعديه إلى هذا الشائع الذي يتضمن القرفصاء وغيره ، فَلأَنْ يجوزَ تعديته إلى ما هو نوعٌ منه وبعضٌ أَوْلى ، ويقوِّي هذا أَنَّك تقول: قَعَدْتُ نوعًا من القُعُود، فيكون لفظ النوع منصوبًا بالمصدرية، لاشتمال القعود عَلَيْه.

والوجه الثاني : أن يكون في الكلام موصوفٌ محذوفٌ، كأنه قال : رَجَعَ الرجعةَ القَهْقَرى ، فيكون المصدر ملاقيًا للفعْل لفظًا ومعنى .

قُلْتُ [7] : وفي المُغْرِب [8] ـ في دعاء القُنُوت ـ : «ونثني عليك الخَيْر » انتصابه

(١) الصحاح (بتل) ٤/ ١٦٣٠ وينتهى النقل منه عند قوله : «إلى الله » .

(٢) يعني في الآية الكريمه : ﴿واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً﴾ سورة المزمل ، آية (٨) .

(٣) في (ج) : ضربت . . . ، وما أثبته من (ع) أنسب لأنه هو الوارد في متن المفصل .

(٤) هكذا في النسختين ، وكان الأولى أن يقول : «لأن لفظ . . . » لأنه أعاد الضمائر إليه بعد ذلك بصورة المذكر .

(٥) يعني بأخواته ، الألفاظ التي ذكرت معه في متن المفصَّل وهي «القهقرى» و «الصماء» ، ومثل ذلك كل ما كان نوعًا من عامله .

(٦) هذا هو أول الوجهين في نصب «القرفصاء» و «الصماء» و «القهقرى» ونحوها مما كان نوعًا من عامله ، يدلُّ على ذلك قول المؤلف فيما بعد : «والوجه الثاني» ، وهذان الوجهان منقولان عن عبد القاهر الجرجاني ، ينظَر : المقتصد ١/ ٥٨٦ ، ٥٨٧ .

(٧) من هنا حتى قوله : «ضرراً قليلاً » لم يرد في (ع) .

(٨) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ١٩٦ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «على المصدر » .

على المصدر، وهو صفة المصدر المحذوف ، أي : الإثناء الخير، ومثله في مجيء المصدر معرَّفًا ظاهرًا قوله تعالى : ﴿ثم يُجزاه الجزاءَ الأوفى﴾ (١) .

وذكر في الكشَّاف (٢) ـ في قوله تعالى : ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناس﴾ (٣) ـ : أي : إرسالةً كافَّةً ، أو كافًا والهاء للمبالغة كما في نحو : « راوية » لكثير الرواية (٤) .

وفيه (٥) في قوله : ﴿فلن يَضُرَّ اللَّه شيئًا﴾ (٦) : أنَّ « شيئًا » نُصِبَ على المصدرية أي : ضررًا قليلاً.

حم : القهقرى : النكوص على العقبين ، وهو أن يمشي إلى خَلْف ووجهه إلى غير تلك الجهة التي يمشي إليها (٧) ، واشتمال الصماء : أن يُجَلِّلَ جَسَدَهُ بثوبٍ أو كساء حتى لا يبدو منه فُرْجَةٌ .

و (٨) في المغرب (٩) : يجلِّلُ جَسَده كُلَّهُ به ، ولا يرفع جانبًا تخرج منه يَدُهُ (١٠) ، وقيل (١١) : أن يشتمل بثوبٍ واحد، وليس عليه إزارٌ ، وعن

(١) في (ج) : الأوفى . . . ، وهو خطأ من الناسخ ، وهذه الآية من سورة النجم ، آية (٤١) .

(٢) الكشاف ٣/ ٥٨٣ .

(٣) سورة سبأ ، من الآية (٢٨).

(٤) وهذا الوجه قاله الزجَّاج إلا أنَّه لم يذكر أنَّ الهاء للمبالغة ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٥٤ ، الدر المصون ٩ / ١٨٥ .

(٥) أي : وفي الكشاف ١/ ٤٤٤ ، وليس كلام الزمخشري هذا تعليقًا على الآية المذكورة ، وإنما على آية أُخرى شبيهة بها وهي قوله تعالى : ﴿إن الذين اشتروا الكفر بالإيمان لن يضروا اللَّهَ شيئًا﴾ سورة آل عمران، من الآية (١٧٧).

(٦) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٤) .

(٧) ينظر معنى القهقرى في : تهذيب اللغة ٦/ ٥٠١ ، فقه اللغة للثعالبي ص ١٧٧ ، اللسان (قهقر) .

(٨) من هنا حتى قوله : «عند التكشف » لم يرد في (ع) .

(٩) المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٤٨٣ .

(١٠) نُقِل هذا القول عن الأصمعي ، يُنظَر : غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٧١ .

(١١) ذكر أبو عبيد وكراع النمل أن هذا قول الفقهاء، ينظَر : غريب الحديث لأبي عُبيد ١/ ٢٧١، المنتخب=

هشـام [1] : سألتُ محمداً ـ رحمه الله ـ عن الاضطباع [2] فأراني الصماءَ، فَقُلْتُ : هذه الصماء، فقال : إنما تكون الصماء إذا لم يكن عليك إزار ، وهو اشتمال اليهود ، وعن أبي حنيفة : الصماء كالاضطباع .

ورأيتُ في الغريبين [3] : «نهى عن اشتمال الصمَّاء» [4] ، وإنما قيل لها : صَمَّاء لأنَّه إذا اشتمل بها سَدَّ على يديه ورجليه المنافذ كلَّها ، فكأنها لا يَصِلُ إليها شيء ، كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صَدْع، ذكرهُ القتبي [5] .

وإنما نُهِيَ عَنْها لأنه ربما تَبدو عورتُه عند التَكَشُّف .

والقُرْفُصَاء هي [6] : قِعْدَةُ المُحتَبِي وعادةُ أشرافِ العَرَب ، [7] وهـي أن يَنْصِبَ

= من غريب كلام العرب ٢/ ٤٧٥ ، اللسان (صمم) .

(١) هو هشام بن عبيد الله الرازي ، من فقهاء الحنفية ، وأحد أئمة السنة ، أخذ عن محمد بن الحسن وغيره، وعنه أخذ أبو حاتم الرازي وغيره ، توفي سنة (٢٢١) هـ ، تنظر ترجمته في : أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٥٥ ، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٤٦ ، شذرات الذهب ٢/ ٤٩ .

(٢) الاضطباع : مأخوذٌ من الضَّبْع وهو العَضُد ، ومعناه : أن يُدْخل ثوبَه من تحت إبطه الأيمن ويلقيه على عاتقه الأيسر ، ينظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٠ ، المصباح المنير ص ٣٥٨ ، اللسان (ضبع) .

(٣) كتاب الغريبين للهروي ٣/ ٣٦٩ .

(٤) المذكور جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ـ باب ما يستَر من العورة ـ ، وكتاب اللباس ـ باب اشتمال الصمَّاء ، والترمذي في سننه ، كتاب اللباس ـ باب (٢٤) ، وكتاب الأدب ـ باب (٢٠) ، والنسائي في سننه ـ كتاب الزينة ـ باب (١٠٦) و (١٠٧) ، وابن ماجة في سننه ـ كتاب اللباس ـ باب (٣) ، والدارمي في سننه ـ كتاب الصلاة ـ باب (١٠٠) ، والإمام أحمد في مسنده ٢/ ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ وفي ٣/ ٦ ، ١٣ ، ٤٦ .

(٥) لم أجد هذا القول في غريب الحديث لابن قتيبه ، ولا في كتبه الأخرى .
والقتبي هو : ابن قتيبه عبد الله بن مسلم ، ويطلق عليه القُتَبي نسبةً إلى جَدِّه ـ كما ذكر السمعاني في الأنساب ٤/ ٣٥١ ، ٤٥٢ ـ ، وقد تقدمت ترجمته ص ٥٧٨ .

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) ساقط من (ج) .

ساقيه ويعتمد على إليتيه ويربطهما بثوبٍ أو نجاد سيف [1] أو باليدين .

ونبَّه بقوله : «ومِنْهُ» على الفرق بين هذه المصادر وبين قوله : «أنواعًا» ؛ لأنّ هذه المصادر أفْعَال بِخلاف النوع إذ يكون للفعل وغيره وَضْعًا ، فهو أعم من ذلك .

قوله : «ومنه : «ضربته سوطًا» . . . » تنبيه على مخالفة هذا للأوَّل [2] ، من حيث أن وَضْعَهُ للآلة المخصوصة الجسمية فهو من الأعيان وضع موضع المعنى ، والأول من / المعاني . ٦٨/أ

تخ [3] : فإن سألت : ما الدليلُ على أنَّ هذه الأسماء ليستْ بمصادر ؟ أجَبْتُ : لأنَّه لا يجوز إعمالها عمل الفعْل ، ولو كانت [4] مصادر لجاز ذلك ، فالمصدر غير ، [5] واسم المصدر [6] غَير ، كما أن الفعل غير واسم الفعْل [7] غير ، والفاعل والمفعول غير واسمهما غَير ، والجمع غَير واسم الجمع [8] غَير ، فاعرفه .

(١) نجاد السيف : ما وقع على العاتق من حمائله ، وهي السيور التي يُعَلَّق بها ، ينظر : الصحاح واللسان (نجد) .

(٢) يعني : مخالفته لما تقدم من مصادر ، لأنها أسماء معاني وهو اسم عين .

(٣) التخمير ١/ ٢٩٩ ويبدو النص فيه غير محرَّر ، وما أثبته المؤلف هنا أتَم وأوضح .

(٤) في (ج) : كان

(٥) من هنا حتى قوله : «والمفعول غير» ساقطٌ من (ع) بسبب انتقال النظر .

(٦) عرَّفَ بعضهم اسم المصدر بأنه : ما ساوى مصدره في الدلالة ، وخالفه بعلميَّة ، أو بخُلوِّه لفظًا أو تقديراً ـ دون عوض ـ من بعض ما في فعله ، وذلك نحو : و : توضأ وضوءًا ، واغتسل غُسلاً ، ينظر : شرح الحدود للفاكهي ص ١٨٤ .

(٧) اسم الفعل هو : ما ناب عن الفعْل وليس فضلةً ولا متأثراً بعامل ، نحو : هيهات ، وأف ، وحيهل ، ينظر : شرح الحدود للفاكهي ص ١٨٠ .

(٨) اسم الجمع هو : الاسم الموضوع لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ـ وإن لم يكن له واحد من لفظه ـ نحو : قوم ـ ركب ـ نساء ، ينظر : شرح الحدود للفاكهي ص ١١١ .

و[1] «ضَرَبْتُه سَوطًا» الأصل : ضربته بسَوْط ، ثم إنَّ الضربَ لَمَّا كان يَحْصُل بالسوط جُعل كأنَّه السَّوْط ، فقيل : «ضربتُه سوطًا» اختصاراً أو مبالغةً ، كأنّ أصله : ضربتُه ضربةً بسَوْط ، وقوله :[2] «بسَوْط» جَرَى مجرى الوصف للضربة ، ويُثَنَّى ويُجْمَع فيقال «ضَرَبْتُه سَوْطين» و« . . . ثلاثة أسْوَاط» بمنزلة : ضربتين، وثلاث ضربات ، ومثله [3] قولُهم : «ضربْتُه ضربَ زَيد» أصْلُه : ضَرْبًا مثلَ ضَرْبِ زَيْد، فَحُذفَ المَوْصُوف والصفة ، وأقيم [4] المضاف إليه مقام الصفة المضافة وهي «مِثْلَ» ، وإنما قُدِّر الكلام على هذا النَّهْج لَمَّا أنك لا تَفْعَلُ فعْلَ غَيرك ، وإنما تفعل مِثْلَ فعْله .

وفي [5] **عـق** : إنْ قيل : هَلاَّ جُعِل «ضربتُه سَوطًا» من باب «قعدتُ جُلُوسًا» من : ساط يسوط سوطًا [6] ، وفي هذا الوجه ما يغني عن تكلف [7] التقدير والحذف؟ ، فالجواب : أنَّ «سوطًا» غير داخل في «ضَرَبْتُ» ؛ لأنه إذا قال : «ضربت . . .» لا يُفْهَمُ منه معنى السَّوْط ، بخلاف «قَعَدْتُ جلوسًا» ، فالصحيح إذن هو المحكوم عليه في الكتاب [8] أنَّ سَوطًا اسم

(١) من هنا حتى قوله : «ثلاث ضربات» قد نقله المؤلف من المقتصد ١/ ٥٨٦ ولم يشر إلى ذلك .

(٢) أي : قول عبد القاهر الجرجاني ، لأن هذا الكلام منقولٌ عنه ـ كما قدمنا ـ ، وعبارة «قوله : «بسوط» جرى مجرى الوصف» مقحمة من المؤلف .

(٣) في (ع) : مسله . . . ، وهو تحريفٌ ، وما أثبته من (ج) قد ورد أيضًا في المقاليد ، ويَظْهر أنه قد نقل هذا النص عن المقتبس .

وهذه الفقرة من هذا الموضع حتى قوله : «وإنما تَفْعَلُ مثل فِعْله» قد نقلها المولف عن المقتَصَد ١/ ٥٨٨ ، ٥٨٩ مع تصرف بالاختصار .

(٤) في (ع) : وأقيمت . . .

(٥) لم يردا في (ج) .

(٦) ساط يسوط بمعنى : ضربه بالسوط ، ينظر : تهذيب اللغة ١٣ / ٢٣ ، الصحاح (سوط) .

(٧) في (ع) : يغني تكلف . . . ، بإسقاط «ما» و «عن» .

(٨) لم أجد في كتاب سيبويه ولا في المفصَّل إشارة إلى ذلك ، ولم أعلم ماذا يريد بكلمة الكتاب هنا .

الآلـــة ، [1] ومن الدليل على ذلك أيضًـا قـولهم : «ضـربتـه سـوطين » أو : «. . . . أسواطًا » ، لأنَ المصدرَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع .

وفي المغرب [2] : قولهم : «ضربته سوطًا » معناه : ضربةً واحدةً بالسوط .

عن الميداني [3] : قولهم : «أيْضًا » نصبٌ على المصدر من : آض يئيضُ أيضًا : رَجَعَ [4] ، وينوب عن الحال ، تقول : «فَعَلْتُ ذاك أيضًا » أي : آيِضًا ، أي [5] : عائدًا إليه .

(١) من هنا حتى قوله : «ضربةً واحدةً بالسوط » لم يرد في (ع) .

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٤٢٢ .

(٣) لم أجد هذا المنقول عنه في كتبه التي وقفتُ عليها ، فلعله من كتاب له يسمَّى كتاب المصادر ، وهذا الكتاب أشار إليه في مقدمة كتابه : نزهة الطرف ص ٥٩ ، وكتاب المصادر هذا من كتبه المفقودة .

(٤) ينظر في ذلك : العين ٧/ ٧٦ ، إصلاح المنطق ص ٣٤٢ ، الزاهر لابن الأنباري ١/ ١٦٨ .

(٥) ساقطة من (ع) .

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] .

«فصلٌ : [المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة]

والمصادر المنصوبة بأفعالٍ مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يُستَعْمَلُ إظهار فِعْلِه وإضماره ، وما لا يُستَعْمَل إظهار فِعْلِه ، وما لا فِعْل له أصلاً ، وثلاثتها تكون دُعَاءً وغَيْرَ دُعاء .

فالنوع الأول : قولك [2] للقادم من سَفَرِه : خَيرَ مَقْدَم ، ولِمَنْ يُقَرمط في عِداته: «مواعيدَ عرقوب»[3] ، وللغضبان : «غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم» [4]، ومنه قولهم: «أوَ فَرقًا خيرًا من حُبٍّ »[5] بِمَعْنى : أوَ أفْرَقُك فرقًا خيرًا من حُبٍّ .

والنوع الثاني : قولك : «سَقْيًا » و «رَعْيًا » و «خيبَةً » و «جَدْعًا » و «عَقْرًا» و «بُؤْسًا» و[6] «سُحْقًا » و «حَمْدًا » و« شُكْرًا لا كُفْرًا » و «عَجَبًا » ، و «أفْعَلُ ذلك وكرامةً ومسرةً»، و «نَعَمْ ونعمةَ عَيْنٍ » و «...نعامَ عَيْن » ، و « لا أفْعَلُ ذلك ولا كيدًا ولا هَمًا » و«لأفعلن ذَلك ورَغْمًا وهَوَانًا » ، ومِنْهُ : « إنما أنتَ سَيْرًا سيرًا » ، و «ما أنت إلاَّ قَتْلاً قَتْلاً »، و «... إلاَّ سَيْرَ البريد» ، و «...إلا ضربَ الناس » ، و «...إلا شُرْبَ الإبِل » ، ومِنْهُ قولُه تعالى: ﴿فإما مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِداءً﴾[7] ، ومنه : «مررت [به][8] فإذاله صوتٌ صوتَ

(١) المفصل ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) في المفصَّل : كقولك . . .

(٣) سيأتي تخريج المثل ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٤) سيأتي تخريج المثل ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٥) سيأتي تخريج هذا المثل ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٦) في المفصَّل ، وفي بعض شروحه التي وقفت عليها : «وبعدًا » قبل كلمة «سُحْقًا» .

(٧) سورة محمد ، من الآية (٤) .

(٨) ساقطة من (ع) ، وهي في أصل المفصل ؛ لأنها وردت في بعض الشروح كالتخمير ، والموصل للسغناقي ، ولأن المؤلف أثبتها عند شرحه لهذا المثال ، ينظر الآتي ص ٨١٧ .

حِمار»، و «....إذا له صراخٌ صُراخَ الثكالى»[1] و «...إذا له دقٌّ دقَّكَ بالمنحازحَبٌ الفُلْفُل»[2] ومنه [ما][3] يكون توكيداً إمَّا لِغَيْره كقولك : «هذا عَبْدُ اللهِ حقًا» و «.. الحقُّ لا الباطِل»، و «هذا زَيْدٌ غَير ما تقول» ، و «هذا القول لا قولَك» و «أجِدُك لا تَفْعَل كذا» ، أو لِنفْسِه كقولك : «له علي ألْفُ درهمٍ عُرْفًا» وقَوْل الأحْوَص[4] :

إني لأمْنَحُكِ الصدودَ وإنَّني ... قَسَمًا إليكَ مع الصدودِ لأميَلُ[5]

وقوله تعالى : ﴿ صُنْعَ الله ﴾[6] ، و ﴿وَعْدَ الله ﴾[7] ، و ﴿كتابَ الله عليكم﴾[8] ، و ﴿صبغة الله ﴾[9] ، وقولهم[10] : «الله أكبر دعوةَ الحق».

(١) في المفصل : الثكلى . . .

(٢) سيأتي تخريج هذا المثل ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٣) ساقطة من (ع) ، واستدركتها من المفصل .

(٤) سيأتي التعريف بالأحوص ـ إن شاء الله تعالى ـ في الشرح .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للأحوص ـ كما ذكر هنا ـ ، ينظر شعر الأحْوَص الأنصاري ص ٢٠٩ ورواية الصدر فيه :

أصبحتُ أمْنَحُكَ الصدودَ

والشاهد في البيت : «قَسَمًا . . .» ، ووجه الاستشهاد به : أن «قسمًا» مَصْدَرٌ موكِّدٌ لنفسه ، لأن قوله : «إني لأمنحك . . .» وقوله : «لأميل» دالٌّ على القسم ، فلما قال «قَسَمًا» أكَّد القسم بلفظة ، فكأنه قال : أُقْسِم قَسَمًا ، ينظر البيت وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨٠ ، المقتضب ٣/ ٢٣٣ ، المسترشد في شرح المفصل ق (١٦٩ب) ، شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ١١٦ ، ١١٧ ، المُنَخَّل ق (٢٤) ، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (١٠أ) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق (١٣) ، الخزانة ٢/ ٤٨ .

(٦) سورة النمل ، من الآية (٨٨) .

(٧) وردت جزءاً من آية في عدة سُور ، ومنها سورة لقمان ، من الآية (٩) وهي التي أدار المؤلف حديثه عليها في الشرح .

(٨) سورة النساء ، من الآية (٢٤) .

(٩) سورة البقرة ، من الآية (١٣٨) .

(١٠) سيأتي تخريج هذا القول ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

ومنه ما جاء مثنًى وهو : «حنانيك» و «لبيك» و «سعديك» و «دواليك» و «هذا ذيك»، ومنه ما لا يَتصَرَّف نَحْو : «سُبْحانَ الله» و «مَعَاذَ الله» ، و «عَمْرَك اللَّه» و «قَعْدَك الله».

والنوع الثالث نحـو : «دَفْـرًا» و «بَهْرًا» و «أُفَّةً» و «تُفَّةً» و «ويحـك» و «ويْسَكَ» و «وَيْلَكَ» و «وَيْكَ» ...».

شح [1] : تَرَكَ ذكرَ المنصوب بفعلٍ مُظْهَرٍ في تقسيم صدر الفَصْل لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تَقَدَّم ، فَلَمْ يبق إلا المنصوب بفعلٍ مُضْمَر ، وذكر ثلاثة أقسام ، قال : «ما يُستَعْمَلُ إظهار فعله . . .» إلى آخره ، وليس بالجيِّد ، فإنَّ القسمَين الأَوَّلَين شَاملاَن لجميع المقسوم ، والحصر معلوم بين النفي والإثبات وليس بينهما دَرَجَةٌ ثالثة فيجعل لها قسمًا ؛ لأنَّ هذا القسم الثالث إمَّا أن يُسْتَعْمَلَ إظهار فعله فيكون من الأَوَّل ، وإما ألاَّ يُستَعْمَلَ فيكونُ من الثاني ، ولعله أراد بالثاني ما لا يُستَعمل إظهار فعله وله فِعْلٌ مُشتق منه فيكون الثالث ما لا يُسْتَعْمَل إظهار فعله ولا فعْل له مشتق منه ، وتمثيله في التقسيم يدلُّ عليه ؛ لأنَّه مَثَّل في النوع الثاني بأمثلة كلها لها أفعالٌ مشتقةٌ منها ، ولم يمثِّل في النوع الثالث إلا بما لا فعْلَ له مشتق منه ، فدلّ ذلك على أنَّه مقصود .

شم : إنما جاز الإظهار والإضمار لأنَّه خَبَرٌ [2] ، وإنما يلزم الإضمار فيما يلزم فصلاً بين الخَبَر وغير الخبر ، ولَمَّا كان الأصل في الكلام هو الخَبَرُ لم يلزم الإضمار ، ففي الأصْل ـ وهو الإظهار ـ سُلكَ طريقُ البَيَان ، وفي الإضمار طريقُ الإيجاز ، وإذا كان دُعَاءً فإنما وجَبَ إضماره لئلاَّ يلتبس بالخَبَر ، ونحوه باب القَسَم في نحو : «بالله ما فَعَلْتَ» ، فَلَوْ أظهرت وقُلْتَ : «أَحْلِفُ بالله . . .» التبَسَ بالخَبَر المستأنَف ، وربَّما

(١) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، بتصرف يسير من المؤلف في أول النقل .

(٢) يعني به الخبر الذي هو قَسِيم الإنشاء ، وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، لا الخبرَ في اصطلاح النحاة .

التبس بكلامين منفصلين .

قوله [1] : «خَيرَ مَقْدَم» دعاءٌ وقت المضي إلى السَّفَر [2] ، قيل [3] : وإخبارٌ وقت العَوْد [4] منه [5] .

قُلْتُ : وفي المغرب [6] : قوله ـ في [7] دعاء القنوت ـ : «ونثني عليك الخير» انتصابه على المصدر / ، وهو صفة المصدر المحذوف ، أي : الإثناء الخير . ٦٨/ب

وقوله : «خيرَ مقدَم» صفة مصدر «قَدِمت» ، نحو : «أيَّ ضربٍ» .

تخ [8] : قوله : «خَيْرَ مَقْدَم» كما يجوز فيه النصب يجوز الرفع أيضًا[9] ، والمعنى : مَقْدَمُك خَيْرُ مَقدم ، ذكره شمس الدين المشرف الكاتبي [10] ، وكما يجوز : «خَيرَ مَقْدَمٍ» بالإضمار يجوز أن يقال : «قدمت خَيرَ مقدم» .

(١) في (ج) : تخ قوله . . . ، وليس النقل من التخمير ، فيبدو أنَّ «تخ» زيدت سهواً من الناسخ .

(٢) وعلى ذلك يقدَّر العامل : «تَقْدُمُ . . .» بالمضارع .

(٣) لم ترد في (ع) .

ولعله يعني بذلك الإشارة إلى ما ذكر سيبويه من جواز الرَّفع في «خيرُ مقدم» ، فحينئذٍ يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا خيرُ مقدَم .

وربما احتمل ذلك توجيه سيبويه لنصب «خَيرَ» وهو أنه بتقدير : قَدِمتَ ، وينظر هذان التوجيهان في : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٤) في (ع) : القعود . . . ، وهو تحريف .

(٥) في (ج) : عنه . . .

(٦) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ١٩٦ وتقدم هذا النص ص ٧٨٨ .

(٧) في (ج) : وفي

(٨) التخمير ١/ ٢٩٩ .

(٩) الوجهان ذكرهما سيبويه ، وتقدم ذلك قريبًا .

(١٠) لم أقف على ترجمته ، والذي في التخمير : شمس المشرق الكاثي ، نسبةً إلى «كاث» من قرى خوارزم .

قلت : وفي صح [1] : «الميعادُ: المواعدةُ ، والوقتُ ، والمَوْضِع ، وكذلك: الموعِد» ، وَجمعُه على تقدير المصدر باعتبار الأنواع .

و [2] في الكشاف [3] ـ في قوله تعالى : ﴿فأوفوا الكيل والميزان﴾ [4] ـ : «يجوز أنْ يكون «الميزان» كـ «الميعاد» و «الميلاد» ، بمعنى المصْدَر . . .» .

وكما يجوز : «مواعيدَ عرقوبٍ» [5] يجوز : «وعدتَ مواعيدَ عرقوب» بدليل البيت للأشجعي [6] :

وعدت وكان الخُلْفُ منك سجيةً ... مواعيد عرقوبٍ أخاه بِيَثْرَبِ [7]

(١) الصحاح (وعد) ٢/ ٥٥٢ ، والنقل منه بالنص .

(٢) من هنا حتى قوله : «بمعنى المصدر» لم يرد في (ع) .

(٣) الكشاف ٢/ ١٢٧ .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (٨٥) .

(٥) هذا المثل يُضْرَب في خلف الوعد ، وقد وَرَدَ برواية : «مواعيده مواعيد عرقوب» كما في الفاخر ص ١٣٣ ، وعلى هذه الرواية لا شاهدَ في المثل .

والشاهد فيه على الرواية التي أثبتها الزمخشري أنَّ «مواعيد» مصدرٌ منصوبٌ بفعل يجوز إضماره وإظهاره، ينظر المثل وما قيل فيه في : الأمثال لأبي عبيد ص ٨٧ ، فصل المقال ص ١١٣ ، مَجْمَع الأمثال ٢/ ٣١١، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٣ .

(٦) هو يزيد بن عُبيد ، ويقال : يزيد بن حُميمة بن عبيد بن غُفَيْلَة ، من بني أشجع بن ريث ، يلقب بـ «جبهاء» أو : «جبيهاء» ، شاعر أموي مُقِل ، نشأ وتوفي في أيام بني أمية ، تنظر ترجمته في : الأغاني ١٨/ ١٠٠ ، والمؤتلف والمختلف ص ٩٦ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لجبيهاء الأشجعي ـ كما ذكر هنا ـ ينظر : شعر جبيهاء الأشجعي ضمن (شعراء أمويون) القسم الثالث ص ١٦ .

والشاهد في البيت : «وعدت . . . مواعيد عرقوب» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ «مواعيد» مصدر منصوبٌ بفعل يجوز إضماره وإظهاره ، وقد أُظْهر عامله هنا ، ومن النحاة من اسْتشهد به على إعمال المصدر «مواعيد» في «أخاه» مع أنه مجموع ، ومن شرط إعماله أن يكون مفردًا ، وينظر الشاهد وما=

و [1] قال الشمّاخ :

وأوعدتني مالاً أحاول نَفْعَه مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه بِيثربِ [2]

وقال الآخر [3] :

كانت مواعيد عرقوبٍ لنا مثلاً وما مواعيده إلا الأكاذيبُ [4]

=قيل فيه في : الكتاب ١/ ٢٧٢ ، النكت على كتاب سيبويه للأعلم ١/ ٣٤٤، الخصائص ٢/ ٢٠٧، المسترشد في شرح المفصل ق (١٦٤ب) ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٣، الموصل ق (٦٧ب).

(١) من هنا حتى آخر بيت الشماخ قد ورد في(ع) بعد البيت الذي يليه .

(٢) البيت من الطويل وهو للشماخ بن ضرار الذبياني ، ينظر ملحق ديوان الشماخ ص ٤٣٠ ، وجاءت روايته فيه : «أو اعدتني » .

وهذا البيت يشتبه مع بيت الأشجعي المتقدم في العجز ، ولذلك يقع الخلط بينهما عند البعض ، ويشتبه معهما في العجز أيضًا قول الآخر :

وقد وعدتك موعدًا لو وفت به مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

ينظر : المقرب لابن عصفور ١/ ١٣١ ، ولعل السر في هذا التشابه أن العجز قد جرى مجرى المثل .

والشاهد في بيت الشماخ كالشاهد في بيت الأشجعي المتقدم ، وهو : أنَّ «مواعيد» مصدر منصوب بفعل يجوز إضماره وإظهاره ، وقد أظهر في البيت ، وهو «وأوعدتني » ، ينظر بيت الشماخ في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٤٣، وفرحة الأديب ص ٨٢ ، ٨٣ ، وتنظر مصادر الشاهد المتقدم ، لأن أكثر النحاة يستشهد بالعجز فقط ، وهما متفقان في العَجُز .

(٣) في (ج) : آخر . . .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير من قصيدته «بانت سعاد » ينظر : ديوان كعب بن زهير بشرح السكري ص ٨ ، وروايته فيه :

كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدها إلاّ الأباطيل

ولم أقف عليه بهذه الرواية التي أثبتها المؤلف إلا في هذا الكتاب ، وفي المقاليد للنسفي ق (٩٦ ب) ، ويبدو أنه قد نقله من الإسفندري .

ولا شاهد في البيت ، ولكن المؤلف أورده استطرادًا ، ليبين أنّ الشعراء قد استعملوا هذا المثل وهو «مواعيد عرقوب» في شعرهم .

عرقوب [1] : رجلٌ من العمالقة مدني أغرى رَجُلاً نَخْلَه فأتاه يومًا فاستمهله إلى أنْ يُطْلِع النَّخْل ، فلما أطْلَعَ سأله فقال : حتى يبْلح ، ثم حتى يزهي ، ثم حتى يرطِب ، ثم حتى يصير تمرًا ، فلما صار تمرًا جَدَّه [2] ليلاً ولم يعطه شيئًا ، فضرب به المَثَل [3] .

قرمط في الخطّ إذا قارب بين الحروف ، وقرمط في وعده إذا وَعَدَ مواعيدَ متقاربةً بعضها من بعض [4] .

شح [5] : ويَتْرَب ـ بنقطتين وفتح الراء ـ موضعٌ قريبٌ من اليمامة [6] ، وأنكر أبو عبيدة [7] على مَنْ قال : «يَثْرِب» ـ بالثاء المثلثة ـ [8] ؛ لأنَّ العمالقة لم يكونوا بالمدينة .

قلت : قوله : «مواعيد عرقوب» مثل : «ضربته ضربَ زيد» ، وقد مَرَّ تقدير الكلام فيه [9] ، فاعرفه .

(١) قيل : اسمه عرقوب بن نصر ، وقيل : عرقوب بن سعد بن زيد مناة ، وقيل هو من الأوس والخزرج ، ينظر : شرح ديوان كعب بن زهير للسكري ص ٨ ، شرح مقامات الحريري للشريشي ٢/ ١٤٦ .

(٢) في (ع) : أخذه ومعنى جَدَّهُ : صرمه ، يُنظَر الصحاح (جدد) .

(٣) تنظر قصة المثل هذه في : ثمار القلوب ص ١٣١ ، شرح مقامات الحريري للشريشي ٢/ ١٤٥ ، وتنظر مصادر المثل المتقدمة ص ٧٩٨ .

(٤) ينظَر معنى القرمطة في : تهذيب اللغة ٩/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، اللسان (قرمط) .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٦ بتصرف يسير .

(٦) ينظر في تحديدها : معجم ما استعجم للبكري ٤/ ١٣٨٨ ، معجم البلدان ٥/ ٤٩٢ .

(٧) لم أجد قول أبي عبيدة في كتبه التي وقفت عليها ، وينظر هذا القول منسوبًا إليه في : معجم ما استعجم ٤/ ١٣٨٨ ، فصل المقال للبكري ص ١١٣ ، اللسان (ترب) .

(٨) الذي رواه بالثاء المثلثة الأصمعي وابن الأعرابي ، ينظر ذلك في : الأمثال لأبي عبيد ص ٨٧ ، فصل المقال ص ١١٤ .

(٩) تقدم ذلك ص ٧٩٢ .

تخ [1] : «قوله : غَضَبَ الخيل على اللُّجم» [2] كأنَّه مَثَلٌ في الغَضَبِ لا مَنْفَعَةَ فيه[3] للغضبان ، ويحتمل أن يريد به شِدَّة الغضب» .

وفي شح [4] : يقال هذا لِمَنْ غَضِبَ على مَنْ لم يبالِ به ، لأنَّ الخَيْلَ لا يُبالَى بِغَضَبِها على اللُّجُم .

وقوله : «أَوَفَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ» [5] مَثَلٌ لِمَنْ يَحْصُلُ منه المقصود بالخوف دون غَيره ، و [6] يقال : «رهباك خيرٌ من رحماك» [7] ، و «رَهَبُوتٌ خَيرٌ من

(١) التخمير ١/ ٣٠٠ والنقل منه بالنص .

(٢) رواية المثل في المستقصى ٢/ ١٧٧ : غضب الخيل على اللجمِ الدّلاصِ ، ومعنى الدّلاص : المُحكَم ، وينظر المثل وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٤ ، مجمع الأمثال ٢/ ٥٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٣ ، اللسان (غضب) .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ وينتهي النقل منه عند قوله : «لكان القياس حذف الفعل أيضًا» .

(٥) اختلفت رواية هذا المثل في كتب الأمثال ، فجاء برواية «فَرَقٌ أنفع من الحُبّ» كما في : الفاخر ص ٢٩٦ ، وبرواية : «فرقًا أنفع من حُبٍّ» كما في مجمع الأمثال ٢/ ٧٦ ، وورد برواية : «أَوَ فَرَقًا خَيرًا من حُبَّين» كما في : الأمثال لأبي عبيد ص ٥٦ ، وفصل المقال للبكرى ص ٥٣ ، وفي كتب النحو بالرواية التي ساقها المؤلف .

والفرَقُ : الخوف ، ينظر في الكلام على هذا المثل : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٦٨ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/ ٣٤٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٣ .

(٦) ساقطٌ من (ع) .

(٧) هذا المثل - كالذي قبله - يقال لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره ، وقد وَرَدَ في كتب الأمثال برواية : «رهباك خيرٌ من رغباك» ، ينظر المثل وما قيل فيه في : الأمثال لأبي عبيد ص ٣٠٩ ، جمهرة الأمثال ١/ ٤٨٧ ، فصل المقال ص ٤٣٢ ، المستقصى ٢/ ١٠٧ ، مجمع الأمثال ١/ ٢٩٨ ، اللسان (رغب) و (رهب) .

رَحَمُوتٍ»[1] ، و «رُبَّ فَرَقٍ خيرٌ من حب»[2] .

يقال : إن الحجَّاجَ لَمَّا حَبَسَ الغضبان بن القبعثَرَى[3] ثم جاء كتابُ عبد[4] الملك بأنْ يُطْلق كلَّ مسجون ، أحضره فقال له : إنَّك لسمين ، فقال : ضيفُ الأمير يَسْمَنُ ، فقال : أَنْتَ القائل لأهل العراق : تَعَشَّوا الجَدْيَ قبل أن يتغداكم؟ ، فقال : ما نفعت قائلَها ولا ضرت مَنْ قيلت فيه ، فقال : أتُحبِّني يا غضبان ؟ ، فقال : «أَوَفَرَقًا خَيرًا من حُبٍّ»[5] ، فذهب مَثَلاً[6] .

وإذا ثبت أنّ المثل جرى كذلك ضَعُفَ إظهار الفعْل في مثله ، والفرق بينه وبين : «مواعيدَ عرقوب»[7] أنَّ لفظ «مواعيد عرقوب» لم يجر مثلاً ، وإنما يذكر مع فعْله أو مع عَدَمه على سبيل التمثيل ، والفرق بينَه وبين : «غَضَبَ الخَيْل . . . »[8] أنه يقال : «غَضِبَ غَضَبَ الخيل» ثم اقْتُصِر فقيل : «غَضَبَ الخَيْل . . . » فجازَ الوجهان ، ولو

(١) هذا المثل يضرب فيما يضرب فيه المثل السابق ، وجاء برواية : «رَهَبُوتَى خيرٌ من رحموتَى» كما في الكامل للمبرد ١/ ٢٤ ، وينظر المثل في : المحيط في اللغة ٣/ ٤٨٠ ، فصل المقال ص ٥٦ ، المستقصى ٢/ ١٠٧ ، مجمع الأمثال ١/ ٢٨٨ .

(٢) هذا المثل يضرب فيما تضرب فيه الأمثال المتقدمة ، ينظر هذا المثل في : الأمثال لأبي عبيد ص ٣٠٩ ، جمهرة الأمثال ١/ ٤٨٧ ، المستقصى ٢/ ٩٧ .

(٣) الزى في النسختين وفي الإيضاح : «السَّفَرَى» ، والصواب ما أثبتُّه ، وهو الغضبان بن القبعثرى الشيباني ، وهو من أشراف العراق ، ومن كبار المروانية بها ، وقد حَرَّضَ ابن الجارود على معاجلة الحجَّاج ، تنظر أخْبَاره في : تاريخ خليفة بن خياط ص ٢٧٢ ، تاريخ الطبري ٣/ ٥١٩ ، الكامل في التاريخ ٤/ ٣٧ ، ٣٨ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) تقدم تخريج المثل والكلام عليه قريبًا .

(٦) ينظر خبر الغضبان بن القبعثرى مع الحجاج في كتب الأمثال المتقدمة في مصادر المثل «أو فرقًا خيراً من حب» .

(٧) تقدم المثل والكلام عليه ص ٧٩٨ .

(٨) تقدم المثل بتمامه ص ٨٠١ .

ثَبَتَ أنَّ المثَلَ في أصْله : «غَضَبَ الخَيْلِ» لكان القياس حذف الفعْل أيضًا .

قلت : الحاصل أن الكلام إذا ثَبَتَتْ مَثَلِيَّتُهُ[1] حرمت[2] فيه التغيرات كما في : «الصيفَ ضيَّعْتِ اللبَن»[3] - بكسر التاء - وإن كان المخاطبُ رَجُلاً، فاعرفه[4] .

تخ[5] : فإنْ سَأَلْتَ : فَلِمَ[6] قال : «ومنه قولهم : «أوَفرقًا . . .» . . «فأفرده عن الأمثلة الأوَل ؟ أجَبْتُ : هذا شيء قليل الوقوع ، لا يكاد يستعمل إلا في الندرة والأحَايين، فكيفَ تُرى إظهار فعله ؟ ، وأما تلك فَمُسْتَفيضةٌ كثيرةٌ[7] الوقوع ، كثيرًا ما يُرى إظهار فعله .

ومضربُ المَثَل[8] فيما إذا قال له غيرهُ : / أَحِبَّني ، فقال : أو أفرقك فَرَقًا خَيْرًا من حُب ، أي : من أن أحبك . ١/٦٩

وقِيل : رجلٌ عَمِلَ للحَجَّاجِ عملاً فاستجاده منه، فقال له الحجاج : أَوَ كُلٌّ هذا

(١) أي : إذا ثبت استعماله مثَلاً .

(٢) حَرُمَتْ : امتنعتْ .

(٣) هذا المثل يضربُ لمن يطلب شيئًا قد فوّته على نفسه .

واستشهد به المؤلف على أنّ الأمثال تحكى ولا تغيَّر عن صيغتها ، وإن اختلف المخاطب بها ، وقد وردت رواية المثل : «في الصيف ضيعت اللبن» كما في : مجمع الأمثال ٢/ ٦٨ ، وينظر في هذا المثل : أمثال العرب للضَّبِّي ص ٥١ ، الأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٧ ، الفاخر ص ١١١ ، الزاهر ٢/ ٢٢٣ ، جمهرة الأمثال ١/ ٥٧٥ ، الوسيط في الأمثال ص ٤٧ .

(٤) لم ترد في (ج) .

(٥) التخمير ١/ ٣٠١ وينتهى النقل منه عند قوله : «أي : من أن أحبَّك» ، وما بعده ليس من التخمير .

(٦) في (ع) : لِمَ

(٧) الذي في التخمير : «وأما ذلك فمستقصى كثير الوقوع» ، وهو أصوب مما ذكره المؤلف هنا ؛ لأنه جاء بالضمير مذكرًا في جميع كلامه ، وأما وروده مؤنثًا في هذه الفقرة فهو تصرفٌ من المؤلف .

(٨) يعني قولهم : «أو فَرَقًا خيرًا من حب» ، وتقدم تخريجُه .

حُبًّا ؟ ، فقال : «أوَ فرقًا خيرًا من حُبٍّ» ، ثم عمل له مرةً أخرى [عَمَلاً] [1] لم يرضَ به ولم يَستجده ، فَعَذَّبَهُ وكان مجوسيًا ، ثم إنه أسلم [2] .

وقول أبي الطيِّب مبنيٌّ [3] عليه :

إذا لم تُجزِهُمْ دارَ قومٍ مَحَبَّةً أَجَازَ القَنَا والخَوْفُ خيرٌ من الوُدِّ [4]

وتحرير المعنى فيه : أنّ الوصول إلى المَطْلَب [5] قسرًا وغَلَبةً أشرفُ من الوصول إليه بمودّةٍ وتملق ، وعليه قولهم : «رهبوتٌ خيرٌ من رحموت» [6] .

قوله : «والنوع الثاني . . .» .

شح [7] : وهو الذي يجبُ إضمار فعْله ، ولكنْ لَهُ فعلٌ ، وأَكْثَرَ من تمثيل هذا القسم من جهة أنّ أمْرهُ سماعي ، وليس له ضابطٌ كُلِّي يضبَطُ به ما انتشر ، وما طريقه ذلك ليس في الحقيقة من النحو وإنما هو من اللغة ، وإذا تعلق بالنحو أمْرٌ من اللغة على ذلك أكثر العلماء من تمثيله ؛ ليَحْصُلَ لهم طرفٌ جيِّد من المعرفة ، بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين ، فإن الضابطَ يغني عن كثرة التمثيل ، وكلام

(١) تتمة يستقيم بها المعنى لم ترد في النسختين .

(٢) قصة المثل ـ كما أوردها المؤلف هنا ـ قد وردت في حاشية المفصل للزمخشري ق (١٥أ) ، غير أنّ المشهور في كتب الأمثال أنّ القصة جَرَتْ للحجاج مع الغضبان بن القبعثرى ، وقد تقدم ذلك ص٨٠٢ .

(٣) في (ع) : مبنيًا

(٤) هذا البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيِّب المتنبي ـ كما ذكر هنا ـ ينظر : معجز أحمد ٤/ ٣١١ ، وهو من قصيدته التي مطلَعها :

نسيت وما أنسى عتابًا على الصدِّ ولا خَفَرًا زادت به حمرة الخَدِّ

وروايته في معجز أحمد : « محبَّةً » بدل «مودَّةً» .

(٥) في (ج) : المطلوب

(٦) تقدم المثل وتخريجه والكلام عليه ص ٨٠١ ، ٨٠٢ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٧ .

سيبويه [1] يُشْعِرُ بأنّ علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم ، حتى قامت الكثرة مقام ذكره ، إلا أنَّه لا [2] يَصِحُّ أن يكون ضابطًا نحويًا ؛ لأنه يُحْتاج إلى النظر في كُلِّ لفظةٍ هل كثرت أم لا ؟ ، وذلك حَظُّ اللغوي ، واستدل سيبويه [3] على وجوب الحذف في مثله بما معناه : أنه سُمِعَ كثيراً من العَرَب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لحاجتهم إلى الأوزان والقوافي ، وغير ذلك ، ولم يظهر الفعل في كلامِ واحدٍ منهم، فلو كان من الجائز لقضت العادة في كلام واحد منهم بجريانه [4] ، ولو جرى لنُقِل عادةً لكثرة المستقرئين لذلك ، ولم يُنْقل فلم يُسْمَع فلم يَجُزْ إظهاره .

تـخ [5] : فإن سألت : كيف زعمت أنه لا يستعمل إظهار فعْله ويقال : «حمدت الله حمدًا » و «شكرت له شكرًا » و «عجبت له [6] عَجَبًا »؟ ، أجبتُ : قوله : كيفَ زعمت ألاَّ يُستعملَ إظهار فعله في هذا النوع فنقول[7] : لأن هذه المصادر قد اشتهرت[8] بالمعنى الذي استعملت فيه شهرةً لو تكَلَّفْتَ لها زيادة مبالغة لاختلَّ المعنى، وأمّا ما ذُكر من الأمثله فهي جائزة ، والكلام في الجواز غيرٌ ، وفي استعمال العرب العاربة غير .

شم : لا يجوز الرفع في هذه المصادر ؛ لأنه يخرجها عن معنى الدعاء إلى معنى

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٢٣٢ ، ٣١٢، ٣١٩.

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) لم أقف على استدلال سيبويه في كتابه.

(٤) في (ع) : «نحو مائة » بدل «بجريانه » ، وذلك تحريف .

(٥) التخمير ١/ ٣٠٢.

(٦) في (ع) : وعجبت لذلك . . .

(٧) في النسختين : فمنقولٌ . . . ، والأسلوب بهذه الصورة فيه شيءٌ من الضعف، وما أثبتُّه تصويبٌ من التخمير .

(٨) في (ع) : اشتهرمت . . . ، وذلك تحريف.

الإخبار؛ لغلبة استعمالها في الدعاء منصوبة، وقيل: «الحمدُ للَّه» لأنَّ الحمدَ على معنى التعظيمُ رُفِعَ أو نُصِبَ لا يحتمل غَير ذلك [1]، ولا كذلك «السقي لك»، ولا يجوز تعريفه لأنَّه قائمٌ مقام الفعْل [2]، والفعل لا يكون إلا نكرةً فكذا بَدَلُه.

عق: سيبويه لم يُجزِ الرفع سماعًا [3]، وأجازه الجرمي والمبرد [4] قياسًا، فالباخرزي [5] في قوله حيث يقول:

فالسَّقْيُ ثم الرَّعْيُ للبَطْحاء [6]

مُخْطِئ عنده غَير مُخْطِئ عندهما، فاعرفه.

قوله: «سَقْيًا، ورَعْيًا، وخَيْبَةً» أي: سُقيتَ ورُعِيتَ سَقْيًا ورَعيًا، وخِبت

(١) ينظر حديث سيبويه عن رفع «الحَمدُ لله» في الكتاب ١/ ٣٢٨.

(٢) لم يجزه سيبويه أيضًا، ينظر ذلك في الكتاب ١/ ٣٢٩.

(٣) ذكر سيبويه ما ينصب من المصادر على إضمار الفعْل غير المستعمل إظهاره نحو: «سَقيًا» و«رعيا»...، إلى آخره، ثم ذكر ألفاظًا يجوز فيها الرفع ولم يذكر من بينها «سقيا»، ينظر الكتاب ١/ ٣١١ـ ٣١٤، وينظَر أيضًا: الكتاب ١/ ٣٢٩.

(٤) ينظَر المقتضب ٣/ ٢٢١ وقد ذكر المبرد أن الرفع يجوز على بُعْد.

(٥) هو أبو الحسن علي بن الحسن بن أبي الطيب الباخرزي، يلقب بـ«نور الدين» ينسب إلى باخَرْز من نواحي نيسابور، أديبٌ شاعر، له مولفاتٌ منها: دمية القصر وعصرة أهل العَصْر، وله ديوان شعر مطبوع، توفي مقتولاً سنة (٤٦٧) هـ، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣٨٧، معجم الأدباء ١٣/ ٣٣، شذرات الذهب ٣/ ٣٢٧.

(٦) البيت من الرَّجز، ولم أجده في ديوان الباخَرزي، ولا في كتابه دمية القصر، وقد ورد منسوبًا إليه في: المقاليد للنسفي ق (٩٧ب)، وهو قد نقله عن المقتبس.

والبطحاء: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى.

وأراد المؤلف بالبيت: التمثيل على رفع «السقيُ» و«الرعيُ»، وذلك يتمشى مع رأي الجرمي والمبرد، وهو خطأ عند سيبويه.

خَيْبةً ، لو أضيفَ الأوَّلان كان المضاف إليه مَفْعُولاً ، وفي الثالث [1] كان فاعلاً ، وعلى هذا القياس سائر الأمثلة .

قلت : في صح [2] : يقال : «خيبةً لزيد» بالنصب والرفع ، على إضمار الفِعْل والابتداء .

صَح [3] : الجدع : قطع الأنف ، وقطع الأذن أيضًا ، وقطع اليد والشفة ، ومعناه : الدعاء عليه بالذُّل وبِقُبح الحال ، ويقال : جَدَّعه تجديعًا ، أي : قال له : «جَدْعًا لك» .

قوله : «عقرًا» أي : عُقِرْتَ عَقْرًا ، وهو الجرح ، من قولهم : «عَقَرَ اللَّه جَسَدَه» ، وقيل : «عُقِرت / ناقتك عقرًا» لأنّ ذلك كالهلاك لصاحبها [4] ، كما يقال : ٦٩/ب
«فُلانٌ أُبْدِعَ به» إذا عَطِبت دابته [5] ، أيْ : فُعِل به فِعْلٌ بديع لم يتعاهده ، وذلك مما لا يرضاه ، وقيل : هو من العُقَرَة ، وهي خَرَزَةٌ تشدها المرأة في حقوها فلا تحبل [6] .

قوله : «وحَلْقًا» ليس في أكثر النُّسَخ ، وهو من قولهم : حَلَقَهُ ، أي : أصاب حلقه بوجع [7] ، يقال للمرأة : «عَقْرَى حَلْقَى» [8] للدعاء عليها بالحلق والعقر .

(١) وهو : «خَيْبَةً» .

(٢) الصحاح (خيب) ١/ ١٢٣ .

(٣) الصحاح (جدع) ٣/ ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، وقوله : «معناه : الدعاء عليه بالذلّ وبقبح الحال» مقحمة وليست من الصحاح .

(٤) ينظر معنى العقر في : تهذيب اللغة ١/ ٢١٥ ، الصحاح واللسان (عقر) .

(٥) ينظر معنى أبدع به في : العين ٢/ ٥٥ ، المحيط في اللغة ١/ ٤٣٠ ، الصحاح (بدع) .

(٦) ينظر في هذا المعنى : تهذيب اللغة ١/ ٢١٨ ، الصحاح واللسان (عقر) .

(٧) ينظر في هذا المعنى : العين ٣/ ٤٨ ، الصحاح واللسان (حلق) .

(٨) هذه العبارة مثل يضرب في الدعاء بالهلكة ، وهو من قول الرسول ـ ﷺ ـ في شأن صفية بنت حُيَيّ ـ =

قُلْتُ [1] : وفي شرح المقامات للشيخ [2] ـ رحمه الله ـ : قال أبو عُبَيْد [3] : الصواب «عقرًا حَلْقًا» [4] ، وهي دعوةٌ للعَرَب على الرَّجُل بأن تُعْقَر إبلُه وتُنْحَر .

وفي المغرب [5] : «عَقْرَى حَلْقى» [6] على «فَعْلَى» ، وقيل [7] : الألِفُ للوقف» .

شح [8] : قوله : «بُؤْسًا» من «بَئِسَ» إذا افتقر واشتدَّ حاجته .

صح [9] : السُّحْقُ : البُعْد ، يقال : سُحقًا له ، وكذلك «السُّحُق» ، مثل «عُسْر» و «عُسُر» [10] ، وقد سَحُق الشيءُ ـ بالضم [11] ـ : بَعُد ، وأسحقه الله : أبْعَدَه ، كأنَّه قال : أسْحَقَهُ اللَّهُ فَسَحُقَ سُحْقًا .

=رضي الله عنها ـ حين قيل له يوم النفْر : إنها حائض ، فقال : «عقرى حَلقى ما أراها إلا حابستنا» ، ويروى : «عقرًا حلقًا» وهي الرواية التي صححها أبو عبيد ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ ، ينظر : الأمثال لأبي عبيد ص ٧٨ ، غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٥٨ ، كتاب الغريبين ٢/ ١٢٣ ، فصل المقال ص ٩٩ جمهرة الأمثال ٢/ ٥٨ ، مجمع الأمثال ٢/ ٣٨ ، المستقصى ٢/ ١٦٤ ، الفائق ٣/ ١٠ .

(١) من هنا حتى قوله : «وقيل : الألف للوقف» لم يرد في (ع) .

(٢) شرح مقامات الزمخشري له ص ١٥٠ ، شرح مقامة اجتناب الظَّلَمة .

(٣) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٥٨ ، الأمثال لأبي عبيد ص ٧٨ .

(٤) تقدم المثل والكلام عليه قريبًا .

(٥) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٧٤ والنقل منه بالنص .

(٦) تقدم تخريجه والكلام عليه قريبًا .

(٧) هو قول أبي عبيد المتقدم ، حيث صحح رواية : «عقرًا حلقًا» بالتنوين وعليه فالألف بدلٌ من التنوين في حالة الوقف .

(٨) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٢٨ ، وعبارة : «واشتد حاجته» زيادة من المؤلف .

(٩) الصحاح (سحق) ٤/ ١٤٩٥ .

(١٠) تنظر اللغتان في «عسر» في : أدب الكاتب ص ٥٣٧ ، اللسان (عسر) .

(١١) أي : بضم الحاء .

شح [1] : و «كرامة» و «مسرةً» من : أكرمتُه ، وسررتُه ، ويقول المجيبُ للطالب : نَعَمْ ونُعْمَةَ عَين [2] ، ويقول الرادُّ : لا أفْعَلُ ذلك ولا كيدًا ولا هَمًّا ، من : لا[3] أكاد، ولا أهم ، أي : لا أقاربُه ، ويقال: ولا كَوْدًا ولا مكَادَةً [4] ، ويقول الرادُّ على الناهي : لأفْعَلَنَّ ذلك ورَغمًا وهوانًا ، من : رَغِمَ أنفُه رَغْمًا ورُغْمًا ، أي : ولأُخَالِفَنَّك في مباشرة هذا الفِعْل وأرْغِمُك فترغم رَغْمًا ، وأُهينُك فتهونُ هوانًا .

قُلت : قال شيخنا سيف الدين (ـ رَحِمهُ اللَّهُ ـ) [5] : سمعت عامة العرب حين كنتُ في ديارهم تقول في الإنكار على الآمِرِ : لا سَمْعًا ولا طَاعةً ولا كيدًا ولا كرامةً .

حم : قال صاحب الكتاب [6] ـ في قولهم : «نَعَمْ ونُعْمَةَ عين» ـ : «نَعَمْ» حرفٌ يجاب بها ، و «نُعْمَةَ عين» و «نَعَامَ عَيْن» [7] أي : أنْعَمَ الله عينَك إنعامًا، أي : أقرَّها، و «نُعْمَة» و «نَعَام» محذوفٌ من ذلك [8] .

قُلْتُ : وفي صح [9] : أنْعَمَ اللَّهُ بك عَيْنًا ، أي : أقرها بمن تُحبُّه ، وكذا : نَعِمَ الله بك عينًا نُعْمَةَ ـ بالضم ـ كـ «غَلِمَ غُلْمَةً» ، ونَعِمَكَ عينًا مثلُه .

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٢٨ .

(٢) نُعمة عين ـ بضم النون ـ بمعنى : قرة عَين ، ينظر : المثلث للبطليوسي ٢/ ٢٠٧ ، إكمال الإعلام ٢/ ٧١٧ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) ينظر : العين ٥ / ٣٩٥ ، تهذيب اللغة ١٠/ ٣٢٧ ، الصحاح واللسان (كود) .

(٥) لم ترد في (ع) .

(٦) يعنى الزمخشري ، وقوله في : حاشية المفصل له ق (١٥) .

(٧) سيأتي ـ إن شاء الله ـ نقلا عن صاحب التخمير : أن السماع : «نَعَام عين» بفتح النون .

(٨) لعله يعني بذلك أن «نُعمةَ» و «نَعَامَ» منصوبةٌ بـ «أنْعَمَ» على أنها اسم مصدر ، لأن اسم المصدر ما نقصَتْ حروفه عن حروف فعله .

(٩) الصحاح (نعم) ٥ / ٢٠٤٣ .

وفي الكشاف [1] : النَّعْمَةُ ـ بالفتح ـ : التَّنَعُّم ، وبالكسر الإنعام، وبالضَّمِّ : المسَرَّةُ [2] .

ورأيتُ في [3] حاشية في الكشاف [4] من نسختي موثوق بها ـ في تأويل قوله [5] تعالى [6] : ﴿ أَمْ مَنْ [7] أسس بنيانه على شفا جرف هارٍ ﴾ [8] ـ : أنّ رجلاً [9] سأل عُمَرَ أمْرًا فقال : لا ولا نُعْمَةَ عَيْن ، أي : لا أُنْعِمُ عينَك إنعامًا ولا أقرها، أي : لا أجيبُك ، والنُّعمةُ ـ بالضم ـ بمعنى الإنعَام مصدر غَير قياسي .

تخ [10] : نَعَم ونُعْمَة عين ـ بالضم ـ ، ونَعَامَ عين ـ بالفتح ـ هو السماع .

قلت : وفي بعض النُّسَخ « ونُعْمَ ونُعْمة عَيْن » ، والسماع «نَعَم » حرف تصديق، [11] وفي حواشي الشيخ [12] هكذا مُفَسَّرًا ، وفي

(١) الكشاف ٤/ ٦٤٠ .

(٢) تنظر هذه المعاني على الحركات الثلاث في : المثلث لابن السيد البطليوسي ٢/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، إكمال الإعلام لابن مالك ٢/ ٧١٧ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) الكشاف ٢/ ٣١٢ وينتهى النقل منه عند قوله : «لا ولا نعمة عين » .

(٥) في (ع) : في قوله ، زيدت «في » خطأ .

(٦) لم ترد في (ع) .

(٧) في النسختين : « أمَّن » ، وما أثبته هو رسم المصحف .

(٨) سورة التوبة ، من الآية (١٠٩) .

(٩) اسم هذا الرَّجُل مُجمِّع بن جارية ، وقد سأل عُمَر بن الخطاب أن يأذن له في إمامة قومه ، فمنَعه لأنه كان إمام مسجد الضرار ، والحكاية بتفاصيلها في الكشاف ، وفي : السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، وأسد الغابة ٥/ ٦٦ .

(١٠) التخمير ١/ ٣٠٢ والذي فيه : «وأنعام » بدل « ونَعَامَ » .

(١١) ساقط من (ع) .

(١٢) تقدم هذا المنقول عن حاشية المفصل للزمخشري قريبًا .

الصِّحاح [1] : نُعْمَ ونُعْمَة : قرة عين، وكذا نَعَام ونَعَامة عين ، يَدُلُّ على صحَّه ما في تلك النسخة، إلا أنّ السماع أَيَّدَ ما صُحِّحَ في متن الكتاب [2] ، والقولَ ما قالت حذامِ [3] ، فاعرفه.

تخ [4] : هذه المصادر [5] أيضًا لا يستَعمل إظهار فعْلها ؛ لأنّ [6] المذكور من الفعلين قد ناب عن المقدَّر ؛ لأنَّ المقدَّر ليس بأجنبي عن المذكور ، وإنما المقدَّر هو الإكرام ، والمذكور مشتملٌ على الإكرام أيضًا ، بدليل أنَّه امتثالٌ لأمره وجرى على موجِب طاعته ، فإن سألت : لِمَ لَمْ يكن بدون الواو ؟ ، [7] أَجَبْتُ : هو مع الواو أبْلَغ ، بدليل أنَّه استُؤنفَ له إثباتٌ على حدة ، بخلاف [8] ما إذا كان بدون الواو ؛ لأنه لم يُستأنف له إثبات ، إنما وقع في ذيلِ من الكلام .

قولُه : «ولا أكاد كيدًا . . . » [9] لا يُستَعْمَل إظهار أفْعَال [10] هذه المصادر أيْضًا

(١) الصحاح (نعم) ٥/ ٢٠٤٤ .

(٢) وهو أنّ «نَعَم» حرف تصديق .

(٣) أي الصحيح ما نقل أن «نَعَمْ» حرف تصديق ، وعبارة «القول ما قالت حذام» مَثَلٌ يضرب في تصديق الرجل مخبره ، وحَذَامِ هي بنت الريان بن جسر بن تميم ، ينظر : الأمثال لأبي عبيد ص ٥٠ ، جمهرة الأمثال ٢/ ١١٦ ، فصل المقال ص ٤١ ، مجمع الأمثال ٢/ ١٠٦ .

(٤) ساقطة من (ع) ، والنقل من التخمير ١/ ٣٠٢.

(٥) يعني بها : «كرامةً» و «مَسَرَةً» و «نُعْمَةَ» و «نَعامَ . . . » .

(٦) في (ج) : لأنَّه

(٧) في (ع) : فأجيبُ . . .

(٨) في (ع) : خلافَ . . . ، بدون باء.

(٩) هكذا في النسختين ، وصحه العبارة ـ كما تقدم في المتن ـ : «ولا كيدًا» أما العامل «أكاد» فهو محذوف.

(١٠) ساقطة من (ع) .

بعَيْن ما ذكرنا من العلة في النظائر المتقدمة ، وهذا لأنَّه إذا صَرفَ عن الشيء نفسَه فالظاهر من حاله أنَّه لا يَحْرُم عليه ، فكان للمظهر دلالة على المضمَر [1] .

قوله : «إنما أنت سيراً سَيراً» يقال هذا للمسْفَار [2] ، أي : لا تزال تُسافر .

شح [3] : وأشار بقوله : «ومنه» [4] إلى النوع الأصلي ؛ وفصله من الأَوَّل لأنه يُعرَف بضابط يُجْرَى عليه ما لا يُسْمَع من مفرداته ، واسْتغنَى [5] / بالتمثيل ، وإن كان فيه ما يوهم أنَّه من الضابط ـ وليس بمشترط ـ وهو تكرار «سيراً» ، فإنه قد يَسْبقُ إلى الذهن أن التكرار قام مقام ذكر الفعْل ، كما هو ثابتٌ بالاتفاق في مثل : «الحَذَر الحَذَر» و «الطريقَ الطريق» [6] ، وقد نقل الثقات [7] أنَّ العرب تقول : «ما أنت إلا سَيْراً» من غير تكرار كما تقولهُ مكرَّرًا ، وأنَّهم لا يُظْهرونَ الفعْلَ أَبَداً ، فإن قُلْتَ : يندفع هذا الوهم بقولهم : « ما أنت إلا سَيْرَ البريد » إذْ ليس فيه تكرار ، قُلْتُ : قد يَتَوهَّم المتوهِّم أنَّه يُشْترطُ إما التكرار وإما الإضافه ؛ لأنه لَفْظٌ زائدٌ فيه ، فكَأنَّه قام مقام المحذوف ، والضابط لهذا [8] القسْم أن يتقدم نفيٌ أَوْ ما هو في معنى النفي داخل على اسم ، وبعده إثبات لا يصح أن يكون ما بعد الإثبات خَبَرًا عن الأَوَّل [9] ، فبعد

(١) هذا التعليق الذي أورده المؤلف على قوله : «ولا كيداً . . . » منقولٌ من التخمير ١/ ٣٠٢ .

(٢) في (ع) : للمسافر . . . ، والمسفار : كثير السفر .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .

(٤) من قوله : « ومنه : إنما أنت سيراً سيراً » .

(٥) في (ج) : فاستغنى . . .

(٦) ينظر الآتي ـ إن شاء الله ـ ص ١٠١١ ، ١٠١٢ في فصل : ما يضمَر عامله وجوبًا في التحذير .

(٧) من هؤلاء النقلة الثقات سيبويه ، ينظر : الكتاب ١/ ٣٣٥ .

(٨) في (ع) : هذا

(٩) ذكر ابن الحاجب هذا الضابط أيضًا في الكافية ، وشرحه الرَّضي شرحًا مفصَّلاً ، ينظر ذلك في : شرح الكافية للرضي ١/ ٣١٥ ، ٣١٧ .

ذلك إذا نصبته على المصدر وجب الحذف ، ولو فُقِدَ شرطٌ مما ذكرناه لم يلزم هذا الحكم ، فَلَوْ لَمْ يوجَد النفي فقلت : «أنت سيراً» و «أنت سير البريد» لم يجب حذف الفعْل ، تقول: «أنت تَسير سيراً» باتفاق ، ولو لم يكن بعده اسمٌ لم يكن منصوبًا بفِعْلٍ مُضْمَرٍ أصلاً كقولك : «ما تسير إلا سيراً» ، ولو لم يكن مما لا يصِحُّ أن يكون خبراً عن الأوَّل لمَ يصِحَّ نصبُه باتفاقهم كقولك : «ما سيرُك إلا سيرٌ» ، وقيل: أو بِمَعْنَى نفيٍ ليندرجَ نحو : «إنما أنت سيراً» (١) ونحوه : «زيدٌ [أبداً](٢) سيراً» و «زيدٌ سيراً سيراً» ، ثم قال (٣) : «ومنه قوله تعالى: ﴿فإمَّا منًا بَعْدُ (٤) وإما فداءً﴾(٥) . . .»، وفصل ليبيِّن أنَّه نوعٌ ثالث من النوع الأصلي ، وهو أيضًا بابٌ له ضابطٌ يُحْمَلُ عليه أشباهُه ، وضابطه : أن تتقدم جُمْلَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ فوائد ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر وجَبَ حذفُ أفعالها ، فحذفوا الفعْل لقيام القرينة الأولى وهي الجملة التي هذه فوائدها، والتزموه لأنّ اللفظ الأوَّل قد وَقَعَ موقع الفعْل، فاستغني عنه لفظًا ومعنى كقوله تعالى : ﴿فشدوا الوَثَاق﴾ (٦) ، فإنَّ شدَّ الوثاق مُتَضَمِّنٌ لفوائد وجوديه من مَنٍّ أو استرقاق أو فداء أو قتل ، فلَمَّا ذُكِرَتْ تلك المعاني بألفاظ المصادر لم (٧) تذكر أفعالها ، وقيل: ﴿فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فداءً﴾ ، ولو قيل ـ في مثله ـ : فإمَّا

(١) لأنَّه بمنزلة : «ما أنت إلا سَيْراً سَيْراً» ينظر الآتي ص ٨١٤.

(٢) في النسختين : «زيدٌ زيدٌ سيراً» وما أثبته تصويبٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل ، وأما «زيدٌ زيدٌ سيراً» فلا يتحقق به الغرَض من التمثيل.

(٣) أي : قال الزمخشري ، ينظر متن المفصل ص ٧٩٤ .

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) سورة محمد من الآية (٤) وينظر الكلام على الآية في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٣٦ ، معاني القرآن للفراء ٣/ ٥٧ ، المقتضب ٣/ ٢١٦ ، ٢٦٨ ، البهجة المرضية للسيوطي ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٦) سورة محمد ، من الآية (٤) وهي الآية المستشهد بها في المتن.

(٧) في (ع) : ولم تذكر . . .

تمنُّونَ مَنًّا وإما تفادون فداءً فَلَمْ [1] يَجُزْ .

تخ [2] : هذه المصادر لا يَحْسُن إظهار فعْلها ؛ لأنَّه وُجدَ المانع من ذاك ؛ لأنَّه غير ممكن، إذ لا يُمْكنُ هنا إلا إظهار المصدر ، وذلك أن تقول : « ما أنت إلا ضربٌ ضربَ الناس » ، ثُمَّ إظهار المصدر هنا أيضًا لا يَحْسُن ، لأنَّه إنما يحسن إظهار فعله إذا لم تُعْملْهُ، ألا ترى أنَّ المصدر هنا تنزَّل منزلة الجواهر والأعيان ، كما لو قُلْتَ : «أنتَ لَحْمٌ» و «ما أنت إلا لحمٌ» ، والمعنى: أنَّك تجسمت من الضرب ، كما أنّ المعنَى ثَمَّ: أنك تَجَسَّمْتَ من اللَّحم ، وكذلك : «إنما أنت [سيرًا] [3] سيرًا» ؛ لأنَّه بمنزلة : «ما أنت إلاَّ سَيْرًا سَيْرًا» ، فيلزم منه ما لَزِمَ في قولك : «ما أنت إلا ضَرْبٌ ضربَ الناس»، والذي يدل على أن « إنما » بمنزلة النفي والاستثناء ما أنشده أبو علي [4] ـ رحمه الله ـ :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي [5]

(١) هكذا في النسختين ، والذي في الإيضاح في شرح المفصَّل : لم يجز ، وهو أصَحّ ، لأن جواب «لو» لا يحتاج إلى الفاء .

(٢) التخمير ١/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ وينتهي النقل منه عند قوله : «إلا في مقام الاستثناء المسبوق بالنفي» .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من النسختين ، واستدراكه لازم بدليل المثال التَّالي ، وقد استدركته من التخمير .

(٤) أنشده في عدد من كتبه ينظر منها : الحجة للقراء السبعة ١/ ١٦٣ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٢٧ ، المسائل الحلبيات ص ٢٢٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق ، كما في ديوانه ٢/ ١٥٣ ، ورواية الصدر فيه :

أنا الضامن الراعي عليهم ، وإنما

ونسب لأميه بن أبي الصلت كما في ديوانهص ٦١وليس بصحيح .

والذائد: المانع ، والذِّمار: العهد .

والشاهد في البيت : «إنما يدافع . . . أنا» ، ووجه الاستشهاد : أن «إنما» بمنزلة النفي والاستثناء، إذْ المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . . . » ينظر هذا الشاهد في : المحتسب ٢/ ١٩٥ ، الجنى الداني ص ٣٩٧ ، المغني ص ٤٠٧ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١١١ ، ١١٤ و ٧/ ٢٤٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٦/ ٧٧ .

وهذا لأنَّه لا يجوز إسناد فعل الغائب إلى الضمير المنفصل إلا في مقام الاستثناء المسبوق بالنفي ، ودليلٌ آخر على أنَّه لا يجوز إظهار الفعْل هنا وذلك أنَّهم جعلوا أحد المصدرين بدلاً من الفعْل .

تـخ [1] : ويجوز أن ترفع قولك : «أنت سيراً سيراً » أي : تقول : «أنتَ سيرٌ سيرٌ»، وذلك على وَجْهين[2] :

أحدهما : أنت صاحب سَير ، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

الثاني : أن تجْعل المبتدأ هو «السير » على السعة كقوله :

. فإنما هي إقبالٌ وإدبار [3]

قيل : البريدُ في ثلاثة أشياء، يقال ذلك في اثني عشر ميلاً، وفي الرَّسُولِ ، وفي الدابه يُحْمَلُ عليها [4] الرسول إلى الأمير [5] .

(١) هكذا في النسختين ، وليس النقل من التخمير ، وإنما هو بمعناه في شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١١٥ .

(٢) في (ع) : على المبتدأ . . ، ويظهر أنّ ذلك سهوٌ من الناسخ .

(٣) عجز بيت من البسيط ، وصدره :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرتْ

وهو للخنساء ، ينظر : ديوان الخنساء بشرح ثعلب ص ٣٨٣ .

وترتع أي : ترعى ، والضميرفي : «ترتع ما رتعت »للناقة .

والشاهد في البيت : «فإنما هي إقبال وإدبار » ، ووجه الاستشهاد به : أنه جعل المبتدأ «هي » هو نفس الإقبال والإدبار ، فأخبر عن ذلك الضمير بـ«إقبال وإدبار » ، وهذا نظير «أنت سير » حيث أخبرَ عن الضمير «أنت» بـ«سير»، وينظر هذا البيت في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٣٧ ، المقتضب ٣/ ٢٣٠ و٤/ ٣٠٥ ، المحتسب ٢/ ٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦ .

(٤) في (ع) : عليه . . .

(٥) أي : أنه يطلق على هذه الأشياء الثلاثة ، ينظر : تهذيب اللغة ١٤/ ١٠٦ ، ١٠٧ ، الفائق ١/ ٩٢ ، المصباح المنير ص ٤٣ ، اللسان (برد) .

وفي [1] المغرب [2] : «البريد : البغلة المرتبة في الرباط ، تعريب«بريده دُم»[3] ، ثم سمِّيَ به الرسول المحمول عليها، ثم سميت المسافة به » .

وفي حاشية الأساس : / كان من عادة الملوك أنهم يبنون المربط ويَقفُونَ البغال فيها، ويقطعون أذنابها، وكانت موقوفة فيها لأجل الحاجات مُستريحةً.

ومعنى «إنما أنت سيراً سيراً » تسير سيراً بعد سَيْر ، وتقتل قتلاً بعد قتل [4] .

حم : وقوله : «ضربَ الناس » و «شرب الإبل » إضافة المصدر إلى الفاعل، أي: مثل ضرب الناس ، وشرب الإبل [5] ، يريد به كثرة الشرب ، وقيل في «ضرب الناس» : إضافة إلى المفعول كـ «ضربَ الرقاب» [6] ، أي : لا تزال تضربُ الناسَ ضربًا.

تخ [7] : المن : الإطلاق بلا فداء[8] ، وإنما لا يستعمل إظهارُ الفعْل هنا لأنَّ «إمَّا» لا تكاد تدخُل إلا على اسم [9] كقولك : «زيدٌ إمَّا قاعد وإمَّا قائم»، وإذا قلت : «زيدٌ إما يقعُد وإما يقوم » فهو وإن جاز إلا أنه دون الأول في الحسن ، ولو قُلْتَ : «إما يقعد زيدٌ وإمَّا يقوم » لكان مُستَكرَهاً ، وهذا لأنَّ الأوَّل اسمٌ صورةً ومعنى، والثاني فِعْل صورةً واسمٌ معنىً ، والثالث فعلٌ صورةً ومعنى.

(١) من هنا حتى قوله : «مستريحةً» لم يرد في (ع) .

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ١/ ٦٧ ، والنقل منه بالنص.

(٣) ينظر ذلك في : الفائق للزمخشري ١/ ٩٢ ، اللسان (برد) ، شفاء الغليل ص ١٥٤ ، قصد السبيل ١/ ٢٧٥، ٢٧٦ .

(٤) هذه العبارة تفسير لقول الزمخشري : «ما أنت إلا قتلاً قتلاً» ينظر ما تقدم ص ٧٩٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٥ ، المقاليد للنسفي ق (٩٨) .

(٦) قاله الزمخشري ، ينظر ذلك في : حاشية المفصل له ق (١٥ب) .

(٧) التخمير ١/ ٣٠٤ والنص في التخمير فيه بعض الاضطراب والنقص.

(٨) ينظر : جامع البيان للطبري ٢٦/ ٤٠ ، الجامع لأحكام القران للقرطبي ١٦ / ٢٢٦ .

(٩) في (ع) : الاسم . . . ، وما أثبته من (ج) يوافق ما في التخمير.

قوله : «ومنه : «مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار»» [1] .

شح [2] : وهو أيضًا قسمٌ قياسي ، وضابطه أنْ يَتَقَدَّمَ قبل المصدر جُمْلة مشتملة على اسم بِمعناه ، وعلى ما هو منسوبٌ إليه في المعنى، كقولك : «لزيد صوتٌ صوت حمار» ، فقولك : «لزيد صوت» [3] جُمْلَةٌ على الصفة المذكورة [4] ، استغني عن الفعل بما في قولك : «صوتٌ . . .» من الدلالة عليه ، ووقع موضعَه لفظٌ فأغنى عنه لفظًا ومعنى ، ولو قُلْتَ : «في الدار صوتٌ صوتَ حمار» كان ضَعيفًا [5] ؛ لأنَّ الفعْل الذي تقدره لا بُدَّ أنْ يَنْتَسبَ إلى فاعله ، وهو غَير مَعلوم، فلذلك [6] ضَعُفَ ، ولو قُلْتَ : «لزيد صوتَ [7] حمار» لم يَجُزْ [8] ؛ لفقدان ما يدلُّ على الفعْل .

قال سيبويه [9] : لأنَّك مررت به في حال تصويت ومعالجة ، يعني أنه دالٌّ على الحدوث كالفعْل ، فكان قولك : «له صوتٌ» بمنزلة : فإذا هو يُصَوِّتُ ، وظاهر كلامه أنَّه منصوبٌ بمَعنى قولك : «له صوت» ؛ لأنه بمعنى : يُصَوِّت، والصحيح أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر [10] دلَّ ذلك عليه، أي : يصوت صوتًا مثل صوت حِمار ،

(١) تنظر العبارة في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٥٥ ، الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) أي : جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر ، وعلى ما هو منسوبٌ إليه في المعنى، وينظر هذا الضابط مع شرحه في : شرح الوافية نظم الكافية ص ١٨٧ ، ١٨٨ ، شرح الكافية للرضيّ ١/ ٣١٩ .

(٥) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص ١٨٨ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٢٧ .

(٦) في (ع) : فذلك

(٧) في (ع) : لزيد صوت صوت حمار . . . ، وكذلك في (ج) إلا أنَّ «صوت» الثانية طمست فيها، وهو الذي يَصِحُّ به المثال ـ كما أثبتُّ هنا ـ .

(٨) أي : لم يَجُز النصب .

(٩) في الكتاب له ١/ ٣٥٦ ، ٣٦٢ .

(١٠) وهذا الذي صَحَّحَه ابن الحاجب عليه أكثر النحاة ـ كما ذكر الرضيّ ـ ينظر : شرح المفصل لابن يعيش=

ويجوز رفعه [1] على الصفة أو البدل، أي : مثلُ صوتِ حمار .

وأما نحو قولهم: « له [2] علمٌ علم الفقهاء » [3] فالوجه الرفع ، لما فُهِمَ من فَقْد المعالجة الدالة على الفعل لدلالتها على الحدوث [4] ، بخلاف العلم فإنه يُمْدَح به كالخصال الثابتة كاليد والرأس ، ألا ترى أن معنى قولك : «له علمٌ علم الفقهاء » ، و« . . . هديٌ هدي الصلحاء» إنما تريد ثبوتَه واستقْرارَه، ولم تُرد : فإذا هو يَفْعَلُ. . . [5] ، كما أُرِيد في : «فإذا له صوتٌ صوتَ الحمار » و « . . . له صوتٌ أيُّما صوت» ، وقد أجاز الخَليل [6] : « له صوتٌ صوتًا حسنًا » على المصدر أو الحال.

تخ [7] : هنا أيْضًا لا يُسْتعملُ إظهاره ، لأنّ الاسم الأوَّل قد ناب مناب هذا الفعْل، وسَدَّ مَسَدَّهُ ، فإن سألتَ : الاسم الأوَّل ليس مصدرًا وإنما هو اسمٌ، فكيفَ أُعْمِلَ عمل الفعْل؟ ، أجبتُ : حُكي أنّ العربَ قد وضعت الأسماء موضع المصادر[8] فقالوا: «عَجِبْتُ من طَعَامك طَعَامًا » يريدون : من إطْعَامك ، و «عَجِبْتُ من دُهْنك

= ١/ ١١٥ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩، منهج السالك لأبي حيان ص ١٤٢، الارتشاف ٢/ ٢١٦، ٢١٧ .

(١) ينظر الحديث عن جوازرفع « . . . صوتُ حمار» في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦١، ٣٦٣ ، الارتشاف ٢/ ٢١٧، الهمع ٣/ ١٢٧ .

(٢) ساقطة من (ع) .

(٣) العبارة في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٤) ينظر تعليل اختيار الرفع دون النصب في هذه المسألة في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦١، ٣٦٢، المسائل المنثورة ص ١٢ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٦) رأي الخليل في كتاب سيبويه ١/ ٣٦٤ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢ .

(٧) التخمير ١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥ وقد تصرف المؤلف بحذف بعض الفقرات .

(٨) أي : وضَعَتْ أسماء المصادر موضع المصادرَ ، وتنظَر هذه الحكاية المنقولة عن العرب في : الأصول في النحو ١/ ١٣٩ ، الارتشاف ٣/ ١٨٠ ، همع الهوامع ٥/ ٧٨.

لحيتَك » والمعنى : من دَهْنِك ـ بالفتح ـ ، وعليه قوله :

.... وبعد عَطَائِكَ المائةَ الرِّتاعا (١)

صح (٢) : «إبلٌ رِتاع : جَمْعُ راتع».

قُلت : في صح (٣) : الصائت : الصائح ، وقد صات الشيء يَصُوْتُ صوتًا ، وكذلك : صَوَّتَ تصويتًا ، وصيِّتٌ : شَدِيْدُ الصَّوْت ، وكذلك : رجُلٌ صاتٌ ، وحمارٌ صاتٌ ، نحو : رَجُلٌ مالٌ ، وعلى هذا لا يُحْتَاجُ إلى التأويل المذكور في تخ(٤)؛ لأن الصوت والتصويت بمعنىً .

وفي صَح (٥) ـ في فصل الفاء ـ : «الفُلْفُل ـ بالضم ـ حبٌّ معروف ، و «شرابٌ مُفَلْفَلٌ» : يلذع لذع (٦) الفُلْفُل». ١/٧١ أ

وفيه (٧) ـ في فصل القاف ـ : القِلقِل ـ بالكسر ـ نبتٌ له حبٌّ أسْود ، وفي المَثَل :

(١) عجز بيتٍ من الوافر ، وصدره :

أكُفْرًا بعد رد الموت عني

وهو للقطامي التغلبي عمير بن شُيم ، ينظر ديوانه ص ٣٧ .

والشاهد فيه : «وبعد عطائك المائةَ» ، ووجه الاستشهاد به : أن اسم المصدر «عطاء» عَمِلَ عَمَلَ المصدر فنصب «مائةَ» بعد إضافته إلى فاعله ، ينظر : الأصول في النحو ١/ ١٤٠ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٦ ، ٢٦٩ ، الخصائص ٢/ ٢٢١ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٦ ، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٩٥ ، البهجة المرضية للسيوطي ص ٢٣٣ .

(٢) الصحاح (رتع) ٣/ ١٢١٦ ، والنقل منه بالنص .

(٣) الصحاح (صوت) ١/ ٢٥٧ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «نحو : رجلٌ مال» ، وما بعده تعقيبٌ من المؤلف .

(٤) تقدم نص التخمير قريبًا .

(٥) الصحاح (فلل) ٥/ ١٧٩٣ والنقل منه بالنص .

(٦) في (ج) : يلدَغ لدغَ . . . ، وهو تصحيف .

(٧) أي : في الصحاح (قلل) ٥/ ١٨٠٥ .

«دقك بالمنحاز حَبَّ القِلْقِل» [1] ، والعامة تقول: «. . . حبَّ الفُلفُل» ، قال الأصمعي [2] : وهو تصحيف ، إنما هو بالقاف، وهو أصلب ما يكون من الحبوب ، حكاه أبو عبيدة [3] .

تخ [4] : «القِلقِل» ـ بالكسر ـ حبٌّ آخر [5] سوى «الفُلفُل» ـ بالفاء المضمومة ـ ، وقد صَحَّتْ الرواية بالفاء المضمومه ، ويروى بالقاف [6] ، قال الشيخ صاحب الكتاب [7] : «ولم يرتضِه أبو الهيثم [8] ، وقال : حَبُّ القِلقِل مَنْ

(١) هذا المثل يضربُ في الإلحاح على الشحيح ، وقد اختلفت روايته في الكتب التي أوردته ففي بعضها : «القِلقِل» بقافين مكسورتين ، وفي بعضها : «الفُلفُل» بفاءين مضمومتين ، ولكل رواية أنصارٌ من علماء اللغة ، والزمخشري قد قال بالروايتين ففي المستقصى اختار : «القِلقِل» ، وفي حاشية المفصل اختار «الفُلفُل» .

ولعل الرواية الأقوى : «القِلقِل» ـ بقافين مكسورتين ـ وعليه جمعٌ من أئمة اللغة كالأصمعي وأبي عبيد.

والمنحاز : الهاوُن الذي تدق فيه الحبوب.

وهذا المثل قد جاء على تفعيلات بحر الرجز ، ولذلك فقد ضمنه بعضهم أبياتًا له من الرجز، ينظر المثل وما قيل فيه في : الأمثال لأبي عبيد ص ٣١١ ، تهذيب اللغة ٨/ ٢٩٠ ، فصل المقال للبكري ص ٤٣٤ ، مجمع الأمثال ١/ ٢٦٥ ، المستقصى ٢/ ٨٠ ، اللسان (قلل).

(٢) ينظر قول الأصمعي في : المستقصى ٢/ ٨٠ ، اللسان (قلل).

(٣) هكذا في النسختين ، والصحيح أنّ هذا المحكي عن أبي عبيد القاسم بن سلام لا عن أبي عبيدة ، ولعل منشأ هذا الخطأ سهولةُ التحريف بين الكنيَتين ، وينظر هذا المحكي عن أبي عبيد في : تهذيب اللغة ٨/ ٢٩٠ ، اللسان (قلل) .

(٤) التخمير ١/ ٣٠٥ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «بالفاء المضمومة».

(٥) في (ج) : أخرى. . . .

(٦) تقدمت الروايتان عند الكلام على المثل .

(٧) يعني الزمخشري ، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق (١٦ب) ، والنقل منها بالنص.

(٨) قول أبي الهيثم في : تهذيب اللغة ٨/ ٢٩٠ ، المستقصى ٢/ ٨٠.

وأبو الهيثم هو : أحد أئمة اللغة اشتهر بكنيته ، وهو رازي الأصل ، وقد تصدَّر للإفادة بالري ، برع في

يدقُّـه ؟ »[1] .

صـح[2] : «الصراخ : الصوت » ، هو اسمٌ ولم يجىء مصدرًا ، قام[3] مقام المصدر في الإعمال ـ كما مَرّ في تـخ[4] ـ .

قوله : «ومنه ما يكون توكيدًا إما لغيره . . . » إلى آخره .

شح[5] : هذا أيْضًا مَوْضِعٌ يعرفُ بالقياس ، وضابطه[6] أنْ تتقدم جملة قبل المصدر، بها دلالة عليه ، فإن احتملت غَيره فهو تأكيدٌ لغيره؛ لأنه جيء به لأَجْل غيره ليرتفع الاحتمال[7] ، وسُمِّيَ الثاني توكيدًا لنفسه لأنه لا معنى لغيره فيه ، فلم يبق سواه ، ومدلوله مدلول الأول .

ثم مَثَّلَ في النوع الأوَّل بقوله : «هذا عبد الله حقًا » ، لأنَّ المخبرَ عن شيء بشيء يُحْتَمَلُ أن يكون الأمر على ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خِلافه[8] ، فإذا قال :

علوم العربية ، أخذ عنه أبو الفضل المنذري ، له مصنَّفاتٌ منها : الشامل في اللغة ، وزيادات معاني القرآن للفراء ، وتوفي أبو الهيثم سنة (٢٧٦) هـ ، تنظر ترجمته في : تهذيب اللغة (المقدمة) ١/ ٢٦ ، إنباه الرواة ٤/ ١٨٨ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٢٩ .

(١) الاستفهام هنا إنكاري ، إذ المعنى : حَبُّ القلقل لا يدق .

(٢) الصحاح (صرخ) ١/ ٤٢٦ .

(٣) في (ج) : أقام . . . ، زيدت الهمزة خَطأً .

(٤) تقدم ذلك في نقل المؤلف عن التخمير ص ٨١٨ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٣١ ، ٢٣٢ وينتهى النقل منه عند قوله : «فكَان توكيدًا لغيره» .

(٦) ينظر هذا الضابط في : الكافية ص ٨٥ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص ١٨٨ ، وقد شرحه الرضي شرحًا مفصلاً ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢ ، ٣٢٤ .

(٧) في (ع) : احتمال

(٨) ينظر في تقرير هذا المعنى : المسترشد ق (١٦٨ ب) ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٦ ، الموصَّل ق (٧٠أ) .

« . . حقًا » فقد أكَّد أحَدَ المُحتَمَلَين ، فلذلك كان توكيدًا لغيره ، وكذلك : « . . . الحقَّ لا الباطلَ » و «هذا زيدٌ غَير ما تقول » ؛ لأنّ الإخبار بقوله : «هذا زيدٌ» يحتمل أن يكون موافقًا لقَوْل مُخَاطَبه ، ويجوز أن يكون مخالفًا ، فإذا قال : « . . . غير ما تقول» فقد جَعَلَهُ لأحَد المحتملَين ، فكان توكيدًا لغيره .

قُلْتُ : وقد يقع في النسخ : «وهذا أريد غير ما تقول » وليسَتْ بالرواية الصحيحة ، وكأنه تصحيف «هذا زيدٌ . . . » .

قُلت [1] : وهذا التقرير بعينه سمعته عن شيخنا الصلاحي ، وقد سألني عن بيانه ففوضتُ إليه الجواب تعظيمًا ، وكان من عادته امتحانُ أصحابه في بعض أوقات درسه ، وهكذا ذكر فخر المشايخ في مُحَصَّله وعبارته : « إذا قال : « هذا عبد الله حقًا» فقبل أن يذكر «حقًا » يجوز أن يَظُنَّ ظانٌّ أنّ كلامه جرى على يقين منه وتحقيق ، ويجوز أنه جرى على شك منه ، فيأتي بـ«حَقًا » ليَجْعَل مضمون الجملة مقصورًا على أحد المُجَوَّزَيْن عند السامع ، وإذا قال : «له عليَّ ألفُ درْهَم » حَصَل من مضمون الجملة الاعتراف البتةَ حقًا كان أو باطلاً ، فإذا أُتِي بـ«عُرْفًا » كان توكيدًا لنفسه ؛ لأنَّ مضمون الجملة اعترافٌ محض » .

قلت : ومن التأكيد بغيره بيت الحماسة [2] :

أبوك أبوك أَرْبَدُ غَيْر شَكٍّ ... أَحَلَّكَ في المخازي حيث حَلاَّ [3]

(١) من هنا حتى آخر بيت الحماسة الآتي لم يرد في (ع) .

(٢) الحماسة لأبي تمام ١/ ١٨٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجميل بثينة ، ينظر ديوانه ص ١٩٠ ، ونُسِبَ لمساور بن مالك القيني في الأشباه والنظائر للخالديين ٢/ ٢٧٠ .

ورواه ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٠٨ : «أبوك أبوك أبردُ . . . » وغلّط رواية : «أَرْبد » .

وأبرد هو أبو الرمّاح بن أبرد الشاعر المعروف بابن ميادة ، والمخازي : القبائح .

والشاهد في البيت : « . . . أبوك أربد غيرَ شك » ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ «غيرَ شك » مصدرٌ جيء=

قوله : « أَجدّك لا تفعَل كذا »[1] أصله[2] : لا تفعل كذا جدًا ، لأنّ الذي ينتفي عنه الفِعْل يجوز أن يكونَ بجدٍّ منه ، ويجوز أن يكون من غير جِدٍّ ، فإذا[3] قال : « . . . جدًا » فقد أكَّدَ أحد المحْتَمَلين ذكرًا ، ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانًا بأنّ الأمْرَ ينبغي أن يكون كذلك ـ على سبيل التقرير ـ ، فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام، ثم لمّا كان معناه تقرير أنْ يكون الأمْرُ على وفق ما أخْبَر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم ، فَتُكُلِّمَ به كلامَ مَنْ يقصد إلى التأكيد، ويجوز أن يكون معنى «أجدّك » ـ في مثله ـ : أتفعلُه جدًا منك ، على سبيل الإنكار لفعْله جدًا ، ثم نهاه عنه ، أو أَخْبَرَ عنه بأنه لا يفعله ، فيكون «أَجدّك » توكيدًا[4] لجملةٍ مُقَدَّرَةٍ دلّ عليها سياق الكلام ، ومن التوكيد لغيره قولهم : «فَعَلَهُ البتة »[5].

[6]وذكر في الكشاف[7] ـ في قوله تعالى : ﴿**إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم ، خالدين فيها وَعْدَ الله حَقًّا**﴾[8] ـ : « وعدَ الله حَقًّا » مصدران مؤكِّدان ؛

= به توكيدًا لغيره ، وبعض النحاة يستشهد به على التوكيد اللفظي بالتكرير في قوله : «أبوك أبوك » ، ينظر هذا الشاهد في : الخصائص ٣/ ١٠٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٤ ، شرحها للأعلم الشنتمري ١/ ٢٨٣ ، شرحها للتبريزي ١/ ١٦٥ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٢.

(١) العبارة في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩ .

(٢) هذا التعليق على قوله : «أجدّك لا تفعل كذا » منقولٌ من : الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ولكن المؤلّف لم يُشر إلى هذا المصدر في هذا الموضع ـ وهذا خلاف منهجه الذي سار عليه ـ .

(٣) في (ج) : وإذا . . ، وما أثبته من (ع) يوافق ما في الإيضاح في شرح المفصّل .

(٤) ساقطة من (ع) ، وقد وردت على هامش (ج) على أنها كذلك في بعض النسخ وأثبتها لأن المعنى مفتقرٌ إليها .

(٥) في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧٩ : «قد قعد البتة ».

(٦) من هنا حتى قوله : « في سورة لقمان » لم يرد في (ع) .

(٧) الكشاف ٣/ ٤٩٢ والنقل منه بالنص .

(٨) سورة لقمان ، الآيتان (٨ ، ٩) .

الأول مؤكدٌ لنفسه ، والثاني / مؤكدٌ لغيره ؛ لأن قوله : ﴿لهم جنات النعيم﴾ في ٧١
معنى : وعَدَهُم الله جَنَّات النَّعيم ، فأكَّد معنى الوعد بالوعد ، وأمَّا «حقًا» فدالٌّ على معنى الثبات أُكِّد به معنى الوعد ، ومُؤَكِّدُهُما جميعًا قوله : ﴿لَهُمْ جَنَّات النعيم﴾ ، وهذه الآية في سورة لقمان .

ثم [١] مَثَّل في النوع الثاني بقولهم : « له عَلَيَّ ألفُ درْهَمٍ عُرْفًا » [٢] أي : اعترافًا ، ومعلومٌ أنّ مَنْ قال : «له عَلَيَّ . . . » فقد اعترف ، ولا يحتمل غَيْره ، فإذا قال : «اعترافًا» فقد ذكر ما دَلَّ عليه الأوَّل جزمًا ، وتعيَّنَ له فكان توكيدًا لنفْسِه ـ على ما تقدم تفسيره [٣] ـ .

قُلت [٤] : ولا يقال : إن قولَه : « عَلَيَّ ألفُ درهم » جُملةٌ خبرية أيضًا تحتمل الأمرين [٥] ؛ لأنا نقول : الفرق بين الموضعين أن في الأوَّل [٦] ـ وهو «حَقًا» ونحوه ـ مؤكِّدًا لأحد الطرفين ضرورةً ، وأمَّا «عُرْفًا» فإنه عين قولك : «اعترفت» مؤكد له صِدْقًا كان أو كذبًا نحو : «قُمت قيامًا» ، فإنه لا يدل على غير ما دلّ عليه الفعل .

ومنه قول الأَحْوَص [٧] ، لأنَّ «إنَّ» توكيدٌ للجملة المُقْسَم عليها ، فإذا قيل :

(١) ساقطة من (ع) .

ومن هذا الموضع حتى قوله : « بعد قوله : «وترى الجبال» . . . » منقولٌ من الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وهو تابع للنقل السابق من الإيضاح في شرح المفصل ، ومن قوله : «قلت . . . » حتى قوله : «ما دل عليه الفعل» مقحَمٌ من المؤلف وليس منقولاً من الإيضاح في شرح المفصَّل .

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨٠ ، التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢٠٧ ، المسائل المنثورة ص ١٧ .

(٣) تقدم ذلك ص ٨٢٢ .

(٤) من هنا حتى قوله : «ما دَلَّ عليه الفعل» لم يرد في (ع) .

(٥) يعني بالأمرين : اليقين والشك ، وقد تقدم ذلك ص ٨٢٢ .

(٦) أي : في المثال الأول وهو «هذا عبد الله حقًا» وتقدم المثال ص ٨٢٢ .

(٧) يعني بقول الأحوص الشاهد المتقدم في المتن وهو : =

«إنني لأميَل» فقد عُلمَ أنه أكّد ، فإذا قال : «قَسَمًا» فقد أكَّد ذلك المُؤكَّد بعينه ، ومنه قوله تعالى : ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ بعد قوله : ﴿وتَرَى الجِبَالَ﴾ (١) ، وقال : ﴿ (٢) ويَوْمَئِذٍ يفرح المؤمنونُ ، بِنَصْرِ الله ينصر مَن يشاء وهو العَزِيز الرَّحيم (٣) ، وعدَ اللهِ﴾ (٤) ، وقال : ﴿حرمت عليكم أمهاتكم ... ﴾ (٥) الآية ﴿ ... كتابَ الله عليكم﴾ (٦) .

قوله : ﴿ صِبغَةَ الله﴾ (٧) قال في الكشاف (٨) : هو مَصْدَرٌ مؤكِّد مُنْتَصبٌ عن قوله (٩) : ﴿آمنا بالله وما أنزل إلينا ... ﴾ (١٠) الآية ، إلى أن قال : ﴿ صِبغة الله﴾ ، وهي «فِعْلة» من «صَبَغَ» كـ «الجِلْسَة» من «جَلَسَ» (١١) ، وهي الحالة التي (١٢) يقع عليها

= إني لأمنحك الصدود وإنني قسمًا إليك مع الصدود لأميلُ

والأحوص هو : عبد الله بن محمد بن عاصم بن ثابت من الأوس ، يلقب بالأحوص ، والحَوَص : ضيقٌ يعترى مؤخر العين ، وقد عدَّ ابن سلام الأحوص في شعراء الطبقة الإسلاميه السادسة ، وهو من الشعراء المجيدين في الغزل والفخر والمدح ، وله ديوان شعر مجموع ، وكانت وفاة الأحوص سنة (١٠٥) هـ تقريبًا ، تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، الشعر والشعراء ص ٣٢٩ ، الأغاني ٤/ ٢٢٤ .

(١) سورة النمل من الآية (٨٨) .

(٢) في النسختين : «يومئذ . . . » بدون واو ، وقد صوبت ذلك الخطأ .

(٣) في النسختين : «الحكيم» وهو خطأ في الآية ، وقد صوَّبته .

(٤) سورة الروم الآيات (٤ ، ٥ ، ٦) .

(٥) سورة النّساء من الآية (٢٣) .

(٦) سورة النساء من الآية (٢٤) ، وينظر في الكلام على هذه الآية والآيتين اللتين قبلها : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، المسائل المنثورة ص ١٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٧ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية (١٣٨) .

(٨) الكشاف ١/ ١٩٦ بتصرف يسير .

(٩) في (ع) : قولهم

(١٠) سورة البقرة ، من الآية (١٣٦) .

(١١) يعني : اسم هيئة .

(١٢) ساقطة من (ع) .

الصَّبْغ، والمعنى: تطهيرَ اللَّه ؛ لأنَّ الإيمان يُطَهِّر النفوس ، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسُونَ أولادهم في ماء أصفر يُسَمُّونه [1] المعمودية ، ويقولون : هو تطهير لهم ، فإذا فَعَل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نَصْرانيًا حَقًا ، فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم : قولوا : آمَنَّا ، وصَبَغَنا الله بالإيمان صِبْغَةً لا مثل صِبْغَتنا ، وطَهَّرَنا به تطهيرًا لا مثلَ تطهيرنا ، أو يقول المسلمون : صَبَغَنَا الله بالإيمان صبغته لا صِبْغَتَكُم [2] ، وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريقة [3] المشاكلة .

شح [4] : «قولهم : « الله أكبر دعوة الحق » [5] كأنهم كانوا يتداعون بها لينحاز سامعها من أهل الحق إليهم ، فصحَّ أن يكون توكيدًا لنفسه » .

حم ، عق : هو إجابة المؤذِّن ، أي : دعاء دعوة الحق ، ولا شَكَّ في كونه توكيدًا [6] لنَفْسه ، ومنه [7] قولهم ـ عند خَتم الأذان ـ : «لا إله إلا الله حَقًا حَقًا ، لا إله إلا الله إيمانًا وصِدقًا ، لا إله إلا الله تَعَبُّدًا ورِقًا » [8] .

تخ [9] : المعنيُّ بالمصدر المؤكِّد لغيره هو الذي يفيد مَعْنىً لا تُفيده الجملة السالفة لا لفظًا ولا عقلاً ، نحو : «هذا عَبْدُ الله حقًا » ، أمّا لفظًا فظاهر ؛ لأنَّ لفظَ حَقٍّ غير

(١) في (ج) : يسمون . . .

(٢) ينظر : جامع البيان للطبري ١/ ٥٧٠ ، أسباب النزول للواحدي ص ٢٨ ، زاد المسير لابن الجوزي ١/ ١٣٥ .

(٣) في (ج) : طريق

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٣٤ والنقل منه بالنص .

(٥) ينظر هذا القول في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨١ .

(٦) في (ع) : تأكيدًا

(٧) من هنا حتى قوله : «تعبُّدًا ورقًا » لم يرد في (ع) .

(٨) لم أقف على هذا الدعاء في المأثور من الأذكار .

(٩) التخمير ١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦ والنص فيه مضطربٌ ، وما أورده المؤلف هنا أَدَقُّ .

لفظ الجملة السالفة ، وكذلك لا عَقْلاً ؛ لأنه لا يلزم من قولك : «هذا عبد الله» أن يكون ذلك [1] في العقل حقًا ، والمعنى: أقول هذا القول ، وهو ما تضمنه «عَبْدُ الله حقًا» ، وكذلك: «هذا زيدٌ غير ما تقول» ؛ لأن مغايرة قولي قولَكَ شيءٌ لا تدل عليه الجملة السالفة لفظًا وعَقْلاً ، وأما قولهم : «هذا القول لا قولَك» [2] فالجملة السالفة ـ وإن كانت تدل على معنى القول ـ إمَّا [3] لا تدل على معنى : « لا قولك » ، وقولهم: «أَجِدَّكَ» لا تتكلم به إلا مضافًا ، قال الأصمعي [4] : معناه : أبجدٌ منك هذا ؟ ، وقال أبو عَمْرو [5] : معناه : مالَكَ أجدًا منْك ؟ ، والجملة السالفة هنا لا تُعْقَل [6] كذا، لأنها مقدمة تقديراً ، وهي لا تدل على معنىً لا لَفْظًا ولا عقلاً.

والمعنيّ بالمصدر المؤكد لنفْسه هو الذي يفيد معنى تفيده الجملة السالفة إما لفظًا وإما عَقْلاً، وذلك موجودٌ في الأمثلة في هذا النوع.

تخ [7] : قوله : «لأمْنحُك» [8] ـ بكسر النون وفتح الكاف [9] ـ هو السماع،

(١) في (ج) : « قولك » بدل «ذلك» .

(٢) تنظر هذه العبارة في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧٨ ، المقتضب ٣/ ٢٦٦ ، المسائل المنثورة ص ١٧ .

(٣) هكذا في النسختين ، ولعله أراد : إنما لا تدل . . . ، والذي في التخمير : لكنْ لا تدلُّ

(٤) ينظَر هذا القول منسوبًا للأصمعي في : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٧.

(٥) لم أقف على نسبة هذا القول إلى أبي عمرو فيما رجعت إليه من مصادر .

(٦) في (ج) : لا تفعَل . . . ، وذلك تحريف .

(٧) التخمير ١/ ٣٠٧ .

(٨) من قول الأحوص :

إني لأمنحُكَ الصدود وإنني قسمًا إليك مع الصدود لأميَلُ

وتقدم الشاهد في المتن .

(٩) يجوز في نون «أمْنحُكَ» الكسر والفتح ، ينظَر : تهذيب اللغة ٥/ ١٢٠ ، الصحاح (منح) .

وفُتِحَ الكافُ لأنَّ الخطَابَ في البيت كله لـ «البيت» المذكور فيما تقدمه قبله :

يا بيتَ عاتكةَ الذي أتعزلُ حذر العدى وبه الفؤاد موكَّل [1]

إني لأمنحك [2]

/ [3] ورأيت في بعض حواشي اليميني [4] : أنَّ ابن المقفَّع [5] كان محبوسًا على ٢
الزندقه ، فقرَّ للسلطان بالٍ فخلَّصَهُ ، وتوارى في البلد مدةً ، ثم جَعَل بعضَ الكبار شفيعًا إلى أمير المؤمنين ، فقبل شفاعته على أن يتركَ الزندقة ، فالتزمه فأمَّنَه ، وكان في أمان إلى أن اجتاز بباب بَعْض من يُعْرَفُ بالإلحاد يومًا ، فطَفِق يُنْشِد :

يا دار عاتكة [6] البيت

فَرُفِعَ ذلك إلى الخليفة ، فأمر بقَتْله ، فالرواية هنا : « يا دارَ . . . » ، وحينئذٍ يُنْشَدُ الكاف مكسورًا [7] .

(١) البيت في ديوان الأحوص ص ٢٠٧ ، وقد ورد برواية : « يا دار عاتكةَ » ـ كما سيأتي قريبًا إنْ شاء الله ـ وعاتكة هي بنت عبد الله بن يزيد بن معاوية ، وأتعزل : أتَنَحَّى عنه

(٢) هذا هو بيت الشاهد ، وقد مَرَّ بتمامه ص ٧٩٥ .

(٣) من هنا حتى قوله : « ينشد الكافُ مكسورًا » لم يرد في (ع) .

(٤) كتاب اليميني كتابٌ أدبي ألفه محمد بن عبد الجبار العتبي المتوفي سنة ٤٢٧ هـ ، ينظر : معجم الأدباء ١٦/ ٢٥٣ .

(٥) هو عبد الله بن المقفَّع من أهل فارس ، كان مجوسيًا ثم أسلم ، وكان يُرْمَى بالزندقة ، كان كاتبًا شاعرًا فصيحًا في نهاية الفصاحة والبلاغة ، له كتاب الأدب الكبير والأدب الصغير ، وله رسائل ، توفي مقتولاً سنة (١٤٢) هـ ، وقيل : في (١٤٥) هـ ، ينظر : الفهرست ص ١٣٢ ، وفيات الأعيان ٢/ ١٥١ ، خزانة الأدب ٨/ ١٧٧ .

(٦) تقدم بتمامه قريبًا ، وهو بهذه الرواية في : اللآلئ في شرح أمالي القالي ١/ ٢٦٠ ، ثمرات الأوراق ص ١٨٩ .

(٧) لم أقف على حكاية ابن المقنع بالسياق الذي ذكر هنا ، وإنما ذكروا أنه تمثل بالبيت عندما مَرَّ ببيت نار المجوس بعد أن أسلم ، ينظر : ثمار القلوب ص ٣١٦ ، الخزانة ٨/ ١٧٧ .

عق : «أَمْيَل» في البيت ليس بتفضيلٍ ، وإنما هو كـ «أَصْيَد» [1] من «مَيِلَ مَيَلاً» ، وهو ما كان خِلْقَةً ، لا من «مال يميل» .

قلت : وقوله : « . . . إليه » [2] يدل على أنه منه في نظر ؛ لأن هذا يلاقي ذلك [3] اشتقاقًا ، لكنْ يقال : مال إليه ، ولا يقال : مَيَل إليه ، اللهم إلاَّ إذا أُرِيْدَ مجازًا .

صح [4] : أميل [5] العاتق : أي : في عُنُقِه مَيَل ، كأنهُ خُلِق مالاً إليه ، ويقال ذلك أيْضًا لمن لا يستوي على السَّرْج .

[6] ومَرَّ بي في الغريبين [7] ـ في : «الله أكبر» ـ : بمعنى : الكبير ، وُضِع «أفعل» موضع «فَعِيل» [8] ، ثم قال : وهذا كـ «أَمْيل» بمعنى : «المائل» ، واستشهد بهذا البيت [9] .

قوله : « ومنه ما جاء مثنًّى » .

(١) الأصيد : الذي يرفع رأسه كِبرًا ، وفعله « صَيِدَ » ، ينظر : الصحاح (صيد) .

(٢) لعل المراد : أنَّ تعدية « أميل » في البيت بـ «إلى» يدل على أنه من : مال يميل ، وعلى هذا يكون «أميل» في البيت أفعل تفضيل ، لا وصفًا مطلقًا .

(٣) في (ع) : ذاك

(٤) الصحاح (ميل) ٥/ ١٨٢٢ .

(٥) في (ج) : الأميل العاتق

(٦) من هنا حتى قوله : «بهذا البيت» لم يرد في (ع) .

(٧) كتاب الغريبين للهروي ٥/ ٩٣ .

(٨) من سنن العرب في كلامهم أن يطلقوا «أفعل» ويريدون به الوصف الذي لا تفضيل فيه ، ينظر : الصاحبي لابن فارس ص ٤٣٤ ، فقه اللغة للثعالبي ص ٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٠ .

(٩) يعني به بيت الأحوص المتقدم في المتن .

شح [1] : هذا النوع له جهتان : سماعية وقياسية ؛ فالسماعية أن يُسْمَعَ كونه مثنًّى بهذا المعنى ، فلا يقاس عليه مثنى غير ما سُمِع ، والقياسية أن كلَّ ما جاء مثنّىً حُذِفَ فعْله وجوبًا من غَير أن يُحتَاجَ إلى سماع .

ومعنى التثنية في ذلك التكرير والتكثير [2] ، وقال الخليل [3] ـ في «حنانيك» ـ : معناه : كلما كنتُ في رحمة منك فلتكن موصولةً بأخرى .

الحنان [4] : الرحمة ، ولبيك : من ألَبَّ بالمكان ، أقام به ولزم ، وعن الخليل [5] : «لَبَّ» لغةٌ فيه [6] ، قال الفراء [7] : ومنه : لبيك ، أي : أنا [8] مقيم على طاعتك ، وكان حقه أن يقول : لَبًا لَك ، فثنى على معنى التأكيد ، أي : إقامة بَعْد إقامة ، ودوامًا بعد دوام في طاعتك ، قال سيبويه [9] : هو مثنى ، وعن يونس [10] :

(١) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٣٤ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «موصولة بأخرى» .

(٢) ينظَر : حاشية المفصَّل للزمخشري ق (١٦أ) ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٨ ، الارتشاف ٢/ ٢٠٩ .

(٣) قول الخليل في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٤) من هنا حتى قوله : «إسعاداً بعد إسعاد» منقولٌ من التخمير ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ولم ينبه المؤلف على ذلك .

(٥) نقل الجوهري هذا القول عن الخليل ، والذي حكاه عنه أبو عبيد «أَلَبَّ» بزيادة الهمزة، وينظر في ذلك : غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٤٠٦ ، الزاهر ١/ ١٠٠ ، الصحاح (لبب) .

(٦) تنظر اللغتان «لَبَّ» و«أَلَبَّ» في : فعلت وأفعلت للزجاج ص ٨٥ ، ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للجواليقي ص ٦٦ ، اللسان (لبب) .

(٧) لم أجد قول الفراء في كتبه التي وقفتُ عليها ، وهو في الصحاح (لبب) ، وذكر ابن الأنباري والأزهري أن معنى لبيك عند الفراء : إجابة لك بعد إجابه ، ينظَر : الزاهر لابن الأنباري ١/ ١٠١ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٣٣٦ .

(٨) ساقطة من (ج) .

(٩) في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٤ .

(١٠) قول يونس في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٥١ ، الصحاح (لبى) .

هُوَ[1] مفردٌ ، وقلبُه ياءً كما في «إليك» و «عليك» ، وقد يأتي «سعديك» مع «لبيك» بمعنى : إسعاداً بَعْد إسعاد .

صح[2] : دواليك ، أي : تداولاً بعد تداول ، قال :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبردِ مثلُه دواليك حتى لَيْس للبُرْد لابسُ[3]

يقال : تداولته الأيدي ، أي : أخذته هذه مرةً وهذه مَرَّةً .

تخ[4] : فإن سألت : هل يقال : «دوال» في مفرد «دواليك» حتى يكون هذا مثناه ؟ ، أجبتُ : الحال لا يخلو من أن يقال ذلك أَوْ لا ، فلئن قيل فَذَاك[5] ، ولئن لم يُقَل فالمعنيُّ بما جاء مثنىً ما جاء على صورة المثنَّى ، وإنه كذلك .

وهذا ذيك ، أي : امْتَنِعْ[6] ، ذكره في فصاح اللغة .

(١) في (ع) أنَّه مفرد

(٢) الصحاح (دول) ٤/ ١٧٠٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس كما في ديوانه ص ١٦ وروايته فيه :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرد برقُعٌ دواليك حتى كلنا غير لابس

والبيت من قصيدة سينية مكسورة ، أما رواية أكثر كتب النحو التي استشهدت به فبالسين المضمومة ـ كما أثبت المؤلف هنا ـ وليست بالرواية الصحيحة .

وربما ورد البيت برواية «هذاذيك» بدل «دواليك» ـ كما سيشير المؤلف إن شاء الله ـ .

والشاهد في البيت ـ على الرواية المثبته هنا ـ : «دواليك» ، ووجه الاستشهاد به : أن «دواليك» مصدر وضع موضع الحال ، وهو من المصادر المثناة ، لأن المراد : تداول بعد تداول ، ونصب بفعل مضمر ، ينظر الشاهد في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٥٠ ، مجالس ثعلب ١/ ١٣٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٩٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩ ، التصريح ٢/ ٣٧ ، الخزانة ٢/ ٩٩ .

(٤) التخمير ١/ ٣١٠ ، ٣١١ بتصرف يسير .

(٥) ممَّن ذكر أن «دواليك» تثنية «دوال» ابن يعيش ، ينظر : شرح المفصل له ١/ ١١٩ .

(٦) ينظر النص الآتي قريبًا نقلاً عن الصحاح ، حيث ذكر فيه أن هذاذيك بمعنى طَلَب الكفّ عن الشيء ، وذلك بمعنى الامتناع .

شم : هذا ذيك ، أي : أَسْرِعْ سرعةً بعد سرعة ، قال :

.... هذاذيك حتى ينفدَ الدَّنُّ أجْمَعَا[1]

أي : أسرعوا في شرب الخمر حتى ينْفَدَ الدَّنُّ .

وفي تخ[2] : أي : سرعة بعد سرعة ، وقطعًا بعد قَطْع ، والهَذُّ هو[3] : الإسراع في القطع والقراءة[4] ، ويروى :

.... هذاذيك حتى ليس للبُرْد لابسُ[5]

تزعم[6] النساء أنَّه إذا شَقَّ عِنْد البضاع شيئًا من ثوب صاحبه دام بينهما الود ،

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فباكرَ مختومًا عليه سيَاعُه

وهو لرجلٍ من بني ضبة ، ولم أجد ذكراً لاسمه ، ينظَر : المحكم لابن سِيْدَه ٢/ ١٦٠ وروايته في المصادر التي وقفت عليها : «حتى أنْفَدَ» بدل : «حتى ينفَدَ» .

والسيَّاع : الطين الذي يُطَيَّن به إناء الخمر ، ويَنْفَد : يذهب ويفنى ، والدَّنُّ : وعاء الخمر .

والشاهد في البيت : «هذاذيك» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ «هذاذيك» مصدرٌ مثنًّى ، منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَر ، ينظر البيت في : المحكم لابن سيدَه ٢/ ١٦٠ و ٤/ ٧٠ ، حاشية المفصل للزمخشري ق (١٦أ) ، اللسان (هذذ) و (سيع) ، المقاليد للنسفي ق (١٠٠ب) .

(٢) التخمير ١/ ٣١١ .

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) ينظَر : العين ٣/ ٣٤٩ ، تهذيب اللغة ٥/ ٣٥٩ اللسان (هذذ) .

(٥) تقدم البيت بتمامه قريبًا .

والشاهد فيه ـ على الرواية المثبتة هنا ـ : « هذاذيك » ، ووجه الاستشهاد : أنَّ «هذاذيك» مصدرٌ من المصادر المثناة ، منصوبٌ بفعل مضمَر .

وينظر البيت برواية «هذاذيك » بدل «دواليك» كما أثبت هنا في : الصحاح واللسان (هذذ) ، الموصَّل للسغناقي ق (٧١ب) ، المقاليد للنسفي ق (١٠٠ب) .

(٦) هذا المَزْعَم من خرافات العرب المأثورة عنهم في جاهليتهم ، ينظر في الكلام على هذه الخرافة : =

وإلاَّ تهاجرا.

صح [1] : «قال الأصمعي : تقول للناس ـ إذا أردت أن يكفُّوا عن الشيء ـ : هجاجيك [2] ، وهذاذيك ، على تقدير الاثنين».

قوله : « منه ما لاَ يَتَصَرَّف نحو : «سبحانَ الله» ».

شح [3] : وقع في [4] بعض النُّسَخ : «ما لا يَنْصَرف . . . » من الانصراف، وهو غَلَطٌ ، ولفظ «سبحان» هو الذي غَلَّطَهُ ؛ لما مَرَّ [5] أنَّه غَيْرُ منصرف ، وإنما ذلك إذا تُكُلِّمَ به مُفْرَدًا ، أما هنا فَلاَ ، ثُمَّ لو صَحَّ في «سبحان» تعذَّرَ في « معاذَ » و «عَمْرَك»، وهي منتظِمةٌ في سلك [6] .

حم : قال صاحب الكتاب [7] : لا يتصرَّف أي : لا يجري بوجوه الإعراب ، بل لزم وجهًا ، أي : منصوبًا على المصدر كالظروف غير المتصرفة ، فلا يقع مرفوعًا ولا مجرورًا .

شح [8] : « [9] أو أراد أنها لا تُسْتَعْمَل إلا مضافةً غير مقطوع عنها في اللغة

= سوائر الأمثال على أفعل ص ٤٧٨ ، الصحاح (هذذ) ، الحُلَل في شرح أبيات الجمل ص ٣٥٧ ، الحماسة البصرية ٢/ ٣٩٧ ، اللسان (هذذ) ، صبح الأعشى ١/ ٤٦٤ ، بلوغ الأرب ٢/ ٣٢٢ .

(١) الصحاح (هذذ) ٢/ ٥٧٣ والنقل منه بالنص.

(٢) في (ج) : حجاجيك . . . ، وما أثبته من (ع) يوافق ما في الصحاح .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٣٥ .

(٤) في (ج) : وفي بعض النسخ . . . ، وليس فيها «وقع » .

(٥) تقدم الكلام على منع « سُبْحَان » من الصرف إذا كان عَلَمًا على التسبيح ينظَر ذلك ص ٣٨٤.

(٦) معنى منتظمة في سلك : تعامَل معاملةً واحدة .

(٧) يعني الزمخشري ، وقوله في حاشية المفصل له ق (١٥ب).

(٨) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٢٣٦ والنقل منه بالنص.

(٩) في (ج) : وأراد

الفصيحة ، وإلا فقد استعمل « سبحان » في قوله :

. سبحان [1] من علقمة الفاخرِ [2]

وهو شاذ » .

ومعنى سبحان الله : سبحت اللَّه تسبيحًا ، أي : نزهته / تنزيهًا ، ويكون ٧٢/ «سبحت» هنا بمعنى : نَزَّهتُ [3] ، لا بمعنى قلت : سبحان الله .

و «عَمْرَكَ اللَّه » .

شح [4] : مَصْدرٌ عند سيبويه [5] ، وتقريره أنَّ معنى عَمْرَك اللَّه : عَمَّرْتُك الله ، أي : سألتُ اللَّه عُمْرَك ، وإذا صَحَّ أن يكون [6] «عَمْرَكَ» بمعنى : عَمَّرْتُك وَجَبَ أن يكون مَصدرًا ، وقد ثبت أنهم يقولون : عَمْرَك الله ، وعَمَّرتُك اللَّه بمعنى ، فيكون اسمُ الله منصوبًا بـ «عَمْرَكَ» [7] ، وقيل [8] : هو منصوبٌ بفعْلٍ مُقدَّر ، أي : سألت اللَّهَ عُمْرَك ، أي : بقاءك ، ففي الأوَّل «اللَّهَ» منصوبٌ بالمصدر ، وفي الثاني بالفعْل

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) عجز بيتٍ من السريع ، وصدره :

أقول لما جاءني فخره

وهو للأعشى ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٣٨٤ .

والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك .

(٣) ينظر ما تقدم ص ٣٨٣ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٥) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) هو قول سيبويه كما في الكتاب ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٩ .

(٨) ينظر هذا القول من غير نسبة في : أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٠ ، ١١١ ، خزانة الأدب ٢/ ١٣ ، ١٠/ ٥٢ .

المُقَدَّر وهو : «سألت» ، وأجاز الأخفش [1] رفعَ اسمِ الله ، أي : أسأل اللهَ أن يُعَمِّرَك اللهُ ، فيرتفع بـ «عَمْرك» .

عـق : عَمْرَكَ الله أي : عَمَّرْتُكَ اللَّهَ ، أي : سألتُ اللهَ تَعْميرَك ، والمعنى : عَمَّرتُك اللَّه تعميراً مثل تعميرك إياه ، أي : مثل سؤالك من اللَّه أن يُعَمِّرك ، أي : يطيل عُمُرَك [2] .

وقَعَدْتُكَ الله تقعيداً مثل تقعيدك إياه ، أي : مثل سؤالك من الله أنْ يَحْفَظَكَ ، أو يُثَبِّتَك ـ على اختلاف التأويلين ـ ، و «قعدك الله» عند سيبويه مثل «عَمْرَك» [3] ، يجعله منصوباً بمعنى فعلٍ مُقدر ، معناه : سألته أن يكون حفيظَك .

صح ، تخ [4] : «قعدك الله . .» و «قَعِيدُكَ [5] الله لا آتيك» يمينٌ للعرب ، والمعنى : يصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ، كما يقال : نَشَدْتُك اللَّهَ ، أو : أسألك تَقْعِيدَكَ ، أي : تمكينك وتثبيتَك ، فتمشية «قعدك» تمشيه «عمرك» .

تخ [6] : فإن سألتَ : كيف انتصابه على المصدر [7] ؟ ، أجَبْتُ : عَمَّرَكَ الله

(١) قول الأخفش في كتابه الأوْسَط ، ولم يرد في معاني القرآن له ، ونُقِل ذلك القول عن ابن الأعرابي ، كما حكاه المازني أيضًا عن بعض الأعراب ، ينظر ذلك في : أمالي ابن الشجري ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، الارتشاف ٢/ ٤٩٩ ، الخزانة ٢/ ١٤ ، و ١٠/ ٥١ ، ٥٢ .

(٢) ينظر هذا التقدير في أمالي ابن الشجري ٢/ ١١٠ .

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ يقول بعد أن فَصَّل القول في : «عَمْرَك الله» : «فقعدك الله يجري هذا المجرى ، وإن لم يكن له فعلٌ» .

(٤) الصحاح (قعد) ٢/ ٥٢٦ ، والتخمير ١/ ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٥) الذي في النسختين «قعدك» وفي الصحاح والتخمير : قَعِيدُك ـ وهو الصواب كما أثبتُّ ـ .

(٦) التخمير ١/ ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٧) في (ع) : المصدرية . . . ، وما أثبته من (ج) يوافق ما في التخمير .

تعميراً ، وقعَّدَك [1] تقعيداً .

حم : صاحب الكتاب [2] : «عَمْرَك الله» : تعميرك ـ على حذف الزوائد [3] ـ ، و «قعْدَك » أي : تقعيدك ، والمعنى : حَفِظَكَ الله ، والقعيد : الحافظ [4] ومنه : ﴿وعن الشمال قعيد﴾ [5] .

و [6] في الكشاف [7] : الكَسْر في «قعْدَكَ» تَصَرُّفٌ فيه لاختصاصه بموضع واحد ، قال : ونَحْوُهُ : «حِجْرًا» ـ بالكسر ـ في قوله تعالى : ﴿ حِجْرًا محجوراً ﴾ [8] أي : حَرامًا مُحَرَّمًا ، وذكره سيبويه [9] في باب المصادر غير المتصرفة المنصوبة بأفعال متروك إظهارها ، نحو : «مَعَاذَ الله» و « قعْدَكَ » ، وهذه كلمة [10] كانوا يتكلمون بها عند لقاء عَدُوٍّ أو هجوم نازلة ونحو ذلك ، يضَعُونها موضع الاستعاذه ، أي : أسأل الله أن يحجرَه حجراً .

قوله : «والنوع الثالث » .

شـح [11] : مَثَّل بأمثلـه كلهـا لا فِعْـلَ لـهـا مـن لَفْظِـها ، دَفْـرًا أي :

(١) في (ع) : وقعدتك

(٢) أي : قال صاحب الكتاب ، ويعني به الزمخشري ، وينظر قوله هذا في : حاشية المفصل ق (١٦أ) .

(٣) يعني بالزوائد حرفَي الزيادة التاء والياء .

(٤) ينظر : جامع البيان ٢٦ / ١٥٨ ، المحيط في اللغة ١/ ١٥٠ .

(٥) سورة ق من الآية (١٧) .

(٦) من هنا حتى قوله : «أن يحجره حجراً» لم يرد في (ع) .

(٧) الكشاف ٣/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، بتصرف بالتقديم والتأخير .

(٨) سورة الفرقان ، من الآية (٢٢) .

(٩) في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٦ .

(١٠) يعني كلمة : «حِجْرًا» .

(١١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٣٨ وينتهي النقل منه عند نهاية بيت ابن ميادة الآتي ، والكلام المنقول عن الصحاح مقحَمٌ في كلام ابن الحاجب .

نَتَنًا [1] ، ومنه : «أم دَفْرٍ» للدنيا [2] ، و «يا دَفارِ» للأمة [3] .

صح [4] : بالدال غير معجمة للنتن خاصةً ، ومعجمة بتحريك الفاء : كل رِيحٍ ذكية [5] من طيبٍ أو نَتَنٍ .

وبَهْرًا أي : تَعْسًا ، لا بَهْرًا من «بَهَرَهُ الله» : لَعَنَهُ ، ولا من «بَهَرَهُ» . أي : غلبه ، قال :

تفاقد قومي إذْ يبيعون مهجتي بجارية بَهْرًا لهم بَعْدَها بَهْرًا [6]

قلت : وبخَطِّ رَضِيِّ الأئمة الطبّاخي : قولهم : بَهْرًا أي : غُلِبتَ [7] ، وأفَّةً أي : تضجُّرًا .

ورأيت [8] في شرح التبريزي للسقط [9] : يقول الرجل للرجل : بهرًا لك ، كأنه

(١) ينظر هذا المعني في : تهذيب اللغة ١٤ / ١٠٢ ، مجمل اللغة لابن فارس ٢/ ٣٣٠ .

(٢) ينظر في ذلك المصدرين السابقين وينظر أيضًا : سوائر الأمثال على أفعَل ص ٤٢٠ ، ثمار القلوب ص ٢٥٧ ، المرصَّع لابن الأثير ص ١٣٣ .

(٣) يقال ذلك في سَبِّ الأمَة ، بمعنى : يا متنَة ، ينظر : العين ٨ / ٢٦ ، تهذيب اللغة ١٤/ ١٠٢ ، اللسان (دفر) .

(٤) الصحاح (دفر) ٢/ ٦٥٨ ، و (ذفر) ٢/ ٦٦٣ .

(٥) الريح الذكية هي : الشديدة مطلقًا سواءٌ كانت طيبًا أو نَتَنًا ، ينظر اللسان (ذكا) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لابن ميَّادة ، ينظر : شعر ابن ميَّادة ص ١٣٥ .
ومعنى تفاقد قومي ، أي : فقد بَعْضُهم بَعْضًا ، ومهجتي : دَمي ، أو : رُوحي .
والشاهد في البيت : «بَهْرًا» ، ووجه الاستشهاد به : أن «بهرًا» مصدرٌ منصوبٌ ، وهذا المصدر من نوع المصادر التي لا فعْلَ لها أصلاً ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٢، اللامات للزجاجي ص ١٢٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٦٦ ، الإنصاف ١/ ٢٤١ ، المسترشد ق (١٧٣ب) .

(٧) الصحيح أن بَهْرًا المراد هنا بمعنى تَعْسًا أو : تَبًّا ، وربما جاء بمعنى : عَجَبًا ، أما بَهَرَه بَهْرًا بمعنى غَلَبَهُ ، فله فعل ، فلا يعد من هذه المصادر التي لا فعلَ لها ، ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٣١١ ، الصحاح (بهر) ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢١ .

(٨) من هنا حتى قوله : «أي : جَهْرًا لا أكاتم» لم يرد في (ع) .

(٩) شرح سقط الزند للتبريزي (ضمن شروح سقط الزند) ٢/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ بتصرف يسير .

يدعو عليه بالغَلَبَة ، وقال الأَصْمعي : كنت أَحْسَبُ قولَهم : « بهرًا » من الدعاء عليه ، فسمعت رَجُلاً من أهل مكة يقول : معنى قَولهم : «بهرًا » أي : جَهْرًا لا أكَاتِم .

صح [1] : يقال : أُفًا له ، وأَفَّةً له أي : قَذَرًا لَهُ ، والتَّنوين للتنكير .

وذكر [2] الإمام حسام الدين [3] في كفايته : أن هذه المصادر [4] كلها تذكر في معنى الهلاك ، كأنه قيل : هلك هَلاكًا .

تخ [5] : و «أُفَّةً » و « تُفَّة » كلها بالضَّم ، ولا فِعْل لهذه المصادر ، على معنى أنَّه لا يقال : أَفَّ بمعنى قَذِرَ .

شح [6] : «ويحك » و «وَيْسَكَ » و «ويلك » و « ويَبْكْ » هذه كلها بمعنى واحد ، وهو الترحم ، ثم كثرت حتى صارت تُسْتَعْمَل من غير قصد دُعاء ، وقيل [7] : «ويحك» و «وَيْسَكَ » بمعنى ترحُّم ، وما يُنْشد من قوله :

فمـــا والَ ولا واحَ ولا واس أبو هِنْدِ [8]

(١) الصحاح (أفف) ٤/ ١٣٣١ بتصرف يسير .

(٢) من هنا حتى قوله : «هلك هلاكًا » لم يرد في (ع) .

(٣) هو حسام الدين الزاهدي ، تقدمت ترجمته في ص ٤٢١ .

(٤) يعني بها مصادر النوع الثالث ، وهي التي لا فعل لها ، وقد تقدمت في المتن ص ٧٩٦ .

(٥) التخمير ١/ ٣١٤ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٧) سيأتي هذا القول ـ إن شاء الله ـ منقولاً عن الزجاج .

(٨) البيت من الهزج ، ولم أجد نسبةً له ، وقد حكم عليه بعض العلماء بأنه مصنوعٌ أو مولَّد فقد قال ابن خالويه بعد أن أنشده : «فلا تلتفتنَّ إليه فإنه مصنوعٌ خبيث» ، وقال ابن جني : «وهذا من الشاذ وأظنه مولَّدًا» .

والشاهد في البيت : مجيء الفعل من «ويل» و «ويح» و «ويس» ، وعليه فقد ذهب بعضهم إلى أن هذه المصادر منصوبة بأفعال من جنسها ، والصحيح أن هذه المصادر لا أفعال لها ، وأما البيت فلا يحتج به ، ينظر : إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٧٩ ، المنصف ٢/ ١٩٨ ، الممتع في التصريف ٢/ ٥٦٧ ، التصريح ١/ ٣٣٠ ، المزهر ٢/ ٤٣ .

مَجْهُولٌ .

وفي [1] الهادي للشادي [2] ـ من تصانيف الميداني ـ : قال الزجَّاج [3] : «ويح» و «وَيْس» كلمتا ترحم ، و «ويلك» و «ويبَك» كلمتا عذاب .

تخ [4] : فإن سألت : ما الدليل على أنَّه لا فِعْل لهذه المصادر ؟ ، أجبتُ : لأنَّه لم يكن ، فيبقى على العَدَم .

وهذه [5] المصَادِر التي لا فِعْلَ لَهَا / على ضربين : ١/٧٣

أحَدُهما : أن يكون صَوْتًا كـ «أفَّة» و «تُفَّة» .

والثاني : أن لا يكون نحو : «ويحك» وأخواته .

أما الضرب [الثاني] [6] فإنما أُميت ليكون مُعَدًّا للدعاء ، كلما ذُكرَ انصرف إليه ، وأما الأوَّل فلأنه من الأصوات ، والأصوات لا يكاد يستعمل لها فِعْلَ ، وأما «أفَّفَ» فَمَصْدره : التأفيف .

وأما الوجه الثاني فلأنَّه وُجِد المانع من وَضْع الفِعْل ، وهو كراهة اعتلال الفاء والعين [7] ، فكأنَّ المراد به الدعاء ببلاءٍ نادرٍ غريب الوقوع ، يُصَابُ به المدعوّ عليه .

(١) من هنا حتى قوله : «كلمتا عذاب» لم يرد في (ج) .

(٢) الهادي للشادي ق (١٨٥ب) .

(٣) لم أجد هذا القول المنسوب للزجاج في كتبه التي وقفتُ عليها ، وإنما ذكر «ويل» وحدَه ، وذكر في عدة مواطن من كتابه معاني القرآن : أن «الويل» كلمة تقال لكل واقع في عذاب وهَلكَةٍ ، ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦٠ و ٥/ ٢٩٧ ، ٣٦١ .

(٤) التَّخمير ١/ ٣١٣ ، وينتهي النقل منه عند قوله : «فيبقى على العدم» .

(٥) من هنا حتى قوله : «ووين للعنب» قد ورد في : الموصَّل للسغناقي ق (٧٢ب) ، والمقاليد للنسفي ق (١٠١ ب) ويظهر أنهما نقلاه عن المقتبس .

(٦) في النسختين : الأوَّل . . . ، وهو خَطأٌ بين ، وقد صوبته معتمداً على ما ورد في المقاليد للنسفي ، وهو قد نقل هذا الكلام عن المقتبس ـ كما أشرنا ـ .

(٧) ينظر : المنصف ٢/ ١٩٨ ، الممتع ٢/ ٥٦٧ .

وقد مَرَّ في باب المبتدأ [1] أن صاحب الكتاب ذكر أنَّه لم يَجِئ في كلامهم ما فاؤه واو وعينُه ياء إلا «ويل» وأخواته ، و «وَيْن» للعنب .

[2] وذكر في الكشاف [3] : الويل : الهلاك ، وهو مصدر إلا أنَّه لا يشتق منه فعل .

فَإنْ سألت : فكيف [4] استعمل المصدر وأُمِيْتَ الفعْل من هذا النوع ، ولم يكن الأمْر على العكس ؟ ، أجبتُ : لأنّ الفعْل يقتضي وضع المصدر سابقًا [5] ، وإذا أضيفَ هذه المصادر ـ أعني بها النوع الثالث ـ لزمها النصب لأنَّ رَفْعَهَا يبطل الغرض ، و «ويلٌ لك» من الله تهديد ، ومن غيره دعاء .

قلت [6] : الويل : الهلاك ، وقد كثر استعماله في نحو : «ويلك» و «ويبك» حشوًا حتى اضمحل عنه دعاء السوء ، وعاد كدعاء الخير ـ على الإطلاق ـ ، ونظيره قولهم : «قَاتله الله» و «لا أبالَك» [7] ـ على أحد القولين ـ وأمَّا قولهم : «ويب

(١) تقدم ذلك ص ٦٩٥ .

(٢) من هنا حتى قوله : «لا يشق منه فعل» لم يرد في (ع) .

(٣) الكشاف ٢/ ٥٣٧ وينتهي النقل منه عند قوله : « لا يشتق منه فعل » .

(٤) في (ع) : كيف . . . ، بدون فاء .

(٥) وذلك على ما ذهب إليه البصريون من أنّ أصل المشتقات هو المصدر ، وغيره مأخوذٌ منه .

(٦) من هنا حتى قوله : «وويك ، وويب، وويل» لم يرد في (ع) .

(٧) هاتان العباراتان من أساليب العرب المأثورة عنهم ، وقد ذكر أبو بكر ابن الأنباري أن فيها وفيما جرى مجراها قولين :

أحدهما : أن يكون دُعَاءً على الشخص في الحقيقة .

الثاني : أن يكون دُعَاءً له في الحقيقة .

و«ويل» و «ويح» و « ويس » و «ويب» قد جرت مجرى هذه العبارات على القول الثاني ، فأصبحت تطلق ويراد بها الدعاء للشخص ، ينظر : شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص ٣٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٥ ، همع الهوامع ٣/ ١٠٨ .

غيرِك»[1] في قول أبي العلاء :

تناجيني إذا اختلف العوالي أتدري ويبَ غيرك من تناجي[2]

فكأنه منظورٌ فيه إلى أصله ، كأنه يراد به : عداك الهلاك إلى غيرك ، وفي هذا التقرير نوع تحقيق .

وفي مجمل اللغة[3] : يقال : « ويح» كلمة رحمة، قال الخليل[4] : ولم أسمع على هذا البناء إلاَّ «ويه » و «ويس» و «ويك» و «ويب» و «ويل» .

عق : قول مَن قال[5] : إن «أفة» و «تُفَّة » صوتان غيرُ مَرْضِي ، ولئن ثبت أنَّ «أفة» كذلك فـ «تفة » لا ، بل هما مصدران .

قلت : فإن سألت : لِمَ سُمِّيَتْ مصادر ولم يصدر عنها فعْل ؟ ، فالجواب : سميت بذلك على معنى أنها تتأهَّل لأن يُصْدَر عنها ، ولها صلاحية ذلك ، كالأكل بمعنى المأكول ، يطلق على الطعام الذي لم يؤكل بَعْدُ ، على معنى أنه يَصْلُح لذلك ، ألا ترى أن مَشْرَبَ الماءِ إذا صلح لورود الإبل عليه وصدورها عنه صَحَّ أن يطلق عليه

(١) هذه العبارة من أساليب العرب المأثورة عنهم ، ينظر : تهذيب اللغة ١٥/ ٦١٣ ، لسان العرب (ويب) ، همع الهوامع ٣/ ١٠٧ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري ـ كما ذكر هنا ـ ، ينظر : شروح سقط الزند ٤/ ١٧٣١ .
والعوالي : صدور الرماح .
ومراد المؤلف من إيراد البيت : أنَّ قولهم : «ويب غَيرك » منظورٌ فيه إلى الأصل ، إذ المعنى : هلاكًا لغيرك لا لَكَ.

(٣) مجمل اللغة لابن فارس ص ٩١٣ .

(٤) قول الخليل في العين ٣/ ٣١٩.

(٥) ذكر المؤلف هذا القول قريبًا ، ولم أقف على نسبةٍ له .

المورِد والمَصْدَر ، وإن لم يوجد شيء من ذلك فيه ، على المجاز به جرى التعارف[1] .

(١) هذا التعقيب من المؤلف قد نقله السغناقي وابن دهقان النسفي، ولم يصرحا بذلك ، ينظر : الموصّل للسغناقي ق (٧٢ب) ، والمقاليد للنسفي ق (١٠١ ب).

قال ـ رضي الله عنه ـ[1] :

« فَصْلٌ :[ما يُجْرَى من غير المصادر مجرى المصادر]

وقد تُجرَى أسماءٌ غيرُ مصادر ذلك المُجْرى ، وهي على ضربين: جواهر نحو قولهم : « تُربًا » و «جَنْدَلاً » و «فاهالِفيك » ، وصفات نحو قولهم : «هنيئًا مريئًا»و «عائذًا بِك » و «أقائِمًا وقد قَعَد الناس ؟ » و «أقاعدًا وقَدْ سَار الركب ؟ ...» .

تخ[2] : الرواية : «تُجْرَى » و «المُجْرَى » ـ بضم التاء والميم ـ ، أصل الكلام : رُمِيْتَ رَمْيًا بتُربٍ وجَنْدَل[3] ، ثم : رَمْيًا بترب . . . ، ثُمَّ : تربًا وجَندلاً .

و «فاهالفيك»[4] أصله : قبلتك الداهية تقبيلةً جاعلةً[5] فاهالفيك ، ثم :[6] جاعلةً فاهالفيك ، ثم : فاهالفيك .

عق : إذا قُلْتَ : «تُربًا » و «جندلاً » كأنك قُلْتَ : رَغِمْتَ رغمًا ، وهُنْتَ هَوَانًا ، ومن قال : تقديره : تَرِبْتَ تُربًا ، وجُنْدِلْتَ جَنْدَلاً لَم يُصِب[7] ، لأنهما ليسا

(١) المفصّل ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) التخمير ١/ ٣١٤ .

(٣) الجَنْدَل : الحجارة ، ينظر في ذلك : المحيط في اللغة ٧/ ٢٢٩ ، مقاييس اللغة ١/ ٥١٢ .

(٤) هذه العبارة مَثَلٌ من أمثال العرب ، يقال للمرء إذا دُعِيَ عليه دعاء الشر .

والشاهد في هذا المثل : «فاها » حيث أجريت مجرى المصادر ـ وهي من أسماء الأعيان ـ فنصبت بفعل مُضمَر ، ينظر هذا المثل في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣١٥ ، الأمثال لأبي عبيد ص ٧٦ ، جمهرة الأمثال ٢/ ٩٠ ، فصل المقال ص ٩٧ ، الوسيط في الأمثال ص ١٣٣ ، مجمع الأمثال ٢/ ٧١ ، المستقصى ٢/ ١٧٩ .

(٥) ساقطة من (ج) .

(٦) الذي في التخمير : ثم تقبيلةً جاعلةً فاهالفيك

(٧) الذي قال بذلك هو الزمخشري كما في حاشيته على المفصل ق (١٦ب) وهذا غريبٌ منه لأنه حكم=

بمصدرين أصلاً، فأنَّى يُقَدِّرُ لهما فعلين من لفظهما ، وإنما هُما أعيانٌ وُضِعَا مَوْضِعَ «رَغْمًا» و «هَوَانًا».

قلت : كأنَّه قال: أُصِبْتَ إصابةً بجندَل ، وتقديره كتقدير «ضربتُه سوطًا» [1] ، والنون زائدة من الجَدَالة وهي الأرض [2] ، فاعرفه [3] .

ولولا أنّ الإضمار هنا لازم في الاستعمال لكان «ضربتُه سوطًا» من هذا الباب، وكأنهم قصدوا بوضع العين موضع المعنى المبالغةَ في اللزوم والثبات ، لأنّ العين باق والمعنى عَرَض مُضْمَحِلٌّ لا بقاء له ، فكان هذا الصنيعُ أدلَّ على الغَرض من الدعاء .

شح [4] : ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر نَصْبٌ على المفعول المطلق ، وقد تقدم جنسه في أوَّل الباب [5] ، ولكنه ذكرها لغرض آخَرَ، وهو كون ناصبها لازم الإضمار ، فقوله : «ذلك المُجرى» إشارة إلى ما تقدَّم في الفَصْل الذي يليه [6] ، ثم قسمها قسمين : أجسامًا وصفات ، ثم قصد بها إلى قصد مدلول الفعْل ، فَوَجَب أن تكون مفعولاً مُطلقًا لذلك ، فالمتكلم بقوله : «تُربًا» في الدعاء لم يُرِد إلا الدُّعاء،

=على «تربًا» و «جندلاً» في متن المفصَّل ـ كما تقدم ـ بأنهما اسمان غير مصدرين ، وأما على القول المذكور هنا فيلزم أن يكونا مصدرين ـ كما ذُكر في رَد هذا القول هنا ـ .

(١) ينظَر ما تقدم ص ٧٩٢ .

(٢) الجَدَالة ـ بالتخفيف ـ اسمٌ للأرض كما في : تهذيب اللغة ١٠/ ٦٥٠ ، اللسان (جَدَل) .

وقد ذكر ابن فارس في مقاييس اللغة ١/ ٥١٢ أن كلمة «جَنْدل» يمكن أن تكون النون فيها زائدة وعلى هذا تكون من الجدْل وهو الصلابة ، ويمكن أن تكون غير زائدة فتكون الكلمة منحوتة من «جدل» ، و« جَنَد» وهي الأرض الصلبة .

(٣) من هنا حتى قوله : «من الدعاء» لم يرد في (ع) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، وينتهي النقل منه عند قوله «للأرض أو للدهية» .

(٥) ينظَر فصل : ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ص ٧٨٥ .

(٦) يعني في الفصل الذي قبله مباشرة ، وقد أشرنا إليه قريبًا.

وإذا علم ذلك وَجَبَ أن يكون مَصْدَرًا [1] / ؛ إذ لا فرق بين قوله : «خَيبةً» ٧٣/ب
و «إهلاكًا» وبينَ «تُربًا» و «جَنْدَلاً» ، وكذلك قوله : «فاهالفيك» [2] لم يرد به الفَمَ حقيقةً ، وإنما قصد الخيبة وإصابة الداهية ، والضمير في «فاها» للأرض أو للداهية .

واللام فيه للاختصاص ، كأنَّه يقال : شافهتك الداهية وواجهتك فما لفَمٍ .

[3] وهكذا ذكره في صح [4] : قيل : «فاهالفيك» [5] مَعْنَاهُ: الخيبَة ، وأصله : أنَّه يُريد : جَعَل الله لفيك الأرض ، كما قيل [6] : «بفيك الحَجَر» و «بفيك الأرض» ، ومما يؤنسُكَ به [7] قول أبي الطيِّب :

.... وقبلتني على خَوْفٍ فما لفَمِ [8]

قلت : [9] وفي الإيضاح لشيخنا

(١) تكررت مرتين في (ج) سهوًا من الناسخ .

(٢) تقدم هذا المثل والكلام عليه ص ٨٤٣ .

(٣) من هنا حتى قوله : «وبفيك الأرض» لم يرد في (ع) .

(٤) الصحاح (فوه) ٦ / ٢٢٤٤ وينتهي النقل منه عند قوله : «وبفيك الأرض» .

(٥) تقدم المثل والكلامُ عليه قريبًا .

(٦) ينظر : اللسان (فوه) .

(٧) ساقطة من (ج) .

(٨) عجز بيت من البَسيط ، وصدره :

قبَّلتها ودموعي مَزْج أدمُعها

وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ ينظر : معجز أحمد ١ / ١٣٢ .

ومراد المؤلف بالبيت : التمثيل على مجيء اللام للاختصاص في قوله : «فمّالفم» ، وذلك نظير ما ورد في قولهم : «فاهالفيك» .

(٩) ساقطٌ من (ع) .

المطرزي [1] : «مذهب سيبويه [2] أنّ الجواهرَ لا يوصف بها إلا محمولةً على المعاني».

قوله : «وصفات. . . . ».

في [3] الكشاف [4] ـ في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ [5] ـ : أي أكلاً هنيئًا . . . ، فَهُما وصفٌ للمصدر ، أو حالٌ من الضَّمير ؛ أي : كلوه وهو هنيءٌ . . . ، وقد يوقف على «فكلوه» ويبتَدَأ «هنيئًا» على الدعاء [6] ، وعلى أنَّهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين ، كأنَّه قيل : هَنْأً مَرْأً.

تخ [7] : و [8] صيغة الصِّفة كما تُستَعْمَلُ في الصفة تُستَعْمَلُ أيضًا في المصدر نحو قولهم : «قُمْ قائمًا» [9] ، والمراد فيما نَحْنُ فيه [10] المصَدرُ ، لأنَّه دعاء ، والأدعية تجيءُ بالفعل أو بالمصدر ، وهكذا تقول في : «اللَّهُمَّ عائذًا بك من كلِّ سُوْء» ، و «قائمًا» و «قاعدًا» في هذا المثال [11] مَصْدَر ، لأنَّ المُنْكَرَ هُنَا نفسُ القيام والقُعُود لا القائم والقاعد.

(١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري ١/ ٢٩٤ والنقل منه بالنَّص.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) من هنا حتى قوله : «هنأً مرأً» لم يرد في (ع) .

(٤) الكشاف ١/ ٤٧١ .

(٥) سورة النساء ، من الآية (٤) .

(٦) ينظَر : الدر المصون ٣/ ٥٧٦ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتداص ٧٥ .

(٧) التخمير ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ وينتهي النقل منه عند قوله : «فكيف إحداثهما».

(٨) ساقطٌ من (ع) .

(٩) لأنَّ المرادُ هنا : قم قيامًا.

(١٠) ساقطةٌ من (ع) .

(١١) يعني في أمثلة الزمخشري المتقدمة في المتن وهي : « أقائمًا وقد قعد الناس ؟ » ، و «أقاعدًا وقد سار الركب؟».

فإن سألت : فإذا [1] كان المُنكرُ هو المصدر فكيف لم يكن الإنكار به ؟ ، أجبتُ : لأنَّ المَصْدَرَ يَدُلُّ على الحدوث والتجدد فوق القائم [2] والقاعد إذا أريد به المصدر ، والمعنى : أَبَقَاءً للقيام وقد قَعَد الناس ؟ ، كأنه يقول : بقاءُ القيامَ والقعودَ في هاتين الحالتين شيء شنيعٌ ، فكيفَ إحداثهما ؟ .

شح[3] : وإذ قد عُلِمَ أنّ هذه الأشياء واقعة موقع الأفعال وجَبَ الحكم بمصدريتها، فالأصل : «أتقومُ[4] قيامًا» ، و «أتقعد قعودًا» ، ثم : «قيامًا» و «قعودًا» ، والدليل على وقوع الصفة مصدراً في مثل هذه [5] المواضع قوله :

هنيئًا لأرباب البيوت بيوتُهم ... وللعزَبِ المسكين ما يتلمَّسُ[6]

لأن قوله : «بيُوتُهم» مرفوعٌ بالفاعليه لـ «هنيئًا» ، ولا ذلك إلا بتقدير المصدرية ؛ لأنَّ الصفة في إعماله تحتاج إلى اعتمادٍ بأشياء [7] ، وليس من ذلك ، فاعرفْهُ.

(١) في (ج) : فإنْ . . . ، وما أثبتُّه من (ع) يوافق ما في التخمير .

(٢) لعل المراد أنّ المصدر يدل على الحدوث والتجدد فوق دلالته على صاحب الحدث وهو الفاعل .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤١ .

(٤) في (ج) : أيقوم ، وهو تصحيف .

(٥) في (ع) : هذا . . . ، وهو سهوٌ من الناسخ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي الغِطْريف الهدَّادي ـ كما في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٩٢ .

والمراد بأرباب البيوت : ذوو الزوجات ، والعزب : من لا امرأة له .

والشاهد في البيت : «هنيئًا لأرباب البيوت بيوتُهم» ، ووجه الاستشهاد به : أن «هنيئًا» وصفٌ وَقَعَ مصدراً بدليل أنَّ الفاعل «بيوتُهم» قد رفع به ، واستشهد به سيبويه على أنَّ «هنيئًا» منصوب على المصدرية وناصبه فعلٌ مضمَر تقديره : هناه هنيئًا، ينظر هذا الشاهد في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣١٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٠٠ ، تحصيل عين الذهب ١/ ١٦٠ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٧٠ .

(٧) أي إعمال الوصف في الفاعل يحتاج إلى اعتماد على أحد شيئين : إما على استفهام وإما على نفي ، =

قلت : وبخط الطباخي في نُسْخَته [1] : قال أبو العبَّاس [2] : «قولهم : «تُرْبًا» و «جَنْدَلاً» إنما يريد : أَطْعَمهُ الله ، ولَقَّاه الله » .

وقولهم : «أقائمًا [3] . . . » هو اسم فاعل موضوع موضع المصدر ، وإنما جاز ذلك لأنَّه حالٌ والتقدير : أَثَبَتَّ قائمًا؟ ، ويجوز أنْ تقولَ : أقِيامًا . . . ، والمراد بهذا التوبيخ كقوله :

أَطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ [4] ؟

ومثله : «أقعودًا وقد سار الركب ؟» ، و «أجُلُوسًا والنَّاسُ يسيرون ؟ » ، (والله أعلم) [5] .

=وأجاز الأخفَش وابن مالك رفع الفاعل بالوصف وإن لم يعتمد على أحد هذين الشيئين ، ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٥ ، مَنْهَج السالك لأبي حيان ص ٣٦ ، ٣٧ .

(١) في (ع) : نسخة . . .

(٢) يعني المبرد ، وقوله في المقتضب ٣/ ٢٢٢ ، وهو منقولٌ بنصه خلا أن عبارة المقتضب «قولُك » بدل : «قولهم» .

(٣) في (ع) : قائمًا . . . ، بدون همزة .

(٤) البيت من الرَّجَز ، وهو للعجاج ، ينظر : ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه ص ٣١٠ .
والقِنَّسْرِيّ : الكبير المسن القديم .
والشاهد في البيت : «أطربًا» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ المصدر « طربًا» وقع بعد الاستفهام مرادًا به التوبيخ ، ينظر الشاهد في : الكتاب لسيبويه ١/ ٣٣٨ ، المقتضب ٣/ ٢٢٨ ، المسائل المنثورة ص ٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٥٢ ، تحصيل عين الذهب ١/ ١٧٠ ، مغني اللبيب ص ٢٦ .

(٥) لم ترد في (ع) .

قال ـ رضي الله عنه[1] ـ :

« فصلٌ : [ما ينتصب نصب المفعول المطلق مع كونه ضميراً]

ومن إضمار المصدر قولُك : «عبد الله أظنُّه مُنْطَلِقٌ» ، تجعل الهاء ضَمير الظّن ، كأنَّك قُلْتَ : عبد الله أظن ظني منطَلِقٌ ، وما جاء في الدَّعوة المرفوعة : «واجعله الوارثَ منا» [2] مُحْتملٌ عندي أن يوجَّه على هذا» .

يقال [3] : دعوت اللَّه له ، وعليه دُعَاءً ودَعْوَةً ، أما «الدِّعوة» ـ بالكسر ـ فمصدر الدعيّ في النسَب [4] .

شح [5] : هذا الإضمارُ على قياس باب المضمرات ؛ لتقدمِ ما يدلُّ عليه وهو الفِعْل ، فحقُّه أن يُذْكَر ثَمَّة ، لأنَّ ما يتعلق بالإضمار في الأسماء مَخْصُوصٌ بذلك البَاب ، والذي حَسَّن ذكرَه هنا ليُنَبِّهَ على أنَّه يصحُّ أن يَنْتَصِبَ نَصْبَ المفعول المطلق مع كونه ضميراً ، لأنَّه يوهِمُ خصوصيَّة ذلك بالظاهر .

قلت : قوله : «عبد الله أظن ظني مُنْطَلِقٌ» إنما قال ـ في تقديره ـ : «ظَنِّي» معرفةً لا نكرةً لأنَّ الضمير معرفة ، فلا يصح تقدير النكرة بدلاً عَنْهُ ، ولفظ سيبويه[6] في

(١) المفصل ص ٣٤ .

(٢) سيأتي تخريج هذا الأثر ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٣) من هنا حتى قوله : «الدعيّ في النَّسَب» لم يرد في (ع) .

(٤) هذه لغة أكثر العرب ، أمَّا عَدِيّ الرَّباب فإنهم يفتحون الدال ، ينظر : تهذيب اللغة ٣/ ٢٠ ، الصحاح(دعا) ، المحكم ٢/ ٢٣٥ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤١ .

(٦) ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ١/ ١٢٥ وقد أورد التقديرين ، ولكنَّه استحسن تقدير : أظن ذاك الظَّن ، لأنَّ لفظ «ذاك» اسمٌ مبهم يقع على كل شيء .

تفسيره: «أظُنُّ الظَّنَّ . . . » ، و «ظَنِّي» أولى ؛ لموافقته ضمير المتكلم ، وهو راجع إلى ما يَدُلُّ عليه «أظُنُّ» ، و «أظُنُّ» يدل على «ظنِّي» ، وهو من قبيل قَولهم : «من كَذب كان شرًا له»[1] .

تخ[2] : لا يجوز أن ينصرف الضمير فيه إلى « عبد الله » لوجهين :

أحدهما : / لو انْصَرَفَ إليه لكان فعل القلب معملاً بالإضافة إلى أحد مفعوليه ٧٤
غير مُعْمَلٍ في الآخر ، وذلك ممتنعٌ بالإجماع ، إنما حَكمُها أن تُعْمَلَ فيهما أو تُلْغيه .

والثاني : أنّ أفعال القلوب ما دامت مقدمةً على مفعولها فإنه لا يجوز إلغاؤها[3]، ولو قال : « . . . منطلقًا » لكان عائدًا على «عبد الله» .

قوله : «واجعله الوارث منَّا » من الدعاء المرفوع ، وهو : «اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجْعله الوارث منَّا . . . »[4] .

(١) يريد أن في «كان» ضميرٌ يعود على المصدر الذي دلَّ عليه الفعل ، إذا التقدير : كان هو أي : الكَذبُ . . ، فَدلَّ «كَذَبَ» على الكَذب ، ينظر هذا القول وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٩١ ، الأصول في النحو ٢/ ١٧٦ ، الإنصاف ١/ ١٤٠ ، الفصول الخمسون ص ٢٢٩ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٣ .

(٢) التخمير ١/ ٣١٦ ، ٣١٧ .

(٣) هذا هو قول البصريين ، أما الكوفيون وتابعهم الأخفش من البصريين فقد أجازوا إلغاء العامل المتقدم مستدلين بنحو قوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وبنحو قول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدبُ

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، أما ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش فلا يستقيم به الدليل ، ينظر في هذه المسألة : ائتلاف النصرة ص ١٣٤ ، التصريح ١/ ٢٥٨ .

(٤) هذا الدعاء أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب الدعوات ـ وينظر أيضًا في : صحيح الجامع ـ حديث رقم (١٢٦٨) .

واستشهد به على الغرض نفسه ابنُ يعيش وابن الحاجب ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٤ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ١٤١ .

تخ[1] : الضمير المنصوب في «اجْعَلْهُ» فيه وَجْهان :

أَحَدُهما ـ وهو الذي ذهب إليه الكل ـ : أن يكون ضمير التمتيع ، كما أنّ الضمير في «أظُنُّه» ضمير الظَّن ، والمعنى : وفِّقنا لحيازة العلْم لا المال، حتى يكون العلم هو الذي يبقى منا بعد الموت ، [2] و «الوارث» : الباقي ، ومنه قوله تعالى : ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ [3] ، أي: على الباقي من الأبوين ـ في أحد التأويلين في الكشاف[4] ـ.

والوجه الثاني ـ وهو الذي إليه ذهب صاحب الكتاب ـ : أن يكون المعنى : واجعل الوارث من عشيرتنا جعلاً ، ومعنى الدعوة حينئذ مقتبسٌ من قوله تعالى : ﴿فَهَبْ[5] لي من لدنك وليًا ، يرثني﴾ [6] ، فإذا تصورت المَعنى فاجْعَل «الجَعْل» مكان «جَعْلاً».

فإن سألت : فأيُّ فرق بين «جَعْلاً» وبين «الجَعْل» هُنا ؟ ، أجَبْتُ : «الجعل» أبْلغ، واعتبره بقوله : «ضربتهَ ضربًا» و «ضربتُه الضربَ» .

قلت : وعلى قياس[7] قوله : « ظَنِّي . . . » [8] ينبغي أن تقول هُنَا ـ في التقدير ـ: واجعل جَعْلك . . . ؛ لتُطَابِقَ الضَّمير في «واجعل» كما راعى على المطابقة

(١) التخمير ١/ ٣١٧ ، ٣١٨ ومن قوله : «والوارث : الباقي» حتي نهاية الوجه الأول إضافةٌ من المؤلف وليس في التخمير .

(٢) ساقطٌ من (ع) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٣٣) .

(٤) الكشاف ١/ ٢٨٠ .

والتأويلان المذكوران فيه لكلمة «الوارث» ما ذكر هنا أنّ الوارث بمعنى الباقي من الأبوين وهو قول سفيان ، والآخر : أن الوارث هو الذي لو مات الصبي وَرِثَهُ ، وينظر في ذلك : زاد المسير ١/ ٢٤٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٦٨ .

(٥) في النسختين : «واجعل لي» ، وهو خطأٌ في الآية ، وهذا الخطأ من لدن صاحب التخمير ، وقد تابعه فيه المؤلف ولم يتنبَّه إلى ذلك ، وقد صوبت ذلك الخطأ.

(٦) سورة مريم ، من الآيتين (٥ ، ٦) .

(٧) في (ج) : القياس

(٨) أي قول الزمخشري ، وتقدم ذلك في المتن ص ٨٤٩ .

بين ضميرَي «أظُنُّ» و «ظني» ، وعلى قياس تفسير سيبويه [1] في «أظن الظَّنَّ» : واجْعَلْهُ الجَعْل ، و «جَعَل» ها هُنا مُتَعَدٍّ إلى المفعولين ، أحدهما «الوارثَ» ، والثاني «منَّا» ، أي : الجار والمجرور الذي هو في موضع الجملة ، قيل : [2] ويجوز أن يرجع إلى «المذكور» ، أي : واجعل المذكورَ . . . ، ومثله جائزٌ في كلامهم .

شح [3] : وإنَّما قال هنا [4] : « . . . مُحتمل» ، ولم يَقُل في الأوَّل [5] ، لأنَّ الأوَّلَ مُتَعَيِّنٌ بخلاف الثاني .

واعلم أنَّ المصدر إذا انْضَمَّ إلى فعْله فإن ذكْرَهُ لا يزيد في معموله شيئًا ، ألا ترى أنَّك تقول : « أعطيتُ إعطاءً زيدًا ثوبًا » فلا تعديه إلى شيء زائد على المفعولين ، فوجوده وعدمه سواءٌ في العمل ، وفيه رَمْزٌ إنْ اطَّلَعْتَ عليه ظَهَرَ لك الغرضُ من ذكره [6] ، فاعرفه بالتأمُّل .

(١) تقدم تفسير سيبويه ص ٨٤٩ . ٨٥٠ .

(٢) هذا القول من غير نِسْبَة في : الأمالي النحويه لابن الحاجب ٢/ ١٤١ ، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٢٤ . وقد أبطله ابن الحاجب .

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤٢ .

(٤) أي : في الدعاء المذكور : «واجعله الوارث منا» .

(٥) أي : في المثال الأول : «عبد الله أظنه منْطلقٌ» .

(٦) في حاشية (ج) ما نصه : «حتى لا يقتضي المصدر المضمَر مفعولاً آخر سوى ما اقتضاه الفعْل ، وهذا هو كشف الرمز ، فافهم» .

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«المفعول به

هو الذي يقع عليه فِعْلُ الفاعِلِ في مثل قولِك : «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً» و «بَلَغْتُ البَلَدَ»، وهو الفارِق بين المتعدِّي من الأفعال وغيرِ المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة ـ على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى [2] ـ، ويجيء منصوباً بعاملٍ مُضْمَرٍ مستعملٍ إظهاره، أو لازمٍ إضمارُه ... » .

قيل [3] : الفعْل المتعدي ما يُحْتَاجُ في إيجاده إلى غير الفاعل، واللازم ما لايحتاج، وهذا معنى قولِهم [4] : اللازم مااقتصر على الفاعل .

شح [5] : أراد بالوقوع المتعلق المعنوي [6] المعقول، لا الأمر الحسِّي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعةً على مَفعولها حسًّا نحو : «عَلِمْتُ» و «شَافَهْتُ»، والمتعلق المعنوي يشمل الجميع فوجَبَ حمله عليه .

قولُه : «وهو الفارق . .» لأنَّ المتعدي هو الذي له مُتَعَلَّق تتوقفُ عقليته عليه [7]، وهو الذي يُسَمَّى المفعول به، فكان فارقاً، ألا تراك لو قطعت النظَر عَنْهُ كانت الأفعالُ

(١) المفصَّل ص ٣٤

(٢) فصل الزمخشري الحديث عن المتعدي لمفعولٍ واحد والمتعدي لمفعولين والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل في قسم الفعل عند حديثه عن المتعدي وغير المتعدي. ينظر : المفصل ص٢٥٧

(٣) لم أقف على مَنْ عَرَّف المتعدي واللازم بهذا التعريف

(٤) أي : قول النحاة، وقد عبَّر الزمخشري بتعبير قريب من هذا التعريف المذكور هنا، فقال في المفصل ص٢٥٧ : «وغير المتعدي ضربٌ واحد وهو ما تخصص بالفاعل»

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، بتصرفٍ بالاختصار

(٦) في (ج) : بالمعنوي

(٧) ساقطة من (ج)

كُلها سواءً في عدم التعدي، وسُمِّي هذا المتعلق المفعولَ به لأنَّه أوقِعَ به الفِعْل أو تعلَّق به، أو لأنَّه جوابُ : مَنْ فُعِلَ به هذا الفِعْل ؟.

وقَسَّمَ العامل إلى ظاهر ومُضمَر، واستغنى عن ذكر تمثيل الظاهر على ما هو عادته في الاستغناء بما يَتَقَدَّم ذِكْرُه في أُنْمُوذَجَاتِ [1] أمثلته.

عق : قوله «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل» منقوضٌ بكلّ مفعول من ذي فِعْل، لكون فعله واقعاً عليه، أي بكل معمول [من] [2] ذي حرفة [3] ، وبما لم يقع عليه فِعْل الفاعل في نحو : «ما ضرب زيدٌ عَمْراً»، ففي الأوَّل يلزم أن يكون مفعولاً به، وفي الثاني ألا يكون، وكلاهما غير سَديد، فالأولى أن يقال : هو الذي يقع عليه الإسناد؛ ليكون مشتملاً / على المثبت والمنفي. ٧٤

وقال [4] بعضُهم [5] : «هو ما يتعدى الفِعْلُ فاعلَه إليه» سُمِّيَ المفعولَ به على معنى أنَّه أنزل به الفِعْل، وأُحلَّ به، وألْصق به، يقال: فَعَلْتُ به فِعْلاً، أي : أوجدته مُلْصَقاً به، قال الله تعالى : ﴿**مايَفْعَلُ الله بِعذابكم** [6] ﴾.

(١) في (ع) : في الموجودات . . .

وأنموذجات : جمع أنموذج، و«أنموذج» لفظٌ معرَّب معناه : صورة تتخذ على مثال صورة الشيء ليعرف منها حاله، ينظر : شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص١٢٨، قصد السبيل ١/ ٢٢٠.

(٢) في النسختين : بكل معمول بين ذي حرفة . . . ، وهو كلامٌ غير مستقيم، وما أثبته تصويبٌ من المؤصَّل للسغناقي والمقاليد للنسفي، وقد نقلا هذه الفقرة من المقتبس.

(٣) توضيح ذلك أنه لو قيل : صبغ الصباغُ الثوبَ، وخاط الخياط القميصَ، لوَقَعَ فعل الصباغ على الثوب، وفعل الخياط على القميص، مع أنَّ الثوب ليس مفعولاً للصباغ، والقميص ليس مفعولاً للخياط، وينظر توضيح ذلك في : الموصَّل للسغناقي ق(٧٣ب)، المقاليد للنسفي ق(١٠٣أ)

(٤) ساقطة من (ع)

(٥) هو السكاكي، وقوله في كتابه : مفتاح العلوم ص٩٠

(٦) سورة النساء، من الآية (١٤٧)

وفي قوله [1] : «في مثل قولك . . .» إشارةٌ إلى أنْ يكون بدون حرف الجر نحو «مررت بزيد» فإنه ليس بفارق [2]، والمفاعيل لم تَزِد على الثلاثة لأنَّ هذا العدد حَدُّ الكثير، وما وراءه غير مُغَيّاً، والإضمار وجوازُه ولزومُه على حَسَب ما مَضَى من المسائل [3] المبنيَّة على هذا الباب من قيام القرائن الحالية أو المقالية.

قلت [4] : ومن تأنيس التدريس [5] في الفرق بين المتعدي وغيره ما ذكره الإمام فخر المشايخ في مُحَصَّله : أنّ كلَّ جملة من فِعْل وفاعل حَسُن أنْ تَسْألَ عنه بـ «ماذا» نحو : «أكَل عمرٌو» و «شَرِبَ بكرٌ»، فتقول : ماذ أكل؟، وماذا شَرِبَ؟ فهو متعدٍّ، وما لايحسن فيه ذلك فهو لازم، ألاتراك لاتقول - في «قام زيدٌ» و «خَرَجَ خالد» - : ماذا قام؟، وماذا خرج؟.

(١) في (ع) : قُلتَ في مثل . . . ، وكلمة «قلت» زيدت خطأ؛ لأنها لم ترد في متن المفصَّل.

(٢) أي : ليس بفارق بين المتعدي وغيره - كما ورد على هامش (ج) -.

(٣) مسائل الإضمار الجائز والواجب سيأتي الحديث عنها - إن شاء الله - في الفصول الآتية.

(٤) من هنا حتى قوله : «وماذا خرج» لم يرد في (ع)

(٥) تقدم معنى كلمة «تدريس»، ينظر ص ٢٢٣

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«المَنْصُوبُ بالمستعمل إظهارُه»

هو قولُك - لِمَنْ أخَذَ يضربُ القومَ، أو قال : «أضْربُ شَرَّ الناس» -: «زيداً» بإضمار «اضْرِبْ»، و لِمَنْ قَطَع حديثَه : «حَدِيثَك»، ولِمَنْ صدرت عَنْه أفاعيل البُخَلاَء : «أكُلَّ هذا بُخْلاً؟» بإضمار «هاتِ» و «تَفْعَلُ» ...»

قوله : «المنصوب بالمستعمل إظهاره» هو في الحقيقة راجعٌ إلى كُلِّ موضعٍ قامت فيه قرينة تدلُّ على خُصُوصِيَّة الفعْل المحذوف، وليس موضع الفعْل لَفْظٌ يقومُ مقامه، ولا كثرةٌ بَلَغَتْ مَبْلَغاً يُسْتَغْنَى بها عن الفعْل، ثم شرع يمثِّلُها بما ذكره [2].

شم : أما مايجوز إظهاره وإضماره جَميعاً فكقولك : «زيداً» بإضمار «اضْرِب» (قال في الكشاف [3] : وهذا) [4] إذا رأيت رَجُلاً متأهِّباً للضرب متهَيِّئاً له، أو سبق قَوْلُ القائل : «أضْرِبُ [5] شر الناس» فَقُلْتَ : زيداً.

قلت : ويَصحُّ أن يكون قولُه : «شرَّ الناس» «زيداً» مثالين على طريقة اللَّف، الأول منها مُتَعَلِّقٌ بقوله : «أخذ يَضْرِب . . .»، والثاني وهو «زيداً» متعلِّقٌ بقوله : «أو قال : أضْرِبُ . . . » وكأني به مسموعاً عن شيخنا [6] (-رحمه الله-) [7]

(١) المفصَّل ص٣٤، والمراد بالمستعمل إظهاره : ما يجوز فيه الإظْهار والإضمار

(٢) ما أورده المؤلف تعليقاً على قول الزمخشري «المنصوب بالمستعمل إظهاره» منقولٌ من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤٦

(٣) لم أهتد إلى موضع هذا النقل في الكشاف

(٤) ساقطٌ من (ع)

(٥) ساقطة من (ع)

(٦) المراد به سيف الدين الروزناني إذ كثيراً ما يطلق عليه المؤلف «شيخنا» أو «شيخنا الأستاذ»

(٧) ساقطة من (ع)، وكلام المؤلف هنا نَقَله السغناقي في الموصَّل ق(٧٤أ) مصرحاً بذلك .

قولُه : «. . . ولِمَنْ قَطَعَ حديثه : «حَديثَكَ» (١) . .» إلى آخره، يريدُ أنَّ «حديثَك» منصوبٌ بإضمار «هات»، و «أكُلَّ هذا بُخْلاً؟» بإضمار «تَفْعَلُ»، والمعنى : هاتِ حديثَك، و : أتفعَلُ كلَّ هذا . . ، و «بُخْلاً» منصوبٌ بمعنى اللام (٢) ، وعليه (٣) تدور مسائل الباب .

قيل (٤) : والإضمارُ في مثل هذه المواضع أفْصَحُ؛ لأنه أخْصر مع تأدية المعنى .

حم (٥) : والأفاعيل : جمع «أفْعُوْلَة»، وهو كـ «الأعجوبة» في الوزن والمعنى، نحو الرَّد والمنع (٦) وإغلاق الباب والتعبُّس والتَّضَيُّق (٧) وأمثالها، أما أحاديث النبيِّ فإنما هو جمع «حديث» على غير قياس .

وفي (٨) شح (٩) : الأفاعيل : جمع أفعَال .

حم : قال صاحب الكتاب (١٠) : «قال المُبَرِّد (١١) : العَرَبُ تَلُفُّ الخبرين لفًّا، ثم ترمي بتفسيرهما جُملةً، ثِقَةً بأنّ السامعَ يَرُدُّ إلى كُلٍّ مالَهُ»

(١) ساقطة من (ع)

(٢) يعني : مفعول لأجْله

(٣) أي : وعلى إضمار العامل

(٤) لم أقف على هذا القول فيما عدت إليه من مصادر

(٥) ينظر ما نقله المؤلف عن حاشيته على المفصَّل في : حاشية المفصَّل للزمخشري ق(١٦ب، ١٧أ) ، غاية المحصَّل للزملكاني ق(٢٥ب) الموَصَّل ق(٧٤أ) ، المقاليد ق(١٠٤أ)

(٦) في (ع) : المنع والرد . . .

(٧) التعبُّس : التجَهُّم كما في الصحاح (عبس)، والتضيّق : نقيض السعة كما في اللسان (ضيق)

(٨) لم يردا في (ج)، ومن هنا حتى قوله : «جمع أفعال» جاء في (ع) قبل النقل السابق .

(٩) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤٦، وعلى قوله تكون «أفاعيل» جمع الجمع

(١٠) يعني به الزمخشري، وقوله في حاشيته على المفصَّل ق(١٧أ) والنقل منه بالنص .

(١١) قول المبرد في كتابه : الكامل ١/ ١٦٦ .

قلت [1] : واعلم أنّ هذا الفصل في تركيبه وترتيبه نوعُ غموضَة، حتى بَلَغَنَاَ عن بعض [2] مشايخنا أنَّه كان يشتبهُ حَلُّه على كثيرٍ من الكبار، فأنْعمتُ في إيضاحه النظَر لذلك، وقد [3] اتفَقَتْ فيه حكاية فيها طُولٌ ذكرها شيخُنا الأستاذ [4] -رحمه الله-.

(١) ساقطة من (ع).

(٢) ساقطة من (ج)

(٣) من هنا حتى آخر الفَصْل لم يرد في (ع)

(٤) يعني به سيف الدين الروزناني، وتقدمت الإشارة إلى ذلك قريباً

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ (١) :

«فصل : [من المنصوب بالمستعمل إظهاره] (٢)

ومنه قولك لمن زَكِنْتَ أنَّه يريدُ مكةَ : «مكةَ وربِّ الكعبة»، ولمن سَدَّدَ سَهْماً : «القِرْطَاسَ واللَّهِ»، وللمستهلِّين إذا كَبَّرُوا : «الهلالَ واللَّهِ»، تضمر : «يُرِيدُ» و «يُصِيبُ» و «أبصَروا»، ولرائي الرؤيا: «خَيْراً وماسَرَّ» و «خيراً لنا وشَرّاً لأعدائنا (٣)» أيْ : رأيْتَ خيراً..، ولِمَنْ يذكُر رَجُلاً : «أهْلَ ذاك» و «... أهْلَه» أي : ذكرتَ أهلَه، ومنه قوله :

لن تراها ولو تأمَّلْتَ إلاَّ ... ولها في مفَارق الرأس طيباً (٤)

أيْ : وترى لها.

ومنه (٥) : «كاليوم رَجُلاً» بإضمار : لم أرَ، قال أوْس (٦) :

(١) المفصل ص٣٤، ٣٥

(٢) مسائل هذا الفصل والذي قبله يجمعها أنها من المنصوب بالمستعمل إظهاره ولذلك فقد ذكرها سيبويه تحت عنوان واحد في الكتاب ١/ ٢٥٧، ٢٥٨ وإنما ميزهما الزمخشري عن بعضهما على اعتبار أن أمثلة الفصل السابق إنشائية، وأمثلة هذا الفصل خبرية، وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله - في الشرح.

(٣) في المفصَّل : لعدونا . . .

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، ينظَر : زيادات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص١٧٦، ورواية الصدر فيه :

لن تراها ولو تأملت منها

ومفارق الرأس : جمع مَفْرِق، وهو وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر.

والشاهد في البيت : «ولها في مفارق الرأس طيباً»، ووجه الاستشهاد به : أن «طيباً» مفعول به منصوب بفعل محذوف جوازاً يدل عليه ما قبله، تقديره : إلا وترى لها طيباً، وينظر هذا الشاهد في : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٥، المقتضب ٣/ ٢٨٤، تحصيل عين الذهب ١/ ١٤٤، المسترشد ق(١٧٦ب)، المنخّل ق(٢٥)، شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي ق(١٠)

(٥) في المفصل : ومنه قوله . . . ، وفي بعض شروحه : قولهم . . .

(٦) هو أوسُ بن حَجَر بن عتاب من بني تَميم، من شعراء الجاهلية وفحولها، عده ابن سلام في الطبقة الثانية، كان عاقلاً في شعره سباقاً إلى دقيق المعاني، له ديوان شعر مطبوع، تنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ١/ ٩٧، الشعر والشعراء ص٩٩، الأغاني ١١/ ٧٣

حتى إذا الكَلاَّبُ قال لها كاليوم مَطْلُوباً ولا طَلَبَا (١)»

قلتُ : كان من (٢) حق هذا الفصل أن يكون متصلاً بما قبله من غير فَصْلٍ، إذْ مسائل الموضعين من نوعٍ واحد، وهكذا وُجِدَ في بَعْضِ النُسَخ، فَلَئِنْ صَحَتْ روايةُ الفَصْلِ فوجهها -على ضَعْفٍ- أنَّ الأمثلة كلها في هذا الفَصْلِ خبرية، وأمّا ما قبله فَلاَ؛ لأنها محتويةٌ على الأمر والاستفهام (٣)، (وهذا الفرقُ كالإقناعي) (٤)

الزَّكَنُ: العِلْمُ والتفرُّس(٥) / ، قال سيبويه (٦) : هو عبارة عن عِلْمٍ شَهَامةٍ وتوقُّدِ ٧٥
خاطِرٍ.

حم : قال صاحب الكتاب (٧) : «لِمَنْ زَكَنْتَ» أيْ : عَمَّن زَكَنْتَ، وكذلك اللام في : «لِمَنْ سَدَّد» و «للمستَهِلِّينَ»، وإلاَ كان التفسيرُ «تُريد» و «تَصيبُ» و «أبصرتُم» بالخطاب (٨) ، قال (٩) : فاللام ليستْ بعلة للقول في نحو «قال له»، وإنما هي بمعنى

(١) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر كما في ديوانه ص٣.
والكلاَّب : الصائد، وقد أوضح المؤلف معاني بقية الكلمات ومعنى البيت في الشرح.
والشاهد في البيت : «كاليوم مطلوباً»، ووجه الاستشهاد به : أنّ «مطلوبًا» مفعولٌ به لفعْل محذوف جوازًا تقديره : «لم أرَ كاليوم مطلوبًا» ينظر الشاهد في : أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦، غاية المحصل للزملكاني ق(٢٦ب)، المنخل ق(٢٥ب)، الإقليد ق(٥٠أ)، المقاليد ق(١٠٤ب)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٠ب)
(٢) لم ترد في (ع)
(٣) سبق المؤلف في الإشارة إلى هذا الفرق الزملكانيُّ في غاية المحصَّل ق(٢٥أ)
(٤) لم يرد في (ع)
(٥) ينظر ما تقدم ص ٣٣٤ .
(٦) الذي نسب هذا القول لسيبويه هو الزمخشري في حاشيته على المفصل ق(١٧أ)، وقد ذكر سيبويه كلمة «زكنت» في الكتاب ١/ ٢٥٧ ولكنه لم يشرحها، فلعل ما نقل عنه من زيادات النسَّاخ.
(٧) يعني به الزمخشري، ولم يرد قوله هذا في حاشيته على المفصل، وجاء هذا القول من غير نسبة في : الموصَّل ق(١٧٤أ)، والمقاليد ق(١٠٤أ).
(٨) تقدم في المتن أنّ الزمخشري قدَّر العامل «يريد» و «يصيب» و «أبصروا» بضمير الغائب.
(٩) ساقطة من (ع) والمراد : قال الزمخشري وقوله في حاشيته على المفصَّل ق(١٧أ)

«الأجْـل» (١)، ونـظيـره : ﴿ وقَالَ (٢) الَّذِيْنَ كَفَرُوا لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا لَوْ كَانَ خَيْراً مَاسَبَقُوْنَا إِلَيْه﴾ (٣) ، ولو كان اللام في «للذينَ» صلةً لقيل : ماسبقتمونا.

ومعنى زَكَنَه هُنَا أنَّه رأى رَجُلاً يتأهَّبُ وهو يَشُدُّ رَحْلَهُ، ويُعِدُّ مصالِحَ سَفَرِه يريد الحَجَّ.

تخ (٤) : والمستهِلُّ هنا : طالبُ الهلال، كـ«المستفيد» و «المستعير» (٥) ، أي : سَمِعَ تكبير الناس عند التماس الهلال.

وفي (٦) المغرب (٧) : أهَلُّوا الهلالَ واستهلوه : رفعوا أصواتهم عند رؤيته، ثُمَّ قيل : استُهِلَّ الهلال، وأُهِلَّ -على البناء للمفعول فيهما (٨)- إذا أبْصِرَ.

قلت : والمراد فيما نحن فيه هو المذكورُ في تـخ (٩).

قلت: لَعَلَّ فائدة إيراد القَسَم عقيب هذه المنصوبات إظْهار حركة النَّصْب، وإلاَّ فالوقف عند قطع الكلام حَسَنٌ على التمام، أو هذا كلامٌ جارٍ على عادة العَرَب في

(١) في النسختين : «أجل»، وما أثبتُّه تصويبٌ من حاشية المفصل للزمخشري

(٢) في النسختين : «قال . . .» وذلك خطأ في الآية، وقد صوبتها.

(٣) سورة الأحقاف، من الآية (١١)، وينظر في الكلام عليها : البحر المحيط ٩/ ٤٣٧، الدر المصون ٩/ ٦٦٤

(٤) التخمير ١/ ٣٢٠ وقوله : «أي : سمع تكبير الناس» إلى آخر الفقرة ليس من التخمير

(٥) فالمراد بالمستفيد : طالب الفائدة، والمراد المستَعير : طالب العارية

(٦) من هنا حتى قوله : «هو المذكور في تخ» لم يرد في (ع)

(٧) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٣٨٨ بتصرف يسير

(٨) «أهِلَّ» و «استُهِلَّ» من الألفاظ الملازمة للبناء للمجهول، ينظر ذلك في : التلويح في شرح الفصيح للهروي ص١٥، شرح الفصيح في اللغة لابن الجبَّان ص١٢٧، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٧٢، إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ص٢٢

(٩) أي : أن معنى المستهل هو : طالب الهلال، وتقدم نص التخمير قريباً.

يمين اللَّغْوِ (١).

قوله : «خَيْراً وما سَرَّ».

شح (٢) : «ويقع في بعض النُّسَخ : «. . وماشرّا» أي : ما رأيت شراً، وإضمار الفعْل بعد النفي من غير تفسير ضعيفٌ، وهو في قول سيبويه (٣) «وماسَرَّ»، ومَثَّل بالقرائن الحالية والمقاليَّة» و «ما» في «ماسَرَّ» مصدريةٌ.

قوله : «أهْلَ ذلك. . ، وأهْلَهُ» (٤).

تخ (٥) : معناه : تارةً يُذْكَر بلَفْظ : «أهْلَ ذاك»، وأخرى بلفظ «أهلَهُ»، وَضْعاً للضمير مَوْضِع اسمِ الإشارة والمعنى واحد.

شح (٦) : قرينة البيت لفظية؛ لأنَّه لَمَّا أثْبَتَ بعد النفي، ونَصَبَ بعد الإثبات عُلِمَ أنّ المراد إثبات الفعْل المنفي أوَّلاً وهو «تَرَى»، والتقدير : إلاَّ وتَرَى لها، وأبو العباس(٧) ينكر هذا البيت، وقال : هو مَجْهُولٌ

شم : و«ترى» إذا كان بمعنى «تبصر» (٨) يكون «لَها» حالاً و «طيباً» مَفْعُول، وإذا كان بمعنى العلم فـ «لها» مفعول ثانٍ، و«طيباً» هو الأول.

(١) كما ذكر الزمخشري هذه الألفاظ متصلة بالقسم ذكرها سيبويه أيضاً، ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥٧

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤٧ والنقل منه بالنص، وقوله : «. . .و« ما» في «ماسر» مصدرية» ليس في الإيضاح في شرح المفصل.

(٣) قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٠.

(٤) هذا المثال من أمثلة سيبوية في الكتاب ١/ ٢٧٣.

(٥) التخمير ١/ ٣٢١ وينتهي النقل منه عند قوله «وأخرى بلفظ «أهلَه».

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٧ بتصرف يسير.

(٧) المراد به المبرد، وقوله في المقتضب ٣/ ٢٨٤، ٢٨٥ وعبارة إنكاره للبيت هي «وهذا البيت أبعد مامَرَّ» ولم يذكر أنه مجهول.

(٨) في (ع) : البَصَر . . .

شح [1]: القرينة في قولهم: «كاليوم رجلاً» تقديريَّة -في الأصْل-، ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كأنَّ القرينة فيه موجودة، وليس ذلك بمنزلة ما لَزِمَ فيه الحذف؛ إذ لم يبلُغْ عندهم ذلك المبلغ، و «رَجُلاً» منصوبٌ بالفعل المقدَّر، فهو المُمَثَّلُ به في غَرَضِ الباب، و «كاليوم» في موضع نصب، صفةٌ في الأصْل قُدِّمَتْ فصارت منصوبة على الحال، وتقديرها: كرجلِ اليومَ، ثم حُذِفَ «رَجُل» المَخفوض بالكاف ثم قدِّم مع خافضه قبل المفعول، وحُذِفَ الفعْل -على ما هو المَقصود من الباب-، ويجوز أنْ يكونَ «كاليوم» هو المَنْصُوبَ بالفعْلَ نَصْبَ المفعول، أي: ما رأيتُ رَجُلاً مثل رَجُلِ اليومَ، حَذَفْتَ الموصوف وأقَمْتَ الصفةَ مقامَهُ، فصار: «ما رأيتُ كاليوم» ثم فُسِّر بـ «رَجُلاً» إما تمييزاً وإمَّا عَطْفَ بيانٍ، والظاهر ما تقدم لما يُذْكَرُ بعده من زيادة التقدير [2].

حم: جَعَل اليومَ رَجُلاً على سبيل التوسُّع نحو: «نهارُه صائم»، وتقديره: لم أرَ رَجلاً كَرَجُلِ اليومَ رَجُلاً، أي: مثل رَجُلِ اليومَ رَجُلاً، ومَحَلّ الكاف منصوبٌ على الحال، و، منه:

حتى إذا الكَلاَّب [3]

قوله «قال لها» أي: لأجْلها [4]، والضمير للكلاَب، والطَّلَبُ: جمع «طالب» كـ «خَدَم» و «خادم» [5]، وقال في المغرب [6]: أو تسميَةً لهم بالمصدر.

والمعنى: أنّ المطلوبَ - وهو الثور - يَجِدُّ في الفرار، والكِلاَبُ تَجِدُّ في

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٤٧، ٢٤٨

(٢) تنظر هذه الأوجه التي ذكرها في إعراب «كاليوم رجلاً» أيضاً في: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ١٤٣

(٣) تقدم البيت بتمامه والكلام عليه ص ٨٦٠.

(٤) تقدم الكلام على مجيء اللام بمعنى «لأجل» ينظر ص ٨٦٠، ٨٦١.

(٥) من هنا حتى قوله: «أو تسمية لهم بالمصدر» لم يرد في (ع)

(٦) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٢٣

الطَّلَب، وبعدَه :

ذَكَر القتال لها فراجَعَها عن نَفْسه وبقُرْبها نَدَبا [1]

قلت [2] : قوله «كاليومِ» مجروراً هو السماعُ والمصحَّحُ في النُّسَخ المتقنة، ولَئنْ نَصبتَه في المثالين على الحكايةِ كان وَجْهاً صحيحاً [3]، والتقدير : « متَّخَذٌ » فيهما [4]، وهو التَّوَسُّع، إذ المراد في كليهما اليومُ الذي أنتَ فيه لابَيَاضُ النهارِ مُطْلَقاً، وحالُ النصبِ أدَلُّ، فوجَبَ القولُ به، والله الموفِّق.

(١) في ديوان أوس بن حجر ص٣، ورواية العجز فيه :

... عن نفسه ونفوسها نَدَبَا

(٢) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع)

(٣) في أسلوب المؤلف هنا ضعفٌ حَيث إنَّه جَعَل الجواب للشرط، ومن المعلوم أنه إذا اجتمع القسَمُ والشرط كان الجواب للمتقدم منهما، ينظر : الكتاب لسيبويه ٣/ ٨٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٥، ٢١٦

(٤) أي : في المثال : «كاليوم رَجُلاً»، وفي البيت :

حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوباً ولا طَلَباً

/قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

٧٥/ب

«فصل : [بعض الحجج المسموعة عن العرب في حذف الناصب]

قال سيبويه [2] : وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العَرَب، يقولون «اللَّهُمَّ ضبُعاً وذئباً» وإذا سألتهم [3] ما تعنُونَ ؟ قالوا : [اللهمَّ] [4] اجْمَع [5] فيها ضبعاً وذئباً، وسَمعَ أبو الخطاب [6] بعضَ العَرب -وقيل له : لِمَ أفْسَدتُم مكانكم ؟- فقال : الصيبانَ بأبي، أي : لُمِ الصِّبْيانَ، وقيل لبعضهم : أمَا بِمكان كذا وجْذٌ؟. فقال : بلى، وِجَاذاً، أي : أعرف به وجاذاً».

قوله : «وهذه حُجَجٌ».

تخ [7] : أي : هذه التي سَأذْكُرُها حُجَجٌ [8] ومقاييسُ جَلِيَّةٌ رُوِيتْ عن العَرَب.

قلت [9] : ونحوه قول الشيخ عبد القاهر [10] : «هذه جُمَلٌ رتبتها ترتيباً قريب المتناول» وهو بَعْدُ في ديباجه كتابه الموسوم بـ «الجُمَل في النحو»، وفيه جهاتٌ أُخَر،

(١) المفصّل ص٣٥

(٢) في الكتاب ١/ ٢٥٥، ٢٥٦

(٣) في المفصل : فإذا قيل لهم . . .

(٤) ما بين المعقوفين استدراك من المفصَّل، ولم يرد في (ع)؛ لأنّ النص ورد كذلك في شروح المفصل وفي كتاب سيبويه

(٥) في المفصل : اجعل . . .

(٦) قوله في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥٥

(٧) التخمير ١/ ٣٢٢ وقوله : «ومقاييس جلية رويت عن العرب» زيادة من المؤلف وليس في التخمير

(٨) ساقط من (ع)

(٩) من هنا حتى قوله : «وفيه جهاتٌ أُخَر» لم يرد في (ع)

(١٠) قول عبد القاهر الجرجاني في كتابه : الجمل في النحو ص٣٥، والعبارة منقولة منه بالنص.

وَدَلَّ على أنَّهم لَمْ يَلتزِمُوا إضْـمَارَه أنَّهم يظهرونه فيقولون : اللهم اجمع فيها، أو : اجْعَل فيها [1] . .

ومعنى [2] هذه الكلمة [3] مختلفٌ فيه؛ فقيل [4] : هو دعاءٌ للغنم؛ لأنَّهما إذا اجتمعا تشاغلا بالمهارشة فَنَجَتْ الغَنَم، وقيل [5] : هو دعاءٌ عليها، لأنهما [6] متى اجْتَمعا فيها تعاونا عليها عَيْثًا وأكْلاً، وهو الظاهر.

شم : وَسُئل ابن الأعرابي [7] عن معنى ذلك فقال : إن أراد أن يتسلَّطَ عليها الذئبُ والضَّبُعُ في وقت واحد فهو دُعَاءٌ لها، و إن أراد أن يُسَلَّطَ عليها الذئبُ في وقتٍ والضبُع في وقتٍ آخر فهو دعاءٌ عليها، قال :

تفرقت غَنَمي يوماً فقلتُ لها ... يارَبِّ سلط عليها الذئبَ والضَّبُعا [8]

(١) ينظر ذلك في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٨

(٢) من هنا حتى قوله : «وهو الظاهر» منقولٌ من التخمير ١/ ٣٢٢

(٣) يعني قَوْلَهم : «اللهم ضَبُعاً وذئباً»

(٤) نُسبَ هذا القول إلى أبي العباس المبرد، ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٣٦، شرح المفصَّل لابن يعيش ١/ ١٢٦، عرائس المحصل ق (٤٤أ)

(٥) هو قول سيبويه، ينظر الكتاب ١/ ٢٥٥ والمصادر السابقة، وقد ورد القولان من غير نسبة في : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٨٧٤، الإقليد ق(٥٠)، الموصَّل ق(٧٥أ)

(٦) في (ج) : لأنها . . .

(٧) في (ج) : ابن الأنباري . . ، وما أثبته من (ع) يوافق ما في : الإقليد ق(٥٠أ)، والموصَّل ق(٧٥أ)، والمقاليد ق(١٠٥)، وعقد الخلاص ص٢٩٥ ، ففي هذه المصادر : أنّ ابن الأعرابي سُئلَ عن قول الشاعر : تفرقت غنمي يوماً فقلت لها ... يارَبِّ سلط عليها الذئبَ والضَبعا
فأجاب بما ذكر هنا.

(٨) البيت من البسيط، ولم أجد له نسبةً فيما اطلعت عليه من مصادره.
ومراد المؤلف من إيراد البيت : أنه محتمل لأن يكون الدعاء فيه دعاءً للغنم إذا كان المراد أن يتسلط الذئب والضبع في وقت واحد، ويحتمل أن يكون دعاءً عليها إذا كان المراد أن يتسلط الذئب في وقت والضبع في وقت آخر، ينظر هذا البيت وما قيل فيه في : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٨٧٤، الإقليد ق(٥٠أ)، الموصَّل للسغناقي ق(٧٥أ)، المقاليد ق(١٠٥أ)، اللسان (ضبع)، عقد الخلاص ص٢٤٢، ٢٩٥

سَمِعْتُ شيخنا سيف الدين (-رَحِمَهُ اللَّهُ-)[1] : أبو الخطَّاب الأخفش الكبير من شُيوخ سيبويه، وأبو الحسن من أصحابه [2] الكبار.

شح [3] : قوله : «لُمِ الصبيانَ . . .» إمّا لما تَضَمَّنَهُ «لِمَ أفسدتُم؟» من معنى اللوم، وإمّا لِمَا فُهِمَ من قرينة الحَال.

تخ [4] : والمعنى : لاتَلُمْني ولُمْهُم؛ لأنَّهم بالوا فيه وتغوَّطوا، وعلى هذا الأُسْلوب بيتُ أبي الطيب :

لُمِ الليالي التي أخنت على جِدَتي برقة الحال واعذرني ولا تَلُم [5]

[وقيل لبعضهم : أما بمكان كذا وَجْذٌ؟، فقال : بلى وجَاذاً، أي : أعَرف، لأن معناه : أما تعرف؟ لأنهم] [6] كانوا يَسْألون عن مستنقع الماء ليردوه.

والوَجْذُ -بالجيم والذال المعجمة- : نقرة في الجبَل يجتمعُ فيها الماء [7].

تخ [8] : الوجه عندي أن يُقَالَ : معناه : بلى إنَّ به وجاذاً؛ ليطابقَ السؤالَ الجوابُ.

(١) لم ترد في (ع).

(٢) مصطلح الأصحاب هنا يراد به : التلامذة، وقد درج عليه المؤلف في هذا الكتاب.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٨ بتصرف يسير.

(٤) التخمير ١/ ٣٢٣ بتصرف يسير.

(٥) البيت من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي -كما ذُكرَ هنا- ينظر : معجز أحمد ١/ ١٣٦ وهو من قصيدته التي مطلعها :

ضيفُ ألم برأسي غير محتشم السيف أحسن فعلاً منه باللمم

ومعنى أخنَت : أهلكت، وجدتي : غناي، ورقة الحال : ضعف الحال.

(٦) مابين المعقوفين إضافة يتلائم بها الكلام، ولم ترد في النسختين، وقد اعتمدت فيه على ما جاء في المقاليد للنسفي ق(١٠٥أ)- وهو ممن نقلوا عن المؤلف-، وينظر أيضاً : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٧) ينظر معنى الوجذ في : المنتخب من غريب كلام العرب ٢/ ٤٤٦، تهذيب اللغة ١١/ ١٦٩.

(٨) التخمير ١/ ٣٢٣ بتصرف يسير.

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«المنصوب باللازم إضماره

منه المُنَادى :

لأنَّك إذا قُلْتَ : «ياعَبْدَ اللَّهِ» فكأنك قلت : يا أُرِيدُ أوْ : أعْنِي عَبْدَ الله، ولكنَّه حُذِفَ لكثرة الاستعمال، وصار «يا» بدلاً منه، ولايخلو من أن يَنتَصِبَ لفظاً أو مَحَلاً، فانتصابه لَفْظاً إذا كان مضافاً كـ «عَبْدَ الله»، أو مضارعاً له كقولك : «ياخَيْراً مِنْ زيدٍ» و «ياضارباً زيداً» و«يامضروباً غُلامُه» و «ياحَسَناً وَجْهَ الأخِ» و «يا ثلاثةً وثلاثين»، أو نكرة كقوله [2] :

فياراكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ [3]

وانتصابه مَحَلاً إذا كان مفرداً معرفةً كقولك : «يازَيْدُ»، و «ياغُلامُ» و «ياأيها الرَّجُلُ»،

(١) المفصَّل ص٣٥-٣٧

(٢) في (ع) : كقولك . . . ، وما أثبته تصويب

(٣) ورد البيت بتمامه في المفصل وهذا المذكور صدر بيت من الطويل وعجزه :

. نَدامايَ من نَجْران أنْ لاتلاقيا

وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ص١٥٥، ١٥٦ ونسَبه الأعلم ومن تابعه إلى مالك بن الريب، وهو غلطٌ منشؤه أنَّ لمالك بن الريب بيتًا يشابه هذا البيت في وزنه وقافيته وبعض كلماته، ينظر : تحصيل عين الذهب ١/ ٣١٢، خزانة الأدب ٢/ ١٩٥ .

وقد اتفقت أبياتٌ كثيرة لعدد من الشعراء في صدر هذا البيت، أشار إلى ذلك محققا المفضليات، ينظر : المفضليات ص١٥٦، وقد ذكر المؤلف في الشرح مصراعين لبيتين مختلفين على أنهما روايات لعجز بيت الشاهد، وسيأتي التنبيه على ذلك -إن شاء الله- وقد شرح المؤلف ما يحتاج إلى الشرح من كلمات البيت .

والشاهد في البيت : «فياراكباً» ، ووجه الاستشهاد به : أن «راكباً» منادى منصوب لفظاً لأنَّه نكرة غير مقصودة، ينظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٠، المقتضب ٤/ ٢٠٤، الجمل في النحو للزجاجي ص١٤٨، الحُلل في شرح أبيات الجمل ص١٨٧، المنخَّل ق(٢٦ب) ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٥٧، عرائس المحصَّل ق(٤٤ب)، شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي ق(١٠ب)، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(١٤) .

أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجُّب كقوله :

يالَعطافِنا ويالَرياح [1]

وقولهم : «يالَلسَّمَاء» و «يالَلدَّواهي» ، أو منْدوباً كقولك : «يازيداه» ...»

شح [2] : لم يَحُدَّ المنادَى لإشْكَاله ؛ لأنَّه إنْ حَدَّهُ باعتبار المعنى وَرَدَ عليه قول القائل : «مخاطبتي مَعَك» و «أنتَ المرادُ بهذا الخطاب» وما أشبهه ، وإن حَدَّهُ باعتبار اللَّفْظ وردَ عليه المندُوبُ والمخصوص في : «أفْعَلُ كذا أيُّها الرَّجُل» ، وحَدُّه المُحَقَّقُ : هو المَطْلوبُ إقباله بحرفٍ نائب مناب «أدعُو» لفظاً أو تقديراً [3] .

قال [4] : ومما يدلُّ على أنه أشكل عليه حَدُّه أنَّه جَعَلَ المندوبَ من أقسامه [5] .

(١) ورد البيت بتمامه في المفصل وهذا المذكور صدر بيت من الخفيف وعَجُزه :

... وأبي الحشرج الفتى النفَّاحِ

ولم أجد له نسبةً فيما اطلعت عليه من مصادره .

وعَطَّاف ورياح وأبو الحشرج أعلام رجال ، كما سيأتي -إن شاء الله- في الشرح .

والشاهد في البيت : «يالعطافنا ويالرياحِ» ، ووجه الاستشهاد به : أنَّ كلاً من هذين الاسمين منادى منصوب محلاً لدخول لام الاستغاثة عليه ، واستشهد به سيبويه وبعض النحاة على أنَّ لام الاستغاثة مفتوحة ، ومنهم من استشهد به على أنّ اللام في المعطوف على المستغاث به فتحت لتكرار «يا» ، وينظر الشاهد في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٧ ، المقتضب ٤/ ٢٥٧ ، اللامات للزجاجي ص٨٩ ، المنخَّل ق(٢٧ب) ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٥٢ ، شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي ق(١١أ) ، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(١٥) ، الخزانة ٢/ ١٥٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٩-٢٥٢ وينتهي النقل منه عند قوله : «وعلمَّهم ذلك فأوضح» .

(٣) ينظر تعريف ابن الحاجب للمنادى في الكافية في النحو ص٨٩ ، وينظر شرح هذا التعريف في : شرح الوافية نظم الكافية ص١٩٠ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥

(٤) أي : قال ابن الحاجب ، وقوله في الإيضاح في شرح المفصل وهو تابع للكلام السابق .

(٥) أجاب الرضي عن جار الله الزمخشري بقوله : «والظاهر أنَّ جارَ الله لم يَحُدَّه لظهوره لا لإشكاله فإنّ المنادى عنده : كل ما دخله «يا» وأخواتها ، والمندوب عنده منادى على وجه التفجع . .» ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٥

قال : اختلف العُلماء في المنادى هل هو مفعول به بفعل التزم إضماره فيكون من هذا الباب، وعليه الأكثرون [1]، أو هو مفعولٌ باسم فَعْلٍ وهو «يا» وأخواته [2]، فجعلوا حروف النداء أسماء أفْعَال، والمنادى منصوباً بها لفظاً أو مَحَلاً -كما يقوله المحققون في النصب اللفظي والمحلّي-؛ والوجه القول الأوّل لأمرين :

أحدهما : أنّ أسماء الأفعال لابُدَّ لها من مرفوع، ولامرفوعَ هنا، فإن قيل : الفاعل مُضْمَرٌ فيها [3] كما في «رُوَيْدَ زيداً» قلنا : لايستقيم؛ لأنّها لاتخلو إمّا أنْ تكون لمتكلم أو لمخاطب أو غائب، لا جائزٌ أن تكون لغائب؛ إذْ لَمْ يَجْرِ له سابقة ذكر، وليس المعنى عليه، ولا جائزٌ لمتكلّم لأنَّ ضميره لا يكون مستتراً في أسماء الأفعال، ولاجائزٌ لمخاطَب؛ إذ ليس المعنى عليه، إذْ لم يُرَدْ أنَّ المخاطَبَ هو الداعي، وإنما المراد أنَّه المدْعُوّ، فلايستقيم أنْ يكون فاعلاً مَعَ كونه واقعاً عليه الفعل.

والثاني [4] : أن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين. وهذه الحروف من جُملتها ما على حرف واحد، وَهو الهمزة / ، فإذا بَطَلَ أنَّ الهمزة اسم فِعْل بطل البواقي، إذْ لاقائلَ بالفرق. ٦

وأمّا من قال [5] : إنّ حرفَ النداء مع المنادى نَفْسه استقَلَّ كلاماً بغير تقدير فعل فقوله غير مستقيمٍ؛ لِعِلْمِنا أنَّ الحرفَ لا مدخل له في الإسناد، ولا وجود للكلام بدونه.

(١) قال بذلك سيبويه والمبرد، وعليه جمهور النحاة -كما تشعر به عبارته هنا-، ينظر ذلك في : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩١ و ٢/ ١٨٢، المقتضب ٤/ ٢٠٢، الارتشاف ٣/ ١١٧، همع الهوامع ٣/ ٣٣.

(٢) نقل هذا القول عن الكوفيين، كما نُقل عن أبي علي الفارسي في بعض أقواله، ولكنَّ الأشهر عنه أن «يا» حرفٌ، ينظر : الإيضاح العضدي ص٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧ الجنى الداني ص٣٥٥، همع الهوامع ٣/ ٣٤.

(٣) هكذا أجاب الكوفيون في مقام الاحتجاج لما ذهبوا إليه، ينظر : الجنى الداني ص٣٥٥.

(٤) أي : الثاني من وَجْهَي ترجيح القول الأول.

(٥) الذي قال بذلك أبو علي الفارسي حيث يقول في الإيضاح العضدي ص٥٥ : «وماعدا ماذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فَمُطَّرِحٌ إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : «يازيدُ» و «ياعبدَ الله» فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلامٌ مفيد في النداء».

وأما مَنْ قال [1] : إنه ليس بجُملة ولكنه بَعْضُ جُملة يتبع ما بعده من الكلام فليس بشيءٍ؛ لتمام الفائدة بـ «يازيدُ» ولذا جَوَّزَ المحققون الوقفَ عليها.

والوجه ما قاله النحويون [2] : إنه منصوبٌ بفعل مقدَّر دل عليه حرف النداء، وإن كان الأصل : ياأدعو، أو : أنادي، أو : أعني زيداً على الإنشاء، فلمَّا كثر استعماله حُذفَ تخفيفاً، فالموجب لحذفه كثرة استعماله، ووقوع بدله، وليس المَعْنيُّ بِكَثْرَةِ الاستعمال في مثله أنَّهم تكلموا بالأصْل ثم خَفَّفُوا؛ إذ لم يُسْمَع بالأصل في كلامهم، وإنما المعنيّ أنَّهم علموا أنَّه يكثر استعماله ففعلوا بذلك أول وَهْلَة [3] إن كانوا هُمُ الواضعين باصطلاحهم، وإن كان هو الله تعالى وعلمهم ذلك فَأَوْضَحُ.

رأيت [4] في شرح الأنْمُوذَج : وَمَنْ زَعَمَ أن «أدعو» مُضْمَرٌ بعد «يا» فقد أخطأ[5]، من قِبَلِ أنّ «يا» معناه : أدْعُو، فيكون كتكرار مُضْمَر ومُظْهَر معناهما واحد، وإنَّما الصحيح أن يُقَدَّرَ فيه : «أريد»[6] أو «أعني» أو «أقْصِد» وأمثال ذلك، فاعرفه.

تخ [7] : مذهب النحويين : المنادى منصوبٌ بفعل مُضْمَر، لا بحرف النداء[8]، وذلك الفعْلُ المُضْمَر بين حرف النداء وبين المنادى؛ وهذا لأنَّه لَمَّا تُلُفِّظَ بحرف النداء عُلِمَ أنَّه يريد إنساناً، فقيل له : من تريد؟، فقال : رجلاً، أو : غُلاَمَ زيدٍ، ولكنَّه

(١) عَزَا ابن الحاجب هذا القول إلى بعض أصحاب الأصول، ولم يُسَمِّ أحداً منهم، ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥١.

(٢) هو قول سيبويه والمبرد وجمهور النحاة، وقد تقدم قريباً.

(٣) هكذا في النسختين، والأسلم في التعبير أن يقال : «ففعلوا ذلك به من أول وَهْلَه»، والذي في الإيضاح في شرح المفصل : «ففعلوا ذلك من أول الأمر».

(٤) من هنا حتى قوله : «فاعرفه» لم يرد في (ع).

(٥) ممَّن قدَّر «أدعو» المبرد كما في المقتضب ٤/ ٢٠٢.

(٦) قدَّره بذلك سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩١.

(٧) التخمير ١/ ٣٢٥، ٣٢٦ بتصرف يسير.

(٨) هذا هو قول سيبويه والمبرد وجمهور النحاة، وقد تقدم ص ٨٧٠.

حُذفَ لكثرة الاستعمال، ولذلك أورده في باب المنصوب اللازم إضماره[1].

قال[2] : وما أبرد هذا المذهب، بل ما أبْطَلَهُ، وهذا لأنَّه لو كان الفعْل مُضمَراً هُنا لكان كلاماً يتطرَّق إليه التصديق والتكذيب، وشيءٌ منه ليس بهذه المثابة[3].

عق : ماذكره[4] في **تخ**[5] ليس بشيء؛ لأنَّ «ياعبدَ الله» كان الأصلُ فيه : أدعو عبد الله، أو أنادي . . . ، فكان حينئذ خبراً محتملاً للصدق والكذب، مشتركاً بين الحال والاستقبال، وكأنَّ هذا النظم لايُلائم هذا الموضع، ولاسَيما الفعل، فأدْخل عليه حرفٌ وُضِعَ في أصْل النداء لصوت يهتف به الرَّجُل لمَنْ[6] يناديه مع تخصيص وَهو «يا»، وحُذفَ الفعْل لكثرة الاستعمال، وصار «يا» بَدَلاً منْه لزوال الاحتمال، فحصل اختصاصه بالنداء عارياً عن احتمال الصدق والكذب، إذ النداء مما لايحتمل ذلك، من حيثُ أنَّ المُحْتَملَ لذلك هو الفعل، وصار أصلاً مرفوضاً فيه.

وأنا أقول أيضاً : خرجَتْ الجملة المحتملة للصدق والكذب عن كونها محتملةً لذلك بدخولها في باب النداء، كما خرجَتْ عن هذا الاحتمال بوقوعها في حَيِّز الدعاء في نحو : «سقياً» و «رَعْياً»، فاعرفه.

فإن قُلْتَ[7] : لَمَّا كان «يا» بَدَلاً من الفعْل المضْمَر -على ما مَرَّ في متن

(١) هكذا في النسختين، والأصح في التعبير : «في باب المنصوب باللازم إضمَاره» كما في التخمير.

(٢) أي : قال صدر الأفاضل الخوارزمي، وقوله هذا تابع لما قبله بلا فاصل.

(٣) اتجهت الردود على صدر الأفاضل في استضعافه مذهب جمهور النحاة وإبطاله إياه، ومن هذه الردود رَدُّ صاحب العقارب الذي أورده المؤلف، ويليه رد الإسفنديّ نفسه، وسيأتي قريباً -إن شاء الله-، ومنها رد صاحب المسترشد، ينظر : المسترشد ق(١٧٨ب).

(٤) في (ع) : ماذُكرَ . .

(٥) يعني النص المتقدم قريباً عن التخمير.

(٦) في (ع) : بمَنْ

(٧) من هنا حتى قوله : «فاعرفه» لم يرد في (ع).

الكتاب[1]- كيفَ حَسُنَ منه أن يجمع بينَهما، والبدل والمبدل لايجتمعان؟ قلت : الغرض من الجمع بيان مااشتمل عليه فحوى الكلام، وذلك لأنَّه ذُكرَ أنّ المنصوب بالفعْل المُضْمَر هو إخبارٌ أضْمَرْتَ أو أظهرت، والخَبَرُ حكمه غير حكم النداء، لأنَّ النداء طلبٌ، والخَبَر بمعزل من ذلك، فالجمع بينهما لتقرير الأمرين : بيان العامل، وبيان النداء، لأنّ أحَدَهما لا ينبئ عن المعنيين، فاعرفه.

حم : قال سيبويه[2] : الأصل في النداء : «ياإياك أدعو»، وإنما وضع «يا» مع الفعل لئلاَّ يشتبه بالخبر، ثم ترك الفعل للكثرة، وأصل النداء : أدعو زيداً، فاحتمل الاستقبال وهو مظنَّه الخبر، وكان اختصاص الخَبَر[3] دالاً به فَحَسُنَ إضماره، وإنما قال: الأصْل : «ياإياك أدعو» -على التقديم- تحقيقاً للغرض وهو إجابة المنادي في أوَّل وهلة الخطاب، لأن الكاف للمواجَهَة، ثم لَمَّا لم يأمَنُوا أن يَتَسَارَعَ إلى فهم كل واحد من أهْل الحصْر أنَّه هو المخاطب والمدعو عدلوا عنه إلى اسمه الظاهر نحو «عبد الله»، فأقيم مقامه.

واعلم / أنَّ عَمَلَ النَّصْب في «ياعبدَ الله» للفعل دون «يا» كما إذا قلت : «ضرباً زيداً» كان «زيداً» منصوباً بالفعل المضمَر دون المصدر، وإن كان المصدر دليلاً على ذلك، وهنا أوْلَى. ٧٦/ب

شح[4] : قوله[5] : «ولايَخْلو من أنْ يَنْتَصِبَ لفظاً أو مَحَلاً...»، الأصْلُ أن يكون منصوباً؛ لأنَّه مفعولٌ به، إلا أن يعترض ما يوجِبُ بناءَه على الضم، أو بناءَه

(١) ينظر ما تقدم في متن المفصَّل ص ٨٦٨.

(٢) في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩١، وينظر أيضاً : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧.

(٣) في (ع) : اختصاص الموضع...، وقد أثبتَ على هامش (ج) أنها كذلك في بعض النسخ.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٥٢، ٢٥٩ والنقل ملفَّقٌ من موضعين متباعدين.

(٥) في (ع) : قوله شح : ولايخلو...

على الفتح نحو : «يازيدَاه»، وبني على الفتح ضرورة اقتضاء الألف ذلك، وإلاَّ فالضَّمُّ واجبٌ، أو[1] إعرابَه بالخفض وذلك عند لام الاستغاثة[2].

والمعنيُّ بالمضَارَعَة في هذا الباب أنّ المُنَادى تَعَلَّقَ بشيءٍ هو مُتَمِّمٌ لمعناه ومخصص، كما أنَّ المضافَ إليه كذلك.

وقوله : «وجهَ الأخِ» في : «يا حسناً وجهَ الأخِ» نصبٌ على التمييز.

قلت[3] : ولايقال : بِمَ اعتمدت المتصلة[4] بأفعالها في العَمَل، واعتمادها بأحد الأشياء الخمسة[5] شرطٌ فيه؛ لأنَّ تقديرها : يارجلاً وإنساناً ضارباً أو مَضْروباً، فكان على تقدير إرادة الموصوف.

شم : قوله : «يا[6] ثلاثةً وثلاثين» هذا التركيب إن كان عَلَمًا ضَارَعَ المضاف من حيث أنَّ الثاني منهما من تتمة الأول، لأنَّ هاتين الكلمتين بمجموعهما صارتا عَلَماً بجميع أجزاء مسماه، فهذه الواو ليست هُنا من العطف في شيء، فإذا ناديته فكأنك قلت: يامَنْ يُسَمَّى بهذا العدد، وأما إذا كان غير عَلَمٍ وناديت جَمَاعةً عددهم ثَلاَثَةٌ وثلاثون تقول : «ياثلاثةُ والثلاثون» ويجوز : «. . . والثلاثين» -على النَّصْب أيضاً- على حَدَّ : «يازيدُ والحارثُ» و «. . . الحارثَ»[7] بحكم العطف؛ وجاز دخول

(١) هذه الجملة معطوفة على قوله : «أو بناءَه على الفتح»

(٢) سيأتي الحديث عن «الاستغاثة» ص ٨٧٩ ومابعدها -إن شاء الله-

(٣) من هنا حتى قوله : «إرادة الموصوف» لم يرد في (ع)

(٤) أي الأسماء المتصلة بالفعل -كما صرح بذلك السغناقي في كتابه الموصَّل ق(٧٦أ)، والأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما، وهذه الأسماء قد جمعها الزمخشري تحت عنوان «الأسماء المتصلة بالفعل»، ينظر : المفصل ص٢١٨

(٥) يعني بالأشياء الخمسة : الاعتماد على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي، وينظر في ذلك : الإيضاح العضدي ص١٧١، المفصل ص٢٢٩، شرح الكافية للرضي ٣/ ٤١٦

(٦) ساقطة من (ع)

(٧) ينظر الفصل التالي «توابع المنادى المضموم غير المبهم»

اللام عليه لأن الواو ليس بِعَلَم للنداء كـ «يا»، فلا يمتنع أن تجتمع معه لام التعريف[1].

قوله: «أو نكرةً . . .» النداء إنما يُعَرِّفُ المنادَى ويُخصِّصُه إذا كان ذلك بإقبال المنادِي (عَلَى المنادَى)[2] بعينه وتوجيهه الخطابَ إليه غيرَ مُشْتَرَك بين فردين فَصَاعداً، وفي النكرة الأمْرُ بخلافه؛ لأنَّ المنادي لايقبل على المنادَى، بل [3] مَنْ يجيبُه في الدنيا فَهو مُطِيعٌ ومنادَى به، ألا ترى أنَّ في البيت[4] كُلُّ مَنْ يبلِّغُ رسالته من الركبان فهو المُنَادَى، وكذلك قول الأعمى: «يارَجُلاً خذ بيدي» يصيح بالمارة، فَمَنْ أخذ بيده فهو مناداه، [5] كأنَّه يستغيثُ ويطلب رجُلاً ما من الرجال، فَمَنْ أجابه كان مَدْعُوَّهُ، ذكره عبد القاهر[6].

وتمام البيت[7]:

. ندامايَ من نجران ألاَّ تلاقيا

صح[8]: عرض الرَّجُل: أتَى العَرُوض وهي مكة والمدينة وماحولهما[9]، ونجران: أقدم بلاد اليَمَن.

(١) تنظر هذه العلة بتفصيل أكثر ص ٨٩٢.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) في (ج): «فكلّ» بدل «بل».

(٤) يعني به قول الشاعر:

فياراكباً إما عَرَضْتَ فبلغَنْ ندامايَ من نجران ألاَّ تلاقيا

وقد تقدم في المتن.

(٥) من هنا حتى قوله: «ذكره عبد القاهر» لم يرد في (ع).

(٦) في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٥٤/

(٧) يعني البيت الذي استشهد به الزمخشري، وتقدم الحديث عنه مفصلاً عند وروده في متن المفصل ص٨٦٨.

(٨) الصحاح (عرض) ٣/ ١٠٨٢ وقوله: «ونجران أقدم بلاد اليمن» ليس في الصحاح.

(٩) ينظر في ذلك: معجم مااستعجم ٣/ ٩٣٧، معجم البلدان ٤/ ١٢٦

ومن[1] مصاريعه المختلفة[2] :

. بني فقعس قول امرئٍ ناخل الصَّدْرِ[3]

وآخر :

. بني عَمِّنا من عبد شمسٍ وهاشم[4]

شح[5] : الكسائي والفراء يجوزان : «يارَجُلاً راكباً» لمعيَّن[6] ، جعلوه من المُشَبَّه بالمضاف، ومن ثَمَّ جاز : «ياراكباً» لمعيَّن، وفي كلام سيبويه[7] مايُشعرُ بجوازه، وفيه إشكالٌ، فإنه يستلزم جوازَ : «لارَجُلاً راكباً»[8] فاعرفه.

(١) في (ج) وهو من مصاريعه . . . ، زيدت «هو» سهواً من الناسخ

(٢) ظاهر عبارة المؤلف أن هذين المصراعين من روايات عجز البيت المستشهد به، والحق أنهما عجزان لبيتين آخرين غير بيت الشاهد، وسيأتي تخريجهما قريباً -إن شاء الله-

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره كصدر بيت الشاهد -كما أشرنا آنفاً إلى اتفاق عدد من الأبيات في هذا الصدر-، سوى أن رواية الصدر هنا «أياراكباً» ، وهذا البيت لطَرَفَة الجُذَميّ كما في : الحماسة لأبي تمام ١/ ٢٣٣ .

وبنو فقعس : حي من بني أسَد، وناخل الصدر : سليم الصدر خالص المودة، وينظر هذا البيت وتوضيح معناه في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤١١، ٤١٢ ، شرحها للشنتمري ١/ ٢٣٤ .

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره كصدر بيت الشاهد المتقدم في متن الفصل، وهو لعبد الرحمن بن جُهَيم أحد بني الحارث بن سعد من بني أسد كما في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٣٠ وينظر البيت أيضاً في خزانة الأدب ٢/ ١٩٥

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥٨

(٦) ورد هذا القول من غير نسبة في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٨٣ وورد منسوبًا للكسائي والفراء في : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٥٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤

(٧) في الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٩، ٢٠٠

(٨) أثبت على هامش (ج) بإزاء هذه العبارة : «فإنَّه يكون حينئذٍ من المشبه بالمضاف»

قلت[1] : وفي الكشاف[2] في قوله : ﴿ياحَسْرَةً على العباد[3]﴾ : نداءٌ للحسرة عَلَيْهم، كأنه قيل لها : تعالي ياحسرة فهذا من أحوالك التي حَقُّك أنْ تحضري فيها، وهي حال استهزائهم بالرُّسُل، والمعنى أنَّهم أحقَّاءُ بأن يُتَحَسَّرَ عليهم، ويُتَلَهَّفَ على حالهم.

قوله : «وانتصابه مَحَلاً إذا كان مفرداً معرفةً» المراد بالمفرد ألاَّ يكونَ مضافاً، والمراد بالتعريف هنا تعريف إقبال وقَصْد، وقضية القياس أنْ يكونَ مُعْرَباً منصوبَ اللفظ، إلا أنَّه بُنِيَ لجريه مَجْرَى المُضْمَر، والمضمَر مبني فكذا الجاري مَجراه، وهذا لأنَّ الأسْمَاءَ المُظْهَرَةَ / مما لاخطاب فيه؛ إذ هي[4] كلها غيب، ولذلك يقال مَثَلاً : ١/٧٧
«رأيتك رَجُلاً يكرمُ أصْحَابَه» بالياء كالغائب؛ إلا أنَّه لَمَّا سرى إليه الخطاب بواسطة حرف النداء أجري[5] مُجْرَى المضمَر فَبُنِيَ بناء المضمرات، والنكرة الأصلية نحو «رَجُل»، والعلم نحو «زيد» في ذلك سواءٌ.

واعلم أن في مثل هذه المسألَة ثلاثة أسئلة[6] : أحدُها : لِمَ بُنِيَ؟، والثاني : لِمَ لَمْ يُبْنَ على السكون؟؛ إذ الأصل في البناء السكون على ما عُرِفَ في موضعه، والثالث : لِمَ بُنِيَ على الحركة المخْصوصة[7]؟، وكان يقول شيخنا سيف الدين (-رحمه الله-)[8]: كان مشايخنا يقولون : إذا سُئِلَ الأديبُ بهذه الأسئلة الثلاثة هنا[9]،

(١) من هنا إلى قوله : «ويُتَلَهَّفُ على حالهم» لم يرد في (ع).
(٢) الكشاف ٤/ ١٣، بتصرف يسير من المؤلف.
(٣) سورة يس، من الآية (٣٠).
(٤) في (ع) : إذ هو . . . ، وذلك خطأ.
(٥) في (ع) : جرى
(٦) قد وردت هذه الأسئلة الثلاثة والإجابة عليها في : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، ١٣٠ وينظر أيضاً : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٥٠، ٣٥١.
(٧) أي : لِمَ بُنِيَ على الضم خَاصَّةً.
(٨) ليس في (ع).
(٩) ساقطة من (ج).

وكذلك[1] في كل مبني على الحركة (عارضاً أوْ لا) [2]وأجاب صواباً فهو أديبٌ نحوي، وإلاَّ فَلاَ.

فنقولُ: إنما بُنِيَ لما ذكرنا من علة البناء آنفـًا [3]، وإنما لم يُبْنَ على السكون لتدلَّ الحركة على أنّ البناء فيه عارضٌ؛ لما أنَّ أصل الإعراب الحركة، كما أنّ أصل البناء السكون لتضادِّهما، والحركة تضاد السكون.

دليلٌ آخَر في تخ[4]: النداء مما لايقتصر عليه؛ إذ النداء لابُدَّ من أن يكون لمصْلَحَة تتبعه، كما إذا قلت: «ياغُلامُ خُذْ كذا» و «يازيدُ اسقني» فالنداء هُنا لَمصلَحَتي الأمر بالأخْذ والسقي، فلو بني على السكون لأوهم الوقف والإعراض عن النداء، وإنما بني على الضَّم لتعذُّر بنائه على الفتح أو على الكسر فتعيَّنَ الضَّمُّ، أمَّا على الفتح فلأنَّ المنادى كانت له هذه الحَرَكَة من قَبْل الإعراب، فلو بني على الفتح لأوْهَمَ الحركة الإعرابية، وحينئذ يختل الغرض المطلوب بالبناء، وأمَّا على الكَسْرِ فلأنَّه لو بني عليه لأوهم ذلك[5] أنَّ الاسمَ مضافٌ إلى ياءِ المتكلم، فإنَّه[6] قد يُجْتَزَأُ[7] عن الياء بالكسر، ونظير هذه المسألة[8] في البناء الغاياتُ، فإنها إذا أضِيفَتْ أو نُكِّرت عاد إعرابها[9].

واعلم أن حرف النداء ولام الجرِّ إذا اجتمعا فالغلبة في ظهور الأثر للام؛ لأنه

(١) في (ع): أو في كل . . .

(٢) ليس في (ع).

(٣) وهي جريه مجرى المضمَر، وقد مَرَّت هذه العلة ص ٨٧٧.

(٤) التخمير ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٥) في (ج): لأوهم ذلك أنه مضافٌ . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير.

(٦) في (ج): بأنَّه . . . ، وما في (ع) أصح.

(٧) يُجتزأ: يكتفى.

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) ينظر: الارتشاف ٢/ ٥١٤، الهمع ٣/ ١٩١، ١٩٢.

آخرهما وجوداً، وقد مرَّ[1] في إعمال الثاني من الفعلين عند اجتماعهما.

قوله: «أو داخلةً عليه لام الاستغاثة» عطفٌ على «مفرداً معرفةً»

قلت: وإنما عُطفَ على المبني وليس بمبني؛ لأنّ غَرضه من ذلك أن عَمَل عامل النداء لم يظهر فيه، فكانت حركة عمله وهي النَّصْب تقديريًّا لا لفظيًا؛ لأنّ لام الجرّ منعته عن إظهار أثره لظهور[2] أثَر نَفْسه، وهو أقرب[3].

وعَطَّاف ورِياح اسما رَجلَيْن، وهو بكسر الراء والياء المثناة التحتية والحاء غير المعجمة، وبعده يقول:

.... وأبي الحَشْرَج الفتى النفَّاحِ

يالَقَوْمِي من للْعُلى والمساعي يالقومي مَنْ للندى والسَّمَاحِ[4]

قوله: «يالَلْماء» إذا احتاجوا إليه فاستغاثوا فيفتَحُون اللام، ويكسرونها إذا تعجَّبُوا منه ومن كثرته، ويكون دعاءً للماء، كأنَّك ترى ما يُعْجبُك فتقول: تعال ياماء فهذا وقتك حتى تُرى[5]، فإنَّكَ عجيبُ الشأن، فلايَعْرِفُكَ كَلُّ أحَد في مثل هذا الموضع، وإنما فُتحتْ اللام لأنّ المنادَى لَمَّا وقع موقعَ المُضْمَر عومل به معامَلته، واللام الجارة تفتَح في الضمائر، ألاترى أنك إذا عَطَفْتَ عليها كسرتَ؛ لأنه لم يقع موقع المُضْمَر نحو قوله:

.... يالَلكهول[6] وللشُّبان للعَجَبِ[7]

(١) تقدم ذلك ص ٦١٤، ٦١٨.

(٢) في (ج): لظهوره...

(٣) هذا التعقيب من المؤلف قد نقله السغناقي في الموصَّل ق(٧٧ب) ولم يشر إلى ذلك.

(٤) تقدم الأول منهما في المتن ص ٨٦٩ وقد ورد البيتان معاً في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٦، ٢١٧، تحصيل عين الذهب ١/ ٣١٩، والخزانة ٢/ ١٥٥، والبيت الثاني في هذه المصادر قبل بيت الشاهد لا بعده.

(٥) هذا التعليق من التخمير ١/ ٣٣٠.

(٦) في (ع): والشبان...، وهو تحريف.

(٧) عَجز بيت من البسيط، وصدره:

=

ولايقال : الواو قائمة مقام «يا» فكان[1] من حَقِّ اللام عندها الفتح كما عند «يا»؛ لأنَّ الواو لَمَّا لم تكُن متعينةً لـ «يا»[2] جاز معها مالم يجز عند «يا»، فاعرفه.

شم، تخ[3] : اعلم أنه لايدخل على هذه اللام شيءٌ من حروف النداء إلا «يا»، ولايجوز سقوطها عنها؛ لأنهم خَصُّوا بها الاستغاثة مع اللام دلالة[4] عليها؛ لأنّ «يا» هي أم الباب وأصْلُه.

/ [5]وفي التوضيح[6] : فإن سألتَ : كيف تستفاد الاستغاثة من لام الجر؟، ٧٧
أجبتُ : لأنه أجري حَرْفُ النداء مع اللام لإلزام الإغاثة مجرى الدعاء بمعنى :

= يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغتربٌ

وقد نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي، ثم قال : وينسب إلى أبي زبيد الطائي. ولم أجد البيت في ديوانيهما، كما لم تنسبه سائر المصادر التي أوردته.

والشاهد في البيت : «يالَلْكهول ولِلشُّبَّان»، ووجه الاستشهاد به : أن اللام في «ياللكهول» فُتحَتْ لوقوع الاسم موقع المضمر، ولم تفتح مع المعطوف وهو «وللشبَّان» لأن الاسم بعدها لم يقع موقع المضمَر، وينظر البيت وما قيل فيه في : المقتضب ٤/ ٢٥٦، الكامل للمبرد ٣/ ١٢٠٠، الإيضاح العضدي ص٢٥١، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٨٨، شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص٢٠٣، المقاليد للنسفي ق(١٠٩أ).

(١) في (ع) : وكان...

(٢) ينظر الآتي - إن شاء الله - ص ٨٩٢ فإنَّ فيه توضيحاً للمراد هنا.

(٣) التخمير ١/ ٣٣٠.

(٤) في (ج) : دالَّةً...، وما أثبته من (ع) موافق لما في التخمير.

(٥) من هنا حتى آخر البيت الآتي لم يرد في (ع).

(٦) التوضيح في شرح المقامات الحريرية ق(٨٠أ).

الانتساب، قال:

دَعَوا لنزارٍ وانتمينا لطَيِّءٍ كأسد الشرى إقدامُها ونزَالُها[1]

قوله: «أو مندوباً . . .» هذا أَيْضاً عَطْفٌ على المنصوب مَحَلاً؛ لأنَّ الألفَ مُنِعَتْ عَنْ ظُهُورِ الحَرَكة الإعرابية، حتى لو لم تلحقه فهو منادى مضموم.

يقال: ندب الميت إذا دَعَاه، وأصل الندبة الدعاء[2]، وهذا لأنَّ الباكي يدعو الميت، ومنه المندوب في الشرع لأنَّه مدعوٌّ إليه.

ثم: اختلف[3] في نحو «زيدٌ» و«عمرو» إذا نودي أيبقى على عَلَميته[4] أم يُسْلَبُ عنه التعريف العَلَمي ويكسى تعريف النداء؟[5]، وهو الأظْهَرُ، فإنه يُمْكِنُ فيه ذلك، لأنَّه يقال: زيدٌ من الزيدين، كما يقال: رَجُلٌ من الرجال، ولذلك امْتَنَعَ دخول حَرْفِ النداءِ على المعرَّف باللَّامِ، فإن قلتَ: لِمَ جاز لهم دخول «يا» على المضاف وهو مُعرَّفٌ بالإضافة؟، قلتُ: لَمَّا كان خَلْعُ التعريف الإضافي عن المضاف مع قيام

(١) هذا البيت من الطويل، وهو لأنيف بن زبَّان الطائي النبهاني، وقد يسمى أنيف بن حكيم، كما في: الحماسة لأبي تمام ١/ ١٠٣، ٣٢٠، وشعر طيء وأخبارها ٢/ ٥٢٨، وقصائد نادرة من منتهى الطلب ص ٣٠.

والمراد من إيراد البيت أن حرف النداء مع اللام لمعنى الإغاثة قد أجري مجري الدعاء الذي بمعنى الانتساب، فدعوا -في البيت- بمعنى: انتسبوا، وينظر البيت أيضاً في: الكامل للمبرد ١/ ١٢١، ١٢٦، التنبيهات لعلي بن حمزة ص١٧٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٧١، شرح حَماسة أبي تمام للأعلم ١/ ٢٧٧، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٨٩.

(٢) ينظر هذا المعنى في: تهذيب اللغة ١٤/ ١٤٣، الصحاح واللسان (ندب).

(٣) ينظر عرض هذا الخلاف في: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، الارتشاف ٣/ ١٢٠، توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٢٧٦، التصريح ٢/ ١٦٥، ١٦٦.

(٤) وإلى ذلك ذهب ابن السراج وتابعه ابن مالك، وهو المترجح عندي؛ لأن هناك من الأسماء مالايمكن سلب علميته لأنه لايقبل التنكير أصلاً كلفظ الجلالة واسم الإشارة، ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٣٠، الموجز في النحو ص٤٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٢.

(٥) وإلى ذلك ذهب المبرد وأبو علي الفارسي وتبعهما عبد القاهر الجرجاني، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٠٥، الإيضاح العضدي ص٢٤٤، المقتصد ٢/ ٧٥٦.

الإضافة غير مُتَصَوَّر، والإضافة ـ على الإطلاق -ليست بموجبة للتعريف وَضْعًا كاللام[1] فكانت قاصرةً، لم تَقْوَ قوَّة الأداة الموضوعة لهذا المعنى، فاضْطُرِبَ فيها حالة التعيُّن، والحاجة ماسَّة في باب النداء إلى المعارف، ولذلك كان وقوعه[2] فيها أكثر، غُلِّبَ حكم التنكير والإبهام في المضاف لحصول الغرض.

حم: قال الشيخ أبو علي والإمام[3] عبد القاهر[4] (-رحمهما الله-)[5]: المضاف إنما لم يُبْنَ وإن كان واقعاً موقع أسماء الخطاب؛ لأنّ تعرفه بالإضافة دون الوقوع موقع المضمرات.

وفي حاشية لعبد القاهر[6]: وفي هذه المسألة تحقيق يزداد[7] به الغرض وضوحاً، وهو أنّ المضاف مع المضاف إليه في حكم شيءٍ واحد، والمسمى واحدٌ[8] معلومٌ منهما بمجموعهما، وإذا كان كذلك لم يُتَصَوَّرْ أن يقالَ: إن المضاف وَحْدَهُ يخاطَب مقطوعاً عَن المضاف إليه، بل إن كان الخطاب قد سرى في الاسم فهو سارٍ فيهما معاً، ولايُتَصَوَّر البناء في المجموع؛ لأنه كالمعنى المعقول، وليس بلفظ فُيبْنَى على حركة أو سكُون، ولو بَنَيْتَ المضاف كنت قد بنيته قبل أن يَحْصُلَ على الوصف الذي يقتضي فيه البناء، وقدَّمْتَ الحكم على العلّة، وذلك لأنَّ علة البناء هي أن يَسْرِيَ فيه الخطاب،

(١) يعني أداة التعريف «ال».

(٢) في (ج): وقوعها . . . ، وما أثبته من (ع) أصَحّ؛ لأن المراد: كان وقوع النداء في المعارف أكثر.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) قول أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص٢٤٦، وقول عبد القاهر الجرجاني في: المقتصد ٢/ ٧٦٩.

(٥) لم ترد في (ع).

(٦) لم أجد هذا المنقول عن عبد القاهر في كتبه التي وقفتُ عليها.

(٧) في (ج): يزاد . . .

(٨) ساقطة من (ع).

ولا ذلك إلا بتمام دلالته على المسمَّى؛ إذ لم تَتِمَّ دلالة الغلام من قولك: «غلامُ زيد» على مسماه والمقصود به حتى يحدثَ فيه معنى الإضافة، ولَنْ يحدُثَ فيه معنى الإضافة حتى تصل به المضافَ إليه[1]،[2] وينتهي إلى الدال من «زيد» مَثَلاً[3].

قال -رحمه الله-[4]: المراد بقولي: «كالمعنى المعقول»: المعقول من فَحوى الكلام، مثل أنَّا نَعْلَمُ من قوله تعالى: ﴿[5]فلا تَقُل لهما أفٍّ[6]﴾ أنَّه قد نُهي عن ضربهما مثلاً.

تخ[7]: فإن سألت: فكيف لم يُبْنَ المضاف وقد قام مقام المُضْمَر؟، أجبت: لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين للمضاف، بدليل جَرَيَان المعاقبة بينه وبين التنوين، ومع كون الاسم منوناً يستحيل البناء.

شح[8]: من العلماء[9] مَنْ يزيد قيداً آخر في علة بناء المنادى، وهو كونه مفرداً، ويقول: الموجب للبناء شبهه بالمُضمَر لفظاً ومعنى، فَلا يَرِدُ عَلَيْهِ المضافُ ولا الطويل[10] ولا النكرة، ومنهم[11] من يقتصر على العِلَّة المعنوية، / فإذا أورد[12] عليه ١/٧٨

(١) ساقطة من (ع).

(٢) ساقط من (ع).

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) أي: قال عبد القاهر؛ لأن العبارة المشار إليها من كلام عبد القاهر المتقدم قريباً.

(٥) في النسختين: «ولاتقل...» وذلك خَطأ في الآية، وقد صوبت ذلك الخطأ.

(٦) سورة الإسراء، من الآية (٢٣).

(٧) ساقطة من (ج)، والنقل من التخمير ١/ ٣٣٤.

(٨) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٥٣، ٢٥٤ بتصرف بالاختصار.

(٩) هو قول جمهور البصريين كما في: المقتضب ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥، الإنصاف ١/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(١٠) المراد بالطويل الشبيه بالمضاف -كما يدل عليه التمثيل هنا-، وسمي طويلاً لأنه طال بمعموله، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٨٢.

(١١) هم طائفة من البصريين كما في: الإنصاف ١/ ٣٢٥.

(١٢) في (ع): وَرَدَ...

«يا عَبْدَ الله» و «يارفيقاً بالعباد» وشبهه أجاب بأنَّ فيه مانعاً مع السبب، والحكم كما ينتفي بانتفاء السبب ينتفي بوجود مانعٍ، والمانع هنا وجود الإضافة التي هي من خواص الأسماء، وهي مناسبة لقوة الإعراب وثبوته، ومثاله عندَهم بناء «لارَجُلَ . . .» وإعراب «لاغُلاَمَ رَجُلٍ . .»، وقد اعتُرِضَ عليهم بنحو «خَمْسَةَ عَشَرَ» و «الخَمْسَةَ عَشَرَ» و «خَمْسَةَ عَشَرك» كل ذلك مبني أضفته أو أدخلتَ عليه اللام أو أفردته، وأُجيْبَ بالفرق عندهم بأنَّ البناء هنا أقوى لقوة علته، والبناء هنا عارضٌ بسببٍ بَعِيد، فلايلزم من عمل المانع في السبب الضعيف عمله في السبب القوي[1].

قلت[2]: ومن الوجوه المانعة عن حلول البناء في المضاف أنَّ المضاف مع المضاف إليه حقيقتان متغايرتان، ثم إنهما كشيء واحد حُكْماً، على ماعُرِفَ في غير موضع بأحكامٍ تدلُّ على ذلك، ثم بَعْدُ لا جائزٌ أَنْ يحلَّ البناء في الأوَّل لأَنَّ آخره تنزل منزلة شطر الكلمة من وَجْه، والأوساط لايتعلق بها بناء النداء، ولاجائزٌ أن يحلَّ في الثاني؛ لأنَّه ليس بمنادى حقيقةً، فارتفع من بينهما حكم البناء لقيام الشبهة القويَّة، فلم يَبْق [إلاَّ][3] الإعراب الذي هو أصلُ كلِّ واحدٍ منهما، وما ضارَعَ المضاف أعرِبَ أيضاً عملاً بالمضارعة، والله الموفق.

(١) ينظر عرض هذه الاعتراضات والأجوبة في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٨٧، ٨٨.

(٢) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع)،

(٣) ساقطة من (ج) والسياق يقتضيها.

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصلٌ : [توابع المنادى المضموم غير المبهم]

توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أُفْرِدَتْ حُمِلَتْ على لفظه ومحله كقولك : «يازَيْدُ الطويلُ» و «... الطويلَ»، و «ياتميمُ أجمعون» و «... أجمعين»، و «ياغلامُ بشرٌ» و«...بشْراً»، و «ياعمرُو والحارثُ» و «.... الحارثَ»، وقُرِئَ : ﴿والطَّيرَ﴾ [2] رفعاً ونصبا[3]، إلا البدل ونحو «زيدٌ وعَمْروٌ» من المعطوفات فإنّ حكمهما حكم المنادى بعينه، تقولُ : «يازيدُ زيدُ» و «يازيدُ وعمرُو» بالضَّمِّ لاغيرُ، وكذلك : «يازيدُ أو عَمْرُو» و «يازيدُ لا عَمْرُو»، وإذا أضيفت فالنَّصب كقولك : «يازيدُ ذا الجُمَّة»، وقوله:

أزيدُ أخا ورقاء[4]

و«ياخالدُ نَفْسَهُ» و «ياتميمُ كُلكم» أو «كلُّهُم»[5]، ويابِشْرُ صاحبَ عمرو»، و«ياغلامُ أبا

(١) المفصل ص٣٧، ٣٨.

(٢) سورة سبأ، من الآية (١٠).

(٣) النصب قراءة جمهور القراء، أما الرفع فقراءة شاذة رويت عن روح والأعرج والسُّلمي ويعقوب وأبي نوفَل وأبي يحيى، كما رويت عن عاصم وأبي عَمرو من بعض الطرق، تنظر القراءتان وتوجيههما في : التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن ق(١٠٩) المختصر ص١٢١، البحر المحيط ٨/ ٥٢٥، الدر المصون ٩/ ١٥٩، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨٢.

(٤) ورد البيت بتمامه في المفصل. وهذا المذكور قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه :

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً ... فقد عرضت أفناء سعدٍ فخاصم

ولم أقف على قائله فيما اطلعت عليه من مصادره.

وروايته في المفصل : «أحناء أمر» بدل «أفناء سعد» كما جاءت راويته في جملة من المصادر من بينها كتاب سيبويه ٢/ ١٨٣ : «أحناء حقٍّ».

وقد أوضح المؤلف في الشرح معاني مفردات البيت.

والشاهد في البيت : «أزيدُ أخا ورقاء»، ووجه الاستشهاد به : أنَّ «أخا» صفة للمنادى المضموم «زيدُ» وقد نصبت هذه الصفة لأنها مضافة. ينظر الشاهد في : تحصيل عين الذهب ١/ ٣٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤، غاية المحَصِّل ق(٢٨أ)، المنخَّل ق(٢٨)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١١)، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(١٥ب).

(٥) في المفصل : كلهم أو كلكم . . .

عبدِ الله»، و«يازيدُ وعبدَ الله»...».

شح[1] : ذَكَر توابعَ المنادى الموصوف بالصفة المذكورة في باب النداء -وإن كان للتوابع بابٌ مفردٌ فكان حَقُّها أن تذكر فيه -؛ لأنَّ ما ذكره منها مُخَالفٌ لحكم التوابع باعتبار النداء، فكان ذكره في باب النداء أولى؛ لأنَّه[2] منْ آثاره في التحقيق فقال : «توابع المنادى المضموم» احترازاً[3] من[4] المنادى المنصوب، فإن تابعه على قياس باب التوابع، و«غير المُبْهَم» احترازٌ عن المبهم وهو «أيٌّ» واسم الإشارة، فإنه لايكون فيه ما ذكره من الحكمين -على المختار[5]- نحو : «ياأيها الرَّجُلُ» و «ياهذا الرَّجُل»، ولو لَمْ يحْترز منه لكان داخلاً في أنَّ تابعَهُ يجوز فيه الأمران، وليس كذلك إلا عند بعض النَّحْويين[6]، وليس بالجيِّد، وسيأتي ذكْرُهُ[7].

[8] وقوله : «إذا أفردت» احترازٌ عن التوابع المضافة، وماذكر من الحكمين مختصٌ بالمفرد، فلذلك وجب تقييدها.

وقوله : «حُملَتْ على لفظه ومَحلِّه» أمَّا حَمْلُها على مَحلِّه فهو القياس؛ لأنَّه مفعولٌ منصوبُ المَحَلِّ، فوجب أن يكونَ تابعه منصوباً كجميع المبنيات نحو : «ضربتُ هؤلاء الرجالَ» لايجوز غير ذلك، وأمَّا حَمْلُه على لفظه فلأنَّ البناءَ لَمَّا كان

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٠، ٢٦١.

(٢) في (ع): لأنَّ..، وما أثبته من (ج) يوافق ما في الإيضاح في شرح المفصل.

(٣) في النسختين: احترازٌ...، والتصويب من الإيضاح في شرح المفصل.

(٤) في (ع): عن...

(٥) وهو رأي جمهور النحاة، وخالفهم المازني -كما سيأتي قريباً إن شاء الله-.

(٦) الذي أجاز في تابع المنادى المبهم نحو : «يا أيها الرجلُ» الوجهين الرفع والنصب هو المازني، وقد صَحَّح قوله ابن الباذش، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨، الارتشاف ٣/ ١٢٧، همع الهوامع ٣/ ٥٠.

(٧) سيأتي -إن شاء الله- ص ٩١٠ . ٩١١.

(٨) ساقط من (ع).

فيه عارضاً أشبه الإعراب في عُرُوضه، وأشبه موجبُه عاملَ الإعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبَّهة بحركة الإعراب في متبوعه، وهو من مشكلات أبواب النحو[1].

حـم : قال صاحب الكتاب[2] : الحركة البنائية لمَّا اطردت في هذا الموضع واستمرت شابهت الحركة الإعرابية في اطِّرادها في مواضعها، فجاز حمل حركة المعرَب عليها، ولذلك اجترؤوا على إدخال التنوين عليها في نحو قوله :

أمُحمَّدٌ ولأنْتَ نَجْلُ نجيبة مِنْ قومها والفحل فَحْلٌ معرقُ[3]

وقول الآخر :

سلامُ الله يامَطَرٌ عليها وبعد عليك يامَطَرُ السلامُ[4]

(١) عبارة «وهو من مشكلات أبواب النحو» لم ترد في الإيضاح في شرح المفصل.

(٢) يعني به الزمخشري، وقوله في حاشيته على المفصل ق(١٧ب).

(٣) البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت الحارث بن كلدة بن علقمة في رثاء أخيها النضر بن الحارث كما في: الأغاني ١/ ٢٣، ٢٤، ومنهم من يذكر أنه لقتيلة بنت النضر في رثاء والدها النضر بن الحارث كما في : الحماسة لأبي تمام ٢/ ٤٧٧، وفي البيان والتبيين ٤/ ٤٣ أنه لليلى بنت النضر، والصحيح أنه لقتيلة بنت الحارث.

وروايته في الأغاني : «ولأنت نَسْل ، نجيبة» وفي الحماسة : «ولأنت ضَنْء نجيبة». والنجْل : النسل. ونجيبة : كريمة الأصل، ومعرق : مُتَناه في كرم الأصل.

والشاهد في البيت : «أمُحَمَّدٌ»، ووجه الاستشهاد به : أنَّ المنادى المفرد لما شابهت حركة بنائه في هذا الموضع حركة المعرَب اجتُرئ على إدخال التنوين عليه، ينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ٩٦٦، شرح الحَماسة للأعلم ١/ ٦٠٢، شرحها للتبريزي ٣/ ١٥، التخمير ١/ ٣٣٢، المقاليد ق(١١٠أ).

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري، ينظر : شعر الأحوص الأنصاري ص٢٣٧، ورواية العجز فيه :

. وليس عليك يامطرُ السلام

والمراد بـ «مطر» في البيت : زوج أخت امرأة الأحوص وهو من بني تميم.

والشاهد في البيت : «يامطرٌ»، ووجه الاستشهاد به : كالذي قبله أنّ المنادى المفرد لما اشبهت حركة بنائه في هذا الموضع حركة المعرب في كونها مطردة اجتُرئ على إدخال التنوين عليه، وينظر البيت في : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٢، المقتضب ٤/ ٢١٤، ٢٢٤، مجالس ثعب ١/ ٧٤، الأصول في النحو ١/ ٣٤٤، التخمير ١/ ٣٣٢، المقاليد ق(١١٠أ)، التصريح ٢/ ١٧١.

(١) ولهذا لم يَجُز: «جاءني هَؤُلاءِ الظَّرِيفَيْنَ» بالجر حَمْلاً على اللفظ، لأنّ البناء لم يَطَّرِد بالكسر في أسْماء الإشارة/ وكذا نحو قولك: «لقيته أمسِ الأحدث(٢)» ٧٨
بالجر، لأنّ الكسر لم يَطَّرِد بناؤه في كل ما كان ظرفاً، وعلى ذلك قياس سائر الأمثلة، بيانُ ذلك أنَّك تقول: كل منادى مفرد معرفة مضمومٌ، كما تقول: كل اسم أسْنَدَ إليه الفعْل وهو مقدم عليه مرفوعٌ، فكما اطَّرَد الرفع في الفاعل على هذا الوجه في كلِّ كلام اطَّرَد الضَّمُّ في المنادى الموصوفُ بهذه الصفة في كلِّ موضع.

تخ(٣): فإن سألتَ: من حُكم المعطوف أبَداً أن يمتنعَ فيه ما يمتنع في المعطوف عليه، فإذا لَمْ يَصِحَّ إدخال اللام المعرِّفة في المنادى وجب ألا يصحَّ في المعطوف عليه أيضاً، فكانَ العامل المتقدم مكرَّراً على المعطوف؟، أجَبْتُ: ليس الأمْرُ كذلك بدليل أنَّك إذا قُلْتَ: «اذهب أنت وزيدٌ» لم يكن «زيدٌ» مخاطباً، ولكن يكون [في](٤) معنى: «وليذهب زيدٌ» في كَوْنه غائباً، فإن قُلْتَ: لو كان زيدٌ في هذا الكلام غائباً لما جاز أن تقول: «اذهب أنت وزيدٌ(٥) فإنكما من شأنكما كذا وكذا» قُلْتُ: هذا على وجه التغليب كما في قولك: «جئتني وجاء زيدٌ فقلتما كذا»

فإن سألت: التبعية إنما تكون إذا اتَّحَدَ الحكم في الموضعين، وهُنَا لم يَتَّحِد؟

(١) من هنا حتى قوله: «في كل موضع» منقولٌ من المقتصد ٢/ ٧٧٠ ولم ينبه المؤلف إلى ذلك.

(٢) أي: لايجوز أن يقال: «لقيته أمسِ الأحدثِ» -بجَرِّ «الأحدث»- بل يقال: «الأحدثَ» بالنصب، وينظَر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٣.

(٣) هكذا في النسختين، وليس كل النقل من التخمير، بل هذا النقل مؤلف من التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٦، ١٣٧، ومن التخمير ١/ ٣٣١، ٣٣٢ وكلام صاحب التخمير من قوله: «فإن سألت: التبعية إنما تكون . . .» إلى قوله: «في الموضعين».

(٤) ساقطة من النسختين، والاستدراك من التلخيص شرح الجمل.

(٥) في (ج): فكأنكما

أجبتُ: نَعَم، وهاهُنا اتَّحَدَ[1] الحُكْم وهو صورة الضَّمِّ في الموضعين[2]، والله الموفِّق.

وهذا كله من فوائد الإمام عبد القاهر [3] -رَحِمَهُ اللَّه-

شح[4]: الخَليل وسيبويه[5] يختاران في باب «يازيدُ والحارثُ» الرَّفْعَ، وأبو عَمْرو ويونس[6] يختاران النصب، وأبو العباس عِنْدَه[7]: إنّ كانت اللام كَلامِ «الحَسَن» فهو عند الخَليل، وإلا فعند أبي عمرو[8]، [9] وعلَيه قول القائل:

(١) في (ج): يصدق الحكم...، وبإزاء هذه الكلمة على الهامش إشارة إلى أنّ في بعض النسخ: «اتحد» بدل «يصدق».

(٢) من هنا حتى قوله: «رحمه الله» لم يرد في (ع).

(٣) في التخليص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٦، ١٣٧ وتقدمت الإشارة إلى ذلك قريباً.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٤ بتصرفٍ يسير، وينتهي النقل منه عند قوله: «وإلا فعند أبي عمرو».

(٥) تابعهما في هذا الاختيار المازني، وينظر اختيار أولئك في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٧، المقتضب ٤/ ٢١٢، الأصول في النحو ١/ ٣٣٦.

(٦) واختار ذلك أيضاً عيسى بن عُمَر وأبو عُمَر الجرمي، ينظر: المقتضب ٤/ ٢١٢، الأصول في النحو ١/ ٣٣٦، الارتشاف ٣/ ١٣٣.

(٧) لم ترد في (ع)، وقد أضيفت بخط دقيق في نسخة (ج).

(٨) تحرير هذا الكلام: أن الحكم في هذه المسألة عند المبرد فيه تفصيل فإن كانت الألف واللام في المعطوف لِلَمح الصفة فالمختار مذهب الخليل وأصحابه، وإن كانت لغير ذلك فالمختار عنده مذهب أبي عمرو وأصحابه، وهذا التفصيل منقول عن المبرد في: الأصول في النحو ١/ ٣٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣، الارتشاف ٣/ ١٣٣ ولم أجد هذا التفصيل في كتبه الموجودة، وإنما ذكر في المقتضب ٤/ ٢١٣، أنَّ كِلا القولين حَسَنٌ، ثم قال: «والنصبُ عندي حَسَنٌ على قراءة الناس» يعني في قوله تعالى: ﴿ياجبال أوبي معه والطير﴾.

(٩) من هنا حتى قوله: «على روايته» لم يرد في (ع).

ألا يازيدُ والضَّحَّاكُ سيرا فقد جاوزتما خَمَرَ الطريقِ[1]

أنشده الإمام ابن جني في كتاب اللُّمَع[2] مرفوعاً ومنصوباً على روايته.

تخ[3]: قوله: «إلا البَدَلَ» منصوبٌ على أنه مستثنى من كلامٍ موجب وهو قوله: «إذا أفْرِدَتْ حُمِلَتْ على لفظه ومَحَله»، وقَوْلُه: «ونحو: زيدٌ وعَمْرُو» عَطْفٌ على «البَدَلَ»، ويعني به كُلَّ معطوفٍ أمْكَنَ أنْ يدخُل عليه حرف النداء، وهو العاري عن اللام، لم يَجُز في هذين التابعين من بين سائر توابع المنادى المفردة إلا الضَّم؛ لأنَّ حكمَهما حكم المنادى بعينه، لأنهما متهيئان لدخول حرف النداء عليهما، بخلاف نحو «الطويل» فإنّ اشتماله على اللام يدفَع تَهيُّؤَه لدخول حرف النداء عليه، ونحوه «والحارثُ» من الأعلام، وكذلك «ياتميم أجمعون»، فإنَّ كونَه تأكيداً مما يدفع تَهَيُّؤَه لدخول حرف النداء عليه، وكذلك «ياغُلامُ بِشْرٌ» فإنَّ كونَه عطفَ بيانٍ يدفع تهيُّؤَه.

فإنْ سألت: ذكروا في باب[4] التأكيد أنَّ قولك: «رأيتُ زيداً زيداً» تأكيدٌ، وهُنا قد حكمت بأنَّ قولك: «يازيدُ زيدُ» بدلٌ، فما وَجْهُ التفرقة بينهما؟، أجبتُ بأنّ قولك: «رأيتُ زيداً زيداً» إخْبارٌ، والإخبار مما يجري فيه التَّجوز والتساهُل، فجاز أنْ يَجْرِيَ فيه التكرار، وذلك هو التأكيد، إذا التأكيدُ ليس إلاَّ تكراراً دافعاً[5] لوهم

(١) البيت من الوافر، ولم أقف له على نسبة فيما اطلعت عليه من مصادره.
ومعنى خَمَرَ الطريق: ماواراك وستَرَك من شجر ونحوه.
والشاهد في البيت: «ألا يازيد والضحَّاكُ»، ووجه الاستشهاد به: أنّ المعطوف على المنادى المبني إذا كان اسماً مفرداً جاز فيه وجهان: الرفع والنصب، وقد رُوِيَ «الضحاك» في هذا البيت بهذين الوجهين، ينظر هذا الشاهد في: الجمل للزجاجي ص١٥٣، الحَلل في شرح أبيات الجمل ص١٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، شرح قطر الندى ص٢١٠، همع الهوامع ٥/ ٢٨٢، الدرر اللوامع ٢/ ١٩٦.

(٢) اللمع لابن جني ص١٧٣.

(٣) التخمير ١/ ٣٣٢، ٣٣٣ مع تصرف بالتقديم والتأخير.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) في (ج): دَفْعاً...

التساهل، بخلاف النداء فإنه لايجري فيه التساهل، إذ الإنسان لايتساهلُ في مصلحة نفسه، فهو[1] وإن كان تكراراً إلا أنَّه لايدفَع وهم التساهل، إذ لاتساهُلَ فيه.

شح[2]: إنما اختُصَّ البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك، لأنّ البدل في حكم تكرير العامل، فكان كأنَّه موجود في الثاني، فأجْرِيَ مجرى المستقل بنفسه، بل هو المقصود بالذكْر، / والأولُ كالتوطئة له- على ماسيأتي بيانه[3] -، فكرهوا أن يجعلوا ١/٧٩
ما هُو المقصودُ غيرَ محكوم له بحكم المقصود، ويجعلوا غير المقصود محكوماً له بحكم المقصود مَعَ كونه أولى بالدلالة على الغرض.

وأمَّا المعطوفُ المخصوص بما ذُكر[4] فلأنَّ حرف العطف كالقائم مقام العامل، فصار بمنزلته، فكأنه مذكور، فجُعِلَ حكمه حكم المذكور معه، أو لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه بالواو وأخواتها في المعنى مشتركان متساويان، فكرهوا أنْ يجعلوا لأحَد المتساويين شأناً ليس لمساويه عند عدم المانع، وهذا ثابتٌ في الواو والفاء و «ثُمَّ» و«حتى»، ثُمَّ أجْرِيَتْ بقيتها مُجْرَاها.

قال[5]: وتمثيله البدلَ بـ «يازيدُ زيدُ» ليس بمستقيم، ومَثَّل به أيضاً أبو علي الفارسي[6]، وهذا إنما هو من باب التأكيد اللفظي، والأولى أن يَمثَّلَ بِغَيْرِه[7] فيقال: «يارَجُلُ زيدُ» و «يازيدُ عَمْرُو» -على تقدير أن يكونا اسمين-.

فإن قلت: فإذا كان من باب التأكيد اللفظي بَطَلَ أن تكونَ التوابع غيرُ البَدَل

(١) ساقط من (ع).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٤، ٢٦٥.

(٣) أشار المؤلف إلى ذلك في مبحث البدل ق(١٣١) من المجلَّد الأول.

(٤) أي: المعطوف الذي يمكن أن يدخل عليه حرف النداء -كما تقدم قريبًا.

(٥) أي: قال ابن الحاجب، وقوله هذا تابع لما قبله بلا فاصل.

(٦) في الإيضاح العضدي ص٢٤٧.

(٧) أي: أن يكون لفظ البدل غير لفظ المبدل منه.

ونحو: «زيدٌ وعَمْرُو» من المعطوفات مُعْرَبَةً لفظاً ومَحَلاً، فإنَّ هذا مبني، فالجوابُ: إنما لَمْ يُقْصَد بالتأكيد المتقدم[1] إلا التأكيد المعنوي، لا التأكيد اللَّفْظي، وأمَّا التأكيد اللفظي فقد عُلِمَ أنّ حُكْمَه حُكْم الأول، حتى كأنَّه هو، ألا ترى أنَّك تقول: «يازيدُ زيدَ اليعملات..»[2] فتأتي به عَلى هذه الصفة، فكذلك هُنا، ولو بَيَّن ذلك واستثنى مع البدل ونحو «زيدٌ وعَمْرو» لكان أنفى لِلَّبْسِ وأبْيَنَ للحكم فيه.

قلت: فإن سألت: ماالفرق بين «يازيدُ والحارثُ» وبين «يازيدُ وعَمْرُو» حيث جُعِلَتْ الواو في المسألة الثانية قائمةً مقام «يا»، ونَائبةً منابَها، وزَعَمْتَ أنَّ تقديرَه: «يازيد ياعَمْرُو» فَبَنَيتَ المعطوفَ على الضَّم، ولم تَجْعَل في «... والحارثُ» كذلك، حيث جَمَعْتَها[3] مع اللام، و«يا» واللامُ لايجتمعان؟، فالجواب: أنَّ حرف النداء واللام لايجتمعان لأن كُلاً منهما موضُوعٌ للتخصيص ـ كما عُرِفَ ـ، فإن اجْتَمَعا لزم من اجتماعهما اجتماع أدَاتين للتخصيص في كلمة[4] واحدة، وبأحدهما[5] غنىً عن الآخر، ولايلزم ذلك من دخول الواو عليه واجتماعها مع اللام؛ لأنها وإن قامت مقامها إلا أنها لَيْسَت بموضوعة للتخصيص، بل هي موضوعة للجَمْع، فلايلزم من اجتماعهما مايلزَم[6] من اجتماع «يا» واللام، وهذا المانع معدومٌ في «يازيدُ وعَمْرُو»، ومما يُؤَيدُ هذا الذي ذكرنا قولهُم -في «هاء» على وزن «هاع»-: إنَّ الهمزة فيها تفيد فائدة حرف الخطاب، حتى عاملوها معاملته، ثم جَوَّزوا الجَمْعَ بينهما ولم يبالوا، فقالوا: «هاءك» مثل «هاعَك»، لَمَّا أنّ الهمزة وإن قامت مقام الكاف إلا أنها ليست

(١) أي: المتقدم في المتن وهو الذي مثل له بـ«ياتميم أجمعون» و«... أجمعين».

(٢) هذا المثال جزءٌ من شاهد نحوي من بحر الرجز، وهو بتمامه:

يازيدُ زيدَ اليعملات الذبَّل

وسيأتي هذا الشاهد -إن شاء الله ص ٩٢٨-.

(٣) في (ج): جمعتهما...

(٤) في (ج): في كل واحدة...، ويبدو أنه تحريف.

(٥) في (ج): وبإحداهما...

(٦) في (ج): ما لزمَ....

بموضوعة للخطاب كالكاف، فجاز الجمع بينهما على هذا التأويل[1]، فكذا ما نحن بصدده،[2] والله الموفق.

وإلى هذا النحو أشار صاحب الكشاف[3] في قوله تعالى: ﴿**إنَّ لك ألاَّ تَجُوْعَ فيها ولاتعرى، وأنَّك لاتظمأ فيها ولاتضحى**[4]﴾: فإن قلت: «إنَّ» لاتدخُل على «أنَّ»، وهذه الواو نائبةٌ عن «إنَّ»، وقائمةُ مقامها، فَلِمَ أُدْخلَتْ عليها؟، قلت: الواو لم توضع لتكون أبداً نائبةً عن «إنَّ»، إنما هي نائبةٌ عن كلِّ عامل، فَلَمَّا لم تكنْ حرفاً موضوعاً للتحقيق خاصةً كـ «إنَّ» لم يمتنع اجتماعهما كاجتماع[5] «إنَّ» و «أنَّ».

وذكر الشيخ عبد القاهر[6] (-رحمه الله-)[7] في تقدير هذا المعنى / فائدةً حسنةً ٧٩/ب فقال: ويوضِّح هذا أنَّك قُلْتَ: «ليس زيدٌ خارجاً ولاعَمْرٌو ذاهباً» فأدخَلْتَ الواو على «لا» -وإنْ كان قائماً مقام «ليس» في رفعه عمراً ونصبه خارجاً-، حتى كأنك كرَّرْتَ فقُلْتَ: «ليس زيدُ خارجاً ليس عمرُو ذاهباً» مع أنَّه لايجوز أن تقولَ: «ليسَ زيدُ خارجاً ولا ليس عمرُو ذاهباً»، أو: «... وليس لاعمرٌو ذاهباً» لأجل أنَّ الواو ليس بموضوعٍ للنفي، ولاكائنٍ علماً له كـ «ليس»، فلا يمتنع الجمع بين الواو و«لا» كما امتنع بينه وبين «ليس»، فكذلك يجوز الجمع بينَ الواو واللام في قولك: «يازيدُ والحارث» وإنْ كان لايجوز الجمع بينها وبين ما قام الواو مقامَهُ وهو «يا» فاعرفه.

(١) ينظر في هذه المسألة: المسائل العضديات ص١٣٨، سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٨، ٣١٩، المفصل ص١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٥، المساعد ٢/ ٦٤٣.

(٢) من هنا حتى قوله: «كاجتماع «إنَّ» و «أنَّ»..» لم يرد في (ع).

(٣) في الكشاف ٣/ ٩٢ بتصرف يسير.

(٤) سورة طه، الآيتان (١١٨، ١١٩).

(٥) أي: كما امتنع اجتماع «إنَّ» و «أنَّ»، كما عبر في الكشاف، وهو أدق من تعبير المؤلف.

(٦) في المقتصد ٢/ ٧٧٧ بتصرف يسير جداً.

(٧) لم ترد في (ع).

ومن مقالته[1] أيضاً في شرح الجُمَل[2]: أنَّ المُجَوِّزَ لدخول اللام في المعطوف هو أنّ المانع عن قولك: «ياالرَّجُل[3]» أنّ اللام في الاسم في نحو هذا الموقع لو كان تكون للعهد، وإنّ تقدير العَهْد في المخاطَب مُحَالٌ؛ لأنَّ العهدَ إنما يكون في ثالث غائب، وما يُعْطَفُ على المُنادى لايدخُل في الخطاب، ويكون في حكم الغيبة، يُبَيِّنُ ذَلك أنَّك إذا قُلْتَ: «أعنيكَ وزيداً» لم يدخُل زَيْدٌ في الخطاب -وإنْ عُطِفَ على ضمير المخاطَب-.

حم: قال صاحب الكتاب[4]: إنما جاز النصبُ في «الحارثَ» لشبهه بالمضاف؛ وذلك لأنَّ الاسمَ لايضاف إذا كان فيه اللام، كما أنّ المضاف لايضاف حال كونه مضافاً.

قوله: «وإذا أضيفت فالنَّصْب» ينصرف إلى جميع التوابع التي تَفَرَّقَ فيها الحُكْم إذا أفردت، فاعرفه.

صح[5]: الجُمَّة[6]: مُجْتَمعُ شعرِ الرأس، ويقال: جاء في جمةٍ عظيمة، أي: جماعة.

وتمام البيت[7]:

أزيدُ أخا ورقاء إن كنتَ ثائراً فقد عَرَضَتْ أفناءُ سعدٍ فخاصِمِ[8]

(١) أي: ومن مقالة الشيخ عبد القاهر.

(٢) في التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٦، ١٣٧.

(٣) في (ع): «يالدخول» وهو تحريفٌ.

(٤) يعني الزمخشري، وقوله في حاشيته على المفصل ق(١٨أ)، وقوله: «كما أنّ المضاف لايضاف حال كونه مضافاً» تتميمٌ من المؤلف وليس في حاشية المفصل.

(٥) الصحاح (جمم) ٥/ ١٨٩٠، بتصرف بالتقديم والتأخير.

(٦) من مثال الزمخشري المتقدم في المتن: «يازيد ذا الجمة».

(٧) يعني البيت الذي استشهد به الزمخشري في متن المفصَّل.

(٨) تقدم الكلام على الشاهد مفصلاً ص ٨٨٥.

صح[1]: عَرَضَتْ: ظَهَرَتْ، يقال: هُوَ مِنْ أفناءِ الناس إذا لم يُعْلَم مَنْ هو.

قال عبد القاهر[2]: الصفة كالجزء من الموصوف بدليل أنها لاتتقدمه، وإذا كانت بهذه المنزلة منه جاز أن يُعْتَبَرَ فيها من الحكم ما يعتبر فيه، وكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافا إلا النصب كذلك صفته إذا كانت مضافةً، فقولك: «يازيْدُ أخا عَمْرو» كقولك: «يا أخا عَمْرٍو».

وفي[3] تخ[4]: ليس إلا النصب، لأنها مستهدفةٌ لدخول حرف النداء عليها بخلاف: «يازيدُ الحسنُ الوجه» حيث يجوز فيه الأمران (-أعني الرفْعَ والنصبَ-)[5]؛ وذلك لأنَّ اشتمال الصفة على اللام يمنَع استهدافها.

قلت[6]: وفي كفاية الزاهدي: جاز فيه الأمران لأنَّ الإضافة لفظية، فلم يُعْتَدَّ بها.

و[7]إنما جاز الخطاب والغَيْبَة في «ياتميمُ كُلُّكُمْ» أو «... كلُّهم» لأنَّ الأسماء الظاهرة كلها غيبٌ، فمن حيث أن تميماً اسمٌ مُظْهَر روعي فيه حال الغيبة، ومن حيث أنَّه تَنَزَّل منزلة ضمير الخطاب روعي فيه حالُ الخطاب، ولَعَلَّ الخطاب فيه أحسنُ الوجهين؛ لأنَّ هذا الاسم -في الأصل- غائبٌ، إلا أنَّه وَرَدَ عليه الخطاب وهو آخرهما وجوداً، فتكون الغلبة له.

وقوله: «... صاحبَ عَمْرو» عطف بيان، وكذلك: «... أبا عبد الله»، إلا أنّ المعطوف عليه في الأول عَلَمٌ، وفي الثاني جِنْسٌ، فاعرفه.

(١) ساقطة من (ج)، والنقل من الصحاح (عرض) ٣/ ١٠٨٢، و(فنا) ٦/ ٢٤٥٧.

(٢) في المقتصد ٢/ ٧٧١.

(٣) لم يردا في (ج).

(٤) التخمير ١/ ٣٣٤.

(٥) ساقطة من (ع). وهذه العبارة زيادة من المؤلف لم ترد في التخمير.

(٦) من هنا حتى قوله: «فلم يعتد بها» لم يرد في (ع).

(٧) من هنا حتى قوله: «فتكون الغلبة له» منقولٌ من التخمير ١/ ٣٣٤، ٣٣٥ بتصرف بالاختصار، ولم يشر المؤلف إلى مصدر النقل.

فائدة متصلةٌ بقولك: «ياتميمُ كلكم» أو «... كلهم»[1]

كلُّ ما له جهتان: من حيث اللفظ والمعنى يطَّرد مراعتهما جوازاً في كلامهم، يقال: «أنت الذي فَعَل كذا» و «أنت الذي فعلت كذا»، والاعتبار بالمعنى أقوى إذا كانا في حكم الجُزْء الواحد، لأنه المقصود، واللفظُ / متوسَّلٌ به إليه -في التحقيق-، فكان الوفاء بالأهم أولى، وعلى هذا «ياتميم كلكم» أوْلى وأحْسَن، قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا**﴾[2]، ولم يقل: آمنتم؛ (لأن الموصول مع الصلة كشيء واحد)[3]، وسَمعْتُ شيخنا الإمام المحقق سيف الدين (-رحمه الله-)[4] قال: عن أبي زيد الكبيرَ[5] فيما يُرْوَى عن عَليٍّ -كرم الله وجْهَهُ-:

أنا الذي سَمَّتْنِ أمي حيدرة ضرغام آجامٍ ولَيْثُ قَسْوَرَةْ[6]

الأفصح: سمته أمُّه، ولقد كان أفصح العرب العاربة، لكنَّ ضرورة الرَّجَز أوقعته في ذلك.

(١) نقل ابن دهقان النسفي هذه الفائدة في كتابه المقاليد ق(١١٢) ولم يشر إلى ذلك.

(٢) جزء من عدد كبير من الآيات منها الآية (١٠٤) من سورة البقرة.

(٣) ساقط من (ع).

(٤) لم ترد في (ع).

(٥) لعل المراد به أبو زيد الأنصاري، فهو من كبار اللغويين والنحاة ولم أجد هذا الرجز في ما وقفت عليه من كتبه.

(٦) هذان بيتان من الرجز، وهما لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- كما ذكر هنا، ينظر: ديوان الإمام علي ص٧٧،

وحيدره: من أسماء الأسد، ومثله: الضرغام والليث، والقَسْوَرَةَ هنا: أول الليل، وعلى هذا فـ «لَيْث» مضاف إلى «قسورة»، الآجام: جمع أجَمَة: وهي الغابة الملتفة الشجر.

والشاهد في الأول منهما: «أنا الذي سَمَّتْن أمي»، ووجه الاستشهاد به: أنّ الضمير العائد إلى الموصول جاء للمتكلم، والأكثر والأفصح فيه أن يكون للغائب، وينظر هذا الشاهد في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٠٧٨، الكشاف ٢/ ١١٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤١١، ٣/ ٢٢٣، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٧، ٣٩، همع الهوامع ١/ ٢٩٨، الخزانة ٦/ ٦٢.

قال[1]: ولولا أني سمعته في نثرهم أوْ نَظْمِهم لاسترذلته، أو لَخَطَّأتُه[2]، والله أعلمُ.

(١) أي: قال سيف الدين الروزناني.

(٢) في شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٧: «قال المازني: ولو لم أسمعه لم أجوزه».

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصلٌ: [وصف المنادى بـ «ابن» و «ابنه»]

والوصف بـ «ابن» و«ابنة» كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين عَلَمَيْن، فإن وقعا أتبِعَتْ حركةُ الأولِ حركةَ الثاني، كما فعلوا في ابْنِمٍ وامرئٍ، تقول: «يازيدُ ابْنَ أخينا» و«ياهندُ ابنةَ عَمِّنا»، و «يازيْدَ بنَ عَمْرٍو» و «ياهندَ ابنةَ عاصِمٍ»، وقالوا في غير النداء أيضاً إذا وصفوا: «هذا زيدُ ابنُ أخِيناَ» و «هندُ ابنةُ عَمِّنا»، و «هذا زيدُ بنُ عَمْرٍو» و «هندُ [ابنةُ][2] عاصمٍ»، وكذلك النصبُ والجَرّ، فإذا لم يَصِفُوا فالتنوين لا غيرُ، وقد جَوَّزوا في الوَصْفِ التنوينَ في ضرورة الشعر كقوله:

جاريةٌ من قيسِ بنِ ثعلبةٍ»[3]

تخ[4]: هذه المسألة من عجائب المسائل، وذلك أنَّ الصفةَ أبداً تتبع الموصوف، وهُنا على العكْس، وسببه أنَّ الأوَّلَ من حيث المعنى تَبَعٌ [5] للثاني؛ إذ الثاني مُشْتَملٌ

(١) المفصَّل ص٣٨، ٣٩.

(٢) في (ع): «بنت»، وما أثبته تصويبٌ من المفصَّل.

(٣) البيت من الرَّجَز، وهو للأغلب العجلي، يُنْظَر: شعر الأغلب العجلي (ضمن شعراء أمويون) ١٤٨/٤، ونُسِبَ للعجفاء بنت علقمة كما في: المستقصى ٢/ ٢٢٨، وذلك غلط، وسيأتي في الشرح -إن شاء الله- بعض الأبيات التالية لهذا البيت مع توضيح لما تضمنته من مفردات.

والشاهد في البيت: «من قيس بن ثعلبة»، ووجه الاستشهاد به: تنوين العلم الموصوف بـ «ابن» في ضرورة الشعر، وينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٠٦ معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٢، المقتضب ٢/ ٣١٥، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٦١، المنخَّل ق(٢٩أ)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١١ب).

(٤) التخمير ١/ ٣٣٥، ٣٣٦، وينتهي النقل منه عند قوله: «دلالة على أن معناه التحرك» وما بعده ليس من التخمير.

(٥) في (ج): يقع

على علة وجود الأول، وهي تَوَلُّدُهُ عن شخصٍ معيَّن، فَيُتْبَعُ اللفظُ اللفظَ تطبيقاً للفظ بالمعنى، وهذا كما حركوا في المصادر «فَعَلان» نحو: «النَّزوان»[1] دلالة على أنَّ معناه التحرك[2]، ووقُوعُ «ابن» صفةً بين عَلَمين أكثر في[3] الكلام من سائر الصفات الواقعة بينهما فيه[4]، فتظاهر[5] المعاني الموجبة للتخفيف: التعريفُ والوصف وكثرة وقوع هذه الصفة بعينها بينهما، فإنَّ «فلان بن فُلان» في النداء أكثر من «رَجُل بن فُلان» أو عكسه، أو «رَجُل بن رجل» أو «فلانٌ أخا فلان» أو «. . . ولَد فلانٌ».

شح[6]: «ابن» و «ابنة» حكمه في نفسه واحد، وإنما يوجب حكماً فيما قبله إذا وقع بين علمين صفةً، فالحكم هو تخفيفُه، وعلته كثرته في اللفظ والاستعمال، أمّا اللفظ فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة، وأما الاستعمال فلأنَّ وقوع الابن مضافاً إلى العَلَم صفةً أكثر من مجيئه مضافاً إلى غيره، فلما كَثُر من هذين الوجهين خَفَفوه بإبدال الضمة فَتْحَةً، وتحقيق الخفة من وجهين: أحدهما: الفتحة[7]، والآخر: أنَّ فيهما إتباعاً، والإتباع أخَف من مخالفة الحركات.

والصحيحُ أنَّ حركة «زيدَ» في «يازيدَ بْنَ عَمْرو» حركة بناء، وحركة «ابنَ» على

(١) النزوان: مصدر «نزا» وهو وقوع الحيوان على أنثاه.

(٢) من الضوابط التي ذكرها العلماء لمصادر الفعل الثلاثي أنّ مادلّ على اضطراب وحركة واهتزاز وتقلب فإن الغالب في مصدره أن يأتي على «فَعَلان»، ينظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ١٤، ١٥، الخصائص ٢/ ١٥٢ شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٦.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) أي: بين علمين في الكلام.

(٥) في (ع): تتظاهر. . . ، بدون فاء.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٧، ٢٦٨ بتصرُّف يسير.

(٧) ذكر سيبويه وغيره أن الفتحة أخف الحركات، ينظر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٤/ ١٦٧، ١٨٨، أسرار العربية ص٧٨، كافية ذوي الأرب ص٣٠.

حالها[1]، وزعم قومٌ[2] أنهما حركتا بناء، كأنه لما كثر ذلك عندهم صار كالكلمة الواحدة كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وزعم قومٌ[3] أنهما حركتا إعراب، كأنهما لما كثر ذلك معه عندهم صار كأنه قيل: «يازيدَ عَمْرو»[4].

حم: في حواشي الإيضاح لعبد القاهر[5]: «يازيدُ بنَ عمرو» الأجْوَدُ ضم الدال، روي عن المبرد[6].

شح[7]: ظاهر كلام صاحب الكتاب[8] يدلُّ على وجوب الفتح في المنادى إذا وُصفَ بالابن بين عَلَمين، وعليه بعض النحويين[9]، والصواب أنه ليس بمُتَحَتِّم، فَيَكُوْنُ تَرَكَ ذِكْرَه إمَّا لأن هذا أفْصَحُ، وإما لأن ذلك كالمعلوم، وأنشد سيبويه[10] للعجَّاج مروياً:

(١) أي: حركة إعراب لأنه تابعٌ مضاف.

(٢) منهم عبد القاهر الجرجاني وتابعه الفخر الرازي، ينظر ذلك في: المقتصد ٢/ ٧٨٥، ٧٨٦، التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٨، التصريح ٢/ ١٦٩.

(٣) إلى هذا الرأي ذهب ابن السراج كما في: الأصول في النحو ١/ ٣٤٥.

(٤) وعليه تكون كلمة «ابن» مقحمة، ينظر: التصريح ٢/ ١٦٩.

(٥) لَعَلَّ هذا النقل من كتاب لعبد القاهر اسمه المغني في شرح الإيضاح العضدي، وهذا الكتاب لم يصل إلينا، وقد ذكره في المقتصد ١/ ٦٧، ولم أجد هذا النقل في كتب عبد القاهر الأخرى.

(٦) في المقتضب ٤/ ٢٣١، ٢٣٢، والكامل ٢/ ٥٧٦.

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٦٩.

(٨) يعني به الزمخشري، وتقدَّم كلامُه في المتن.

(٩) أشار إلى ذلك الرضيّ أيضاً في شرح الكافية ١/ ٣٧٢، ولم أجد مَنْ نصَّ على ذلك صراحة، والذي يذكره أكثر النحاة أنَّ الفتح هو اختيار عامة البصريين ماعدا المبرد -كما تقدم عنه-، ونقلَ عن ابن كيسان أنَّ الفتح أكثر في كلام العرب، ينظر ذلك في: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٢٠، الارتشاف ٣/ ١٢٢، أوضح المسالك ٤/ ٢٢، المساعد ٢/ ٤٩٤.

(١٠) في الكتاب ٢/ ٢٠٤.

يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرَ (١)

على الوجهين.

قلت(٢): في الكشاف(٣) - في قوله تعالى: ﴿**إذ قال الحواريون ياعيسى ابنَ مَرْيَمَ**﴾(٤) - : «عيسى» في مَحَلِّ النَّصْب -على الإتباع- وهي اللغة الفاشية، ويجوز أن يكونَ مَضمُوماً(٥). ويدلُ عليه قول القائل:

أحارِ بنَ عَمْرٍو كأني خَمِر (٦)

(١) هذا البيت من الرجز، وهو للعجاج -كما ذكر هنا- ينظر: ديوان العجاج براوية الأصمعي وشرحه ص٤٧.

والمراد بعُمَر بن مَعْمَر: عُمَر بن عبيد الله بن مَعْمَر القرشي، والقصيدة قيلت في مدحه، ولا منتظرَ: لاانتظارَ، أي: لاانتظارَ بعد ماجرى من الخوارج، يحثه على محاربتهم.

والشاهد في البيت: «ياعُمَرَ بنَ مَعْمَر»، ووجه الاستشهاد به: أن «عُمَر» منادى موصوف بـ «ابن» واقعة بين علمين فجاز فيه الفتح إتباعاً لحركة النون من «ابن»، وجاز الضم على أصل المنادى المفرد، وبهما روي البيت، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٧٣، تحصيل عين الذهب ١/ ٣١٤، النكت على كتاب سيبويه للأعلم ١/ ٥٥٣، شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٥٠.

(٢) من هنا حتى قوله: «في المضموم» لم يرد في (ع).

(٣) الكشاف للزمخشري ١/ ٦٩٢.

(٤) سورة المائدة، من الآية (١١٢).

(٥) ينظر إجازة الوجهين أيضاً في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، معاني القرآن للزجاجي ٢/ ٢٢٠، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣، «فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم يُنْوَ تبدلها بفتحة؛ إذ لافائدة في ذلك . . .».

(٦) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

. ويعدو على المرء ما يأتمر

وهو لامرئ القيس كما في ديوانه ص١٥٤، ونسب إلى النمر بن تولب كما في: ملحق ديوانه (ضمن شعراء إسلاميون) ص٤٠٤، كما نسب إلى ربيعة بن جشم اليمني في: مشاهد الإنصاف ص٤٥، والصحيح أنه لامرئ القيس -كما قدمنا-.

والمخاطب بالبيت الحارث بن عمرو الكندي، وخَمِر: خالطهُ داءٌ أو حُبّ، ويعدو على المرء: يصيبه ويحل به، ما يأتمر: ما يَهِمُّ به.

والشاهد في البيت: «أحارِ بن عمرو»، ووجه الاستشهاد به: أنّ المنادى الموصوف بـ «ابن» الواقعة بين علمين يجوز فيه الضم، يدل على ذلك أنه رُخِّم في البيت، والترخيم لايكون إلا في المنادى المبني على=

لأن الترخيم لايكون إلا في المَضْمُوم.

تخ[1]: الإتباع في ابنِمٍ وامرئ إنما كان لأن الميم زيدتْ على اسمٍ كان مفرداً منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما ألحقوا به ميماً أعربت الميم إذ كانت طَرَفاً، وأعْرِبَ ما قبلها إذ كانت تسقُطُ فيرجعُ الإعراب إليه، وقولك: «امرؤٌ» قد تُخفَّفُ الهمزة فيقال[2]: «مُرٌ»[3]، فيقع على الراء الإعراب، فلذلك[4] تبعت الهمزة.

قلت: والدليل على تخفيفه بِحَذْفِ الهمزة / قراءة مَنْ قرأ: ﴿بين المَرِّ وقَلْبِه﴾[5]. ٨٠/ب

حم: والكوفيون يقولون فيهما[6]: إنه إعرابٌ من وَجْهين[7]، وهذا سَهْوٌ؛ لأن

= الضم، ومن النحاة من يستشهد بالبيت على التنوين الغالي، وذلك على رواية: «خَمرْن» و «يأتمرْن»، وينظر هذا البيت في: المقتضب ٤/ ٢٣٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢، المقاليد ق(١١٣أ)، توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٠، همع الهوامع ٤/ ٤٠٨.

(١) التخمير ١/ ٣٣٦.

(٢) في (ع): يقال . . . ، بدون فاء.

(٣) في (ع): مرء . . . ، وما أثبته من (ج) أصوب؛ لأنه يناسب ماسيأتي بعده من أحكام حيث ذكر أنّ الإعراب يقع على الراء، ونظَّر له بقراءة ﴿بين المرِّ وقلبه﴾، وليس المراد بالهمزة هنا همزة الوصل؛ لأن همزة الوصل خفيفة فلاتحتاج إلى التخفيف.

(٤) في (ع): فكذلك . . .

(٥) سورة الأنفال، من الآية (٢٤)، والذي قرأها: «بين المَرِّ» بتخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء قبلها وتثقيل الراء هو الحسن البصري والزهري.

ووجه هذه القراءة أنها خُفِّفَتْ الهمزة وأُلقيت حركتها على الراء الساكنة قبلها، فصارت «بين المَر وقَلْبه»، ثم نوى الوَقف فأسكن وثَقَّل الراء على لغة من يقول: «هذا خالدّ» -بتشديد الدال-، ثم أطلقَ ووصل على نية الوقف، فأقر التثقيل بحاله على إرادة الوقف، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المحتسب ١/ ٢٧٦، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ق(٨٢أ)، الدر المصون ٥/ ٥٨٩.

(٦) أي: في «ابنم» و «امرؤ».

(٧) الشائع في تعبير النحاة: إعرابٌ من مكانين، وخالف البصريون الكوفيين في هذه المسألة، فذهبوا إلى أنَّ الحركة الأخيرة هي الإعراب، أما ماقبلها فإتباعٌ لها، وما ذهب إليه البصريون أولى بالقبول، وهو الصواب -إن شاء الله-، ينظر في ذلك: تهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٢٨٧، الخصائص ٢/ ١٨٢، سفر السعادة للسخاوي ٢/ ٥٥٥، الارتشاف ١/ ٤١٥، شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٤، ٣٥.

الاسم الواحد لايُعرَبُ مرتين.

عبد القاهر قال[1]: حركة الإعراب أعظم حرمةً من حركة البناء، فكان أقوى[2]، فصار متبُوعاً.

قال ابن جنّي[3]: وقراءة من قرأ: ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾[4] -بضم الدال واللام[5]- أقيَسُ من كَسْرِهما[6]، وإن كانت القراءتان شاذتين لِمَا ذُكِرَ.

قوله: «وقالوا في غير النداء أيضاً إذا وَصَفُوا . . .»

قلت: إنما مَثَّل بـ «هذا» في قوله: «هذا زيدُ بنُ أخينا» وما يتَّصلُ به لأن كون «ابنُ» وصفاً يظهَرُ به؛ لأن «هذا» يقع مبتدأ، و «زيدُ» خبراً له، و«ابن أخينا» صفةٌ للخَبَر، فيكون الكلام مشتملاً على الإسناد المفيد، ولولا «هذا» لَمَا حصل الإفادة بمُجَرَّد الموصوف والصفة، ولظَنَّ ظَانٌّ أنَّ زيداً مبتدأ، و«ابن أخينا» خبره، وحينئذٍ لايكون

(١) في المقتصد ٢/ ٧٨٥.

(٢) أي: فكان المعرَب وهو «ابن عَمْرو» أقوى من المبني في الأصل وهو «زيد» في نحو: «يازيدَ بنَ عَمْرو».

(٣) في المحتسب ١/ ٣٧.

(٤) سورة الفاتحة، من الآية (٢).

(٥) في (ع): اللام والدال..

وقرأها كذلك إبراهيم بن أبي عبلة وأهل البادية، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١، المحتسب ١/ ٣٧، الكشاف ١/ ١٠، المحرر الوجيز ١/ ٦٤، الدر المصون ١/ ٤٢.

(٦) قرأها بكسر الدال واللام زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة، و ابن السميفع اليماني وجابر بن زيد، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١، المحتسب ١/ ٣٧، ٣٨، شواذ القراءة للكرماني ق(٩أ)، تحفة الأقران ص٨٢، الإتحاف ١/ ٣٦٣، ووجه كون قراءة ضم الدال واللام أقيس من كسرهما أن في ضمهما إتباع حركة البناء لحركة الإعراب، وفي كسرهما إتباع حركة الإعراب لحركة البناء.

وَصْفاً، والكلام في الصفة، ولو قُلْتَ: «زَيْدٌ ابنُ عَمْرو» أو نحوه، وأردت الإخبار عن «زيد» كان مُبْتَدَأً وخَبَرًا، وحينئذ يَجبُ إثبات التنوين لامحالة، لأنَّ حكم الحذف إنما ثبت في النعت لا في الخَبَر.

قوله: «فإذا لم يَصِفُوا[1] فالتنوين لا غَير» إشارة إلى ماذكرتُ، والعلة في وقوع التخفيف بالحذف هنا عين العلة القائمة في صورة النداء، إلا أنَّ التخفيف هناك قَلْبُ الضَّمَّةِ فتحةً، والتخفيفُ هنا حذف التنوين.

وأما همزة «ابن» فَتُحْذَفُ خَطّاً حيث يحذف التنوين،[2] أي: من الاسم الواقع قبل الابن في نحو: «جاءني زيدُ بن عَمْرو»، وتثبتها في نحو: «جاءني زيدٌ ابنُ أخِينَا»، وكذلك إذا وقَع خبراً تقول: «زيدٌ ابن عمرو» فتثبت الهمرة في الخط، وقالوا: في النداء ينبغي أن يُحْذَفَ في الخط إذا وقع بين علمين، وإلا فَلا يُحْذَف[3]، وهي ساقطة في كلا الحالين لفظاً، فاعرفه.

وحكم اللقب والكنية والصفة المشهورة كذلك[4].

تخ[5]: فإن سألت: لم سَقَطَ التنوين مِنَ الأول في قوله تعالى: ﴿**وقالت اليهود**

(١) في (ج): يوصفو . . . ، وهو تحريفٌ.

(٢) من هنا حتى قوله: «فاعرفه» لم يرد في (ع).

(٣) ينظر ماقالوه عن أحكام همزة «ابن» حذفاً وإثباتاً في: كتاب الكُتَّاب لابن درستويه ص٧٦، باب الهجاء لابن الدهان ص١١، همع الهوامع ٦/ ٣١٨، ٣١٩.

(٤) أي: كالاسم إذا اكتنف شيئان منها كلمة «ابن»، فيجري فيها ماجرى في كلمة «ابن» الواقعة بين اسمين.

(٥) التخمير ١/ ٣٣٧، وينتهي النقل منه عند قوله: «الا لكونه تبعاً للثاني».

﴿عُزَيرُ بنُ الله﴾[1] مع أنه بمنزلة «زيدٌ ابنُ عَمرٍ»؟، فالجواب: سُقُوطُ التنوين فيه لكونه غير منصرِف، لا لكونه تبَعاً للثاني.

وفي نسخة الطبَّاخي بخَطِّه: قوله: ﴿عُزَيْرُ ابن الله﴾ قُرِئَ بالتنوين وبغيره[2]، والوَجْهُ إثباته؛ لأن «ابنُ» خَبَرٌ، والحذف إنما جاز في الصفة لالتقاء الساكنين، وكون النعت والمنعوت كشيءٍ واحد، وإثباته في الخَبَر، وقَد جاء الحذف على ضعف لاجتماع الساكنَيْن، وقد قُرِئَ بالحذف في الإخلاص[3]، وفي «عُزَيْرٌ ابن الله» وجهٌ آخرُ، وهو أن يكون الخبر مَحْذُوفاً، أي: عزيرُ بنُ الله معبودُنا، فيكون «ابنُ» صفةً،[4] والله الموفق.

قلت: وإلى [صرفه][5] ذهب الإمام الجوهري في الصحاح[6]، وقال: لخفَّته؛

(١) سورة التوبة، من الآية (٣٠)، والآية هنا مثبتة على قراءة من قرأ «عزيرُ» بدون تنوين، وسيأتي تخريجها قريباً -إن شاء الله-.

(٢) قرأها بالتنوين عاصم والكسائي ويعقوب والحسن واليزيدي، وقرأها باقي القراء بغير تنوين، وروِيَ عن أبي عَمْرو الوجهان، تنظر القراءتان مع توجيههما في: السبعة لابن مجاهد ص٣١٣، علل القراءات للأزهري ١/ ٢٥١، ٢٥٢، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/ ٢٣٦، الحجة للقرَّاء السبعة ٤/ ١٨١، التذكرة في القراءات لابن غلبون ٢/ ٤٤٠، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٨٩.

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحدٌ، الله الصمد﴾ الآيتان (١، ٢)، وقرأها بحذف التنوين لالتقاء الساكنين زيدُ بن علي وأبان بن عثمان وابن أبي إسحق والحسن وأبو السمَّال ونصر بن عاصم وابن سيرين، وقرأها كذلك أبو عَمْرو في رواية هارون وجماعة من الرواة عنه، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠، السبعة ص٧٠١، الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٥٤، ٤٥٥، البحر المحيط ١٠/ ٥٧١، الدر المصون ١١/ ١٥٠.

(٤) من هنا حتى قوله: «... وعزازيل» لم يرد في (ع).

(٥) في (ج): وإلى ضرورة ...، وهو تحريفٌ ولاشك، وما أثبته تصويب.

(٦) الصحاح (عزر) ٢/ ٧٤٤، وبهذا القول قال جمهور النحاة، وهو الصواب -إن شاء الله- ينظر في ذلك: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢١٠، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦١، البيان لابن الأنباري ١/ ٣٩٧، الدر المصون ٦/ ٣٨.

لأنه تصغير «عَزْر»، وهو الرَّدُّ.

وفي الكشاف[1]: إنه غَيْرُ مُنْصَرِف[2] -وهو الصحيح[3]-، لأنه عَجَمِيٌّ كـ«عَازِير»[4] و«عيْزار» و«عَزَازيل»[5].

وأما البيت فقد قال في تخ[6]: قيس بن ثعلبة قبيلة عظيمةٌ، والبيت للأغلب العجلي[7]، وبعده:

كريمة أخوالها والعصبة[8] قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَة[9]

قد ضربت بالوَدِّ فوق الحَجَبَة فولولت منه وقالت: ياأبَه

(١) الكشاف ٢/ ٢٦٣.

(٢) هذا التوجيه على قراءة من قرأ: ﴿عزيرُ ابن الله﴾ بدون تنوين، وذهب إلى منعه من الصرف أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني، وقد رد ذلك أبو جعفر النحاس وغلَّطه، كما رَدَّه مكي وأبو حيان، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢١٠، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٠، البحر المحيط ٥/ ٤٠٢، الدر المصون ٦/ ٣٨.

(٣) هذا التصحيح للمؤلف وليس للزمخشري؛ لأن الزمخشري حكى الوجهين معاً، ولم يصحح منهما شيئاً.

(٤) هكذا في (ج)، والذي في الكشاف وغيره: «عازر».

(٥) هكذا في (ج)، والذي في الكشاف: «عزرائيل».

(٦) في (ج): «صح» بدل «تخ»، والصواب ما أثبته من (ع)، لأن النقل من التخمير ١/ ٣٣٧ - ٣٣٩.

(٧) هو الأغلب بن جُشم بن سعد بن عجل من بني بكر بن وائل، أحد الرجَّاز المشهورين، عُمِّر طويلاً في الجاهية ثم أدرك الإسلام فأسلمَ وحَسُن إسلامه، توفي شهيداً بنهاوَند سنة (٢١ هـ)، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص٣٨٩، الأغاني ٢١/ ٣٣، المؤتلف والمختلف ص٢٥، أسد الغابة ١/ ١٢٦.

(٨) لم يرد هذا البيت في (ع).

(٩) في (ع): مقبعه . . . ، وهو تحريف.

كل فتاة بأبيها مُعْجَبَه[1]

قبَّاءُ: ضامرة البَطْن، والمُقَعَّبَة: الداخلة في البَطْن تعلو ما حولها، والحَجَبَةُ: رأس الورك.

قالوا: يجوز للشاعر[2] مالايجوز لغيره، والمراد به إعادة القياس المهجور، كنحو هذا، وصَرْف غير المنصرف، وقوله:

لابَارَكَ اللَّهُ في الغَوانِي[3]

وأمثالها.

قلت[4]: وهذه المسألة- وإن لم تكن من باب النداء -فإيرادها فيه على وجه

(١) وردت هذه الأبيات مع بيت الشاهد المتقدم ص٨٩٨ ومعها أبيات أخَر في: شعر الأغلب العجلي ضمن(شعراء أمويون) ٤/ ١٤٨، والخزانة ٢/ ٢٣٧.

ورواية الثالث منها في الديوان: «فضربت بالوَدّ فوق الأرنبة».

ورواية الرابع في الديوان: «فأعلنَتْ بصوتها أن ياأبه»، والبيت الخامس من هذه الأبيات مثلٌ مشهور، فقيل: إنه من شعر الأغلب، وقيل: إنه للعجفاء بنت علقمة السعدية فيكون الأغلب قد ضمنه شعرَه، وهذا هو الأظهر، ينظر في ذلك: كتاب الأمثال لأبي عُبيد ص١٤٣، الفاخر ص٢٥٣، جمهرة الأمثال ٢/ ١٤٢.

ومعنى الوَد: الوَتد، وقد أورد المولف شرح بقية مفردات هذه الأبيات.

(٢) في (ع): الشاعرَ...

(٣) قطعة بيت من المُنسَرِح، وهو بتمامه:

لابارك الله في الغواني هل يصبحنّ إلا لهنّ مطّلَبُ

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه برواية السكري ص٣، ورواية الصدر في الديوان:

لابارك الله في الغواني فما

ولاشاهد في البيت على هذه الرواية، والرواية التي يستشهد بها النحاة هي رواية الخليل بن أحمد.

والغواني: جمع غانية، وهي من استغنت بجمالها عن الزينة.

والشاهد في البيت: «في الغواني»، ووجه الاستشهاد به: أن الاسم المنقوص جُرَّ بالكسرة الظاهرة - على الأصل- للضرورة الشعرية، والقياس أن تكون الياء ساكنة وتقدر عليها الكسرة، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣١٤، المقتضب ١/ ١٤٢، و٣/ ٣٥٤، ماينصرف ومالاينصرف للزجاج ص١١٥، الخصائص ١/ ٢٦٢، و٢/ ٣٤٧، المفصل ص٣٨٦، المنخّل ق(٢٢٠أ).

(٤) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع)

الاستطراد، وهذا الصنيْع معروفٌ في أهل هذه الصنعة في بابَي علم المعاني والبيان، وقد أشار إليه صاحب الكشأَف[1] في غير مَوْضِع.

(١) ينظر أحد المواضع التي تكلم فيها الزمخشري عن الاستطراد في: الكشاف ٢/ ٩٧.

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصلٌ : [أحكام المنادى المبهم]

والمنادى المبهم شيئان: «أيٌّ»، واسم الإشارة، فـ «أيٌّ» توصف بشيئين: بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: «ياأيها الرَّجُل» و«ياأيها ذا»، قال ذو الرُّمة:

ألا أيُّها ذا الباخع الوجْدُ نفسَه[2]

واسم الإشارة لايوصف إلا بما فيه الألف واللام كقولك: «يا [هذا][3] الرَّجل» و «ياهؤلاء الرِّجال»، وأنشد سيبويه[4] لخُزَز بن لَوْذَان[5]:

ياصاح ياذا الضامر العَنْس[6]

(١) المفصَّل ص٣٩ - ٤١ .

(٢) ورد البيت بتمامه في المفصَّل .

وهذا المذكور صدر بيت من الطويل وعَجُزه :

.... لشيء نحته عن يديك المقادرُ

وهو لذي الرمة -كما ذُكر هنا-، ينظر : ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٣٧ .

وروايته في بعض كتب النحو ومن بينها المفصل : «عن يديه» .

ومعنى نحته : صرفته وأبعدته . والمقادر : ماقدَّره الله، وبقية مفردات البيت قد أوضحها المؤلف في الشرح .

والشاهد في البيت : «أيها ذا . . .»، ووجه الاستشهاد به : أنّ المنادى المبهم وهو «أيٌّ» وُصفَ باسم الإشارة، ينظر الشاهد في : المقتضب ٤/ ٢٥٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧، ١٥، المنخَّل ق(٢٩ب)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١١ب)، شرحها لزين العرب ق(١٦) شرح الأشموني ٣/ ١٥٢ .

(٣) في (ع) : ياأيها . . . ، وما أثبته تصويب من المفصل .

(٤) في الكتاب ٢/ ١٩٠ .

(٥) ستأتي ترجمته -إن شاء الله- في الشرح .

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزه -كما أورده المؤلف في الشرح :

.... والرحل والأقتاب والحلس

وهو لخُزز بن لوذان -كما نسبه سيبويه-، ونُسِبَ إلى خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد في : الأغاني ١٠/ ١٢٩، ١٦/ ٢١٠ ومعه بيتٌ آخر .

ورواية العجز في كتاب سيبويه : «والرحْل ذي الأنساع والحلس» .

والضامر هو الذي دقَّ وقَلَّ لحمه، والرحلُ : كل ما أعدّ للرحيل، والأقتاب : جمع قَتَب، وهو رحل صغير على قدر السنام يوضع على ظهر البعير، والحلس : كساء يجعل على ظهر البعير، وقد أوضح=

ولِعَبيد[1]:

ياذا المخوفُنا بمقتل شيخه[2]

ويقولون[3] -في غير الصفة- : «ياهذا زيدٌ» و «... زيداً»، و «ياهذان زيدٌ وعَمْروٌ»[4] و «... زيداً وعَمْراً»، وتقول: «ياهذا ذا الجُمّة» -على البدل-».

تخ[5]: قال الإمام عبد القاهر[6]: «معنى المبهم هنا أنّه لايَدُلُّ على جنس المقصود».

شح[7]: الرَّفْعُ واجبٌ في تابع المنادى المبهم عند المحققين[8]، وأبو عثمان

=المؤلف في الشرح معنى العنس. والشاهد في البيت: «ياذا الضامرُ»، ووجه الاستشهاد به: أنّ اسمَ الاشارة وصف بما فيه الألف واللام، واستشهد سيبويه وبعض النحاة بالبيت على رفع «الضامر» وإنْ كان مضافاً إلى «العنس» لأنّ إضافته غير محضة، ينظر البيت في: المقتضب ٤/ ٢٢٣، مجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، و٢/ ٤٤٥، مَجالس العلماء للزجاجي ص١١١، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص٣٨٣، أمالي ابن الشجري ٣/ ٨١، ٨٢، المنخّل ق(٣٠أ)، شرح أبيات المفصّل للخوارزمي في ق(١١ب)، الخزانة ٢/ ٢٢٩.

(١) في المفصل: ولعبيد بن الأبرص... وسيأتي التعريف به -إن شاء الله- في الشرح.

(٢) ورد هذاالبيت بتمامه في المفصل، والمذكور هنا صدر بيت من الكامل، وعجزه:

.... حجر تَمَنّيَ صاحب الأحلامِ

وهو لعبيد بن الأبرص -كما ذكر هنا-، ينظر: ديوانه ص١٣.

والشاهد في البيت: «ياذا المخوفنا...»، ووجه الاستشهاد به: كالذي قبله -أنّ اسم الإشارة وُصفَ بما فيه الألف واللام، واستشهد به سيبويه ونحاةٌ آخرون على رفع «المُخَوِّفُنا» وإن كان مضافاً إلى الضمير لأنها إضافة غير محضة، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٤٥، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٠٧، غاية المحصل ق(٢٩أ)، المنخل ق(٣٠ب)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٢أ)، شرحها لزين العرب ق(١٧ب).

(٣) في المفصل: وتقول...

(٤) في (ع): وعمراً...، لعله سهو، والتصويب من المفصّل.

(٥) هكذا في النسختين، ولم أجد هذا المنقول عن عبد القاهر في التخمير.

(٦) قول عبد القاهر في كتابه: التلخيص شرح الجمل ص١٣٢، وهو منقولٌ بالنص.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٠، وينتهي النقل منه عند قوله: «وصلة لذكره»، ومابعده منقولٌ من الكشاف ١/ ٨٩.

(٨) هم جمهور النحاة، وتقدم قولهم ص٨٨٦.

المازني[1] جَوَّز النصبَ قياساً على «يازيدُ الظريفَ» وليس بشيء، وبَعْضُهم[2] توهَّم الفرق بين «يا أيُّها الرَّجُل» وبين «ياهذا الرَّجُل» فأجاز في الأخير الوجهين أيضاً، وجوازه على الإتباع ليس بشيء أيضاً، / اللَّهُمَّ إلا إذا نصبته بإضمار «أعني»[3]؛ وإنما ١/٨١
لزم الرفع -على أصح الأقوال- لأنَّهم لما رآوْه هو المنادى في المعنى وماقبله وصلة لذكره، وتحقيقه أنَّهم أرادوا أن ينادوا المعرَّف باللام، واجتماعه مع حرف النداء ممتنعٌ، فتوسَّلوا إلى ذلك بـ «أيّ»، كما جعلوا «ذو» و «الذي» وصلتين إلى الوصف بالأجناس، والمعارف بالجُمَل[4]، وَوَزَانُ «يا أيُّها الرَّجُل» وَزَانُ «يازيد الظريف»، إلا أن[5] أيّاً لاتستقل استقلال «زيد»، يقال: «يازيدُ» ولايقالَ: «يا أيٌّ»، فلم تنفك عن الصفة.

قلت[6]: وبيانُه ما ذُكرَ في حواشي التلخيص[7] للإمام عبد القاهر: السببُ في امتناع النصب في الصفةَ هُنا أنَّ أيًّا مُبْهَمٌ، لايتحقَّقُ لَهُ معنى مالم يوصفْ باسم الجنس، فلو قلنا: «ياأيُّ» وسكتَ لم يُعْقَل منه معنى، فلما كان كذلك اشتد اتصال الصفة به، فصار هو واسم الجَنس في حكم اسمٍ واحد، فاقتضى القياس أن يكون إعراب الصِّفَة مُشاكلاً للفظ الموصوف، حتى يكون اتحاد اللفظين في حكم اتحاد المعنيين، وفي النصب خلاف الاتحاد.

ثم قال[8]: واعلم أنه وقع في عباراتهم مالا يصِحُّ على الظاهر، لأنهم يقولون

(١) تقدم قول المازني ص٨٨٦.

(٢) لم أهتد إلى مَنْ قال بذلك، وهذا القول من غير نسبة في: شرح الكافيه للرضي ١/ ٣٧٥.

(٣) نُقِلَ إجازة الوجهين على القطع أيضاً عن المبرد كما في: المساعد ٢/ ٥٠٩.

(٤) المراد: ووصف المعارف بالجمل كما جاءت العبارة في الكشاف.

(٥) ساقط من (ع).

(٦) من هنا حتى قوله: «غير الموصوف» لم يرد في (ع).

(٧) ينظر: التخليص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٢، ١٣٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٧٧، ٧٧٨.

(٨) أي: قال عبد القاهر الجرجاني، وينظر قوله بمعنى يقارب ماذكر هنا في: التلخيص شرح الجمل ص١٣٥، ١٣٦، المقتصد ٢/ ٧٧٨.

في تعليل امتناع النَّصْب: إنما وجب رَفْعُه لأن أيّـَا مُبْهَم، والمقصود بالنداء هو الرَّجُل، فصار كأنه قيل: «يارَجُل»، وهذا إنْ حملناه على ظاهره أوهم الخطأ، وهو أن يكون الرجل غير «أي»، وذلك مُحَالٌ؛ لأن الرجل -على كل حالٍ- صفة «أيّ» ولاتكون الصفة غير الموصوف.

وإنما[1] أقحمت كلمة التنبيه لأمرين: معاضدة حرف النداء وتأكيده، وكونها[2] عوضاً عما استحقه «أَيٌّ» من الإضافة.

قلت: وإنما خُصَّ حرف التنبيه للعوض لما بينه وبين الإضافةمن المناسبة في البيان، وكأنهم نبَّهُوا بتقديمه على أنّ المقصود بالنداء هو الرَّجل، ولذلك لزم الرفع الذي هو كالضَّمِّ في المنادى المفرد المعرفة لفظاً.

شح[3]: ومن الدليل على كون صفة المُبْهَم مع المبهم كأنهما شيءٌ واحد امتناع «مررتُ بهذا في الدار الكريم» وجواز «مررتُ بزيدٍ في الدار الكريم»[4].

شح[5]: وأما وصف اسم الإشارة فأصله أن يكون بأسماء الأجناس، لأنَّه مُبْهَم الذات، فكان وصفه بما يدلُّ على[6] ذاتياته أوَّلاً هو الوجه؛ لأن الوصف بالمعاني الخارجة فرعٌ على معرفة الذات، ولذلك كان المبهم مستبداً بِصحة الوصفية بالأسماء الجامدة من الأجناس لإبهامه.

تخ[7]: «أيٌّ» لاتُوصف إلا بالشيئين المذكورين، وهذا لأن المعرف باللام لاينادَى

(١) الكلام عن إقحام التنبيه منقول من الكشاف ١/ ٨٩، ٩٠.

(٢) في (ج): وكونه . . .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٠.

(٤) فقد فصل بين الصفة والموصوف في كل من المثالين بالجار والمجرور.

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) التخمير ١/ ٣٤٠ - ٣٤٢، بتصرف بالاختصار، وينتهي النقل منه عند قوله: «مما لاتجوز منه صيغة التعجب».

رأساً بالإجماع، ونداء اسم الإشارة مستكره، لأنَّ الأسماء على ثلاثة أنواع: مُظْهَر، ومُضْمَرُ، وما هو بين بين وهو اسم الإشارة، والفرق بين المُضْمَر واسم الإشارة أنَّ المضمر للقريب جدّاً[1]، فهو بمنزلة وضع اليد، واسم الإشارة لمَا هو أبعد منْهُ، أما المُظْهَر فسائغُ نداؤه، وأمَّا المضمر فممتنعٌ نداؤه بالإجماع، ولأنَّ نداء المعرَّف إنما يكونُ بعد تنكيره، وهو ممتنعٌ في الضمائر، وأمّا اسم الإشارة فاستُكْره نداؤه؛ لأنّ الطرفين[2] يتجاذبانه، فقيل بالكراهة عَمَلاً بكلا الشبَهَيْن، فبانَ بما ذكرنا من المقدمة أنَّ المعُرَّفَ لاينادى رأساً، واسم الإشارة يُستَكْرَهُ نداؤه، والواضع استخرج لندائهما نداءً غيرَ مستكره حيلَةً، وهي أن نادى شيئاً غير مقصود، ثم وَصَفَهُ بهما فحصل المقصود، وهذه الحيلة شبيهة بالحيلة المستخرجة في[3] باب التعجب / مما لاتجوز[4] منه صيغة فعْل التعجب[5]. ٨١/ب

[6]والفرق بين «أيُّ» واسم الإشارة أنه يمكن في اسم الإشارة أنْ يستغني عن الوصف، بأن لايكون هناك إلا حاضرٌ واحد، وفي «أي» لايُتَصَوَّرُ الاستغناء عن

(١) استدل صاحب التخمير على كون المضمر للقريب جداً بقولهم «الضمائر أعرف المعارف» ينظر في ذلك: المقتضب ٤/ ٢٨١، أسرار العربية ص٣٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٦.

(٢) يعني بالطرفين: المظهر والمضمَر.

(٣) في (ع): من باب . . .

(٤) تكررت مرتين في (ج) سهواً من الناسخ.

(٥) يشترط لصياغة فعْلَي التعجب «ما أفعله» و «أفعل به» أن يكونا من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف، معناه قابل للتفاضل، وليس مبنياً للمفعول، وليس الوصف منه على «أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء»، فإن تخلف شرطٌ من هذه الشروط فيُتَوَصَّل إلى التعجب منه بـ «ما أشد» و «أشدد» ونحوهما، نحو: «ماأشد دحرجته» و «أشدد بحمرته»، ينظر ذلك في: التسهيل ص١٣١، ١٣٢، أوضح المسالك ٣/ ٢٦٥ - ٢٦٩.

(٦) من هنا حتى قوله: «. . عن الصفة ضرورة» منقولٌ من: التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٢.

الصفة ضرورةً.

فالحاصلُ أنَّ إبهام «أيٌّ» أو غَل وأشد[1] من إبهام اسم الإشارة، ولم يَسُغْ فيه (من التساهل)[2] ماساغ في أخيه، [3]فإذا قُلتَ: «ياأيها ذا» كان كقولك: ياأيها المشار إليه إشارةحاضرةً معيّنةً.

حم: شرح الأنموذج: «ها»[4] عوضٌ عن المضاف إليه في «أيُّها»[5] والعوَضُ عند النحويين أن يُعْطى ما ليس في نظائره جَبْراً لنقصان حَصَل فيه، وقولنا: «أن يُعْطى ماليس في نظائره» لأنهم قالوا -في جمع «أرْض»- : «أرَضُون» عوضاً عن التاء[6] المحذوفة، ولم يقولوا مَثَلاً -في «نَعْل» وأمثاله -: «نَعَلُوْن» وهكذا فَعَلوا في الأفعال، قالوا: «اسْطَاعَ» في «أطَاع»، والأصل «أطْوَعَ»[7]، والميم في «اللَّهُمَّ»، والهمزة في «ابن» ونحو ذلك كثيرٌ.

قلت[8]: وفي «ياأيها الرَّجُل» لطيفةٌ إعرابية، وهي من خواص هذا الكتاب[9]، أنَّ أصْلَهُ أن يكونَ «أيٌّ» مضافاً على اللزوم، فكان من حقِّه أن يقال: «يا أيَّ الرجُل» بالإضافة، لكنَّ إضافته إلى المفرد المُعَرَّف ممتنعة -على ماسيأتي بيان ذلك[10] -، فعدل

(١) في (ع) : «أكثر وأغلى» بدل: «أوغل وأشد».

(٢) لم ترد في (ج).

(٣) من هنا حتى قوله: «إشارة حاضرة معينة» لم يرد في (ع).

(٤) في (ع): عا. . . ، وهو تحريف.

(٥) ينظر ماتقدم ص ٩١٢.

(٦) في (ع) : الياء. . . ، وهو تصحيف.

(٧) في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٩٩: «وقال بعضهم: «أسطاعَ» «يُسْطيع» فجعلها من القطع، كأنها «أطاع» «يطيع» فجعل السين عوضاً من إسكان الياء»، فعلى هذا تكون السين عوضاً من ذهاب الحركة.

(٨) من هنا حتى قوله: «من صورة الإضافة، فاعرفه» لم يَرِد في (ع).

(٩) يعني كتابه هذا: «المقتبس في توضيح مالتبس».

(١٠) تحدث المؤلف عن ذلك في مبحث الإضافة، وذكر أن علة امتناع إضافة «أي» إلى المفرد المعرفة هي أن المفرد من المعارف لايقبل التبعيض، ولايحتمله لفظه، ينظر: المجلد الأول من المقتبس ق(١١٤ب).

عن الإضافة إلى الوصف؛ لأنَّ كلا منهما للبيان والتوضيح، ثم أقحمَتْ «ها» جَبْراً لما ذَهَبَ عنْهُ من صورة الإضافة، فاعرفهُ.

قلت: الأولى في «يا أيُّها ذا الرجلُ» أن يكتبَ حرف التنبيه موصولاً بـ «أيّ» مفصولاً عن اسم الإشارة، لأنَّ أيّـا لاتنفكُّ عنه مقطوعاً عن المضاف إليه، واسم الإشارة قد يُوْصَل بحرف التنبيه وقد لايُوصَل، فكان عند اجتماعهما[1] «أيٌّ» أولى به، فتوصَل به.

[2]وقريب من هذا النظر ما أشار إليه الإمام ابن جني في قول أبي الطيِّب:

أمُسَاوِرٌ أم ليثُ قرنٍ هاذا[3]؟

أنه ينبغي أن تثبتَ ألفها في الخَطِّ، نظراً إلى ما يلزم قَبْل حرف الروي، وإن كان لايُكْتَبُ في غير نحو هذا الموضع، لكثرة استعماله، ومثاله نحو: «الرحمن» و«عُثْمَن» و«الحَرِث»[4]، فاعرفْهُ.

(١) في (ج): مع أيٍّ . . . ، زيدت «مع» سهواً من الناسخ.

(٢) من هنا حتى قوله: «والحارث فاعرفه» لم يرد في (ع).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

. أم ليث غاب يقدم الأستاذا

وهو لأبي الطيب المتنبي -كما ذكر المؤلف-، وهو في: معجز أحمد ١/ ٢٥٠، وهذا البيت مطلع قصيدة قالها في مدح مُسَاور بن محمد الرومي، ورواية الصدر في معجز أحمد وفي بعض شروح الديوان:

أمساورٌ أم قرن شمس هاذا؟

وقرن الشمس: أول مايبدو منها، ويقدم: يسبق، وعَنَىَ بالاستاذ ممدوحه.

(٤) هذه الألفاظ الثلاثة ليست متساوية في هذا الحكم؛ فـ «عثمان» و«الحارث» لم ترسم بحذف الألف إلا عند المتقدمين، أما في قواعد الإملاء الحديثة فإنها تثبت، وأما «الرحمن» فتحذف ألفها لكثرة الاستعمال عند المتقدمين والمتأخرين، واشترط المتقدمون لحذف الألف من «الحارث» أن تكون معرفة بالألف واللام، وذهب بعضهم إلى إثبات الألف في «عثمان» لقلة استعماله، ينظر تفصيل ذلك في: كتاب الكُتَّاب لابن درستويه ص٧٩، ٨٠، باب الهجاء لابن الدهان ص١٥ - ١٧، الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا ص٤١.

وتمام البيت[1]:

. لشيءٍ نَحَتْهُ عن يديه المقادر

[2] وبعده -أنشده في الأساس[3]-:

وكائن ترى من رشدةٍ في كريهةٍ ومن غيةٍ تلقى عليه الشراشر[4]

صح[5]: بَخَع نَفْسَه: قتلها غمًّا.

و«الوَجْدُ» يُروى[6] مرفوعاً على الفاعلية، ومنصوباً بمعنى اللام[7]، فـ«ذا» صفة «أي» و«الباخِع» صفة «ذا»، و«نَفْسَهُ» مفعولٌ به، وتقديره: الذي بَخَعَ وَجْدُه نَفْسَهُ، والوَجْدُ: الحزن، [8]وأما ما يقع في بعض تصحيحات النُّسَخ من الجَرِّ على أن «الباخع» مضاف فليس بصحيح.

تخ[9]: خُزَزٌ[10] -بضم الخاء المُعْجَمَة والزائين- وهو منصَرِفٌ، لأنه منقولٌ عن

(١) يعني به البيت الذي استشهد به الزمخشري، وتقدم بتمامه مع الكلام عليه ص ٩٠٩.

(٢) من هنا حتى نهاية البيت التالي لم يرد في (ع).

(٣) في أساس البلاغة للزمخشري ص٣٢٦.

(٤) ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٣٧،

والرّشدة: إصابة الرشد، والغية: اتباع الغي، ويقال: ألقى عليه شراشره إذا حَرِصَ عليه وأحَبَّه.

(٥) الصحاح (بخع) ٣/ ١١٨٣.

(٦) الروايتان في: المنخل ق(٢٩ب).

(٧) أي: على أنه مفعول لأجله، وينظر توجيه الروايتين في: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ١٦٨، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١١ب).

(٨) من هنا حتى قوله: «فليس بصحيح» لم يرد في (ع).

(٩) التخمير ١/ ٣٤٢، وينتهي النقل منه عند قوله: «والذال المعجمة».

(١٠) هو: خُزَزُ بن لَوْذان أحد بني عوف بن سدوس، يمتد نسبه إلى بكر بن وائل، يعرف بالمرقِّم الذهلي، شاعر جاهلي عاش قبل امرئ القيس، تنظر ترجمته في: الأغاني ١٠/ ٢١٩، المؤتلف والمختلف للآمدي ص١٢٧.

اسم جِنْس، وهو ذَكَر الأرانب، لامعدولٌ، و«لَوْذَان» -بفتح اللام والذال المعجمة-، وأما البيت فتمامه :

..... والرحل والأقتاب والحلس[1]

حم: قال صاحب الكتاب[2] : [3]وروى الفراء[4] هذا البيت على إضافة «ذا» بمعنى الصاحب إلى «الضامر» (وقوله : «العنسِ» على هذا إما بدلٌ أو عطفُ بيان)[5]، وقال[6] : قلتُ لسيبويه : كيف تَصِحُّ روايتك برفع «الضامر»[7] والمعطوف مجرور وهو «الرحلِ» ومابعده؟، فلم يُجِبْ.

ووجه قوله كأنه قال : والبالي الرَّحْل[8]، على سَنَنِ قوله :

(١) تقدم البيت بتمامه والكلام عليه ص ٩٠٩.

(٢) يعني به الزمخشري، وقوله في : حاشيته على المفصَّل ق(١٨أ).

(٣) ساقط من (ع).

(٤) الذي في حاشية المفصل للزمخشري : «والكوفيون ينشدون بجر الراء في الضامر»، ولم أجد إنشاد الكوفيين في معاني القرآن للفراء، وإنما ورد في : مجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، و ٢/ ٤٤٥.

(٥) ساقط من (ع).

(٦) أي : وقال الفراء، والحكاية في : مجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، والخصائص ٣/ ٣٠٢، ولم يحدَّد اسم الذي سأل سيبويه، وفي مجالس العلماء للزجاجي ص١١١، أنها جَرَتْ لسلمة بن عياش مع أبي عَمْرو ابن العلاء.

(٧) رواية سيبويه في الكتاب ٢/ ١٩٠، ١٩١.

(٨) أجيب بذلك عن سيبويه، كما أجيب عنه بأوجه أخرى، ينظر ذلك في : إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص٣٨٣، ٣٨٤، الخصائص ٣/ ٣٠٣، خزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٢٣٢.

علفتُها تبناً وماءً بارداً[1]

بل هذا أولى، لأن الضمورَ قريبٌ من البِلى، كأنه قال: ضَعُفَ وبَلِيَ عَنْسُه ورحله، اعتباراً للمعنى متساهلاً.

قلت: وأنشد الزوزني[2] في شعر لبيد في السبعيَّاتِ أبياتًا في مثل هذا الصنيع، منها قوله:

تراه كأن الله يجدَعُ أنْفَهُ وعينيه أنْ مولاه صار[3] له / وَفْرُ[4] ١/٨٢

(١) شَطْرُ بيتٍ من الرجز، وتتمته:

. حتى شتت همالة عيناها

وينسب إلى ذي الرمة كما في: الخزانة ٣/ ١٤٠، وليس في ديوانه وقال الفراء في معاني القرآن ١/ ١٤: وأنشدني بعض بني أسد يصف فَرَسه. . .، وفي ٣/ ١٢٤: وأنشدني بعض بني دبير. . .، ومعنى شتت: أقامتْ شَاءَهَا، وهَمَّالة: مرسلة دموعها.

والشاهد في البيت: «علفتها تبناً وماءً. .» ووجه الاستشهاد به: أنَّ «ماءً» لايصح عطفه على «تبناً»؛ لأنه لايقال: أعلفتها ماءً، فلابد من تقدير عامل يناسب المعنى، وهذا العامل يقدَّر بـ«سقيتها»، ينظر الشاهد في: إيضاح الشعر ص٥٧٣، الرسالة الموضحة للحاتمي ص١٢١، الخصائص ٢/ ٤٣١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٢، ٨٣، مغني اللبيب ص٨٢٨.

(٢) في شرح المعلقات السبع له ص ٢٥٠.

والزوزني هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني نحوي أصولي أديب، له مصنفاتٌ منها المصادر والقانون في الأصول وشرح المعلقات السبع، توفي سنة (٤٨٦)هـ، ترجمته في: إنباه الرواة ١/ ٣٥٥، بغية الوعاة ١/ ٥٣١.

(٣) في (ع): صار ذا وفر. . .، وهو خطأ.

(٤) البيت من الطويل، وهو للزبرقان بن بدر، ينظر: شعر الزبرقان بن بدر ص٤٠، ونسبه الجاحظ في الحيوان ٦/ ٤٠، والآمدي في المؤتلف والمختلف ص١٩٣ إلى خالد بن الطيفان.

وروايته في شعر الزبرقان: «ثاب» بدل «صار»، ومعنى الجدع: قطع الأنف خاصة، والوفر: الغنى.

والشاهد في البيت: «يجدع أنفَه وعينيه»، ووجه الاستشهاد: أن «عينيه» لايصح عَطفه على «أنفه»؛ لأنه لايقال: جَدَعَ عَيْنَيه، فلابُدَّ حينئذ من تقدير عامل يناسب المعنى، وهذا العامل تقديره: «ويفقأ عينيه»، وهو في ذلك نظير الشاهد المتقدم، وينظر هذا الشاهد في: مجالس ثعلب ٢/ ٣٩٦ المنتخب لكراع النمل ٢/ ٦٥٢، الرسالة الموضحة ص١٢١، الخصائص ٢/ ٤٣١، ٤٣٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ١٠٨.

ثم قال[1]: ولاتضبط نَظائر ماذُكِرَ في هذا النوع كثرةً، وزعم كثيرٌ من أئمة البصرة والكوفة أنّ هذا المذهب سائغٌ[2] في كلِّ موضعٍ[3]، وعن الأخفش[4] أن المعوَّل فيه على السماع.

وفي[5] شح[6]: أو الراوي غَيَّر على الشاعر تتمة البيت لعدم وقوفه عليه، وفي ثقة الرواية عِزَّةٌ.

ويقال: ناقة ضامر كـ «امرأة عاشق»، والعنس: الناقة الصلبة، و«الضامرُ» مرفوعٌ على أنه صفةُ اسم الإشارة، ولايجوز فيه النَّصْب، وإن كان مضافاً، وقد مَرَّ[7] أنَّ في الصفة المضافة لايجوز إلا النصب، والجواب: أنَّ «الضامر العنس» موصولٌ بمعنى: الذي ضَمر عَنْسُه، والموصول في حكم المفرد غير المضاف، ألا ترى أن قولنا «الذي ضمرت عنسه» لو كان قابلاً للحركة لم يكن إلا رفعاً.

والآخر[8]: وهو أنه صفة اسم الإشارة، وحكمها غير حكم سائر الأوصاف -على ماذكر- [9].

(١) أي: ثم قال الزوزني، وقوله في شرح المعلقات له ص٢٥٠.

(٢) في (ع): شائعٌ...

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٣، ١٢٤، المقتضب ٢/ ٥١، المنتخب لكراع النمل ٢/ ٦٥٢، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص١٤٨، أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٥، ٢/ ٣٨١ الإيضاح العضدي ص٢١٧.

(٥) لم يردا في (ج).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧١، ٢٧٢، وقوله: «وفي ثقة الرواية عِزَّة» ليس من كلام ابن الحاجب، وإنما هو تعقيب من المؤلف للرد على ابن الحاجب، وينتهي النقل من الإيضاح في شرح المفصل عند قوله: «نحو ما تقدم في الضامر العنس».

(٧) تقدم ذلك ص ٨٩٤، ٨٩٥.

(٨) أي: والجواب الآخر...

(٩) ينظر ماتقدم ص ٩١٢ نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصَّل.

والكلام في «ياذا المخوفنا» إعراباً وسؤالاً وجواباً نحو ما تقدم في «الضامر العنس»[1].

قلت[2]: أو يقال: تجوز فيه الحركتان[3] باعتبارين: اعتبار صورة الإضافة، واعتبار كونها لفظيةً، لأنها على تقدير الانفصال، كأنَّه قال: «ياذا المخوِّف إيانا» و«. . الضامر عنسه»

و«عَبيد»[4] -بفتح العين-، وسبب قوله:

ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حُجْرٍ تمنِّيَ صاحب الأحلام

لاتبكنا سفهاً ولاساداتنا واجعل بكاءك لابن أم قَطَام[5]

أن قومَ عبيد قتلوا أبا امرئ القيس حُجْراً الكندي، وهو ابن أمّ قطام، فتوعدهم امرؤ القيس، فقال[6] له عَبِيْدٌ ذلك[7].

شح[8]: قوله:

(١) ينظر ماتقدم قريبًا نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصَّل.

(٢) من هنا حتى قوله: «والضامر عنسه» لم يرد في (ع).

(٣) وبالوجهين الرفع والنَّصبْ رُوي بيت خُزَز بن لوذان كما في: المقرب ١/ ١٧٩، شرح قطر الندى لابن هشام ص٢١١، ٢١٢.

(٤) هو عبيد بن الأبرص بن جُشم بن عامر من بني أسد بن خزيمة، شاعر جاهلي فحل، عده ابن سلام في شعراء الطبقة الرابعة مع طرفة وعلقمة بن عَبَدة، قتلة النعمان بن المنذر يوم بؤسه، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧، ١٣٨، الشعر والشعراء ص١٤٣، الأغاني ٢٢/ ٨٥.

(٥) في ديوانه ص١٣٠، والاستشهاد بالأول منهما، وتقدم الكلام عليه ص ٩١٠.

(٦) في (ج): يقال . . . ، وهو تحريفٌ.

(٧) ينظر هذا الخبر في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٤٦، خزانة الأدب ٢/ ٢١٣.

(٨) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٧٣ ويبدو أن النصَّ في الإيضاح في شرح المفصل فيه بعض السقط، وما أثبته المؤلف أتَم.

يأيها الجاهل ذو التَّنَزِّي[1]

أجيز[2] في مثله النَّصْبُ على معنى : أعني ذا التنزِّي، لا على معنى الإتباع، لأن «الجاهل» رفعٌ على كُلِّ حال، فاعرفْهُ.

قلت[3]: وهكذا وجدته أيضاً في شرح الجُمل[4] للإمام عبد القاهر -رحمه الله- حيث قال: لايجوز فيه إلا الرفع، ومثاله: «يأيها الرجل ذو المال»، ولايجوز: «. . . ذا المال» إلا على ذلك التأويل المذكور في : « ذو التنزِّي»، وهو بعيدٌ أيضاً عن ذَوق الاستعمال.

ومن الوارد على هذا التركيب ما جاء في الكشاف[5] وهو: «يأيها الأئمة وجماعةَ المسلمين».

(١) هذا البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج كما في: ديوانه ص٦٣،

والتنزي: تَسَرُّعُ الإنسان إلى الشر.

والشاهد في البيت: «يأيها الجاهل ذو التنزي»، ووجه الاستشهاد: أن نعت «الجاهل» وهو «ذو التنزي» جاء مرفوعاً؛ لأنه وإن كان مضافاً إلا أن «الجاهلُ» ليس بمنادى فيجرى نعته على محله، وقد أجاز بعضهم النصب في هذه الصفة على تقدير «أعني» أو على البدل من موضع «أي» أو على تقدير: «ياذا التنزي»، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٢، المقتضب ٤/ ٢١٨، الأصول في النحو ١/ ٣٣٧، ٣٧٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٧١، التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر ص١٣٥، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٠٨.

(٢) أجاز ذلك طائفة من النحاة منهم المبرد وابن السراج والأعلم وابن الشجري، ينظر: المقتضب ٤/ ٢١٩، الأصول في النحو ١/ ٣٣٨، النكت للأعلم ١/ ٥٤٤، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٥.

(٣) من هنا حتى قوله: «كما مَرَّ آنفاً» لم يرد في (ع).

(٤) التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص١٣٥،

(٥) بحثت عن العبارة المنقولة في مظانها من الكشاف فلم أقف عليها.

وقد صُحِّحَ عن الإمام المتقن عمدة القراءَة رشيد الأئمة القَنْدي[1] على جواز الرفع والنصب، لكنّ النَّصَّ عن أهل الصنعة المتقنين[2] على الرفعِ لاَغَير، كما مَرَّ[3] آنفاً.

قوله: «وتقول في غير الصفة...»

حم[4]: يجوز في المعرف باللام من الأعلام أن يقع عطف بيان لاسمِ الإشارة كـ«زيد»[5] على اللفظ والمَحَل.

شح[6]: إما أن يراد عطف البيان في «ياهذا زيدٌ» فيجوز الأمران على اللفظ والمَحَل، والمراد باللفظ في مثله اللفظ التقديري، وإمَّا أن يراد البَدَل، وحينئذ لايجوز فيه إلا الضَّم -على مامَرَّ-[7].

قوله: «ياهذا ذا الجمة» -على البدل-» لأنه لايصلح تَبَعاً من جُمْلة سائر التوابع؛ أما التأكيد فلأنها ألفاظٌ محفوظة، أو تكون بالإعادة والتكرير، وأما الوَصْفُ فلأنَّ

(١) هو يوسف بن محمد القندي -نسبة إلى «قَنْد»-، وبعضهم يقول: الفيدي -بالفاء-نسبة إلى «فيد»، يلقب بـ«رشيد الأئمة»، تَصَدَّرَ قُرَّاء خوارزم، كان عالماً فاضلاً فقيهاً مفسِّراً أديباً، قرأ على عدد من العلماء منهم: حسام الأئمة الزهدي، وقرأ عليه نجم الدين الزهدي -أستاذ الإسفندري-، وسيف الدين الباخرزي ونجم الدين الكردري وغيرهم، لم أقف على سنة وفاته، ترجمته في: الجواهر المضيّة ٢/ ٢٣٣، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص٢٣٢.

(٢) كسيبويه في الكتاب ٢/ ١٩٢.

(٣) مرَّ ذلك قريباً.

(٤) لم ترد في (ج).

(٥) أي: كما جاز في «زيد» أن يقع عطف بيان لاسم الإشارة على اللفظ والمحل في «ياهذا زيدُ...» و«...زيداً» كما مثَّل الزمخشري.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٤، بتصرف بالتقديم والتأخير.

(٧) مَرَّ ذلك قريباً.

أسماء الإشارة لايقع المضاف صفةً لها[1] ، [2]وأما البيان فلأنَّ عطف البيان اسمٌ غيرُ صفة، نصَّ عليه صاحب الكتاب فيه[3]، و«ذو كذا» صفة، وأما العَطْفُ بالحرف فلعَدمِ الحرف، فتعين بِحُكْمِ الضرورة أن يكون بَدَلاً، ولايجوز فيه إلا النصب، لأنه مُضَافٌ.

(١) ساقطة من (ع).

(٢) من هنا حتى قوله: «وذو كذا صفة» لم يَرِدْ في (ع).

(٣) أي: نص عليه الزمخشري في المفصل، ينظر: المفصل ص١٢٢ حيث قال في تعريف عطف البيان: «هو اسم غير صفةٍ...».

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل : [نداء ما فيه الألف واللام]

ولاينادَى مافيه الألف واللام إلا «اللَّهُ» وَحدَه، لأنَّهما لا تفارقانه، كما لاتفارقان «النَّجم»، مع أنهما خَلَفٌ عن همزة «إله»، وقال:

مِنَ اجلك يااللتي تيَّمْت قلبي وأنت بخيلةٌ بالوصل عَنِّي[2]

شَبَّههُ بـ «يا أللَّه» وهو شاذٌّ».

عَلَّل[3] الشيخ بشيئين جَعَل مَجْموعَهما علةً لجواز[4] ندائه مع اللام :

أحدهما : لزومهما للكلمة .

والآخر : كونها بدلاً من المحذوف، إذْ أصلها : «الإله» فَنُقِلَتْ حركة الهمزة بعد حذفها إلى اللام، فصار «اللاَه»، فاجتمع مثلان فأدْغما فصارَ «الله»، وجُعل الألف واللام عوَضاً عن الهمزة المَحذوفة[5]، واستعمالَ الأصل لم يأتِ إلا في الشعر

(١) المفصل ص٤١، ٤٢ .

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله في المصادر التي أوردته، وجاءت روايته في كتاب سيبويه ٢/ ١٩٧ : «بالود» بدل «بالوصل».
ومعنى تيمت: ذلّلت واستعبدت، وعَنِّي بمعنى عَلَيَّ.
والشاهد في البَيت : «يااللتي . .»، ووجه الاستشهاد به : دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام وهو «التي» تشبيهاً له بقولهم : «ياالله»، وذلك شاذ، ومنهم مَنْ حمله على ضرورة الشعر، ينظر الشاهد في : المقتضب ٤/ ٢٤١، اشتقاق أسماء الله ص٢٥، اللامات للزجاجي ص٥٣، أسرار العربية ص٢٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٩، شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٩، شرح أبيات المفصَّل للخوارزمي ق(١٢ب)، شرحها لزين العرب ق(١٧ب).

(٣) من هنا حتى قوله : «عوضاً عن الهمزة المحذوفة» نقله المؤلف من الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٧٤ ولم يشر إلى ذلك.

(٤) في (ج): بجواز . . .

(٥) هو قول يونس والخليل والكسائي والفراء وقطرب والأخفش، ينظر ذلك في : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٥٢، اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٣، ٢٤، البيان لابن الأنباري ١/ ٣٣.

ضَرُوْرَةً كقوله :

معاذ[1] الإله أن تكونَ كظبية[2]

وجُعل قطع الهمزة دليلاً على عُدولهم فيه عن المنهاج المتعارَف من إفادة التعريف، كما لو سُمِّي رَجُلٌ بـ «إقتَرَبَ» / ، لايُستَعْمَلُ إلا مقطوع الهمز؛ ليُدلَّ ذلك ٨٢/ب
على أنَّه خَرَجَ عن النهج الأصلي.

تخ[3]: «وعن بعض الترامذة[4] : وعوضت منها الألف واللام محافظَةً عليها من الكسرة التي تقربها من الإمالة؛ ليكون أعظم وأفْخَم».

شح[5]: ويُعَلَّلُ أيضاً لجواز ندائه مع اللام: لو قيلَ: «ياأيها اللَّه» أو «ياهذا اللَّهُ» لأطلقَ لفظٌ لم يؤذن فيه، أو لم يَستَقِم لهم في المعنَى أن يشيروا إلى ماتستحيل إليه الإشَارةُ في التحقيق.

وقوله : «يا التي . . . » بالوَصْل[6] إذْ لم يوجد فيه مجموع العلة،[7] وهو على

(١) في (ج): معاذاً. . . ، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

. ولادمية ولاعقيلة ربرب

وهو للبَعِيْث بن حُرَيث بن جابر كما في الحماسة لأبي تمام ١/ ٢١٨.

والدمية : الصورة من العاج، وعقيله كل شيء: أكرمه، والربرب: القطيع من بقر الوحش.

والشاهد في البيت: «معاذ الإله»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ لفظ الجلالة «الله» أصله «إله»، فلما دَخَلت عليه الألف واللام حذفت الهمزة، إلا أن الشاعر هنا أتَى به على ذلك الأصل مع دخول الألف واللام، وذلك في ضرورة الشعر، ينظر الشاهد في : الكشاف ١/ ٥، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ١٥٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٢، الدر المصون ١/ ٢٦، خزانة الأدب ٢/ ٢٧٧.

(٣) التخمير ١/ ٣٤٥، والنقل منه بالنص.

(٤) جمع «ترمذي»، وترمذي نسبة إلى ترمذ، وهي مدينة من مدن خراسان، على الجانب الشرقي من نهر جيحون، ينظر في ذلك: معجم البلدان ٢/ ٣١، الروض المعطار ص١٣٢، مراصد الاطلاع ١/ ٢٥٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٤، ٢٧٥ بتصرف يسير.

(٦) أي: بألف وصل لاقطع كما في: «ياألله».

(٧) من هنا حتى قوله: «أي: ضَنَّ» منقولٌ من التخمير ١/ ٣٤٥، ٣٤٦.

ترك الموصوف في الظاهر وإرادته في المعنى، كأنَّه قال: ياحبيبةُ التي . . .

فإن سألت: هل يجوز في [السعة][1] «ياالضارب» قياساً، ويكونُ معناه: يارَجُل الضاربُ؟[2]، أجبْتُ: على مذْهَب الكوفية[3] يجوز، على أنَّ بيْنَ الصورتين فَرْقاً، إذْ لايقال: «لَتي»[4] كما يقال: «ضارب».

ويقال: «بَخلَ عَنْهُ» و «بَخِلَ عليه» بمَعْنًى، أي: ضَنَّ، قال تعالى: ﴿**ومنْ يَبْخَل فإنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِه**﴾[5].

وأكثر شذوذاً من قوله: «ياالتي» قول الشاعر:

فياالغُلامان اللذان فرَّا إياكما أن تُكْسِبَانِ شرّاً[6].

قلت: فإنْ سَألْتَ: مالفرقُ بين هذه الكلمة[7] في النداء وبينها في غير النداء،

(١) في النسختين: «في الشعر»، وهو تحريفٌ لاريبَ فيه، وما أثبته تصويب من التخمير، لأن نداء مافيه الألف واللام في ضرورة الشعر لاخلاف فيه.

(٢) هكذا في النسختين، والأوْلى أن يمثل بموصوف معرفة، لأن النكرة لاتنعت بالمعرف بالألف واللام، والذي في التخمير: «ياأيها ذا الضارب».

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز نداء مافيه الألف واللام مطلقاً في الاختيار، ومنع ذلك البصريون في السعة، وجعلوا جوازه خاصاً بضرورة الشعر، ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٩، المقتضب ٤/ ٢٣٩، الجمل في النحو للزجاجي ص١٥٠، الإنصاف ١/ ٣٣٥، التبيين للعكبري ص٤٤٤.

(٤) في النسختين: التي . . ، ومأأثبته تصويب من التخمير.

(٥) سورة محمد، من الآية (٣٨).

(٦) هذان البيتان من الرجز، ولم أجد لهما نسبة فيما اطلعت عليه من مصادر وقد وردت رواية الثاني منهما: «أن تكسبانا» كما في: المقتضب ٤/ ٢٣٤، والخزانة ٢/ ٢٩٤، وهكذا في أكثر كتب النحو.
والشاهد في البيت الأول منهما: «فيا الغلامان»، ووجه الاستشهاد به: أن حرف النداء دخل على مافيه الألف واللام، وذلك شاذ، وهو أشد شذوذاً من دخوله على «التي» لأن الألف واللام في «الغلامان» ليست لازمةً، وليست للعوض، ومنهم من عده ضرورة شعرية، ينظر هذا الشاهد في: اللامات للزجاجي ص٥٣، أسرار العربية ص٢٣٠، الإنصاف ص٣٣٦، اللباب للعكبري ق(٧٠ب)، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٩، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٣، خزانة الأدب ٢/ ٢٩٤.

(٧) يعني لفظ الجلالة في «يا ألله . . ».

حيثُ تقطع الهمزة هنا وتوصَل في غيره؟. أجَبْتُ: الألفُ واللام بَعُدَا عن مَدْلُولِهما الوَضْعِيّ في باب النداء، فوق بعدهما عن ذلك في غيره، لأنَّ موجبَ خَلْعِ التعريف في النداء [1] شيئان وهما: صيرورَته علماً، ثم وقوعه في النداء، وهذا المجموع معدومٌ في غير النداء، وسَلبُ الدلالة الأصلية مناسبٌ لقطع الهمزة، فلايلزم من ثبوتِ حكمٍ هُنا ثبوتُه ثَمَّةَ،[2] والله أعلم.

واعلم أنَّ قولهم[3]: «مافَعَلتُه البَتَّةَ» من قولك: بَتَتُّ النيَّةَ: جَزَمْتُها، وبتَّ عليه القَضَاءَ، وهو نصبٌ على المَصْدَر، وأصْلُه القطع[4]، والهمزة فيه للوَصْل، وأمّا استعماله مقطوعاً فَعَامِّيٌّ لايُعْتدُّ به[5]، وهو سهو قياساً، فلم تجِيء هذه الهمزة إلا في «يااللَّهُ» مَقْطُوْعَةً، واختصاصه بذلك مما ذُكِرَ.

(١) في (ع): في الدنيا. . . ، وهو تحريف.

(٢) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع).

(٣) أي قول العرب، ينظر: الزاهر لابن الأنباري ٢/ ٣٤٥، الصحاح (بتت).

(٤) يعني أنّ معنى البت: القطع، ينظر: الصحاح واللسان (بتت).

(٥) ينظر: تاج العروس (بتت).

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل : [أحكام المنادى إذا تكرر في حال الإضافة]

وإذا كُرِّرَ المنادى في حال الإضافة ففيه وجهان:

أحدهما: أن ينصب الاسمان معاً، كقول جرير:

يا تَيْمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ[2]

وقول بعض ولده:

يازيدَ زَيْدَ اليَعْمَلات الذُّبَّل[3]

(١) المفصل ص٤٢، ٤٣.

(٢) ورد البيت بتمامه في المفصل.

وهذا المذكور صدر بيت من البسيط، وعجزه:

.... لايوقعنكم في سَوءةٍ عُمَر

وهو لجرير بن عطية الخطفي، ينظر: ديوان جرير ١/ ٢١٢، ورواية العجز كما أثبتها المؤلف في الشرح مخالفة لرواية الديوان، وما أثبته هنا هو رواية الديوان.

والمراد بعُمر هنا: عُمَر بن لجأ التيمي، والقصيدة قيلت في هجائه.

والشاهد في البيت: «ياتيمَ تيمَ عدي»، ووجه الاستشهاد به: أنّ المنادى وهو «تيم» كرر وهو مضاف، فجاز في لفظ «تيم» الأول وجهان الضم والنصب، وليس في الثاني إلا النصب، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٥، النوادر لأبي زيد ص٤١١، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٥، المنخل ق(٣١)، مغني اللبيب ص٥٩٦، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٢ب).

(٣) ورد مع هذا البيت بيتٌ آخر في المفصل.

وهذا البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة -رضي الله عنه-، ينظر: ديوان عبد الله بن رواحة ص١٥٢.

وقد نسب إلى بعض ولد جرير كما في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٥، وتحصيل عين الذهب ١/ ٣١٥، =

والثاني: أن يُضَمَّ الأوَّل».

شح[1]: اختلف الرواية في النُّسخ، فوقع في بعضها: «في غير حال الإضافة»[2]، وفي بَعْضها: «في حال الإضافة . . .»، وهي ترجمة سيبويه[3]؛ لأنه قال: «هذا بابٌ تكرَّر فيه الاسم في حال الإضافة»، وكلاهما مستقيم في المعنى، ويُقَوِّي ترجمة سيبويه أنَّ المعنى: وإذا كُرِّرَ المنادى ثانياً[4] في حال الإضافة، فتقييده المرَّة الثانية أولى، لأنَّها المرادة، والاسم مضافٌ فيها، فكان في حال الإضافة أظْهر.

ثم قال[5]: ففيه وجهان إذا نَصَبْتَ الأوَّل:

أحدهما: أنْ يكون الأوَّل مضافاً إلى «عَدِيٍّ»، ويكون الثاني مُقْحَماً للتأكيد، فيكون الأوَّل مَنْصوباً لأنَّه منادى مُضَاف، وينصبُ الثاني لأنه تأكيدٌ للمنصوب، وهو

=وكذلك نسبه الزمخشري -كما هنا- وتابعه أكثر شراح المفصل، ومنهم المؤلف، بل إن المؤلف زاد هذا الخطأ خطأ آخر حين قال: «واسم ولد جرير عبد الله بن رواحة» -كما سيأتي إن شاء الله في الشرح-، والحق أنه لعبد الله بن رواحة الصحابي الجليل يخاطب زيد بن أرقم.

وقد أوضح المؤلف في الشرح معاني مفردات البيت.

والشاهد فيه: «يازيدُ زيدَ اليعملات»، ووجه الاستشهاد به: كالذي قبله -جواز الوجهين- الضم والنصب- في لفظ «زيد» الأول؛ لأنه منادى مكرر وهو في حال إضافة، ينظر البيت في: الكامل للمبرد ٣/ ١١٤٠، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص١٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠، المنخل ق(٣٢أ)، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٥، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٢ب)، خزانة الأدب ٢/ ٣٠٣.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨ بتصرف بالاختصار.

(٢) كما رواه صدر الأفاضل الخوارزمي في التخمير ١/ ٣٤٦.

(٣) في الكتاب ١/ ٢٠٥.

(٤) في (ع): بياناً. . ، وهو تحريف.

(٥) أي: ثم قال ابن الحاجب، وقوله هذا تابع لما تقدم بلافاصل.

مَذْهَبُ سيبويه والخَليل[1]، وشَبَّهاهُ بقولهم: «لاأبالك»[2]، و:

يابؤسَ للحرب[3] التي وضَعَتْ أراهط فاستراحوا[4]

والوجه الثاني: أنْ يكونَ كلٌّ واحد منهما مضافاً، والمضاف إليه من الأوَّل محذوف، كأنه يقولُ: ياتيمَ عدي تيْمَ عديٍّ[5]، ومثله:

إلا علالة أوبُدا هة سابح[6]

(١) في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٦.

(٢) لأن أصله عندهما: «لا أباك» واللام مقحمة ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦، ٢٧٩.

(٣) في (ع): «يابؤس للحرب. . البيت»، ولم ترد تتمة البيت فيها.

(٤) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي كما في الحماسة لأبي تمام ١/ ٢٦٥، والأغاني ٥/ ٥١.

والأراهط: جمع رهط، وهو مادون العشرة من القوم.

والشاهد في البيت: «يابؤس للحرب»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ اللام أقحمت بين المضاف والمضاف إليه، إذ المراد: يابؤسَ الحرب، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٧، اللامات للزجاجي ص١٠٨، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٠٠، جواهر الأدب للإربلي ص٢٤٣، مغني اللبيب ص٢٨٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٨٢.

(٥) وهذا القول قال به المبرد وابن السراج مع موافقتهما للخليل وسيبويه في الوجه الأول، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧، الأصول في النحو ١/ ٣٤٣.

(٦) بعض بيت من مجزوء الكامل، وهو بتمامه:

إلا علالة أو بدا هةُ سابح نَهد الجزارة

وهذا البيت للأَعْشَى الكبير كما في: ديوانه ص٢٠٩.

والعُلالة: بضم العين: بقية جري الفرس، والبداهة: أوّلُ جَري الفرس، والسابح من الخيل: الذي يسبح بيديه في العَدْو، والنهد: الضخم، والجُزارة -بضم الجيم-: أطراف الجزور، وهي اليدان والرجلان والرأس، سميت بذلك لأن الجزّار يأخذها في مقابل ذبح الجزور.

والشاهد في البيت: «إلاعُلاَلة أو بداهة سابح»، ووجه الاستشهاد: أن «علالة» مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور، إذ التقدير: إلا علالة سابح أو بداهة سابح، فهو نظير البيت المتقدم -على الوجه=

وإنما جاز حذفُه لدلالة الثاني عليه، وعلى هذا «تيمَ عدي» الثاني بدلٌ من الأوَّل، ومثاله قولهم[1]: «عَلَيَّ نصفُ وربُعُ درْهَم»، أي: نصف درهم وربُعُه.

وأمَّا إذا ضُمَّ الأوَّل فعلى أنَّه نداءُ مفردٍ مَعْرِفة، ويكون الثاني منصوباً على البَدَل، أو على أنَّه عطف بيان.

وأمّا البيتان فتمام الأول منهما:

.... لايُلْقِيَنَّكُم في سوءة عُمَرُ[2]

وبعده:

أحينَ كنتُ سِماماً يابني لَجَأ ودافعت بي عن أحسابها مُضَرُ[3]

عنى تيم بن عبد مناة، وهم قوم عُمَر[4] بن لَجَأ[5]، وعَدِيٌّ[6] إخوةُ تيمٍ، يقول:

=الثاني- من الوجهين المذكورين، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢١، المقتضب ٤/ ٢٢٨، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣/ ١١٣.

(١) أي: قول العرب، ينظر ذلك في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣/ ١١٣.

(٢) تقدم البيت تامًّا مع التعليق عليه ص ٩٢٨.

(٣) في ديوان جرير ١/ ٢١١، وروايته فيه: «وخاطرت» بدل «ودافعت»، وهذا البيت قبل بيت الشاهد لابعده- كما ذكره المؤلف-.

والسِّمام- بكسر السين-: جمع سُمٍّ، وهو الشيء القاتل.

(٤) في (ج): عمرو...

(٥) هو عُمَر بن لَجَأ بن حدير بن مَصَاد من بني تيم بن عبد مناة، شاعرٌ أموي عدّه ابن سلام في الطبقة الرابعة من طبقات فحول الإسلام، هاجى جريراً، وأكثر شعره في الرد عليه، تنظر ترجمته في: جمهرة النسب ص٢٨٣، طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٣، ٥٨٨، الشعر والشعراء ص٤٢٨.

(٦) عديٌّ بطنٌ من بطون العرب، وأبوهم عدي بن عبد مناة بن أد بن طابخة، فبنو عديٌّ إخوة تيم الرباب، ينظر: جمهرة النسب ص١٨٩، ٢٧٧، ٢٧٨، كتاب النسب لأبي عبيد ص٢٤١.

تنبهوا حتى لايوقعنَكُم في هجاءٍ فاحشٍ / من أجْل تعرضه وتَحكُّكه بي، يريد: أقرُّوا ١/٨٣أ
بفضلي وكفوا عن أذاتي لتأمَنُوا.

وتمام البيت الثاني:

تطاول الليل عليك فانْزِلِ[١]

هو زيد بن أرقم[٢]، وأضافه إلى «اليعملات» لأنه كان ينزل ويحدو لها فتسيرُ نشاطاً، وقوله: «تطاول الليل» أي: ذهب أكثر الليل، والذبَّلُ: جَمْعُ ذابل، وهي الضامر، واليَعْمَلة: السريعة السير، واسم ولدِ جريرٍ[٣] عَبْد الله بنُ رَوَاحة[٤]، (والله أعلم)[٥].

(١) في ديوان عبد الله بن رواحة ص١٥٢، وروايته فيه: «هديتَ» بدل «عليك»، وتقدم الكلام على بيت الشاهد ـ وهو قبله في ترتيب القصيدة ـ في ص ٩٢٨.

(٢) هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، سكن الكوفة، روى عنه جمعٌ من الصحابة كابن عباس وأنس بن مالك، وروى أحاديث كثيرة عن النبي ـ ﷺ ـ، توفي بالكوفة سنة (٦٨) هـ، تنظر ترجمته في: الاستيعاب ١/ ٥٣٧، أسد الغابة ٢/ ٢٧٦، الإصابة ١/ ٥٤٢.

(٣) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، كان من فحول الشعراء في عصره، عده ابن سلام في شعراء الطبقة الأولى من فحول الإسلام، وله أهاج مشهورة مع الفرزدق والأخطل، توفي باليمامة سنة (١١٠) هـ تقريباً، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٧٤، الشعر والشعراء ص٢٨٣، الأغاني ٨/ ٥.

(٤) تقدم التنبيه على هذا الخطأ الذي وقع فيه المؤلف حيث جعل عبد الله بن رواحة من ولد جرير، وإنما المراد به الصاحبي الجليل، واسمه عبد الله بن رواحة بن ثعلبه الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة وبدراً وأحداً والمشاهد كلها مع الرسول ـ ﷺ ـ، وكان أحد القادة في غزوة مؤتة، كان من الشعراء الذين يناضلون عن الرسول ـ ﷺ ـ، توفي شهيداً في غزوة مؤتة سنة ٨ هـ، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٢٣، صفة الصفوة ١/ ٤٨١، أسد الغابة ٣/ ٢٤٣.

(٥) لم ترد في (ع).

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل: [المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

وقالوا - في المضاف إلى ياء المتكلم-: «ياغُلامي»، و «ياغُلامِ»، و «ياغُلاما»، وفي التنزيل: ﴿ياعبادِ فاتقون﴾[2]، وقرئَ: ﴿ياعبادي﴾[3] ويقال: «يارَبَّا تجاوز»[4] وفي الوقف: «ياربا» و«ياغُلاما».

والتاء في «ياأبَتِ» و «ياأمَّتِ» تاء تأنيث عُوِّضَتْ عن الياء، ألا تراهم يُبْدِلونها هاءً في الوقف، وقالوا: «يابن أمّي» و «يابن عَمّي»، و «يابن أُمّ» و «يابنَ عَمّ»، و «يابن أمّ» و «يابن عَمّ»، وقال أبو النجم:

يابنتَ [5] عَمًّا لاتلومي واهجعي [6]

جعلوا الاسمين كاسم واحد».

(١) المفصل ص٤٣، ٤٤.

(٢) سورة الزمر، من الآية (١٦).

(٣) قرأها بإثبات الياء رُوَيْس في رواية الحافظ أبي العلاء عنه، ينظر: النشر ٢/ ١٣٨، ١٨٦، الإتحاف ٢/ ٤٢٨، الإفصاح عما زادته الدرة على الشاطبية ص٩٤.

(٤) في المفصل: تجاوز عني...

(٥) في المفصل: ياابنة....

(٦) ورد بعد هذا البيت في المفصل: «ألم يكن يبيض لَوْ لَمْ يَصْلَعِ».

وهذا المذكور بيتٌ من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ص١٣٤ وروايته فيه: «ياابنة..» والشاهد في البيت: «يابنتَ عَمًّا»، ووجه الاستشهاد به: أنّ ياء الإضافة قلبت ألفاً، والأصل: «يابنت عَمّي»، وذلك لغة من لغات المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٤ النوادر في اللغة لأبي زيد ص١٨٠، الأصول في النحو ١/ ٣٤٢، المسائل المشلكة ص٥٠٦، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٥، المنخل ق(٣٢ب)، شرح أبيات المفصل لزين العرب ق(١٨ب).

قال[1] الشيخ[2] -في قوله: ﴿ يابُنَيَّ ﴾[3]- «: قُرئَ بكسر الياء اقتصاراً عليه من ياء الإضافة، وبالفتح[4] اقتصاراً عليه من الألف المبدلة من ياء الإضافة في قولك: يابُنَيَّا».

ومن الاقتصار بالكسرة عن الياء قراءة مَنْ قرأ: ﴿يوم يأتِ﴾[5] بغير ياء، ونحوه قولهم: «لاأدْر» حكاه الخليل وسيبويه[6]، وحذف الياء والاجْتزاء عنها بالكسرة كثيرٌ في لغة هذيل[7]، نقلته عن الكشاف[8].

شح[9]، حم: في ياء الإضافة قولان[10]:

أحدهما: أنّ أصلها بالفتح، وجاء السكون تخفيفاً، وهو الأكثر والأظهر.

(١) من هنا حتى قوله: «نقلته عن الكشاف» لم يرد في (ع).

(٢) يعني الزمخشري، وقوله في الكشاف ٢/ ٣٩٦، والنقل منه بالنص.

(٣) جزء آية تكرر في عدد من السُّوَر، ومنها سورة هود، الآية (٤٢).

(٤) قرأها بكسر الياء ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي، وقرأها بفتح الياء عاصم، تنظر: القراءتان مع توجيههما في: السبعة في القراءات ص٣٣٤، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤/ ٣٣٣، غيث النفع ص٢٤٩، النشر ٢/ ٢٨٩.

(٥) سورة هود، من الآية (١٠٥).

وقرأها بغير ياء عاصم وابن عامر وحمزة وأبو جعفر وخلف، وتابعهم الزيدي والأعمش والحسن وابن محيص، والباقون بإثبات الياء، ينظر: السبعة في القراءات ص٣٣٨، ٣٣٩، حجة القراءات لابن زنجلة ص٣٤٨، ٣٤٩، تحبير التيسير ص١٢٦، اتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٣٥.

(٦) وحكاه أيضاً الأخفش والزجاج وغيرهما، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٦، ٢٠٤ و ٤/ ١٨٤، معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٧٧، المسائل المنثورة ص١٣١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٠.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٠٢.

(٨) الكشاف ٢/ ٤٢٩، ومبتدأ النقل من قوله: «ومن الاقتصار بالكسرة».

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٩، ٢٨٠.

(١٠) هذان القولان في أيهما الأصل، وإلا فلاخلافَ في جواز الأمرين الفتح والإسكان، واختار القول الأول منهما ابن مالك وابن الحاجب كما صرح به هنا، وينظر القولان في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨١، الارتشاف ٢/ ٥٣٧، المساعد ٢/ ٣٧٥، التصريح ٢/ ٦٠، همع الهوامع ٤/ ٢٩٩.

والآخر: أنّ أصلها أن تكون ساكنةَ، وفُتحَتْ تقوية لها لخفائها[1] وضَعْفِها.

دليلُ الوجه الأوّل أنها كلمة على حرف واحد، فيجبُ أن يُبْنَى على حركة كسائر الأسماء التي هي على حرف واحد، نحو الكاف في «ضربتُكَ» و «غُلامُكَ»، وأما الواو في نحو «ضَرَبُوا» فلاستثقال الحركة عليها بعد الحركة، والعَلَم فيه مسألة «القاضي».

حم: ولَمَّا كَثُر التخفيف في النداء حَسُن «ياغُلامِيْ» بالإسكان، وتجاوزوا في التخفيف من الإسكان إلى القلب ألفاً، ثم منها إلى الحذف، وإنما صاروا إلى الإبدال لتُؤْمَنَ الحركة؛ لأنَّ الياء تحتَملُها والألفُ لا[2]، كما في «بَيَع»[3]، وقد أبْدَلُوا الياء تَاءً[4] لأنَّ الصحيح أخَفُّ، وكَسروا التَاء[5] ليكون فيه شمَّةٌ من الياء، وهذا الاجتزاء في باب النداء أكْثَر؛ إذ النداء مَوْضع حَذْف وتخفيف، وإذا كانوا يحذفون الياء في غير النداء كثيراً فهم في النداء أكثرُ حذفاً، وفي لغة طَيِّئ[6] تبدل الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً، فيقال في «بَقِيَ» و «فَنِيَ» و «جارِيَة» و «ناصِية»: «فَنَى» و «بَقَى»، و «جاراه» و «ناصاه»[7].

قلت[8]: وقد مر بي في كتابٍ مكسورٍ على بعض طريف الشعر المتفرق وبعض

(١) في (ج): بخَفَائها...

(٢) أي: لاتحتمل الحركة.

(٣) هذا هو الأصل، فلما استثقلت الحركة على الياء أبدلوها ألفاً فقالوا: «باع»، ينظر: كتاب في التصريف لعبد القاهر الجرجاني ص٤٦، الوجيز في علم التصريف ص٤٦، الممتع في التصريف ٢/ ٤٣٨.

(٤) يعني في «ياأبَت» و «ياأمَت» إذ أصلها: ياأبي، ويا أمِّي.

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) تنظر هذه اللغة الطائية في: الصحاح (بقا) و (نصا)، حاشية المفصل للزمخشري ق(١٨ب)، الممتع في التصريف ٢/ ٥٥٧، شرح الشافية لابن الحاجب ٣/ ١١١، ١٦٨، واللسان (بقا) و (فنا) و (نصا)، الارتشاف ١/ ١٤٨.

(٧) في هذا التمثيل لفٌّ ونشر غير مرتب.

(٨) من هنا حتى قوله: «أليق مناسبة» لم يرد في (ع).

المعاني بخَطٍّ قديم: يقال: ليس حيٌّ من أحياء العرب إلا لهم في كتاب الله لغةٌ، ما خلا طَيِّئاً[1].

قلت: و«غلاما» في «ياغلامي» لغتهم - على ما سمعت- وعليه قراءة من قرأ: ﴿**ياحَسْرَتَا**﴾[2]، والله أعلم بصحة الرواية.

ومما ألقيَ إليَّ في قلبِ الياء ألفاً في النداء أنّ الياء يَسْتَفِلُ[3] فيه الصوت، وفي الألف يعلو ويرتفع، والموضع موضع النداء، وهو منْ مظَانّ رَفْع الصوت، فكان الألف فيه أليَقَ مناسبةً.

والهاء في نحو «يارَبَّاه» للوقف، كما في «وازيداه».

قوله: «والتاء في «ياأبت»

تخ[4]: أما أنَّها تاء تأنيث فلأنها مزيدة في آخر الكلمة، تنقلب هاءً في الوقف، وأمَّا أنها عُوِّضَتْ عن الياء فبدَليل عدم جواز الجمع بينَهما، هذا مذهب البصرية[5]، وأما الكوفية[6] فيقولون: إن التاء للتأنيث، وياءُ الإضافة مقدرةٌ بعدها، كأنَّه قال: ياأبتي.

(١) هذا الكلام ليس على إطلاقه لأنَّ من العلماء من أثبت أنّ بعض ألفاظ القرآن جاء بلغتهم، ينظر مثلاً: اللغات في القرآن للسيوطي ص١٨، ٣٩.

(٢) سورة الزمر، من الآية (٥٦) وقرأها كذلك جمهور القراء، وقرأها أبو جَعْفَر: «ياحسرتايَ»، وتبعه ابن وردان في أحد الوجهين المرويين عنه (فتح الياء وإسكانها)، وقرأها الحسن: «ياحسرتي»، ينظر ذلك في: المبسوط ص٣٢٣، النشر ٢/ ٣٦٣، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٠، ٤٣١.

(٣) الاستفال صفة لبعض الحروف وهو ضد الاستعلاء، ومعناه: انخفاض اللسان بالحرف إلى جهة الحنك، وحروف الاستعلاء هي المجموعة في (قظ خص ضغط) وماعداها مستفل، ينظر: إبراز المعاني ص٧٥٢، التمهيد في علم التجويد ص٩١.

(٤) التخمير ١/ ٣٤٩ وينتهي النقل منه عند قوله: «عدم جواز الجمع بينهما».

(٥) ينظر قولهم في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٠، ٢١١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨٨، ٨٩ الأصول في النحو ١/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٦) ينظر قولهم في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨١، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩١، الارتشاف ٣/ ١٧٣.

وإنما جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكَّر كما جازَ في نحو: «حمامةٌ ذكر» و «رَجُلٌ رَبْعَةَ»[1] و «. . . يَفَعة»[2]، وإنما ساغ تعويض تاء التأنيث من الإضافة لأنهما يتناسبان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره، والكسرة على التاء هي التي كانت على الباء في «ياأبي»، فَزُحْلِقَتْ إلى التاء، لاقتضاء تاء التأنيث ماقبلها مَفْتُوحاً / ، ٨٣/ب
وإنما لم تسقط الكسرة بالفتحة التي اقتضتها التاء وتبقى التاء ساكنةً لأنها قائمة مقام الاسم، والأسماء حقها التحريك، (وهذه الفوائد مذكورةٌ في الكشاف)[3].

[4]وقيل[5]: إنما كُسِرَ التاء في «ياأبَتِ» لأنها حركة مناسبة للحرف المبدل منه وهو الياء فكانت أولى.

ومَنْ فتَحَ[6] وهي عن ابن عامر[7] فلأنها حركة الحرف المبدل منه.

وزعم قومٌ[8]أنَّ «ياأبَتَ» فرعُ «ياأبَتَا»، فحذفَ الألف، وليس بشيء.

(١) الربعة: مربوع الخلق، لاطويل ولاقصير، ينظر: الصحاح (ربع).

(٢) اليفعة: هو الغلام إذا شب ولم يبلغ، ينظر: تهذيب اللغة ٣/ ٢٣٣.

(٣) ساقط من (ع).

وهذا النقل من الكشاف ٢/ ٤٤٢، وبداية النقل منه من قوله: «وإنما جاز. . .» وينظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨٩.

(٤) من هنا حتى قوله: «وليس بشيء» منقول من الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨١، ٢٨٢ ولكن المؤلف لم يشر إلى ذلك.

(٥) هذا القول لابن الحاجب، لأنه أورده في الإيضاح في شرح المفصل بدون كلمة «قيل»، وتابعه في قوله هذا الرضي، ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩٢.

(٦) في (ج): وهي ابن عباس. . .، وذلك خطأ بين.

(٧) وبها قرأ أبو جَعْفر من العشرة في: «ياأبتَ» ينظر: التذكرة في القراءات ٢/ ٤٦٥، إرشاد المبتدي ص٣٧٧، شرح شعلة على الشاطبية ص٤٣٥، تحبير التيسير ص١٢٦.

(٨) قال بهذا القول الزجاج والأندلسي وابن يعيش واستضعفه الرضي أيضاً كما استضعفه ابن الحاجب هنا، وينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩١.

تخ[1]: فإن سألتَ: فكيف أبدلوا التاء عن الياء في «ياأبَت» و«ياأمَّتِ»، ولم يفعلوا ذلك في الأخِ، فلم يقولوا: «ياأخَت» في «ياأخي» إلى غيرِ ذلك؟، أجبت: الأصل في هذا التَّعويضِ لفظة[2] «الأم» كأنهم أظْهَرُوا التاء المُقَدرة فيها لمعنى[3] التفخيم، ثم أرادوا أن يكتفوا بها عن الياء كي لايَجْمَعُوا في آخر الاسم زيادتين، كلٌّ منهما كلمة، ثم زادوا في «الأب» أيضاً هذه التاء للمَعْنَيَيْن، روماً للمطابقة بين الاسمين، ولما يَسْتحقه الوالدان من التفخيم، ولأنهما على طَرَفَيْن، يُتَذكرُ أحدهما عند تذكر الآخرَ، بخلاف «الأخ» وغيره.

حم: قال صاحب الكتاب[4]: إن قيل: في قولهم: «ياأبَتَا» جَمْعٌ بين التاء المبدلة من الياء وبين الألف المبدلة عنها، مع امتناع الجمع بين التاء والياء، فالجَوَابُ: أنَّ الممتنع هو ألاَّ[5] يُجْمَعَ بين البَدَل والمبدل منه[6] كما فعل الفرزدق في قوله:

هما نفثا في فيَّ من فمويهما[7]

وأما[8] الجمعُ بين البدلَيْن فغير ممتَنِع.

(١) التخمير ١/ ٣٤٩، ٣٥٠ بتصرف بالاختصار.

(٢) في (ج): لفظ . . . ، وما أثبته من (ع) يوافق ما في التخمير.

(٣) في (ع): بمعنى . . .

(٤) يعني به الزمخشري، وقوله في: حاشيته على المفصل ق(١٨ب)، والكشاف ٢/ ٤٤٢.

(٥) هكذا في النسختين، والذي في حاشية المفصل: «أنّ الممتنع هو أنْ يجمع» وذلك أوضح في المعنى، وماأثبته المؤلف يمكن حمله على زيادة «لا».

(٦) في (ع): عنه . . .

(٧) صدر بيت من الطويل وعجزه:

. على النابح العاوي أشدَّ رجام

وقد تقدم تخريج البيت والكلام عليه مفصلاً ص ٤٨١، والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هنك.

(٨) في (ع): فأما . . .

وفي[1] الكشاف[2]: أن «ياأبَتَا» قليلُ الاستعمال.

قلتُ: وإنما ساغَ الجمع بين العوَضَيْن على أنّ أحدهما سَدَّ مَسَدَّ الأصْل؛ لأنّ العوَض لايقوَى قوة الأصل، فلاعليك أنْ تزيد فيه، وتقيم شيئين مقام شيء لطروئهما وأصالته.

وجوابٌ آخر في **تخ**[3]: أنها[4] ما تَمَحَّضَتْ عوَضاً عن الياء، إنما هي في الأصل للتأنيث، ثم للتفخيم -على ماذُكِرَ[5]-، ويقال فيه أيضاً: «ياأبَتُ»[6] -بالضَّم- نحو: «ياطَلحَةُ» فاعرفه.

شح[7]: قوله: «جعلوا الاسمين كاسم واحد» يعني أنَّهم جعلوا الابْنَ المضاف إلى «أمي» و «عَمِّي» لَمَّا أضافوهما إلى ياء المتكلِّم كاسمٍ واحد أضيف إلى ياء المُتكلِّم، حيث عاملوهما بالتخفيف مُعامَلَتَهما لَمَّا كَثُر في[8] كلامهم هذا، بخلاف «ياغلاَمَ أمِّي» و «ياغُلامَ عَمِّي» لقلَّته، وجاز الفَتْحُ فيهما لزيادة استِثْقاله، فَبُولِغَ في تخفيفه بأكثر من تخفيف «ياغُلاَم».

وزَعَمَ قَوْمٌ[9] أنَّه فرعٌ على «يابنَ أمَّا»، فَخُفِّفَ بحَذْف الألف، وهو تعسفٌ.

(١) من هنا حتى قوله: «لطروئهما وأصالته» لم يرد في (ع).

(٢) لم أجد هذا النقل في مظانه من الكشاف.

(٣) التخمير ١/ ٣٥٠، والنص في التخمير فيه بعض الخطأ والاضطراب وما أثبته المؤلف أصح وأدق.

(٤) في (ج): أنهما ما تمحضت. . . ، وهو خطأ نسخي.

(٥) تقدم ذلك ص ٩٣٨ ، نقلاً عن التخمير.

(٦) وبها قرأ ابن أبي عبلة في قراءة شاذة، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: شواذ القراءة للكرماني ق(٥٧ب)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ق(٩٦أ)، الدر المصون ٦/ ٤٣٤.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٢.

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) هم الكسائي والفراء وأبو عبيدة، ونسبه بعضهم للكوفيين عامة، وخالفهم البصريون فزعموا أن «يابن أمَّ» و «يابن عَمَّ» مبني على الفتح لتركب الاسمين تركيب «خَمَسَةَ عَشَر»، واختاره الزمخشري ـ كما=

وقيل -في تفسير قوله: «جَعَلوا الاسمين كاسم واحد»-: يعني مزجوا «ابن» مع «أمَّ» أو «عَمَّ»، وصيروهُما واحداً، فَبُنيتا كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، ثم أضافوا كما أضيف «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وكلُّ ذلك بعيدٌ من الصواب؛ لأنا قاطعون بأنّ الحركة في «يا ابْنَ أمَّ» -بفتح الميم- مثلُها في «يابنَ أمِّي» -بإثبات الياء-، وكيف يستقيم أنْ يُبْنَى الاسم مع التركيب بغير مَوجب؟.

عق، حم: «يابنَ أمَّ» مبنيٌّ لتضمنهما معنى الحرف وهو اللام، لأنّ الأصْل: «يا ابنًا لأمٍّ»، وعند الكوفيين أنَّه اكتُفيَ بالفتحة عن الألف، ويزعمون أنَّ الأصل كان «يابن أمًّا»، وعند البصريين[1] هو مبنيٌّ على الفَتح كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ» لتضمنه اللام[2]، / ذكره[3] الطبَّاخي. ٨٤

وإنما صار هنا علةً مثْلُ هذا التضمُّن، لا في غيره من باب الإضافة لانضمام كثرة الاستعمال إليه، وأما بَيْتُ أبي النَّجم فقبلَه:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليَّ ذنباً كله لم أصنَعِ

يابنتَ عَمًّا البيت[4].

فاعرفه.

= يدل عليه كلامه -وهو أقوى القولين لسلامته من الاعتراض، أما قول الكوفيين فَضُعِّفَ، لأن الألف حرف خفيف لايحصل به الثقل فلاموجب لادِّعاء حذفه، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٤، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٤، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣١٠، المقتضب ٤/ ٢٥١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٧٨، الأصول في النحو ١/ ٣٤١، الدر المصون ٥/ ٤٦٧، الارتشاف ٣/ ١٣٧، التصريح ٢/ ١٧٩.

(١) في (ع): وهو . . . ، زيدت الواو خطأ.

(٢) تقدم ذكر المذهبين قريباً.

(٣) تكررت مرتين في (ج).

(٤) لم ترد في (ع).

والبيتان الأولان من الأبيات الثلاثة في ديوان أبي النجم ص١٣٢، أما البيت الثالث فهو بيت الشاهد، وقد تقدم بتمامه ص ٩٣٣، وهو في الديوان ليس بعد البيتين المذكورين هنا مباشرة، وإنما سبقته أبيات كثيرة.

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل: [المندوب]

ولابد لك في المندوبِ من أن تُلْحِقَ قبله «يا» أو «وا»، وأنت في إلحاق الألف في آخره مُخَيَّر، فتقولُ: «وازيداه» أو : «وازيد» والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصَّةً دون الدَّرْج، ويلحق ذلك المضاف إليه فيُقال: «وا أمير المؤمنيناه»، ولايلحق الصفة عند الخليل، فلا يقال: «وازيد الظريفاه»، ويلحقها عند يونس، ولايُنْدَبُ إلا الاسم المعروف، فلايقال: «وارَجُلاه»، ولم يُستَقْبَح: «وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمزَماه»؛ لأنه بمنزلة: «واعبدَ المطَّلباه».»

قيل[2]: الندبة أكْثَرُ ماتعارفته النساء، والصوت رخيمٌ، فاحتيج إلى زيادة التَّكَلُّف[3] بزيادة المدات، وذلك في الألف أكثر، فزيدت أولاً وآخراً، وقد ذُكِر معنى الندبة في أول باب النداء[4].

شح[5]: وحكم المندوب في الإعراب حكم المنادى، وتوابعه كتوابعه، تقول: «وازيدُ الظريفُ» نصباً ورفعاً، وإنما خَصُّوا الألف في آخره ـ وقد يكونُ غيرُ الألف ـ لأنها الغالبة، وإنما يُعْدَلُ إلى غيرها لغرض، ولايخلو من أنْ يكون آخره حركةً أو سكوناً، وحركته إما إعرابٌ أو بناء، فإنْ كان إعراباً فليس إلا الألف كقولك: «وازيداه»، «واغُلامَ أحمداه»[6]، وإن كانت حركة بناء أتبعتها مَدَّةً من جِنْسِها، ففي

(١) المفصَّل ص٤٤ .

(٢) ينظر هذا القول في: اللمع ص١٨١ ، أسرار العربية ص٢٤٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣ .

(٣) في (ع) : التكليف . . .

(٤) تقدم ذلك ص ٨٨١ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٢٨٣ - ٢٨٥ .

(٦) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، المقتضب ٤/ ٢٦٩ ، الأصول في النحو ١/ ٣٥٥ .

«حَذَام»: «واحَذَاميْه»، وفي «غُلامُك» للمخاطبة: «واغُلامكيه»[1]، وإن كان آخره ساكناً، فإن كان مَدَّةً استُغْني بها، فيقال ـ فيمن اسمه «إضربي» ـ: «واإضربيه»، وفي «غُلامُه»: «واغلامهوه»، وفي «غلامكما»: «واغُلامكُماه»، ولافرق بين الواو المحققة والمقدرة، يقال ـ في «غُلامكُمْ» فيمن أسكن الميم[2] ـ «واغُلامكُمُوه»؛ لأن الواو مرادة[3]، وأما في «غُلامي» ـ بإسكان الياء ـ: «واغُلامياه» فلأن أصلها الفتح، وجَوَّز المبرد[4] «واغلاماه»، وليس بجيد، و«واغُلاميَه» أوجَه[5].

وأما «قنَّسْرُون»[6] فسيبويه[7] يقول: «واقنَّسْروناه»، والكوفيون[8]: «واقنَّسْرِيْنَاه»، والمسمى باثني عشر عند سيبويه[9]: «واثنا عشراه»، وعند الكوفيين[10]: «واثْنَي عشراه» بالنَّصْب، والخلاف جارٍ في «قِنَّسْرون» واثني عشر

(١) ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٤، اللمع ص١٨٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٧.

(٢) يعني الميم الثانية التي هي علامة الجمع.

(٣) ينظر الحديث عن أحكام المندوب إذا كان آخره ساكناً وهو مدة في: الأصول في النحو ١/ ٣٥٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤، شرح الكافية للرضي ١/ ٤١٥.

(٤) في المقتضب ٤/ ٢٧٠.

والوجهان معاً أجازهما المبرد وتبعه بعض النحاة كابن السراج وابن جني وابن يعيش وابن مالك، واقتصر سيبويه على الوجه الأول فقط، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢١، الأصول في النحو ١/ ٣٥٦، اللُّمَع ص١٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٥.

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢١، الأصول في النحو ١/ ٣٥٦.

(٦) قِنَّسرين: بكسر القاف وفتح النون مع تشديدها، وإسكان السين، ومنهم من يكسر النون، وهي مدينة من مدن الشام، قريبة من حلب، وذكر أبو بكر بن الأنباري أنّ في إعرابها وجهين: أن تلزم الياء في كل الأحوال، أو تعامل معاملة جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرا، ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٤٧٨، معجم البلدان ٤/ ٤٥٧، الروض المعطار ص٤٧٣، مراصد الاطلاع ٣/ ١١٢٦.

(٧) قول سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٨) ينظر قولهم في: الإنصاف ١/ ٣٢٤، شرح الكافية للرضي ١/ ٤١٧، الارتشاف ٣/ ١٤٨.

(٩) في الكتاب لسيويه ٢/ ٢٢٦.

(١٠) قولهم في: شرح الكافية للرضي ١/ ٤١٨، والمقاليد للنسفي ق(١٢٠أ)، وقد أجاز ابن كيسان الوجهين معاً كما في: شرح الكافية للرضي ١/ ٤١٨.

أُلحِقَتْ الألف أو لَمْ تُلْحَق.

تخ[1]: قوله: «ولابُدَّ في المندوب مِنْ «يا» أو «وا». .» ، أما «يا» فلأنه منادى، قال جرير:

ينعى النعاة أمير المؤمنين لنا ... ياخيرَ من حَجَّ بيتَ اللهِ واعتمرا

حُمِّلْتَ أَمْراً عظيماً فاضْطَلَعْتَ به ... وقُمتَ فيه بأمْرِ الله ياعُمَرا[2]

وأما «وا» فلأنَّه نداءٌ يختص بالموتى، وأما إلحاق الألف في آخره فَلما قال سيبويه في النُّدْبَة[3]: «كأنهم يترنمون بها»؛ ولأن الميتَ في غاية البعد، لأنَّه كالمعدوم، كأنَّك بزيادة الألف أردت أن تُسْمِعَ بَعيداً، ولأن بزيادة المد يكون أظْهَر للتفجع، وأنفس لألم الحرقة، والألفُ نَفَسٌ لامُعْتَمَدَ لها في الفَم[4]، فهي على عَرْض[5] الخفاء والذوب، خِيْفَ عليها الزوال فزيدَتْ بعدها الهاء لتظهر وتبقى منطوقاً بها.

(١) التخمير ١/ ٣٥٢، وينتهي النقل منه عند قوله: «منطوقاً بها».

(٢) البيتان من البسيط، وهما لجرير ـ كما ذكر هنا ـ قالهما في رثاء عُمَر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ، ينظر: ديوان جرير ٢/ ٧٣٦، ورواية الثاني منهما فيه: «فاصطبرت له» بدل «فاضطلعت به».

ومعنى اضطلعت به: قويت عليه.

والشاهد في البيت الثاني وهو قوله: «ياعُمَرا»، ووجه الاستشهاد فيه: أنّ «يا» استعملت في الندبة، والأصل أن تستعمل «وا»، وذكر بعضهم أنّ شرط دخول «يا» أمن اللبس بالمنادى، ينظر الشاهد في: الكامل للمبرد ٢/ ٨٣٣، شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٨٩، المقاليد للنسفي ق(١١٩ب)، أوضح المسالك ٤/ ٩، التصريح ٢/ ١٦٤.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٠.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٦، ٨.

(٥) أي: عُرضةٌ للخفاء والذوبان.

[1]وهذه الهاء حقُّها السكون؛ لأنها للسكت ـ على ماسيأتيك في مكانه[2] ـ .

قوله[3] : «دون الدَّرج» .

صح[4]: دَرَجَ الرَّجُل: مشى وَمَضَى [5] لسبيله دَرَجَاناً، وصبيٌّ دارجٌ: إذا دَبَّ ونَمَا، والدَّرْجُ الذي هو خلاف الوقف مأخُوذٌ منه .

شح[6]: قوله: «ويَلْحَقُ ذلك المضاف إليه . . . ، ولايلحق الصفة عند الخليل[7]» لأنَّ الاسمَ المتفَجَّعَ عليه قد تَمَّ ومَضَى، والصفة ليست من جملته، وإنما هي اسمٌ آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح، وليس كالمضاف والمضاف إليه، لأنَّه جُعِل دالاً على المسمى بجملته، ويونس[8] يقول: هما[9] كشيء واحد معنى، والاتصال المعنوي أقوى، قال الخليل[10]: لو جاز: «وازيد الظريفاه» لجاز: «جاء زيد الظريفاه»، تقريره[11]: لو جاز للحقت العلامة ما ليس بمَنْدُوب، وجاز في هذا المثال أيضاً لأنه

(١) من هنا حتى قوله: «على ماسيأتيك في مكانه» لم يرد في (ج).

(٢) ذكر ذلك المؤلف في قسم الحروف عند حديثه عن هاء السكت، ينظر: المقتبس المجلد الثاني ق(١٨٠أ).

(٣) من هنا حتى قوله: «مأخوذٌ منه» لم يرد في (ع).

(٤) الصحاح (درج) ١/ ٣١٣، وينتهي النقل منه عند قوله: «درجاناً».

(٥) في (ج): في لسبيله . . . ، زيدت «في» خطأ.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٧) وتابع الخليلَ في هذا الرأي سيبويه، ينظر رأيهما في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤.

(٨) وبقول يونس قال بعض الكوفيين ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٦، المقتضب ٤/ ٢٧٥، أسرار العربية ص٢٤٥.

(٩) يعني: الصفة والموصوف.

(١٠) في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٥.

(١١) في (ج): تقديره . . .

ليس بِمَنْدوب، وعن يونس[1] أجاز[2] «وازيد أنت الفارس البطلاه»[3]، وهذا أبعد، وقد احتج بقولهم: «واجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْنَاه»، الجمجمة: الرأس[4]، والشامية صِفَتُها، وهذا لو صح فشاذٌّ.

/تخ[5]: المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، ولذلك يؤنث فِعْلُ المضاف بتأنيث المضاف إليه نحو: «شُلَّتْ بَعْضُ أنامله»[6]، وقوله: ٨٤/ب

. وقد شرقت صدر القناة من الدَّمِ[7]

(١) قول يونس في: الكتاب ٢/ ٢٢٦، المقتضب ٤/ ٢٧٥.

(٢) في (ج): أجازوا. . .

(٣) ساقط من (ع).

(٤) ويقال: جماجم العرب أي: رؤساؤهم، كما تطلق الجمجمة على القدح مِنْ خشب، ينظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٥٢٠، الصحاح (جمم).

(٥) التخمير ١/ ٣٥٣، وينتهي النقل منه عند قوله: «كما جاز على الموصوف».

(٦) هذه العبارة من أقوال العرب، وقد وردت في كتب النحو بروايات مختلفة نحو: «ذهبت بعض أصابعه» و «سقطت بعض أصابعه» و «قطعت بعض أصابعه»، ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٥١، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٦، مغني اللبيب ص٦٦٦.

(٧) عجز بيتٍ من الطويل، وصدره:

وتَشرق بالقول الذي قد أذعته

وهو للأعشى الكبير ـ كما في ديوانه ص١٧٣، ورواية العجز فيه: «كما شرقت» بدل «وقد شرقت».

وشرق بالشيء: غَصَّ به، وصدر القناة: أعلاها، والقناة: الرمح.

والشاهد في البيت: «شرقت صدر القناة»، ووجه الاستشهاد به: أنّ الفعل المسند إلى المضاف أُنِّثَ لتأنيث المضاف إليه، وذلك دليلٌ على أن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ٥٢، المقتضب ٤/ ١٩٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٩٤، الخصائص ٢/ ٤١٧، مغني اللبيب ص٦٦٧، البهجة المرضية ص٢١٣.

وفي قراءة من قرأ : ﴿**تلتقطه بعض السيارة**﴾[1] بالتاء، ولأنهما[2] على كلامٍ، والصفة مع الموصوف على كلامين، ومن ثَمَّ لم يجز السكوت على المضاف كما جازَ على الموصوف[3]، وأيضاً لم يَجُز الفصل في الإضافة إلا بالظرف عند الضرورة، وفي الوصف جاز بغَير الظرف في سعة الكلام.

قلت[4]: ذكر في الكشاف[5] ـ في سورة الأعراف في آخرها ﴿**قل يا أيها الناس إنّي رسول الله إليكم جميعاً الذي له مُلْكُ السماوات والأرض**﴾[6] ـ: «الذي له» يجوز أن يكون جرا على الوصف ـ وإن حيل بين الصفة والموصوف بقوله: ﴿**إليكم جميعاً**﴾ ـ.

وقد ذكر نَحْواً مثلَه في ﴿**شَهِد الله..**﴾[7] ثم قال[8]: «وقد رأيناهم يَتَّسِعُوْنَ في الفصل بين الصفة والموصوف»، ولافصلَ بين الظرف وغيرِه، ولأنَّا وجدنا الإضافة في التسمية بالأعلام نحو «عبد الله»، ولم توجد في الوصف، وذلك آية الاتحاد، ولأنَّ من شرط الندبة أن يكون الاسم معرُوفاً، ولم تجِئ الشهرة في الوصف إلا نادراً.

(١) سورة يوسف، من الآية (١٠).

وقرأها: «تلتقطه» بالتاء الحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبو رجاء وابن أبي عبلة، وابن كبشة عن سليم عن حمزة، تنظر القراءة مع توجيهها في: التقريب والبيان ق(٣٨أ)، شواذ القراءة للكرماني ق(٥٨أ)، البحر المحيط ٦/ ٢٤٤، الدر المصون ٦/ ٤٤٧، الإتحاف ٢/ ١٤١.

(٢) يعني: المضاف مع المضاف إليه.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٦، فقد ساق هذه العلة.

(٤) من هنا حتى قوله: «ولافصل بين الظرف وغيره» لم يرد في (ع).

(٥) الكشاف ٢/ ١٦٦.

(٦) سورة الأعراف، من الآية (١٥٨).

(٧) سورة آل عمران، من الاية (١٨).

(٨) أي: قال الزمخشري، وقوله في الكشاف ١/ ٣٣٤ والمنقول منه بالنص، وما بَعْدَ علامة التنصيص زيادة من المؤلف وليس في الكشاف.

قوله: «ولايُنْدَبُ إلا الاسم المعروف» لأنَّ النادبَ غَرَضُه الجؤار[1] واستغاثة الناس بإعظام الرزية، وذلك بإظهار المُتَوَفَّى، ولايَندبُ المبهم لذلك، ولأن الميتَ كالمعدوم مُضْمَحِلُّ الأثر، فلابُدَّ من اسمٍ معروف يقوم مقامه ويُحيي ذكرَه.

حم: ولأنَّ الندبة لإظهار الجَزَع والألَم، ولو قيل: «ماتَ رَجُلٌ» تَجدُ نَفْسَكَ لاتتألم، ولاكذا لو قيل: مات فلانٌ، ولأنَّ في المعروف يكون لك عُذْرٌ[2] مُمَهَّدٌ[3] في تفجُّعك واضطرابك عند مَنْ يشاهدك على ذلك، (والله أعلم)[4].

(١) الجؤار: الصياح ورفع الصوت مع استغاثة وتضرع، ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ١/ ٢٩٥، اللسان (جأر).

(٢) في النسختين: عذراً...، وهو خطأ نحوي وقد صوبته.

(٣) في (ج): مُمَهَّداً...

(٤) لم ترد في (ع).

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل: [حذف حرف النداء]

ويجوزُ حذفُ حرفِ النداء عَمَّا لايوصف به «أيٌّ»، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [2]، و: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [3]، وتقول : «أيها الرَّجُل» و «أيَّتها المرأة» و«مَنْ لايزال مُحْسِناً أحْسِنْ إليَّ»، ولايُحْذَف عَمَّا يوصف بـه «أيٌّ»، فلايقال: «رَجُلُ» ولا: «هذا»، وقَدْ شَذَّ قولهم: «أصْبِحْ لَيْلُ» و«افتد مخنوقُ» و«أطْرِق كَرَا»[4]، و :

جاريَ لاتستنكري عذيري[5]

ولاعن المستغاث والمندوب، وقد التُزِمَ حذفه في «اللَّهُمَّ» لوقوع الميم خَلَفاً عنه».

«أيٌّ» توصف بشيئين : باسم الجنس، واسم الإشارة ـ كما ذُكِرَ [6] ـ، ولاتوصف

(١) المفصل ص٤٤، ٤٥.

(٢) سورة يوسف، من الآية (٢٩).

(٣) سورة الأعراف، من الآية (١٤٣).

(٤) هذه العبارات الثلاث أمثالٌ سيأتي الكلام عليها في الشرح ـ إن شاء الله ـ.

(٥) هذا البيت من الرجز، وهو للعجاج، ينظر: ديوان العجاج ص٢٢١، وقد ذكر المؤلف معنى البيت ومناسبته وأوضح معاني كلماته في الشرح.

والشاهد في البيت: «جاريَ..»، ووجه الاستشهاد به : أنّ حرف النداء حُذِفَ شذوذاً إذ الأصل: «ياجاري»، لأن «جارية» مما يصلح أن يكون وصفاً لـ «أي»، فلايجوز حذف حرف النداء منه إلا شذوذاً كما في هذا البيت، وعد بعضهم حذفه هنا من باب الضَّرورة، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣١، المقتضب ٤/ ٢٦٠، المنخل ق(٣٢ب)، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٥٤، شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٦، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٣ب).

(٦) ينظر ماتقدم ص ٩٠٩.

بالعَلَم وبالمضاف إضافةَ معنوية وبـ «مَنْ» وبـ «أيّ».

تخ[1]: إنَّما جاز الحذف عَمَّا ليس بوصف لـ «أي» لأنه لايعتقب على آخره حالةَ النداء حكمان، ـ و[2]رأيت في نُسْخة مقروءةً: يعني بالحكمين التنوين والإعراب، وليس لاسم الإشارة هاتان العلامتان ـ، فلو أجيزَ الحذفُ فالبحثُ من أول الكلمة هل هو نداءٌ أمْ ليس به؟، لأنه[3] يُفَوِّتُ السامعَ معرفةَ الحكم المعلق بآخره؛ بخلاف اسم الجنس، فإن سألتَ: لِمَ لم يحذف مع اسم الإشارة مع أنَّه لم يتعلق بآخره حُكمان؟، أجبت: لأن اسم الإشارة متباعدٌ عن مقام النداء؛ إذ له بالضمير شَبَهٌ، فتكون الغيبة كالداخلة في مسماه، وذلك يأبى ندَاءَهُ، ولأن هذا مما تقع به الإشارة للمخاطب إلى غيره، فإذا ناديته بالإشارة إليه فلابُدَ من حرف النداء ليُعْلَمَ أنَّك تشير إليه.

شح[4]: الشيخُ أشعر بالعلة بتقييده، ووجه العلة وبيانها أنَّ قولك: «يارَجُل» أصله: ياأيها الرَّجُل، و«ياهذا» أصله: ياأيها ذا، فحذفوا الألف واللام استغناءً عنه بـ «يا»، وحذفوا أيّاً لأنهم ماأتوا بها إلا وُصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فبقي: «يارَجُل»، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيُخِلُّوا بحذف أشياء كثيرة، وفي نحو: «يازَيْدُ» لم يحذف منه إلا حرف النداء فَجَاز.

[5]**بيان الإخلال بأشياء:** أنَّ الأصْلَ في «يارَجُل» ياأدعو الرَّجُل، فحذفوا الفعْلَ

(١) التخمير ١/ ٣٥٤ ويبدو في النص الذي في التخمير بعض التحريف، وما أثبته المؤلف أصوب.

(٢) ساقط من (ع).

ومن هذا الموضع حتى قوله: «هاتان العلامتان» مُقْحَمٌ من المؤلف وليس في التخمير.

(٣) في (ع): «لايفوت» بدل: «لأنه يفوت».

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٧، ٢٨٨، وينتهي النقل منه عند قوله: «فكان بالمنع أولى، ولم يمنع».

(٥) من هنا حتى قوله: «أعظم من هذا» مقحم وليس من الإيضاح في شرح المفصل.

فبقي/ «ياالرجل»، لأنهم لو دَعَوْا مُبهَماً لقالوا: يارَجُلاً، ثم تَعَذَّر عليهم نداء مافيه ١/٨٥
الألف[١] واللام فتوسلوا بـ «أيّ» وله مضافٌ إليه فَعَوَّضوا[٢]، فـ «يارَجُلُ» مشتمل على حذف «يا» والفعْل و «أيٌّ» و «ها» واللام، ولاإجحافَ أعظَمَ من هذا.

ومن الناس[٣] من قال: لم يَجُزْ في «يارَجُلُ» لبقائه مُبْهَماً، وفي «يازيدُ» غيرُ مبهَم لعلميته، واعترض على هذا الدليل باسم الإشارة فإنه معلوم، وأجيبَ: مع تعريفه لايَعْرَى عن الإبهام، بدليل تسميته مُبْهماً، وهذا الجواب ليس بشيء، بدلالة تجويزهم «غُلامُ هذا» وهو أقل تعريفاً من قولك: «هذا»؛ لتردُّده بين المشار إليه والغِلمان جَميعاً، فكان بالمنع أولى، ولم يمنَع.

الأصل[٤] في حذف حرف النداء العَلَم لأنَّه أكثر استعمالاً في هذا الباب، ثم شُبِّه به غيره لمشاركته إياه في أنَّه لاتوصَفُ به «أيٌّ»، وإنما صار هذا شرطاً لأنَّه غَيْر مُلْبس، وكذلك «ياأيها الرَّجُل» لأنَّ مثْل هذا التأليف في النداء يكونُ، وأما «مَنْ لايزال..» فلأنَّ قوله: «أحْسِنْ» يدلُّ على المنادى، وأما قول أبي الطَّيب:

هذي بَرَزْت لنا[٥]

(١) لم ترد في (ع).

(٢) يعني أن «أي» مستحقة للإضافة فأدخلت عليها «ها» عوضاً عما استحقته من الإضافة، ينظر ماتقدم ص ٩١٢.

(٣) من أصحاب هذا القول المبرد والزجاجي، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٦١، الجمل في النحو للزجاجي ص١٥٦.

(٤) قبل هذه الفقرة في (ج): تخ، وفي (ع): شح، وليس النقل من هذين المصدرين، وإنما من حاشية المفصل للزمخشري ق(١٩أ) مع تصرف من المؤلف بالزيادة.

(٥) قطعة من بيت من الكامل، وهو مطلع قصيدة، والبيت بتمامه:

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وماشفيت نسيسا

وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكرنا هنا ـ ينظر: معجز أحمد ١/ ٢٠٩.

والرسيس: مس الحمّى وهيجانها، والنسيس: العطش، وقيل: الاختلاج، وقيل: بقية المرض، وقيل: بقية النَّفْس. =

فذكر أبو العلاء[1] أن «هذه» إشارة إلى المَصْدَر، وليس بمنادى كَما فسَّره بعض الأدباء، ويحكى[2] ذلك عن الشيخ ابن جِنِّي[3]، وعُلِّل بالاضطرار، ومعناه: هذه البرزة برزتِ[4] لَنا، فاعرفه.

قلت: وقد جَمَعْتُ بين أدلة العلماء في هذا المَوْضِع بعباراتهم المختلفة مع اخْتصار لِنَقِفَكَ على فحوى فقه المسألة جُملةً.

واعلم[5] أنَّ الكلام في قوله: «فلايقالُ: رَجُلُ» ـ على ما مَر[6] في هذا الفصل ـ مفروضٌ في قولهم: «ياأيها الرَّجُل»، وأما نحو قولك: «يارَجُلُ» فغير ما نَحنُ كنا بصَدَده، وهذا أيضاً لايجوز حذف حرف النداء منْهُ لأنَّه نكرة ـ وإنْ كان معرَّفاً بالخطاب ـ، فالحذفُ إنما يسوغُ في العَلَم، أو ماهو جارٍ مجراه من باب المعارف، وأمّا قولُه[7]: «أَصْبِحٌ لَيْلُ»[8] فَلِجْريه مَثَلاً في شدة طلب الشيء وقيل: أوَّل من قاله امرأة

= وقد لَحَّنَ بعضُ النحاة أبا الطيب المتنبي في هذا البيت حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، ومنهم من أجاب عنه بما سيذكره المؤلف، وينظر في ذلك: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٨٩، توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٢، مغني اللبيب ص٨٤١، شرح الأشموني ٣/ ١٣٧.

(١) ينظر: معجز أحمد ١/ ٢١٠.

(٢) من هنا حتى قوله: «بالاضطرار» لم يرد في (ع).

(٣) المنقول عن ابن جني أن «هذه» منادى حذف منه حرف النداء للضرورة، ينظر: التبيان في شرح الديوان ٢/ ١٩٣.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) من هنا حتى قوله: «من باب المعارف» لم يرد في (ع).

(٦) ينظر ماتقدم ص ٩٤٩، ٩٥٠.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) هذا المثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر، وقد أورد المؤلف قصته مختصرة، واستشهد بالمثل على حذف حرف النداء شذوذاً مع النكرة، ينظر هذا المثل مع ذكر قصته في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣١، أمثال العرب للضبي ص١٢٣، المقتضب ٤/ ٢٦١، جمهرة الأمثال ١/ ١٩٢، مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣، المستقصى ١/ ٢٠٠.

طرقها امرؤ القَيْس، وكان مُبَغَّضاً بين النِّساء، فَجَعَلَتْ تقول: أصبحت يافتى؟، فيقول: لا، فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفُهُ لفرط تَضَجُّرِها[1].

قلت[2]: وفي حاشية الأساس: هذا المثل يستعمله المغموم، وفي متن الأساس[3]، قال بِشْرٌ[4]:

كأخْنَسَ ناشبٍ باتت عليه ... بِحَرْبَةَ ليلةٌ فيها جَهَامُ

فبات يقول: أصبحْ ليلُ حتى ... تجلى عن صريمته الضِّرامُ[5]

والمعنى: كثور أخْنَس، والخَنَسُ: تأخُّر الأنف، والبقَرُ كلها خُنْسٌ، شبَّهَ ناقته بالثور الوحشيّ، والنّاشب: ثورٌ يَخْرُجُ من أرضٍ إلى أرض، والصريمة: الصبح.

قوله: «وافتَدِ مخنوقُ»[6] مَثَلٌ للحَضِّ على تخليص النفس من الورطة الشديدة.

(١) تنظر هذه القصة بتفصيل أكثر في مصادر المثل المتقدمة من كتب الأمثال.

(٢) من هنا حتى قوله: «والصريمة: الصبح» لم يرد في (ع).

(٣) أساس البلاغة للزمخشري ص٣٤٦، وينتهي النقل منه بنهاية البيت الثاني من البيتين المذكورين.

(٤) هو بشر بن أبي خازم الأسدي، شاعر جاهلي قديم شهد حرب أسد مع طيء، عده ابن سلام في شعراء الطبقة الثانية، ضُرِبَ به المثل في الجود والكرم، مات غيلةً على يد غلامٍ من بني وائلة، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/ ٩٧، أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/ ٢٣٢، الشعر والشعراء ص١٤٥، خزانة الأدب ٤/ ٤٤٠.

(٥) البيتان من الوافر، وهما لبشر بن أبي خازم الأسدي، ينظر: ديوانه ص١٢٦، ١٢٧، ورواية الأول منهما في الديوان: «ناشط» بدل «ناشب»، ورواية الثاني: «الظلام» بدل «الضرام»، وقد أوضح المؤلف معاني مفردات البيتين.

(٦) استشهد بهذا المثل على حذف حرف النداء شذوذاً مع النكرة، ـ كما تقدم في المثل السابق ـ، وينظر هذا المثل مع قصته في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣١، المقتضب ٤/ ٢٦١، مجمع الأمثال ٢/ ٧٨، المستقصى ١/ ٢٦٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢٧، ٤٢٨.

وذكر الميداني لهذا المثل رواية أخرى وهي: «افْتَدَى مخنوقٌ» وعليها لاشاهد فيه.

[1]وقد اجتمع شذوذان في بيت السقط[2] في قوله:

صاح هذي قبورنا تملأ الرحـ ـبَ فأينَ القُبور مِنْ عهد عاد[3]

قوله: «و[4] أطرقْ كَرَا»[5] فيه شذوذان ترخيم اسم الجنس ولا تاءَ فيه، وحذف حرف النداء، وأمَّا قلَب الواو ألفاً ـ وأصله «كَرَوان» ـ فلتحركها وانفتاح ماقلبها[6]، مَثَلٌ لمَنْ يتكلم وبحضرته أولى منه بذلك.

وفي مستقصى[7] الشيخ: أن ذَكَر الحبارى يكون طويل العُنُق، فيراد: اخفضْ عُنُقَكَ للصيد، فإنَّ أكبَر منك وأطولَ أعناقاً وهي النعام قد اصْطِيْدَتْ وحُمِلَتْ من الدَّوِّ[8] إلى القرى، يقال:

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى[9]

(١) من هنا حتى نهاية بيت أبي العلاء لم يرد في (ع).

(٢) شروح سقط الزند ٣/ ٩٧٤.

(٣) هذا البيت من الخفيف، وهو لأبي العلاء المعري كما في شروح سقط الزند ٣/ ٩٧٤، ومعنى الرحب: المكان المتسع.

وأراد بالشذوذين في هذا البيت: ترخيم «صاحِ» وهو مضاف إذ الأصل: ياصاحبي، وحذف حرف النداء.

(٤) ساقط من (ع).

(٥) جاءت رواية المثل في بعض كتب الأمثال: «أطرق كرى إن النعام في القرى»، وأورده الميداني براوية «أطرق كرا إن النعامة في القرى» ثم قال: ويقال أيضاً: «أطرق كرا يحلَبْ لك»

والشاهد فيه ـ كالذي قبله ـ: حذف حرف النداء شذوذاً مع النكرة.

ينظر هذا المثل في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣١، المقتضب ٤/ ٢٦١، جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، مجمع الأمثال ١/ ٤٣١، ٤٣٢، المستقصى ١/ ٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٦.

(٦) ينظر: المقتضب ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٧) المستقصى للزمخشري ١/ ٢٢٢، وينتهي النقل منه عند قوله: «من الدَّو إلى القرى».

(٨) الدَّوُّ: المفازة، ويقال لها: الدَّوِّيُّ، ينظر ذلك في: العين ٨/ ٩٢، الصحاح واللسان (دوا).

(٩) البيت من مجزوء الرَّجَز، ولم أقف له على نِسبَة فيما اطلعت عليه من مصادره، وذكر الزمخشري أنّ هذا البيت ومعه بيتٌ آخر رقيةٌ يصطاد بها العرب طائر الكروان، ينظر البيت وماقيل فيه في: المقصور=

مثل[1] يضرب[2] لمن يتكبَّر وقد تواضَع من هو أشرف منه.

وعن الجوهري[3]: يضرب للمعجب بنفسه كما قال:

فَغُضَّ الطرفَ إنَّك من نمير[4]

وفي مجمل اللغة[5]: «الكروان» طائر، والذكر منه «كرا».

قلت: ورأيتُ فيه[6] أيضاً في تفسيره[7] قولَهم: «أجْبَنُ من كروان[8]»: أنّ اشتقاقه من الكرى وهو: النعاس، سمي بضدِّ مايفعله، لأنَّه لاينام طولَ الليل جُبْنًا،

= والممدود للفراء ص٦٦، الكامل ٢/ ٥٧٢، الصحاح (طرق) و (كرا)، المخصص ١٥/ ١٢٢، المستقصى ١/ ٤٥، اللسان (كرا)، خزانة الأدب ٢/ ٣٧٤.

(١) ساقطة من (ع).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في الصحاح (طرق) ٤/ ١٥١٦ بتصرف يسير من المؤلف.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

..... فلا كعباً بلغت ولاكلاباً

وهو لجرير بن عطية كما في ديوانه ٢/ ٨٢١ من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري.

وأورد المؤلف هذا البيت هنا للاستشهاد على المعنى، إذ إن معنى «غُض الطرف» يوافق معنى «أطرق كرا».

واستشهد النحاة والصرفيون به حيث ينشد بالحركات الثلاث على الضاد من «فَغُضَّ»، فالضم على الإتباع لحركة الغين، والفتح لقصد التخفيف، والكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وينظر ذلك في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٣٣، المقتضب ١/ ١٨٥، المسائل العسكريات ص١٧٠، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٧٣٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٨، شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٤٤.

(٥) مجمل اللغة لابن فارس ٣/ ٧٨٢ والنقل منه بالنص.

(٦) الضمير في قوله: «فيه» يعود للمستقصى، فالنقل من المستقصى للزمخشري ١/ ٤٥ بتصرف يسير.

(٧) ساقط من (ع).

(٨) هذا المثل يضرب في شدة الجبن، ينظر فيه: سوائر الأمثال على أفعل ص٩٧، جمهرة الأمثال ١/ ٢٢٥، مجمع الأمثال ١/ ١٨٥، زهر الأكم في الأمثال والحكم ٢/ ٣٨.

وعن بَعْضهم[1]: أنهم يصيدونه بهذه الرقيَة: «أطرق كرا، إن النعام في القرى، أطرق كرا، فلاترى»[2]، إذا سمعها تلبَّد بالأرض فَيُلقى / عليه ثوبٌ فيصاد. ٨٥/ب

شح[3]: ويقال: إن الكروان يخاف من النعام، قال[4]: و«كرا» مُرَخَّمٌ على لغة من يقول: «ياحارُ» ـ بالضم ـ؛ لأنه ليس في كلامهم ما آخره واوٌ قبلها حركة في الأسماء المتمكنة[5].

قوله:

«جاري لاتستنكري »[6]

العَذِيرُ هي: الحال التي[7] يحاولها المرء ويعذرُ عليها، والبيتُ للعجاج، يقال: إنه كان يُصْلِحُ حِلْساً له[8] فَمَرَّتْ به[9] جارية، فألَحَّتْ النظر إليه متعجبةً، فقال هو:

جاريَ لاتستنكري عذيري سَيْري وإشفاقي على بعيري

وحَذَري ماليس بالمحْذُورِ[10]

(١) نقل ذلك الزمخشري عن أبي الدقيش.

(٢) أوردها الزمخشري على هيئة بيتين من مجزوء الرجز، وهما:

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى

أطرق كرا فلايرى ما إن أرى هنا كرى

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٩.

(٤) أي: قال ابن الحاجب، وقوله هذا تابع لما قبله بلا فاصل.

(٥) ينظر في الكلام عن ترخيم «كروان»: المقتضب ١/ ١٨٨، ١٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٠، كافية ذوي الأرَب لابن الحاجب ص٣٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٢، وترخيم «كروان» شاذ كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ ص ٩٧٣.

(٦) تقدم البيت بتمامه مع التعليق عليه ص ٩٤٨، وسيأتي قريباً ـ إن شاء الله ـ مع أبيات أخر.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) لم ترد في (ج).

(٩) لم ترد في (ج).

(١٠) الأبيات الثلاثة من الرجز وهي للعجاج في ديوانه ص٢٢١، وقد تقدم الحديث على الأول منها=

«عذيري» مبتدأ ومابَعْدَه خَبَر، أو مفعولٌ لـ «تستنكري» ومابعده بدلٌ من «عذيري».

حم: روى ابن جني[1] عن أبي علي الفارسي[2]: النَّظْمُ والمثل كالأخوين في تحمل الضرورة؛ لأنَّ الغرض منهما التسيير والتشهير[3].

قوله: «ولاعَنْ المستغاث والمندوب».

تخ[4]: الحذف[5] امتنع في المُسْتَغَاث صوناً لعلامة الاستغاثة، لأنَّ علامتها بمجموع شيئين: باللام المفتوحة، [6]وبحرف النداء، وكذلك عن المندوب؛ لأنّ حذف الألف جائز، ولو حذف هذا أيضاً لا نْمَحَت العَلامة، وجُوِّز حذف أحد حرفي الندبة بخلاف الاستغاثة؛ لأن الحرفين في الندبة متفرِّقان، فشابها شيئين كلٌّ منهما أجنبي عن الآخر، بخلاف حرفي الاستغاثة في «يالزَيْد» لأنهما متلازقان.

قلت[7]: وكان شيخنا (ـ رحمه الله ـ)[8] يقول: هذان الموضعان[9] يُتَوَخَّى فيهما الصياح وزيادة الأصوات، لإظهار[10] ما هُوَ فيه، فَيُخِلُّ الحذفُ بالغرض[11]

= مفصلاً في المتن، ورواية الثاني في الديوان: «سعيي» بدل «سيري».

(١) في المحتسب ٢/ ٧٠، وينظر أيضاً: المقتضب ٤/ ٢٦١.

(٢) لم أجده في كتبه التي اطلعت عليها.

(٣) التيسير في الأمثال، والتشهير في النظم.

(٤) التخمير ١/ ٣٥٧، بتصرف بالاختصار.

(٥) يعني حذف حرف النداء.

(٦) ساقط من (ع).

(٧) في (ع): فإن قلت...، زيدت «فإن» سهواً.

(٨) لم يرد في (ع).

(٩) يعني بهما الاستغاثة والندبة.

(١٠) ساقطٌ من (ع).

(١١) في (ع): الغرض...

المتوخى فيهما، وهذا كلامٌ حَسَنٌ.

قوله: «وقد التزمَ حذفُه في «اللَّهُمَّ»..».

تخ[1]: الميم عوَضٌ عند البصرية[2]، والفراء[3] يقول: أصله: يا أللَّه أمَّنَا بخَير، ثم كَثُر حتى خُفِّفَ كما في «عِمُوا صباحاً» أصله «أنْعِمُوا» وفي «أيْشِ»: «أيُّ شَيء»، ولذلك جَمَعَ بينهما مَنْ قال:

إني إذا ماحَدَثٌ ألَمَّا أقول: يا اللَّهُمَّ يااللهمَّا[4]

(١) التخمير ١/ ٣٥٧ - ٣٥٩.

(٢) وهذا أولى القولين عندي بالقبول لسلامته من الاعتراض، ينظر قول البصريين هذا في: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٦، المقتضب ٤/ ٢٣٩، الجمل في النحو للزجاجي ص١٦٤، الإنصاف ١/ ٣٤١، التبيين للعكبري ص٤٤٩، ائتلاف النصر ص٤٧.

(٣) وبقوله قال الكوفيون، وقد ضُعِّفَ قولهم هذا لأن الله تعالى يقول: ﴿**وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة ..**﴾ فلو كان المراد يأالله أمنَا بخير، لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط، ينظر في ذلك: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣، الإنصاف ١/ ٣٤١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٠، التبيين للعكبري ص٤٤٩، ائتلاف النصرة ص٤٧.

(٤) هذان البيتان من الرجز، وينسبان إلى أمية بن أبي الصلت كما في: خزانة الأدب ٢/ ٢٥٩، ولم أجدهما في دوان أمية بن أبي الصلت، وينسبان لأبي خراش الهذلي، ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦.

ورواية الأول منهما في شرح أشعار الهذليين: «إني إذا مالَمٌّ ألَمَّا».

والشاهد في الثاني منهما، وهو «يا اللهمَّ يا اللهمَّ»، ووجه الاستشهاد به: أنه جمع بين العوض وهو الميم وبين المعوض عنه وهو «يا»، وبه احتج الكوفيون على ماذهبوا إليه، إذ لو كانت الميم في «اللهم» عوضاً عن «يا» لما جمع بينهما هنا، وأجاب البصريون بأن البيت محمولٌ على الضرورة، ينظر في ذلك: النوادر في اللغة لأبي زيد ص٤٥٨، المقتضب ٤/ ٢٤٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٦، سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، مايجوز للشاعر في الضرورة ص٢٤١، أسرار العربية ص٢٣٢.

وماذكره[1] منقوضٌ بقولهم: اللهمَّ العنهُ، أو: أهلكه، وأما البيتُ فمحمولٌ على ضرورة الشعر.

قلت[2]: ولايلزم أن يكون العوض مكان المُعَوَّض، ألاتراهم قالوا ـ في نحو «فرازين» و«جحاجيح» ـ: «فرازنة» و«جحاجحة»[3]، فَعَوَّضُوا التاء عن الياء ولم يضعوه موضعَه، ومثال مايجوز فيه حذو القُذَّة بالقُذَّة[4] تعويضهم التاء عن الواو في نحو «عِدَة» و«مِقَة»[5].

وفي هذا الصنيع كثرةٌ في كلامهم، ولنا أن نقول: إنَّ «يا» أصلٌ في النداء، وله صدر الكلام، فلاعليك ألاَّ يَقَعَ العوض آخره حَطّاً لدرجة الفرع عن درجة الأصل.

شح[6]: وفي جواز وصف «اللهم» خلافٌ[7]، لم يَجُزْ عند سيبويه[8]، وجَوَّز

(١) أي: ماذكره الفراء من أنّ أصل «اللهم»: ياألله أمنا بِخَيْرٍ، ووجه الرد ظاهر.

(٢) من هنا حتى قوله: «شح» لم يرد في (ع).

(٣) الفرزين هو: مايعرف بالوزير في لعبة الشطرنج، وهو فارسي مُعَرَّب، والجحاجحة جمع جحجاح وهو: السيد من الرجال، ينظر معنى هاتين الكلمتين والحديث عن التعويض فيهما في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٢٢، سرصناعة الإعراب ٢/ ٤٣٨، ٥٦٠، مقاييس اللغة ١/ ٤٠٥، المعرَّب للجواليقي ص٢١٥، القاموس المحيط (فرز)، قصد السبيل ٢/ ٣٣١.

(٤) هذه العبارة التي تمثَّل بها المؤلف مَثَلٌ من أمثال العرب يضرب في تشابه الشيئين، وقد تقدم تخريج المثل والكلام عليه ص (٢٧٨).

(٥) ينظر الكلام على تعويض الواو تاءً في: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٠، الممتع في التصريف ٢/ ٤٣١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩١.

(٧) هذا الخلاف بين سيبويه والمبرد، ينظر عرض هذا الخلاف في: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٧، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٤.

(٨) قول سيبويه في الكتاب له ٢/ ١٩٦.

قومٌ[1] وَصْفَهُ كما يوصف «ياألله»، واستدلوا بمثل ﴿قل اللهم مالكَ المُلْك﴾[2] و﴿قل اللَّهُمَّ فاطرَ السماوات﴾[3]، وحمله سيبويه على نداء ثان[4].

وفي الكشاف[5]: الميم في «اللَّهمَّ» عوَضٌ عنْ «يا»[6] ولذلك لايجتمعان، وهذا بعضٌ من خَصَائص هذا الاسم كما اخْتُصَّ بالتاء في القَسَم، وبدخُول حرف النداء عليه وفيه اللام، وبقطع همزته في «ياألله»، وبغير ذلك.

قلت[7]: ونحو قولنا: «اللَّهُمَّ فاغْفر» أو «. . . فَصَلٌ»، تقديره: أدعوك فاغفر، أي: لتكُن المغفرة عقيب الدُّعاء، فعائدُهَ الفاء ـ وإن لم يكن قَبْلَهُ ما يَسْتَدْعيه ظاهراً ـ.

هذا وفي الهادي للشادي[8] للإمام الميداني: وقد تُوْصَلُ «ما» بـ «اللهم»، قال قائلهم:

وماعليك أن تقولي كُلَّماَ صلَّيتِ أو سبحتِ يا اللَّهُمَّ [ما][9]

(١) الذي جوزه هو المبرد كما في: المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٢) سورة آل عمران، من الآية (٢٦).

(٣) سورة الزمر، من الآية (٤٦).

(٤) يقول في الكتاب ٢/ ١٩٦: «وأما قوله ـ عز وجل ـ: ﴿.. اللهم فاطر السماوات والأرض﴾ فعلى «يا» . . ».

(٥) الكشاف ١/ ٣٤٩، بتصرف يسير جداً.

(٦) هذا مذهب البصريين، وتقدم خلافهم في ذلك مع الكوفيين قريباً.

(٧) من هنا حتى آخر الفصل لم يرد في (ع).

(٨) الهادي للشادي ق(١٩٤أ).

(٩) ساقط من (ج).

وهذان البيتان من الرجز، ولم أجد لهما نسبة فيما اطلعت عليه من مصادر.

ومعنى صليت: دَعَوْت.

والشاهد في الثاني منهمًا وهو «يا اللهم ما»، ووجه الاستشهاد به: أنّ «ما» قد تزادُ بعد «اللهم»، وذلك قليلٌ، والكوفيون يحتجون به على أنه جمع بين العوض وهو الميم، والمعوض عنه وهو «يا» مما يدل على أن الميم في «اللهمَّ» ليست عوَضاً عن «يا» كما قال البصريون، ينظر هذا الشاهد في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣، اشتقاق أسماء الله ص٣٢، الإنصاف ١/ ٣٤٢، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٤، همع الهوامع ٥/ ٣٤٧، خزانة الأدب ٢/ ٢٩٦.

وقال الميداني بعد إيراده هذا الشاهد: «ويجوز أن تكون الألف للإطلاق، وزاد حرفاً من جنس «ما» في آخر الكلمة، وهي الميم ضرورةً».

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل: [الاختصاص]

وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقْصَدُ به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: «أما أنَا فأفْعلُ كذا أيها الرَّجُلُ» و «نَحْنُ نَفْعَلُ كذا أيها القومُ» و «اللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ»، جعلوا أيًا مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولـم يعنوا بـ «الرجُل» و «القوم» و «العصابة» إلا أنفسهم وماكنَّوا عنه بـ «أنا» و «نحنُ» والضمير في «لنَا»، كأنَّه قيل: أما أنا فَأفْعَلُ [2] متخصِّصاً بذلك من بين الرِّجال، و: نحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، و:اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب، ومما يجري هذا المجرى قولهم: «إنَّا معشرَ العرب نفعل كذا»، و«نحنُ آلَ فُلان كُرَمَاء»، و«إنَّا معشرَ الصعاليك لاقوة بنا على المروَّة[3]»، إلا أنهم سَوَّغوا دخولَ اللام عليه[4] فقالوا: «نحنُ العَرَب أقرى الناس للضَّيف» و «بِكَ اللهَ نرجو الفَضْل» و«سُبْحَتَك[5] اللَّهَ العَظِيْمَ»، ومنه قولهم : «الحمدُ للهِ الحميدَ» و «الملك لله أهْلَ المُلْك» و «أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ» وقُرِئَ: ﴿حَمَّالةَ الحَطب[6]﴾ ، و «مررت بِه المسكينَ[7] البائسَ»، وقد جاء نكرةً في قول الهُذَلِيّ[8]:

(١) المفصل ص٤٥ - ٤٧ .

(٢) في المفصل : فأفعل كذا . . .

(٣) هكذا في (ع) والمفصل وشرح ابن يعيش ، وهو استعمالٌ جائزٌ فيها كما في : الصحاح (مرأ)، والمصباح المنير ص٥٦٩ .

(٤) في المفصل «هاهنا» بدل : «عليه» .

(٥) في المفصل : سبحانك . . .

(٦) سورة المسد، من الآية (٤) وسيأتي تخريج قراءة النصب فيها ـ إن شاء الله ـ في الشرح .

(٧) في المفصل : المسكين والبائس . . .

(٨) هو أمية بن أبي عائذ، وستأتي ترجمته ـ إن شاء الله ـ عند ورود اسمه في الشرح .

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشعثاً مراضيع مثل السعالي[1]

وهذا الذي يقال فيه: نصبٌ على المدح والشتم والترحم».

قُلْتُ: ومما ينتظم في سلْك هذا الفَصْل ماروُي عن ابن عباس: «بَعَثَنَا رسول الله ـ عليه السلام[2] ـ / أغَيْلِمَةَ بني عبد المطلب، ثم جَعَلَ يقول: أُبَيْنَى لاترموا جَمْرَةَ العقبة...»[3] الحديث، نصب «أُغَيلِمَةَ» على[4] الاختصاص لنا في بعثنا. ١/٨٦

(١) هذا البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧، ورواية البيت فيه:

له نسوة عاطلات الصدو ر، عُوجٌ مراضيع مثل السعالي

والسعالي: الغيلان، وشبههن بالغيلان في سوء حالها، وبقية مفردات البيت قد فسرها المؤلف في الشرح.

والشاهد في البيت: «وشُعْثاً»، ووجه الاستشهاد به: أنّ النكرة وهي «شعثاً» نصبت على الاختصاص، والتقدير: أعني شعثاً، أو أخُصُّ شعثاً...، وينظر هذا الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٦، الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٦٧، المنخل ق(٣٣)، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٣٣، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٤أ)، شرحها لزين العرب ق(١٨ب، ١٩أ).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) جزء من حديث نبوي أخرجه الإمام أحمد في مسنده (بتحقيق أحمد شاكر) ٣/ ٣٤٥، ٣٤٦، وأبو داود في سننه ـ كتاب المناسك ـ باب التعجيل من جَمْع ٢/ ١٩٤ حديث رقم (١٩٤٠)، وصححه الشيخ الألباني في: صحيح سنن أبي داود ١/ ٣٦٦، حديث رقم (١٧١٠).

وقد ورد هذا الحديث أيضاً في بعض كتب غريب الحديث والأثر، ينظر: الفائق في غريب الحديث ٣/ ٧٤، والمجموع المغيث للأصفهاني ٢/ ٥٧٣، النهاية لابن الأثير ٣/ ٣٨٢.

والأغيلمة تصغير أغلمة، و«أغلمة» جمع «غُلام»، ولم يجي جمع «غلام» قياساً على «أغْلمة»، وإنما جاء على «غِلْمَة».

وأبيَنَى: بوزن «أعيمَي» ـ كما ذكر الزمخشري ـ تصغير «أبْنَى» على وزن «أعْمَى»، وهو اسم جمع للابن.

(٤) في (ج): عن...

ومثله قوله أيضاً: «سلمانُ منَّا أهل البيت»[1]، ومما سمعت في اختصاصه بهذه الأثَرَة العظيمة ما أخبرني به السيِّد الأجَلّ تاج الدين العلوي[2]، وكان من المشايخ البغدادية أقام عندنا بإسْفَنْدَرِيَّة[3] سنين، وكنت أختلفُ إليه زائراً: أنّ فاطمة ـ رضي الله عنها، وصلَّى على أبيها ـ فيما حكى لَهُ أسلافه ـ لم تَلْقَ من الرِّجال إلا أباها ـ عليه السلام[4] ـ وزوجَها عليّـاً ـ كرَّم الله وَجْهَهُ ـ، قال: وفيما بلغني عنهم أنَّها لَقِيَتْ سلمانَ مَرَّةً بإذْنِ النبيّ ـ عليه السلام ـ، فَلذلك قال: «سلمان منا..»[5] (والله أعْلَم)[6].

شح[7]: اعلم أنّ في كلامهم جُمَلاً لمَعَانٍ في الأصل، ثم ينقلونها إلى معانٍ أخَرَ، مع تجريدها عن أصل معناها الأصليّ، وهذا[8] في أبوابٍ منها: «أفْعِلْ» صيغة للأمْر[9] ـ في الأصل ـ، ثم نُقِل إلى معنى التعجب الصرف، وكذلك: «ما أحْسَنَ» إما

(١) هذا الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه ٣/ ٥٨٩، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٤/ ٨٣، ٧/ ٣١٩، والطبري في تاريخه ٢/ ٩٢، وضَعَّفَ سنده الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء١/ ٥٤٠.

(٢) تقدم ذكره في مبحث شيوخ الإسفندري وتلاميذه ص (٤٣) من الدراسة.

(٣) تقدم التعريف بها في الدراسة ص (٣٠).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) يظهر أنَّ ما ذكره المؤلف في سبب قوله ـ ﷺ ـ: «سلمان منا أهل البيت» من تزيدات الشيعة وأكاذيبهم، والمؤلف قد نقل ذلك عن واحدٍ من الشيعة العلوية، والصحيح في ذلك ما ذكره بعض علماء أهل السنة من أن سبب هذا القول أنَّ المهاجرين والأنصار احتجوا في سلمان الفارسي ـ وكان رجلاً قوياً ـ فقال المهاجرون: سلمان منا، وقال الأنصار: لا بل سلمان منا، فقال الرسول ـ ﷺ ـ: «سلمان منا أهلَ البيت»، ينظر ذلك في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٤/ ٨٣، تاريخ الطبري ٢/ ٩١: ٩٢، سير أعلام النبلاء ١/ ٥٣٩، ٥٤٠.

(٦) لم ترد في (ج).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩١ - ٢٩٣.

(٨) في (ج): وهلا...، وذلك تحريف.

(٩) في (ج): الأمر...

خَبَر[1] وإمّا استفهام، ثم قُصِدَ به التعجُّب لاغَيْر، ومنها: «سواءٌ عَلَيَّ أقُمْتَ أم قعدتَ» سؤالٌ عن تعيين مع التسوية، ثم نُقِل إلى الخَبَر مع التسوية، ومنها مانَحْنُ بصَدَده، أصله النداء ولانداء، وكل ماانتقل من باب إلى باب فإنَّ إعرابه يكون على حَسَبِ ما كان عليه نحو: «أيُّها الرَّجُل..»، وكذا كل ما كان على صيغة النداء، ومنه ماليس على لفظ النداء نحو: «نحنُ العَرَبَ...»، فهذا لايكون إعرابه إلا بما هو يقتضيه في نفسه، ومنه مايحتمل الأمرين نحو: «إنا مَعْشَرَ العرب..» فجائزٌ في إعرابه الأمران جَميعاً، إلا أن جَعْلَه أصلاً في نَفْسه مع صحته أولى من جعله منقولاً، وقول أبي سعيد[2]: «أيُّها الرَّجُلُ» هُنا مبتدأ والخَبَر محذوفٌ؛ أي: المرادُ، أو خَبَرٌ والمبتدأ محذوفٌ؛ أي: المرادُ الرجل، فليس بشيء.

قلتُ[3]: وقد سُئِلْتُ عن الرَّفْع في: «أيُّها الرَّجُل» وأخواته في هذا الموضع، وأجبتُ من ذات نفسي: إنّ ذلك على الحكاية لصورة المنادى الحقيقي، وطالعت بَعْدُ قولَ أبي سعيد[4] في رَسْم فلم أستصحَّهُ، ثم ظَفِرْتُ بالأمرين في شح[5] ـ كما هو المذكور على الوفاق ـ، فَحَمِدْتُ الله تعالى في ذلك.

قال (في شح)[6]: ويقع في بعض النُّسَخ علامة قَطْعٍ بين قوله: «إلا أنفُسَهُم» وبين: «ماكَنَّوا عنه»، وكأنَّ هؤلاء فَهِمُوا أنَّه استئناف[7] وخبره قوله: «كأنَّه قيل..»،

(١) المراد بالخبر هنا قسيم الإنشاء، وذلك بأن تكون «ما» نافية.

(٢) يعني به السيرافي، وقوله في شرحه لكتاب سيبويه (الجزء الثاني) ق(٥٩أ).

(٣) من هنا حتى قوله: «فحمدت الله تعالى في ذلك» لم يرد في (ج).

(٤) تقدم قول أبي سعيد السيرافي قريباً.

(٥) تقدم كلام ابن الحاجب عن ذلك قريباً.

(٦) لم يرد في (ج)، وفي (ع): قال وفي...، وقد أسقطت هذه الواو، والنقل من الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٣، بتصرف يسير.

(٧) لم يرد في (ع).

أي: كأنَّه قيل فيه، والذي حملهم عليه أنّ عطفهُ على «أنفسَهم» يقتضي المغايرة، وليس بمُغَايره، وما ارتكبوه[1] مُفْسدٌ للمعنَى؛ لأنَّه يكون قوله: «كأنه...» تَفْسيراً لقوله: «وماكَنَّوا عَنْهُ»، وليس هذا تفسيراً له باتفاقٍ، وإنما هو تفسيرٌ لقولهم: «ياأيها[2] الرَّجُل».

حم: قال صاحب الكتاب[3]: في النداء شيئان: اختصاصٌ ودُعَاء، وجُعل هنا للاختصاص دونَ الدُّعاء، لأنّ الإنسانَ لايَدْعُو نَفْسَهُ، فأمنُوا فيه الالتباس بالنداء.

قلت[4]: الحاصل أنّ النداء سُلبَ عنه هُنا أحد مدلوليه مع بقاء تلك الصورة كما قال في الكشاف[5] ـ في: ﴿**ولسوفَ يعطيك..**﴾[6]: إنّ اللام دلالته على شيئين: الحال والتأكيد، فَسُلبَ عنه الحال هنا[7]، وبقي على مجرد التأكيد، ونحوه قوله: ﴿[8]**لسوف أخْرَجُ حَيًّا**﴾.

تخ[9]: التخصيص في كلام العرب على ضروب:

الضرب الأول: ماذكره الشيخ في هذا الفَصْل[10]، وهذا الأسلوب من

(١) في (ج): وما ارتكبوا...، وما أثبته من (ع) يوافق ما في الإيضاح في شرح المفصل.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) يعني به الزمخشري، ينظر: حاشية المفصل للزمخشري ق(١٩ب).

(٤) من هنا إلى قوله تعالى: ﴿**لسوف أخرَجُ حَيًّا**﴾ لم يرد في (ع).

(٥) الكشاف ٣/ ٣١، و ٤/ ٧٦٧.

(٦) سورة الضُّحى، من الآية (٥).

(٧) والعلة في سلب الحال أنَّ «سوف» تدل على الاستقبال، ولايمكن الجمع بين الحال والاستقبال في وقت واحد.

(٨) في (ج): ولسوف...، وذلك خطأ إذ الآية ليست كذلك، وقد صوبت ذلك الخطأ.

(٩) التخمير ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦١.

(١٠) يعني به ماجرى على صورة النداء نحو: «أما أنا فأفعَل كذا أيها الرجل»، و«نحنُ نَفْعَل كذا أيها القوم» و «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة».

خصائص العربية، ليس له في سائر الألسنة نظير.

والضرب الثاني: قوله: «إنا مَعْشَرَ العَرَب..»، كأنَّه لما قال: «إنَّا» قيل له: مَنْ أنتمُ؟ قال: مَعْشَرَ العرب، أي: أعني، ومنه بيت الحماسة[1]:

إنا بني نهشلٍ لا نَدَّعي لأب[2]

فإن سَألْتَ: هَلا جعلتَهُ منصوباً على البَدَل من الضمير؟، أجبتُ: هَبْ أنَّك تتمحَّل ذلك هُنا، فما وَجْه التمحُّل في ﴿حمالةَ الحطَب﴾[3] بالنصب؟.

[4]وفي الكشاف[5]: أنا أستحبُّ قراءة النَّصْب، وقد توسَّل إلى رسولِ الله

(١) الحماسة لأبي تمام ١/ ٧٧.

(٢) صدر بيتٍ من البسيط، وعجزه:

.... عنه ولاهو بالأبناء يشرينا

وقد اختلف في نسبته، فَنُسِبَ في الحماسة ١/ ٧٧ لبعض بني قيس بن ثعلبة، ثم قال: ويقال إنها لبَشَامة بن حَزَن النهشلي، وفي الكامل للمبرد ١/ ١٤٥ لرجل يكنَى أبا مخزوم من بني نهشل بن دارم، وينسب لنهشل بن حري من بني نهشل بن دارم كما في: شعر نهشل بن حري ضمن(شعراء مقلون) ص١٢٧، والمترجح نسبته إلى نهشل بن حري.

والشاهد في البيت: «إنا بني نهشل»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ «بني» منصوبٌ على الاختصاص - عند مَن رواه «بني» بالنصب - وهو مضاف، ويروى: «بنو» ولاشاهد فيه على ذلك، ينظر هذا الشاهد وماقيل في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠٢، شرح حماسة أبي تمام للأعلم ١/ ٣٦٧، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٥١، شرح شذور الذهب ص٢١٨، خزانة الأدب ١/ ٤٦٨ و ٨/ ٣٠٢.

(٣) سورة المسد، من الآية (٤).

وقرأها: «حَمَّالةَ» بالنصب عاصم ووافقه ابن محيصن من الأربعة عشر، وقرأها الباقون بالرفع، تنظر القراءتان مع توجيههما في: السبعة في القراءات ص٧٠٠، علل القراءات للأزهري ٢/ ٨٠٥، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ٥٤٢، الحجة للقراء السبعة ٦/ ٤٥١، العنوان في القراءات السبع ص٢١٤، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٦٣٦.

(٤) ساقط من (ع).

(٥) الكشاف ٤/ ٨١٥.

بجميلٍ مَنْ أحَبَّ شتم أم جميل[1]، ورُفِعَتْ عَطْفاً على الضمير في «سَيَصْلى»، و«في جيدها» في موضع الحال، أو رفعت على الابتداء و«في جيدها» خَبَر.

قلت: وعلى هذا التأويل «حمالةُ الحَطَبِ» صفةٌ لها.

وفي جمع السجاوَنْدي[2] في الوقوف[3]: وقد يجوزُ لَمَنْ قرأ على الرفع الوقفُ على تقدير: هي حمَّالةُ الحَطَبِ، (وهو من شواهد الرفع على الذَّم)[4].

والضرب / الثالث: ما فيه اللام يحقُّ «حمالةَ الحَطَبِ» أن يذكَرَ في الضرب ٨٦/ب
الثاني، لأنَّه يذكر فيه المضاف، وهي مضافة، وفي قوله: «مررت به المسكينُ» يجوز الرَّفْعُ على الابتداء، و«مررت به» خبرٌ مقدَّم.

والضرب الرابع: ما ذُكِرَ في البيت[5]، فإنْ سألت: بمَ انتصب «وَشُعْثاً»؟ أجبتُ: بالعطف على محل «نسْوَة عطَّلٍ»، فإنْ سألتَ: فَلِمَ أفاد مثلُ هذا العَطف الاختصاصَ؟، أجبتُ: لأنَّ الإعراض عن العطف السَّلِس المَنقاد أو هم أنَّ الثاني ليس

(١) أم جميل هي العوراء بنت حرب، أخت أبي سفيان صخر بن حَرب وقيل: اسمها أروى، ينظر: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ص١٢٢ وجاء على هامش نسخة (ج): «وقد توسل إلى رسول الله بحبلٍ من أحب شتم أم حبل»، على أنها وجدت هكذا في بعض النسخ.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، مفسر مقرئٌ نحوي لغوي، عاش في وسط المائة السادسة، له مصنفاتٌ منها: عين التفسير، وعلل القراءات، وعلل الوقوف، توفي سنة (٥٦٠)هـ، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/ ٨٣، الوافي بالوفيات ٣/ ١٧٨، غاية النهاية ٢/ ١٥٧، طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ١٦٠.

(٣) في علل الوقوف للسجاوندي ٣/ ١١٧٣ بتصرف يسير.

(٤) ساقط من (ع).

وهو استطراد من المؤلف، ولم يرد في علل الوقوف.

(٥) وهو مجيء المنصوب على الاختصاص نكرةً، يعني بالبيت قوله:

ويأوي إلى نسوة عطَّل وشُعثاً مراضيع مثل السعالي

من جنس الأوَّل، وهذا معنى الاختصاص، فإنْ سألت: «وعَمْراً» من قولك: «مررت بزيد وعَمْراً» يجبُ أن يكون من باب الاختصاص أيضاً؟، أجبتُ: قضية القياس ذلك، إلا أنَّ علماء البيان[1] إنما يسمُّون مثل هذا المنصوب اختصاصاً إذا كان المنصوب مختصاً بصفةٍ فيها مبالغة دون الموصوف.

فالضربُ الأول من الاختصاص: المنادى المضموم، والثاني: المضاف، والثالث: المُعَرَّف باللام، والرابعة[2]: النكرة المعطوفة.

حم: قوله: «إلا أنَّهم سوَّغوا دُخول اللام عليه»؛ لأنَّ المانع الحقيقي من دخول اللام على المنادى إنما هو وقوعه موقع الكاف[3]، واللامُ تمتنع عن الكاف فكذا[4] على الواقع موقعَهُ، وهذا المعنى معدومٌ فيما نحنُ فيه.

قلت: لَعَلَّه لم يُرد بهذا الاستثناء ـ كما يتبادَر إليه الوهم ـ[5] إبانةَ الفرق بين النداء وبين ما نَحْنُ فيه، لأنَّه تخلَّلَ بين الأمثلة المعرَّفة باللام الممتنعة على النداء ما ليس بمُعرَّفٍ به ولاممتنع على النداء، وهو قوله: «. . . أهلَ المُلْكِ» و «حمالةَ الحطبِ» لصحة ندائهما.

وقال صاحب الكتاب[6] في هذا اللام: العَهْدُ أن يكون بين اثنين في ثالث، والمنادَى مخاطب المُنَادِي، فلايَتَأتَّى معنى العهد فيه؛ لأنَّه عاهدٌ لا مَعْهُود، فلذلك

(١) الذي في التخمير: «إلا أنّ النحويين . . .»، وموضوع الاختصاص قد بحثه علماء البيان.

(٢) هكذا في النسختين، ولعله أنث بالنظر إلى أنَّ الخبر مؤنَّث وهو «النكرة»، وكان الأسلم «الرابع» لأنّ المراد: الضرب الرابع.

(٣) تقدم قول سيبويه: إن الأصل في النداء «ياإياك أدعو» فلعل هذا مراده من وقوع المنادى موقع الكاف، ينظر ماتقدم ص ٨٧٣.

(٤) في (ع): وكذا. . .

(٥) ساقط من (ع).

(٦) يعني به الزمخشري، وقوله في حاشيته على المفصل ق(١٩ب)، بتصرف يسير.

امتنع فيه اللام، فَلَمَّا خَرَجَ اللَّفْظُ إلى الاختصاص العاري عن النداء جاز ذلك فيه.

وقال أيضاً في الكشاف[1]: يجوز الرفع على المدح والذَّم كما جاز النصبُ عليهما.

وفي قنية المنية[2]: قال الإمام زين المشايخ: ولو قرأ المصلي ﴿بِسْمِ اللهِ الرحمنُ الرحيمُ﴾[3] ـ برفع النون والميم[4] ـ، أو بنَصْبِهما[5] لاتَفْسُد صلاته، ويكون رفعهما من حيث العربية ونصبهما بالاختصاص.

قلت: وفي الكشاف[6]: يجوز في مَحَلِّ قوله: ﴿الذي يوسوس﴾[7] الحركاتُ الثلاث، فالجر على الصفة، والرفع والنصب على الشتم،[8] وكذا قوله: ﴿الذين طَغَوا في البلاد﴾[9] محمولٌ على هذه الأوجه بعينها، وفي سورة الجمعة قرِئَتْ صفات

(١) بحثت عن هذا النقل في مظانه من الكشاف فلم أعثر عليه.

(٢) قنية المنية لتتميم الغنية تأليف الشيخ نجم الدين الزاهدي أحد أساتذة المؤلف، ينظر: هدية العارفين ٢/ ٤٢٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية (١)، وجزء آية من سورة النَّمل، من الآية (٣٠).

(٤) في (ج): برفع الميم والنون . . .

(٥) أجاز ذلك الزجاج وأبو جعفر النحاس أيضاً، ولم يُقْرأ بشيءٍ من ذلك إلا ماحكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ: «الرحيمَ الحمدُ» بفتح الميم ووصل ألف «الحمد» على أنهم سكنوا الميم وقطعوا الألف، ثم ألقوا حركتها على الميم فحذفت الهمزة، ووجَّهَهَا السمين الحلبي على أنْ تكون الحركة للنصب بفعل محذوف على القطع، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٣، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٨، البحر المحيط ١/ ٣٢، الدر المصون ١/ ٣٥.

(٦) الكشاف ٤/ ٨٢٤، بتصرف يسير.

(٧) سورة الناس، من الآية (٥).

(٨) من هنا إلى قوله: «أهلَ الحمد» لم يرد في (ع).

(٩) سورة الفجر، الآية (١١).

وتكلم الزمخشري على هذه الآية في الكشاف ٤/ ٧٤٨ وذكر فيها الأوجه الثلاثة.

الله ـ عَزَّ وَجَلَّ[1] ـ بالرفع على المدح[2]، كأنه قيل: هو الملكُ . . . ، ولو قرئت منصوبةً لكان وَجْهاً نحو: «الحمد لله أهلَ الحمد»[3].

وسألت شيخَنَا[4] (ـ رحمه الله ـ)[5] أيام سَمَاعي عليه الكشَّاف عَنِ المخصَّص في المرفوع فقال: تُقَدَّرُ فيه نحو: «هو» أو «أنت» أو «هم» أو «أنتم» على حسب مايقتضيه الموضع.

وقوله ـ في آخر الفصل ـ: «وهذا الذي يقال فيه: نصبٌ على كَذَا . . .» إشارة إلى المذكور في الأضرب الثلاثة دونَ الأوَّل.

تخ[6]: البيت لأمية ابن أبي عائذ[7]، وقبله:

فأوردها مَرْصَداً حافظاً ... به اتنُ الدجى لاطئاً كالطحال

مفيداً معيداً لأكل القنيـ ... ـص ذا فاقة ملحماً للعيال[8]

(١) في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لله مافي السماوات ومافي الأرض الملك القدوس العزيز الحكيم﴾ سورة الجمعة، الآية (١).

(٢) قراءة الرفع في هذه الصفات قراءة شاذة رويت عن الوليد بن حَسَّان عن يعقوب من طريق أبي مَعْشر، كما رويت عن أبي وائل شقيق بن سلمة، ومسلمة بن محارب، ورؤبة وأبي الدينار الأعرابي، وقرأها عامة قراء المتواتر بالجر، تنظر قراءة الرفع في هذه الآية في: المختصر في شواذ القرآن ص١٥٦، التقريب والبيان ق(٦٣ب)، شواذ القراءة للكرماني ق(١٤١)، البحر المحيط ١٠/ ١٧١، الدر المصون ١٠/ ٣٢٥.

(٣) من قوله: «قرئت صفات الله» حتى هذا الموضع منقولٌ من الكشاف ٤/ ٥٢٩ بتصرُّف يسيرٍ جداً.

(٤) يعني به سيف الدين الروزناني.

(٥) ساقط من (ع).

(٦) التخمير ١/ ٣٦٢ مع تصرف بالزيادة والتقديم والتأخير.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، له قصائد في مدح عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز، توفي سنة (٧٥) هـ، تنظر ترجمته في: الأغاني ١٠/ ٢٤، خزانة الأدب ٢/ ٤٣٥.

(٨) البيتان في: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧.

والقنيص: الصيد، والفاقة: الفقر، وبقية المفردات أوضحها المؤلف.

أي: فأورد العَيْرُ الأتُنَ مكاناً يرصد به الصائد الوحش، حافظاً به / أتُنَ ١/٨٧ الدجى[١]، يعني الصائدَ، ثم أخَذَ في صفته.

لاطئاً، أي: مُلْتَزِقاً بالأرْض ليخْفى عن الصيد، والمفيد: المستفيد؛ أي: المكتسبَ، والمُعِيد: الذي أعاد أكلَ الصيد مرةً بعد أُخرى، والملحم: الذي يأتي باللحم أهله.

يصف الشاعر فقرَ الرَّجُل وسوءَ حاله، ويذكر صنفين من النساء، الثاني أسوأ حالاً من الأوَّل، فلذلك خصه بالنصب دلالَة على هذا المعنى.

والعُطَّل: التي لاحُلْي عليها، والشعثاء: التي لاتُسَرِّحُ رَأسَهَا ولاتدهنه ولاتغسله، والمراضيع: جَمْعُ مُرْضِعٍ، أشبعتْ الكسرة فتولَّدتْ منها الياء، ونحوه «مفاليس» في «مفلس»، ويجوز أن يكون جمع مرضاع، والمرضع: التي لها رضيع، والمرضعَة: التي ألقَمَت[٢] ثديها وَلَدَها[٣]، قال تعالى: ﴿**يَوْمَ ترونها**[٤] **تذهل كلُّ مُرْضِعَةٍ عما أرضعت**﴾[٥].

قلت[٦]: قد أورد الشيخ في شواهد القِسْطَاس[٧] هذه القطعة لمقصور[٨] الضرب، وأنشد قوله:

(١) في أكثر مصادر الأبيات «ابن الدُّجَى»، وينظر: المرصَّع لابن الأثير ص١٣٥.

(٢) في (ع): أنعمت...، وهو تحريفٌ.

(٣) ينظر فرق مابين المرضع والمرضعة في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٤، المحرر الوجيز ١١/ ١٧٤، ١٧٥، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ٥١٤.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) سورة الحج، من الآية (٢).

(٦) من هنا إلى قوله: «.. سوغوا الأمرين فيه» لم يرد في (ع).

(٧) القسطاس في علم العروض للزمخشري ص١٢٤.

(٨) القصر ـ في اصطلاح العروضيين ـ هو: إسقاط ساكن السبب، وإسكان متحركه، كما في: القسطاس في علم العروض ص٣١.

ويأوي[1]

وهذا يقتضي تقييد القافية، والرواية في الكتاب بالكسر، فَلَعَلَّهُم سَوَّغوا الأمرين فيه.

قوله: «على المدح والشتم والترحُّم» من قبيل اللَّف، والناصب في ذلك كلِّه ما أضْمِرَ وهو «أعني» أو «أخُصُّ» أو «أريد» مما يناسِب المعنى، وإضماره لازمٌ كما في النداء لدلالة الحال عليه.

[2]وفي الكشاف[3] ـ في سورة الصف ـ: وقُرئ: ﴿نصراً من الله وفتحاً قريباً﴾[4] يجوز نصبه على الاختصاص، وهو نكرة كـ «شُعْثاً».

قال[5]: ومثله: ﴿نصيباً مفروضاً﴾[6] [بمعنى:][7] أعني.... والله أعلم

قلت: وفي هذا الفصل معنى لطيفٌ لابُدَّ من معرفته، وقد يذكرهُ المرزوقي[8] في شرح قول الحماسي:

إنا بني نَهْشَلٍ[9] البيت

(١) تقدم البيت بتمامه والكلام عليه ص ٩٦١.

(٢) من هنا إلى آخر الفصل لم يرد في (ع).

(٣) الكشاف ٤/ ٥٢٧، ٥٢٨، وقوله «وهو نكرة كـ «شعثاً».... » لم يرد في الكشاف.

(٤) سورة الصف، من الآية (١٣).

وقرأها: «نصراً من الله وفتحاً قريباً» بالنصب ابن أبي عبلة واليماني، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: شواذ القراءة للكرماني ق(١٢١أ)، البحر المحيط ١٠/ ١٦٨، الدر المصون ١٠/ ٣٢٢.

(٥) أي: قال الزمخشري، وقوله في الكشاف ١/ ٤٧٦.

(٦) سورة النساء، من الآية (٧).

(٧) مابين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق، وقد أضفتها من الكشاف.

(٨) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٩) تقدم البيت بتمامه والتعليق عليه ص ٩٦٥.

ويجوز «بنو نهشَل» بالرفع، ولكنَّ الرواية مقصورة على النصب[1] للاختصاص والمدح.

والفرق بين الاختصاص والخَبَر أنَّه لو جَعَلَهُ خَبَراً لكان قصدهُ إلى تعريف نفسه عند المخاطَب، وكان لايخلو فعله لذلك من خُمول فيهم، أو جهلٍ من المخاطب بشأنهم، وإذا جُعِل اختصاصاً فقد أمنَ هذين الأمرين جميعاً، فقال مفتخِراً: أنا أذكر مَنْ لايخفى شأنه، لانَفْعَلُ كذا وكذا[2].

(١) وقد روي البيت بالرفع، ينظر: الكامل للمبرد ١/ ١٤٦، الزهرة للأصبهاني ٢/ ٦٤٣.

(٢) مانقله المؤلف من المرزوقي تعليقاً على هذا البيت نقله البغدادي أيضاً في خزانة الأدب ١/ ٤٦٨.

قال ـ رضي اللَّهُ عنه ـ [1] :

«فصل : [الترخيم]

ومن خصائص النداءِ الترخيمُ، إلا إذا اضْطُرَّ الشاعر فَرَخَّم في غيرِ النداء، وله شرائط:

إحداها: أن يكون الاسم عَلَماً، والثانية : أن يكون غيرَ مضافٍ، والثالثة: ألاَّ يكونَ مندوباً ولامُستغاثاً، والرابعةُ: أنْ تزيدَ عِدَّته على ثلاثة[2]، إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فإنَّ العَلَمِيَّةَ والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين، يقولون: «ياعاذِلَ» و: [3]«جاري لاتستنكري..»[4]، و:«يائبَ أقبلي»، و: «ياشا ارْجُنِي»، وأما قولهم: «ياصاحِ» و«أطْرِقْ كَرَا»[5] فَمِنَ الشواذ.

والترخيم حذفٌ في آخر الاسم على سبيل الاعْتِبَاط، ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير ـ وهو الكثير ـ، أو يُجْعَل مابقي كأنَّه اسمٌ برأسه، فيعامَلُ بما تُعامَلُ به سائر الأسماء، فيقال ـ على الأوَّل ـ: «ياحارِ»، و«ياهِرَقْ»، و«يائَمُو»، و«يابنو» في المسَّمى بـ «بَنُون»، وعلى الثاني: «ياحَارُ» و«ياهرَقُ»، و«يائَمِي»، و«يابني».

ولايخلو المُرَخَّم من أن يكون مُفْرداً أو مُركباً، فإنْ كان مفرداً فهو على وجهين:

أحدهما: أن يُحْذَفَ منه حرفٌ واحدٌ ـ كما ذكرتُ[6] ـ.

والثاني : أن يُحْذَفَ منه حرفَان، وهما على نوعَيْن: إما زيادتان في حكم زيادة واحدة،

(١) المفصل ص٤٧ ، ٤٨ .

(٢) في المفصل : على ثلاثة أحرف . . .

(٣) في المفصل : ياجاري . . . ،

(٤) يشير إلى بيت العجاج المتقدم ص ٩٤٨ ، ٩٥٥ .

(٥) تقدم هذا المثل ص ٩٥٣ .

(٦) في المفصل : كما ذكرت لك . . .

كاللتين في أعجاز «أسماء» و «مَرْوان» و «عُثْمان» و «طائفيّ»، وإما حَرْفٌ صحيحٌ وَمَدَّةٌ قبلَهُ، وذلك في مثل[1]: «منصور» و «عَمَّار» و «مسكين».

وإن كان مُركَّباً حُذِفَ آخرُ الاسمين بكماله فقيل: «يابُخْتَ» و«ياعَمْرَ» و «ياسيبَ» و«ياخَمْسَةَ» في: «بُخْتَ نَصَّر» و«عَمْرَوَيْهِ» و«سِيبَوَيْهِ» والمسمى بـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وأما[2] «تأبَّط شراً» و «بَرَقَ نَحْرُهُ» فلايُرَخَّم.

شح[3]: الترخيمُ من قولهم: رَخَّم صوتَه، إذا رقَّقَهُ، وكلامٌ رخيمٌ أي: ضعيف، وعن الأصْمَعِيّ: قال لي الخليل: ما اسمُ الصوت الضعيف؟، فقلتُ: الرخيم[4].

وفي[5] صح[6]: الترخيم: التليين والحذف، ومنه ترخيم النداء.

وفي[7] تخ[8]: الترخيم كأنَّه التليين[9] والتكسير، والرَّخمة قريبٌ من الرحمة[10]؛ لأن[11] الرحْمَةَ ـ بالحاء غير المعجمة ـ انكسارٌ في الطبيعة، فهذا مسماه

(١) في المفصل: في نحو

(٢) في المفصل: وأما نحو تأبط شراً . . .

(٣) في (ج): «صح» بدل «شح»، والصواب ما في (ع)؛ لأنَّ النص منقول من الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٤.

(٤) ذكر الخليل هذا المعنى، ينظر: العين ٤/ ٢٦٠.

(٥) لم يردا في (ج).

(٦) الصحاح (رخم) ٥/ ١٩٣٠.

(٧) لم يردا في (ج).

(٨) التخمير ١/ ٣٦٧.

(٩) في (ج): التبيين . . . ، وهو تحريف.

(١٠) ينظر معنى الرخمة ـ بالخاء المعجمة ـ في الصحاح واللسان (رخم).

(١١) من هنا إلى قوله: «مسماه في اللغة» قد ورد في (ج) بصورة مختصرة، وما أثبته من (ع) أتم وأوضح، ويوافق ما في التخمير.

في اللغة ، وإمَّا في الإعراب فَعَلى ماذُكِرَ في الكتاب[1] .

وفي[2] صح[3]: قيل[4]: رَخِمَهُ وَرَحِمَهُ، رَخْمَةً ورَحْمَةً سواءٌ، فاعرفه.

قلت: وفي حم: قال صاحب الكتاب[5]: عند سيبويه[6] يجوز الترخيم في كل موضع[7] لغير[8] اضْطِرار، وعند المبرد[9] لايجوز في غير النداء إلا للضرورة.

وفيه: رَخَّمَتْ الدجاجةُ بيضَتَها، أي: قَطَّعَتْها[10]، والترخيم: القطع[11]، من حواشي شيخنا (ـ رحمه الله ـ)[12].

(١) يعني تعريف الترخيم المتقدم في المتن قريباً.

(٢) من هنا إلى قوله: «فاعرفه» لم يرد في (ع).

(٣) الصحاح (رخم) ٥/ ١٩٣٠.

(٤) قال ذلك أبو زيد الأنصاري كما صرح باسمه في الصحاح.

(٥) يعني به الزمخشري، وقوله في حاشيته على المفصل ق(٢٠أ).

(٦) في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣٩، ٢٦٩.

(٧) يعني في النداء وغيره، على لغة من ينتظر ومن لاينتظر.

(٨) في (ج): بغير . . ، وهو تحريف.

(٩) رأي المبرد ـ كما يفهم من كلامه ـ وكما نقل عنه بعض النحاة أنَّ الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر لايجوز إلا على لغة من لاينتظر، ومَنَعَهُ على لغة من ينتظر وإن كان في ضرورة الشعر، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٥. ٢٥٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٩٥، أمالي ابن الشجري ١/ ١٩٣، وينظر الآتي قريباً نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصل.

(١٠) في النسختين: بيضها، أي: قطعها . . ، وما أثبته تصويب من المقاليد للنسفي ق(١٢٤ب)، وقد نقل هذه الفقرة من المقتبس.

(١١) الذي في كتب اللغة أن معنى أرْخَمَتْ الدجاجة على بيضها: حَضَنَتْه، ولم أجد من ذكر أنَّ معنى الترخيم: القطع، سوى مانقله المؤلف هنا عن حواشي شيخه سيف الدين الروزناني، ينظر: العين ٤/ ٢٦٠، الشوارد ص٤٤.

(١٢) لم يرد في (ع).

ويعني بقوله: «شيخنا» أستاذه سيف الدين الروزناني.

ورُوِيَ عن[1] ابن عباس[2] أنَّه لما سمع قراءة ابن مسعود[3]: ﴿و[4] **نادَوْا يامالِ**﴾[5] قال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم، (ذكره في الكشاف)[6].

وسمعت شيخنا (ـ رحمه الله ـ)[7]: عن ابن جنِّي[8] أنَّ هذا الترخيم يصدر عن أهل جَهَنَّم لشُغْل ما هم فيه من غضبِ الله، وضعفِ حالِهِم، وسقوط قواهم، وفرط تبادرهم إلى ذكر الحاجة.

شح[9]: قوله: «إلا إذا اضطُرَّ الشاعر . . .» يعني فيجوز على الوجهين، وهو مذهب سيبويه[10]، وأجازه المبرد[11] في الشعر على لغة «ياحارُ» ـ بالضَّم ـ خاصةً، وأنكر ما أجازه سيبويه وغيره، وقوله:

ديار مَيَّةَ إذ ميٌّ تساعِفُنا[12]

(١) ساقطة من (ع).

(٢) هذا المروي عن ابن عباس ورد في الكشاف ـ كما ذكر المؤلف ـ، وينظر أيضاً في: المختصر في شواذ القرآن ص١٣٦.

(٣) قرأ بها أيضاً علي بن أبي طالب وابن وثاب والأعمش، وتنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١٣٦، المحتسب ص٢/ ٢٥٧، شواذ القراءة للكرماني ق(١٠٩ب).

(٤) في النسختين: «وقال»، بدل «ونادوا»، وذلك خطأ في الآية.

(٥) سورة الزخرف، من الآية (٧٧).

(٦) ساقط من (ع).

والنقل من الكشاف ٤/ ٢٦٤.

(٧) لم يرد في (ع).

(٨) في المحتسب ٢/ ٢٥٧.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٥ - ٢٩٧.

(١٠) في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣٩، ٢٦٩ وتقدم قريباً.

(١١) في المقتضب ٤/ ٢٥١، ٢٥٢ وتقدمت الإشارة إليه قريباً.

(١٢) في (ع): تساعدنا. . . =

يؤيد قَوْلَه، وأما:

يدعون عنتر والرماح كأنها أشطانُ بئرٍ في لَبَانِ الأدْهَمِ[1]

فيروى بالفتح والضم[2]، وليس بقويٍّ، ويجوز تقدير: «ياعنترَ» فَلَمْ يكن من الاستدلال في شيءٍ، فاعرفه.

تخ[3]: الترخيمُ يختصُّ بالنداءِ، لأنَّ الترخيمَ أمْرٌ مُلْبِس، وإنما صِيْرَ إليه إيذاناً بأنَّ

= وهذا المذكور صدر بيت من البسيط، وعجزه:

.... ولايرى مثلها عجمٌ ولاعَرَبُ

وهو لذي الرمة كما في ديوانه ١/ ٢٣.

ومعنى تساعفنا: تواتينا وتطاوعنا.

والشاهد في البيت: «إذميٌّ»، ووجه الاستشهاد به: ترخيم «مية» في ضرورة الشعر على لغة «ياحارُ» بالضم، وهو في غير النداء، وهذا يتمشى مع مذهب المبرد، واستشهد به سيبويه على نصب «ديارَ» بفعل محذوف تقديره: اذكر ديارَ مَيَّةَ، ينظر هذا البيت في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٤٧، النوادر في اللغة ص٢٠٨، التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٣٦٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٧٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧، خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد كما في ديوانه ص٢١٦، وهو من أبيات معلقته المشهورة.

ومعنى يدعون: ينادون، والأشطان: الحبال، واللبان: الصَّدْر، والأدهم: اسم فرس عنترة.

والشاهد في البيت: «يدعون عنتر»، ووجه الاستشهاد به: أنّ «عَنْتَر» رُخِّم في ضرورة الشعر، وهو غير منادى ـ على لغة «ياحارُ» ـ حيث رُوِيَ بضم الراء، وهذا يتمشى مع رأي المبرد، ولكن الاستشهاد به مردود لأنه رُوِيَ بالفتح أيضاً، ولأنه يحتمل أن يكون حرف النداء محذوف، والتقدير: ياعنتر، ينظر هذا الشاهد في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤٦، المحتسب ١/ ١٠٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٦٨، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/ ٢٦٦.

(٢) تنظر الروايتان في: شرح القصائد المشهورات للنحاس ص٤٣، ٤٤ شرح القصائد العشر للتبريزي ص٣١٠.

(٣) التخمير ١/ ٣٦٥، وينتهي النقل منه عند قوله: «في حال النداء أقل»، ومابعده ليس من التخمير.

المنادَى لهُ مُهِمٌّ لايمكنُ تأخيرُه ريثما / يُتَمَّمُ اسم المنادى، والإنسان في حالة النداء أكثر ٨٧/ب
انتباهاً لاسمه منه في غير حالة النداء، فيكون إلباسه في حال النداء أقل، ومما يَدُلُّ على ماذُكِرَ أنَّ الإنسان إذا نودي وأقبل على مناديه فربما لايجري كلامٌ بينَهما أصْلاً، وإنما يكتفيان بالإشارة، فحذف الآخر أولى.

قلتُ: وفي هذا المعنى إشارة إلى عدم جواز ترخيم المضاف، فإنَّ تعريفَه بالإضافة لابالإقبال، فهُو في حكم الغائب، والغائبُ لاتكفيه الإشارة، فكذا الحذف الذي هو بعضٌ منها[1].

تخ[2]: إنما جاز ترخيمُ المعرفَة لأنَّه حُذِفَ منه التنوين والإعراب، وهما زيادتان على ذات الكلمة، فيحذف منه آخر الكلمة؛ لأنه زيادة بالنسبة إلى الثلاثي، والدليل عليه فصل التصغير والجمع.

وأما شرط العلمية فلأنَّه أشْهَر، فيكون الحذف فيه أقَلُّ إلباساً، والترخيم إنما يكون في مقام عدم الالتباس، قال ابن السَّرَّاج[3]: ونعتُ المرخَّم عندي قبيحٌ ـ كما قال الفراء[4] ـ؛ لأن النعت للتوضيح، فإن احتيج إليه فرد ما سقط منه أوْلَى.

وأما عدم كونه مضافاً؛ لأن الإضافة إزالة اللَّبْسَة، وفي الترخيم إثباتها فيتناقضان.

وأما الاستغاثة والنُّدبَة فلأنَّ مقامهما مبنيٌّ على الاحتياط، ولذا حَرُمَ حذفُ حرف النداء عنهما.

(١) أي: بعضٌ من الإشارة.

(٢) التخمير ١/ ٣٦٦، ٣٦٧، ومن قوله: «إنما جاز ترخيم المعرفة» حتى قوله: «فصل التصغير والجمع» ليس من التخمير.

(٣) في الأصول في النحو ١/ ٣٧٤.

(٤) لم أجد قوله هذا في كتبه التي رجعت إليها، وقد ورد القول بلانسبة في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢٢.

وأما اشتراط الزيادة على الثلاثة فلأنَّه[1] لو رُخِّمَ الثلاثي لَبقي[2] على صورةٍ ليس مثلُها في المتمكنة من الأسماء.

قلت[3]: ومما يدلُّ عليه ما ذكر شيخنا الأستاذ سيف الدين: سَمِعْتُ العربي ببغداد يُعَرِّبُ «زَرْ»[4] بمعنى: الذهب، فيقول: «زَرٌّ» مُشَدَّداً، لِماَ رسَخ وثبت في مُعْتَقَدهم أنّ الاسم المتمكن لايكون بناؤه أقل من ثلاثة أحرف، ،ومنه قولهم: «بُدٌّ»[5] بمعنى: الصَّنَم، وهو تعريب «بُتٌّ» على ما أثبته أئمة اللغة.

شح[6]: وقيل[7]: إنما اشترطت العَلَميَّة لأن النداء في الأعلام أكثر، فناسب التخفيفُ، وأما الإضافة فَلأنَّه لاجائزٌ أن يُرَخَّم المضاف؛ لأنَّ الترخيم يَبقى في وسط الكلمة مَعْنى، ولاجائزٌ أنْ يُرَخَّمَ الثاني؛ لأنَّه ليسَ بِمُنادى؛ لأنَّ ماوقع عليه النداء هو الأوَّل.

وقيل[8]: لأنّ الإضافة والاستغاثة والندبة يُقْصَدُ التطويل والامتداد بها، وفي الترخيم خِلاف ذلك، فهُما على طرفي نقيض.

قوله: «إلا ماكان في آخره تاءٌ[9] . . .»

(١) في (ج): فإنه . . .

(٢) في (ج): يبقى . . .

(٣) من هنا حتى قوله: «أئمة اللغة» لم يرد في (ع).

(٤) «زَرْ» كلمة فارسية الأصل، معناها: ذهب كما ذكر هنا، ينظر: السامي في الأسامي ص١٧٩، قصد السبيل ٢/ ٨٣.

(٥) وهذه الكلمة فارسية الأصل، ينظر: المعرب للجواليقي ص١٣١، السامي في الأسامي ص٤٦.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٨.

(٧) كلمة «قيل» لم ترد في الإيضاح في شرح المفصل، فالقول المحكي لابن الحاجب، وينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩٧.

(٨) كلمة «قيل» لم ترد في الإيضاح في شرح المفصل، فيكون القول لابن الحاجب.

(٩) في (ع): التاء . . .

تخ[1]: لأنَّ مافيه تاء التأنيث بمنزلة كلمتين، وذهاب إحداهما لايوجب في الباقية لَبْسَةً، ولأنَّ فكَّ الكلمة عن الكلمة أهون من إسقاط حرفٍ، ألا ترى أنّ طرح التاء من «ضاربة» أهونُ من طرح الباء منْهُ.

شح[2]: أما العلمية فلأنها خَلَفها غيرُها وهو التأنيث، لأنَّه يقتضي التخفيف لثقَله كما يقتضيه العَلَم لكثرته، وأما عدم اشتراط الزيادة [3] على الثلاثة؛ لأنَّ المعنى المعتبر فيها هو لزوم الإخلال، ولا إخلال في التاء لأنها زائدة.

قلت: ولأنّ ماقبلها مفتوحٌ قبل الترخيم وبعدَه، حتى رُوِيَ عن سيبويه[4] أنّ نحو «قائمة» غير عَلَمٍ لايجوز ترخيمُه على لغة «ياحارُ» بالضم؛ لئلاَّ يلتبسَ بالمذكَّر، فَتَدُلُّ الفتحة على المحذوف فجازَ ترخيمهُ.

و«صَاحِ» في «ياصاحِ» جرى مجرى العَلَم لكثرة استعماله[5].

وعن ابن السكيت[6]: رَجَنَتْ الشاة ودَجَنَتْ [7]: ألِفَتْ البيوت واستأنست،

(١) التخمير ١/ ٣٦٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٨، ٢٩٩، ومن قوله «قلت» حتى «لتعلَّف» مقحم وليس من الإيضاح في شرح المفصل.

(٣) يعني فيما كان في آخره تاء التأنيث.

(٤) في الكتاب له ٢/ ٢٥١، ومثَّلَ بـ «خبيثة» بدل «قائمة».

(٥) فلذلك جاز ترخيمهُ عندهم مع أنه نكرة، ولم يختم بالتاء، وأصل «ياصاح»: ياصاحب، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٠، ٢١.

(٦) في إصلاح المنطق ص٢١٢، وكلام ابن السكِّيت مختلف عن المثبت هنا، وما أورده المؤلف منقولُ من الصحاح (دجن).

(٧) القول الذي مثل به الزمخشري قد اختلفتْ روايته، فرُوِيَ: «ياشا ادجُنِي» كما في: الأصول لابن السراج ١/ ٣٦٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٨، وروي: «ياشا ارْجُنِي» كما في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤١، والهمع ٣/ ٧٩.

وقيل[1] : هي ما حُبِسَتْ لتُعْلَف .

وقد أجاز الفراء والكوفيون[2] ترخيم العَلَم الثلاثي المتحرك / الأوسط ؛ لأنه ١/٨٨ يصير مثل «يدٌ» و «أخٌ» ، فيقولون ـ فيمن اسمه «كَتِفٌ» و «قَدَم» : «ياكَتِ» و «ياقَدَ» ، وليس بالجيِّد ، فإنَّ نحو «يد» إنما كان لنوعٍ من الإعلال .

قلت[3]: وعلى قولهم جاء بيتُ[4] أبي الطيِّب حيث يقول :

أجِدَّكَ مَا تَنْفَكُّ عانٍ تفكُّه ... [5]عُمَ بنَ سليمانٍ ومالاً تُقَسِّمُ[6]

أراد : عُمَر ، قال ابن جني (في شرحه)[7] : [8] وهذا الترخيم عندنا لحنٌ ـ أراد : عند البصريين ـ .

(١) هو قول ابن السكيت ـ كما أشرنا ـ ، وقال به الأصمعي أيضاً كما في : كتاب الشاء له ص٩١ .

(٢) اختلف الكوفيون في ترخيم الاسم الثلاثي ، هل يجوز على الإطلاق وإليه ذهب طائفة منهم ، أم يجوز فيما كان متحرك الوسط دون غيره ، وإليه ذهب طائفة من الكوفيين منهم الفراء ، أما البصريون وتابعهم الكسائي من الكوفيين فقد منعوا ترخيم الاسم الثلاثي مطلقاً ، ينظر في ذلك : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٥٥ ، الأصول في النحو ١/ ٣٦٥ ، الجمل في النحو للزجاجي ص١٦٨ ، الإنصاف ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، التبيين للعكبري ص٤٥٦ ، ائتلاف النصرة ص٤٨ .

(٣) لم ترد في (ع) .

(٤) في (ع) : قول أبي الطيب . .

(٥) في (ع) : عُمَر . . ، وهو تحريف .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي ـ كما ذكر المؤلف ـ ينظر : معجز أحمد ٢/ ٥٢ ، وهو من قصيدة مدح بها عُمَر بن سليمان الشرابي ، ومطلعها :

نرى عِظَمًا بالصد والبين أعظم ... ونتهم الواشين والدمع منهمُ

ومعنى البيت : إنك ماتنفك عن فك الأسرى ، وتقسيم الأموال .

وقد رخم المتنبي «عُمَر» وهو اسمٌ ثلاثي ، وذلك جائزٌ على مذهب الكوفيين .

(٧) ساقط من (ع) .

وينظر هذا القول منسوباً إلى ابن جني في : التبيان في شرح الديوان ٤/ ٨٩ ، ٩٠ .

(٨) ساقط من (ج) .

[1] ومن الترخيم الشاذ عند المبرد[2] قولُ أبي العلاء ـ في غير النداء ـ:

فأرقنا طروقُك لا أثَيْلٌ مؤرقة الهجود ولا أثَالُ[3]

يعني: أثَيْلَة، وهو اسم امرأة، وأثالة من أعلام الرِّجال، هكذا ذكره في الضرام[4].

قلت: ومَحْمَل صحَّة قول أبي الطيِّب أن «عُمَر» لكونه متحرك الأوْسَط نزل منزلة الزائد على الثلاثة، على أنّ قول الكوفي يُصَحِّحُه[5]، ومن مذهب الفراء[6] أنَّ الساكن يحذَفُ مع الآخر في نحو «قمَطر[7]» فيقال: «ياقمَ».

قوله: «والترخيم حذفٌ في آخر الاسم على سبيل الاعْتباط» يقال: عَبَطَ البعيرَ واعتبطه: نَحَرَهُ من غير علَّة[8].

(١) من هنا حتى قوله: «على أن قول الكوفي يصححه» لم يرد في (ع).

(٢) يعني عند المبرد في زعمه أن ترخيم غير المنادى لايجوز في ضرورة الشعر إلا على لغة من لاينتظر، وتقدمت الإشارة إلى قوله ص ٩٧٥.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري ـ كما ذكر المؤلف ـ، ينظر: شروح سقط الزند ٤/ ١٦٦٢.

وأراد المؤلف من إيراد البيت التمثيل على الترخيم في: غير النداء في ضرورة الشعر على لغة من لاينتظر، وهذا جائزٌ عند المبرد، وليس شاذاً كما ذكر المؤلف.

(٤) ضرام السقط (ضمن شروح سقط الزند) ٤/ ١٦٦٣، ١٦٦٤.

(٥) تقدمت الإشارة إلى رأي من أجاز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط من الكوفيين قريباً.

(٦) ينظر قوله في: الأصول في النحو ١/ ٣٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٠٥، الارتشاف ٣/ ١٥٥.

(٧) القمَطْر: الشديد، ويطلق على القصير المتداني الخَلْق، ويطلق على ماتصان به الكتب، ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ١/ ١٦٨ و ٢/ ٥٦٩، تهذيب اللغة ٩/ ٤٠٧، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص١٤٤، شرح الشافية للرضي ١/ ٥١.

(٨) ينظر: العين ٢/ ٢٠، الصحاح (عبط).

شم: معناه أنَّ هذا حذفٌ غير قياسي، أو غير معلول[1]، وقيل[2]: إنما قال ذلك ليَخْرُجَ ما حُذفَ لكَوْنه حَرْفَ عِلَّة لموجِب مثل «قاضٍ»، أو لتخفيفٍ مثل «القاض» فيمَنْ حَذَفَ[3].

تخ[4]: فإن سألت: منَ المُحال أن يَتَصَرَّفَ العربُ في شيء ثُمَّ لايكون له علة؟، أجبتُ: المعنيُّ به أنَّ ذاكَ حذفٌ في آخر الكلمة لا لعلَّة ظاهرة، وأما الغرضُ بالتخفيف فهو لجميع المواضع شاملٌ، فاعرفه.

صح[5]: «هرْقل» ملك الروم على مثال «خِنْدف»[6]، ويقال أيضاً: «هِرَقْل» على وزن[7] «دِمَشْق» و «سِبَحْل»[8].

(١) جاء في تثقيف اللسان للصقلي ص١٣٤، وفي تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٤٨٧: أنَّ العامَّة يقولون: رجلٌ معلول وكلامٌ معلول، والصواب: مُعَلٌّ، وقد ذكر العلاَّمة المحقق ابن هشام الأنصاري في شرح قصيدة كعب بن زهير ص٨٤: أن الحريري زعم أن إطلاق «معلول» على من أصابته العلة وَهْمٌ، وأنه إنما يقال لذلك: «مُعَلٌّ» من: أعلَّه الله، وبناءً على ذلك لحنوا المحدثين في قولهم: حديثٌ معلول، ثم قال: «والصواب أنه يجوز أن يقال: عَلَّهُ فهو معلولٌ، من العلِّ إلا أنه قليلٌ»، وقد ذكر الجوهري في الصحاح (علل): أنه يقال: عُلَّ الشيء فهو معلول.

(٢) ذُكِرَ هذا القول في: الإقليد ق(٦٠أ).

(٣) حذف الياء في «القاضِ» لغة مشهورة لبعض العرب، وإنما حذفت الياء لسكونها ولدلالة الكسرة عليها، ينظر: علل القراءات للأزهري ٢/ ٦٥٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٣١.

(٤) التخمير ١/ ٣٦٧، ٣٦٨، وينتهي النقل منه عند قوله: «بالكسر والضم مرخماً» ونص الصحاح مقحم.

(٥) الصحاح (هرقل) ٥/ ١٨٤٩.

(٦) خِنْدف ـ بكسر الخاء والدال، وإسكان النون ـ اسم امرأة، ينظر: ضَبْط هذا الاسم في: خزانة الأدب ٧/ ٢٤.

(٧) في (ج): على مثال....

(٨) السِّبَحْل: الضخم، كما في: المنتخب من غريب كلام العرب ٢/ ٥٦٩.

وقولُه: «ياثمو»[1] و«يابنو» فيما إذا كانَ المحذوفُ مَنْوِيًّا كالثابتِ، و«ياثمي» و«يابني» على لغةِ مَنْ يقولُ: «ياحارُ» بالضمِّ، وهي اللغةُ الثانيةُ، لِأَنَّه جَعَلَهُ اسْماً برأسِهِ، وليسَ في الأسماءِ المتمكِّنَةِ ما آخرُه واوٌ قبلَها حَرَكَةٌ[2]، وهذه المسألةُ مذكورةٌ في المُشْتَرَكِ[3].

وقالَ الأخفشُ[4]: إذا رخَّمْتَ رَجُلاً اسمُه «شاه» ـ على لُغَةِ «ياحارُ» بالضمِّ ـ قُلْتَ: «ياشاه أقبِلْ» تَرُدُّ الهاءَ الأصليَّةَ؛ لأَنَّه ليسَ عندَنا اسمٌ مُتَمَكِّنٌ آخرُه ساكنٌ وهو على حرفينِ، فكانَ رَدُّهُ إلى الأصلِ أَوْلى، وقُرِئَ: ﴿يَامَالُ﴾[5] بالكسرِ والضمِّ[6] مُرَخَّماً.

شح[7]: تقولُ في «قَطَوَان»[8] و«كَرَوَان»: «يا قَطَا» و«يا كَرَا»[9] كـ«عصا»[10] وفي نحو: «سِنَّوْر» و«بِرْذَون»[11]: «ياسِنَّا» و«يابِرْذَا»، وفي المُسَمَّى

(١) ساقط من (ع).

(٢) تُنْظَر اللغتانِ في ترخيمِ «ثمود» و«بنون» مُسَمًّى بِهِ في: الكتاب لسيبويه ٢/٢٥٩، الإيضاح العضدي ص٢٥٣، شرح المفصَّل لابن يعيش ٢/٢١.

(٣) ذَكَرَها الزمخشريُّ في المفصَّل ص٣٨٨، وذَكَرَها المؤلِّفُ في المقتبسِ (المجلد الثاني) ق(١١٢٨أ).

(٤) لم أَجِدْ هذا القولَ في كُتُبِ الأخفشِ الموجودةِ، وهو بلانسبةٍ في: شرح المفصَّل لابن يعيش ٢/٢٠.

(٥) سورة الزخرف، من الآية (٧٧).

(٦) تقدَّمَ تخريجُ قراءةِ الكسرِ، أَمَّا قراءةُ الضمِّ فقرأَ بها أبو السوارِ الغَنَويُّ، ينظر: المختصر في شواذ القرآن ص١٣٦، البحر المحيط ٩/٣٨٩، الدر المصون ٩/٦٠٧.

(٧) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/٣٠٠، ٣٠١.

(٨) القَطَوانُ: البطيءُ في مَشْيِهِ كما في: النوادرِ في اللغة ص٥٥٤، شرح أبنيةِ سيبويه لابن الدهانِ ص١٤٢.

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) تقدَّمَ الكلامُ على ترخيم «كَرَوَان» ص ٩٥٥، وينظَر في ترخيم «قَطَوَان»: الكتاب لسيبويه ٢/٢٤٩، أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٥.

(١١) السِّنَّوْرُ: القِطُّ، كما في: المنتخب ١/١٠٧، والبرذونُ: الدابَّةُ، كما في الصحاح (برذن)، وينظر الكلامُ على ترخيمِهما في: شرح المفصَّل لابن يعيش ٢/٢٣.

بـ«طَيْلَسان»[1] : «ياطَيْلَسَ»، وعن أبي عثمان[2] : لايجوز، إذ ليس في الكلام «فيعل» على الصحيح، قال[3] : وسألت الأخفش فأخطأ، فلما نبهته تنبَّهَ.

وفي «شقاوة» و «حمراوان» عَلَماً : «ياشقاء» و «ياحَمْراء» بالهمزة[4]، وفي «حَوْلايَا»[5] : «ياحولاء»[6]، وفي «حَيْوَة» : «ياحَيْوَ» غير مُدغم[7]، وفيه نَظَرٌ، وفي نحو : «أعْلَون» : «يا أعْلاَ» ـ بإثبات الألف ـ[8].

وقالوا في «مُحْمَرٌّ» عَلَماً عن اسم فاعل : «يا مُحْمَرْ» ـ بسكون الراء[9] ـ، والفراء[10] يكسرها عن اسم فاعلٍ ويفتح في غيره[11]، وهو قياسٌ من قال في «قاضون» : «ياقَاضِيَ»[12].

(١) الطيلسان : ضربٌ من الأكْسِية كما في «اللسان (طلس)، وينظر في الكلام على ترخيمه : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢٠، ١٢١، شرح الكافية للرضي ١/ ٤١١.

(٢) ونقل أيضاً عن المبرد والأخفش كما في : المساعد ٢/ ٥٥٦.

(٣) أي : قال المازني، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٢٠ أنَّ الذي سأل أبو عُمَر الجرمي، والمسؤول أبو عثمان المازني.

(٤) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٥٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٦، شرح الكافية للرضي ١/ ٤١٠.

(٥) حولايا : اسم قرية من قرى النهروان كما في : مراصد الإطلاع ١/ ٤٣٨.

(٦) ينظر في ترخيمها مُسَمًّى بها : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٦١، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧١، ٣٧٢.

وما أورده المؤلف يقال على لغة من لاينتظر، أما على لغة من ينتظر فيقال : ياحولاي، وعليه اقتصر سيبويه.

(٧) ينظر : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٥١، التعليقة لأبي علي ١/ ٣٨٦.

(٨) ينظر في ترخيم «أعْلَون» مُسَمًّى به : التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧١، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٠٧.

(٩) ينظر في ترخيم «مُحْمَرّ» مُسَمًّى به : الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٦٤، الأصول في النحو ١/ ٣٦٤.

(١٠) ينظر قول الفراء في : شرح الكافية للرضي ١/ ٤٠٩، الارتشاف ٣/ ١٥٨، همع الهوامع ٣/ ٨٩.

(١١) في (ج) : غيرها...

(١٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٣٦٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٨٨، ٥٨٩.

قلت[1]: وفي اللُّمَع[2] للإمام ابن جنِّي: في ترخيم «شقاوة» و «عباية»: «ياشقاوَ» و«ياعَبَايَ»، ومن قال: «ياحَارُ» قال: «ياشقاءُ» و «ياعَبَاءُ» بالإبدال لوقوعهما طَرَفاً بعْد ألف زائدة، فإن سَمَّيْتَ رَجُلاً بـ «حُبْلَيَان» تثنية «حُبْلَى» قُلْتَ: «ياحُبْلَيَ» ـ بحذف الألف والنون، وترك الياء مفتوحة ـ، وعلى «ياحارُ» بالضم لايجوز ترخيمه؛ لئلا تنقلب الياء ألفاً، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ ألف[3] نحو «حُبْلَى» لاتكون / أبداً منقلبَةً، إنما هي ٨٨/ب أبداً زائدَة، فعلى هذا فقس.

قوله: «في حكم زيادة واحدة» أي: لاتأتي إحداهما مفردةً عن صاحبتها، وفيه احترازٌ عن نحو «ثمانية» فترخيمها: «ياثمانيَ»، ونحو «مرجانةَ» اسمُ امرأة وفي «طائفية»: «يامَرْجَانَ»و «ياطائفيُّ»[4].

و «أسماء» اسم امرأة، وهو عند سيبويه[5] «فَعْلاء»، وعند غيره «أفْعَال»[6]، حُجَّة سيبويه: أن التسمية علماً منقولاً عن الصفات أكثر منه عن الجمع، ـ وهو على قوله ـ من أمثلة ما نَحنُ فيه، وسيأتي الكلام فيه مشبعاً في باب «المذكر والمؤنث»[7].

(١) من هنا إلى قوله: «فعلى هذا فَقِسْ» لم يرد في (ع).

(٢) اللمع في العربية ص١٨٠، بتصرف يسير.

(٣) في (ج): الألف...

(٤) ينظر في ترخيم «طائفية» و «مرجانة» مُسَمّى بهما: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤٤، الإيضاح العضدي ص٢٥٣.

(٥) في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨ وتابعه الزمخشري كما صرح بذلك في المتن، وعلى قوله فأصل الكلمة «وَسْمَاء» ثم قلبت الواو همزة، كما في: الأصول في النحو ٢/ ٨٥، المبهج لابن جني ص١٨٥.

(٦) ممن ذهب إلى أن أصلها «أفعال» المبرد وابن السراج، ينظر: المقتضب ٣/ ٣٦٥، ٣٦٦، الأصول في النحو ٢/ ٨٤، ٨٥، المبهج ص١٨٤، ١٨٥.

(٧) ينظر: باب المذكر والمؤنث من المقتبس (المجلد الأول) ق(١٨٩ - ١٩٥)، وقرر هذه القاعدة ممثلا بأمثلة متعددة لما سمي به علماً منقولاً عن صفة.

شح[1]: قوله: «وإما حرف صحيح ومدةٌ قبله» أهمل الشيخُ: «ومن القيد أن يكون قبلها ثلاثة أحرف»، كأنه استغنى بما مُثِّل من نَحْو «مَنْصور»، وبما مثل في نحو[2]: «ياثمو» فيما تقدم.

وقوله: «ومدة قبله» يعني زائدة، وإلا يعترض نحو «مُخْتَار»، فإن ترخيمه: «يامختا» ـ بإثبات الألف ـ.

تخ[3]: فإن[4] كان أحدهما أصلاً والآخر زيادة، فأما إن تأخَّرَت[5] الزيادة نحو: «كُمَّثرى» فيقتَصَر على حذفها فيقال: «ياكُمَّثْرَ»، وإن تقدَّمَتْ على الأصل، فإما ألاَّ تَكُوْنَ مَدَّةً نحو «عجَّولْ»[6] ـ بتشديد الجيم ـ حذف الأخير لاغير، وإن كانت مدةً نحو: «مَنْصُور» حَذفا معاً، لأن الطرف بالحذف أولى من وجه، وحذف المعتل أولى من وجهٍ آخر مع كونه قريباً من الطرف، ولذلك أعِلَّ «صُيَّمٌ» مع تصحيح «صُوَّام» للقرب من الطرف[7]، وسيأتي الكلام فيه[8]، والواو في «عِجَّول» كالصحيح، إذ ليس بِمَدَّةٍ كما ورد في القوافي.

وحُذِفَ الاسم الأخير في المركب لاستثقاله، و «بُخْتَ نَصَّر» ـ بتشديد

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) التخمير ١/ ٣٦٩، ٣٧٠ بتصرف بالاختصار.

(٤) الفاء ساقطة في (ج).

(٥) في (ع): أخرت...

(٦) العِجَّول: ولد البقرة كما في: شرح أبنية سيبويه ص١٢٠، وينظر ترخيمها في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٢.

(٧) ينظر: دقائق التصريف ص٢٨٠، الممتع في التصريف ٢/ ٤٩٨.

(٨) ذكر ذلك المؤلف في باب الاعتلال في: المقتبس (المجلد الثاني) ق(١٢٥ب).

الصاد ـ[1]منقولٌ عن أبي حاتم في كتاب «ماتلحن فيه العوام» عن الأصمعي[2].

شح[3]: والفرق بين المركب وبين المضاف أنه[4] مع المضاف إليه اسمان معربان بإعرابين[5] مختلفين، فظهر التعدد فيهما لفظاً، والترخيم حكمٌ لفظي، فلم يَجُز في المتعدد لفظاً، وأما نحو «مَعْدِ يكرب» فلم يَجُزْ فيه التعدد اللفظي، فجرى مجرى «جَعْفر» و «عِمْران»، بدليل إعرابه إعْراباً واحداً، فأشْبَهَتْ الكلمة الثانية تاء التأنيث والفَها.

[6]وترخيم «معد يكَرِب» على مذهب الإضافة ممتنع، وعلى الوجه الآخر جائز.

قال[7]: إذا قُلتَ: «ياخمسة» في «خَمْسَة عَشَر» وقفت على الهاء في اللغتين[8]، وكذلك لو رخَّمْتَ نحو: «مُسْلمتان»[9]، وتقول في «اثنى عشر» اسماً: «يااثنَ» و «ياااثنُ»[10]؛ لأنَّ «عَشَرَ» بمنزلة النون في «اثنان»[11]، وهو كـ «عَمَّار».

قوله: «وأمَّا نحو «تأبط شرّاً» فلا يرخَّمُ»[12] قال شيخُنا (ـ رحمه

(١) في (ع): ومنقول...

(٢) ينظر في ذلك: المعرب للجواليقي ص١٢٨، شفاء الغليل ص١٤٢، قصد السبيل ١/ ٢٥٦.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) الضمير في «أنه» يعود إلى المضاف، والمعنى: أنّ المضاف مع المضاف إليه اسمان...

(٥) في (ج): إعرابين...

(٦) من هنا إلى قوله: «وعلى الوجه الآخر جائز» لم يرد في (ع).

(٧) أي: قال ابن الحاجب.

(٨) يعني في لغة مَنْ ينتظر وفي لغة من لاينتظر، وينظر ترخيم «خمسة عشر» مسمى بها في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٦٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٢، الارتشاف ٣/ ١٥٥

(٩) ينظر ماقيـلَ في ترخيمها إذا سمي بها في: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٠٥.

(١٠) في (ع): يابن...، وهو تصحيف.

(١١) ينظر في ترخيم «اثنا عشر» مسمى بها على اللغتين: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٦٩، المقتضب ٢/ ١٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٣.

(١٢) هذا هو رأي جمهور النحاة، وزعم ابن مالك أنّ المركب الإسنادي كـ «تأبط شرّاً» قد يُرخَّم، وأن = = سيبويه نقل ذلك عن بعض العرب في باب النسب، والحق أن مانُقل من ترخيمه قليل جداً، ينظر:

الله ـ)[1]: لأنه كلامٌ عَمِلَ بَعْضُه في بَعْضٍ، فأشبه المضاف.

تخ[2]: إنما لايُرَخَّمُ نحو «تأبَّط شرآ» لأنّ له جهتين من الارتباط، ارتباطٌ ظاهر، وارتباط معنوي، فإن سألْتَ: فكيفَ سَقَطَ في النسبة[3] أحد الشطرين ولم يسقط هنا؟، أجَبْتُ: لأنّ في النسبة يلزم بناء ثلاثة أشياء[4]، ولا كذلك فيما نحن فيه.

شح[5]: ولأنَّ التعدد فيه مقصودٌ بعد التسمية، ألا ترى أنَّ «شرآ» منصوبٌ في أحواله كلها، قال سيبويه[6]: ولو رَخَّمْتَ «تأبط شرآ» لرَخَّمت رَجُلاً يُسَمَّى:

«يادار عبلة بالجواء تكلمي»[7]

والله أعلمُ.

الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٧٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٢.

(١) لم يرد في (ع).

(٢) التخمير ١/ ٣٧٠.

(٣) في (ج): إلى أحد. . ، زيدت «إلى» خطأ من الناسخ.

(٤) أي: لو لم يسقط أحد الجزءين.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٣، ٣٠٤.

(٦) في الكتاب له ٢/ ٢٦٩.

(٧) هذه العبارة المسمى بها صدر بيت من الكامل، وعجزه:

. وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

وهو لعنترة بن شداد ـ من أبيات معلقته المشهورة ـ ينظر في: ديوان عنترة ص١٨٧.

والجواء: المطمئن من الأرض المتَّسع، وعمي صباحاً: أي: انعمي، وهذه التحية كانت مشهورة في الجاهلية.

والشاهد في البيت: «يادار عبلة بالجواء تكلمي»، ووجه الاستشهاد به: أن الترخيم يمتنع في الجملة المحكيَّة، فيمتنع الترخيم في هذا الشطر لوسمي به، ومثل ذلك «تأبط شراً» يمتنع الترخيم فيه، ينظر هذا الشاهد في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤، الإقليد ق(٦٠أ)، المقاليد للنسفي ق(١٢٧أ).

قال - رضي الله عنه - [1]:

« فصلٌ[2]: [حذف المنادى]

وقد يُحْذف المنادَى فيقالُ: «يا بؤس لزيدٍ» بمعنى: يا قوم بؤسٌ لزيد، ومن أبيات الكتاب[3]:

يا لعنةُ اللـــــه والأقوامِ كلِّهم والصالحون على سِمعان من جارِ[4]

وفي التنزيل: ﴿ألا يا اسجدوا﴾.[5]».

حم: جاز حذف المنادَى لأنَّه مفعولٌ، وحذف المفعول كثيرٌ لكونه فَضْلَه.

شم: جاز حذفه لأنَّ فهمَ المخاطب يتسارع إليه مُسْتدلاً بحرف النداء؛ إذْ لا يتَصَوَّرُ وجوده بدون المنادَى، وليس في اللفظ فتعيَّن حَذْفُه.

تخ[6]: «يا بؤسَ لزيد» دُعاءٌ، قال أبو عَمْرو: مثله[7] «يا ويل لك»/ و«يا ويح ١/٨٩

(١) المفصل ص٤٨.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) أي: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢١٩.

(٤) البيت من البسيط، ولم أهتد إلى قائله فيما اطلعت عليه من مصادره.

وجاءت روايته في كتاب سيبويه: «والصالحين» وسيتكلم المؤلف في الشرح -إن شاء الله- عن الروايتين.

والشاهد في البيت: «يا لعنة الله»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ المنادىَ بـ«يا» محذوف، لأنَّ اللعنة ليست مناداة، والمعنى: يا قوم لعنة الله...، ينظر هذا الشاهد في: الكامل للمبرد ٣/ ١١٩٩، الأصول في النحو ١/ ٣٥٤، المنخَّل ق(٣٤أ)، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٩، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق(١٤ب).

(٥) سورة النمل، من الآية (٢٥)، وسيأتي تخريج هذه القراءة في الشرح -إن شاء الله-.

(٦) التخمير ١/ ٣٧١-٣٧٣، وينتهي النقل منه عند قوله: «أنه بفتح السين».

(٧) في (ع): مثل...

لك» وفيه وجهان:

أحدهما: ما ذكر في الكتاب[1].

والثاني: أن حرف النداء قد انْسَلَخ عن معنى النداء، وبقي للتنبيه المجَّرد، بدليل القراءه الثانية: ﴿ألا ها اسجُدوا﴾[2].

قلت[3]: وبيت الحماسة[4].

يا بؤسَ للحـــــرب التي وضَعَتْ أراهط فاستراحُوا[5]

اللام في «للحرب» دَخَلت لتأكيد الإضافه، ونحو هذه اللام ما في «لا أبالك»[6]، قال المرزوقي[7]: هذه اللام للتأكيد لمْ تأتِ إلا في هذين الموضعين[8].

قوله: «والصالحون . . .» - بالواو- فيه وَجْهان:

أحدهما: أن يكونَ معطوفًا على محل قوله: «والأقوام»؛ لأنه في المعنى[9] فاعل اللعنة، ونحوه:

(١) وهو أن تكون «يا» حرف نداء والمنادَى محذوف -كما تقدم في المتن-.

(٢) سورة النمل، من الآية (٢٥)، ولم أجد هذه القراءة فيما عُدْت إليه من كتب القراءات والتفسير وإعراب القرآن ومعانيه.

(٣) من هنا إلى قوله: «في هذين الموضعين» لم يرد في (ع)، وهذه الفقرة مقحمة وليست في التخمير.

(٤) الحماسة لأبي تمام ١/ ٢٦٥.

(٥) تقدم هذا البيت والتعليق عليه ص ٩٣٠، والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك.

(٦) ينظر ما تقدم ص ٩٣٠.

(٧) في شرح ديوان الحماسة ٢/ ٥٠٠.

(٨) يعني بالموضعين باب «لا» النافية للجنس، وباب النداء.

(٩) في (ج): في معنى . . .

. طَلَبُ المعقِّبِ حَقَّه المظلومُ[1]

والثاني: أن يكون على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامَهُ، وإعرابه بإعرابه، وقُرِئ: ﴿أولئك عليهم لَعْنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ أجْمَعُون﴾[2].

ويروى: «والصالحين» -بالياء-، وهو ظاهرٌ، بالعطف على «الأقوامِ»، أو على إضمار المضاف.

و«سِمْعان»: من أسماء الرجال -بكسر السين-[3]، كذا الرواية عن جار الله، وعليه: «السِّمعانيون»[4]، ولشيخنا جارِ الله:

بِدَير سمعان قبرُ معتقدٍ نظير قبرٍ بدار سِمْعَان[5]

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

حتى تَهَجَّر في الرواح وهاجَهُ

وهو للبيد بن ربيعة كما في ديوانه بشرح الطوسي ص١٨٦.

وتهجّر في الرواح: عجّل الرواح إلى الماء، هاجه: حرّكه، المعقب: الذي يرجع مرةً بعد مرة، ويريد به صاحب المال الذي يطلب حقه مرةً بعد مرة.

والشاهد في البيت: «طلبُ المعقب. . . . المظلومُ»، ووجه الاستشهاد به: أنّ «المظلومُ» مرفوعٌ لأنه نعتٌ لـ«المعقب»؛ لأنّ «المعقب» وإن كان مجروراً لفظًا إلا أنه مرفوع محلاً؛ لأنه في المعنى فاعل للمصدر «طَلَب»، وينظر هذا الشاهد في: الإيضاح العضدي ص١٨٦، شرح الأبيات المشكله الإعراب ص٢٩٩، الإنصاف ١/ ٢٣٢، شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص١٣٣، خزانة الأدب ٢/ ٢٤٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٦١)، وقرأها برفع «الملائكةُ» و«الناسُ» و«أجمعون» الحسن البصري، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١١، المحتسب ١/ ١١٦، الدر المصون ٢/ ١٩٤، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٢٣، ٤٢٤.

(٣) لم أتبيَّن مَنْ المقصود بـ«سمعان» هذا.

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني ٣/ ٢٩٨.

(٥) هذا البيت من المنسرح، وقد نسبه المؤلف -كما ترى- للزمخشري ولم أجده في ديوانه المخطوط.

«دَير سِمْعان»: موضعٌ[1] فيه قبرُ عُمَر بن عبدالعزيز.

وفي بعض الروايات أنَّه بفتحِ السين.

(قال في)[2] شح[3]: قوله: «من جارٍ» حالٌ أو تمييز.

قُلتُ[4]: حَمْلُه على التمييز مُسَلَّمٌ، لا عَلَى الحال؛ لأنَّ «مِنْ» تَأبَى ذلك، وسيأتيك هذا الامتناع منصوصًا عن السلف في صورة من صُوَرِ باب التمييز[5].

شح[6]: الكسائي يقفُ على «يا» ويبتدئُ «اُسجدوا» بضم الهمزة، ويُخَفِّفُ «ألا»[7].

وذكر[8] في الكشاف[9] في «طسم» الأولى ﴿أَلَا يَا اتَّقُونِ﴾[10]، كأنَّه قيل: يا

(١) وهذا الموضع بنواحي دِمَشْق، ينظر في تحديده: مُعْجم ما استعجم للبكري ٢/ ٥٨٥، معجم البلدان٢/ ٥٨٥.

(٢) لم يرد في (ع).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٤.

(٤) من هنا إلى قوله «من صور باب التمييز» لم يرد في (ع).

(٥) ذكر ذلك في باب التمييز من المقتبس (المجلد الأول) ق(٩٥أ) عند حديثه عن الفرق بين الحال والتمييز والمفعول له، وذكر فيه أنّ التمييز بمعنى «من» فحيثما احتمل الكلام تقدير «منَ» دون غيرها فهو تمييز.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٤، وينتهي النقل عند قوله: «ويخفِّف ألَا».

(٧) قرأ الكسائي من السبعه ﴿ألا يا اسجدوا﴾-بتخفيف «ألا» وفصل «يا» عن «اسجدوا» على أن «يا» حرف نداء أو تنبيه، ووافق الكسائيَّ رويسٌ وأبو جعفر والحسنُ والشَنَبوذي والمطوعي، تنظر قراءة هؤلاء مع وقفهم على «يا» في: المبسوط في القراءات العشر ص٢٧٩، التذكرة في القراءات ٢/ ٥٨٥، الكشف ٢/ ١٥٦- ١٥٨، الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٧١٩، علل الوقوف للسجاوندي ٢/ ٧٦٧، الإتحاف ٢/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٨) من هنا إلى قوله: «اهتدى له وإليه» لم يرد في (ع).

(٩) الكشاف ٣/ ٣٠١، ٣٠٢.

(١٠) سورة الشعراء، من الآية (١١)، وهذه القراءة قراءة شاذة ذكرت بلا نسبة في: =

ناسُ اتقوني، والقراءة المعروفة[1]: ﴿ألا يَتَّقُونَ﴾ بالياء[2]، فاعرفه.

ومنه قوله ذي الرمَّة:

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ على البِلى[3]

وقول أبي الطيب:

يا افخَرَ فإنّ الناس فيك ثلاثةٌ مستعظمٌ أو حاسدٌ أو جاهلُ[4]

= البحر المحيط ٨/ ١٤٣، والدر المصون ٨/ ٥١٣، وفي المختصر في شواذ القرآن ص١٠٦: أجازة عيسى، (يعني عيسى بن عمر).

(١) وهي قراءة جمهور القراء.

(٢) في (ج) رسمت الياء «يتقون» وفي كلمة «بالياء» بنقطتين من تحت ونقطتين من فوق، وفوق السطر بخط دقيق كلمة «معًا»، وقد بدا لي أن هذا من عمل النساخ للإشارة إلى أنها تقرأ بالياء والتاء، فلم ألتفت إلى ذلك.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

.... ولا زال مُنْهَلاً بجر عائك القَطْرُ

وهو لذي الرمه -كما ذكر هنا-، ينظر: ديوان ذي الرمة ١/ ٥٥٩.

والبلى: من بَلِي يَبْلَى، إذا رثَّ وصار خَلِقًا، ومنهلاً: منسكبًا، والجرعاء: الرملة المستوية التي لا تنبت شيئًا، والقطر: المطر.

والشاهد في البيت: «ألا يا اسلمي»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ المنادى بـ«يا» محذوف، إذ التقدير: يا هذه اسلمي، ومنهم من وجهه على أنَّ «يا» حرف تنبيه، وينظر هذا الشاهد في: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٩٤، المسائل العضديات ص٢٢٤، الإنصاف ١/ ١٠٠، تخليص الشواهد ص٢٣١، شرح الأشموني ١/ ٣٧.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي الطيب المتنبي -كما ذكر هنا-، ينظر: معجز أحمد ٢/ ٢٨٣، وهو من قصيدته التي مطلعها:

لَك يا منازل في القلوب منازل أقفرتِ أنتِ وهن منك أواهل

وساق المؤلف البيت للتمثيل على حذف المنادَى بـ«يا» إذ التقدير: يا هذا افخر، كما ذكر.

أي: يا هذه، ويا هذا.

وفي الكشاف[1] في «طس»: ﴿فَصَدَّهُمْ عنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ، ألاَّ يسجُدوا﴾[2] أيْ: لأنْ يسجَدُوا، بحذف الجار[3]، ويجوز أنْ تكون «لا» مزيدة، ويكون المعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يَسْجُدُوا، يقال: اهتدى له، وإليه.

تخ[4]: هذا الفَصَل كَلُّه كان قد نُقِل -في نُسخة أفضلِ القُضاة يعقوب الجَنْدي[5]، وكانت مقروءة على الشيخ مرتين- من هذا الموضع إلى آخرِ المفعول به، وأثبتَ هناك[6]، ويتصل منه[7] المفعول فيه.

(١) الكشاف ٣/ ٣٦١.

(٢) سورة النمل، الآيتان (٢٤، ٢٥).

(٣) إذا الأصل: لئلا يسجدوا . . . ، وحذف الجار مع «أنَّ» و«أنْ» مُطَّرد.

(٤) هكذا في النسختين، وقد رجعت إلى التخمير فلم أجد فيه هذا النقل.

(٥) هو الإمام العالم القاضي يعقوب بن شيرين الجندي -نسبة إلى جَنْد، بلدة قرب خوارزم-، وهو أديب شاعرٌ نحوي، أخذ عن الزمخشري، وكان أجَلَّ مَنْ قرأ عليه، أثنى عليه ياقوت الحموي، كانت إقامته بخوارزم، تنظر ترجمته في: معجم البلدان ٢/ ١٩٦، المشترك وضعًا والمفترق صقعًا ص١٠٩.

(٦) قد أثبتَ هذا الفصل في المفصل مرتين الأولى ص٤٨، بعد مبحث المنادى، وهو ما نحن بصدده، والثانية ص٥٥، بعد أن تحدث عن حذف المفعول به بالنظَر إلى أنَّ من حذف المفعول به حذف المنادى.

(٧) هكذا في النسختين «منه»، ولعل الأقوم «به»، ومراده أنَّ هذا الفصل ورد في نسخة يعقوب الجندي في آخر موضوعات المفعول به بحيث إنه يلي بابَ المفعول فيه.

قال -رضي الله عنه-[1]:

« فَصلٌ: [التحذير]

وَمِنَ المنصوبِ باللازم إضمارُه قولك -في التحذير-: «إيَّاك والأسد»، أي: اتق نَفْسك أنْ تتعرضَ للأسَد، و«الأسَدَ أن يُهْلِكَكَ»، ونحوه: «رَأسَكَ والحائط» و«مازِ رأسَك والسيفَ»[2]، ويقال: «إياي والشَّرَّ» و«إيايَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ»[3]، أي: نَحِّني عن الشر ونَحِّ الشَّرَّ عني، ونَحِّني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونح حذفها عن حَضْرتي ومشاهدتي، والمعني: النهي عن حذف الأرنب، ومنه: «شأنَكَ والحَجَّ» أي: عليك شأنَك مع الحَجِّ، و«امرأ ونَفْسَه» أي: دعه مع نَفْسه، و«أهلَكَ والليلَ»[4] أي: بادِرْهُم قبل الليل، ومنه «عذيْرَك» أي: أحْضر عُذْرَك أو عاذِرَكَ، ومنه: «هذا ولا زَعَماتِك»[5] أي: ولا أتوهم زعماتك[6]، وقولهم: «كليهما وتمرًا»[7] أي: أعطني، و«كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ» أي: ائت كلَّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمة حُرٍّ، ومنه قولهم: « انته أمْرًا قاصدًا»، لما قال: «انْتَهِ» عُلِمَ أنَّه محمولٌ على أمرٍ يخالف المنهي عنه، قال الله تعالى: ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾[8]، ويقولون:

(١) المفصَّل ص٤٨، ٤٩.

(٢) سوف يأتي تخريج هذا المثل والكلام عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٣) هذا الأثر عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وسيأتي الكلام عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٤) سيأتي تخريج هذا المثل والكلام عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٥) سيأتي تخريج هذا المثل والكلام عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٦) عبارة: «أي: ولا أتوهم زعماتك» لم ترد في المفصل، وقد وردت في التخمير وشرح ابن يعيش، مما يدل على أنها من المتن.

(٧) سيأتي تخريج هذا المثل والتعليق عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٨) سورة النساء، من الآية (١٧١).

«حَسْبُك خيرًا لك»[1]، و«وراءَك أوْسَعُ لك»[2] ، ومنه: «مَنْ أنت زيدًا»[3] أي: تذكرُ زيدًا أو ذاكرًا زيدًا، ومنه: «مَرْحَبًا وأهلاً وسَهْلاً»[4] أي: أصبت رَحْبًا لا ضَيِّقًا، وأتيتَ أهلاً لا أجانب، ووَطِئْتَ سَهْلاً من البلاد لا حَزْنًا، و: «إن تأتني فأهْلَ الليل وأهْلَ النهار» أي: فإنك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار»[5].

تخ[6]: هذا الفصل يذكَرُ فيه ما المنصوبُ متعدِّد وعامله كذلك، وهو من جنس واحد، فإنْ سألتَ: لِمَ لا يجوزُ إظهارُ العامل فيه؟، أجَبْتُ: لأن ذلك لا يقال إلاَّ إذا كانت البليَّة مُشْرِفَةً، والوقتُ ضيِّقٌ، فكأنَّ القائل يرى أنّ الوقت أضيقُ من أن يُتكَلَّمَ فيه بمثلِ ذاك، ومما هو أبلغ منه : «الأسَدَ الأسَدَ» و «الجدارَ الجدارَ».

شم : قوله : «إياك» ضمير المنصوب، فلابُدَّ له من ناصب وهو «اتَّقِ» ؛ لأنَّه يلائم المعنى.

قوله : «والأسَدَ أن يُهْلِكَكَ»، أيْ: اتَّقِ الأسَدَ لأنْ يُهْلِكَكَ، أي: لهذ السبب.

قلت[7] : ولَئن قُلْتَ : «أنْ يُهْلِكَكَ» في مَحَلِّ النصب على أنه بدلٌ من «الأسَدَ» وتقديره: اتقِ الأسَدَ إهلاكَهَ، أي: اتق إهْلاكَ الأسدِ كان قولاً صَحيحًا.

(١) ذكر بعضهم أن هذه العبارة مثل، وسيأتي الكلام عليها -إن شاء الله- في الشرح.

(٢) سيأتي تخريج هذا المثل والكلام عليه في الشرح -إن شاء الله-

(٣) هذه العبارة مثل، وسيأتي تخريجه والتعليق عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٤) سيأتي تخريج هذا المثل والكلام عليه في الشرح -إن شاء الله-.

(٥) جاء في المفصل بعد هذا: «ومنه قولهم: كاليوم رجلاً -بإضمار: لم أرَ-، قال أوس:

حتى إذا الكَلاَّب قال لها كاليوم مطلوبًا ولا طلبًا»

وقد تقدمت هذه الفقرة في فصل: «المنصوب بالمستعمل إظهاره» ينظَر ص ٨٥٩ ، ٨٦٠.

(٦) التخمير ١/ ٣٧٥.

(٧) ما هنا حتى قوله: «كان قولاً صحيحًا» لم يرد في (ع).

وقوله: «مثله: «رَأسَكَ. . . .» أي: هُنا أيضًا فعلان مُضمَرَان كما في المثال الأوَّل، ومعناه: اتق الرأسَ أن يصدمَ الحائط، واحذر الحائط، أو: فاتَّقه أن يَصْدِمَ رَأسَكَ، وفيه دلالةٌ على أنَّ الكَلَام جُمْلَتان.

قيل: يجوزُ أنْ تكونَ هذه الواوات أبْدَالاً في هذه المسائل[1] من «مَعَ» و«مِنَ» والباء، / فَيكُنَّ على هذا القول غير مفاعيل، وعلى ذلك نَصَّ سيبويه[2]، وتقديره: ٨٩/ب احفظ نَفْسَك عن الأسد.

شح[3]: هذا الموضع ينقسم إلى قسمين: منه ما هو سماعي، وعلة حذف فعله ما تقدم في قولك: «رَعْيًا» و«سَقْيًا» وبابه[4]، ومنه ما هو قياسي، وهو ما بدأ به في قولك: «إياكَ والأسدَ»، وهو كلُّ مَوْضع كان الاسم فيه مُحَذَّرًا، أو ذُكِرَ المحذَّر منه بعده بحرف [العطف؛ أو بحرف][5] الجر، كقولك: «إياك والأسد»، وكقولك: «إياك عن الأسد»، وأصْلُ «نَحِّ نَفْسَكَ» نَحَّكَ، إلا أنَّ الضَّميرين إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب، فصار التقدير: نَحِّ نفسَك، ثم حذف الفعْل بفاعله فزال الموجبُ لتغيير إضمار الثاني، فوجب رجوعه إلى أصْله، إلا أنَّه لا يمكن الإتيانُ به متَّصلاً لعدم مايتصل به، فوجب أنْ يكون منفصلاً، وهذا المذكورُ بَعْدَه إن كان بحرف الجرِّ فظاهرٌ[6] تعلقُه بالفعْل المحذوف، وإن كان بالواو فهو

(١) يعني في جميع الأمثلة مثل التي تقدمت في المتن.

(٢) في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٠٥، بتصرف يسير.

(٤) ينظر ما تقدم ص ٧٩٤، ٨٠٤.

(٥) ما بين المعقوفين إضافة يتم بها الكلام، ولم ترد في النسختين، وقد استدركتها من الإيضاح في شرح المفصل.

(٦) في (ع): فظاهرُه. . .

معطوف على «إياك»، كأنَّكَ قُلْت: نَحِّ نَفْسَكَ ونحِّ الأسَدَ[1].

قوله: «مازِ رأسَك»[2] ترخيم «مازن»، وقيل[3]: ترخيم «مازني».

قال الأصمعي[4]: أصْلُه أنّ رجلاً اسمه «مازِن» أسر رَجُلاً، وكان رجلٌ ثالث يطلب المأسورَ بِذَحْلٍ[5]، فاعترض له مازِن فقال الطالب: «مازِ رأسَك والسيفَ» فَنَحَّى رأسه، فضرب الرجل عُنُقَ الأسير.

قوله: «إياي والشر».

شح[6]: قَدَّره سيبويه[7] بفعل المتكلم، كأنَّهُ أمْرٌ لنَفْسه: لأ باعدْ نفسي عن الشر، ولأباعدْ الشَّرَّ عن نَفْسي، وأنكره غيره[8] وقال: المعنى على أنَّه يخاطب غيَره، على معنى: باعدني، وإليه ذهب صاحب الكتاب[9]، وكلا التقديرين مستقيم.

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) هذه العبارة من أمثال العرب، والمثل بتمامه: «ماز رأسَك والسيفَ»، ويضرب في التحذير من الشر، وقد ذكر المؤلف قصة المثل، ومعاني كلماته، واستشهد به النحاة على نصب «رأسك» بفعل مضمر وجوبًا على التحذير، وينظر هذا المثل وما قال فيه النحاة في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٥، المقتضب ٣/ ٢١٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٦، مجمع الأمثال ٢/ ٢٧٩، شروح سقط الزند ٤/ ١٨٠٠-١٨٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦.

(٣) هو قول الأعلم الشنتمري في: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٦.

(٤) قصة هذا المثل منقولة عن الأصمعي في: مجمع الأمثال ٢/ ٢٧٩.

(٥) الذَّحل: الثأر، يقال: طلب بذَحْله، أي: بثأره، ينظر: تهذيب اللغة ٤/ ٤٦٥، الصحاح (ذحل).

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٣٠٧.

(٧) في الكتاب له ١/ ٢٧٤.

(٨) ممن أنكر على سيبويه قوله هذا أبو إسحاق الزجاج والأعلم الشنتمري وابن يعيش، ينظر ذلك في: التعليقة لأبي علي ١/ ١٨٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦.

(٩) يعني به الزمخشري، وتقدم قوله في المتن.

وقول عُمَرَ -رضي الله عنه-: «إياي وأن يحذفَ أحدُكم الأرنب»[1] مثلُه، وقدَّره الزجَّاج[2] بـ« إياي وإياكم»، وأراد عُمَر النهي عن حذف الأرْنب بالعَصَا؛ لأنَّ ذلك يقتلها، فلا تَحلُّ.

صح[3]: يقال: حذفته بالعصا، إذا رميته بها.

قال في شح[4]: «وما بعد ذلك[5] سماعٌ».

قوله: «ومنه «شأنَك والحَجَّ...»»[6].

تخ[7]: هذا الموضع يُذْكَرُ فيه ما إذا كان المنصوبُ متعدِّدًا، ولم يكن مكرَّرًا مَحْضًا، والعامل فيه مفردٌ، وليسَ المرادُ بالشأن إلا مقدمات الحَجِّ نحو المسافرة إليه وتهيئة أسبابه، وحينئذ تكونُ الواو بمعنى «مَعَ» ضرورةَ أنها لو كانت العاطفة لكان المأمورُ به شيئين، وليسَ بهما، إنما هو شيءٌ واحد وهو الحج مع لوازمه.

(١) قول عُمَر -رضي الله عنه- في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٨١، وتاج العروس (حذف).

(٢) وتقدير الزجاج هذا على أنَّ الكلام جملتان، والتقدير: إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، ينظَر قول الزجاج هذا في: توضيح المقاصد للمرادي ٤/ ٧١، ارتشاف الضَرَب ٢/ ٢٨١، ولم يرد القول في كتب الزجاج المطبوعة.

(٣) الصاح (حذف) ٤/ ١٣٤١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٣٠٧، والعبارة فيه بنصها.

(٥) أي: ما بعد الأثر المروي عن عُمَر -رضي الله عنه-، وذلك من قوله: «شأنك والحج» حتى آخر أمثلة الفصل.

(٦) تُنظَر في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٤، الأصول في النحو ٢/ ٢٥٠.

(٧) التخمير ١/ ٣٧٧.

قوله: «امرأ ونَفسَه»[1].

تخ[2]: يُحْتَمَل أنْ تكونَ الواو هي العاطفة، وأنْ تكُوْن بمعنى «مع»، فمعنى العطف حَثٌّ على هجره والفرارِ عنه نَفْسه، ومعنى «مَعَ» قصرٌ لِيَدِه ولسانِه عنه، واستشهد بهذين البيتين في العراقيات:

إذا الأموي قرَّب أعوجيًّا ... وضاجع هندوانيًّا صقيلا

فذره والمِصَاعَ فسوف تُؤتَى ... به ملكًا مهيبًا أو قتيلا[3]

فإن سُئِلَ: فهل[4] يجوز الاحتجاج بشعره؟، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن الرَّجُل كما هو من الشعراء، فهو أيضًا من الأُدباء، ولو نُقِلَ عنه كلامٌ لزِمَكَ قبولُه، فكيف إذا كان منظومًا؟.

والثاني: أنّ هذا نَقْلٌ في المعنى لا في اللفظ، فيجوز الاحتجاجُ بقوله، قال ابن جني[5]: المُحْدَثون يُحتَجُّ بهم في المعنى، كما يحتج بالقدماء في اللفظ.

(١) هذه العبارة مماجرى مجرى المثل، وليست مثلاً، تنظر في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٤، الأصول في النحو ٢/ ٢٥٠، التسهيل لابن مالك ص١٩٣، .

(٢) التخمير ١/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للأبيوَرْدي في ديوانه ١/ ٣٣٩، في القسم الأول (العراقيات) -كما ذكر هنا-.

والأعوجي من صفات الخيل، يقال: خيل أعوجية نسبةً إلى أعْوَج، وهو فَحْلٌ كريم تنسب إليه الخيل الكرام، والهندواني والصقيل: من صفات السيف، والمِصَاع: بمعنى المماصعة، وهي المقاتلة والضرب بالسيف.

(٤) في (ع): هل . . .

(٥) في الخصائص ١/ ٢٤.

قوله: «أهْلَكَ واللَّيْلَ»[1].

تخ[2]: المعنى أنّ الرَّجُلَ والليل كأنهما يتبادران الأهلَ، والواو/ بمعنى «مَع»، ٩٠/أ
يقال: بادرت زيداً الغاية، أي: سابقته إليها، فالأهلُ في المسألة في حكم الغاية.

هذا المَثَلُ يضرب في الحذر، أي: اذكر أهلَك وبُعْدك عَنْهم، واحذر الليل وظُلْمتَه، في إيضاح المطرَّزي[3].

قوله: «ومنه عَذِيرَكَ»[4].

[تخ][5]: كان باليمن رَجُلٌ يقال له: ثور[6]، فَغَزَا مع عَمْرو بن معد يكرب[7]،

(١) هذا المثل -كما ذكر المؤلف- يضرب في التحذير والأمر بالحزم، واستشهد به النحاة على نصب «أهلَك» بفعل ملتزم إضماره، ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٥، المقتضب ٣/ ٢١٥، الخصائص ١/ ٢٧٩، جمهرة الأمثال ١/ ١٩٦، مجمع الأمثال ١/ ٥٢، المستقصى ١/ ٤٤٣، المثل السائر ٢/ ٢٨٥.

(٢) التخمير ١/ ٣٧٨، ومن قوله: «والواو بمعنى «مع» . . .» ليس من التخمير.

(٣) الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي ٢/ ٤٦٤، (شرح المقامة الخامسَة عشرة).

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٣١٣ و٢/ ٢٨٢.

(٥) في (ج): شح، وفي (ع): حم، والصحيح أن النقل من التخمير فلذلك صححت الرمز، وينظر النقل في التخمير ١/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٦) الصحيح أنّ الذي غزا مع عمرو بن معد يكرب ووقعت بينه وبين عمرو منافرة هو أبَيّ المرادي كما في: الأغاني ١٥/ ٢١٧، أو قيس بن هبيرة بن عبد يغوث المرادي كما في: فرحة الأديب للغندجاني ص٧٥، ولعل هذا هو الأقرب للصواب.

وأما تسميته ثوراً فوهمٌ من صاحب التخمير سببه أن كنية عمرو بن معد يكرب أبو ثَوْر.

(٧) هو أبو ثور عمرو بن معد يكرب بن عبدالله بن عَمْرو الزبيدي المذحجي، شاعر وفارسٌ مشهور، عاش في الجاهلية ثم أدرك الإسلام فأسلم في حياة الرسول ﷺ، ثم ارتد مع مرتدة اليمن، ثم عاد إلى الإسلام، له وقائع وغارات في الجاهلية، قيل: إنه قتل مع المسلمين في معركة القادسية، وقيل: =

وغَنما، فَلَما وفدا وقعت بينهمامشاجرة بسببِ قسمة الغنائم، وواعده ثورٌ فقال عَمْرو:

أريد حياتـــه ويريـــد قتلي عذيري من خليلك من مُرادِ[1]

ويُرْوَى [2] مكان «حياته» : «حِباءه» .

و«مُرادٌ» صَحَّ بالضمِّ، أبو حيٍّ من اليمن، وهو ابن مالك بن أدَد[3].

يقوله من يريد أن يوقع بعَدُوِّه ويعذره الناس في ذلك، وقد تمثل به علي -رضي الله عنه- في عبدالرحمن بن مُلْجِم[4].

=بل توفـي سنة (٢١)هـ، بعـد أن شـهد وقعة نهاونـد مع النعمان بن مقرن، تنظر ترجمته وأخباره في: مَن اسمه عَمْرو من الشعراء ص١٤٠، الأغاني ١٥/ ٢٠٠، أسد الغابة ٤/ ٢٧٣.

(١) البيت من الوافر، وهو لعَمرو بن معد يكرب -كما ذكر هنا- ينظرَ: شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي ص١٠٧، ورواية البيت فيه: «حباءَه»، بدل «حياته»، و«عذيرك» بدل: «عذيري».

ومعنى حباءه: عطيته ونفعَه.

والشاهد في البيت: «عذيري»، ووجه الاستشهاد به: أن «عذيري» منصوب بفعلٍ واجب الإضمار، تقديره: أحْضِر عذيري. . . ، وينظر هذا الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٦، شَرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦، همع الهوامع ٣/ ٢١، خزانة الأدب ١٠/ ٢١٠.

(٢) من هنا إلى قوله: «مالك بن أدد» لم يرد في (ع).

(٣) ينظر: كتاب النسب لأبي عبيد ص٣١٤.

(٤) ينظر الكلام على تمثل علي -رضي الله عنه- بهذا البيت في: خزانة الأدب ٦/ ٣٦١.

وعبدالرحمن بن ملجم هو: عبدالرحمن بن ملجم المرادي التدؤلي، أحد بني تدؤل، كان فارسًا فاتكًا، قرأ القرآن على معاذ بن جبل وكان من القراء الفقهاء، وأقرأ القرآن في عهد عمر -رضي الله عنه-، ثم إنه رأى رأي الخوارج فخرج على علي -رضي الله عنه- وقتله في سنة (٤٠)هـ، وخبر قتل عبدالرحمن بن ملجم لعلي -رضي الله عنه- مشهور، وقد قُتِلَ ابن ملجم -لعنة الله- قصاصًا بالكوفة سنة (٤٠)هـ، ينظر في ترجمته وأخباره: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٣٣-٣٧، الكامل للمبرد ٣/ ١١١٥-١١٢٠، الأنساب للسمعاني ١/ ٤٥١.

شح[1] : «أحْضِر عُذْرَك» تفسير سيبويه[2]، و«. . . عاذِرك» تفسير المفضَّل بن سلمة[3].

قوله: «ومنه: «هذا ولا زعماتك» . . .»[4].

شح[5] : «كأنّ المخاطبَ وعد بأشياء فلم يَفِ بها ، ثم رأى الموعود على حالٍ دونها فقال الموعود : «هذا. . . .» أي : أرضى هذا ، ولا أتوهم زعماتك » .

(١) الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٠٧.

(٢) في الكتاب له ١/ ٢٧٦، ولم يذكر ذلك صريحًا، ولكنه يفهم من كلامه، لأنه ذكره مع أمثلة أخرى قَدَّر لها عاملاً شبيهًا بالعامل في: «أحضر عذرك».

(٣) لم أجد هذا القول منسوبًا للمفضل بن سلمة، وقد ورد بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧، والإقليد ق (٦١أ).

والمفضل بن سلمة هو: أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبي، عالم نحوي لغوي مفسر، من علماء الكوفة أخذ عن أبيه سلمة بن عاصم وعن ابن السكيت وثعلب والأعرابي وغيرهم، ، وأخذ عنه الصولي، وغيره، له مصنفات منها: ضياء القلوب في معاني القرآن، والفاخر، وخلق الإنسان، والاشتقاق، وتوفي المفضَّل بن سلمة سنة (٣٠٠هـ) تقريبًا، تنظر ترجمته في: الفهرست لابن النديم ص٨٠، نزهة الألباء ص١٥٤، إنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٣٢٨.

(٤) هذه العبارة مثل من أمثال العرب، ولم أقف عليه في كتب الأمثال، واستشهد به النحاة على نصب «زعماتك» بفعل مضمر وجوبًا، إذ التقدير: ولا أتوهم زعماتك -كما قدره سيبويه-، وينظر ما قيل فيه في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٠، الأصول في النحو ٢/ ٢٥٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٤٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٨، الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٠٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٨، والنقل منه بالنص.

وقيل[1]: أي[2]: هذا هو الكلام[3] لا ما تزعمه.

نسخ[4]: يحتمل أن يكون منصوبًا على المصدر، وأن يكونَ مَفْعُولاً، هذا إنْ كان في مَحَلِّ النَّصْب، فيكونُ المعنى: أزعم[5] هذا ولا أزعم زعماتك، وإما في مَحَلِّ الرفع فيكون بمَنْزِلة قولهم: «هذا القول لا قولك»[6]، وإنما لزم الإضمار للابتدار إلى مخالفة المخاطَب، ولزم الإضمار في: «كليهما وتَمْرًا»[7] للابتدار إلى طاعة المخاطَب.

قوله: «وقولهم: «كليهما وتمرًا»....»، قيل[8]: عَرَضَ[9] مَلِكٌ على رَجُلٍ حلتين ليختار أيَّهما شاء، فقال الرَّجُل: «كليهما وتمرًا» فَحَرَمَه وقال: أتُمازِحُني؟.

(١) لم أهتد إلى من قال بذلك.

(٢) ي (ع): وهذا...

(٣) في (ع): مالا تزعمه..، وكذلك في (ج)، إلا أنَّ ناسخها أشار بإشارة تدل على أنَّ «لا» مقدمة على «ما».

(٤) التخمير ١/ ٣٨٠.

(٥) في (ع): لزعم...

(٦) تقدم هذا المثال والكلام عليه ص ٨٢٧، فلينظَر ما قيل فيه.

(٧) يضرب هذا المثل لمن يخيَّر بين شيئين فيختارهما معًا، وقد روي المثل: «كليهما» كما في: المستقصى ٢/ ٢٣١، ويروى: «كلاهما...» كما في سائر مصادره من كتب الأمثال، والشاهد فيه هنا -على الرواية الأولى-، وهو نصبُ «كليهما» بعامل محذوف وجوبًا تقديره: أعطني كليهما، وسوف يأتي توجيه رواية «كلاهما» قريبًا- إن شاء الله-، ينظر هذا المثل في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٠، الأمثال لأبي عبيد ص ٢٠٠، الفاخر ص١٤٩، الأصول في النحو ٢/ ٢٥٣، جمهرة الأمثال ٢/ ١٤٧، فصل المقال ص١١٠، مجمع الأمثال ٢/ ١٥١، التسهيل لابن مالك ص ١٩٣.

(٨) هذا القول ذكره البكري في: فصل المقال ص١١٠، ونسبه إلى أبي عبيد، وليس في كتاب الأمثال لأبي عبيد.

(٩) ساقطة من (ع).

شـــح[1] : قيـــل[2] : أصله أنَّ عَمْرو[3] الجعْدي كان بيـــن يديـــه قُرصٌ وزُبْدٌ وتَمْرٌ وهو[4] قاعدٌ يرعى إبلَه، إذ دفع إليه رَجُلٌ[5] قد جهده العطش والجوع، فقال له الرَّجُل[6] : أطعمْني من قُرَصِك وزُبْدِك، فقال عَمْرو[7] : كليهما وتمرًا، أي : أطعمُكَ كليهما وأزيدكَ تمرًا.

قال سيبويه[8] : ومنْهُمْ من يقول : «كلاهما وتمرًا» أي : كلاهما ثابتان، (أوْ : كلاهما لك)[9] وأزيدك تمرًا.

قوله : «وكلَّ شيء ولا شتيمة حُرٌّ»[10]

شح[11] : يروى رفع «كلٌّ»[12]، أي : كلُّ شيءٍ أَمَمٌ[13] . . .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٨.

(٢) ذكر هذا القول المفضل بن سلمه والبكري والميداني والزمخشري، ينظر : الفاخر ص١٤٩، فصل المقال ص١١٠، مجمع الأمثال ٢/ ١٥١، المستقصى ٢/ ٢٣١.

(٣) الذي في النسختين : «عُمَر»، والصحيح «عَمْرو» كما في سائر المصادر التي أوردته من كتب الأمثال، واسمه فيها : عمرو بن حمران الجعدي، ولم أقف له على ترجمة.

(٤) من هنا حتى قوله : «جَهَدَه العطش والجوع» لم يرد في (ع).

(٥) اسم ذلك الرجل عائذ بن يزيد اليشكري، كما في : فصل المقال ص١١٠.

(٦) في (ع) : رجل . . . ، وكذلك في (ج) إلا أنها صُحِّحَتْ على الهامش.

(٧) في (ع) : عُمَر . . . ، والصواب ما أثبته من (ج) -كما قدمنا-.

(٨) في الكتاب له ١/ ٢٨١.

(٩) لم يرد في (ع).

(١٠) لم أجد هذا المثل في كتب الأمثال، وإنما تردد في كتب النحو، ويستشهدون به على نصب «كلَّ» بفعل مضمر وجوبًا تقديره : ائت كل شيء، ولا ترتكب شتيمة حُرٌّ، وذلك على رواية النصب، ويروى : «كلُّ شيء ولا شتيمةَ حر» -بالرفع- وستأتي قريبًا إن شاء الله-، ينظر هذا المثل في : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٤٣، الملخص لابن أبي الربيع ١/ ٤٩٠، المساعد ٢/ ٥٧٧.

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٨.

(١٢) ذكر هذه الرواية سيبويه، تنظر مع توجيهها في : الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧.

(١٣) الذي في النسختين «أهم» وفي الكتاب لسيبويه والإيضاح في شرح المفصل : «أمَمٌ» بدل «أهم»، والأم : اليسير الهين، أي : كل شيءٍ هيِّن ولا ترتكب شتيمة حُرٌّ.

تخ[1] : لَزِمَ الإضمار هنا للابتدار إلى النهي.

قوله: « انته أمرًا قاصدًا»[2].

شح[3] ، حم: قال الخليل وسيبويه[4]: لأنك حين قُلْتَ: «انْتَه» فأنت تريد أنْ تخرجَه من أمرٍ وتدخله في آخر، وفي قوله: ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾[5].

قال الفراء[6]: المعنى :انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وقال الكسائي[7]: انتهوا يكن خَيْرًا لكم، وقول سيبويه -وهو ما في الكتاب[8]- أظهرُ، ولذلك أظهروه في مثل: «انته وائت أمرًا قاصدًا» [9]، ولذا قيل: لو وُقِفَ على «انتهوا» لكان وقفًا حَسَنًا.

وفي[10] الكشاف[11]: اقصدوا، أو: ائتوا أمرًا خيرًا لكم[12] مما أنتم فيه، قال: وهو خطابٌ للنصارى أي: انتهوا عن التثليث.

(١) التخمير ١/ ٣٨١، بتصرف يسير.

(٢) تنظر العبارة في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٤، والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٨، ٣٠٩.

(٤) قولهما في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٣، ٢٨٤، وقولهما هذا يشمل ما ورد في الآية الكريمة: ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾ ويشمل المثال المذكور: «انته أمرًا قاصدًا ،فكأن المعنى في الآية: انتهوا وائتوا خيرًا لكم، وكأن المعنى في المثال: انته وائت أمرًا قاصدًا، وتابعهما الأخفش في معاني القرآن ١/ ٢٤٩.

(٥) سورة النساء من الآية (١٧١).

(٦) قول الفراء في: معاني القرآن له ١/ ٢٩٥، ٢٩٦، معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٣٤، الدر المصون ٤/ ١٦٤، ١٦٧.

(٧) وبقوله قال أبو عبيدة معمر بن المثنَّى، وقد رَدَّ هذا القول الفراء، ينظر: معاني القران للفراء ١/ ٢٩٦، مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ / ١٤٣أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩ ، البحر المحيط ٤/ ١٤٢، ١٤٤.

(٨) يعني: ما في المفصل، وتقدم ذلك في المتن -كما تقدم ذكر مذهب سيبويه في الآية قريبًا-.

(٩) من هنا إلى قوله: «لكان وقفًا حسنًا» ورد في (ع) بعد قوله: «. . . واجبٌ فيه حذف الفعل غلط» وما أثبته من (ج) أنسب وأصح.

(١٠) من هنا إلى قوله: «عن التثليث» لم يرد في (ع).

(١١) الكشاف ١/ ٥٩٣.

(١٢) وهذا هو قول سيبويه والخليل، وقد تقدم قريبًا.

(قال في)[1] **شح**[2]: وما ذكره الشيخ في الكتاب[3]: «ومنه: «انتـه»....» على أنَّه واجبٌ فيه حذفُ الفعْل غَلَطٌ.

قلتُ[4]: لَعَلَّ ما ارتكبه الإمام الأفْضَل من تغليط صاحب الكتاب غَلَطٌ منهُ، وإلا فالشيخ أجَلُّ مَنْصِبًا من أنْ يَنْسبَ إليه مَنْ هو دُوْنَه بدرجاتٍ غَلَطًا في كلام العَرَب، وكان هو الإمام المطلق في معرفة كلامهم، لم يتكلم فيما جرى مجرى المثل في استعمالهم الشائعِ أنْ يكون الحكم على / خِلافِه، ولا بُدَّ في دعواه من شاهدٍ مُقْنِعٍ. ٩٠/ب

قوله: «حَسْبُك خيرًا لك»[5] أي: حسبك ما فَعَلْت من هذا الأمْرِ، وائتِ خيرًا لك.

قوله: «وراءَك أوْسَعَ لك»[6]، وراءَك بمعنى: تَنَحَّ واقصد مكانًا أوْسَعَ لك، مَثَلٌ في الزَّجْر عن الإقدام على الشيء.

(١) لم يرد في (ج).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٩.

(٣) يعني: ما ذكره الزمخشري في المفصَّل.

(٤) من هنا إلى قوله: «من شاهد مقنع» لم يرد في (ع).

(٥) تنظر هذه العبارة في: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨.

(٦) مَثَلٌ من أمثال العرب، وقد أبان المؤلف قصته ومضربَه، واستشهد به النحاة على نصب «أوسعَ» بفعل مضمَر تقديره: واقصد مكانًا أوسعَ لك، وبعضهم يستشهد به على مجيء «وراءك» اسم فعل بمعنى: تأخر، ينظر في هذا المثل: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٢، المقتضب ٣/ ٢٥، الفاخر للمفضل بن سلمه ص٣٠١، الوسيط في الأمثال ص١٧٨، مجمع الأمثال ٢/ ٣٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨.

يقال[1] : إنَّ ابنَ الحمامة[2] الشاعرَ أتى الحُطَيئة [3] فقال : السلام عليكم، فقال : كلمة تقالُ وليس لها جوابٌ، فقال : أألجُ[4]؟، فقال : «وراءَك أوْسَعَ لك»، فقال : أنا ابنُ الحمامة، فقال : كن من أيِّ طَيرِ الله شِئْت .

قوله : «مَنْ أنت زيدًا»[5] يقال لِمَنْ ذكر عَظيمًا بِسُوء، ولِمَنْ شَبَّه نَفْسَه بِرَجُل عظيم .

تخ[6] : لزم إضمار العمل ابتدارًا إلى الإنكار، و«ذاكرًا» نُصِبَ على الحال، والعامِل فيها الاستفهام في «مَنْ»، ويجوز الرفع[7] في «زيد» .

(١) تنظر قصة المثل التي ساقها المؤلف بتفصيل أكثر في : الفاخر ص٣٠١، ٣٠٢، الوسيط في الأمثال ص١٧٨، ١٧٩ .

(٢) هو هوذة بن الحارث بن عجرة بن عبدالله بن يقظة من بني سُلَيم، يعرف بابن الحمامة، والحمامة أمُّه، أسلَم وشهد فتح مكة، له خبرٌ مع عُمَر بن الخطاب حين قدَّم أناسًا من قومه عليه في العطاء، تنظر ترجمته في : معجم الشعراء للمرزباني ص٤٨٢، أسد الغابة ٥/ ٤٢١، الإصابة ٣/ ٥٨٥ .

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك بن جؤية العبسي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام واختلف في صحبته، يكنى أبا مُليكة، والحطيئة لقبه، كان راوية زهير، وكان شاعرًا هَجَّاءً، هجا الزبرقان بن بدر وغيره، تنظَر ترجمته في : الشعر والشعراء ص١٨٠، الأغاني ٢/ ١٤٩، أسد الغابة ٢/ ٣٢ .

(٤) في (ع) : ألج . . .

(٥) هذه العبارة جرت كالمثل، وهي من أقوال العرب المشهورة، وقد أوردها سيبويه بروايتين، ففي الكتاب له ١/ ٢٩٢، أوردها برواية : «من أنتَ زيدًا» وفي الجزء نفسه ص ٣٢١، أوردها برواية «من أنت زيدٌ»، والشاهد هنا على رواية النصب، وهو نَصْب «زيدًا» بعامل مضمَر تقديره : من أنت ذاكرًا زيدًا، أو تذكر زيدًا . . . ، ينظر هذا القول في : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨، شرح الكافية للرضى ١/ ٣٤١ .

(٦) التخمير ١/ ٣٨١، ٣٨٢، بتصرف بالتقديم والتأخير، وينتهي النقل عند : «للابتدار إلى الدعاء» .

(٧) أشرنا إلى هذه الرواية عند تخريج القول، ووجَّه سيبويه رواية الرفع أنها على تقدير : من أنتَ كلامك زيدٌ أو ذكرك زيدٌ، وذلك على معنى : ذكرُك ذكرُ زيد، وكلامك اسم زيد، والنصب أقوى، ينظَر توجيه رواية الرفع في مصادر القول المتقدمة .

قوله: «مرحبًا. . .»[1] يقال هذا للقادم الزائر، ولَزِم إضمار العامل للابتدار إلى الدعاء.

شح[2]: ولو قيل: إنها منصوبة على المصدر لكان صوابًا[3].

قوله: «وإن تأتني فأهْلَ اللَّيل . . .»[4].

حم: أي: ائتني متى شئت، فأنا أهلٌ لإتيانك ليلاً أو نهارًا، أي: راضٍ بذلك وموافقٌ و[5]متعهِّدٌ لك.

تخ[6]: لزم الإضمار للابتدار إلى إظهار الكرامة.

شح[7]: ويَجمَع هذه الأمثلة كُلَّها أنها كثر استعمالها، وجَرَتْ[8] أمثالاً أو كالأمثال، (والله أعلم)[9].

(١) العبارة بتمامها: «مرحبًا وأهلاً وسهلاً» كما وردت في المتن، وقد عدَّها بعضهم مثلاً، ويبدو لي أنها من أقوال العرب التي جرت مجرى المثل، ويستشهد النحاة بهذا القول على نصب «مرحبًا» وما عطف عليه بعامل مضمرَ تقديره: أصبت رَحْبًا، وأتيت أهلاً، ووطِئْتَ سَهْلاً، ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٥، أدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٠، الفاخر ص٣، الزاهر لابن الأنباري ١/ ٢٣٤، الأضداد لابن الأنباري ص٢٥٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨، الملخص لابن أبي الربيع ١/ ٤٩١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٠.

(٣) قال بنصبها على المصدر الفراء كما في: الزاهر ١/ ٢٣٤، الأضداد لابن الأنباري ص٢٥٧.

(٤) تقدير العامل هنا: فإنك تأتي أهلَ الليل، وتنظر هذه العبارة في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩٥، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٩، شرح الأشموني ٣/ ١٩٣.

(٥) لم يرد في (ع).

(٦) التخمير ١/ ٣٨٢.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٠.

(٨) في (ع): ومَرَّت . . .، وهو تحريف.

(٩) لم ترد في (ج).

قال -رضي الله عنه-[1]:

«فصل: [ما يضمَرُ عاملُه وجوبًا في التحذيرِ والإغراءِ لِتَكَرُّرِهِ]

ويقولون: «الأسدَ الأسدَ» و«الجدَارَ الجدَارَ» و«الصَّبيَّ الصبيَّ»، إذا حَذَّروه الأسَدَ، والجدارَ المتداعيَ، وإيطاءَ[2] الصبيِّ، ومنه: «أخاك أخاك» أي: الزمْه، و«الطريقَ الطريقَ» أي: خَلِّه، وهذا إذا ثُنِّي لَزِمَ إضمارُ عاملِهِ، وإنْ[3] أُفرِدَ لم يلزمْ».

صح[4]: «تداعت الحيطان للخراب، أي: تهادَمَتْ».

تخ[5]: جَعَلُوا أحد الاسمين عِوَضًا عن الفعْل المحذوف، وأكثر ما تستعمل هذه الألفاظ عند الاستعجال والتحذير والتكرير للإيقاظ والتنبيه للمحذَّر، فَيُدَلُّ بذلك على كون الأمْر مُهمًّا، وكونُه مُهمًّا يقتضي ترك العامل، مبادرةً إلى التنبيه على المقصود، ولأنَّ في التثنيه يكونَ للمتكلم هَنَات[6] من الإنكار، وذَرْوٌ[7] من الاستعجال لا يكونان في حالة الإفراد، ولأنَّ تينك الخَصْلتين دليلان على أنّ الوقت أضْيَقُ من أنْ يُتَلَفَّظَ بالفعل، ولا كذلك في الإفراد.

وقوله: «أخاك أخاك» أُخذ من قوله:

(١) المفصل ص٤٩.

(٢) أي: إذا حذروه أن يَطَأَهُ وهو في طريقه إذا كان غافلاً عنه -كما فسرها بذلك ابن يعيش-، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٩.

(٣) في المفصل: وإذا . . .

(٤) الصحاح (دعا) ٦/ ٢٣٣٧، والنقل منه بالنص.

(٥) التخمير ١/ ٣٨٢، بتصرف بالزيادة.

(٦) هكذا في النسختين، والذي في التخمير: «هيئة . . .»، ومن معاني هنَات المناسبة هنا، عظائم الأمور كما في اللسان (هنا)، فيكون المعنى: أمورٌ عظيمة من الإنكار.

(٧) الذرو: طرفٌ من القول لم يكتمل كما في: الصحاح واللسان (ذرا).

أخاك أخاك[1] إنَّ مَنْ لا أخـــالَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

وإنّ ابن عم المرء فـــاعلم جناحُـــه وهل ينهض البازي بغير جَنَاحِ[2]

و«الطريق الطريق» أي: الزمه، وقيل: خَلِّه، ويشهد لجواز إظهار المضْمَرَ عند الإفراد قول جرير -أنْشَدَهُ سيبويه[3]: -

خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبْني المَنَارَبِه وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضْطرَّكَ القَدَرُ[4]

أي: خَلِّ أفعال السادة وأبْرز امرأتك وتكسَّبْ بها، يَنْسُبه إلى الفواحش.

(١) في(ج): أخاكم أخاكم. . . ، وقد صححت على الهامش.

(٢) هذا البيت لم يرد في (ع).

والبيتان من الطويل، وهما لمسكين الدارمي كما في ديوانه ص٢٩، وينسب بيت الشاهد لإبراهيم بن هرمة كما في: تحصيل عين الذهب ١/ ١٢٩، وهو في محلقات شعره ص٢٦٣، ونسب البحتري البيتين في حماسته ص٢٤٥، لقيس بن عاصم، والصحيح أنهما لمسكين الدارمي.

والشاهد في الأول منهما وهو قوله: «أخاك أخاك»، ووجه الاستشهاد به: نصب «أخاك» بعامل مضمَر وجوبًا على الإغراء، وذلك لأن «أخاك» كُرِّرَ، والتقدير الزم أخاك، وينظر هذا الشاهد في الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥٦، المحلّى لابن شقير ص٢٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٢٧، لباب الإعراب للإسفراييني ص٣١٩، تخليص الشواهد ص٦٢، خزانة الأدب ٣/ ٦٥.

(٣) في الكتاب له ١/ ٢٥٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية -كما ذكر هنا- ينظر: ديوان جرير ١/ ٢١١.

المنار: العلامة التي يهتدي بها السالكون، وبرزة: أم عُمَر بن لجأ التيمي، وليست امرأته -كما سيذكر المؤلف-.

والشاهد في البيت: «خل الطريقَ»، ووجه الاستشهاد به: أن العاملَ وهو «خَلِّ» أضْمرَ جوازًا في التحذير، لأنّ المحذّر غير مكرر، ولو كَرَّرَ فقال: الطريق الطريقَ لأضمر وجوبًا، ينظر هذا الشاهد في تحصيل عين الذهب ١/ ١٢٨ أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠، أوضح المسالك ٤/ ٧٨، التصريح ٢/ ١٩٥.

قال - رضي الله عنه[1]-:

«فَصْلٌ: [ما أضمر عامله على شريطة التفسير][2].

ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضْمِرَ عامله على شريطة التفسير في قولك: «زيدًا ضربتُه» كأنك قلت: ضربتُ زيدًا ضربته، إلا أنّك لم تبرزه استغناءً عنه بتفسيره، قال ذو الرُّمَّة:

إذا ابنَ أبي موسى بِلالاً بلغتِه فقام بفأسٍ بين وِصليك جازِرُ[3]

ومنه: «زيدًا مررت به» و «عَمْرًا لقيتُ أخاه» و «بِشرًا ضربتُ غُلامَه» بإضمار «جَعَلْتُ على طريقي» و «لابَسْتُ» و «أهنتُ»، قال سيبويه[4]: «النَّصْبُ عربيٌّ كثيرٌ، والرَّفْع أجْوَد»، ثم إنّك ترى النصبَ مُختارًا ولازمًا، فالمختارُ في مَوْضعين:

أحدهما: أن تَعطِفَ هذه الجملة على جملةٍ فِعْلِيَّة كقولك: «لقيتُ القومَ حتى عبدَ الله لَقِيتُه» و «رأيت عبدَ اللَّهِ وزيدًا مررتُ به»، وفي التنزيل: ﴿يدخِل من يشاء في رَحْمتِه والظالمين أعَدَّ لهم..﴾[5]، ومثله: ﴿فريقًا هَدَى وفريقًا حقَّ عليهم الضلالة﴾[6]، فأمّا إذا قُلْتَ: «زيدٌ[7] لَقِيتُ أباه[8] وَعَمْرًا مررت به» ذهب التفاضُلُ بين رفع «عمرو» ونصبه؛ لأنَّ الجملة الأولى ذات وَجْهَيْن،

(١) المفصل ص٤٩ - ٥٣.

(٢) ويعرف عند متأخري النحاة بـ «الاشتغال».

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لذي الرمة -كما ذكر هنا-، ينظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٤٢، وروايته فيه: «إذا ابُن أبي موسى بلالٌ» -بالرفع-، وقد أوضح المؤلف معاني كلمات البيت في الشرح.
والشاهد في البيت: «إذا ابن أبي موسى بلالاً»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ «ابنَ...» نصُب بعامل مضمَر يفسره المذكور، والتقدير: إذا بلغت ابنَ أبي موسى...، ويجوز رفع «ابنُ» على الابتداء، ينظر هذا الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ٨٢، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤١، معاني القرآن للأخفش ١/ ٧٨، المقتضب ٢/ ٧٧، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٥٢٩، المنخّل ق (٣٤ب).

(٤) قول سيبويه في الكتاب له ١/ ٨٢.

(٥) سورة الإنسان، من الآية (٣١)، وقد وردت الآية بتمامها في المفصل.

(٦) سورة الأعراف، من الآية (٣٠).

(٧) في المفصل: زيدًا...، والصواب ما في (ع).

(٨) في المفصل: أخاه....

فإن اعترضَ بعد الواو ما يصرفُ الكلامَ إلى الابتداء كقولك: «لَقيتُ زيداً وأما عَمْرٌو فقد مررت به» و «لقيتُ زيداً وإذا عبدالله يضربه عَمْرو» عادَتْ الحال الأُولى جَذَعَةً، وفي التنزيل: ﴿وأما ثمودُ فَهَدَيْنَاهُم﴾ (١) وقرئ بالنصب.

والثاني: أن تقع موقِعًا هو بالفعل أولى، وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك: «أعَبْدَ اللَّهِ ضربته»، ومثله: «آلسوطَ ضُرِبَ به زيدٌ»(٢) و«آلخِوانَ أكِلَ عليه اللَّحْمُ» و «أزَيْداً أنتَ محبوسٌ عليه» و «أزيداً أنت مُكابَرٌ عليه» و «أزيداً سُمِّيتَ به»، ومنه: «أزيداً ضربت عَمْرًا وأخاه»، و «أزيداً ضربتَ رَجُلاً يحبُّه»؛ لأنَّ الآخرَ مُلتَبِسٌ بالأوَّل بالعَطف أو الصفة، فإن قُلْتَ: «أزَيْدٌ ذُهِبَ به» فليس إلا الرفع.

وأن تقع بعد «إذا» و «حيثُ»، كقولك: «إذا عبدَ اللَّه تلقاه فأكرمه» و «حيث زيداً تجده فأكرمه»، وبعد حرف النفي في نحو(٣): «ما زيداً ضربته»،قال(٤) جرير:

فـــلا حَسَبًا فخرت بهِ لتَيمٍ ولا جَدًّا إذا ازدحَـــمَ الجـــدُودُ(٥)

وأن تقع في الأمْرِ والنهي كقولك: «زيداً اضْرِبْه» و «خَالداً اضرب أباه» و «بِشراً لا تشتم أخاه» و «زيداً ليضربه عَمْرٌو» و «بِشراً لِيقتُل أباه عَمْروٌ»، ومثله: «أما زيداً فاقتُلْه» و «أما خالداً فَلاَ

(١) سورة فصلت، من الآية (١٧)، وسيأتي تخريج القراءتين فيها في الشرح -إن شاء الله-.

(٢) في المفصل: عَمْرٌو . . .

(٣) في المفصل: «كقولك» بدل: «في نحو».

(٤) في المفصل: وقال . . .

(٥) البيت من الوافر، هو لجرير بن عطية -كما ذكر هنا- ينظر: ديوان جرير ١/ ٣٣٢، ورواية البيت فيه:

فلا حسبٌ فخرت به كريمٌ ولا جَـدٌّ إذا ازدحم الجـدودُ

والشاهد في البيت: «فلا حسبًا» و «ولا جدًا»، ووجه الاستشهاد به: أنّ «حسبًا» و «جدًا» ينصبان بعامل مضمر يدل عليه المذكور والتقدير فلا ذكرت حسبًا، ولا ذكرت جدًا، ويجوز الرفع فيهما، والمختار هنا النصب لوقوع الاسم بعد أداة هي أولى بالفعل، وهي أداة النفي «لا»، ينظر الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٦٨، الرد على النحاة لابن مضاء ص١٠٦، المنخّل ق (٣٥)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (١٥أ)، خزانة الأدب ٣/ ٢٥.

تشتم أباه»، والدعاء بِمنزلة الأمْر والنهي، تقول: «اللهُمَّ زيدًا فاغفر له ذَنْبَه» و «زيدًا أمَرَّ الله عليه العيش»، قال أبو الأسْوَد[1]:

.... فكلاً جزاه الله عَنِّي بما فَعَل[2]

و «أما زيدًا فجدعًا له» و «أمَّا عَمْرًا فَسَقْيًا له».

واللازم أن تقع الجملة بعد حرفٍ لا يليه إلا الفِعْل[3] كقولك: «إنْ زيدًا تره تَضْرِبْه»، قال[4]:

لا تجزعي إن مُنفسًا أهلكته[5]

و «هَلاَّ» و «ألاَ» و «لولا» و «لَوما» بِمنزلة «إنْ»؛ لأنَّهُنَّ يطلبن الفِعْل و «لا تُبْتَدأ بعدها الأسماءُ».

(١) في المفصل: أبو الأسود الدؤلي....

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره -كما في الديوان-:

أميران كانا صاحبيَّ كلاهما

وهو لأبي الأسود الدؤلي -كما ذكر هنا-، ينظر: ديوان أبي الأسود ص٤٦، ورواية العجز في الديوان: «بما عَمِل» بدل «بما فَعَل».

والشاهد في البيت: «فَكُلاً جزاه الله»، ووجه الاستشهاد به: نصب «كلاً» بعامل مضمر يفسِّره المذكور، والتقدير: فجزى الله كُلاً...، ويجوز الرفع في «كلٌّ» وقد روي به البيت، ولكن النصب هو المختار، لوقوع الاسم موقعًا هو بالفعل أولى، وذلك لوقوعه في الدعاء، ينظر هذا الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٢، الرد على النحاة ص٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٨، المنخَّل ق (٣٥ب)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (١٥أ)، شرحها لزين العرب ق (٢٠).

(٣) في (ع): وكقولك...، زيدت الواو سهواً.

(٤) في المفصل: قال الشاعر...

(٥) صدر بيت من الكامل وعجزه:

..... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزَعي

وهو للنمر بن تولب، وقد تقدم التعليق عليه ص ٧٣٢، وسيأتي كلام المؤلف عليه في الشرح -إن شاء الله-.

والشاهد فيه هنا: «إن منفسًا»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ «منفسًا» نصب بفعل مضمر يفسره المذكور، تقديره: إن أهلكت منفسًا، والنصب هنا لازمٌ لوقوعه بعد حرفٍ لا يليه إلا الفعل.

شـــح[1]: ضـابـط هـذا المـوضِـع - أعـنـي قـولَـه فـي أول الفَصْل[2]- : أن يتقدمَ اسمٌ وبعده فعْلٌ أو ما هو في معنى الفعْل، مسلطٌ على ضمير ذلك الاسم من جهة المفعولية، أو يتعلق بضمير لو سُلِّطَ على الأوَّل لكان معمولاً، ومهما رَفَعْتَ فعلى الابتداء، وإذا نصبت فَعَلَى تقدير فعْلٍ، فاعرفه.

قلت[3]: وعليه ما ذكر في الكشاف[4]- في آخر سورة «يوسف»- : ﴿والأرْضِ﴾[5] قُرِئ على الحركات الثلاث[6]، أما الجر فظاهر، وهي القراءة المعروفة، وأما الرفع فعلى الابتداء و «يمرون عليها» خبرُه، وأما النصبُ -وهي قراءة السُّدِّي[7]- فَعَلى إضمار الفعْل، أي: ويَطَئُون الأرض كما يقال: «زيدًا مررت به»، فَلَئِنْ قيل في «زيدًا ضربتُه»: تقديره: أهنتُ زيدًا ضربتهُ، أوْما هو بمعناه/ مما يَدُلُّ عليه «ضربتُ» ١/٩١أ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٠.

(٢) يعني قول الزمخشري: «ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله عامله على شريطة التفسير».

(٣) من هنا إلى قوله: «وإن لم يذكره القوم» لم يرد في (ع).

(٤) الكشاف ٢/ ٥٠٨، وينتهي النقل منه عند قوله: «ويطئون الأرض»

(٥) من قوله تعالى: ﴿وكأيِّن من آية في السماوات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون﴾ سورة يوسف، الآية (١٠٥).

(٦) أما قراءة الجر فلا إشكال فيها، وهي قراءةعامة قراء المتواتر، وتوجيهها ظاهر، فهي معطوفة على «السماوات»، و«السماوات» مجرورة بـ«في»، وأما قراءة الرفع فقرأ بها عكرمة وابن عباس وعمرو ابن فائد، وأما قراءة النصب فقرأ بها السُّدّي -كما سيذكر المؤلف إن شاءالله-، تنظر هذه القراءات مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص٦٥، المحتسب ١/ ٣٤٩، شواذ القراءة للكرماني ق (٦١أ)، البحر المحيط ٦/ ٣٣١، تحفة الأقران ص١٢٧.

(٧) السدي هو: أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة الهاشمي السدّي مولى زينب بنت قيس، عالم من كبار التابعين، مفسر عالم بالقرآن والقراءات والحديث، روى عن ابن عباس وأنس بن مالك وأبي عبدالرحمن السلمي، وروى عنه شعبة وسفيان الثوري وغيرهما، توفي سنة (١٢٧)هـ، تنظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني ٣/ ٢٣٨، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٤، طبقات المفسرين للداوودي ١/ ١١٠.

كان قولاً عليه سمة السداد -وإن لم يذكرْه القوم-.

حم: قال عبدالقاهر[1]: هذا النحو على أربع[2] مراتب: «ضربتُ عبدَالله»، «عبدَ الله ضَرَبْتُ»، «عَبْدُ الله ضربتُه»، «عَبْدَ الله ضربتُه»، وهذه المرتبة الأخيرة أقل المراتب؛ لأنَّك تُضْمِرُ من غير حاجةٍ إلى الإضمار.

وأما البيت[3] فيمدح فيه بلال بن أبي بردة بن أبي موسى[4] قاضي البصرة، وقبله:

فقلت لها إذ شَمَّرَ الليلُ واستوت ... بها البيد واشتدت عليها الحرائر[5]

الوِصل -بكسر الواو-: المفصل، وهو كُلُّ ملتقى العظمين، بمعنى: الموصل، كـ«النقيض» و«الذِّبْح»، والحرائر: جمع حَرُور، وهو[6] الريح الحارة، يخاطب ناقته.

قُلتُ[7]: ويوهم هذا المعنى أنَّه هَجْوٌ، وليس به، والمعنى: إذا بلغتني الممدوح

(١) في المقتصد ١/ ٢٢٩، بتصرف بالاختصار.

(٢) في (ع): أربعة . . ، وما أثبته من (ج) هو الصحيح.

(٣) يعني به البيت المستشهد به في المتن وهو قوله:

إذا ابنَ أبي مُوسى بلالاً بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازرُ

وتقدم التعليق عليه هناك.

(٤) هو الأمير بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله -ﷺ- ولاه خالد القسري إمارة البصرة وقضاءها، كان جليلاً كريمًا، مدحه ذو الرمة بقصائد من غرر شعره، استمر في قضاء البصرة حتى تولى يوسف بن عُمَر الثقفي على العراقين فعزله وعذبه حتى مات سنة (١٢٠)هـ تقريبًا، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ١٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٦، خزانة الأدب ٣/ ٣٥.

(٥) البيت في ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٤١، ورواية البيت فيه:

أقول لها إذْ شمَّرَ السيرُ واستوتْ ... بها البيد واستنَّت عليها الحرائرُ

(٦) هكذا في النسختين، ولعل الأصح: وهي الريح الحارة.

(٧) ساقطة من (ع).

فلا أبالي بَعْدُ بهلا كك؛ لحصول المقصود منك، وفي طريقته قال الشماخ:

إذا بلَّغتني وحملت رَحْلي عُرَابةَ فاشرقي بدم الوتين[1].

والقصيدة كلها مبنيةٌ على المدح.

شَح[2]: وزعم المبرد[3] أنّ الرفع في قوله:

إذا ابنُ أبي موسى[4]

بتقدير فعل رافع يجوز، كأنه قيل: «إذا بُلِغَ» لا على الابتداء، ويلزمه أنْ يجيزَ مثلَه في غيره من الأمثله.

ثم هو ينقسم إلى أقسامٍ أربعة: ما يختار فيه الرفع، وما يختارُ فيه النَّصب، وما يستوي فيه الأمران، وما يجب فيه النصب، ومواقعها مذكورة في الكتاب[5]، وفيه إلى عِلل الأحوال إشارةٌ مجملة.

واعلم أنَّه قد يكون الفعل المُضْمَر من غير جنس المظهر لَفْظًا، ومع ذلك يصلح أن يكون الظاهر مُفَسِّرًا -وإن كان من غير جنْسه- نظرًا إلى المعنى، لأنَّ السببيَّة التي بين الشيئين كـ«عمرو» وأخيه، و«بِشْر» وغلامه تُلَفِّقُ بين هذا المظهر[6] وبين المُضْمَرِ

(١) البيت من الوافر، وهو للشماخ بن ضرار الذبياني، ينظر: ديوانه ص٣٢٣، ورواية الصدر فيه: «وحططت» بدل «وحملت».

والمراد بعرَابه: عرابة بن أوس الأوسي الصحابي الجليل -رضي الله عنه-، واشرقي: من الشَّرَق بمعنى: غُصّي، والوتين: عرق متصلٌ بالقلب، إذا قطع مات الإنسان.

وقد أورد المؤلف البيت استشهادًا على المعنى، إذ إن معنى البيت: إذا بلغتني أيها الناقة هذا الممدوح فلا أبالي بَعْدُ بهلاكك، وهذا نظير بيت ذي الرمة المستشهد به في المتن من حيث المعنى، واستشهد بالبيت على هذا المعنى المبرد في الكامل ١/ ١٦٧، ١٦٨، والمرزباني في الموشح ص٨٦، ٨٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١١، وينتهي النقل منه عند قوله: «وما يجب فيه النصب».

(٣) في المقتضب له ٢/ ٧٧.

(٤) قطعة من بيت وقد تقدم بتمامه مع التعليق عليه ص ١٠١٣.

(٥) يعني بالكتاب هنا الإيضاح في شرح المفصل؛ لأن ابن الحاجب بعد أنْ ذكر الأقسام الأربعة إجمالاً رجع إليها بالتفصيل والتوضيح.

(٦) في (ع): المظهره . .

المقدَّر مما يناسبُ المعنى، ولولا ذلك لما صَحَّ أصْلاً، ألا تراك لو قُلْتَ: «زيدٌ لقيتُ عَمْرًا، وبكرًا رأيتُ خالدًا» أحَلْتَ[1]؛ إذْ لا ملابَسَةَ رابطةً بين الشَّخْصَيْن كما لو أكرمت زيدًا فقد أكرمت صاحبه، وإن أهنته فقد أهَنْتَ ذاك.

وقوله: «جَعَلْتُ على طريقي»، ذَكَر لفظ «جعل» لأنه عامٌّ، والمرور أخَصُّ، فيصلح أن يكون المرور دالاً على الجعل، لأنَّ الخاصَّ يوجَدُ في العام.

قال عبدالقاهر[2]: قولك: «مررت بزيد» بمنزلة قولك: «جُزْتُ زيدًا»، يعني يجري المتعدي بالجار مجرى المتعدي بنفسه، حَمْلاً على المعنى، من حيث إنَّ المجرور مفعول، قال:

يذهبْنَ في نَجْدٍ وغَوْرًا غائرًا[3].

كأنَّه قال: يَسْلكن نَجْدًا وغَوْرًا...، ولذلك جاز: «مررت بزيدٍ وعَمْرًا»، فتعطف بالنصب حملاً على مَحل[4] المجرور.

حم: قال صاحب الكتاب[5]: قولي: «جَعَلْتُ على طريق» تفسير سيبويه[6].

وقال: التعليق[7] بما هو من سبب زيدٍ بمنزلةِ تعليقه بِنَفْسِه، والمرادُ بما هو من

(١) أحَلْتَ: أتيت بالمحال.

(٢) في المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٣٤، ٢٣٥، بتصرف بالتقديم والتأخير.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج كما في: زياداتٌ ديوانه ص١٩٠. ونسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٩٤ للعَجَّاج وليس في ديوانه وروايته في ديوان رؤبه: «يسلكنَ» بدل «يذهبنَ».
ونجد: ما ارتفع من بلاد العرب، وغور: تهامة ومَا انخفض من بلاد العرب.
والشاهد في البيت: «يذهبَن في نجد وغورًا»، ووجه الاستشهاد به: أنَّه عطف «غورًا» بالنصب على محل المجرور قبله، لأنه مفعول منّ حيث المعنى، إذ المراد: يسلكن نجدًا وغورًا، وينظر هذا الشاهد في: الخصائص ٢/ ٤٣٢، تحصيل عين الذهب ١/ ٤٩، جواهر الأدب للإربلي ص٣٣، شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٣٢، التصريح ١/ ٢٨٨.

(٤) في (ع) على معنى...

(٥) لم أجد هذا النقل في حاشية المفصل للزمخشري.

(٦) في الكتاب لسيبويه ١/ ٨٣.

(٧) في (ج): التعلق...

سببه أنَّه يرجعُ منه إلى «زيد» ضَميرٌ يتَّصلُ به، لولاه لاستحال.

قوله: «والرفع أجودُ»؛ لأنَّه يستغني عن الإضمار، والإضمار خلاف الأصل، والنصبُ مُؤدٍّ إلى الخلاف[1]، فكان دونَ الرفع قُوَّةً.

قوله: «أن تعطفَ هذه الجملة . .» إلى آخره، الجمع بالعطف بين المختلفين كالألف في المتَّفقَين، وفيهما تراعى الجنسية فكذا في المختلفين، ومما يدلك على أنّ أحد شقَّي العَطْف بمنزلة أحد طرفي التثنية أنَّه يُصار/ إلى العطف عند تعذر التثنية في ٩١/ ب نحو قوله:

كأنّ بين فكِّها والفَكِّ ... فأرة مسكٍ ذبحت في سُكِّ[2]

وعلى هذا مدارُ هذه النظائر.

قوله: «. . . وزيدًا مَرَرْتُ به» لا يُحتاجُ إلى المنصوب في العَطْف، وهو «زيدًا»، وإنما ذُكِرَ دلالةً على المضمَر وهو الفعل، لا أنَّ «زيدًا» مرادٌ في الفعلية لأجل

(١) لعل المعنى: والنصب يؤدي إلى خلاف الأصل، وهو الحاجة إلى الإضمار.

(٢) البيتان من الرَّجَز، وهما لمنظور بن مرثد الأسدي كما في: جمهرة اللغة ١/ ٩٥، والخزانة ٧/ ٤٦٨، ٤٧٢، ونسبهما ابن دريد أيضًا إلى أبي نخيلة، كما نُسبا إلى رؤبة بن العجاج وهما في: زيادات ديوانه ص١٩١.

والفك: اللَّحي، وهو عظم الحنك، وفأرة المسك: النوافج التي يكون المسك فيها، وذبحتْ: شُقَّت، والسُّك -بضم السين-: ضربٌ من الطيب.

والشاهد في الأول منهما وهو قوله: «بين فكها والفك»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ العطف بمنزلة التثنية بدليل أنه يصار إلى العطف إذا تعذرت التثنية، وهنا تعذرت التثنية بسبب ضرورة الشعر، إذا الأصل: «كأن بين فكيها»، وينظر هذا الشاهد في: أمالي ابن الشجري ١/ ١٤، أسرار العربية ص٤٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٥٧، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٠٠، ٢٤٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٢٠١.

العَطْف.

قوله[1]: ﴿والظالمين أعَدَّ لهم ...﴾[2]، تقديره: وجازى الظالمين، أو «عاقَبَ»، أو[3] «أوْعَدَ»، وقُرِئ في الشواذ[4]: ﴿والظالمون ..﴾بالرفع على الابتداء، على أنَّه جملة اسمية معطوفة على فعلية، وبلاغة القرآن فوق ذلك[5].

قوله: ﴿وفريقًا حَقَّ عليهم الضلالة[6]﴾[7] أي: وأضَلَّ فريقًا،[8] أو: أخْذَلهم، (كذا في الكَشَّاف)[9]، وإنما جاز العدول عن النصب مع ضَعْف لأنَّ قولَكَ مَثَلاً: «عبدالله لقيتُه» لا يخلو عن معنى الفعْل،[10] ومما يدلُّ على أنّ الاسمية تنوب عن الفعلية قوله -عز وَجَلَّ-: ﴿...[11] أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾[12] مكان: أم صَمَتُّم، و «حَتَّى» في قوله: «حتَّى عَبْدَ الله ..» عاطفَة.

قُلْتُ: وفي بعض الحواشي الموثوق بها خَطًّا: قال جارُ الله[13]: «عبدُالله» قبيلة من العَرَب، فإذا عنيتَ القبيلة في قولك: «رأيتُ عبدَالله حتى زيدًا» جاز.

قلت[14]: وقد وَجَدْتُ «عبدالله» في شعر الأعشَى أنها اسم قبيلة كما ذكر

(١) كتب فوقها في نسخة (ج) كلمة «كشاف»، ولعلها زيادة من الناسخ أراد أن يبيِّن بها أنَّ ما ورد تعليقًا على الآية الكريمة من الكشاف -كما سنشير إلى ذلك إن شاء الله-.

(٢) سورة الإنسان، من الآية (٣١).

(٣) في (ج): إذْ ...، وهو تحريفٌ.

(٤) هي قراءة ابن الزبير وأبان عثمان وإبراهيم بن أبي عبلة، تنظرَ هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١٦٦، المحتسب ٢/ ٣٤٤، شواذ القراءة للكرماني ق (١٢٨أ)، البحر المحيط ١٠/ ٣٧٠.

(٥) ينظر ما تقدم تعليقًا على الآية في: الكشاف ٤/ ٦٧٦.

(٦) لم ترد في (ج).

(٧) سورة الأعراف، من الآية (٣٠).

(٨) ساقط من (ج).

(٩) ساقط من (ع)، والكلام على الآية في الكشاف ٢/ ١٠٠.

(١٠) من هنا إلى قوله: «أم صمتم» منقولٌ من المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٣٨.

(١١) في (ج): إذ دعوتموهم ...، وذلك خطأ.

(١٢) سورة الأعراف، من الآية (١٩٣).

(١٣) قوله في حاشيته على المفصل ق (٢١أ).

(١٤) من هنا إلى قوله: «الثلاث قبائل، فاعرفه» لم يرد في (ع).

صاحب الكتاب في قوله:

فاسأل قُشَيْرًا وعبدَالله كُلَّهم واسأل ربيعه عَنَّا كيفَ نفتعل[1]

هؤلاء الثلاث قبائل، فاعرفه، وأنا لا أدري ما الغرض من هذه الفائدة[2].

قوله: «ذهب التفاضُل» أيْ: لَكَ الأمران في المعطوف الرفْع والنَّصْب، إنْ رفعتَ حملتَ على المبتدأ، وإن نَصَبْتَ حَمَلْتَ على الخَبَر وهو جُمْلةٌ فعْلية.

وهنا مسألةٌ لابُدَّ من ذكرها، لأنَّه يُحتاجُ إليها في هذه المواضع، وهي معرفة الفرق بينَ الجملة التي لها مَحَلٌّ من الإعراب، وبين التي لا مَحَلَّ لها، فما وقع موقع المفرد فله إعرابٌ مَحَلِّي، وإلاَّ فلا مَحَلَّ لها من الإعراب.

شح[3]: فإن قال قائلٌ: هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجع الأمْر إلى ما كان عليه -وهو اختيار الرفع-، فالجواب: أنَّ قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع؛ لقربها من

(١) هذا البيت من البسيط، وهو للأعشى الكبير -كما ذكر المؤلف- ينظَر: ديوان الأعشى الكبير ص١١١، والرواية فيه: «واسأل» بدل: «فسأل»، ومعنى البيت: فاسأل هذه القبائل كيف وجدوا بلاءنا في القتال، فقد قهرناهم في الحرب.

وهذا البيت ليس من شواهد النحاة، وإنما أورده المؤلف مستدلاً به على أن «عبدالله» اسم قبيلة.

(٢) هذه الفائدة التي لم تظهر للمؤلف قد أبان عنها ابن دهقان النسفي في شرحه المسمى بالمقاليد فقال في ق(١٣١ب): «... وذلك لأنَّ المشروط في المعطوف بـ«حتى» أن يكون جزءًا من المعطوف عليه، إما أفضله أو دونه، فَعَطْفُ «زيد» بـ«حَتَّى» إنما يَصح إذا كانَ المراد بـ«عبدالله» [القبيلة، فإن كان المراد بـ«عبدالله»] شخصًا معينًا بأن كان عَلَمًا، أو غير معين بأن كان صفةً لا يتصوَّر ذلك، فلا يصح العطف، وفي قولك: «رأيت عبدَالله وزيدًا مررت به» جاز العطف سواءٌ كان «عبدالله» قبيلة أو لم يكُن، لأنّ العطف بالواو لا يشترط فيه ذلك، فظهر فائدة تلك الحاشية».

ثم بعد ذلك تطاول ابن دهقان النسفي على المؤلف، وشنَّعَ عليه في عدم توصله إلى المراد بهذه الفائدة فقال: «... وذكرها بعض الشارحين وقال: لا أدري من الغرض ما هذه الفائدة، فَمَنْ لم يدرِ هذا القدر فأين هو من شرح كتاب جليل القدر».

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٤.

الثانية، لأنَّ الجملة الفعلية منهما[1] هي[2] التي تلي الثانية، فلما ترجَّحت عليها قابل ما فيها من الرجْحان ذلك الأصْل، وقابلت هي باعتبار نفسها الجملة الاسمية، فاستوى الأمران لذلك، فلذلك كان «زيدٌ قام و[3] عمروٌ أكرمته» مستويان في التفاضُل، فاعرفه فإنه كلامٌ دقيق، (والله أعلم)[4].

قُلْتُ[5]: وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: قامتْ التفرقة بين هذه الصور وبين ما بيَّنها أولاً في انتفاء الفتح هُنا وثبوتِ المساواة بين الرفع والنَّصْب فيها على هذه العبرة، وإن كانت إحداهما أجودَ من الأخرى.

قوله: «عادت الحال الأولى جذعةً» أي: جديدةً.

تـخ[6]: الجذعة: اسمٌ لولد البقر والحافر والإبل في زمن ليس بِسِنٍّ تنبت ولا تسقط، وهذه الكلمة قد غَلَب عليها الإمام عبدالقاهر، في دلائل الإعجاز[7]: «عادت[8] الشبهة الأولى جَذَعَةً»، وهو أخذها من أبي نَصْرٍ العتبي[9]: «وعن قريبٍ

(١) في (ج): منها. . . ، وهو تحريف.

(٢) في (ع): «حتى» بدل «هي»، وذلك تحريفٌ.

(٣) ساقط من (ع).

(٤) لم ترد في (ع).

(٥) من هنا إلى قوله: «أجود من الأخرى» لم يرد في (ع).

(٦) التخمير ١/ ٣٨٨، بتصرف يسير، وينتهي النقل منه عند قوله: «من الإمام الكبير الجاحظ».

(٧) دلائل الإعجاز ص٤٤، ٢٧٥.

(٨) من هنا إلى قوله: «من أبي نصرٍ العتبي» ساقط من (ع).

(٩) هو أبو نَصْر محمد بن عبدالجبار العتبي، رازي الأصل، استوطن نيسابور إلى أن توفي بها، كان أديبًا مؤرخًا شافعي المذهب، له مصنفاتٌ منها: «تاريخ العتبي» ألفه لمحمود بن سبكتكين، وكتاب المبدع، توفي سنة (٤٣١هـ)، بنيسابور، تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣/ ٢١٥، مفتاح السعادة ١/ ٢٠٧، هدية العارفين ٦/ ٨٦.

يعود الخلافُ جَذَعًا»، وهو قد اغتصبها من / الإمام الكبير الجاحظ[1]. ٩٢/أ

وفي الفِصَاح: هو في الأمر جَذَعٌ، إذا كان أخذ فيه حَدِيثًا، ومعنى قول[2] صاحب الكتاب[3] أنَّ الرفع عاد أجودَ، وهو إشارة إلى قوله: «النصبُ عربي، والرفع أجْوَد»؛ وإنما كان ذلك لأنَّ «أمَّا» هذه و «إذا» المفاجَأة تقع بعدهما الجملة الاسمية.

قوله: «. . . إذا عبدالله يضر به عَمْروٌ».

قال صاحب الكتاب[4]: أي: فَاجَأتُ وقت هذا الشأن، وليس الغرضُ مفاجأة الوقت، ولكنْ مفاجأة الشأن؛ وإنما ذُكِرَ الوقتُ لأنَّه إذا فوجِئَ الوقت فوجئ الواقع فيه لا محالة، والواو للعطف بدليل وقوع الفاء في موضعها، و«إذا» مضافةٌ إلى الجملة بأسْرها، كما هو حقُّها في كلِّ موضع، وناصبها ما أضْمِرَ من فِعْل المفاجأة، ونَصْبُها على أنَّها مفعولٌ بها لا على الظرفية.

واعلمْ أنَّ «إذا» هذه تفارق الجزائية؛ لأنها[5] مكانية وتلك زمانية، ومعنى المكانية

(١) استعمل الجاحظ هذه الكلمة في: البيان والتبيين له ٣/ ٢٩٧، ولكنه أوردها في خُطبة للحُباب بن المنذر قالها يوم سقيفة بني ساعدة.

وفي ذلك دليل على أنَّ تلك الكلمة كانت مستعملة بهذا المعنى قبل هؤلاء الثلاثة، فلعلّ المراد أنه غلب استعمالها عند هؤلاء.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) يعني به الزمخشري، وتقدمت عبارته قريبًا.

(٤) يعني به الزمخشري، وقوله في: حاشيته على المفصل ق (٢١أ) بتصرف يسير، وينتهي النقل منه عند قوله «لا على الظرفية».

(٥) أي: لأنّ «إذا» الفجائية الواردة في المثال الذي هو بِصَدَدِ شرحه.

معنى «ثَمَّ»[1]، ولهذا جاز «خَرَجْت فإذا زَيْدٌ» على جعلها خَبَرًا لـ «زيدٌ»، ولا يجوز ذلك في الزمانية؛ لأنَّ الظروف الزمانية لا تتضمَّن معنى الجُثَث، فلم تُفد مع الجثث، فإذ[2] قُلْت: « . . . فإذا زيدٌ» كان معناه: فَثَمَّ زَيْدٌ، والزمانية يُحمل الاسم بعدها على الفِعْل، ولابُدَّ لها من جواب نحو: « إذا زيدٌ تلقاه فأكرمه »، ولا كذلك المكانية.

قوله: ﴿وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3] - على القراءة الشاذة-[4].

شح[5]: تقديره: وأما ثمود فهدينا[6] فهديناهم، لأنّ الفِعْل لا يلي «أمّا»، وروي قوله:

وأمّا تميمٌ تميمُ بن مُرٍّ[7]

(١) ثَمَّ -بفتح الثاء- بمعنى: هناك.

(٢) في (ع): وإذا

(٣) سورة فصلت، من الآية (١٧).

(٤) يعني بها قراءة النصب في «ثمودَ» كما يتضح من التوجيه المذكور بعدها، وقد قرأها: «ثمودَ» بالنصب غير منونة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عُمَر وعبدالرحمن بن هرمز والحسن والمطوعي وقتادة وعاصم في بعض رواياته، وقرأها بالنصب منونةً ابن عباس وابن أبي إسحق والأعمش في رواية وعاصم في رواية، تنظر القراءتان مع توجيههما في: المختصر في شواذ القرآن ص١٣٣، شواذ القراءة ق (١٠٧أ) البحر المحيط ٩/ ٢٩٧، الدر المصون ٩/ ٥٢٠، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٣، ٣١٤.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

. فألفاهم القوم رَوْبَى نياما

وهو لبشْر بن أبي خازم كما في ديوانه ص١٣٥.

وتميم بن مُرٍّ هم بنو تميم بن مُرّ بن أد بن طابخة بن إلياس بن مُضَر كما في: جمهرة النسب للكلبي ص١٨٩، ١٩١، ورَوبى: جمع رَوْبَان وهو من استثقل نومًا.

والشاهد في البيت: «فأما تميمٌ . . .» ووجه الاستشهاد به: أنّ «تميم» يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء، لأن حكم الاسم بعد «أما» كحكمه في الابتداء، لأن «أما» لا=

بالرفع والنصب، ومن توهم أنَّ النصب بعد «أمَّا» لاقتضائها الفعل لما فيها[1] من الشرط فقد سها.

حم: قال الإمام فخر المشايخ: يقدَّر الفعل في ﴿و[2] أمَّا ثمودَ﴾ بعد الاسم، وفي نحو: «زيدًا ضربتُه» قبل الاسم، وإليه أشار في شح[3] آنفًا، كأنَّه[4] قيل: وأمَّا ثمودَ فهدينا هديناهم، كذا ذكره الإمام في المُحَصَّل.

وفي تخ[5] يقول: تقديره: وأما معاملتنا ثمودَ فهديناهم، وكذلك إذا قُلْتَ: «زيدٌ لقيتُه وأما عَمْرًا[6] فقد مررت به»؛ لأن معناه: وأمّا ملابستي عَمْرًا فقد مررت به، وعند النحويين: مهما يكن (من شيء)[7] فهدينا ثمود، و: مهما يكن من شيءٍ فقد مررتُ بعمرٍو، وتقول: «أما يوم الجمعة فإنَّك سائرٌ» معناه: أما الواقعة يوم الجمعة فإنَّك سائر، وعندهم[8]: مهما يكن من شيءٍ فإنَّك سائرٌ يومَ الجمعة.

=تعمل، والنصب على تقدير عامل يدل عليه المذكور تقديره: وأما تميمَ فألفى ألفاهم، والرفع أجود الوجهين، ينظر هذا الشاهد في: الكتاب لسيبويه ١/ ٨٢، معاني القرآن للأخفش ١/ ٧٨، شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٠، تحصيل عين الذهب ١/ ٤٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣١.

(١) في (ج) قبلها . . . ، وما أثبته من (ع) موافق لما في الإيضاح في شرح المفصل.

(٢) ساقط من (ع).

(٣) ينظر النقل المتقدم قريبًا عن الإيضاح في شرح المفصل.

(٤) من هنا حتى قوله: «في المحصَّل» لم يرد في (ع).

(٥) التخمير ١/ ٣٨٨ بتصرف يسير.

(٦) في (ج): عَمْروٌ . . . ، والصواب ما أثبته من (ع).

(٧) ساقطٌ من (ع).

(٨) أي: عند النحويين.

وفي[1] الكشاف[2]: «ثمود» قرئ بالرفع والنصب، منونًا وغير منون[3]، والرفع أفْصَحُ.

قوله: «والثاني أن يقع موقعًا...» معطوفٌ على قوله: «فالمختار في موضعين: أحدهما: كذا...»، والثاني هذا، وهو[4] أنْواعٌ: منها الاستفهام، لأن الاستفهام، لا يدخُل إلا على الفعْل، فإذا[5] لم يكنْ مذكورًا فهو مُقَدَّرٌ عقيبه، ولذلك كان: «أزيدًا ضربته» أحْسَن من «زيدٌ» بالرفع، لأنَّ الاستفهام عن الضَّرْب لا عن زَيْد، لأنَّ زَيْدًا معلومٌ للمُسْتَفْهِم، وإنما الضربُ هو المجهول عندَه، وقد زيَّف[6] صاحب التخمير[7] هذا الأصل المهد عندهم وقال: ليس بشيء[8].

شح[9]: وليس «هل[10] زيدًا ضربتَه» مثل «أزيدًا ضربته» لا في الرفع ولا في

(١) من هنا حتى قوله: «والرفع أفصح» لم يرد في (ع).

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٤، بتصرف يسير.

(٣) أما قراءة الرفع بلا تنوين فهي قراءة عامة قرَّاء المتواتر، وأما قراءة الرفع مع التنوين فهي قراءة الحسن البصري والشنبوذي، ويحيي بن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب، وتنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١٣٣، شواذ القراءة للكرماني ق (١٠٧أ)، البحر المحيط ٩/ ٢٩٦، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٢.

وأما قراءتا النصب مع التنوين وعدمه فقد تقدم الكلام عليهما قريبًا.

(٤) أي: الذي يقع موقعًا هو بالفعل أولى.

(٥) في (ج): وإذا....

(٦) زيَّفَ: أبْطَلَ.

(٧) في التخمير ١/ ٣٨٩.

(٨) أبطل صدر الأفاضل ما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة -كما ترى-، وأما رأيه فيها فهو في التخمير ١/ ٢٤٨-٢٥١، وقد نقله المؤلف عنه، ينظر ما تقدم في باب الفاعل ص ٦٤٩ ـ ٦٥١.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٢، ٣١٣، بتصرف يسير.

(١٠) في (ع) هذا...، وهو تحريف.

النَّصْب، لاقتضائها[1] لفظ الفعْل نَفْسه، فلذلك كان شاذّا بخلافه في الهمزة لتصرفهم فيها، ولأنها -في أصلها- بمعنى «قد» ومَرَّ هذا النحو[2].

قلتُ[3]: وإنما خُصَّ هذا بالفعل نفسه لما قالوا: إنَّه بمعنى «قد» في أصله، و«قد» لا تدخُل إلا على الفعْل، فكذا هذا، وإذْ دَخَلَهُ معنى الاستفهام تأكدَ للاختصاص، فَمُنِع عن الاسم رأسًا، أما نحو «هل زيدٌ خارجٌ» فقد قالوا: إنه من الشواذ.

قوله: «آلسوطَ ضُرِبَ به . . .» كأنَّه قيل: بُلِّغَ . . . ، أو غُشِّيَ . . . ، أو: قُنِّعَ . . . ، / والجار والمجرور في موضع النَّصْب، لأنَّ الفعْل وجد فاعله «زيدٌ»[4]، ٩٢/ب ولَمَّا كان ضميرُ «السوط» مع جارِّه في محل النصب، فالأَوْلى أن يكون ذو الضمير مثله وهو «السوط».

تخ[5]: مذهبُهم[6] أنَّ الاسمَ المنصوب قبل الفعل المتصل به[7] ضمير المنصوب ينتصبُ بفِعْل آخَر مُضْمَر قبل ذلك المنصوب، هو على لفظ المذكور بعد ذلك المنصوب، فإن لم ينجَع[8] إضماره أضْمِرَ ما هو قريبٌ من ذلك الفِعْل ومناسبٌ له

(١) أي: لاقتضاء «هل».

(٢) تقدم ذلك ص ٦٤٢ مفصَّلاً بأكثر مما ذكر هنا.

(٣) من هنا حتى قوله: « . . . إنه من الشواذ » لم يرد في (ع).

(٤) في (ج): « ذلك » بدل « زيدٌ».

(٥) التخمير ١/ ٣٨٩، ٣٩٠.

(٦) أي: مذهب جمهور البصريين، وعليه أكثر النحاة المتأخرين، ينظَر هذا القول في: الكتاب لسيبويه ١/ ٨١، ١٠٨، ١٠٩، المقتضب ٢/ ٧٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٨٣ و٥/ ٢٦٤، التَّبْصرة والتذكرة ١/ ٣٣٢، الإنصاف ١/ ٨٢، التبيين للعكبري ص٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠، تسهيل الفوائد ص٨٠، ائتلاف النصرة ص١١٣.

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) ينجع: يصلح.

معنى، ولذلك قالوا في: «آلخوانَ أكلَ عليه اللحمُ» - : أعَلاَ اللحمُ الخوانَ؟، و«أزيدًا أنت محبوسٌ عليه» : أمر تقبٌ زيدًا أنت محبوسٌ عليه؟، وهذا تمحُّلٌ شنيع، وهبك تمحَّلْتَ هُنا، فما وجه التمحُّل في قوله: «آلسوطَ ضُرِبَ به زيدٌ»؟، وذلك أنَّك لا تكاد تجد شيئًا به يُنْصَبُ السوط، وإنما الوجه الصحيح هنا ما ذهب إليه الكوفية[1] من أن المنصوبَ المتقدِّمَ ينتصبُ بهذا الفعْل الواقع بعده، والضمير ينتصب على البدل منه، فإذا كان هذا الفعل فِعْلاً مُعَدًّى بحرف الجر تنزل تنزيل ما ليس معه حرف الجر من الأفعال المتعدِّية، حتى ينتصبَ ذلك الاسم، كما إذا قُلْتَ: «زيدًا خرجتُ به» فإنَّه يعامَلُ معاملة «زيدًا أخرجتُه».

وقوله: «أزَيْدًا أنت مُكَابَرٌ عَلَيْه»، أي: مغلوبٌ عليه، وهذا كما يقال: «غُلِبَ فلانٌ على عِمامته» إذا سُلِبَها، تَمَّ كلامه.

قولُه: «آلخوانَ...» معناه: أعلِيَ...، أو أركِبَ...[2].

وقوله: «... محبوسٌ عليه» أي: موقوفٌ بسببه،[3] وتقديره: أتنتَظر زيدًا، أو: أترتَقِبُ[4]، لأنه لَمَّا حُبِسَ بسببه فقد انتَظَرَهُ، وعليه[5] قوله: «... أنت[6] مكابَرٌ عليه» أي: مغلوبٌ، أو: مَظْلُومٌ بسببه.

(١) ينظر قول الكوفيين هذا في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٦ و٢/ ٢٥٥، شرح القصائد السبع الطوال ص١٢، ٢٨٠، الإنصاف ١/ ٨٢، التبيين للعكبري ص٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠، ائتلاف النصرة ص١١٣.

(٢) ينظر هذا التقدير المذكور للعامل في: المقاليد للنسفي ق (١٣٢ب).

(٣) ساقطٌ من (ع).

(٤) في (ع): ارتقب...

(٥) لم ترد في (ع).

(٦) في (ع): وأنت...

قلت : ولئن قدَّرت في هذه الأمثلة كُلها فعلاً يناسبُ معناها من الأفعال العامة كالملابسة ونحوِها مما يسدُّ مَسَدَّه الناصب الخاص ، ويقوم مقامه لَمْ يكن بك بأسٌ فاعرفه[1] .

قوله : « وأزَيْدًا سُمِّيْتَ به» من هذا النوع[2] .

قوله : « ومنه : « أزيدًا ضربت عمرًا وأخاه» . . . »[3] .

حم: قال صاحب الكتاب[4] : ينبغي أن يتعلق الضمير بنَفْسه أو بما هو من سببه ، فقوله : «أزيدًا . .» إنما جاز مع كون «عَمرًا» أجنبيّاً من «زيد» وذلك لأن «عمرًا» لَمَّا كان ملتبسًا بما هو من سببه وهو «أخاه» بالعطف صار كأنَّه من سببه ، والضمير في «أخاه» يرجع إلى زَيْد ، ولو رجعتَه إلى عَمْرٍو لم يَصِحَّ الكلام[5] .

قلت[6] : ومثل هذا الصنيع ما فَعَل أبو العلاء في قوله :

وهاجته الجنوبُ بوصلِ حَيٍّ أقام ويمموا دارًا طروحًا[7] .

(١) لم ترد في (ع) .

(٢) قدَّر الزملكاني في غاية المحصَّل ق (٣٥ب) العامل في هذا المثال بـ«أحببت» ، أي : أأحْبَبْت هذااللفظ سميتَ به ، أو أأحبَبْت زيداً سميت به .

(٣) ينظَر تفصيل القول في هذا المثال في : الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٧ ، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٤٠ .

(٤) لم أجد هذا الكلام في حاشية المفصل للزمخشري .

(٥) ينظر في ذلك : الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٦) من هنا إلى قوله : «في ضرامه» لم يرد في (ع) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري -كما ذكر هنا- ، ينظر : شروح سقط الزند ١/ ٢٤١ ، والرواية فيه : «لوصل» بدل «بوصل» .

والجنوب : الريح القبليّة ، والحي : القبيلة ، ويمموا : قصدوا ، والطروح : البعيدة ، وقد أبان المؤلف عن مراده من إيراد البيت ، وأورده للتمثيل لا للاستشهاد .

حيثُ جَعَل المِصْرَاع الأخير صفةً لـ «حَيٍّ»، ولولا الجملة المعطوفة لما جاز أن تقع الجملة المعطوف عليها وهي «أقام» صِفةً؛ لخلُوِّها عن الراجِع، ونحوه قول أبي الطيب:

إنَّ الذين أقمتَ فارتحلوا أيامهم لديارهم دولُ[1].

وفي شعرهم من الشواهد كثرة، وإلى بَعْضها أشار صاحب تخ في ضِرامه[2].

قوله: «وأزَيْدًا ضَرَبْتَ رَجُلاً يحبُّه».

قال[3]: إنما جاز مع كون «رَجُلاً» أجنبيًا، وذلك لأنَّ صِفَةَ قوله: «رَجُلاً» وهو «يحبُّه» مُلْتَبِسٌ بزيد، لضميره الذي في «يحبه»، وفيه ضَميران، ضمير الفاعل وضمير/ المفعول، فأيهما صرفت إلى زيدٍ جاز وصَحَّ بِخلاف الأوَّل[4]، فإنَّ الضمير ١/٩٣ فيه مُتَعَيِّن لزيد، لا يحتملُ غيره.

قوله: «فإن قلت: «أزيدٌ ذُهِبَ به» فليس إلا الرَّفْع».

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي الطيب المتنبي -كما ذكر المؤلف- ينظر: معجز أحمد ٤/ ٣٥٢، وهو من قصيدته التي مطلعها.

أثِلثْ فإنا أيها الطلل نبكي وترزم تحتنا الإبلُ

وأراد المؤلف من إيراد بيت المتنبي أن وقوع جملة «أقمت» صلة للموصول إنما جاز حين عطفت عليها جملة مشتملة على ضمير الموصول، وهي جملة «فارتحلوا»، ولولاها لما جاز وقوع «أقمت» صلة لـ «الذين» لخلوها من الرابط.

(٢) في ضرام السقط (ضمن شروح سقط الزند) ١/ ٢٤٢، وقد ذكر في ذلك ثلاثة شواهد من بينها بيت المتنبي المتقدم.

(٣) لعل المراد قال صدر الأفاضل الخوارزمي، إذ الكلام بمعناه في التخمير ١/ ٣٩٠.

(٤) أي: بخلاف المثال الأول وهو: «أزيدًا ضربت عَمْرًا وأخاه».

قال صاحب الكتاب[1]: لأنَّ الجارَّ والمجرور في محل الرفع على الفاعلية، تقديره: أذهبَ زيدٌ ذُهبَ به.

تخ[2]: **عبارةٌ مُلَخَّصَةٌ**: الاسمُ الواقع قبل الفعْل والضميرُ المتَّصل به يتجاوبان ارتفاعًا وانتصابًا، والضمير في «ذُهبَ به» في مَحَلِّ الرفع فكذا الاسم قبل الفعْل يكون مرفوعًا أيضًا.

قوله: «وأنْ يَقَعَ بعد «إذا» و «حَيْثُ»...» عَطْفٌ على قوله: «وذلك أن يَقَعَ بعد حرف الاستفهام»، يعني هذا النوع من الأنواع التي فيها الفعْل أولى؛ وذلك أنّ «إذا» للشرط، وهو يقتضي الفعْل، وكذلك «حَيْثُ» بمنزلة «إذا[3]»؛ لأنه ظرفٌ مكاني كما «إذا» زماني، ثُم استُعمِلَ كُلٌّ منهما في الشرط.

قوله: «وبعد حرف النفي...» معطوفٌ على ما عُطِفَ عليه «وأن يَقَع..»، وهذا لأنَّ المنفيَّ في الحقيقة هو الفعْل، فوجب أن يَدْخُلَ عليه حقيقةً، وإلاَّ فتقديرًا، ولن يكون ذلك إلا بانتصاب الاسم.

حم: في حاشية ثقة: إذا وقع الاسم بعد حرف النفي، وهو «ما» و «لا» في لغة تميم[4] جاز فيه الرفعُ والنصبُ نحو: «ما زَيْدٌ ضربته، ولا عَمْروٌ كَلَّمته» أو: «زيدًا» و«عَمْرًا»[5]، وإنما كان ذلك لأنَّ حرفَ النفي يشبه حرف الاستفهام من وجه، ويشبه

(١) لم أجد هذا الكلام في حاشية المفصل للزمخشري.

(٢) التخمير ١/ ٣٩١.

(٣) في (ج): إذْ...

(٤) تقدم الكلام على لغة بني تميم في «ما» و «لا» الداخلتين على الأسماء ينظر ما تقدم ص ٧٧٠.

(٥) ينظر في هذه المسألة: الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٥، ١٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٦، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٥٨.

الابتداء من وَجْه، أمّا الأوَّل فلأنَّه حَرْفٌ دخل على المبتدأ فأخرجه عن حَدِّ الإيجاب كالاستفهام، وأما الثاني فلأنَّ النفيَ ضد الإيجاب، فجرى مجراه، ألا تراك تقول: «قام زيدٌ» ثم تنفيه فتقول[1]: «ما قام زيدٌ»، فتردُّ الكلامَ على لفظه، ويدخل عليه حرف النفي، فإنْ جعلت «ما» بمنزلة «لَيْسَ» -وذلك على[2] لغة أهل الحجاز[3] - لم يكن إلا الرفع[4] نحو: «ما زيدٌ ضربته»، (والله أعْلم)[5].

وأما البيت[6] الوارد فيه فاللام في «لتيمٍ» يَتَعَلَّقُ بـ «حَسَبًا[7]»، وقبله:

ويُقْضَى الأمر حين تغيبُ تَيْمٌ ولا يُسْتأذنونَ وهم شهودُ[8].

يقول: تَيْمٌ أقلاَّءُ أذلاَّء، لا يُدْخَلُون في مشاورة، ولا يقفُ إمضاء الأمور عليهم، وأرادَ[9] بازْدِحَامِ الجدود تفاخرهم بنسب الآباء، وبذاك مناقبهم، يهجو عُمَرَ[10] بن لَجَأ التيمي.

(١) في (ع): وتقول..

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) لغة أهل الحجاز في «ما» و «لا» الداخلتيْن على الأسماء الإعمال، فهي عندهم تعمل عمل «ليس»، وتقدم الكلام على هذه اللغة ص ٧٧٠.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٦.

(٥) لم ترد في (ع).

(٦) يعني به قول جرير.

فلا حسبًا فخرت بـه لتَيْم ولا جَدًّا إذا ازدحم الجدود

وتقدم الكلام عليه مفصلاً في المتن.

(٧) في (ج): حسيبًا...، وهو تحريفٌ.

(٨) في ديوان جرير ١/ ٣٣٢.

(٩) في (ج): وارد...

(١٠) في النسختين: عَمْرو..، ولعله من تحريف النساخ، والصواب ما أثبتْنا.

قوله: «وأن تقع في الأمْر والنهي» عَطْفٌ على ما عُطف عليه المعطوفان قبله[1]، وهذا الموقع بالفِعْل أولى لأنَّه لو رُفِع رُفِعَ بالابتداء، ولا يحسن ذلك لوقوع الأمر والنهي حينئذٍ موقع الخبر، وذلك قبيح؛ لأنهما لايدخلان تحت حد الخبر، لأنّ من شأن الخَبَر أن يتطرق إليه التصديق والتكذيب، وهما ليس مما يتطرق إليه من ذلك شيء.

قُلْتُ[2]: ونحو ذلك ما ذكر في الكشاف[3] - في سورة النور- : وقرئَ: ﴿الزانيةَ....﴾[4] بالنَّصْب على إضمار فِعْلٍ يفسره الظاهر، وهذه القراءة أحسن من قراءَة الرفع، لأجْل الأمر، وإن كانت قراءة الرفع أشهر، وعكس ذلك القراءتان في ﴿سُوْرَةٌ أنزلناها﴾[5] رَفْعًا ونصبًا[6]، فاعرفه.

(١) يعني: معطوف على: «أن تقع بعد حرف الاستفهام»، وعلى «أن تقع بعد «إذا» و «حيث» . . ».

(٢) من هنا إلى قوله: «فاعرفه» لم يرد في (ع).

(٣) الكشاف ٣/ ٢٠٩، بتصرف بالزيادة من المؤلف.

(٤) سورة النور، من الآية (٢)، وقرأها بالرفع عامة قراء المتواتر، وأما قراءة النصب فقراءة شاذة قرأ بها عيسى بن عُمَر ويحيى بن يَعْمُر وعمرو بن فائد وشيبة وأبو السمَّال وأبو جعفر من بعض طرقه، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١٠٠، المحتسب ٢/ ١٠٠، شواذ القراءة للكرماني ق (٨٤ب)، البحر المحيط ٨/ ٧، الدر المصون ٨/ ٣٧٩.

(٥) سورة النور، من الآية (١).

(٦) أما الرفع فقرأ بها عامة قراء المتواتر، وأما قراءة النصب فقرأ بها عيسى بن عُمرَ وأمّ االدرداء وعيسى الهمذاني الكوفي وابن قطيب، كما رويت عن عُمرَ بن عبدالعزيز ومجاهد وابن أبي عبلة وأبي حيوة، كما رويت عن عدي ومحبوب كلاهما عن أبي عَمْرو، ورويت أيضًا عن ابن محيصن، تنظر هذه القراءة مع توجيهها في: المختصر في شواذ القرآن ص١٠٠، المحتسب ٢/ ٩٩، التقريب والبيان ق (٤٩ب)، شواذ القراءة للكرماني ق (٨٤ب)، البحر المحيط ٨/ ٦، الدر المصون ٨/ ٣٧٨، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٩١.

حم: إذا قُلْتَ: «زيدٌ اضربْه» بالابتداء كان خبره المشتمل على الأمْر أو[1] النهي محمولاً على التأويل، كأنَّه يقال: زيدٌ مَقُولٌ فيه، أو: أقول فيه: اضربْه، وقوله تعالى: ﴿الزانيةَ والزاني فاجلدوا﴾[2] بالنصب على قراءة عيسى بن عُمر[3]، وهي/ في ٩٣/ب العربية قوية، لكنَّ القراءة سُنَّةٌ[4] متَّبَعَة، قال[5] فخر المشايخ: كذا قاله سيبويه[6]، وهي اللغة العربية القوية، ولكن أَبَتْ العَامة إلا القراءة بالرفع.

وأما وجه قراءة العامة بالرفع فهو أنها لم تجيء على حَدِّ قولك: «زيدًا فاضربه» ولكنها عند سيبويه[7] مبنيَّةٌ على ما قبلها، كأنَّه قيل: ومما يُقَصُّ عليك السارقُ والسارقَةُ[8]، والزانيةُ والزاني[9]، ثم لما تَمَّ الكلام قيل بعد ذلك: ﴿... فاقطعوا أيديَهُما﴾، ﴿... فاجلدوا كلَّ واحد منهما﴾.

قوله: «ومثله: «أما زيدًا فاقتله»...».

(١) في (ج): والنهى...

(٢) تقدمت الآية قريبًا.

(٣) تقدم تخريج القراءة وذكر من قرأ بها مع عيسى بن عُمرَ.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) من هنا حتى قوله: «إلا القراءة بالرفع» لم يرد في (ع).

(٦) في الكتاب له ١/ ١٤٤.

(٧) في الكتاب له ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٨) وذلك في توجيهه لقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيْديَهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾ سورة المائدة، آية (٣٨). وهي قراءة عامة قراء المتواتر.

(٩) كما وجه سيبويه ذلك بتقدير: في الفرائض الزانية والزاني، أو: الزانية والزاني في الفرائض، ينظر الكتاب ١/ ١٤٣.

تخ[1]: فإن سألت: فَبِمَ انتصب «زيدًا» في «أما زيدًا فاضربه[2]»، على أن «أم
تقتضي الابتداء، وقد زعمتَ أنَّ جانبَ الفعل فيه أقوى؟، أجبتُ: بمضمرَ -على
ذكرنا[3]-، وهو: المعاملة، والمعنى: أما مُعَامَلَتُنا زيدًا فهذه [4]المعاملة، وهي أنَّا نأ
بقتله، فإن سألت: ألَسْتَ [5] قد وَقَعْتَ فيما فررت منه، وهو جَعْلُ الأمْرِ خَبَرًا؟
أجبتُ: لا، وهذا لأنّ هذا وإن كان جَعْلُ الأمْرِ خبرًا لكنْ على وجه الخَفْيَة، ضرو
أنَّ المبتدأ هُنا منويٌّ غير ظاهر، وفي ذلك[6] جُعِل الأمْرُ خبرًا على وجه العلانية.

قوله: «والدعاء بمنزلة الأمر».

حم: استعظموا أن يقولوا: أمْرٌ أو نَهْيٌ، وحافظوا على الأدب، لأنَّ المأمورَ م
حقه أن يكون دونَك، والأمْر هنا بخلافه، فقالوا لذلك: دعاءٌ.

وقوله: «أما زيدًا فجدعًا..» معناه: وأما مُعَامَلَتي زيدًا فهذه المعاملة، وهي أن
أدعو عليه، وهكذا في الدعاء له.

والمصراع الأوَّل لقوله: «فكُلاً جزاه...»:

أميران كانا آخياني كلاهمـا[7]

(١) التخمير ١/ ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) هكذا في النسختين، والصحيح -كما في المثال الذي يشرحه-: «فاقتله» على أنّ هذا التغيير لا يُخ
المثال عما سيق من أجله.

(٣) ينظر ما تقدم ص ١٠٢٦، نقلاً عن التخمير.

(٤) في (ع): وهذه...، وهو تحريف.

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) يعني: فيما لو رفع زيدٌ على الابتداء وجعلت جملة: «فاقتله» خبرًا.

(٧) تقدم البيت بتمامه والتعليق عليه في المتن، وهو لأبي الأسود الدؤلي، ورواية هذا الصدر في دي
ص٤٦: «صاحبيّ» بدل: «آخياني».

قوله: «واللازم. . .»

تخ[1]: الشيخُ قد ذكر في أوائل هذا الفصل: «ثم إنك ترى النصبَ مُختاراً ولازمًا»، فإلى[2] الآن قد قَرَّر[3] المختار وشرع في شرح اللازم، وهو كل حرف يلازمه الفعل، وهو «إنْ» وما هو بمنزلته، فإن سألتَ: فما الفرق بين «إنْ» و «إذا» حيث كان[4] النصبُ بعد «إذا» مختاراً[5]، وهو بعد «إنْ» لازم؟، أجبتُ: «إذا» دَخيلٌ في المجازاة، و «إنْ» أمُّ البابِ، وهي لاتَدْخُل إلا على الجملة الفعلية، بخلاف «إذا» فإنها ربما (دخلت على الجملة الاسمية)[6]

وأما البيت فهو للنَّمر بن تَوْلَب[7]، وتمامه:

. وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي[8]

يخاطب زوجته، والفاء في «فاجزعي» زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وإلى ربِّك

(١) التخمير ١/ ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) في (ع): وإلى . .

(٣) في (ج): قَدَّر . .

(٤) في (ج): وحيث وكان . . ، وزيادة الواوين هناخطأ من الناسخ.

(٥) ينظر ما تقدم في حكم الاسم الواقع بعد «إذا» ص ١٠٣٢.

(٦) ساقط من النسختين، وقد استدركته من التخمير؛ لأن هذا الكلام منقول منه.

(٧) هو الصحابي الجَليل النَّمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي، وكنْيته أبو قيس، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، يلقب بالكيِّس لجودة شعره، عده ابن سلام في شعراء الطبقة الثامنة الجاهلية، كان فصيحًا جوادًا، لم يمدح أحدًا ولم يهجُ، عُمِّر طويلاً، وتوفي في عهد أبي بكر -رضي الله عنه-، ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٩، ١٦٠، الشعر والشعراء ص١٧٣، الأغاني ٢٢/ ٢٧٤، أسد الغابة ٥/ ٣٥٧، الإصابة ٣/ ٥٤٢.

(٨) تقدم البيت بتمامه والتعليق عليه ص ٧٣٢، ١٠١٥.

﴿فارغَبْ﴾[1]، وقد مَرَّشيءٌ من هذا النحو في آخر باب الابتداء[2]، فاعرفه[3].

قوله: «وهَلاَّ..» إلى آخره، «لولا» و «لوما» تكونان للتحضيض، ولامتناع الشيء لوجود غيره، والمراد هنا[4] المعنى الأوَّل؛ لأنَّه هو المقتَضِي للفعل على اللزوم، وعلى المعنى الثاني لا يليهما إلا الجملة الاسمية، كأنهما في المعنيين على طَرَفي نقيض.

تخ[5]: في هذه المسألة نَظَرٌ، قال أبو سعيد السيرافي[6]: لايجوز «هَلاَّ بكرٌ منطلقٌ»، ويجوز «هَلاَّ زيدٌ ضربته» على تأويل: هلا ضُرِبَ زيدٌ ضربته، والنصبُ جائزٌ على معنى: هَلاَّ ضربت زيدًا ضربته، وإذا كان الأمران جائزان فهذا لا يقتضي أنّ المختارُ هو النصب، فكيفَ يلزم النَّصْب؟.

(١) سورة الشرح، الآية (٨).

(٢) تقدم ذلك، ص ٧٣٢، ٧٣٣.

(٣) لم ترد في (ع).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) التخمير ١/ ٣٩٦.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المُجَلَّد الأول) ق (٢٦٩، ٢٧٣).

قال: -رضي الله عنه[1]-:

« فصلٌ: [حذف المفعول به]

وحذفُ المفعولِ به كثيرٌ، وهو في ذلك على نوعين:

أحدهما: أن يُحْذَفَ لفظًا ويراد مَعْنىً وتقديرًا.

والثاني: أن يُجْعَلَ بعد الحذف نَسْيًا مَنْسِيًا، كأنَّ فِعْلَه من جنس الأفعال غير المتعدية، كما يُنْسَى الفاعل عند بناء الفِعْل للمفعول به.

فمِنَ الأوَّل قوله تعالى[2]: ﴿يَبْسُط الرزقَ لمن يشاء ويقدِر﴾[3]، وقوله[4]: ﴿لا عاصِمَ اليوم من أمْر الله إلا مَنْ رَحِمَ﴾[5]؛ لأنَّه لابُدَّ لهذا الموصول من أن يرجِع إليه من صِلَتِه مثل ما ترى في قوله[6]: ﴿الذي يتخبطه الشيطان﴾[7]، وقُرِئَ قوله تعالى: ﴿وما عملته أيديهم﴾[8]: ﴿وما عَمِلَتْ ..﴾[9].

ومن الثاني قولهم: «فلانٌ يعطي و يمنع، ويصل ويقطَع»،[10] وقوله تعالى[11]: «وأصلح لي في ذريتي»[12]، وقول ذي الرُّمَّة:

(١) المفصل ص٥٣، ٥٤.

(٢) في المفصّل: «عز وجل» بدل «تعالى».

(٣) تكررت في عدد من السور، منها: سورة الرعد، من الآية (٢٦).

(٤) في المفصلَ: وقوله تعالى . .

(٥) سورة هود من الآية (٤٣).

(٦) في المفصل: في قوله تعالى . .

(٧) سورة البقرة، من الاية (٢٧٥).

(٨) سورة يس، من الآية (٣٥).

(٩) لم يَعْرض المؤلف لهذه القراءة في الشرح، وقرأها بحذف الهاء عاصم في رواية أبي بكر عنه وحمزة والكسائي وخَلَف ووافقهم المطوّعي، وباقي القراء: «وما عملته» بإثبات الهاء العائدة إلى الاسم الموصول، تنظر القراءتان مع توجيههما في: السبعة في القراءات ص ٥٤٠، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية ٢/ ٢٣١، ٢٣٢، الحجة لأبي علي ٦/ ٤٠، ٤١، المبسوط في القراءات العشر ص٣١٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكّي ٢/ ٢١٦، إرشاد المبتدي ص ٥١٦، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٠٠.

(١٠) في المفصل: ومنه قوله . .

(١١) في المفصل: «عز وجل» بدل «تعالى».

(١٢) سورة الأحقاف، من الآية (١٥).

وإن تعتذر بالمَحْل من[1] ذي ضروعها

إلى الضيف يجرح [في][2] عراقيبها نَصْلي[3]»

قوله: «وحذف المفعول به كثير».

شم: إنما كَثُرَ لوروده فَضْلَةً على تمام الكلام؛ لأنَّ معظم الغرض من سياق الكلام ما يطلق عليه اسمه[4]، وهو المحدَّثُ والمُحَدَّثُ عنه، ولذلك/ حَسُن السكوتُ عليه، /٩٤ والمفعول لاخلاقٌ له من ذلك[5]، فَجاز حذفُهُ.

تـخ[6]: الذي يُحْذَف ويرادُ أنْ يكونَ عليه سوى نفس الفعل دليلٌ[7]، ألا ترى أنّ قوله: ﴿... ويَقْدِرُ﴾[8] كما يقتضي المفعول من حيث أنه فعلٌ مُتَعَدٍّ فكذلك يقتضيه من

(١) في المفصَّل: عن . . .

(٢) في (ع): من . . . ، وما أثبته تصويب.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة -كما ذُكِرَ هنا-، يُنظر: ديوان ذي الرمة ١/ ١٥٦، ورواية الصدر فيه: «على الضيف» بدل «إلى الضيف»، وقد أوضح المؤلف في الشرح معاني كلمات البيت.
والشاهد فيه: «يجرح في عراقيبها»، ووجه الاستشهاد به: أنَّ مفعول «يجرح» قد حُذِفَ وجُعِل بعد الحذف نسيًا منسيًا حتى كأنه من جنس الأفعال غير المتعدية، بدليل تعديته بحرف الجر كما تعدى الأفعال اللازمة، والأصل يجرحها . . ، ينظر هذا الشاهد وما قيل فيه في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٩، ٤٠، الأمالي النحوية لابن الحاجب ١/ ١٣١، غاية المحصل للزملكاني ق (٣٦ب)، المنخّل ق (٣٧أ)، شرح أبيات المفصل للخوارزمي ق (١٥ب)، شرحها لزين العرب ق (٢١أ)، خزانة الأدب ٢/ ١٢٨.

(٤) أي: ما يطلق عليه اسم الكلام.

(٥) أي: لانصيب له في ركنَي الإسناد: المحدَّث والمحدث عنه.

(٦) التخمير ١/ ٣٩٧.

(٧) المراد: أنّ ضابط الذي يحذَفُ وهو مُرادٌ أن يكون عليه دليلٌ آخر سوى نفس الفعل، والعبارة في التخمير ظاهرة الدلالة على ذلك، وقد تصرف المؤلف فيها ففاتته الدقة في أدائها.

(٨) من قوله تعالى: ﴿يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾ وتقدمت الآية قريبًا.

حَيْثُ أن «يَقْدِر» قد وقع في مقابلة «يَبْسُط»، و «يبسط» له منصوبٌ وهو «الرِّزقَ» فكذلك «يَقْدِر»، وهكذا «رَحِمَ» في قوله: ﴿إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾[1] كما يستدعي المنصوبَ من حَيْثُ أنَّ الرحْمة لا تكون بدون المرحوم، فكذلك يستدعيه من حَيْثُ إِنَّه وقع صِلةً لموصول، ومثلها لاتخلو عن الضمير.

قُلْتُ: ومما حذف المفعول لفظًا وأرِيْدَ نيةً ما في شعر أبي الطيب:

وهولٍ كشفت ونَصْلٍ قصفت ورُمْحٍ تركت مبادًا مبيدًا[2].

ألا ترى أنه جَعَل «مُبَادًا مُبِيْدًا[3]» حالاً، ولا يَصِحُّ أن يكونَ حالاً عن «ورُمْحٍ» لتنكيره وتأخيرها عنه، فلم يبق إلا أنْ يكون التقدير: «تركتُه . . .»، فيكون حالاً عن الضمير، ولاذلك إلا أن يُرَادَ المحذوفُ نيةً، فاعرفه.

و[4] هذا شيءٌ ذكره بعضهم[5]، وهو مُسْتَدْرَكٌ، لأنَّ قوله: «ورُمْحٍ . .» وإن كان نكرةً فهو موصوفٌ، ووقوع الحال عن النكرة الموصوفة سائغٌ عربيٌّ

(١) تقدمت الآية في المتن قريبًا.

(٢) في (ع): مبيداء . . ، زيدت الهمزة خطأ.

وهذا البيت من المتقارب، وهو لأبي الطيب المتنبي -كما ذكر المؤلف-، منْ قصيدته التي مطلعها:

أحُلمًا نرى أم زمانًا جديدًا أم الخلق في شخصِ حيٍّ أعيدًا

وهو في معجز أحمد ٢/ ١٢٠.

والنصل: حد السيف، ومبادًا مبيدًا: مكسورًا كاسرًا، وساقه المؤلف للتمثيل على حذف المفعول لفظًا مع إرادته نيةً إذْ التقدير: ورُبَّ هولٍ كشفتَه ونصلٍ قصفتَه ورُمحٍ تركتَه مبادًا مبيدًا.

(٣) في (ع): مبيداء . . .

(٤) من هنا إلى قوله: «عند الضرورة» لم يرد في (ع).

(٥) لم أقف على مَنْ ذكر ذلك.

فَصيحٌ[1]، جاء في القرآن في غير موضع[2]، فكيف[3]؟، على أنَّه قد مَرَّ في حاش
الكشاف مَرْوِيًا عن عبدالقاهر أنَّه قد استجازَ أيضًا وقوعها عن غير الموصوفة ع
الضرورة[4].

وأما «يُعطي ويمنع» فلا دَلِيْلَ على المحذوف سوى نَفْس الفعْل، وليس القصد
كيفية وقوعه، كأنَّه قيل: يُوْقِع الإعطاء والمنع، كـ «يَذْهَب» و «يَخْرُج» معناه: يُو
الذهاب والخروج، وتأمّل في قوله: ﴿وأصْلِح لي في ذُرِّيَّتِي﴾[5] كيف أبْطلَتْ تع
الإصلاح رأسًا، حَيْثُ عدَّاه بـ «في» كأنَّه قال: افْعَل الصَّلاَحَ في ذُريتي لأجلي.

وأما البيت[6] فالضمير في «تعتذر» للناقة.

قلت[7]: ونحوه في استعمال الاعتذار مُسْنَدًا إلى الإبل ق

(١) ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه ٢/ ١١٣، شرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ٣٣١، ارتشاف الض
٢/ ٣٤٦، أوضح المسالك ٢/ ٣١٢.

(٢) من هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقًا﴾ في قراءة من نصب «مصد
ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣١٢.

(٣) أراد بهذا الاستفهام التعجب، كأنّ المعنى: فكيف بما هو دون القرآن في الفصاحة والبلاغة.

(٤) لم أجد ذلك في كتب عبدالقاهر، ولكنه ذكر في كتابه التلخيص شرح الجمل، ص١٠٤: أنَّ و
الحال من النكرة جائز إذا اقتضى معنى الكلام ذلك، ومثل عليه بما جاء في الخبر: «أن النبي - ﷺ
سَبَّقَ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابقًا سابقًا».

(٥) سورة الأحقاف، من الآية (١٥).

(٦) يعني به بيت ذي الرمة:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

وقد تقدم الكلام عليه ص ١٠٤٠.

(٧) من هنا إلى نهاية البيت الثاني لم يرد في (ع).

منصـور[1] في بيت الحماسة[2]:

ومختبطٍ قد جاء أوذي قرابة فما اعتذرت إبْلي إليه ولا نَفْسـي[3].

وفي معنى بيت ذي الرمة قول الآخر -من أبيات الحماسة-[4]:

إذا هي لم تمنَع برسلٍ لحومَها من السيف لاقت حَدَّه وهو قاطع[5].

والباء في «بالمَحْلِ» للأداة لا للظرف، وعَنَى بـ «ذي ضروعها[6]» اللبن، كما يراد

(١) هو منصور بن المِسْجَاح، وقيل ابن مِسْحَاج، -بتقديم الحاء على الجيم- ابن سباع الضبِّي، شاعر جاهلي، والده مسجاح بن سباع من المعمَّرين، وهو الذي قتل ابن الصلت العبسي، ينظر: الاشتقاق لابن دريد ص١٩٦، معجم الشعراء للمرزباني ص٣٧٣، ٤٦٩.

(٢) الحماسة لأبي تمام ٢/ ٣١٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمنصور بن المسجاح الضبي كما في: الحماسة لأبي تمام ٢/ ٣١٩، وشرحها المنسوب لأبي العلاء ٢/ ١١١٥، والمختبط: الطالب للرزق.

ولم يستشهد النحاة بهذا البيت، كما أنّ المؤلف لم يورده هنا شاهداً على قاعدة نحوية، وإنما ساقه للتمثيل على إسناد الاعتذار إلى الإبل، وهو في ذلك نظير بيت ذي الرمة المستشهد به في إسناد الاعتذار للإبل، وينظر الكلام على هذا المعنى في البيت في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٦٧٤، ١٦٧٥، شرحها للأعلم ٢/ ١٠١٢.

(٤) الحماسة لأبي تمام ٢/ ٣٣١.

(٥) البيت من الطويل، ولم يُنْسَب في الحماسة لأبي تمام، ونسب في: معجم الشعراء للمرزباني ص٤٧٥، للمُخَضَّع القيسي من عبدالقيس.

والرِّسْل: اللَّبَن، يعني أنّ الناقة إذا لم تُغْنِ الضيفَ بلبنها لاقت السيف فنُحِرتْ وقدم لحمها للضيف.

وساق المؤلف البيت للتنظير به على معنى بيت ذي الرمة حيث أراد الشاعر أنَّ الناقة إذا لم يكن بها لَبَنٌ فإنَّها تنحر للضيف، وينظر توضيح هذا المعنى أيضا والتنظير له ببيت ذي الرمة في: شرح ديوان الحماسة للمرْزوقي ٤/ ١٦٩٣، وشرحها للتبريزي ٤/ ١١٠.

(٦) في (ج): ذروعها . . ، وهو تحريف.

بذي بطنها الولد، يريد: يَفْعَلُ الجَرْحَ في عراقيبها نصل[1] سيفي.

قال[2]: وتفسيرهم بيت ذي الرمة تدريس[3]، وَحقيقتهُ: يَجْرَحُ مَوْضِعًا في عراقيبها، وكذلك قوله: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[4]، أي: إن كنتم منتصبين للرؤيا تعبرونها[5]، والله أعْلم.

(١) في (ع): نصلي . . ، وهو تحريف.

(٢) في (ع): قال تخ . . ، وكلمة «تخ» لم ترد في (ج)، فيبدو أنَّها زيدت خطأ في (ع)، لأنَّ النقل ليس من التخمير، وقد أورده فخر الدين الخوارزمي في شرحه لأبيات المفصل ق (١٥ ب) منسوبًا لصاحب التخمير، ويبدو أنه نقل ذلك عن بعض نسخ المقتبس التي نسب فيها لصاحب التخمير.

(٣) تقدم معنى كلمة «تدريس» ص ٢٢٣، ٨٥٥.

(٤) سورة يوسف، من الآية (٤٣).

(٥) ينظر في الكلام على الآية الكريمة: البحر المحيط ٦/ ٢٨١، الدر المصون ٦/ ٥٠٤، ٥٠٥، والله تعالى أعلم وأحكم.

الفهارس الفنية للكتاب

وتشتمل هذه الفهارس على التالي:

أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

ثانياً : فهرس الحديث والأثر.

ثالثاً : فهرس الأمثال والأقوال.

رابعاً : فهرس قوافي الشعر والرجز.

خامساً: فهرس الأعلام.

سادساً : فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن.

سابعاً : فهرس المصادر والمراجع:

أ - المخطوطة.

ب - المطبوعة.

ثامناً : فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق:

أ - فهرس موضوعات الدراسة.

ب - فهرس موضوعات التحقيق.

جـ - فهرس الفهارس.

أولا : فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة (١)		
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾	١	٩٦٨
﴿ الحمد لله ﴾	٢	٣٢٨-٩٠٣
﴿ إياك نعبد ﴾	٥	١٥١-١٥٣-١٦١
سورة البقرة (٢)		
﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾	٦	٦٨٧- ٧١٠
﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ﴾	١١	٦٠٥
﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾	٣٥	٥٩٧
﴿ وإياى فارهبون﴾	٤٠	١٦١
﴿ وإياي فاتقون﴾	٤١	١٦١
﴿واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾	٤٨-١٢٣	٦٨٥
﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾	١٠٤	٨٩٦
﴿ آمنا بالله وما أنزل إلينا ﴾	١٣٦	٨٢٥
﴿ صبغة الله ﴾	١٣٨	٧٩٥-٨٢٥
﴿ قد نرى تقلب وجهك ﴾	١٤٤	٧٨٦
﴿ ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ﴾	١٥٥	٢٣٢
﴿ أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون ﴾ «قراءة»	١٦١	٩٩٢
﴿ لا إله إلا هو ﴾	١٦٣-٢٥٥	٧٦٤-٧٦٥
﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾	١٧٩	٢٣٥
﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ﴾	٢٢١	٢٦٨
﴿ ولعبد مؤمن ﴾	٢٢١	٦٦٣-٦٦٧
﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾	٢٣٣	٨٥١
﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم		

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
أجرهم عند ربهم ﴾	٢٤٧	٧٢٥- ٧٢٧
﴿ فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير ﴾	٢٥٩	٦١٤
﴿ الذي يتخبطه الشيطان ﴾	٢٧٥	١٠٣٩
﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم﴾	٢٧٧	٧٣١
﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾	٢٨٦	١٩٢
سورة آل عمران (٣)		
﴿ الله لا إله إلا هو﴾	٢	٧٢٤
﴿ نزّل عليك ﴾	٣	٧٢٤
﴿ شهد الله ﴾	١٨	٩٤٦
﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ﴾	٢١	٧٣١
﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾	٢٦	٩٥٩
﴿وقالت طائفة ﴾	٧٢	٦١٢
﴿ فلن يضر الله شيئاً ﴾	١٤٤	٧٨٩
سورة النساء (٤)		
﴿وثُلَثَ ورُبَعَ ﴾	٣	٥١٩
﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾	٤	٨٤٦
﴿ نصيباً مفروضاً ﴾	٧	٩٧١
﴿ كتاب الله عليكم ﴾	٢٤	٧٩٥- ٨٢٥
﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾	٢٣	٨٢٥

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾	٣٤	٢٣٣
﴿وقل لهم ﴾	٦٣	٦١٢
﴿ويقولون طاعة ﴾	٨١	٦٩٦
﴿ فحيوا بأحسن منها ﴾	٨٦	٦٩٥
﴿ ما يفعل الله بعذابكم ﴾	١٤٧	٨٥٤
﴿ أرنا الله جهرة ﴾	١٥٣	٧٨١
﴿انتهوا خيراً لكم ﴾	١٧١	٢٣٥-٩٩٦-١٠٠٧
سورة المائدة (٥)		
﴿فاقطعوا أيديهما ﴾	٣٨	١٠٣٥
﴿إذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم ﴾	١١٢	٩٠١
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين ﴾	١١٩	٣٠٥
سورة الأنعام (٦)		
﴿وجعل الظلمات والنور ﴾	١	١٦٣-١٦٤
﴿ وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغيَ نَفَقاً في الأرض أو سُلّماً في السماء فتأتيهم بآية ﴾	٣٥	٤٥٢
﴿ فبهداهم اقتده ﴾	٩٠	١٥٩
﴿ أفغير الله أبتغي ﴾	١١٤	١٥٢
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾	١٣٧	٦٣٧
﴿ قل أغير الله أبغي ﴾	١٦٤	١٥٢

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأعراف (٧)		
﴿ فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة ﴾	٣٠	١٠١٣-١٠٢١
﴿ فأوفوا الكيل والميزان ﴾	٨٥	٧٩٨
﴿ أئن لنا لأجراً ﴾	١١٣	٧٥٠
﴿ قال رب أرني أنظر إليك ﴾	١٤٣	٩٤٨
﴿ واختار موسى قومه ﴾	١٥٥	٣٩٢
﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض ﴾	١٥٨	٩٤٦
﴿ وجعل منها زوجها ﴾	١٨٩	١٦٤
﴿ أدعوتموهم أم انتم صامتون ﴾	١٩٣	١٠٢١
سورة الأنفال (٨)		
﴿ بين المرء وقلبه ﴾	٢٤	٩٠٢
﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾	٦١	٧٥٦
سورة التوبة (٩)		
﴿ أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾	٣	٢٧٠
﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	٦٣٥-٦٤٣
﴿ وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله ﴾	٣٠	٩٠٤-٩٠٥
﴿ وكلمة الله هي العليا ﴾	٤٠	٢٧٥
﴿ أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار ﴾	١٠٩	٨١٠
سورة يونس (١٠)		
﴿ ولوجاءتهم كل آية ﴾	٩٧	٣١١

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة هود (١١)		
﴿ يا بني ﴾	٤٢	٩٣٤
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	١٠٣٩-١٠٤١
﴿قالوا سلاماً قال سلام ﴾	٦٩	٦٩٥
﴿ يوم يأتِ ﴾	١٠٥	٩٣٤
سورة يوسف (١٢)		
﴿تلتقطه بعض السيارة ﴾	١٠	٩٤٦
﴿ وأخافُ أن يأكله الذئب ﴾	١٣	٢٣٣
﴿ فصبر جميل ﴾	١٨	٦٩٩
﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾	٢٩	٩٤٨
﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ﴾	٣٥	٦٣٣
﴿ أراني أعصر خمراً ﴾	٣٦	٢٦٠-٤٠٩
﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾	٤٣	١٠٤٤
﴿ وأسأل القرية ﴾	٨٢	٢٣٤
﴿ وكأيِّنْ من آية في السماواتِ والأرضِ ﴾	١٠٥	١٠١٦
سورة الرعد (١٣)		
﴿ المتعالِ ﴾	٩	٥٣٢
﴿ يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ﴾	٢٦	١٠٣٩- ١٠٤٠
﴿ كفى بالله ﴾	٤٣	٦٧٠
سورة الحجر (١٥)		
﴿ ربما يود الذين ﴾	٢	٢٣٢- ٣٩٦

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾	٤	٢٠٣
﴿ وما يستأخرون ﴾	٥	٣١٠
سورة الإسراء (١٧)		
﴿ فلا تقل لهما أفٍّ ﴾	٢٣	٨٨٣
﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك ﴾	٦٠	٦٧٢
﴿ كفى بالله ﴾	٩٦	٦٧٠
﴿ لو أنتم تملكون ﴾	١٠٠	٦٤٣
﴿ جئنا بكم لفيفاً ﴾	١٠٤	١٧٠-١٧١
﴿ أيًّا ما تدعوا ﴾	١١٠	٦٥٩
سورة الكهف (١٨)		
﴿ واصبر نفسَك ﴾	٢٨	٤٢١
﴿ وحَفَفْناهما بنخلٍ ﴾	٣٢	١٨٢
﴿ كلتا الجنتين آتت ﴾	٣٣	٤٨٣
﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾	٩٦	٦١٠-٦٢٠
﴿ جعله دكاء ﴾	٩٨	٥٧٣
سورة مريم (١٩)		
﴿ فهب لي من لدنك وليّاً ، يرثني ﴾	٥ ، ٦	٨٥١
﴿ وسلام عليه ﴾	١٥	٢٢٣
﴿ والسلام علي ﴾	٣٣	٢٢٣

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة طه (٢٠)		
﴿ إنَّ هذانِ لساحرانِ ﴾	٦٣	٤٩١
﴿ إن لك ألاَّ تجوعَ فيها ولا تعرى ، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى ﴾	١١٨-١١٩	٨٩٣
سورة الحج (٢٢)		
﴿ يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾	٢	٩٧٠
سورة المؤمنون (٢٣)		
﴿ وقل رب ﴾	٩٣	٥٣٢
سورة النور (٢٤)		
﴿ سورة أنزلناها ﴾	١	٣٢٨-١٠٣٤
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾	٢	١٠٣٤- ١٠٣٥
﴿ مائة جلدة ﴾	٢	٧٨١
﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات ﴾	٦	١٢٩
﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجال ﴾	٣٦- ٣٧	٦٣٤-٦٣٧-٦٣٨
سورة الفرقان (٢٥)		
﴿ حِجْراً محجوراً ﴾	٢٢	٨٣٦
سورة الشعراء (٢٦)		
﴿ ألا يا اتقونِ ﴾	١١	٩٩٣
﴿ نزل به الروح ﴾	١٩٣	١٩٠

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ﴾	٢٠٨	٢٠٣
سورة النمل (٢٧)		
﴿ في تسع آيات ﴾	١٢	٢٣٤- ٢٣٥
﴿يا أيها النمل ادخلوا ﴾	١٨	٥٨٧
﴿ فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون ، أَلاَّ يسجدوا ﴾	٢٤-٢٥	٩٩٥
﴿ ألا يا اسجدوا ﴾	٢٥	٩٩٠- ٩٩١
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾	٣٠	٩٦٨
﴿ ومكروا مكراً ومكرنا مكراً ﴾	٥٠	٧٨١
﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾	٥٣	٧٢٥- ٧٢٧
﴿ رَدِفَ لكم ﴾	٧٢	٦٣٩
﴿ وترى الجبال ﴾	٨٨	٨٢٥
﴿ صنعَ الله ﴾	٨٨	٧٩٥
سورة القصص (٢٨)		
﴿ ما كان لهم الخيرة ﴾	٦٨	١٩٨
سورة لقمان (٣١)		
﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم، خالدين فيها وعد الله حقاً ﴾	٨-٩	٨٢٣
﴿ وعدَ اللَّهِ ﴾	٩	٧٩٥
﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولُنَّ الله ﴾	٢٥	٦٣٦- ٦٣٩
﴿ ولو أنما في الأرض من شجرة أقلامٌ ﴾	٢٧	٦٤٤

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأحزاب (٣٣)		
﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾	١٠	٧٨١
سورة سبأ (٣٤)		
﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾	٢٨	٧٨٩
سورة يس (٣٦)		
﴿ يا حسرةً على العباد ﴾	٣٠	٨٧٧
﴿ وما عملته أيديهم ﴾	٣٥	١٠٣٩
﴿ والقمرَ قدّرناه ﴾	٣٩	١٥٢- ٢٣٤
سورة ص (٣٨)		
﴿ أَجَعَلَ الآلهة إلٰهاً واحداً ﴾	٥	١٦٤
﴿ هذا وإن للطاغين لشرَّ مآب ﴾	٥٥	٢٤٨
سورة الزمر (٣٩)		
﴿ فاعبدوا الله ﴾	٢	١٥٣
﴿ يا عباد فاتقون ﴾	١٦	٩٣٣
﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبد ﴾	٦٤	١٥١
﴿ لئن أشركت لَيَحْبَطَنَّ عملك ولتكونن من الخاسرين، بل الله فاعبد وكن من الشاكرين ﴾	٦٥-٦٦	١٦٠
﴿ بل اللّٰهَ فاعبُدْ ﴾	٦٦	١٥٣

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة فصلت (٤١)		
﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾	١٧	١٠١٤-١٠٢٥
﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون ﴾	٣٧	١٦٠
سورة الشورى (٤٢)		
﴿ لعل الساعة قريب ﴾	١٧	١٩٥
﴿ ولَمَنْ صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾	٤٣	٦٧٧- ٦٨٤- ٦٨٥
سورة الزخرف (٤٣)		
﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾	١٩	١٦٤-١٦٥
﴿ ونادوا يا مالك ﴾	٧٧	٩٧٦-٩٨٤
سورة الجاثية (٤٥)		
﴿ سواء محياهم ومماتهم ﴾	٢١	٦٨٧
سورة الأحقاف (٤٦)		
﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾	١١	٨٦١
﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ﴾	١٣	٧٣١
﴿ وأصلح لي في ذريتي ﴾	١٥	١٠٣٩-١٠٤٢
سورة محمد (٤٧)		
﴿فشدوا الوَثَاق ﴾	٤	٨١٣

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ فإما منّاً بعد وإما فداءً ﴾	٤	٧٩٤-٨١٣
﴿ ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه ﴾	٣٨	٩٢٦
سورة الفتح (٤٨)		
﴿ هو الذي أرسل رسوله ﴾	٢٨	٧٠٠
﴿ محمد رسول الله ﴾	٢٩	٧٠٠
سورة الحجرات (٤٩)		
﴿ ولو أنهم صبروا ﴾	٥	٦٣٥-٦٤٤
﴿ ولا تنابزوا بالألقاب ﴾	١١	٣١٦
﴿وجعلناكم شعوباً﴾	١٣	١٦٤-١٧٢
سورة ق (٥٠)		
﴿ وعن الشمال قعيد ﴾	١٧	٨٣٦
﴿ ألقيا في جهنم ﴾	٢٤	٣٤٤-٣٤٨
﴿ كل كفار ﴾	٢٤	٧٢٨
﴿ مريب ﴾	٢٥	٧٢٨
﴿الذي جعل مع الله إلهاً آخر فألقياه ﴾	٢٦	٧٢٨
سورة النجم (٥٣)		
﴿ ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾	١٤	٧٨٩
سورة القمر (٥٤)		
﴿ الداعِ ﴾	٦	٥٣٢

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الواقعة (٥٦)		
﴿ والسابقون السابقون ﴾	١٠	٧١٧
سورة الصف (٦١)		
﴿ نصراً من الله وفتحاً قريباً ﴾ « قراءة »	١٣	٩٧١
سورة الجمعه (٦٢)		
﴿ قل إن الموت الذي تفرُّون منه فإنه ملاقيكم ﴾	٨	٧٣٢
سورة الطلاق (٦٥)		
﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴾	٤	٦٩٩
سورة الحاقة (٦٩)		
﴿ فدكَّتا دكَّة واحدة ﴾	١٤	٧٨١
هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾	١٩	٦١٠
﴿ ثم الجحيم صلوه ﴾	٣١	١٥٩
﴿ ثم في سلسله ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه ﴾	٣٢	١٥٩
سورة نوح (٧١)		
﴿ واستكبروا استكباراً ﴾	٧	٧٨٠
﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾	١٧	٧٨٥ -- ٧٨٧

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة المزمل (٧٣)		
﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾	٨	٧٨٥
﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعون الرسول﴾	١٥-١٦	٢٣٧
سورة المدثر (٧٤)		
﴿وثيابك فطهر، والرجز فاهجر﴾	٤-٥	٧٣٣
سورة الإنسان (٧٦)		
﴿قواريراً ، قواريرا﴾	١٥-١٦	٥٢٦-٥٢٧-٥٢٩
﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعـد لهم﴾	٣١	١٠١٣
﴿والظالمين أعد لهم﴾	٣١	١٠٢١
﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾	٤	٥٢٧-٥٢٨
سورة عبس (٨٠)		
﴿ثم شققنا الأرض شقاً﴾	٢٦	٧٨١
سورة التكوير (٨١)		
﴿علمت نفس ما أحضرت﴾	١٤	٢٣٢-٣٩٥
سورة البروج (٨٥)		
﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات﴾	١٠	٧٣١
﴿وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد، فعال لما يريد﴾	١٤-١٥-١٦	٧٢٢

الآيـــــــــة	رقمها	رقم الصفحة
سورة الغاشية (٨٨)		
﴿ إن إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم ﴾	٢٥-٢٦	٧٤٢
سورة الفجر (٨٩)		
﴿ والليل إذا يَسْرِ ﴾	٤	٥٣٢
﴿الذين طَغَوْا في البلاد ﴾	١١	٩٦٨
﴿ وجاء ربك ﴾	٢٢	٢٣٤
سورة الضحى (٩٣)		
﴿ ولسوف يعطيك ﴾	٥	٩٦٤
سورة الشرح (٩٤)		
﴿ فـإن مـع العسر يسراً ، ي إن مـع العسر يسراً ﴾	٥-٦	٢٣٥
﴿ وإلى ربك فارغب ﴾	٨	١٠٣٧ - ١٠٣٨
سورة المسد (١١١)		
﴿ تبت يدا أبو لهب ﴾	١	٤٦٦
﴿ حمالة الحطب ﴾	٤	٩٦٠-٩٦٥
سورة الناس (١١٤)		
﴿ الخناس ﴾	٤	٧٢٩
﴿ الذي يوسوس ﴾	٥	٧٢٩ - ٩٦٨

ثانيا : فهرس الحديث والأثـر

نص الحديـــــــث أو الأثر	رقم الصفحة
«أبو بكر السابق وعمر المصلي» (أثر عن علي بن أبي طالب)	١٨٠
« اخشو شنوا وتمعددوا» (أثر عن عمر بن الخطاب)	١٧٣
« إذا أراد الله بعبد شراً أفشى عليه ضيعته»	٧١٤
« إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً »	٦٨٣
« أشيعو الكنى فإنها مَنْبَهَةٌ » (أثر عن عمر بن الخطاب)	٣١٦-٣١٧
« أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه »	٢٦٨
« الإقامة مثنى مثنى »	٥٢١
« أَلاَ إِنَّ كُلَّ دم ومال ومكرمة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين»	٧٢٣
« إن الجفاءَ والقسوةَ في الفدادين »	٣٢٧
« أنَّ رجلاً من الشعوب أسلم...»	١٧١-١٧٤
« إنكن لأنتن صواحباتُ يوسفَ »	٥٢٧
« أن النبي -عليه السلام- لما أراد أن يسهم قال لهم: هاتو أصغر القوم »	٤٢٦
« إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب » (أثر عن عمر بن الخطاب)	٩٦٩-١٠٠٠
« بعثنا رسول الله -عليه السلام- أغيلمةَ بني عبد المطلب »	٦٦١
« تعلَّموا القرآن وأعربوه قبل أن يأتيَ أقوام يلوكونه لوك البقر » (أثر عن عمر)	٢٦٨
« رأيت في المنام غنماً سوداً يتبعها غنم عفر»	١٨٩
« سلمان منَّا أهلَ البيت »	٩٦٢
« عَارَ فرسُ ابن عمر يوم أبا نين »	٤٣٠
« فأعضُّوه بهَنِ أبيه »	٤٧٢
« قريش آل الله »	١٩١
« كل مما يليك »	٦٢١

نص الحديـــــــث أو الأثر	رقم الصفحة
« لا ، بل عرش كعرش موسى خشبات وثمام »	٣٤٥
« لا يدخلن رجل على امرأة وإن قيل: حموها ألا حموها الموت »	٤٨٠
« من قتل قتيلاً »	٢٦٠-٤٠٩-٤١٠
« من كان في عمل الله كان الله في عمله »	٦٨٦
« نهى عن اشتمالِ الصمَّاء »	٧٩٠
« نهى النبي -عليه السلام - عن قيل وقال »	٣٤٠
« واجعله الوارث منا »	٨٤٩-٨٥٠-٨٥١
« وتمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ »	٣٩٥-٦٦٧
« ونثني عليك الخيرَ » (دعاء مأثور)	٧٨٨-٧٩٧
« ونخلع ونترك من يفجرك »	٦٣٢
« يا حميراء... »	١٨٩



ثالثا : فهرس الأمثال والأقوال

المثل أو القول	رقم الصفحة
« أجبن من كروان »	٩٥٤
« أجدى من تفاريق العصا »	٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩
« أَصْبَحَ لَيْلُ »	٩٤٨-٩٥١-٩٥٢
« أطرقَ كَرَا »	٤٨٩-٩٥٣-٩٥٥-٩٧٣
« افتدِ مخنوقُ »	٩٤٨-٩٥٢
« أكلوني البراغيث »	٥٨٦-٦٢٥
« إلاَّ حظيَّة فلا أليَة »	٦٣٥-٦٤٦
« الله أكبرُ دعوة الحق »	٧٩٥-٨٢٦
« اللهم ضَبُعاً وذئباً »	٨٦٥
« أنا في وادٍ وأنت في وادٍ »	٢٣٦
« أنجز حُرٌّ ما وَعَدَ »	٧٦١
« أهلَك والليل »	٦٩٦-١٢٠٠
« أَوَ فَرَقاً خيراً من حب »	٧٩٤-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤
« باتت بليلة حرة »	٧١٣
« تحت رأسي سرج وعلى أبيه درع »	٦٦٣-٦٧٣
« تفرقوا أيدي سبا »	١٣٤-١٣٥
« جُحْرُ ضبٌّ خربٍ »	٦١٩
« حبُّ رمَّانِي »	٣٧٩-٤٤٢
« حسبك خيراً لك »	٩٩٧-١٠٠٨
« حذو القذةِ بالقذةِ »	٢٧٨-٩٥٨
« الحق أبلج والباطل لجلج »	٢٠١

المثل أو القول	رقم الصفحة
« خَبَطَ خَبْطَ عشواء»	٢٤٧-٤٥٦
« دقك بالمنحاز حب الفلفلِ»	٧٩٥-٨٢٠
« دون عليان خرط القتاد»	٣٦٤
« ربَّ فَرَقٍ خير من حب»	٨٠٢
« رهباك خير من رحماك»	٨٠١
« رهبوت خير من رحموت»	٨٠١-٨٠٢-٨٠٤
« زيدٌ فوَجَدَ » (حكاها الأخفش)	٧٣٢
« شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ »	٢٣٢-٦٦٣-٦٦٩-٦٧٢
« الشعير يؤكل ويذم»	٢٢٦
« شُلَّتْ بعض أنامله »	٩٤٥
« الصيف ضيعت اللبن »	٨٠٣
« عقرى حلقى»	٧٠٧-٧٠٨
« على أهلها دلت براقش »	٥٣٥
« على التمرة مثلها زبداً »	٦٩٧
« عَلَيَّ نصف وربع درهم»	٩٣١
« غضب الخيل على اللجم»	٧٩٤-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣
« فاها لفيك »	٨٤٣-٨٤٥
«القول ما قالت حذام »	٣٤٢-٨١١
« كل شيء ولا شتيمة حرٍّ»	٩٩٦-١٠٠٦
« كل فتاة بأبيها معجبة »	٩٠٧
« كليهما وتمراً»	٩٩٦-١٠٠٥-١٠٠٦

المثل أو القول	رقم الصفحة
« لا أدْرِ » (حكاها الخليل وسيبويه)	٩٣٤
« لا إله إلا الله حقّاً حَقّاً، لا إله إلا الله إيماناً وصدقاً، لا إله إلا الله تعبُّداً ورِقّاً ».	٨٢٦
« لأمرٍ ما جدع قصير أنفه»	٦٧١
« لعن الله معزى خيرها خطّة »	٣٦٥
« لكل فرعونٍ موسى »	٤٢٢
« لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»	٦٣٥-٦٤٤
« مأربةٌ لا حفاوةٌ »	٦٧٣
« مازِ رأسَك والسيف»	٩٩٦-٩٩٩
« مرحباً وأهلاً وسهلاً »	٩٩٧-١٠١٠
« مشنوءٌ من يشنؤك»	٦٨٧-٦٨٨
« من اغتابَ خَرَقَ ومن استغفرَ رَفَأَ»	٢٦٤
« من أنت زيداً »	٩٩٧-١٠٠٩
«من ثبت نبت، ومن اغترب اضطرب، والاضطراب اختراب»	٤٩١
« من كذب كان شرّاً له»	٨٥٠
« من يَطُلّ هن أبيه ينتطق به »	٤٧٢
« مواعيد عرقوب»	٧٩٤-٧٩٨-٧٩٩٠-٨٠٠-٣٨٠٢
«نشدتك بالله إلا فعلت»	٣٠٣
« نِعْمَ العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج الحجاج بن يوسف »	٤١٥-٤١٦
« هذا ولا زعماتك»	٩٩٦-١٠٠٤
« هما كفرسي رهان»	٤٥٧

المثل أو القول	رقم الصفحة
« واجمجتي الشاميتيناه »	٩٤٥
«وراءَك أوسع لك»	٩٩٧-١٠٠٨-١٠٠٩
«يا ثبَ أقبلي »	٩٧٣
« يا ثبا ارجني »	٩٧٣
« يجري بُلَيْق ويذم »	٢٢٨

رابعا : فهرس قوافي الشعر والرجز

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الألف المقصورة			
والصفا	الرجز	غنية الكلابية	٢٤٩
العصا	الرجز	غنية الكلابية	٢٤٩
الهمزة المكسورة			
أسمائي	البسيط	عبد الله بن أحمد الخازن	٤٤٣
الضياءِ	الوافر	المتنبي	١٥٦
البطحاءِ	الرجز	الباخرزي	٨٠٦
الباء الساكنة			
السلبْ	المتقارب	المتنبي	٤٨٣
الباء المفتوحة			
العضبا	الطويل	المتنبي	٦٧١
اللقبا	البسيط	بعض الفزاريين	٣١٧
كلابا	الوافر	جرير	٩٥٤
ذهبا	مجزوء الوافر	البحتري	٢٢٢
طلبا	الكامل	أوس بن حجر	٨٦٠–٨٦٣
ندبا	الكامل	أوس بن حجر	٨٦٤
ثَعْلَبَه	الرجز	الأغلب العجلي	٨٩٨
والعصبه	الرجز	الأغلب العجلي	٩٠٦
مُقَعَّبه	الرجز	الأغلب العجلي	٩٠٦

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الحجبه	الرجز	الأغلب العجلي	٩٠٦
يا أبه	الرجز	الأغلب العجلي	٩٠٦
معجبه	الرجز	الأغلب العجلي	٩٠٧
إرزبّا	الرجز	–	٣٢٣
حبّا	الرجز	–	٣٢٣
خدبّه	مجزوء الرجز	هند بنت أبي سفيان	٣٤٩
الكعبه	مجزوء الرجز	هند بنت أبي سفيان	٣٤٩
طيبا	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	٨٥٩
الباء المضمومة			
وتحلبُ	الطويل	–	٣٢٣
ثوابُ	الطويل	المتنبي	٦٩٠
ثيابُ	الطويل	المتنبي	٧١٣
عجيبُ	الطويل	جزء بن ضرار	٦٢٨
عربُ	البسيط	ذو الرمة	٩٧٦
الأكاذيبُ	البسيط	كعب بن زهير	٧٩٩
إيابُ	الرمل	المتنبي	٢٣٨
مُطَّلَبُ	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات	٩٠٧
الباء المكسورة			
مذهبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٦٠١-٦١١-٦٢٢
مُنجِبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٦٢٢

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
يِتْرَبِ	الطويل	الأشجعي	٧٩٨
بيثربِ	الطويل	الشمّاخ	٧٩٩
مكسبِ	الطويل	المتنبي	٢٣٧-٤٧١
ربربِ	الطويل	البعيث بن حريث	٩٢٥
الكتائبِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٨٠
للعجبِ	البسيط	أبو الأسود الدؤلي أو أبو زبيد الطائي	٨٧٩
العنبِ	البسيط	المتنبي	٣٣٩
العُلَبِ	المنسرح	جرير أو عبيد الله بن قيس الرقيات	٥٥٤
التاء المفتوحة			
حوشيتا	البسيط	أبو العلاء المعري	٦٢٥
التاء المضمومة			
تنبيتُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٢٧
التاء المكسورة			
المعاداتِ	البسيط	أبو الفتح البستي	٦٦٤
الطلحاتِ	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	٤٤٠

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الجيم المضمومة			
والصُّنْجُ	الطويل	الزمخشري	٢٤٦
الجيم المكسورة			
تناجي	الوافر	أبو العلاء المعري	٨٤١
متدحرجِ	الكامل	الزمخشري	٥٨٩
الحاء الساكنة			
السفاحْ	الرجز	ابن سريج	١٨٦
الضواحْ	الرجز	ابن سريج	١٨٦
الحاء المفتوحه			
طروحا	الوافر	أبو العلاء المعري	١٠٣٠
الحاء المضمومة			
الطوائحُ	الطويل	نهشل بن حري	٦٣٤- ٦٣٧-٦٤٠
ورائحُ	الطويل	نهشل بن حري	٦٤١
مصبوحُ	البسيط	عمرو بن مالك النبيتي	٧٥٤-٧٥٨
الريحُ	البسيط	عمرو بن مالك النبيتي	٧٥٨
تمليحُ	البسيط	عمرو بن مالك النبيتي	٧٥٨
فاستراحوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٩٣٠-٩٩١
براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٧٦٩

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الحاء المكسورة			
مُمَلَّحِ	الطويل	عروة بن الورد	٧٥٩
سلاحِ	الطويل	مسكين الدرامي	١٠١٢
جناحِ	الطويل	مسكين الدرامي	١٠١٢
بمنتزاحِ	الوافر	إبراهيم بن هرمة	٢٥٣
النَّفَّاحِ	الخفيف	–	٨٦٩-٨٧٩
والسماحِ	الخفيف	–	٨٧٩
الدال المفتوحة			
الأسدا	البسيط	المتنبي	٦٢٧
مبيدا	المتقارب	المتنبي	١٠٤١
الدال المضمومة			
شواهدُ	الطويل	المتنبي	٣٦٢
المعاهدُ	الطويل	المتنبي	٣٦٣
أَوَدُ	البسيط	الراعي النميري	٣٣٢
الجُمُدُ	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٣٨٤
شهودُ	الوافر	جرير	١٠٣٣
الجدودُ	الوافر	جرير	١٠١٤
يزيد	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣٢١-٥٤٦
فديد	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣٢١

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الدال المكسورة			
المرْدِ	الطويل	النمر بن تولب	٣٨٢
سَعْدِ	الطويل	النمر بن تولب	٣٨٩
جَلْدِ	الطويل	النمر بن تولب	٣٨٩
الوُدِّ	الطويل	المتنبي	٨٠٤
بِمَعْبَدِ	الطويل	دريد بن الصمة	١٦٨
مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٣٠٣
ويهتدي	الطويل	طرفة بن العبد	٦١٥
الأباعدِ	الطويل	الفرزدق	٧٢٠
ودادِها	الطويل	البحتري	٧٦٠
الجَلَدِ	البسيط	الفرزدق	٢٩٩
بفرصادِ	البسيط	عبيد بن الأبرص	٣٩٦-٧٨٦
عهدي	الوافر	الأبيوردي	٧١٠
بالتنادي	الوافر	المتنبي	٥١٩
مرادِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١٠٠٣
الأسودِ	الكامل	مضرِّس بن ربعي	١٨٥
هندِ	الهزج	—	٨٣٨
عادِ	الخفيف	أبو العلاء المعري	٩٥٣
الذال المفتوحة			
الأستاذا	الكامل	المتنبي	٩١٥

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
		الراء الساكنة	
قَنبَرْ	الوافر	الزمخشري	٢٠٩
مِنبَرْ	الوافر	الزمخشري	٢٠٩
منتظرْ	الرجز	العجاج	٩٠١
يأتمرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٩٠١
بِشَرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٧٢
		الراء المفتوحة	
بَهْرَا	الطويل	ابن ميادة	٨٣٧
سيَّرا	الطويل	جميل بثينة	٢٢٣
شمَّرا	الطويل	جميل بثينة	٣٣٥-٣٦٣
شمَّرا	الطويل	امرؤ القيس	٣٣٦
بشمَّرا	الطويل	الشماخ	٣٣٦
بزوبرا	الطويل	الفرزدق أو ابن أحمر أو الطرماح	٣٨٢-٣٩٠
يغيَّرا	الطويل	الفرزدق أو ابن أحمر أو الطرماح	٣٩٠
واعتمرا	البسيط	جرير	٩٤٣
يا عُمَرا	البسيط	جرير	٩٤٣
الجزاره	مجزوء الكامل	الأعشى الكبير	٩٣٠
فرًّا	الرجز	–	٩٢٦
شرًّا	الرجز	–	٩٢٦

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
غائرا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٠١٩
حيدرَه	الرجز	علي بن أبي طالب	٨٩٦
قسورَه	الرجز	علي بن أبي طالب	٨٩٦
كَرَا	مجزوء الرجز	–	٩٥٣
القرى	مجزوء الرجز	–	٩٥٣

الراء المضمومه

نُذُرُ	الطويل	الأبيوردي	١٨٣
نَزَرُ	الطويل	ذو الرمة	٢٥١
الخمْرُ	الطويل	ذو الرمَّة	٢٥١
الدهرُ	الطويل	شمعلة بن فائد	٧٧٢
وَفْرُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٩١٨
القَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	٩٩٤
أحمرُ	الطويل	الأفوه الأودي	٥٥٥
حرائرُ	الطويل	سبرة بن عمرو الفقعسي	٢٣٧
أفاخرُ	الطويل	موسى بن جابر الحنفي	٦٠١
المقادرُ	الطويل	ذو الرمَّة	٩٠٩–٩١٦
الشراشرُ	الطويل	ذو الرمة	٩١٦
الحرائرُ	الطويل	ذو الرمة	١٠١٧
جازرُ	الطويل	ذو الرمة	١٠١٣–١٠١٨
الزُّفَرُ	البسيط	أعشى باهلة	٥٤٩
عُمَرُ	البسيط	جرير	٩٢٨–٩٣١

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
مُضَرُ	البسيط	جرير	٩٣١
القَدَرُ	البسيط	جرير	١٠١٢
وإدبارُ	البسيط	الخنساء	٨١٥
تشكرُ	المتقارب	زياد الأعجم	٣٣٩

الراء المكسورة

الصدرِ	الطويل	طرفة الجذمي	٨٧٦
عامرِ	الطويل	الشنفرى	٣٧٣
جارِ	البسيط	–	٩٩٠
يجرى (١٨) بيت	الوافر	الإسفندري	١٤٢–١٤٤
أثيرِ	الوافر	عروة بن الورد	٣٠٢
غباري	الكامل	النابغة الذبياني	٣٨٨
فجار	الكامل	النابغة الذبياني	٣٨٨
شعري	الرجز	أبو النجم العجلي	٧١٦
صدري	الرجز	أبو النجم العجلي	٧١٨
الخَيْرِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٧١٨
يسري	الرجز	أبو النجم العجلي	٧١٨
قفرِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٧١٨
أسيرِها	الرجز	أبو النجم العجلي	٤١٩
قصورِها	الرجز	أبو النجم العجلي	٤١٩
عذيري	الرجز	العجاج	٩٤٨–٩٥٥
بعيري	الرجز	العجاج	٩٥٥

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
بالمحذورِ	الرجز	العجاج	٩٥٥
عَصْرِ	الرمل	علم الدين السخاوي	١٤٢
عَمْرِو	الرمل	علم الدين السخاوي	١٤٢
المِئزرِ	السريع	الأقيشر الأسدي	٤٤٩- ٤٧١
الفاخِرِ	السريع	الأعشى	٣٨٤- ٨٣٤

الزاي المكسورة

وإيجازِ (٩) أبْيات	البسيط	الإسفندري	١٤٠-١٤١
كُرُزِ	الرجز	أبو العلاء المعري	٣٥٦
التنزِّي	الرجز	رؤبة بن العجاج	٩٢١

السين الساكنة

ما التبس (٩) أبيات	الكامل	الإسفندري	١٤٨-١٤٩

السين المفتوحة

نسيساَ	الكامل	المتنبي	٩٥٠

السين المضمومة

يتلَمَّسُ	الطويل	أبو الغِطْريف الهدادي	٨٤٧
شامسُ (٨) أبيات	الطويل	الزمخشري	١٧٨-١٧٩
لابِسُ	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	٨٣١-٨٣٢

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
السين المكسورة			
الطِّرسِ	الطويل	صدر الأفاضل الخوارزمي	٢٢١
نفسي	الطويل	منصور بن المسجاح	١٠٤٣
سدوسِ	الطويل	–	٤٧٢
بمرداسِ	البسيط	عمران بن حطان	٥٥٩
بالناسِ	البسيط	عمران بن حطان	٥٦٠
الفُرْسِ	الكامل	طرفة بن العبد	٢٤٤
الحِلْسِ	الكامل	خُزَز بن لوذان	٩٠٩–٩١٧
نفسي	مجزوء الكامل	–	٣٢٨
الضاد المكسورة			
يمضِي	الطويل	أبو خراش الهذلي	٦١٩
الطاء المضمومة			
والخرطُ	الطويل	أبو العلاء المعري	٣٦٤
العين المفتوحة			
أجمعا	الطويل	–	٨٣٢
والضبعا	البسيط	–	٨٦٦
جياعا	الوافر	القطامي	٥٣٣–٥٣٨
الرتاعا	الوافر	القطامي	٨١٩
رفيعا	الوافر	المتنبي	٧٧٤

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
رواجعا	الرجز	العجاج	٧٤٥-٧٥١

العين المضمومة

أدمعُ	الطويل	المتنبي	٢٨٩
يترَّعُ	الطويل	ذو الخِرَقِ الطهوي	٣٠٣
اليجدَّعُ	الطويل	ذو الخِرَق الطهوي	٣٠٣
اليتقصَّعُ	الطويل	ذو الخِرَق الطهوي	٣٠٠
قاطعُ	الطويل	المخضع القيسي	١٠٤٣
وجيعُ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١٧٩

العين المكسورة

الوُكْعِ	الطويل	أبو العلاء المعري	٦٦٩
فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٧٣٢-١٠١٥-٠٣٧
تدَّعي	الرجز	أبو النجم العجلي	٩٤٠
أصنَعِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٩٤٠
واهجعي	الرجز	أبو النجم العجلي	٩٣٣-٩٤٠
والأقرعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	٥٥٦
مَجْمَعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	٥٥٦
يرفعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	٥٥٦

الفاء الساكنة

تنصَرِفْ	السريع	الزمخشري	٥٧٢

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
تَختَلِفْ	السريع	الزمخشري	٥٧٣
الفاء المفتوحة			
الرصافة	الخفيف	الوليد بن يزيد	٤٢٤
الفاء المضمومة			
قرقفُ	الطويل	الأبيوردي	٢٢٤
مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	٣٤٧
الفاء المكسورة			
كيفِ	الطويل	محمد بن داوُد الأصبهاني	٤٦٨
القاف الساكنة			
سَرَقْ	الطويل	يزيد بن عمرو بن الصَّعِق	٤٠٥
العُتُقْ	الطويل	يزيد بن عمرو بن الصَّعِق	٤٠٥
القاف المفتوحة			
ومُعْرِقَة	الكامل	الإسفندري	٢٢٤
القاف المضمومة			
مُعَلَّقُ	الطويل	الأعشى	٢٠٩
معرقُ	الكامل	قتيلة بنت الحارث	٨٨٧

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
القاف المسكورة			
الطريقِ	الوافر	–	٨٩٠
الكاف المفتوحة			
عَسَاكَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٧٣٩
الكاف المضمومة			
سلكُوا	البسيط	زهير بن أبي سُلْمَى	٢٢٢
الكاف المكسورة			
المعارِكِ	الطويل	الأخطل	٤٢٠-٤٢١
مشتركِ	البسيط	الزمخشري	٢٦١
والفَكِّ	الرجز	منظور بن مَرْثد	١٠٢٠
سُكِّ	الرجز	منظور بن مَرْثد	١٠٢٠
اللام الساكنة			
فَعَلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١٠١٥-١٠٣٦
فَعَلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٥٩٩
اللام المفتوحة			
مُنْجَدِلا	البسيط	جابر بن رألان السنبسي	٢٣٦
حلاً	الوافر	جميل بثينة	٨٢٢

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
صقيلا	الوافر	الأبيوردي	١٠٠١
قتيلا	الوافر	الأبيوردي	١٠٠١
الأوعالا	الكامل	جرير	٤٣٤
قالَها	الكامل	طعمة بن الأبيرق	٣٩١
أهوالَها (٣) أبيات	مجزوء الكامل	أبو العلاء المعري	١٨٣
مَهَلاَ	المنسرح	الأعشى	٧٤٥
الرجلا	المنسرح	الأعشى	٧٥٠

اللام المضمومة

موكّلُ	الطويل	أمية بن أبي الصلت	١٥٨
عواسِلُ	الطويل	أبو تمام	٧٢٠
المباسِلُ	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٧٧٧
كاهلُه	الطويل	ابن ميادة	٤٢٠
يقالُ	الطويل	قيس بن الملوّح	٧٠٤
ونزالُها	الطويل	أنيف بن زبان الطائي	٨٨١
نفتعلُ	البسيط	الأعشى	١٠٢٢
أثالُ	الوافر	أبو العلاء المعري	٩٨٢
موكّلُ	الكامل	الأحوص	٨٢٨
لأميَلُ	الكامل	الأحوص	٧٩٥–٨٢٨
دولُ	الكامل	المتنبي	١٠٣١
جاهلُ	الكامل	المتنبي	٩٩٤
بديلُ	الكامل	أبو العلاء المعري	٥٦٠

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
اللام المكسورة			
نصلي	الطويل	ذو الرمة	١٠٤٠
مِثلي	الطويل	الفرزدق	٨١٤
فحومَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٤٥-٣٤٨
بمعطَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢١٧
متبتلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٩٦
المضَلَّلِ	الطويل	الأسود بن يعفر	٤٢٧
إسْحَلِ	الطويل	طفيل الغنوي	٦١٠-٦٢٧
مُرْسَلِ	الطويل	طفيل العنوي	٦٢٧
المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٦١١-٦٢٩
أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٦٢٩
بمالِه	الطويل	الإسفندري	٦٤٦
الدولِ	البسيط	المتنبي	١٩٩
النزالِ	الوافر	المتنبي	٦٢٨
ذمولِ (٧) أبيات	الوافر	–	١٧٥-١٧٦
فضولِ (٨) أبيات	الوافر	بديع الزمان الهمذاني	١٧٧-١٧٨
فتجملِ	الكامل	عبد قيس بن خفاف	٢٤٢
الذبِّلِ	الرجز	عبد الله بن رواحة	٩٢٨
فانزلِ	الرجز	عبد الله بن رواحة	٩٣٢
الآجالِ	الرجز	المتنبي	٥٣٤
الطوالِ	الرجز	المتنبي	٥٣٤
سروالِ	الرجز	المتنبي	٥٣٥

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
السعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٩٦١-٩٧١
كالطحالِ	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٩٦٩
العيالِ	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٩٦٩
الميم الساكنة			
يَنْفَصِمْ (٦) أبيات	الرجز	الإسفندري	١٤٧-١٤٨
نَعَمْ	السريع	المرقش الأكبر	٦٩٨-١٤٨
حَكَمْ	السريع	المرقش الأكبر	٧٠١
الميم المفتوحة			
أَلَمَّا	الرجز	أميه بن أبي الصلت أو أبو خراش الهذلي	٩٥٧
يا اللَّهُمَّا	الرجز	أمية بن أبي الصلت أو أبو أبو خراش الهذلي	٩٥٧
كُلَّما	الرجز	–	٩٥٩
يا اللهمَّ ما	الرجز	–	٩٥٩
نياما	المتقارب	بشر بن أبي خازم	١٠٢٥
الميم المضمومة			
ونكرمُ	الطويل	عبيد الله بن طاهر	١٥٣
المقدمُ	الطويل	عبيد الله بن طاهر	١٥٣
أشأمُ	الطويل	–	٢٤١

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
أظلمُ	الطويل	–	٢٤١
درهمُ	الطويل	المتنبي	٢٣٦
تقسّمُ	الطويل	المتنبي	٩٨١
السلامُ	الوافر	الأحوص	٨٨٧
جهامُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٩٥٢
الضرامُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٩٥٢
مُثَلَّمُ	الكامل	الأبيوردي	٢٦٥
ملجمُ	الكامل	هارون الرشيد	٥٥٨
القشعمُ	الكامل	هارون الرشيد	٥٥٩
المظلومُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	٩٩٢
سُمُهُ	الرجز	رؤبة	٢٨٨
النسُم	المنسرح	المتنبي	٦١٢

الميم المكسورة

والنظْمِ	الطويل	أبو العلاء المعري	٢٤٧
الدمِ	الطويل	الأعشى	٩٤٥
غارمِ	الطويل	عمارة بن الوليد	٤٣٩
التنادمِ	الطويل	عمارة بن الوليد	٤٣٩
سالمِ	الطويل	ذو الرمة	٦٩٩
بدائمِ	الطويل	الفرزدق	٧٦١
وهاشِمِ	الطويل	عبد الرحمن بن جُهيم	٨٧٦
فخاصِمِ	الطويل	–	٨٨٥–٨٩٤

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
رجامِ	الطويل	الفرزدق	٤٨١-٩٣٨
الحُلُمِ	البسيط	المتنبي	٧١١
لفَمِ	البسيط	المتنبي	٨٤٥
تَلُمِ	البسيط	المتنبي	٨٦٧
التهامي	الوافر	-	٤٠٤
واسلمي	الكامل	عنترة بن شداد	٩٨٩
الأدهمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٩٧٧
مبرمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٦٩١
مِخْذَمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٤٢٣
بالعِظلمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٥٠٠
الحوَّمِ	الكامل	أبو العلاء المعري	٢٤٨
الأحلامِ	الكامل	عبيد بن الأبرص	٩١٠-٩٢٠
قطامِ	الكامل	عبيد بن الأبرص	٩٢٠
بدمِ	المنسرح	مهلهل بن ربيعة	٤٣١
النون الساكنة			
الخَيرتينْ	الرمل	-	١٩٩
النون المفتوحة			
رحمانا	البسيط	-	٥٤٤
لانا	البسيط	قريط بن أنيف	٦٣٥-٦٤٥-٦٤٦
يشرينا	البسيط	نهشل بن حرّى	٩٦٥-٩٧١

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
ترانا	الوافر	القطامي	٦٨٦
حسانا	الوافر	القطامي	٦٨٦
والحالبينا	الوافر	الكميت	٣٦٥
ومَيْنا	الوافر	عدي بن زيد	٦٥٧
والقنا	الكامل	المتنبي	٢٤٥
إنَّه	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٧٤٨
السعدينا	الرجز	رؤبة	٤٢٨

النون المضمومة

المحزونُ	الخفيف	أبو طالب بن عبد المطلب	٧٥٢

النون المكسورة

الدَّوَرَانِ	الطويل	المتنبي	٢٣١
يماني	الطويل	–	٤١٩
وهنِ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٤٤٧
عنِّي	الوافر	–	٩٢٤
رماني	الوافر	معن بن أوس المزني	١٥٧
تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل	٥١٣–٥٤٦
الوتينِ	الوافر	الشماخ	١٠١٨
سِمْعَانِ	المنسرح	الزمخشري	٩٩٢
الإيمانِ	الخفيف	أبو العلاء المعري	٦٢٦

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الهاء المفتوحة			
أباها	الرجز	أبو النجم العجلي أو رؤبة	٤٩٢
غايتاها	الرجز	أبو النجم العجلي أو رؤبة	٤٩٢
عيناها	الرجز	ذو الرمة	٩١٨
الياء المفتوحة			
لياليا	الطويل	جزء بن كُلَيب الفقعسي	٣٥٢
مواليا	الطويل	الفرزدق	٥٢٩
المخازيا	الطويل	أُبَيّ بن حمام العبسي	٦٨٧
باقيا	الطويل	المتنبي	٧٧١
تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	٨٦٨–٨٧٥
الياء المضمومة			
قِنَّسْرِيُّ	الرجز	العجاج	٨٤٨
الحميريُّ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٣٤٥
العصيُّ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٢٣٢
أنصاف الأبيات			
يا ليت شعري وشعرٌ غير مجدية	(البسيط)		٧٥٣

خامسا : فهرس الأعلام

الهمزة

آدم - عليه السلام- : ٤٣٥
آكل المُرار (حُجْر بن عمرو الكندي): ٣٦١
إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي : ٤٤٧
إبراهيم الخليل - عليه السلام - :٤٤٢
إبراهيم النخعي : ٥١٩
الأبِيْوَردي (محمد بن أبي العباس) : ١٨٢، ٢٢٤، ٢٦٥، ٧١٠
ابن أحمر (عمرو بن أحمد الباهلي) : ٣٩٠
الأحوص (عبد الله بن محمد بن عاصم) : ٧٩٥، ٨٢٤
الأخطل (غياث بن غوث بن الصلت) : ٤٢٠
الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) : ١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٦، ٣٠٤، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٩٢، ٦٤٣، ٦٧٦، ٦٨٢، ٧٢٥، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٤، ٨٣٥، ٨٦٧، ٩١٩، ٩٨٤، ٩٨٥.
الأديبي (أحمد بن إبراهيم) : ٥٧٣.
الأذكاني (نجم الدين عثمان بن الموفَّق) : ١٤٦.
الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد) : ٢١٠، ٢١١، ٢٥٩، ٥٧٢، ٦٨٣، ٧٠٢.
إساف بن عَمْرو: ٣٣٥.
الإسفندري (علي بن عُمَر بن الجليل) : ١٣٦.
إسماعيل بن إبراهيم - عليهما السلام - : ١٦٦.
أبو الأسود الدؤلي : ٢١٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٢، ١٠١٥.
الأشجعي (يزيد بن عُبَيد) : ٧٩٨.
الأصمعي (عبد الملك بن قريب) : ١٨٨، ٢١٥، ٢٤٥، ٣٢٧، ٣٦١، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٨٠، ٥٧٨، ٨٢٠، ٨٢٧، ٨٣٣، ٨٣٨، ٩٧٤، ٩٨٨، ٩٩٩.
ابن الأعرابي (محمد بن زياد): ٧٥٧، ٨٦٦.

الأعشى الكبير (ميمون بن قيس): ٣٠٩، ٣٨٣، ٧٤٥، ١٠٢١.
الأغلب العجلي : ٩٠٦.
الأقرع بن حابس : ٥٥٦.
إلياس - عليه السلام - : ٣٣٠.
امرؤ القيس: ٤٧٢، ٦١١، ٦٢٩، ٩٢٠، ٩٥٢.
أمية بن أبي عائذ الهذلي : ٩٦٠، ٩٦٩.
أميمة (أم تأبط شَرّاً): ٦٧٣.
ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد): ٤٧٦.
ابن الأنباري (القاسم بن محمد بن بشار) : ٢١٢, ٧٨٢.
أنمار الشاة (أنمار بن نزار بن مَعَدّ) : ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣.
أوس بن حجر: ٨٥٩.
إياس بن معاوية : ٣٣٤.

البـــــاء

ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد): ٥٢٧.
الباخرزي (علي بن الحسن بن أبي الطيب) : ٨٠٦.
البارع (الحسين بن محمد بن عبد الوهاب) : ٣٥٦.
البحتري (الوليد بن عبيد الطائي) : ٢٢٢, ٣٥٨، ٦٢٥، ٧٦٠.
بديع الزمان الهمذاني : ١٧٦.
البستي (أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين) : ٦٦٣.
بشر بن أبي خازم الأسدي : ٩٥٢.
أبو بكر الصديق: ١٨٠، ١٨٩، ٣١٦.
بلال بن أبي بردة بن أبي موسى: ١٠١٣، ١٠١٧، ١٠١٨.
أم البنين بنت عبد الملك : ٣٢٤.

أم البنين بنت عمرو بن عامر : ٣١٨.
بهرام جور: ٣١٩، ٣٢٠.
البيهقي (أبو الحسن بن أبي قاسم): ٣١٧.

التـــــاء

تأبَّط شرّاً (ثابت بن جابر بن سفْيان): ٣٢٢.
تاج الدين العلوي : ٩٦٢.
التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي): ٧٠١, ٧٠٣, ٨٣٧.
تميم بن مُرَّ بنِ أد بن طابخة: ٧٦٨.

الثـــــاء

الثعالبي (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل): ٣٦٨.
ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) : ١٩، ٣٥٨، ٤٢٥، ٦١٣.
ثور: ١٠٠٢، ١٠٠٣.

الجـــيم

جابر بن رألان السنبسي : ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٩.
الجاحظ (أبو عثمان عَمْرو بن بَحْر) : ٢١٣، ٤٣٦، ١٠٢٤.
الجرمي (أبو عُمَر صالح بن إسحاق): ٦٣١، ٦٤٣، ٧٥٧، ٨٠٦.
جرير بن عطية: ٩٢٨، ٩٣٢، ٩٤٣، ١٠١٢، ١٠١٤.
جَسّاس بن مُرَّة البكري : ٣٦٤.
جعفر بن يحيى البرمكي : ٥٥٨، ٥٥٩.
أم جميل (العوراء بنت حرب) : ٩٦٦
الجندي (أفضل القضاة يعقوب بن شيرين): ٩٩٥

ابـن جـنّـي : ١٩١، ٢٤٥، ٢٨٩، ٣٢٢، ٤٢٥، ٥١٩، ٥٣٤، ٥٩٧، ٦٠٢، ٦١٢، ٦١٩، ٦٥٠، ٧٢٨، ٨٩٠، ٩٠٣، ٩١٥، ٩٥١، ٩٥٦، ٩٧٦، ٩٨١، ٩٨٦، ١٠٠١.
الجوهري (إسماعيل بن حماد) : ١٤٧، ٢٦٠، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٧٣، ٩٠٥، ٩٥٤.

الحـــاء

حاتم الطائي : ٦٤٥، ٧٥٤، ٧٥٧، ٧٥٨.
الحاتمي (محمد بن الحسن بن المظفر) : ٢٩٧.
ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عُمَر): ١٤٦، ٦٩٧، ٧٣٤.
الحادرة (قطبة بن أوس بن محصن)= الحويدرة : ٢٧٥، ٢٧٩.
الحارث بن تميم: ٧٦٨.
الحارث بن سدوس : ٤٧٢.
الحارث بن عمرو الكندي (في بيت شعر) : ٩٠١.
حبابة (جارية يزيد بن عبد الملك) : ٤٢٤.
حُبَّى بنت حُليل: ٣٣١.
الحجاج بن يوسف : ٢٢٥، ٤١٥، ٨٠٢، ٨٠٣.
حُجْر الكندي = ابن أم قطام : ٩٢٠.
الحدّادي (تاج الأئمة): ٣٥٦.
حذامِ بنت الريان (في مثل): ٣٤٢، ٨١١.
الحريري= صاحب المقامات : ١٩٥، ٢٠٢، ٣٥٧، ٣٨٦، ٥٧٩، ٧٢٥، ٧٣٣، ٧٦١.
الحَسَن البصري (أبو سعيد الحسن بن يسار) : ٢٢٥.
الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي : ٤٤٧.
الحسن بن الحسن بن علي : ٤٤٧.
الحسن بن زيد بن الحسن بن علي : ٤٤٧، ٤٤٧.
الحسن بن علي بن أبي طالب: ٤٤١.

الحسين بن علي بن أبي طالب : ٤٤١.
الحُطَيئة (جرول بن أوس) : ١٠٠٩.
حَمَّاد بن سلمة بن دينار البصري: ٢١٦.
ابن الحمامة (هوذة بن الحارث السلمي) : ١٠٠٩.
حمزة بن عبد المطلب: ٣١٦.
أبو حنيفة (النعمان بن ثابت) : ٢٠٥، ٢٠٦، ٣١٧، ٤٦٧، ٦٧٨، ٧٩٠.
حوَّاء: ٤٣٥.

الخـــاء

أم خارجة (عَمْرَة بنت سَعْد الأنمارية) : ٢٢٤.
خارجة بن بكر بن يشكر: ٣٢٣.
خالد بن قيس بن المضلَّل : ٤٢٧، ٤٣٦.
خالد بن نضلة بن الأشتر: ٤٢٧، ٤٣٦.
خالد بن الوليد : ٣١٦.
ابن الخباز (أحمد بن الحسين) : ٤٩٩، ٧٣٤.
خديجة بنت خويلد: ٤٤٢.
خُزز بن لوذان : ٩٠٩، ٩١٦.
أبو الخَطَّاب الأخفش الأكبر: ٢٠٨، ٢١٦، ٨٦٥، ٨٦٧.
خَلَف الأحمر: ٧٦١.
خلف بن هشام البزاز : ٢١٤.
الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٤٢٤، ٤٨٢، ٥٢٦، ٥٤٥، ٥٧٠، ٥٨٧، ٨١٨، ٨٣٠، ٨٤١، ٨٨٩، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٧٤، ١٠٠٧.
خويلد الأسدي : ٢٦٩.

الـــدال

ابن درستويه (عبد الله بن جعفر) : ٤٨٤.
ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) : ٦٤١.
الديباجي (محمد بن سعد المروزي): ١٤٧.
ابن ديسق (في بيت شعر) : ٣٠٣.

الـــذال

ذو الرمّة (غيلان بن عقبة): ٢٥١، ٦٩٨، ٩٠٩، ٩٩٤، ١٠١٣، ١٠٣٩، ١٠٤٣، ١٠٤٤.
أبو ذُؤَيْب الهذلي (خويلد بن خالد): ٣٣٢، ٣٤٦، ٧٥٧، ٧٥٨.

الـــراء

الرازي (أبو بكر أحمد بن علي): ٢٠٥.
الرازي (فخر الدين محمد بن عُمَر) = عَلاَّمة الري : ١٦١، ٦٦٤.
الراعي النميري (عبيد بن حُصين بن جندل) : ٣٣٢.
الرَّبَعِي (أبو الحسن علي بن عيسى): ٤٧٨.
ربيعة الفرس (ربيعة بن نزار بن معد): ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦.
رشيد الدين الوطواط (محمد بن محمد بن عبد الجليل): ٢٧٦.
الرماني (علي بن عيسى): ٧٦٤.
رؤبة بن العجاج : ٢٢٥، ٢٢٧.
الروزناني (سيف الدين عبد الله بن محمود بن أبي سعيد) = شيخنا = الأستاذ: ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٥٠، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٤٣٦، ٤٦٩، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٩٧، ٦٥٢، ٧٨١، ٨٠٩، ٨٥٦، ٨٥٨، ٨٦٧، ٨٧٧، ٨٩٦، ٩٥٦، ٩٦٩، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٩، ٩٨٨.

الـــزاي

الزاهدي (حسام الدين) : ٤٢١، ٨٣٨، ٨٩٥.

الزبير بن العوام : ٤٠١، ٤٠٣.
الزجاج (إبراهيم بن السري) : ٣٥٥، ٤٩٨، ٥٥١، ٥٧٠، ٧٦٤، ٧٨٣، ٨٣٩، ١٠٠٠.
زرعة بن عَمْرو بن خويلد الكلابي : ٣٨٨.
الزمخشري (محمود بن عُمَر بن محمد) جار الله = الشيخ = صاحب الكتاب = المصنف : ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٥، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٥٥، ٤٨٢، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٤٤، ٥٥٨، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٨٩، ٥٩٢، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٩، ٦٥١، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٩، ٦٨٠، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٤، ٦٩٧، ٧٠٣، ٧١٦، ٧٢٤، ٧٣٠، ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٠، ٧٥٢، ٧٥٦، ٧٦٠، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٦، ٧٨٦، ٧٨٧، ٨٠٩، ٨١٠، ٨٢٠، ٨٣٣، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٥١، ٨٥٧، ٨٦٠، ٨٨٧، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩٠٨، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٣٤، ٩٣٨، ٩٤٩، ٩٥٣، ٩٦٤، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٨٥، ٩٨٧، ٩٩٢، ٩٩٥، ٩٩٩، ١٠٠٨، ١٠١٩، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٣٠، ١٠٣٢، ١٠٣٧.
زهير بن أبي سُلْمى : ٢٢١.
الزوزني (الحسن بن أحمد) : ٩١٨.
زياد الأعجم : ٣٣٩.
زيد بن أرقم = زيد اليعملات : ٩٢٨، ٩٣٢.
أبو زيد الأنصاري: ٢٤٦، ٢٥٨، ٣٠٠، ٥٢٩، ٨٩٦.
زيد بن ثابت: ٤٢٨، ٤٣٨.
زيد الخيل (زيد بن مهلهل الطائي): ٣٦٢.
زيد بن عُمَر بن الخطاب : ٤٠٢.

زيد مناة بن تميم : ٧٦٨.
زين المشايخ (محمد بن أبي القاسم بايجوك) : ١٨١، ١٩٢، ٤٢٥، ٥٥٩، ٧٥٥، ٧٦٧، ٩٦٨.

السين

السجاوندي (محمد بن طيفور) ٩٦٦.
السجستاني (أبو حاتم سَهْل بن محمد) : ٥١٩، ٩٨٨.
سحيم بن وثيل الرياحي: ٥١٣.
السدُّي (إسماعيل بن عبد الرحمن) : ١٠١٦.
ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل) : ٣٠٤، ٤١٤، ٧٤٨، ٧٨٣، ٩٧٨.
ابن سُريج (عبد الله بن سريج) : ١٨٦.
السكّاكي (سراج الدين يوسف بن أبي بكر): ١٩٩، ٢٢٢، ٢٦٦، ٥٧٥.
ابن السكيت : ٢٥١، ٣٥٦، ٤٥٣، ٩٨٠.
سلمان الفارسي : ٩٦٢.
سلول بنت ذهل بن شيبان: ٥٨١.
سِمْعَان: ٩٩٠، ٩٩٢.
سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر): ١٤٠، ١٤٢، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢٧٢، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٧٧، ٤٧٨، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٥٤، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٨٦، ٥٩٢، ٦٠٩، ٦١٠، ٦٢٥، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٤٢، ٦٨٢، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢٥، ٧٢٩، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٧٦، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨١٧، ٨٣٠، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٤٦، ٨٤٩، ٨٥٢، ٨٦٠، ٨٦٢، ٨٦٥، ٨٦٧، ٨٧٣، ٨٧٦، ٨٨٩، ٩٠٠، ٩٠٩، ٩١٧، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٤، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٨٠، ٩٨٦، ٩٨٩، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٤، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٩، ١٠٣٥.

السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) : ٦٥٩، ٥٧٠، ٧١٩، ٧٦٤، ٩٦٣، ١٠٣٨.
ابن سيرين : ٦٨٣.
سيف الدولة الحمداني : ٦٧١.

الشـين

شاب قرناها (في بيت شعر) : ٣٢٣.
الشافعي (محمد بن إدريس) : ٢٣٩، ٦٨٣.
شبرمة بن طِفْيل : ٦٢٢.
أبو شحمة بن عُمَر بن الخطاب : ٤٠٢.
الشماخ بن ضرار الذبياني : ٣٣٥، ٧٩٩، ١٠١٨.
شمر بن مالك : ٣٤١.
شمس الدين المشرف الكاتبي : ٧٩٧.
الشنفرى : ٣٥٨.

الصـاد

الصاحب بن عباد : ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨.
الصَّعِق (خويلد بن نفيل بن عَمْرو): ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٨.
الصلاحي (نجم الدين): ٣٧٦، ٤٨٤، ٨٢٢.

الـضـاد

ضرار النهشلي : ٦٤١.
الضريري: ٧٣٤.
ضياء الدين المكي : ١٣٧، ٣٤٠.

الطـــاء

الطباخـي (رضي الدين علي بن محـمد): ١٥٢، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٦١، ٣٥١، ٣٦٩، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٥٢٤، ٥٧١، ٦٦٠، ٨٣٧، ٨٤٨، ٩٠٥، ٩٤٠.

الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن) : ٢٩٨، ٤٦٤.

الطحاوي (أحمد بن محمد بن سلامة) : ١٨١.

طرفة بن العبد: ٦١٥.

الطرمّاح بن حكيم الطائي : ٣٩٠.

طعمة بن الأبيرق: ٣٩١.

طفيل بن دلال : ٤٥٣، ٤٥٤.

طفيل الغنوي: ٦٠٩، ٦٢٢.

طلحة بن الحسن بن علي = طلحة الخير: ٤٤٠، ٤٤١.

طلحة الدراهم (طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر): ٤٤٠.

طلحة الطلحات (طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي) : ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١.

طلحة بن عبيد الله التيمي = طلحة الفياض : ٤٤٠.

طلحة بن عبيد الله بن عوف = طلحة الندى : ٤٤٠، ٤٤١.

طلحة بن عُمَر بن عبيد الله = طلحة الجود : ٤٤٠، ٤٤١.

أبو الطيب = المتنبي .

العـــين

عائشة - رضي الله عنها- : ١٨٩، ١٩٠.

عاصم بن الزبير بن العوام: ٤٠٣.

ابن عامر (عبد الله بن عامر اليحصبي): ٩٣٧.

عامر بن الطفيل : ٤٢٧.

عامر بن مالك : ٤٢٧.

عبادة المخنَّث : ٣٨٠.
العباس بن عبد المطلب: ١٥٢، ١٥٣، ٤٠٣.
العباس بن مرداس السلمي: ٥٥٧.
عبد الدار بن قصي بن كلاب: ٣٣١.
عبد الرحمن بن عُمَر بن الخطَّاب: ٤٠٢.
عبد الرحمن بن عوف: ٤٤١.
عبد الرحمن بن ملجم: ١٠٠٣.
عبد شمس بن قصي بن كلاب : ٣٣١.
عبد الصمد بن أبي الحسن اللبَّادي : ١٤١.
عبد القاهر الجرجاني = صاحب المقتصد : ٢٩٢، ٣٠٠، ٣٥٨، ٣٩٣، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥١٧، ٥٣٢، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٧٤، ٥٧٥، ٦٣٠، ٦٦٢، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٢، ٧٤٠، ٧٦٥، ٧٧٩، ٨٦٥، ٧٨٥، ٨٨٢، ٨٨٩، ٨٩٣، ٨٩٥، ٩٠٠، ٩٠٣، ٩١٠، ٩١١، ٩٢١، ١٠١٧، ١٠١٩، ١٠٢٣، ١٠٤٢.
عبد قُصَي بن قُصَي بن كلاب: ٣٣١.
عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي : ٢١٥، ٥٢٩، ٥٧٠.
عبد الله بن الحارث بن نوفل: ٣٣٣، ٣٤٩.
عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي: ٤٤٧.
عبد الله بن رواحة : ٩٣١.
عبد الله بن الزبير: ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣.
عبد الله الشامي: ٣٣٨.
عبد الله بن العباس : ٢١٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٩٦١، ٩٧٦.
عبد الله بن عُمَر بن الخطاب: ٤٠١، ٤٠٢، ٤٣٠.
عبد الله بن عَمْرو بن العاص: ٤٠٢.
عبد الله بن غطفان : ٤٥٣، ٤٥٤.

عبد الله بن فليته بن القاسم: ٣٦٠.
عبد الله بن مسعود: ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٩٧٦.
عبد الله بن المقفَّع : ٨٢٨.
عبد الملك بن مروان: ٣٤٧، ٨٠٢.
عبد مناف بن قُصَي بن كلاب: ٣٣١.
عبيد بن الأبرص: ٩١٠، ٩٢٠.
أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى: ١٧٥، ١٨٥، ٣٦١، ٨٠٠، ٨٢٠.
عُبَيد السهام (عبيد بن سليم بن ضبع) : ٤٢٦.
أبو عبيد القاسم بن سَلاَّم : ١٧٤، ٨٠٨.
عبيد الله بن قيس الرقيات: ٤٢٨، ٤٤١، ٤٤٢.
عتبةّ بن مسعود : ٤٠٣.
العتبي (أبو نصر محمد بن عبد الجَبَّار) : ١٠٢٣.
العجاج : ٢٢٥، ٩٠٠، ٩٥٥.
عدنان بن أد (أبو العرب): ١٨٢.
عدي بن حاتم (في بيت شعر) : ٥٩٩.
عرابة بن أوس الأوسي (في بيت شعر) : ١٠١٨.
عرقوب بن نصر : ٧٩٤، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠.
عروة بن الزبير : ٤٠٣.
أبو العلاء المعري (أحمد بن عبد الله التنوخي): ١٨٣، ٢٤٧، ٣٦٤، ٥٦٠، ٦٢١، ٨٤١، ٩٥١، ٩٨٢، ٩٩٠، ١٠٣٠.
علقمة بن علاثه الكلابي - رضي الله عنه - (في بيت شعر): ٣٨٤- ٨٣٤.
علي بن سليمان (الأخفش الأصغر) : ٢٠٧.
علي بن أبي طالب -رضي الله عنه - : ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٢، ٣٢٠، ٣٦٢، ٤٤١، ٤٦١، ٤٧٣، ٥٨٤، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٦٧، ٨٩٦، ٩٦٢، ١٠٠٣.

أبو علي الفـــارسي = صـاحب الإيضـاح: ٢٠٥، ٢٨٩، ٣١٤، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٨١، ٧٠٦، ٧١٩، ٧٦٠، ٨١٤، ٨٨٢، ٨٩١، ٩٥٦.
عمارة بن الوليد بن المغيره : ٤٣٩.
عمران بن حطان الخارجي : ٥٥٩، ٥٦٠.
عُمَر بن الخطاب -رضي الله عنه - : ١٨٠، ٢٦٨، ٢٧٠، ٣١٦، ٣٢٠، ٤٠٢، ٤١٥، ٤٣٨، ٤٣٩، ٦٧٦، ٨١٠، ١٠٠٠.
عُمَر بن أبي ربيعة : ٦١٠.
عمر بن سليمان الشرابي : ٩٨١.
عمر بن عبد العزيز : ٧٤٦، ٩٤٣، ٩٩٢.
عمر بن عبيد القرشي (في بيت شعر) : ٩٠١.
عمر بن لَجأ التيمي : ٩٣١، ١٠٣٣.
عمرو بن تميم: ٧٦٧، ٧٦٨.
عمرو بن حمران الجعدي : ١٠٠٦.
أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار) : ٢٤٥، ٣٢٧، ٥١٩، ٥٢٠.
أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء) : ١٨٨، ٢١٦، ٢٤٥، ٥٧٠، ٨٢٧، ٨٨٩.
عمرو بن لُحَيّ الخزاعي : ٣٣٤.
عمرو بن معد يكرب : ١٠٠٢، ١٠٠٣.
عناب بن أبي حارثة : ٤٣٦.
ابن العنبرية (في بيت شعر): ٦٠١.
عنبسة الفيل : ٢١٥.
عنترة بن شدَّاد العبسي : ٤٢٣، ٩٧٧.
عيسى - عليه السلام- : ٢٣٣، ٢٧٨، ٩٠١.
عيسى بن عُمَر الثقفي : ٢١٦، ٢٣٨، ٥٠٣، ٥٧٠، ١٠٣٥.
عيينة بن حصن الفزاري : ٥٥٦.

الغـين

الغضبان بن القبعثري الشيباني : ٨٠٢.
غَنيَّة الكلابية : ٢٤٩.
الغَورِي (محمد بن جعفر بن محمد) : ٤١٢.

الفـــاء

فاطمة بنت أسد القرشية : ٤٤١.
فاطمة بنت الأصم : ٤٤١.
فاطمة بنت حمزة بن عبد المطَّلب : ٤٤٢.
فاطمة بنت محمد -صلى الله عليه وسلم - : ٣٢٠، ٤٤١، ٩٦٢.
فاطمة المخزومية : ٤٤١.
فخر المشايخ (علي بن محمد العمراني) : ٤٣٧، ٥٥٧، ٥٧٩، ٦٩٦، ٦٩٩، ٧٦٦، ٧٨٠، ٧٢٢، ٨٥٥، ١٠٢٦، ١٠٣٥.
الفـرَّاء (يَحْـيَى بن زياد) : ١٩٤, ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٣٣٧، ٣٥٥، ٤٣٣، ٤٧٨، ٤٧٩، ٦١٥، ٦١٦، ٧٥١، ٨٣٠، ٨٧٦، ٩١٧، ٩٥٧، ٩٧٨، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٥، ١٠٠٧.
الفرزدق (هَمَّام بن غالب): ٣٤٦، ٤٨١، ٥٢٩، ٩٣٨.
فرعون: ٢٣٧، ٢٣٨.
ابن فضَّال (علي بن فضَّال المجاشعي) : ٥٨٤.
الفضل بن العباس بن عبد المطلب : ٤٠٣.

القـــاف

ابن قاسم (فليتة بن قاسم العلوي) : ٣٥٩.
القاسم بن الحسين الطرائفي الخوارزمي = صاحب التخمير= صاحب الضرام: ١٤٦، ١٦٠، ١٨٤،

٢٠٢، ٢٦٠، ٣٣٠، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٧٩، ٥٥٠، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٢٢، ٦٢٦، ٧٢٥، ٧٣٣، ١٠٢٧، ١٠٣١.

ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري) = القتبي : ٥٧٨، ٧٩٠.

قُثم بن العباس بن عبد المطلب : ٤٠٣.

قصير بن سعد اللخمي (في مثل) : ٦٧١.

القندي (رشيد الأئمة يوسف بن محمد): ٩٢٢.

قيس بن الخطيم النبيتي : ٧٥٨.

قيس بن شمر (في بيت شعر): ٣٣٦.

قيس بن عنّاب : ٤٢٧، ٤٣٦.

قيس بن هذمة : ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٦.

الكاف

الكائي (تاج الدين) : ١٨٩، ٣٥٦.

أبو كبير الهذلي : ٦٧٣.

ابن كراع (سويد بن عمير العكلي): ٤٠١.

أبو كرب اليماني : ٣٢٩.

الكسائي (علي بن حمزة) : ١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٤٧٨، ٥٢٩، ٦١٥، ٦١٦، ٧٥١، ٨٧٦، ٩٩٣، ١٠٠٧.

كسرى : ١٧٦.

كعب بن ربيعة : ٤٢٧.

كعب بن كلاب : ٤٢٧.

كلب بن وبرة : ١٨٦.

الكلبي : ١٧٢.

أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب : ٣٢٠.
كليب بن وائل التغلبي : ٣٦٤.
الكُمَيْت بن زيد الأسدي : ٣٦٥.
الكِنْدي (أبو اليمن زيد بن الحسن): ١٤١، ١٤٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٦٥٢، ٦٥٣، ٧٥٧.

اللام

لبيد بن ربيعة العامري: ٣٦٦، ٩١٨.
لقيط بن زرارة : ٤٢٥.
الليث بن سعد : ٤٦٧.
ليث بن نصر بن سيّار: ٤١٥، ٤١٦،
ليلى العامرية (في بيت شعر) : ٧٠٤.

الميم

مارية القبطية : ٦٦.
مازن (في مَثَل) : ٩٩٦، ٩٩٩.
المازني (أبو عثمان بكر بن محمد): ٢١١، ٤٢٥، ٤٧٨، ٥٦٦، ٩١١، ٩٨٥، ٢٠٧، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٦، ٥٣٠، ٥٨٤، ٦٠٠، ٧٧٢، ٨٠٦، ٨٤٨، ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٨٩، ٩٠٠، ٩٤٢، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٨٢، ١٠١٨.
المتنبي (أحمد بن الحسين) = أبو الطيب : ١٩٩، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٨٨، ٣٣٨، ٣٦٢، ٤٧١، ٤٨٣، ٥١٩، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٥٣، ٦١٢، ٦٢٧، ٦٧١، ٦٩٠، ٧١١، ٧١٣، ٧٧١، ٧٧٤، ٨٠٤، ٨٤٥، ٨٦٧، ٩١٥، ٩٥٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٩٤، ١٠٣١، ١٠٤١.
المتوكّل على الله (أبو الفضل جعفر بن المعتصم) : ٣٨٠، ٣٨١.
مجاهد بن جبر : ١٨٨.
محمد -صلى الله عليه وسلم = الرسول = النبي : ١٣٣، ١٥١، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٨،

١٩٩، ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣٤٥، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٤١، ٥٦٠، ٧٠٠، ٧١٤، ٧٣١، ٧٦٦، ٧٦٧، ٨٥٧، ٨٨٧، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٥.

محمد بن أبي بكر الصديق: ٤٣٨.

محمد بن جعفر بن أبي طالب: ٤٣٨.

محمد بن حاطب بن الحارث: ٤٣٨، ٤٣٩.

محمد بن الحسن الشيباني : ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٧٩٠.

محمد بن طلحة بن عبيد الله : ٤٣٨.

مراد بن مالك بن أدد : ١٠٠٣.

مرداس بن أديَّة: ٥٥٩- ٥٦٠.

المرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن): ٣٣٦، ٥٥٥، ٧٧٣، ٩٧١، ٩٩١.

المرقّش الأصغر (ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك) : ٧٠١.

المرقّش الأكبر (عمرو بن سعد بن مالك): ٦٩٨، ٧٠١.

مسافر بن أبي عَمْرو بن أمية (في بيت شعر) : ٧٥٢.

مساور بن محمد الرومي : ٩١٥.

مسروق بن الأجدع الهمذاني : ١٧٤.

مسيلمة الكذاب : ٥٤٣.

مصعب بن الزبير: ٤٠٣.

مُضَر الحمراء (مضر بن نزار بن مَعَد) : ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣.

المطرِّزي (برهان الدين ناصر بن أبي المكارم) : ١٣٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٥، ٢١٥، ٢٩٨، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٧، ٤٢٦، ٤٨٤، ٥٠٧، ٥٧٨، ٥٩١، ٧٢٦، ٨٤٦، ١٠٠٢.

معاوية بن أبي سفيان : ٢٦٩، ٣٦٢، ٤٦٦، ٤٦٧.

معاوية بن يزيد بن معاوية : ٣١٧، ٣١٨.

معبد بن العباس بن عبد المطلب : ٤٠٣.

المفضل بن سلمة : ١٠٠٤.

المقوقس (ملك الإسكندرية): ٧٦٦.
المنصور (أبو جعفر عبد الله بن محمد) : ٥٧٩.
منصور بن المسجاح : ١٠٤٣.
أبو مهدية (أفار بن لقيط): ٦١٣.
مهلهل التغلبي (عدي بن ربيعة بن الحارث): ٤٣١.
موسى - عليه السلام- : ٢٥٠، ٣٤٥.
الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد): ٢١٤، ٧٩٣، ٨٣٩، ٨٥٩.
ميمون الأقرن : ٢١٥.

النـــون

نائلة بنت سهل : ٣٣٥.
النابغة الذبياني : ٣٦٥، ٣٨٨.
النجاشي : ٧٦٧.
أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة): ٤١٩، ٧١٦، ٩٣٣، ٩٤٠.
نزار بن مَعَدّ بن عدنان : ٤٢٢.
النسفي (نجم الدين عمرو بن محمد بن أحمد): ٢١٨.
النضر بن شميل : ٢١٦.
النضر بن كنانة بن مدركة : ١٨٧.
النعمان بن المنذر : ٣٦٣، ٤٠٥.
النمر بن تولب : ١٠٣٧.
نوح - عليه السلام- : ٧٨٠.
نوفل بن عبد المطلب بن هاشم : ٣٤٩.

الهـــاء

هارون الرشيد: ٢١٢، ٢٤٠، ٥٥٨.

هارون بن محمد بن عبد الملك الزيات: ٢١٣.
هاشم بن عبد مناف : ٤٣٦.
هشام بن عبد الملك : ٤٢٤.
هشام بن عبيد الله الرازي : ٧٩٠.
هلال بن عامر: ٣٦١، ٣٦٢.
هند (في بيت شعر): ٢٤١.
أبو الهيثم : ٨٢٠.

الـــواو

الواحدي (علي بن أحمد بن محمد): ٥٣٥، ٥٥٣، ٧١٢.
وبرة بن رومانس الكلبي : ٤٠٥.
الوليد بن اليزيد : ٤٢٠، ٤٢٤.

اليـــاء

يحيى - عليه السلام- : ٢٣٣.
يزد جرد: ٣١٩.
يزيد بن عمرو بن الصَّعِق : ٤٠١، ٤٠٤.
يزيد بن نهشل : ٦٤١.
اليزيدي (أبو محمد يحيى بن المبارك): ٢١٦.
يعرب بن قطحان : ١٦٥.
يوسف - عليه السلام - : ٥٢٧.
أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم القاضي ، صاحب أبي حنيفة): ٢٤٠، ٢٤٢، ٦٧٨.
يونس بن حبيب الضبّي : ٢١٦، ٢٤٥، ٥٧٠، ٨٣٠، ٨٨٩، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٤٥.

سادسا : فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

الألف

اختصار المفصَّل : ٥٦٨.
أدوات الميداني : ٢١٤.
أذكار الصلاة لزين المشايخ : ١٨١.
أساس البلاغة للزمخشري : ١٩٢، ٣٦٩، ٣٧٢، ٧١٣، ٨١٦، ٩١٦، ٩٥٢.
أسرار العربية لابن الأنباري : ٤٧٥، ٤٧٦.
الإقناع لما حُوِيَ تحت القناع للمطرِّزي : ٣٣٩.
الإيجاز لأبي علي الطبرسي : ٢٩٨.
الإيضاح العضدي : ٦٣١, ٧٠٦.
الإيضـاح في شرح المفـصَّل = شح : ١٤٦، ١٥٣، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٤, ١٨٢، ١٨٤، ١٩١، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥١١، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٨١، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦١٥، ٦١٨، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦٧، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٢٩، ٧٣٥، ٧٤٢، ٧٤٩، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٧، ٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٩٦، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٢، ٨١٧، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٣٠، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٨، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٤٩، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٧٦، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٧٦، ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩١، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩١٠، ٩١٢، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢٢، ٩٢٥، ٩٢٩، ٩٣٤، ٩٣٩، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٤٩، ٩٥٥، ٩٥٨، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٧٤، ٩٧٦، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨٤، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٣، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠٤، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١٠، ١٠١٦، ١٠١٨، ١٠٢٢، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧.

الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرِّزي : ١٦٩، ١٧٠، ٢١٥، ٣٣١، ٣٤٠، ٣٥٧، ٥٧٨، ٧٢٥، ٨٤٥، ١٠٠٢.

الباء

البُخَلاء للجاحظ: ٤٣٦.

التاء

التتمة لعبد القاهر الجرجاني : ٥٠٢.
التخمير = تخ: ١٤٦، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٣، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٩٣، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٤٥، ٥٦٨، ٥٨٤، ٥٩٠، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٦، ٦١٣، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٦، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٩، ٦٨٤، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٤، ٧٠٢، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٣١، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٤٣، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٩١، ٧٩٧، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨١٠، ٨١١، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٥، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٣، ٨٤٦، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٥، ٨٦٧، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٨، ٨٨٠، ٨٨٣، ٨٨٨، ٨٩٠، ٨٩٥، ٨٦٨، ٨٠٢، ٩٠٤، ٩٠٦، ٩١٠، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٥، ٩٣١، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٣، ٩٤٥، ٩٤٩، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٦٤، ٩٦٩، ٩٧٤، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٨٠، ٩٨٣، ٩٨٧، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩٥، ٩٩٧، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٥، ١٠٠٧، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠٢٣، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣١، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤٠.

تفسير نجم النسفي : ٢١٨.
التلخيص في شرح الجُمَل = شرح الجُمَل لعبد القاهر: ٨٩٤، ٩١١، ٩٢١.
التوضيح من شرح المقامات الحريرية : ٢٠٢، ٣٩٢، ٤٣٣، ٦٢٢، ٧٢٥، ٧٣٣، ٧٦١، ٨٨٠.

الثاء

ثمار القلوب في المضاف والمنسوب : ٣٨٠، ٤٣١، ٤٧٢، ٤٧٣.

الجيم

الجامع الكبير لمحمد بن الحسن في الفقه : ٢٠٥.
جمع السجاوندي في الوقوف = عِلَل الوقوف : ٩٦٦.
الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني : ٨٦٥.

الحاء

حاشية الأساس : ٧١٣، ٨١٦، ٩٥٢.
حاشية الأنموذج : ٦٦٠.
حاشية الإيضاح : ٧٦٤، ٧٦٥.
الحماسة لأبي تمام : ١٨٥، ٢٢٣، ٢٣٦، ٣٣٧، ٣٧٣، ٤٠٦، ٥٥٥، ٦٠١، ٦٢٨، ٦٣٥، ٦٤٦، ٦٧٤، ٦٨٦، ٨٢٢، ٩٦٥، ٩٩١، ١٠٤٣.
حواشي الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني : ٩٠٠.
حواشي التلخيص لعبد القاهر: ٩١١.
حواشي الروزناني : ٩٧٥.
حواشي المفصّل للإِسْفَنْدَرِي = حم: ١٤٣٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٧، ٧٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٠١،

٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٥، ٥٥٥، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٨٧، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٤٥،
٦٤٦، ٦٦٠، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٩٥، ٧٠٤، ٧٠٧. ٧١٥، ٧٢٤،
٧٢٩، ٦٧٣٠، ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٥٠، ٥٧٣، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٧١،
٧٧٢، ٧٨١، ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٢٦، ٨٣٣، ٨٣٦، ٥٨٧، ٨٦٠، ٨٦٣، ٨٧٣،
٨٨٢، ٨٨٧، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩١٤، ٩١٧، ٩٢٢، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٨، ٩٤٠، ٩٤٧،
٩٥٦، ٩٦٤، ٩٦٧، ٩٧٥، ٩٩٠، ١٠٠٧، ١٠١٠، ١٠١٧، ١٠١٩، ١٠٢٦، ١٠٣٠،
١٠٣٢، ١٠٣٥، ١٠٣٦.
حواشي المفصّل للزمخشري: ١٥١، ٣٠٥، ٥٣١، ٨١٠.

الدال

دلائل الإعجاز : ١٠٢٣.
ديوان الأدب للفارابي : ٣٤٢، ٤١٠، ٧٥٠.

الراء

ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: ١٨٩، ٣١٩.

السين

سر صناعة الإعراب لابن جني : ٤٢٥، ٥٩٧.
سقط الزند للمعرّي: ١٦٠، ٣٥٦، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٦٩، ٨٣٧، ٩٥٣.

الشين

شرح ابن جني لشعر أبي الطيب المتنبي : ٢٤٥، ٢٨٩، ٥١٩، ٦١٢،
شرح أسماء شعراء الحماسة لابن جني : ٣٢٢.
شرح الأنموذج لصدر الأفاضل الخوارزمي: ٤٧٥، ٤٩١، ٥٠٧، ٥٨٥، ٦٧١، ٨٧١, ٩١٤.
شرح الإيجاز لأبي علي الطبرسي: ٣١٠، ٤٦٤، ٤٩٥، ٧٦٤.
شرح الجامع الكبير للرازي: ٢٠٥.

شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٣٦، ٣٣٧.
شرح سقط الزند للتبريزي : ٧٠١، ٨٣٧.
شرح الطحاوي: ١٨١.
شرح مقامات الزمخشري للزمخشري: ١٥٢، ٢٢٦، ٢٣٥، ٤٨٢، ٨٠٨.
شرح الواحدي لشعر أبي الطيب : ٥٥٣, ٧١٢.

الصاد

الصحاح للجوهري = صح : ١٤٦، ١٤٧، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٨، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٩٧، ٥٣٥، ٥٤٢، ٥٥٧، ٥٧٢، ٦٢٣، ٦٣٠، ٦٤٠، ٦٤٦، ٧٠٣، ٧٤٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٧٣، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١١، ٨١٩، ٨٢١، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٤٥، ٣٧٥، ٨٩٤، ٨٩٥، ٩٠٥، ٩١٦، ٩٤٤، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٨٣، ١٠٠٠، ١٠١١.
صحيح مسلم: ٥٥٨.

الضاد

ضرام السقط لصدر الأفاضل الخوارزمي : ١٦٠، ١٨٤، ٦٠٠، ٦٢٦، ٧٠٣، ٩٨٢، ١٠٣١.

الطاء

طِلْبَةُ الطَّلَبَةِ في الاصطلاحات الفقهية للنسفي : ٤٢٦.

العين

العـــقـــارب = عق: ١٤٦، ١٦١، ١٦٦، ١٧٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٧١، ٣٢٨، ٣٦١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤١٠، ٤٦٢، ٦٥٧، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٨٢، ٧٠٨، ٧٣٧، ٧٦٦، ٧٧٤، ٧٩٢، ٨٠٦، ٨٢٦، ٨٢٩، ٨٣٥، ٨٤١، ٨٤٣، ٨٥٤، ٨٧٢، ٩٤٠.

الغين

الغُرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية = شرح منظومٍ في النحو: ٤٩٩.

الفاء

الفائق في غريب الحديث: ١٨٨، ١٨٩، ٤١٢، ٧٦٧.

الفتاوى الكبرى لأبي يوسف : ٢٤٠.

فِصَاح اللغة مختصر الصحاح: ٣٣٩، ٨٣١، ١٠٢٤.

القاف

القسطاس في علم العروض للزمخشري : ٩٧٠.

قنية المنية للزاهدي : ٩٦٨.

الكاف

الكافية لابن الحاجب = مقدمة ابن الحاجب : ٧٣٤.

الكامل للمبرِّد : ٧٧٢.

الكتـاب لسـيـبـويه: ١٤٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٣٠٤، ٣٠٩، ٤٧١، ٥٥٤، ٥٦٣، ٦٢٩، ٦٣٤، ٧٢٥، ٧٦٩، ٩٩٠.

كـتـاب الغـريبين للهـروي: ١٦٥، ١٧١، ١٧٤، ١٨٨، ١٩٠، ٢١٩، ٢٢١، ٢٥٢، ٧٠٢، ٧٩٠، ٨٢٩.

كتاب الكتَّاب لابن درستويه: ٤٨٤.

الكشّاف للزمخشري: ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣١٠، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٢١، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٥٢، ٤٦٦، ٤٨٣، ٥١٩، ٥٢٨، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٥٧، ٥٧٣، ٦٠٥، ٦١٤، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٤، ٦٨٩، ٦٩١، ٧٠٠، ٧١٧، ٧٢٤، ٧٢٨، ٧٣١، ٧٥٠، ٧٥٦، ٧٨٠، ٧٨٩، ٧٩٨، ٨١٠، ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٤٦، ٨٥١، ٨٥٦، ٨٧٧، ٨٩٣، ٩٠١، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩٢١، ٩٣٤، ٩٣٧، ٩٣٩، ٩٤٦، ٩٥٩، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧١، ٩٧٦، ٩٩٣، ٩٩٥، ١٠٠٧، ١٠١٦، ١٠٢١، ١٠٢٧، ١٠٣٤، ١٠٤٢.

الكفاية لحسام الدين الزاهدي: ٤٢١، ٨٣٨، ٨٩٥.

اللام

اللُّمَع لابن جنّي: ٨٩٠، ٩٨٦.

الميم

ما تلحنُ فيه العوامُّ للسجستاني: ٩٨٨.

متشابه الأسامي للزمخشري: ٤٣٦.

مجمل اللغة لابن فارس: ٨٤١، ٩٥٤.

المحصّل لفخر المشايخ: ٦٩٦، ٧٦٦، ٨٢٢، ٨٥٥، ١٠٢٦.

المُحَصّل في شرح المفصّل للديباجي = شم: ١٤٦، ١٤٧، ٢٢٨، ٣٣٦، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٧٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٩، ٣٣٨، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٧٤، ٤١٨، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٦٢، ٥٠١، ٥١٧، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٦، ٦٦٨، ٦٩٢، ٧٠٥، ٧٢١، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٥٥، ٧٧٤، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٩٦، ٨٠٥، ٨٣٢، ٨٥٦، ٨٦٢، ٨٦٦، ٨٧٤، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٣، ٩٩٠، ٩٩٧، ١٠٤٠.

المسائل المشكلة لعبد القاهر الجرجاني: ٧٧٦.

المستقصَى في أمثالِ العرب: ٢٢٤، ٦٤٨، ٩٥٣.

المصباح في النحو للمطرِّزي: ٢٦٣، ٢٩٨، ٤٨٤، ٥٠٧، ٥٩١.

المغـرب في ترتيب المعـرب: ١٦٦، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٨٢، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٦٨، ٤٠٢، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٤٩، ٥٢١، ٥٧٢، ٦٣٨، ٦٨٣، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٣، ٧٩٧، ٨٠٨، ٨١٦، ٨٦١، ٨٦٣.

مفتاح العلوم للسكاكي : ١٩٢، ٢٦٦، ٤٧٤، ٥٧٥.

المفتاح في النحو لعبد القاهر الجرجاني: ٧٦٥.

المفصّل في صنعة الإعراب= الكتاب: ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٦، ١٦٠، ١٨٥، ١٩٥، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٧٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٧، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٨٨، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٢٠، ٥٥٨، ٥٦٧، ٥٧٥، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠١، ٦١٦، ٦٢٢، ٦٣٠، ٦٣٩، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٦٢، ٦٦٩، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٣، ٧٠٧، ٧١٩، ٧٣٠، ٧٣٤، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤١، ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٠، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٨٧، ٨٠٩، ٧١١، ٨٢٠، ٨٣٣، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٥٠، ٨٥٧، ٨٦٠، ٨٧٣، ٨٨٧، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٣٨، ٩٦٤، ٩٦٧، ٩٧١، ٩٧٥، ٩٩١، ٩٩٩، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١٩، ١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٣٠، ١٠٣٢.

مقامات الحريري: ٣٥٧، ٣٨٦، ٣٩٢، ٥٧٩، ٦٠٢.

المقتبس في توضيح ما التبس : ١٤٥، ١٤٨، ٩١٤.

المقتصد في شرح الإيضاح العضدي: ٢٩٢، ٤٧٥، ٧٣٢.

المقتضب للمبرد: ٦٠٠.

مقدّمة الأدب للزمخشري : ٦٣٢.

منازل العَرَب لزين المشايخ : ٤٢٥، ٥٥٩، ٧٥٥، ٧٦٧.

مناقب أبي حنيفة : ٢٠٥، ٤٦٧.

المواهب الشريفة في مناقب أبي حنيفة : ٣١٧.

النون

نسخة الشيخ تاج الأئمة الحدَّادي : ٣٥٦.

نسخة الإمام رضي الدين الطباخي = حواشي الطباخي: ١٥٢، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٦١، ٣٥١، ٣٨٧، ٣٩٩، ٥٢٤، ٥٧١، ٨٤٨، ٩٠٥.

نسخة يعقوب الجَنْدي: ٩٩٥.

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : ١٦١، ٥٩٤، ٦٦٤، ٧١٩.

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : ٣٠٠.

الهادي الشادي للميداني : ٨٣٩، ٩٥٩.

الياء

اليميني: ٨٢٨.

سابعا : فهرس المصادر والمراجع

أ - المخطوطة

ب - المطبوعة

أ- المخطوطة:

- إعراب القراءات الشواذّ لأبي البقاء العكبري- نسخة خطية مصورة عن دار الكتب المصريه - رقمها في دار الكتب المصرية (١١٩٩).
- الإقليد في شرح المفصّل - تأليف أحمد بن محمود الجَنْدي - مصورة عن مكتبة طوب قابي بتركيا - رقمها (١٩٤٨)، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - ورقمها في المركز (٧٦٢).
- التاج المكلّل بجواهر الآداب على المفصّل - تأليف علي بن هطبل اليمني - مصورة عن مكتبة الشيخ محمد آل عبد القادر بالمبرز برقم (٦٠).
- التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن - تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الصغراوي - مصورة عن فيلم بالجامعة الإسلاميه بالمدينة المنورة برقم (٩٨٩٧) ف- وأصلها بدار الكتب المصرية.
- التوضيح في شرح المقامات الحريرية لصدر الأفاضل الخوارزمي - مصورة أصلها بمكتبة برلين تحت رقم: (٨٥٤٣).
- حاشية الزمخشري على المفصّل - مصورة أصلها بمكتبة ليدن برقم (١٦٤).
- ديوان الزمخشري - مصورة عن مكتبة رئيس الكتّاب بتركيا - برقم (٣٣٠).
- شرح أبيات المفصّل لزين العرب - مصورة عن جامعة الملك سعود برقم (٦٢٤).
- شرح أبيات المفصّل لفخر الدين الخوارزمي - مصورة عن المكتبة الأحمدية بحلب - برقم (٩٠٧).
- شرح الجُمَل لابن بابشاذ - نسخة مخطوطة أصلها بدار الكتب المصرية برقم (٥٦٧).
- شرح الشافية في الصرف لنظام الدين النيسابوري - مصورة عن مكتبة خدا بخش بانكيبور برقم (١٨٩١).
- شرح شواهد الموشح للخبيصي - تأليف محمد بن يوسف الكرماني - مخطوط

بمكتبة عارف حكمة الله بالمدينة المنورة - رقمه (١٣٦).

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي - مصورة عن جامعة الإمام محمد بن سعود - رقمها (٨٨٦٢) ف.

- شواذ القراءة واختلاف المصاحف لأبي نصر الكرماني - مصورة عن المكتبة الأزهرية برقم (٢٢٢٥١).

- عرائس المُحَصَّل في نفائس المفصَّل تأليف : فخر الدين الصلغوري - مصورة عن مكتبة عارف حكمة الله برقم (١٧٢).

- غاية المحصَّل في شرح المفصَّل للزملكاني - مصورة عن مكتبة فيض الله بتركيا- تحت رقم (٢٠٠٩).

- المسترشد في شرح المفصَّل - المنسوب لأبي البقاء العكبري - مصورة عن مكتبة خدا بخش بانكيبور - برقم (٣٣١٨).

- المقاليد في شرح المفصل لعلي محمد بن دهقان النسفي الكَبَنْدي - مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود برقم: (١٥٠٩) ف- مصورة عن المكتبة الظاهرية - ورقمها بالظاهرية (١٠١٨١٢).

- المقتبس في توضيح ما التبس - تأليف فخر الدين الإسفندري - مصورة عن مكتبة عاطف أفندي تحت رقم (٢٥٧٠) و (٢٥٧١) - لها مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٥٦٩) و(٥٧٠).

- المنخَّل في إعراب أبيات المفصَّل - تأليف:عِزّ الدين المراغي - مصورة عن المكتبة الأحمدية بحلب - رقمها (٩٠٦).

- المُوَصَّل في شرح المُفَصَّل - تأليف حُسَام الدينِ السغناقي - مصورة عن مكتبة سليم آغا بتركيا - رقمها (١١٦٧).
- الهادي للشادي - تأليف:الميداني - نسخة خطِّية بمكتبة عارف حكمة الله - ضمن مجموع برقم (١٥٠) الكتاب رقم (١٥).

ب - المطبوعـه

(أ)

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفـة والبصرة - تأليف : عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيـدي - تحقـيق : طارق الجنابي - ط: عـالم الكتب - بيـروت - الطبعـة الأولى (١٤٠٧-١٤٠٨).
- أبجـد العلوم الوَشْي المـرقوم فـي بيان أحـوال العـلوم - تأليف : صـديق بن حـسن القنوجي- أعـده للطبع: عبدالجـبار زكار - ط: دار الكـتب العلمية - الطبـعة الثـانية (١٩٧٨)م.
- الإبدال لأبي يوسف يعقـوب بن السكيت - تحقيق الدكـتور: حسين محـمد شرف - ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - سنة الطبع (١٣٩٨).
- الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم الـزجاجي - تحقيق : عز الدين التنوخي - ط: دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع - تأليف أبي شامة الدمشقي - تحقيق د: إبراهيم عطوة عوض - ط: مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - (١٤٠٢هـ).
- إتحاف الفـاضل بالفعل المبني لـغير الفـاعل - تأليف الشيخ: مـحمد عـلي بن علان الصديقي - تحقـيق : يُسْري عبد الغني عبد الله - ط: دار الكتب العلـمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشـر - تأليف : أحمد بن محمد البنّا - تحقيق د: شـعـبان مـحـمـد إسمـاعـيل - ط: عـالم الكتب - بيـروت- الطبـعـة الأولى (١٤٠٧هـ).
- أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري - ط: المعارف الشرقية-حيدر آباد (١٣٩٤هـ).

- أخبار المراقسه وأشعارهم ومعه أخبار النوابغ وآثارهم - تأليف : حسن السندوبي - ط: المكتبة الثقافية - بيروت- الطبعة الثانية (١٣٧٣)هـ - (١٩٥٤)م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق : محمد الدالي - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٢ - ١٩٨٢).
- إرتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حَيَّان الأندلسي - تحقيق الدكتور : مصطفى النماس - ط: مطبعة المدني - القاهرة- الطبعة الأولى في سنوات : (١٤٠٤-١٤٠٨-١٤٠٩)هـ.
- إرشاد المبتدىء وتذكرة المنتهي - تأليف : أبي العِزّ محمد بن الحسين القلانسي - تحقيق: عُمَر حمدان الكبيسي - ط: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٠٤-١٩٨٤).
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي - نشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - لم تذكر سنة الطبع.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية لأبي علي محمد بن المستنير قطرب - تحقيق الدكتور: حنا جميل حداد - ط: مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء - الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).
- الأزهية في علم الحروف للهروي - تحقيق : عبد المعين الملوحي - ط: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠١-١٩٨١).
- أساس البلاغة - تأليف : محمود بن عُمَر الزمخشري - ط: دار بيروت- بيروت - سنة الطبع (١٣٨٥-١٩٦٥).
- أسباب النزول لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري - ط: دار المعرفة - بيروت.
- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي - تحقيق : محمد عبد القادر عطا - ط: دار الكتب العلميه - بيروت- الطبعة الأولى : (١٤٠٦-١٩٨٦).

- الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر - مطبوع مع كتاب الإصابه في تمييز الصحابة = الإصابة في تمييز الصحابة.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير - تحقيق : محمد إبراهيم البنَّا وزميليه - ط: الشعب - القاهرة (١٩٧٠).
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق : محمد بهجت البيطار - ط: مطبعة الترقي - دمشق - سنة (١٣٧٧-١٩٥٧).
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها - لأبي محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني- تحقيق د: محمد علي سلطاني - ط: مؤسسة الرسالة - بدون تاريخ.
- أسماء خيل العرب وفرسانها - تأليف : محمد بن زياد الأعرابي - تحقيق د: محمد عبدالقادر أحمد - ط: مكتبة النهضة المصرية - مصر - الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- أسماء الكتب - تأليف : عبد اللطيف بن محمد رياضي زاده - تحقيق الدكتور: محمد التونجي - ط: دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية (١٤٠٣-١٩٨٣).
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) = نوادر المخطوطات.
- الأسماء والصفات للبيهقي - ط: دار إحياء التراث - بيروت - بدون تاريخ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين - تأليف عبد الباقي اليماني - تحقيق د: عبد المجيد دياب- ط: شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- الأشباه والنظائر في النحو - تأليف : جلال الدين السيوطي - تحقيق د: عبد العال سالم مكرم - ط: مؤسسة الرساله - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٥).

- اشتقاق أسماء الله لأبي إسحاق الزجّاجي - تحقيق د: عبد الحسين المبارك - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٦-١٩٨٦).

- الاشتقاق لابن دريد - تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون - ط: دار الجيل - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١١-١٩٩١).

- أشعار الشعراء الستة الجاهلين اختيار الأعلم الشنتمري - ط: دار الفكر- الطبعة الأولى (١٤٠٢-١٩٨٢).

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني - ط: دار الكتاب العربي - بيروت- لم تذكر سنة الطبع.

- إصلاح المنطق لابن السكّيت - تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون- ط: دار المعارف -القاهرة- الطبعة الرابعة (١٩٨٧)م.

- الأصمعيات - لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي - تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الخامسة(١٩٧٩)م.

- الأصول في النحو لأبي بكر بن السرّاج - تحقيق د: عبد الحسين الفتلي - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).

- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: المكتبة العصرية -صيدا- سنة الطبع (١٤٠٧-١٩٨٧).

- الأضداد لأبي حاتم السجستاني - تحقيق د: محمد عبد القادر أحمد-ط: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - سنة الطبع (١٤١١-١٩٩١).

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - تأليف : الحسين بن أحمد بن خالويه - ط: دار ومكتبة الهلال - بيروت سنة (١٩٨٥)م.

- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري - تحقيق الدكتور: علي فودة نيل

- الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠١-١٩٨١).

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس - تحقيق الدكتور : زُهَيْر غازي زاهد - ط: عالم الكتب - الطبعة الثانية (١٤٠٥- ١٩٨٥).

- الأغاني لأبي الفَرَج الأصفهاني - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

- الإفصاح عمَّا زادته الدُّرَّة على الشاطبية - تأليف الدكتور : محمد سالم مُحَيْسِن - ط: دار الأنوار للطباعة - القاهرة - الطبعة الأولى (١٣٨٩-١٩٧٨).

- الاقتراح في علم أصولِ النحو - تأليف : جلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور: أحمد محمد قاسم - طبع سنة (١٩٧٦)م - لم تذكر المطبعة ولا مكان الطباعة.

- الاقتضاب في شرحِ أدبِ الكُتَّابِ لابن السيد البطليوسي - ط: دار الجيل - بيروت (١٩٧٣)م.

- الإقْنَاع في القراءات السبع - تأليف : أحمد بن علي بن الباذش -تحقيق : عبد المجيد قطامش - ط: دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٢)هـ.

- إكمال الأعلام بتثليث الكلام - تأليف : محمد بن مالك الطائي - تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي - ط: مكتبة المدني - جدة - الطبعة الأولى (١٤٠٤-١٩٨٤).

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب لأبي نصر بن ماكولا - بعناية الشيخ : عبد الرحمن اليماني- ط: حيدر آباد الدكن (١٩٦٢)-(١٩٦٦) م.

- الألفاظ الكتابية - لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني - مراجعة د: سيد الجميلي -ط: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- الأم للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس- ط: بولاق الدار المصريه للتأليف والترجمه - القاهرة (١٣١٢) هـ.

- أمالي الزجَّاجي - تأليف : أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي - تحقيق: عبدالسلام هارون- ط: دار الجيل - لبنان- الطبعة الثانية - (١٤٠٧- ١٩٨٧).

- أمالي ابن الشجري - تحقيق الدكتور: محمود الطناحي - ط: مطبعة الخانجي- القاهرة — الطبعة الأولى (١٤١٣)هـ.

- الأمالي والذيل عليها لأبي علي القالي - ط: دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٤-١٩٨٤).

- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب - تحقيق : هادي حسن حمودي - ط: دار عالم الكتب - بيروت-الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).

- أمالي اليزيدي - ط: عالم الكتب - بيروت - لم تذكر سنة الطبع.

- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي - تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين- ط: دار مكتبة الحياة - بيروت - لم تذكر سنة الطبع.

- الأمثال لأبي عُبَيْد القاسم بن سلاَّم - تحقيق وتعليق الدكتور: عبد المجيد قطامش - ط: دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٠-١٩٨٠).

- أمثال العرب للمفضَّل بن محمد الضبِّي - تعليق الدكتور: إحسان عباس - ط: دار الرائد العربي - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٣-١٩٨٣).

- الأمر بالاتِّباع والنهي عن الابتداع - تأليف:جلال الدين السيوطي - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - ط : دار الكتب العلميَّة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).

- إنباه الرواة على أنباه النحاة - تأليف : علي بن يوسف القِفْطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط:دار الفكر العربي- القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البرِّ - تحقيق : إبراهيم الأبياري - ط: دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).

- الأنساب للسمعاني - تقديم وتعليق : عبد الله عُمَر البارودي - ط: دار الجنان - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين-تأليف : أبي البركات الأنباري - شرح وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد- ط: دار إحياء التراث العربي - الطبعة الرابعة (١٣٨٠-١٩٦١).

- الأنواء في مواسم العَرَب لابن قتيبة - ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الطبعة الأولى (١٣٧٥-١٩٥٦).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد- ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض- الطبعة السادسة سنة (١٣٩٤-١٩٧٤).

- الإيضاح العَضُدِي - تأليف:أبي علي الفارسي - تحقيق د: حسن شاذلي فرهود -ط: دار العلوم - الطبعة الثانية (١٤٠٨-١٩٨٨).

- الإيضاح في شرح المفصل - تأليف : أبي عَمْرو عثمان بن الحاجب-تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي -ط: مطبعة العاني - بغداد سنة (١٩٨٢م).

- الإيضاح في شرح مقامات الحريري - تأليف:أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرِّزي - تحقيق د: حمد ناصر الدخيِّل - رسالة جامعية مطبوعة على الآلة الكاتبة - سنة (١٤٠١-١٤٠٢)هـ.

- الإيضاح في علل النحو - لأبي القاسم الزجَّاجي - تحقيق الدكتور: مازن المبارك -ط: دار النفائس - بيروت- الطبعة الرابعة (١٤٠٢-١٩٨٢).

(ب)

- باب الهجاء لابن الدَّهَّان - تحقيق د: فايز فارس - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- الباعث على إنكارِ البِدَعِ والحوادث لأبي شامة- تعليق : مشهور حسن سلمان -ط: دار الراية - الرياض - الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).

- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي - طُبِعَ بعناية : صدقي محمد جميل - ط: المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة - بدون تاريخ.

- البُخَلاَء - تأليف : أبي عثمان عَمْرو بن بَحْر الجاحظ - ط: دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت (١٤٠٠- ١٩٨٠).

- البداية والنهاية - تأليف أبي الفداء الحافظ ابن كثير - تحقيق : مجموعةمن الأساتذة - ط: دار الريان للتراث - القاهرة- الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).

- بر الوالدين لأبي بكر الطرطوشي - تحقيق : محمد عبد الحكيم القاضي - ط: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي تحقيق د: عياد بن عبد الثبيتي -ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٦).

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز- تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي- تحقيق الأستاذ : محمد علي النجّار- ط: المكتبة العلميه - بيروت.
- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي- تحقيق د: وداد القاضي -ط: دار صادر - بيروت- الطبعة الأولى - بدون تاريخ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تأليف : جلال الدين السيوطي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: دار الفكر - الطبعة الثانية (١٣٩٩-١٩٧٩).
- البلغة في أصول اللغة - تأليف: محمد صدّيق القنوجي - تحقيق: نذير محمد مكتبي- ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - تأليف : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي - تحقيق: محمد المصري -ط: مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت- الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب - تأليف محمود شكري الألوسي - تصحيح وضبط : محمد بهجت الأثري - ط: دار الكتب العملية - بيروت- الطبعة الثانية.
- البهجة المرضية لجلال الدين السيوطي - تحقيق: علي سعد الشينوي- ط: كلية الدعوة الإسلاميه ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - طرابلس - الطبعة الأولى (١٣٩٣)هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن - تأليف أبي البركات بن الأنباري - تحقيق : طه عبد المجيد طه - الناشر: انتشارات الهجرة - إيران - قُم - سنة (١٤٠٣)هـ.
- البيان والتبيين للجاحظ- تحقيق: عبد السلام هارون - ط: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة (١٩٧٥)م.

(ت)

- تاج التراجم فيمن صنَّفَ من الحنفيـة لابن قطلوبغا - تحقيق: إبراهيم صالح -ط: دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩٢).
- تاج العروس في شرح جواهر القاموس للزبيدي - ط: بولاق - سنة (١٣٠٧)هـ.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- بدون تاريخ.
- تاريخ حكماء الإسلام - تأليف : ظهيـر الدين البيهقي - تحقيق ونشر : مـحمد كرد علي - ط: مطبعة الترقي - دمشق - مصوّرة عن الطبعةِ الأولى (١٤٠٩- ١٩٨٨).
- تاريخ الخُلَفَاء للسـيوطي - تحقـيق: محمد مـحيي الدين عبـد الحميد - ط: مطبـعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى (١٣٧١-١٩٥٢).
- تاريخ خليفـة بن خياط - تحقيق د: أكـرم ضياء العمـري - ط: دار طيبة -الرياض- الطبعة الثانية (١٤٠٥-١٩٨٥).
- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) لأبي جعفر مـحمد بن جرير الطبري - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤١١-١٩٩١).
- تاريخ العلماءِ النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن التنوخي - تحقيق: عبد الفتاح مـحمد الحلو -ط: مطابع دار الهلال للأوفست - الرياض- سنة (١٤٠١-١٩٨١).
- التبصـرة والتذكرة - تأليف: عـبد الله بن علي الصيمـري - تحقيق د: فتـحي أحمد مصطفى - ط: دار الفكر -دمشق- الطبعة الأولى (١٤٠٢-١٩٨٢).
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبـري - تحقيق : محمد علي البجاوي - ط: عيسى البابي الحلبي - سنة الطبع (١٩٧٦)م.

- التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري - ضبط وتصحيح: مصطفى السقا وزميليه- ط: دار المعرفة - بيروت- بدون تاريخ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري - تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين - ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان - تأليف عمَر بن خَلَف الصقلّي- ضبط وتعليق : مصطفى عبد القادر عطا - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العَشَرة - تأليف : محمد بن محمد بن الجزري - تعليق وتصحيح : جماعة من العلماء - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (٤٠٤-١٩٨٣).
- تحرير ألفاظ التنبيه - تأليف : محيي الدين يحيى بن شرف النووي - تحقيق وتعليق : عبد الغني الدقر - ط: دار القلم - دمشق- الطبعة الأولى (١٤٠٨- ١٩٨٨).
- تحصيل عين الذهب من معدنِ جوهرِ الأدب في علم مجازات العرب - تأليف : الأعلم الشنتمري - (مطبوع على هامش كتاب سيبويه) ط: بولاق - مصر - سنة (١٣١٦)هـ.
- تحفة الأبيه فيمن نُسِبَ إلى غير أبيه - تأليف: مجد الدين الفيروز أبادي - تحقيق د: محمد صالح الشناوي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).
- تحفة الأقران فيما قرىء بالتثليث من حروف القرآن - لأبي جعفر الرعيني - تحقيق د: علي البواب - ط: دار المنارة - جدة - الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق د: عباس مصطفى الصالحي -ط: دار الكتاب العربي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- التخمير - تأليف : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي - تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين- ط: دار الغرْب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩٠)م.

- تذكرة الحفّاظ للذهبي - ط: دار إحياء التراث العربي - بدون تاريخ.

- التذكرة في القراءات - تأليف: طاهر بن غلبون - تحقيق د: عبد الفتاح بحيري - ط: الزهراء للإعلام العربي - القاهرة- الطبعة الأولى (١٤١٠)هـ.

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د: عفيف عبد الرحمن -ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل - تأليف : أبي حيان الأندلسي - ط: مطبعة السعادة - مصر- الطبعة الأولى (١٣٢٨)هـ.

- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا - نُشِرَ بعنايه: عبد الفتاح أبو غدة - ط: دار البشائر الإسلاميه - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٧-١٩٨٧).

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق : محمد كامل بركات- ط: دار الكاتب العربي - سنة (١٣٨٧-١٩٦٧).

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف - لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - تحقيق: السيد الشرقاوي - ط: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).

- التصريح على التوضيح مع حاشية ياسين الحمصي عليه - تأليف : خالد الأزهري - ط: دار الفكر - بيروت .

- التطفيل للخطيب البغدادي - تحقيق د: عبد الله عبد الرحيم عسيلان -ط: دار المدني - جدة- الطبعة الأولى (١٤٠٦- ١٩٨٦).

- التعريفات - تأليف : الشريف علي بن محمد الجرجاني - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٣-١٩٨٣).

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - تأليف : محمد بن أبي بكر الدماميني - تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المفدّى - الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي - تحقيق د: عوض بن حمد القوزي - ط: مطبعة الأمانه - القاهرة- الطبعة الأولى (١٤٠٠-١٩٩٠).

- تفسير أرجوزة أبي نواس - صنعة: أبي الفتح بن جني - تحقيق : محمد بهجت الأثري - ط: مجمع اللغة العربية - دمشق - الطبعة الثانية - لم تذكر سنة الطبع.

- التكملة لأبي علي الفارسي - تحقيق : كاظم بحر مرجان - ط: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل (١٩٨١)م.

- التكملة والذيل والصِّلَة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية - تأليف: الحَسَن بن محمد الصغاني- تحقيق : عبدالعليم الطحاوي- ط: دار الكتب - القاهرة - (١٩٧٠)م.

- تلبيس إبليس - تأليف : أبي الفَرَج بن الجوزي - ط: دار الرائد العربي- بيروت- بدون تاريخ.

- التلخيص شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د: عبد الحكيم المرصفي - دار الكتب المصرية (١٩٩٠)م.

- التلخيص في علوم البلاغة - للخطيب القزويني - ضبطه وشرحه : عبدالرحمن البرقوقي- ط: دار الكتاب العربي - بيروت - بدون تاريخ.

- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري - تحقيق د: عزة حسن - ط: دار صادر - بيروت- الطبعة الثانية (١٤١٣-١٩٩٣).

- التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل محمد بن علي الهروي - نشر وتعليق الأستاذ : محمد عبد المنعم خفاجى - المطبعة النموذجيه - مصر - الطبعة الأولى (١٣٦٨-١٩٤٩).

- تمثال الأمثال - تأليف أبي المحاسن محمد بن علي العبدري - تحقيق د: أسعد ذبيان - ط: دار المسيرة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٢- ١٩٨٢).

- التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي - تحقيق : عبد الفتاح الحلو -ط: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (١٣٨١-١٩٦١).

- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري - تحقيق د: علي البواب - ط: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).

- التنبيهات لعلي بن حمزة (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) تحقيق: عبد العزيز الميمني - ط: دار المعارف - القاهرة (١٩٧٧)م.

- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني - تحقيق د: معيض بن مساعد العوفي - ط: دار المدني - جدة - الطبعة الأولى (١٤١٠- ١٩٨٩).

- التنبيه والإيضاح عَمَّا وقع في الصحاح - لأبي محمد عبد الله بن بري - تحقيق: مصطفى حجازي وعلي النجدي ناصف - ط: الهيئة المصريه العامة للكتاب - الطبعة الأولى (١٩٨٠).

- تهذيب الصحاح - تأليف : محمود بن أحمد الزنجاني-تحقيق : عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار - ط: دار المعارف بمصر - بدون تاريخ.

- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري - تحقيق : عبد السلام هارون ومحمد علي النجار- ط: دار القومية العربية - القاهرة- (١٣٨٤- ١٩٦٤).

- التوقيف على مُهِمَّات التعاريف للمناوي - تحقيق د: محمد رضوان الداية - ط: دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - تأليف : الحسن بن قاسم المرادي - تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان - ط: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - الطبعة الثانية (١٩٧٩)م.

(ث)

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب - تأليف : أبي منصور الثعالبي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: دار المعارف - القاهرة (١٩٨٥)م.

- ثمرات الأوراق لابن حجّة الحَمَوِي - صَحَّحَه وعلّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم -ط: مكتبة الخانجي - مصر- الطبعة الأولى (١٩٧١)م.

(ج)

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير) - تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - ط: دار الفكر - بيروت- سنة (١٤٠٥-١٩٨٤).

- الجامع الصغير في علم النحو للزبيري - تحقيق الأستاذ: محمد هلال -ط: كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - سنة (١٩٨٦)م.

- الجامع الكبير لمحمد بن الحَسَن الشيباني - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة الثانية (١٣٩٩)هـ.

- الجامع لأحكام القرآن (تفسير) - تأليف : أبي عبد الله محمد القرطبي - ط: دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية (١٣٧٣-١٩٥٤).
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي - ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند- الطبعة الأولى .
- الجُمَل في النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د: علي توفيق الحمد - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٧-١٩٨٦).
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - ط: دار الجيل - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٨-١٩٨٨).
- جمهرة أنساب العَرَب لابن حَزْم الأندلسي - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - ط: دار المعارف - مصر- (١٣٨٢-١٩٦٢).
- جمهرة اللغة لابن دريد -ط: دار صادر - بيروت - بدون تاريخ .
- جمهرة النسب للكلبي - تحقيق د: ناجي حسن - ط: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٦).
- جَنَى الجنتين في تمييز نَوْعَي المثنَّين للمُحبِّي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ.
- الجنى الداني في حروف المعاني - تأليف الحَسَن بن قاسم المرادي - تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل -ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت- الطبعه الثانية (١٤٠٣-١٩٨٣).
- جواهر الألفاظ لأبي الفرج قدامة بن جعفر - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٣٩٩-١٩٧٩).

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - تأليف: علاء الدين بن علي الإربلي - صنعة الدكتور: إميل بديع يعقوب - ط: دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩١).
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية - تأليف : الشيخ عبد القادر بن أبي الوفا - ط: مير محمد كتب خانة (١٣٣٢)هـ.
- الجيم لأبي عَمرو الشيباني - تحقيق : إبراهيم الأبياري - ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٣٩٤- ١٩٧٤).

(ح)

- حاشية ابن برّي على كتاب المعرَّب لابن الجواليقي - تحقيق د: إبراهيم السامرائي- ط: مؤسسة الرسالة- بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل على ألفية مالك - تأليف: محمد الخضري- ط: دار الفكر- بيروت - سنة (١٣٩٥- ١٩٧٨).
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - تأليف : مصطفى محمد عرفة الدسوقي -ط: مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة.
- حجّة القراءات لابن زنجلة - تحقيق: سعيد الأفغاني - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي - تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي - ط: دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٤-١٩٨٤).
- حدائق الأدب لابن شاهمر دان - تحقيق د: محمد بن سليمان السديس - ط: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٩-١٩٨٩).

- حروف المعاني لأبي القاسم الزجّاجي - تحقيق د: علي توفيق الحمد- ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٦-١٩٨٦).

- الحروف لأبي الحسن المزني - تحقيق د: محمود حسني محمود ومحمد حسن عواد-ط: دار الفرقان - عَمّان - الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- حُسْنُ المحاضَرَة في تاريخ مصر والقاهرة - تأليف: جلال الدين السيوطي - ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى (١٣٨٧-١٩٦٧).

- الحُلل في إصلاح الخَلَل من كتاب الجُمَل لابن السيد البَطَلْيَوْسي - تحقيق: سعيد عبد الكريم سَعُودي - ط: دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية (١٩٨٠)م.

- الحُلَل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البَطَلْيَوْسي - تحقيق د: مصطفى إمام -ط: الدار المصرية للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى (١٩٧٩)م.

- الحماسة البصرية - لصدر الدين علي بن الحسن البصري - تحقيق: مختار الدين أحمد- ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- الحماسة لأبي تمام - تحقيق د: عبد الله عبد الرحيم عسيلان - ط: المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض (١٤٠١)هـ.

- الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي - تحقيق : عبد المجيد زكي - ط: دار الغرب الإسلامي - الطبعه الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).

- الحيوان - تأليف أبي عثمان عَمْرو بن بَحْر الجاحظ - تحقيق : عبد السلام هارون - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت- لم يذكر تاريخ الطبع.

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب العرب - تأليف : عبد القادر بن عُمَر البغدادي - تحقيق: عبد السلام هارون -ط: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية (١٩٧٩)م.

- الخصائص - تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنّي - تحقيق : محمد علي النجار - ط: دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الثانية - بدون تاريخ .
- خلق الإنسان لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي - تحقيق: عبد الستار فراج - ط: مطبعة حكومة الكويت - الطبعة الثانية (١٩٨٥).
- الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنّى رواية أبي حاتم السجستاني - ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى سنة (١٣٥٨)هـ.

(د)

- الدُّرَر في اختصارِ المغازي والسِّيَر - تأليف: الحافظ يوسف بن عبدِالبَرّ - تحقيق د: شوقي ضيف - ط: دار المعارف - القاهرة (١٩٨٣)م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي -ط: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية (١٣٩٣- ١٩٧٣).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق د: أحمد الخراط -ط: دار القلم -دمشق- الطبعه الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب - تحقيق د: أحمد ناجي القيسي وزميليه - ط: المجمع العلمي العراقي (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- دلائل الإعجاز - تأليف: عبد القاهر الجرجاني - تحقيق د: محمد رضوان الداية وفايز الداية - ط: دار قتيبة - الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).
- الديباجُ المذهَّبُ في معرفة أعيان علماء المذهب لبرهان الدين إبراهيم بن فرحون -ط: دار الكتب العلميه - بيروت-.
- ديوان الأَبِيْوَرْدي - تحقيق د: عُمَر الأسعد - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٧-١٩٨٧).

- ديوان الأخطل - شَرَحَه وقدَّم له: مهدي محمد ناصر الدين - ط: دار الكُتُب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- ديوان الأدب للفارابي - تحقيق د: أحمد مختار عُمَر -ط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٣٩٤-١٩٧٤).

- ديوان أبي الأسود الدؤَلي - تحقيق الشيخ : محمد حسن آل ياسين - ط: المعارف - بغداد - الطبعة الثانية (١٣٨٤)هـ.

- ديوان الأسود بن يعفر - صنعة: نوري حمودي القيسي -ط: وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية - الطبعة الأولى -بدون تاريخ.

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس - شرح وتعليق د: محمد محمد حسين - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة السابعة (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- ديوان الأقيشر الأسدي - جمع وتحقيق د: خليل الدويهي - ط: دار الكتاب العربي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١١-١٩٩١).

- ديوان امرىء القيس - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: دار المعارف - مصر- الطبعة الرابعة .

- ديوان أُمَيَّة بن أبي الصلت- جمع وتحقيق د: عبد الحفيظ السطلي- ط: التعاونية - دمشق- الطبعه الثانية (١٩٧٧)م.

- ديوان أوس بن حجر - تحقيق د: محمد يوسف نجم - ط: دار بيروت - بيروت (١٤٠٠-١٩٨٠).

- ديوان البحتري - تحقيق : حسن كامل الصيرفي -ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثه - بدون تاريخ.

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي - قدَّم له وشرحه : مجيد طراد - ط: دار الكتاب العربي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٥-١٩٩٤).

- ديوان أبي تمّام بشرح الخطيبِ التبريزيّ - تحقيق: محمد عبده عزّام - ط: دار المعارف - القاهرة (١٩٦٤)م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق د: نعمان محمد أمين طه - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة (١٩٨٦)م.

- ديوان جميل بثينة - جمع وتحقيق د: حسين نَصّار - ط: دار مصر للطباعة - سنة (١٩٧٩)م.

- ديوان حاتم الطائي = ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره - تحقيق د: عادل سليمان جمال - ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية (١٤١١-١٩٩٠).

- ديوان الحادرة = ديوان شعر الحادرة - إملاء أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن الأصمعي - تحقيق د: ناصر الدين الأسد - ط: دار صادر - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٠-١٩٨٠).

- ديوان الخنساء بشرح ثعلب - تحقيق د: أنور أبو سويلم -ط: دار عمار - عمّان - الطبعة الأولى (١٤٠٩-١٩٨٨).

- ديوان دريد بن الصِّمَّة الجُشَمي - جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي - ط: دار قتيبة (١٤٠١- ١٩٨١).

- ديوان ذي الرمّة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي ورواية الإمام ثعلب - تحقيق د: عبد القدوس أبو صالح - ط: مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٢-١٩٨٢).

- ديوان رؤبة بن العجاج - تصحيح وترتيب : وليَم بن الورد البروسي - ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت- الطبعة الأولى (١٩٧٩)م.

- ديوان زهير بن أبي سُلْمى = شرح شعر زهير بن أبي سُلْمى - صنعة أبي العباس ثعلب - تحقيق د: فخر الدين قباوة -ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٢-١٩٨٢).

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس - تحقيق: عبد العزيز الميمني - ط: دار الكتب المصرية - سنة (١٩٥٠)م.
- ديوان الشمّاخ بن ضِرَارِ الذبياني - تحقيق: صلاح الدين الهادي - ط: دار المعارف - القاهرة - سنة (١٩٧٧)م.
- ديوان الشنفرَى - تحقيق: عبد العزيز الميمني - ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - (١٩٣٧)م.
- ديوان أبي طالب بن عبدِ المطّلِبِ - جمع وشرح د: محمد التونجي - ط: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٤- ١٩٩٤).
- ديوان طَرَفَة بن العبد - تحقيق : دُرِّيَّة الخطيب ولطفي الصقال - ط: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٥-١٩٧٥).
- ديوان طفيل الغنوي - تحقيق د: محمد عبد القادر أحمد -ط: دار الكتاب الجديد - بيروت- سنة (١٩٦٨)م.
- ديوان العباس بن مرداس السُّلَمِي - جمع وتحقيق د: يحيى الجبوري - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩١).
- ديوان عبد الله بن رواحة - جمع وتحقيق د: وليد قصاب - ط: دار العلوم - الطبعة الأولى (١٤٠١-١٩٨١).
- ديوان عبيد بن الأبرص - ط: دار صادر - بيروت - بدون تاريخ.
- ديوان عُبَيْد الله بن قيس الرقيات - تحقيق وشرح د: محمد يوسف نجم -ط: دار صادر - بيروت- لم يذكر تاريخ الطبع.
- ديوان العَجّاج برواية الأصمعي وشرحه - تحقيق د: عزة حسن -ط: مكتبة دار الشرق - بيروت- (١٩٧١)م.

- ديوان عدي بن زيد العبادي - جمع وتحقيق : محمد جبار المعيبد-ط:دار بغداد (١٩٦٥)م.

- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك - تحقيق: أسماء أبو بكر محمد-ط:دارالكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٢- ١٩٩٢).

- ديوان علي بن أبي طالب - جمع وضبط وشرح : نعيم زرزور - ط: دارالكتب العلمية - بيروت- بدون تاريخ.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح الشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط: السعادة بمصر (١٣٨٠-١٩٦٠).

- ديوان عَمْرو بن أحمر الباهلي - تحقيق د: حسين عَطْوان - ط: مجمع اللغة العربية بدمشق - لم يذكر تاريخ الطبع.

- ديوان عنترة - تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي - ط: المكتب الإسلامي - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- ديوان أبي الفتح البُسْتِي -تحقيق : درّيّة الخطيب ولطفي الصقال -ط: مجمع اللغة العربية بدمشق - (١٤١٠-١٩٨٩).

- ديوان الفرزدق - ط: دار بيروت - بيروت- (١٤٠٠-١٩٨٠).

- ديوان القطامي - تحقيق د: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ط: دار الثقافة - بيروت- الطبعة الأولى (١٩٦٠)م.

- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي - تعليق د: حنا نَصْر الحتي - ط: دار الكتاب العربي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٤- ١٩٩٣).

- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوّح) - جمع وتحقيق : عبد الستار أحمد فراج - ط: دار مصر للطباعة - مصر - سنة (١٩٧٩)م.

- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري - ط: عالم الكتب -لم يذكر تاريخ الطبع.
- ديوان مَعْنِ بن أوس المزني - صنعة د: نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن - بغداد سنة (١٩٧٧)م.
- ديوان النابغة الذبياني - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة (١٩٩٠)م.
- ديوان أبي النجم العجلي - صَنَعَهُ وشَرَحَهُ : علاء الدين آغا- ط: مطابع الفرزدق التجارية - الرياض - نشر النادي الأدبي بالرياض.

(ذ)

- ذكر أخبار أصبهان (تاريخ أصبهان) - لأبي نعيم الأصبهاني - تحقيق : سيِّد كسروي حَسَن - ط: دار الكُتُب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).

(ر)

- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار - تأليف : محمود بن عُمَر الزمخشري - تحقيق د: سليم النعيمي - ط: رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد (١٩٧٦)م.
- الردُّ على النحاة لابن مَضَاء القرطبي - تحقيق د: محمد إبراهيم البنَّا - ط: دار الاعتصام - القاهرة - الطبعة الأولى (١٣٩٩-١٩٧٩).
- رسالة في توجيه النصب في إعراب «فَضْلاً» و «لُغَةً» و «خِلافاً» و «هلم جَرّاً» - تأليف : ابن هشام الأنصاري - تحقيق د: حسن بن موسى الشاعر- ط: مطبعة رفيدي- عمَّان- الطبعة الأولى (١٤٠٤- ١٩٨٤).

- الرسالة الموضِحَة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعرِه - تأليف : أبي علي الحاتمي الكاتب - تحقيق د: محمد يوسف نجم - ط: دار صادر - بيروت (١٣٨٥-١٩٦٥).

- رصف المباني في شرح حروف المعاني - تأليف : أحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق د: أحمد محمد الخرّاط -ط: دار القَلَم - دمشق - الطبعة الثانية (١٤٠٥-١٩٨٥).

- روضات الجنّات في أحوال العلماءِ والساداتِ للخوانساري - طُبِع على الحجر- الطبعة الثانية - سنة (١٣٤٧)هـ.

- الروض المِعْطَار في خَبَر الأقطار - لمحمد بن عبد المنعم الحِمْيَري - تحقيق الدكتور : إحسان عباس - ط: مكتبة لبنان - الطبعة الثانية (١٩٨٤)م.

- الرياض النَّضِرَة في مناقب العَشَرَة المبشرين بالجنة للمُحِبِّ الطبري - ط: دار الندوة الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).

(ز)

- زاد المسير في علم التفسير - تأليف : أبي الفرج بن الجوزي ، تحقيق محمد عبد الرحمٰن عبد الله -ط: دار الفكر - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق د: حاتم الضامن - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٢- ١٩٩٢).

- زهر الآداب وثمر الألباب للحُصَري - ضبط وشرح د: زكي مبارك -ط: دار الجيل - بيروت- الطبعة الرابعة - بدون تاريخ.

- زهر الأكَم في الأمثال والحِكَم للحَسَن اليُوسي - تحقيق : محمد حَجّي ومحمد الأخضر - ط: دار الثقافة - الدار البيضاء - الطبعة الأولى (١٤٠١-١٩٨١).

- الزهرة لأبي بكر محمد بن داوُد الأصبهاني - تحقيق د: إبراهيم السامرائي - ط: مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء - الطبعة الرابعة (١٤٠٦- ١٩٨٥).

(س)

- السامي في الأسامي - تأليف : أحمد بن محمد الميداني - نشر وترتيب وإخراج د: محمد موسى هنداوي - لم يذكر مكان الطبع ولا تاريخه.
- السبعة في القراءات لابن مُجَاهِد - تحقيق الدكتور: شوقي ضيف - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية (١٩٨٠)م.
- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون - تأليف : جمال الدين بن نباته المصري- تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: المكتبة العصرية - بيروت- (١٤٠٦-١٩٨٦).
- سِرُّ صناعة الإعراب - تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنّي - تحقيق الدكتور : حسن هنداوي -ط: دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥)م.
- سِفر السعادة وسفير الإفادة - تأليف : علم الدين السخاوي - تحقيق: محمد أحمد الدالي - ط: مجمع اللغة العربية بدمشق - (١٤٠٣-١٩٨٣).
- السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين - تأليف : محب الدين الطبري - تحقيق: محمد علي قطب -ط: دار الحديث - القاهرة (١٩٨٩)م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي = اللآلي في شرح أمالي القالي.
- سنن الترمذي المُسَمَّى بالجامع الصحيح - لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي - تحقيق : أحمد شاكر - ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر- الطبعة الثانية (١٣٩٨)هـ.

- سنن الدرامي - لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي - بعناية : أحمد محمد دهمان - ط: دار إحياء السنة لم يُذْكَر تاريخ الطبع.
- سنن أبي داود - للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعثِ السجستاني - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد -ط: المكتبة العصرية - صيدا.
- السنن الكبرى للبيهقي - ط: دار الفكر - بيروت - لم يُذْكَر تاريخ الطبع.
- سنن ابن ماجة - للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - ط: دار الفكر العربي .
- سنن النسائي - لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة - ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - الطبعة الثانية (١٤٠٦)هـ.
- السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات تأليف: محمد بن أحمد بن عبد السلام -ط: دار الريان للتراث - لم يذكر تاريخ الطبع.
- سوائر الأمثال على أفعل - تأليف : حمزةبن الحسن الأصفهاني - تحقيق د: فهمي سعد -ط: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٩-١٩٨٨).
- سِيَر أعلام النبلاء - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق عدد من الأساتذة- ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الرابعة (١٤٠٦-١٩٨٦).
- السيرة النبوية للحافظ الذهبي - تحقيق : حسام الدين القدسي - ط: دارالكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- السيرة النبوية لابن هشام - تحقيق وضبط : مصطفى السقّا وزميليه - ط: شركة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية (١٣٧٥- ١٩٥٥).

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذَهَبَ - لابن العماد الحنبلي - من منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت-.
- شرح أبنية سيبويه لابن الدهّان النحوي - تحقيق د: حسن شاذلي فرهود - ط: دار العلوم - الرياض- الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- شرح أبيات إصلاح المنطق - تأليف : أبي محمد يوسف بن الحسن بن السيرافي - تحقيق : ياسين محمد السوّاس - ط: الدار المتحدة - دمشق- الطبعة الأولى (١٤١٢- ١٩٩٢).
- شرح أبيات سيبويه -تأليف: يوسف بن أبي سعيد السيرافي - تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني - ط: دار المأمون للتراث - دمشق - سنة الطبع (١٩٧٩م).
- شرح أبيات سيبويه - لأبي جعفر النحّاس - تحقيق : زهير غازي زاهد - ط: دار عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى بـ (إيضاح الشعر) - تأليف : أبي علي الفارسي- تحقيق : حَسَن هنداوي -ط: دار القلم - دمشق- الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي - تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق -ط: دار المأمون للتراث -دمشق- الطبعة الثانية (١٤٠٧-١٩٨٨).
- شرح اختيارات المفضّل الضبّي للتبريزي - تحقيق د: فخر الدين قباوة -ط: دارالكتب العلمية - بيروت- الطبعة الثانيه (١٤٠٧-١٩٨٧).
- شرح أشعار الهذليين - صنعة أبي سعيد السكّري - تحقيق : عبد الستار أحمد فَرّاج- ط: مكتبة دار العروبة - القاهرة - بدون تاريخ.

- شرح الأشـموني على ألفية ابن مـالك وحاشيـة الصبَّان عليه -ط: دار إحـياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفيـة ابن مالك لابنه بدرِ الدينِ بنِ الناظم - تحقيق: عبـد الحميد السيد مـحمد عبد الحميد - ط: دار الجيل - بيروت- بدون تاريخ.
- شـرح ألفيـة ابن معطٍ لعـبـد العزيز بن جـمعـة الموصلي - تحـقيق د: علي مـوسى الشوملي- ط: مكتبةالخريجي - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- شرح الأنموذج في النحـو - تصنيف : محمـد بن عبد الغني الأردبيلي - تحـقيق د: حـسن شـاذلي فـرهود - ط: دار العـلوم - الرياض - الطبـعـة الأولى (١٤١١- ١٩٩٠).
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك - تحقيق عبـد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون - ط: دار هَجَر - الطبعة الأولى (١٤١٠)هـ.
- شرح جُمَل الزجَّاجي لابن عصفور - تحـقيق: صاحب أبو جناح -ط: مطابع مؤسسة دارالكتب للطباعة - جامعة الموصل - بغداد (١٩٨٠)م.
- شرح حمـاسة أبي تمام للأعلم الشنتمـري - تحقيق: د: علي المفضَّـل حمُّودان - ط: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي - الطبعة الأولى (١٤١٣-١٩٩٢).
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي - ط: عالم الكتب - بيروت- بدون تاريخ.
- شرح ديوان الحماسـة لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي - نشره : أحـمد أمين وعبد السلام هارون - ط: دار الجيل - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١١-١٩٩١).
- شرح ديوان الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعرّي - تحقيق د: حسين محمد نقشة -ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت (١٤١١-١٩٩١).
- شرح ديوان كـعب بن زهير - صنعة الإمام أبي سـعيد السكَّر ي- ط: الدار القـومية للطباعة والنشر - القاهرة - سنة (١٣٦٩- ١٩٥٠).

- شرح شافية ابن الحاجب للرّضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - تحقيق وشرح : محمد نور الحسن وزميليه - ط: دار الكتب العلمية - بيروت سنة (١٣٩٥-١٩٧٥).

- شرح شافية ابن الحاجب - تأليف : السيد عبد الله بن محمد الحسني المعروف بنقرة كار- ط: أحمد كامل - استانبول - الطبعة الثانية -بدون تاريخ.

- شرح شذور الذهب - تأليف : محمد بن عبد المنعم الجوجري - تحقيق الزميل : نوّاف بن جزاء الحارثي - رسالة ماجستير مطبوعة بالكومبيوتر -سنة (١٤١٣)هـ.

- شرح شذور الذهب في معرفةِ كلام العرب لابن هشام الأنصاري - تحقيق وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط: دار الفكر - بيروت-.

- شرح شعلة على الشاطبية المسُمَّى (كنز المعاني شرح حرز الأماني) تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي -ط: مطبعة دار التأليف - مصر-.

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي المنسوب لعبد الله بن بَرّي - تحقيق الدكتور : عيد مصطفى درويش - ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - سنة (١٤٠٥-١٩٨٥).

- شرح شواهد المغني - تأليف : جلال الدين السيوطي - تصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي -ط: دار مكتبة الحياة - بيروت - بدون تاريخ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط: دار العلوم الحديثة - بيروت- الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤-١٩٦٤).

- شرح عُمْدَةَ الحافظ وعُدَّة اللّافظ - لجمال الدين بن مالك - تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدّوري - ط: مطبعة العاني - بغداد (١٣٩٧- ١٩٧٧).

- شرح عيون الإعراب - تأليف : أبي الحسن المُجَاشِعي - تحقيق الدكتور: حَنَّا جميل حداد - ط: مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء - الطبعة الأولى (١٤٠٦- ١٩٨٥).

- شرح الفصيح في اللغة لأبي منصور بن الجبَّان - تحقيق د: عبد الجبَّار جعفر القزاز - ط: دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - الطبعة الأولى (١٩٩١)م.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي - تحقيق د: مهدي عبيد جاسم - ط: دار الكتب والوثائق - بغداد الطبعة الأولى (١٤٠٩- ١٩٨٨).
- شرح القصائد السبع الطُّوال الجاهليات - لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق: عبد السلام هارون - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة (١٤٠٠-١٩٨٠).
- شرح القصائد العشر للتبريزي - تحقيق: فخر الدين قباوة - ط: دار الأصمعي - حلب - الطبعة الثانية (١٣٩٣- ١٩٧٣).
- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات - صنعة : أبي جعفر النحّاس- ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).
- شرح قصيدة كعب بن زهير - تأليف : جمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق: د. محمود حسن أبو ناجي -ط: مؤسسة علوم القرآن - دمشق- الطبعة الثالثة (١٤٠٤-١٩٨٤).
- شرح قطرِ الندَى وبَلّ الصدَى لابن هشام الأنصاري- تحقيق وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط: مطبعة السعادة - مصر- الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣)هـ.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تأليف : محيي الدين الكافيجي - تحقيق: فخر الدين قباوة -ط: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق- الطبعة الأولى (١٩٨٩)م.
- شرح الكافية - تأليف محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة - تحقيق د: محمد عبد المجيد - ط: دار البيان - مصر- الطبعة الأولى (١٤٠٨- ١٩٨٧).
- شرح الكافية للرضي من عمل : يوسف حسن عُمَر - ط: الشروق - بيروت- لم يذكر تاريخ الطبع.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق: عبد المنعم هريدي - ط: دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى (١٤٠٢- ١٩٨٢).

- شرح كتاب الحدود في النحو - للفاكهي - تحقيق د: المتولي رمضان أحمد الدميري - ط: دار التضامن للطباعة - القاهرة (١٤٠٨- ١٩٨٨).

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (الجزء الأول والثاني) تحقيق د: رمضان عبد التواب وزميليه - ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦)م.

- شرح اللمع لابن برهان العكبري - تحقيق: فائز فارس - ط: مطابع كويت تايمز التجارية - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٤).

- شرح مختصر التصريف العزي في فنّ الصرف - لمسعود بن عُمَر التفتازاني - تحقيق د: عبد العال سالم مكرم-ط: ذات السلاسل - الكويت - الطبعة الأولى (١٩٨٣)م.

- شرح المعلّقات السبع - للزوزني - تحقيق د: محمد عبد القادر أحمد -ط: مطبعة السعادة ـ القاهرة-الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).

- شرح المُفصَّل - لموفّق الدينِ بنِ يعيش النحوي - ط: عالم الكتب - بيروت.

- شرح مقامات الحريري للشَّرِيْشي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم -ط: المدني - القاهرة - لم يذكر تاريخ الطبع.

- شرح مقامات الزمخشري - تأليف : أبي القاسم الزمخشري - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٧- ١٩٨٧).

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي الشلوبين - تحقيق د: تركي بن سهو العتيبي - ط: مكتبة الرشد ـ الرياض - الطبعة الأولى (١٤١٣- ١٩٩٣).

- شرح المقدمةالمحسبة لابن بابشاذ - تحقيق : خالد عبد الكريم - الكويت (١٩٨٦).

- شرح الملوكي في التصريف - صنعة موفّقِ الدينِ بنِ يعيش - تحقيق: فخر الدين قباوة - ط: المكتبة العربية - حلب-الطبعة الأولى (١٣٩٣- ١٩٧٣).

- شرح الوافية نظم الكافية - لأبي عَمْرو عثمان بن الحاجب - تحقيق : موسى بنّاي علوان العليلي - ط: مطبعة الآداب - النجف (١٤٠٠-١٩٨٠).
- شروح سقط الزَّنْد - تحقيق : مجموعة من الأساتذة - ط: الهيئة المصريّة العامة للكتاب (١٤٠٦- ١٩٨٦).
- شعراء إسلاميون - جمع وتحقيق د: نوري حمّودي القيسي - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٥- ١٩٨٤).
- شعراء أمويون - جمع وتحقيق د: نوري حمّودي القيسي - ط:عالم الكتب -بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥)-ط: المجمع العلمي العراقي (١٤٠٢-١٩٨٢).
- شعراء مقلّون - جمع وتحقيق د: حاتم الضامن - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- شعر إبراهيم بن هرمة - تحقيق : محمد نفاع وحسين عطوان - ط: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٨٩-١٩٩٦).
- شعر الأحوص الأنصاري - جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال - ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة سنة (١٩٧٧)م.
- شعر الأشجعي (ضمن شعراء أمويون) = شعراء أمويون.
- شعر الأغلب العِجْلي (ضمن شعراء أمويون) = شعراء أمويون.
- شعر الراعي النميري - دراسة وتحقيق د: نوري حمّودي القيسي وناجي هلال - ط: المجمع العلمي العراقي (١٤٠٠-١٩٨٠).
- شعر الزبرقان بن بدر وعَمْرو بن الأهتم - تحقيق د: سعود محمود عبد الجابر -ط مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٤- ١٩٨٤).
- شعر طيءٍ وأخبارها في الجاهلية والإسلام - جمع وتحقيق د: وفاء فهمي السنديوني - ط: دار العلوم - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- شعر الكميت بن زيد - تحقيق د: داوُد سلّوم - ط: النجف (١٩٦٩)م.
- شعر ابن ميادة - جمع وتحقيق د: حنا جميل حداد - ط: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٢-١٩٨٢).
- شعر النمر بن تولب ضمن(شعراء إسلاميون) = شعراء إسلاميون.
- شعر نَهْشَل بن حَرِّي ضمن(شعراء مقلون) = شعراء مقلون.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة - ويُسَمَّى (طبقات الشعراء) أيضاً - ط: مطبعة بريل - ليدن - سنة (١٩٠٢).
- شعر الوليد بن اليزيد - جمع وتحقيق د: حسين عطوان - ط: مكتبة الأقصى -عَمَّان- الطبعة الأولى (١٩٧٩)م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل - لمحمد بن عيسى السلسيلي - تحقيق : عبد الله بن علي الحسيني -ط: المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٠٦)هـ.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل - تأليف : شهاب الدين الخفاجي - تحقيق وصنعة د: قصي الحسين - ط: دار الشمال-طرابلس-الطبعة الأولى (١٩٨٧)م
- الشوارد في اللغة - أو ما تَفَرَّدَ به بعضُ الأئمة - تأليف: الحَسَن بن محمد الصغاني - تحقيق: مصطفى حجازي والدكتور: محمد مهدي علام - ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).

(ص)

- الصاحبي - لأحمد بن فارس - تحقيق: السيد أحمد صقر - ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة (١٩٧٧م).

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا - تأليف : أحمد بن علي القلقشندي - شرح وتعليق: محمد حسين شمس الدين - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).
- الصحاح (صحاح اللغة وتاج العربية) - تأليف : إسماعيل بن حَمّاد الجوهري - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار-ط: دار العلم للملايين - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٤- ١٩٨٤).
- صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري -ط: إحياء التراث العربي - بيروت-.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته للشيخ محمد ناصر الدين الألباني -ط: المكتب الإسلامي - بيروت- سنة (١٣٨٨)هـ.
- صحيح سنن ابن ماجة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني -ط: مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٧)هـ.
- صحيح مُسْلِم - لأبي الحسن مُسْلِم بن الحَجّاج القشيري - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- صفة الصفوة للإمام أبي الفَرَج بن الجوزي - تحقيق : محمود فاخوري - ط: دار المعرفة - بيروت- بدون تاريخ.

(ض)

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق: السيد إبراهيم محمد -ط: دار الأندلس- الطبعة الأولى (١٩٨٠)م.
- ضعيف الجامع الصغير وزياداته - تأليف : محمد ناصر الدين الألباني - ط: المكتب الإسلامي - بيروت- الطبعة الثانية (١٣٩٩)هـ.

(ط)

- الطبقات السنية في تراجم الحنفية - تأليف : تقي الـدين بن عبدالقادر الغَزّي - تحقيق د: عبـدالفتاح محـمد الحلو - ط: دار الرفاعي- الرياض - الطبـعة الأولى (١٤٠٣-١٩٨٣).
- طبقات الشـعراء لابن المعتز - تحقـيق : عبدالستار أحمـد فرّاج - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة (١٩٨١)م.
- الطبقات الكبرى لابن سعد -ط: دار صادر - بيروت- (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- طبقـات المفسـرين للداوُدي - تحقيق : لجنـة من العلماء - ط: دار الكتب العلمـية - بيروت-.
- طبقات فحـول الشعراء - تأليف محمـد بن سلاّم الجُمَحِي قرأ ه وشَرَحَـه - محمود محمد شاكر - ط: المدني القاهرة (١٩٧٤)م.
- طبقات النحويين واللغويين - لأبي بكر الزبيدي الأندلسي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم -ط: دار المعارف - مصر - الطبعة الثانية (١٩٨٤)م.

(ع)

- العبـاب الزاخر واللباب الفاخِـر - تأليف الحسن بن محمـد الصغاني - تحقـيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - ط: المكتبة الوطنية-بغداد (١٩٨٠)م.
- العِبَر في خَبَـر مَنْ غَبَر - تأليف : شمس الدين الذهبي - تحقيق :محمـد السعيد بن بسيوني زغلول - ط: دار الكتب العلمية - بيروت-.
- العشرات في اللغة للقزاز القيرواني - تحقـيق د: يحيى عبد الرؤوف جبر -ط: المطبعة الوطنية-عمان-الطبعة الأولى (١٩٨٤)م.

- العضديات = المسائل العضديات.

- عقد الخلاصِ في نقد كلام الخواصّ - تأليف : محمد بن إبراهيم بن الحنبلي- تحقيق: نهاد حسوني صالح- ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).

- العقد الفريد- تأليف : أحمد بن محمد بن عبدِ ربه - تحقيق: محمد سعيد العريان - ط: دار الفكر -بدون تاريخ.

- العَقَقَة والبَرَزَة لأبي عبيدة مَعْمَر بنِ المثنَّى (ضِمن نوادر المخطوطات = نوادر المخطوطات).

- العقيدة الواسطية لشيخ الإسلامِ ابن تيمية - تعليق د: صالح بن فوزان الفوزان -ط: مكتبة المعارف -الرياض - الطبعة الرابعة (١٤٠٧-١٩٨٧).

- عِلَل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي - تحقيق د: محمد بن عبد الله العيدي -ط: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى (١٤١٥- ١٩٩٤).

- العَلَم الخفّاق من عِلْم الاشتقاق لأبي الطيب القنوجي-تحقيق: نذير محمد مكتبي-ط: دار البصائر - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني - تحقيق د: محمد قرقزان - ط: دار المعرفة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٨- ١٩٨٨).

- العنوان في القراءات السبع - تأليف : إسماعيل بن خلف الأنصاري - تحقيق: زهير زاهد وخليل العطية -ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥).

- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي- تحقيق د: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي -ط: مؤسسه الأعلمي للمطبوعات - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).

- عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة -ط: دار الكتاب العربي - بيروت- بدون تاريخ.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري - عُنِيَ بنشره : ج. برجستراسر-ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- الغُرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز الموصلي- تحقيق: حامد محمد العبدلي - ط: مطبعة العاني - الناشر : دار الأنباء - بغداد (١٤٠٤)هـ.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم -ط: دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة الأولى (١٤٠٦- ١٩٨٦).
- غريب الحديث - لإبراهيم بن إسحاق الحربي - تحقيق الدكتور: سليمان بن إبراهيم العايد -ط: دار المدني - جدة - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- غريب القرآن المسمَّى بـ (نزهة القلوب) لأبي بكر محمد بن عزيز السِّجِسْتَاني - ط: دار الرائد العربي - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- غيث النفع في القراءات السبع - تأليف : علي النوري الصفاقسي - على هامش سراج القارىء المبتدىء -ط: دار الفكر - القاهرة (١٤٠١-١٩٨١).

(ف)

- الفائق في غريب الحديث - تأليف : محمود بن عُمَر الزمخشري - تحقيق : محمد علي البِجَاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - ط: عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثانية - بدون تاريخ.
- الفاخر للمفضَّل بن سَلَمَة - تحقيق : عبد العليم الطحاوي -ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر- ولم تذكر سنة الطبع.

- الفاضل في اللغة والأدب - تأليف : أبي العباس المبرّد - تحقيق : عبدالعزيز الميمني الراجكوتي- لم تذكر المطبعة ولا تاريخ الطبع.
- الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - جمع : عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد - طبع: إدارة المساجد العسكرية بالقاهرة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري - للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني - تحقيق الشيخ : عبد العزيز بن باز - ترتيب :محمد فؤاد عبد الباقي - ط: دار الريّان للتراث - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤٠٧)هـ.
- فتح الربّ المالك بشرح ألفية ابن مالك لمحمد بن قاسم الغَزّي - تحقيق: محمد المبروك الختروشي - ط: كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحِفاظ على التراث الإسلامي - طرابلس- الطبعة الأولى (١٩٩١).
- الفتح الوَهْبي على مشكلات المتنبي - تأليف : أبي الفتح بن جنّي - تحقيق د: محسن غياض - ط: دار الحرية للطباعة - بغداد (١٩٧٣)م.
- الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخَفِيّة - تأليف : سليمان بن عمر العجيلي المعروف بالجمل -ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت-.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني - تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني - ط: مطبعة دار الكتاب - دمشق (١٤٠١- ١٩٨١).
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري - ضبط وتحقيق: حُسَام الدين القدسي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- (١٤٠١- ١٩٨١).
- الفريد في إعراب القرآن المجيد - تأليف : حسين بن أبي العز الهمذاني - تحقيق د: فهمي حَسَن النَّمر وفؤاد علي مخيمر - ط: دار الثقافة - الدوحة - الطبعة الأولى (١٤١١-١٩٩١).

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكر ي- تحقيق د: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٣- ١٩٨٣).
- الفصول الخمسون لابن مُعْطٍ - تحقيق: محمود محمد الطَّناحي - ط: عيسى البابي الحلبي (١٩٧٧)م.
- الفصول في سيرة الرسول للحافظ ابن كثير - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجّاج - تحقيق: ماجد حسن الذهبي - ط: الشركة المتّحدة للتوزيع - دمشق - بدون تاريخ.
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي - تحقيق د: فائز محمد وإميل يعقوب - ط: دار الكتاب العربي - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٣- ١٩٩٣).
- الفلاكة والمفلوكون - تأليف: أحمد بن علي الدلجي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٣- ١٩٩٣).
- الفهرست لمحمد بن إسحاق بن النديم - تحقيق : رِضَا تجدُّد - ط: دار المسيرة - الطبعة الثالثة (١٩٨٨)م.
- الفوائد البهيّة في تراجم الحنفية - تأليف : أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي - تصحيح وتعليق : محمد بدر الدين النعساني - ط: دار الكتاب الإسلامي.
- فوات الوفيات والذيل عليها - تأليف : محمد بن شاكر الكتبي - تحقيق الدكتور: إحسان عباس - ط: دار صادر - بيروت(١٩٧٣)م.

(ق)

- القاموس المحيط - لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي - ط: دار الفكر - بيروت- سنة الطبع (١٣٩٨- ١٩٧٨).

- القراءات وعلل النحويين فيها المسمَّى (علل القراءات) لأبي منصور الأزهري - تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة - الطبعة الأولى (١٤١٢- ١٩٩١) -ولم يذكر مكان الطبع.
- القسطاس في علم العروض - تأليف : جار الله الزَّمَخْشَرِي - تحقيق د: فخر الدين قباوة -ط: مكتبة المعارف - بيروت- الطبعة الثانية (١٤١٠- ١٩٨٩).
- قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب من أشعار العرب - تأليف د: حاتم صالح الضامن-ط: مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل - تأليف: محمد الأمين بن فضل الله المحبِّي - تحقيق د: عثمان محمد الصيني -ط: مكتبة التوبة - الرياض- الطبعة الأولى (١٤١٥- ١٩٩٤).
- القطع والائتناف - تصنيف : أبي جعفر النحَّاس - تحقيق: أحمد خَطَّاب العُمَر-ط: مطبعة العاني-بغداد - الطبعة الأولى (١٣٩٨- ١٩٧٨).

(ك)

- كافية ذوي الأَرَب في معرفة كلام العرب لابن الحاجب - ط: دار الطباعة العامرة - باكستان (١٣١١-١٩٠٩).
- الكافية في النحو - لأبي عَمْرو عثمان بن الحاجب - تحقيق الدكتور: طارق نَجْم - الناشر: مكتبة دار الوفاء - الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٦).
- الكامل في التاريخ لابن الأثير -ط: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة السادسة (١٤٠٦هـ).
- الكامِل - تأليف : أبي العَبَّاس المُبَرِّد - تحقيق: أحمد محمد الدَّالي - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦-١٩٨٦).

- كتاب الاختيارين - صنعة الأخفش الأصغر - تحقيق: فخر الدين قباوة - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٤-١٩٨٤).
- كتاب سيبويه أبي بِشرْ عَمْرو بن عُثْمان بن قَنْبَر - تحقيق: عبد السلام هارون - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٣-١٩٨٣).
- كتاب الشاء للأصمعي - تحقيق د: صبيح التميمي - ط: دار أسامة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧-١٩٨٧).
- كتاب الغريبين لأبي عبيد الهَرَوي - ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى - (١٤٠٦- ١٩٨٥).
- كتاب الكُتَّاب لابن درستويه - تحقيق د: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي- ط: دار الكتب الثقافية - الكويت - الطبعة الأولى (١٣٩٧- ١٩٧٧).
- كتاب في التصريف لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د: محسن سالم العميري - ط: مكتبة التراث - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨).
- كَشَّاف اصطلاحات الفنون - تأليف : محمد علي الفاروقي التهانوي - تحقيق: لطفي عبد البديع -ط: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة (١٣٨٢-١٩٦٣).
- الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تأليف : محمود بن عُمَر الزمخشري - ط: دار الريان للتراث - القاهرة - الطبعة الثالثة (١٤٠٧-١٩٨٧).
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عَمَّا اشتهر من الأحاديث على أَلسنةِ النا س - تأليف : إسماعيل بن محمد العجلوني - ط: دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية (١٣٥١)هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتبِ والفنون - تأليف : حاجي خليفة -ط: دار الفكر - بيروت (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلِها وحُجَجِها - تأليف : مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: محيي الدين رمضان - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠١- ١٩٨١).

- كشف المعاني في المتشابه من المثاني - تأليف الشيخ بدر الدين بن جماعة - تحقيق د: عبد الجواد خَلَف -ط: دار الوفاء - المنصورة - الطبعة الأولى (١٤١٠- ١٩٩٠).
- كفاية المتحفّظ في اللغة لابن الأجدابي - تحقيق: السائح علي حسين - ط: دار اقرأ - طرابلس - لم يذكر تاريخ الطبع.
- الكليّات لأبي البقاء الكفوي - تحقيق د: عدنان درويش ومحمد المصري - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩٢).
- الكنز اللغوي في اللسن العربي (يتضمن مجموعة كتب في اللغة) - نشر وتعليق د: أوغست هفنر- ط: مكتبة المتنبي - القاهرة - بدون تاريخ.
- الكواكب الدرية على متمّمة الآجرومية - تأليف : محمد بن محمد الرعيني - أشرف عليه وقدّم له الشيخ: خليل الميس- ط: دار القلم- بيروت- بدون تاريخ.
- الكوكب الدري فيما يَتَخَرَّج على الأصولِ النحويةِ من الفروع الفقهية - تأليف : جمال الدين الإسنوي - تحقيق د: محمد حسن عواد - ط: دار عمّار للنشر والتوزيع - عمّان-.

(ل)

- اللآلي في شرح أمالي القالي للوزير أبي عبيد البكري - تحقيق: عبد العزيز الميمني- ط: دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت- الطبعةالثانية (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).
- اللامات - لأبي القاسم الزجّاجي - تحقيق : مازن المبارك - ط: دار الفكر -دمشق - الطبعة الثانية (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- لباب الإعراب - تأليف : تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني - تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبد الرحمن - ط: دار الرفاعي - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٤).
- لسان العرب - تأليف : جمال الدين محمد بن منظور الإفريقي - ط: دار صادر - بيروت.

- اللغات في القرآن - رواية ابن حَسْنُون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس - تحقيق: صلاح الدين المنجد - ط: دار الكتاب الجديد - بيروت- الطبعة الثالثة (١٣٩٨)هـ.
- اللمع في العربية - تأليف: أبي الفَتْح عُثْمَان بن جِنِّي - تحقيق: حامد المُؤْمِن - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - وَضَعَه: محمد فؤاد عبد الباقي - ط: دارالحديث - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٤- ١٩٩٤).

(م)

- ما اختلفتْ ألفاظُه واتَّفَقَتْ معانيه - تأليف: عبدالملك بن قريب الأصمعي- تحقيق: ماجد حسن الذهبي - ط: دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٦- ١٩٨٦).
- ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنًى واحد مؤلَّف على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي - تحقيق : ماجد الذهبي -ط: دار الفكر - دمشق - (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- ما يجوز للشاعر في الضرورة - للقزَّاز القيرواني - تحقيق د: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي - ط: المدني القاهرة - (١٩٨٢)م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجَّاج - تحقيق: هُدَى محمود قراعة - ط: مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - (١٣٩١- ١٩٧١).
- مبادئ اللغة - للخطيبِ الإسكافي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- المَبْسُوط في القراءاتِ العَشْرِ - لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني - تحقيق: سبيع حمزة حاكمي - ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - الطبعة الثانية (١٤٠٨- ١٩٨٨).
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني- تحقيق د: حَسَن هنداوي - ط: دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- المَثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر - لضياء الدين بن الأثير - تحقيق د: أحمد الحوفي وبدوي طبانة- ط: دار نهضة مصر - القاهرة - لم يذكر تاريخ الطبع.

- المثلّث لابن السيد البَطَلْيَوسي - تحقيق د: صلاح مهدي علي الفرطوسي - ط: دار الحرية للطباعة - بغداد (١٤٠١- ١٩٨١).
- مجاز القرآن - صنعة : أبي عبيدة معمر بن المثنّى - تعليق : محمد فؤاد سزكين -ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠١-١٩٨١).
- مجالس العلماء - لأبي القاسم الزجّاجي - تحقيق: عبد السلام هارون- ط: مطبعة حكومة الكويت - الطبعة الثانية (١٩٨٤)م.
- مجالس ثعلب - لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب - تحقيق : عبد السلام هارون - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة (١٩٨٠)م.
- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط: دار المعرفة - بيروت- ولم تذكر سنة الطبع.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - تأليف : نور الدين الهيثمي-الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت- الطبعه الثانيه (١٩٦٧).
- مجمل اللغه لابن فارس - تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٤- ١٩٨٤).
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث - لأبي موسى الأصفهاني - تحقيق: عبد الكريم العزباوي- ط: جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - تأليف: أبي الفتح بن جني - تحقيق : علي النجدي ناصف وزميليه - ط: دار سزكين للطباعة والنشر - الطبعة الثانية (١٤٠٦- ١٩٨٦).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - للقاضي أبي محمد عبد الحقّ بن عطية - تحقيق: المجلس العلمي بفاس - ط: مطابع فضالة بالمحمدية - المغرب - الطبعة الثانية (١٤٠٣-١٩٨٢).
- المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده - ط: مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- المحلّى (وجوه النصب) لابن شقير الكوفي - تحقيق الدكتور : فايز فارس- ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٨- ١٩٨٧).

- المحمدون من الشعراء وأشعارُهم - تأليف : علي بن يوسف القفطي - تحقيق: حسن معمري- نشر: دار اليمامة- الرياض - (١٣٩٠- ١٩٧٠).
- المحيط في اللغة - تأليف : كافي الكُفَاة الصاحب بن عباد - تحقيق الشيخ: محمد حسن آل ياسين- ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٤-١٩٩٤).
- مُخْتَصَر الصواعق المرسلَة على الجهمية والمعطِّلَة - للشيخ محمد بن الموصلي - تصحيح: زكريا علي يوسف - ط: مطبعة الإمام - مصر.
- المختصر في شواذ القرآن - لابن خالويه - عني بنشره : ج . برجشتراسر- ط: المطبعة الرحمانية - مصر سنة (١٩٣٤).
- المخصص - لابن سيده - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة - ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت- بدون تاريخ.
- المذكّر والمؤنّث لأبي بكر محمد بن الأنباري - تحقيق د: طارق الجنابي - ط: مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى (١٩٨٧).
- المذكر والمؤنث لابن جنّي - تحقيق د: طارق نَجْم عبد الله -ط: دار البيان العربي - جدة - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- مراتب النحويين - لأبي الطيب اللغوي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط: دار نهضة مصر - القاهرة - بدون تاريخ.
- مراصد الاطّلاع في أسماءِ الأمكنة والبقاع - لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي - تحقيق : علي محمد البجاوي - ط: دار الجيل بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩٢).
- المرتجل في شرح القلادة السامطية في توشيح الدريدية -تأليف : الحسن بن محمد الصغاني - تحقيق د: أحمد خان -ط : جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٠٩-١٩٨٩).
- المرصّع في الآباءِ والأمهاتِ والبنين والبنات والأذواء والذوات - تأليف : مجد الدين ابن الأثير - تحقيق د: إبراهيم السامرائي - ط: دار الجيل - بيروت- ودار عمار - عمّان - الطبعة الأولى (١٤١١- ١٩٩١).

- المزهر في علوم اللغـةوأنواعهـا - تأليف : جلال الدين السـيوطي - تحقـيق وتعليق : محمد أحمد جاد المولى وزميليه -ط: دار الفكر - بدون تاريخ .
- المسائل الحلبيـات- لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكـتور : حسن هنداوي - ط: دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- المسائل العـسكريات في النحو العربـي - لأبي علي الفارسي - تحقـيق د: علي جابر المنصوري -ط: مطبعة الجامعة - بغداد - الطبعة الثانية (١٩٨٢)م.
- المسائل العَضُدِيات - لأبي علي الفارسي - تحـقيق: علي جابر المنصوري - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٦- ١٩٨٦).
- المسائل المشكلة المعـروفة بالبغـداديات - لأبي علي الفارسي - تحقـيق : صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد (١٩٨٣)م.
- المسائل المنثـورة لأبي علي الفارسي - تحقـيق : مصطفى الحدري - ط: مجـمع اللغة العربية - بدمشق - لم يذكر تاريخ الطبع.
- المساعِد على تسهيل الفوائد - تأليف : بهاء الدين بن عـقيل - تحقيق : محمد كامل بركات - ط: دار الفكر - دمشق (١٤٠٠- ١٩٨٠).
- المستـدرك على الصحيحين - للحـافظ أبي عبد الله محـمد بن عبد الله النيـسابوري الحاكم- طُبِع بالأوفست بدار الكتاب العربي -بيروت- بدون تاريخ.
- المستقصَى في أمثال العرب - للزمخشري - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الثانية (١٣٩٧- ١٩٧٧).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل - ط: دار الفكر العربي - بيروت- بدون تاريخ.
- مُسْنَد أبي يعلَى الموصلي - للحافظ أحمـد بن علي الموصلي تحقيق: حسين سليم أسد - ط: دار المأمون للتراث- دمشق - الطبعة الأولى في سنوات (١٤٠٤-١٤٠٩).
- المشترك وَضْعاً والمفترق صِقْعاً - لياقوت الحموي - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٦- ١٩٨٦).

- المصباح في علم النحو للمطرّزي - تحقيق د: عبد الحميد السيد طلب - ط: دار الطباعة القومية - مصر - الطبعة الأولى - بدون تاريخ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - تأليف : أحمد بن علي الفيومي - ط: المكتبة العلمية - بيروت- بدون تاريخ.
- المصنّف - لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - تحقيق : عبد الخالق الأفغاني ومختار الندوي - ط: الدار السلفية - الهند - في سنوات (١٣٩٩-١٤٠٢).
- المصون في الأدب لأبي هلال العسكري - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - ط: المدني - القاهرة - الطبعة الثانية (١٤٠٢-١٩٨٢).
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني - تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - ط: المطبعةالعصرية - الكويت - الطبعة الأولى (١٣٩٣-١٩٧٣).
- المعارف لابن قتيبة - تحقيق - د: ثروت عكاشة - ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر- الطبعة السادسه (١٩٩٢).
- معاني الحروف للرماني - تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبي - ط: مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة - الطبعة الثانية (١٤٠٧-١٩٨٦).
- معاني القرآن للأخفش سعيد بنمسعدة - تحقيق : الدكتور فائز فارس - ط: دار البشير - الطبعة الثالثة (١٤٠١)هـ.
- معاني القرآن للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد -ط: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠٣- ١٩٨٣).
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجّاج - تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي -ط: دار عالم الكتب - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٨- ١٩٨٨).

- معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص - لعبد الرحيم العبّاسي - ط: المطبعة البهية - القاهرة (١٣١٦)هـ.
- معجز أحمد (وهو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي) لأبي العَلاَء المعَرِّي - تحقيق د: عبد المجيد دياب - ط: دار المعارف- القاهرة (١٩٨٦).
- معجم الأدباء لياقوت الحَمَوي -ط: دار الفكر- الطبعة الثالثة (١٤٠٠- ١٩٨٠).
- معجم البلدان لياقوت الحموي - تحقيق: فريد الجندي -ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١٠-١٩٩٠).
- معجم الشعراء للمرزباني - تصحيح وتعليق الأستاذ د: ف . كرنكو -ط : دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- المعجم الصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - تصحيح : عبد الرحمن محمد عثمان - ط: المكتبة السلفية - المدينة المنورة (١٣٨٨)هـ.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - تأليف : عبد العزيز بن عبد الله البكري - تحقيق: مصطفى السقّا - ط: عالم الكتب - بيروت- الطبعة الثالثة (١٤٠٣-١٩٨٣).
- معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة - جمع وترتيب : يوسف أليان سركيس - ط: مكتبة الثقافة الدينية - مصر - بدون تاريخ .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكُتُب العربية - تأليف : عُمَر رِضَا كَحَّالَة- الناشر : مكتبة المثنّى ودار إحياء التراث العربي - بيروت - بدون تاريخ.
- المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم - لأبي منصور الجواليقي- تحقيق: أحمد محمد شاكر - ط: مطبعة دار الكتب - الطبعة الثانية(١٣٨٩-١٩٦٩).

- معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعْصَار - تأليف : شمس الدين الذهبي - تحقيق: بشّار عواد معروف وزميليه - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية (١٤٠٨- ١٩٨٨).
- المغانم المُطَابة في معالم طابة - تأليف : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي - تحقيق : حمد الجاسر - ط: دار اليمامة للبحث والترجمة - الرياض - الطبعة الأولى (١٣٨٩-١٩٦٩).
- المغرب في ترتيب المُعْرِب - تأليف : أبي الفتح ناصر الدين المطرّزي - تحقيق : محمود فاخوري وعبد الحميد مختار - ط: مكتبة أسامة بن زيد - حلب - الطبعة الأولى (١٣٩٩-١٩٧٩).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - ط: دار الفكر - بيروت - الطبعة الثالثة (١٩٧٢)م.
- مفتاح الإعراب - تأليف: الشيخ محمد بن علي الأنصاري المحلّي - تحقيق د: محمد عامر أحمد حسن- ط: مكتبة الإيمان - مصر - سنة (١٤٠٤)هـ.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم - تأليف : أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).
- مفتاح العلوم للسكّاكي - ضبط وتعليق : نعيم زَرْزُور - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٣- ١٩٨٣).
- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د: علي توفيق الحمد - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- مفحمات الأقران في مُبْهَمَات القرآن - تأليف : جلال الدين السيوطي - تعليق وتحقيق : مصطفى ديب البغا - ط : مؤسسة علوم القرآن دمشق - الطبعة الثانية (١٤٠٣- ١٩٨٣).

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني - تحقيق وضبط : محمد سيد كيلاني - ط: دار المعرفة - بيروت-.
- المفصّل في صنعة الإعراب - تاليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل لبدرِ الدينِ النعساني - ط: دار الجيل- بيروت- الطبعه الثانيه (١٣٢٣).
- المفضليات - تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - ط: دار المعارف - القاهرة - الطبعة السادسة (١٩٧٩)م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - للإمام بدر الدين العيني - طبع على هامش خزانة الأب - ط: بولاق.
- مقامات الحريري لأبي محمد القاسم بن علي الحريري - ط: دار الفكر - بيروت- بدون تاريخ.
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس - تحقيق: عبد السلام هارون - ط: دار الكتب العلمية إسماعيليان نجفي - إيران - قم-بدون تاريخ.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق: كاظم بحر المرجان - ط: المطبعة الوطنية - عمان (١٩٨٢)م.
- المقتضب لأبي العباس المبرّد - تحقيق الدكتور : محمد عبد الخالق عضيمة -ط: عالم الكتب - بيرت- بدون تاريخ.
- المقرب لابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري - وعبدالله الجبوري - مطبعة بغداد- الطبعة الأولى (١٣٩١-١٩٧١).
- المقصور والممدود - تاليف أبي زكريًا يحي بن زياد الفراء - تحقيق: ماجد الذهبي - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٣-١٩٨٣).

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل - تأليف أحمد بن إبراهيم العاصمي الغرناطي - تحقيق: سعيد الفلاح -ط : دار الغرب الإسلامي - بيروت- الطبعة الأولى (٣-١٤- ١٩٨٣).
- الملخّص في ضبط قوانين العربية - لابن أبي الربيع الإشبيلي - تحقيق الدكتور: علي بن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥)- ولم يذكر مكان الطبع .
- المِلَل والنِّحَل تأليف : أبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني - تحقيق : محمد سيد كيلاني - ط: دار المعرفه - بيروت- الطبعة الثانية (١٣٩٥-١٩٧٥).
- الممتع في التصريف لابن عصفور - تحقيق : فخر الدين قباوة - ط: دار الآفاق الجديدة - بيروت- الطبعة الرابعة (١٣٩٩- ١٩٧٩).
- الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء - تحقيق د: رمضان عبد التواب -ط: مكتبة الخانجي - مصر (١٩٧٩)م.
- مَنْ اسمُه عمرٌو من الشعراءِ - تأليف أبي عبد الله محمد بن داوُد بن الجراح - تحقيق د: عبد العزيز المانع - ط: المدني - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٢-١٩٩١).
- منار الهدى في بيان الوقفِ والابتداء - تأليف : أحمد بن محمد الأشموني - ط: دار المصحف - دمشق (١٤٠٣- ١٩٨٣).
- مناقب أبي حنيفة للإمام الموفّق بن أحمد المكّي ، ومعه كتاب مناقب أبي حنيفة لحافظ الدين بن محمد الكردري - ط: دار الكتاب العربي - بيروت- (١٤٠١-١٩٨١).
- المنتخب من غريب كلام العرب - لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل - تحقيق د: محمد بن أحمد العمري - ط: جامعة أم القرى مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٠٩- ١٩٨٩).

- المنجد في اللغه لأبي حسن علي بن حسن الـهنائي المشهور بكراع النمل - تحقيق د: أحمد مختـار عمر وضَاحِي عبد الباقي - ط: عالم الكتب - القـاهرة - الطبعة الثانية (١٩٨٨).

- المنصف شرح كـتاب التصريـف للمازني - تأليف : أبي الفتح بن جنّي - تحـقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى (١٣٧٩- ١٩٦٠).

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي الأندلسي - تحقيق: سـدني كلازر - مطبـوع على الآلة الكاتبـة سنة (١٩٤٧)م - في مدينة نيـوهافن في ولاية كونيكيتكت.

- المهذّب فيما وَقَعَ في القرآنِ من المعـرَّب - تأليف : جلال الدين السيوطي- تحقيق د: إبراهيم محمد أبو سكين - ط: مطبعة الأمانة- مصر - (١٤٠٠- ١٩٨٠).

- المؤتلف والمختـلف في أسماءِ الشـعراءِ وكُنَاهم وألقـابهم وأنسابهم وبعض شـعرهم - تأليف : الحسن بن بشر الآمدي - تصحـيح وتعليق الأستاذ : ف . كرنكو - ط: دار الجيل - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١١- ١٩٩١).

- الموجز في النحو لأبي بكر بن السرّاج -تحقـيق : مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي - ط: مؤسسة أ . بدران - بيروت- (١٣٨٥-١٩٦٥).

- الموسـوعة الميسّرة في الأديـان والمذاهب المعاصـرة - إعداد الندوة الـعالميـة للشبـاب الإسلامي بالرياض - الطبعة الثانية (١٤٠٩- ١٩٨٩).

- الموشّح (مآخذ العلمـاءِ على الشعراءِ) لمحمـد بن عمران المرزباني - تحقيق: مـحمد علي البجاوي -ط: دار الفكر العربي - القاهرة - بدون تاريخ.

- موطأ الإمام مالك - رواية يحيى بن يحيى الليـثي - إعداد : أحمد راتب عرموش - ط: دار النفائس - بيروت- الطبعة الخامسة (١٤٠١- ١٩٨١).

(ن)

- نتائج الفكر في النحو - لأبي القاسم السهيلي - تحقيق : محمد إبراهيم البنَّا -ط: دار الاعتصام - القاهر - بدون تاريخ.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين - تأليف د: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي - ط: المكتبة الفيصلية - لم يذكر تاريخ الطبع.
- نزهة الأَلِبَّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري - تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي -ط: مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء - الطبعة الثالثة (١٤٠٥-١٩٨٥).
- النَّسَب لأبي عبيد القاسم بن سلَّام - تحقيق : مريم محمد خير الدرع - ط: دار الفكر - الطبعة الأولى (١٤١٠- ١٩٨٩).
- النَّشْر في القراءات العَشْر لابن الجَزَري - ط: دار الكتب العلمية - بيروت- بدون تاريخ.
- نظام الغريب في اللغة للشيخ عيسى بن إبراهيم الربعي - ط: مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الثانية (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنَّى - ط: دار الكتاب العربي -بيروت- بدون تاريخ.
- نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم - تأليف : أبي القاسم الزمخشري- تحقيق : محمد أبو الفتوح شريف - ط : دار المعارف - القاهرة - سنة (١٩٨٥)م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان - تأليف : أثير الدين أبي حيان الأندلسي - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - ط: مؤسسة الرسالة- بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥- ١٩٨٥).

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري - تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان - ط: معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى (١٤٠٧- ١٩٨٧).
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي - تحقيق د: بكري شيخ أمين - ط: دار العلم للملايين - بيروت- الطبعة الأولى (١٩٨٥)م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير - تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - ط: دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة الأولى (١٣٨٣- ١٩٦٣).
- النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - تحقيق الدكتور : محمد عبد القادر أحمد - ط: دار الشروق - بيروت- الطبعة الأولى (١٤٠١- ١٩٨١).
- نوادر المخطوطات - تحقيق : عبد السلام هارون - ط: دار الجيل - بيروت- الطبعة الأولى (١٤١١- ١٩٩١).
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج - تأليف : أحمد بن أحمد التنبكتي - (طبع بهامش الديباج المُذَهَّب) = (الديباج المُذَهَّب).

(هـ)

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) لإسماعيل البغدادي - ط: دار الفكر سنة (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - تأليف : جلال الدين السيوطي- تحقيق : عبد العال سالم مكرم -ط: دار البحوث العلمية - الكويت - من سنة (١٣٩٤- ١٩٧٥) حتى سنة (١٤٠٠- ١٩٨٠).

(و)

- الوافي بالوفيات - تأليف : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - تحقيق : مجموعة من الأساتذة - النشرات الإسلامية (١٣٨١- ١٤١٣)هـ.
- الوافي في العروض والقوافي - صنعة : الخطيب التبريزي - تحقيق د: فخر الدين قباوة- ط: دار الفكر - دمشق - الطبعة الرابعة (١٤٠٧- ١٩٨٦).
- الوجيز في علم التصريف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري - تحقيق د: علي حسين البواب - ط: دار العلوم - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠٢- ١٩٨٢).
- الوسيط في الأمثال لأبي الحَسَن علي بن أحمد الواحدي -تحقيق د: عفيف محمد عبد الرحمن - ط: مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت (١٣٩٥-١٩٧٥).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان - تحقيق الدكتور : إحسان عباس - ط: دار صادر - بيروت- بدون تاريخ.

(ي)

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر - لأبي منصور الثعالبي - ط: دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى (١٣٩٩-١٩٧٩).

ثامنا : فهرس مو ضوعات الدراسة والتحقيق

أ - فهرس مو ضوعات الدراسة

ب - فهرس مو ضوعات التحقيق

جـ - فهرس الفهارس

أ- فهرس موضوعات الدراسة

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدّمة	١
خطة البحث	٣
القسم الأول : قسم الدراسة.	٧
الفصل الأول : الزمخشري وكتابه المفصل.	٨
المبحث الأول : ترجمة الزمخشري.	٩
المبحث الثاني : كتاب المفصل وقيمته العلمية	٢١
المبحث الثالث : شروح المفصّل.	٢٧
الفصل الثاني : فخر الدين الإسفندري(حياته ونشاطه العلمي).	٢٩
المبحث الأول : عصر الإسفندري.	٣٠
المبحث الثاني : اسمه ونسبُه.	٣٣
المبحث الثالث : مولده ووفاته.	٣٥
المبحث الرابع: موطنه.....	٣٦
المبحث الخامس: مكانته العلمية.	٣٨
المبحث السادس : شعره ونظمه.	٤٣
أولاً : شعره.	٤٣
ثانياً : نظمه.	٤٦
المبحث السابع : شيوخه وتلاميذه.	٤٧
أولاً : شيوخه.	٤٧
ثانياً : تلاميذه.	٤٩
المبحث الثامن : مؤلفاته.	٥٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : كتاب المقتبس في توضيح ما التبس.	٥٤
المبحث الأول: توثيق عنوانِ الكتاب ونسبتِهِ إلى مؤلفِه.	٥٥
أولاً : توثيق عنوانِ الكتابِ.	٥٥
ثانياً : توثيق نسبةِ الكتابِ للمؤلف.	٥٦
المبحث الثاني : منهج الإسفندري في المقتبس.	٥٨
المبحث الثالث : عرض مادة الكتاب العلمية.	٦٢
المبحث الرابع : شخصية المؤلف العلمية.	٧٤
المبحث الخامس : مصادر الكتاب.	٨٤
المبحث السادس : شواهد الكتاب.	٩٣
أولاً : الشواهد القرآنية.	٩٣
ثانياً : شواهده من الحديث والأثر.	٩٤
ثالثاً : الشعر.	٩٥
رابعاً : أقوال العرب.	٩٨
المبحث السابع : أثر الكتاب فيمن بعده.	١٠٠
المبحث الثامن : موازنه بين المقتبس وشَرْحَي ابن يعيش الحلبي وأحمد بن محمود الجَنْدي.	١٠٦
المبحث التاسع : تقويم الكتاب.	١١٠
أولاً : ميزات الكتاب.	١١٠
ثانياً : المآخذ على الكتاب.	١١١
الخاتمـــــة	١١٤

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
القسم الثاني: قسم ا لتحقيق	١١٥
أولاً : مقدمة التحقيق.	١١٦
أ- وصف النُّسَخ الخطِّية.	١١٧
ب- منهج التحقيق.	١٢٩
ثانياً : النص المحقَّق.	١٣٢

ب - فهرس موضوعات التحقيق

الموضـــــوع	رقم الصفحة
مقدمة المؤلف.	١٣٣
شرح خطبة المفصل	١٥١
فصل في معنى الكلمة والكلام.	٢٦٨
القسم الأول من الكتاب : في الأسماء.	٢٨٧
تعريف الاسم وذكر خصائصه.....	٢٨٧
من أصناف الاسم : اسم الجنس.	٣٠٦
من أصناف الاسم : العَلَم.	٣١٣
تقسم العلم إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل	٣٢١
أنواع العلم المنقول.	٣٣٢
أنواع العلم المرتجل.	٣٥٠
فصل : حكم اجتماع اللقب مع الاسم.	٣٥٤
فصل : الأعلام المألوفه من غير الأناسي.	٣٦١
فصل : أسماء الأعلام غير المألوفة.	٣٦٧
فصل : أسماء الأعلام في المعاني.	٣٨٢
فصل : من الأعلام الأمثلة التي يوزن بها.	٣٩٧
فصل: العلم بالغلبة.	٤٠١
فصل: دخول لام التعريف على الأعلام.	٤٠٩
فصل : تأوُّل العلم بأحد أفراد المسمين به.	٤١٩
فصل: تعريف المثنى والمجموع من الأعلام باللام.....	٤٢٧
فصل : الكناية عن أعلام الأناسي والبهائم	٤٤٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة
من أصناف الاسم المعرب.	٤٥١
فصل : أنواع الإعراب.	٤٦١
فصل : تقسيم الاسم ا لمعرب إلى منصرف وغير منصرف.	٤٩٦
فصل : الاسم الممنوع من الصرف	٥٠٤
القول في وجوه إعراب الاسم.	٥٨٣
ذكر المرفوعات	٥٩٣
الفاعل	٥٩٣
فصل : مجيء الفاعل ضميراً.	٦٠٣
فصل : إضمار الفاعل.	٦٠٩
فصل : إضمار رافع الفاعل.	٦٣٤
المبتدأ والخبر	٦٥٢
فصل تقسيم المبتدأ إلى معرفة ونكرة	٦٦٣
فصل : تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة.	٦٧٧
فصل : تقديم الخبر على المبتدأ.	٦٨٧
فصل : حذف المبتدأ أو الخبر.	٦٩٨
فصل : مجيء المبتدأ والخبر معرفتين.	٧١٦
فصل : تعدد الخبر.	٧٢٢
فصل : دخول الفاء في الخَبَر.	٧٢٥
خبر « إنَّ » وأخواتها.	٧٣٥
فصل : أحكام خبر « إنّ» وأخواتها.	٧٤٢

الموضـــــوع	رقم الصفحة
فصل: حذف خبر « إنَّ» وأخواتها.	٧٤٥
خبر « لا » التي لنفي الجنس.	٧٥٤
فصل : حذف خبر « لا » التي لنفي الجنس	٧٦٣
اسم « ما» و « لا » المشبهتين بـ « ليس ».	٧٦٩
ذكر المنصوبات	٧٧٦
المفعول المطلق	٧٧٦
فصل : ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق.....	٧٨٥
فصل : المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة.	٧٩٤
فصل : ما يُجْرَى من غير المصادر مجرى المصادر.	٨٤٣
فصل : ما ينتصب نصب المفعول المطلق مع كونه ضميراً.	٨٤٩
المفعول به	٨٥٣
المنصوب بالمستعمل إظهاره.	٨٥٦
فصل: من المنصوب بالمستعمل إظهاره.	٨٥٩
فصل: بعض الحجج المسموعة عن العرب في حذف الناصب.	٨٦٥
المنصوب باللازم إضماره.	٨٦٨
المنادى	٨٦٨
فصل : توابع المنادى المضموم غير المبهم.	٨٨٥
فصل : وصف المنادى بـ « ابن » و «ابنة».	٨٩٨
فصل : أحكام المنادى المبهم.	٩٠٩
فصل : نداء ما فيه الألف واللام.	٩٢٤

الموضـــــوع	رقم الصفحة
فصل : أحكام المنادى إذا تكرر في حال الإضافة.	٩٢٨
فصل : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.	٩٣٣
فصل : المندوب.	٩٤١
فصل : حذف حرف النداء.	٩٤٨
فصل : الاختصاص.	٩٦٠
فصل : الترخيم.	٩٧٣
فصل : حذف المنادى	٩٩٠
فصل : التحذير.	٩٩٦
فصل : ما يضمر عامله وجوباً في التحذير والإغراء لتكرره	١٠١١
فصل : ما أُضْمِرَ عاملُه على شريطة التفسير.	١٠١٣
فصل : حذف المفعول به.	١٠٣٩

جـ - فهرس الفهارس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفهارس الفنيه للكتاب	١٠٤٥
أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة.	١٠٤٦
ثانياً : فهرس الحديث والأثر.....	١٠٦١
ثالثاً : فهرس الأمثال والأقوال.	١٠٦٤
رابعاً : فهرس قوافي الشعر والرجز.	١٠٦٩
خامساً : فهرس الأعلام.	١٠٩١
سادساً : فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن.	١١١١
سابعاً : فهرس المصادر والمراجع:	١١٢١
أ – المخطوطة.	١١٢٢
ب – المطبوعة.	١١٢٥
ثامناً : فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق:	١١٨١
أ – فهرس موضوعات الدراسة.....	١١٨٢
ب – فهرس موضوعات التحقيق.	١١٨٥
جـ– فهرس الفهارس.	١١٨٩